

# الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية

على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان عليه صاحب

الرحمة والرضوان جمع العالم العلامة الحبر

الفهامة الشيخ محمد كامل ابن مصطفى

ابن محمود الطرابلسي الحنفى

حفظه الله

آمين



فهرست كتاب الفتاوى الكاملية

صحيفة	صحيفة
١٠٠ باب الكفالة	٣ مقدمة في مسائل من العقائد وما يناسبها
١٠٦ كتاب القضاء	١٠ كتاب الطهارة
١١٣ كتاب الدعوى	١٢ كتاب الصلاة
١٢٦ كتاب الشهادة	١٤ باب الجنائز
١٣٥ كتاب الوكالة	١٤ كتاب الزكاة
١٤٢ كتاب الاقرار	١٥ كتاب الصوم
١٥٥ كتاب الصلح والابراء	١٧ كتاب الحج
١٦٣ كتاب المضاربة	١٧ كتاب النكاح
١٦٩ كتاب الوديعة	٢١ كتاب الاولياء والاكفاء
١٧٧ كتاب العارية	٢٢ كتاب المهر
١٨١ كتاب الهبة	٢٤ كتاب الطلاق
١٨٨ كتاب الاجارة	٢٨ باب الخلع
١٩٩ كتاب الاكرام	٣٠ باب العتة
٢٠٣ كتاب الحجر	٣٢ باب ثبوت النسب
٢٠٧ كتاب القصب	٣٣ باب الحضنة
٢١٣ كتاب الشفعة	٣٦ باب المنفعة
٢٢٤ كتاب القسمة	٤٢ كتاب الايمان
٢٣٢ كتاب المزارعة	٤٤ كتاب الحدود
٢٣٦ كتاب المساقاة	٤٥ كتاب التعزير
٢٣٧ كتاب الذبايح	٤٧ كتاب الجهاد
٢٤١ كتاب الرهن	٤٩ كتاب الزمركة
٢٤٩ كتاب الجنائيات	٥٥ كتاب الوقف
٢٥٥ باب القسامة	٦٦ كتاب البيوع
٢٥٦ باب في الحيطان والطسوق وما يتضرر به الجيران	٧٦ باب البيع الفاسد والموقوف
٢٦١ كتاب الحظر والاباحة	٧٨ باب خيار العيب
٢٨٧ كتاب الوصية	٨١ باب الاقالة وبيع الوفاء
٢٩٩ باب الوصي	٨٣ باب الاستشفاع
٢٩٩ كتاب القرائن	٩٠ باب السلم
٣٠٣ باب في الكتاب يد كرفيه ما خلل بعض المحاضر والسجلات	٩٢ باب القرض
	٩٣ باب الربا
	٩٥ باب الصرف
	٩٦ باب الحوالة



الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية

على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان عليه صحائب

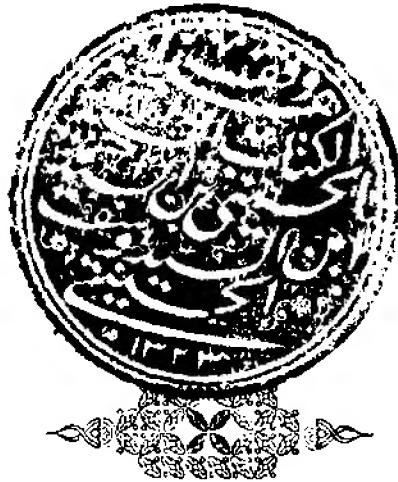
الرحمة والرضوان جمع العالم العلامة الحبر

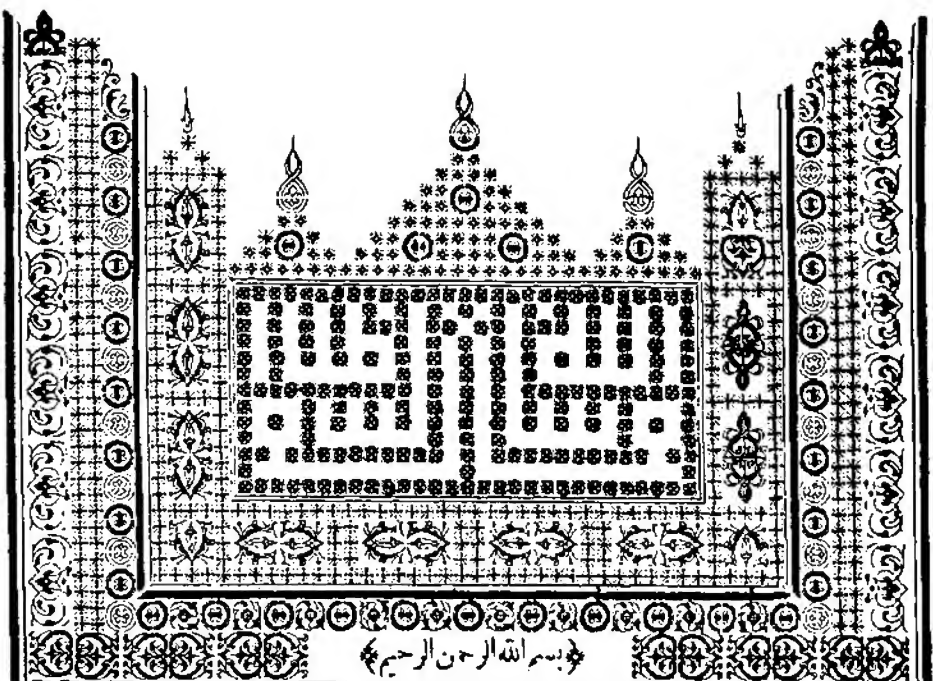
الفهامة الشيخ محمد كامل ابن مصطفى

ابن محمود الطرابلسي الحنفى

حفظه الله

آمين





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين ثم أما بعد  
فيقول العبد الفقير محمد كامل ابن مصطفى بن محمود الطراباسي الحنفي الأشعري الشاذلي بينما كنت حال  
صغرى مشغولاً بحفظ القرآن العظيم اذ تذكر والدي وحتي وعي رجعهم الله تعالى ورجني معهم  
ورحم جميع المسلمين في شأني وقالوا ان وطن طرابلس الغرب لم يبق به عالم ماهر في المذهب الحنفي بنشره  
وبعلمه الناس فانفتحت آراؤهم على ارسالي الى الجامع الازهر بصرة القاهرة لتحصيل المذهب الحنفي  
ونشره في الوطن المذكور بعد الرجوع اليه فأرسلني والدي رجعهم الله تعالى اليه في سنة ألف ومائتين  
وثلاث وستين وأنا حينئذ ابن تسع عشرة سنة وقد حفظ بفضل الله تعالى القرآن العظيم واشتغلت  
بقراءة العلم قبل ذلك بنحو ثلاث سنين على بعض علماء الوطن فلما وصلت الجامع الازهر والمسجد الاور  
لازال ان شاء الله تعالى بانوار العلوم معجوراً اشتغلت بتحصيل العلوم المتقوية ومنها مذهب سيدنا  
مالك رحمه الله تعالى فقرأت فيه شرح أقرب المسالك لمؤلفه سيدي أحمد الدردير بحواشي الشيخ الصاوي  
وشرح الاستاذ المذكور على مختصر الشيخ خليل بحواشي الشيخ الدسوقي مع مراجعة الخريشي ومجموع  
الشيخ الامير ثم أخذت في قراءة المذهب الحنفي فقرأت شرح العيني على الكنز بعد قراءة مرافي الفلاح  
وحواشيه لسيدي أحمد الطحطاوي وتحفة الملوك وال슬اطين ثم قرأت شرح الدر المختار على متن  
تنوير الابصار بحواشي الشيخ الطحطاوي المذكور وفي أوائل سنة سبعمين من القرن المذكور  
رجعت بحمد الله تعالى الى وطني المذكور فوجدت جدتي وعي قد ماتت رجعهم الله تعالى ووجدت  
والدي حيا فاشاقت بالقدريس ونشر العلوم والافتاء على المذهب الحنفي ولم أزل مداوما على ذلك والحمد  
لله تعالى الى هذه السنة الثامنة بعد الالف والاربع مائة فلاح لي أن أجمع من القيود المتفرقة المسائل  
التي كنت سألت عنها في أثناء تلك المدة وقيدتها وصرت أقدم رجلاً وأخيراً أخرى ثم عزم على جمعها  
في جمعتها في هذه الاوراق وحذف منها ماكرر الا ما قل كما جمعت ما بقي بخطاري غير مقيمة قاصداً  
بذلك نفعي ونفع من ابتلي بالافتاء من الاخوان العلماء وقد انضمت الاسئلة وقت النقل من القيود  
وربما اختصرت الجواب أيضاً وربما زدت فيه تقولا وفوايد وعزوت لكل مسألة الى محله الا قليلاً





فالجواب كافي المواقف انهم تابعان للأمور به والمنهي عنه فيكون الامر بالواجب واجبا وبالمندوب مندوبا والمنهي عن الحرام واجبا وعن المكروه مندوبا ثم انه فرض كفاية لا فرض عين فاذا قام به قوم سقط عن الآخرين لان غرضه يحصل بذلك واذا ظن كل طائفة انهم لم يقيم به الاخر اثم الكل يتركه وهو عندنا من الفروع وعند المعتزلة من الاصول ولوجوبه شرطان أحدهما ان يظن أنه لا يصير موجبا للثوران فتنة والآخر لا يجب اذا ظن أنه لا يفضي الى المقصود وثانيهما عدم التحسس للكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى ولا تجسسوا وقوله تعالى ان الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا الآية وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم من تتبع عورة أخيه تتبع الله عورته ومن تتبع الله عورته فضحه على رؤس الاشهاد الاولين والآخرين وقد علم من سيرته صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يتجسس عن المنكرات بل يسترها ويكره اظهارها جعلنا الله تعالى عن اتباع الهدى آمين والله تعالى أعلم **سئلت** عما شهريين الناس وعلى السنة الخطباء من ان من صلى عليه صلى الله عليه وسلم مرة صلى الله عليه عشرا هل له أصل صحيح يعتمد عليه **فالجواب** نعم له أصل صحيح يعتمد عليه وهو ما في دلائل الخبرات من قوله وروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء ذات يوم والشمري تری في وجهه فقال انه جاءني جبريل عليه السلام فقال أما ترضى يا محمد أن لا يصلي عليك أحد من أمتك الا صليت عليه عشرا ولا يصلي عليك أحد من أمتك الا سلمت عليه عشرا هذا اللفظ الدلائل قال شيخنا الشيخ حسن العدوي في شرحه على الدلائل هذا الحديث قال الحافظ العراقي أخرجه النسائي وابن حبان من حديث أبي طلحة بإسناد جيد وأخرجه بصان المبارك وأحمد والحاكم والبيهقي في الشعب بإسناد صحيح قال شيخنا المذکور وفي هذا الحديث بشارة طمعي لمن يصلي عليه من أمتي صلى الله عليه وسلم حيث أخبر الله جل جلاله حببيه الاعظم صلى الله عليه وسلم بأن من صلى عليه من أمتي مرة واحدة كفاه عنه بأن يصلي عليه بنفسه عشرا ومن أين للعبد الحقير الذليل أن يصلي عليه الملك العزيز الجليل لولا غناية متبوعه النبي الكريم واتساع جاهه العظيم قال وسئل الامام الغزالي رحمه الله تعالى ما معنى صلاة الله تعالى على من صلى على نبيه عشرا فأجاب معنى صلاة الله تعالى على المصلين عليه صلى الله عليه وسلم افاضة أنواع الكرامات واطراف النعم عليهم اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجب الايمان بتفاصيل القرآن على كل أحد وجوبا عينيا **فالجواب** لا بل هو فرض كفاية قال القنوي في حواشي القاضى مما ينبغي أن يتنبه له ان الايمان بتفاصيل القرآن فرض كفاية لان وجوبه على كل أحد يوجب الحرج وفساد المعاش (توضيحه) ان الايمان بالقرآن وسائر الكتب فرض عينى على كل مكلف والايمان بالقرآن تفصيلا من حيث انام تفصيله دون ومكفون بتفاصيله فرض كفاية فان المكلف لا يمكنه أن يقوم بما وجبه الله تعالى علما وعملا الا اذا علمه على سبيل التفصيل وهذا غير واجب على العامة لان وجوبه على كل مكلف يوجب الحرج لخيفته لا بد من شخص في مسافة القصر يعلم ذلك وتحصل به الكفاية والا لا يمكن كل من قدر على تعلمه ولم يتعلمه أنما اه كتبه عند قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا والله أعلم **سئلت** هل يجوز اطلاق المتوكل على سيرة الخلق صلى الله عليه وسلم على انه اسم من أسمائه **فالجواب** نعم وقد عده في الدلائل من أسمائه الشريفة صلى الله عليه وسلم وقد ضبطه شيخنا العدوي في شرحه بكثر الكاف وفسره بقابل الوكالة وهذه عبارة قوله متوكل بكثر الكاف أى قابل الوكالة قال في المصباح وكلته بكذا اقوكل أى قبل الوكالة وقد سماه الله تعالى بهذا الاسم الشريف في التوراة كافي حديث البخارى حكاية عن التوراة فيها النبي انا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا وحرز الله أمين أنت عبدى ورسولى سميتك المتوكل ليس بفظ ولا غليظ ولا صخاب فى الاسواق ولا يجزى بالسبيئة السبيئة ولكن يعفو ويصفح وان يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا لا اله الا الله ويفضح به أعين عمية واذا ناصحا والمتوكل هو الذى بكل أمره الى مولاه

مطلب فى حديث من صلى عليه صلى الله عليه وسلم مرة صلى الله عليه عشرا

مطلب الايمان بتفاصيل القرآن فرض كفاية

مطلب يجوز اطلاق المتوكل على سيدنا صلى الله عليه وسلم



ويعتصم به على كل حال وقيل التوكل تلمذ تدبير النفس والاختلاع عن الحول والقوة وهو فرع التوحيد  
 والمعرفة بالله تعالى وهو صلى الله عليه وسلم رأس الموحدين والعارفين في هذا المعنى اه فسر اول اعتبار  
 المغوى ثمين المراد منه هنا والله تعالى أعلم **سئلت** عن اعتقاد أن الله تعالى في جهة هل يحكم بكفره  
 فالجواب أنه لا يحكم بكفره كانه قد شجنا الشيخ ابراهيم الباجوري في حواشيه على متن الجوهره  
 وهذا نصه واعلم ان معتقد الجهة لا يكفر كقوله العزيز عبد السلام وقيد النووي بكونه من العامة  
 وابن أبي جرة بعسرفهم بغيرها وفصل بعضهم فقال ان اعتقاد جهة المعلوم يكفر لان جهة العلوقه اشرف  
 ورفعة في الجهة وان اعتقاد جهة السفلى كقران جهة السفلى فيها خسة ودناءة اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** ما قولكم في الولي وكرامته من هو الولي وما هي الكرامة فالجواب ان الولي هو  
 العارف بالله تعالى وصفاته حسبي يمكن المواظب على الطاعات مع اجتناب المعاصي والاعراض عن  
 الانهمالك في اللذات والشهوات وكرامته هي ظهور امر خارق للعادة على يديه غير مقرون بدعوى النبوة  
 فلا يكون مقرونا بالعمل الصالح والايان يكون استدرجا والدليل على حقيقة الكرامة ما تواتر  
 عن الصحابة فمن بعدهم الى يومنا هذا بحيث لا يمكن انكاره وقد نطق القرآن بقصة مريم وآصف ولا يخفى  
 أن كرامة الولي بمجزة للرسول الذي ظهرت الكرامة على يد واحد من أمته لانه لا يكون وليا الا اذا كان  
 محققا في ديانته والله ولي الارشاد والتوفيق أفاده سيدي حسن الشيرازي في شرحه على الوهبانية  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن أولاده صلى الله عليه وسلم هل كانوا ثمانية أو سبعة فالجواب انهم  
 كانوا سبعة ثلاثة منهم ذكور وأربعة اناث فالذكور القاسم وعبد الله الملقب بالطيب والطاهر  
 و ابراهيم والاناث زينب ورقية وأم كلثوم والسيدة الزهراء وكلهم من السيدة خديجة الابراهيم فنه  
 من مارية القبطية قال الامام السجاعي وقد نظمت أسماءهم على ترتيبهم في الولادة فقلت  
 أولاد طه قاسم فزينب \* رقية ذات الجلال الباسمه  
 فضا طم فأم كلثوم فمريم \* عبد الله ابراهيم وهو الخاتمه  
 فأما الذكور فاضواء اراوا أما الاناث فترجون كاهن ومته في حياته صلى الله عليه وسلم ما عدا فاطمة  
 رضي الله تعالى عنها فان ماتت بعده بسنة أشهر رضوان الله عليهم أجمعين أفاده شيخنا الشيخ حسن  
 العدوي في شرح الدلائل وقد نظم شيخنا الشيخ أحمد عبد الرحيم أولاده المذكورين بقوله  
 أولاد طه سبعة فالقاسم \* بيت لوه ابراهيم عبد الله  
 رقية ثم أم كلثوم وفا \* طه وزينب فاحفظنه وباهي  
**سئلت** عن قول الدلائل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد حتى لا يبق من الصلاة شيء وارحم محمد  
 وآل محمد حتى لا يبق من الرحمة شيء وبارك على محمد وعلى آل محمد حتى لا يبق من البركة شيء وسلم على محمد  
 وعلى آل محمد حتى لا يبق من السلام شيء ما معناه فان ظاهره نفاذ متعلق بقدرة تعالى ولا يخفى بطولانه  
 فالجواب والله تعالى الموفق للصواب ان معناه حتى لا يبق من الصلاة التي خصصت بها أهل  
 عنانته ملك وأبرزهم اللوجود وهكذا يقال فيما بعده ها ولا يخفى انه متناه أو ان الكلام خرج مخرج المبالغة  
 وهذه الصيغة قال الشارح رواها ابن جرير عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما مرفوعة وذكرها الفضلاء  
 عظماء أفاده شيخنا في شرح الدلائل والله تعالى أعلم **سئلت** عن قول أهل العلم القرآن مجزة من  
 مجزات سيد الخلق عليه الصلاة والسلام وقد عرفوا القرآن بأنه اللفظ المنزل عليه صلى الله عليه وسلم  
 وعرفوا المجزة بأنهم اقل يخافه الله تعالى خارقا للعادة على يد مدعي النبوة وذلك الفعل بشوم مقام قول الله  
 عز وجل له أنت رسولي تصد بقا ما ادعاه **سئلت** ما له قام انسان في ملا من الناس بحضرة ملاك مطاع فقال  
 يا معشر الحاضرين اني رسول هذا الملك وان آية صدقي ان الملك يقوم ويرفع التاج عن رأسه فتقام الملك

مطلب في حكم من اعتقد  
 أن الله تعالى في جهة

مطلب في بيان الولي  
 والكرامة

مطلب في بيان أولاده  
 صلى الله عليه وسلم وانهم  
 سبعة

مطلب في قول الدلائل  
 اللهم صل على محمد حتى  
 لا يبق من الصلاة شيء

مطلب في وجهه كون  
 القرآن مجزة

في الحال ورفع التاج عن رأسه فبقى دعوى هذا المتدعي ليس ذلك الفعل منه ينزل منزلة قوله صدقت  
 أنت رسولي فكيف يكون القرآن مجزأة وليس هو فعل هذا أن أريد بالقرآن اللفظ وأن أريد منه  
 الصفة الازلية انقائه بذاته تعالى المتزهة عن الحروف والاصوات كان صفة من صفات الذات كالعلم  
 والقدرة وليس هو فعلا فالكواب ان مرادهم بشوهم القرآن مجزأة ان نظمه وتأليفه على هذه  
 الهيئة القريبة والاساليب البهيمة هو فعل الله تعالى وذلك مجزأة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وليس  
 مرادهم ان كلام الله تعالى الذي هو اللفظ أو الصفة القديمة مجزأة أشار الى ذلك سيدي عبد الوهاب  
 الشعراني في البواقيت والله تعالى أعلم **سئلت** عن السيد عيسى ابن مريم عليه السلام اذ انزل آخر  
 الزمان هل يكون كواحد من هذه الامة واذا قلتم انه يكون كواحد من هذه الامة هل ينزل عن مرتبة  
 الرسالة فالكواب ما في حواشي الشيخ مقدس على وسطى الشيخ السنوسي وهذا منه قوله كواحد  
 من أئمة يعني كواحد منهم في المتي على شريعتهم صلى الله عليه وسلم أما نزوله عن مرتبة الرسالة فلا بل  
 يزيد الله تعالى رفع درجاته وعلو مقامات حيث أحيا الله تعالى به هذا الدين وكاد يضلحى لما يقع في هذا  
 الزمان من محوه آثار الحق وتفاقم المحن وزلازل الضلال فيكون عليه السلام حاكما بنصوص الكتاب  
 والسنة ويكشف الله العطاء عن المراد من أحكام كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اه  
 وبهذا تعلم بطلان ما يقوله بعض جهلة متأخري الحنفية من أن عيسى اذ انزل يحكم بذهب الامام الاعظم  
 أبي حنيفة وقد رد ذلك القول محققو المتأخرين من الحنفية كالسيد أحمد الطحطاوي والسيد محمد  
 ابن عابد بن في حواشيه ما على الدر المختار وشنعوا على القائل بذلك والله تعالى أعلم **سئلت** ما هو العلم  
 المراد من حديث طاب العلم فريضة على كل مسلم وههنا فالكواب انه وقع فيه الخلاف فذهب  
 المفسرون والمحدثون الى انه علم الكتاب والسنة وذهب الفقهاء الى انه العلم بالخلال والحرام وذهب  
 المتكلمون الى انه العلم الذي يدرك به التوحيد اذ هو أساس الشريعة وأهل الديانات وذهب الصوفية  
 الى انه علم مكارم الاخلاق الذي يبنى عليه اصلاح القلوب والنيات اذ لا عمل الا بنية اغما الاعمال بالنيات  
 قاله تديش في حواشيه على الوسطى والا قرب انه العلم الذي يشتمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم بني  
 الاسلام على خمس لانه المفترض على عامة المسلمين وجوب علم المباني الخمس بقدر الحاجة فنبلغ نحوه  
 الثمار وجب عليه معرفة الله تعالى فاذا جاء وقت الصلاة نعلم أحكامها وشروطها وكذا بقية المباني الخمس  
 كلها وجب عليه مبنى تعلم أحكامها وماتوقف عليه صحة ثم لا يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه فان  
 أمكن استخراجها من الأدلة والأسأل أهل الذكر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قول القائل

وعالم بعلمه ان يعمان \* معذب من قبل عباد الوثن

ما معناه يشوه لنا فانه قد أشكل علينا فالكواب انه محمول على العالم ان كان كافرا فهو معذب من قبل عباد الوثن  
 قال الصاوي في حواشيه على الجلالين والخاص ان العالم ان كان كافرا فهو معذب من قبل عباد الوثن  
 لان زور من كفر في عنقه وأمان كان مسلما ولكنه فرط في العمل فهو أفعج العصاة عذابا بهذا الحق  
 فقوله وعالم بعلمه ان يعمان الخ محمول على العالم الكافر كعلماء اليهود والنصارى اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن حديث ان الله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهلى الذكركهسى هو صحيح صالح  
 للاحتجاج فالكواب نعم هو صحيح صالح للاحتجاج رواه البخارى في صحيحه ومسلم ونقله عنه العلامة  
 المنذرى وهذا اللفظ البخارى فائق اليه سمعك عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ان الله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهلى الذكركه فاذا وجدوا قومياذكروا الله  
 تباركواهم الى حاجتك فيحفونهم بأجنتهم الى السماء قال فيسألهم ربهم وهو أعلم بهم ما يقول عبادى  
 قال يقولون يسبحونك ويكبرونك ويحمدونك ويعبدونك قال فيقول هل رأوني قال فيقولون لا والله

مطلب اذ انزل عيسى عليه  
 السلام هل يكون كواحد  
 من الامة

مطلب في بيان المراد من  
 العلم في حديث طاب العلم  
 فريضة

مطلب في معنى البيت  
 وهو

\* وعالم بعلمه ان يعمان \* الخ

مطلب في حديث ان الله  
 ملائكة يطوفون في الطرق



أيارب مارأوك قال فيقول كيف لورأوني قال يقولون لورأوك كانوا أشدك عبادة وأشدهم تعبد  
وأكثرك تسبيحا قال فيقول مايسألوني قال يقولون يسألونك الجنة قال فيقول هل رأوها قال يقولون  
لا والله يارب مارأوها فيقول كيف لورأوها قال يقولون لوأنهم رأوها كانوا أشدعليها حرصاوأشدلها  
طلباوأعظم فها رغبة قال فمبعوثون قال يقولون من النار قال فيقول وهل رأوها قال يقولون لاوالله  
مارأوها قال فيقول فكيف لورأوها قال يقولون لورأوها كانوا أشدمنها فراقاوأشدلها مخافة قال  
فيقول أشهدكم اني قدغفرت لهم قال يقول ملك من الملائكة فلان ليس منهم اغتاجا للحاجة قال لهم  
القوم لايشق فيهم جاسسهم اه لفظ البخاري وعما يناسب هذا من حيث المعنى مارواه الامام أحمد  
وأبو يعلى وابن حبان في صحيحه والبيهقي عن أبي سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال يقول الله عزوجل يوم القيامة - يلم أهل الجمع من أهل الكرم فقيل ومن أهل الكرم  
يارسول الله قال أهل مجالس الذكر وعن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال ما من قوم اجتمعوا يذكر الله عزوجل لا يريدون بذلك الا وجهه الا ياداهم مناد من السماء  
ان قوموا مغفور اليكم فبدلت سماء تنكح حسنة وعنه أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله  
سبارة من الملائكة يطلمون حاق الذكر فاذا أتوا عليه هم يحضواهم ثم يعمرون ائدهم الى السماء الى رب  
العرزة تبارك وتعالى فيقولون ربنا أنشأنا على عبادك عظمون آلاءك ويتلون كتابك ويصلون  
على نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ويسألونك لآخرتهم وديناهم فيقول الله تبارك وتعالى عشوهم رحتي  
فهم الخلساء لايشق فيهم جاسسهم أفاده عبد العظيم المنذرى في كتاب الترغيب والترهيب وفيه زيادة  
أحاديث في الترغيب في الذكر فليراجعه المستأق الى سماعها ثم رأيت بعد ان كتبت ذلك في اليوافيت  
مانه هو فان قيل فيهم فاما مقام الملائكة السباحين فالجواب مقامهم كونهم سباحين يطلمون مجالس  
الذكر الذي هو القرآن فلا يقدّمون على من ذكر الله تعالى بالقرآن أحدا من الذاكرين بغير القرآن  
فاذا لم يجدوا من يذكر والله تعالى بالقرآن غدا على الذاكرين بغيره وذلك رزقهم الذي يعيشون به  
وفي حياتهم ولذلك كان المهدى اذا خرج يقيم جماعة يتلون كتاب الله آناه اليل والنهار نقله عن الشيخ  
الاكبر قدس سره هذا وينبغي للعباد ان يذكر الله تعالى لقوله تعالى فاذا كرؤى أذكركم ولقوله تعالى  
والذاكرين الله كثيرا والذاكرات أعد الله لهم مغفرة وأجرا عظيما ولا يلتفت لوان ولا رقيب لقول السيد  
الحفنى العارف بالله تعالى الشيخ الدرود

مطاب في الحضر على ذكر  
الله تعالى

يا مبتغي طرق أهل الله والتسليك \* دع عنك أهل الهوى تسلم من التشكيك  
 وإن اذكروني لرد الله ترصيك فيك \* فأجعل سلاف الجلالة دائماً فيك  
 اه من الصاوي والله تعالى أعلم \* سألت عن لباس الخرقه الدائرين أصحاب الطرق هل له مستند  
 في الشرع فتوقف مدة عن الجواب ثم أيت في ثبت الشيخ الامير المالكي مناصه واعلم ان الخرقه  
 والراية والحزام ونحو ذلك ليست هي المقصود الاصل من الطريق بل مدار اصل الطريق بمجاهدة  
 النفس والزمان بالشريعة وهذا المسئل ملك عن علم الباطن قال اعمل بعلم الظاهر يورثك الله علم الباطن  
 فكم يمكن مستند القوم أن جهاد النفس هو الجهاد الاكبر وقد وردت جميع النبي صلى الله عليه وسلم لبعض  
 أصحابه في الجهاد وعقد هذه اللوائه واعتقاده انشاد الشعر والتجته تربين الصفة في كذلك القوم تبركوا  
 بالباس الخرقه واغالا الاعمال بالنيات ونشروا الاعلام واعتقروا هاهنا الجسم في تذكرة والانشاد اعانه على  
 المجاهدة وليجتمع بحرقهم أصحاب طريقهم الذين يتعاونون بحال واحد من غير عصبية ولا بغض اغبيرهم  
 بل على حدة ما قيل فاذمني بعث لسان حالي \* تريحنى وطرب من قريب  
 قال والمذعن اليوم أفسدوا الاوضاع واقتصروا على الصور والظاهريه وطريق القوم داوسه وحال

## مطالب في لباس الخمرقة

مطلب فمن يدخل السوق ويجهري بالذكرفيه

مطلب المقتول قد تم عمره المقدله

مطلب في الحياة في قوله تعالى بل احياء عند ربهم يرزقون

مطلب روح الانسان جسم لطيف لا يفنى بخراب البدن

مطلب في ان الانبياء احياء وان حياتهم اجل وأعلى من الشهداء

مطلب في بيان الحكمة في عدم قبول ايمان فرعون

من يذبحها اليوم كاترى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن يدخل السوق ويجهري بالذكرفيه بالناس مشتهلون بالبيع والشراء هل يحرم عليه ذلك أو يجوز جوابكم مؤيداً بالنصوص ترجوا فالحقواب والله تعالى اللهم للصواب انه جائز بل مندوب ومرغب فيه شرعاً لكثرة ثوابه قال في الترغيب والترهيب عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من دخل السوق فقال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير كتب الله له ألف ألف حسنة وعفى عنه ألف ألف سيئة ورفع له ألف ألف درجة قال رواه الترمذي وقال حديث غريب قال المصلي واسناده متصل حسن ورواه ثقات أثبات والله تعالى أعلم **سئلت** عن المقتول هل تم عمره الذي قدره الله تعالى له وانقضى أجله وإذا قلتم نعم فلم كان على القاتل القصاص فالحقواب نعم تم عمره وانقضى أجله كما أشار الى ذلك في الجوهرة بقوله

وميت بعمره من يقتل \* وغير هذا باطل لا يقبل

وفي العقائد النسفية مانصه والمقتول ميت بأجله وانما وجب على القاتل القصاص نظراً لا كسب فقط كافي حوائج شيخنا الباجوري على الجوهرة وفي شرح العقائد النسفية ان وجوب العقاب والضمان على القاتل بعيد لا يرتكبه النبي وكسبه الفعل الذي يخلق الله تعالى عنده الموت بطريق جرى العادة فان القتل فعل الفاعل كسباً لا خلقاً اه **سئلت** عن الحياة المذكورة في قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء الآتية ما المراد بها فالحقواب انه وقع فيها اختلاف بين العلماء والاضح فيها ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من ان ارواحهم في أجواف طيور خضر وانهم يرزقون ويأكلون ويتعمون وروى عنه عليه السلام انه قال لما أصيب اخوانكم بأحد جعل الله أرواحهم في أجواف طيور خضر تدور في أنهار الجنة وروى تردأنها الجنة وتأكل من ثمارها وتسرح من الجنة حيث شاءت وتبأوى الى قناديل من ذهب معلقة في ظل العرش وفيه دلالة على أن روح الانسان جسم لطيف لا يفنى بخراب البدن ولا يتوقف عليه ادراكه وتألمه والتذاذه أفاده أبو السعود في تفسيره كتب الصاوي على الجلالين مانصه قوله بل هم أحياء أي حياة أخرى بالجسم والروح ليست بكياة أهل الدنيا لا يشاهدونها إلا أحراراً ومن خصه الله بالاطلاع عليها وهذا هو التحقيق خلافاً لمن قال انهم أحياء بالروح فقط لا يبرهان كل انسان حي الروح مسلماً كان أو كافراً العدم قضاء الروح ولا مزبلة للشبه على غيره وهذه الحياة حقيقية وانما تسرح وجروحه انتقال من دار الى دار اه وكتب في سورة آل عمران على قول الجلال السيوطي أرواحهم في حواصل طيور خضر تسرح في الجنة حيث شاءت كما ورد في الحديث مانصه قوله كما ورد في الحديث أي وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله جعل أرواح الشهداء في أجواف طيور خضر ترد أنهار الجنة تأكل من ثمارها وتبأوى الى قناديل معلقة في ظل العرش اه وأما أجسادهم فعملها القبور غير أن الأرواح لها تعاقبها فلذلك لا يحصل لأجسادهم إلا فأرواحهم لها جوارح عظيمة من البرزخ الى أعلى السموات الى داخل الجنان والطيور الحضر لها كهو ادج مع كونها متصلة به بحسب صاحبها وما وصل للروح من النعيم يحصل للجسم أيضاً وذلك نظير النائم فان النائم يرى ان روحه في المشرق أو في المغرب مع كونها متصلة به بحسبه وكذا إيمان الله تعالى الذين أعطاهم الله النصر يفان الواحد منهم يكون جالساً في مكان وروحه تسرح في أمكنة متعددة ويردك على كل شيء قدير ولذلك قال الله تعالى في آية البقرة ولكن لا تشعرون ومثل الشهداء الانبياء بل حياة الانبياء أجل وأعلى وأما المؤمنون غير الشهداء والانبياء فأرواحهم تسرح من القبر الى باب الجنة وتنظر ما أعد لها من النعيم المقيم لكن لا تدخلها الا يوم القيامة وذلك يسمى عالم البرزخ واتساعه بالنسبة للدنيا كاتساع الدنيا بالنسبة لبطن الام اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما الحكمة



في عدم قبول ايمان فرعون بقوله آمنتم أنه لا اله الا الذي آمنتم به بنو اسرائيل الآية فالحجاب  
انه آمن عند نزول العذاب وهو حينئذ غير نافع قال تعالى فليكن ينفعهم اعانهم لما راوا بأسنا وقيل  
انهم لم يقبل منه لانه لم يؤمن برسالة موسى عليه السلام وقيل انه لم يقصد بقوله آمنتم الخ حقيقة الايمان  
بل قصد به النجاة من البحر على حكم عادته اذا أصابته مصيبة رجع واستجار (وحكي) ان جبريل عليه السلام  
أتى لفرعون بسؤال ما قول الامير في عبد نشأ في مال مولاه ونعمته فكفر بربه وخذل حقه وأدعى  
السيادة دونه فأجابته بقوله يقول أبو العباس الوليد بن مصعب جزاء العبد الخارج على سيده الكافر  
نعمته ان يفرق في البحر فلما غرق وقع جبريل اليه خطه اه من حوائى الصاوى على الجبلين والله  
تعالى أعلم **سئلت** من بعض الطائفة أنباء المذاكر في حديث اللهم آت منفقاً خلفاً ومسكاً ثانياً بقوله  
كف هذا مع ان الملائكة كلهم من أهل الخير فلا يليق بهم الدعاء على المسلم من المؤمنين بالتلاف  
فالحجاب انى بقيت مدة طائفة لم أجده جواب هذا السؤال ثم عثرت على السؤال والجواب في البواقيت  
اسدي عبد الوهاب الشمراني قال **يوقان** قنت **يوقان** فهل جميع الملائكة من عالم الخير فان قنت بذلك فكيف  
قالوا اللهم أعط مسكناً خلفاً ودعوا على مال المؤمن بالتلاف فالحجاب كما قال الشيخ في باب الزكاة من  
الفتوحات ليس فلك دعاء على مال المؤمن بالتلاف الذي يتألم منه المؤمن وانما هو دعاء له بان ينفعه  
في مرضاة الله تعالى فيؤجر عليه **كما** يؤجر المنفق اختياراً لان المال من عالم الخير لا يدعوه على مؤمن  
بما يضره فعنى قوله اللهم أعط مسكناً خلفاً أى اجعل المسلم ينفق ماله في مرضاتك فتخافه عليه وان كنت  
ياربنا لم تقدر في سابق علمك أن ينفعه باختباره فالتلف ماله عليه حتى تاجر فيه أجر المصاب ليصيب خيراً  
فهو ودعاه بالخير كما لا يكافئ من لا معرفته ببقاء الملائكة فان المال لا يدعوه بشراً لا سيما في حق  
المؤمن بوجود الله تعالى وتزجيده وعبادته عنده اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن  
يشتمل بسبب الملوكة والطعن فيهم بأنواع من الذم فهل لا يجوز لهم ذلك فالحجاب لا يجوز لهم ذلك  
قال في الكشف وفي بعض الكتب أن الله ملك الملوكة قلوب الملوكة ونواصيهم بيدي فان العباد أطاعوا في  
جماهم لهم رحمة وان العباد عصوا في جماعتهم عليهم عقوبة فلا تشتموا بسبب الملوكة ولكن تروا الى  
أعطفهم عليكم وهو معنى قوله عليه السلام كانوا يرونى عليكم اه والله تعالى أعلم **سئلت** من بعض  
الطائفة عن قوله تعالى وليس الذكركر لاني كيف جاء على هذا الاسلوب ولم يقل وليست الانثى كالكركر وهو  
المتبادر الى الاذهان فالحجاب ان الانثى لا تكرر ولا تكرر الجنس فامنى وليس الذكركر الذي طابته  
كالانثى التي وهبت لها بل الانثى افضل منه وأعلى حيث انها كانت هي وابنها آية للعالمين قال في الكشف  
**يوقان** قنت **يوقان** فامنى قوله وليس الذكركر لاني **يوقان** قنت **يوقان** هو بيان لما في قوله والله أعلم بما وضعت  
من التعظيم لموضوع والرفع منه ومعناه وليس الذكركر الذي طابته كالانثى التي وهبت لها واللام فيهما  
للعهد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشاب انه لم هل له التقدم على الشيخ كبير السن الجاهل  
في الجالوس ونحوه ولو كان الشيخ الجاهل قرشياً وهل الاستخفاف بالعلماء والعلم الشرعي ردة أجيروا  
**يوقان** فالحجاب والله تعالى الموفق للصواب ان هذه الحادثة سئل عنها الخبير الرملي فأجاب بالسؤال  
والجواب في فتاويه الخيرية وهذا نص ما سئل في الرجل الجاهل هل له التقدم على الشيخ العالم واذا قال له  
العالم انصاري تعظم قسيسهم واليهود تعظم خاناهم هم وأمان علماء المسلمين فان لم يكرمني لذا في  
فاكرمني لعلنى فأبى اكرامه وتقدم عليه مستخفاً وبالعالم الشريف هل يستخفافه بالعالم الشريف  
وبالعالم بكفروته بيزوجاته وتجري عليه أحكام المرتدين أم لا أجاب ليس للجاهل أن تقدم على الشيخ  
العالم بل وليس للشيخ الجاهل ذلك فقد صرح علماءنا رحمه الله تعالى ان الشاب العالم ان تقدم على  
الشيخ الجاهل لانه افضل منه قال الله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا تقدم

مطلب في حديث اللهم  
آت منفقاً خلفاً ومسكاً  
ثانياً

مطلب لا يجوز الاشتغال  
بسبب الملوكة

مطلب في قوله تعالى  
وليس الذكركر لاني

مطلب للشباب العالم  
التقدم على الشيخ كبير  
السن الجاهل

في الصلاة وهي أحد أركان الإسلام وهي ثلاثة الأيمان وقال الله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فالمراد بأولي الأمر العلماء في أصح الأقوال والمطاع شرعاً عامّة قدّم وكيف لا يتقدّمون وهم ورثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام على ما جاءت به السنة كما صرح الزبيدي وغيره وفي البرزانية والشهاب العالم يتقدّم على الشيخ غير العالم قال سبحانه وتعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات فالتة تعالى رفعتهم فمن يضعهم يضعه الله تعالى والعالم يتقدّم على القرشي غير العالم قال الزندوسني حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو أن لا يفتخ بالكلام قبله ولا يجالس مكانه وإن غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدّم عليه في مشيه وأما الاستخفاف بالعلم والعالم في النظم الوهباني ولكن به من يستخف مكفر \* كذلك الذي لفظه الفقيه بصغر

مطلب الاستخفاف بالعلم  
والعلماء كفر

قال العلامة عبد البر مسألة هذا البيت وإن كانت مشهورة عند الحنفية لم أقف عليها إلا في الحاوي القدسي قال ومن استخف بالنبي صلى الله عليه وسلم أو نبي من الأنبياء عليهم السلام يكفر وكذا من استخف بالعلماء العظامين أئمة الدين والشرعية يجوز ويكفر أن من قال لفقهاء فقيهه بالتصغير على وجه التحقير يكفر اهـ وقد صرح في جواب عن سؤال قبل هذا أنه يحرم على الجاهل التقدّم على العالم وإن التقدّم عليه من تركب لعصاة وإذا ارتكب المعصية يوزر والله تعالى أعلم \* سئلت هل يجوز تهذّب الخليفة فالجواب لا يجوز إلا خليفة واحد لان الشارع أمر ببيعة الإمام والوفاء ببيعته ثم من نازعه يضرب عنقه كافي شرح البخاري للعلامة القسطلاني والله تعالى أعلم

مطلب لا يجوز تهذّب  
الخليفة

### كتاب الطهارة

\* سئلت عن الخبز إذا وجد في داخله خمر فأرهل يجب طهره ويحرم أكله فالجواب إن كان الخمر باساً بطرح الخمر ويؤكل الخبز قال في التنوير من مسائل شتى آخر الكتاب خبز وجد في خلله خمر فأرة فإن كان الخمر صابراً به وأكل الخبز اهـ وكتب عليه ابن عابدين قوله فإن كان الخمر صابراً بضم الصاد أي باساً زاد في مخزانات النوازل وإن كان متفتتاً مالم يترط طهره بذكر كل أيضاً اهـ وفي التنوير أيضاً من الحبل المذكور ولا يفسد خمر الفأرة الدهن والماء والخنطة للضرورة إلا إذا ظهر طهره أو لونه في الدهن ونحوه فحشمه وأمكن التحرز عنه حينئذ خائفة اهـ مع مزيد من شرحه الدر المختار وكتب ابن عابدين عليه ما نصه قوله ولا يفسد الخ في البحر وفي المحيط وخمر الفأرة وبولها نجس لأنه يستحيل إلى تنويفه والاحتراز عنه يمكن في الماء لا في الطعام والخباب فصار معرفة قافيهما وفي الخاتبة قول المهرّة والفأرة وخمرها نجس في أظهر الزوايا يفسد الماء والنوب وبول الخفافيش وخمره لا يفسد لانه ذر الاحتراز عنه اهـ وفي القهستاني عن المحيط خمر الفأرة لا يفسد الدهن والخنطة المطعونة مالم يتغير طعمهما اهـ قال أبو الليث وبه نأخذ اهـ والله تعالى أعلم \* سئلت عن به وجع في رأسه لا يستطيع معه فهل يسقط معه فالجواب نعم يسقط معه كافي شرح الوهبانية لابن الشحنة قال وقد نظمتم الخرافات

مطلب في الخبز إذا وجد  
به خمر فأر

مطلب عن به وجع في رأسه  
لا يستطيع معه  
فهل يسقط معه

ويسقط مسح الرأس عن برأسه \* من الداء ما ناله ينضّر اهـ والله أعلم \* سئلت عن العذرة إذا حذرت وصارت رماداً هل يكون رمادها طاهر فالجواب نعم يكون طاهراً قال في البحر المرقب والعذرة تحتقر في قصير رماداً طاهر عند محمد وعليه الفتوى وفي التنوير وشرحه لا يكون نجساً ما قد ذكره والألزم نجاسة الخبز في سائر الأمصار اهـ والله تعالى أعلم \* سئلت عن أحدث أثناء وضوئه هل يكفيه اغتساله لذلك الوضوء أو يلزمه الاستئناف فالجواب انه يلزمه الاستئناف كما أتى به شيخ الإسلام على أفندي والله تعالى أعلم \* سئلت عن المرأة إذا وضعت حملها

مطلب في طهارة رماد  
العذرة

مطلب من أحدث أثناء  
الوضوء يلزمه الاستئناف  
مطلب النفساء إذا انقطع  
عنه الدم تسمى ونحرم

وانقطع دمها قبل تمام أربعين يوماً هل يجب عليها أن تغسل وتصل وتصوم فالجواب نعم يجب عليها ذلك باقطاع الدم قال في البحر من كتاب الطهارة اتفق أصحابنا على أن أقل النفاث ما يوجد فأنها تاكل وتذارت الدم سائلاً ثم انقطع عنها فأنه تصوم وتصلى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الجنبة هل يجوز له حال الجنبة الذكر والتسبيح والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فالجواب نعم ومثل الجنبة الحائض والنفساء كما في متقى الأبحر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الزيت والسمن والعسل اذا وقع في أحدها فارة فبانت هل تقبل التطهر فالجواب انه رفع الى خير الدين الزملي سؤال عن العسل اذا وقعت فيه فارة فاصفة طهارته فأجاب بقوله المذكور في كتب الحنفية انه يوضع الماء على العسل الى ان يغمره ثم يلقى على النار حتى يذهب الماء ثم يفعل به كذلك مرة ثانية وقد طهر اه ورفع اليه سؤال عن فارة وقعت في زيت هل اذا وضع في اناء مخروق السفل وصب عليه الماء ثم أخذ الماء من أسفله ثلاث مرات يطهر أم لا وهل اذا طبخ صابوناً وصار مستحلباً يطهر أم لا فأجاب نعم يطهر الزيت بهذا الصنع وكذلك لوصب عليه الماء فطفي فرقع ثلاث مرات كما ورد عن الثانی وقطع به في الطهيرة وعليه الفتوى كما في المجموع وظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التثليث وهو مبني على ان غاية النظم مجزئة عن التثليث وفيه اختلاف تصحيح وقوى ومسألة طهارة الزيت باتخاذ صابوناً في المجتبى والبرازية قال في المجتبى جعل الدهن النجس في صابون يبقى طهارته لانه تغير والتغير مطهر عند محمد ويقتى به للباوي وصرح به في فتح القدير وجواهر الفتاوى وجامع الفتاوى وأثبت صاحب مخ الغفار في منته تنوير الابصار وهو منقول عن أحسن الناطقي وغيره اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن العرق هل يخرج بالطبخ والتصعيد عن كونه نجراً فالجواب أنه لا يخرج بذلك عن كونه نجراً على المعتقد المفتي به قال المحقق ابن عابد في رد المحتار من أول باب الشرب بعد كلام مانصه **قلت** هم علمهم هذا ان المعتقد المفتي به ان العرق لم يخرج بالطبخ والتصعيد عن كونه نجراً فيجب شرب قطرة منه وان لم يسكر وأما اذا سكر منه فلا شبهة في وجوب الحذبه وقد صرح في منية المصلي بنجاسته أيضاً فلا يفرق ما أشاعه في زماننا بعض الفسقة المولعين بشربه من انه طاهر حلال وقد أطال رحمه الله تعالى في تحقيقه على عادة فراجعه ان شئت والله تعالى أعلم **سئلت** عن القهقهة في الصلاة هل تبطل الصلاة فقط أو تبطل الصلاة والوضوء معاً فالجواب انها تبطلهما معاً واعلم ان القهقهة هي ما يسمعه جاره وأما ما يسمعه هو دون غيره فهو الضحك وهو في الصلاة يبطلها او حدها دون الوضوء وأما التسميم فلا يبطل شيئاً والمراد بالصلاة الصلاة الكاملة ذات الركوع والسجود ولو بالاعتناء فخرج صلاة الجنائز وصلاة التلاوة اذا القهقهة تبطلها مادون الوضوء وبما يبطل الصلاة والوضوء وال العقل بالانغماء أو الجنون أو السكر وصورة السكر النافض أن يدخل في الصلاة صاحباً ثم يطرأ عليه السكر وكذا الجنون ويبطلها أيضاً بعد الحدث في الصلاة قبل القعود قدر الشهد ولو بعد بطلت الطهارة لا الصلاة وكذا يبطلها الا تزال باحتلام أو نظر أو فرك وكذا يبطلها ما عدا النوم في سجود الصلاة عند الثاني قال في الخاتمة وان نعد النوم في سجوده تنقض طهارته وتفسد الصلاة والتقييد بالسجود احتراز عن الركوع قل في الخاتمة فان نعد النوم في قيامه أو ركوعه لا تنقض طهارته في قولهم اه وقد أشار في الوهبانية الى هذه المسائل الخمس بقوله

فساد وضوء مع صلاة يقرر \* بقهقهة فيها وعقل يغير

ومع حدث العمد احتلام ونومه \* ليهقب عمد في السجود ويندر

**سئلت** عن عرق مدمن الخمر هل هو نجس أو طاهر فالجواب ان صاحب التوبير مشى على نجاسته في مسائل شتى من آخر الكتاب وهذه عبارته عرق مدمن الخمر خارج نجس وكل خارج نجس ينقض الوضوء فينتج عرق مدمن الخمر ينقض الوضوء قال العلائي في شرحه الذر المختار لكنه يحتاج

مطلب للجنب الذكر  
والتسبيح والصلاة على  
النبي عليه السلام  
مطلب في تطهير الدهن  
المتنجس

مطلب العرق لا يخرج  
بالطبخ عن كونه نجراً

مطلب في حكم القهقهة  
في الصلاة

مطلب في عرق مدمن  
الخمر وما فيه من الخلاف  
هل هو نجس

لا ثبات الصغرى وحاصله ما في الذخائر الا شرفية لابن الشحنة معزيا لمجتبى عرق الدجاجة الجليلة نجس  
قال وعليه فغرق مد من الخمر نجس بل أولى ثم قال وما أسعج من كان عرقه كعرق النكاب والخنزير قال ابن  
العزيمين شدة نقض الوضوء وهو فرع غريب وتخرج ظاهر قال المصنف يعني صاحب التنوير ولظهوره  
عولنا عليه في ذلك قال شيخنا الرمي حفظه الله تعالى كيف يقول عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية  
ولا دراية أما الأولى فظاهر اذ لم يرو عن أحد من بعده عليه وأما الثانية فلقد تم تسليم المقدمة الأولى  
ويشهد بذلك ما سئل الجدي اذا غذى بابن الخنزير فقد علا واحل أكله بصبر وورثته مهلكا لا يبقى له أثر  
فكذلك نقول في عرق مد من الخمر وكيفية ضمه مع غرابته ونحو وجهه عن الجادة فيجب طرحه عن  
المرح من متن وشرح اه والشرح مهمات المال ونحو طول عظام والمراد به هنا مسائل الفقه اه  
وأين كلام الرمي المحقق ابن عابدين في حواشي الذرائع والخوارق والله تعالى أعلم **سئلت** عن من جامد وقع  
فيه فأرأه الحكيم فيه فالحجواب ما في البرازية ولو وقعت فأرأه في من جامد يعني لا ينضم بعضه  
الى بعض قور ما حوله والباقي ظاهر وان ما نفعه تنفع به في غير الاكل كدبغ به واسد تصباح لكن بعد  
الدبغ به يغسل الجادة لا تأو المتشرب عفو وباعه باعلام ولو لا بيان خير المشربة ترى لنقص في النفع اه  
والله تعالى أعلم **سئلت** في قصة جديدة تخبث فسلت ثلاث مرات وبعد كل مرة تركت حتى  
انقطع النقا طهر هل يظهر بذلك فالحجواب ان هذا السؤال مع جوابه في المجموعة الجديدة وهذا نص  
ما فيه سامن الجواب وتثبت الجفاف عطف على العصر أي وقت ذوبه والغسل وتثبت الجفاف في غيره أي  
غير العصر والمراد بالجفاف انقطاع التقاطع لا اليس فقد أقاموا انقطاع التقاطع مقام العصر كما أقاموا  
إبراء الماء مقام الغسل ثلاثا كما سيأتي اعلم ان ما لا ينقصه انما ينقصه لا يظهر عند محمد أبدا وعند أبي يوسف  
يظهر بغسله وتخفيفه ثلاث مرات بحيث لا يبقى له لون ولا رائحة وبه يقتضي درر وكتب محشيه عبد الحليم  
قوله ما لا ينقصه يعمل ما تجذب فيه النجاسة كالخرف والخشب الجديد والجلد اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن المباشرة الفاحشة وهي اتصال الفرج بالفرج من غير طائل ولا ايلاج ولا انزال هل  
تنقض الوضوء فالحجواب ان في ذلك خلافا فنقض عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا ل محمد قال سيدي  
حسن الثمري لا في ذلك ل أن ابن الشحنة ما نصه المباشرة الفاحشة تنقض عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
خلافا ل محمد قال روى عن أصحابنا انها لا تنقض ما لم يظهر شيء وهو الصحيح فنظمته فقلت  
وبروى عن الأصحاب ليس يناقض \* مباشرة فحشا الصحيح المتكرر  
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن انفة الجدي الميت هل هي طاهرة فالحجواب نعم هي طاهرة قال في  
مجمع الأنهر وانفعة الميتة ولينها طاهران قال ابن ملك انفعة الميتة بكسر الهمزة وفتح الفاء كرش الجدي  
أو الحمل الصغير يعني أن انفعة الميتة جامدة كانت أو مائعة طاهرة عند الامام وكذا بينها أما الانفعة  
الجامدة فان الحياة لم تحل فيها أو ما المائنة والابن فان نجاسة محال لم تكن مؤثرة فيها قبل الموت ولهذا  
كان الابن الخارج بين فرث ودم طاهر اقل ان تكون مؤثرة بعد الموت اه

مطلب في من جامد  
وقع فيه فأرأه

مطلب في قصة جديدة  
تخبث فسلت ثلاث مرات

مطلب هل تنقض  
الوضوء المباشرة الفاحشة

مطلب انفعة الجدي  
الميت هل هي طاهرة

### كتاب الصلاة

**سئلت** عن السنن الرواتب الرباعية كالاربعة قبل الظهر هل يصلي فيها على سيد الخلق صلى الله  
عليه وسلم عند القعدة الأولى وهل يقرأ فيها سبحانك اللهم عند القيام الى الركعة الثالثة فالحجواب  
ما في التنوير من مسائل شتى وهذا نص في السنن الرواتب لا يصلي ولا يستفتح اه قال محشيه ابن عابدين  
وهي ثلاثة رباعية الظهر ورباعية الجمعة والقبلة والبغدية هذا هو الاصح لانها تنسب به الفرائض  
واحترز به عن الرباعيات المستحبات والتوافل فانه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى

مطلب في السنن الرواتب  
لا يصلي ولا يستفتح

مطلب في الدعوة المستجابة  
يوم الجمعة

مطلب في براءة استولى  
عليها الكفار وجعلوا فيها  
واليا مسل الخ

مطلب فيمن يكره أذانه

مطلب في مريض وجهه  
الى الصلاة مستلقيا على  
قفاه

مطلب خطب جنباً ثم  
اغتسل وصلى الخ

مطلب عن لا يسجد لله  
في صلاة العيد

مطلب فيمن سها عن  
البيعة في ركعة من الصلاة

مطلب عن الحن في الصلاة  
لخنا غير المعنى الخ

مطلب قصد السفر الى  
بلدة لها طريقان الخ

ثم رقد دعاء الاستفتاح اه **في فائدة** في التنوير من المحل المزبور ما نصه الدعوة المستجابة في الجمعة عندنا  
وقت العصر على قول عامة مشايخنا شبه اه **مع زيادة** من شرحه الدر المختار قال محبيه ابن عابدين  
وقيل من حين يخطب الى أن يفرغ من الصلاة كما ثبت في مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال التنوير وهو  
الصحيح بل هو الصواب اه قال الطحاوي ويكفي الدعاء بقله كما ذكره الثريلاني وقيل آخر ساعة  
فيه وهو مذهب الزهراء رضي الله تعالى عنها وعلى الاول فالظاهر انه اذا نزل في جميع وقت العصر وهو  
من حين يلوغ ظل الشيء مثله أو مثليه على اختلاف القولين الى الغروب اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
في بلد استولى عليها الكفار وجعلوا فيها واليا مسلما وقاضيا كذلك وأحكام الاسلام تجري فيها فهل  
يصير بذلك دار حرب حتى لا تنقام فيها صلاة الجمعة والعيد **فالجواب** انها ما دامت أحكام الاسلام  
جارية فيها فهي دار اسلام **في جامع الفتاوى** ان دار الاسلام انما صار دار اسلام باجراء أحكام  
الاسلام سابق علقه من علائق الاسلام يترج جانب الاسلام **وذكر في الملتقط ان** البلاد التي في أيدي  
الكفار لا شئ انما بلاد الاسلام لا بلاد الحرب لانهم لم يظهروا فيها أحكام الكفر بل القضاء مسلمون  
والمالوك الذين يطيعونهم عن ضرورة مسلمون الى ان قال وكل مصرفيه وال مسلم من جهتهم تجوز فيها  
اقامة الجمعة والاعباد وتقام فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أذان الصبي الذي لا يعقل هل يعاد أم لا  
**فالجواب** ما في البرازية وهذا الغلط ويكره أذان خمسة ويعاد الصبي الذي لا يعقل والمرأة بان رقت  
صوتها والجنب والمجنون والسكران اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض وجهه الى الصلاة مستلقيا  
على قفاه هل يكون ذلك موافقا لسنة **فالجواب** نعم **قال في جامع الفتاوى** المريض اذا وجهه الى الصلاة  
فالسنة أن يستلقي على قفاه ورجلاه نحو القبلة **وقال الشافعي** ينام على جنبه الا عين كما يوضع في اللحد  
وعندنا لو فعل ذلك جاز والاول أولى اه **معز بالقاضي خان في الجامع الصغير** اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن خطب الجمعة جنباً ثم ذهب فاغتسل وصلى بهم اماماً هل تصح صلاته **فالجواب** انها  
تصح **قال في البرازية** خطب محمداً أو جنباً ثم توضأ واغتسل وصلى جاز ولو ذهب الى منزله فأكل أو جامع  
واغتسل بعد الخطبة أعادها اه وفيها أيضاً ما نصه صبي خطب باذن الامام وصلى بالناس بالغ جاز ونس  
في كتب أصحابنا ان اتحاد الامام والخطيب أفضل لكنه ليس بشرط وهو الاصح عند الشافعي وفي وجه  
عنه وقول عنا وعن مالك انه شرط لان المتوارث اتحاد الخطيب والامام في القرون الاولى فلنا شرط كمال  
الماهية لاتمامها **الآثر** ان الامير كان هو الخطيب في تلك القرون اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
الامام في صلاة العيد اذا فعل ما يوجب سجود السهو هل يسجد لله **فالجواب** انه لا يسجد لله  
في العيد ولا في الجمعة ولا مع كثرة الجماعة دفعة واحدة سيدي حسن الثريلاني في شرح الوهبانية  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن سبى عن البيعة في ركعة من الصلاة هل يجب عليه سجود السهو  
**فالجواب** نعم يجب عليه ذلك **قال في الوهبانية**

ولو لم يسجد ساهى كل ركعة \* فيسجد اذا ايجابها قال الأكثر

قال شارحها الثريلاني المصلى اذا ترك البيعة قبل الفاتحة ساهى في ركعة يلزمه سجود السهو ولما صح  
من انهم اتجب في كل ركعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الحن في الصلاة لخنا غير المعنى ثم أعاد  
ما الحن فيه فصحها هل تفسد صلاته **فالجواب** ان صلاته تفسد بذلك وان أعاد وقد أشار الى ذلك  
صاحب الوهبانية بقوله **وان الحن القارى** وأصلح بعده \* اذا غير المعنى الفساد مقرر

قال شارحها الثريلاني صورته المصلى اذا الحن في قراءة لخنا غير المعنى كفتح لام الضالين لا تجوز صلاته  
وان أعادها بعد على الصواب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قصد السفر الى بلدة ولها طريقان



أحداهما دون مسافة القصير والآخرى مسافته فذلك التي هي مسافة قصره هل يكون مسافراً شريعاً بحيث يقصر الصلاة ويفطر في رمضان فالجواب نعم يكون مسافراً عندنا قال في الخاتمة الرجل إذا قصد بلدة وإلى مقصده طريقان أحدهما مسيرة ثلاثة أيام والآخرى دونها فاسلك الطريق الأقصر كان مسافراً عندنا اهـ في الفائدة اهـ إذا جاوز المسافر عمران مصره فلهما سار بعض الطريق تذكراً شيئاً في وطنه فعزم على الرجوع إلى الوطن لأجل ذلك أن كان ذلك وطناً أصلياً كان مولده وسكن فيه أو لم يكن مولده ولكنه تاهل به وجعله داراً يصير مقيماً بمجرد العزم إلى الوطن لأنه فرض سفره قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلاثة أيام ولذا يهاجيه مود مقيماً يتم صلاته إلى الوطن وإذا خرج من هنالك إلى السفر بعد ذلك يقصر الصلاة اهـ والله تعالى أعلم

مطلب جاوز العـ مران ثم  
تذكر شيئاً في وطنه الخ

### باب الجنائز

سئلت عن صلاة الجنائز هل الأفضل من صفوفها الأول كالصلوات المكتوبة فالجواب أن أفضل صفوفها آخرها وأما في سائر الصلوات فأولها والحمد لله في ذلك أن الصلاة على الميت شفاعته فيمنع للشفع أن يختار أقرب المواضع إلى التواضع لتكون شفاعته أدعى إلى القبول اهـ من الخاتمة والله تعالى أعلم سئلت عن إمامة الأمر وما حكمها اهـ فاجبت ببيان مكرهه وكافي الدر المختار وفي الفتاوى المهدية مانع ومقتضى الطلاق عبارة الدر أنه متى كان الإمام أمراً فإمامته مكرهه لا فرق بين كونه صيداً أم لا أعلى القوم أم لا اهـ والله تعالى أعلم سئلت هل الأفضل للمشي خلف الجنائز أو الركوب فالجواب أن المشي أفضل قال في الخاتمة ولا بأس بالركوب في الجنائز والمشى أفضل ويكره أن يتقدم الجنائز راكباً ويكره النوح والصياح وشق الجيوب ولا بأس بالكاء بارسال المدغم فإن كان مع الجنائز ناشئة أو صائخة زحرت فإن لم تنزع فلا بأس بالمشى معها ويكره رفع الصوت بالذكرة فإن أراد أن يذكر الله يذكره في نفسه اهـ والله تعالى أعلم

مطلب صفوف الجنائز  
أفضلها آخرها

مطلب في إمامة الأمر

مطلب المشي خلف الجنائز  
أفضل من الركوب

### كتاب الزكاة

سئلت عن اشتري عقاراً على طريق بيع الوفاء ودفع الثمن للبائع وقد حال عليه الحول هل تجب زكاة الثمن على المشتري فالجواب نعم قال المحقق ابن عابد من مانه ينفع لزومه على المشتري فقط على القول الذي عليه العمل الآن من أن بيع الوفاء منزل منزلة الزهن وعليه فيكون الثمن ديناً على البائع اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن له عين من ذهب أو فضة فزهرها في دين عليه وحال عليها الحول فهل عليه زكاتها فالجواب ليس عليه زكاتها قال في الدر المختار فلا زكاة على مكاتب لعدم الملك التمام ولا في كسب مأذون ولا في مرهون بعد قبضه اهـ وكتب محشيه سيدي أحمد الطعطاوي قوله ولا في مرهون أي لا على المرتن لعدم ملك الرقبة ولا على الزهن لعدم اليد وإذا سترته الزهن لا يزكي عن السنين الماضية اهـ حاي قال الطعطاوي وظاهره ولو كان الزهن أزيد من الدين اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن له دين على ميسر وعليه زكاة أراد أن يعطى زكاته للدين ثم يأخذها عن دينه وخاف أن يعانقه فكيف يفعل فالجواب ما في الدر المختار وهذا نصه وحيلة الجواز أن يعطى مديونة الفقير زكاته ثم يأخذها عن دينه ولو امتنع المدين مديده وأخذها لكونه فقيراً بنحو حقه فإن مانعه رفعه للقاضي اهـ وتماه في حواشيه لابن عابد والله تعالى أعلم سئلت فبين له دور وحوادث يستقلها وغنائم لا تكفيها مع عياله فهل يمتد فقيراً حتى يجوز له أخذ الزكاة فالجواب نعم قال في رد المحتار مانه

مطلب زكاة الثمن في بيع  
الوفاء على المشتري

مطلب لازكاة في المرهون  
العين

مطلب في حيلة جواز  
إعطاء المدينون الزكاة

مطلب فبين له عقار لا تكفيها  
غلة وأنه فقير يجوز له أخذ  
الزكاة

في فائدة لا تجب الزكاة في دور لا للسكنى قال في الدرر ولا تجب أيضاً في دور لا للسكنى تبرعاً على قوله نام ولو تقرر براونحوها كتاب لا تنبس وأما لا يستعمل ودواب لا تركب وعبيد لا تستخدم وكتب النمل لغير أهلها ويجوز ذلك ولم ينو التجارة لا انتفاء النماء التقدير اهـ

فائدة: ذكر في البرزخ ما نصه وكذا لو كان له حوائط ودور غلته عشرة آلاف أو أزيد ما كان لا تكفي لخبرجه كقوته وقوت عياله يجوز صرف الزكاة إليه عند محمد ولو كان له ضيعة قيمتها آلاف ولا يحصل منه ١٥ ما يكفي له ولعياله قال ابن مقاتل يجوز صرف الزكاة إليه اهـ

مطلب فمن له نصاب من  
برام هل تجب فيه الزكاة

وذكر في الفتاوى فمن له حوائط ودور للزكاة لكن غلته لا تكفيه وعليله أنه فقير ويحل له أخذ الصدقة عند محمد وعند أبي يوسف لا يحل وكذا لو له كرم لا تكفيه غلته اهـ وكان السؤال عن هذه المسألة من بعض أهالي غدامس والله تعالى أعلم سئلت فيمن علك نصابا من حرام هل تجب عليه فيه الزكاة الجواب لا تجب عليه فيه الزكاة بل يلزمه التصديق بجمعه على الفقراء لا بد الزكاة أن لم يكن صاحب المال موجودا اهـ من شرح الوهبانية لسيدى حسن الشربلاني وقد نظمه في الوهبانية بقوله ومن كان ذامال حرام فلكاه \* تصدق ما فيه الزكاة تقرر اهـ والله تعالى أعلم

## كتاب الصوم

مطلب فمن تعدد الأكل  
في رمضان

سئلت فيمن تعدد الأكل في شهر رمضان جهارا ولا عذره ماذا يلزمه فالجواب أنه يلزمه القتل قال في الوهبانية

ولو أكل الإنسان عمدا وجهرة \* ولا عذره قبل بالقتل يؤمر

مطلب الاكتحال لا يفسد  
الصوم

قال سيدى حسن في شرحه صورته تعدد من لا عذره الاكل جهارا يقتل لأنه مستهزئ بالدين أو منكسر لما ثبت منه بالضرورة ولا خلاف في حل قتله والامر به اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن اكتحال في شهر رمضان هل يفسد صومه فالجواب لا يفسد قال في مجمع الفتاوى اكتحال أو قطردواء في عينه لا يفسد صومه عندنا وإن وجد طعمه في حلقه وإذا برق ورأى أثر الكحل ولو نهق في راقه فيه اختلافا المشايخ وعاقبتهم على عدم الفساد ثم هذه المسئلة تدل على أنه لا بأس بالكحل الأسود للرجل قال مشايخنا إذا قصد به الزينة بكمه نقله الكنفوى والله تعالى أعلم سئلت عن بلادة لم يرأه لها هل رمضان فحاشا شاهدان من بلادة أخرى وشهد أنه شهد شاهدان عند قاضي تلك البلادة برؤيته في ليلة كذا وأن القاضي حكم بشهادتهما هل يجوز لهذا القاضي الحكم بشهادتهما فالجواب نعم قال في الخاتمة إذا شهد شاهدان عند قاضي لم يرأه بلادة على قاضي بل كذا أنه شهد عنده شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما جاز لهذا القاضي أن يقضى بشهادتهما لأن قضاء القاضي حجة اهـ ونقله الاقروى في فتاويه والله تعالى أعلم سئلت عن أهل بلادة صاموا ثلاثين يوما للرؤية وأهل بلادة أخرى صاموا تسعة وعشرين يوما للرؤية فعلم من صام تسعة وعشرين بذلك فهل يلزمهم قضاء يوم ولا عبرة باختلاف الطالع

مطلب في لزوم صوم يوم  
من صام رمضان تسعة  
وعشرين لرؤية بلادة أخرى

فالجواب نعم يلزمهم ذلك في ظاهر الرواية كافي الفتاوى الاقروية نقله عن خزنة المفتين والله تعالى أعلم سئلت هل يقبل بالادعوى لصوم رمضان مع وجود علة بالشهادة خبر عدل واحد فالجواب نعم قل في التنوير وقبل بالادعوى ولفظ أشهد للصوم مع علة كغير خبر عدل ولو قلنا أو أنني أو محمد وإني قدف

مطلب في قبول عدل  
واحد إذا كان بالشهادة

تأب وشرط لافطر نصاب الشهادة ولفظ أشهد لا الدعوى ولا علة لجمع عظيم يقع العلم بخبرهم وهو مفقوض إلى رأى الامام من غير تقدير بعدد على المذهب وعن الامام أنه يكتب في شهادتين واختاره في البحر اهـ مع زيادة من شرح الدرر قوله واختاره في البحر أى حيث قل ويدعى العمل على هذه الرواية في زماننا لأن الناس تنكسات عن ترائى الالهة فأتى قولهم مع توجههم طابين لما توجه هو اليه فكان التفرّد غير ظاهر في الفاظ ثم أيد ذلك بان ظاهر الولوجية والظهيرية يدل على ان ظاهر الرواية هو اشتراط العدد للجمع العظيم والعدد يصدق بانثنين اهـ وأقره في النهروان المع ونازعه محسبه الرمي بان ظاهر المذهب اشتراط الجمع العظيم فيتمين العمل به لعلبة الفسق والافتراء على الشيوخ أقول في أنت خبير بان كبر من الاحكام تغيرت لتغير الازمان ولو اشترط في زماننا الجمع العظيم لزم ان لا يصوم الناس الا بعدا

مطلب في الاكتفاء  
بشاهدين لافطر حالة الصوم

لميتين أو ثلاث لما هو شاهد من تكامل الناس بل كثير امارا بناهم يشتمون من يشهد بالشهر  
ويؤدونه وحينئذ فليس في شهادة الاثنين تفرد من بين الجمل الغفير حتى يظهر غلط الشاهد فانفتحت علة  
ظاهرا لرواية فتعين الاقتبال رواية الاخرى اه من حواشي ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم  
سئلت هل يقبل خبر العدل لرمضان اذا كان بالسماء علة وهل يستفسر كبر رأي الهلال احيوا  
تؤخر واما الجواب ان هذا السؤال مع جوابه في الخيرية وهذا نصه سئل عن قبول خبر العدل بالسماء  
لرمضان وهل يستفسر أم لا الجواب لا يجب قبوله بدون الاستفسار في ظاهرا لرواية كفاي الجوهر اه والله  
تعالى أعلم سئلت عن النذر للانبياء والاولياء هل يجوز أم لا فالجواب أنه باطل وحرام لان النذر  
انما يكون لله تعالى ففي الخيرية مانصه وفي شرح الدرر للعلامة قائم وأما النذر الذي ينذر به أكثر العوام  
كأن يقول يا سيدي فلان يعني به وليا من الاولياء أو نبيا من الانبياء ان رذغائبي أو عوفي مريض  
أو قصبت حاجتي فذلك من الذهب أو الفضة أو الطعام أو الشراب أو الزيت كذا فهو باطل بالاجماع لانه  
نذر لمخلوق وهو لا يجوز لانه أي النذر عبادة فلا تكون لمخلوق والمنذور له ميت والميت لا يملك وانه ان ظن  
ان الميت يتصرف في الامور كغيره الا ان قال بالله اني نذرت لك ان فعلت معي كذا أن أطعم الفقراء بـ ١٠  
الصدقة نفاسة أو الامام الشافعي أو نحوها فيجوز حيث كان فيه نفع للفقراء اذا النذر لله عز وجل وذكر  
الشيخ نحل الصرف لمحققه القاطنين برباطه أو مسجده فيجوز بهذا الاعتبار اذ مصرف النذر الفقراء  
وقد وجد والغني غير محتاج فلا يجوز أن تصرف عليه ولو كان ذائبا لكان الذي لم يكن فقيرا ولم يثبت في  
الشرع جواز الصرف للارغناء للاجتماع على حرمة النذر للمخلوق ولانخدام الشيخ ان كان غنيا اذا علمت  
ذلك فساد بخذ من الدراهم والشمع والزيت وغيره فانتقل الى صراف الاولياء تقرب اليهم الى الله  
تعالى فحرام باجتماع المسلمين مالم يقصدوا الفقراء الاحياء قول واحد وقدم بمسألة انما ان ما ينذر به العوام  
للشيخ مروان لا يصح ولا يلزم وليس للخدام أخذه على انه نذر صحيح الا اذا أخذه على وجه الصدقة المبتدأة  
أو كان فقيرا وعلم أيضا ان غير الخادم لو أخذه على انه صدقة له ذلك وليس للخدام نزع منه لانه لم يملكه  
الا اذا كان النذر عليه في نذره وكان فقيرا قال المحقق الرمي رحمه الله تعالى أقول قد استباح هذا المحترم  
المجمع على تحريمه جماعة يزعمون انهم متصوفة يقال في حقهم م دعوة المسلمين ومربي المريدين وبما لقون  
في أخذه وبطالبون الناذر به فان امتنع وقدموه الى قضاة هذا الزمن فيحكمون به وربما استعاضوا  
بالشرطة وحكام السياسة ونماه في الخيرية والله تعالى أعلم سئلت عن قدم من السفر من اهل  
يجب عليه امساك باقي ذلك اليوم فالجواب نعم يجب عليه امساكه ونظيره الحائض اذا طهرت وكذا  
النساء والمجنون اذا أفاق والمريض اذا برى والصغير اذا بلغ والكافر اذا أسلم وقد نظم ذلك ابن وهبان  
في قوله ويمسك من يوصف بأهلية الاداء \* بأننا يوم الفطر ليس بغير

قال شارحه سيدي حسن الشرنبلالي مانصه اشتمل البيت على ضابط من يمسك في رمضان تشبها  
بالصائم فطره قبله كحائض طهرت ونساء ومجنون أفاق ومريض برى وصغير بلغ وكافر أسلم ومساقر  
قدم والامساك واجب في المختار وقيل مستحب والاظهر الوجوب اه والله تعالى أعلم سئلت عن  
سافر بعد طلوع الفجر فافطر قبل خروجه من بلده فهل عليه القضاء والكفارة فالجواب نعم قال  
في النتيجة الفتاوى مانصه وان سافر بعد طلوع الفجر لا يفطر ذلك اليوم لانه لم يمسكه صومه اذ هو مقيم  
ولا يبطله باختياره فان أفطر قبل الخروج فعليه القضاء والكفارة بخلاف مالم أفطر بعد الخروج  
فعليه القضاء دون الكفارة اه والله تعالى أعلم سئلت عن حصاد لم يقدر على حصاد زرع مع الصوم  
واذا أخره يملك هل يجوز له الافطار حينئذ فالجواب نعم يجوز له ذلك حينئذ فقد نزل المحقق  
ابن عابدين رحمه الله تعالى في حواشيه على الدر عن الخبر الرمي مانصه وعلى هذا الحصاد اذا لم يقدر عليه

مطلب في ان الشاهد في  
رمضان لا يستفسر في  
ظاهرا لرواية  
مطلب في ان النذر لمخلوق  
باطل

مطلب من ظن ان للولي  
تصرف في الامور كغير

مطلب فيمن قدم من  
السفر من اربعة اذ فطر  
يجب عليه الامساك في  
باقي اليوم

مطلب في سافر بعد الفجر  
فأفطر في البلد وجب عليه  
القضاء والكفارة

مطلب في حصاد خاف  
هلاك الزرع وان يجوز له  
الفطر

مع الصوم وبهلك الزرع بالناسخ لا شك في جواز الفطر والقضاء اه والله تعالى أعلم

## ﴿ كتاب الحج ﴾

مطلب فيمن تجاوز ميقاتا  
الى آخر وأحرم من الثاني

سئلت اذا كان في طريق من يريد الحج ميقاتان فتجاوز الاول من غير احرام وأحرم من الثاني هل لا يكون آثما فالجواب نعم لا يكون آثما وقد نظمه ابن وهبان بقوله  
اذا اخترت ميقاتا وبالغير تعبر \* وأحرمت من ثانيهما استعبر

مطلب في المجاورة بمكة  
أو المدينة

قال سيدي حسن الشرنبلالي صورة المسئلة اذا تجاوز ميقاتا وبعده آخر فاحرم من الثاني لاشي عليه  
والاولى احرامه من الاول كما هل المدينة لهم ذوالحليفة وبعده الحفة اه والله تعالى أعلم سئلت  
ما قولكم في المجاورة بمكة هل هي سنة أم مكروهة فالجواب انها مكروهة عند الامام الاعظم خلافا  
لصاحبيه قال في رد المحتار نقلا عن المجمع ثم يعود الى أهلها والمجاورة بمكة مكروهة أي عنده خلافا لما  
وبقوله قال الخائفون المحتاطون من العلماء كما في الاحياء قال ولا يظن ان كراهة القيام بتأقضى فضل  
البيعة لان هذه الكراهة علمها ضعف الظائق وقصورهم عن القيام بحق الموضع قال في الفروع وعلى هذا  
فيجب كون الجوار في المدينة المشرفة كذلك يعني مكروها عنده فان تضاعف السيئات أو تعاطفها

مطلب في فضيلة وقعة  
الجمعة

ان فقد فيها الخصال السامة وقلة الادب المفضي الى الاخلال بوجوب التوقير والاجلال قائم اه معزيا  
للنهر سئلت هل لوقعة الجمعة فضيلة زائدة على غيرها كما هو الشائع بين الناس فالجواب نعم قال  
في الدر المختار لوقعة الجمعة مزية سبعين حجة وبغفر فيها لكل فرد بلا واسطة اه قال محشييه المحقق  
ابن عابد بن رحمه الله تعالى ما نصه في الشرنبلالية عن الزبلي أفضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة  
وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة ورواه زر بن معاوية في تجريد الصحاح اه لكن نقل المأوى  
عن بعض الحفاظ ان هذا حديث باطل لا أصل له نعم ذكر الغزالي في الاحياء قال بعض السلف اذا وافق  
يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل أهل عرفة وهو أفضل يوم في الدنيا وفيه حج رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجة  
الوداع وكان واقفا انزل قوله اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عنايتكم نعمتي فقال أهل الكتاب لو أنزلت  
هذه الآية علينا لبلغنا يوم عيد فقال عمر رضي الله تعالى عنه أشهد لقد أنزلت في يوم عيدين اثنين يوم  
عرفة ويوم جمعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة اه وقال أيضا قوله بلا واسطة  
في المنسك الكبير للسندى (فان قيل) قد ورد انه يغفر لجميع أهل الموقف مطاوعة وجهه شخص ذلك  
يوم الجمعة قيل لانه يغفر يوم الجمعة بلا واسطة وفي غيره يجب قوما اقوم وقيل انه يغفر في وقعة الجمعة للحاج  
وغیره وفي غيره للحاج فقط (فان قيل) قد يكون في الموقف من لا يقبل حجه فكيف يغفر له (قيل) يحتمل  
ان تغفر له الذنوب ولا يثاب نواب الحج المبرور فالجمعة غير مقيدة بالقبول والذي يجب هذا ان الاحاديث  
وردت بالجمعة لجميع أهل الموقف فلا بد من هذا القيد اه والله تعالى أعلم سئلت هل يكره  
الاعتسال بما زعمه فالجواب لا يكرهه نعم يكره الاستنجاء به كما في الدر المختار وحواشيه الموسومة  
بالردوكذالة النجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه ويستحب حمله الى البلاد اه والله تعالى أعلم سئلت  
هل يجوز الري بالحصى المتنجس فالجواب نعم يجوز ولا فصل غسلها وفي مناسك التهاج الحلي  
والسنة غسلها لتكون طاهرة يبين فان المقبول منها يقع في يد الملك أكفاده في الخيرية والله تعالى أعلم

مطلب في جواز الاعتسال  
بما زعمه وكرهه الاستنجاء به  
مطلب يجوز الري  
بالحصى المتنجس

## ﴿ كتاب النكاح ﴾

مطلب لا يشترط في عقد  
النكاح اذن القاضي

سئلت هل يشترط في عقد النكاح اذن قاض من القضاة فالجواب كما في الفتاوى المهدية  
انه لا يشترط وهذه عبارته لا يشترط لصحة نكاح البالغة العاقلة الرشيدة اذن القاضي كما لا يشترط ذلك

مطلب لابد في دعوى  
النكاح من بيان انه وقع  
بمحضر شهود

مطلب الحق في التمتع  
للرجل للمرأة

مطلب اذا وطئ زوجته  
مرة فليس لها اجباره عليه بعد

مطلب لا يجوز التزوج

بجنبة في الاصح

مطلب في اعلان النكاح

وضرب الدفوف لذلك

مطلب ينعقد النكاح

بجوزت اذا عارفوه

مطلب ينعقد النكاح

بقول الاب هي لك بذلك

مطلب اذا كان له ابنان

فقال قبلت لابني ولم يسمه

لا ينعقد

مطلب في جواز نكاح

الجبلي من الزنا

مطلب تزوجها على ان

تعطيه كذا صح النكاح

بهر المثل ولا يلزم الشروط

مطلب يشترط في صحة

الايجاب والقبول اتحاد

المجلس

في نكاح الصغيرة ونحوها حيث تنقل الولاية للقاضي اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت هل يشترط  
في دعوى النكاح ذكر انه وقع بمحضر شهود وسماهم كلام الساقدين فالجواب نعم قال في جامع  
افصول لو اتى النكاح بمحضر الشهود ولا بد ان يذكر سماع الشهود وكلام المتعاقدين اذا علموا اختلافوا  
في ان سماع الشهود وكلامهم ما هل هو شرط والاصح انه شرط فلا بد من ذكره لتصح الدعوى اه والله  
تعالى أعلم ❊ سئلت هل الحق في التمتع للرجل أو للمرأة فالجواب ان الحق فيه للرجل للمرأة  
او يتفرع عليه ما ذكره الايباري في شرح قوله عليه السلام احفظ عورتك لان من زوجتك او ما ملكت  
يمينك من ان للزوج ان ينظر الى فرج زوجته وحلقه درها بخلافها حيث لا تنظر اليه اذا منعها من  
النظر قل ابن عابدين والظاهر ان مراده ليس لها اجباره على ذلك لانه لا يحل لها اذا منعها منه  
لان من احكام النكاح حل امتناع كل منهما بالاتفاق نعم له وطؤها جبر اذا امتنعت بلا مانع شرعي وليس  
لها اجباره على الوطء بعد ما وطئها مرة وان وجب عليه ديانة أحياناً اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت  
هل للزنا دى ان يتزوج بجنبة فالجواب ليس له ذلك في الاصح في حوائى الدر المختار الاصح انه  
لا يجوز نكاح آدى جنبة كعكسه لاختلاف الجنس فكافوا كبقية الحيوانات اه والله تعالى أعلم  
❊ سئلت هل يجوز ضرب الدفوف لاجل اعلان النكاح فالجواب نعم قال في الدرر ونوب اعلانه  
قال محشيه ابن عابدين حديث اعلنوا النكاح واجعلوه في المساجد وضربوا عليه بالدفوف اه معزياً  
للفتح والله تعالى أعلم ❊ سئلت ما معنى قولهم ان النكاح يثبت بالتصادق فالجواب ان معناه  
كافى حواشى أبى السعود على هذا مسكين ان القاضى يشته به الى التصديق ويحكم به اه والله تعالى أعلم  
❊ سئلت هل ينعقد النكاح بافظ جوزتك بتقديم الجيم أم لا فالجواب ان هذا اللفظ اذا جرى  
بين قوم ونداولوه في معنى التزوج بتقديم الزاى ينعقد به النكاح كما في الخسيرة والله تعالى أعلم  
❊ سئلت عن رجل خطب من آخر بنته وهي صغيرة دون البلوغ فقال له أوها هي لك بكذا انقال  
المخاطب قبلت هل ينعقد النكاح بينهما بذلك اذا كان بمحضرة شهود سامعين قولهما فالجواب نعم  
ينعقد النكاح بذلك والحال في هـ ذه كافي الخسيرة والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل قال زوجت  
ابنتي فلان من ابنك فقال المخاطب قبلت لابني ولم يسمه وله ابنان هل ينعقد النكاح فالجواب انه  
لا ينعقد قال في البرازية قال الأب زوجت بنتي فلان من ابن فلان وقال أبو الابن قبلت لابني ولم يسم  
الابن وان له ابنتين لا يصح ولو واحد اجاز ولو ذكر اسم الابن أو البنت وقال أبو الابن قبلت صح وان لم يقل  
لابني لان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن تزوج حبلى من  
الزنا هل يصح فالجواب نعم يصح عقده عليها وهي حبلى من الزنا ولكن لا يحل له وطؤها قبل  
وضعها قال في الدرر وضع نكاح حبلى من زنا لدخولها تحت قوله تعالى وأحل لكم ماوراء ذلك وما كن  
لا توطؤ قبل وضعها الا ان يسي ماؤه زرع غيره لا احترام الزاى وهذا اذا كان النكاح غير الزاى وأما اذا كان  
ذلك فالنكاح صحيح عند الكل وتستحق النفقة عند الكل ويحل له وطؤها عند الكل اه والله تعالى  
أعلم ❊ سئلت فيمن تزوج امرأة على شرطه ما نه دينار مثلاً فهل لا يصح هذا العقد  
فالجواب ان النكاح جائز بهر المثل وليس عليها ان تعطيه ما شرطه قال في البهجة اذا قال الرجل  
لامرأة أتزوجك على ان تعطيني عيـدك هذا فاجابته بالنكاح جاز النكاح بهر المثل ولا يشترط له من العبد  
لان هذا شرط فاسد وأما جواز النكاح فلان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة اه معزياً بالخسيرة  
والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن قال بمحضر شهود زوجت بنتي فلانة وهي صغيرة لفلان الغائب على  
المجلس بهر هو وكذا وكذا فلما سمع ذلك الغائب في مجلس آخر قال قبلت هل ينعقد النكاح والحالة هذه  
فالجواب انه لا ينعقد قال في مخ الغفار وينعقد النكاح بالايجاب والقبول ومن شرائط الايجاب



والقبول اتحاد المجلس اذا كان الشخصان حاضرين ولو اختلف المجلس لم ينفع قد اه والله تعالى أعلم  
 ❖ سئلت عن تزويج أمته القنة لشبهة حصلت له في حريتها فهل يجوز ذلك فالحجواب اذا تزوجها  
 احتياطاً ونزهاً من الوقوع في الزنا جاز قال في البهجة ولا يجوز لولي أن يتزوج أمته يريد به ما في أحكام  
 النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى وبقاء النكاح به لا الاعتاق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك  
 أما اذا تزوجها متزهاً عن وطئها ما على حبل الاحتمال فهو حسن اه معرباً للمضمرات والله تعالى أعلم  
 ❖ سئلت فمين وجد بذروته عيباً كجذرون هل له فسخ النكاح فالحجواب ليس له ذلك في  
 جامع الفصولين لا يثبت في النكاح فلا ترد المرأة بعيب ما اه والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن امرأة  
 وكنت رجلاً أن تزوجها من فلان فغلط في اسم أبيها هل لا ينقض النكاح والحالة هذه فالحجواب انه  
 لا ينقض والحالة هذه ففي الاشياء لو غلط وكبها بالنكاح في اسم أبيها ولم تكن حاضرة لا ينقض النكاح  
 اه والله تعالى أعلم ❖ سئلت اذا كان الرجل يعلم من نفسه انه اذا تزوج أخرى مع زوجته لا يعدل  
 بينهما هل يسعه حينئذ تزويج أخرى فالحجواب ما في الاشياء وهذا منه تزويج امرأة أخرى وخاف  
 أن لا يعدل لا يسعه ذلك وان علم انه يعدل بينهما في القسم والنفقة ويجعل لكل واحدة مسكاً على حدة  
 جاز له ان يفعل وان لم يفعل فهو مأجور لترك الغم عليها اه والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن زوج بناته  
 الصغيرة بغير تسمية مهر هل يصح هذا النكاح ويجب لها مهر المثل بالوطء فالحجواب نعم والمسئلة في  
 التتبع والله تعالى أعلم ❖ سئلت هل يصح النكاح بافظ العطية فالحجواب نعم اذا نواها واقامت  
 قرينة تدل على ذلك وفيه من الشهود والمقصود اه من التتبع والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن ماتت  
 زوجته فتزوج أختها بعد يوم من موتها هل يجوز هذا النكاح فالحجواب نعم يجوز هذا النكاح كما في  
 الخلاصة وأفتى به حامداً فندى في فتاويه الحامدية والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن صغير تزوج نفسه  
 بدون إذن وليه هل يكون نكاحه موقفاً على اجازة الولي فالحجواب نعم يكون ذلك موقفاً على اجازة  
 الولي قال في جامع الصغائر الصغير والصغيرة اذا تزوجا بغير موافقة الوالي وقت ذلك على اجازة الولي  
 فان أجاز جاز ولهما الخيار اذا بلغا اذا كان المخير غير الاب والجد اه والله تعالى أعلم ❖ سئلت ما قولكم  
 في امرأة قالت لا تخز زوجتك نفسي فقال قبلت ولم يذكر امرها وذلك بمحض شهوة فهل يصح هذا العقد  
 بمهر المثل فالحجواب نعم والمسئلة في تتبع الحامدية والله تعالى أعلم ❖ سئلت هل يشترط لصحة  
 النكاح سماع الشاهدين كلام المتعاقدين فالحجواب نعم يشترط لصحة ذلك قال في الخيرية الاصم  
 الذي عليه العاقبة ان سماع التهود وكلام المتعاقدين بشرط لصحة النكاح اه والله تعالى أعلم ❖ سئلت  
 هل التعريف بالمرأة شرط لصحة النكاح فالحجواب انه ليس شرطاً لصحته وانما يشترط لاجل الحاجة  
 عند التباحث ويصح من الاب والابن والزوجة سواء كان الاشهاد لها أو عليها على الصحيح لكن يشترط  
 في حل اقدام الشاهد على الشهادة عليها عدلان كتعديل العلانية وأما صحة النكاح من أصله فلا يشترط  
 فيها التعريف أصلاً فاده في الخيرية والله تعالى أعلم ❖ سئلت عما اذا خطب رجل بنتاً بكر بالغة  
 من أبيها وسمى المهر وجرى بينهما ما ينفع به النكاح نحو قول الاب زوجة كاه او قول الآخر قبلت  
 ولم تقرأ بينهما فاتحة الكتاب فهل ينقض النكاح بينهما والحالة هذه موقفاً حتى اذا نكحها بالخبر بذلك  
 واجازته نفذ فالحجواب نعم ينقض النكاح والحالة هذه والمسئلة في الخيرية والله تعالى أعلم ❖ سئلت  
 عن رجل له بنت صغيرة خطبها كغرفة مضاه أبوها وامتنع من تزويجها هل للقاضي والحالة هذه  
 تزويجها منه فالحجواب نعم وقد نظمها ابن وهبان في قوله

ولو تزوج القاضي ابنة الخي طافئة \* يجوز امضل بعضهم ليس بشكر

قال الشرنبلالي في شرحه مانعه صورة المسئلة اذا تزوج القاضي صغيرة مع وجود أبيها فان كان له عضل

مطلب في جواز عقد الصيد  
 على أمته احتياطاً

مطلب لا ترد الزوجة بالعيب  
 مطلب غلط الوكيل في اسم  
 أب موكلته لا ينقض

مطلب اذا خاف أن لا يعدل  
 لا يسعه التزوج بأخرى

مطلب يصح النكاح بدون  
 تسمية مهر

مطلب ماتت زوجته  
 فتزوج أختها بعد يوم جاز  
 مطلب تزوج الصغير نفسه  
 بالاذن توقف

مطلب سماع التهود وكلام  
 المتعاقدين شرط لصحة  
 النكاح

مطلب التعريف بالمرأة  
 ليس شرطاً في صحة النكاح

مطلب جرى بين الاب  
 والخطيب ما ينفع به النكاح  
 انعقد موقفاً

مطلب اذا مضاه أبوها  
 تزوجها القاضي

جاءوا بعضهم قال يجوز بدون عض وهو ذا غير صحيح لانه مع العض صحت لدفع الظلم وفيه اشارة الى ان غيره لا يزوجه الا ينتقل الى قريب بعده مع العض قال ولي رسالة تميمها كشف العضل فيمن عض تشتمن سلوة عضه ابوها ولا يجزى زوجه القاضى لاجل الجذب بالاجماع اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أمر غيره ان يزوجه ابنته الصغيرة من فلان فزوجه له بحضور رجل والاب حاضر هل يصح هذا النكاح **فالجواب** نعم يصح هذا النكاح قال في التنوير أمر الاب رجلان يزوجه صغيرة فزوجه عند رجل أو امرأتين والحال ان الاب حاضر مع لانه يجعل عاقدًا حكمًا والا لا اه مع مزيد من شرح العلائي قوله والا لا أى وان لم يكن حاضر الا يصح اه من الرد والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرضاع يثبت شرعا **فالجواب** انه يثبت بما يثبت به المال من رجلين أو رجل وامرأتين قال في الدر المختار والرضاع يثبت حجة المال وهى شهادة عدلين أو عدل وعدلتين لكن لا تقع الفرقة الا بتدقيق القاضى لتضمنها حق العبد اه قال محشمه المحقق ان عايدن وأفاد أنه لا يثبت بغير الواحد ما امرأه كان أو رجلا قبل العقد أو بعده اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قالت لرجل تصدقت بنفسى عليك على وجه النكاح فقال قبلت بمحض من النعم ودهن ينعقد النكاح بذلك **فالجواب** نعم قال في الخاتمة روى عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال كل ما يفيد مالاً الرقية في الامه يفيد مالاً النكاح في الحرّة اذا قالت المرأة لرجل عند الشهود تصدقت بنفسى عليك أو وهبت بنفسى منك على وجه النكاح فيقول الرجل قبلت يكون نكاحاً وكذا لو قالت ما بكت بنفسى منك أو قال لها الرجل ما بكتى نفسك لى فقالت ما بكتى يكون نكاحاً ولو قالت بعت بنفسى منك كذلك قال اشعري وأقبلت يكون نكاحاً في الصحيح وكذا لو باع الرجل ابنته بشهادة الشهود يكون نكاحاً وكذلك لو قالت المرأة عترت بك بنفسى فقال قبلت اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أرسل رسولاً الى امرأة انى تزوجتك بكذا فلما بلغها الرسول بمحض شاهدها قالت قبلت بذلك هل ينفعه النكاح بينهما **فالجواب** نعم ينفعه النكاح بينهما والحال ما ذكر وفي الخاتمة ولو أرسل الرجل اليها رسولاً أو كتب اليها كتاباً انى تزوجتك على كذا فقبلت بمحضرة الشاهدها ان سمعها كلام الرسول أو قرأ الكتاب عليه ما قبلت جاز وان لم يسمعها كلام الرسول أو لم يقرأ الكتاب عليه ما قبلت لا يجوز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ذلك اه **تنبيه** لا ينفعه النكاح باللفظ المتعة وهى باطله عندنا لا تفيد الحل خلافاً لابن عباس ومالك رضى الله تعالى عنهما وتفسيرها ان يقول الرجل لامرأة أنتع بك كذا من المال كذا مدة فرفضت فانه لا تفيد الحل ولا يقع عليه طلاق ولا ايلاء ولا ظهار ولا يربأ أحد من صاحبه اه والمعروف في كتب السادة المالكية ان نكاح المتعة باطل لا يفيد الحل فذهب كذهبينا والله تعالى أعلم نعم به ركنى هذا رأيت في رد المحتار ما نصه ثم ذكر في الفتح انه لا تحريم المتعة وان كان في حجة الوداع وكان تحريم تأييد لا خلاف فيه بين الاثمة وعلماء الامصار لا طائفة من الشيعة ونسبة الجواز الى مالك كما وقع في الهداية غلط اه **فائدة** نكاح الشغار باطل عند السادة المالكية ويصح عندنا بهر المثل قال في الردنقلا عن الفتح وهو ان يجعل يضع كل من المرأتين مهرًا للآخرى اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يصح تعليق النكاح بالشرط **فالجواب** لا يصح قال في الدر المختار والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط كتزويجك ان رضى أبى لم ينه عن النكاح لتعليقه بالشرط غنى العمادية وغيرها اه قال في الرد المحتار ان النكاح المعاق بالشرط لا يصح لا ما يوهه ظاهر العبارة من ان التعليق يلغوه بيقى العقد صحيحاً اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يبطل النكاح بالشرط الفاسد **فالجواب** انه لا يبطل به قال في التنوير لا يبطل بالشرط الفاسد ويبطل بالشرط دونه الا ان دعاغه بشرط كائن لا محالة فيكون حجة فافيه قد في الحال كان خطب بنتاً لابنه فقال أبوها تزوجها من فلان فكذبته فقال ان لم أكن تزوجته فلان فقد تزوجته كما لا ينك قبل ثم علم كذبه انه قد لتعليقه

مطلب فيمن أمر غيره ان يزوجه ابنته الصغيرة

مطلب يثبت الرضاع بما يثبت به المال من عدلين أو عدل وامرأتين

مطلب قالت تصدقت بنفسى عليك الخ

مطلب قالت بعت بنفسى منك كذلك الخ  
مطلب أرسل لرسولاً لمارسولاً بانى تزوجتك

مطلب في المتعة

مطلب في نكاح الشغار

مطلب لا يصح تعليق النكاح بالشرط

مطلب لا يبطل النكاح بالشرط الفاسد

مطلب تزوجها على ان  
لامهر لها صح النكاح بمهر  
المثل  
مطلب ادعت رد النكاح  
عندها والزوج يدعي  
الاجازة

مطلب في صغيرين  
زوجها ما وليها

مطلب في نكاح المسلم  
كتابية

مطلب قالت بعد موت  
زوجها تزوجني أبي بأمري  
الخ

مطلب ماتت امرأته  
تزوج أخها بعد يومين  
مطلب تزوجها على ان  
مسئلة فظهرت كتابية

بوجود اه مع مزيد من شرحه للعلائي ومثل الشرط المفاسد الذي يبطل دون النكاح ما اذا تزوجها  
على ان لا يكون لها مهر عليه فيصح النكاح ويفسد بشرط ويجب مهر المثل اه والله تعالى أعلم  
سئلت عن بالغة تزوجها أبوها وهي لا تعلم ثم اختافت مع الزوج فهو يدعي انها أجازت النكاح  
عندما علمت وهي تدعي انه ارادته عندما علمت وأق كل سنة فأبى البيتين تقدم فأجواب ان بينتها تقدم  
قال في الخلاصة ولو أقام الزوج البينة على الاجازة والمرأة على الرد فبينتها أولى اه والله تعالى أعلم  
سئلت عن له بنت بالغة تزوجها بدون علمها فلما سمعت بادرت بالرد فهل يرد النكاح ويبطل  
بردها فوراً فأجواب نعم قال في الفتاوى المهدية لا يفسد نكاح الحرة البالغة بغير اذن اورضاها  
واجازتها حيث لم تاذن بالنكاح ولم تجز به بعد صدوره وورثته بطل اه والله تعالى أعلم سئلت  
في صغيرين تزوجها من بعضهم ما وليها فهل ينقض بينهما النكاح ويتوارثان فأجواب نعم ينقد  
بينهما النكاح بالايجاب من ولي أحدهما والقبول من الآخر كما أفق بذلك على أفق ذي رحمه الله تعالى  
ونقل الكفوى عن البداية مانعه ويجوز نكاح الصغير والصغيرة اذا تزوجها ما لولي ونقل أيضاً مانعه  
واذا مات أحد الزوجين قبل البلوغ يرثه الآخر اه والله تعالى أعلم سئلت هل يجوز نكاح  
الكتابية فأجواب نعم قال في التنوير وضع نكاح كتابية مؤمنة بنبي مقرة بكتاب قال شارحه  
العلائي وان اعتقدوا المسح لها وكذا حل ذبيحهم على المذهب اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل  
زوج بنته البالغة من آخر ومات ولم يعلم رضاها فكيف الحكم فأجواب انها اذا قالت بعد موته  
زوجني منه أبي بأمري وأنكرت ورثة الزوج فالقول قولها فلها الميراث والمهر وعليها العدة ولو قالت  
زوجني أبي بغير أمري فبأنني فأجرت وأنكرت ورثة الزوج فالاجازة فالقول قول ورثة الزوج ولا مهر لها  
أفاده في الخلاصة والله تعالى أعلم سئلت عن ماتت زوجته فتزوج أخها الحرة من الموانع  
بعد يومين أو ثلاثة فهل يجوز هذا العقد والحالة هذه فأجواب نعم يجوز هذا العقد والحالة هذه كافي  
تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم سئلت عن تزوج امرأة على انها مسلمة فظهرت كتابية فهل له  
الفسخ فأجواب ان هذا السؤال رفع لقارئ الهداية فأجاب عنه بقوله ليس له الفسخ اه والله تعالى أعلم

### باب الاولياء والاكفاء

مطلب يشترط في نكاح  
الصغير الولي

مطلب ادعت ان أباهما  
زوجها وأجازت

مطلب تزوجها أبوها  
برضاها من غير كف ولزم  
المقد

مطلب سكوت البكر رضى  
مطلب صغيرة تزوجها  
مع وجود أبيها له الرد

سئلت هل يشترط في نكاح الصغير الولي فأجواب نعم قال في الدر المختار وهو أى الولي بشرط  
حصة نكاح صغير ومجنون ورقيق لا مكففة فنفذ نكاح حرة مكففة بالرضى ولي وله اذا كان عصبية  
الاعتراض في غير الكفو ما لم تادمه ويفق بعدم جوازه أصلاً في غير الكفو فساد الزمان فلا تحل مطلقة  
ثلاثاً نكحت غير كف بالرضى ولي بعدهم رفته آياه وهو المختار للفتوى اه باختصار وتصرف والله تعالى  
أعلم سئلت عن بكر بالغة رشيدة قالت تزوجني أبي من فلان بغير أمري ولما بلغني الخبر رضيت  
وأجرت وقد ماتت زوجي وطلبت حصتها من تركته وأنكرت الورثة الاجازة فهل لاتصدق المدة  
في دعواها الاجازة فيكون القول للورثة جوابكم شافياً ونحوه وأجواب انها لاتصدق ويكون القول  
قول الورثة قال في الدر المختار ولو قالت بعد موته تزوجني أبي بأمري وأنكرت الورثة فالقول لها فترث  
وتعتد ولو قالت بغير أمري لكانت باغية فرفضت فالقول لهما اه والله تعالى أعلم سئلت في الأب  
اذا تزوج بنته البالغة برضاها من غير كف هل يكون العقد لازماً فأجواب نعم كاتفه الكفوى  
وهذه عبارته مغربة الى الحاموي قال واذا تزوج أحد الاولياء بنته برضاها من غير كف يلزم العقد  
ولا يكون للباقي الاعتراض اه والله تعالى أعلم سئلت عن البكر البالغة اذا تزوجها اولياء فمات  
بذلك فسكت هل يكون سكوتها رضى فأجواب نعم كافي قاضي خان والله تعالى أعلم سئلت

عن صغيرة لها مع فزوجها مع وجود أبيها فزاد الأب النكاح عند علمه به هل يرد النكاح برده فالحجاب  
 نعم يرد رد الأب حيث لم يكن غائباً غيبة منقطعة بقوت الكفو والخطاب بانتظاره والمسئلة في الخيرية  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن صغيرة لها ابن عم عاصب فزوجها من نفسه هل يصح ذلك فالحجاب  
 نعم والمسئلة في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن صغيرة عضها أبوها عن تزويج من هو  
 كفؤ بمثل في تزويجها منه والحالة هذه فالحجاب إذا عضل الأب فللقاضي أن يزوجه حيث  
 لا ولي لها غيره لكن ينبغي أن يأمر الأب بتزويجها فإن امتنع ناب منها فيه أه تنقح **سئلت** عن  
 الصغير والصغيرة إذا تزوج نفسه بغير إذن وليه هل يتوقف أو ينفذ فالحجاب أنه يتوقف على إجازة  
 وليه كافي أحكام الصغار وهذه عبارة الصغير والصغيرة إذا تزوجا أنفسهما بغير إذن الولي توقف ذلك على  
 إجازة الولي فإن إجازته حاز ولو لمسه الخيار إذا باعها إذا كان المبيع غير الأب والجد أه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن حرة أصلية تزوجت بعقيق غير كفء هل لا ينعقد هذا النكاح فالحجاب نعم لا ينعقد  
 هذا النكاح على المفتي به وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قال في البصر المفتي به رواية الحسن عن الإمام  
 من عدم انعقاده أصلاً إذا كان لها ولي ولم يرض به قبل فلا يفيد الرضى بعده أه من التنقيح والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن صغيرة تزوجها أبوها في حال مرضه لرجل كفؤ بهر معين فهل يكون النكاح  
 صحيحاً بوقعه التوارث إذا مات أحد هما لا يقدح فيه كون الأب مريضاً فالحجاب أن النكاح يكون  
 صحيحاً ولا يقدح فيه مرض الأب حيث كان سالم العقل كما أجاب به في الخيرية عن مثل هذا السؤال  
 وإذا كان كذلك بوقعه التوارث كما هو شأن كل نكاح صحيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن صغيرة  
 لا عاصب لها ولها أم تريد أن تزوجه فهل لها ذلك أم لا فاجبت نعم إن لها ذلك حيث لا عاصب قال في التنوير  
 فإن لم يكن عصبة فالولاية للأم ثم للأخت لأب وأم ثم لأب ثم لولد الأم ثم لذوي الأرحام ثم للسلطان  
 ثم لقاضي نص له عليه في مشوره أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن فضولي تزوج رجلاً امرأة  
 بلاذنه وقبل أن يجيز الرجل أو يرد فسخ الفضولي هل يفسخ النكاح بفسخه فالحجاب لا يفسخ  
 بفسخه قال في الدر المختار الفضولي قبل الإجازة لا يملك نقض النكاح بخلاف البيع أه والله تعالى أعلم

مطلب زوج ابن الدم  
الصغيرة من نفسه جاز

مطلب صغير زوج نفسه  
توقف على إذن وليه

مطلب في حرة تزوجت  
نفسها من عقيق

مطلب زوج الأب صغيرة  
وهو مريض صح

مطلب للأم التزويج حيث  
لا عاصب

مطلب الفضولي قبل  
الإجازة لا يملك النقض

### باب المهر

**سئلت** مراراً عن تزويج بكر ابنة دخل عليها وزعم أنه وجدها ثيباً وهي تكذب وتزعم أنه اقض  
 بكارتمها فحكم الله تعالى في هذه المنازلة فالحجاب أن الحكم في هذه المنازلة وجوب المهر عليه كاملاً  
 والقول قولها في البكارة لئن في العار عنها وإذا اتهمها بغيره يعزرو ولا يقبل قوله في حقها وإن قدتها بصرح  
 الزنا وجب عليه اللعان بطلان أقاده في الخيرية وقال في جواب سؤال آخر ما نصه لا عبرة بقوله وجدتها  
 ثيباً لأنه لو وجدها كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على ما عساه الفتوى وأيسر له خيار الفسخ به ولا يلزم من  
 الثبوت الزنا لأن البكارة تزول بوثبة أو حيضة أو كبر سن أو نحو ذلك فلا يلزم المرأة شيء ومن فعل به أشياء  
 مما ذكر قد عصى الله تعالى والقول قول المرأة والحال هذه والمهر جرمه تقرر بالخلاوة الصحيحة  
 وإذا رماها بالزنا وطالبته وجب اللعان أه والله تعالى أعلم **سئلت** ما أولكم في رجل طلق زوجته  
 طلاقاً رجعيماً ثم عقد عليها في العدة وسمى لها مهر فهل يجب عليه هذا المهر أولاً ولا يكون النكاح المذكور  
 رجعة فالحجاب أنه يكون مراجعاً له بذلك ولا يجب عليه المهر كما أفتى بذلك في نتيجة الفتاوى وفي  
 نقولها للسيد حافظ معز بالجواهر الفتاوى ما نصه ولو تزوج المطلقة الرجعية فإنه يصير مراجعاً ولا يجب  
 المال لأن نكاحها مجاز عن الرجعة في القول الصحيح أه وفيها أيضاً نقل عن مجمع الفتاوى ما نصه ليس  
 في الرجعة مهر لأنها استدامة النكاح ولهذا لا يشترط رضاها ولا رضى الولي أه والله تعالى أعلم

مطلب فمن زعم أنه وجدها  
ثيباً

مطلب تزويج مطلقة  
رجعياً في العدة يكون  
مراجعاً ولا مهر

مطلب في دعوى المهر  
المجهل به تسليم نفسها

مطلب شرط البكارة  
فوجد هاتين الزمته كل المهر

مطلب في ان مهر المهر  
هو المعتبر

مطلب تزوجها على فرس  
زومه الوسط

مطلب يثبت للولي القسح  
اذا تزوجت بغير كف

مطلب للزوجة طاب  
المجهل قبل الدخول

مطلب يجب مهر المثل  
بالوطء في النكاح الفاسد

مطلب زوجها ابوها بدون  
توكيل فثبت قبل الاجازة

مطلب له نقل زوجته الى  
مادون مسافة القصر

مطلب هل تجبر على السفر  
معه الى مسافة القصر

سئلت عن رجل تزوج امرأة بمهر بعضه مجهل وبعضه مؤجل ودخل بها ثم قامت تدعي عليه بجملة المجهل وتزعم ان المهر قبض منه شيئا فهل لا تسمع دعواها والحالة هذه فاجواب نعم لا تسمع دعواها المذكورة والحالة هذه وقد رفع مثل هذا السؤال للحامد افاندي فاجاب عنه بقوله حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط تجهيله على المفتي به فانها لا تسلم نفسها عادة الا بعد دفع المهر ثم قال ادعت بعد الدخول بمهرها المقدم لا تسمع دعواها بخلاف الدعوى ببعضه فصولين قال المنقح اقول فالمراد هنا الدعوى بكلمة وسبأ في سؤال في دعوى بعضه اه والله تعالى اعلم سئلت عن تزوج امرأة على انها بكر فوجد هاتين اهل يلزمه كل المهر المسمى أو مهر المثل اوجبوا ثوبه فاجواب ما في الدر المختار وهذا نصه ولو شرط البكارة فوجد هاتين اهل يلزمه الكل دور ورجحه في البرازية اه وقد نظم هذه المسئلة ابن وهبان بقوله

وان شرط الا بكار ليس يسقط \* من المهر رشيا حيث لا تنبكر

فلو زاد مهر المثل قل بسقوطها \* وما شهد دواسر اهو المهر اجدد

اه والله تعالى اعلم سئلت ما قولكم فيمن تزوج امرأة على فرس لم توصف هل يلزمه الاعلى أو الوسط فاجواب انه يلزمه الوسط اوقدمته قال في التنوير ولو تزوجها على فرس فالواجب الوسط اوقدمته اه والله تعالى اعلم سئلت فيمن تزوجت نفسها من غير كف هل يثبت لوليها اختيار القسح فاجواب نعم يثبت له ذلك قال في جامع الفصولين فلور زوجت نفسها بغير كف فلا ولاية له فيه وهذا لا يتم الا بقضاء وقبول القضاء للنكاح قائم بكل احكامه من طلاق وظهار ونوارث وخيار الولي لا يبطل بسكوته وتعامه فيه والله تعالى اعلم سئلت عن طلبة مجهل مهرها قبل الدخول فاجواب ان لها المطالبة به حينئذ قال في الخبرية ولا شك ان لها في صورة التسمية المطالبة قبل وجود أحد هاتين الدخول أو الموت كما هو موضح به في كلامهم قاطبة وقد اجاب كذلك فيمن تزوجت بدون تسمية مهر فاما المطالبة بمهر المثل قبل الدخول والله تعالى اعلم سئلت عن تزوج امرأة زواج فاسد بان كان بلا مهر ودخل بها ووطئها هل يلزمه مهر المثل فاجبت نعم يلزمه مهر المثل بالوطء في القبل ولا يزداد على المسمى قال في الدر المختار ويجب مهر المثل في نكاح فاسد وهو الذي فقد شرط من شرائط الصحة كشتم ودبالوطء في القبل لا بغيره كالخلوة لحرمة وطئها ولم يزد مهر المثل على المسمى رضاها بالخلط ولو كان دون المسمى لم يزد مهر المثل لفساد التسمية بفساد العقد اه والله تعالى اعلم سئلت عن تزوج بنته البكر البالغة بدون توكيل فهاولاعلم فقبل ان تعيز أو تزدماتت وقد كان الاب قبض مهرها فهل يكون النكاح غير صحيح ورد الاب للمهر لصاحبه فاجواب نعم كما في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم سئلت هل للزوج أن يسافر بزوجته الى مادون مسافة القصر فاجواب نعم قال في الوقائع المصرية للزوج نقل زوجته الى مادون مسافة القصر ويجب عليها طاعته في ذلك فان امتنع عن ذلك تكون نائمة لان نفقة لها مادامت كذلك اه والله تعالى اعلم سئلت عن الرجل يريد ان ينقل زوجته الى مسافة القصر وهي غتتم ولا ترضى هل تجبر فاجواب انه قد اختلف الاقناع في هذه المسئلة واختار في التنوير انه اذا وافقها مهرها كاملا ولا وكان الطريق مأمونا يسافر بها او افلاو هذه عبارة مع نرحم الله سلافي ويسافر بها بعد ادائه كله مؤجلا ومهلا اذا كان مأمونا عليها والا يؤذ كله أو لم يكن مأمونا لا يسافر بها وبه يقتضي صكها في شروح الجمع واختاره في مائتي الاجمع ومجمع الفتاوى واعتمد المصنف وبه أفتي شيخنا الرمي لم يكن في النهر والذي عليه العمل في ديارنا انه لا يسافر بها جبرا عليها وجزم به البرازي وغيره وفي المختار وعليه الفتوى وفي الفصول يقتضي عايقع عنده من المصلحة اه وقد مال في رد المختار الى ما في الفصول من تفويض الامر الى المفتي حيث قال بعد كلام طويل فتعين تفويض



الامر الى المفتي وليس هذا خاص بهذه المسئلة بل لو علم المفتي انه يريد نقلها عن محله الى محله اخرى في  
البلدة بعيدة عن اهلها القصد اضرارها لا يجوز له ان يمينه على ذلك اه وهو حسن ثم رأيت انا  
العباسي مفتي مصر حفظه الله تعالى أفنى بعدم جبرها على السفر معه بعد ايفائها مهرها قال والذي عليه  
العمل في ديارنا عدم جبرها على ذلك ولو كان مأمو ناعياها سمي في هذا الزمان الذي كثر فيه الفساد وعدم  
الخوف من رب العباد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل تزوج امرأة ولم يسم لها مهر فهل لها  
مطالبته مهر المثل والحالة هذه قبل الدخول فالجواب ان هذا السؤال في الخبرية بكوابه وصورة  
السؤال اذا تزوج رجل بنت زيد ولم يسم لها مهر اهـ لهما المطالبة بمهر مثلها ويقال لها صبرى حتى  
يطأك أو يموت والجواب عنه هكذا هذه المسئلة صرح بها الزياي والكمال وابن ملاح وابن الساعاتي  
وصاحب كمال الزاوية وغيرهم قال الزياي في شرح قوله وان لم يسمه أو نفاه فلهامهر مثلها أى وان لم يسم  
لها مهر في المدة قد أو نفاه فلهامهر مثلها وان وطئ أو مات عنها أو كذا اذا ماتت هي عنه لان الواجب بالمعد  
في مثله مهر المثل ولهذا كان لها ان تطالبه به قبل الدخول فيتم كدو بتقرير يموت أحدهما وبالادخول  
وتعامه في الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن تزوج صغيرة وأبى أبوها أن يسلمها فهل يجبر الاب  
على تسليمها فالجواب لا يجبر على ذلك قال في البرازية ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج  
ولكن يجبر الزوج على ايفاء المهر فان زعم الزوج انه اتهم في الرجل وأنكر الاب فالقاضي يرمي النساء  
ولا يعتبر السن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل تزوج ابنة الصغير امرأة ضمن عنه المهر هل  
للزوجة مطالبة الاب بالمهر والحال ما ذكر فالجواب نعم لهما المطالبة به قال في التنوير وضع ضمان  
الولي مهرها ولو صغيرة وتطالبه ان شاءت فان اذى رجوع على الزوج ان ايسر ولا يطالب الاب بمهر ابنة  
الصغير الفقير اذا تزوجه امرأة الا اذا ضمنه كافي النفقة اه والله تعالى أعلم

مطالب هل يجبر الاب على  
تسليم الصغيرة لزوجها

مطلب لزوجة الابن  
مطالبة الاب بالمهر اذا ضمنه

### ﴿كتاب الطلاق﴾

**سئلت** عن رجل طابت منه زوجته الطلاق فقال لها ان أبرأتني من حقوقك على فانت طالق  
فقالت في المجلس أبرأتك على عليك من الحقوق هل يقع الطلاق فالجواب نعم يقع الطلاق والحالة  
هذه والمسئلة في فتاوى قارئ الهداية ونص ما فيها هكذا سئل اذا قال الرجل لزوجته ان أبرأتني مما لك  
على فانت طالق فقالت أبرأتك أو أبرأتك الله تعالى ولم يكونا يعلمان مقدار الحقوق فهل يقع الطلاق  
وتصح هذه البراءة أم لا أجاب اذا قالت في مجملها أبرأتك أو أبرأتك الله تعالى صحة البراءة ووقع الطلاق  
سواء علم أو أحدهما مقدار الحقوق أم لم يعلم لان البراءة من الجهولات صحيحة عندنا اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رجل له زوجة تاركة لاصالة وكلها أمرها بالانزاد الا بعد اعفائها هل يجب عليه  
خلاقها فالجواب لا يجب عليه ذلك ولكن يستحب قال في الدر المختار بعد كلام بل يستحب يعني  
الطلاق لو مؤذية أو تاركة لاصالة اه غاية ومفاده ان لا اثم مما تارة من لا تصلى اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** فيمن ادعى عليه مال فانكره وحلف بالطلاق انه ليس عليه فاقام المدعي بينة عادلة وحكم  
عليه فهل يحث في الطلاق فالجواب انه يحث قال في الخافية ادعى عليه اتفاقا قال المدعي عليه  
ان كان لك على ألف فامرأتى طالق وقال المدعي ان لم يكن لي عليه ألف فامرأتى طالق فاقام المدعي بينة  
على حقه وقضى القاضي فترق بين المدعي عليه وبين امرأته وهذا قول أبي يوسف وأحمد والشافعية والحنابلة  
وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل تشاجر مع زوجته فناولها ثلاث حصيات  
بنوى بها الطلاق الثلاث ولم يتلفظ عايدل عليه لاصريحا ولا كناية هل يقع عليه الطلاق بذلك أم لا  
فاجبت بحكمه لا يقع عليه بذلك لانه قد ركنه وهو اللفظ قال في الدر المختار وركنه لفظ مخصوص حال عن

مطلب طلقها ان أبرأتها  
من الحقوق

مطلب لا يجب عليه طلاق  
زوجته التي لا تصلى

مطلب حلف بالطلاق ان  
لا دين عليه فثبت الدين  
بالبينة

مطلب ناولها ثلاث حصيات  
بنوى الطلاق الثلاث  
لا يقع

الاستثناء اه قال في الرد بعد ذلك انه وبه ظهور ان من تشاجر مع زوجته فأطاعها ثلاثة أعشار بنوى الطلاق ولم يذ كر لفظ الاصر يحا ولا كناية لا يقع عليه كما فتي به الخبر الرمل وغيره اه والله تعالى أعلم  
 ❖ سئلت ما قولكم في طلاق المكره هل هو واقع فالحجواب نعم هو واقع وسنده قول التنوير ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو عبدا أو مكرها اه والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن طلاق السكران هل يقع فالحجواب نعم يقع قال في الدرر ولو بشيذ أو حشيش أو فيون أو بغيره يفتي والله تعالى أعلم  
 ❖ سئلت عن رجل قال زوجته أنت طالق لا يردك مفت ولا قاض هل يكون الطلاق المذكور رجعي ولا يخرج منه عن الرجعي قوله لا يردك قاض ولا مفت فالحجواب انه رجعي ولا يخرج منه عن كونه كذلك قوله المذكور والمسئلة في الخبرية من أوائل كتاب الطلاق والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن طاق زوجته ومات فادعت انه طلقها رجعي فترث ورثته بمذعن انه بائن لا ترث من يكون القول قوله فالحجواب ان القول قولها لانهم لم يذعنوا حرمانها من الارث وهي تنكر وعلى الورثة البينة كما في الخبرية والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن قال عني الطلاق لا ضرب زيد اليوم فزال اليوم ولم يضربه فهل يقع الطلاق بهذه الصيغة عند الحنف فالحجواب نعم اذا مضى اليوم ولم يضربه وقع عليه الطلاق قال في الدرر المختار ومن الافاظ المستعملة الطلاق يلزمني والحرمان يلزمني وعلى الطلاق وعلى الحرمان فيقع البائنة للمرف اه وقد نقل المحقق ابن عابدين عن المحقق ابن الهمام مانصه وقد عرفت في عرفنا في الحلف الطلاق يلزمني لا أقفل كذا يريد ان فاعته لم الطلاق ووقع فيجب ان يجري عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعات فانت طالق وكذا عرفت اهل الارياض الحنف بقوله على الطلاق لا أقفل اه قال ابن عابدين وهذا صريح في انه تعالى في المعنى على فعل الحلووف عليه بغلبة العرف وان لم يكن فيه أمة تعليق صريحا اه والله تعالى أعلم ❖ سئلت سرار امة واكرم فممن قال زوجته أنت طالق وسكت بالاعذر ثم قال ثلاثا أو بالثلاث هل يكون ثلاثا فلا تحلل له حتى تنكح زوجا غيره أولا يكون ثلاثا بل واحدة فالحجواب انه لا يكون ثلاثا بل هو واحد لا غير في رد المختار نقل عن البحر مانصه فلو قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا فواحدة ولو انقطع النفس أو أخذ انسان فمتم قال ثلاثا على الفور ثلاث اه والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن قال عني البين لا أقفل كذا وهو من اهل بلدة جرى عرفهم بالحلف به يعمنون به الطلاق لا غيره هل يقع عليه الطلاق بهذه الصيغة مع جريان العرف بذلك فالحجواب نعم يقع بها الطلاق عند تحقق الحنف فانما في معنى التعليق فكأنه قال ان فعات كذا فمتم على الطلاق قال سيدي أحد الظهطاوى على عيني يحتمل الطلاق وغيره لانه يكون به والله تعالى في حيث نوى الطلاق فمات بنيه وكانه قال على الطلاق لا أقفل كذا ورتقه ثم ان على الطلاق من التعليق المعنوي وما في فتاوى الطورى من تخصيصه بالطلاق للعرف كلال المسلمين على حرام اه قال ابن عابدين والحاصل ان على عيني ليس كناية وليس صريحا لانه لا يستعمل الا في الطلاق وهذه ليس كذلك وهو ظاهر امكن لفظ البين جنس من أفراد الحلف بالطلاق فاذا عينته بالنية صار كأنه قال على حلف بالطلاق لا أقفل كذا وهو لو صرح بمذ المنوى صار حاله بالاعم اذا أريد به الاخص ثبت حكم ذلك الاخص والاحص هنا طلاق صريح يقع به واحدة رجعية لا بائنة وفي أيمان البزابة قال في حلف أو قال في حلف بالطلاق ان لا أقفل كذا ثم فعل طاعت وحنت وان كان كاذبا اه ولا يخفى ان الحالف حيث كان من جرى عرفهم بالحلف في اخص الطلاق لزمه الطلاق وان لم ينوه عمدا لا بالمرف والله تعالى أعلم ❖ سئلت في رجل طلق زوجته قبل الدخول ثلاث تطليقات دفعة واحدة بقوله أنت طالق ثلاثا فهل يقع عليها والحالة هذه أم لا فالحجواب انه يقع عليها الثلاث فلا تحلل له بعده حتى تنكح زوجا غيره ففي التنوير قال زوجته غير المدخول بها أنت طالق ثلاثا وفتي وان فتوق بانث بالاولى ولم تقع الثانية اه وكتب

مطلب في طلاق المكره

مطلب في طلاق السكران

مطلب قال أنت طالق

لا يردك مفت ولا قاض

مطلب مات بعد الطلاق

فادعت انه رجعي

مطلب في الحلف بقوله

على الطلاق

مطلب قال أنت طالق

وسكت بالاعذر ثم قال ثلاثا

مطلب في الحلف بقوله

على البين

مطلب في طلاق قبل

الدخول ثلاثا دفعة

مطلب طلقها فإت  
فاختلفت هي والورثة في  
أنه رجي أم لا

مطلب في الحلف بقوله  
أنت على حرام

مطلب قال روي طالق  
فهو رجي  
مطلب أخبر أنه طالق وهو  
كاذب يقع قضاء  
مطلب طلقها على مال ثم  
طلقها إلا نأبطق

مطلب قال إن ذهبت إلى  
القاضي للنفقة فأت كذا  
فذهبت لذلك وقع

مطلب قال وهو مريض  
كنت طلق في الصحة الخ

شارحه العلائي عقب قوله وقمن مانصه لما تقرر أنه متى ذكر العدد كان الوقوع به وما قبل من أنه لا يقع  
لنزول الآية في الموطوءة باطل محض منشؤه الغفلة عما تقرران العبارة له يوم اللفظ لا بخصوص  
السبب وحده في غير الأفكار على صكونها متفرقة فلا يقع إلا الأولى فقط اه وتفضل بحسبه المحقق  
ابن عابدين عن الامام محمد بن الحسن الشيباني مانصه وإذا طلق الرجل امرأته فلا يجيء باقدا خلف السنة  
وأثم وإن دخل بها أو لم يدخل سواء باقدا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن مسعود  
وابن عباس وغيرهم اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل طلق زوجته ثم مات قبل تمام العدة  
فأدعت أنه طاقها طاعة رجعية فترث وزعم الورثة أنها طلقته بائنا فلا ترث كيف الحكم ❦ فاجبت ❦ عافي  
الخبرية عن مثل هذا السؤال القول قولها فترث لأنهم يدعون الحرمان وهي تنكر فيكون القول قولها  
بيمينها وعلى الورثة البينة اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن كرا فظ الطلاق بقوله أنت طالق  
أنت طالق أنت طالق مثله هل يقع عليه الكل أو واحدة فقط ❦ فاجبت ❦ بانه يقع عليه الكل قضاء فان  
نوى واحدة يدين قال في الدر المختار كرا فظ الطلاق وقع الكل وإن نوى التاكيد يدين اه قال محسبه  
قوله وإن نوى التاكيد يدين أي بوقع الكل قضاء وكذا إذا طلق أشباه أي بان لم ينسأ استأفلا ولا تكيدا  
لان الأصل عدم التاكيد اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن قال زوجته أنت على حرام هل يقع  
عليه بهذه الصيغة طلاق بأن أورجي فالحجواب أن الواقع بهذه الصيغة بأن لا رجي وذلك أن لفظ  
حرام معناه عدم حمل الوطء ودواعيه وذلك يكون بالإبلاء مع بقاء العقد وهو غير مزمع وأرف ويكون  
بالتطلاق الراجع للعقد وهو قسمان بأن أورجي لكن الرجي لا يحرم الوطء فدين البائن هكذا حقيقة  
المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم ❦ سئلت ما قولكم في من قال زوجته روي طالق  
أو أمشي طالق هل يكون رجميا فالحجواب نعم يكون رجميا بخلاف ما لو قال لمار روي فقط فانه كتابة  
أذهو وكأذهي كما صرح به في البصر اه من تنقح الحامدية والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن أخير كاذبا  
أنه طلق زوجته هل لا يقع عليه الطلاق فالحجواب أنه يقع عليه قضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى  
قال في البحر الإقراء بالطلاق كاذبا يقع قضاء لا ديانة اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت في من طلق زوجته  
على مال دفعته له ثم أتته في ذلك اليوم طاقها إلا نأبطق هل يقع الثلاث فلا تحل له إلا بعد زوج غيره  
فالحجواب نعم كما في الحامدية عن فتح القدير والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن حاضبا بالطلاق لا يدخل  
دار فلان ثم طلقها وانقضت عدتها ثم عقد عليها ثم دخل الدار المحلوف عليها هل يقع عليه ذلك الطلاق  
المعلق على الدخول فالحجواب نعم يقع عليه والحالة هذه قال في الكنز والملك بعد اليمين لا يطلها  
أي زواله بدون الثلاث بان طاقها بعد التاميق واحدة أو اثنتين فانقضت عدتها ثم تزوجها ثم وجد الشرط  
طلقت اه مع زيادة من البحر والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل أراد السفر فقال لزوجته إن ذهبت  
إلى القاضي حال غيابي وطلبت منه تقدير نفقتك على طالق وسافر هو فذهبت إلى القاضي وطلبت  
منه تقدير النفقة فهل يقع طلاقها بوجود الشرط المذكور فالحجواب نعم يقع وقد سئل قارئ الهداية  
عن رجل قال إذا حضرت زوجته إلى مجلس قاض وأخبرتني أني سأفرت عنها مائة كذا كانت اذ ذاك طالفا  
فهل إذا وجد الشرط يحكم الحنفى بطلاقها أجاب إذا أقامت البينة على الزوج بذلك ووجد الشرط وجد  
الشرط ولا يحتاج فيه إلى حاكم ولهذا أن تنقح إذا انقضت عدتها اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن  
رجل أقر في مرض موته أنه كان طلق زوجته في الصحة بالثلاث وأنكرت الزوجة ذلك ثم مات فهل ترثه  
والحالة هذه فالحجواب نعم ترثه والحالة هذه قال في الهداية ولو قال لامرأته في مرضه قد كنت  
طالقتك إلا في الصحة أو قال جاءت أم امرأتى أو ابنة امرأتى أو قال تزوجتها بغير مهر ودأ وكان بيننا  
رضاع قبل النكاح أو قال تزوجتها في العدة وأنكرت المرأة ذلك بآنت منه ولها الميراث فان صدقته

فلا ميراث لها اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل عقد على امرأة واختل بها ولم يطأها ثم طلقها ثلاثاً ثم مات فهل لا ترثه والحالة هذه فالجواب نعم لا ترثه في الفتاوى المهدية مانعه اذا كان الطلاق الثلاث بعد الخلوة قبل الوطء ثم مات لا ترثه المطلقة المذكورة ولو كان ذلك في مرض الموت بناء على ان الخلوة ولو صحيحة لا تكون كالوطء في حق الارث وهو المشهور في كتب المذهب فعليه القول اه وفي البرازية لو طأها ومات وهي في عدة الخلوة لا ترث اه وفي الرد عن الرجعي لو طأها في مرضه بعد الخلوة الصحيحة قبل الوطء ومات في عدتها لا ترث وبه جزم الطوافي فيما كتبه على هذا التمرح وقرره عليه تلميذه حامد أفندي العمادى اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل طلق منتهز زوجته ان يطلقها فقال له أنت طالق ان لم تتزوجي بفلان فأتاوى المحقق عسده الرحمن المرشدي أنه سئل عن قال له زوجته أنت طالق في فتاوى الكاظمي عن فتاوى المحقق عسده الرحمن المرشدي أنه سئل عن قال له زوجته أنت طالق ان لم تتزوجي بفلان فأجاب لاحفاه في ان مراد الزوج بهذا التعليق انما هو عدم تزوجها بفلان بهـ رد زوال سلطانها عنها بانفسال العصمة وانقضاء العدة وهي حينئذ في غير ملكه فيكون لغوا فطلقوا الشرط ويبقى قوله أنت طالق فتطلق منجزاً كما اختاره بعض المتأخرين من علماء اليمن وتعامه في رد المختار والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن لزوجه عليه دراهم فطلبتها منه فقال لها على الطلاق لا عطيتك الدرهم التي تطلبتينها مني غدا ثم لما جاء الغد سعي في أخذ وطيفة من الخمر بنية ليقضيها لغيره لا في نفسه بل في ذلك وسعي بكل وجه في تحصيلها من هنا ومن هنا حتى مضى الغد ولم يعطها لها فقول لا يقع عليه الطلاق والحالة هذه ولا يكون عسره عذراً شرعاً فالجواب نعم يقع عليه الطلاق ولا يكون عدم تخصيصه لياها في ذلك اليوم عذراً قال في الدر المختار بهـ ذلك لم ومفاده الحنف فيمن حلف ليؤذين اليوم دينه فحضره فقهه وفقد من يقرضه خلافاً لما بحثه في البصر اه وأيده محشيه ابن عابدين وأطال في تحقيقه ثم قال ورأيت الرمي نقل عن فتاوى صاحب البحر انه أفتى بالحنث في مسألتنا مستنداً الى امكان البرهنة وعادة مع الاعسار بهـ او تصدق أو أرت اه وقد سئل عن ذلك مفتي مصر في الحال فأفتى بالوقوع والنسبة في فتاويه المهدية والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن حلف لزوجه بالطلاق الثلاث انه لا يشرب الخمر ثم ادعت عليه انه شربها ووقع الطلاق المذكور فأذكر ويجزئ عن الاثبات فامرها القاضي بالطاعة وزوجها والمكث معه فهل لا يباح لها اذا كانت متحقة شربه الخمر ان تمكنه من نفسه والحالة هذه فالجواب نعم لا يباح لها ذلك كما في الفتاوى المهدية وعبارته هكذا أما اذا وجد الشرط في الواقع ونفس الامر وعلمت ذلك الزوجة الا انهم تجزئ عن اثباته فلا يصلح لها ديانته ان تمكنه من نفسه بل يجب عليه ادفعه عنها بأي حيلة كانت وان كان القاضي يأمرها بطاعته وتكفي نفسها منه ويجبرها على ذلك اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن قال لزوجه ان طلاقك فانت طالق فطلقها فكيف الحكم فالجواب انها طالق طائقة حين كانت مدخولاً بها قال في الخانية رجل قال لامرأته وقد دخل بها اذا طلقك فانت طالق ثم طلقها يقع عليها طلاقان اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن قال لزوجه أنت طالق ان شاء الله تعالى وهو لا يعرف معنى قوله ان شاء الله فهو لا يقع عليه الطلاق فالجواب انه لا يقع عليه الطلاق لان الطلاق مع الاستثناء باطل وعلم المرء وجهه فيه سواء كان في الخانية والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل قال له امرأته طلقني فأشار اليها بثلاثة أصابع ونوى ثلاثاً طليقات هل تطلقها ثلاثاً طليقات فالجواب انها لا تطلق ما لم يتلفظ به وكذلك اذا قال لامرأته أنت طالق وأشار اليها بثلاث أصابع ونوى به ثلاثاً طليقات ولم يذكر باسمه فانها تطلق واحدة كما أفاده الانقروى في فتاويه نقله عن الخانية وفي الخانية رجل أكره بالحبس والضرب على ان يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان ابن فلان فكذب امرأته فلانة بنت فلان طالق لا تطلق امرأته لان الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا اه والله

مطلب طلق ثلاثاً بعد  
الخلوة قبل الوطء فانت  
لا ترثه

مطلب قال لها أنت طالق  
ان لم تتزوجي بفلان

مطلب حلف بالطلاق  
ليقتضيه احقها غدا الخ

مطلب حلف لا يشرب الخمر

مطلب قال ان طلاقك  
فانت طالق فطلقها الزم  
اثنتان

مطلب قال أنت طالق ان  
شاء الله تعالى

مطلب قالت طلقني فأشار  
بثلاث أصابع بنويه لا يقع

• طلب في طلاق المدهوش

أنا إلى أعلم ❖ سئلت عن المدهوش هل يعتبر طلاقه في ما جبت به من المحقق الرمي رفع اليه سؤال عن المدهوش هذا لفظه - مثل في طلاق المدهوش هل هو واقع أم لا وما تميز المدهوش وهل القول قوله في المدهوش فأجاب عنه بقوله صرح في التتارخانية نقلا عن شرح الطحاوي بعدم وقوع طلاق المدهوش وكذا المحقق ابن الهمام في فتحه وكذلك المرحوم العلامة الغزالي في منته تنوير الابصار واءى انهم أجروا على ان غير العاقل لا يقع طلاقه الا اذا كان زوال عقله بسبب السكر مما هو معصية فانه يقع طلاقه زواله عندنا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون أو عته أو برسام أو انغماء أو دهبش والجنون داء معروف والعته قلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير وذلك بسبب اختلال العقل فيشبه مرة كلامه كلام العقلاء ومرة كلام المجانين والبرسام علة في ذنوبها العليل والذهب ذهاب العقل من ذهل أو وله وغلط من قدره في هذا المحلل بالصير اذا لا يلزم من التخيير وهو التردد في الامر أو الغشي ذهاب العقل قال في القاموس دهبش كفرح فهو دهبش تخيير أو ذهب عقله من ذهل أو وله اه فلم يدهوش هنا للذهاب العقل بسبب أحدهما فذا علمت ذلك علمت التسوية في الحكم بين طلاق المجنون وبين طلاق من ذكر والحكم في المجنون اذا عرف انه جن مرة طلاق وقال في الجنون فتكلمت بذلك وأنا مجنون ان القول قوله بيمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله كافي الخانية والتتارخانية وغيرهما فظهر لك من هذا ان المدهوش ان عرف منه الدهبش مرة فالقول قوله بيمينه وان لم يعرف لم يقبل قوله قضاء الابينة اذا ثبت بالابينة كالثابت عيانا بانه لا يقبل لانه أخبر بنفسه فاعتقه هذا التصريح فانه مفرد اه والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن طلق زوجة غيره بدون انه فلما بلغه ذلك ردده فهو هل لا يقع عليه الطلاق والحالة هذه ❖ فأجبت به لا يقع عليه طلاق الفضولي الا باجازه كما أفتى بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى ونقل الكفوي عن جامع الفصول ان الطلاق كالنكاح في حكم الفضولي في الاجازة قولاً وفعلاً اه والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن طلق زوجته طلاقاً خارجياً فهل له مراجعتها في العدة دون ان ترض وما هو الطلاق الرجعي أفيدونا تأثروا فالحق ان له مراجعتها في العدة بدون رضاها نقل الكفوي عن البداية ما نصه اذ طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية فله ان يراجعها في العدة رضي بذلك أو لم ترض والطلاق الرجعي هو ما كان دون الثلاث بصرح الطلاق أو بالثلاث الاول من كتاباته ولم يصب فيه بضرب من الشدة ولم يكن بعباقرة مال كافي المتقى وهو في المدخول بها كالا يخفى والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن طلق زوجته رجعية اواقض عدتها فادعى انه راجعها في اثناء العدة هل يصح ذلك في ذلك فالحق ان له لا يصح ذلك حيث اكثرت الزوجة قال في الدرر اذعي بعد العدة الرجعة فيها ان صدقته فرجعة لان النكاح ثبت بمصادق الزوجين فالرجعة أولى وان كذبته فلا لانه مدع ولا بينة له ولا علك الانشاء في الحال وهي منكورة فاقول قول المنكر اه ولو أقام بينة بعد العدة انه قبل في عدتها فادعى راجعها أو قد جاء بها كان رجعة لان الثابت بالبينة كالثابت بالاعانة نقله الكفوي والله تعالى أعلم ❖ سئلت في طلق زوجته فضولي فسمع دفع المهر فمفع لها مهرها الذي كان في ذمته هل يكون اجازة للطلاق فالحق ان لا يكون اجازة كانه الكفوي عن العمادية قال لان المهر كان قبل الطلاق واجبا عليه والله تعالى أعلم

مطلب طلق زوجة غيره  
نوقف

مطلب في المطاعة رجعي  
زوجها مراجعتها في العدة  
وانا لم ترض

مطلب ادعى بعد العدة انه  
راجع فيها لا يصح

مطلب طلق زوجته  
فضولي فسمع دفع المهر  
لا يكون اجازة

### باب الخلع

❖ سئلت عن قال زوجته خالعتك فقالت على الفور قبالت فهل يصح الخلع فبين منه الزوجة فالحق ان نعم قال في الدرر من أوائل كتاب الخلع بخلاف خالعتك بافظ المفاعلة أو اختاى بالامر ولم يسم شيئاً فقبالت فانه خلع مسقط حتى لو كانت قبضت البذل رذته اه والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن

مطلب دل خالعتك فقالت  
قبالت ثم الخلع  
مطلب اشترت نفسها  
بتطليقة فقالت اشترت الخ



أمرأة قال لها زوجها اشترت نفسك بتطليقة بكل حقوقك الذابت لك بالزوجية وبشفقة عدتك فقالت  
اشترت وقال الزوج بعت فهل يمد هذا خلعاً فالجواب نعم يمد خلعاً صحيحاً كافياً لطلاقة والله تعالى  
أعلم في فائدة في الطلاقة رجل قال لا اشترى بل اني قد انا لا اشترى الرجل أنا لا اشترى بامانة  
درهم هل بعت متى قال نعم لا تحرم عليه اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن قال لزوجته خالعتك  
فلم تقبل هل يقع عليه الطلاق البائن فالجواب نعم قال في الخاتمة قل خالعتك فقبيل يقع البائن وكذا  
ان لم تقبل لان الطلاق يقع بقوله خالعتك اه وفي رد المحتار والظاهر ان خالعتك بلفظ المعاولة انما يتوقف  
على القبول لا سقوط المهر لوقوع الطلاق به اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن زوجة خالعتها  
أبوها على مال التزمت وتعهده بقبول الزوج هل يصح الخلع ويطلب الزوج الاب بالبدل الذي التزمت  
فالجواب نعم والمسئلة في الخبرية قال حيث أضاف الاب البدل الى نفسه صح وزمته ولا يسقط من  
مهرها شيء فطالب الزوج بماله عليه ولا يرجع به على الاب اذ لم يضمن له ذلك وانما يلزمه البدل الذي  
التزمت به في عقد الخلع اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن قال لزوجته خالعتك ولم يسم مالا فقبيل في  
المجلس فوراً هل يقع بذلك طلاقها وهل يبرأ الزوج مما عليه لها من المهر المؤجل أم لا جيبوا فخرجوا  
في فاجبت نعم يقع بذلك الطلاق ويبرأ الزوج من المؤجل قل في الدرر في الزواج خالعتك ولم يذكروا  
فقبيل المرأة طقت لوجود الايجاب والقبول ويبرأ من المهر المؤجل لو كان عليه والأي وان لم يكن عليه  
من المؤجل شيء ردت على الزوج ماساً لها من المهر المجهول فانه اذا قبلت الخلع وقد ثبت انهم معاوضة  
في حتمها فثبت التزمت العوض فوجب اعتباره بقدر الامكان اه ومثله في التنوير وشرحه لافلائي  
وتعقبه المحقق ابن عابدين بأنه خلاف الصحيح وان الصحيح براءة كل منهما من المهر لا غير فلا يطلب به  
أحدهما الا ترفيقاً للقبول أو بعده مقبوضاً ولا حتى لا ترجع عليه بشئ ان لم يكن مقبوضاً ولا يرجع  
الزوج عليها ان كان مقبوضاً كله وقد أطال في تحقيقه على عادة رحمه الله تعالى وقد أفتى في الخبرية بعدم  
الرجوع بمقبوضته واقضه هكذا لا يرجع به على الصحيح كما نقله صاحب البحر عن المحيط وصرح به في جامع  
الفصولين عن فتاوى قاضي ظهير اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن خالع زوجته على أن يمسك  
الولد عنه فقبيل هل يصح هذا الشرط فالجواب ان الخلع صحيح والشرط باطل قال في الدرر المختار  
خلعها على أن يمسك الولد لها ولا يجزي أو على أن يمسك الولد عنه ذه صح الخلع وبطل الشرط اه قال  
ابن عابدين أي فلا يكون المهر للولد ولا للزوجة بل يكون للزوج وابس له اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت  
امساك عند أمه حقة فلا يبطل باطل لهما اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل خالع زوجته على  
اسقاط المهر ونفقة العدة هل يصح ويستعان في فاجبت نعم يصح الخلع ويستعان قال الكفوي نقلاً  
عن منية المفتي الخلع بالمهر ونفقة العدة صحيح وان لم يصب النفقة بعد تبعاً كافياً يبيع الشرب اه والله  
تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن خالع زوجته على مهرها ونفقة عدتها ثم بعد أيام زعمت انها حامل وطلبت  
من القاضي ان يفرض لها النفقة عليه فهل يجيبها الى ذلك فالجواب نعم يقبل قولها ويفرض لها  
القاضي النفقة كما في الكفوي نقلاً عن نقد المسائل نعم هذا اذا لم تقتر وقت الخلع بانها حامل فان أقرت  
بذلك ثم ادعت الحمل لا تصح دعواها لانها متناقضة كما في الاقروى اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت  
فيمن طلق زوجته على اسقاط نفقة العدة وموخر المهر فقبيل ذلك هل يكون الطلاق بائناً فالجواب نعم  
يكون بائناً قال في الحامدية والواقع به أي الخلع والطلاق على مال وهو ان يقول الزوج طلقك أو أذنت  
طالق على كذا من المال أو تقول المرأة طلقني على كذا ويقول الزوج طلقك عليه والفرق بينهما ان  
الطلاق على مال بمنزلة الخلع في الاحكام الا ان بدل الخلع اذا بطل يقع الطلاق بائناً وعوض الطلاق اذا  
بطل يقع رجعي اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن خلعها زوجها على ان تنفق على ولده من اربع سنين

مطلب قال امرأتى لا تشتري  
بكذا فقال أنا اشترى بكذا الخ  
مطلب قال خالعتك فلم تقبل  
يقع البائن  
مطلب خالعتها أبوها مال  
التزمت

مطلب قال خالعتك ولم  
يسم مالا الخ

مطلب خالعتها على أن يمسك  
الولد

مطلب خالعتها على اسقاط  
المهر والنفقة

مطلب خالعتها على اسقاط  
النفقة ثم زعمت انها حامل  
وطلبها

مطلب طلقتها على اسقاط  
المهر والنفقة فهو بائن

مطلب التزمت بنفقة  
ولده منها مدة معينة ثم  
زعمت بغيرها

ثم ادعت انها عاجزة عن الانفاق وانتمت بجزها وطلبت من الاب نفقة ولده فهل يرجع عليها حاجتها  
 فالجواب ان هذه المسألة في التمتع ولقطه تنقل عن التنوير هكذا ولو خالعت على نفقة ولده شهر او هي  
 معبرة فطالبته بالنفقة يجبر عليها ثم نقل عن حواشي الحلبي على الذر المختار ان ما شرطه يكون ديناً عليها  
 أي فله أخذه منها اذا أيسرت قال ونظيره ما لو تركت الولد على الزوج وهو رب فله ان يأخذ نفقة  
 منها وكذا الوفاة الولد قبل عام الوفاة له أن يرجع عليه بمحضته اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن  
 طلق زوجته طلاقاً رجعياً ثم خالعه اوهي في العدة على مال هل يصح أم لا فالجواب أنه يصح كافي  
 الفتاوى الانقروية عن البحر الرائق وهذا الغلط لو خالعه المطلقة رجعياً فانه يصح ويجب المال قال ولو  
 خالعه بال ثم خالعه في العدة لم يصح وعساه في الفتاوى المذكورة والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن  
 ادعى خلع زوجته فأنكرته فهل يلزمه الطلاق فالجواب نعم قال في جامع الفصولين ادعى خلعها وهي  
 تنكره فالقول لها وتطلق باقرار الزوج لانه أو بطلاق ثم ادعى البطلان أو سقوط المهر وهي تنكره فالقول  
 لها وكذا العتق اه والله تعالى أعلم

مطلب طلقها رجعياً ثم  
 خالعه في العدة

مطلب ادعى الخلع فانكرت  
 تطلق

### باب العدة

❀ سئلت عن رجل أقر انه طلق زوجته ثلاثاً منذ ستة أشهر فصدقته على ذلك وزعمت انها حاضت  
 ثلاث حيض وانقضت عدتها ويريد أن تزوج فهل له ذلك فالجواب ما في فتاوى قارئ الهداية وهذا  
 نصه الذي عليه المتأخرون من علمائنا انها تعتد من وقت الاقرار الآن تقوم بينة على ما صدق عليه  
 ومذهب المتقدمين انها ما يصدقان اه وفي التنوير لو أقر بطلاقها منذ زمان ان كذبته وجبت من وقت  
 الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته فكذلك غير انه لا نفقة ولا سكنى اه والله تعالى أعلم  
 ❀ سئلت عن رجل طلق زوجته وهي حائض هل يحسب لها ذلك الحيض فتزيد عليه حيضتين  
 وتنقض عدتها أو لا يحسب لها فلا بد من ثلاث حيض بعد الطلاق ❀ فأجبت بانها لا يحسب لها ذلك  
 الحيض فلا تعتد به قال في التنوير ولا اعتد بحيض طلق فيه اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن  
 تزوج امرأة قبل الدخول بمات عنها فهل تلزمها العدة فالجواب نعم تلزمها كما في ذلك شيخ  
 الاسلام على أنه يدعى رحمه الله تعالى واستدل له الكفوي بما نقله عن الطحاوي وهذا الغلط اذا مات عنها  
 زوجها بظن ان كانت حرة فعدها أربعة أشهر وعشر سواء كانت من حيض أو لا مسألة كانت أو كناية  
 صغيرة كانت أو كبيرة مدخولاً بها كانت أو غير مدخول بها اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن الامة  
 اذا حررها سيدها أو مات عنها هل تلزمها العدة فالجواب لا تلزمها في البصر والامة اذا اعتقت  
 أو مات سيدها لا عدة عليها بالاجماع وفي الدرر بعد كلام مانعه احتراز عن فرائض أمة موطوءة غير  
 مسنة ولادة اذ لا عدة عليها اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن تزوج منكوبة الغير وهو لا يعلم  
 فوطئها هل عليها العدة فالجواب نعم تجب عليها العدة والحالة هذه بخلاف ما اذا علم انها منكوبة  
 الغير ووطئها فانها لا تجب عليها العدة ولا يحرم على زوجها وطؤها كافي الغاية من أوامر المحرمات  
 والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن المطلقة هل لها الخروج من دار طلق وهي فيها واذا خرجت فهل  
 تجبر على العود فالجواب ليس لها الخروج منها ويحرم عليها ذلك لقوله تعالى لا تخرجوهن من  
 بيوتن الا بية واذا خرجت قبل انقضائها عدتها تجبر على العود اليها ولو كان خروجها باذن الزوج لان  
 الحرمة لا تستطابذنه حق الله تعالى فلا تخرج لاله الا ولانها راحتي الى حين دار فيها بمنزل لغيره بخلاف  
 ما اذا كانت له واذا كان المقتل مسماً جراً وكان الزوج غائباً وهي قادرة على دفع الاجرة ليس لها ان تخرج  
 منه بل تمكث وتدفع الاجرة وترجع بها عليه اذا كان باذن الحاكم ولا يعمل لاهلها ان اخرجوا ولو أمرها أبواها

مطلب أقر انه طلقها ثلاثاً  
 منذ ستة أشهر الخ

مطلب طلقها حائضاً هل  
 يحسب لها ذلك الحيض  
 مطلب مات عنها قبل  
 الدخول لزمها العدة

مطلب حررتها أو مات  
 لا تلزمها العدة

مطلب تزوج منكوبة  
 الغير غير عالم فوطئها تلزمها  
 العدة

مطلب هل المطلقة  
 ان خروج من دار طلق فيها

بذلك علمها ان تعصيهما أفاده في الحسرية والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن طلقته وهي حامل فاستطاعت سقط السببان خلقه فهل تنقض عتمة بذلك فالجواب نعم تنقض عتمة بذلك كافي التنقيح قال والمسئلة في البحر من الرجعة ومثله في التتوير اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن طلقته قبل الدخول والخلو فهل لا عدة عليها فالجواب نعم لا عدة عليها كما في التنقيح والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أم الولد اذا ماتت سيدها أو أعتقها وهي عن تحيض هل لا تنقض عتمة الابن ثلاث حيض فالجواب نعم قال في الدرر كذا أم ولد ماتت مولاه أو أعتقها فان عتمة أيضا اذا كانت من تحيض ثلاث حيض كوامل اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن طلقته ومضى عليها من الطلاق شهر ونصف فزعمت انها انقضت عتمة بثلاث حيض في تلك المدة فهل صدق ويحل لها التزوج والحالة هذه أم لا فالجواب انها لا تصدق فيما دون شهرين سبعاين يوما على ما به الفتوى والمسئلة في غير ما كتاب والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن غاب زوجها فاحبرها بعتة بعتة فهل يجوز لها ان تعتد وتزوج في الجواب نعم قال في الفتاوى المهدية المرأة اذا غاب عنها زوجها ثم أحبرها بعتة أو جماعة بعتة ووقع في قلبها صدق الخبر فلا بأس ان تعتد وتزوج وهو ذاك في الديانة أما في القضاء فلا يحكم بالموث بدون اثبات شرعي الا ان الحاكم لو بلغه تزوج المرأة بعد اخبارها بعبوت زوجها وانقضت عتمة ولم يثبت الموت عنده ليس له التفريق حال غيبة الزوج ومن ينوب عنه اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن الصغيرة اذا طلقته فهل تعتد بالشهر فالجواب نعم قال في الخاتمة ولو كانت الماطقة صغيرة أو أيسة وهي حرة فعتمة ثلاثة أشهر اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في حامل مات زوجها فوضعت بعد موته بعشرة أيام هل تنقض عتمة بالوضع وتحل للزواج فالجواب نعم قال في التتوير وشرحه الدرر المختار وفي حق الحامل مطلقا وضع جها اه قوله مطلقا أي سواء كان عن طلاق أو وفاة أو مائة أو وطء بشبهة اه من الرذوال اصل فيه قوله تعالى وأولاد الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن فانه تخصيص بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن الآية بغير الحوامل والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن صغيرة طلقته فاعتدت وفي أثناء العدة بلغت فهل تتم عتمة بالشهر أو تنتقل الى الحيض أجيبوا وتزوجوا فالجواب ما في الخاتمة وهذا نصه الماطقة الصغيرة اذا اعتدت وبقيت في خلال العدة فانه تستقبل العدة بثلاث حيض مبتوتة كانت أو رجعية وكذا الآية اذا اعتدت ببعض الشهر ثم حاضت أو حبلت تستقبل العدة في الحيض بثلاث حيض وفي الحمل بوضع الحمل اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن نكاح منكوحه الغير أو معتدة هل لا ينفذ أصله لا وهل اذا دخل بها تنجب العدة فالجواب انه لا ينفذ أصله ولا تنجب فيه العدة بالدخول ان علم انها منكوحه الغير أو معتدة قال في الرذ من مجتأ المهر مانعه أما نكاح منكوحه الغير ومعتدة فلا دخول فيه لا يوجب العدة ان علم انها المغير لانه لم يقل أحد بجوازه فلم ينفذ أصله اه في فائدة كبريت في تفسير العلامة ابن جزى عند قوله تعالى ولا تعزموا عقد النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله مانعه ومن تزوج امرأة في عتمة فترق بينهما التفافان دخل بها حرمت عليه على التأبيد عند مالك خلافا للشافعي وأبي حنيفة واختلف عن مالك في تأبيد التحريم ان لم يدخل بها واذا دخل ولم يطأها اه وفي فتاوى الاتقوى نقلا عن الخلاصة رجل تزوج امرأة في عدة الوفاة وجامعها فلما انقضت عتمة تزوجها ثانيا يجوز اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أخبرها رجلا بموت زوجها الغائب واثان بيمينته فما الحكم في ذلك فالجواب قال في الخاتمة امرأة الغائب اذا أخبرها رجل ببعوته وأخبرها رجلا بيمينته فان كان الذي أخبرها ببعوته شهد أنه عاين موته أو جنازه وكان عدلا وسمعا أن تدهو تزوج هذا اذا لم يورخا فان روي خبره من غير شهر والحياة متأخر فسادت ما أولى اه والله تعالى أعلم في فائدة كبريت في تحريم على المعتدة الحرة المسلمة في عدة طلاق أو فرقة سوى الموت لا تخرج

مطلب تنقض العدة  
باسقاط جنين استبان  
مطلب الماطقة قبل  
الدخول والخلو لا عدة  
عليها  
مطلب تعتد أم الولد اذا  
مات مولاه أو أعتقها  
مطلب لا تصدق ذات  
الحيض في انقضاء عتمة  
قبل شهرين  
مطلب غاب زوجها فاحبرها  
بعتة بعتة  
مطلب اذا طلق الصغيرة  
تعتد بالشهر  
مطلب الحامل تخرج من  
العدة بالوضع  
مطلب صغيرة بلغت في  
أثناء العدة تنتقل للحيض  
مطلب لا ينفذ نكاح  
منكوحه الغير أو معتدة  
مطلب تزوج معتدة الغير  
فترق بينهما ولا يابئ  
تزوجها اعتدالا فالملك  
مطلب أخبرها واحد  
بالموت واثان بالحياة  
مطلب مهم فيما يحرم على  
المعتدة

ليس الا لانها الاضرورة من خوف انه دام أو حرق أو ضاع مال أو ما المتوفى عنها زوجها اقتصر على النهار  
لما حلت الى النفقة ولا تبث الا في بيت زوجها وعن محمد رحمه الله تعالى ان لها ان تبث في غير بيت  
زوجها أقل من نصف الليل والمعتبر في ذلك المكان الذي تسكن فيه قبل الفراق وهذه المتوفى عنها زوجها  
ان كان يكفها انصميم من بيت الزوج بالميراث تسكن في نصيبها فان كان في الورثة من لا يكون محرماً  
ان أمكنها ان تسكن أو تأخذ ذينها وبين الورثة عجا ما تسكن في ذلك وان كان لا يكفها كان لها ان تخرج  
لهذه الضرورة وكذا اذا خافت على منافعها في ذلك البيت ثم لا تخرج به - وذلك عن المكان الذي انتقلت  
اليه ولا تسافر المنة لمج ولا غيره ولا يسافر بها زوجها عندنا وقال زفر في الطلاق الرجعي له ان يسافر  
وان سافر لم يبرأ من الرجعة لا يصير مراحماً وتجنب المعتدة كل زينة نحو الكحل والحناء والخضاب  
والدهن والتخلى والتطيب ولبس المطيب والمصبوغ بالزعفران والعصفر الا اذا كان غسلاً لا ينفذ  
ولبس الخنز والقصب في فائدة أخرى في المعتدة التي ترث به رجل طلق امرأته رجعية ثم ماتت وهي في  
العدة ترث كان الطلاق في الصحة أو في المرض وكذا لو ماتت المرأة في العدة ورث الزوج وان أبان في  
الصحة ثم مرض وماتت وهي في العدة لم ترث وان أبان في المرض ان أبان بسؤالها لا ترث أيضاً وان أبان  
بغير سؤالها ثم ماتت وهي في العدة ورثته عندنا وان مات بعد انقضاء العدة لم ترث وقال مالك وابن أبي ليلى لها  
الميراث ولو قال الزوج لامرأته كنت طالقاً ثلاثاً حتى فكذبته المرأة ثم ماتت وهي في العدة ورثت  
المرأة ولو طلق الزوج امرأته ثلاثاً وماتت فقالت كان الطلاق في المرض وقالت الورثة كان الطلاق في  
الصحة كان القول قول المرأة ولو ادعت امرأة على زوجها المريض انه طلقها ثلاثاً فأنكر وحلفه القاضي  
خاف ثم صدقته المرأة وماتت ان رجعت الى تصديقه قبل الموت كان لها الميراث وان رجعت الى تصديقه  
بعد موته لا يصح تصديقه او لو طلقها وهو مريض ثم ماتت بعد زمان وهي تقول لم تنقض عدتي كان  
القول قولها مع اليمين فان نكحت لا ترث وان خافت ورثت ولو ان لم تنقض شيئاً حتى تزوجت قبل موت  
المريض بعد زمان تنقض في العدة ثم قالت لم تنقض عدتي لا يقبل قولها فأفاده في الخاتمة والله تعالى أعلم

مطلب في المعتدة التي ترث

### باب ثبوت النسب

سئلت عن رجل عاشره فوطئها فولدت ولداً وادعت انه من سيدها فأنكره فهل تنوجه  
عليه اليمين فالجواب ان هذا السؤال قد وقع اقاربي الهداية فأجاب عنه بما نصه اذا ولدت وادعت انه  
من سيدها وأنكر لا يلزمه يمين عند الامام وعندهما يحلف وعابه الفتوى اه والله تعالى أعلم سئلت  
عن طهنت بائناً ولم تقر بانقضاء عدتها حتى ولدت ولداً قبل تمام سنتين من يوم الطلاق فهل يثبت نسبه  
من المطلق لها والحالة هذه فالجواب نعم كما أجاب به شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل له  
الكفوي بما نقله عن البداية وهذا نصه والمستوية يثبت نسب ولدها ان جاءت به لاق من سنتين وان  
جاءت به لتمام سنتين من وقت الفراق لم يثبت الا ان يدعيه اه قال والمسئلة موضوعة في صورة عدم  
الاقراء اه والله تعالى أعلم سئلت عن ولد انتم ريفه هل له شرف أم لا فالجواب انه لا شبهة  
ان له شرفاً كما وكذا الاولاد أما أصل النسب فمخصوص بالآباء والقائلي بهذا قد خرج المنهج الواضح واتبع  
الوجه اللامع اذ بادى نسبة المصطفى صلى الله عليه وسلم يثبت الشرف والسبب اذ ان ثبت هذا القدر لابن  
الهاشمية ثبت لا لولده وأولاداً وأولاداً الى آخر الدهر لوجود نسبة مأم من النسب أفاده في الخبرية  
قال ولنا في ذلك رسالة مشهورة بالفوز والغنى في الشرف من الام والله تعالى أعلم سئلت عن تزوجت  
وهي في العدة من طلاق بائن ثم ولدت ولداً اقل من ستة أشهر من يوم نكاح الثاني فهل يكون الولد لاول  
فالجواب ان كان لاق من ستة أشهر من نكاح الثاني ولا اقل من سنتين من طلاق الاول فهو للاول

مطالب ولدت الامة وادعت  
انه من مولاها وانكره  
مطلب ولدت لاق من  
سنتين منذ الطلاق

مطالب ولد التمر بصفة فوج  
من التمر

مطلب فيمن تزوجت في  
العدة من طلاق بائن ثم  
ولدت

وسنده متى الخانية وهو هذا المعتدة عن طلاق بآئن اذا تزوجت بزواج آخر في العدة وولدت بعد ذلك  
لاقل من سنتين من وقت طلاق الاول ولاقل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد لاول  
وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت طلاق الاول لايلزم الاول ثم ينظر ان ولدت ستة أشهر من وقت  
نكاح الثاني فالولد للثاني والا فلا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أم الولد اذا ولدت ولدا هل يثبت  
نسبه من سيدها فالجواب نعم يثبت نسبه منه ما لم ينقه السيد قال في الخانية أم الولد اذا ولدت  
ولدا كان الولد من المولى الا ان يني اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة توفي عنها زوجها فجاءت  
بولد لاقل من سنتين من موته فهل يثبت نسبه من زوجها الميت فالجواب نعم قال في البحر ويثبت  
نسب ولده معتدة الموت اذا جاءت به لاقل من سنتين من وقت الموت اه والله تعالى أعلم **سئلت** في  
المطلقة رجعيًا اذا جاءت بولد لاكثر من سنتين هل يثبت نسب ولدها من مطلقها فالجواب نعم يثبت  
نسبه منه ما لم تنقض العدة قال في التنوير أكثر مدة الحمل سنتان وأقلها ستة أشهر فيثبت نسب ولد  
معتدة الرجعي وان ولدت لاكثر من سنتين ما لم تنقض العدة وكانت أي الولادة رجعة في الأكثر منهن ما  
لافي الأقل اه ببعض زيادة من شرحه للعلاءي قوله وكانت الولادة رجعة معناه انها ليس للرجعة لان  
الرجعة حقيقة كانت بالوطء السابق لا بها من ابن عابد بن رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت**  
فيم مات زوجها ثم تزوجت بآخر فولدت ولدا لاكثر من ستة أشهر من نكاح الثاني ولاكثر من سنتين  
من موت الاول فهل يثبت من الثاني حينئذ فالجواب نعم قال في الهندية وان جاءت به لاكثر  
من سنتين من مطلقها الاول أو مات واستتأثر فصادا منذ تزوجها الثاني فهو للثاني وان جاءت به لاقل  
من سنتين من مطلقها الاول أو مات واستتأثر فصادا منذ تزوجها الثاني فهو للثاني والنكاح جائز  
وان جاءت به لاكثر من سنتين من مطلقها الاول أو مات ولاقل من ستة أشهر منذ تزوجها الثاني لم يكن  
للاول ولا للثاني وهل يجوز نكاح الثاني في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى جائز وعامة فيها  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة فولدت ولدا لاقل من ستة أشهر من يوم النكاح فهل  
لا يثبت نسبه من هذا الزوج فالجواب انه لا يثبت منه قال في الهندية واذا تزوج الرجل امرأة  
فجاءت بالولد لاقل من ستة أشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت نسبه فان جاءت به ستة أشهر فصادا ثبت  
نسبه منه اعترف به الزوج أو سكوت اه والله تعالى أعلم

### باب الحضانة

**سئلت** عن جدة حاضنة تزوجت فسقطت حضانتها لها أم فهل تنتقل الحضانة لأم الجدة المذكورة  
فالجواب نعم وقد سئل عن ذلك فإرى الهداية فأجاب بقوله نعم تنتقل الحضانة إلى أم الجدة وان عات  
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الحاضنة اذا أرادت أن تسافر بالولد فهل تمنع منه فالجواب  
اذا وقع الطلاق وأرادت المسافرة بالولد ان كان البلد الذي قصده بادها وكان الزوج قد تزوجها فيه  
فله ذلك وليس للاب منعه وان لم يكن بادها أو كانت بادها لكن الزوج ما وقع فيه فلا بد أن يمنعه  
من أن تسافر بالولد اليه هذا هو الصحيح اه والله تعالى أعلم **سئلت** في مطابقة طلب نفقة ولدها  
من الزوج المطلق فقال لها أنت تزوجت بزوج آخر ولم يبق لك حق الحضانة وأنا آخذ منك الولد  
فاجابه بانها لم تتزوج بآخر أو قالت تزوجت رجلا وطاقني فهل يكون القول قولها فالجواب نعم  
يكون القول قولها في ذلك كافي الخانية قال أما اذا كانت تتكرر التزوج قطاهر وكذلك اذا قالت تزوجت  
رجلا لأنها أقربت بالنكاح لم يهول فلم يصح اقرارها وان قالت تزوجت فلانا وطلقي لا يقبل قولها ويكون  
للأب أن يأخذ منها الولد الا ان يصدفها المقر له في الطلاق اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصبي

مطلب هل يثبت نسب ولد  
أم الولد من سيدها  
مطلب ولدت لاقل من  
سنتين من موته  
مطلب في المطلقة رجعيًا  
اذا ولدت لاكثر من سنتين

مطلب مات زوجها  
فتزوجت فأنت بولد لاكثر  
من ستة أشهر من نكاح  
الثاني

مطلب ولدت لاقل من ستة  
أشهر من يوم النكاح

مطلب تزوجت الجدة  
انتقلت الحضانة لامها  
مطلب أرادت الحاضنة  
السفر بالولد

مطلب طلبت نفقة ولدها  
فقال أنت تزوجت فلا  
حضانة لك

مطلب تنتهي حضانة  
الذكر بتمام سبع سنين

لذكر اذا بلغ عام سبع سنين هل تنتهي حضنته فيأخذه من أمه أبوه أم لا فالجواب نعم تنتهي  
حضنته بذلك فيأخذه أبوه مثلا قال في البحر والام والجدة أحق بالسلام حتى يستغنى وقد ربيع  
سنين اه وفي الدرر وقد الاستغناء بسبع سنين قدره الخصاص وبه يقتضي كذا في الكافي اه وفي فتاوى  
على أفندي ولو اختلفا قال ابن سبع وقالت ابن ست لا يخلف القاضي أحدهما ولكن ينظر ان كان يأكل  
وحده ويشرب وحده ويلبس وحده دفع اليه والا فلا اه وفي الخاتمة مانصه وبعد ما استغنى الغلام  
وبلغت الجارية فالعصبة أولى به ثم الأقرب فالأقرب ولا حق لابن العم في حضنة الجارية اه وفي  
الخبر به مثل في الغلام اذا استغنى عن أمه فصار يأكل ويشرب ويلبس ويستنجي وحده هل لامه عليه  
حضنة أم لا ويصير أبوه أحق بضمه اليه لتأديبه ليتخلق بأدب الرجال وأخذه لاقهم أجاب نعم اذا كان  
بهذه الصفة انتهت منه حضنة أمه وصار أبوه أحق بضمه وقد أطبق على هذا المتن والشروح  
والفتاوى اه هذا في حق الغلام وأما الجارية أي الانثى الصغيرة فتبقى عند الام وألجدة حتى تحيض  
وعند محمد حتى تستهي وبه يقتضي افساد الزمان كذا في الكفوى قال المتنع واختلف في حد الشهوة فقد ر  
أبو الليث بسبع سنين وعابه الفتوى اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن الحضنة اذا لم تكن أمينة على  
الولد بان كانت تخرج الى الأسواق وتشغل بالبيع والشراء وتدور على البيوت وتؤجر نفسها في غسل  
الصابون وتغزو فهل لا تستحق بذلك الحضنة أجيبوا تؤجروا فالجواب بشترط في الحضنة  
أن تكون أمينة كافي الدر المختار ونصه ثبت للام ولو كانتيسة أو مجوسية أو بعد الفرقة الا  
أن تكون مرتدة فحتى تسلم لانها تحبس أو فاجرة فجوراضيع الولد به كزنا وغناء وسرقه  
ونباحة الى ان قال أو غيره أمونة بان تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعا اه قال محمديه ابن  
عابد بن المراد كثره الخروج لان المصار على ترك الولد ضائعا والولد في حكم الامانة عندها وضيع  
الامانة لا يستأن ولا يلزم أن يكون خروجه المصيبة حتى يستغنى عنه عما قبله فانه قد يكون لغيرها  
كما لو كانت قابلة أو بلانة أو تغزو ذلك ولذا قال في الفتح ان كانت فاسقة أو تخرج كل وقت فمطعمه على  
الفاقة يفيد ما قلنا اه وقال قبل هذا والمراد بكونها أمينة أن لا يضيع الولد عندها باشترط لها عنه  
بالخروج من منزلها كل وقت اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن حاضنة سقطت حضنتها بترجها  
فأخذ الولد أبوه فهل له أن يسافر به الى بلد آخر فالجواب نعم له ذلك الى ان يعود بحق أمه كافي  
السراجية فتاوى قارئ الهداية والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن الحاضنة اذا كانت عمياء هل تسقط  
حضنتها فالجواب نعم قال سيدي أحمد الطحطاوي في حواشيه على الدر المختار عند قول التنوير  
والاوضعها عند أمينة قادرة على الحفظ مانصه والقادرة على الحفظ هي أن تكون بصيرة سليمة يمكنها  
الصباح عند رؤية منكرفها يظهر اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن بكرا بالغة عاقلة لما رأى يريد  
عها أن يضمها اليه وهي تريد أن تبقى عندها الصالحة التي لازوج لها وتنتع من الذهاب الى عمها  
فهل لا تجبر والحالة هذه فالجواب نعم لا تجبر والحالة هذه على الانضمام الى عمها والمسئلة في الخبرية  
ولفظ جوابه عن مثل هذا السؤال هكذا لا يمدر عمها على ذلك ولا يجتمعها عن المكث عندها اه هذا  
اذا كان لما رأى وعقل بان مضى عليه ازم من بعد البلوغ يدل عليه مانصه له الكفوى في فتاوى على أفندي  
عن المحيط البرهاني وهو هذا وان كانت بكرا فلا ولياء حق الضم وان كان لا يخاف عليها الفساد ان كانت  
حديثة السن وأما اذا دخلت في السن واجتمع لها أربعماء فليس للام والياء حق الضم ولها ان تنزل  
حيث أحببت حيث لا يخاف عليها اه والتقيد بقوله حيث لا يخاف عليها يفيد انم اعند الخوف عليها  
من الفساد تضم جبراً والله تعالى أعلم ❀ سئلت ما قولكم في صغيرات أمه فن يحضنه بعددها  
فالجواب ان الام اذا سقطت حضنتها تنتقل الى أمها وان علت قال في المتقي والام أحق بحضنة

مطاب في الحاضنة اذا  
كانت تخرج وتترك الولد  
ضائعا

على وزن كتاب كافي المصباح

مطلب بعد سقوط الحضنة  
للأب المهرية  
مطلب هل تستحق العمياء  
الحضنة

مطلب في البكر البالغة  
تريد البقاء عندها

مطلب في ترتيب الحاضنات



ولدها قبل الفرفة وبعد هاتم أمها وان علمت ثم أم الأب ثم أخت الولد لابوين ثم لام ثم لاب ثم خالة كذلك  
ثم عمة كذلك وبنات الاخت أولى من بنات الاخ وهن أولى من العمات ومن تكلمت غير محرمه سقط  
حقها الامن تكلمت محرمه كام تكلمت عمة وحدة تكلمت جده ويعود الحق بزوال نكاح سقط به والقول  
قولها في نفي الزوج اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن مات تزوجها عنها وعن صغيرة منها فترجعت  
باجنبي من الصغير فاراد وصيه أن يأخذها منها ليريه وينفق عليه من ماله فقالت أمه أنا أريه عندي  
وأنفق عليه من مالي فهل يترك عندها والحالة هذه **فالجواب** نعم يترك عندها والحالة هذه قال  
في الدر المختار تزوجت أم صغيرتي في أبوه وأرادت تربيته بلا نفقة مقدرة وأراد وصيه تربيته فادفع اليها  
لأبيه ابقاء ماله وفي الخواص تزوجت باجنبي وطابت تربيته بنفقة والتزمه ابن عمه بمجاناة ولا حاضنة له  
فله ذلك اه قوله فله ذلك أي الالتزام المفهوم من التزمه ووجهه ان ابن العم له حق حضنة الغلام حيث  
لا حاضنة غيره والام ساقطة الحضنة هذا والظاهر ان له ذلك وان طلب النفقة أيضا لانه هو الحاضن  
حقيقته ثم رأيت السامعاني كتب كذلك اه ابن عابدين والله تعالى أعلم **سئلت** في أم قالت للقاضي  
افرض نفقة هذا الصغير على أبيه وأمرني حتى أسددين عليه ففعل القاضي ذلك هل ترجع عليه  
**فالجواب** نعم في البرازية قالت الام للقاضي افرض نفقة هذا الصغير على أبيه وأمرني حتى أسددين  
عليه فعلم القاضي فإذا أسدنت عليه وأيسر رجعت عليه فإن لم ترجع عليه حتى مات لاناأخذته من  
زكته في الصحيح وان أنفقت عليه من ماله أو من المسألة من الناس لا ترجع على الأب اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن الحاضنة اذا طلعت من ولي المحضون أجرة مسكن لها وللمحضون فهل تجب لذلك  
**فالجواب** اذا لم يكن للحاضنة مسكن فعليه أجر مسكن لها وان كان لها مسكن فلا يجب عليه ذلك قال  
في التتبع بعد كلام طويل في هذه الحادثة والحاصل ان الوجه الوجه لزوم أجر المسكن والالزام ضياع  
الولد اذا لم يكن للحاضنة مسكن وأما اذا كان لها مسكن فيمنع في الافتاء عارجه في النهر تبع الابن وهذان  
والطرسوي اه أي من عدم الوجوب عليه والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع من السنين سبعا  
ودخل في الثامنة هل تنتهي حضنته **فالجواب** نعم قال في الفتاوى المهدية الام أحق بحضنة ابنها  
الصغير حتى يبلغ عمره سبع سنين وبحضنة الأنثى الى البلوغ سناتس سنين على ما به الفتوى اه والله تعالى  
أعلم **سئلت** في الام اذا سقطت حضنتها بالترزوج وانتقلت الى أم الام فأسكنته معها في بيت زوج  
أمه فهل لابي الصغير أخذها والحالة هذه **فالجواب** نعم له أخذها منها قال في المهدية ولو تزوجت  
الام زوج آخر وتمسك الصغير معها أم الام في بيت الراب فلا بد أن يأخذها منها اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن نيب يخاف عليها أبوها من الفساد لانها غير مأمونة على نفسها فاراد أبوها أن يضعها  
إليه ويرعاها ويحفظها صونا لمرضه وعرضها هل له ذلك والحالة هذه أم لا **فالجواب** نعم له ذلك  
في المهدية مانصه والجارية يعني الأنثى اذا كانت ثيبا لو غير مأمونة على نفسها لا يتخلى سيدها ويضعها  
الى نفسه وان كانت مأمونة على نفسها فلا حق له فيها ويتخلى سيدها او تترك حيث أحبت كذا في البدائع  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن الام المطاعة اذا طلعت أجرة الحضنة ونفقة الصغار من الأب وهو  
معسر ولم ترض ان تحضنهم بمجاناة الجدة أم الأب تقبلهم بمجاناة فهل يعطون لها دون الام والحالة هذه  
**فالجواب** نعم والمسألة في التتبع وهذه عبارة حيث كان الأب معسرا قال للام امان عسكى  
الصغيرين بغير أجر وأما أن تدفعيهما للجدة المذكورة ولا تجبر الام على ذلك والحكم كذلك لو كان مكان  
الجدة عمة قال العلائي والعمدة ليست بقيد فيما يظهر وفي الفتاوى الرحيمة والعمدة ليست بقيد بل كل  
حاضنة في الخلعة والأب ليس قيدا أيضا قال ابن عابدين وهذا في أجرة الحضنة وأما أجرة الارضاع فالام  
أحق ما لم تطلب زيادة على ما تأخذة الاجنبية فاذا كان الأب موسرا يجبر على دفع الأجرة للام نظر للصغير

مطلب تزوجت الام باجنبي  
فاراد الوصي أخذها  
والانفاق عليه من ماله الخ

مطلب أمر القاضي الام  
أن تسددين وتنفق على  
الصغير لترجع على الأب

مطلب طلبت الحاضنة  
أجرة المسكن

مطلب تنتهي حضنة  
الذكر ببلوغه سبعا

مطلب أسكنته الجدة عند  
زوج الام فلا بد أن يأخذها

مطلب أراد أبوها ضمها  
لخوف الفساد

مطلب طلبت الام أجرة  
والأب معسر والجدة أم  
الأب تقبله بمجاناة لها

ولو كان للصغير مال والاب معسر أو ميت فهل تدفع لها الاجرة من ماله أولا الظاهر الثاني لانه وان كان فيه  
 نظره في ابقائه عنده أمه لكن فيه ضرر عليه في ماله بخلاف ما لو كان أبوه موسرا فانه لا ضرر على  
 الصغير في دفع الاجرة من مال أبيه اه مختصر والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن بلغت من العمر عشر  
 سنين فأراد عه الامين الرشيد أخذها من أمها وهي لا ترضى فهل له أخذها والحال ما ذكر  
 فالجواب نعم له أخذها ولاخبار البنت كافي للتنقيح والله تعالى أعلم ❦ سئلت هل تقدم الاخت  
 الشقيقة على الخالة في الحضنة فالجواب ان الاخت الشقيقة تقدم على الخالة عند الكل واختلاف  
 في الاخت لا بل هل تقدم على الخالة أو الخالة عاينها أقول ان حكمها في البرازية والله تعالى أعلم ❦ سئلت  
 عن رجل أخذ ولده من أمه بعد سقوط حضنتها بكاحها فطلبت منه الام أن يرسله اليها أحيانا  
 لتنظره وهو أبى من ذلك فهل لا يجبر على إرساله فالجواب نعم لا يجبر على إرساله اليها بل هي  
 اذا أرادت ان تراه لا تمنع من ذلك ويحكمها الاب من رؤيته كما أفاده قارئي الهداية في فتاوى والله تعالى أعلم  
 ❦ سئلت عن امرأة اشتكت من زوجها انه يضربها ويهينها او يتركها جائعة وطلبت من القاضي  
 ان يسكنها بين قوم صالحين فهل يجيب القاضى لذلك فالجواب نعم يجيب الى ذلك ان لم تكن بين جيران  
 صالحين فان كانت بينهم أقرها عندهم قال في البرازية شكت عند القاضي انه يضربها وطلبت الاسكان  
 عند قوم صالحين ان علم به زجره والا فان كان الجيران صلحاء أمرها بالقرار عندهم والا أمره بالاسكان  
 بين الصلحاء اه والله تعالى أعلم

مطلب بلغت عشر اقلعها  
 أخذها من أمها  
 مطلب تقدم الاخت  
 الشقيقة على الخالة  
 مطلب هل يجبر الاب على  
 إرسال الولد لأمه المسافرة  
 الحضنة

مطلب طلبت الزوجة  
 السكنى بين قوم صالحين

### باب النفقة

❦ سئلت عن الجدة التي هل تجب عليه نفقة أولادها وأولاده اذا كان الاب ميتا أو غائبا فالجواب نعم  
 تجب عليه نفقة هم والحالة هذه وقد سئل عن هذا السؤال قارئي الهداية فاجاب بما نصه نعم تجب على  
 الجدة النفقة اذا مات الاب وان غاب الاب يؤمر الجدة بالاتفاق عليهم والرجوع على الاب اذا حضر وأيسر  
 اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن صغير له أب معسر من لا قدرة له على الكسب وله جدة من الاب غنى  
 فهل تجب نفقة الصغير والحالة هذه على الجدة فالجواب نعم قال في التنقيح فان كان الاب من ماضي  
 نفقة الصغار على الجد ولم يرجع على أحد بالاتفاق لان نفقة الاب في هذه الحالة على الجدة فكذلك نفقة  
 الصغار اه معزى بالذخيرة قال في الراد الزمن من يمرض مرض من والمراد هنا من به ماعنه عن  
 الكسب كعمى وشلل اه أى وعته وجنون كافي الفتاوى الاقروية والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن  
 صبي لا مال له وأبوه معسر وأمه موسرة هل تجبر الام على النفقة عليه من مالها لترجع على الاب اذا أيسر  
 فالجواب نعم تجبر على ذلك وترجع في مال الاب اذا أيسر قال الاقروى وان لم يكن للصبي مال  
 ولا للاب أيضا ولا لام مال قال محمد ان النفقة على الاب دون الام وتجبر الام بالاتفاق على الولد ويكون ديننا  
 على الاب وهو الصحيح كافي حال غيبة الاب ولم يخاف مالا ولا لام مال فانها تجبر على الاتفاق على الصغير  
 ثم ترجع على الاب كافي للذخيرة اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن مات عن ابن صغير لا مال له وأب  
 هو جده الصغير وموسر فهل تجب على الجدة نفقة هذا الصغير فالجواب نعم تجب عليه نفقة قال في  
 الذخيرة رجل مات وترك ولدا صغيرا وابا كانت نفقة الصغير على جده فان كانت له موسرة وجدة  
 موسرة كانت نفقة الصغير على الجدة والام أن لا تثنى في ظاهر الرواية اعتبار الميراث فان كانت الام فقيرة  
 كانت نفقة الصغير على الجد وتجمع على الام كالمدة اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن امرأة أدعت  
 على زوجها بانه قهرها بالماضية منذ سنتين فاجابها بانه قهرها عن كل سنة كذا من الدراهم رضاها فأنكرت  
 هي رضاها بذلك فهل حيث ردت أقراره لا يلزمه دفع ما أقربه فالجواب انه لا يلزمه دفعه والحالة

مطلب في وجوب النفقة  
 الجد اذا مات الاب أو غاب

طلب له أب من وجدة  
 نفي فالنفقة على الجد

طلب له أب معسر وأم  
 وموسرة تنفق الام لترجع  
 به اذا أيسر

طلب مات الاب فالنفقة  
 على الجدة حيث لا مال  
 صغير

طلب لا يقضى بالنفقة  
 اضية الا اذا سبق قضاه  
 رضى الخ

هذه والمسئلة في فتاوى قارى الهداية في جواب عن مثل هذا السؤال وهذا نص ما فيها انما يقضى  
بالكسوة والنفقة الماضية اذا سبق قضاءها أو تراش من الزوجين فاذا قالت أنا لم أرض عاقرة رنة  
فقد ردت اقراره لانها قد لا ترضى بالقبول وترضى بالترك أصلاً اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
مطاب كبيرة طلبت النفقة  
وهي في بيت أبيها لخلع  
زوجها كبيرة طلبت من زوجها النفقة وهي في بيت أبيها لم تزف الى زوجها فهل تجب بالذلك  
فالجواب نعم قال في جامع القصولين تزوج كبيرة وطلبت النفقة وهي في بيت الاب بعد ذلك  
لولا طلبها الزوج بالنفقة اذ النفقة حقها والانتقال حق الزوج فاذا لم يطلبها بالنفقة فقد ترك حقها وهو  
لا يطل حقها وبه يقضى اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل غنى له أخت شقيقة فقيرة عاجزة عن  
الكسب هل تجب عليه نفقتها فالجواب نعم تجب عليه نفقتها والحالة هذه ففي الفتاوى المهدية  
مانصه تجب على الموسر نفقة كل ذي رحم محرم صغيراً وأنتى ولو كانت الأنثى بالغة قادرة على الكسب  
بشرط الفقر فاذا ثبت يسار الاخ المذكور وجب عليه نفقة أخته والقول لمنكر اليسار بعينه والبيتة  
لمدعيه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن أجرة القابلة هل تكون على الاب أو على الام فالجواب  
انها تكون على من استأجرها قل في الدر المختار وأجرة القابلة على من استأجرها من زوجة أو زوج  
ولو حات بلا استتجار قيل عليه وقيل عليها قال المحقق ابن عابدين ويظهر لي ترجيح الاول لان نفع  
القابلة معظمه يعود الى الولد فيكون على أبيه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرأة الناشزة  
المتنعة من الرجوع الى بيت زوجها بغير وجه شرعي هل تجبر على العود الى بيت زوجها وهل تكون  
بذلك عاصية فتعزروا بماذا يكون تعزيرها فالجواب انه رفع مثل هذا السؤال للشيخ العباسي مفتي  
الافليم المصري فاجاب بقوله تؤمر الزوجة بالزمنه مسكن زوجها الشرعي الخالي عن أهله وأهلها  
اللائق بهم ما اذا أوفاهما بمحل المصداق وكان قائماً بحقوقها الشرعية حيث لا مانع فاذا خرجت في هذه  
الحالة منه بغير اذنه كانت ناشزة لان نفقة لها مادامت كذلك ولا يقرها القاضي على النشوز لان معصية  
بل تؤمر بالعود اليه ازالة للعصية وتعزير بما يليق به اذ كل معصية ليس فيها حد متدر ففهي التمهيز  
بحسب ما يراه الحاكم كاصح جوابه وفي الخيرية مانصه تكون ناشزة بامتناعها عن التحول معه فتنسقط  
نفقتها بما يولزمها التعزير لا رتكاب المعصية ولو قضى القاضي بما لا يجوز فقد نصوا جميعاً بان من القضاء  
الباطل القضاء بنفقة الناشزة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة ادعت على زوجها بكسوى  
ماضيه فاقربها وانما باقية في ذمتها هل يؤاخذ بهذا الاقرار وهل يلزم القاضي أن يستفهم منه هل لزمك  
ذلك بقضاء أو تراش منك أم لا فالجواب ان الكسوة الماضية انما تقر في الذمة بقضاء أو تراش  
فاذا أقر الزوج انها في ذمته ألزم بها ولا يستفسره القاضي لكن ينبغي للقاضي أن لا يسأل الزوج عن  
الدعوى حتى تدعى الزوجة ان لها في ذمته كسوة ماضية بقضاء أو تراش كذا في فتاوى قارى الهداية  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن جذ من الام التزم بنفقة ابنه الصغیر ونهدها فانفق عليه مدة  
ثم أراد الرجوع عن هذا الالتزام فهل له ذلك والحال ان تمهده لم يكن في ضمن خلع لابنته أجيبوا أنجروا  
فاجبت بان له الرجوع عن ذلك الالتزام لانه من قبيل التزام ما لا يلزم حيث لم يكن في ضمن الخلع  
وقد رفع مثل هذا السؤال الى حامد أئندى فاجاب عنه كذلك ونقل قبل هذا عن العلامة الشلبى ان هذا  
التكفل غير لازم اذ هو التزام ما لا يلزم وانما صححه مشايخنا فيما اذا خالها أو طلقها لانه حينئذ وقع بدلا  
عن تخليصها نفسها اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن فقيرة عاجزة عن الكسب لها أولاد أغنياء  
فهل تجب نفقتها عليهم جميعاً بالسوية فالجواب نعم في ظاهر الرواية وهو الأصح كافي التنقيح  
وقوله بالسوية أى يستوى فيها الذكر والأنثى وقبل كالأثر وبه قال الشافعي كافي الدر المختار والله تعالى  
أعلم **سئلت** هل يحبس الاب في نفقة أولاده فالجواب ان امتنع الاب أو الجدة من الاتفاق على

مطاب الكسوة الماضية  
تنقذ في الذمة بقضاء  
أورضى

مطاب فيمن التزم بنفقة  
ابن بنته وان له الرجوع  
عن التزامه

مطاب تجب نفقتها على  
أولادها الأغنياء

مطاب اذا امتنع الاب  
أو الجدة عن النفقة يحبس

الولد يحبس ولا يحبس في دين الولد غير النفقة قال في نتيجة الفتاوى نقلا عن البحر الرائق لا يحبس  
 الابوان والجدان الا في النفقة لولدهما اه وفي التنقيح من باب الحبس لا يحبس الابدين ولده الا ان ابي  
 من النفقة عليه اه وفيه ايضا لا يحبس أحد الابوين والجدين والجدتين الا في النفقة لولدهما اه والله  
 تعالى أعلم سئلت عن صبي تمت حضنته فاراد أبوه أن يأخذه من أمه فالتزمت الام بالانفاق  
 عليه الى ان يبلغ اثنتي عشرة سنة من ماله او التزم أبوه أن لا يأخذه منها الى عام تلك المدة فهل يكون هذا  
 الالتزام من الطرفين معتبرا ليس لاحدهما الرجوع عنه أو لا يكون معتبرا فالحجواب انه لا يكون  
 معتبرا لانه ولا منها وقد سئل الخبير الرمي عن مثل هذا فاجاب بقوله لا يلزمه ما التزم اذ هو الالتزام  
 ما لا يلزم اه والله تعالى أعلم سئلت عن الزوجين اذا اختلفا في يسار الزوج فهي تدعيه وهو  
 يدعي العسر واقام كل منهما مائة على دعواه فاي البينتين تقدم فالحجواب ان بينهما تقدم قال في  
 الهندية وان قال انا ميسر وعلى نفقة العسرين كان القول قوله الا ان تقيم المرأة البينة على يساره فان  
 أقامت البينة انه ميسر قضى عليه بنفقة الميسرين وان أقاما البينة كانت البينة بينة المرأة وان لم يكن  
 له ما يبينه وطلبت من القاضي أن يسأل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسنة فان  
 أخبره عدل انه ميسر لا يقبل القاضي ذلك وان أخبره عدلان انه ميسر قضى القاضي بنفقة الميسرين  
 وان لم يتقاطعا بلفظ الشهادة بشرط العدة والعدالة في هذا الخبر اه معزي اللغنية والله تعالى أعلم  
 سئلت عن امرأة خاصمت زوجها في نفقة ماضية لم يقدرها القاضي ولم يترضا بعلها هل  
 لا تجاب لذلك فالحجواب نعم لا تجاب لذلك قال في الهندية نقلا عن المحيط ان خاصمت المرأة زوجها  
 في نفقة ماضية من الزمان قبل ان يفرض القاضي لها النفقة وقبل ان يترضا بعلها على شيء فان القاضي  
 لا يقضي لها بنفقة ماضية عندنا اه في الفائدة كما افترض القاضي لها على الزوج كل شهر كذا أو ترضا  
 على نفقة كل شهر كذا فاضت أشهر ولم يعطها شيئا من النفقة وقد استندت فانفتحت أو انفتحت من مال  
 نفسها ثم ماتت الزوجة سقط ذلك كله عندنا وكذا لو طلقها في هذا الوجه يسقط ما اجمع عليه من  
 النفقات بعد فرض القاضي هذا الذي ذكرنا اذا فرض القاضي لها النفقة ولم يأمرها بالاستدانة أو اذا  
 أمرها بالاستدانة على الزوج فاستدانت ثم مات أحدهما فلا يبطل ذلك هكذا ذكر الحاكم الشهيد  
 رحمه الله تعالى وهو الصحيح وكذا في مسألة الطلاق يجب أن يكون الجواب هكذا كذا في الهندية عن المحيط  
 والله تعالى أعلم سئلت عن أيتام فقراء لهم عم وأم غنيان فهل تكون نفقتهم عليه ما على قدر  
 ميراثهم ما فالحجواب نعم يجب عليهم ما أنزلنا كالآلث ولو كانت الام فقيرة فالجميع على العم وكذلك  
 يجب نفقة الأخ الفقير على أخيه الميسر ان كان صغيرا أو بالغارمنا أو أعمى وكذلك نفقة العم الفقير على  
 أولاد أخيه الا غنياء ان كان صغيرا أو بالغارمنا أو أعمى وقامه في فتاوى فاروق الهداية والله تعالى أعلم  
 سئلت عن نفقة الزوجة الماضية هل لا تصير ديناً على الزوج الا بالقضاء أو التراضي فالحجواب  
 نعم لا تصير ديناً في ذمة الزوج الا باحدهما لانها أصلية وابست بعوض عندنا فلم يستحكم الوجوب فيها  
 الا بالقضاء أو الرضى كافي البحر وغيره من المعتمدين والله تعالى أعلم سئلت عن زوج التزم نفقة  
 زوجته الماضية الحالية عن القضاء والرضى يظن انها تلزمه فاجبت بحبان التزمه غير صحيح لنصرهم  
 بان من التزم فلا يلزمه ظنا لازمه فلا يلزمه والله تعالى أعلم سئلت عن الزوجة التي مات زوجها  
 هل لها نفقة في ماله مادامت في العدة أم لا فالحجواب لا نفقة لها فيها قال الكفوي ولا نفقة للتوفى  
 عنها زوجها سواء كانت حاملا أو غير حامل الا اذا كانت أم ولد وهي حامل اه وفي التنوير لا نفقة لمعتدة  
 الموت مطلقا الا اذا كانت أم ولده وهي حامل اه والله تعالى أعلم سئلت عن امرأة معسرة ولها  
 دار تسكنها ولها أخ غني فهل يجب عليه نفقتها والحال هذه فالحجواب نعم ولا يمنع من ذلك ما كملها الدار

مطلب التزم الام النفقة  
والابان لا يأخذه لاصح

مطلب بيعة الزوجة ان  
زوجها ميسر مقدمة

مطلب طلبت النفقة  
لماضية لا تجاب حيث  
لم تكن مقدرة  
مطلب اجمعت لها نفقة  
ماضية فاستأومات

مطلب للزوجة أم وعم  
نبيان فالنفقة عليهما أثلاثا

مطلب النفقة الماضية لا  
تصير ديناً بالقضاء ولا رضى  
مطلب التزم نفقة زوجته  
نخالة عن القضاء والرضى  
فالتزامه باطل  
مطلب لا نفقة للتوفى عنها  
في العدة

مطلب ينفق على شقيقته  
الفقيرة التي لها دار تسكنها

الا ان تكون كبيرة زائدة على حاجتها فليس بحاجتها فليس بحاجتها فليس بحاجتها فليس بحاجتها  
 قال في الخاتمة معصرة لها مسكن تسكنه ولها أخ موسى قالوا لا يجب الا على نفقتها وقال الخصاف يجبر  
 قال شمس الأئمة الحنفية في الصحيح قول الخصاف والقول الاول قول شريح فانه قال اذا كان للانسان دار  
 يسكنها أو خادم يخدمه أو دابة يركبها لا يجب نفقته على ذى رحم محرم وقرق بين ذوى الارحام وبين  
 الوالدين والمولودين قال في الوالدين والمولودين لا يمنع ذلك وجوب النفقة وعندنا الكل سواء ومالك  
 الدار لا يمنع النفقة الا ان يكون فيها فضل بان كان يكفيه ان يسكن في ناحية ويبيع الناحية الاخرى  
 وكذا الخادم والدابة اذا كانت نفيسة يمكنه ان يبيعها ويشتري بتمها خسيصة وينفق الفضل على نفسه  
 فحينئذ لا تجب له النفقة اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن الزوجة اذا فرض لها القاضي النفقة  
 فانفقت على نفسها من مالها سنة أو سنتين هل لها ان ترجع بذلك على الزوج والحالة هذه فالجواب نعم  
 لها ذلك ففي الفتاوى الاقروية ما نصه ولو انفقت من مالها بعد الفرض أو التراضي لها ان ترجع على  
 الزوج لان النفقة صارت ديناً عليه وكذلك الاستدانة على الزوج سواء كانت استدانتهما من القاضي  
 أو بغير اذنه غير انها ان كانت بغير اذن القاضي كانت المطالبة عليها خاصة ولم يكن للغيرم أن يطالب الزوج  
 بما استدانت وان كانت باذن القاضي لها أن تحصيل الغريم على الزوج فيطالبه بالدين وهو فائدة اذن  
 القاضي بالاستدانة اه **مسئلت** عن ما معنى الاستدانة التي يأذن بها القاضي فالجواب ان معناها  
 أن يقول القاضي لها اشترى اللحم والخبز والكمسوة وكلى والبسى لترجى بتمها على الزوج لان يقول  
 استقرضى على الزوج لان التوكيل بالاستدانة راض على الغير لا يصح نقله الاقروى عن خزنة الفتية  
 ثم رأيت في رد المحتار ما نصه ذكر الخصاف وتبعه الشارحون انها الشراء بالنسيئة لتفرض الثمن من مال  
 الزوج وفي المجتبى انه الاستدانة بقرض ونقل القهستانى الثانى عن صدر الشريعة وفي البعقوبة  
 انه الاول قال في الدر المنقح لكن اتوكيل بالاستدانة لا يصح على الاصح فالاصح الاول ثم أجاب  
 عن هذا الاستدانة بما يطول فراجعها والله تعالى اعلم **مسئلت** عن مطابقة خرجت من منزلها  
 الذى طلقت فيه ولم ترض بالسكنى فيه فهل لا تستحق نفقة العدة حينئذ فالجواب لا تستحقها والحالة  
 هذه قال الاقروى اذا خرجت المطابقة في عدتها فلا سكنى لها ولا نفقة لان العدة مادامت باقية كان  
 النكاح باقياً من وجبه ولو نشزت في حال قيام النكاح من كل وجه لم يكن لها النفقة والسكنى فكذا  
 اذا نشزت حال قيام النكاح من وجه اه وقال أيضاً المعتدة اذا لم تلزم بيت العدة بل تسكن زماناً وتخرج  
 زماناً لا تستحق النفقة لانها ناشئة اه معزى بالخاتمة والله تعالى اعلم **مسئلت** عن المطلقة اذا ادعت  
 الحمل وأتكره المطلق فهل يقبل قولها ولها النفقة الى انقضاء عدتها فالجواب ان القول قولها  
 وقد رفع من هذا السؤال لان نجيم فأجاب بقوله القول قولها وتستحق النفقة ولا يحتاج في ذلك الى قابلية  
 ولا مدة يظهر فيها الحمل وينفق عليها الى انقضاء عدتها اه وفي الفتاوى السراجية اذا ادعت انها حامل  
 فالقول لها في ذلك ولها النفقة فان مضت مدة الحمل وهى ستان فقالت كنت أظن انى حامل وتبين لى  
 خلاف ذلك ولم أحض فلها النفقة الى ان تحيض ثلاث حيض وان طالبت المدة اه والله تعالى اعلم **مسئلت**  
 عن خلع زوجته على مهرها ونفقة زمن عدتها ثم ذكرت انها حامل وطالب من القاضي  
 ان يفرض لها نفقة فهل يقبل قولها ويفرض لها القاضي النفقة فالجواب نعم يقبل قولها في ذلك  
 ويفرض لها القاضي النفقة كما نقله الكفوى في الخلع من فتاوى على أفندى وفي الوقائع المصرية سئل  
 عن طلاق زوجته بائناً فانها حامل وفرض لها نفقة العدة عن ثلاثة أشهر ثم ظهر بها حمل وطالب  
 النفقة فأجاب بقوله على الرجل المذكور الاتفاق على معتدته مدة العدة ولا يمنع من ذلك رضاها بما ذكر  
 على الوجه المذكور اه والله تعالى اعلم **مسئلت** هل تجب نفقة الولد الكبير العاجز عن الكسب

مطلب فرضت لها النفقة  
 فانفقت من مالها ترجع بها

مطلب في بيان معنى  
 الاستدانة

مطلب خرجت المطلقة في  
 عدتها لا نفقة لها

مطلب في المطلقة اذا ادعت  
 الحمل

مطلب خالها ثم ادعت  
 الحمل

مطلب تجب نفقة الولد  
 الكبير العاجز على أبيه

على أبيه فالجواب نعم قال في الدر المختار وكذا تجب لولده الصغير العاجز عن الكسب كاتى مطلقا  
 وزمن ومن يلحقه العار بالكسب وطالب علم لا يتفرغ لذلك اهـ وكتب ابن عابدين مانصه قوله لولده  
 الكبير فاذا طالب من القاضي أن يفرض له النفقة على أبيه أجابه ويدفعه إليه لأن ذلك حقه وله ولاية  
 الاستيفاء ذخيرة وعليه فلو قال له الاب أنا أطعمك ولا أدفع اليك لا يجب وكذا الحكم في نفقة كل محرم اهـ  
 معزى بالبحر والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل تزوج امرأة وعقد عليها عقد استحوا وامتنع من  
 الدخول بها والانفاق عليها وهي عند أبيها لم يطلب زفافها أو لوطا لم لا جأته مطيعة فلا مانع من جانبها  
 أصلا فاذا طالبت منه النفقة فهل تجب عليه نفقتها والحالة هذه فالجواب نعم تجب عليه نفقتها قبل  
 الزفاف على ما عليه الفتوى اذ لم يطلب الزوج بالزفاف له عدم وجوب التسليم قبل الطلب وكذا لو منعت  
 نفسها بحق كذا في التنقيح نقلا عن البرزانية والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن له زوجة لها أولاد  
 كبار أسكنتهم معها في بيت زوجها وهو يريد منعهم من السكنى معه فهل له ذلك فالجواب ان له  
 منعهم من السكنى معه قال في الدر المختار وكذا تجب لها السكنى في بيت خال عن أهـ له سوى طفله الذي  
 لا يفهم الجامع وأخته وأم ولده وأهلها ولو ولداهما من غيره اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن امرأة لها  
 ابن أخ موسر وهي فقيرة عاجزة عن الكسب فهل تجب نفقتها عليه فالجواب نعم والمسألة في التنقيح  
 والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن له أم فقيرة عاجزة عن الكسب وهو بالغ فقير كسوب فهل عليه  
 أن يدهاها معه في نفقته ونفقة عياله فالجواب نعم عليه ذلك قال في الخلاصة المختار في الفقير  
 الكسوب أن يدخل الابوين في نفقته اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن له ابن كبير مشغل بتحصيل  
 العلوم الشرعية النافعة هل تجب عليه نفقته فالجواب نعم تجب عليه نفقته قال العلامة الحلواني  
 وإذا كان الابن من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طالبة العلم إذا كانوا عاجزين عن  
 الكسب لا يمتدون اليه لا تسقط نفقتهم عن آبائهم إذا كانوا مشغولين بالعلوم الشرعية لا العقلية  
 والخلافات الزكية وهذيانا الفلاسفة وفيهم رشدا والالتجبال لسان الحكام وفي الحاوي الزاهدي  
 قال الشيخ الامام أبو منصور الماتريدي لم على المسلمين كفاية طالب العلم اذا خرج للطلب حتى لو امتنعوا  
 عن كفايته يجبرون كما يجبرون في دين الزكاة اذا امتنعوا عن أدائها والتصدق على العالم الفقير أفضل منه  
 على الجاهل وعن أبي حفص الدفع الى من عليه دين ليقضى دينه أحب الى من الدفع الى فقير لم يكن عليه  
 دين اهـ من التنقيح والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن الصغير المحضون اذا فرض له القاضي على أبيه كل  
 شهر سنتين قرشا ومضت أشهر منذ الفرض لم يدفع الاب فيها شيئا لأمه هل يسقط ذلك بعض هذه المدة  
 بعد الفرض أو يكون ديناً على الاب يجب عليه دفعه لأمه فالجواب انه يكون ديناً على الاب فعليه  
 دفعه لأم الصغير كما أجاب بذلك صاحب الفتاوى المهدية أخونا ومريكتا في الدرر السنية محمد العباسي  
 وهذه عبارة اذا قضى القاضي بنفقة الزوجة أو الصغير ومضت مدة لا تسقط بل تصير ديناً على ما ذكره  
 الزيلعي في نفقة الصغير من جعلها كنفقة الزوجة في عدم السقوط بعد الفرض بعض المدة بالاستدانة  
 بامر القاضي ونقله عن الذخيرة عن الحاوي في الفتاوى وأقره عليه في البحر والتهر وعليه العمل الآن  
 وفي رد المحتار انه مخالف لاطلاق المتون والشروح وكافي الحاكم اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن  
 المسكن الشرعي الواجب للزوجة على زوجها ما هو في فاجبت عا في الذخيرة وهذا نصه في المسكن الواجب  
 عليه شرعا على الصحيح بيت له مرفق وغاق على حدة فلا بد له من بيت خلاص ومطبخ ويشترط أن لا يكون  
 في الدار أحد من أجناسها يؤذي أو تكون بين جيران صالحين وان تكون مأموئا عليه فيه ويتمكن  
 زوجها فيه من الاستمتاع بها كما صرحوا به قاطبة اهـ وبعضهم اعتبر بان كان من أشرف الناس  
 بانزول الزوج يدار مسئلة وان كانت من الاوساط يكفيها البيت المنفرد من الدار اعتبارا للمسكن بالنفقة

مطلب في وجوب النفقة  
 قبل الزفاف

مطلب للزوج منع أولاد  
 زوجته الكبار من السكنى  
 معه

مطلب عليه نفقة عتته  
 الفقيرة

مطلب يدخل الولد الفقير  
 الكسوب أبويه في نفقته  
 مطلب تجب نفقة الولد  
 الكبير المشغل بتحصيل  
 العلم على أبيه

مطلب نفقة الصغير  
 المفروضة لا تسقط بعض  
 أشهر

مطلب في بيان المسكن  
 الشرعي



فإنهم اتكفون على حسب حالهم أو بهضمهم اكتفى بذلك مطاوعا والذي مال إليه المحقق ابن عابدين في رد المحتار  
 اعتبار الحال وإن ينظر إلى ما تحصل به المعاشرة بالمعروف قال الله تعالى ولا تنصروهم نصية وعابدين اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن زوجة غاب عنها زوجها أو سفر سفر أو شرعيا أو تركها بالنفقة ولا منفق  
 فطالب من القاضي أن يفرض لها عليه نفقة وإن باذنها بالأسدية أنه على زوجها الرجوع عليه إذا حضر  
 من سفره فهو للفقهاء ذلك والحالة هذه فالجواب نعم للقاضي أن يفرض لها عليه النفقة حيث كان  
 سفره مسافة القصير ولم يترك لها نفقة ولا منفقا وإن أمرها بالأسدية أنه عليه حتى يرجع إذا حضر وذلك  
 بعد تحليفها أن الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا طاعة مضت عذتها أو بعد أقامتها ابنة على  
 النكاح إن لم يكن القاضي عالما به وقبل البينة للقضاء بالنفقة لا بالنكاح وهذا على قول زفر وهو المقتضى به  
 كافي الفتاوى الهندية والله تعالى أعلم **سئلت** عن أنت للقاضي وطابت منه نفقة على  
 زوجها الحاضر بالبلد الغائب عن مجلس القاضي ففرضها عليه حال غيابه عن مجلسه هل يصح ذلك  
 فالجواب أنه لا يصح ذلك ولا يعتبر والمسئلة في الخبرية والبهجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن نفقة  
 الزوجة على زوجها هل هي واجبة بصفة اليسر والغنى حتى لو كان فقيرا عاجزا عن الكسب تسقط عنه  
 أم لا فالجواب أنها تجب عليه مطاوعا سواء كان فقيرا أو غنيا قال ابن مالك في شرح المجموع نفقة الزوج  
 والولد الصغير واجبة مع الفقة حتى لو كان عاجزا عن الكسب لكونه مقعدا يستكشف الناس وينفق  
 على زوجته وولده اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن صغير لا مال له وأومع مسر وجده من الأب  
 غنى هل تجب النفقة حينئذ على الجد وإذا قلتم نعم وأنفق هل له الرجوع على الأب إذا أيسر أجيبوا وقروا  
 في حاجت بقولي أن الجد يؤول بالانفاق عليه وفي رجوعه على الأب خلاف والصحيح من المذهب  
 أن الأب الفقير ملحق باليتيم في استحقاق النفقة على الجد قال في نتيجة الفتاوى صغيره أب مسر وجد  
 أو الأب مسر يؤول بالانفاق عليه ويكون ذلك ديناً على الأب والصحيح من المذهب أن الأب الفقير  
 ملحق باليتيم في استحقاق النفقة على الجد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل تزوج امرأة ودفع  
 لها نفقا ولم يأت إليها به جاءه بدون جهاز هل له مطالبتها بذلك وتجبر هي عليه فالجواب قال الامام  
 القاضي جلال الدين للزوج أن يطالبها بالجهاز بعد ما أعطاها من النفقة على عرف الناس وعاداتهم اه  
 وصح خلاف ذلك لمقالة المهر بالوضع ونقل ابن عابدين في باب المهر من حواشيه على الدرر ما يمد توفيقا  
 وهو أن المدفوع إذا كان من المهر المسمى فله مطالبة له بشئ من الجهاز والأفله الطالب لكونه  
 كالهيئة بشرط العوض ثم قال لكن الظاهر جريان الخلاف في صورة ما إذا كان مفقودا عليه لأنه  
 وإن ذكر على أنه مهر لم يكن من المهر لوم عادة أن كثرة لكثرة الجهاز فهو في المعنى بدل له أيضا ولهذا كان  
 مهر من لأجهز لها أول من مهر ذات الجهاز وإن كانت أجل منها وبجوابه ما صرح بكونه مهر أو هو  
 ما يكون بدل البضع الذي هو المقصود الأصلي من النكاح دون الجهاز لم يفت به المهر وهذا أي كونه  
 كالهيئة بشرط العوض غير معروف في زماننا بل كل أحديه لم أن الجهاز للمرأة إذا طلقها أتانا هذه كاه  
 وإذا ماتت بورت عنها أو تغير يد المهر طمعه في تزوين بيته به وعوده إليه ولولادة إذا ماتت اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن الزوجة إذا أسكنها زوجها في بيت من دار له غلق على حدة ومرافقة من الكنف والطبخ  
 مشتركة بينهما وبين ضميرهما فطالبت من زوجها ينشأ عليه مرافق تخصه فهل تجب لذلك فالجواب  
 نعم تجب لذلك كما أجاب به الخير الرمي رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن الزوجة الناشئة  
 هل تسقط نفقتها المفروضة بنشوزها فالجواب نعم تسقط به المفروضة لا المستدانة في الأصح  
 كافي الدر المختار قال محشي به ابن عابدين رحمه الله تعالى يعني إذا كان لها عليه نفقة أمهر مفروضة  
 ثم تنبذت سقطت تلك الأتمهر الماضية بخلاف ما إذا أمرها بالاستدانة فاستدانت عليه فأنه لا تسقط اه

مطلب في فرض نفقة  
 الزوجة على زوجها الغائب

مطلب فرض النفقة على  
 الزوج الغائب عن مجلس  
 القاضي لا يصح  
 مطلب تجب النفقة على  
 الزوج غنيا أو فقيرا

مطلب في نفقة الصغير على  
 جده

مطلب دفع زوجته نفدا  
 وزفت إليه بالأجهاز

مطلب للزوجة بيت  
 شرعى له مرافق تخصه  
 مطلب تسقط النفقة  
 المفروضة بالنشوز

## ﴿كتاب الايمان﴾

سئلت عن آدم قاتلا والله لا ضرب زيد ولم يوقتته بوقت ومضى شهر فأكثروا فيه. هل الضرب  
 فهل لا يحنث والحالة هذه فالجواب انه لا يحنث والحالة هذه نعم اذا هلك الخائف أو المخلوق عليه  
 يحنث في آخر جزء من حياته قال في الدرر يجب أن يعلم أن المدين بالله تعالى نوعان نوع في الاثبات ونوع  
 في النفي وكل نوع من ذلك على وجهين اما ان يكون مطلقا ومؤقتا فاما المطلق في الاثبات بان قال من لا  
 والله لا سكتي هذا الطعام أو والله لا شرب هذا الشراب ولم يقبل اليوم وما أشبهه فالبر فيه انما يكون  
 بتحصيل الاكل أو الشرب في العمر وفوات البرم لأك الخائف أو المخلوق عليه حتى انه في هذه المسئلة  
 اذا هلك الطعام بان احترق أو أكله غيره وما أشبه ذلك أو مات الخائف يقع الحنث وتلزمه الكفارة  
 ونعامه فيه والله تعالى أعلم سئلت عن قال لزوجه ان كالم ولدي هذا أحد فانت طالق فكلمه  
 الخائف نفسه فهل تطلق فالجواب لا تطلق بتكليمه اياه اذ لم يدخل في عموم النكرة وهذه المسئلة  
 من افراد قاعدة المعرفة لا تدخل تحت النكرة وهي في الاشياء قال المعرفة لا تدخل تحت النكرة  
 الا المعرفة في الجزاء يعني اذا قال ان كلم غلامى هذا أحد أو قال ان ألبست هذا القميص أحد أو قال  
 ان دخل دارك هذه أحد فانت طالق لا يدخل الخائف الا ان ينوي دخول نفسه حتى لو كالم الخائف  
 غلام نفسه أو لبس ذلك القميص أو دخل دار نفسه لم يترك لان المعرفة لا تدخل تحت النكرة  
 لانهم اخص من ان لا يحنثان فلا يحنثان وفي دخولها تحتها يلزم الاجتماع اذ المراد بيه التكلم وبنائه في قوله ألبست  
 وبكاف الخطاب في قوله دارك المعرفة فلا تدخل تحت النكرة وهي قوله أحد وكذا الوفا لزوج ابني  
 من رجل لا يدخل المأمور وقوله الا المعرفة في الجزاء أى فانه تدخل في النكرة كما اذا قال ان كلم غلامى  
 هذا أحد فانت طالق فانها وان كانت معرفة ببناء الخطاب لكنها وقعت في الجزاء فلم يمتنع دخولها تحت  
 النكرة في الشرط لانه اذا كانت النكرة في جملة والمعرفة في جملة أخرى فانه حينئذ لا يمتنع أن تدخل  
 المعرفة تحت النكرة لان الجملةين كالكل من المتعلقين ونعامه في الجوى عليه هذا وأما النكرة فتدخل  
 تحت النكرة فلو قال ان دخل هذه الدار أحد فكذا والدار له أولف بغيره فدخلها الخائف حنث لتكثيره  
 أى لتكثير الخائف نفسه حيث لم يعبها بإضافة الدار اليه لان الدار وان ذكرت بالإشارة اليها لم يتعين  
 مالكها أه من الدرر وحواشه والله تعالى أعلم سئلت عن قال ان أكلت اليوم خبزاً فكذا  
 ثم قال عنيت بالخبز خصوص خبز الشعير هل تعتبر به فلا يحنث بغير خبز الشعير فالجواب نعم تعتبر  
 بنسبه ديانة أى فيما بينه وبين الله تعالى لا قضاء قال في التنوير ما نسبه قال ان أكلت أو شربت أو لبست  
 ونوى معيناً لم يصدق أصلاً ولو ضم لقوله ان أكلت طعاماً أو شرباً أو لبست شيئاً دون شئ  
 لانه ذكر اللفظ العام القابل للتخصيص لانه نكرة في سياق الشرط فتم كل نكرة في سياق النفي والاصل  
 أن النية انما تصح في المفظوظ ثم أشار صاحب التنوير الى ما هو كالعلة لقوله دين بقوله نية تخصيص العام  
 تصح ديانة لا قضاء به يقتضى اه مع زيادة من الدرر وحواشه والله تعالى أعلم سئلت فحين حلف  
 على زوجته بالطلاق أن لا يخرج الابنة فذن لها في الخروج مرة فخرجت ثم خرجت ثانياً بلاذنه فهل  
 يحنث بذلك فتطلق فالجواب نعم يخرجها بلاذنه يقع الطلاق قال في التنوير لا يخرج الابنة  
 شرط لكل خروج اذن بخلاف الا ان أوحى آذن لك لانه غاية ولو نوى المتعدد صدق اه مع مزيد  
 من شرحه الدرر وجه الفرق في حواشيه والله تعالى أعلم سئلت عن قال ان فعلت كذا فانا  
 يهودى أو نصرانى أو كافر بالله تعالى ثم فعله فهل يحكم عليه بالكفر فالجواب أن تعاقب الكفر

مطلب المعرفة لا تدخل  
 تحت النكرة الا في الجزاء

مطلب النكرة تدخل  
 تحت النكرة

مطلب في تخصيص العام

مطلب لا يخرج الابنة  
 شرط لكل خروج اذن

مطلب قال ان فعلت كذا  
 فهو يهودى الخ

بالشرط بين وأما الكفر فالأصح أنه لا يكفر إن كان عنده في اعتقاده أنه يمين وعليه كفارة اليمين وإن كان جاهلاً وعنده أنه يكفر بما سار الشترط في المسئلة تقبل بكفر لرضاه بالكفر وعليه تجديد اليمين والامتناع كالحكم في الدر المختار وفتاوى شيخ الإسلام على أفندي والله تعالى أعلم **سئل** عن قال الله تعالى "أن أصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم خمسمائة مرة" هل يلزمه الوفاء بذلك فالجواب نعم يلزمه الوفاء به قال في الدر المختار ولو نذر أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا مرة وقيل لا أه وكتب عليه محشيه ابن عابدين ما نصه قوله "لزمه لأن من جنسه فرضاً وهو الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مرة واحدة في العمر وتجب كل ذكر وانما هي فرض عملي قال الحلبي ومنه يعلم أنه لا يشترط كون الفرض قطعياً أه طحاوي قوله وقيل لا لعل وجهه اشتراط كون الفرض قطعياً أه الحلبي أه والله تعالى أعلم **سئل** عن قال في وقت غضبه على زيدان كلمت زيدا فعلى التصديق بانه قريال من الريال الفلاني يريد بذلك الامتناع من كلامه ثم كلمه فاذ يلزمه فالجواب انه يتخير بين أن يفي بنذره أو يعطي كفارة يمين قال في الدر المختار ثم إن العلق فيه نفسه بل فإن علقه بشرط يريده كأن قدم غائب أو شفي مريض يوفي وجوباً إن وجد الشرط وإن علقه عالم رده كان زديت بقلة منه لا خفت وفي بنذره أو كفر ليمينه لأنه نذر بظاهرة يمينه فيجوز ضرورة أه والله تعالى أعلم **سئل** عن نذر أن يتصدق بكذا على فقراء أهل الفلاني فتصدق بذلك على فقراء محل غيره هل يجوز ذلك أو لا يبرأ إلا بالتصدق على فقراء ذلك المحل فالجواب انه يجوز له الصرف إلى فقراء محل آخر قال في الدر المختار فقراء مكة جاز الصرف لفقراء غيرهم لما تقر في كتاب الصوم أن النذر غير المعلق لا يختص بشئ أه أي لا يختص بزمان ولا مكان ودرهم وفقير ولو نذر التصديق يوم الجمعة بمكة هذا الدرهم على فلان فخالف جاز وكذا لو عمل قبله ونماه في رد المختار والله تعالى أعلم **سئل** ما هي اليمين الناموس وما هي اللغو وما هي المنعقدة التي تجب فيها الكفارة بالحنث **جواب** ما هي في الهندية وهذا نصه اليمين بالله تعالى ثلاثة أنواع غموس وهي الخلف على إثبات شئ أو نفيه في الماضي أو الحال فيتمعد الكذب فيه فيأثم صاحبها وعليه الاستغفار والتوبة دون الكفارة والغو وهي أن يخلف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يظن أنه كاذب أو قال أو الأمر بخلافه ما يقول والله قد فعلت هذا وهو ما فعل وهو يظن أنه فعل أو رأى شخصاً من بعيد وقال والله أنه لا يدوطنه زيد أو هو عمر وأوطأ ثرائق قال والله أنه أغراب وظنه غراباً وهو حدة فهذه ترجو أن لا يؤاخذ بها صاحبها واليمين في الماضي إذا كانت لا عن قصد لا حكم لها في الدنيا والآخرة عندنا ومنعقدة وهو أن يخلف على أمر في المسئلة تقبل أن يفعله أو لا يفعله وحكمها زوم الكفارة عند الحنث كذا في الكافي والمنعقدة في وجوب الحفظ أربعة أنواع نوع منها يجب إتمام البر فيها وهو أن يعقد على فعل طاعة أمر به أو امتناع عن معصية وذلك فرض عليه قبل اليمين وباليمين يرداد وكادة ونوع لا يجوز حفظها وهو أن يخلف على ترك طاعة أو فعل معصية ونوع يتخبر فيه بين البر والحنث والحنث خبر من البر فيندب فيه الحنث ونوع يستوى فيه البر والحنث وذلك في الإباحة فيختبر بينهم ما وحفظ اليمين أولى كذا في البسوط أه فليحفظ قائمهم أه والله تعالى أعلم **سئل** إذا حلف إنسان بالله أنه يفعل كذا غداً لم يفعل فوجب عليه الكفارة فاختار التكفير بالطعام فهل يكفيه أن يغذي عشرة مساكين أو يعشهم أو لا بد أن يغذيهم ويعشهم ولا يكفيه أحدهما من وهما إذا غذي عشرة وعشى عشرة غيرهم لا يجزئ أحدهما فوجب الجواب أنه لا بد أن يفعل الأمرين ولا بد أن يكون الذين عشاهم هم الذين غذاهم قال في رد المختار فيعشهم ويغذيهم أه وقال في الهندية ولو غذي عشرة وعشى عشرة غيرهم لم يجز أه وفيها أيضاً وطعام الإباحة كالتان مثلاً بعثان غداً وعشاء أو غداً آن أو عشاء أو غداً وعشاء أو غداً أه والله تعالى أعلم **سئل** عن حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان فغله الفير وأدخله فهل

مطلب نذر أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا مرة

مطلب النذر المعلق فيه تفصيل

مطلب نذر لفقراء مكة جاز الصرف لغيرهم

مطلب في أقسام اليمين

مطلب في كفارة اليمين لا بد أن يغذي عشرة فقراء ويعشهم

مطلب حلف لا يدخل دار فلان

لا يحنث بذلك فالحجواب نعم لا يحنث بذلك كما أتى به الرمي وهذا الغلط لا يحنث ولا تتحل البهائم  
 على الصحيح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال لا تنزعني الطلاق الثلاث انك من أهل النار  
 هل يقع الطلاق على زوجته بذلك فالحجواب لا يقع عليها الطلاق بإجماع أئمتنا ووجهه الشك  
 والاحتقال اذ لا يعلم ذلك الا الله من المنة ان كما صرح جوابه في عدة أنت طالق ان شاء الله تعالى بانه لا يقع  
 على ذلك بحال وكذا لو قال ان كان لا عذاب لاني في القبرة نت طالق لا يحنث لا يحنث بل ولا يقع بالشك  
 كالحلف بسبب طهر فحلف أحدهم انه غراب والاخر انه حمام ولم يعلم ذلك لا يحنث أحدهما وكذا لو قال  
 له ان كان رأسي أنقل من رأسي فانت طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم اه ملخصا من الخبرية والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن قال على الطلاق الثلاث لا أقبل كذا فهل يكون عينا بالطلاق حتى لو فـل  
 المحلوف عليه يقع الطلاق فالحجواب نعم لحرمان العرف به في الطلاق حتى صار بمنزلة ان فـت  
 فانت طالق فيقع بوقوع الشرط قال الامام الغزالي رحمه الله تعالى حسم الله عنه في الخبرية وفي ديارنا  
 صار العرف فاشبه اني استعمله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيجب الاقتضا بوقوع  
 الطلاق من غيرنية كما هو الحكم في الحرام بلزمني وعلى الحرام قال ومن صرح بوقوع الطلاق به  
 للتعرف في ديارهم الشيخ قاسم في تعديده لمختصر القه دوري **فائدة** رجل قال لزوجته ان لم أطعك  
 اليوم ثلاثا فانت طالق ثم قدم وأراد تخالفا وطريقا له دم طلاقا فذا يصنع فالحجواب ان الحلية  
 في ذلك ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلمه الفتوى ان يقول لامرأتني في اليوم أنت طالق  
 ثلاثا في ألف درهم فذا قال لها ذلك تقول المرأة لا أقبل فذا قالت ذلك ومضى اليوم كان الزوج بارا  
 في عيته ولا يقع عليه الطلاق لانه طاقها في اليوم ثلاثا وانما لم يقع عليها الطلاق لرد هاهو بهذا لا يخرج  
 كلام الزوج من ان يكون تطليقا فأاده في الخاتمة والله تعالى أعلم

مطلب قال على الطلاق  
 انك من أهل النار لا يقع

مطلب في الحلف بقوله  
 على الطلاق

مطلب في الحلية اذا قال  
 ان لم أطعك اليوم ثلاثا  
 فانت طالق

### كتاب الحدود

**سئلت** عن ادعى على آخر عيا رب الحد فانكر فهل تتوجه عليه البمين فالحجواب لا تتوجه  
 عليه البمين وقد سئل عن ذلك فإرى الهداية فاجاب بما نصه ان ادعى عليه ما يوجب حد القذف  
 فانكر لا يستخلف لان الحدود لا يستخلف فيها وان ادعى ما يوجب التعزير وانكر استخلف فان نكل  
 عزراه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أقربا بالسرقة ثم رجع عن إفرازه هل يعتبر رجوعه فيه رد  
 عنه الحد فالحجواب انه يرد عنه الحد والحالة هذه في المخ ان الرجوع عن الاقرار في السرقة  
 والسرقة صحيح كالرجوع في الزنا قال في الخبرية وصرحوا أيضا بان انكار الاقرار رجوع وان منكر  
 الاقرار لا يقبل الشهادة عليه بالافراز انكاره له رجوعا عنه اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 فبين ادعى عليه انسان بالزنا زوجته فانكر المدعى عليه فاقى المدعى بشهود ثلاثة شهدوا عليه به فهل  
 لا تقبل شهادتهم فلا يحد المدعى عليه فالحجواب ان ابن نجيم سئل عن ذلك فاجاب بقوله لا حد عليه  
 يقتضي عدم كمال النصاب وعلى النهم وحد القذف اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أقربا بالزنا مرة  
 واحدة هل يقام عليه الحد بذلك أوحى بتكرار الاقرار فالحجواب انه لا يقام عليه الحد حتى يتكرر  
 منه الاقرار أربع مرات كل مرة في مجلس وكل أقربه اقاضي الا في الرابعة قال في الفرر ويثبت  
 بشهادة أربعة في مجلس بالزنا الواطء أو الجماع فيسألهم الامام عنه وكيف هو وأين زنى ومتى زنى  
 وعن زنى فان بينوه وقالوا ربنا وطئها في فرجها كالمرو في المكحلة وعدلوا سرا وعلمه كيه وباقرار  
 العاقل البالغ أربع مرات في أربعة مجالس رده كل مرة الا مرة رابعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 رجل ثبت عليه اللواط فاذا يلزمه فالحجواب انه يلزمه التعزير بخو الا حراق بالنار وهذا الحدار

مطلب لا تتوجه البمين على  
 من أنكروا ما يوجب الحد

مطلب اذا رجع عن الاقرار  
 بالسرقة يرد عنه الحد

مطلب شهدة ثلاثة بالزنا  
 يحدون حد القذف

مطلب أدربا بالزنا لا يقام  
 عليه الحد حتى يتكرر  
 إفرازه أربعة

مطلب فبين ثبت عليه  
 اللواط

والتكبر من محل مرتفع باتباع الاحجار وفي الحاوي والجلد اصح وفي الفخر يزور ويسمن حتى يموت  
او يتوب ولو اعتاد اللواط قبله الامام سياسة اه من الدر المختار والله تعالى اعلم **سئلت** عن  
تزوج امرأة ودخل بها ثم ماتت او طلق وبقي مجرد عن الزوجة فزنى باجنبية فهل يعد محصنا فيحسد  
بالرجم أولا يعد محصنا فيجوز بالجلد فالحجواب انه محصن فيرجم قال في الدر المختار واعم انه لا يجب به  
النكاح لبقائه أي الاحصان فلو نكح في عمره مرة ثم طلق وبقي مجرد او زنى رجما اه والله تعالى اعلم  
**سئلت** عن اللواط هل لا تثبت الا باربعة شهود كالزنا او تثبت بشاهدين عدلين فالحجواب  
انه لا تثبت بشهادة عدلين فلا يتوقف ثبوته على اربعة فليست كالزنا في ذلك وتعارفه في أمور آخر  
ذكرها ابن عابد في الزحيت قال (تمة) للواط احوككام آخر لا يجب بها المهر ولا العدة في النكاح  
الفاصد ولا في الثاني بها الشهية ولا يحصل بها التحليل للزوج الاول ولا تثبت بها الرجعة ولا حرمة  
المصاهرة عند الاكثر ولا الكفارة في رمضان في رواية ولو ذف في الايحة خلافا له ما ولا يلعن خلافا  
له ما يجر وهو مأخوذ من المجتبى ويزاد ما في الثمرة لا لينة عن السراج يكفي في الشهادة عليه اعدلان  
لا اربعة خلافا له ما به جروفة والله تعالى اعلم **سئلت** عن السكران اذا وجب عليه الحقة هل يحسد  
وهو سكران او بعد الافاقة والعصوين والنا الجواب ولكم الاجر والنواب **سئلت** عما جئت به من انه لا يحسد وهو  
سكران بل بعد الافاقة والعصوين قال في التنوير يحسد مسلم ناطق مكاف شرب الخمر ولو قطرة أو سكر  
من نبيذ طوعا بعد الافاقة اذا أخذور يح مشرب موجودة الا ان تنقطع بعد المسافة ولا يثبت بها أي  
الرائحة ولا يفتا شهاب في شهادة رجلين يسألهما الامام عن ماهية او كيف شرب ومتى شرب وأن شرب  
أو باقراره مرة صاحبنا من سوط الخمر ونصفه في العبد وقرع على يده كذا الزنا اه **سئلت** في حقه  
القذف كحد الشرب كية ونبو تاويح حد الحز أو العبد قاذف المسلم البالغ العاقل العقيف بصرح الزنا  
أو بقوله زنا بالهمز أو است لا ييك أو است بان فلان لا ييه المعروف به واهه محصنة في غضب بطلب  
المقذوف ولو كان المقذوف غائبا عن مجلس القاذف حال القذف اه من التنوير مع زيادة من شرحه  
الدر والله تعالى اعلم **سئلت** عن حديث لا يدخل الجنة ابن زانية ما معناه فالحجواب اني  
رأيت في كتاب الريحانة للشهاب الخفاجي قال ناقلا عن السيوطي مانعه عن أبي هريرة رضي الله تعالى  
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة ولد زنى ولا ولده ولا ولده وفي رواية قرخ  
الزنا لا يدخل الجنة وفي رواية لا يدخل الجنة ولا شيء من نسله الى سبعة آباء قيل هذا لا يصح لقوله تعالى  
ولا تزوروا زناكم ولا زناكم ولا زناكم ولا زناكم ولا زناكم ولا زناكم ولا زناكم ولا زناكم ولا زناكم ولا زناكم  
لا أدري هل سبق اليه أم لا قلت انه لا يدخل الجنة بعمل أصليه بخلاف ولد الزنا فانه اذا مات طهلا  
وأبواه مؤمنان ألحق بهم ما يبلغ در جهم ما يصلحهما كما قال تعالى وأنبئناهم مديانهم فويلد الزنا  
لا يدخل الجنة بعمل أبويه أما الزاني فتنسبه منقطع وأما الزانية فتشومها منع من وصول بركة عملها اليه اه  
انظر تمامه في الريحانة والله تعالى اعلم

مطلب تزوج مرة كان  
محصنا

مطلب تثبت اللواط بعدلين

مطلب يحسد السكران  
بعد الافاقة

مطلب حد القذف كحد  
الشرب كية ونبو تاويح

مطلب حديث لا يدخل  
الجنة ابن زانية

### باب التعزير

**سئلت** فيمن تنازع مع آخر فشقه بقوله يا خبيث يا سفيه فاجابه الآخر بالمثل قائلا أنت الخبيث  
السفيه فما الحكم في ذلك فالحجواب انه لا يعزروا واحد منهما الا بالبادي ولا المعبد قال العلامة  
الكنهوي مانعه لوقاله يا خبيث فقال أنت سكاكاف ولا يعزركل منهما الا تخولان التعزير لخلق آدمي  
وقد وجب عليه مثل ما وجب للآخر فتساوقا كذا في فقه القدير وفي القنية ضرب غيره وضرب  
الضروب أيضا يعززان ويبدأ باقامة التعزير للبادي منهما الا انه اظلم والوجوب عليه أسبق اه

فان قاتل ما الفرق بين الشتم والضرب حيث يعززان في صورة المصاربة دون صورة المشاقة فقلت في  
 الضرب يتفاوت فلم يحصل فيه التكافؤ والشم يمكن فيه المساواة فاذا تحققت كافي المثال حصل التكافؤ  
 نعم لو كان الشتم في مجلس القاضي لكان فيه التعزير عليه بالمساوية من هنك بحسب الشرع كما اشار الى  
 ذلك في رد المحتار والله تعالى أعلم سئلت هل يستوى الناس في التعزير او يتفاوتون بتفاوت منازلهم  
 شرفا وخسة فالجواب انه يتفاوت بتفاوت منازلهم قال في الخلاصة والتعزير يختلف باختلاف  
 الناس وجرائمهم وفي شرح الطحاوي التعزير على أربع مراتب تعزير اشرف الاشراف كالغشقة  
 والدعوى وتعزير الاشراف كالدهاقنة وتعزير اوساط الناس وتعزير الاخساء وتعزير اشرف  
 الاشراف الاعلام لا غير وهو ان يقول القاضي بلغني انك تفعل كذا وكذا وتعزير الاشراف الاعلام  
 والجرح الى باب القاضي وتعزير الاوساط وهم السوقية الاعلام والجرح الى باب القاضي والحبس وتعزير  
 الاخساء الاعلام والجرح والضرب والحبس بهذا ذلك اه وهو ما سمعته يحكى في ان رجلا اشترى كافي فضل  
 غير لائق ليس فيه حد شرعي فسمع ما والى وقتها فاحضرهما واحدا واحدا فقال للشريف منه ما  
 ماذا فعلت ايلقي ذلك بشرفك ومقامك وأمر بان يضرب الثاني خمسمائة جلدة وكان من اراد  
 الناس وأخسأتم فاضرب كما امر الوالي فقال بعض الحاضرين بين يدي الوالي كيف هذا وقبحا حتما  
 واحدة فاجابه الوالي بان ذلك الشريف سبأتم عاقلته ورعا يصلى الى درجة المساكين وذلك  
 الخسيس سب يعوز لما هو أفع فاضمت أيام فلائيل الا وكان ما قال الوالي فريض الشريف من تأثره  
 فبات وعاد الخسيس الى أفع عاقل الا أسأل الله تعالى السلامة والحفظ من كل قبيح والله تعالى أعلم  
 سئلت عن رجل تسلط على من كسوة الغير فأخرجهم من تحت زوجهما وعقد عليها وهي  
 في عصمة زوجها ودخل عليها ووطئها فاذ انزله والحالة هذه فالجواب ان مثل هذا السؤال رفع  
 لغير الدين الرملي فاجاب عنه بقوله يوجب بالضرب الشديد أشد ما يكون من التعزير سياسة عليه  
 المهر لها وعليها عدة وهي باقية على عصمة زوجها الاول اذا انكح الثاني باطل والحالة هذه اه وهي في  
 فتاوى الخيرية وفيها ايضا ما نصه سئل في شرير يضرب الناس بيده ولسانه معه في الارض المقدسة  
 وعوانه ويأخذ منهم لنفسه ما لا وجعل ذلك وظيفة طلبة طالبا وعلم اقالا هل يسمع من أهل المدينة  
 الاخبار عنه بذلك لدى الحكام الدالين والائمة المنصفين واذا سمع قولهم فيه فاذ يجب عليه اجاب  
 نعم يسمع الاخبار بكونه شريرا بيده ولسانه سواء كان حاضرا او غائبا لان الامور الموجهة للتعزير ولو  
 بالقتل المتعمدة حاملة تعالى التي لم يقصد بها شخص معين لا تحتاج الى الدعوى المحتاجة الى حضور  
 المدعى عليه وليس هذا من قبيل الجرح المجرد الذي لا يقبل لانه لا يكون الا فيما هو حق العبد خاصة وهذا  
 من حق الله تعالى لقصد وجهه الكريم ولذا انص علماء ائمة ان المحرم بذلك لهم الاجر والنواب الجليل  
 حيث كانوا مختصين لقصد وجههم دفع كلمة التمدى لعامة المسلمين ولما حكم طلبة وتعزيره ولو بالقتل حيث  
 تفرس فيه بانه لا يرجع الا بالقتل وأما السبادة والعوان فنقص علماء مذهب أبي حنيفة انه يثبت قاتله  
 لمساوية من دفع شره عن عباد الله تعالى وقال في جواهر الفتاوى قال القاضي الامام ملك الملوك أبو الاعلا  
 الناصي لما سئل عن مقصد يسبى في الارض بافساد ووقع بين الناس الشر رافعا الى السلطان ماذا  
 يجب عليه القتل مشروع عليه واجب \* لفساده والقتل فيه مفتح  
 شاهان شاه ملك الملوك أبو العلا \* نظم الجواب لكل من هو يبرع  
 وفي المجتبى رأى مسلمانى يحمله قتله وعلى هذا القياس المكفرة بالظلم وقطاع الطريق وجميع الظلمة  
 بأدنى شيء له قيمة وجميع السبادة فيباح قتل الكل ويثبت قاتلهم والمقصود بهذا كله حسم مادة الظلم  
 فانه يجب اعدامه فان الظلم ظلمات اه كلام الخيرية مع بعض حذف في فائدة قال في الاشباه

مطلب يتفاوت الناس في  
 التعزير بتفاوت منازلهم

قوله كالدهاقنة جمع  
 دهقان بكسر الدال يطاق  
 على رئيس القرية والتاجر  
 ومن له مال وعقار اه مصباح

مطلب فيمن تفرزوجة  
 الغير وعقد عليها ودخل  
 ماذا يلزمه

مطلب يقبل الاخبار بكون  
 فلان شريرا

مطاب في حكم السعاية  
 في حواشي الرملي على  
 جامع الفصولين مانصه  
 الجاني هو الذي يباشر  
 الجباية للوالي والعوان هو  
 الذي يعين الجاني على  
 الاخذ بالساعي هو الذي  
 يرفع الامر الى من يعزوم  
 ليعزومه اه

مطلب كل من تكب معصية لاحتمالها فيها التعزير

كل مرتكب معصية لاحد في حقها التعزير اه ونقله في الدور ونقل محسبه ابن عابدين عن الفتح انه يعز من شهد شرب الخمر والشاربين وعز من معه ركوة خمر والمفطر في رمضان وكذا المسلم يبيع الخمر ويأكل الربا والمغني والخمخث والناخعة يعزرون ويحبسون حتى يحدوا توبة ومن يتم بالقتل والسرقة يحبس ويخند في السجن الى أن يظهر التوبة وكذا من قبل أجنبية أو عانقها أو مسها بشهوة وذكر في البحران الحاصل وجوبه باجتماع الامة كل مرتكب معصية ليس فيها حد مقتدر اه والله تعالى أعلم

سئلت عما نصه ما قولكم أهل العلم رحمكم الله تعالى فيمن سرق ماله فانهم رجا له فامر خدامه بضربه فضرروه ضربا شديدا حتى أشرف على الهلاك فبلغ خبره الوالي ولم يدع المضروب ولم يأت للكمومة أصلا فهل يجوز للحاكم أن يعزوه وهذا الرجل وخدامه لمتهمهم على ذلك الرجل وان لم يدع عليهم فالحجواب ان هذه الحادثة وقع مثله في الهند فاختاف علماؤها في الجواب فاجاب فريق منهم بأنه ليس للحاكم تعزيره بلادعوى لاشتراط تقدم الدعوى في التعزير الواجب في حقوق العباد واستدلوا بما قاله ابن عابدين في الرد من ان ما يجب حقه للعبد يتوقف على الدعوى وأجاب الفريق الثاني بأنه يجوز للحاكم أن يعزوه من غير دعوى لان مبنى التعزير على السياسة واستدلوا بما في البحر من ان السياسة ما يفعله الحاكم لمصلحة رعاها وان لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي وطال النزاع بينهم فقدموا السؤال الى مفتي مصر في الحال الشيخ العباسي حفظه الله تعالى ليرجع أحد الفريقين فاجاب بما حاصله الصواب هو جواب الفريق الاول لكونه موافقا لقروع المذهب وأصوله وقواعده وفصوله وكثير من كتب المذهب صرح فيها بان التعزير الواجب حقه للعبد يتوقف على دعواه وطالبه فلا يكون للإمام ولا للقاضي اقامته بل لا طلب في هذه الحالة ما لم يتكرر الايداء والشتم والفساد من الشخص فينتقل الحكم من كونه حقه للعبد مخصوص الى كونه حقه لله تعالى لعدم مراعاة شخص معين فيكون للإمام أو القاضي تعزيره واجراه ما تكون فيه المصلحة دفعا للفساد وقد أطال في ذلك حتى قال في آخر كلامه فانت تراهم جبهه مخصوصا التعزير بل لا طلب بلادعوى بالتعزير الواجب حقه لله تعالى خالصا ولم يقصده شخص معين وأما الواجب حقه للعبد فيتوقف على ذلك والله تعالى أعلم **فيمناعة** في فتاوى الشيخ العباسي المذكور جواب يفهم منه السؤال وهو هذا المفهوم من كتب المذهب انه يجوز للعلم ضرب الصغير ضربا وسطا معتادا في محل الضرب وهو أن يكون على غير الوجه والمذاكير للتأديب والتعليم باذن الأب أو الوصي وانه لو مات من ضرب التأديب بغيره وبقيد بوصف السلامة وأما من ضرب للتأديب باذن الولي فلا يضمن ما لم يتجاوز المعتاد على قولهما ورجع اليه الامام وحكى الاجماع عليه ولم يقيد الضرب باليد على ما نقله السيد الطهطاوي عنهم في أول كتاب الصلاة حيث قال والمقصود انه يجوز للعلم أن يضربه باذن أبيه نحو ثلاثة ضربات ضربا وسطا سليما ولم يقيد بغير العصا اه المراد منه بخلاف الضرب على ترك الصلاة فانهم قيدوه باليد لا بالخشبة وقد ذكروا انه يجوز الحبس للتأديب قال في التحقيق الباهر شرح الاشياء والنظائر ويقام عليه أى على المسي التعزير ان كان من حقوق العباد وكذا يحبس تأديبا لا عقوبة ومن هذا يعلم ان المؤدب لا يجوز له تجاوز المعتاد في الضرب ولا الضرب في غير مواضع الضرب وله الحبس للتأديب وأن يكون ضرب التأديب باذن الولي وانه مقيد بوصف السلامة وله الضرب المعتاد ايضا على التعليم حسب ما توضح اه والله تعالى أعلم

### كتاب الجهاد

سئلت عن الجهاد والى مداومة على الصلوات الخمس في أوقاتها أيها ما أفضل فالحجواب ان المواظبة على أداء فرائض الصلاة في أوقاتها أفضل من الجهاد لانها فرض عين وتكرر ولان الجهاد

مطلب مهم هل للحاكم التعزير من غير دعوى

مطاب في حكم ضرب المعلم للصغير

مطاب هل الافضل الجهاد أو أداء الصلوات في أوقاتها



ليس الا للايمان واقامة الصلاة فكان حسن القبر والصلاة حسنة عينها وهي المقصودة منه وقد  
 نص على ذلك السرخسي حيث قال عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام يخطف الناس  
 بحمد الله وأثنى عليه ثم ذكر الجهاد فلم يدع شيئا أفضل من الجهاد الا الفرائض يريد به الفرائض التي ثبتت  
 فرضيتها عينها وهي الاركان الخمسة لان فرض العين آكد من فرض الكفاية والثواب بحسب الكادة  
 الفريضة فلهذا استثنى الفرائض ثم ذكر أحاديث في أن الشهيد يتكفر بخطايه الا الدين وقال اذا كان  
 محتسبا صار مقبلا قال وفيه بيان شدة الامر في مظالم العباد وقيل كان هذا في الابتداء حين نهى  
 صلى الله عليه وسلم عن الاستدانة لقله ذات يدهم ولعجزهم عن قضائه ولهذا كان لا يصلي على مديون لم  
 يخلف مالا ثم نسخ ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام من ترك مالا فلورثته ومن ترك كالا أو عيالا فهو على  
 وورود نظيره في الحج انه صلى الله عليه وسلم دعا لآلته بمرفات فاستجيب له الا المظالم ثم دعا بالمسكين المحرم  
 فاستجيب له حتى المظالم فتزل جبريل عليه السلام يخبره انه تعالى يقضى عن بعضهم حق البعض فلا  
 يبعد ممثل ذلك في حق الشهيد المديون أفاده في الرد **في فائدة** من نوابغ الجهاد الرباط وهو الإقامة  
 في مكان ليس وراءه اسلام وهو المختار وصح ان صلاة الرباط بخمس مائة ودرهم بسبع مائة وان مات  
 فيه أجرى عليه عمله ورزقه وآمن الفتان وبهت شهيدا آمن من الفرع الا كبر أفاده العلاني قال في الرد  
 وأشد ترط مالا أن يكون غير الوطن ونظر فيه الحافظ ابن حجر بانه قد يكون وطنه وينوي بالإقامة فيه  
 دفع العدو ومن ثم اختار كثير من السافسكني الثغور والأحاديث في فضله كثيرة منها ما في صحيح  
 مسلم من حديث سلمان رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رباط يوم في سبيل الله  
 خير من صيام شهر وقيامه وان مات فيه أجرى عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وآمن  
 الفتان وقد نظم الشيخ عبد الباقي الحنبلي ثلاثة عشر من يجري عليه الاجر به - الموت على ما جاء في  
 الأحاديث فقال

مطلب في الرباط وفوائده

مطلب فيمن يجري عليه  
 عليه الاجر بعد موته

الأحاديث فقال  
 إذا مات ابن آدم جاء يجزى \* عليه الاجر عدد ثلاث عشر  
 عـ لوم بها و دعاء تجل \* وغرس النخل والصدقات تجزى  
 ورائة مصحف ورباط ثغر \* وحفر البئر أو أجزأه نهر  
 وبيت للفسر يب بناء يأوى \* اليه أو بناء محل ذكر  
 وتعليم افسر أن كرم \* شهيد للقتال لا جسر  
 كذا من سنن صالحه ليعق \* فخذها من أحاديث بشعر

اه والله تعالى أعلم **في** سئلت عن الجهاد ما حكمه هل هو فرض عين أو فرض كفاية فالجواب  
 انه تارة يكون فرض كفاية وذلك اذا لم يسهل وتناهي على الامام أن يبعث سرية الى دار الحرب بكل سنة  
 مرة أو مرتين وعلى الرعية اعانتها الا اذا أخذ الخراج فان لم يبعث كان كل الانتم عليه وهذا اذا غلب  
 على ظنه أنه يتكاثروهم والافلا يباح قتالهم وتارة يكون فرض عين وذلك اذا هجموا علينا فيجب على المهجوم  
 عليهم قتالهم ومداقتهم فان كانت فيهم كفاية - فقط عن باقي المسلمين وان لم تكن فيهم كفاية فيجب على  
 اقرب الناس اليهم فان عجزوا فعلى من يليهم حتى يقتض على هذا التدرج على كل المسلمين شرقا وغربا  
 ويجب أن لا يأتهم من عزم على الخروج وقعه - لم يدم خروج الناس وتكاسلهم أو قعود السلطان أو منعه  
 ونماه في المطولات من كتب الفقه والله تعالى أعلم **في** سئلت مرارا عديدة عن السوكرنة التي  
 حدثت في هذه الايام وشاعت وهي أن يعطى الانسان مالا للجماعة عربيين على - سفينة في البحر  
 مثل لا بحيث اذا تغلبت بفرق أو احراق يضمن له أولئك الجماعة مراكبه فيعطونه فيمتها فهل يحل له ذلك  
 المال الذي يأخذه منهم - م أولا فالجواب ان هذه الم - قد شاعت وذاعت ومارأيت من تكلم  
 عنها سوى المحقق ابن عابد بن رحمه الله تعالى وأمكنه فسبح الجنان وخلاصة ما قاله ان المسلم اذا كان

مطلب الجهاد تارة يكون  
 فرض كفاية وتارة فرض  
 عين

مطلب في بيان السوكرنة  
 وكماها

له شريك حربي في دار الحرب فيعقد شريكه هذا العقد مع صاحب السوكرتة في بلادهم ويأخذ منهم بدل المالك ويرسله الى التاجر فالظاهر ان هذا يحل للتاجر أخذه لان العقد الفاسد جرى بين حربيين في بلاد الحرب وقد وصل اليه ما لهم برضاهم فلا مانع من أخذه وقد يكون التاجر في بلادهم فيعقد معهم هناك ويقبض البدل في بلادنا أو بالعكس ولا شك انه في الاولى ان حصل بينهما خصام في بلادنا لا يقضي للأجر بالبدل وان لم يحصل خصام ودفع له البدل وكيله المـ تأمن هنا يحل له أخذه لان العقد الذي حصل في بلادهم لاحكم له فيكون قد أخذ بدل حربي برضاؤه وأما في صورة العكس بان كان العقد في بلادنا والقبض في بلادهم فالظاهر انه لا يحل أخذه ولو برضى الحربي لانتائيه على العقد الفاسد الصادر في بلاد الاسلام فيعتبر حكمه قال هذا ما ظهر لي في تحقيق هذه المسئلة فاعتقه فانك لا تجد في غيره هذا الكتاب اه والله تعالى أعلم

### كتاب الشراكة

سئلت عن رجلين اشتركا في شركة عنان وخطا مالهما أو علفا به وسكنا عن مقدار الربح وكيفية تقسيم بينهما فهل تكون هذه الشركة فاسدة وكيف يقسم الربح الحاصل بينهما فالجواب انها شركة فاسدة واذا حصل ربح قسم على قدر رأس المال كما أتى بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم منه ومن شرائط جواز الشركة أن يكون الربح معلوم القدر فان كان مجهولاً لا يفسد الشركة لان الربح هو المـ قد وعده وجه المـ المقود عليه وجب فساد المـ مقدم من شركة البدائع وكل شركة فاسدة فالربح على قدر رأس المال ويبطل شرط التفاضل لان الربح فيه تابع للمال فيقدر بقدرة اه والله تعالى أعلم سئلت عن الشريك أو المضارب اذا خط مال الشركة أو المضارب به قال آخر بدون اذن الشريك أو رب المال وهلك المال هل يضمن فالجواب ما في فتاوى فارسي الهـ داية وهذا الفظه الشريك أو رب المال اذا قال لشريكه أو عامله اعمل فيه برأيك فخط مال الشركة أو المضارب به محال غير لا يكون متعدياً فاذا هلك لم يضمن وان لم يفعل له ذلك يكون متعدياً بالخطا فيضمن مطلقاً لا أم لا واذا اختلف في الاذن فالقول قول المالك الا أن يقيم الاخرينة على الاذن اه والله تعالى أعلم سئلت عن باع نصيبه من دار مشتركة بينه وبين سائر ورثة أبيه لاجبي من دون رضى شركائه هل يجوز هذا البيع والحالة هذه أجيبوا نوحوا فالجواب نعم يجوز له ذلك والحالة هذه وهذه الشركة تسمى شركة ملك وقد عرفت في التتوير بقوله وهي ان يملك متعدياً أو ديناً بارث أو بيع أو غيرهما ثم بين حكمها بقوله فكل أجنبي في مال صاحبه فقص له بيع حصته ولو من غير شريكه لا اذن الا في صورة الخطا والاختلاط اه انظر توضيحه في شروحه وحواشيه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل دفع لآخر عشرة دنانير فالثالة خذ هذه وضع أنت مثلاً او بيع واشترى بمـ وع ذلك وما حصل من الربح يكون بينهما انصافاً قبل منه ذلك وعمل هل تنعقد الشركة بذلك أو لا بد من أن يقول أحدهما شاركك في كذا ويقول الآخر قلت فالجواب ان الشركة تنعقد بذلك لانه في معنى الايجاب والقبول قال في الدر المختار وركبها الايجاب والقبول ولو معنى كالودفع له افا وقال اخرج مثلاً واشترى الربح بينهما اه أي وقبل الآخر وأخذها أو فعل ان عقدت الشركة بجر وقوله وأخذها عطف بنفسه لان المراد القبول معنى وهو نفس الاخذ اه من الرد والله تعالى أعلم سئلت عن مات وترك ورثة أولاداً وأخوة وترك عماراً وحيوانات ونقوداً وبضائع فصار واهـ هل يكون في الشركة بدون قسمة فيجوزون ويحصلون ويتجرون جميعاً فهل شركتهم هذه شركة ملك أو شركة مفوضة فالجواب انها شركة ملك حيث لم يقع بينهم عقد مفوضة فيما تصح فيه والمسئلة في رد المختار من كتاب الشركة وهذه عبارته

مطلب في شركة العنان  
المسكون فيها عن مقدار  
الربح

مطلب في خط الشريك  
أو المضارب المال بال آخر

مطلب باع نصيبه من دار  
بغير اذن شركائه جاز

مطلب قال خذ هذه  
الدرهم وضع أنت مثلاً  
وبع واشترى ففعل ان عقدت  
الشركة بذلك

مطلب في ورثة يـ هل  
في الشركة جميعاً وان شركتهم  
شركة ملك

بعضها **في تنبيه** يقع كثير في الغلابين ونحوهم ان أحدهم يوت فتقوم أولاده على تركه بلا قسمة  
ويعلمون فيها من حث وزراعة وبيع وشراء واستدانته ونحو ذلك وتارة يكون كبيرهم هو الذي يتولى  
همهم ويعلمون عنده بأموره وكل ذلك على وجه الإطلاق والتفويض لكن لا تصرح بإفظ المفاوضة  
ولا يمان جميع مقتضى ما مع كون التركة أغنامها أو كاهها أو أرض لا تصح فيها شركة العقد ولا شك ان  
هذه ليست شركة مفاوضة خلافا لما أفتى به في زماننا من لا خبرة له بل هي شركة ملك كما حرره في  
تنقيح الحامدية ثم رأيت التصريح به بعينه في فتاوى الحنفية فإذا كان معهم واحد ولم يتميز ما حصله  
كل واحد منهم به لم يكون ما جعوه مشتركينهم بالسوية وان اختلفوا في العمل والرأى كثرة وصوابا  
كما أفتى به في الخيرية وما اشتراه أحدهم لنفسه يكون له ويضمن حصة شركائه من غنمه اذا دفعه من المال  
المشترك وكل ما استدانه أحدهم يطالب به وحده اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن كان في عيال  
أبيه يأكل ويشرب ويلبس ويخدم مع أبيه في أمواله فزادت الأموال وغت بخدمته مع أبيه فهل يكون  
له سهم في ذلك المال والحالة هذه فالجواب انه لا يكون له في ذلك المال حق وجميعه لأبيه وان حصل  
فيه النماء باعائته في الخيرية من الدعوى ما نصه سئل في رجل ساكن بيت أبيه ومن جملة عياله يعينه  
بتعاطي أموره ولا يعرف له مال مخصوص به مات هل يكون ما بين يديه وما يورثه جده من ممتلكاته ولا  
يجري فيه إرث أم يجري فيه الإرث أجاب حيث كان من جملة عياله ومعيناه في أموره وأحواله  
فجميع ما تحصل بكماله وجميعه بخدمته فهو ملك خاص لأبيه لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو  
اجتمع له مال كسب جملة أموال لانه في ذلك لأبيه معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لأبيه نص  
عليه علماء وأرأى أنهم الله تعالى ولا يجري فيه إرث عنه اكونه ليس من ممتلكاته والحالة هذه اه والله تعالى  
أعلم **سئلت** في شريكي مفاوضة باع أحدهم ما باعته من مال الشركة لا تخبرني مع يوم دفعه  
المشتري للثمن بك الذي لم يباشرة العقد البيع فهل يبرأ الدافع والحالة هذه أم لا فالجواب انه يبرأ الدافع  
بالدفع المذكور اذ كل واحد من شركاء المفاوضة وكيل عن الآخر وكفيل لكل دين لزم أحدهما بتجارة  
أو غصب أو كفالة لزم الآخر حتى ان أحدهم لو أجرة عبد افان للآخر ما جرمطالبة الآخر بتسليم العبد كما  
ان للآخر أخذ ما لا يعرفان كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في قبض الدين الواجبة في التجارة وكفيل  
بما وجب عليه به بينهما فصار كل واحد منهما ما مطالب بالباقة في الخيرية اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** ما قولكم أهل العلم رحمكم الله تعالى في رجلين عقدوا شركة عنان في مال معين من الطرفين  
على أن يكون الربح بينهما النصف والآخر بما فلما أراد اقسمة الربح قال أحدهما أنا رأس مالي أكثر من  
رأس مالك فآخذ من الربح على قدر رأس مالي وأنت على قدر رأس مالك والآخر يقول نقسم الربح  
على ما شرطنا حين العقد فكيف الحكم فالجواب ان الربح يقسم بينهما النصفان كما شرطوا فلا عبرة  
بكلام من يريد ذلك كالأفتى بذلك شيخ الإسلام على أفندي واستدل له الكفوي بما نصه ولا  
تستتر المساواة في رأس المال في هذه الشركة عندنا كما في قاضيان اه وقال في التنوير وتصح مع  
التفاضل في المال دون الربح اه والله تعالى أعلم **في تنبيه** رجل دفع إلى رجل أرضا بيضاء ستمين  
معلومة على أن يخرسها أو يبيعها أو يكرها على أن ما أخرج الله تعالى من الغنم والشجر والكرم فهو  
بينهما نصفان وعلى أن تكون الأرض بينهما نصفين أيضا فهو فاسد فان قبضها أو غرسها أو أسمن عنده  
فأخرجت غمرا كثيرا كان جميع الثمر والأشجار لأصحاب الأرض وللعامل على رب الأرض قيمة غراسه  
وأجر عمله فيما عمل أفاده قاضيان في باب المعاملة اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن بنى في أرض  
مشتركة بينهما وبين آخر بغير إذن شريكه فهل يكون مبناه ملكا له فله هدمه والانتفاع بما تقاضاه  
فالجواب نعم كما في تنقيح الحامدية واستدل له بما في التتارخانية وهما ذانصه واذابني في الأرض

مطالب من كان في عيال  
أبيه فهو معين له

مطلب يبرأ الدافع لاحد  
شريكي المفاوضة الذي لم  
يباشر العقد

مطلب تصح الشركة مع  
التفاضل في المال دون الربح

مطالب في بطلان المفاوضة

مطالب بني في المشترك بغير  
إذن فالبناء له فله هدمه  
معي شاه

مطلب ليس للشريك عنانا  
الذي لم يباشر البيع القبض

مطلب انكار الشركة من  
أحدهما مفسخ لها

مطلب الربح بينهما على ما  
شرطا وان لم يعمل  
أحدهما

مطلب قال كل لا تتراهم  
برأيك كان لكل أن يره  
الخ

مطلب اذا وقع في مال  
الشركة تلف بالاعتد يكون  
مفقدها على رأس المال

مطلب لكل من شريكي  
العنان أن يبيع نقدا  
ونسبة

مطلب اذا اقترض شريك  
العنان بغير اذن ضمن

مطلب شريك كان في فرص  
باع أحدهما نصيبه لاجنبي  
وسلمه فذلك يضمن

مطلب اذا كان الولد مع  
أبيه فالمال للاب

المشركة بغير اذن الشريك له أن يقبض بناء اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في شريكي عنان باع  
أحدهما ساعه فهل للشريك الا تخرق القبض والخصومة أجيبوا نورا فالحجواب والله تعالى  
الموفق للصواب ليس للشريك الذي لم يباشر البيع القبض ولا الخصومة قال قاضيان ولو باع أحدهما  
لا يكون للآخر أن يقبض شيئا من الثمن ولا يتخاصم فيما باع صاحبه والخصومة في ذلك للذي ولي العقد  
فان قبض الذي باع أو وكل وكيله جاز عليه وعلى شريكه ذكره في شركة العنان والله تعالى أعلم ❊ سئلت  
عن شريكين شركة عنان أنكر أحدهما الشركة هل يكون ذلك فسخا لها فالحجواب نعم يكون ذلك  
الانكار فسخا للشركة أي شركة كانت ففي الفتاوى الانقروية ما نصه شركة المفوضة تتفسخ بانكار  
أحدهما وكذلك جميع الشركات اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن شريكي عنان شرطا أن يكون العمل  
عليه ما وأن يكون الربح انصافا فعمل أحدهما فقط وربح فهل يكون الربح على ما شرطا وأن لم يعمل  
أحدهما مع الآخر فالحجواب نعم يكون الربح بينهما على الشرط وان لم يعمل إلا أحدهما قال  
الانقروى وإذا شرطا العمل عليه أقال ربح بينهما على ما شرطا وان عمل أحدهما دون الآخر اه والله تعالى  
أعلم ❊ سئلت في شريكي عنان قال أحدهما لصاحبه اعمل برأيك كيف ما تشاء ثم اعطى أمورا  
من الشركة لا تتراهم هل يسوغ له ذلك أم لا فالحجواب نعم يسوغ له ذلك قال في الخلاصة  
ولو قال كل لصاحبه اعمل برأيك فلكل واحد منهما أن يعمل فيما يقع في التجارة من الزه والارتمان  
ودفع المال مضاربة والسفر والخطا به والشركة مع الغير وأما الهبة والقرض وما كان انلا فالل  
أو عليك بغير عوض فانه لا يجوز اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت ما قولكم في مال الشركة اذا وقع  
في بعضه بالاعتد ولا تقبض تاف هل ينقسم على مقدار مال كل من رأس المال أجيبوا ربحكم الله تعالى  
فالحجواب نعم يكون منقسم على رأس المال قال في المجموع والوضعية أي الخطيطة بان هلاك جزء  
من المال على قدر المال وان شرط غير ذلك اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت هل لاحد الشركاء العنان أن  
يبيع نسبة كاله أن يبيع نقدا فالحجواب نعم له ذلك قال في الهندية ولكل واحد من شريكي العنان  
أن يبيع بالنقد والنسبة وكذلك يبيع بما عجز وهما عند أي حيلة ربحه الله تعالى اه والله تعالى أعلم ❊  
سئلت اذا باع أحد شريكي العنان سلعة فهل للآخر ولاية قبض الثمن فالحجواب ليس له  
ولاية ذلك قال في الهندية وحقوق عقد تولاه أحدهما ترجع على العاقد حتى لو باع أحدهما لم يكن  
للآخر أن يقبض شيئا من الثمن اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيما اذا اقترض أحد شريكي العنان  
من مال الشركة مقدرا بدون اذن الآخر هل لا يجوز له ذلك ويضمن نصيب شريكه فالحجواب نعم  
لا يجوز له ذلك ويضمن نصيب الشريك والحالة هذه كما في التنقيح والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن  
شريكين في فرص باع أحدهما نصيبه منها لاجنبي وسلمها له فهاكت عنده فهل يضمن البائع المذكور  
حصة شريكه بتسليمها بدون اذن الشريك فالحجواب نعم يضمن حصة شريكه والحالة هذه كما في  
الخيرية وهذه عبارته الشريك بتسليمها لا يرى ضامن لحصة شريكه وان كانت قائمة بحب ردها عليه  
وان شاء الشريك ضمن المشتري في صورة الهلاك اه وأقضى فيما اذا باعها الشريك ولم يسلمها إلى المشتري  
فذهب المشتري فوجد في الصخرة فأخذها بغير اذن البائع وبغير اذن الشريك فهاكت عنده بانه  
لا ضمان في هذه الصورة على البائع وانما الضمان على المشتري خاصة اذا البائع لم يتعد مجرد البيع  
على حصة الشريك وانما ثبت التقدي لوسم انظر تمامه في الخيرية والله تعالى أعلم ❊ سئلت  
فيما اذا كان الابن في عيال أبيه ومعه ماله وقد حصل من كسبه مال جسيم فاشترى الولد من ذلك المال عقارا  
وكتبه باسمه خاصة فهل يكون له أولاويه فالحجواب اذا كان الولد في عيال أبيه ومعه ماله يكون جميع  
ما تحصل من الكسب لآبيه وما اشتراه ودفع غنمه من مال أبيه ان كان شراؤه لآبيه باذنه لا يكون له

له الاختصاص به بدون وجه شرعي بل هو خاص بالاب وان كان شراؤه لنفسه ودفع عنه من مال أبيه فلا  
 اذنه يكون خاصا به وبدل الثمن مضمون للاب هكذا في الفتاوى المهدية اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت  
 في دار مشتركة بين جماعة ذكور واناث فالاناث هن أزواج أردن ادخالهم في الدار المذكورة واسكنهم  
 فيها هل لا يجوز لهن ذلك فالحجواب نعم لا يجوز لهن ذلك كما ان في في الحسيرة وهو في التمتع أيضا  
 من كتاب الحيطان والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن رجلين أحدهما طرابلس والاخر في مصر  
 وقد عقدان شركة بينهما ابان وضع أحدهما ألف دينار والاخر مئتيها على أن يكون الربح انصافا واشترطا  
 أيضا أن ما يشتريه كل منهما من مال التجارة يكون بينهما نصفين ثم صار هذا يشتري ويرسل للاخر  
 وبالعكس حتى ربما بذلك أموال عظيمة هل هذه شركة عنان أو شركة ملك فالحجواب انهما شركتان  
 أحدهما شركة عنان وهي الاولى والثانية شركة ملك يدل ذلك على ذلك ما في رد المحتار وهو ما نصه قال في  
 الولو الحية رجل قال انبره ما اشتريته من شيء فهو بيني وبينك واشتركا على أن ما اشتريتهما من تجارة فهو  
 بينهما يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان الصفة والقدر والوقت لان كل منهما ماصاروكيلا عن الاخر في نصف  
 ما يشتريه وغرضه بذلك تكثير الربح وذلك لا يحصل الا بعموم هذه الاشياء اه فقلت في هذه الشركة  
 تقع في زماننا كثيرا يكون أحد الشريكين في بادية والاخر في بلد يشتري كل منهما ويرسل الى الآخر  
 ليبيع ويشتري لكتبت شركة ملك والغالب انهما قدان بينهما شركة عقد على متساو أو متفاضل منهما  
 ويعد لان الربح على قدر رأس المال ويقتسمان ربح الشركة بين كذا وكذا وهذا صحيح في شركة العقد في  
 شركة الملك لان الربح في كل قدر الملك فإذا اشترط الشريكان بينهما ما نصه فقه يكون الربح كذلك الا اذا شرطوا  
 على قدر مال شركة العقد فيكون الربح على قدر المال في الشريكين قل فتنبه لذلك فانه يقع كثيرا ويغفل  
 عنه اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن أحد الشريكين اذا سكن في الدار المشتركة على وجه الملكية  
 بلا عقد اجارة ولا اذن من الشريك طالبه الا أن الشريك في أجرة حصصته فقل لا تلزمه والحالة هذه  
 فالحجواب نعم لا تلزمه الاجرة والحال ما ذكر وقد سئل عن أبي الحسامية فأجاب بمأني منظومة  
 الحمية وهو هذا لو أحد من الشريكين سكن \* في الدار مدة مضت من الزمن  
 فليس للشريك أن يطالبه \* بأجرة السكنى ولا المطالبه  
 بأنه يسكن مثل الاول \* لكنه ان كان في المستقبل  
 يطلب أن يبايئ الشريكا \* بحاج قافهم ودع التشكيكا  
 قال ومثله في التنوير والدرر وصور المسائل وغيرها اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن رجلين  
 اشتركا في الاحتطاب بحيث يكون ما يأتي به هذا وذلك بينهما نصفين فهل لا يجوز هذه الشركة  
 فالحجواب نعم لا يجوز هذه الشركة وما حصله كل منهما فهو له خاصة قال في المتنق ولا يجوز الشركة  
 فيما لا تصح فيه الوكالة كالاختطاب والاحتشاش والاصطفا والاسْتِقْراء وما جمعه كل فله وان أعانه  
 الاخر فله أجر مثله لا يزداد على نصف عن الأخوذ عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى  
 وما أخذاه مما فلهما نصفين اه فافائدة في جامع الفصولين ولو اشتركا على أن يسألا من الناس  
 أموالا على أن الحاصل بينهما نصفان بقصد اذ التوكيل بالكسب والسؤال فاسد اه فافائدة أخرى في  
 اسكان اشتركا مع آخر على أن يشتري له الجلود على ما هو يصنعها والاول ربح بينهما انصافا فله النصف  
 عمله وللآخر النصف بماله هل تصح هذه الشركة أم لا تصح واذا قلتم لا تصح فما الحكم في الحاصل  
 من ذلك أجاب في الحسيرة لا تصح هذه الشركة والحاصل كله لصاحب الجلود وللعامل أجرة مثل عمله  
 لانه عمل فيها بذنه على أن يكون له نصف مزايا في غمها وهذا فاسد كما اذا دفع جارية الى طبيب وقال عالجها  
 فان برئت مزايا في قيمتها الصفة فهو يشترطه لا يصح للطبيب أجرة المثل وقد مر أنفق في غن الادوية اه

مطلب دار بين ذكور  
 واناث ليس للاناث اسكان  
 أزواجهن  
 مطالب اشتركا واشترطا ان  
 كل ما يشتريه كل منهما  
 يكون بينهما الخ

مطالب سكن الشريك في  
 الدار بلا اذن لا تلزمه الاجرة

مطلب لا يجوز الشركة في  
 الاحتطاب ونحوه

مطلب اشتركا على أن  
 يسأل الناس والحاصل  
 نصفان  
 مطالب من أحدهما الجلود  
 ومن الآخر الصنعة ما  
 الحكم

مطلب من أحدهما الدابة  
ومن الآخر اقربة الخ

مطلب اذا بنى أحدهما في  
المشترك بلا اذن ومطلب  
الاخر رفعه يقسم بينهما  
الخ

مطلب عمر المشترك بلا اذن  
كان منطوقا

مطلب شريكان في دين  
قبض أحدهما منه جائزا  
للاخر مشاركتة في  
المقبوض

مطلب ما أت أحدهما فعمل  
الاخر كيف الحكم

مطلب الدين المشترك  
بسبب متحد اذا قبض منه  
أحدهما كان للاخر  
مشاركته

مطلب قبض واستهلاك  
للاخر تقمينه

مطلب عمل أحد الورثة  
في الموروث بلا اذن فربح  
لا يكون لهم فيه حظ

مطلب أدركت غلة  
الستان وأحدهما غائب  
ماذا يصنع الحاضر

إذا اشتركا ولا أحدهما بغل ولا آخر رابطة بسقي عليها الماء والكسب بينهما المصحح هذه  
لشركة والكسب كله للذي استقى وعابه أجزأ مثل الرابطة أن كان هو صاحب البغل وإن كان صاحب  
رابطة فعليه مثل أجر البغل والرجوع في الشركة الفاسدة على قدر المال اه نقله في البهجة عن القنية  
والله تعالى أعلم ❊ سئلت في أحد عشر يكن في أرض بني في الأرض المشتركة وطالب الآخر  
رفع البناء فكيف الحكم فالجواب أن الأرض تقسم بينهما فواقع من البناء في نصيب غير الباقي يرفع  
كافي البرازية وذكر في الخاتمة أن الأرض المشتركة إذا بناها أحدهما فقال له صاحبه أرفع بناءك فإن  
القاضي يقسم الأرض بينهما فواقع من البناء في نصيب الذي لم يبن فله أن يرفع ذلك أو يأخذ البناء بالقيمة إذا  
رضى صاحبه بذلك اه وأفتى شيخ الإسلام على أفندي في غرس الأشجار من أحد الشريكين في الأرض  
المشتركة بمثل ذلك والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أحد الشريكين في دار أو دار المراد المشتركة بملكه  
من غير إذن شريكه ولا إذن القاضي فهل يكون متطوعا فلا جوع له على الشريك فالجواب نعم  
يكون متطوعا فلا جوع له ذلك في الخلاصة وكذا في الدار المشتركة إذا اشترقت فاتفق أحدهما في  
مرمتها بغير إذن القاضي وبغير إذن صاحبه فهو متطوع اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في رجلين  
لهم أدب على زيد قبض منه أحدهما جائزا فهل الآخر مقاسمته فيما قبض فالجواب نعم له أن  
يشركه فيما قبض كافي بقول الكفوي عن الخاتمة والله تعالى أعلم ❊ سئلت في شريكين مان  
أحدهما فعمل الآخر وباع واشترى وبيع فما الحكم في ذلك فالجواب أن الحكم في ذلك انفساخ  
الشركة بموت أحدهما والعمل بعد الموت كالتصايب فصار بيع من حصة نفسه بطيب له وبيع من حصة  
البيت يتصدق به كافي الاقروى عن النوازل وأفتى به في الحامدية والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن  
شريكين في فارس باعاهما ماصنفقة واحدة لزيد بن معين قبض أحدهما نصف الدين هل للاخر  
مشاركته فيما قبض فالجواب نعم قال في الدر المختار الدين المشترك بسبب متحد كمن مبيع ببيع  
صفة واحدة أو دين موروث أو قيمة مستهلك مشترك اذا قبض أحدهما شيئا شركة الآخر فيه إن شاء  
أو اتبع الغريم اه وفي الهندية كل دين وجب لثنين على واحد بسبب واحد حقيقة وحكما كان الدين  
مشتركا فإذا قبض أحدهما شيئا منه كان للاخر أن يشركه في المقبوض كذا في المحيط وكل دين لثنين  
بسببين مختلفين حقيقة وحكما أو حكما حقيقة لا يكون مشتركا حتى إذا قبض أحدهما شيئا ليس للاخر  
أن يشركه فيه اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن ورثة لهم دين على زيد وورثه من أبيهم فطلب  
أحدهم حصته منه حال غيبة سائر الورثة هل له ذلك فالجواب نعم له ذلك نقل الكفوي ما نصه  
ولا أحد الشريكين أولا أحد الورثة أن يطالب نصيبه من الدين المشترك بسبب واحد حال غيبة الباقيين اه  
معز بالقنية وفي الهندية إذا كان لثلاثة دين مشترك على إنسان فطالب اثنين وحضر الثالث فطلب  
حصته يجبر المديون على الدفع اه فائدة لو أخرج القابض ما قبضه من يده بان وجهه أو قضاه في دين  
عليه أو استأجره في وجه من الوجود فله شريكه أن يضمه نصف ما قبض وليس له أن يأخذ من يد  
الموهور بله أو من الدائن الذي هو في يده إذا كان في يده فاعلم بوجود اه هندية والله تعالى أعلم  
❊ سئلت عن ورثة لهم مال وورثه من مورثهم فعمل فيه أحدهم بدون إذن الباقيين فربح فهل  
لا يكون الربح بينه وبين سائر الورثة فالجواب نعم لا يكون لهم فيه حظ ولا يطيب له الربح ويتصدق  
به عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يطيب له الربح نظرا توجهه ذلك في التنقيح والله تعالى أعلم  
❊ سئلت عن بستان بين اثنين غاب أحدهما وأدركت الثمرة فماذا يصنع الحاضر فالجواب  
ما في الخاتمة وهذا الغلظة وفي الكرم يقوم الحاضر أن أدرك الثمرة يبيعها ويأخذ حصته من الثمن ونوون  
حصة الغائب من الثمن فإذا قدم خير الغائب إن شاء ضمن القيمة وإن شاء أخذ الثمن وإن أدى خراج الأرض

مطلب أجر الدار الحاضر  
وقبض الاجرة ثم جاء الغائب

مطلب يصدق الشريك  
بيمينه في الضياع والخسران

قف على هذه الفروع  
المهمة

مطلب رد عليه المبيع  
بعيب فقبله بدون قضاء

مطلب أقر أحدهما  
بالاستقراض لزمه خاصة

مطلب شريكان في زرع  
أبي أحدهما من السقي  
مطلب لا يجبر الشريك على  
البيع أو الاجارة

مطلب ادعى أحدهما على  
الآخر خيانة

قالوا يكون متطوعا في حق الشريك لانه قضى دينه بغير أمره لانه اضطرار فانه يتمكن من أن يرفع الامر الى القاضي ليأمره بذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** في دار بين اثنين غاب أحدهما فاجرها الحاضر وقبض الاجرة فهل اذا جاء الغائب يشارك في الاجرة فالحق جواب نعم قال في الهندية دار بين اثنين غاب أحدهما وأجرها الآخر وأخذ الاجرة فللغائب أن يشارك في الاجرة وفي التفتيح الجواب بمثل ذلك والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشريك اذا ادعى الضياع أو الخسران هل يصدق فالحق جواب نعم يصدق بيمينه لانه أمين قال في الدر المختار وهو أي الشريك أمين في المال فيقبل قوله بيمينه في مقدار الرجوع والخسران والضياع والدفع لشريكه ولو ادعاه بعد موته كافي البصر مستدلا بما في وكالة الولوالجية كل من حكى أمر الاعيان استشفاه ان فيه ايجاب الضمان على الغيب لا يصدق وان فيه في الضمان عن نفسه صدق اه فليصغ هذا الضابط قال ويضمن بالتعدي وهذا حكم الامانات كما يضمن الشريك عنانا أو مفوضة عونه يجهل لا نصيب صاحبه على المذهب اه ثم قال العلاءي **سئلت** في الحبط قد وقع حادثان الاول نهاء عن البيع نسيته فباع فأجبت بنفاذه في حصته وتوقفه في حصته شريكه فان أجاز فاربعهما وان لم يجز فالبيع في حصته باطل الثانية نهاء عن الانخراج فخرج ثم رجع فأجبت انه غاصب حصته شريكه بالانخراج فينبغي أن لا يكون الرجوع على الشرط اه ومقتضاه فساد الشركة نهروفيه وتفرع على كونه أمانة مائة مثل قارى الهداية عن طلب محاسبة شريكه فأجاب لا يلزم بالتفصيل ومثله المضارب والوصى والمتولي نهرو قضاة زماننا ليس لهم قصد بالحساسة الا الوصول الى معص الموصول اه كلام الدر المختار وقيد في رد المختار كونه غاصبا بالانخراج عا اذا نهى في فيه قبل العود فيصير مخالفا لما انظره يتضح لك الامر والله تعالى أعلم **سئلت** عن أحد الشريكين عنانا اذا باع ثوبا مثلا فرد عليه عيب فقبله بدون قضاء عليه من القاضي هل يجوز ذلك عليه وعلى شريكه أو عليه فقط فالحق جواب انه يجوز عليه ما ماما قال في الخلاصة ولو باع أحدهما مائة عا فرد عليه بغير قضاء جاز علم ما وكذا لو حط من ثمنه أو آخر لا جل العيب فان حط من غير عيب جاز من حصته وكذا لو وهب بعض الثمن ولو أقر بعيب في متاع باعه جاز عليه وعلى شريكه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريك عنان أقرانه استقرض للتجارة من فلان كذا هل يلزمه خاصة فالحق جواب نعم يلزمه خاصة وكذا لو اذن كل منهما صاحبه بالاستدانة عليه يلزمه خاصة حتى يكون المقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه لان التوكيل بالاستقراض باطل فيستوى فيه الاذن وعدمه اه فافاده قاضيان والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين في زرع امتنع أحدهما من سقيه هل يجبر فالحق جواب انه يجبر قال في الخلاصة والحريث اذا كان بين شريكين فأبى أحدهما أن يسقيه يجبر وفي أدب القاضي لا يجبر وان كان يقال له اسقه وأنفق ثم أرجع في حصته نصف ما أنفق اه والله تعالى أعلم **سئلت** قارى الهداية عن شريكين في سفينة امتنع أحدهما عن بيع حصته أو اجارته أو سفرهما محبة وكيل له أو بنفسه بقصد بذلك ضرر شريكه فهل يجبر على ذلك أجاب لا يجبر على شيء من ذلك ولا يمكن من ابى الشريك ويغفل في مدته ما أراد على وجه لا يضر بالشريك فان فعل في مدته ما يضر بشريكه فتلفت ضمن نصيبه **وسئلت** هل للشريك أن يفسخ عقد الشركة في غيبة شريكه أجاب ليس لاحد الشريكين أن يفسخ الشركة من غير علم الآخر **سئلت** في ادعى أحد الشريكين على الآخر أو رب المال على العامل في مال المضاربة خيانة وطلب من الحاكم بيمينه انه ما خان في شيء هل يلزم أجاب اذا ادعى عليه خيانة في قدر معلوم وأنكر حلفه عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يدين مقدار افكذ الحكم لكن اذا نكل عن البين لزمه أن يبين مقدار ما خان فيه والقول قوله في مقدار مع يمينه لانه يكون كالقرار بشئ مجهول والبيان في مقداره الى المقرع بيمينه الآن يقيم ختمه بيمينه على أكثر **سئلت** عن جماعة مشتركين



في بسنن باع كل منهم الثمر الا واحد امتنع والمشتري ليس غرضه الا في المشتري من الجميع فهل يجبر  
 الممتنع على بيع نصيبه وكذلك جماعة موقوف عليهم دار وهم ناظرون عليها فاجر وها الا واحد منهم  
 قاصد الضرر بالشركة وتعطيلها لا يجبر على الاجارة معهم اجاب لا يجبر على أن يبيع مع الشركة لانه  
 يجبر بل يبيعون حصتهم فقط أو تجبني الثمرة وتقسيم وكذلك في الدار الموقوفة لا يجبر على الاجارة بل يواجر  
 شركاؤه حصصهم والمستأجرون يتأثرون مع الممتنع في السكنى بقدر انصباغهم في وسئل يجهن شريك طالب  
 من شركته أو من العامل في المضاربة حساب مائة وصرفه فقال لا أعلم حسابا وانما بيعت وصرفت  
 وبقي هذا القدر هل يلزم به على محاسبة اجاب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران  
 مع غيره ولا يلزمه أن يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد الى شريكه اه والله تعالى أعلم  
 سئلت فبين كان له مال فاشتريه مع آخر على العمل فيه وعلى أن يكون الربح بينهما نصفين فهل  
 لاتصح هذه الشركة فالجواب نعم لاتصح هذه الشركة والربح كله لرب المال وللاخر اجر مثل عمله  
 قال في الدر المختار فلو كل المال لاحدهما فلا خراج مثله اه وقال ابن عابدين في الشركة التي يكون  
 المال فيها من جانب واحد الربح لرب المال وللاخر اجر مثله اه وهذه المسئلة أول مسئلة سئلت  
 عنها وأنا في الجامع الازهر من بعض أهالي بلد تناطرا بالنسب فاجبت عنها بما تقدمت عليه عن الدر  
 المختار وذلك في أو ترسة ثمانية وستين بعد المائتين والالف وهي في ذهني من ذلك الوقت والله تعالى  
 أعلم سئلت عن بقرة دفعها ماليتها لرجل على أن يعاقها من علفه ويقوم بها وما حدث عنهما من  
 النتاج يكون بينهما نصفين فهل لا يصح ذلك فالجواب لا يصح ذلك وما حدث فهو لصاحب البقرة  
 وللاخر مثل علفه وأجر مثله كافي الرد عن التتارخانية والله تعالى أعلم سئلت عن رجلين هما  
 عمرو ومن قساشين موقوف وقطن وسبع متنوعة قومها وعقدافها شركة وكتبوا ببيعة بذلك ذكر فيها  
 أن العقد على مقداره كذا من الدراهم فهل لا تصح هذه الشركة وما الحكم فيها اذا عملوا ورجموا  
 فالجواب لا تصح الشركة بغير التقدين والفلوس النافقة والتبر والنقرة اذا جرى التعامل بها والا  
 فكفر ومن دفعه الشركة على ما ذكر بالسؤال غير صحيح والعقد فاسد واجبة الرفع شرعا والربح في  
 الشركة الفاسدة بقدر المال ولا عبرة بشرط الفضل فلو كان كل المال من أحدهما فلا خراج مثله  
 أفاده في الفتاوى المهدية المصرية والله تعالى أعلم

### كتاب الوقف

سئلت هل يجوز الوقف عند الامام الاعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالجواب نعم يجوز عنده  
 قال في الاسعاف وهو جازع عند علماء ثنائى حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى وذكر في الأصل كان أبو حنيفة  
 لا يجيز الوقف فأنشأه في الناس بظاهر اللفظ وقال لا يجوز الوقف عنده والصحيح انه جازع عنده  
 الكل ولما اختلف بينهم في لزوم وعدمه فعنده يجوز جواز الاعارة فنصرف منفعته الى جهة الوقف  
 مع بقاء العين على حكم ملك الوقف ولو رجع عنه حال حياته جازع الكراهة وبورث عنه ولا يلزم الا  
 بأحد أمرين أما بان يحكمه القاضي أو يخرج مخرج الوصية وعنده ما يلزم بدون ذلك وهو قول عامة  
 العلماء وهو الصحيح ثم أن أبابوسف يقول يصير وقف بمجرد القول لانه بمنزلة الاعناق عنده وعابه الفتوى  
 وعند محمد لا إلا بأربعة شروط انظر هافيه وقال في الدر تنصير على قوله ما قيل لم فلا يجوز له ابطائه ولا  
 يورث عنه وعليه الفتوى أى على قوله ما يلزمه قال في الفتح والحق ترجع قول عامة العلماء بلزومه لان  
 الأحاديث والآثار متطابقة على ذلك واستعمل الصواب والتابعين ومن بعدهم على ذلك فلذا  
 ترجح خلاف قوله اه مع مزيد من رد المختار وفي الرد من موضع آخر ان كتب المذهب مطبقة على ترجيح

مطلب القول له في مقدار  
 الربح والخسران

مطلب لاحدهما فقط مال  
 اشتركا على العمل فيه  
 والربح بينهما

مطلب دفع بقرة على أن  
 يعاقها والنتاج بينهما  
 مطلب لا تصح الشركة بغير  
 التقدين

مطلب في بيان حكم الوقف

مطلب في لزوم الوقف عند  
 وفي أنه عند أبي يوسف يصير  
 وقفا بمجرد القول

مطلب في بيان ان كتب  
 المذهب على ترجيح  
 قوله باللزوم

مطالب في بيان ان مذهبه  
مرجوح

مطلب لوقضى الحنفى بصفة  
بيعه في حكمه باطل

مطلب في وقف المريض

مطلب في صحة وقف الاشجار  
اذ جرى به العرف

مطلب في ان وقف الاشجار  
بدون الارض متعارف في  
طرابلس الغرب  
مطلب في وقف المشاع

مطلب في ان يبيع الوقف  
لا يجوز ولو غير محكوم به

مطلب في اشتراط الواقف  
البيع في الوقف

مطلب اشترى عقار ثم ادعى  
انه وقف

قوله ما لزومه بالاحكام وبانه المفتى به وفي الفتوى انه الحق فعلى المفتى والقاضى العمل به وقول من قال ان  
المفتى يقتضى بقول الامام على الاطلاق ولا يتخير فذلك في غير ما صرح اهل المذهب بترجيح خلافه قال ولا  
ذلك ان اهل الاجتهاد في المذهب يرجحون قولهم ما علمنا انما سمعنا ترجيحهم والا كان عبثا فثبت ان قوله  
مرجوح والقضاء بالمرجوح غير صحيح اهـ وعن هذا قال في البحر ولوقضى الحنفى بصفة بيعه أى الوقف  
غير المحكوم به في حكمه باطل لانه لا يصح الا بالاصح المفتى به فهو معزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا  
قال في الغنية في البيع باطل ولوقضى الفاضى بصفته وقد اُفتى به العلامة قاسم وأما ما اُفتى به تارخى الهداية  
أى وغيره من صحة الحكم ببيعه قبل الحكم بوقفه فمعه قول على ان القاضي مجتهد أو سهو ومنه اهـ ومنه يعلم ان  
قول التتوير قضى ببيع الوقف غير المصلح لوارث الواقف فباع صح ولو لم يصر لضعيف لبنائه على قول  
الامام المرجوح والله تعالى أعلم سئلت عن رجل مريض وقف دارا مثله على بعض ورثته ولم يجره  
باقى الورثة هل يبطل الوقف المذكور أو يصح فالجواب ما في رد المحتار وهو هذا اذا وقف على بعض  
الورثة ولم يجره باقى م لا يبطل أصله وانما يبطل ما جعل من الغلة لبعض الورثة دون بعض فيصرف على  
قدر موارثهم عن الواقف ما دام الموقوف عليه حيا ثم يصرف بعد موته الى من شرطه الواقف لانه وصية  
ترجع الى الفقراء وليس كوصية لوارث لا يبطل أصله بالرد نص عليه هلال رحمه الله تعالى فتنبه لهذه  
الدقيقة شرعا لانية اهـ وهو قال في البحر في امرأة وقفت منزلا في مرضها على بنتها ثم على أولادها ثم على أولاد  
أولادها ثم على أولادها ثم على أولادها ثم على أولادها ثم على أولادها ثم على أولادها ثم على أولادها ثم على أولادها  
لا ترضى بما صنعت ولا مال لها سوى المنزل جاز الوقف في الثالث ولم يجر في الثلثين فيقسم الثلثان بين الورثة  
على قدر سهامهم ويرقب الثلث فيخرج من غلته قسم بين الورثة كلهم على قدر سهامهم ما عاشت البنات  
فاذا ماتت صرفت الغلة الى أولادها أو أولاد أولادها كما شرطت الواقفة لاحق للورثة في ذلك اهـ والله تعالى  
أعلم سئلت فممن وقف اشجارا من الزيتون أو النخل أو نحوهم على الفقراء أو على مسجد أو على  
الذرية وقد جرى بذلك العرف والتعامل هل يصح هذا الوقف حينئذ فالجواب نعم قال في المغ  
المعارف في ديار ناوقف البناء بدون الارض وكذا وقف الاشجار بدونها فبين الاقراء بصحته لانه منقول فيه  
تعامل اهـ أقول وهو متعارف في ديار ناظر الى القرب اذ صافى في بصفته فيها نعم المعارف عندنا انها هو  
وقف الاشجار مع الارض وبدون أو أما وقف البناء بدون الارض فغير متعارف عندنا فاعلم ذلك والله تعالى  
أعلم سئلت ما هو المعمول به في وقف المشاع فالجواب ان وقف المشاع فيه الخلاف جوزة أبو  
يوسف ومنه محمد رحمه الله تعالى واختلاف المعصم وقد نقل الكفوى الخلاف ثم قال والمتأخرون  
أفتوا بقول أبي يوسف انه يجوز وهو المختار اهـ وعلى القضاة والمفتين في بلادنا على قول أبي يوسف والله  
تعالى أعلم سئلت عن بيع الوقف هل يجوز أم لا فالجواب انه لا يجوز ولو غير محكوم به على المفتى  
به من قول صاحبين بلزومه بدون الحكم بما قد مناه وفي الدرر واذا لم يصر في الوقف وتم لا يملك ان لا يكون  
مملوكا لصاحبه ولا يملك ان لا يقبل التملك لغيره بالبيع ونحوه لاستحالة تملك الخارج عن مملكته اهـ والله  
تعالى أعلم سئلت عن وقف عقار على جهة بر وجه لنفسه أو للوقوف عليهم البيع وقف  
الحاجة فهل لا يصح هذا الوقف فالجواب نعم لا يصح هذا الوقف وهو المختار نقل الكفوى عن  
التتارخانية عن أبي بكر الاسكفاني ان الوقف باطل قال الصدر الشهيد وهو المختار وفي تجنيس الفتاوى  
الشرط والوقف باطلان وهو المختار اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن اشترى عقار ثم ادعى على بائعه  
انه وقف وانما بائعه بغير حق فهل تصح دعواه فالجواب لا تصح دعواه وانما ذلك للتولى فان لم يكن هنالك  
متولى للقاضى ينصب متوليا يحاكمه ويثبت الوقفية واثبتت الوقفية تظهر بطلان البيع فاسترد  
المشتري الثمن من بائعه وتعامه في حوائش الرضى على جامع الفصولين من الفصل الثالث عشر في دعوى

مطلب في قسمة الوقف

الوقف والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن قسمة الوقف بين مستحقه قسمة تلك هل لا يجوز وهل لهم قسمة قسمة انتفاع لينتفع كل منهم بجانب منه أم لا فالجواب عن الأول أن قسمة على وجه التملك لا تجوز وأما الجواب عن الثاني فتم تجوز لهم قسمة لينتفع كل منهم ببعض منه قال في الخيرية ما نصه صرح في الاسعاف أن أهل الوقف لوقفهم والوقف بينهم لم يزرع كل واحد نصيبه جاز وقد ذكر استاذنا الشيخ شهاب الدين السبكي في فتاويه أن قسمة التناوب فيه جائزة واستشهد بمسئلة الأرض المذكورة وفي القنينة ضبيعة موقوفة على الموالى لهم قسمة قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تلك فيصل ما في الخصاف والمتون والشروح من عدم جواز قسمة الوقف على قسمة التملك لا قسمة الحفظ والعمارة توفيقا بين الكلامين اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن ادعى وقفه عقار عليه من أبيه فأنكره واضع اليد فاحتج بحجة وقعة منقطة الثبوت ليس له من يشهد بضمونها فهل لا يثبت الوقف بها بمجرد عن ثبوت مضمونها فالجواب نعم لا يثبت بها الوقف بمجرد فقد صرح علماءنا بأنه لا يقضى بالصك ولو عليه خطوط القضاة المأمنين لأن القاضي إنما يقضى بالحجة وهي الدينة أو الاقرار أو النكول وأما الصك فلا يصلح حجة لأن الخط مما يترور ويقتل كافي للخيرية وغيره اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل بنى في أرض وقف باذن المتولى بحكمه بطيه هو قد أجر منها ما قام به من بناءه وأراد اعادته كما كان على أن يعطى مثل أجرها فهل له ذلك فالجواب نعم له ذلك وقد سئل عن ذلك الشيخ العباسي مفتي مصر حالا فأجاب بقوله للمعتكرك حق الانتفاع والاعادة حيث كان قد أعاد فحق أجره مثل الأرض خالية عن البناء على ما عليه العمل اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن سكن دار موقوفة عليه وعلى آخرين بالتناوب والقهر مدة طالة هل يلزم إعطاء أجر حصصه الباقيين فالجواب نعم يلزم بذلك كما أفتى به في الخيرية واحمد بن عيسى في البصر عن القنينة أحد الثمريين إذا استعمل الوقف كله بالقبلة بدون إذن الآخر فله أجره حصة الثمريين سواء كانت وقعة على سكاهم أو موقوفة للاستغلال اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عما زعمه أهل طرابلس الغرب من أن الموقوف عليه من الأولاد والذرية هو الذي يتولى أمور الوقف تهيأ واجبارا وزراعة من غير أن ينصب الواقف ناظر ابصر يح القبول هل يكون قاضيا بتولية الموقوف عليه من الأولاد بدون نص من الواقف صريح فالجواب نعم لقولهم المعروف عرفا كالمشروط شرطا ولا يعرف أهل بلادنا المذكورة غير ذلك حتى أن الواقف يسلم ما يقفه عقب وقعه للموقوف عليه ويرفعه هو عنه يده ويصير في حياة الواقف وبعدم موته هو المتصرف في الوقف والذاب عنه إذا تعدى عليه متعده وقد قال ابن عابدين رحمه الله تعالى في منظومته له في العمل بالعرف

والعرف في الشرع له اعتبار ❊ لذا عليه الحكم قد يدار

مطلب في زيادة التعنت في الاجرة وانما غير مقبولة

والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن ناظر وقف أجره كان له رجل بأجر مثله سنة وقبض منه أجره نصف السنة ثم قام بعض الناس على هذا المسألة تأجر بقصد اضراره وأذيته واخرجه من الدكان فزاد في الاجرة على المثل وقبل الناظر زيادته الواقعة على وجه التعنت وأجره الدكان وكاف المستأجر الأول بالخروج من الدكان وتسليمه الى المستأجر الثاني فهل له ذلك أم لا فالجواب ليس له ذلك والمسئلة في الفتاوى المهدية وعبارتها هكذا اذا وقعت الاجارة الاولى حصة باجرة للمثل وكانت الزيادة اضرارا وتعتلا لا تكون الاجارة التالية حصة اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل وقف عقاره على أولاده ثم وثم وجعل آخره لجهة بر لا تنقطع فهل يكون هذا الوقف صحيحا حيث وقع منه حال صحته وسلامته وشهدت بذلك عليه عدول ولولم يكن محكوما به فالجواب نعم يكون صحيحا على مذهب الامام الثاني أبي يوسف رحمه الله تعالى فإنه عنده كالأعتاق يلزم بمجرد القول بدون تسجيل قال في الدر المختار والاختار يقول الثاني أحوط وأسهل وبه يقتضى كافي الدرر وغيرها قال ابن عابدين ومقتضى قولهم يعمل بالانتفاع للوقف لا يعمل عن

مطلب في لزوم الوقف بدون تسجيل

### مطلب في وقف المشاع

مطلب اذا جعل آخره لم يجد  
كان مؤبدا

• طلب المس للتماضي أن  
يجعل متوليا من الجانب  
مادام موجود من أولاد  
الواقف من صلح  
مطاب وقف على أولاده  
ونساهم أبدا صرح وكل آخر  
للفقراء  
• طلب اذا سكن المشتري ثم  
ظهراته وقف تلمزمه الاجرة

مطلب التحقيق منه بعد  
أكل الغلة بانه وقف ضمن الغلة

مطالب في رجوع الواقف  
وانه لا يصح على المفتي به

مطالب فی وقف انهدم و نم  
ممکن تعمیره ولا ایجاره

قول الثاني لان فيه ابقاء بمجرد القول فلا يجوز نقضه اه والله تعالى اعلم **سئلت** ما قولكم في وقف مشاع لا يحتمل القسمة كطاحون وحام ودار صغيرة هل يجوز ام لا فالجواب انه يجوز فيما لا يحتمل القسمة بالاتفاق فيما يحتملها عند أبي يوسف خلافا لمحمد قال في جامع الفصولين والشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع الوقف بالاختلاف اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل وقف على الاولاد واولادهم واولاد اولادهم فاذا انقرضوا عاد وقفا على المسجد الفلاني هل يصح هذا الوقف ويكون بجعل آخره وقفا على المسجد مؤبدا احيوا وتوبروا فالجواب انه يصح وانه يكون مؤبدا بذلك قال في رد المحتار بعد كلام طويل في اشتراط التأييد مانعه وبقي ما اذا وقف على عمارة مسجد معين فقيل يصح عند أبي يوسف لتأييده مسجد الا عند محمد وقيل يجوز اتفاقا وفي البحر عن المحيط انه مختار اه والله تعالى اعلم **سئلت** في واقف شرط الولاية لاولاده واولاد اولاده هل للقاضي أن يولي أجنبيا ليس من اولاد الواقف فالجواب ليس له ذلك وفي جامع الفصولين وقف وجعل له متوايا وشرط كون المتولي من اولاده واولاد اولاده هل للقاضي أن يولي غيره وهل يصير متولية الوقف له أجاب لا اه والله تعالى اعلم **سئلت** في رجل وقف أرضه على أولاده واولادهم ونسبهم أبدا هل يجوز هذا الوقف فالجواب نعم يجوز عند الامام الثاني أبي يوسف رحمه الله تعالى ويكون بعد انقراض النسل للفقراء قال في الاسعاف لو قال وقف أرضي هذه على ولدي وولدي ولدي ونسبهم أبدا جاز عند أبي يوسف فاذا انقرضوا تكون الغلة للفقراء ولا يصح عند محمد لاحتمال الانقطاع اه والله تعالى اعلم **سئلت** فبعض اشترى عقارا وسكنه مدة ثم ظهر انه وقف هل تلزم المشتري أجرته فالجواب نعم قال في الدر المختار ولو سكنه المشتري والمترهن ثم بان انه وقف أوله صير لم أجر المثل اه قال محمديه المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى بناء على المفتي به عند المتأخرين من ان منافع المقارضين اذا كان وقفا وأوليتهم أو مدهم للاستقلال اه وفي الخيرية من باب الاستحقاق مانعه **سئلت** في رجل وضع يده على حصص في حوائط موقوفة بارضها واشتجرها وقفا محكوما به يأكل غلاتها مدة سنين ادعى الموقوف عليهم بها وبعأكل من غلاتها فأجاب بأنهم بما عووهاله فهل على تقدير انهم بما عووهاله يصح بيعهم ام لا حيث كان الوقف ثابتا محكوما بلزومه على الوجه الشرعي ويضمن جميع ما كاله من الغلة ام لا أجاب لا يصح بيعهم وعليه أن يردّها للوقف فان أبي حنيفة القاضي حتى يردّ عليه وذا الغلة التي استهلكها ويرجع عليهم بمادفعه من الثمن ان ثبت بالوجه الشرعي **سئلت** ايضا في رجل اشترى كراما فقبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم ظهر لذي فاضلانه وقف بعد اقامة البيعة وأخذ البائع بقضاء القاضي وطلب الغلة التي أتافها للمشتري في الحكم في ذلك هل يجب ردّها على البائع أجاب صرح في مجمع قاعة أوقدمه ان كانت هالكه وهل القول قول المشتري في مقدارها ام قول البائع أجاب صرح في مجمع الفتاوى نقلا عن جامع الفتاوى انه يوضح من الغلة مقدرا ما أنفق في عمارة الكرم وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول ان أقرانه تناول وان أنكر بالكلية فالقول قوله بيمينه لانه المدعى عليه والاخر المدعى فيحتاج الى البيعة اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن واقف رجعت في وقفه هل يصح رجوعه فالجواب ان مثل هذا السؤال رفع الى قاضي اله دابة فأجاب عنه بقوله الواقف اذا رجع عن ما وقف قبل الحكم بلزومه فذهب أبي حنيفة انه صحيح لكن الفتوى على خلاف قوله وانه يلزم من غير حكم الحاكم ومع ذلك اذا قضى بفسخ الرجوع قاض حنفى صح ونفذ اه وقد قدمنا ان مذهب سادات الامام مرجوح وانه لا يجوز الحكم بالرجوع فاذا حكم به حاكم لا ينفذ فليحفظ والله تعالى اعلم **سئلت** عن وقف انهم لم يكن له شيء يعمرنه ولم يتمكن اجارته وقفه بره هل يجوز حينئذ بيع انقاضه من أشجار وأخشاب فالجواب ما في فتاوى قاضي اله دابة مما نصه اذا كان الامر كذلك صح بيعه بأمر الحاكم ويشترى بيمينه وقف مكانه فان لم يمكن ردّ الى الورثة الواقف ان

وجدوا ولا يصرف الى الفقراء اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت هل يجوز نصب المتولى من الاجانب  
وهناك من اولاده من يصلح لذلك فالجواب انه لا يجوز والحالة هذه قال في المحيط ولا يجعل القيم من  
الاجانب مادام يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك لانه أشق على الوقف من الاجنبي اه  
والله تعالى أعلم ❦ سئلت في رهن وقف عقاره المرهون قبل أداء الدين الذي عليه هل يجوز هذا الوقف  
فالجواب ما في نتيجة الفتاوى وهو هذا قال ولوان رجلا رهن ضيعة له من رجل ثم انه وقفها  
وقفا صحيحا فان اقتسكها الراهن فالوقف جائز نافذ فان لم يقتسكها حتى مضت سنة أو سنتان لا يبطل الوقف  
حتى نواقضها بعد ذلك كان وقفا فان مات صاحب الضيعة في فصل الرهن قبل الفسك كان له مال غير  
الضيعة أذى الدين من ماله وكانت الضيعة وقفا وان لم يكن له مال غير هذه الضيعة بيعت الضيعة في الدين  
ويبطل الوقف اه معزى بالانفع الوسائل ❦ سئلت عن دار وقفها مالها على اولاده وأولادهم وهكذا  
ليستكونها فوقع فيها خراب واحتاجت الى التعمير فعلى من يكون تعميرها فالجواب ان تعميرها  
يكون على من له السكنى فان امتنع من ذلك أو كان فقيرا أجرها الحياكم وعمرها باجرتها فاذا عمرها ردتها  
الى من له السكنى اه من الهداية والله تعالى أعلم ❦ سئلت فيمن اشترى دارا وسكنها مدة ثم ظهر انها  
وقف فهل يجب عليه اجرة مثلها فالجواب نعم كافي جامع الفتاوى والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن  
شرط الواقف اذا ثبت هل يجب اتباعه ولا يجوز مخالفته فالجواب نعم قال في الاشياء شرط الواقف  
يجب اتباعه لقولهم شرط الواقف كنص الشارع أى في وجوب العمل به اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت  
عن أرض موقوفة بأعمال الموقوف عليه فهل يجوز بيعه فيها فالجواب لا يجوز قال في نتيجة الفتاوى  
أرض الوقف لا يجوز بيعها ولا رهنها اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن قسمة أهل الوقف هل  
يجوز فالجواب ان كانت قسمة تلك فلا تجوز وان كانت قسمة تناوب تجوز كافي الاسعاف اه  
والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن له حصص في عقار مشترك بينه وبين آخر وقفها مشاعة ثم بعد  
الوقت أراد قسمة حصته الموقوفة لتسكون على حدة فهل يجوز له ذلك فالجواب نعم يجوز له ذلك  
قال في الدر فقسمة المشاع اذا كانت القسمة بين الواقف وشريكه المالك أو الواقف الآخر أو نظيره ان  
اختلفت جهة وقفه ما ولو وقف نصف عقار كله فالقاضي يقسم مع الواقف ويهدم موقفه لورثته ذلك  
فيقرز القاضي الوقف من الملك والمقسم به أفتى قارئ الهداية واعتمده في المنظومة المحيية اه  
وعبارة قارئ الهداية هكذا نعم تجوز القسمة ويقرز الوقف من الملك ويحكم ببعضها ويجوز للورثة  
بيع ما صار اليهم بالقسمة واذا قسم بينهم من هو عالم بالقسمة ان شاء عين جهة الوقف وجهة الملك  
بقوله والاولى أن يقرع بين الجزئين فباللهممة عن نفسه اه زاد في الدر فلا يقسم الوقف بين مستحقه  
اجزاء لان حقهم ليس في العين وفي فتاوى قارئ الهداية هذا هو المذهب وبعضهم يجوز ذلك ولو سكن  
بعضهم ولم يجد الآخر موضعا يكفيهم فليس له اجرة ولا له أن يقول أنا أستعمله بقدر ما استعملته لان المأجرات  
انما تكون بعد الخصومة اه وكتب المحقق ابن عابد بن قوله وبعضهم يجوز ذلك هذا ضعيف لمخالفته الاجماع  
اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن وقف عقار له على مسجد معين ولم يجعل آخره للفقراء هل يجوز هذا  
الوقف فالجواب نعم يجوز في المختار قال الا ترى وقف أرضه على مسجد ولم يجعل آخره للفقراء تكلم  
المشايخ فيه والمختار انه يجوز في قولهم جميعا اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن هيا مكانا لبناء مسجد  
ووقف دارا على ذلك المسجد الذي سينشئ في ذلك المكان هل يجوز هذا الوقف فالجواب انه يجوز في  
العصم قال في البحر نقل عن فتح القدير وقف عقار على مسجد أو مدرسة هيا مكانا لبنائها قبل ان ينشأ  
اختلف المتأخرون والعصم الجواز وتصرف غلته الى الفقراء الى ان ينشأ فاذا بنيت ردت اليها الفلأخذ من  
الوقف على أولاد فلان وأولاده حكموا بصحته وتصرف غلته الى الفقراء الى ان يولد فلان اه قيد بتيقن

مطلب لا يجوز نصب المتولى  
من الاجانب مادام هناك  
من يصلح من أولاد الواقف  
مطلب في وقف المرهون

مطلب تعمير الدار الموقوفة  
على من له سكنها

مطلب في وجوب اتباع  
شرط الواقف

مطلب لا يجوز بيع الوقف  
ولا رهنه

مطلب لا يجوز في الوقف  
قسمة التملك

مطلب في جواز قسمة  
الواقف مع شريكه

مطلب الوقف على المسجد  
يجوز ولو لم يجعل آخره للفقراء  
مطلب هيا مكانا لبناء مسجد  
ووقف عليه جاز الوقف

مطلب وقف ماني اجارة  
الغير صرح

مطلب في وقف المرهون

مطلب وقف الكل فاستحق  
النصف لا يبطل الوقف  
في الباقي

مطلب لا يجوز وقف الدراهم  
والدنانير في طرابلس الغرب  
لعدم جريان العرف

مطلب يجوز للوقف جعل  
الولاية والغلة له

مطلب في لزوم الوقف  
وجواز في المشاع وجواز  
استثناء بعض الغلة له

مطلب يصح الوقف قبل  
وجود الموقوف عليه

مطلب وقف بيع على أنه  
ملك فاستحق مكان  
للمستحقين الرجوع بالغلة

المكان لانه لو وقف على مسجد سيهره ولم يبي مكانه لم يصح الوقف كما في الرد والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن دار مستأجرة في يد المستأجر وقعه اما انكها وهي كذلك هل يجوز هذا الوقف فالجواب نعم  
يجوز هذا الوقف في الفتاوى الانقروية نقلا عن البحر مانصه ثم اعلم انه لا يشترط لصحة عدم تعاقب حق  
الغير به فلو وقف ماني اجارة الغير صرح ولا يبطل الاجارة فاذا انقضت أو مات أحدهما صرفت الى جهات  
الوقف وأما اذا وقف المرهون فان اقتكته أو مات عن ذرية عاد الى الجهة وان مات عن غير وفاء بيع  
وبطل الوقف كذا في فتح القدير وسكت عن حكمه حال الحياة لو كان معسرا وفي الاسعاف لو وقف المرهون  
بعد تسليمه أجبره القاضي على دفع ما عليه ان كان مومرا فان كان معسرا بطل الوقف وباعه فيما عليه اه  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن وقف دار كاملة فاستحق نصفها بالقضاء فهل لا يبطل الوقف في  
الباقي فالجواب لا يبطل في الباقي بل يبقى وقفا عند الثاني رحمه الله تعالى خلافا لما ذكره رحمه الله  
تعالى اه من الاسعاف والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز وقف الدراهم والدنانير في بلادنا  
طرابلس الغرب فالجواب لا يجوز لعدم جريان التعامل به فيها الى وقتنا هذا وجواز في بعض البلاد  
مبني على انه متعارف بينهم ومتداول قال المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى فالظاهر اعتبار  
العرف في الموضوع أو الزمان الذي اشتهر فيه دون غيره فوقف الدراهم متعارف في بلاد الروم دون  
بلادنا اه والله تعالى أعلم **سئلت** مراراً في جعل الولاية والغلة لنفسه مدة حياته هل يجوز له  
ذلك فالجواب نعم يجوز له ذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى قال في الدر المختار وجاز جعل غلة  
الوقف أو الولاية لنفسه عند الثاني وعليه الفتوى وكتب محشيه الشافعي رحمه الله تعالى وجاز جعل  
غلة الوقف لنفسه الخ أي كالأبوهما قال وقد يجعل الغلة لنفسه لانه لو وقف على نفسه قبل لا يجوز  
وعن أبي يوسف جوازه وهو المعتمد اه وفي الاشباه ما نصه وصح الوقف على النفس اه قال محشيه  
الحوي وعابه الفتوى كما في الذخيرة والخلاصة والحنائية اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يلزم  
الوقف بميزان القول وهل يجوز في مشاع وهل يجوز للوقوف استثناء بعض الغلة لنفسه فالجواب  
نعم قال في الاسعاف ثم ان أبي يوسف رحمه الله تعالى قال يصح وقف المجرى القول لانه بمنزلة الاعتناء عنده  
وعليه الفتوى وقال في محل آخر اتفق أبو يوسف ومحمد على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالحمام  
والبر والرحى واختلاف في الممكن فأجازه أبو يوسف وبه أخذ مشايخ بلخ وأبطله محمد اه وفي المحيط لصحة  
الوقف بشرائط أربعة التسليم الى المتولي وأن يكون في المقرر وأن لا يشترط لنفسه شيئا من منافع  
الوقف وأن يكون مؤبدا بأن يجعل آخره للفقراء وعند أبي يوسف شيء من ذلك ليس بشرط ثم قل  
ومشايخنا أخذوا بقول أبي يوسف ترغيب الناس في الوقف اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وقف  
عقار على أولاده قبل وجودهم فهل يصح هذا الوقف فالجواب نعم يصح هذا الوقف قال في الدر  
المختار صرح الوقف قبل وجود الموقوف عليه فلو وقف على أولاد زيد ولا ولد له أو على مسجد هي مكانه  
أو مدرسة صرح في الاصح وتصرف الغلة للفقراء الى أن يولد زيد أو يبنى المسجد اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن وقف بيع على أنه ملك فاستحق الرجوع بالغلة فاستحق الرجوع بالغلة  
فالجواب اني رأيت سؤالا مثلا هذا وجوابه مفتي الحنفية بتونس العلامة أحمد كريمة ولفظ جوابه  
بيح الوقف باطل كما في الغنية وعليه فاذا سكنه المشتري بدعوى الملك ثم ثبت وقعه فعليه أجر المثل مدة  
ماسكن وبه أفتى الرضوي والأسفة لال أولى بالرجوع لان منافع الوقف مضمونة عندنا والحكم مظهر  
لامتنب اه من خطه وبأسفله اسمه ومهره وأجاب عنه مفتي المالكية بها الشيخ صالح التيفي بما نصه  
وبعد ان الامر اذا كان كذا كرويت ان المبيع جنس فان البيع ينقض حينئذ ويرد المبيع للمستحق  
الجنس ويرجع المشتري بالثمن على بائعه ان كان مائوا أما ما استعمله المشتري فيما هي فلار جوع عليه

به اذ المشهور من المذهب ان من استحق من يده الحبس بعد ان استغله انه لا يرجع عليه بالغلة اذ لم يكن عالما بأنه حبس وهو محمول على انه غير عالم به حتى ثبت عليه علمه به هذا مذهب ابن القاسم وبه مذهب العمل هكذا اجاب في مثل النازلة سيدي عبد الله العبدوسي كافي نازل يوع المديار وقته عنه شارح العماليات وفي لخصة

ومن يبيع ما عليه حسبا \* برده مطلقا ومع علم أسا \* والخلف في المتاع هل يبطل الكرا  
وفي هذا القدر كفاية والسلام وبأسفله اسمع وخاتمه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وقف عقار على  
أولاده ونسب له الى آخرهم فان انقضوا عاد الى الفقراء وشرط الواقف في وقفه لاوقوف عليهم بيع  
الوقف لبعضهم هل يبطل هذا الوقف **الجواب** اني رأيت بخط القاضي الشيخ محمد الطنطاوي  
الازهرى فتوى على صحة وقف هذه صورتها الحمد لله وحده حيث شرط الواقف المذكور لاوقوف  
عليهم فسمي الوقف وبيعه لبعضهم فان الوقف يبطل بهذا الشرط على ما عليه الفتوى وفي فتاوى الاله لامة  
قاسم يصح الوقف بلا شرط قال وهو المختار وحيد في القاضي مخير بين القضاء يبطلان الوقف على  
القول المقتضى به فيكون ميراثا بين القضاء بصحته وابطال شرط القسمة والبيع المذكورين والله تعالى أعلم  
الفقيه محمد الحسين الطنطاوي الحنفى الازهرى اه وقد مال اخونا الشيخ العباسي مفتي مصر في الحال  
الى القول بصحة الوقف وبطلان الشرط وهي في فتاويه المهدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
مسجد خرب وخرب ما حوله من البيوت والعمارة فتمطل وتغرق الناس عنه وله أوقاف فهل يجوز  
نقلها الى مسجد آخر عامر قليل الأوقاف داخل بين البيوت وله جماعة عظيمة كثيرة أجبيوا ترجوا  
**الجواب** انه يجوز ذلك عند الامام الثالث محمد السباني رحمه الله تعالى وقد اطل الخبير الرملي في  
الجواب فراجع وفي البرازية والخلاصة اذا خرب مسجد وتفرق الناس عنه تصرف أوقافه الى مسجد  
آخر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات وعابه دين وترك عقارا يستغرفه الذين فوقه الوارث  
فهل لا يصح وقفه والحالة هذه **الجواب** نعم لا يصح وقفه لان من شرط صحة الوقف ملك الواقف لما  
وقفه وحيث كانت التركة مستغرفة بالدين فلا ملك للوارث فيها فلا يصح وقفه وقد اجاب بمثل ذلك  
الحقق الرملي والله تعالى أعلم **سئلت** في وقف مشاع قضى قاض بصحته فهل يصح حكمه ويرتفع  
فيه الخلاف **الجواب** نعم لان وقف المشاع قبل بصحته وبطلانه والقولان معهما ان فلا تخاصي أن  
يحكم عايشا منهما ومما حكم بأحدهم ارتفاع الخلاف وانقطع النزاع والمسئلة في البر وحواشيها وكذا في  
الطبرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة اخيه فقال بعضهم ان هذا العقار الخلف عن ابنا  
وقف عايشا وقال بعضهم هو ملك موروث لسا ولا يثبت له هذا والله اذا الحكم ان يري في ذلك  
**الجواب** ان كلا يؤخذ بذنا قراره فخصه مدعى الوقفة وقف عليه وحصه البعض الآخر ذلك فان  
أثبت مدعى الوقفة الوقفة بعدول مقبولين كان الكل وقفا كما أفتى بذلك الخبير الرملي والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن في يده دار فاقربانها وقف فلان ثم مات فادعى ورثته انها ملك موروث لهم فهل  
لا نسمع دعواهم الملك بعد اقرار مورثتهم بالوقف **الجواب** نعم وفي الفتاوى الانقروية مانعه أقرانه  
وقف فلان ومات لا تصح دعوى الورثة انه ملك مورثنا على ما أفتى به أبو السعود اه وفيها مانعه ويجب أن  
يعلم بان قول من في يده أرض هذه الارض وقف اقرار بالوقف وليس بابتداء وقف حتى لا يشترط له شرائط  
الوقف وفيها أيضا أرض في يد ورثة اقرانها أباهم وقفها وذكركل منهم جهة أخرى فيقبل قولهم وتصرف  
حصه كل الى الوجه الذي أقرروا لاية هذا الوقف لما كمل بولي من شامول في الورثة صديرا وغائب  
لا يحكم بخصتهم حتى يدرك الصغير ويحضر الغائب اه والله تعالى أعلم **سئلت** في وقف على الاولاد  
الذكور والاناث ادعى الذكور على الاناث ان الانثى انما تستحق معهم بشرط أن لا تكون ذات زوج

مطلب في اشتراط بيع  
الوقف لبعض المستحقين  
من بعضهم

مطلب اذا خرب المسجد  
وما حوله صرفت أوقافه  
الى مسجد آخر

مطلب مات عن عقارين  
يستغرفه فوقه الوارث  
العقار لا يصح  
مطلب اذا كان في المسئلة  
قولان معهما ان جاز الاتقاء  
والقضاء باحدهما أيا كان  
مطلب اختلاف الورثة في  
عقار مشترك لهم فقال  
بعضهم ملك والبعض وقف

مطلب في يده دار اقربانها  
وقف ثم مات الخ

مطلب ادعى الذكور ان  
الانثى انما تستحق عند  
عدم التزوج الخ



فان تزوجت فلاحق لها وأثبتوا هذا الشرط بشهادة عدلين والاثاث احتجوا بصك الوقف وأنه مطلق لم يكن فيه التعرض لهذا الشرط فهل العبرة بما ثبت بالبينة ولا عبرة بإطلاق الصك فالجواب ان المتعبر ما ثبت بالبينة له ادلة ولا عبرة بإطلاق الصك قال في الجوامع ان الاعتبار في الشروط لما تكلم به الواقف لا لما كتب في مكتوب الوقف فلو أقيمت بينة بشرط تكلم به الواقف ولم يوجد في المكتوب عمل به اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في شاهدين شهدا ان فلانا وقف داره الفلانية على كذا ولم يقولوا وقفها وهو عليهما فهل لا تقبل هذه الشهادة ولا يثبت بها الوقف فالجواب نعم قال في التمار خاتمة حسمان فله الاقروى ولو شهد الشهود انه شهدنا على نفسه انه وقف هذه الارض وقفنا جميعا وانما كانت في يده حتى مات فالقاضي لا يقضي بالوقف ولو شهد الشهود ان فلانا وقف داره فلانة وقف هذه الارض وحدها وان كان مالكا في وقت ما وقفها فبما ان وقف من قبل الوقف وآخر جناها من يد الذي هي في يده اه وفي الفتاوى المهدية مانصه وأقارن الرمي في فتاويه ان ذكر الشاهدين ان المذعي وقف مملوكا للواقف شرط في قبول الشهادة اه وفي رد المحتار مانصه ذكر في الاسعاف لو ادعى ان هذه الارض وقفها فلان على وذوالب يد يحمدو ويقول هي ملكي لا يصح وان شهدت البينة انها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يرقب ما لا يملكه وهو يده اجارة أو اعارة اه ومفاده انه بشرط بعد بيان الواقف بيان أنه وقفه وهو عليه وهذا ظاهر في نحو هذه الدعوى وكذا لو اختار في أنه وقفه قبل أن يملكه أو بعد ما يملكه أما لو اختلفا في أن فلانا وقفه أولا أو كان وقفه قديما مشهورا فباعه أحدا واستولى عليه ظاهرا فهذا شرط للمحكم بجمعة الوقف لا للمحكم بنفس الوقف في فتاوى قارئ الهداية سئل هل بشرط في جمعة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك الواقف أو البائع أو المورث وحيازته أم لا أجاب انما يحكم بالجمعة اذا ثبت انه مالك لما وقفه أو ان له ولاية الابطحار أو البيع لمبايعه بملك أو بناية وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالجمعة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع اه هذا كلام الرذوانه تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل ادعى وقفية ارضي يد آخر وقضى له بالوقفية فجاء آخر وادعى على هذا المحكوم له بالوقفية بان تلك الدار ملكه فهل تسمع دعواه فالجواب نعم تسمع دعواه قال في الخاتمة ارض في يد رجل ادعى رجل انه اوقفه وبين شرائط الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم جاء آخر وادعى انها ملكه قالوا تقبل بينة المذعي لان القضاء بالوقف بمنزلة استحقاق الملك وليس يصح رأي الأبري أنه لو جمع بين وقف وملك وباعها ماصفقة واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين حر وعبد وباعها ماصفقة واحدة لا يجوز بيع العبد دل ان القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك وفي القضاء بالملك يقتصر على المقتضى عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يمتد إلى الغير فكذلك في الوقف اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في أرض موقوفة اقسمةها الموقوف عليهم بتراضهم ثم قام بعضهم يريد نهض القسمة هل يجاب لذلك فالجواب نعم يجاب لذلك في الفتاوى الاقروية عن فتاوى ابن نجيم مانصه اقسمة وأرض بتراضهم ثم أراد أحدهم بعد سنتين ابطال تلك القسمة فله ذلك اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل تزوجت فلانة فدارى وقف على كذا هل تصبر وقفه عند تزوجه فالجواب لا تكون وقفه عند ذلك قال في الاسعاف ولو قال اذا جاء غد أو اذا جاء رأس الشهر أو قال اذا كلفت فلانا أو اذا تزوجت فلانة وما أشبهه فأرضى هذه صدقة موقوفة يكون الوقف باطلا لانه لا يحتمل التعليل بالخطر لكونه مما لا يخلف به فلا يصح تعليله كما لا يصح تعليل الهبة بخلاف النذر لانه يحتمل التعليل ويحاط به اه ❊ فرع لو قال ان كانت هذه الارض في ملكي فمضى صدقة موقوفة فانه ينظر ان كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف والا لا لان التعليل بالشرط المكان تنجز اه اسعاف وفيه أيضا ولو وقف أرض غيره فأجازها المالك جاز الوقف عندنا خلافا لاشاعري اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن شرط في وقفه ان لا يبيع يبعه ثم قال في آخره لا يبيع ولا يوهب

مطلب شهد انه وقف ولم  
يقول وقف وهو عليهما

مطلب انما يحكم بجمعة  
الوقف اذا ثبت انه مالك  
لما وقفه

مطلب تسمع دعوى المالك  
بعد الحكم بالوقف من غير  
الحكم عليه

مطلب اقسمة الوقف ثم  
طالب أحدهم بنقض القسمة  
كله ذلك

مطلب الوقف لا يحتمل  
التعليل

مطلب قال ان كانت الارض  
في ملكي فهي وقف  
مطلب وقف الفضولي  
موقوف على الاجارة  
مطلب شرط البيع أو لا ثم

كان لا يبيع يكون الثاني مانصه للمذول

هل يكون الثاني ناسخا لاول فالحجواب نعم يكون ناسخا له كافي الاسعاف والله تعالى أعلم  
 سئلت فيمن يبيده عقار فافترانه وقف عليه وعلى ولده ونسله ابدًا ومن بعدهم على الساكنين هل  
 يقبل قوله فالحجواب نعم يقبل قوله ولا يكون هو الواقف له لان العادة جرت أن يكون الوقف عليهم  
 من غيرهم اه اسعاف والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم في رجل وقف عقاره على بنيه وله ذكور  
 واناث هل يدخل الذكور والاناث فيه أو يختص به الذكور فالحجواب انه يدخل في البنين الذكور  
 والاناث ويكون من قبيل التغليب قال سيدي حسن الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية فاذا وقف على  
 بنيه وله بنون وبنات لهم الغلة بالسوية لثناؤه البنات وعن أبي حنيفة تكون الغلة للبنين خاصة والصحيح  
 الاول اه والله تعالى أعلم سئلت عن مسجد ضاق عن أهله ويجوز له أرض رجل هل تؤخذ  
 منه كرها بيمينه الاجل توسعته فالحجواب نعم قال في الوهبانية  
 وان مسجد ضاق والأرض حوله بيمينها كرها تضاف ونعم  
 صورته لم يمكن توسيع مسجد ضاق الا بأرض رجل تؤخذ بيمينها ولو كرها وان كانت وقفًا على المسجد  
 تدخل بأمر القاضي وان كانت من طريق العامة باذن الامام وكذا كسبه لو ضاقت الطريق والمسجد  
 واسع لا يحتاج لزيادة اتساعه يجعل منه جانب اسعة الطريق نظرا للعامة بها هو لهم اه في فائدة في  
 البرازية من أوائل كتاب الوقف مانصه وان خاف الواقف ابطاله ولم يتيسر له الحكم بأن لم يصادف حاكما  
 يجوز فضاؤه في المجتهدين كغلب قضاةنا فيقول ان ابطاله قاض أو وال فهو هذه الاراضي بجمعها وجميع  
 ما فيها وصية مني ويتصدق بغيرها الى الفقراء والوصية تحتل التعاقب بالشرط فلا يفيد الوارث الرفع الى  
 القاضي والابطال اه والله تعالى أعلم سئلت في الواقف اذا شرط لنفسه بعضا من غلة الوقف  
 مادام حي هل يجوز الوقف مع هذا الشرط فالحجواب نعم قال في المحيط نعم عند محمد رحمه الله تعالى  
 اخصه الوقف شرطا أربعة التام الى المذلول وأن يكون في المفرز وأن لا يشترط لنفسه شيئا من  
 منافع الوقف وأن يكون مؤبدا بأن يجعل آخره للفقراء وعند أبي يوسف شيء من ذلك لا يشترط فعلى  
 هذا الوقف على نفسه أو على أمته أو اولاده يصح الوقف عند أبي يوسف وعند محمد وهلال ابن يحيى لا يصح  
 ومما استأخنا أخذنا بقول أبي يوسف ترغيب الناس في الوقف اه والله تعالى أعلم سئلت عن وقف  
 قضى قاض يلزمه بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة فهل لا يجوز نقضه بعد ذلك فالحجواب  
 لا يجوز نقضه بعد ذلك قال في المحيط ولو رفع الامر الى القاضي فامضى القاضي الوقف بناء على دعوى  
 صحيحة وشهادة قائمة عليه وانكر الوقف فانه يصح الوقف ويلزم حتى لا يجوز نقضه بحال لانه قضى في  
 فصل مجتهد فيه فينفذ قضاؤه ولو قضى بالوقفية بالشهادة القائمة على الوقف من غير دعوى فيصح لان  
 حكمه هو التصديق بالغلة وهو حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى يصح القضاء بالشهادة من غير دعوى اه  
 والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم فيمن وقف بستانه بقره وعبيده وآلات الحرث والسقي هل يجوز  
 في الكل أو في خصوص العقار أجيبوا توجروا فالحجواب انه يجوز في الكل قال في المحيط ويجوز  
 وقف العقار وكل ما كان تبعه من المنقول كالأوقاف أرضا مع العبيد والثيران وآلات الحرث لانها  
 نوابغ للعقار اه في فروع وقف الكتب اختلافه وفيه الاصح انه يجوز ما كان التمازف رجل وقف  
 أرضا وفيها زرع أو ثمر لا يدخل الزرع والثمر في الوقف لان الزرع والثمر بمنزلة المنقولات الموضوعة في  
 الأرض ولهذا لا تدخل في البيع والهبة والصدقة الا بالشرط فكذلك لا تدخل تحت الوقف الا بالشرط لو  
 وقف في مرضه ثم مات وعليه دين ينقض وقفه ولو وقف أرضا فيها أشجار واستثنى الاشجار لا يجوز  
 الوقف لانه صار مستثنيا لاشجار بعوضها فيصير الداخل تحت الوقف مجعولا ولو مات أحد من  
 الموقوف عليهم قبل أن يصير الغلة قيمة لا يصير نصيبه ميراثا وان مات بعد ما صار الغلة قيمة صار نصيبه

مطلب في يده أرض أكثر  
 ان وقف عليه وعلى نسله ابدًا  
 مطلب وقف على بنيه وله  
 ذكور واناث

مطلب ضاق المسجد  
 ويجانبه أرض تؤخذ  
 كرها بيمينها

مطلب في جواز شرط  
 بعض الغلة لنفسه

مطلب لا يجوز نقض الوقف  
 بعد الحكم به

مطلب وقف العتار بقره  
 وعبيده جاز

مطلب يجوز وقف الكتب  
 في الاصح  
 مطلب وقف أرضا فيها زرع

مطالب وقف على زيد وعمر  
ثم على مدرسة ذات أحدها  
تكون حصته للفقراء  
مطالب في أيديهم - م وقف  
مات شهوده ولم تدر مصارفه

مطالب في وقف فقدت  
حجته ومات شهوده وعلم  
كيف كان يصنع نظاره

مطالب في شهادة السماع

مطلب سكت عن نصيب  
من مات يرجع لأصل الغلة

ميراثنا الكل من المحيط والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن وقف دار على ولديه زيد وعمر و ثم من بعدهما على المدرسة الغلانية مات زيد فهل تنتقل حصته إلى المدرسة فالجواب لا تنتقل إليها بل إلى الفقراء حتى يموت عمر و فعند ذلك ينتقل الكل إلى المدرسة كأجاب بذلك الخبير الرمي عن مثل هذا السؤال والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل وقف عقاراته على ذريته ثم مات وبقي الوقف في أيديهم بطن بعد بطن وقد فقدت حجة الوقف ومات شهوده ولم يدرك كيف كان شرط واقفه ولا كيف كانت نظارته تصنع فيه ولا وجد له قديم في دواوين القضاة الماضين والحاصل أنه لم يعلم من أحواله إلا أنه وقف من فلان على ذريته ويبد كل منهم قطعة منه ينتفع بها مات إلا أن شخص من ذريته عن غير ولد فلن يكون نصيبه فالجواب أن نصيبه يصرف لبقية مستحقه من غير غير ذكر على أني ولا تدرم بطن على بطن كافي البرازية وكذا فمين لم يذكر واقفه منهم من يموت عن غير ولد كذا في الأسعاف أفاد في التفتيح والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن وقف تقادم ومضت عليه سنون ومات شهوده وقد فقدت حجة وقد علم من نظاره السابقين كيف يصرف وإن من مات منهم عن ولد فنصيبه له وعن غير ولد فنصيبه للأقرب إلى الميت هل يجب أن يجري على ما كان من النظر السابقين ولا يكلف أحد منهم أن يثبت نسبه إلى الواقف حيث كان الموقوف في أيديهم - م فالجواب نعم يجب إجراؤه على ذلك حيث تحقق ولا يكلفون إثبات أنسابهم إلى الواقف حيث كان بأيديهم والمستثله في كثير من المعبرات وفي النظرية إذا كان للوقف كتاب في ديران القضاة المسمى بالسجل وهو في أيديهم أتبع ما فيه استحسنانا إذا تنازع أهله فيه ولا ينظر إلى الله ودمن حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا يعمه لون وإن لم يعمه الحال فما سبق رجعتنا إلى القياس الشرعي وهو أن من أثبت بالبرهان حقا حقه له بهاه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن الشهادة السماع هل يثبت بها شرائط الوقف كاصوله أم لا وما هي الشرائط التي لم تثبت بالسماع أفيدونا بكم الله تعالى فالجواب ما في التنوير من الوقف وهو هذا وتقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال والشهادة بالنمرة لا يثبت أهله وإن صرح حوايه لا تقبل بالنمرة لا يثبت شرائطه في الأصح اه مع بعض زيادة من شرحه لللائق وكتب بحسبه المحقق ابن عابد رحمه الله تعالى قوله لا يثبت شرائطه المراد من الشرائط أن يقولوا أن قدر من الغلة لكذا ثم يصرف الفاضل إلى كذا بعد بيان الجهة اه بجر من الشهادات وقوله بعد بيان الجهة متعلق بقوله أن يقولوا أن قدر من الغلة لكذا هو بيان المصروف ويأتي أنه من الأصل لا من الشرائط فالمراد من الشرائط ما بشرطه الواقف في كتاب وقفه لا الشرائط التي يتوقف عليها حجة الوقف من الملك والافراز والتسليم عند القائل به ونحو ذلك مما مر أول الباب اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن واقف وقف عقاراته على أولاده مرتب لا يعطى البطل الثاني مادام أحد من البطل الأول غير ان من مات من أي بطن تنزل ولده واحد أو أكثر منزله وأخذ نصيبه ومن مات عن غير ولد فنصيبه لأهل درجته وقد سكت الواقف عن نصيب من مات عن غير ولد ولم يوجد من درجته أحد فإذا مات واحد من طبقة من الطبقات عن غير ولد ولم يوجد من درجته أحد فالحكم أجيبوا نوجبوا فالجواب والله تعالى الموفق للصواب أنه إذا لم يوجد أحد من درجته يرجع نصيبه إلى أصل الغلة فيقسم نصيبه على جميع المستحقين وكذا ان سكت عن بيان نصيبه قال في رد المحتار بعد كلامه والحاصل أنه إذا ترتب بين البطلين لا يعطى للبطل الثاني ما لم ينقض الأول إلا إذا شرط به - كذلك أن من مات عن ولد نصيبه لولده فيه عطى لولده وإن كان من البطل الثاني فإن سكت عن بيان نصيبه لا يعطى لولده بل يرجع لأصل الغلة فيقسم على جميع المستحقين وكذا ان بين نصيب من مات عن غير ولد بأن شرط عوده لا على طبقة أول من في درجته وطبقته أول من أدونه أتبع شرطه فإن لم يوجد مباشره عاد نصيب ذلك الميت لأصل الغلة فيقسم على الجميع لا على الفقراء لأنه شرط تقديمهم عليهم ولا حق لهم مادام أحد من

نسله وكذلك لو سكت عن نصيب من مات فانه يرجع الى أصل الغلة قال وبهذه اظهر لك انه لو شرط عود  
نصيب من مات عن غير ولد الى من في درجته الاقرب فالاقرب منهم كما هو الغالب في الاوقاف ولم يوجد  
في الدرجة أحد يرجع نصيبه الى أصل الغلة لاني اعلی طبقة ولا الى الاقرب من أي طبقة كانت لانه انما  
اشترط الدرجة واشترط الاقرب من أهل الدرجة فاذا لم يوجد في الدرجة أحد لم يوجد شرطه فتلغو  
الاقربية ايضا وحيث لم يوجد الشرط يرجع نصيبه الى أصل الغلة قال ثم ورد على سؤال مضمونه انه وجد  
في درجة المتوفى أولادهم وفي الدرجة التي تحتها أولاد تحت فأنبت بعوده الى أولاد الم تسمى الماتى  
الحامدية اه مختصرا والله تعالى أعلم **سئلت** عن له أولاد ذكور خمسة فقال وقت دارى  
الفلانية على أولادى فلان وفلان سمي ثلاثة فقط وسكت عن اثنين هل يختص بالوقف من سماهم  
ولا يشاركهم الاثنان اللذان سكت عنهما **الجواب** نعم قال في الرد فلو كانت أولاده أربعة وسعى  
منهم ثلاثة لم يدخل المسكون عنه فلو قال ثم على أولادهم لم يدخل أولاد المسكون عنه لمود الصغير في  
أولادهم الى من سماهم بخلاف ما إذا قال ثم على أولاد وأولادى فانهم يدخلون لانه لم يصف اليهم اه والله  
تعالى أعلم **سئلت** عن وقف عقار له على أولاده وأولادهم وأولاد أولادهم الى آخر القبل للذكر  
مثل حظ الانثيين ولم يرتبه بشم ولا بغيرها عما يفيد الترتيب فهل يشترك فيه الطبقات كلها ولا تختص به  
العليا أجيبوا ربحكم الله تعالى **الجواب** نعم يشترك في الوقف المذكور جميع الذرية فلا يصح الابط  
انه ولا ان ابنه في النخبة **سئلت** في واقف وقف وقعه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده  
وأولاد أولاده ونسله وعقبه للذكر مثل حظ الانثيين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل كل من له استحقاق  
ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من يدلى به حيث لم يشترط الترتيب **الجواب** نعم يستحق الجميع  
فيقسم بينهم بحسب قوتهم وكثرتهم فيستحق الابن مع وجود والده اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
متمول أجره كان الوقف بأجر مثله سنة كاملة فمضى نصف السنة فأتى رجل وزاد في أجرة ذلك المكان  
على وجهه التعتت وقصد الاضرار فأراد المتولى فسخ الاجارة الاولى واجارته لهذا التعتت فهل ليس له  
ذلك **الجواب** ليس له ذلك حيث كان الامر كذلك ففي فتاوى الشيخ العباسي مانعه اذا صدرت  
اجارة أرض الوقف صحيحة لازمة بأجرة المثل لا يكون للمتولى فسخها قبل مضي المدة ولا عبرة بزيادة  
التعتت اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وقف عقار على نفسه مادام حياته ثم على أولاده ثم على  
أولادهم ثم ثم بحيث تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على ان من مات منهم من أي طبقة عن ولد  
أو ولد ولد وان سفل واحد أو أكثر انتقل نصيبه اليه مات الاثن واحد من الطبقة الثانية عن ابنه فهل  
ينتقل له نصيب أبيه الميت مع وجود أعمامه من أهل طبقة أبيه **الجواب** نعم ينتقل له ذلك عملا  
بشرط الواقف المذكور فانه كنص الشارع في وجوب الاتباع كافي الاشياء وغيره والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن دار موقوفة على مسجد خربت ولم يوجد في وقف المسجد المذكور ما تمعربه الدار  
المذكورة فهل يجوز لامام ذلك المسجد الذي هو المتولى لاوقافه استبدال تلك الدار بما هو أنفع للوقف  
فالجواب ان مثل هذه السؤال قد رفع للشيخ العباسي مفتي مصر في التاريخ فاجاب بقوله القضاة  
الا أن ممنوعون عن الاستبدال بدون اذن مولانا السلطان على ما لا شهرة فلا يجوز الاستبدال في المحصة  
المذكورة اذا لم يشترط الواقف بدون الاذن اه وقد نقل العلاني في شرحه الدر المختار عن المفتي  
أبي السعود انه في سنة إحدى وخمسين ونحوه ورد الامر الشريف بمنع استبدال ما مر أن يصير باذن  
السلطان تبعا لترجيح صدر الشريعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وقف عقارات له بعضها  
مشاع وبعضها مقسوم على أولاده الموجودين ومن يزداد له من الذكور بقية عمره وجعل آخره لجهة  
لا تنقطع وققامو بدلا لابياع ولا يوجب واستثنى الواقف لنفسه بعضا من الغلة فاذا مات رجعا لاصل الوقف

مطلب له أولاد خمسة فقال  
وقفت على أولادى وسعى  
منهم ثلاثة

مطلب وقف على أولاده  
وأولادهم وأولاد أولادهم  
بالواو يشترك الطبقات  
كلها فيه

مطلب لا عبرة بزيادة التعتت

مطلب في العمل بشرط  
الواقف

مطلب القضاة ممنوعون  
عن الاستبدال بدون الاذن

مطلب في لزوم الوقف  
بمجرد القول انه لا يضره  
الشيوع ولا استثناء البعض

فهل يصح هذا الوقف ويلزم ولا يضره الشيوع ولا استثناء البعض أجيبوا ثورجروا والسلام عليكم  
 فالحق جواب نعم يصح هذا الوقف ويلزم بمجرد القول من غير توقف على قضاء قاض ولا يضره الشيوع  
 ولا استثناء البعض انفسه عند الامام الثاني أبي يوسف رحمه الله تعالى قال في الدر المختار والاخذ بقول  
 الثاني أحوط وأسهل وبه ينشئ قال ابن عابدين رحمه الله تعالى ومقتضى قولهم بعمل بالانفع للوقف ان  
 لا يدل عن قول الثاني لان فيه ابقاء بمجرد القول فلا يجوز نقضه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 وقف دار على أولاده ثم وثم وجهه لآخره للفقر او الولاية للأرشد من أولاده وأشهد على ذلك عدولا  
 ومات فقام الارشد من أولاده على سائر الورثة مدعي ان أباه وقفه على الوجه المذكور وجعله متوليا عليه  
 بن يدي حاكم شرعي فأنكره سائر الورثة فأق بالعدول وشهدواوز كواسر او عانا وحكم القاضي بصفحة  
 الوقف المذكور ولزمه بعد وقوع النزاع فيما بين المتولي والورثة فهل يصح حكمه المذكور فالحق جواب  
 نعم وقد رفع الى الخبير الرمي مثل هذا السؤال فأجاب بقوله قد رفع لاسيما اذا نال الخافون في رد الله تعالى  
 خبر يحميه مثل هذا السؤال فقال في الجواب ذهب الامام أبو يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقف يصح  
 بمجرد قوله رقت من غير احتياج الى تسجيل ولا الى تسليم الى المتولي وصححه الأصحاب كثيرون فحيث حكم  
 بصفحة الوقف موافقا لقول صحيح فنفذوا نبرم اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وقف على أولاده  
 الذكور والاناث ثم على أولادهم كذلك ثم على جهة بر ولم يذكر التفاضل بين الذكور والاناث هل يقسم  
 بينهم على السوية والحالة هذه واذا قال الواقف على الذكور والاناث على التفاضل الشرعي فهل معناه  
 القسمة بينهم كالميراث بحيث يكون للذكر مثل حظ الانثيين أجيبوا ثورجروا فالحق جواب نعم يقسم  
 بينهم بالسوية حيث لم يذكر التفاضل وعند ذكره يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين قال في التفتيح  
 الاصل في باب الوقف القسمة بالسوية الا اذا اشترط التفاضل فعني قول الواقفين على التفاضل الشرعي  
 أو على الفريضة الشرعية المفاضلة لا القسمة بالسوية اه لمختصا والله تعالى أعلم

مطلب أبو يوسف يقول  
 يصح الوقف بمجرد القول  
 ولا يحتاج الى تسجيل  
 ولا تسليم الى المتولي

مطلب وقف على الذكور  
 والاناث ولم يذكر التفاضل  
 قسم بينهم على السوية

### كتاب البيوع

**سئلت** عن قال بعث فلان جميع نصيبي من هذه الدار بكذا وهو الر بيع ثم تحقق ان نصيبه منها  
 النصف فهل يقع البيع على النصف كله أو على خصوص الربع انصرح به فالحق جواب انه يقع على  
 خصوص الربع المنطوق به لا على النصف في الفتاوى الاقروية من كتاب الوصايا ما نصه لو قال بعث  
 من فلان جميع نصيبي من هذه الدار وهو الثلث بكذا ذرها وكان نصيبه النصف فالبيع يقع على الثلث  
 اه بمجرد وفاء الله تعالى أعلم **سئلت** عن جماعة كثيرة بما يكون أرضا بالارث من أوائلهم باقية بينهم على  
 الشيوع ففحصت فيهم الا ان كل واحد منهم لا يعلم ما يخصه منها المشتري كذلك لا يعلم حصه كل واحد  
 منهم ببيعها المال يكون كلهم لرجل على الشيوع صفقة واحدة فمن معين وقيل منهم المشتري وسلموا له  
 جله ففصلها واخزها فهل يصح هذا البيع والحالة هذه فالحق جواب اني لم استأث عن هذه المسألة راجعت  
 ما بيدي من الكتب فلم أجدها صريحة فتوقف عن الجواب مدة ثم توجهت الى الحرم من سنة خمس  
 وتسعين ومائتين وألف لاداء الفريضة وزيارة سيد الخلق صلى الله عليه وسلم فتوجهت الى مفتي مكة  
 حينئذ وهو العالم الزاهد الشيخ عبد الرحمن سراج في بيته وهو قريب من المسجد الحرام بقصد الزيارة  
 وسأله عن هذه المسألة فبعد وصولي الى بيته سلمت عليه فرحب بي وتذاكرنا في بعض مسائل حتى  
 سأله عن هذه المسألة وكان يجدها في فتاوى خاتمة المفتين ببلاد الله تعالى الامين اه سلامة الحق مولانا  
 الشيخ عبد القادر بن أبي بكر الصديقي فنظر فيها قليلا ثم ناوئها فاذا فيها ما نصه وسئل رحمه الله تعالى عن  
 جماعة بينهم أرض واسعة مشتركة ملك مختص بهم وهي مشاعة بينهم محدودة بحدودها وما كملها اجتمعوا

مطلب قال بعث جميع  
 نصيبي وهو الربع فبيان انه  
 النصف

مطلب شركاء في عقار  
 لا يعرفون مال كل واحد  
 فباعوه صفقة واحدة جاز  
 البيع

مستقر فيهم لا يتجاوزهم الى غيرهم الا ان كل واحد منهم لا يعلم مقدار حصته منها وكذلك المشتري لا يعلم  
 حصته كل منهم فيها فهل اذا باعوا جميعا هذه الارض المشتركة المشاعة المحدودة من شخصين ثمن معين  
 صفقة واحدة وقبل المشتري البيع بقول واحد وسلموا المشتري جلة وقبضها كذلك أو وكل الباعة  
 واحد منهم أو اجنبا في البيع المذكور كذلك فباعها جلة من مشترى صفقة واحدة وقبلها المشتري  
 كذلك وتسلمها جلة أو باع كل واحد منهم ما يخصه وتواطأت كلهم جميعا على البيع بمثل هذه الصفقة  
 صفقة واحدة وقبلها المشتري بقبول واحد وتسلمها منهم جلة وقبضوا منه كامل الثمن فهل البيع في هذه  
 الصور صحيح حيث لا جهالة تنفذي الى المنازعة في المبيع والثمن أو لا بد من معرفة قدر حصته كل بائع  
 أقنونا في جوابكم البيع صحيح في اعداد الصورة الاخيرة وترجح لدي الصحة فيها أيضا والحالة ما ذكر  
 والله سبحانه وتعالى أعلم مستند الجواب مذکور في شرح السبيل المحوي على الكفر عند قول المتن من  
 المبيع ولا بد من معرفة قدر مبيع وثمن وقد أشرقت على الشرحين الفاضلين الشيخ عبد الكريم والسيد  
 أسلم وتذاكرت معهما في خصوص المسألة فرأيا مارأيت سديدا ورجح الاول منهما ما رجحت من الصحة  
 في الصورة الاخيرة أيضا وأما السيد أسلم فلم يجرعه المذاكرة فيها بخصوصها ووقع المذاكرة معهما  
 أيضا بعد الجزم بالصحة فيما اذا وقعت المنازعة فيما بين الباعة بعضهم مع بعض في قسمة جلة الثمن بينهم  
 بحكم تنازعهم في حصته كل واحد منهم في ذلك المبيع كما اذا تهي بعضهم ان له ربع المبيع فطلب ربع  
 الثمن وتنازعه الباقيون ويذهب آخر ان له ثلث المبيع ويحاول أخذ ثلث الثمن وينازعه الباقيون في ذلك  
 وهكذا فانزع النظر معهما أن يجري الحال بينهم في ذلك على المسال الدينية على المذبي والعين على من أنكر  
 فنميز بينهم بانبات قدر مخصوص في ذلك المبيع استحق من جلة الثمن ما يقابله وبفرض ان لم يميز  
 أحد منهم بهذا الاثبات بأن أثبت كل واحد منهم دعواه أو لم يثبت أحد فالوجه قسمة الثمن بينهم سوية  
 فيما يظهر والله سبحانه وتعالى أعلم في جوابكم قال المفتي المذكور سيدي عبد القادر بعد ما تقدم ما نصه  
 وأعلم ان قضية هذا السؤال صارت واقعة حال لاولنا السيد عبد المحسن بن أحمد بن زيد في سنة ألف ومائة  
 وتسع وعشرين لما عرض له مشترى شركة جماعة من مال بركات معه في أرض الحسينية والحلال ان كل  
 واحد منهم لا يعلم مقدار حصته من هذا المشتري فأرشدته الى بيع الكل جلة واحدة وأجبهه بظاهر  
 اللسان واكتفى به ثم استحسن تصويروا واقعة حاله في سؤال وجواب هذان من غير أن يأخذني خطأ بذلك  
 ليعني منتغما به ان شاء الله تعالى في ثانی الحال والله الموفق وهو المستعان اه كلامه رحمه الله تعالى وهذه  
 ترجمة العلامة المحجب عن هذه المسألة وهي منقولة من سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للسيد  
 محمد بن علي المرادي المفتي بدمشق الشام نصها عبد القادر بن أبي بكر الصديقي الحنفي المكي شيخ الاسلام  
 بإذن الله الحرام الشيخ الفقيه الاوحد المفتي البارع النحرير المصمم أبو الفرج محي الدين ولد سنة ثمانين  
 وألف وأخذ العلم من مكة المشرفة ولازم الطلب على أبي الاسرار الحسن بن علي البهيبي المكي ونفعه به  
 وسمع عليه الموطأ والعصيين وقرأ عليه من البيان وعرض عليه كتاب الكتب كالمطول والاطول  
 وغيرهما من النور والخواشي وحضر درسه في تفسير القاضي والفقوى وأجاز له لفظا وكتابة وله من  
 التأليف كتاب سماه بيان الحكم بالنصوص الدالة على الشرف من الامم وكانت وفاته سنة ثمانين  
 وثلاثين ومائة وألف ثمان عشر محرر الحرام اه بلفظه والله تعالى أعلم سئلت عن باع ثوبا بثلث  
 معلوم لزيد وحصل بينهما الايجاب والقبول وهما في مجلس واحد ثم ندب البائع وأراد دفع البيع زاعما  
 انه مادام القبض لم يقع يجوز له الفسخ فهل لا يجوز له الفسخ والحالة هذه فاجاب لا يجوز له الفسخ  
 والحالة هذه كما أجاب به شيخ الاسلام على أفندي واحتج له الكفوى بقوله البيع ينقذ بالايجاب والقبول  
 واذا حصل لازم البيع ولا خيار لواحد منهما الا من عيب أو عدم روية اه معزيا للبدائع والله تعالى أعلم

طلب ينقذ البيع بالايجاب  
 والقبول ولا خيار الا بعيب  
 أو نحوه

مطالب فسطاه الدين وقال  
كلا دخل نجم ولم تؤذ فاما  
حال

مطلب باع جميع ما يملكه  
هل يصح البيع

مطلب اذا لم تكن الدين  
مستغرفة جاز بيع الورثة

مطلب في البيع بين  
فاحش مع التقرير

مطلب في صورة التقرير

مطلب قال بعت ان اقبضتني  
التمن اليوم

مطلب اختلف المتبايعان  
في وصف المبيع

مطلب قال اعطيت فيها  
كذا كاذبا يكون تفسيرا  
مع النعم الفاحش  
مطلب قال ابيع ينوي  
الحال ان يعقده البيع

مطلب بعد الاحالة لا يتيق  
للبائع حق حبس المبيع  
مطلب في جهالة المبيع

سئلت عن عليه دين مؤجل على أقساط يعطى المدين منه على رأس كل شهر فسطاه على انه اذا  
أخل بقط ولم يؤده من الدين كله حالا غل فسط ولم يؤده فهل يبطل الاجل ويصير الدين حالا  
فالجواب نعم قال في الخلاصة ولو قال كذا دخل نجم ولم تؤذ فاما حال صح والمال يصير حالا اه  
ومثله في النزاية والله تعالى أعلم سئلت في رجل باع جميع ما يملكه لا يخرج هل يصح هذا البيع  
فالجواب نعم يصح اذا علم المشتري ذلك وان جهله البائع ومثل هذا السؤال في فتاوى قارئ الهداية  
وقد أجاب عنه بقوله ان علم المشتري جميع ما يملكه البائع صح البيع ولا يضر جهل البائع بقدره اه ونقل  
ذلك في الحامدية وأقره ونقل عن الخلاصة مانعه رجل قال لا يخرج بعتك جميع مالي في هذه القرية  
من الدقيق أو العبر أو الثياب فهنا خمس مسائل احدها هذه الثانية الدار الثالثة البيت الرابعة  
الصندوق الخامسة الجواني وكل وجهه على وجهه من امان ان يعلم المشتري عا في هذه المواضع أولا يعلم ان  
علم جاز والا في القرية والدار لا يجوز وفي البواني جائز اه والله تعالى أعلم وسئل في قارئ الهداية عن  
مخصص مات وعليه دين وله عقارات فباعها الورثة وتصرفوا فيها هل ينفذ هذا البيع في جوابه اذا  
لم تكن الدين مستغرفة للتركة صح بيع الورثة لها باخذ الغرماء ديونهم من الورثة وان كانت مستغرفة  
لم يصح البيع لانهم لم يملكوها لكن لهم أن يقولوا الارباب الديون خذوا ديونكم منا ونحن نأخذ التركة  
في وسئل ايضا عن اشترى سلعة أو باعها بين فاحش فهل له أن يختار الفسخ في جوابه اذا ظهر غيب  
فاحش للمشتري فيما اشتراه أو للبائع فيما باعه فعند أبي حنيفة وقروا بين في رواية برذون رواية لا يرذ  
وأنتي بعض مشايخنا انه ان خدع البائع المشتري وغره فلم يشتري الفسخ وكذا البائع اذا غره المشتري  
وخدعه فالبائع الفسخ اه وصورة التقرير والحداع على ما في كثير من الكتب أن يقول البائع للمشتري  
ان متاعى هذا قيمته كذا فاشتره المشتري بناء على ذلك أو يقول المشتري للبائع ان متاعك قيمته كذا فباعه  
له بناء على قوله في وسئل ايضا عن شخص قال لا يخرج بعتك كذا ابكذا ان اقبضتني التمن اليوم أو الى  
وقت معين فقال اشتريت فهل هذا البيع صحيح في جوابه هذا البيع غير صحيح لانه علقه بشرط والبيع  
لا يجوز تعلقه بالشرط الا في مسألة واحدة وهي أن يقول بعت ان رضى فلان فانه يجوز اذا وقته بثلاثة  
أيام لانه اشترط الخيار للاجنبي وهو جائز في وسئل عن المتبايعين اذا اختلفا في وصف المبيع فقال  
المشتري للبائع ذكرت لي ان هذه السلعة شامية مثلا وقال البائع منقلت لك الانام بالدية فالقول لمن  
في جوابه القول قول البائع بيمينه لانه ينكر حق الفسخ واليمين للمشتري لانه مدع في وسئل عن شخص  
اشترى من شخص سلعة قال البائع ان فلانا أعطاني فيها الفها فخرضت ابنيها فاشترها بائنا ف بناء على  
هذا الاخبار ثم تبين ان زيد لم يدفع فيها الا الف فهل للمشتري الفسخ في جوابه اذا اشترى ثمن فيه غيب  
فاحش وكان البائع غره بان قال له أعطى زيد فيها كذا فاشترها بائنا على اخباره ثم تبين ان البائع فاحش  
له الرد وأما اذا كان ما أخبر به هو قيمتها فليس له الرد ان تبين كذب البائع اه سئلت عن رجلين  
قال أحدهم لثاني ابيع لك هذا الثوب بكذا انا وبه الحال فقال لثاني اشتريت هل ينعقد البيع بذلك  
فالجواب نعم ينعقد بذلك البيع قال سيدي حسن الثمري لاني في شرح الوهبانية ينعقد البيع  
بلفظ من أحدهما ماض والأخر مستقبل نوى به الحال وهو خال عن السين وسوف كقول البائع  
أبيع منك هذا بكذا فقال الآخر اشتريت اه في فائدة في اذا حال البائع غره على المشتري بالتمن  
لا يتيق له حق الحبس للمبيع ولو حال المشتري البائع على غريمه كان للبائع حق الحبس في ظاهر الرواية  
لانه لم يسقط حقه في المطالبة اه من الشرح المذكور والله تعالى أعلم سئلت عن جهالة المبيع  
هل تنعقد صحة البيع وتوجب فساد فالجواب نعم توجب الفساد اذا كان يتعذر معها التسليم قال في  
الخلاصة ما يفسد البيع أنواع منها جهالة المبيع اذا كان يتعذر معها التسليم واذا لم يتعذر لم يفسد كجهالة



مطلب لا تدخل المقبرة في  
البيع

مطلب له على غيره طعام  
فداعه له بدراهم لم يقبض  
لا يصح

مطلب باعه فربا عشرة ثم  
باعه باثني عشر

مطلب في بيع جميع مافي  
هذا البيت

مطلب باع دارا لابيان  
الحدود جازان كان المشتري  
يعرف الحدود

مطلب اشترى ومات قبل  
نقد الثمن

مطلب باع نصيبه من دار  
والمشتري يعلمه جاز

مطلب قال بعني فواعامن  
هذا الثوب ولم يعين جانبا

مطلب باع عقارا وامتنع  
من الاشهاد

مطلب اشترى شجرة بشرط  
القرار صم

كبل الصبرة بان باع صبرة معينة ولم يعرف قدر كياها أو باع أو باعيتها ولم يعرف عددها اه والله تعالى  
أعلم ❖ سئلت عن باع أرضا محدودة وفي دانهل حدودها مقبرة هل لا تدخل المقبرة في البيع  
فالجواب نعم لا تدخل المقبرة في البيع وقد نظم ذلك ابن وهبان فقال  
ومن باع أرضا وهي فيها مقابر \* يصح ولم تدخل أصح وأنظر  
قال شارحها صورتها باع أرضا فيها مقبرة صح البيع ولا تدخل المقبرة في البيع على الصحيح اه والله تعالى  
أعلم ❖ سئلت عن رجل له على آخر طعام فباعه لمن هو عليه بدراهم وتفرقا قبل القبض هل يصح  
هذا البيع فالجواب انه لا يصح قال في البرازية اذا كان له على آخر طعام أو فلولس فاشتراه من عليه  
بدراهم وتفرقا قبل قبض الدراهم بطل وهذا مما يحفظ وان استقرض الخطأ أو الشعر ثم طلبه المالك  
به وعجز عن الاداء فباعها مقرضا منه بأحد التقدين الى أجل فسد لانه افتراق بين دين اه والله  
تعالى أعلم ❖ سئلت عن باع فربا الزيد بعشرة ثم باعها منه باثني عشر فأى البيعين المقرب  
فالجواب أن البيع الثاني هو المقرب قال المحقق الا تقروى ونقل عن جواهر الفقاوى وجعل في البيع الثاني  
بعشرة ثم باعه من المشتري أيضا بخمسة عشر صح البيع الثاني ويتضمن البيع الثاني انفساخ الاول وهو  
الصحيح وسواء كان البيع بأكثر من الثمن الاول أو بأقل يكون فصلا للاول حتى لو أقام البائع البيعة على  
علي انه باع دارا من فلان بألف في رمضان وأقام المشتري البيعة انه اشترها في شوال بخمسة مائة يقضى  
بالبيع الثاني اه وفي الاشباه الثمراء بعد الثمراء صحح أطاقه في جامع الفصولين وقدمه في الفنية بكون  
الثاني أكثر ثمنًا من الاول أو أقل أو يجنس آخره الا فله اه وفي الهندية فان باعه بعشرة يعني به  
ان باعه بعشرة لا ينفعه الثاني والاول على حاله خلا للثاني من الفائدة اه والله تعالى أعلم ❖ سئلت  
عن باع جميع مافي هذا البيت بكذا هل يجوز فالجواب نعم يجوز وان لم يعلم به المشتري لان الجهالة  
في البيت يسيرة اه من الخانية والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن باع دارا لم يبين حدودها هل يجوز  
هذا البيع فالجواب نعم اذا كان المشتري يعرف حدودها ولا يشترط معرفة جيرانها كافي الخانية  
والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن اشترى ثوبا منه لأموات مفسدا قبل نقد الثمن فما الحكم الثمري  
فالجواب مافي الدرر وغيره اشترى شيئا وقبضه ومات مفسدا قبل نقد الثمن فالبايع اسوة للقرءاء اه  
والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن البائع هل له حق حبس المبيع حتى يقبض عنه فالجواب  
نعم اذا كان الثمن حالا وان كان الثمن مؤجلا لم يكن له ذلك اه من فتاوى البهجة معزى بالحيط والله  
تعالى أعلم ❖ سئلت عن قال بعث منك نصيب من هذه الدار ولم يعينه هل يجوز البيع المذكور  
فالجواب نعم يجوز اذا علم المشتري نصيبه كافي الخانية والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن رجل قال  
لبائع القماش بعني ذراعا من هذا الثوب ولم يعين جانبا من الثوب فقطعه البائع فلم يذهب المشتري وأراد  
ردّه فهل له ردّه والحالة هذه فالجواب نعم له ردّه والحالة هذه ففي الفتاوى الانقروية ولو اشترى  
ذراعا من ثوب ولم يبين الجانب فقطعه البائع كل للمشتري أن يردّه ولو عين الذراع من هذا الجانب فقطع  
البائع ولم يرض به المشتري كان لازما على المشتري اه والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن باع عقارا  
وامتنع من الاشهاد هل يجب عليه فالجواب انه يؤمر بذلك لانه حق المشتري والصك ليس بواجب  
على البائع ولا يجبره على الخروج لكن عليه أن يقر بين يدي الشاهدين فان أبي رفع الامر الى القاضي  
فان أقر بين يدي القاضي يكتب القاضي محلا كذا في الخانية وفيه أيضا وان طالب المشتري الصك القديم لم يأخذ منه  
نسخة يجبر وسيأتي نقله في البيع الفاسد اه والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن اشترى شجرة بشرط  
القرار في الارض هل يصح البيع وله انقاؤها فالجواب نعم قال في البرازية وان بشرط القرار فيها

مطلب اشترى ثوباً ودفع  
بعض الثمن ثم سرق المبيع  
من البائع بسـترد ما دفع  
من الثمن  
مطلب باع أحد شريكين  
بتمام مئتين دار

مطلب اشترى ثوباً ثم قال  
للـبائع بعه

مطلب في بيان مقدار  
القبض الفاحش  
مطلب في بيع التلجئة

مطلب هل المعتبر عن السر  
مطلب عليه لزيد دين  
فأرسل له حنطة وغنم  
معلوم

مطلب في بيع ما هو غائب  
في الأرض

لا يؤمر بالقطع وإن قطع له أن يفرس مكانه أخرى اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن اشترى ثوباً  
ودفع بعض ثمنه ثم سرق من يد البائع فهل ينسخ العقد ويرجع المشتري بما دفع فالحـوـاب نعم كافي  
الخبرية جواباً عن مثل هذا السؤال ونص الجواب هكذا ينسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن  
ولا يطالب بـالـبـاق ولا يكون ودعة بل هو مضمون بالثمن والحالة هذه اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت  
في شرـيـكـين في دار باع أحدهما منها شيئاً معاً لاجنبي بغير إذن شريكه هل يجوز هذا البيع  
فالحـوـاب لا يجوز هذا البيع قال في النزاهة دار بين اثنين باع أحدهما شيئاً معاً لاجنبي لا يجوز  
وعن الثاني أنه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت  
معين فلا تخوان يبطل اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن اشترى شيئاً ولم يره ثم قال للبائع بعه فباعه  
هل يكون فصلاً للبيع فالحـوـاب ان قوله بعه إذا كان قبل قبض المشتري وقبل رؤيته كان فصلاً  
في الخاتبة لو اشترى ثوباً وحظته فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان  
ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فصلاً وان لم يقل البائع نعم لان المشتري ينفرد بالقسط في  
اختيار الرؤية وان قال بعه لي أي كن وكيلي في البيع فلم يقل البائع ولم يقل نعم لا يكون فصلاً اه والله  
تعالى أعلم ❀ سئلت عن مقدار الغبن الفاحش فالحـوـاب كافي الخبرية ان أضح ما قبل فيه أنه  
الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين وقال الخنذي الذي يتغابن الناس في مثله نصف العشر أو أقل منه فإن  
كان أكثر من نصف العشر فهو مالاً يتغابن الناس فيه اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن خاف  
من ظالم على فرسه مثلاً فتواضع مع آخر على أن يبيعه له في الظاهر فقط وأشهد على ذلك ثم باعه له  
ظاهراً ثم خالف المشتري العهد واتى أن البيع وقع حقيقة وأنكر كونه على وجه التلجئة فهل إذا ثبت  
البائع تلك المواضعة وان البيع تلجئة يبطل البيع فالحـوـاب نعم يبطل البيع إذا ثبتت المواضعة  
المدكورة كافي الخاتمة وغيرها وفي الفتاوى الخبرية ما نصه ❀ سئل في رجل باع من آخر شحراً بـتـون  
بيعه تلجئة فصر في فيه المشتري والآن ينكر كونه يبيع تلجئة ويتدعى أنه يبيع جد حقيقة هل إذا أقام  
هو أو وارثه البينة على ذلك تقبل بيته ويسترد أم لا أجاب نعم إذا أقام البائع أو وارثه البينة على ذلك  
قلت ويسترد وإذا لم يقر ببيته يحلف المشتري لانه منكر فاذا حلف عن البين ثبت كونه تلجئة وإذا ثبت  
كونه تلجئة ضمن جميع ما أكله من غمره وقد صرح قاضيان بأنه يبيع باطل وأنه يبيع الحازل ❀ وسئل  
أيضاً في رجل اشترى من آخر قطناً بثمنه وانفق على أن يكون كل قطنار بسـتـة قروش الى أجل في  
السر وتبايعا في الظاهر بمائة الى أجل هل المعتبر ما اتفقا عليه في السر أو ما وقع في العلانية  
وهل إذا أقام المشتري بيته بما ادّعى تقبل ويحكم بـثـن السر أم لا أجاب بان الثمن عن السر وان المشتري  
إذا أقام بيته بما ادّعى تقبل بيته ويحكم بـثـن السر اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن عليه لزيد دين  
فماطله منه زيد أرسل اليه مقدار معلوم من الحنطة فأخذها فهل يكون هذا بيعاً بالدين حيث كان  
عن الحنطة معلوماً ما فالحـوـاب نعم يكون بيعاً حينئذ فقد سئل العلامة الغزالي عن هذا السؤال  
فاجاب عنه بقوله نعم يكون بيعاً بالدين قال في المجتبى معزياً الى النصاب عليه دين فطالبه رب الدين به  
فبعث اليه شعيراً فدرام معلوماً وقال خذ به شعراً بالدين والسعر بينهما معلوم كان بيعاً ولم يعلما فلا وقال  
في الغنية طلب دينه العشرة من المديون فأعطاه ألف مدين الحنطة ولم يبعها صريحاً ولم يقل انها من  
جهة الدين فهو بيع بالدين وان كانت قيمتها أقل من الدين فان كان السعر بينهما معلوماً يكون  
بيعاً بـدـرـة من الدين والا فلا يبيع بينهما اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن بيع الخضرا الغائبة  
في الأرض كالفجل والبصل والجوز هل يجوز فالحـوـاب نعم يجوز البيع في المذكورات ونحوها  
وإذا قلها البائع فلا يشتري الخبر كافي فتاوى الهداية وقال بعده إذا اشترى شيئاً مغيباً في الأرض

فهو شرعاً عالم به وحكمه ان المشتري أن يفتح هذه العقد قبل الرؤية لانه ليس بال لازم في حقه فان لم يفتح وقام المشتري البعض باذن البائع والبائع قلع البعض بخبر المشتري ان شاعرضى به وان شاء فسخ واذا رضى بالمقولة لزمه البيع في الباقي اذا كان على صفة المقولوع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل دفع ثوباً للدلال ليبيعه فدار به فلم يصل الى قيمته فردّه الى صاحبه فهل لا يستحق أجره او الحالة هذه فالجواب نعم لا يستحق أجره او الحالة هذه استحسنا لانه يأخذ وفي المحيط وعليه الفتوى كافي التنقيح عن نور العيون والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل باع ثوباً لثلاث هل يجوز بيع الدين فالجواب لا يجوز بيعه كافي التنقيح عن الاشياء والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع لا خروبا ولا وجود له عنده وانس في ملكه فالجواب انه لا يجوز بيعه حينئذ لانه يبيع معدوم كافي التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** فبين اشترى من ثوباً لا يحويان أو ثياب وقبض قبضه تصرف فيه بالبيع أو نحوه هل يصح فالجواب لا يصح قبل قبضه قال في الخلاصة رجل اشترى ثوباً لا يجوز أن يبيعه ولا أن يوليه أحد ولا أن يشرك فيه أحد قبل القبض وهذا في المنقول وفي العقار كذلك عند محمد وعندنا ما جازاه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بيع المريض لوارثه هل يجوز فالجواب انه لا يجوز للوارث ما لم يجز بقية الورثة كافي الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن له حيوان فباع جلده وهو حي فهل لا يصح هذا البيع فالجواب نعم لا يصح هذا البيع كافي البصر وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرجل هل يدخل في بيع أمه أم لا فالجواب انه يدخل في بيعها كافي التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع داره على شرط أن يسكنها السبعة وعامل يكون هذا البيع فاسداً فالجواب نعم قال في الخاتمة باع داره على أن يسكنها البائع شهراً أو دابة على أن يركبها البائع يوماً يكون فاسداً اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دار في اجارة زيد باعها ما لهما كما هو المأجر المستأجر البيع هل ينفذ الحالة هذه فالجواب نعم ينفذ البيع باجازه قال في الفصل الثاني من الثلاثين من جامع الفصولين البيع بلا إذن المستأجر ينفذ في حق البائع والمشتري لا في حق المصة تأجر فلو سقط حق المستأجر على ذلك البيع ولا حاجة الى التجديد وهو الصحيح ولو أجاز المصة تأجر نفذ في حق الكل ولا ينزع من يده حتى يصل اليه ماله اذ رضا بالبيع يعتبر برفع الاجارة لا لا تنزع من يده وعن بعض انه لو باع وسلم وأجاز المصة تأجر بطل حق حبسه ولو أجاز البيع لا التسليم لا بطل حق حبسه اه وفي الغنية لو أخبر المستأجر بالبيع فقال مبارك يكون اجارة والله تعالى أعلم **سئلت** عن المشتري اذا مات والدين عليه مؤجل هل يحل بموته فالجواب نعم يحل بموته قال في البرازية وبعوت البائع لا يحل الثمن المؤجل وبعوت المشتري يحل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المقبوض في البيع الباطل هل يكون مضموناً فالجواب انهم اختلفوا في المقبوض بالبيع الباطل هل يكون مضموناً على المشتري أو يكون أمانة قال بعض هو مضمون واليه أشار محمد في المأذون وهو اختيار شمس الأئمة المرحوم وقال بعضهم أمانة وذكر في النهران الصحيح انه أمانة أفاده الكفوي نقلا عن ثقة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أراد أن يشتري من آخر ثوباً فقال له صاحبه خذوه وارفعه لتتظرفه فان أعجزك اشتره ولا ردته ولم يسم له ثمناً فرفضه فضاع في يده من غير ردة ولا تقصير فهل عليه الضمان حينئذ فالجواب ليس عليه الضمان والحالة هذه فقد نقل الكفوي رحمه الله تعالى عن الذخيرة ما نصه أخذ من ثوباً فباعه فذهب فذهب وضاع فلا شيء عليه ولو قال ان رضيت أخذته بعشرة فضاع فهو ضامن قيمته وعليه الفتوى ومثله في البرازية من نوع المقبوض على السوم اه وفي الخاتمة المقبوض على سوم الثمن لا يكون مضموناً الا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن يده ثوباً للبيع فساومه رجل فيه فقال البائع أبيعك لك عشر وقال المشتري لا أخذه الا بعشرة فأخذه المشتري منه وذهب هل يكون

مطلب هل يستحق الدلال  
الاجرة اذا لم يبيع

مطلب لا يجوز بيع الدين  
مطلب باع ما ليس عنده

مطلب اشترى من ثوباً  
وقبل قبضه باعه

مطلب في بيع المريض  
لوارثه

مطلب لا يجوز بيع جلد  
حيوان وهو حي

قوله كافي الخبرية وفي  
حواشي ابن عابدين من مبحث

مهر المثل مانصه لو باع يعني  
المريض وارثه شيئاً من ملكه

بذل القيمة أو أقل أو أكثر  
فالبائع باطل حتى لا تنبت

فيه الشبهة خلافاً لما كافي  
الجميع اه نقله جامع رحمه

الله تعالى وفي الدرر من فصل  
القبض ولو وصف ببيع المريض

لوارثه على اجارة الباقي اه  
قال ابن عابدين وهذا عنده

وعنده ما يجوز ويخبر المشتري  
بين فسخ وانما لو فيه غبن أو

مخااة اه بحروفه  
مطلب هل يكون المقبوض

في البيع الباطل مضموناً  
مطلب المقبوض على سوم

الثمن لا يكون مضموناً  
الا بعد بيان الثمن

مطلب قال أخذه بكذا  
وهو في يد البائع فأخذ

وذهب فهو كذا

بشرة أو بائني عشر فالجواب انه حيث كان وقت المساومة في يد البائع فقال المشتري آخذه بعشرة فأخذه من يد البائع وذهب به ولم يمنعه البائع فهو بعشرة قال في الثانية رجل ساوم رجلا شوب فقال البائع أبيعك بخمسة عشر وقال المشتري لا آخذه الا بعشرة دراهم فذهب به ولم يقل البائع شيئا فهو بخمسة عشر ان كان المبيع في يد المشتري حين ساومه وان كان في يد البائع فأخذه منه المشتري ولم يمنعه البائع فهو بعشرة ولو كان عند المشتري فقال المشتري لا آخذه الا بعشرة وقال البائع لا أبيعك الا بخمسة عشر فردته ثم تناوله من يد البائع فدفعه البائع اليه ولم يقل شيئا وذهب المشتري فهو بعشرة اه والله تعالى أعلم

سئلت عن بيع ربيع الادى المخروط بالتراب هل يجوز فالجواب نعم يجوز اذا غلب عليه التراب قال في الثانية وبيع ربيع الادى باطل الا اذا غلب عليه التراب وعن محمد رحمه الله تعالى انه جائز اه وفيها ان يبيع الحجر والميتة والدم وذبيحة الجوسي والمحرم والمترد ومتر وكذا النعجة وهذا هوام الارض وما يسكن في الماء كالضفدع والسرطان الا السمك باطل قال وبيع الدرقين والبرجاء والبيع الباطل لا يفيد الملك وان اتصل به القبض والفساد يفيد الملك اذا اتصل به القبض وبيع شعر الادى باطل وكذا بيع شعر الخنزير اه والله تعالى أعلم سئلت فبمن باع عقارا بثن معلوم وبعد تمام البيع ونقرر الثمن في ذمة المشتري وهبه منه هل يصح هذه الهبة فالجواب نعم تصح قال في جمع الانهر وبيع المتصرف في الثمن يبيع وهبة واجارة ووصية وتقليك من عليه بعوض وغير عوض قبل قبضه سواء كان عمالا بئين كالنقود او عباية من كالمكيل والموزون اه والله تعالى أعلم سئلت فبمن أكره على بيع داره هل يكون بيعه غير صحيح فالجواب نعم قال في التتوير من الاكره حتى لو باع المكره أو اشترى أو أقر أو أقر فسخ أو أمضى اه أى لفقد شرط الصحة وهو الرضى فيتخير فان اعتبار هذا الشرط ليس لحق الغير بل لحقه ولهذا خالف سائر البيوع الفاسدة فان الفسخ فيها واجب عند فقد شرط الصحة لان الفساد فيها لحق الشرع وقد صرحوا بان بيع المكره يشبهه الموقوف ويشبهه الفاسد اه من الرد وأعلم انه لا يبطل حق الفسخ بموت المكره بالفسخ فلورثته الفسخ به مدموته كما في غير ما كتب والله تعالى أعلم سئلت عن له غنم باعها بالسدوى كلها أو بعضها بثن معلوم على أن يكون دفع الثمن من صوفها وتناجوا وممنها فهل لا يصح هذا البيع لجهالة الاجل فالجواب نعم هو فاسد لجهالة الاجل وقد صرح علما وثابان من الشروط الفاسدة تأجيل الثمن الى أجل مجهول فيفسد به العقد لان الحلول مقتضى العقد والاجل لا يثبت الا بالشرط فاذا جهل أفسد البيع لما فيه من نفع أحد المتعاقدين مع عدم ورود الشرع بجوازه اذ الشرع انما ورد بالتأجيل الى أجل معلوم والمسألة في كثير من كتب أصحابنا والله تعالى أعلم

سئلت ما قواكم في التعرير الموجب لفسخ البيع مع تحقق الثمن الفاحش هل يشترط فيه أن يكون من أحد المتعاقدين أو يكون وجوده مع الذين موجبا للفسخ ولو كان من أجنبي أجيبوا نعم وقال الجواب ان التعرير المعتبر هو الواقع من أحد المتعاقدين أو من الدلال وأما الواقع من أجنبي فلا يعتبر قال المحقق ابن عابد بن نقلا عن الخيرية ان مفهوم قولهم ان غنم أحد المتبايعين لا تسخر والدلال فله الفسخ انه لو غنم رجل أجنبي غير الدلال لا يثبت له الرد اه والله تعالى أعلم سئلت عن باع لا تسخر ساوبا لقرش على أن يدفع الثمن في بلد آخر هل يكون هذا البيع فاسدا لجهالة الاجل فالجواب نعم قال في الرد من جهالة الاجل ما اذا باعه بألف على أن يؤدى اليه الثمن في بلد آخر ولو قال الى شهر على أن يؤدى الثمن في بلد آخر جاز بألف الى شهر ويبطل الشرط لان تعيين محل الايفاء فيما لا محل له ولا مؤنة غير صحيح قال ومنها اشتراط أن يعطيه الثمن على التفريق أو على اسبوع البعض اه والله تعالى أعلم

سئلت عن له دار في اجارة الغير فباعها بثن معين فهل للبائع مطالبة المشتري بالثمن قبل تمام مدة الاجارة فالجواب انه ليس للبائع مطالبة المشتري بالثمن له مدم القبض كما في حواشي الدر

مطلب في بيع ربيع الادى المخروط بالتراب

مطلب في البيع وهبة الثمن

مطلب في بيع المكره

مطلب اشترى غنما على ان يدفع الثمن من غنمها

مطلب التعرير انما يعتبر اذا كان من أحد المتعاقدين أو الدلال

مطلب باع على أن يأخذ الثمن في بلد آخر كان فاسدا

مطلب في بيع الدار المستأجرة

لابن عابدين قال وهي واقعة الفتوى سئلت عنها ورأيت نقلها في الفصل الثاني والثلاثين من جامع  
 الفصولين باع المستاجر ورضى المشتري أن لا يفسخ الثمن إلى مضي مدة الاجارة ثم يقضه من البائع ليس  
 له مطالبة البائع بالتسليم قبل مضى مدها ولا للبائع مطالبة المشتري بالثمن ما لم يحصل المبيع بعمل التسليم وكذا  
 لو شري غائباً لا يطالب به بئنه مالم يتبعاً للمبيع للتسليم اه والله تعالى أعلم سئلت عن اشترى داراً  
 فظهر انما في اجارة الفسبأ وانما امره هونه فهل يكون للمشتري الخيار بين الفسخ وعدمه فالجواب  
 نعم يكون له الخيار حينئذ كافي الرد قال وظاهره انه لو كان المشتري عالماً بذلك لا يخبر وهو قول أبي يوسف  
 وقال لا يخبر ولو علماً وهو ظاهر الرواية كافي جامع الفصولين وفي حواشي الرمي عليه وهو الصحيح وعليه  
 الفتوى كافي الولوية قال وكذا يخبر المهرن والمستأجر بين الفسخ وعدمه وهو الاصح وعامة فيه والله  
 تعالى أعلم سئلت عن شريكين في دار باع أحدهما بيتاً معيناً منها أو سهماً في بيت معين منها قبل  
 القسمة فهل لا يجوز هذا البيع فالجواب انه لا يجوز فبأبى الشركاء ابطال البيع لعدم تحقق نصيب  
 البائع في ماله لاحتمال أن يقع في نصيب شريكه عند القسمة قال في البرازية دار بين اثنين باع أحدهما  
 بيتاً معيناً من رجل لا يجوز وعن الثاني جوازها في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع أحد الشريكين من  
 الدار نصيبه من بيت معين فلا تخراً أن يبطله اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن باع بستاناً محتوي  
 على أشجار الفحل والزيتون وغيرها واستثنى عن شجرات وزيتونتين من جملة الأشجار غير معينات فهل  
 يكون هذا البيع فاسداً لجهالة المبيع حينئذ فالجواب نعم يكون فاسداً كافي للخبرية وغيرها لأن  
 جهالة المستثنى تؤدي إلى النزاع فيفسد البيع والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم في من اشترى جبلاً  
 بمائة ريال فقال له آخر اشركني فيه فقال اشركتكم فهل يكون هذا بيعاً لنصف المبيع بنصف الثمن  
 فالجواب نعم يكون بيعاً لنصف بنصف الثمن فقد نقل المحقق ابن عابدين عن الذخيرة مانعه اشترى  
 شيئاً اشرك فيه آخر فهذا بيع النصف بنصف الثمن الذي اشتراه به اه والله تعالى أعلم سئلت  
 عن رجل غصب من آخر أموالاً فافترق الغاصب من الغاصب منه وقال له بعها لي بكذا وهي في يد الغاصب وكل  
 منه ما لا يعرف مقدارها فباعها له على الجهالة بالقدر هل يجوز هذا البيع فالجواب نعم لأنه لا يحتاج  
 فيه إلى التسليم والتسليم فلا يفضي إلى المنازعة نقله الانقروى عن الفقيه والله تعالى أعلم سئلت  
 عن اشترى فرساً يقيناً فاحش وتفرق من البائع فعرف المشتري ذلك الفرس وبعد معرفته ما به تصرف في  
 المبيع بما يدل على الرضى هل ليس له ردة حينئذ فالجواب ليس له ردة بعد ما تصرف فيه تصرف  
 المالك ولو تصرف فيه تصرف الامانة يرد كذا في الفتاوى الانقروية والله تعالى أعلم سئلت  
 عن كان غائباً عن بلد أبيه فمات أبوه حال غيابه عنه وعن ورثة آخرين جاءه رجل من بلد أبيه عارف  
 بالتركة وبما يخص ابنه الغائب منها دون الابن فانه جاهل به فباع الابن حصته من التركة لذلك الرجل فهل  
 يصح هذا البيع فالجواب نعم كافي التقيع والفتاوى المهدية ولفظ جواب المهدية هكذا أفاد في تنقيح  
 الحامدية ان جهل المشتري بالمبيع يمنع صحة البيع لاجهال البائع اه والله تعالى أعلم سئلت  
 عن حق الفسخ للمبيع باليقين مع التفرير هل يورث أم لا فالجواب ان فيه خلافاً والذي استظهره  
 الامام الغزالي صاحب التنوير انه لا يورث ومال اليه المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم  
 سئلت فيمن اشترى شيئاً بره فهل له الخيار عند رؤيته وهل اذا قال قبل رؤيته اني رضى به وأسقطت  
 خياري عند الرؤية بقط بطلت خياره عندها فلا يكون له خيار أجيبوا تزجروا فالجواب انه يصح  
 البيع والثمن المالم يرد وللشترى أن يردّه اذا رآه وان رضى بالقول قبله أي قبل الرؤية لأنه لو لم العقد  
 بالرضى فيها لزم امتناع الخيار عنده وهو ثابت بالنص فادوى إلى بطلانه باطل كافي الدرر والله تعالى  
 أعلم في فائدة لو اختلف البائع والمشتري في أصل الرؤية فان ادعى البائع ان المشتري رأى المبيع قبل

مطلب اشترى داراً يقيناً  
 انها مستأجرة أو موهنة

مطلب شريكان في دار باع  
 أحدهما بيتاً معيناً منها

مطلب باع بستاناً واستثنى  
 شجرات غير معينات

مطلب فيمن اشرك غيره  
 فيما اشتراه

مطلب غصب أم نعمة ثم  
 اشتراه من المالك بمجهولة صم

مطلب اطلع على غيب  
 فتصرف بما يدل على الرضى  
 ليس له الرد

مطلب جهل المشتري بمنع  
 صحة البيع دون جهل البائع

مطلب هل يورث حق  
 الفسخ باليقين

مطلب اشترى مالم يره

مطلب الاختلاف في  
 أصل الرؤية

الشراء أو أنكر المشتري ذلك يكون القول قول المشتري يمينه واليمين على البائع لانه مدع والمشتري منكر  
 وخيار الرقبة انما يسقط اذا وجدت روية المبيع قبل شرائه فاصد الشراء عند رويته فلوراه لا اقصده  
 شرائه يكون له الخيار لانه لم يتأمل التأمل المفيد وهو الذي عقول عليه صاحب التوير ويشترط أيضا  
 أن يكون عالما وقت الشراء بانه مرثية السابق فاذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي فلا خيار له الا اذا تغير  
 فحينئذ يخير ولوراه بعد الشراء ثبت له الخيار وبعده خياره في جميع عمره على الصحيح ما لم يرد  
 على الرضى من قول أو فعل أو تعيب أو يهلك بعضه عنده وقد اشترط واروية المشتري داخل بيوت الدار ولا  
 يكتفى برؤية داخل الدار وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الفتاوى المهدية والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن اشترى ثوباً بمائة قرش هل يلزمه دفع القروش بعينها أو يخير بين دفعها أو دفع ما يساويها من أنواع العملة  
 فالحجواب ان المشتري يخير في دفع ما أراد من أنواع العملة ذهباً أو فضة أو فلواسا وله دفع القروش نفسها  
 اذا وجدت قال المحقق ابن عابد بن رحمه الله تعالى في رد المحتار بعد كلام طويل وانه يعلم ما عورف في زماننا  
 من الشراء بالقروش فان القرش في الاصل قعامة مضر وبعث من الفضة تقوّم بأربعين قطعة من القطع  
 المصرية المسماة في مصر نصفاً ثم ان أنواع العملة المضروبة تقوّم بالقروش فتم ما يساوي عشرة قروش  
 ومنها أقل ونها أكثر فاذا اشترى بمائة قرش فالعادة انه يدفع ما أراد من القروش أو بما يساويها من بقية  
 أنواع العملة من ريال أو ذهب ولا يفهم أحد ان الشراء وقع بنفس القطعة المسماة قرشاً بل هي أو ما  
 يساويها من أنواع العملة المتساوية في الرواج المتخافضة في المسالمة اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن اشترى داراً أو أرضاً فوجد فيها المشتري أحجاراً من المرمرو الكدحان هل يكون ذلك له أو للبائع  
 فالحجواب ان كان مبنياً فلا يشتري وان موضوعاً لا على وجه البناء فلا يمنع أخاذه في الرد والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن اشترى داراً فيها بستان صغير هل يدخل في البيع فالحجواب نعم يدخل فيه قال في  
 التوير فيدخل البناء والمفاتيح والسلم المتصل والسرير والدرج المتصلة في بيعها أي الدار وكذا بسطانها  
 اه مع مزيد من الشرح قوله وكذا بسطانها أي الذي فيها ولو كبر الا لو اخرجها وان كان بابها فيها قاله أبو  
 سليمان وقال الفقيه أبو جعفر يدخل لو أصغر منها ومفتحه فيها لا ولو كبر أو مثلهما وبقيل ان صغيراً دخل  
 والا لا وبقيل يحكم الثمن اه من الردع الفتح **سئلت** هل يدخل الشجر في بيع الأرض بلا ذكره كرمه كانت  
 أولاً اذا كانت موضوعة فيها للقرار ولا يدخل الزرع في بيع الأرض بلا ذكره ولا الثمر في بيع الشجر  
 بدون الشرط كذا في التوير والله تعالى أعلم **سئلت** عن له دار وعلى بعض بيوتها علوه باب من  
 خارج الدار ودرج ومفتاح يخصه فباع الدار وحدها بعد ودها الاربعه فهل يدخل ذلك العلوي في بيع  
 الدار بدون ذكره أو لا يدخل فالحجواب انه لا يدخل في بيع الدار بدون ذكره في عرف بلدنا ويدل  
 على ذلك ما في رد المحتار نقلاً عن البحر عن الكافي من قوله وفي عرفنا يدخل العلوي الكل سواء باع باسم  
 البيت أو المنزل أو الدار والاحكام تبني على العرف فيعترف كل اقليم وفي كل عصر عرف أهله اه **سئلت**  
 وحيث كان المعتبر العرف فلا كلام سواء كان باسم خان أو غيره وفي عرفنا لو باع بيتاً من دار أو باع دكاناً أو  
 اصطبل أو نحو ذلك لا يدخل علوه المبني فوقه ما لم يكن باب العلون داخل المبيع اه مافي الرد والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن في يده داره فادعى آخرها إدارة فطالب القاضي من المذمي بينة قباع ذواليد الدار من رجل  
 هل يصح بيعها مع قيام الخصومة فيها فالحجواب نعم يصح بيده كافي جامع الفتاوى في أواخر الفصل  
 الثالث وغام تفصيله اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اشترى بضاعة على أن يكون جركها على  
 البائع فهل يكون هذا البيع فاسداً فالحجواب نعم يكون فاسداً لانه شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه  
 نفع لاحد المتعاقدين وهو المشتري وكل ما كان كذلك كان مفسداً للمبيع وقد رفع مثل هذا السؤال افتي  
 مصرفي التاريخ فاجاب عنه بقوله البيع المذكور على الوجه الماسطور فاسد فيصح وللشترى استرداد

مطلب بشرط روية المشتري  
لداخل الدار

مطلب اشترى ثوباً بمائة قرش  
يخبر في دفع ما أراد

مطلب اشترى داراً فوجد  
فيها امرراً

مطلب اشترى داراً فيها  
بستان صغير هل يدخل في  
البيع

مطلب يدخل الشجر في بيع  
الأرض بلا ذكر

مطلب باع داراً على بعض  
بيوتها علوه باب من خارج

مطلب بيع عقاره  
خصومة

مطلب اشترى بضاعة على  
أن يكون مكها على البائع

التمن من البائع ففي الهندية من أوسط الباب العائش في الشروط التي تفسد البيع والتي لا تفسده  
ولو اشترى بشرط وذكر عبارة فارسية تعريبها ان الجبر ان يرفعون له الاجال فالبيع فاسد وكذا  
لو باع بشرط أن لا يؤخذ منه الجباية اه وقد علم من ذلك حكم ما يقع في بلادنا من أن الرجل يبيع  
عقار بشرط أن يكون الجرك على المشتري ويعبرون عن هذا بقولهم أبيعك له سالما مسلما يعني ان  
جميع المصاريف اللازمة التي تقررا أخذها في المحاكم من جرك العقار وغيره تكون على المشتري  
والحكم الذي علم من ذلك هو الفساد بهذا الشرط والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن اشترى قطعة من  
أرض مقسومة ثم اشترى كل الأرض ولم يذ كر تلك القطعة فالحكم في ذلك فالحجواب ما في البرازية  
وهو هذا اشترى شقصا مغزما معلوما من أرض وقبض ثم باع المباح منه كل الأرض بتمن ولم يذ كر الشقص  
فأراد المشتري أن يمنع شيئا من التمن لمكان هذا الشقص ان كان ما سمي في العقد أقل أو أكثر بزمه جميع  
التمن الثاني وانتقض البيع الاول وان كان ممثل التمن الاول ففي ذلك الشقص المتسبر هو البيع الاول  
وفي باقي الأرض التمن الثاني هو المعتبر ويرفع عنه حصصة الشقص اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن  
باع دارا زيدا ثم أنكر زيدا الشراء فاعاها الفقيه هل يجوز هذا البيع الثاني فالحجواب نعم قال في البرازية باع  
داره من رجل فانكر المشتري الشراء يجوز بيعه من آخر لان جحد ما عدا النكاح فسخ والله تعالى أعلم  
❀ سئلت عن باع أرضا محدودة بمحدودها الأربعة على ان مساحتها أربع مائة خطوة أو أربع مائة مائة  
بقامة الرجل المتوسط وقبضها المشتري وتصرف فيها مدة حتى مات البائع عن ورثة فامرو الا ان على  
المشتري يدعون أن تلك الأرض مساحتها ألف خطوة ويريدون كياها أو أخذوا زيدا على الأربعة مائة خطوة  
والحال ان البيع وقع على جلة المحدود ولم يذ كر لكل خطوة فمن معين فهل لا يكون لهم ذلك والحالة هذه  
فالحجواب نعم لا يكون لهم ذلك والعبرة بالمحدود زادت الخطأ أو نقصت ففي فتاوى شيخ الاسلام الشيخ  
العباسي معني مصر ما حاصله ان البيع يقع على ما تناوله المحدود وان كان أكثر ذرعا أو تحصل الزيادة  
للمشتري بلائع ولا تمنع دعوى بقية أولاده على المشتري بزيادة ذرعا المنزل على المبلغ المسمى في حجة  
البيع حيث لم يقل كل ذراع بكذا اه وكنت أفتيت في نازلة وهي أن رجلا اشترى أرضا من بيت المال  
محدودة بمحدود معينة تشتمل على مائتين وخمسين جاية ثم ظهر أن ما يريده على عشرة آلاف جاية بأن  
العبرة بالمحدود فكل ما ضمنه المحدود دخل في البيع ثم رأيت في موضوع آخر من الفتاوى المصرية  
ما نصه اذا باع أرضا محدودة على انها مائة ذراع مثلا ولم يسم لكل ذراع غنا فوجدت تزيد في الذراع عباسي  
والحدود على ما هي لا خيار للبائع ولا يستحق عن ما زاد عن المسمى قضاء قول واحد لان الذراع وصف  
لا يقابل به شيء من التمن الا اذا كان مقصودا كأن سمي لكل ذراع غنا كما صرحوا به وتكون الزيادة داخلية  
في البيع ولو كره للمشتري وهذا اذا كان جميع ما ظهر من الذراع زيادة ما كالمبايع داخل في حدوده أما  
اذا كانت الزيادة خارجة عما يملكه فلا تكون بمجرد هذا البيع داخلية في ملك المشتري وليس للمبايع أيضا  
مطالبته بشيء في مقابلتها اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن عقار نصفه ملك ونصفه الآخر وقف  
فباع صاحب الملك الكل صفقة واحدة فهل يصح البيع في خصوص الملك دون الوقف أولا يصح فيها  
فالحجواب انه يصح في الملك دون الوقف قال في التتوير وبطل بيع من ضم الى حر وكية ضمت الى  
مبنة ماتت حقت أنه لو ان سمي عن كل بخلاف يبيع من ضم الى مدبر أو من غيره وملك ضم الى وقف  
ولو محكوم به اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن بيرة بين اثنين باع أحدهما حصته منها لغيره شرى به  
هل يجوز هذا البيع فالحجواب انه لا يجوز قال في الحاشية اذا كان الشري بين اثنين باع أحدهما نصيبه  
من أجنبي لا يجوز وان باع من اثنين جاز ولو كان بين ثلاثة باع أحدهما نصيبه من أحدهم شرى به  
لا يجوز وان باع من مجاز اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن اشترى دارا شرى بها جميعا وطلب من

مطلب في قولهم أبيعك له  
سالما مسلما

مطلب اشترى قطعة أرض  
مقسومة ثم اشترى الكل

مطلب جحد ما عدا النكاح  
فسخ

مطلب باع محدودا على ان  
مساحته كذا الخ

مطلب البيع يقع على ما  
تناولته الحدود

مطلب بطل بيع من ضم  
الى حر

مطلب شعير بين اثنين باع  
أحدهما نصيبه من أجنبي

مطلب بيع الجير البائع على دفع  
الصك القديم لياخذ منه  
نصفه



البائع الصك القديم لما أخذ منه نسخة فامتنع البائع من ذلك هل يجبر على ذلك فالجواب نعم يجبر كافي  
 الهندية على الخيانة والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل اشترى حطباً على ظهر رجل وطاب من البائع  
 أن يوصله إلى منزله فامتنع البائع من ذلك والحال أن عرف البلد في مثله أن البائع يحمله إلى منزل المشتري  
 هل يجبر البائع على ذلك فالجواب نعم قال في الهندية إذا اشترى وقرح حطب فعلى البائع أن يأتي به إلى  
 منزل المشتري بحكم العرف وفي صلح النوازل عن محمد بن سلمة في الأشياء التي تباع على ظهر الذاب كالحطب  
 والقلم ونحو ذلك إذا امتنع البائع عن الحمل إلى منزل المشتري أجبرته على ذلك اه والله تعالى أعلم

### باب البيع الفاسد والموقوف

❦ سئلت عن رجل له زيتون على رؤس أشجاره فباعه بمائة جزرة من الزيت التي يدفعه بعد عصر  
 الزيتون هل يجوز هذا البيع فالجواب أنه لا يجوز هذا البيع أما أولاً فلجملة الأجل المفضية للترافع  
 وأما ثانياً فلا ينفع الزيتون بالزيت العيين لا يجوز أن كان الزيت المفعول بمائة مقدار ما في الزيتون من  
 الزيت أو أقل فكيف يجوز بالدين وفي الخيرية ❦ سئلت عن رجل باع ثمرة زيتون التي عليه بأربع  
 جزار زينة هل يجوز فأجاب لا يجوز بالزيت العيين أن كان مقدراً ما في الزيتون أو أقل فكيف  
 بالدين اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن بيع الوقف أهو باطل أو فاسد فالجواب أنه باطل قال  
 الثمرين لا لا خلاف في بطلان بيع الوقف لأنه لا يقبل التملك والتملك وغطا من جعله فاسداً وأفتى  
 به من علماء القرن العاشر ❦ تنبيه في شرح من لا مسكين مانعه ثم الضابط في تمييز الفاسد من  
 الباطل أن أحد العوضين إذا لم يكن مالا في دين سماوى فالبيع باطل سواء كان مبيعاً أو مضافاً إلى المنة  
 والدم والخمر باطل وكذا البيع به وإن كان في بعض الأديان مالا دون البعض إن أمكن اعتباره فمضافاً إلى البيع  
 فاسد فبيع العبد بالخمر أو الخمر بالعبد فاسد وإن تعين كونه مبيعاً فالبيع باطل فبيع الخمر بالدرهم أو  
 الدرهم بالخمر باطل اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت ما قولكم في شراء الأعمى ثوباً ونحوه هل يجوز  
 فالجواب نعم يجوز وله الخيار بمدة المس فيما يعرف بالس قال في نتيجة الفتاوى بيع الأعمى وشراؤه  
 جائز وله الخيار إذا اشترى لأنه اشترى ما لم يره ثم يسقط خياره بحسب المبيع أى منه باليد للتعرف إذا كان  
 يعرف بالحس وبشمه إذا كان يعرف بالشم وبذوقه إذا كان يعرف بالذوق كافي البصير ولا يسقط خياره  
 في العار حتى يوصف له فإن الوصف يقوم مقام الرؤية اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن باع  
 مالا ملكه قبل دخوله في ملكه هل يجوز فالجواب أنه لا يجوز قال في التنوير عا طفا على ما يبيعه  
 باطل وبيع ما ليس في ملكه لبطلان بيع المعدم وماله خطر العدم لا بطريق السلم فانه صحيح اه مع  
 زيادة من العلأى وكتب عليه ابن عابدين قوله لبطلان بيع المعدم أذن شرط المعقود عليه أن يكون  
 موجوداً مالا متقوماً مملوكاً في نفسه وأن يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه وأن يكون مقدور التسليم  
 وقوله وماله خطر العدم كالحل واللين في الضرع فانه على احتمال عدم الوجود وأما بيع نتاج النخيل فهو  
 من أمثلة المعدم اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت ما قولكم أهل العلم رحمكم الله تعالى في بيع الحبش  
 الذاب بنفسه في أرض البائع أى ما ترعاه المواشي كالحلفاء هل يجوز فالجواب أنه لا يجوز بيعه ولا  
 إجارته كافي التنوير أما الأول فاعدم الملك الحديث الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلأ والنار وأما  
 الثاني فلأنه على استهلاله عين قال العلأى وهذا الذاب بنفسه وإن أنبت بسقي وتربية ملك وجاز  
 بيعه وكتب محشميه ابن عابدين قوله الحديث الناس شركاء في ثلاث أخرجه الطبراني بلفظ المسلمون  
 شركاء في ثلاث الخ وكذا أخرجه ابن ماجه وفي آخره وقتنه حرام أى شئ من كل واحد منها وأخرجه أبو داود  
 وأحمد وابن أبي شيبة وابن عدى قال الحفاظ ابن حجر ورجاله ثقات فوح أفندي وهى الشركاء في النار

مطلب على البائع أن يجعل  
 الحطب إلى دار المشتري

مطلب في بيع الزيتون  
 بالزيت

مطلب بيع الوقف باطل

مطلب في بيان الضابط في  
 تمييز الفاسد من الباطل

مطلب في شراء الأعمى

مطلب في بيع مالا ملكه

مطلب من شرط المعقود  
 عليه أن يكون موجوداً

مطلب في بيع الحبش  
 الذاب بنفسه

مطلب في حديث الناس  
 شركاء في ثلاثة

مطلب في بيان معنى الشركة  
 الماء والنار والحبش

الاصطلاحها وتحفيف الثياب لا أخذ الجرا لا باذن صاحبه وفي الماء الشرب وسقي الدواب والاستقاء من  
 الابار والحياض والانهار المملوكة وفي الكلا الاحتشاش ولو في أرض مملوكة غير أن لصاحب الارض  
 المنع من دخوله وله يره أن يقول ان في أرضك حقا فاما أن توصلي اليه أو تحشه أو تسقي وتدفعه إلى  
 وصار كنب رجل وقع في دار رجل اما أن يأذن للمالك في دخوله ليأخذه واما أن يخرج به اليه ثم قال  
 وانما تعلق بيع الشربة بالحيازة اه فاذا احتش محانت بنفسه ماله فله بيعه وفي الخانيسة بيع  
 الكلا الذي ثبت في أرضه من غير انبائه باطل لانه ليس بمملوك ونقل الكفوى عن منتخب التتارخانية  
 مانعه ولا يجوز بيع مانت في أرضه من الحشيش الا اذا قطعه فيجوز بيعه اه والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت عن بناء علكة اثنا باع أحدها نصيبه منه لغير الشريك وبغير اذنه هل يكون فاسدا  
 فالجواب انه يكون فاسدا ودليله ما في الوجهة عن العمادية بناء بين جارين باع أحدهما نصيبه من  
 آخر بغير اذن شريكه لم يجز وكذا الشجر والزرع ولو باع من شريكه جاز اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت  
 عن باع جلالا آخر بشرط أن يعطى المشتري كفيلا بالثمن هل يفسد البيع بهذا الشرط فالجواب  
 انه لا يفسد بذلك اذا كان الكفيل حاضر او قبل الكفالة أو غائبا فحضر وقبل قبل التفريق قد نال ضرورة  
 الكفيل لانه لو كان غائبا فحضر وقبل بعد التفريق أو كان حاضرا فقبل قبل لم يجز كما في البحر الرائق والله  
 تعالى أعلم ❊ سئلت عن اشترى شيئا على أن يبيعه من البائع هل يكون فاسدا فالجواب نعم  
 كما في الهندية في العاشر من الشروط المفسدة والله تعالى أعلم ❊ سئلت فبين اشترى حمارا شراء  
 فاسدا ثم باعه لغيره هل يصح هذا البيع الثاني فالجواب نعم قال في الملتقى فان باع المشتري ما شراه شراء  
 فاسدا صح وكذا لو اعتقه أو وهبه وسلمه سقط حق الفسخ وعليه قيمته اه وفي البزاية باع منه صحيا ثم  
 باعه أيضا منه فاسدا ينفسخ الاول لان الثاني لو كان صحيا ينفسخ الاول به فكذلك لو كان فاسدا لانه ملحق  
 بالصح في كثير من الاحكام اه ومثله في جامع الفصولين حسب ما نقله ابن عابدين في أوائل كتاب  
 البيع ونقل ايضا عن الذخيرة ان الثاني وان كان فاسدا فانه يتضمن فسخ الاول اه وفي فائدة البيع  
 الفاسد مصيبة يجبر رفعها وسيأتي في باب الربا أن كل عقد فاسد فهو ربا ونقل في الوجهة عن التنوير  
 مانعه وعلى كل واحد منهما ما فسخه قبل القبض وبمده ما دام في يد المشتري ولا يشترط فيه قضاء قض  
 واذا أصرت على امساكه وعلم به القاضي فله فسخه جبر اعلم ما اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت فبين  
 اشترى زيتونا بالزيت هل لا يجوز فالجواب انه لا يجوز الا اذا كان الزيت المحصول غنما أكثر من الزيت  
 الذي في الزيتون قال في التنوير من باب الربا ولا الزيتون زيت والسمسم يحمل أي شيرج حتى يكون  
 الزيت أو الحنأ أكثر مما في الزيتون والسمسم اه قوله حتى يكون أي بطريق العلم فلو جهل أو علم أنه  
 أقل أو مساو لا يجوز اه من رد المختار والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن باع ملك الغير بغير اذنه  
 هل يكون موقوفا فالجواب نعم يكون موقوفا على اجازة المالك فان اجازته نفذوا لا بطل وهذا بيع  
 الفضول ويسمى البيع الموقوف قال في الخانية اذا باع الرجل مال الغير عندنا يتوقف البيع على اجازة  
 المالك ويشترط لصحة الاجازة قيام العاقدن وقيام المالك وقيام المعقود عليه ولا يشترط قيام الثمن ان كان  
 الثمن من النقود فان كان من العروض يشترط قيامه أيضا واذا مات المالك لا ينقض باجازه الوارث وعند  
 اجازة المالك يملكه المشتري مع الزيادة التي حدثت بعد البيع قبل الاجازة وحقوق العقد من قبض  
 الثمن وغيره عنده الاجازة ترجع الى العاقد وأيهما فسخ العقد قبل الاجازة صح فسخه وشراه الفضول  
 لا يتوقف ويكون مشتريا لنفسه اه ملخصا ❊ خاتمة في أنواع البيع أربعة نافذة وموقوفة وفاسدة  
 وباطل فالتأنيذا فأد الحكم المال والموقوف ما فاده عنده الاجازة والفاسد ما فاده عنده القبض  
 والباطل ما لم يفده أصلا هذا بالنظر الى مطلق البيع وأما بالنظر الى المبيع فهو أربعة أيضا مقايضة

مطلب شريك في بناء  
 باع أحدهما نصيبه منه  
 لغير الشريك

مطلب اشترى على أن  
 يبيعه من بائعه  
 مطلب شراء فاسدا فباعه  
 صح البيع

مطلب البيع الفاسد  
 مصيبة يجبر رفعها

مطلب في شراء الزيتون  
 بالزيت

مطلب في بيع ملك الغير  
 بغير اذنه

مطلب في أنواع البيع  
 أربعة

مطلب فيمن باع جارية  
لا تخر نصف ثواب حسنة

وهي بيع العبد بالدين وصرف وهو بيع الدين بالدين وسلم وهو بيع الدين بالعين وعكسه وهو بيع  
العبد بالدين كأكثر البياعات اهـ من البصر والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل باع جارية  
بها لا تخر نصف ثواب حسنة فاجاب عنها بعض مشايخنا في سنة احدى وسبعين ومائتين وألفه  
بيع فاسد لان الحسنات ليست من الاموال فلا تصلح ثمن ولا تخر نصف ثواب حسنة فاجاب عنها  
بعض فقهاء بلدتنا على ذلك وقالوا فهم الشئ فاجبره الله تعالى وأفتى بان البيع المذكور المراد منه الصدقة  
بحازا بقريته أن المتعاقدين من أهل العلم يعرفان ان الحسنات انما يحصل ثوابها في الدار الآخرة ويعرف  
كل أحد ان لا تصلح للمنة واستدل على ذلك بقوله من الشئ الا في الاول فائلا ان هذا قيلك لموضع أخرى  
وكل قيلك لموضع أخرى فهو صدقة ينتج هذا صدقة قال ودليل الكبرى قول العلامة الاميري بمجموعه  
التكليف لموضع أخرى صدقة ولما رفع الفقير راجعت ما يهدي من الكتب فلم أجد الحادثة بعينها فيها  
ولكن كلام فقهاءنا حيث قالوا العبرة بالمقاصد لا بالافاظ وقالوا ان أعمال الكلام أولى من أهله  
يقضى ما قاله الشيخ فاجبره الله تعالى فوافقه على جوابه بانه صدقة والله تعالى أعلم

### باب خيار العيب

مطلب اشترى بزر بطيخ  
فزرعه فلم يثبت  
مطلب هل يشترط في بيعة  
العيب الابد

**سئلت** عن اشترى بزر بطيخ وزرعه فلم يثبت فادعى انه كان معيبا قلنا لم يثبت فهل اذا ثبت  
انه كان كذلك يرجع على البائع بالنقصان فاجاب ان مثل هذا السؤال رفع لقارئ الهداية  
فاجاب عنه بقوله اذا ثبت انه كان معيبا يرجع بنقصان العيب اهـ **سئل** هل يشترط  
في بيعة العيب في الدواب والرقيق اثنان أو يكفي واحد فاجاب بقوله العيب اذا كان مختصا بعمرته  
الاطباء قبل ان يثبت بقول عدلين من الاطباء وبضمهم امكن في بقول واحد وان كان عملا لا يطالع  
عليه الرجال كعيوب النساء امكن في بقول امرأة واحدة عدلة وقلة الاكل في الدواب عيب ويثبت  
بشهادة عدلين أو به علم القاضى **سئل** هل يقبل قول الذي الطبيب في قدم العيب وحدونه  
وهل هو عيب رتبة على البائع اذا لم يكن بالبلدة طبيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين  
فاجاب بقوله لا يقبل قول الكافر على المسلم ولا يثبت بشهادته حكم على المسلم اهـ والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رجل اشترى أمة وقبضها ثم ادعى ان بها عيبا وهو جريان البطن وزعم انه قديم عنده  
البائع وأنكر البائع دعواه وقال انه لا عيب فيها وعلى فرض تحققه فهو حادث عند المشتري فهل لا يكون  
المشتري خصما الا بعد تحقق العيب فيها الا ان وهل لا يقبل قول الامانة به العيب المذكور الا ان  
وانه قديم عنده البائع أجيبوا ونحوه فاجاب ان لا يكون خصما الا بعد اثبات قيامه به الا ان  
قال في البصر الرائق اذا ادعى عيبا بطالع عليه الرجال ويمكن حدونه فلا بد من اقامة البيعة أولا على قيامه  
بالمبيع مع قطع النظر عن قدمه وحدونه لينتصب البائع خصما فان لم يبرهن فلا يمين على البائع عند  
الامام على الصحيح لان الحلف يرتب على دعوى صحيحة ولا تصح الا من خصم ولا يصير خصما فيه الا بعد  
قيام العيب اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى بعيرا ولم يبرهن عيبا ثم بعد أيام قليلة مات البعير  
فما ينسب أهله المعرفة وقالوا انه هلك بعيب قديم باطنى فهل يرجع المشتري بالنقصان والحال ما ذكر  
فاجاب نعم وقد رقت هذه الحادثة لشيخ الاسلام ممتنى مصرفي الحال فاجاب كافي فتاويه بقوله اذا  
ثبت العيب القديم يكون للمشتري بعده هلاك البيع الرجوع بالنقصان سواء كان هلاكه قبل رؤية  
العيب أو بعده كافي النهر والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى ثوبا باع بعضه ثم اطاع على عيب  
قديم بالباقي هل له رد الباقي فاجاب نعم يكون له رد الباقي بعد تحقق العيب الموجب للرد قال في  
جامع الفصولين نقل عن الخانية وعن محمد لا يرجع بنقص ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وعليه الفتوى

أى ما زعم المشتري انه عيب هل  
هو عيب في الواقع اهـ  
مطلب لا يقبل قول الكافر  
على المسلم ولا يثبت بشهادته  
عليه حكم

مطلب ادعى عيبا فلا بد  
من اقامة البيعة أولا على  
قيامه بالمبيع

مطلب اذا ثبت العيب بعد  
الهلاك يرجع بالنقصان  
مطلب اشترى ثوبا فباع  
بعضه ثم اطاع على عيب في  
الباقي

اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وجد عينا اشتراه عيبا فأراد رده على البائع ثم اصططحا على أن يرده  
 البائع بعض الثمن المشتري ولا يرده المشتري العيب فهل يصح هذا الصلح فالجواب نعم يصح هذا الصلح  
 قال في الدر المختار وجد المشتري عيبا وأراد الرتبة فاصططحا على أن يدفع البائع دراهم للمشتري ولا  
 يرده عليه جاز ويجعل حطام الثمن وعلى العكس وهو أن يصططحا على أن يدفع المشتري دراهم للبائع  
 ويرده عليه لا يصح لانه لا وجه له الا الرشوة فلا يجوز اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري  
 جلاويه مرض خفي لم يعلم به المشتري ثم ازداد مرضه وقوى عند المشتري وتحقق انه كان مريضا عند  
 البائع فهل يزيده المرض عند المشتري عتق ردة الجمل ويرجع المشتري بالنقصان فالجواب نعم قال  
 في الهندية نقل عن الظهيرية مانصه اشتري عبدا وبه مرض فزداد المرض عند المشتري فليس له أن يرده  
 على البائع لكن يرجع نقصان العيب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري جلاويه ثم سقط  
 فذبحه انسان بأمر المشتري فظهر به عيب هل له الرجوع بنقصان العيب حيث لم يطلع على العيب الا بعد  
 الذبح فالجواب نعم له الرجوع بنقصانه قال في الهندية اشتري بعيرا فلما أدخله داره سقط فذبحه  
 انسان بأمر المشتري فظهر به عيب قديم **سئلت** عن اشتري أن يرجع بنقصان العيب على البائع في قول  
 أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وبه أخذ المشايخ اه اذا علم بالعيب بعد الذبح أما اذا علم بالعيب ثم ذبحه  
 هو أو غيره بأمره أو بغير أمره لا يرجع بشئ كذا في فتاوى قاضيان اه وفي التنوير شرحه للعلائي  
 ولو اشتري بعير فخره فوجد بمعاها فاسدة لا يرجع لافساد مالته اه وكتب المحقق ابن عابدين رحمه  
 الله تعالى قوله لافساد مالته أشار به الى الفرق بين هذه المسألة وما قبلها يعني اذا اشتري ثوبا فقطعه  
 فاطاع على عيب يرجع بنقصانه وهو ان النحر افساد المال لانه ضرورة المبيع عرضة للسنن والفساد ولذا  
 لا يقطع السارق به فاختل معنى قياس المبيع كذا في التنوير قال وعدم الرجوع قول الامام وفي الخاتمة  
 وجامع الفصولين لو اشتري بعير فلما أدخله داره سقط فذبحه فظهر عيب به يرجع بنقصانه عند اه وبه  
 أخذ المشايخ كالوا كل طه ما فوجد به عيبا ولو علم عيبه قبل الذبح فذبحه لا يرجع اه قال في الجروفي  
 لواقعات الفتوى على قولهما في الاكل فكذا هنا اه قال الخبير الرملي ويجب تنقيح المسألة يعني التي وقع  
 فيها الخلاف بين الامام وصاحبيه بما اذا خمره وحيا نه مرجوة أما اذا أيس من حيا نه فله الرجوع  
 بالنقصان عند الامام ايضا لان النحر في هذه الحالة ليس افساد للمالية تأمل اه مع زيادة للتوضيح والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري ثوبا فذبحه عند المشتري ثم اطاع فيه على عيب قديم فما الحكم في  
 ذلك فالجواب انه يرجع بنقصان العيب قال في الخاتمة اذا اشتري ثوبا فذبحه عند المشتري فذبحه  
 المشتري أو بغيره أو بأمره أو بغير أمره ثم علم بعيب كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد  
 وطريق معرفة النقصان أن يقوم صحب لا عيب فيه ويقوم به العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشر  
 القيمة كانت حصة النقصان عشر الثمن فان رضى البائع أن يأخذه معيبا بالعيب الذي حدث عند المشتري  
 ويرد كل الثمن كان له ذلك وان زاد المبيع عند المشتري بان اشتري ثوبا فذبحه بعصفرا أو زعفران أو اشتري  
 أرضا فبنى فيها بناء أو غرس شجران ثم وجد بها عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرده فان قال  
 البائع أنا قبله كذلك وأرد كل الثمن لم يكن له ذلك وان اشتري طه ما فباعه ثم علم بعيب كان عند البائع  
 لا يرجع بنقصان العيب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري جلا فإرأى به عيبا فعرضه على البيع  
 ثم أراد أن يرده هل له ذلك فالجواب انه ليس له ذلك كما أجاب به شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله  
 تعالى ونقل الكفوي عن مؤيد زاده مانصه ويبطل حق الرتبة بالعيب بالعرض على البيع ثم نقل عن الدرر  
 مانصه مداوة العيب وعرضه على البيع ولا يسه واستخذه وركوبه في حاجته رضى لان كلالها  
 دليل على الاستبقاء اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل اشتري حمارا فاطاع فيه على عيب فأراد

مطلب اصططحا على أن يرده  
 البائع بعض الثمن ولا يرده  
 المشتري

مطلب اشتري عبدا به  
 مرض فزداد رجس  
 بالنقصان

مطلب اشتري جلاويه  
 فسقط فذبحه انسان الخ

مطلب عيب عند المشتري  
 ثم اطاع على عيب قديم  
 بالنقصان

مطلب أدى فيه عيبا فعرضه  
 على البيع ليس له رده

مطلب أراد أن يرده ثم وجد  
 البائع

أن يردّه فلم يجد البائع فأمسكه حتى حضر البائع فهدله الرّد عليه بعد حضوره فالجواب نعم والمسألة  
في تنقيح الحامدية قال الطالع على عيب في الغلام أو الدابة فلم يجد المالك فاطعمه وأمسكه ولم يتصرف فيه  
بما يدل على الرضى يردّه لو حضر ورجع بالنقصان أن علك اه مغزى بالبحر ثم نقل عن الخانية رجل  
اشترى بعيرا وقبضه ثم وجد به عيبا فذهب إلى البائع ليرده فغط في الطريق فهدلك على المشتري ثم إن  
المشتري أن أثبت العيب يرجع بنقصان العيب على البائع اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن اشترى  
دابة ورأى فيها عيبا فاعالج به بالكي أو نحوه فهل ليس له الرّد على البائع والحالة هذه فالجواب نعم كان  
الشفيع وغيره والله تعالى أعلم ❀ سئلت في رجل اشترى جارية ووطئها ثم اطلع فيها على عيب فهل له  
الرجوع بالنقصان فالجواب نعم والمسألة في كثير من المعتربات والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن  
اشترى دابة فوجد بها عيبا فذهب فأساومه البائع فيها فأقالها بهما حتى فقال أريد بهما منك فهل لا يملك الرّد  
على البائع بعد ذلك فالجواب أنه لا يملك الرّد عليه والحالة هذه ففي الخانية رجل اشترى جارية فوجد  
بها عيبا فأساومه البائع فقال له هل تبيعها مني فقال نعم بطل حقه في الرّد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
إذا اشترى ثوبا فوجد به عيبا فقال له البائع اذهب به وبه فإن لم يشتريه منك فردّه على تفعل بطل حقه في  
الرّد اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت في من اشترى دابة ثم باعها من آخر ثم إن المشتري الثاني وجد بها  
عيبا فذهب إلى البائع الأول بعد أن ماتت الدابة عنده فرجع على بائعه وهو المشتري الأول بنقصان  
العيب هل يرجع المشتري الأول على بائعه بالنقصان حيث فالجواب أنه لا يرجع عليه به عند الإمام  
الأعظم رحمه الله تعالى قال في الخلاصة رجل باع من آخر عبدا وباعه المشتري من آخر فبات العبد في يد  
المشتري الثاني ثم اطلع المشتري الثاني على عيب يرجع على بائعه بالنقصان وبائعه لا يرجع على بائعه عند  
الإمام خلافا لهما اه وفي الخانية ولو اشترى جارية وقبضها وباعها من غيره فولدت من المشتري الثاني ثم  
وجد بها عيبا فذهب إلى البائع الثاني فوجد بها عيبا فذهب إلى البائع الأول ولم يعلم به المشتري الأول فان المشتري الثاني يرجع  
بالنقصان على المشتري الأول والمشتري الأول لا يرجع بالنقصان على بائعه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع هو أيضا بالنقصان على بائعه اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت في رجل  
اشترى أرضا فوجد عليها ثوابا طائفة لم يكن علمها حين البيع فهل له الرّد بذلك على البائع فالجواب  
نعم له ذلك كما أفتى بذلك في الخبرية والتنقيح وفي الثاني اشترى أرضا أو دارا على أنها حرة من الثواب فإذا  
طوأت المشتري بالثواب له أن يردّها على البائع حيوانا على ورثته بعد موته اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت  
فمن اشترى دابة فوجد بها عيبا فذهب إلى البائع فوجد بها عيبا فذهب إلى البائع فوجد بها عيبا فذهب إلى البائع فوجد بها عيبا  
على بائعه الأول فالجواب لا قال في التنوير باع ما اشتراه فردّه عليه بعيب يردّه على بائعه لو ردّ عليه  
بقضاء بعد قبضه ولو رضاه لا اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رأى فيما اشتراه عيبا ولم يعلم أنه عيب  
هل له الرّد بعد أن علم أنه عيب فالجواب أن ذلك العيب لا يتخلو ما أن يكون ظاهر لا يتخفى على الناس  
أولا لا يكون كذلك فإن كان ظاهرا فليس له الرّد ولا يتخلو ما أن يكون البائع بين سببه أولا فإن لم يبين  
السبب فلا يشتري الرّد وإن بينه فإن ظهر له سبب آخر فله الرّد أيضا ولا فلا إذا رأى في الجارية قرحة  
ولا يبين السبب ولم يعلم أنه عيب له الرّد لأنه لا يشبهه إذا ليست كل قرحة عيبا وإن رأى ورما قدينا البائع  
السبب بأنه من الضرب غاية الأمر أنه قال حديث فظهر أنه قديم أي من ضرب قديم فلم يختلف السبب فلا  
يثبت له الرّد ما لم يظهر أنه من غير الضرب اه من التنقيح والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن الرّد بالعيب  
قبل القبض هل يتوقف على رضى البائع أم لا فالجواب لا يتوقف قال في الوهبانية  
ويفسخ قبل القبض بالعيب وحده ❀ والابحكم أوردى وهو محض  
قال سيدي حسن الشرنبلالي في شرحه صورته الطلع على عيب قبل قبض البيع فأبطل البيع محض من

مطلب رأى عيبا فاعالج به  
ليس له رده  
مطلب بعد وطء الجارية  
الطلع فيها على عيب

مطلب باع العبد وباعه  
المشتري فبات العبد بالخ

مطلب اشترى أرضا فوجد  
فيها ثوابا طائفة له الرّد

مطلب ردها على البائع  
برضاه ليس للبائع الرّد على  
بائعه

مطلب العيب اما أن يكون  
ظاهرا لا يتخفى أولا

مطلب لا يتوقف الرّد بالعيب  
قبل القبض على رضى البائع

البائع بطل وان لم يقبل وان كان بعد القبض لا بد من الرضى أو القضاء فالخضوع شرط في الكل وان انفرد  
 بالابطال بدون قبض وقوله وحده ليس معناه انه متفرد بالقبض من حضور البائع بل انه يحصل منه  
 وحده من غير رضى وحكم اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى دابة من زيد فباعها من عمرو  
 فردّها عمرو على زيد بقضاء الفضي فقبل زيد ردّها الى البائع الاول فالحجواب نعم قال في التنوير رباع  
 ما اشتراه فردّ عليه بعيب رده على بائعه لورده عليه بقضاء اهـ ومعناه ان له أن يخاضع الاول ويعمل ما يجب  
 أن يفعل عند قصد الرد ولا يكون الرد عليه رده على بائعه بخلاف الوكيل بالبيع حيث يكون الرد عليه رده  
 على موكله لان البيع واحد فاذا ارتفع رجوع الى الموكّل يجوز وقامه فيه ويخالف الاستحقاق فانه اذا حكم به  
 على المشتري الاخير يكون حكما على كل الباعة قال في التمر وهذا الاطلاق فيه في المبسوط عما اذا ادعى  
 المشتري العيب عند البائع الاول أما اذا أقام البينة ان العيب كان عند المشتري ولم يشهد انه كان عند  
 البائع الاول فليس للمشتري الاول أن يردّه لاجماعا كذا في الفقه تبع للدراية وأقره في البحر أيضا **وقالت**  
 وهو مقيد أيضا بما اذا لم يترفع العيب بعد الرد **قل** في الفقه لو قال بعد الرد ليس به عيب لا يردّه على البائع  
 الاول بالاتفاق اهـ من الرد والله تعالى أعلم **سئلت** عن مشتري اراد البيع بعيب ولم يدع البائع  
 بسقط الرد فقول بحذف القاضي المشتري حينئذ على انه ما فعل ما بسقط به الرد فالحجواب انه يحضره عند  
 الامام الثاني رحمه الله تعالى في الخلاصة والبرازية ان القاضي لا يستخلف الخصم بل اطالب المدعى الا في  
 مسائل منها اختيار العيب اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع دابة على البراءة من كل عيب ثم اطاع  
 المشتري على عيب وأراد الرد هل له ذلك فالحجواب ليس له ذلك **قل** في التنوير روضح البيع بشرط  
 البراءة من كل عيب وان لم يدع ويدخل فيه الموجود والحادث قبل القبض فلا يرد بعيب اهـ قال المحقق ابن  
 عابد بن ومنه ما معروف في زماننا فبما اذا باع: نرا منه الا فيقول بعينه هذه الدار على انها كرم تراب وفي  
 بيع الدابة يقول مكسرة مخطومة وفي نحو الثوب يقول حرقا على الزنادور يردون بذلك انه مستعمل على كل  
 العيوب فاذا رضى المشتري لاختياره لانه قبله بكل عيب يظهر فيه وكذلك قولهم بعته على انه حاضر حلال  
 ويراد بيع هذا الحاضر عاقبه من أي عيب كان سوى عيب الاستحقاق أي لو ظهر غير حلال أي مسروقة  
 أو مفصولة يرجع عليه المشتري فهذا كله على البراءة من كل عيب ونظيره ما في البحر لو قبل الثوب بعينه  
 يبرأ من الخروق وتدخل الرقع والزف أو لو كان فيه خرق لا يردّه وكذلك لو وجده مرقوعا أو مرقوعا وهو من  
 رفوف الثوب رفوعا من باب قتل أو أصلمته ثم رأيت بعض المحشدين ذكر ان العلامه ابراهيم البيري  
**يؤسّل** عن باع أمة وقال أبيعك الحاضر المنظور يريد بذلك جميع العيوب **فالحجواب** نعم ليس للمشتري رد  
 الأمة التي أبرأه عن جميع عيوبها اهـ وقد جرى عندنا انهم يقولون عند البيع ساقط ما قاط ويقولون  
 أيضا أبيعك الحاضر فيمنه يريدون انهم يبيعونه على البراءة من جميع العيوب فلا يكون للمشتري الرد بالعيب  
 في هذه الحالة **فوقائد** الاولى خيار العيب بسقط بأمور منها العلم بموت البيع أو وقت القبض  
 ومنها الرضى به بعدها ومنها اشتراط البراءة من كل عيب ومنها السخ على شيء ومنها الاقرار بانه ليس  
 فيه العيب الغلاني كافي البحر الثانية لا يحل كتمان العيب في مبيع أو عن الاثني مسائل **الاولى** الأسير  
 اذا اشترى شيئا ذمة ودفع الثمن فغشوا جاز ان كان حر الا عدا **الثانية** يجوز اعطاء الزنوف والنافس في  
 الجبايات كافي الاشياء **الثالثة** لو اشترى غرة كرم ولم يمكنه قطاها فالبينة الزنا بيران بعد القبض  
 لم يردّه وان قبله فان انتقص المبيع بتداول الزنا بيرانه الفسخ لتشرق الصدقة عليه كافي الدر والله تعالى أعلم

### باب في الاقالة وبيع الوفاء

**سئلت** عن باع ثورا فوجد فيه المشتري عيبا فأتى به الى البائع ورده عليه فقبله منه وبعد أيام مات هل

عوت على البائع فالحجواب نعم عوت عليه لانه لم يرد عليه وقبله كان اقالة البيع والمسألة في الخيرية  
 وعبارتها حيث قبله ضرر بحاص وقوله اقالة له بعد البيع السابق ومات على ذمته لا على ذمة المشتري اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع وأكر البائع فأقيمت عليه البيعة ان باع فأدعى الاقالة هل يسمع  
 دعواه والجلالة هذه فالحجواب نعم كما في خلاصة الاجوبة نقلا عن عبد الرحيم والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن تقابل على أن يترك المشتري من الثمن بعضه للبائع فما الحكم في ذلك فالحجواب ان الاقالة جائزة  
 وأما الخط من الثمن فلا يجوز فأخذ المشتري الثمن تاما قال في الخلاصة وكذا لو قال أقلني على أن أضع عندك  
 خدين من الثمن فقال فقلت جازت الاقالة دون الخط ويدفع كل الثمن اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 ما قولكم في باع فرسان نوع من الثمن ثم تقابل بجنس آخر غير جنس الثمن هل يصح الاقالة بذلك  
 فالحجواب ان الاقالة تصح بمنزل الثمن الاول قال الكفوي رحمه الله تعالى الاقالة عند أي حبيفة فصح  
 قبل القبض وبعده بمنزل الثمن أو بأقل أو بأزيد من نوع الثمن أو بجنس آخر فاذا اعتبر فضا أو أفسح لا يصح  
 الا بمثل الثمن الاول فمطل اشتراط الزيادة والنقصان واشتراط بدل آخر كالحصاة الاقالة قبل القبض  
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري بستانا مشتملا على نخيل وزيتون وغير ذلك من الاشجار المثمرة  
 وأكل ثمرته نحو سنة ثم تقابل مع البائع فهل لا تصح هذه الاقالة بعد أكل الثمار فالحجواب نعم لا تصح  
 كما في الخلاصة وهذه عبارتها رجل باع من آخر كرما وسلمه اليه فأكل المشتري ثمره سنة ثم تقابل لا تصح  
 ونقل في الخيرية عن المجتبى مانصه والزيادة المنفصلة تمنع الاقالة اذا كانت بعد القبض لا قبله وممراده  
 المتولدة من المبيع كالثمرة قال ومثله في كثير من الكتب وفي الخامس والعشرين من جامع الفصولين  
 والمنفصلة المتولدة كولد وغر ونحوه تمنع الاقالة وكذا تمنع الفسخ بسائر أسباب الفسخ اه واذا علمت عدم  
 صحة التناضح علمت ان الثمرة كلها للمشتري اه كلام الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع عقاره  
 بيع وفاء وأباح للمشتري أكل الغلة فأكل منها البعض ورجع البائع في اباحته ومنعه من أكل الغلة فهل له  
 ذلك فالحجواب نعم قال الحسبر الرمي في حواشيه على جامع الفصولين ويقع في بلادنا في بيع الوفاء  
 اشتراط أكل الزائد وهو اطلاق الاباحة تقبل الرجوع صريحه في مخ الفقار في باب التصرف في  
 الرهن وتقبل التعليق بالشرط والخطر صريحه فيه أيضا وصريحه الزايغ وغيره فيجوز الرجوع عن  
 الشرط قبل الاكل وأما بعد الاكل فلا يجوز الرجوع فيما أكله وبعثت فقوت صريح في جواهر  
 الفتاوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال للمشتري منه أقلني فقال أقلتك هل تتم الاقالة بذلك  
 أو تتوقف على القبول من البائع فالحجواب انه يتوقف قال في الخانية البائع لو قال للمشتري أقلني  
 هذا البيع فقال المشتري أقلت لا تتم الاقالة عندهما لم يقبل البائع قبلت اه **سئلت** في الخانية  
 رجل اشترى حمارا وقبضه ثم جاء بالحمار بعد أربعة أيام فردده على البائع فلم يقبل البائع صريحا واستعمل  
 الحمار أياما ثم امتنع عن رد الثمن وقول الاقالة كان له ذلك لانه لم يرد كلام المشتري بطل كلامه فلا تتم  
 الاقالة باستعماله اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل اشترى عقارا من زيد فشفع عليه الجار فتقابل  
 المشتري مع البائع فهل تمنع الاقالة الشفعة أم لا فالحجواب لا تمنعها والمسألة في الخيرية من كتاب الشفعة  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى عقارا فاشجروه وأكل غلته وهي الاجرة ثم تقابل مع البائع فهل  
 تصح هذه الاقالة فالحجواب نعم تصح هذه الاقالة وتطيب الغلة للمشتري قال الخبر الرمي في حواشيه  
 على جامع الفصولين وقد سئلت في مبيع استغله المشتري هل تصح الاقالة فيه فأجبت بقولي نعم  
 وتطيب الغلة والغلة اسم للزيادة المنفصلة كاجرة الدار وكسب العبد فلا يخالف ما في الخلاصة من قوله  
 رجل باع آخر كرما فسلمه اليه فأكل ثمرته سنة ثم تقابل لا تصح اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن رجل باع دينه فصبى عليه الدائن وألح عليه في طلب دينه فباعه بدينه عقارا ببيع وفاء وسلم له المبيع ثم

مطالب به: انكار البيع  
 ادعى الاقالة تسمع دعواه  
 مطلب في الاقالة على أقل  
 من الثمن  
 مطالب تصح الاقالة بمنزل  
 الثمن الاول

مطالب تقابلا في بستان بعد  
 أكل غلته لا تصح الاقالة

مطالب باعه وفاء وأباح غلته  
 ثم رجع في الاباحة صح  
 الرجوع

مطلب قال أقلني فقال  
 أقلتك لا تتم الا بالقبول  
 مطالب رد الجار على البائع  
 فلم يقبل

مطلب الاقالة لا تمنع الشفعة

مطلب اشترى عقارا واشجروه  
 وأكل الاجرة ثم تقابل

مطلب في بيع الوفاء



أحضر المدين الدين الذي عليه وطلب من الدائن المبيع فهل له ذلك فأجاب نعم كما أتى بذلك شيخ  
الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى ونقل الكفوي عن الغانية مانعه وأختلفوا في البيع الذي يسميه  
الناس بيع الوفاء أو البيع الجائر قال أكثر المشايخ منهم السيد الشيخ الازم أو شجاع والقاضي الامام  
أبو الحسن علي السعدي رحمه الله تعالى حكمه حكم الرهن لا يملكه المشتري ويضمن المشتري ما على من  
ثمره ولا يباح له الانتفاع ولا الاكل الا باباحة المالك ويسقط الدين به لانه اذا كان وفاء بالدين ولا يضمن  
الزيادة اذا هلك لا يضمنه والبايع ان يسترده اذا قضى الدين والصحيح ان العقد الذي جرى بينهم ان كان  
بلفظ البيع بشرط الوفاء وتأفظا بالبيع الجائر وعندهما هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك وان  
ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة جاز البيع ويلزمه الوفاء بالوعد لان المواعدة  
قد تكون لازمة فتجب له الوفاء لانه اذا اراد عليه الثمن رد عليه العين اه قال في الدر المختار من حيث بيع الوفاء وصورته ان  
يبعه الغني بألف على انه اذا رد عليه الثمن رد عليه العين اه قال المحقق ابن عابدين في حواشيه وفي الكفاية  
عن المحيط هو ان يقول البائع للمشتري بعت منك هذا العين بـ ١٠٠٠ على اني متى قضيت فمولى  
وفي حاشية الفصولين هو ان يقول بعت منك على ان تبيعه مني متى جئت بالثمن فهذا البيع باطل وهو  
رهن وحكمه حكم الرهن وهو الصحيح اه وفي جامع الفصولين ولو بيع كرم بحجب هذا الكرم فالشفعة  
للبائع لا للمشتري لان بيع المعاملة وبيع التلجئة حكمه ما حكم الرهن وللراهن حق الشفعة وان كان في يد  
المرتحن اه هذا في الخيرية مانعه ~~في~~ في رجل باع من آخر عقارا بشئ معلوم وأطلق البيع ولم  
يذكر فيه الوفاء الان المشتري عهده الى البائع بعده انه ان أوفى بمثل الثمن يقبض البيع معه وكان البيع بمن  
الثمن أو بغيره يسير فهل يكون بيعا تأوؤا ورهنا ~~في~~ فأجاب ~~في~~ بقوله هذه المسألة اختلف فيها ما استأجنا على  
أقوال وضمن في الحاوي الزاهدي ان الثمن في ذلك ان البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفاء لان المشتري  
عهده الى البائع بعهده البيع المطلق انه ان أوفى بمثل ثمنه فانه يقبض معه البيع يكون بائنا حيث كان الثمن عن  
المثل أو بغيره يسير اه وعنده أتى في الحامدية وعبارة حيث كان الثمن عن المثل والاشهاد المذكور بعهده  
البيع المبرور فهو وعدم من المشتري فلا يجبر على رده قال والمسألة في الخيرية من البيع ومنه في التمر تاتى  
والبرازي اه قال المحقق ابن عابدين بعهده ثلثا فلو كان بغيره فأحش مع علم البائع به فهو رهن اه قال  
ابن عابدين بعهده هذا او قدمنا في البيع الفاسد ترجيح قولهما بعهدهم التحاق الشرط المتأخر عن العقد به اه وفي  
الدر المختار ولو استأجره بائعه لا يلزمه الاجر لانه رهن حكاه اه وفي الخيرية ولا تجب فيها الاجرة على المقتني  
به سواء كانت بعهده قبض المشتري الدار أو قبضه له قال في النهاية ~~مثل~~ القاضي الامام الحسن المارتيدي  
عن باع دارا من آخر بثلثين معلوم ببيع وفاء وتقابضنا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة  
وقبضها ومضت المدة هل يلزمه الاجر فقال لا لانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن من الموهن  
لا يجب الاجر اه والله تعالى أعلم

(باب الاستحقاق)

سئلت عن اشترى فرسا من رجل وقبضه اثم قام عليه انسان يدعى ان له فيها الربع وانه غير راض  
بيع البائع حصته فانه كمر المشتري أن يكون له فيها حق فاقتر البائع بأن لهذا القائم الربع كاذبي فهل  
لا يعتبر اقرار البائع ولا يظهر في حق المشتري فالجواب نعم لا يعتبر اقراره في حق المشتري لان الاقرار  
حجة قاصرة على المقر فلا يؤخذ باقراره المشتري نعم اذا قام هذا المستحق بثبوت عادلة انه يملك ربعها فانه  
يقضى له به والمسألة في فتاوى قاضي الهداية وهذا اللفظ السؤال والجواب في سؤال عن شخص باع عتاة ثم  
حضر شخص فادعى حصة في الدين فصدقه البائع هل يقبل قول البائع في اجاب لا يسمع قول البائع أن

مطلب الاقرار بجهة قاصية:

مطالب في ان الموصى له اذ  
استحق منه ما اوصى له به  
لا يرجع

مطالب في مبيع تكرريه  
المبيع ثم استحق

المدعى له حصه في المبيع الابينة شرعية اه اى بغيره المذمى كالا يحنى والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن رجل اوصى له آخر بامه فقضىها من انتركة فاستحققت منه بوجه شرعى فهل له الرجوع على البائع  
للموصى أم لا فاجواب انه لا رجوع له عليه كافي الغايمة والنتيجة كالا رد هاهنا عليه بعب وجده فيها  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى بستانا وبقى في يده سنين وهو يأكل ثلثه ثم استحق منه فهل  
للمستحق تضمينه الغلة التي اكلها فاجواب نعم قال الكفوى رجل اشترى بستانا وكان في يده سنين  
واخذ الثمار ثم استحقه رجل فله ان يضمن الرجل ثمرة الاشجار اه وذل ايضا بذلك رجل غصب بستانا  
او شجرا وكان في يده مدة تكون الثمرة لصاحب البستان اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مبيع تكرر  
فيه المبيع من واحد لواحد ثم استحق من المشتري الاخير بقضاء القاضى فهل يرجع المشتري على بائعه  
وبائعه على بائعه الى آخرهم فاجواب نعم قل في جامع الفصولين استحق من المشتري الاخير يكون  
حكما على كل الباعسة حتى يرجع كل منهم على بائعه بلاعادة البينة اه واقضى عند ذلك في نتيجة الفتاوى وفي  
الدر المختار والحكم به حكم على ذى اليد وعلى من تلق ذواليد الملك منه ولو مورثه فبقيته على بقية الورثة  
أشبهه فلا تسمع دعوى الملك منهم للحكم عليهم بل دعوى التنازع ولا يرجع أحد من المشتري على بائعه مالم يرجع  
عليه ولا على الكفيل مالم يقض على المكفول عنه اه قوله وعلى من تلق ذواليد الملك منه هذا مشروط بما  
اذا ادعى ذواليد الشراء منه ففي البحر عن الخلاصة اذا قل المشتري في جواب دعوى الملك هذا ملكى لاني  
شمرته من فلان صار البائع مقضيا عليه ويرجع المشتري عليه بالثمن أمان قال في الجواب ملكى ولم يرد عليه  
لا يصير البائع مقضيا عليه والارث كالشراء وصورته دار بيد رجل يدعى انه له فجاء آخر وادعى انه له وقضى  
له بها فجاء أخو المقضى عليه وادعى انها كانت لايه تركها اميرائه وللقضى عليه بقضى للارث المدعى بنصفها  
لان ذلك لم يقل ملكى لاني ورثتها من ابي ليصير الارث مقضيا عليه وكذا الوارث الاخ المقضى عليه انه ورثها من  
أبيه بعد انكاره واقامة البينة ولو اقربا لارث قبل اقامة البينة لا تسمع دعوى الاخ اه قال وذكر قبله اذا صار  
المورث مقضيا عليه في محذور فبات ادعى وارثه ذلك المحذور ان ادعى الارث من هذا المورث لا تسمع وان  
ادعى مائة لا تسمع وان كان المورث مدعى او قضى له ثم بعد موته ادعى المقضى عليه على وارث المقضى له هذا  
المحذور مطلقا لا تسمع وقوله ولو مورثه الصغير عائد على من في قوله وعلى من تلق الملك منه أى لو اشتراه ذو  
اليدين مورثه فالحكم عليه بالاستحقاق حكم على المورث فلا تسمع دعوى بقية الورثة على المستحق بالارث  
وقوله بل دعوى التنازع أى أو تبقى الملك من المستحق بان يقول بائع من الباعسة حين يرجع عليه بالثمن أنا  
لا أعطى الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع فتح في ملكى أو ملكايعنى بلا واسطة أو بها فتسمع دعواه  
ويبطل الحكم ان ثبت أو يقول أنا لا أعطى الثمن لاني اشتريته من المستحق فتسمع أيضا اه غرر وأفاد  
كلامه انه لا يشترط لاثبات التنازع حضور المستحق كما أجاب به في الحامدية وقال انه مقتضى ما أفنى به في  
الحيرية في باب الاقالة موافقا لما في المساجدة من ان هذا القول أظهر وأشبه وقوله مالم يرجع عليه  
فليس للمشتري الاوسط أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الاخير وقوله ولا على الكفيل أى  
الضامن بالدرك أى ضامن الثمن عند استحقاق المبيع وقوله مالم يقض على المكفول عنه المراد بالقضاء  
هذا القضاء على المكفول عنه بالثمن والقضاء السابق قضاء بالاستحقاق وسواء فى الكفالة مانفصه  
ولا يؤخذ بضامن الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن أفاده في الرد والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن وضع يده على بستان وأكل ثلثه سنين فادعى عليه انسان بان ذلك البستان موقوف على  
اولاد فلان ثم وقع وصفا صحيحا لازما وانتهى على ذلك الوقف تولية صحيحة وأثبت توليته كادعى وطالب  
من واضع اليد دفعه عن البستان وتسليمه للتولى وهو المدعى المذكور ورد الغلة التي أكلها فاجابه  
المدعى عليه بانه كان اشتراه من بعض الموقوف عليهم فهل على فرض تحقق المبيع يكون باطلا ولا يلزم رد

مطالب اذا استحق الوقف  
من مشتريه بعد اكل الغلة  
تؤخذ منه الغلة

الغلة التي أكلها أجيبوا فوجروا فالحقواب ان مثل هذا السؤال رفع للتحقق الرمي فأجاب عنه في  
 الخيرة بقوله لا يصح بيعهم وعابه أن يرد هذا للوقف فان أبي حنيفة القاضي حتى يرد عليهم رد الغلة التي  
 استأجرها ويرجع عليهم عا دافع من الثمن ان ثبت بالوجه الشرعي وسئل أيضا عما نصه سئل في رجل  
 اشترى كرمًا فقبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم ظهر لدى قاض انه وقف بعد إقامة البيعة وأخذ البائع  
 بقضاء القاضي وطلب الغلة التي أنفقها المشتري في ذلك الحين في ذلك هل يجب ردها على البائع ان كانت  
 قائمة أو قيمتها ان كانت هالكة وهل القول قول المشتري في مقدارها أم قول البائع فأجاب بقوله صرح  
 في مجمع التناوي نقلا عن جامع الفتاوى انه يوضع من الغلة مقدار ما أنفق في عمارته وما فضل من ذلك  
 يأخذه المستحق من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول ان أقرانه تناول وان أنكر بالكلية  
 فالقول قوله بيمينه لانه المدعي عليه والاشتر المدي فيحتاج الى البيعة اه والله تعالى أعلم (وكتب) كتبت الى  
 تونس في أواخر ذي الحجة من أوائل سنة ثمانية وتسعين بعد المائتين والالف سؤالاً هذا نصه بسم الله الرحمن  
 الرحيم ما قولكم أهل العلم رحمكم الله تعالى ونفعكم المسلمين آمين فيمن ادعى على آخر ان الجمل الذي بيده ملكي  
 دخل يدي بالشراء من فلان بخصوتين ونصف فأجابه المدعي عليه وهو صاحب اليد بان الجمل ملكي دخل  
 يدي بالشراء من فلان بخصوسته أشهر فكأن المدعي اثبات دعواه فأنته بأشهادين وحكم له بالجمل فأخذه  
 وأعطى للمدعي عليه نسخة الحكم ليرجع على بانيه فراجع عليه وأراد بانيه الرجوع على البائع الاول  
 فدفع البائع الاول بمحضرة المستحق المحكوم له دعوى المستحق بان الجمل المذكور ملكه منذ خمس سنين  
 دخل يده بالشراء من فلان فهل يقبل دفعه المذكور ويثبت له على المستحق وينقض الحكم الاول  
 لتقدم تاريخ هذا البائع الاول ولا يقبل منه ذلك اكونه محكوما عليه بالحكم الاول لما قالوا ان الحكم على  
 الاول حكم على جميع الباعذ فلا تسمع دعوى المالك منهم الحكم عليهم بل دعوى التناج أجيبوا فوجروا وترجوا  
 والسلام عليكم والرجوع منكم توصي الجواب وتأييده بالنصوص الواضحة ولكم الاجر والنواب من  
 المالك الوهاب في فاجابكم عنه شيخ الاسلام بنونس المحقق المدقق سيدي أحمد بن الخوجه الحنفي عا نصه  
 الحمد لله افاض الوهاب والصلاة والسلام على سيدنا محمد اكمل من أوتي الحكمة وفصل الخطاب وعلى  
 الآل والاصحاب وكل من اهتدى بذلك المنار وانتسب الى ذلك الخطاب وبه دعي قول العبد الفقير في  
 الجواب والله المستعان لا يخفى ان القضاء على ذي اليد يكون قضاء عليه وعلى من تلقى ذواليد المالك منه  
 ولو مورثه اذا كان ذلك القضاء بالبيعة حتى يمتد ذلك الحكم الى بقية الورثة كما في الاشياء ولا فرق بين  
 أن يكون انتاقي بالواسطة أو بواسطة واحدة أو وسائط متعددة كما في الدرر وغيرها وفرع في الفرع على  
 ذلك أيضا انه لا انعاد البيعة للرجوع قال في شرحه يعني اذا كان الحكم للمستحق حكما على الباعة فاذا أراد  
 واحد من المشترين أن يرجع على بانيه بالثمن لا يحتاج الى إعادة البيعة وفي البصر من أول كتاب الاستحقاق  
 نقلا عن الخلاصة المشتري اذا صار مقضيا عليه يصير البائع مقضيا عليه اذا قال المشتري في جواب دعوى  
 المدعي ما سكتي لاني اشتريته من فلان يعني من البائع صار البائع مقضيا عليه حتى لا تسمع دعوى البائع  
 هذا المحدود ويرجع المشتري عليه بالثمن أما اذا قال في الجواب ما سكتي ولم يزد عليه لا يصير البائع مقضيا عليه  
 حتى تسمع دعواه هذا المحدود ثم ان القضاء في واقعة الجمل هذه كان بالبيعة فيتمدي والمدعي عليه في نازلة  
 الحال ذكر في مجال الخصام البائع الذي تلقى المالك منه فالحكم صادف محله لانه وقع بين مشتريين كل منهما  
 اشترى من انسان غير من اشترى منه الآخر فيترج الاقدم أولى ما لم يدع المتأخر التناج من جهة  
 الفصل الثامن من فصول الامدادى وقال الامام الزياهي من باب دعوى الرجلين من التبيين بخلاف ما اذا  
 ذكر السبب كالشراء ونحوه لانهم يشبان الحدود وفيه الاقدم أولى ما لم يدع المتأخر التناج من جهة  
 المتقدم وحيث كان الحكم مستوفيا لشرائطه فيتمدي الى جميع الباعة ويكونون مقضيا عليهم وفي الفصل

مطلب يوضع من الغلة  
 مقدار النفقة والفاضل  
 يأخذه المستحق

نف على هذا السؤال للمهم

مطلب اذا قضى على المشتري  
 صار البائع مقضيا عليه

انها من الفصول العمدية اذا استحق المشتري من المشتري الاخر يكون ذلك قضاء على جميع  
 الباعة حتى لو اقام واحد من الباعة دينه على المستحق بالملك المطلق لا تقبل وكان لكل واحد من المشتري  
 الرجوع بالنقص على بائعه من غير اعادة البينة ولكن انما يرجع كل مشتري على بائعه اذا رجع عليه مشتريه اه  
 ومن القواعد التي نص عليها علماءنا ونارجعهم الله تعالى ومنهم الامام الزملي في أول باب دعوى الرجلين من  
 التدين ان البينة في الملك المطلق تثبت أولية الملك ولا يخالف ان أولية الملك يدخل في ضمنها الخمس سنين  
 خافوها وحيت حكم للخارج كان ذلك قضاء على المستحق منه وعلى من باع له ولا تنفع دعواه انه ملكه  
 بالشراء من فلان منذ خمس سنين بعد القضاء المتعدي اليه على ما سمعت من كلام الفصول ثم قول صاحب  
 الفصول لو اقام واحد من الباعة على المستحق دينه بالملك المطلق احترزا لعمالة اقامها البائع عند ارادة  
 رجوع المشتري عليه بتاتى الملك من المستحق المتعدي اليه بسبب من الاسباب كالشراء ونحوه او اقامها على  
 دعوى النتائج فان ثبت ذلك البائع مقبولة ودفعه مسموع كما بينه صاحب الفصول في قضاء عياف ذلك  
 الفصل ولا ترى كثيرا من علماء ثنابقولون لا نسمع دعوى بائع من الباعة الملك وبطلقونه عن التقييد  
 بالمطلق ففي الفرر وشرحه الدرر والحكم به أي هذا النوع من الاستحقاق أي النوع النازل للملك من  
 شخص الى آخر حكم على ذي اليد حتى يؤخذ المدي من يده وعلى من تلقى ذواليد الملك منه بلا واسطة  
 او وسائط فلا تسمع دعوى الملك منهم لكونهم محكوما عليهم بل دعوى النتائج بان يقول بائع من الباعة  
 أنا لا أعطى الثمن لان المستحق كاذب اذ المبيع نفع في ماله أي أوملك بائعي بلا واسطة أو لم تسمع دعواه  
 ويبطل الحكم ان أثبت أو تلقى الملك من المستحق بان يقول أنا لا أعطى الثمن لاني اشتريته من المستحق  
 فسمع أيضا وفي التنوير والحكم به حكم على ذي اليد وعلى من تلقى الملك منه فلا تسمع دعوى الملك منهم بل  
 دعوى النتائج فتخلص لك من هذا ان دعوى البائع ان الجبل ملكه منذ خمس سنين بالشراء من فلان  
 لا تسمع اذ لم يدع نتائج ولا تلقى من المستحق وليس الا فيه ما يسمع الدفع كما علمت من كلام الاحصاء قدس  
 الله ارحمهم نعم اذا أنكر منك من الباعة نفس المبيع يحتاج من اراد الرجوع عليه من المشتري الى  
 اقامة البينة على ما في الفصول وغيرها حرره الفقير الى ربه أحمد بن محمد بن الخوجه كان الله في ٧ محرم  
 سنة ألف ومائتين وخمسة وتسعين والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن اشترى جلا وقبضه فادعى عليه  
 آخر انه ملكه ناتج عنده من ناقه وثابت ذلك وحكم له به فأراد المشتري الرجوع بالنقص على بائعه فبرهن  
 بائعه انه ناتج عنده أو عنده بائعي هل تسمع بينته فيبطل الحكم الاول فاجواب نعم قال في جامع  
 الفصول لو استحق بفنجان فبرهن بائعه انه ناتج عنده أو عنده بائعي ينبغي أن تسمع بينته ويبطل الحكم اه  
 والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن مبيع تكرر فيه البيع من واحد الى واحد ثم استحق فرجع  
 المشتري على بائعه فلما اراد بائعه الرجوع على بائعه أنكر البائع أن يكون باع ذلك المبيع فهل يكلف  
 مريد الرجوع اثبات البيع عليه حتى يكون له الرجوع فاجواب نعم قال في جامع الفصولين  
 تداولته الايدي فاستحق فرجع بعضهم على بعض بتمه بعم فأنكر البيع أحد الباعة يحتاج الى اقامة البينة  
 على البيع في حقهم هل يحتاج الى اقامة البينة على الرجوعات وعلى الاستحقاق الاول فان علم القاضي بتلك  
 الرجوعات لا يحتاج الى اثباتها والا فان كانت عند قاض آخر أو عنده الا انه نسي يحتاج الى اثباتها اه زاد  
 في خزنة المفتين وان كانت الرجوعات بين يديه وهو ذاكرها لا يحتاج الى اثباتها نقه له في البهجة والله  
 تعالى أعلم ❦ سئلت عن اشترى طاحونة واستعملها وحصل باستعماله في ظرف سنتين أموالا فقول  
 للمشتري أن يطالبه بالتسليم فاجواب ليس له ذلك كما أفق به شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله  
 تعالى استدلى له الكفوي بما نصه ولو اشترى طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحقها مستحق فليس له أن  
 يطالب المشتري بنفسه الطاحونة لانه ليست من أجزاء المبيع بل من فقهه له وكسبه اه معز الجواهر

مطلب البينة في الملك  
 المطلق تثبت أولية الملك

مطلب استحقاق نتائج فبرهن  
 بائعه انه ناتج عنده يبطل  
 الحكم

مطلب لو أنكر البيع  
 أحد الباعة يحتاج الى  
 اقامة البينة

مطلب استعمال المشتري  
 الطاحونة مدة فاستحققت  
 لا يطالب بالتسليم

مطلب قضى على المشتري  
بالاستحقاق ثم صالح يرجع  
بكل الثمن  
مطلب من استحق منه  
بأقراره لا يرجع

مطلب استحق عنه نصف  
فرض اشتراه فاشتره  
لا يرجع  
مطلب استحقته منه الدار  
بعد أن سكنها لا يطالب  
بالاجرة  
مطلب طاب المستحق منه  
نسخة الحكم من المستحق  
لا يجبر

مطلب استحقته منه الدار  
بعد ما بناها

مطلب مستحق برهن على  
التنازع فبرهن خدعه  
على أقراره بالبراءة من فلان

القناوى والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن حكم عليه بالاستحقاق فصالح المستحق بدراهم فهل له الرجوع  
بالثمن على بائعه فالجواب نعم قال في البرازية وإذا قضى على المشتري بالاستحقاق ثم صالح على شيء يرجع  
بكل الثمن على البائع وأن صالح قبل الحكم لا يرجع اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن استحق منه  
ما اشتراه بأقراره هل ليس له الرجوع على البائع فالجواب ليس له الرجوع عليه والحالة هذه قال في  
الدروثم الرجوع أى رجوع المشتري بالثمن على البائع لئلا يكون أذائب الاستحقاق بالدينه أما إذا ثبت بأقرار  
المشتري أو بنكوله عن اليقين أو بأقرار وكيل المشتري أو بنكوله فلا يرجع الرجوع بالثمن لأن أقراره لا يكون  
حجة في حق غيره وفي زيادات أبي بكر بن حامد البخاري اشترى دارا واستحقها وعمل بأقرار المشتري أو  
بنكوله عن اليقين لا يرجع على بائعه به بالثمن فإن أقام المشتري الدينه أن الدار لك المستحق يرجع على بائعه  
بالثمن لا تسمع بينته أم لو أقام الدينه على أقرار البائع أن المبيع لك المستحق تقبل ويأخذ البائع بالثمن  
ولو لم يقم الدينه على أقرار البائع بذلك ولكنه طلب عينه بالله ما هي للذي كان له ذلك لأنه يحتمل أن ينكح  
عن اليقين فيصير بنكوله كالمقر ويترد منه الثمن بعد ذلك كذا في العمادية وهذا مما يجب حفظه والناس  
عنه غافلون اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن اشتري فرسا فأدعى آخر نصفه فشراه منه هل لا يرجع  
المشتري على بائعه بنصف الثمن فالجواب لا يرجع بذلك قال في جامع الفصولين شره فأدعى آخر  
نصفه فشره منه لا يرجع على بائعه بشيء إلا أن يشتري منه بعد استحقاقه فيرجع بنصف ثمنه اه والله تعالى  
أعلم ❊ سئلت فمن اشتري دارا وسكنها خمس سنين ثم استحقته منه فهل عليه أجر تلك المدة  
فالجواب ليس عليه ذلك في حوائش النحرير الرمي على جامع الفصولين نقلا عن الغنية لو سكن  
المشتري الدار سنين ثم استحقته لا يجب عليه أجر لأنه سكنها بحكم الملك اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت  
عن المستحق منه المبيع إذا طاب من المستحق نسخة من الحكم وامتنع المستحق هل يجبر على ذلك  
فالجواب انه لا يجبر قال في البرازية في كتاب الأقرار ليس للمشتري أن يجبر المستحق على إعطائه  
السجل بما جرى من الدعوى والحكم لأن أحياء حقه غير موقوف على السجل بل ربما يحصل بالدينه أيضا  
فليتبين اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن اشتري دارا بناها فاستحقته هل يرجع على بائعه  
بخصوص الثمن أو بهو بقيمة البناء فالجواب ان هذا السؤال رفع لحامد أفندي فاجاب عنه بقوله  
يرجع عليه به بالثمن وبقيمة البناء يوم يسلم ذلك اليه كافي الخانية والعامة ادية والخبرية وجامع الفصولين  
(شري أرضا) فبنى فيها أو غرس أو زرع فاستحق يرجع المشتري بثمنه ويسلم بناءه وزرعه وشجره اليه  
فيرجع بقيمة ما بنى قائما يوم سلمه اليه فصولين من الاستحقاق (اشترى) دارا الخصمها وطين سطوحها  
ثم استحقته لا يرجع على البائع بقيمة الحصص والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يمكنه أن يفصله ويهدمه  
ويسلم اليه فصولين أيضا قال المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى في التنقيح أقول تقيد بما لا رجوع بالقيمة  
يقيد أنه لا يرجع بالثمن كالمجرة القليلة ونحوها وبه صرح في الدر المختار وغيره بخلاف ما لو اشترى كراما  
كأسياتي اه وحاصل ما وعد بأنه سيأتى ان من اشترى كراما واستغله سنين ثم استحق منه فانه يوضع عليه  
من القلة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم من قطع الكروم واصلاح السواقي وبناء الخيطان وممراته  
وما فضل من ذلك يأخذ المستحق من المشتري قال المحقق ابن عابدين ولينظر الفرق بينه وبين ما مر  
من استحقاق نحو الدار حيث لا يرجع الا بقيمة ما يمكن تسليمه من البناء دون ما أنفقه وكذا لا يرجع بما  
أنفقه على الدابة أو العبد ولم يظهر لي وجه فليتأمل ثم رأيتني ذكرت فيما علقته على الدر المختار ان هذا ليس  
رجوعا على المستحق من كل وجه بل هو اقتطاع من القلة التي استغلها وهو بعد للبحث فيه مجال اه  
وفي الدر المختار شري دارا وبنى فاستحقته يرجع بالثمن بقيمة البناء مبنيا على البائع اذا سلم النقص  
اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فبالثمن لا غير اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن مستحق برهن انه نتج

عنده فبرهن خصمه انك قد اقررت بانك اشترىته من فلان هل يكون هذا دافعا للمستحق فالجواب  
 نعم يكون دفعه كافي جامع النصولين قال صاحبه لانه أثبت تناقضه اه وفي الجامع المذكور ولو  
 استحق بنتاج فطلب عنه فبرهن بانه ان فتح عندي او عند بائعي ينبغي أن تجمع بينه وبين طلب الحكم  
 بالاستحقاق بالنتائج لما مر من أنه ظهر أن هذا البائع الاول في بيته أولى اه والله تعالى أعلم  
 سئلت عن مشترأ برأه البائع عن الثمن ثم استحق منه المبيع فهل لا يرجع على البائع بشئ  
 فالجواب لا يرجع عليه بشئ ففي جامع الفصولين ولو أربأ البائع المشتري عن غنه أو وهبه منه ثم  
 استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع بشئ على بائعه وكذا بقية الباعة لا يرجع بعضهم على بعض لعدم  
 القضاء على الذي أربأه من غنه اه والله تعالى أعلم سئلت عن استحقاق منه دابة بقضاء قاض  
 فقال ان المستحق أخذها مني ظلماً بغير حق فهل لا يرجع على بائعه بالثمن والحالة هذه فالجواب  
 انه لا يرجع عليه والحالة هذه في الفتاوى الا لقروية استحق بعض نصيب أحد الورثة بغيره بعد  
 القسمة بينه وقضاء فقال أخذها المتدعي ظلماً بغير حق ليس له أن يرجع على بقية الورثة بشئ وكذا  
 المشتري اذا استحق عليه المبيع بينه اذا قال ذلك لا يرجع على بائعه بالثمن اه والله تعالى أعلم سئلت  
 في رجل ادعى على آخر ان الدابة التي بيده له منذ شهر فاجابه ذو اليد بان له اشتراها قبل ذلك فقضى بها  
 للمتدعي فهل لا يرجع المشتري على بائعه فالجواب انه لا يرجع عليه قال المحقق المروغيني ولو أقام  
 المتدعي بينة ان العين له منذ شهر وقد اشترى قبل ذلك بقضى به للمتدعي ولا يرجع المشتري  
 على بائعه بالثمن اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن اشترى دابة وقبضها فاستحققت منه بقضاء القاضي  
 المبني على البيينة وقبضها المستحق ثم أجاز البيع هل تعتبر اجازته فالجواب نعم تعتبر اجازته قال في  
 الخاتمة رجل اشترى غلاماً وقبضه فاستحقه رجل بالبيينة وقبضه ثم ان المستحق أجاز الشراء جازت  
 اجازته حتى لا يرجع المشتري على البائع بالثمن وكان للمستحق أن يرجع على البائع بالثمن لان البيع  
 الماضي لا يبطل بالاستحقاق فاذا أجازت اجازته وبصير البائع وكذا في البيع وهذه مسألة اخذت  
 فيها الروايات قال الشيخ الامام شمس الاعنة الحلواني رحمه الله تعالى ظاهر المذهب عن أصحابنا أن البيع  
 لا يبطل بالاستحقاق بل يبقى موقوفاً ما لم يرجع المقضى عليه بالثمن على بائعه اه والله تعالى أعلم  
 سئلت عن اشترى شيئاً وقبضه فبات عنده ثم استحق منه فهل يرجع المشتري على بائعه بالثمن أو  
 بالقيمة التي بأخذها منه المستحق فالجواب ان المشتري ضمن للمستحق القيمة يوم الشراء ويرجع  
 المشتري بالثمن قال المحقق ابن عابدين في آخر الاستحقاق ما نصه في خاتمة كلامه لم أر من ذكر ماذا ورد  
 الاستحقاق بعد هلاك المبيع كونه الدابة مثلاً وهي واقعة الفتوى وقد أجبت بان المستحق لا بد له من  
 اقامة البيينة على قيمته يوم الشراء فيضمن المشتري القيمة ويرجع على بائعه بالثمن لا بما ضمن لان المشتري  
 غاصب الغاصب وقد صرحوا في الغصب بان المشتري من الغاصب اذا ضمن القيمة يرجع على بائعه  
 بالثمن لان رد القيمة كرهه العين اه والله تعالى أعلم في تنبيهه في شهود الاستحقاق لا بد أن يقولوا  
 ولا نعلم ان المستحق باع ولا وهب ولا تصدق ولا خرج عن يده بوجه من وجوه الانتقال أفاده  
 في الفتاوى المهدية سئلت عن مستحق لدابة قال في دعواه على المشتري انها ملكي وقد  
 غابت عني منذ سنة فقال المشتري انها ملكي منذ سنتين هل يقضى به للمتدعي عند اثبات مدعاه اولاً ولدى  
 عليه لانه أترخ بسنتين أجيبوا تخرجوا فالجواب انها يقضى به للمتدعي وهو المستحق قال في التوبر  
 لا عبرة بتاريخ الغيبة فلو قال المستحق غابت هذه منذ سنة فقال البائع في بيته انها كانت ملكي منذ  
 سنتين لا تسد وقع الخصومة اه قال شارحه العلامة بل يقضى به للمستحق لبقاء دعواه في ملك مطلق  
 خال عن تاريخ من الطرفين اه في الفائدة مهمة في اشترى رجل غنماً وأتلفها وظهر ان لا له فقال

مطلب أربأ البائع المشتري  
 من الثمن ثم استحق لا يرجع  
 المشتري

مطلب قال المشتري  
 أخذها مني المستحق ظلماً  
 لا يرجع على البائع

مطلب قال انه لا مند  
 في راجع

مطلب مستحق أجاز البيع  
 تعتبر اجازته

اشترى شيئاً وقبضه فبات  
 ثم استحق

مطلب قال انها ملكي  
 وغابت عني منذ سنة

نف على هذه الفائدة  
 المهمة

بائع الاغنام لرجل آخر بيع اغنامه من هذا الرجل يعني الذي ظهر افلاسه فانه أمين فباعه وسلم ثم ان  
 البائع الاول اخذ الاغنام من هذا المفاس بحساب ثمن اغنامه انتفت أجوبة العلماء على ان البائع الثاني  
 لا يملك أن يضمن البائع الاول لان الغرور لم يقع في ضمن عقد المعاوضة بخلاف ما اذا قال العبد اشترى فاني  
 عبد فاشتره ثم بان حواء البائع لا يدري لانه في ضمن عقد المعاوضة اه من البرازية والله تعالى اعلم  
 ❊ سئلت عن رجل يبيد دابة نتجت عنه من دابته المملوكة له ادعاها خارج انما ملك له وكل اتي  
 بيئته فلم يقض بها فالحق جواب يقضي به الذي اليه اذ الم دور خاف ان ارتضى اصحاب اليد ايضا الا  
 اذا كان من الدابة بخلاف الوقت صاحب اليد موافق الوقت الخارج فيه نذ يقضي للخارج كما في العامة دابة  
 افاده في التمتع من الدعوى وفيه من محل آخر مانعه وهو ان برهن خارج وذو يد على التنازع وذو اليد  
 أولى هو الصحيح خلافه ليس بنابن شرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وبمثله أفنى الشيخ خير الدين  
 نقلا عن البحر وجامع الفصولين من الدعوى من فتاويه وفيه ايضا وهو برهان المشتري على نتائج بانه  
 كبرهان بائعه اه ومثله في البحر قال المحقق ابن عابدين ولا بد من الشهادة بالملك على ما ذكره في  
 البحر عن خزانة الاكل حيث قال لو اقام البيئته ان هذه الدابة نتجت عنه أو ان لهذا الثوب تسع عنده  
 أو ان هذا الواد ولدته أمته ولم يشهدوا بالملك له فانه لا يقضى له قال وكذا لو شهدوا بانها بنت أمته لانهم انما  
 شهدوا بالنسب اه وبه أفنى العلامة محمد النابجي كما في فتاويه نعم اعلم ان قولهم ان ذا اليد أولى في  
 دعوى التنازع مقيد بما اذا لم يدع الخارج عليه فعلا أو ما اتى عليه انك غصبته مني أو أودعته عنده  
 أو أجرته منك فدعي ذواليد التنازع فقدم الخارج عليه كما جزم به في البحر والناهي وشرائح الهداية  
 وغيرهم اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن رجل استحق منه حمار كان اشتراه من زيد فطالب  
 الثمن منه فقال البائع ان هذا الحمار لمي والشاهدان شهدا بالزور والكذب فصده المشتري وقال  
 انك وان الشاهدان مروتوران فهل للمشتري والحالة هذه أن يرجع على بائعه فالحق جواب نعم  
 يرجع على بائعه بالثمن مع هذا الاقرار لان المبيع لم يسلم له فلا يصح له ان يضمن البائع كما في جامع الفصولين  
 والله تعالى اعلم ❊ سئلت هل يشترط في دعوى استحقاق الدابة مثلا احضارها فالحق جواب نعم  
 يشترط أن يذكر المدعي انه يبيد المدعي عليه بغير حق ويطلب احضارها ان أمكن ويشير اليها في الدعوى  
 والشهادة والاستحلاف وان تعذر احضارها لم لا كها أو غيبته اذ كرمته اذ كافي متون المذهب واذا  
 أراد المدعي عليه أن يخلف المستحق بالله ما به ولا وهبه ولا تصدق به ولا يخرج عن ملكه بوجه من  
 الوجوه خلف كذلك كافي التمتع والله تعالى اعلم وفي فائدة في البرازية أن عند أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى يستخلف بلاطاب في أربع مواضع في الرداء عيب يخلف المشتري بالله ما رضى به العيب  
 والشفيع بالله ما بطأت شفعتك والمرأة اذا طلبت فرض النفقة على زوجها الغائب تخلف بالله ما خلف  
 لك زوجك شيئا ولا أعطاك النفقة والرابع يخلف المستحق بالله ما به وأجوعا على ان من ادعى ديننا  
 على الميت يخلفه القاضي بلاطاب الوصي والوارث بالله ما سدتوفيته من المدينين ولا من أحد آذاه اليك  
 ولا قبضه لك قابض بأمرك ولا برأته منه ولا شيئا منه ولا أحلت به أحد ولا عندك ولا بشي منه رهن اه  
 والله تعالى اعلم ❊ سئلت في رجل ادعى على آخر ان الدابة التي في يده ملكه منذ كذا نتجت عنده فاجاب  
 المدعي عليه صاحب اليد انها ملكه منذ كذا نتجت عنده وأقام كل بينته على دعواه ثم نظر الى سن الدابة  
 فوجد مخالفا لتاريخها فالحكم في ذلك فالحق جواب ما في الفتاوى الاقروية وهذا نصه اذا ادعى  
 رجل دابة في يد انسان انها ملكه نتجت عنده وأقام عليه البيئته وأقام صاحب اليد بينته بمثل ذلك القياس  
 أن يقضى به للخارج وفي الاستحسان يقضى به لصاحب اليد سواء أقام صاحب اليد البيئته على دعواه  
 قبل القضاء بها للخارج أو بعده وفي الهداية هذا هو الصحيح خلافه لما يقوله عيسى بن ابيان انه تم تر

مطالب بيده دابة ادعى  
 نتاجها وادعاها خارج  
 وبرهن كل يقضى لذي اليد  
 مطلب ادعى خارج وذو يد  
 التنازع وذو اليد أولى

مطالب برهان المشتري  
 على نتائج بانه كبرهان بائعه

مطالب لا بد من اثبات  
 الملك للمدعي التنازع وضوء

مطالب قولهم ذو اليد أولى  
 في دعوى التنازع مقيد بما

اذا لم يدع الخارج فعلا  
 مطالب أقر المشتري ان

الشاهدان عليه مروتوران له  
 الرجوع مع هذا الاقرار

مطالب يشترط في دعوى  
 الاستحقاق احضار الدابة

ان أمكن

مطالب يستخلف بلاطاب  
 في أربعة مواضع

مطالب في مخالفة السن  
 للتاريخ



الدينان وتترك في يده قال هذا الذي لم يورثوا وان ارتخاض صاحب اليد اذا كان سن الدابة مخالفا  
 لوقت صاحب اليد موافقة الوقت الخارج فحينئذ يقضى للغارح وان كان سن الدابة مخالفا للوقت لم  
 يذكر هذا الفصل في الاصل في الدابة وعامة المشايخ على انها تهاجر المينة وتترك الدابة في يد صاحب  
 اليد قضاء ترك اه والله تعالى أعلم **سئلت** في مستحق شهده شاهدان بعين معلومة في يد آخر فهل  
 لا يحكم له بالاستحقاق الابعد اليمين **فالجواب** نعم في معين الحكم من الباب الرابع في القضاء  
 باليمين التامة مع عين القضاء وتسمى عين الاستبراء مانصبه وصورة ذلك أن يشهد شاهدان لرجل بشئ  
 معين في يد آخر فانه لا يستحقه حتى يخلف ما باع ولا وهب ولا يخرج عن يده بطريق من الطرق المزيلة لذلك  
 وهو الذي عليه القضا والقضاء وعليه الاصحاب بانه يجوز ان يكون باعه من المدعى عليه أو غير ذلك من  
 الاحتمالات ومع الاحتمالات لا بد من اليمين اه **في تنبيه** عين المستحق على البت انه ما باع ولا وهب  
 وعين الورثة على الم له انه ما خرج عن ملك مورثهم بوجه من الوجوه كلها وان ملك جميعهم يعني الورثة  
 باق عليه الى حين عيّنهم وهذه التهمة في اليمين تكون على البت والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن اشترى  
 دارا فبنى فيها ثم استحققت بما فيها من البناء فهل لا يرجع المشتري على بائعه الا بالثمن **فالجواب** نعم  
 لا يرجع عليه الا بالثمن قال في معين الحكم ثمري دارا فبنى فاستحققت بجميع ما فيها من البناء يرجع بالثمن  
 لا بقية البناء لما مر ان الاستحقاق اذا ورد على ملك المشتري لا يرجع الرجوع على البائع والبناء ملك  
 المشتري فلا يرجع به ولانه لما استحق الكل لا يقدر المشتري على تسليم البناء الى البائع وقدمتانه لا يرجع  
 بينائه ما لم يسلمه الى البائع اه والله تعالى أعلم

مطلب لا يحكم المدعى  
 الاستحقاق الابعد اليمين

مطلب في ان عين المستحق  
 على البت وعين الورثة  
 على العلم  
 مطلب اشترى دارا فبنى  
 فاستحققت مع البناء لا يرجع  
 الا بالثمن

**باب السلم**

**سئلت** عن كذب على نفسه سندا أو شهدا عدلين أنه قبض من فلان كذا وكذا من الدراهم سلمنا  
 في كذا من الخنطة أقر بذلك كذا في الواقع هو لم يقبضه وسلم سندا الاقرار الى رب السلم لم يدفع له ما أقر  
 به من رأس مال السلم فامتنع وقال دفعته اليك فكيف الحكم في ذلك **فالجواب** ان مثل هذا السؤال  
 رفع نقارى الهداية فاجاب عنه بقوله يخلف رب السلم انه لم يكن كاذبا في اقراره ان أراد تخليفه فان خاف  
 استحق المسلم فيه وان نكل برى المسلم اليه عما أقر به كالتقدم انه المقتبه اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن أسلم دراهم في عشرين جلدا من جلود البقر الى عشرين يوما ولم يبين طول الجلد او دونه ولا عرضها هل  
 يصح هذا السلم أم لا **فالجواب** انه فاسد للجهالة ولا يكون الاجل أقل من شهر وفي الخبرية **سئلت**  
 عن رجل أسلم آخر مبالغاة لوما في جلود من جلود المعز عددا ما لوما ولكنه لم يبين الطول والعرض وما  
 تنتفي به الجهالة ولا بقية شروط السلم من المحل وضرب المدة المعينة وقبض رب السلم بعض الجلود  
 وتصرف فيها وبقى البعض فكيف الحكم **فالجواب** السلم المذكور على الوجه المذبور فاسد وحكمه  
 وجوب وتتمثل رأس ماله على المسلم اليه رب السلم وجوب قيمة المقبوض من الجلود على رب السلم  
 للمسلم اليه والقول قوله فيها بيمينه وعلى المسلم اليه البينة اذا دعى زيادة على ما يقبل رب السلم اذ القول قول  
 القابض ضمنا كان أو أمينا اه **في** ومن شرائط صحة السلم أن يكون الاجل شهرا فأكثر ولو كان الاجل  
 أقل من شهر لا يصح قال في الدرر وشرط صحته بيان الجنس والتوقع والصفة والقدر والاجل وأقله  
 شهر وقدر رأس المال في الصكيل والوزن والعدي التقارب ومكان ابقاء ما حمله مؤنة والا يوفيه  
 حيث شاء اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أسلم لغيره دراهم مع لومة في مائة رأس من الغنم  
 هل يجوز هذا السلم أم لا **فالجواب** لا يجوز قال في الملتقى ولا في الحيوان وأطرافه ولا في جلوده  
 عددا وفي شرح القدوري لا يجوز السلم في الحيوان اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل أسلم

مطلب أقر كذا بانه قبض  
 كذا في كذا من الخنطة

مطلب أسلم في جلود لم يبين  
 طولها ولا عرضها

مطلب من شرائط صحة  
 السلم أن يكون الاجل  
 شهرا فأكثر

مطلب لا يجوز السلم في  
 الحيوان

مطلب أسلم في زيت ولم  
 يبين وصفه لا يصح

خمس مائة بالاجبة في ثلاثين جرة من الزيت الى تسعين يوما ولم يبين وصف الزيت هل من الادنى أو الاعلى ولا مكان الا يقامه هل لا يصح هذا السلم فالحجواب انه لا يصح قال في الخلاصة السلم جائز في جميع ما يكال أو يوزن مما لا ينقطع من أيدي الناس مثل الحنطة والشعير والسمسم والزيت والسمين والاعسل والزعفران والمسلك والعنبر وما أشبه ذلك اذ بين الكيل أو الوزن والصفة والاجل وكذا كل ما يكال من الحناء والورد والياحين الباسقة وكذا الحديد والصفير والراسص والنحاس اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل يجوز السلم في الفهم فالحجواب انه لا يجوز السلم فيه ولا في الزيت والذبس انظر التنقيح والله تعالى اعلم **سئلت** هل يجوز لرب السلم التصرف في السلم فيه قبل قبضه فالحجواب لا يجوز له ذلك قال في التنقيح ولا يجوز التصرف في السلم اليه في رأس المال ولا لرب السلم في السلم فيه قبل قبضه بفحوى بيع وشركة ومراجعة وتولية ولو يمن عليه حتى لو وهبه منه كان اقاله اذا قبل اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن أسلم دراهم في حنطة جديدة قبل وجودها هل يصح فالحجواب انه لا يصح قال في الدر المختار ولا في حنطة جديدة قبل حدوثها لانها منقطعة في الحال وكونها موجودة وقت العقد الى وقت الحبل يفصح وكسرها في الحبل شرط فتح وفي الجوهرة أسلم في حنطة جديدة أو في ذرة جديدة لم يجز لانه لا يدري أي يكون في تلك السنة شيء أم لا فيقات به وعليه فابكتب في وثيقة السلم من قوله جديدة عامه مفسد له أي قبل وجود الجديد أم بعده فيصح كالا يخفى اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل يشترط في صحة السلم قبض رأس المال قبل الافتراق فالحجواب نعم قال في الدر وبقي من الشروط قبض رأس المال قبل الافتراق بأبدانه ما فان ناما أو سارا فرسخا أو أكثر ولو دخل ليخرج الدراهم ان توارى عن السلم اليه بطل وان بحيث يراه لا وهو شرط بقاءه على الصحة لا شرط انعقاده بوصفها فينصفه صححنا ثم يبطل بالافتراق بلا قبض اه والله تعالى اعلم **سئلت** في السلم في الليمون هل يصح فالحجواب نعم يصح السلم فيه عدد اذا كرت شرائطه كافي فتاوى ابن نجيم ونقله في جملة الفتاوى **بوتقة** شرائط السلم سبعة عشر ستة في رأس المال وهي بيان جنسه ونوعه وصفته وقدره ونقده وقبضه قبل الافتراق وأحد عشر في السلم فيه وهي الاربعة الاولى وبيان مكان ايضائه وأجله وعدم انقطاعه وكونه مما يتعين بالتعيين وكونه مضبوطا بالوصف كالا جناس الاربعة المكيل والموزن والمذرع والعدد والمقارب وواحد يرجع الى العقد وهو كونه بانا ليس فيه خيار شرط وواحد بالنظر للبدلين وهو عدم شمول احدي عتي الزبال بدلين اه من افصح **سئلت** هل يبطل الاجل بعوت المسلم اليه فالحجواب نعم يبطل بعوته فيؤخذ من تركه حالا قال في الخاتبة والاجل شرط لجواز السلم عندنا وأدناه شهر هو المختار ولا يبطل الاجل بعوت رب السلم ويبطل بعوت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركه حالا **بوتقة** من شرائط السلم التي أن يكون موجودا من وقت العقد الى وقت محل الاجل لا انقطاع في البين والانقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه في ذلك المصير ولا يعتبر الوجود في البيوت ثم قال بعد كلام وان أسلم في غير المنقطع ثم انقطع بعد حلول الاجل يخبر رب السلم ان شاء فصح السلم وأخذ رأس المال وان شاء انتظر حتى يجيء وأتاه اه والله تعالى اعلم **سئلت** في هبة رب السلم للمسلم فيه السلم اليه هل تجوز فالحجواب لا تجوز ويكون ذلك اقالة للسلم قال في الخاتبة رب السلم اذا هب السلم فيه من السلم اليه كانت اقالة للسلم ويلزمه رد رأس المال وكذا لو أبرأ المسلم اليه من نصف السلم وقبل المسلم اليه تكلموا فيه قال أبو نصر رحمه الله تعالى يبطل السلم في النصف ويبقى في النصف كما لو اشترى شيئا فوهب نصفه من البائع قبل القبض وقبل البائع كان ذلك اقالة في النصف بنصف الثمن اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن أسلم دراهم في حنطة بشرط أن تكون تلك الحنطة من حنطة قرية مخصوصة كالزاوية أو غريان هل لا يجوز هذا

مطلب لا يجوز السلم في  
الفهم ولا في الزيت  
مطلب لا يجوز لرب السلم  
التصرف في السلم فيه  
قبل القبض  
مطلب أسلم في حنطة  
جديدة قبل حدوثها لا يصح

مطلب يشترط في السلم  
قبض رأس المال قبل  
الافتراق  
مطلب في السلم في الليمون  
مطلب شرائط السلم سبعة  
عشر

مطلب يبطل الاجل بعوت  
المسلم اليه

مطلب لا تجوز هبة رب  
السلم للمسلم فيه السلم اليه

مطلب أسلم في حنطة قرية  
مخصوصة لا يجوز

السلم فالحق جواب انه لا يجوز قال قاضي خان رحمه الله تعالى رجل أسلم في طعام قرية بعينه أو مصر بعينه كان فاسداً وأن أسلم في طعام ولاية نحو خرسان وما وراء النهر كان جائزاً اه والله تعالى أعلم

### باب القرض

سئلت هل يجوز استقرض الخبز وزناً فالحق جواب نعم قال في الدر المختار فيصع استقرض الدراهم والدنانير وكذا كل ما يكال أو يوزن أو يذمة تقار بأفصح استقرض جوز وبيض وكاغد عددًا ولحم وزناً وخبز وزناً وعددًا كما سيجي اه قوله كما سيجي أي في باب الربا حيث قال ويستقرض الخبز وزناً وعددًا عند محمد وعليه الفتوى ابن ملك واستحسنه الكمال واختاره المصنف تبسيرا اه والله تعالى أعلم

سئلت عن رجل أسلم مقرض من آخر طعة أو ما استهلكه فصار في ذمته ثم اشتراه من المقرض بدراهم حاله دفعها له فهل يجوز هذا الشراء فالحق جواب نعم يجوز والحالة هذه أما لو اشتراه بدراهم مؤجلة فلا يجوز قال في الدر المختار يجوز شراء المستقرض القرض ولو قاعاً من المقرض بدراهم مقبوضة فلو تفرقا قبل قبضها بطل لانه افتراق عن دين رازية اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن أقرض

غيره دراهم إلى أجل فهل لا يكون الاجل لازماً له المطالبة قبله فالحق جواب نعم قال في البرازية ويجوز تأجيل كل دين ويلزم الا للقرض فانه لا يلزم اه وفي نتيجة الفتاوى وتأجيل القرض باطل سواء كان التأجيل في القرض أو بعده ما أقرض وفيه ما ترجحه في هذه الصورة إذا أجله إلى أجل معلوم هل يقدر

على أخذه قبل حلول الاجل الجواب نعم والله تعالى أعلم سئلت عن رجل أقرض آخر مقداراً من الريال المجيدي وقدر واجه به ثلاثين قرشاً ثم رد المستقرض له مثل المقدار الذي استقرضه منه بعد أن

نزل إلى عشرين قرشاً فامتنع المقرض من قبوله وطالب منه صرفه أهلى سـ عشر ثلاثين قرشاً فهل ليس له ذلك فالحق جواب انه ليس له الامتناع من قبول مثل ما دفع كافي البهجة عن المجموعة الجديدة وفي

نتيجة الفتاوى مانعه والمقبوض على وجه القرض مضمون بمثله اه وفيه ان لا جامع الفصولين والواجب في انقراض رد المثل اه وفي رد المختار لو كانت الدراهم فضتها خالصة أو غالبة كالريال الفرنجي في زماننا فالواجب رد مثله أو ان كان في بلدة أخرى لأن غنية الفضة لا تبطل بالكساد ولا بالرخس

الاه قال ويدل عليه ما قدمناه عن كافي الحاكم من أنه لا ينظر إلى غلاء الدراهم ولا إلى رخصها اه والله تعالى أعلم سئلت عن في ذمته حنطة من وجه قرض طال به ربهما فلم توجد عنده

فاشتراها بدراهم واقتراها قبل قبضها هل لا يجوز هذا البيع فالحق جواب نعم لا يجوز هذا البيع والحالة هذه لانه افتراق عن دين بدين وهو لا يجوز وكذا من في ذمته فلو سفاشتراها بدراهم مؤجلة لا يجوز للعلمة المذكورة والمسألة في الخبرية والبرازية والله تعالى أعلم سئلت فيمن استقرض فلو سفاشتراها

فكسدت فما الحكم فالحق جواب ان عليه مثلاً كسدة عند الامام الاعظم ولا يقرم قيمتها وقال أبو يوسف عليه قيمتها يوم القبض والفتوى على قول أبي يوسف كان نقله الكفوى والله تعالى أعلم سئلت

في رجل دفع لآخر دراهم ثم لم يطلبها من المدفوع له قال انك وهبتها له وقال الدافع انها اقرض ولاينة لواحد منهما فما الحكم فالحق جواب ان القول قول الدافع كافي الخبرية من الدعوى وعبارتها اه كذا القول للملك في ذلك بعينه اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل أقرض رجلاً مالا على أن يكتب له به إلى بلد كذا فأتى أخذه في ذلك البلد بشريكه أو صدقة ففعل فما حكم هذا القرض فالحق جواب ان حكمه الفساد والحرمه قال في الردة لأعن الفتح وفي الفتاوى الصغرى وغيرها ان كان السفيج مشروطاً

في القرض فهو حرام والقرض بهذا الشرط فاسد وصورة الشرط كافي الواقعات رجل أقرض رجلاً مالا على أن يكتب له به إلى بلد كذا فأتى لا يجوز وان أقرضه بلا شرط وكتب جاز وكذا لو قال اكتب

مطلب يجوز استقرض الخبز ونحوه

مطلب يجوز شراء المستقرض القرض بدراهم مقبوضة  
مطلب الاجل في القرض غير لازم

مطلب الواجب في القرض رد المثل

مطلب اشترى ما في ذمته من الطعام القرض بدراهم واقتراها قبل قبضها  
مطلب استقرض فلو سفاشتراها فكسدت عليه قيمتها يوم القبض

مطلب قال الدافع انها قرض والمدفوع اليه انها هبة فالقول للذافع  
مطلب في السفينة والبوليصة

لى سقجة الى موضع كذا على أن أعطيكم هنا فلا خير فيه وروى عن ابن عباس ذلك ألا ترى انه لو  
قضاء أحسن مما عليه لا يكره اذ لم يكن مشروطا قلوا فما جعل ذلك عند عدم الشرط اذ لم يكن فيه عرف  
ظاهرا فان كان يعرف ان ذلك يفعله كذلك فلا اه ذكره في آخر الحوالة وفي الدر من القرض مانصه  
وفي الخلاصة القرض بالشرط حرام والشرط لغو بان يقرض على أن يكتب به الى المذكذ البو في دينه  
وفي الاشياء كل قرض جزئها حرام فذكره لارنهم سكتي المرهون باذن الراهن اه قوله بان يقرض الخ  
هذا يسمى الاق بولاية فان في الدر وكره السقجة يضم السين وفتح التاء تعرب سقته وهو شئ يحكم  
ويسمى هذا القرض به لاحكام امره وصورته أن يدفع الى باجر مبلغا اقرضا ليدفعه الى صديقه في بلد آخر  
يستفيد به سقوط خطر الطريق وفي الخاتمة وتكره السقجة الآن يستقرض مطاعا يوفي بعد ذلك في  
الباخرى من غير شرط وقوله كل قرض جزئها حرام أي اذا كان مشروطا وفي الذخيرة وان يكن  
الذفع مشروطا بالقرض فلي قول الكرخي لا بأس به اه وقوله فذكره لارنهم الخ الذي في الاشياء يكره  
لارنهم الانتفاع بالرهن الا باذن الراهن اه سألني في هذا وهو الموافق لما سئل كره المصنف في  
أول كتاب الرهن وقال في المنع هناك وعن عبد الله بن محمد بن أسلم السمرقندي وكان من كبار علماء  
سمرقند أنه لا يحل له أن ينتفع بشئ منه بوجه من الوجوه وان أذن له الراهن لانه أذن له في الرابا لانه  
يستوفي دينه كاملا فبقي له المنفعة فضلا فلا يكون ربا وهذا أمر عظيم اه من الرد في قولكم ما أبرر كلام هذا  
السيد على الناس وان مالف كلام كثيرين فانه وجبه قوى المدرك فينبغي لأئمة من الذي يحتاط لدينه أن  
لا يعمل عنه ولا يجرد السلامة في ترك الشبهات والله تعالى أعلم

### باب الربا

واعلم في وفقى الله تعالى وإياك ان الربا محترم كتابا وسنة واجعا فتن استعمله فقد كفر وقد ورد في ذم  
آكل الربا من الاحاديث ما لا يحصى فنهالن الله آكل الربا موكاه وكتبه وشاهده كلهم في الامنة سواء  
ومنها أنه صلى الله عليه وسلم رأى ليلة الاسراء رجلا لا يسبح في غير من دم بلغم الحجارة فقال ما هذا يا جبريل  
قال هذا مثل آكل الربا اه من حواشي الصاوي على الجلالين في قولكم وقد كثروا شعاع في زمانها هذا من  
ألف وثلاثمائة وثمانية هجرية وقبل هذا الزمان بمدة طائلة تعاطى الربا حتى صار كذا على علم ورجعا  
استباحه كثير من الناس بسبب كثرة تعاطيه ووجهاتهم فيجب على أئمة الامم السنية في ابطاله ورفع  
من بلاد الاسلام ما ورد فيه من الوعيد الشديد الذي لم يرد في غيره ألا ترى قوله تعالى فان لم تعملوا فأنذروا  
بعب من الله ورسوله ومن يكون محاربا لله ورسوله فن أين يغفل أو يتجسس أو يرى خيرا فلا حول ولا قوة  
الا بالله العلي العظيم ان الله وانما اليه راجعون والله تعالى أعلم في سئل عن متولى أوقاف أعطى  
دراهم الوقف لآخر العشرة بثلاثة عشر الى سنة فهل لا يجوز ذلك لكونه ربا فأجواب انه لا يجوز  
ذلك بوجه من الوجوه اذ هو ربا محض محترم بالكتاب والسنة والاجماع سواء فيه الوقف واليتم وغيرها  
والوارد فيه من عظيم الانم وقبح الجرم لا يكاد يضبط بعد ولا يحصر بحدود فيه عن ابن عباس في قوله قال يقال  
لا آكل الربا خذ سلاحك للعرب ولا عبرة بمن أضله الله تعالى فقامه على منافع الوقف اذا كانت الدراهم دراهم  
الوقف على القول بجواز وقفه فانه قيس فاسد في غاية المباهلة بحيث لا راحة فيه لساواة أفاذه في الخيرية  
هـ مذا من المعلوم المقرر ان القياس انما صار اليه اذ لم يوجد نص وحرمة الربا فيه انصوص قطعية واجماع  
فلا مسامحة للاجتهاد فيها أصلا في وسئل في الخيرية في رجل اشترى حنطة في سقها بها بعضها محصود  
وبعضها غير محصود وبنطة خالصة هل يصح فأجاب لا يصح كما صرح به في البحر فتسلا عن الحواوي على  
كل حال من أحوال ثلاث جهل مقدار الحنطة التي في سقهاها أو علم انها مساوية لحنطة الثمن أو أقل

مطالب كل قرض جزئها  
فهي حرام

مطلب لا يحل للارن أن  
ينتفع بشئ منه بوجه من  
الوجوه

مطلب في ان الربا محترم كتابا  
وسنة واجعا على من احتله  
كافر  
مطلب فيما ورد في ذم الربا  
مطلب في ان الربا شعاع في  
وقتنا

مطلب في تحريم الربا في حق  
الوقف واليتم وغيرها

مطلب في حديث ابن عباس  
في آكل الربا

لأرباب الحاصل **سئل** في ذبي أخذ من ذبيحة خمسة قروش ونصف أوقد طاب له إلا أن يقرش من زعماء  
 من الزعماء هل يلزمه أم لا وعليه أورد ما زاد على رأس مالها فأجاب ما زاد على ما أخذ من أرباب الحاصل  
 فعليه أورد به واجتماع الأربعة بل واجتماع كل الأمم **سئل** عن وصي أيتام عقد مراجعة  
 مع ذميين فهل إذا دفعه له ويبيع نفسه عاملة يكون ربا على كان الرجوع فيه فأجاب بأنه ربا بحض مطلقا  
 سواء كان في مال يبيع أو غيره لا إطلاق التصوص الواردة في تحريمه والوعيد لبقاءه ولا عبرة بمن شذفا  
 خالف التصوص من ردود حتم ولو تعلق قائله بأكتاف السماء **سئل** في صرف القطع بالقرش الاسدية  
 فأجاب هو ربا حيث لم يتعد الأوزان فلم يوجب من رد البدلين وجوب التعزير ولا ربا تركب المعصية التي  
 أذن الله تعالى فيها بالحرب وإذا أنفق أحدهما ما قبضه وجب عليه ضمان مثله فبرده ويسترد ما دفع والقول  
 قوله بيمينه لأن القول قول القابض ضمينه كان أو أمينا اه والله تعالى أعلم **سئل** عن بيع القمح  
 بالشمير متفاضلا لاهل يجوز فأجوب نعم إذا حصل التقابض في الحال قال من لا مسكين فيجوز  
 بيع البر بالشمير متفاضلا لا بد لا نسبة اه والله تعالى أعلم **سئل** عن باع فلو ساعته أو نقد  
 أحدهما فقط دون الآخر فهل يصح هذا البيع فأجوب يجوز هذا البيع والحالة هذه قال في الدرر  
 باع فلو ساعته أو يدراهم أو يدنانير فإن نقد أحدهما جاز وإن نقد قابض أحدهما لم يجز اه والله تعالى  
 أعلم **سئل** عن مسلم في دار الحرب عامل حربي يبايع بأخذ من مائة أوقد اعلى وجهه الرابهل يحرم  
 عليه ذلك أم لا فأجوب لا يحرم عليه ذلك عند الإمام الأعظم وصاحبه الإمام محمد بن عبد الله الثاني  
 أبي يوسف رحم الله تعالى الجميع قال في الكترو ولا يبايع المسلم والحري ثمة قال شارحه من لا مسكين  
 خلافا لأبي يوسف والشافعي وإنما قيد بقوله ثمة لأنه لو دخل دار نحري بأمان فباع منه مسلم درهمين  
 لا يجوز اتفاقا اه وكتب المحقق أبو السعد قوله ولا يبايع المسلم والحري ثمة ولو بعده فاسد قوله عليه  
 السلام لا يبايع المسلم والحري في دار الحرب رواه مكحول عني وكذا إذا باع منه مائة أو خرا أو قاصرهم  
 وأخذ المال ثم رويح لأن ماله مباح فيحل برضاه بان كان بلا عذر وحكم من أسلم في دار الحرب ولم يهاجر  
 كحري فله السلم الرابعه خلافا له ما لان ماله غير معصوم ولو هاجر اليها ثم عاد اليهم لم يجز الرابعه لكونه  
 أحرز ماله بدارنا فكان من أهل دار الاسلام بحر عن الجوهرة قال والحاصل أن الرابح من الأفي خمس  
 الأولى السعيد مع عبده الثانية شريكا لفاوضة الثالثة شريكا العنان الرابعة السلم مع الحري ثمة  
 الخامسة السلم مع الذي أسلم بدار الحرب ولم يهاجر ثم قال **سئل** عن حل الرابح السلم مع الحري ليس  
 على إطلاقه بل مقيد بـ إذا كانت الزيادة ينالها المسلم والا فلا يبايعه مالو كان الزائد من جهة المسلم بحر  
 عن الفتح اه قال المحقق ابن عابدين ويدل على أنه ليس على إطلاقه ما في السير الكبير وشرحه حيث قال  
 وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان فلا بأس أن يأخذ منهم أموالهم بطيب أي وجهه كان لأنه إنما  
 أخذ المباح على وجه عرى عن الفساد فيكون ذلك طيبا له ولا بأس والمستأمن سواء حتى لو باعهم درهما  
 بدرهمين أو باعهم مائة بدرهمين أو أخذ ما منهم بطريق القمار فذلك كله طيب له قال فانظر كيف جعل  
 موضوع المسألة الأخذ من أموالهم رضاهم فعلم أن المراد من الرابح القمار في كلامهم ما كان على هذا  
 الوجه وإن كان اللفظ عاما لان الحكم يدور مع علته غالباً اه وقوله الثانية شريكا لفاوضة عبارة الدرر  
 ولا يبايع متفاضلين وشريك عتق إذا تبايعا من مالها أي مال الشركة اه وكتب عليه المحقق ابن عابدين  
 قوله إذا تبايعا من مال الشركة الظاهر أن المراد إذا كان كل من البدلين من مال الشركة أمالوا شترى  
 أحدهما درهمين من مال الشركة بدرهم من ماله مثلا فله حصصا لشرته زيادة وهي حصصا شريكه من  
 الدرهم الزائد بلا عوض وهو عين الرابح أم لا اه والله تعالى أعلم **سئل** العلامة الحانوتي عن بيع  
 الذهب بالفلس نسبة **سئل** فأجاب بأنه يجوز إذا قبض أحد البدلين في البزاية لو اشترى مائة فلس

طالب في وصي أيتام عقد  
 رابحة بغير معاملة

طالب في تعزير تركب  
 يا

طالب يجوز بيع التمتع  
 شمير متفاضلا إذا حصل  
 قابض في الحال  
 لم باع فلو ساعته أو نقد

طالب في معاملة المسلم في  
 بالحرب أهمل الحرب  
 يا

طالب الرابح من الأفي خمس

طالب في تقييم حلية الربا  
 بالحري

المرب في بيع الذهب  
 لموس نسبة

بدرهم يكفي التقابض من أحد الجانبين قال ومثله ما لو باع فضة أو ذهباً بفلس كافي الجرع عن المحيط قال فلا يفتقر باقي فتاوى قارئ الهداية من أنه لا يجوز بيع الفلس إلى أجل بذهب أو فضة لقولهم لا يجوز السلام موزون في موزون إلا إذا كان السلم فيه مبيعاً كزعفران والفلس غير مبيعة بل صارت أنماهاه وأجاب ابن عابد عن قارئ الهداية بأن كلامه محمول على ما إذا لم يقبض أحد البديلين فلا يخالف ما في البرازية والله تعالى أعلم

### (باب الصرف)

هو بيع الثمن بالثمن جنساً بجنس أو بغيره بجنس كذهب بفضة والمراد بالثمن ما خلق للقيمة ومنه المصوغ فيبيع المصوغ بالمصوغ أو بالثمن قد صرف ويشترط لجوازه التماثل أي التساوي وزناً وللتقابض قبل الافتراق أن يتحد اجناساً وأن يختلفا جودة وصفاً غير أن لم يتجانسا بشرط التقابض قبل الافتراق لحزمة النساء بفتح النون وهو التأخير فالوابع النقد من أحدهما بالآخر جراً أو فصلاً وتقابض في المجلس صح وانعوضان لا يتعينان حتى لو استقرضا فادياً قبل افتراقهما أو مسكماً أشار إليه في العقود أدباً مثله جاز والاصل فيه قوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة إلى أن قال مثلاً لا بد من يد بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايدير وأه مسلم وأحد أو آخرون كافي شرح العيني على الكفر فهذه مقدمة يفهم منها كثير من مسائل هذا الباب فلنحفظ ❦ سئلت عن بيع الفضة بالذهب مع التفاضل كان باع رطل من الفضة بربع رطل من الذهب هل يجوز فالجواب أنه يجوز بشرط التقابض في المجلس قال الكفاوي ناقلاً عن الهداية وإن باع الذهب بالفضة جاز التفاضل لعدم المجانسة ويجب التقابض لقوله عليه السلام الذهب بالورق وبالأهواء وهاء فان افتراق قبل قبض العوضين أو أحدهما يبطل العقد لفوات الشرط وهو القبض والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن صرف الريال من الفضة قطع صغيرة منها كاهو جاري في بلادنا كثيراً في أحد البديلين فضل إذا وزنا فعمل مع البديل الآخر الناقس شيء من العروض أو فلس النقص هل يجوز هذا الصرف والحالة هذه أم لا فالجواب نعم يجوز والحالة هذه هذه قال في رد المحتار نقلاً عن الهداية مانعه ولو تبادلنا فضة بفضة أو ذهباً بذهب ومع أوها ما شئ آخر تبلغ قيمته باقي الفضة جاز البيع من غير كراهة وإن لم تبلغ فع الكراهة وإن لم يكن له قيمة كخصاصة وكف من تراب لا يجوز البيع لتحقيق الراباذا زيادة لا يقابها عوض فتكون رباها قال وصرح في الإيضاح بأن الكراهة قول محمد وأما أبو حنيفة فقال لا بأس وفي المحيط أعما كرهه محمد خوفاً من أن يألفه الناس ويستعملوه فيما لا يجوز وقيل لأنهم ما شتم الحيلة لا سقط الرياها والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن العينة المنى عنهما هي وما قال الفقهاء فيها فالجواب أن مشايخنا اختلفوا في تفسيرها قال بعضهم تفسيرها أن يأتي الرجل المحتاج إلى آخر ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب المقرض في الأقراض طمعاً في فضل لا يناله بالقرض فيقول لا أقرضك ولكن أبيعك هذه الثوب إن شئت باني عشرة دراهم أو قيمته في السوق عشرة لبيعه في السوق بعشرة فيرضى به المستقرض فيبيعه كذلك فيحصل لرب الثوب درهمان وللمشتري قرض عشرة وقال بعضهم هي أن يذللها بينهما ثوباناً فيبيع المقرض ثوبه من المستقرض باني عشرة دراهم ويسلمه إليه ثم يبيعه المستقرض من الثالث بعشرة ويسلمه إليه ثم يبيعه الثالث من صاحبه وهو المقرض بعشرة ويسلمه إليه ويأخذ منه العشرة ويدفعها للمستقرض فيحصل للمستقرض عشرة ولصاحب الثوب عليه اثني عشر درهماً كذا في المحيط وعن أبي يوسف العينة جائزة أجور من عملها كذا في مختار الفتاوى هندية وقال محمد هذا البيع في قاي كأمثال الجبال ذميمة اخترعه أكله الربا وهو قال عليه السلام كذا إذا أتبعتم بالعين وأتبعتم أذناب البقر ذلتم وظهر عليكم عدوكم كافي الرد وفي الدر المختار من الكفالة مانعه

مطلب في ما يشترط في الصرف

مطلب الاصل في الصرف حديث الذهب بالذهب الخ

مطلب في بيع الفضة بالذهب

مطلب في صرف الريال من الفضة بقطع صغيرة منها

مطلب في بيان العينة

مطلب في حديث اذا تبعتم بالعين

أمر الأصل كقبلة يبيع العينة أي يبيع العين بالرجح نسبة لبيعها المستقرض بأقل ليقتضى دينه اخترعه  
أكلة الزاوية وهو مكره مذموم شرعاً فيه من الأعراض عن مبررة الإقراض ففعل التكفيل ذلك فابيع  
للتكفيل وزيادة الرجح عليه لأنه العاقد ولا شيء على الأمر لأنه ما ضمن الخسران أو توكيل مجهول وذلك  
باطل اهـ وكتب المحقق ابن عابدين قوله وهو مكره أي من محمد وبه جزم في المسألة قال في الفتح وقال  
أبو يوسف لا يكره هذا البيع لأنه فعله كثير من الصحابة وجدوا على ذلك ولم يعدوه من الرابح حتى لو باع  
كثيرة بألف يجوز ولا يكره وقال محمد هذا البيع في قبي كأمثال الجبال ذمهم اخترعه أكلة الزاوية  
ذمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إذا تبايعتم بالعين واتبعتم أذناب البقر ذلتم وظهور عليكم عدوكم أي  
اشتغلت بالحرث عن الجهاد وفي رواية ساط عليكم شراركم فيسعدوكم خياركم فلا يستجاب لكم وقيل أياك  
والعينة قائم العينة ثم قال في الفتح ما أصله أن الذي يقع في قبي أنه إن فعلت صورة يعود فيها إلى البائع  
جميع ما أخرجه أو بعضه كعود الثوب المارة في الصورة المارة وكعود الخمسة في صورة أقراض الخمسة عشر  
فكره يعني تحريمه فإن لم يعد كما إذا باعه المدينون في السوق فلا كراهة فيه بل خلاف الأولى فإن الأجل  
قابلة قسط من الثمن والقرض غير واجب عليه دائماً بل هو مندوب وما لم ترجع إليه العين التي خرجت منه  
لا يسمى بيع العينة لأنه من العين المسترجعة لا من مطلقه أو لا فكل يبيع بيع العينة اهـ وأقره في البحر  
والنهر والشمس بلالية وهو ظاهر وجعه السيد أبو السعود محل قول أبي يوسف وحل قول محمد والحديث  
على صورة العود اهـ وحاصل صورة الثوب المارة أن الأصل يقول للتكفيل اشتري من اثنين نوعاً من  
الاختصة ثم يبعها فابيعه البائع من ذلك وخرجه منه أنت فعل فيأتي التكفيل إلى تاجر فيطلب منه القرض ويطالب  
التاجر منه الرجح ويخاف من الرجح فيبيعه التاجر ثوباً يساوي عشرة مثلاً بخمسة عشر نسبة فيبيعه هو في  
السوق بعشرة فيحصل له العشرة ويجب عليه للبائع خمسة عشر إلى أجل وحاصل صورة عود الثوب  
إليه أن يشتريه التاجر من مشتريه ثوبين ويدفع الثمن إليه ليدفعه إلى المشتري الأول وأنما يشتريه من المشتري  
الأول تخوفاً عن شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن والله تعالى أعلم

### باب الحوالة

سئلت فممن عليه دين زيد فأحاله به على عمرو وقبل عمر والحوالة ثم مات مقلد فهل يرجع المحال على  
الأصل فالجواب نعم كما أفتى بذلك في الخبرية ونص ما فيها في سئل في المحال إذا تولى من احتمال عليه  
المال هل له أن يرجع به على الأصل أفتونا ولكم الثواب الجزيل جواب نعم له الرجوع على المحيل الذي  
هو في ابتداء الدين أصل لأنه انما رضى بهذا النقل بشرط وصول الدين إليه من جهة المحال عليه بدلالة الحال  
وهي فوق دلالة المقال وقد فاته ذلك فيرجع عليه بما هنالك اهـ وفي الذر المختار ولا يرجع المحال على المحيل  
إلا بالتوى بالقصر وعدها لك المال لأن برأته مقيدة بسلامة حقه وقبده في البصر بان لا يكون المحيل  
هو المحال عليه ثانياً ما في الذخيرة رجل أحال رجلاً له عليه دين على رجل ثم إن المحال عليه أحاله على الذي  
عليه الأصل يرى المحال عليه الأول فإن تولى المال على الذي عليه الأصل لا يعود إلى المحال عليه الأول اهـ  
وهو يعني التوى بأحد أمرين أن يحمد المحال عليه الحوالة ويحلف ولا يثبت له أي احتمال ويحيل فقوله له أي  
أكل منهما كما في الفتح أو يموت المحال عليه مقلداً لغيره دين وكفيل ولا يهـ أو بان فلسه الحاكم وظاهر  
كلهم متوناً وشروطاً تصحج قول الإمام ونقل تصحجه العلامة قاسم اهـ مع من يدين حواشي ابن  
عابدين رحمه الله تعالى اهـ والله تعالى أعلم بتبنيه الحوالة تنقل الدين من ذمة إلى ذمة وتصح في الدين لافي  
العين برضى المحال وهو رب الدين وبرضى المحال عليه وهو الذي يقبل الحوالة ولا يشترط فيها رضى المحيل  
حتى لو احتمل بالدين رجل آخر وأداه بعت الحوالة ولا يرجع على المحيل إذا لم تكن الحوالة بأمره فإن كانت

مطالب لا يرجع المحال على  
المحيل إلا بالتوى

مطالب يتحقق التوى بأحد  
أمرين

قوله ولا يشترط فيها رضى المحيل  
الحق قال في الوهبانية ومن دون



ان يرضى المحيل صعبة وتترط  
في المحتال لا غير بمصراته

مطلب من شرط الحوالة

قبول المحال عليه

مطلب اذا مات المحال عليه

بؤخذ المال من تركته

مطلب اذا مات المحال عليه

وعليه ديون

مطلب اذا غاب المحال عليه

مطلب اللوصى أن يحتال

بمال البتيم اذا كان الثاني

أملا

مطلب اذا استحق المبيع

تبطل الحوالة

مطلب زعم المحال عليه ان

المال كان عن مينة

مطلب احتال على ان له

الرجوع على المحيل متى شاء

صح

مطلب غرما المحيل

يتخاصون على المحتال عليه

مطلب الحوالة نوعان مطلقه

ومقيدة

الحوالة منه فاشترط رضا ضروري وببرأ المحيل وهو المدين من الدين بقبول الحوالة من المحتال له  
أو المحتال عليه أي لا يرجع إليه إلا بالتوازي وقد تقدم بيانه فاحتفظه والله تعالى أعلم **سئلت** عن له دين على  
آخر فأناله على شخص فقبل المحتال الحوالة ولم يقبلها المحتال عليه فهل للمحتال أن يطلب دينه من المحيل  
فالجواب نعم لأن الحوالة لم تتم لأن من شرطها قبول المحتال عليه كما مر والله تعالى أعلم **سئلت**  
في الحوالة الصحيحة اذا مات المحتال عليه عن تركته في الدين وترى هل لرب الدين أن يستوفي دينه من تركته  
فالجواب نعم كما في الفتاوى الموهبة والله تعالى أعلم **سئلت** اذا مات المحتال عليه وعليه ديون لا تفي  
بها تركته فخاص المحال الغرماء فأخذ البعض من دينه فهل له الرجوع بما بقي له على المحيل فالجواب نعم  
له الرجوع عليه بما بقي له كما في الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** هل تصح الحوالة في غيبة المحتال له  
فالجواب لا تصح في غيبته إلا ان يقبل له الحوالة فتصو في كافي الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت**  
اذا غاب المحال عليه فلم يدر مكانه لمسه وفقره فهل لرب الدين الرجوع على المحيل والحالة هذه فالجواب  
منافعه العلامة الكفوي وهذا نصه رجل أحال دين له على رجل فغاب المحتال عليه من المباد بحيث لا يدرى  
أين هو لمسه ويغمره فأراد أن يرجع بحقه على المحيل ليس له ذلك وما لم يثبت موته لم يكن له أن يرجع عليه  
بالدين اهـ معتر الجواهر الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** هل تلوصى أن يحتال بمال البتيم فالجواب  
نعم له ذلك ان كان الثاني أملا من الأول وان كان مثله لا يجوز أخاذه في الخاتمة في كتاب الوصايا والله تعالى  
أعلم **سئلت** عن بائع أحال رجلا لثمن على المشتري فأذاه للمشتري فاستحق المبيع من يد المشتري فعلى  
من يرجع فالجواب انه مخير بين الرجوع على البائع والرجوع على القابض منه وهو المحتال قال في  
البرازية فلو كان أدى الثمن الى المحتال فهو بالخيار ان شاء يرجع على البائع المحيل وان شاء يرجع على المحتال  
القابض اهـ ونقل الكفوي عن جواهر الفتاوى ما نصه ولو استحق المبيع تبطل الحوالة عند علمنا بالذلة  
اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن المحيل اذا غاب فزعم المحتال عليه ان مال المحتال على المحيل كان عن مينة  
أودم هل تصح دعواه حتى لو ثبت ذلك بالمينة ببرأ من المال فالجواب لا تصح دعواه وان برهن على  
ذلك كافي البرازية من أواخر الكفوي والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له دين على آخر فأحاله به على  
ثالث فقبل الحوالة على شرط أن يرجع على المحيل متى شاء هل تصح هذه الحوالة ويكون المحال مخيرا في  
الطلب فالجواب نعم قال في جملة الفتاوى وكذلك اذا أحال عليه على ان المحتال له متى شاء يرجع على  
المحيل فهو جائز ولا يحتال له الخيارات يرجع على أيهما شاء اهـ معتر بالاحتياط اهـ وفي الخاتمة فرجل له على  
رجل مال فقال الطالب للمدين أحلتني بمالي عليك على فلان على انك ضامن لذلك فهل فهو جائز وله أن  
بؤخذ بمال أي ما شاء لانه لما شرط الغرضان على المحيل فقد جعل الحوالة كفالة لان الحوالة بشرط عدم إبراء  
المحيل كفالة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن عليه دين فأحاله الدائن به على مدينه لياخذه منه فأخذ  
منه البعض ومات المحيل وعليه ديون فهل يختص المحتال بما بقي على المحتال عليه فلا يشاركه فيه غرماء المحيل  
أولا يختص به أجيبوا فتوى وأوترجوا فالجواب ان غرماء المحيل يتخاصون فعلى المحتال عليه ولا يسلم  
للمحتال الا ما قبض قبل الموت فان ما على المحتال عليه بقي على ملك المحيل كافي التفتيح وفيه أيضا ما نصه  
اعلم ان الحوالة نوعان مطلقه ومقيدة فمقيدة أن يقيدها بدين له عليه أو ودعة أو عين في يده أو غصب  
أو نحوه والمطابقة أن يرسلها ولا يقيد بها أو احد مما ذكر سواء كان له دين على المحيل عليه أو عنده عين له  
أولا بأن قباهم متبرعا والكل جائز الا انه في المقيدة وكيل بالدفوع وفي المطابقة متبرع وحكم المطابقة ان لا ينقطع  
حق المحيل من الدين أو العين وللمحتال عليه الرجوع على المحيل بعد أدائه ان كانت برضا وان كان الدين  
مؤجلا في حق المحيل تأجل في حق المحتال عليه ولا يحل بموت المحيل ويحل بموت المحتال عليه وحكم المقيدة  
انه لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه من الدين أو العين لتعلق حق المحتال على مثال الرهن بخلاف المطلقه

فانه لا تبطل بأخذ ما عليه من الدين أو عنده من الدين ولومات المحيل قبل قبض المحتال كان الدين والدين  
المحال به ما بين غرمائه بالخصص لا يكونه مال المحيل ولم يثبت عليه الاستيفاء لغيره لان المحتال لم يعمل كنهها  
لنزوم تقليد الدين من غير من هو عليه وانما وجب بها دين في ذمة المحتال عليه مع بقاء دين المحيل بخلاف  
الرهن لانه ثبت عليه بالاستيفاء فاختص به المرحمن بعد موت الرهن مديونا بخلاف المطلقة لبراءة المحيل  
وصار المحتال من غرماء المحتال عليه واذا قسم الدين بين غرماء المحيل لا يرجع المحتال على المحتال عليه بحصة  
الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه وتعامه في البصروطا هو قوله بخلاف المطلقة ان قوله قبله ولومات  
المحيل قبل قبض المحتال الخاص بالمقيدة وهو صريح عبارة الدر المختار وبطل عليه قوله كان الدين والدين  
المحال به ما بين غرمائه فقوله المحتال به ما دليل على ان المراد به المقيدة بقريضة قوله لانه مال المحيل وكذا  
قوله لاستحقاق الدين فانه لا يظهر اثر استحقاق الدين في المطلقة لانها لا تقيد بدين ولا عين وكذا قول  
الولولجية ولومات المحيل وعليه ديون تخص غرماءه فيما على المحتال عليه ولا يسلم للمحتال الاما قبض قبل  
الموت لان ما على المحتال عليه بقي على ملك المحيل الخ فهذه التعليل دليل على ان المراد المقيدة وفي الجوهر  
وأما اذا كانت مطلقة فلا تبطل بحال من الاحوال ولا تقطع فيها مطالبة المحيل عن المحتال عليه الا ان  
يؤدى فان أدى سقط ما عليه قصاصا ولو تبين براءة المحتال عليه من دين المحيل لا تبطل أيضا ولو ان المحتال أبرأ  
ذمة المحتال عليه من الدين مع الارباء الخ والخاص ان الحوالة المطلقة تبرع كاهروا اذا كان المحتال عليه مديونا  
للمحيل لا لتقيد دينه ولذا كان للمحيل مطالبة به قبل الاداء فلا تبطل بقصة دين المحيل بين غرمائه لان  
المحتال لم يبق من غرمائه بل صار من غرماء المحتال عليه كاهروا عن البصر فهذا كله دليل على ان المطلقة  
لا تبطل بموت المحيل بل تبقى مطالبة المحتال على المحتال عليه وان أخذ منه دين المحيل وقسم بين غرمائه  
وهذا جار على القواعد الفقهية فافي البرازية والخلاصة مشكلى اه بحر فقه وفي الوقائع المصرية لا خينا  
الشيخ العباسي حفظه الله تعالى ما نصه (سئل) في رجل عليه دين لشخص فاحاله به على شخص آخر مدين  
للمحيل وقبل المحتال والمحال عليه الحوالة ثم بعد مدة مات المحيل وقبض المحتال الدين من المحتال عليه وقبض  
منه أيضا زيادة على الدين المذكور وعلى المحيل ديون للناس فهل لا يكون لهم مطالبة المحتال بالاجابة  
زائد على دينه **ج** فاجاب **ج** لا يكون المحتال اسوة لغرماء المحيل حيث لم تكن الحوالة مقيدة بدين خاص  
ولا تبطل الحوالة المطلقة بموت المحيل بخلاف المقيدة فكان المحتال من غرماء المحتال عليه لا من غرماء المحيل  
فله مطالبة المحتال عليه بجميع دينه وبثبت للمحال عليه مثل ما دفعه من دين الحوالة التي تركها المحيل اذا كانت  
برضاه لعدم بطلانها بالموت كما يستفاد من تنقيح الحامدية أوّل الحوالة ويصير المحتال عليه اسوة لغرماء المحيل  
بمثل ما آذاه من دين الحوالة وما بذقه من الدين للمحيل تركه عنه فيحاصص غرماء المحيل بقدر ما دفعه  
بالحوالة ولا دخل لما دفعه الى المحتال زائد على ما أحيل به عليه فالحال عليه لا لغرماء المحيل الرجوع به على  
المحتال حيث لا مانع اه **ج** وكتب **ج** الشيخ العباسي المذكور على حاشية وقاضيه ما نصه قوله حيث لم تكن  
الحوالة الخ هذا هو الموافق لما حرره في تنقيح الحامدية من أوّل الحوالة وان خالف نفسه في حاشية وقد اختار  
لخيل المحتال اسوة لغرماء المحيل في المطلقة كالقيدة فراجعهما اه والله تعالى أعلم **ج** سئلت عن محيل  
أدعى على محال باي أحلّه على فلان لقبض في منته كذا فأجابته المحال بانك أحلتني عليه بدين لي عليك  
وقبضت ذلك منه فله حق لك على المحيل يشكر الدين ويقول اني أحلته بمعنى وكلته فمن يكون  
القول قوله **ج** فالحجواب ما في الدر المختار وهذا نصه وان قال المحيل للمحال أحلته على فلان بمعنى  
وكلتك لتقبضه في فقال المحال بل أحلتني بدين لي عليك فالقول للمحيل لانه منكر ولتظ الحوالة يستعمل  
في الوكالة اه والله تعالى أعلم **ج** سئلت هل يشترط في صحة الحوالة حضور المحتال عليه بحالها  
فالحجواب ان حضوره ليس بشرط وانما الشرط قبوله حين علمهم انك في الحاشية قوله تعالى أعلم **ج** سئلت

مطلب قال المحيل أحلته  
بمعنى وكلته فقال المحتال  
أحلتني بدين لي عليك

مطلب حضور المحتال عليه  
بحال الحوالة ليس بشرط  
بل الشرط قبوله حين علمه

عن باع جمل لا بألف قرش وأحال دأثته على المشتري بالألف ثم رد الجمل على بائعه بعيب بقضاء القاضي  
 قبل أن يقبض المحال الألف من المشتري المحال عليه فهل تبطل الحوالة حينئذ فالحجواب أنها لا تبطل  
 في الدرر عازر باللاشياء ما نصه رد المبيع بعيب بقضاء ففتح في حق الكل الآتي مسألتين أحدهما  
 لو أحال البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة أهـ قل المحقق ابن عابد بن رحمه الله تعالى  
 صورة المسألة تكفي للذخيرة باع عبدا من رجل بألف درهم ثم إن البائع أحال غريمه على المشتري  
 حوالة مقيدة بالثمن فإن العبد قبل القبض حتى سقط الثمن أو رد العبد بخيار روية أو بخيار شرط  
 أو غير عيب قبل القبض أو بعده لا تبطل الحوالة استحسانا أهـ والله تعالى أعلم **سئلت** هل  
 تصح الحوالة على من لا دين عليه للتحصيل فالحجواب نعم تصح لأن الحوالة قد تكون بدون دين  
 على المحال عليه كذا في المنع وغيره أهـ من التنقيح وفيه عن الخاتبة ولو أبرأ المحال له التحيل عما كان على  
 المحيل أو وهبه منه لا يصح وفيه عن التنوير ولو ترك المحيل بقبض دين الحوالة لم يصح أهـ والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن باع عبدا لو أحال بثمن شخصه وقبل المحال عليه الحوالة وكذا المحال له نقا لا المتبايعان  
 البيع هل تنسخ الحوالة والحالة هذه فالحجواب إن مثل هذا السؤال رفع لغارئي الهداية فاجاب  
 عنه بقوله القابلة صحيحة ولا تنسخ الحوالة ولزم المحال عليه دفع المبلغ ثم رجع على المحيل أهـ والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن رجل عليه دين فأحال دأثته على مدين له من غير أن يقصد الحوالة بالدين وقبل  
 الكل الحوالة فهل للتحصيل بهذه الحوالة مطالبة المحال عليه بالدين فالحجواب نعم له ذلك ففي  
 الفتاوى الانقروية نقـ لا عن خزائن الاكل ما نصه ولو كان للتحصيل دين على المحال عليه فأحاله مطلقا ولم  
 يشترط في الحوالة أن يعطيه ماعليه فالحوالة جائزة ودين المحيل بحاله وله أن يطالبه به بخلاف ما لو قده به أهـ  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن أحال دأثته على رجل له عنده ألف وديعة فهاكت الوديعة في يد المودع  
 بالفتح فهل تبطل الحوالة فالحجواب نعم وإذا كانت الحوالة مقيدة بألف هي وديعة في يد المحال عليه  
 أو عصب فهاكت الوديعة أو استحققت تبطل الحوالة ويعود الدين على المحيل ولو هلك المقتصوب في يد  
 المحال عليه لا تبطل الحوالة وكذلك لو قال المودع ضاعت الوديعة وحلف على ذلك بطلت الحوالة وإن  
 استحققت الوديعة أو استحققت القصب بطلت الحوالة نقـ له الانقروى عن التتارخانية والله تعالى أعلم  
**سئلت** في الحوالة على زيد ثم عي مروهل تكون الذاتية نقضا لا لولي فالحجواب نعم كافي الخاتبة  
 والله تعالى أعلم **سئلت** فيما إذا مات المحال عليه فقال المحال أنه مات مفاضا قبل أدائه الدين وقال المحيل  
 مات ما باقن يكون القول قوله فالحجواب إن القول قول المحال بيمينه ولا يقبل قول المحيل أنه مات ما  
 فكان له أن يرجع على المدين بدنه أفاده قاضيان والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في رجل عليه  
 دين لرجل وله كفيل به فأحال الكفيل رب الدين على رجل فقبل المحال عليه الحوالة هل يبرأ الاصيل والكفيل  
 أو أحدهما فقط فالحجواب أنه يبرأ كل منهما إلا أن يشترط الطالب براءة الكفيل خاصة فحينئذ لا يبرأ  
 الاصيل أفاده الانقروى عن الخاتبة (فروع) احتال على ابن يوتييه من ثمن دار المحيل وقد كان أمره بالبيع  
 حتى جازت الحوالة لا يجبر المحتال عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على البيع إن كان البيع مشروطا في  
 الحوالة كافي الزهن ولو احتال على رجل على أن المحتال بالخيار فهو حائر وكذا إن أحاله على أنه متى شاء رجع  
 على المحيل جاز ويرجع على أبيهما مشاهد الحوالة إذا كانت فاسدة وقد أدى المحتال عليه المسأل فهو بالخيار إن  
 شاء رجع على القابض وإن شاء على المحيل الكل من فتاوى الانقروى والله تعالى أعلم **سئلت**  
 في رجل أحال دأثته على رجلين وحصل القبول من الكل فهل له مطالبة كل بالكل أو بالنصف  
 فالحجواب أنه يطالب كلاهما بالنصف ففي نتيجة الفتاوى ولو كان لرجل على رجل ألف درهم فأحال  
 بهما على رجلين فله أن يأخذ كل واحد منهما ما يصفه الا نهما أيضا فالحوالة في جميع ذلك المسال إضافة على

مطلب أحال البائع بالثمن  
 ثم رد بعيب لم تبطل الحوالة

مطلب تصح الحوالة على  
 من لا دين عليه للتحصيل

مطلب الحوالة لا تبطل  
 بالافالة في البيع

مطلب أحاله على من له عنده  
 وديعة فهاكت بطلت  
 الحوالة

مطلب أحاله على زيد ثم عي  
 مروه بطلت الاولى

مطلب اختلاف في موت  
 المحال عليه مفاضا

مطلب في أحالة الكفيل  
 لرب الدين

مطلب احتال على ابن يوتي  
 من ثمن دار المحيل

مطلب في الاحالة على اثنين

مطالب في توضيح الحوالة المطلقة

مطلب بملك المحيل والمحال  
فسخ الحوالة

مطلب كنبيل النفس اذا  
عجز لا يلزمه الدين

مطالب لا تجوز كفالة المراهق

مطلب المعرفة ليس كفالة

السواء فينقسم عليهم انقسام على السواء اه معز بالابسوط والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في محيل قال لدائمه أحتك على مديوني فلان ولم يقل على أن يعطيك من ديني الذي عليه هل تكون الحوالة مطلقة أو تنقيد بذلك الدين وما هي المطابقة وضعها الناف الجواب ان الحوالة المذكورة مطلقة وترضي المطابقة أن يحيل على رجل للمحيل عليه دين أولم يكن ويقول للمطالب أحتك بالالف التي لك على علي هذا الرجل ولم يقل من المال الذي عليه وهذا النوع من الحوالة يوجب براءة المحيل عن دين الطالب الا ان يملك المال على المحال عليه فيعود الدين الى ذمة المحيل وهلاكه بأحد وجهين تقدما وتزديدا في الجواب توضيح المقيدة فأقول صورتهما كما في الخاتمة أيضا أن يكون للمحيل مال عند المحال عليه من وديعة أو غصب أو عليه دين فقل أحاط الطالب عليك بالالف التي له على علي أن تؤدبهم من المال الذي لي عليك وإذا قبل المحال عليه برئ المحيل عن دين الطالب فان كانت الحوالة مقيدة بالالف التي له على المحال عليه فان المحال عليه مفسدا أو بخد المحال عليه الحوالة وحلف ولم يكن للمحيل ولا للمحال له بينة على الحوالة بطلت الحوالة وعاد دين الطالب على المحيل وكذا اذا ناسى القاضى المحال عليه عند هما وان كانت الحوالة مقيدة بوديعة كانت عند المحال عليه وهلكت الوديعة أو استحقت بطات الحوالة ويعود الدين على المحيل ونعامة في الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن المحيل والمحال هل يمكن نقض الحوالة وقضها فالجواب نعم قال في نتيجة الفتاوى والمحيل والمحال على كان النقض والنقض ببرأ المحال عليه اه ومثله في الخاتمة والله تعالى أعلم

### كتاب الكفالة

**سئلت** في الكفيل بالنفس اذا عجز عن احضار المكفول فيه فهل يلزمه الدين فالجواب لا يلزمه الدين والمسألة في قارئ الهداية ونص السؤال والجواب هكذا (سئل) عن شخص ضمن وجهه وبدن شخص لا تخبر دين عليه ليضمره له فهل اذا عجز عن احضاره يلزمه الدين أجاب لا يلزمه الا احضاره ان قدر عليه وان عجز لا يلزمه المال الا ان يقول فان لم أحضره فعلى ما عليه من الدين اه **سئل** أيضا اذا ألتزم شخص نفسه أن يقوم عن شخص بما عليه من الدين لشخص بغير ذكر كفالة أو غاها شهد على نفسه انه التزم أن يقوم عنه هل يلزمه أجاب الالتزام كالكفالة بل كل لفظ يدل على اللزوم كالكفالة كقوله على ما عليه أو على أن أؤدى لك ما عليه أو التزمت لك بما عليه وقيل الطالب اه والله تعالى أعلم **سئلت** في كفالة المراهق هل تجوز فالجواب انه لا تجوز قال في التنوير وأهلها من هو أهل للتبرع قال شارحه الحاص كفي فلا تنفذ من نجون وصي اه وفي التمتع عن الذخيرة ولو كان لرجل قبل رجل مال فأدخل المطلوب ابنه في كفالة ذلك المال وقدر اهق ولم يبلغ الحلم كان باطلا فلا يتوقف على اجازة الصغير اذا بلغ لانه لا يجزى له حال وقوعها فاذا بلغ وأقر بكفالة قبل البلوغ فقراره باطل لانه أقر بكفالة باطلا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع لرجل جلا فقال المشتري لرجل كان حاضرا أتعرف هذا البائع فقال أعرفه وان ظهر ان الجمل مسروق أمسكت لك البائع لتأخذ حقه منه ثم بعد ان تسامه المشتري بأما ظهر انه مسروق فهو بل بذلك يكون كفيلة لا يكون بذلك كفيلة الا لانه ليس من ألقاظ الكفالة قال في المخرج رجل باع من رجل شيئا بغير بيع رجل وسلم المدين وغاب المشتري لا يجب على المعرف شيء وهو الصحيح وهو رواية الاصل وذكره شيخنا في عمدة القراءات في المعرفة والصحيح ظاهر الرواية اه معز بالجواهر الفتاوى قال المحقق ابن عابدين وفي فتاوى الخانوق في ضمنه - قال ملخصه فيما اذا تعهد بان يحضر المال المتأخر على فلان وقال لا تعرفو المال الامني وجوابه لا لامة المقدسي بان هذا التعمد بعد ان يحضره ومثل هذا ليس من ألقاظ الكفالة وقوله بعد لا تعرفو المال الامني يحتمل

المعنى المذكور وذكروا ان لفظ المعرفة لا يوجب الضمان في قوله أنا ضامن بعمركه اه والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت هل تبطل الكفالة بعوت الكفيل فالحجواب انها لا تبطل بعوته فلبس الدين أخذ منه  
 من تركته ان كان له تركه وكانت الكفالة ناشئة من تركه أو المسألة في كثير من الكتب المعتبرة والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت في جماعة انكسرت عليهم أموال أميرية فضيق عليهم شيخ القبيلة وأراد حبسهم فقام بذلك  
 جماعة كانوا حاضرين والتزموا به ووزعوه على بعضهم ودفعوه ثم أرادوا الرجوع على الجماعة المنكسرة  
 عليهم المال فهل ليس لهم ذلك فالحجواب ليس لهم ذلك حيث كان بدون أمرهم والمسألة في الواقع  
 المصرية والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن أشد ترى ساعته فقال له آخر أشد تراها فقلت لا تخسر فيها وأن  
 خسرت فيها فالتخسر ان على فاش تراها تخسر فيها فهل لا يلزمه الخسران المذكور أجيبوا بنحو  
 فالحجواب انه لا يلزمه الخسران والحالة هذه والمسألة في الخبرية قال سئل في دلال قال لا تخسر هذا  
 بكذا وان خسرت فلي فاش تراها تخسر هل يصح ويلزمه الخسران أم لا أجاب لا تصح ولا يلزمه الخسران  
 فقد صرح في البرازية بأنه لو قال بايع فلان على ان ما أصابك من خسران فعلي لم يصح وقد ذكره في الصر  
 في شرح قوله وما غصبك فلان فعلي ناؤه لا عنها ومثله في كثير من الكتب اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت  
 فيمن أمر غيره لينفق عليه ولم يصرح بالرجوع عليه ففعل ذلك الغير فهل له الرجوع على الآخر  
 فالحجواب نعم له الرجوع قال في البرازية أمر غيره بأن ينفق عليه أو يقضي دينه ففعل برجع بالشرط  
 الرجوع ولو قال عوض هبتي أو أطعم عن كفارتي أو أدركاة مالي أو هب لفلان على ألفا لارجع بالشرط  
 الرجوع اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن قال لا تخران تقاضيت دينك من فلان ولم يعطك فأن  
 ضامن فأت قبل أن يتقاضاه هل يبطل الضمان فالحجواب نعم يبطل الضمان والحالة هذه  
 قال في جامع الفتاوى لو قال ان تقاضيته ولم يعطك فأنضامن فأت قبل أن يتقاضاه بطل الضمان ولو  
 قال ان يحجز غريمك عن الاداء فهو على فالجيز يظهر بالحس ان حبسه ولم يؤذ لم الكفيل اه والله  
 تعالى أعلم ❊ سئلت هل يصح التوقيف في الكفالة حتى لو قال أنا كفيل بنفس فلان الى  
 تمام هذا الشهر تنقضي الكفالة بانتهاء الشهر أم لا فالحجواب يصح توقيفه اقل قاضيه حتى ولو قال  
 أنا كفيل بنفس فلان من هذا اليوم الى عشرة أيام يصير كفيل في الحال واذا مضت العشرة لا يبقى كفيل  
 في قولهم لا نوقت الكفالة بعشرة أيام والكفالة مما يقبل التوقيف اه وفيها أيضا ولو قال كفالت بنفس  
 فلان أو مال فلان من هذه الساعة الى شهر تنقضي الكفالة بمضي الشهر بلا خلاف اه والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت ما قولكم فيمن ادعى على آخر ما لا بسبب الكفالة ولم يبين ان ذلك المال بأي سبب كان هل  
 تقبل هذه الادعى فالحجواب انها لا تقبل قال في نتيجة الفتاوى نقلا عن العمدة ادعى ما لا بسبب  
 الكفالة لا بد من بيان المال انه بأي سبب فينظر انه هل يصح الكفالة به أم لا فان الكفالة بمنفعة المرأة  
 اذا لم تذكر مدة معروفة لا تصح الا أن يقول ما عشت أو ما دمت في نكاحه اه والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت فيمن ادعى على كفيل دينه فقال الكفيل ان الاصيل اذالك دينك والاصيل غائب فأقام  
 الكفيل ينفقة على ذلك هل تقبل والحالة هذه فالحجواب نعم تقبل قال في نتيجة ما نصه لو طالب  
 رب الدين الكفيل بالدين فقال الكفيل المديون أذاه والمديون غائب فأقام الكفيل ينفقة على أداء المديون  
 تقبل وينتصب الكفيل خصما عن المديون لانه لا يمكنه دفع رب المال الا بما فيتنصب خصما عنه اه معزيا  
 لاسان الحكماء والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن الكفيل هل له مطالبة المكفول قبل أداء الدين  
 فالحجواب ليس له ذلك نقل الكفوي عن مجمع الفتاوى ما نصه وليس للكفيل أن يطالب المال قبل  
 أداء الدين اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في الكفيل اذا ادعى المال وأراد الرجوع والطالب غائب فقال  
 المكفول عنه كان هذا المال من ربا أو من خمار أو كان غنم أو مائة وأراد اقامة البينة بذلك على الكفيل

مطالب لا تبطل الكفالة

بعوت الكفيل

مطالب فيمن انكسرت عليهم

أموال أميرية

مطالب قال ان خسرت فيها

فالتخسر ان على تخسر لا يلزمه

مطالب أمر غيره بالانفاق

عليه برجع النفي بالشرط

الرجوع

مطالب قال ان تقاضيت

دينك من فلان ولم يعطك

فأنضامن

مطالب يصح توقيت الكفالة

مطالب اذا ادعى ما لا بسبب

الكفالة ولم يبين المال بأي

سبب

مطالب قال الكفيل ان

الاصيل أعطاك دينك

مطلب ليس للكفيل

مطالبة المكفول قبل

الاداء

مطالب قال المكفول عنه

كان هذا المال من ربا أو

نحوه

مطلب لا تجوز الكفالة  
بالامانة  
مطلب اشتري بالاكفل  
كل في صاحبه  
مداب كفـل ثلاثة معا  
في ألف

مطلب في الكفالة بالاجرة  
مطلب اذا مات الكفيل  
بالنفس لا يقوم وارثه  
مقامه

مطلب في الكفالة في  
الوديعة

مطلب قال ان وافيتك به  
غدا فانا بريء من المال

مطلب قال ان لم يعطك  
فلان مالك فلي

مطلب قال ابعت الدين مع  
غلامي

هل تقبل بينته ويضحي له فالحق جواب لا تقبل بينته ويؤمر بأداء المال الى الكفيل ويقال له اطاب  
خصلتك وخاصة انظر الخاتمة والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن الكفالة بالامانة هل تجوز فالحق جواب  
انها لا تجوز قال في جامع الفتاوى ولا تجوز الكفالة بشئ من الامانات وان استهلكها به ذلك من هي في  
يده لا يلزم الكفيل شئ اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجلين اشتريا سائمة على أن كلا منهما كفيل  
عن صاحبه في الحلي في ذلك فالحق جواب كافي الخاتمة ان للطالب أن يأخذ أيهما يشاء بجميع المال اه  
❦ تنبيه ❦ ثلاثة كفول ما بال ف يطالب كل واحد بثلاث الاف وان كفلا على التعاقب يطالب كل واحد  
بألف اه كسوى عن النهاية وفيه وان مات أي الكفيل والكفول عنه فالطالب يأخذه من أي الترتين  
شاء لان دينه ثابت على كل واحد منهما كافي حال الحياة اه وفيه أيضا وان كفلا ولم يذكرا لاجل يجب على  
الكفيل كما وجب على الأصمير حالاً أو مؤجلاً اه وفيه رجل أمر رجلاً بأن يكفل عنه لرجل بألف  
درهم فكفل ثم ان المطلوب دفع الألف الى الكفيل ولم يدفع الكفيل الى الطالب وأراد المطلوب أن يسترد  
المال من الكفيل ان آذاه على وجه القضاء فليس له أن يسترد لانه اغما وجب للكفيل عليه بعد الكفالة  
وان آذاه على وجه الرسالة فله أن يسترد لانه أمين في الأداء اه وفيه وان أبرأ الطالب الأصمير أو آخر  
عنه برئ الكفيل وتأخر عنه اه وفيه أيضا تجوز الكفالة بالاجرة في جميع الاجارات في عاجلها  
وأجلها لان الاجرة وان لم تجب بالعقد فبالسبب الموجب قد وجب والكفالة بعد وجود السبب  
محصصة اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن الكفيل بالنفس اذا مات هل يقوم وارثه مقامه فيلزم  
باحضار المكنول فيه فالحق جواب لا يقوم مقامه بل تبطل الكفالة بموت الكفيل بالنفس كما تبطل بموت  
المكفول ولا تبطل بموت الطالب في الصحيح وقد نظم ذلك ابن وهبان بقوله

وموت كفيل النفس والنفس مهدر ❦ وفي موت رب الحق قيل ويندر

قال شارحها سيدي حسن الشرنبلالي وأشار بانفهوم من كفالة النفس الى لزوم المطالبة في تركة  
الكفيل بالمال بعد موته حالاً ولا ترجع الورثة على المكنول عنه حتى يحل الاجل في المؤجلة خلافاً لغيره  
قال والنفس بالجر عطف على كفيل اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن الكفالة في الوديعة هل تصح  
فالحق جواب لا تصح قال في الخاتمة رجل كفيل بدين في يد رجل فهو على وجهين ان كانت الدين امانة  
في يده كالوديعة والعارية وأموال المضاربة والشركة والبضاعة والعين المستأجرة وما كان في معناه  
لا تصح الكفالة به وان كانت الدين مضمونة على صاحب اليد كالغصب والمبيع يبيع فاسد والمقبوض  
على سوم الثمراء ونحو ذلك تصح به الكفالة فيجب على الكفيل تسليمه مادام قائماً واذا هلك كان عليه  
قيمة وكذا لو ادعى رجل عبداً في يد رجل وكفل رجل بالعبدة فقام المدعي البيعة ان العبد كل له  
وقضى القاضي له بذلك كان له ان يأخذ الكفيل بقيمة العبد اه ❦ وفروع ❦ رجل كفيل عن رجل  
بمال فقال الكفيل للمكفول له ان وافيتك بنفسه غداً فانا بريء من المال فوافاه جاز وبرئ عن المال لمكان  
التعامل ولو قال الكفيل بالنفس ان لم أواف به غداً فلي ما أقر به المطلوب فلي يواف به غداً فاقتر المطلب ان  
له عليه خمسة مائة كان الكفيل ضاماً لما أقر وليس هذا بما لو قال ان لم أواف به غداً فانا ضامن لما  
أدعيت عليه فلي يواف به غداً فادعى الطالب عليه ما لا يلزمه المال وكذا لو قال ان لم أواف به غداً فادعيت  
عليه فهو على فلي يواف به غداً فادعى عليه ما لا يلزمه (رجل) قال ان لم يعطك فلان مالك فهو على تقاضاء  
الطالب فليعطه المطلوب سائمة تقاضاه لزم الكفيل استحساناً لرجل ❦ قال لا تخرب باع فلان فاباعته  
فهو على فقال الطالب بعد ذلك بيعت منه متاعاً بألف درهم وصدقه المشتري وكذبهما الكفيل كان  
القول قول الطالب والمطلوب استحساناً الكل من الخاتمة والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن قال لمد يونه  
ابعت الدين مع غلامي فبعته معه فضاع في يد الغلام هل يضيع على المدين أو على الدائن فالحق جواب

انه يصح على المدين قال في النزاهة قال المدينه ابعث بالدين مع غلامى أو غلامك أو ابنى أو ابنتك  
 فتصل فضع في يد رسول قبل الوصول ضمن الدين وضاع من المدين لانه رسالة فسلامه الاداء قبل  
 الوصول بخلاف قوله ادفع الدين الى غلامى أو غلامك أو ابنى أو ابنتك لانه وكلته فتم القبض بوضوئه الى  
 الوكيل اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل خاف من ظالم أن يأخذ ماله فاخفى في بيته فقال  
 له رجل اخرج ولا تخف وراخذ منك الظالم فهو على قول يصح هذا الضمان فالجواب نعم يصح  
 والمسألة في الخيرية حيث قال في جواب سؤال مثل هذا نعم يصح ويلزم القائل وهي مسألة المتون المعبر  
 عنها بقولهم وما غصبك فلان فعلى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات مفسدا وعليه دين فضمنه  
 ولده بعد موته فهل لا تصح هذه الضمانة فالجواب نعم لا تصح لتصریحهم بعدم صحة الكفالة ولو  
 من الوارث عن ميت مفلس اسقوط الدين بذلك والله تعالى أعلم **سئلت** عن كفالة ثمن ما بيع  
 فاسد اهل لا تصح فالجواب انها لا تصح قال في الخيرية بظاهره وفساد البيع يظهر فساد الكفالة  
 فلا لازم على الاصيل رد ما بيع نفسه ان كان موجودا أو رد مثله ان كان هالكا أو مستهلكا لانفسه  
 فظاهره عدم الدين المكفول به على الاصيل فلا ضمان على الكفيل اه والله تعالى أعلم **سئلت** في  
 كفيل يدين وهب له الطالب الدين المكفول به هل تصح هذه الهبة فالجواب نعم تصح هذه الهبة  
 قال في المختار لو وهب الدين للكفيل صح ويرجع به على الاصيل اه وقال أيضا الكفيل يصح أن  
 يكفله عند الطالب ككفيل آخر بالمال المكفول به فاذا أدى الاخر المال الى الطالب لم يرجع به على  
 الاصيل بل يرجع به على الكفيل الاول فان أدى اليه يرجع الاول على الاصيل لو انكفاله بالامر نص  
 عليه في كافي الحاكم وذكره هذا بأوراق ان هبة الدين للكفيل تحتاج الى القبول اه والله تعالى  
 أعلم **سئلت** في الكفيل بالنفس اذا غاب المكفول فيه ولم يدر مكانه هل بطل به فالجواب  
 ما في التنوير وهو هو هذا فان غاب ولم يعلم مكانه لا يطل به ان ثبت ذلك بتصديق الطالب أو بينة أقامها  
 الكفيل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن كفيل بالنفس اشترط عليه الطالب تسليم المكفول  
 في مجلس القاضى هل يلزمه ذلك ولا يبرأ بتسليمه في غيره فالجواب انه يلزمه ذلك قال في التنوير  
 ولو شرط تسليمه في مجلس القاضى سلمه فيه ولم يجز في غيره اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل تجوز  
 الكفالة على جعل فالجواب ما في جامع الفتاوى وهذا نصه اذا كفيل على جعل جاز الضمان وبطل  
 الجعل ان لم يكن مشروطا في أصل الضمان وان كان الجعل مشروطا في أصل الضمان بطل الجعل  
 والضمان اه بحروقه والله تعالى أعلم **سئلت** هل تصح الكفالة مع جهالة المكفول له ككفالة  
 من يريد السفر من بلاده الى بلد آخر فالجواب انها لا تصح قال في التنوير ولا تصح مع جهالة  
 المكفول عنه الخ ولا بجهالة المكفول له اه نثرأيت في فتاوى الشيخ العباسى المصرى الموسومة  
 بالفتاوى المهدية في الوقائع المصرية مانصه **سئلت** في امرأة اقضى الامر سفرها الى بلاد الافرنج  
 في مركب الزار لاجل تقيير الهواة وصحة بدنها وقد بلغها أن زوجها مدين يمكن منعه من السفر معها  
 بموجب سند عليه ودعاوى فرفضت المرأة المذكورة صحة عقارها في محل حكمه الكائن بشغراسكندرية  
 وأخذت الحرمة مع هاز زوجها وعند التوجه أقامت لها وكيلة لاوأذنت له بالتصرف باتفاق منها ومن زوجها  
 ينهى الامر ويخاص الديون المذكورة واذا كان عند نهاية ذلك يظهر أن زوجها باق عليه ديون فالحرمة  
 المذكورة التزمت وكفالت الدين المذكور من عقارها المرفوع على يد وكيلها مع جهالة المكفول له  
 وعدم القبول فهل هذه الكفالة صحيحة شرعية والرهن على الوجه المذكور صحيح ويمكن التصرف في  
 العقار المذكور ولو فاء الدين أم لا **سئلت** فاجاب الكفالة على الوجه المذكور غير صحيحة اذ ركنها الايجاب  
 والقبول ومن شروطها عدم جهالة المكفول له وورهن حجة العقار لا يوجب ارتهاا العقار بدون استيفاء

مطلب قال اخرج وما  
أخذه منك الظالم فعلى صح

مطلب مات فضمنه ولده

مطلب كفيل في ثمن ما بيع  
فاسدا

مطلب وهب الطالب  
الدين للكفيل صح

مطلب غاب المكفول  
بنفسه ولم يدر مكانه

مطلب شرط تسليمه في  
المجلس لم

مطلب لا يصح الجعل في  
الكفالة

مطلب لا تصح الكفالة  
مع جهالة المكفول له



شروط الرهن الشرعية وحيث لم تتحقق الكفالة الشرعية ولا رهن العقار لا يكون الرب الدين مطالبة الزوجة ولا مطالبة وكيله يبيع العقار اه قوله اذركها الايجاب والقبول أي فلا تنه بالكفيل وحده ما لم يقبل المكفول له أو اجنبي عنه في المجلس وهذا قول الامام ومحمد رحمه الله تعالى وفي أنفع الوسائل وغيره الفتوى على قولهما اه وقال أبو يوسف انهم لايجاب وحده فلا تنوقف على القبول وفي الدرر والبرازية وبقول الثاني يفتى اه من الرد وقول صاحب الرد أو اجنبي عنه في المجلس أي وتنوقف على اجازة الطالب كما صرح به في محل آخر منه والله تعالى أعلم سئلت في رجل عليه ستمائة قرش وكفله فيها ثلاثة رجال دفعة واحدة فهل لا يطالب كل منهم الا بثلاث الدين فالحجواب نعم لما في رد المختار المكفيل لو تعدد دلا يلزمه الا بحد ما يخصه ك نصف الدين لو كان اثنين أو ثلثه لو ثلاثة ما لم يكفوا على النعاقب فيطالب كل واحد بكل المال كما ذكره الشيخ اه والله تعالى أعلم سئلت عن المكفيل بالمال اذا دفع المال الى الطالب هل يثبت له الرجوع على الاصيل فالحجواب ان كانت الكفالة بأمره ورجع عليه والا فلا قال في التنوير ولو كفل بأمره ورجع على أذى وان يفره لا يرجع اه قل ابن عابدين قوله رجع على أذى نعم ما اذا صالح المكفيل الطالب من الالف بخمسة مائة فيرجع به الا بالالف لانه اسقاط أو ابراء كافي البصر وقال أيضا ان قوله رجع على أذى مقيد بما اذا دفع ما وجب دفعه على الاصيل فلو كفل عن المستأجر بالاجرة فدفع المكفيل قبل الوجوب لا رجوع له كافي اجازات البرازية اه قلت في نظيره ما لو أذى الاصيل قبله ففي حاوي الزاهدي المكفيل بأمر الاصيل أذى المال الى الدائن بعد ما أذى الاصيل ولم يبعه لم يرجع به لانه شيء حكيم فلا فرق فيه بين العبد والجعل اه بل يرجع على الدائن اه كلام ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم سئلت عن ضمان الدرك هل يصح فالحجواب نعم يصح قال في التنوير وتصح بكفلات عنه بالالف وبما لك عليه وبما يدركك في هذا البيع قال شارحه الملاي ويسمى ضمان الدرك اه أي يفتحين وسكون الرء وهو الرجوع بالثمن عند استحقاق المبيع اه رد وقال في التنوير أيضا ولا يؤخذ ضمان الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البايع بانهم اه والله تعالى أعلم سئلت عن الطالب اذا أبرأ الاصيل من الدين هل يبرأ المكفيل فالحجواب ان الاصيل اذا قبل ابراء أو سكت برئ هو وكفيله وان رده بقي المال عليه وفي راء المكفيل بالرد اختلف المشايخ والقول ببراءة المكفيل ظاهر لان المالك للطالب اسقط حقه ببراءة الاصيل اذا نسى للطالب الا هو على القول بان الكفالة تضم ذمة الى أخرى في المطالبة وكذلك على القول بانضم في الدين لان الاسقاط يتم بالاسقاط ولم يجر ذمة من المكفيل والمدين رده نصرف على نفسه بقاء الدين لشبهة التمايل فارتد ابراء رده في حق نفسه فلا يمتد الى المكفيل كذا في شرح الوهبية للشرنبلاني وعبارة الناظم هكذا

مطلب كفل ثلاثة في دفعة

مطلب ان كانت الكفالة  
بالامر رجع المكفيل والا لا

مطلب كفل بالاجرة ودفع  
قبل الوجوب لا يرجع  
مطلب أذى المكفيل بعد  
الاصيل

مطلب في ضمان الدرك

مطلب أبرأ الطالب الاصيل

ولو أبرأ المدين يبرأ كافل \* فالوردة تخف المشايخ برب

والله تعالى أعلم سئلت هل يصح تعليق الكفالة بالشروط فالحجواب نعم يصح تعليةها بشرط ملائم كشرط وجوب الحق كان استحق المبيع فعلى الفن أو كشرط لا يمكن الاستيفاء كان قد مازد وهو مكفول عنه وكشرط لتعذره أي لانه مذكرا لاستيفاء كان غاب زيد عن المصر ولا يصح تعليةها بنحو ان هبت الريح أو نزل المطر لانه تعليق الخطر فلا يصح كالمبيع وذ كرفي الهداية والكافي انه ان علق به تصح الكفالة ويجب المال حالا وهذا مهولان الحكم فيه ان التعليق لا يصح ولا يلزمه المال لان الشرط غير ملائم ففسار كالمعلقه بدخول الدار ونحوه مما ليس ملائم نعم لو جعل الاجل في الكفالة الى هبوب الريح ونحوه لا يصح التأجيل ويجب المال حالا أشار اليه بقوله فان جعل أي نحو قوله ان هبت الريح اجلا في الكفالة تصح الكفالة ويجب المال حالا لان الكفالة لما صح تعليةها بشرط لم تبطل بالشرط الفاسد

مطلب يصح تعليق الكفالة  
بشرط ملائم

كالطلاق والعاق وكذلك الكفالة بالنفس يجوز تعليقها بشرط مالا ثم كالكفالة بالنفس في جميع ما ذكرنا ولا يجوز تعليقها بشرط غير مالا ثم ويجوز تأجيلها إلى أجل معلوم والجهة التي يسيرة فيها محقة كالتأجيل إلى القطان وقوم الحاج ولا يجوز إلى هبوب الريح أو زول المطر فإن أجله إليه بطل الأجل وزمه تسليم النفس حالا اهـ من العيني على متن الكنز والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل قال للمودع بالكسر أن أتأف لأن وديعتك فأناضامن هل يصح هذا فالجواب نعم يصح قال الخبير الرمي في حواشيه على جامع النصولين نقلا عن البرازية مانصه قال للمودع أن أتأف المودع وديعتك أو أنكرها فأناضامن أو أن قتلت أو قتل ابنك خطأ فأناضامن أو أن غصب مالك أحد من هؤلاء القوم فأناضامن صح بخلاف قوله أن غصب مالك إنسان حيث لا يصح اهـ وفيه من موضع آخر وكذا لو قال للمودع لو سجن المودع أو أتأف فعلي جاز بالاجماع وكذا في كل أمانة اهـ والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن الكفالة بجعل لا يأخذ الكفيل هل يصح فالجواب لا يصح ولو شرط الجعل في صلب العدة قد قال في جامع النصولين لو كفل على جعل جاز الضمان لا الجعل لو لم يشترط في أصل الضمان ولو شرط الجعل في أصله بطل الجعل والضمان اهـ والله تعالى أعلم ❦ سئلت فيمن قال لا أخرم ما ثبت لك على الناس فأناضامن هل يصح هذا الضمان فالجواب أنه لا يصح هذا الضمان قال في جامع الفصولين مانصه قال ماذاب لك على الناس أو على أحد من الناس فعلي لا يصح لجعل المضمون له وكذا لو قال ماذاب للناس أو لأحد من الناس عليك فعلي لم يصح لجعل المضمون له وكذلك إن استهلك مالك أحد اهـ والله تعالى أعلم ❦ فوائد \* الأولى تزوج امرأة ولم يسم لها مهر فذكر رجل به للمثل جازت الكفالة كما تجوز الكفالة في المسمى وإن دخل بها الزوج يؤخذ الكفيل به للمثل وإن طلقها قبل الدخول بها أو وجبت النكاح لا يؤخذ الكفيل بالنكاح (الثانية) لو كفل بالزكاة بعد وجوبها في الأموال الظاهرة والباطنة لا تصح (الثالثة) قالت المرأة زوجي يريد أن يغيب فخذ بالنفقة كفي لا لا يجيب الحاكم إلى ذلك لأنها لم تجب بعد واستحسن الإمام الثاني أخذ الكفيل رفقا بها أو عليه انفق في كذا في الاقتروية والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل أتى رجل إلى قاض وقال إن لي عليه دعوى فخذني عليه كنفلا فهل يجيبه القاضي لذلك فالجواب أنه لا يجيبه لذلك قبل بيان الدعوى قال في الغنية وليس للدعوى ولا لقاضي طلب الكفيل بقوله إن لي عليه دعوى قبل بيان الدعوى اهـ ونقله الانقروية والله تعالى أعلم ❦ سئلت هل لا كنفول له وهو رب الدين حبس الاصيل والكفيل معا فالجواب نعم فقد نقل الحق ابن عابد عن الخبير الرمي مانصه المذكور له يتمكن من حبس الكفيل والاصل وصنفيل الكفيل وإن كثروا اهـ وفي الدر المختار فإن لو زعم الكفيل لازمه أي لازم هو الاصيل أيضا حتى يتخلصه وإذا حبسه له حبسه اهـ إذا كنف بأمره ولم يكن على الكفيل للمطالبة دين مثله والافلام لازمة ولا حبس سراج وفي المنظومة المحمية مانصه

لو قال مديوني مراه السفر \* وأجل الدين عليه ما استقر  
وطلب الكفيل قالوا يلزم \* عليه إعطاء كنفيل يعلم  
لو حبس الكفيل قالوا جازله \* إذا أراد حبس من قبل كنفله  
لأنه قد كان ذا لاجله \* حبس فليجازه بنفسه  
ثم الكفيل إن عت قبل الأجل \* لاشك أن الدين في ذالخال حل  
عليه فالوارث إن آذاه لم يرجع به من قبل ما لتأجيل حل

مطلب قال إن أتأف فلان  
وديعتك فأناضامن صح

مطلب في اشتراط الجعل  
في صلب الكفالة

مطلب قال ماذاب لك على  
الناس فعلي لا يصح  
مطلب في الكفالة بالاهر

مطلب قال لي عليه دعوى  
فخذني عليه كنفلا لا يجيبه  
قبل بيان الدعوى  
مطلب رب الدين حبس  
الاصيل والكفيل

مطلب ضمن الاب عن ابنة  
الكبير لاهر بغير أمره

اهـ والله تعالى أعلم ❦ سئلت في امرأة تزوجت رجلا وبعد العقد دينها من أبوا الزوج للزوجة المهر المسمى وهو كذا ثم مات الزوج منساقا فهل للمرأة أخذ مهرها المسمى من الضامن وهو أبوا الزوج

فالجواب نعم كما أتى بذلك شيخ الإسلام على أفندي رحمه الله تعالى وأما دلالة الكفوى بقوله ولو كان الابن كبيراً وضمن عنه الأب بغير أمره في صحته ثم مات الأب وأخذ الضمان من تركته لم يرجع ورثته بالأجاء اه والله تعالى أعلم

### كتاب القضاء

سئلت هل يشترط في صحة الحكم في حقوق العباد تقديم دعوى صحيحة وهل يشترط لصحة المصروع أن يكون المتدعيان من بلد القاضي ؟ فأجبت نعم يشترط للحكم المذكور تقديم الدعوى المذكورة دون المصروع ولا يشترط كون المتدعيين من بلد القاضي قال أبو السعد المصروع في حوائش من لا مسكين وشروط صحة الحكم أن يكون به مقدم دعوى صحيحة من خصم على خصم ولا يشترط له المصروف للقضاء بالسود صحيح ولا يشترط أن يكون المتدعيان من بلد القاضي في غير المقار وكذا في العقار وإن لم يكن في ولايته على الصحيح اه سئلت عن شهادة العدو دعوى دينوية على عدو وعن قضائه عليه ؟ فأجبت بانه لا يعتبر أن كافي التتوير وشروحه وقد صرح علمنا ببيان العداوة التي تثبت بنحو قذف وجرح وقتل ولا بغضامة اه سئلت عن الرشوة والهبة ما الفرق بينهما وهل يحل دفع الرشوة من المضطر ؟ فأجبت بانه الرشوة ما يهبط به الرجل لغيره ليعينه على أمر من أموره والهبة لا شرط فيها وقد قسموا الرشوة أربعة أقسام قسم حرام على الآخذ والمعطى وهو الرشوة على تقليد القضاء والمأزاة الثاني ارتضى ليحكم وهو كذلك حرام من الجانبين الثالث أن يدفع المال لغيره ليسوى أمره عند السلطان دفعا للضرر وجلبا للنفعة وهو حرام على الآخذ دون الدافع قالوا وحيلة حلها أن يستأجره يوما أو يومين إلى الليل فتصير منافعه مملوكة ثم يستعمله في الذهاب إلى السلطان في الأمر الفلاني الرابع ما يدفع لدفع الخوف على نفسه أو ماله لحلال للدافع حرام على الآخذ ومن هذا القسم ما يأخذه الشاعر في فائدة نعم لو تعين على رجل القضاء ولم يزل الأعمال يعطيه هل يحل بذنه بغير أن يحل اه من حوائش أبي السعد المصروع على من لا مسكين سئلت هل للقاضي بيع التركة المستغرقة بالدين دون الورثة ؟ فأجبت نعم كافي حوائش الدرر للمعق في ابن عابدين وغيرها والله تعالى أعلم سئلت عن متدعين ليس بينهما ما في الباطن خصومة وعلم القاضي بذلك فهل بينهما ؟ فأجبت نعم فالحجواب ما في رد المختار وإذا كان القاضي يعلم أن باطن الأمر ليس كظاهره وأنه لا تخصم ولا تنازع في نفس الأمر بين المتدعين ليس له سماع هذه الدعوى ولا يعتبر القضاء المترتب عليه ولا يصلح الاحتياط لحصول القضاء على ذلك وأما إذا لم يعلم بغير وثقة فبمضاؤه ولم يصر هذه هي عمته بالبلوى اه من الفوائد البدرية سئلت عن القاضي إذا أنكر قضاءه وشهد عليه عدلان في الحكم ؟ فأجبت نعم كافي البصر لو شهد أنه قضى بكذا وقال لم أقض لا تقبل شهادتهم بخلاف المحمود مرجع في عام الفصولين قول محمد لفساد قضاء الزمان اه (مسألة) في أن قلت في ما عني قوله عليه الصلاة والسلام القضاء ثلاثة أئمان في النار وواحد في الجنة ؟ قلت في بين معناه في فتح القدير بأن من عرف الحق وقضى به فهو في الجنة ومن عرفه ولم يقض به وجار في الحكم فهو في النار ومن لم يعرفه وهو الجاهل وقضى للناس على جهل فهو في النار اه سئلت مراراً عديدة عن حكم القاضي المستوفى لما يطالب فيه ثم عاين ينقض ؟ فأجبت نعم كافي الخيرية من أول القضاء لا يجوز نقضه بعد انبراه واستيفاء شرائطه وأحكامه سواء كان متفقاً عليه أو مختلفاً فيه أخذاً بما في محل يسوغ فيه الاجتهاد اه سئلت هل للقاضي الجرع على المفتي الفاسق الذي يعلم الناس الحيل ويخاطبهم فالحجواب نعم قال في البرازية يجر على الفقيه المجاهر وهو الذي يعلم الناس الحيل كاستقاط الزكاة والشفعة والمرأة الرثة حتى تبين من زوجها والمكرى الفاس وهو الذي يقبل الكراء ولاجل له

مطلب يشترط لصحة الحكم في حقوق العباد تقديم الدعوى

مطلب شهادة العدو وقضاؤه لا يعتبر أن كافي التتوير وشروحه  
مطلب في الفرق بين الرشوة والهبة

مطلب من تعين عليه القضاء يحل له إعطاء المال له  
مطلب للقاضي بيع التركة المستغرقة بالدين  
مطلب ليس للقاضي سماع الدعوى إذا علم أن المتدعين لا نزاع بينهما في الواقع

مطلب أنكر القاضي قضاءه فشهد عليه به  
مطلب في حديث القضاة ثلاثة

مطلب حكم القاضي لا يجوز نقضه بعد انبراه

مطلب للقاضي أن يمنع المفتي الفاسق

والطبيب الجاهل اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا كان المدعى أو المدعى عليه غائبا مسافة القصر وحضر  
في أثناء مدة الخمس عشرة سنة وسكت ثم أراد أن يدعى بعد ذلك فهل لأنهم دعواه فالحجوب نعم  
لا تسمع دعواه كافي التكملة عن فتاوى على أفندي والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى عليه دين فأجاب  
بالبراءة هل للقاضي أن يعمله فالحجوب نعم له أن يعمله إلى ثلاثة أيام إن قل لي بينة حاضرة في المصركافي  
البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن قاض قضى بشاهدين قبل تعديلهما مع وجود المنع عن ذلك من  
قبل مولانا السلطان أيده الله تعالى فهل يعتبر حكمه فالحجوب لا يعتبر ولا ينفذ والحالة هذه وقد أفق  
بذلك صاحب الحامدة والله تعالى أعلم **سئلت** عن أجره المحض هل تكون على المدعى فالحجوب  
أذا لم يكن المرسل إليه متمردا فلا جرة على المرسل وهو المدعى وإن كان متمردا فلا جرة عليه تكافي التفتيح والله  
تعالى أعلم **سئلت** عن المدعى عليه اذا ادعى دفعا هل يعمله القاضي إلى المجلس الثاني فالحجوب تكافي  
الهندية إن القاضي يسأله عن الدفع فإن كان صحيحا أمهله وإن كان فاسدا لا يعمله ولا يلتفت إليه اه معزيا  
إلى الخانية والله تعالى أعلم **سئلت** هل للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه أو من ولده فالحجوب  
ليس له ذلك قال في الدر المختار من كتاب النكاح ليس للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه ولا من لا تقبل  
شهادته قال ربه علم أن فعله حكم وإن عرى عن الدعوى اه وقوله ولا من لا تقبل شهادته أي كاصوله  
وإن علوا وفروعه وإن سفلوا وقوله وبه عمل الخ أي وليس له أن يحكم لنفسه لأنه في حق نفسه رعية وكذا  
السلطان وقد أفقني ابن نجيم بأن القاضي إذا زوج بنية ارتفع الخلاف فليس الغيرة نقضه وقوله وإن عرى  
عن الدعوى وأما قولهم شرط نفاذ القضاء في المجتمعات أن يصير الحكم حادثة تجري فيه خصوصية صحيحة  
من خصم على خصم فالظاهر أنه محمول على الحكم القولي أما القديس فلا يشترط فيه ذلك توفيقا بين  
كلامهم وكذا القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصوصية كما إذا شهد على خصم بحق ذكر اسمه  
وأمر أبيه وجده وقضى بذلك الحق كان قضاء ينسب به ضمنوا وإن لم يكن في حادثة النسب وكذا الشهادان  
فلا تفرز وجه فلان وكذا زوجها فلا تفرز كذا على خصم منكرو وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجة بينهما  
ونظيره الحكم بشبوت الرضائية في ضمن دعوى الوكالة أفاده ابن عابدين في الرد والله تعالى أعلم  
**سئلت** في ميت عن ورثة بعضهم قاصرو وبعضهم غائب عن البلد وله تركه ووصى هل يجب على  
ولاية الأمر تحرير هذه التركة في دفتر وتوقيعها فالحجوب أنه لا يجب ذلك على أحد في الفتاوى الهندية  
في كتاب الشفعة مانصه لا يجب على ولاية الحكومة الإسلامية جرد جميع تركه ميت مات وفي ورثته  
قاصروا غائب وحضره في دفتر وتوقيعها حالامع وجود وصى شرعى في هذه التركة لا قضاء ولا ديانة اه  
والله تعالى أعلم **سئلت** فممن غاب بعد ما سمع القاضي عليه الشهادة هل يقضى عليه بما حال غيابه  
فالحجوب نعم يقضى عليه بما حينئذ عند الامام الثاني وهو أرفق بالناس في الخانية مانصه وذكر  
الخصافي اذا غاب المدعى عليه بعد ما سمع القاضي عليه البينة أو غاب الوكيل بالخصوصية بعد قبول البينة  
قبيل التعديل أو مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة لا يقضى بتلك البينة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
يقضى وقال شمس الأنة الحلواني رحمه الله تعالى وهذا أرفق بالناس ولو أقر المدعى عليه ثم غاب فانه يقضى  
عليه بأقراره في قولهم وإن غاب الوكيل أو مات بعد ما قيمت عليه البينة ثم حضر الموكل يقضى عليه بتلك  
البينة وكذا الوغاب الموكل ثم حضر الوكيل فانه يقضى عليه بتلك البينة وكذا الوغاب المدعى عليه بعد ما قيمت  
عليه البينة يقضى بتلك البينة على الوارث وكذا الوأقيمت البينة على أحد الورثة ثم غاب فانه يقضى بتلك  
البينة على الوارث الآخر وكذا الوأقيمت البينة على الصغير ثم نفع الصغير يقضى عليه بتلك البينة ولا يكلف  
بإعادة البينة اه وانما قلنا بما سمعنا من الكثرة فوائدها والله تعالى أعلم **سئلت** هل لا تسمع دعوى  
أصل الوقت بعد مرور ست وثلاثين سنة حيث لا عذر للساكت فالحجوب نعم لا تسمع بعد هذه المدة

مطلب اذا غاب الخصم  
وحضر في أثناء المدة لا تسمع  
دعواه

مطلب قال لي بينة في المصركافي  
يعمل إلى ثلاثة أيام

مطلب حكم قبل التعديل  
لا يعتبر

مطلب في جرة المحضر

مطلب اذا ادعى دفعا صحبا  
يعمل

مطلب ليس للقاضي

تزويج الصغيرة من نفسه  
ولا من ابنه

مطلب قولهم شرط نفاذ

القضاء أن يصير حادثة

محمول على الحكم القولي

مطلب غاب بعد الشهادة

عليه هل يقضى عليه

مطلب لا تسمع دعوى الوقت

بعد مرور ست وثلاثين سنة

مطلب ادعى الاقرار في  
أثناء المدة لا يقبل منه

مطلب في عدم سماع الدعوى  
لمرور الزمان

مطلب القضاء بالوقف  
هل يكون على الناس كافة

مطلب قضى له بالدار فأقر  
ان البناء لما ادعى عليه  
لا يبطل القضاء بالارض  
مطلب طابت فرض  
النفقة على زوجها الغائب  
مطلب هل يحبس الوالد  
في نفقة ولده

مطلب للبائع حبس  
المشتري والمبيع في يده  
مطلب تصرف المرأة في  
مالها لا يتوقف على اذن  
زوجها  
مطلب القصاص بحري  
على فرائض الله تعالى

مطلب في جواز التقليد

كانت له الكفوى وغيره وهو في المجلة والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى ثورا المدعى عليه في أثناء المدة  
المسماة من سماع الدعوى هل تقبل فاجوب ان التقبل كافي التكملة من الدعوى زاد في المجلة  
الا اذا أتى بسند بخط المدعى عليه أو ختمه ولم يعض من تاريخه مرور مدة مرور الزمان والله تعالى أعلم  
**سئلت** مراراً عن سماع الدعوى بعد خمسة عشر عاماً **فاجبت** بانها لا تسمع حيث لا عذر  
فان القضاء يجوز تخصيصه بالزمان والمكان وبعض الخصوصات وقد ثبت في مولانا السلطان أيد الله  
تعالى عن سماع الدعوى بعد هذه المدة قال في الاشياء القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان  
واستثناء بعض الخصوصات كافي الخلاصة وعلى هذا لو أمر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر  
سنة لا تسمع ويجب عليه دعوى على السلطان **سئلت** عن القضاء  
بالوقفية هل يكون على الناس كافة فلا تسمع بعد دعوى المالكية فاجوب ان في المسألة اختلافاً  
والصحيح أنه لا يكون على الناس كافة وعلى هذا جرى في تفتة الفتاوى قال ادعى رجل على آخر وقفية  
محمدة ودفع في له بالدينسة ثم ادعى آخر المالك المطلق على المقضى له يقبل بعزلة المالك المطلق بخلاف العتيق  
لان قضاء على الناس كافة اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيما لو ادعى دار أو شهده الشهود  
بها وقضى له القاضي بالدار ثم ادعى أن البناء ملك المدعى عليه هل يبطل القضاء بالارض أيضاً  
فاجوب كافي فتاوى الانقروى لا يبطل القضاء بالارض للعدوى ولو شهدوا بالارض والبناء نصاً  
والمسألة تتجملها يبطل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرأة اذا اعتت أن تزوجة فلان الغائب  
وطابت من الحاكم أن يفرض لها عليه النفقة فهل يجيبها الى ذلك فاجوب نعم اذا قامت الدينسة  
على النكاح كافي الخاتمة قال ولا تحتاج المرأة الى إقامة الدينسة بان الغائب لم يخلف لها نفقة اه والله تعالى  
أعلم **سئلت** هل يحبس الوالد في نفقة ولده الصغير فاجوب نعم كافي فتاوى الانقروى  
بقلاعن البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** هل للبائع حبس المشتري على الثمن والحال ان المبيع في يده  
فاجوب نعم كالمتر من يحبس الراهن وان كان الرهن في يده كذا في السراجية والله تعالى أعلم  
**سئلت** في تصرف المرأة في مالها هل لا يتوقف على اذن زوجها فاجوب نعم لا يتوقف عليه  
حتى لو أبطل القاضي تصرفها في مالها بدون ان الزوج كان فضاؤه باطلا كافي الخاتمة والله تعالى  
أعلم **سئلت** عن القصاص هل يجري على فرائض الله تعالى فتدخل فيه الزوجة والام  
ونحوهما يلزم حضور الكل عند الدعوى على القاتل واذا عفا أحداهم سقط القصاص **فاجبت**  
بما في الخبرية من باب خلع المحاضر وهذا نصه القصاص يجري على فرائض الله تعالى فكل من له  
نصيب من الارث في ماله فله مثله في قصاصه ولما كان لا يتجزى بسقط بعضهم فلا بد من  
حضورهم جميعاً حتى الزوجة لاجل استثناء القصاص اه بوقع السؤال **عن** أهل القرى  
والبدوادى الذين يتخذون الكلاب لاجل الصيد وحفظ البيوت والمواشي فتنازع في أوانيهم وتامقها  
وتشرب من الابان التي بأفدهم رتبى بقبعة شربها والحال ان ريقها نجس وسورها كذلك عند  
الامام الاعظم أي حنيفة والشافعي فهل يجوز لهم تقليد سبيد نال ذلك القاتل بطهارته ووطهارة لعابها  
وسورها فاجوب نعم يجوز لهم تقليده لانه يجوز للمقلد تقليد امام من الائمة الثلاثة رضي الله تعالى  
عنهم فيما دعو اليه الضرورة بشرط أن يستوجب جميع ما وجبه ذلك الامام في مثل ذلك مثلاً اذا قلد  
الامام الشافعي في الوضوء من القلتين فعليه أن يراعي الترتيب في الوضوء والغائقة وتعديل الاركان  
في الصلاة بذلك الوضوء والا كانت الصلاة باطلة اجماعاً وكذا قلده ما كان في مسألة الماء الذي ولغت فيه  
الكلاب نقوله بطهارته ووطهارة الكلاب فعليه أن يلتزم جميع ما وجبه الامام مالك في ذلك والتقليد  
هو الاختيار قول الغير من غير معرفة دلائله أفاده الرمي وهو في فتاوى الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت**

هل للقاضي تزويج الصغار فالحواب ان كتب في تقليده تزويج الصغار زوج والا فلا ينبغي به قارى الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن القاضي اذا اشهد انه حكم لفلان على فلان بكذا هل يكون اشهاد صحى فالحواب انه اشهاد باطل والحضور بشرط كافى الغيبة وفي التذيب للقلايسى اذا قال القاضي حكمته على فلان بكذا وهو غائب لم يصدق والمسألة في الخيرية في كتاب الاقرار وفي فتاوى الانقروى وبشرط لجواز القضاء بهذه الشروط حضور الشاهدين اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أحضر رجلا وادعى عليه حقا او كلفه وأقام البينة على أنه وكله في استيفاء حقوقه والخصومة في ذلك هل تقبل هذه البينة وقضى بالوكالة ويكون قضاء على كافة الناس حتى لو ادعى على آخر حقا لموكله لا يكف باعادة البينة على الوكالة فالحواب نعم كفى الحوى على الاشياء والله تعالى أعلم **سئلت** اذا هرب الغريم الذى عليه دين من تجور رسول القاضي وعجز عنه هل يضمن ما عليه من الدين رب الدين فالحواب انه لا يضمن قل قارى الهداية اذا هرب الغريم من الرسول وعجز عنه فالقول قول الرسول في ذلك ولا ضمان عليه لكن اذا لم يعلم هروبه الا بقوله يؤدب على التعريض فيه اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى على آخر خيانة مطابقة في ودعة أو نحوها وطالب من القاضي تحليفه انه ما خانه في ذلك هل يجيبه القاضي لذلك فالحواب ما فى الفتاوى ان بنية لا يحلف القاضي على مجهول فلو ادعى على شريكه خيانة مهمة لا يحلفه الا في مسائل الاولى اذا اتهم القاضي وصى الميت الثانية اتهم متولى الوقف فانه يحلفه ما انظر للتييم والوقف كفى دعوى الخيانة الثالثة اذا ادعى المودع على المودع خيانة مطابقة فانه يحلفه كفى الغيبة اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن مات وعليه ديون وورثته غائبون كلهم أو صغار هل يجوز للقاضي نصب وصى لاثبات الدين فالحواب كفى فتاوى قارى الهداية ان القاضي ينصب وصيا على الميت لاثبات الدين في وجوه فاذا ثبت الدين يدفع لاربابه بعد استخلاصهم ان كانت الغيبة منقطعة والا فلا تنصع بينهم الى أن يحضر الوارث هذا في غيبة الورثة كلهم وان كان الوارث صغيرا ينصب عنه وصيا فاذا ثبت الدين يقضى من التركة بعد استخلاصهم انهم لم يتصرفوا الدين شيئا ولا منه ولم يبرؤا الميت ولم يحتملوا بدونه على أحد ولم يعاضوا عنه ولا عن شيء منه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المذمى اذا طالب تحليف المذمى عليه المنكر بالطلاق هل لا يجب لذلك فالحواب انه لا يجب لذلك قال في التنوير واليمين بالله لا بطلاق وعشاق قال العلانى في شرحه وان ألح الخصم وعليه التنوير لان التحليف محرم اه معزى الخاتبة والله تعالى أعلم **سئلت** في فائدة السلطان اذا قد قضاء ناحية الى رجاين فتضى أحدهما لا يجوز كالوكيان اه كفوى **سئلت** هل للقاضي الرجوع عن حكمه **فاجبت** بما نقله الكندوى من التنازعانية اذا قل القاضي رجعت عن قضائى أو أطلت حكمى لا يعبر بهذا الكلام منه والقضاء مض على حاله اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة وعدالة الشهود ظاهرة والله تعالى أعلم **سئلت** عما يجزئ القاضي الجديد في ديوان قاض قبله من اقرار أو بينة هل يجب عليه العمل به فالحواب انه لا يجوز له العمل به بل يستأنف المادة لما في الهندية عن المحيط وما وجد القاضي في ديوان قاض كان قبله من اقرار أو بينة فانه لا يعمل بشئ من ذلك ولا ينفذه حتى يستقبلوا الخصومة عنده وأجمعوا أنه لا يعمل بما يجزئ في ديوان قاض قبله وان كان مخموما كذا في البرازية وهو مل في الخلاصة والله تعالى أعلم **سئلت** مرارا عن القضاء هل يتعدى القضى عليه أو يقتصر عليه **فاجبت** بان القضاء يقتصر على القضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمس مسائل في أربعة منها يتعدى الى الكافة وهى الحرية الاصلية والنسب وولاء العتاقة والذكاح والقضاء بالوقف يقتصر على القول الصحيح وفي الخامسة يتعدى الى من تلقى الملك منه حتى لو استحق المبيع من يد المشتري وقضى به بينة فانه يكون قضاء على المشتري وعلى كل من

مطلب ليس للقاضي

تزويج الصغار الا اذا كتب في منشوره

مطلب لا عبرة باشهاد

القاضي انه حكم لفلان

على فلان

مطلب اذا قضى على شخص

بان فلانا وكيل عن فلان في

استيفاء حقه فانه يكون

قضاء على كافة الناس

مطلب هرب الغريم من

رسول القاضي وعجزه

لا يضمن

مطلب لا تحليف في مجهول

الا في مسائل

مطلب ينصب القاضي

وصيا لاثبات الدين

مطلب طاب تحليفه

بالطلاق لا يجب

مطلب قادر جلان قضاء

ناحية فتضى أحدها

لا يجوز

مطلب لا يجوز للقاضي

العمل بما يجزئ في ديوان

قاض قبله

مطلب هل يتعدى القضاء

الى غير المقضى عليه

تلقى الملك منه ولو استحق عين من يدوارث بقضاء بينة ذكر واقبه الميراث كان قضاء على سائر الورثة  
فلا تسمع دعوى وارث آخر كافي الزاوية أفاده ابن نجيم في فوائده والله تعالى أعلم **سئلت** هل للقاضي  
عزل الوصي العدل الكافي **فالجواب** قال ابن نجيم في فوائده القاضي لا يحل له عزل الوصي العدل  
الكافي فان عزله صار آثماً جازراً كذا في المحيط واختاره في عزله فتقل في الخاتبة قولين وجزم في المحيط  
بعصمة عزله واختاره في جامع الفصولين عدم العصمة ولكن المعتمد هو العصمة لانها قول الأكثر كذا في شرح  
المنظومة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة هل بشرط لصحة  
ثبوت ملك الواقف أو البائع أو المورث **فاجبت** نعم قال قارئ الهداية انما يحكم بالعصمة اذا ثبت انه  
واقف ساما ملكه أو ان له ولاية الايجار أو البيع لما أجروه أو باعسه ساما ملكاً أو نياية وكذا في الوقت وان  
لم يثبت شيء من ذلك فلا يحكم بالعصمة بل بنفس الوقت والاجارة والبيع اهـ والله تعالى أعلم **سئلت**  
هل يستخف القاضي الشفيع انه ما بطل شفيعته بدون طلب الخصم **فالجواب** نعم قال الكفوي  
تقلا عن الخزائن خمسة نفر جاز للقاضي تخليفهم من غير طلب المدعي الشفيع اذا طاب الله شفيعه بخلف  
ماسلمت الشفيعه والمشتري يريد رد المبيع بخلف مارضيت بالغيث ورجل ادعى ديناً في التركة يخلف  
ما قبضته والمرأة تطلب النفقة من ودية في بدر رجل ورجل اشترى جارية وثبت أن لها زوجاً  
يقضي له بالرد اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في الفتاوى المهديّة عن الجورمانه ولا خصوصية للدين  
بل في كل موضع يدعى حقاً في التركة وأثبتته بالينة ثم قال ولم أر حكم من ادعى انه دفع لبيت دينه وبرهن  
هل يخلف وينبغي أن يخلفه احتياطاً اهـ **سئلت** في قاض مأذون بالاستخلاف فاستخاف رجلاً  
ليسمع الدعوى والشهادة في حادثة ثم ينسب ذلك الى القاضي ليحكم فهل للقاضي أن يحكم بذلك من غير إعادة  
البينة **فالجواب** ما في الخاتبة من قوله ولو ان الامام قلدر جسد لا القضاء فأذن له بالاستخلاف فأمر  
القاضي رجلاً لسمع الدعوى والشهادة في حادثة ويسأل عن الشهود ويسمع الاقرار ولا يحكم هو بذلك  
ليكنه يكتب بذلك الى القاضي وينهى حتى يقضى القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة أن يحكم وانما يفعل  
ما أمره القاضي واذ رفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يقضي بتلك الشهادة ولا بذلك الاقرار بل يجمع  
بين المدعي والمدعى عليه وبأمره بإعادة البينة فاذا شهدوا بذلك بحضور الخصمين فينشد يقضى القاضي  
بتلك الشهادة قالوا هذه المسألة يعلق فيها القضاء فان القاضي يستخاف رجلاً لا يسمع الشهادة في حادثة  
ثم يكتب اليه يكتب فينقل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضي انه شهد واعندي بكذا ويكتب القاضي  
الشهادة أو يكتب ان المدعى عليه أقر عندي بكذا فيقضى القاضي بذلك من غير إعادة البينة عنده فلا يصح  
هذا القضاء لان القاضي لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقضى بتلك الشهادة وبذلك  
الاقرار باقرار الخليفة الا أن يشهد الخليفة مع آخر عند القاضي على اقراره وتكون فائدة هذا  
الاستخلاف أن ينظر الخليفة هل للمدعي شهود أو يكذب فامل له شهود الا انه لم يسمع عدول أو قد لا تنفق  
الفاظهم فيفوض القاضي النظر في ذلك الى الخليفة اهـ **سئلت** في رجل له دعوى لدى قاض في  
الحول فبعد عزله ونصب غيره حضر بجلس القاضي الثاني وحكي مضمون الدعوى السابقة ولم يطلب  
الآن شيئاً يترتب عليه سؤال خصمه هل يجب على القاضي الثاني سؤال خصمه بمجرد حكاية الدعوى  
الاولى **فالجواب** ان القاضي الثاني يسأل المدعي عما يريد الا أن فان ذكر شيئاً يوجب سؤال  
خصمه يسأل الخصم عن دعواه والا فلا كافي الفتاوى للهـ دية والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
رجل ادعى على آخر أشياء متعددة وأنكر المدعي كلها وطلب تخليفه فهل تعدد اليمين بتعدد الاشياء أو  
يخلف عليه اجماعاً ليعينوا واحداً **فالجواب** ان القاضي يجمع النكل ويخلفه عليه اجماعاً واحداً كافي

مطالب ليس للقاضي عزل  
الوصي العدل الكافي

مطالب لا يحكم بعصمة وقف  
أو بيع الا بعد ثبوت الملك

مطالب خمسة جاز للقاضي  
تخليفهم من غير طلب

مطالب مهم في القاضي اذا  
أمر رجلاً لسمع الدعوى  
والشهادة

مطالب له دعوى في سجل  
قاض معزول فحضر لدى  
القاضي الجديد وحكي  
مضمون تلك الدعوى ولم  
يطلب الآن شيئاً  
مطالب أنكر أشياء يخلف  
عليها اجماعاً



الحلاصة من القضاء والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أقرب دين لا يخرج أنكر أقراره هل يحلف على  
 الاقرار أو على المال فالجواب انه يحلف على المال في الكفوى والقوى على أنه لا يحلف على الاقرار  
 ولغا يحلف على المال من العمادية اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت هل يشترط الحكم الخاصكم  
 الاعذار للخصم وإذا أعذر إليه فسوف من وقت الى آخر ما الحكم فيه ❊ فاجبت به بان هذا السؤال  
 بعينه رفع الى قارئ الهداية فاجاب عنه بما نصه اذا شهد الشهود بحق وزكوا وانخص لم يبدد افعا  
 شرعيما حكم القاضي وان طالب المشهود عليه أن يؤخر الحكم ليحيى بالدفع عهل ثلاثة أيام فان لم يجز  
 بالدفع قضى عليه اه والله تعالى ❊ سئلت عن القاضي هل يجوز له تأخير الحكم بعد وجود جميع  
 شرائطه ❊ فاجبت به لا يجوز له ذلك حيث لا في ثلاث رتبة في الشهود ولرجاء صلح آثار وبالأسماع  
 لا دعي أفاده في الاشياء ونقد له في الدر المختار والله تعالى أعلم ❊ سئلت هل ينبغي للقاضي  
 مشاوره العلماء فالجواب نعم قال في بدائع الصنائع ومن آداب القاضي أن يجلس معه جماعة من  
 أهل الفقه يشاورهم ويستعين برأيهم فيما يحتاج اليه لقوله تعالى وشاورهم في الأمر نذب الله تعالى  
 رسوله الى المشاورة مع انفتاح باب الوحي عليه صلى الله عليه وسلم فغيره أولى قال ولا ينبغي أن يشاورهم  
 بحضرة الناس لان ذلك يذهب مهابة المجلس والناس يتهمونه بالجهل ولكن يقيم الناس عن المجلس ثم  
 يشاورهم أو يكتب ورقة فيسند فيها اليهم أو يكلمهم باللغة لا يفهمها الخصمان اه والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت هل للقاضي أن يسأل وصي الميت عن مقدار التركة فالجواب نقل المحقق ابن عابدين  
 في كتاب الوصي عن المحقق البصري ما نصه وأفاد أن القاضي ليس له سؤال وصي الميت عن مقدار  
 التركة ولا التسليم معه في أمرها بخلاف وصي القاضي اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت من قاضي  
 الخس في عقار في درجلين ادعى أحدهم على الآخر أن له خمسة أسداسه وان للآخر سدسه وادعى  
 الآخر أن نصفه ونصفه للمدعي وأتى كل منهما بيعة على مقداره فأى البيعتين مقدمة ❊ فاجبت به ان  
 بيعة مدعى الخمسة أسداس مقدمة لان ثابت الزيادة ولانه خارج بالنسبة للسدسين الذين في يد صاحبه  
 وذلك انه لما ثبت ان العقار للذكور في أيديهم ما ثبت ان كل واحد منهم ما صاحب يدعى النصف فمدعى  
 الخمسة أسداس لا ينازعه صاحبه في ثلاثة من ارباعه وهو قد سلم سدسا مما في يد صاحبه ومدعى ان  
 السدسين له فهو خارج وبيعة الخارج مقدمة على بيعة ذى اليد فمدعى الخمسة أسداس يعرض له بسدسين  
 مما في يد صاحبه وثلاثة أسداس له بالاقضاء لان صاحبه لا يذيعها وسند ذلك مانع له في الحرية عن  
 التبيين للإمام الزيدى عما نصه اذا كانت الدار في أيديهم ما كان في يد كل واحد منهم ما النصف ظاهرا فلا  
 يصح فيهما ادعاء البيعة اه وفيها أيضا البيعة بيعة من يدعى الارث أو الزيادة فيه وفي التفتيح  
 بيعة مدعى كل الدار أولى من بيعة مدعى نصفها لو كانت في أيديهم اه ومثله في فتاوى الانقروى والبهجة  
 وفي جامع الفصولين كل واحد من صاحبي اليد وذو يد في نصفه خارج في النصف الآخر فحكمهم ما حكم ذى  
 اليد مع الخارج اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في المدعى اذا طالب السجل من القاضي لعرضه على المفتي  
 هل يجيبه لذلك فالجواب قال في الخلاصة المدعى اذا طالب من القاضي السجل لعرضه على المفتي فانه  
 يجيبه القاضي وكذا اذا طالب المدعى عليه هـ ذاق فتاوى النسفي اه وفي البرازية قبيح التكميم طلب  
 من القاضي السجل أو سودا لدعوى والتشهادة للعرض على المفتي اجابة لذلك اه والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت على من ادعى على آخر فدفعه خصمه بالاقرار فأنكره فلما أتى المدعى عليه بالبيان قال المدعى  
 أنا رفعت دعواي على خصمي في هذا الاوان فهل لا يجبر على اتمام الخصومة ❊ فاجبت على التفتيح به من  
 أنه لا يجبر فانه قال ما لم يطالب من القاضي الحكم له فله أن يؤخر حقه ويكفيه القاضي من ذلك لان المدعى اذا  
 ترك يترك اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت اذا ادعى أحد الورثة دينا للميت وقضى له هل يظهر في حق

مطالب أقروا أنكر الاقرار  
 يحلف على المال  
 مطالب لا يشترط الاعذار  
 في الحكم

مطالب لا يجوز تأخير  
 الحكم بعد وجود شرائطه  
 مطالب ينبغي للقاضي  
 مشاوره العلماء

مطالب ليس للقاضي أن  
 يسأل وصي الميت عن  
 مقدار التركة  
 مطالب في سؤال من  
 قاضي الخس

مطالب بيعة مدعى كل  
 الدار أولى من بيعة مدعى  
 نصفها  
 مطالب طلب السجل من  
 القاضي يجيبه

مطالب ادعى على آخر فدفعه  
 بالاقرار فأنكره فلما أتى المدعى  
 عليه ببيان قال المدعى  
 دعواي  
 مطالب القضاء لبعض الورثة  
 يظهر في حق الكل

الكل فالجواب نعم يظهر ذلك في حق الكل قال في جامع الفصولين أحد الورثة يصلح خصما على المورث فيما له وعليه ويظهر ذلك في حق الكل وانما ثبت لورثته وقضى به أmaalو ادعى حصته فقط وقضى به فلا يثبت حق الباقيين اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل القضاء على بعض الورثة قضاء على باقيهم فالجواب نعم كافي التتبع وغيره والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل مات عن زوجتين أحدهما مطلقه رجعيًا وهي في العدة هل ترثه وإذا عارضته حاضرته بانهم أقدمت قبل النارخ التي تدعى هي الطلاق فيه وزعمت انقضاء عدتها ويجوز عن اثبات دعواها فهل لا يعمل بمجرد دعواها (والجواب) عن النصل الا قول ما نقله المحقق الكفوي وهذا نصه رجل طلق امرأته رجعيًا ثم مات وهي في العدة ترث سواء كان الطلاق في الصحة أو في المرض اه (والجواب) عن الفصل الثاني ما في المحمية لا يعمل بمجرد الدعوى مالم تنوّر بالبينة وفي نتيجة الفتاوى نقول لا عن الدرر مانصه ان مجرد الدعوى لا يثبت الحق اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل أحد الورثة يقوم مقام الميت وهل اذا حلف المدعي عليه ببقى المدعي على دعواه فاجبت نعم أحد الورثة يقوم مقام الميت فيما له وعليه كافي الدرر (والجواب) عن الفصل الثاني ان المدعي عليه اذا حلف ببقى المدعي على دعواه ولا يبطل حقه به يمينه لكن ليس له ان يخاصم مالم يقيم البينة على وفق دعواه فاذا وجد وأقامها قضى له بها كافي الدرر اه وفي معين الحكم وفي قول محمد وأبي اللي لا تقبل البينة اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل يحبس الاب في دين ولده فالجواب لا يحبس الابوان والجدان الا في النفقة لولدهما اه من النتيجة نقول لا عن البحر الرائق وفي التتبع من باب الحبس لا يحبس الاب بدين ولده الا ان أبي من الاتفاق عليه اه وفيه أيضا لا يحبس أحد الابوين والجدين والجدتين الا في النفقة لولدهما اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن قاض حكم في منقول يحكم ولم يشر اليه وقت الحكم هل لا يصح حكمه فالجواب لا يصح قال في جامع الفصولين من خلل المحاضر في شأن حاكم قال حكمت بشيئ من ملكية الجبل للأدعي ولم يدكر بحضرة الجبل المدعي هذا ولا بد منه اذا القاضي في المنقول يحتاج وقت الحكم الى الاشارة كالشاهد وقت شهادته اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت اذا أقيمت البينة على الوكيل ثم حضر الموكل أو بالعكس هل للقاضي الحكم على من حضر منه فالجواب نعم قال في رد المحتار ولو برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله أو على الوكيل ثم حضر موكله بقضى بتمام البينة وكذا بقضى على الوارث بيمينه قامت على مورثه اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن محكوم عليه طعن في الحكم بانه لم يدكر فيه أسماء الشهود وأنسابهم هل يقبل طعنه هذا ويطلب به الحكم فاجبت نعم بان طعنه السد كورائس بشئ لان القاضي مخير ان شاء أظهر في السجل أسماء الشهود وأنسابهم وان شاء اكتفى بقراله حكمت بعد ما شهد عندي شهود عدول قبلتهم أفاده في معين الحكم نقول لا عن المحيط والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل للقاضي أن يحكم بين أهل الذمة فالجواب نعم اذا اتحا كوا اليه قال في معين الحكم ويجوز للقاضي أن يحكم بين أهل الذمة اذا اتحا كوا أو ترفعوا اليه ورضوا بحكمه ولا يحكم بينهم بحكم الاسلام اقول له تعالى فان جاورك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم قال بعضهم وظاهر هذا اننا نحكم بينهم وان لم ترض أساقفتهم وقال بعضهم وانما الحكم المسلمين أن يحكم بينهم في التتبع مثل أن ينع وارث وارثا حقه وما أشبهه اذا رضى انتظا البان بذلك وأما المحرور والزنا فلا يثبت أن يحكم بينهم فيه اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن وكل غيره في طاب دينه من فلان وغاب فدعى المطالب الخلاص وطالب عين الطالب فهل يؤمر بإداء الدين في الحال أو يؤخر الى أن يحلف الطالب فالجواب ما في معين الحكم وهذا نصه لا يمين على الوكيل لانه نائب والذمية لا تجرى في الاستحسان حتى لو وكله بقبض الدين وغاب فدعى المطالب أنه قد أوى الطالب وأراد عينه أمر بقضائه الدين واتباع الطالب باليمين اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن طلب احضار خصمه وهو خارج المصرف هل يحضره للقاضي فالجواب ان كان

مطلب القضاء على بعض  
الورثة قضاء على الكل  
مطالب مات زوج المطلقة  
رجعيًا وهي في العدة ترثه

مطلب اذا حلف المدعي  
عليه فالمدعي على دعواه

مطلب لا يحبس الابوان الا  
في نفقة الولد

مطلب لا بد من الاشارة  
وقت الحكم الى المحكوم به

مطلب برهن على الموكل فغاب

مطلب القاضي مخير في  
التصريح بأسماء الشهود  
وأنسابهم

مطلب هل للقاضي الحكم  
بين أهل الذمة

مطلب وكل وغاب قاضي  
المطالب الخلاص ومطلب عين  
الطالب

مطلب طلب احضار خصمه  
من خارج المصرف

قريباً من المصر بحيث يمكنه الحضور والمبيت في منزله بحضوره له وإن كان بعيداً من المصر بحيث لا يمكنه الحضور ثم المبيت في منزله لأختلاف المشايخ فيه قيل يأمر المدعي بإقامة المينة أن له عليه حقاً ولا تكون هذه المينة لأجل القضاء بل لأجل الاحضار فإن أقامها أحضره فإذا أحضره أمر المدعي بإعادة المينة فإذا أعادها قضى بها عليه وقيل يحلفه أقامى فإن شكك أقامه من مجلسه وإن حلف أمر بإحضاره له والاقول أصح وعليه أكثر اقتضاؤه من معنى الحيكام والله تعالى أعلم (وقع السؤال) عن حلف بالأيمان اللازمة وحث هل يلزمه الطلاق الثلاث فالحق جواب كافي معنى الحيكام أن لا يعتبر في ذلك عرف الخالف لا عرف المفتي فلو دخل المفتي بلد لا يكون عرفهم فيه أنه يراد به الطلاق الثلاث لم يجز له أن يفتي فيه بذلك ولا يحل للمفتي أن يفتي بما يتوقف على العرف إلا بعد معرفة العرف اهـ والله تعالى أعلم (وقع السؤال) عن قطع أو أحرق صلغ غيره تعدياً ماذا يلزمه (فاجبت) بأنه يضمن قيمته مكتوباً كما أفاده في معنى الحيكام نقلاً عن خزنة الفقه والله تعالى أعلم سئلت هل يشترط في حكم الحاكم إذا كان في حقوق العباد تقدم دعوى صحيحة فالحق جواب نعم في التنوير وشرحه للعلاني ما نصه شرط نفاذ القضاء في المجتمعات من حقوق العباد أن يصير الحكم في حادثة بان تقدم دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر منازع شرعي فلورهن بحق عند قاض فقضى به ببرهانه بدون منازعة لم ينفذ قضاؤه لفقد شرطه وكان افتاءه فيحكم بذهب لا غير اهـ من مسائل شتى آخر الكتاب والله تعالى أعلم

### كتاب الدعوى

سئلت عن رجل أنكر البيع فادّعى المشتري فادّعى البائع الأقالة هل تسمع فالحق جواب نعم تسمع قال في التكملة أنكر البيع فبرهن عليه المشتري فادّعى البائع الأقالة تسمع هذا الدفع اهـ والله تعالى أعلم سئلت فيمن ادّعت الميراث فدفعها الوارث بأنها كانت حراماً على مورثها فقالت هي تزوجني بعد ذلك وأقرتني بالزكاح في مرضه هل يصح منه دفع الدفع فالحق جواب يصح كافي للبرازية والله تعالى أعلم سئلت عن المدعي عليه إذا سكت وأمتنع من إعطاء الجواب أو أعطى جواباً غير كافٍ وأصر على ذلك هل يجبره القاضي على الجواب التام فالحق جواب نعم في السراجية يجبره ويؤذنه بالحس ليجيب عما ادّعى به عليه اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن أشتري مكيلاً أو موزوناً فاحضر البائع الكال فكال أو القبانى فوزن بحضور المشتري وتسلم ثم ادّعى النقصان فهل تسمع دعواه فالحق جواب نعم إذا لم يقر المشتري أنه قبض جميع المبيع أو أنه استوفى جميع ما وقم عليه العقد فاقول قوله في منذار ما قبضه مع عينه ولا يسمع قول القبانى وحده إلا أن يشهد معه آخر أنه قبض جميع العقود عليه وهو كذا وكذا اهـ من فتاوى قارى الهداية والله تعالى أعلم سئلت عن دعوى دفع التعرض هل يصح فالحق جواب نعم وقد صور الالامة الطهطاوى ذلك بقوله أن يقول إن فلاناً يتعرض في كذا بغير حق وأطالبه بدفع التعرض فانهم تسمع فيهناه القاضي عن التعرض له بغير حق فإذا لم لا جهة له فهو ممنوع عن التعرض فإذا وجد جهة تعرض بها اهـ وفيه كفاية والله تعالى أعلم سئلت هل تصح الدعوى بسبب الاقرار فالحق جواب لا تصح قال في البرازية ادّعى أن له عليه كذا وأن العين التي في يده له كانه أقر له به أو أنه أبدعوى الاقرار وقال أنه أقر أن هذا لى أو أن لى عليه كذا قبل يصح وعامة المشايخ على أنه لا تصح الدعوى لعدم صلاحية الاقرار للاستحقاق اهـ والمسألة في كثير من الكتب والله تعالى أعلم سئلت في جاعة على كون أرضاً وتصرفون فيها بأنواع التصرفات مدة تزيد على سبعين سنة مع وجود جيرانهم ومشاهدتهم للتصرف وعدم منازعتهم تلك المدة الطائفة بالامان إذا قام الآن بعضهم يدعى في تلك الأرض هل لا تسمع دعواه فالحق جواب نعم لا تسمع دعواه والحالة هذه وقد نقل في التفتيح فتاوى علماء المذاهب الأربعة

مطلب حلف بالاعيان اللازمة  
وحث هل يلزمه الطلاق

مطلب أحرق صلغ غيره  
يضمن قيمته مكتوباً  
مطلب لا بد من تقدم الدعوى  
في حقوق العباد

مطلب ادعى الأقالة بعد  
انكراه البيع تقبل دعواه  
مطلب قالت تزوجني بعد  
ذلك  
مطلب فيمن امتنع عن إعطاء  
الجواب  
مطلب تسلم المبيع ثم ادعى  
النقصان

مطلب تسمع دعوى دفع  
التعرض

مطلب لا تصح الدعوى بسبب  
الاقرار

مطلب لا تسمع الدعوى بعد  
خسة عشر عاماً

بذلك ونقل الكفوى عن البرازية لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة ولكن المختار الآن أن لا تسمع  
بعد خمس عشرة سنة إلا بأمر السلطان اه والمسألة مشهورة وفي كثير من الكتب محررة مسطورة  
والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أقرآن في ذمته لفلان كذا وكذا بطريق شرعى ولم يقر بقبض  
عوض ثم ادعى أنه أقر كذا بطلب عين المقر له فهل يجب لذلك فالجواب ان في المسألة خلاف  
والفتاوى ان المقر له يخالف انما كان كذا فيما أقر به واستعبط فيما ادّعىه ويقضى له والمسألة في فتاوى  
قارئ الهداية والله تعالى أعلم ❀ مسألة في المدعى من اذترك الدعوى بتركه يعني تنقطع الخصومة بتركه  
والمدعى عليه من ترك الدعوى لم يترك اه من معين الحكم ❀ سئلت في دفع الدعوى الفاسدة  
هل يصح فالجواب نعم يصح في البرازية الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة صحيح في الاصح اه ثم رأيت في  
الفتاوى المهدية تنقل عن البصرمانه ❀ ❀ ❀ فقلت في ما فائدة دفع الدعوى الفاسدة مع ان القاضي لا يسمعها  
❀ فقلت في فائدة لو ادّعاها على وجه الصحة كان الدفع الاول كافيا اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت اذا ادعى  
مدعى دعوى ناقصة هل يأمره القاضي بأتمامها فالجواب نعم قال في معين الحكم اذا نقص المدعى من  
دعواه ما فسيه بيان مطلبه أمره بأتمامه وان أتى بالشكل أمره ببيانه فاذا صحت الدعوى يسأل الحاكم  
المطلوب اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن المدعى عليه اذا قال ان المدعى ما كنى ثم انه قال لغيري  
وهو في يدي عارية هل لا تندفع عنه الخصومة فالجواب نعم لا تندفع عنه الخصومة بذلك كافي  
الفتاوى المهدية والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن الدفع هل يقبل قبل اقامة البينة فالجواب نعم  
يقبل قال في الخيرية كايصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها وكايصح قبل الحكم يصح بعده وكايصح  
عند الحاكم الاول يصح عنه وغيره وكايصح قبل الاستمهال يصح بعده اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت  
فمن باع عقارا وسلمه للشترى وتصرف فيه زمانا وجاره أو غيره حاضر يرى البيع والتسليم والتصرف وهو  
ساكت بلا مانع ثم يقوم ويدعى انه كاه أو بعضه هل لا تسمع دعواه هذه فالجواب لا تسمع لما تقرران  
من يرى غيره يبيع أرضا أو دارا فتصرف فيه المشتري زمانا والرائى ساكت تسقط دعواه كافي جامع  
العقولين والأشياء أفاده في الخيرية (أقول) ولا يشترط حضوره مجلس البيع بل عليه كافي في صحة  
الفتاوى والله تعالى أعلم ❀ سئلت فحين ادعى ابن عم الميت هل يحتاج الى نسبة الاب والام الى الجد  
فالجواب نعم قل في معين الحكم ادعى انه ابن عم الميت يحتاج الى ان يذكر نسبة الاب والام الى الجد  
ليصير معلوما لان اتسايه الى الجد ليصير معلوما هذه النسبة ليس ثابتة عند القاضي ليشترط البيان  
لعمد ان اخوه لانيه وأمه ولوشهدوا ولم يذكر اسم الام والجد لا يقبل لعدم التعريف اه وفي تنقيح  
الحامدية ادعى انه اخوه لانيه وأمه وشهد الشهود ولم يذكر اسم الام والجد لا تقبل لانه لا يحصل  
التعريف وقيل يصح اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل استأجر دارا ومضت المدة وغاب وترك  
متاعه فيها فهل لرب الدار أن يفتح الدار ويسكنه في غياب المستأجر فالجواب نعم قال في التكملة  
مضت المدة وغاب المستأجر وترك متاعه في الدار فثبت بان له أن يفتح الدار ويسكن فيه أو أمتاعه فيجعله  
في ناحية الى حضور صاحبه ولا يتوقف الفتح على اذن القاضي اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل  
يشترط لصحة دعوى المدعى ان يقر ببيان انه في المدعى عليه فالجواب ان ذلك شرط لصحة القضاء بالملك  
لا لصحة الدعوى كافي التكملة والوقائع المصرية والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل يبيعه عقارا  
منذ عشرين سنة أحدث آخر وضع يده عليه هل يكون صاحب يد فالجواب لا يكون كذلك قل في  
نور العين عقار يبيده أحدث آخر يده عليه لا يصير به زايد ولو علم به فاض بأمره برده ولو ادعى انك أحدثت  
اليده عليه وكان بيدى فأنكر يخاف وتغامه فيه والله تعالى أعلم (وقع السؤال) عن رجل ادعى على آخر مالا  
فاقر له به وادعى الايقاع وان له بينة تشهد بذلك وهي متعذرة فهل يجهل الى احضارها فالجواب

مطلب فحين ادعى انه أقر كذا

مطلب المدعى من اذترك  
ترك

مطلب في صحة دفع الدعوى  
الفاسدة

مطلب اذا ادعى دعوى  
ناقصة يؤمر بأتمامها

مطلب المدعى عليه قل انه  
ما كنى ثم زعم انه عارية لا تندفع  
عنه الدعوى

مطلب لا تسمع دعوى من  
رأى البيع والتصرف

مطلب ادعى انه ابن عم لاجد من  
بيانه نسبة الاب والام الى الجد

مطلب لرب الدار فتح الدار  
المستأجرة بعد تمام المدة

مطلب يشترط لصحة القضاء  
بالملك بيان ان العتار في يد  
المدعى عليه

مطلب منها حدث وضع  
اليده على العقار لا يكون  
صاحب يد

مطلب ادعى ان له بينة  
متعذرة لا يجهل الى احضارها

لا يجهل الى احضارها ففي فتاوى قارئ الهداية اذا اقر بالمال وادعى الايقاع لم يقم بذلك بينة في الحال  
أزيم بدفع المال واذا اقام بينة بعد ذلك برد اليه ما أخذ منه لان الذي ادعاه المدعى ثبت بأقرار المدعى عليه  
وما ادعاه من الايقاع لم يثبت ولا يؤخر الثابت بمجرد دعواه الايقاع اهـ ومن اقر بدار في يده انما للمدعى  
اشترها منه في القياس تنزع منه في الحال وفي الاستحسان تنزل في يده ثلاثة أيام ويؤخذ منه كفضل  
حتى يقيم البينة كافي معين الحككام والله تعالى أعلم ❀ سئلت اذا طاب المدعى من القاضي وضع  
المنقول في يده عدل حتى تتم المرافعة هل يجيبه الى ذلك فالجواب ما في البصر عن الفتاوى الصغرى لو  
طاب المدعى من القاضي وضع المنقول على يده عدل فان كان المدعى عليه عدلاً لا يجيبه وان فاسقاً فأجابه وفي  
المقار لا يجيبه الا في الشجر الذي عليه الثمر لان الثمر نقل الى اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل يكفي في  
دعوى المقار بحدود ثلاثة فالجواب نعم قال في الدر المختار فلو ترك الرابع صح اهـ لكن في الجوى وقال  
زفر لا بد من ذكر الحدود اربعة لان التعريف لا يتم الا به او الفتوى على قول زفر ولذا قال غاطط في  
الرابع لا يقبل وبه قالت الثلاثة وهذه احدى المسائل التي يفتى فيها بقول زفر كما اشترت الى ذلك في  
منظومتي في ما يقتضيه من أقوال زفر بقولي

دعوى المقار بها لا بد اربعة \* من الحدود وهذا بين وجلي

اهـ أفاده المحقق الطهطاوى رحمه الله تعالى وبحث فيه في التكملة ونقل عن النابلسي ان الفتوى على  
الاكتفاء بالثلاثة وانه لا يفتى بقول زفر والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن اشترى علواً وحده بحدود  
السفل هل يكفي تحديده بذلك فالجواب نعم قال في التكملة تسمى علوية ليس له سفل يحد السفل  
لا العلواً السفل مبيع من وجه من حيث ان اقرار العلوة عليه فلا بد من تحديده وتحديد يفتى عن تحديد  
العلواً العلوة عرف بتحديد السفل وهذا اذا لم يكن حول العلوة جرة فلو كانت يفتى أن يحد العلوة لانه هو  
المبيع اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن ادعى على زيد عينا في يده انها كانت ملك والى مات وتركها  
ميراثاً لى ولفلان وذكر حصة الورثة ولم يبين حصته هل تسمع دعواه فالجواب نعم تسمع دعواه  
ولا تكن اذا آل الامر الى المطالبة بالسليم لا بد من بيان حصته ولو بين حصته ولم يبين عدد الورثة بان قال  
هذا ميراثى ولجاعة سوى وحصى كذا لم تصح هذه الدعوى ما لم يبين عدد الورثة لجواز أن تكون  
حصته أنقص مما سمى اهـ من جامع الفصولين والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن ادعى انه ابن عم الميت  
شقيق أبيه هل يحتاج الى أن يذ كر نسبة الاب والام الى الجد فالجواب نعم قال في جامع الفصولين  
ادعى انه ابن عم الميت يحتاج الى أن يذ كر نسبة الاب والام الى الجد ليصير معلوماً لان النسابة بهذه  
النسبة ليس بثابت عند القاضي فيشترط البيان ليعلم اهـ (وفيه أيضاً) ادعى انه أخوه لايه وأمه وشهدوا  
ولم يذكروا اسم الام والجد لا تقبل لعدم التعريف اهـ وفي حواشيه للارملى (سئلت) عن ادعى ان الميت  
ابن ابن أخته شقيقته وشهدوا ولم يذكروا اسم أب الميت ولا اسم أم أبيه ولا اسم أب أم أبيه (فاجبت)  
بعدم القبول اهـ ❀ سئلت فيمن ادعى عقاراً منكاً طلقاً هل يسأله القاضي عن صاحب اليد من هو  
فالجواب نعم قال في جامع الفصولين لا بد من معرفة القاضي كون العقار في يد المدعى عليه فيذ كر المدعى  
انه بيده اليوم بغير حق ولو شهد اربعة لدار للمدعى ولم يشهد انه بيد المدعى عليه تقبل عند محمد رحمه الله  
تعالى لافي ظاهر الرواية ولو شهد اربعة لدار للمدعى لا يبد المدعى عليه وشهد آخران بيد المدعى عليه يقبل كلاهما  
اذا الحاجة الى شهادته ليعصير خصم في اثبات الملك ثم اذا شهد اربعة يسألهم القاضي عن سماع شهداء  
بيده أو عن عاينة لانهم ما رآهم معاً اقراره انه بيده وظنانه يطابق لهم الشهادة فلام يذكروا انهم عايناه  
لا تقبل اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن خطب امرأة وطاب نكاحها في اليوم الف لاني ثم  
ادعى انها كانت زوجته قبل ذلك اليوم هل يكون طلب نكاحها مانعاً من دعوى نكاحها فالجواب نعم

مطلب طاب المدعى وضع  
المنقول في يده عدل

مطلب يكفي في دعوى  
المقار بحدود ثلاثة

مطلب اشترى علواً وحده  
بحدود السفل كفى

مطلب حصر الورثة ولم يبين  
حصته

مطلب ادعى انه ابن عم  
شقيق يحتاج الى نسبة  
الاب والام الى الجد

مطلب لا بد من معرفة  
القاضي كون العقار في يد  
المدعى عليه

مطلب طاب نكاح الامة  
مانع من دعوى نكاحها وطاب  
نكاح الحرة مانع من دعوى  
نكاحها

يكون مانعا قال في الفتاوى الانقروية نقلا عن البرازية طلب نكاح الامة مانع من دعوى عا كها وطلب  
 نكاح الحر مانع من دعوى نكاحها اه من بحث التناقض ❊ سئلت عن رجل له جارية فوطئها  
 فولدت ولدا فادعاه هل يثبت نسبه منه فالجواب نعم قل في التتوير من باب ثبوت النسب ولدت أمته  
 الموطوءة له ولدا فوقف ثبوت نسبه على دعواه قال شارحه العلاني اضعف فرائدها اه والله تعالى أعلم  
 بوضع السؤال ❊ عن ادعى مالا بسبب حساب جرى بينه ما هل يصح دعواه فالجواب لا تصح لان  
 الحساب لا يصلح سببا لوجوب المال كما في نقول الكفوي على فتاوى شيخ الاسلام على أفندي والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت فمن ادعى ان هذا ملكي وان المدعى عليه أحدث عليه اليد هل تكون هذه الدعوى  
 دعوى غصب فالجواب نعم هي دعوى غصب على ذي اليد كما في البرازية والله تعالى أعلم ❊ سئلت  
 هل يلزم المدعى بالعقد كالمبيع أن يبين في دعواه أنه وقع بالرضى وطيب النفس فالجواب نعم  
 قال في النكاح له وأما دعوى العقد من بيع وأجارة ووصية وغيرهما من أسباب الملك لا بد من بيان الطوع  
 والرغبة بأن يقول باع فلان منه طائعا وراغبيا في حال نفاذ تصرفه لاحتمال الاكراه اه والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت عن ادعى على آخر اني استأجرت هذه الدار التي في يدك من فلان قبل ان تستأجرها أنت  
 هل ينتصّب المستأجر خصما فتسمع هذه الدعوى عليه فالجواب انه ان ادعى فلان قال أنا قبضتها  
 فذلك فاخذتها مني بغير حق ينتصّب خصما ولو قال أنا استأجرتها فذلك ولكن سلمها اليك لا ائني لا ينتصّب  
 خصما لان المستأجر لا ينتصّب خصما في اثبات الملك ولا في اثبات الاجارة الا بدعوى الفعل عليه كافي  
 نتيجة الفتاوى عن منية المفتي والله تعالى أعلم ❊ سئلت فمن رأى غيره يبيع عقارا ويسلمه الى  
 المشتري فتصرف فيه المشتري والرائي ساكت ثم قام بذهبه أو بعضه هل لا تسمع دعواه والحال ما ذكر  
 ❊ فاجبت ❊ لا تسمع دعواه والحالة هذه كما أني به في الخبرة ونقله عن جامع الفصولين والاشباه وغيرهما  
 والله تعالى أعلم بوضع السؤال ❊ عن ادعى على آخر انه تسلم منه قدر من النقود والبضائع ولم يذكّر سببا هل  
 تصح دعواه فالجواب نعم قال المحقق قارئ الهداية مجيبا عن سؤال مثل هذا ما نصه هذه الدعوى  
 صحيحة ولا يجبر المدعى على بيان سبب التسليم لما ادعى به ويلزم المدعى رد الجواب فان أنكر وأقام المدعى  
 بينة على ذلك قضى له بما ادعى ولا يلزم الشهود بيان الجهة اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في  
 رجاء ادعى كل منهما الثراء من زيد وتاريخ أحدهما أسبق هل يعمل بينة الاسبق فالجواب نعم  
 والسألة في كثير من المعتمرات والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل ادعى على آخر يحق فقال المدعى  
 عليه لا أعرف مقدار ماله على ولا مقدار ما قبضه نسبت الجميع فهل لا يعدم هذا جوابا ويجس حتى يجيب  
 ❊ فاجبت ❊ نعم يجس حتى يجيب عن الدعوى باقرار أو انكار كما في السراجية والله تعالى أعلم ❊ سئلت  
 فمن ادعى على آخر يحق ولم يقدم بينة وطلب من القاضي أن يأخذ على خصمه كفيلا فهل يجاب لذلك  
 ❊ فاجبت ❊ نعم في الخائفة ان قال يفتي غائبة لا يكفله وان قال حضور في المصروف القياس لا يكفله له وفي  
 الاحتسار يكفله الى المجلس الثاني اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت فمن ادعى أن تصرفه حال حياة  
 زوجته كان باذنها او ورثها انه كان بالاذنها قال قول لمن فالجواب ان القول للزوج لشهادة الظاهر  
 له كما في البرازية والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن ادعى على آخر الفاضل عبد اشتراه منه وقبضه هل  
 تصح الدعوى وان لم يعمد العبد باوصافه فالجواب نعم لا ينافي الحقيقة دعوى دين لما كان مقبوضا  
 أفاده الكفوي نقلا عن التتارخانية والله تعالى أعلم ❊ سئلت فمن ادعى على جماعة أن بعضهم  
 ضربه أو ضرب قريبه فلا تمان غير تعيين الضارب منهم هل تسمع دعواه مع جهالة المدعى عليه  
 فالجواب لا تسمع من غير تعيينه يدل على ذلك ما في الخبرة (سئل) في جماعة يضربون بالبنادق فأصاب  
 بندقة وجه صغير ولم يعلم قال الحكم (أجاب) حيث لم يعلم الضارب ولم يدين لا تسمع الدعوى على جميع الضاربين

مطالب ولدت أمته الموطوءة  
 يتوقف ثبوت نسبه على  
 دعوته

مطلب لا تصح دعوى المال  
 بسبب الحساب

مطلب دعوى أحداث  
 اليد دعوى غصب

مطلب ادعى عقدا من  
 العقود لا بد له من بيان أنه  
 بالرضى وطيب النفس

مطلب ادعى اني استأجرتها  
 فذلك ينتصّب خصما

مطلب رأى يبيع ورأى  
 تصرف المشتري وسكت لا  
 تسمع دعواه بعد

مطلب ادعى انه تسلم نقودا  
 ولم يذكّر سببا

مطلب ادعى كل الشراء  
 من زيد وتاريخ أحدهما  
 اسبق فيثبت أولى

مطلب قال المدعى عليه  
 لا أعرف قدر ماله على

يجس حتى يجيب  
 مطلب فمن طلب على خصمه  
 كفيلا حتى يأتي بالبينه

مطلب ادعى ان تصرفه في  
 مال زوجته حال حياتها  
 كان باذنها

مطلب ادعى عن عبيد  
 مقبوض لا يلزمه بيان  
 أوصافه

مطلب ادعى ان بعضهم  
 ضربه لا يقبل

حيث لا يتصور الضرب منهم - م - باجمعهم لان ذلك محال اه وفي التسقيع شرط صحة الدعوى المدعى عليه حيث لم يعلم الضارب ولم يدع له لا تصح الدعوى على جميع الضاربين اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أقر بان أبيه وقف العمارات لاني على اخوته انذ كور دون الاناث ثم وثم الى آخر شروط الواقف هل يؤخذ بما اقراره فلا تصح دعواه ولا دعوى وارثه بعده بما ينقضه **فالجواب** نعم ففي الافتراضية أقرانه وقف فلان ومات لا تصح دعوى الورثة انه ملك مورثنا على ما به أفتى أبو السعد ود اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى حقا بجمعه ولا في عقار فهل تكون دعواه صحيحة والحالة هذه **فالجواب** لا تكون صحيحة قال في الدر المختار في أثناء بيان شروط صحة الدعوى ومعلومية المدعي أي المال المدعى اذ لا يقضى بجمعهول اه وكتب عليه المحقق ابن عابدين قوله اذ لا يقضى بجمعهول ويستثنى من فساد الدعوى بالجمعهول دعوى الزهن والغصب لما في الخاتمة اذا شهدوا بالحق عند ثوباء ولم يسموا الثوب ولم يعرفوا عينه جازت شهادتهم والقول للزهن في أي ثوب كان وكذلك في الغصب الخ فالدعوى الاولى اه بحر زاد في المعراج الوصية والاقرار بان ادعى حقا من وصية أو اقرار فانما يصحان بالجمعهول وتصح دعوى الابرار لجمعهول بالاخلاف فبلغت المستثنيات خمسة اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى أشياء مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة هل يكفي ذلك **فالجواب** نعم كافي الدوا المختار وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** عن دعوى ما هو محال الثبوت عقلا أو عادة هل تصح **فالجواب** نعم لا تصح قال في البحر وكون المدعي بما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل عقلا أو عادة باطلة لتيقن الكذب في المستحيل العلة في كقوله المعروف النسب أولان لا يولد مثله مثله هذا ابني وظهوره في المستحيل العادة كدعوى معروف ما لفرأمو الا عظيمة على آخر انه اقترضه اياه اذ مرة واحدة أو غصبها منه فالظاهر عدم سماعها اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى بعض دار ثم ادعى كلها هل تصح دعواه **فالجواب** انها تصح كما في البرزانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى دينان من وجه فرفض قدره كذا وكذا فاشاؤ لم يبين ان ذلك من صنف الريال المجدي أو من صنف الايرة أو نحو ذلك فهل لا تصح دعواه بدون البيان **فالجواب** نعم كما في الوقائع المصرية قال لان الديون تقضى بامثالها حيث كانت من المثليات فان لم يبين كانت الجهالة موجودة فلا تصح الدعوى معها بخلاف البيع فانه يصح ويختار المشتري كافي الهندية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى على آخر دينيا أو نحوه من الحقوق فاجابه بقوله لاحق لك قبلي أو لا تستحق على شيء هل يكون هذا جوابا كافيا **فالجواب** نعم فقد رفع مثل هذا السؤال لسراج الدين قاري الهداية فاجاب عنه بقوله نعم قوله لا يستحق على شيء جواب كاف وللقاضي ان يسأله عن السبيل لكن اذا امتنع عن بيانه لا يجبر عليه اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى ان هذه القطعة من العقار له بسبب القسمة ولم يبين انها كانت بالتراضي أو بقضاء القاضي هل لا تصح دعواه **فالجواب** لا تصح بدون ذلك كافي البرزانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى على آخر شركة أو فريض أو ودعية أو عارية أو بقبض مال بطريق الوكالة فأنكر ثم اعترف وادعى الرد فهل يقبل قوله **فالجواب** كافي فتاوى قاري الهداية اذ الجدي في هذه الصور ثم ادعى الرد لا يقبل الاينة لانه بالجود خرج عن الامانة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى على آخر انه أخذ منه كذا بغير حق وهلك عنده فاجاب الاخر انه أخذه بحق وبرهن على ذلك هل يقبل منه ذلك **فالجواب** نعم تقبل بيته الاخذ لانه يدفع المدعي لانه يدعي الضمان عليه وهو يدفعه بالبينة كافي جامع الفصولين في الحادى عشر والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى على آخر انه دفع اليه كذا فرفض فاجابه الخصم بقوله نعم دفعت الي واكن أمرتني بدفعه الى فلان وقد دفعت اليه وبرهن على ذلك فهل يكون هذا دافعا **فالجواب** انه يكون دافعا جميعا كانت له الكفوى عن العمادية والله تعالى أعلم **سئلت** عما اذا حضر رجل عند القاضي وقال له احضر لي

مطلب اقرانه وقف لا تصح  
دعوى ورثته انه ملك

مطلب دعوى الجمعهول لا تصح

مطلب ادعى أشياء وذكر  
قيمة الكل جملة يكفي  
مطلب لا تصح دعوى ما  
يستحيل

مطلب ادعى بعض دار ثم  
ادعى الكل يسمع  
مطلب ادعى قروشا ولم يبين  
انها من أي صنف لا تصح

مطلب لاحق لك قبلي  
جواب كاف

مطلب ادعى قطعة أرض  
بالقسمة لا يبدان بين انها  
بالتراضي أو بقضاء القاضي  
مطلب بخد الامانة ثم ادعى

الرد لا يقبل  
مطلب قال أخذه بحق  
وبرهن يقبل

مطلب قال دفعت الي  
وأمرتني بدفعه الى فلان  
وبرهن يقبل

مطلب في طلب احضار  
الخصم



فلا لا ادعى عليه هل يجب عليه احضاره بمجرت طلب المدعى فالجواب ان القاضي لا يحضره بمجرد  
 طلب المدعى بل بعد سماعه دعواه فان رآها صحيحة أحضره لطلب الجواب والا فلا اه من حوائش أبي  
 السعد على من لا ماسكين والله تعالى أعلم ❀ سئلت فمن كتب شهادته في صك كتب فيه باع ملكه  
 أو باع بيعا نافذا باثباته ادعى انه ملكه هل تسمع دعواه بعد ذلك أنه له فالجواب لا تسمع دعواه كافي  
 التنوير من الكفالة والله تعالى أعلم ❀ سئلت ما قولكم أهل العلم في ادعى شيئا على ذي يد فقال  
 ذو اليد هو ودية عندي من فلان وبرهن هل تندفع عنه الخصومة ❀ فاجبت نعم قال في التنوير  
 لو قال ذو اليد هذا الشيء أو دعيه فلان أو أعارني أو أجرني أو غصبته منه وبرهن عليه دفعت خصومة  
 المدعى اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أبرأ آخر ابراء عما ثم ادعى عليه بمال سابق على ابراء  
 هل تسمع دعواه فالجواب لا تسمع دعواه قال في الاشياء لا تسمع الدعوى بعد ابراء الامام اه وقال  
 ابن وهبان ومن قال لا دعوى لي اليوم عندها ❀ فبأدعى من بعده منها فأنكر  
 اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيما اذا الواضي زيد على عمرو بمال معين وعجز عن اثباته ثم ادعاه على خالد  
 قائلا انما ادعيت به على عمرو وأولاظنا مني فهل لا تسمع دعواه على الثاني فالجواب نعم لا تسمع دعواه  
 على الثاني لان الحق الواحد كالا يستوفى من اثنين لا يخاصم فيه مع اثنين كافي البرازية والله تعالى أعلم  
 ❀ سئلت عن رجل كان يتصرف في غلات امرأته ثم ماتت فادعى ورثتها أن تصرفه كان بغير  
 اذنه أو قال هو انه كان باذنها فهل القول قوله فالجواب نعم القول قوله في ذلك كافي حوائش الحوى  
 على الاشياء والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل يحل الاقتناء من القواعد والضوابط ❀ فاجبت بقولي  
 لا يحل للفني ذلك وانما عليه حكاية النقل الصريح اه حوى والله تعالى أعلم ❀ سئلت في ادعى  
 ألف درهم على آخر فأجابته بقوله ان خلفت انك على دفعته اليك خلف المدعى فدفع المدعى عليه  
 الدراهم ثم قام الدافع بطب ردها فهل يجب لذلك فالجواب انه ان دفع الدراهم بحكم الشرط الذي  
 شرط فهو باطل وللدافع أن يستردها منه لان الشرط باطل أفاده ابن عابدين نقلا عن الخاتبة والله تعالى  
 أعلم ❀ سئلت عن الدعوى في الطريق العام والنهر والمرعى ونحوها من المنافع العائدة الى العموم  
 هل يعتبر فيها امر والزمان حتى لا تسمع فيها الدعوى بعد خمسة عشر عاما أو بعد سنة وثلاثين سنة  
 فالجواب انه غير معتبر فيها فسمع الدعوى فيها ولو بعد مرور وخمسين سنة كافي المجلة من مادة ١٦٧٥  
 والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل ساوم شيئا ثم ادعاه هل تسمع دعواه بعد المساومة فالجواب  
 لا تسمع بعد المساومة لتضمنها الاقرار بان المدعى لذي اليد كافي البرازية والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل  
 تسمع الدعوى على المدينين بدين مؤجل فالجواب نعم في فتاوى قارئ الهداية (سئل) هل تسمع  
 الدعوى في الدين المؤجل على المدينين لاثباته وتسجيله (أجاب) نعم تسمع الدعوى فيه لاثباته لا للطالبة  
 به اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن أثبت بنوة العم بذكر الاسامى الى الحد فأقام المدعى عليه بيعة انه أقر  
 انه ابن فلان ابن فلان آخر هل تندفع دعوى المدعى فالجواب نعم كافي جامع الفتاوى والله تعالى أعلم  
 ❀ سئلت عن المدعى عليه اذا كان قد قرأ هل تسمع الدعوى عليه وان طال الزمان فالجواب نعم كما  
 في التتبع قال اذا كان المدعى عليه قد قرأ تسمع الدعوى عليه ولو طال المدة أكثر من خمس عشرة سنة اه  
 والمراد انه أقر في مجلس القاضي فلو ادعى الخصم انه أقر له عند غيره القاضي لا يقبل منه ذلك مالم  
 يؤيد ذلك بسند بخطه وختمه على اقراره كافي المجلة والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن ادعى ألفا بسبب  
 استهلاكه أعيان ولم يبين الأعيان هل لا تصح فالجواب نعم لا تصح بدون ذلك كافي البرازية والله  
 تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن كان غائبا مسافة قصر هل تسمع دعواه وان طال المدة وتجاوزت خمسة  
 عشر عاما فالجواب نعم تسمع دعواه حيث منعه من الدعوى مانع شرعي وهو الغيبة كافي التتبع

مطلب كتب شهادته بان  
 فلا نابع ملكه ثم ادعاه له  
 لا تقبل  
 مطلب تندفع الخصومة  
 بقوله هو عندي غاربه اذا  
 برهن

مطلب لا تسمع الدعوى  
 بعد ابراء العام

مطلب ادعى بعين على زيد  
 ثم ادعاه على عمرو ولا تقبل

مطلب القول له في ان  
 تصرفه كان باذن زوجته  
 مطلب لا يحل الاقتناء من  
 القواعد

مطلب قال ان حاقبت دفعته  
 اليك

مطلب لا يعتد به مرور  
 الزمان فيما دعوى العموم

مطلب لا تسمع الدعوى  
 بعد المساومة

مطلب تسمع دعوى الدين  
 المؤجل قبل حلوله

مطلب أثبت بنوة العم  
 فدفعه باقراره انه ابن فلان آخر

مطلب تسمع الدعوى على  
 المقر وان طال الزمان

مطلب ادعى ألفا عن أعيان  
 مستهلكة ولم يبين الأعيان

لا تصح

مطلب تسمع دعوى  
 الغائب وان طال الزمان

مطلب لا بد في دعوى  
الوديعة من بيان محل  
الايداع

مطلب ما يمنع من دعوى  
المورث يمنع من دعوى  
الوارث

مطلب في دعوى الارث  
لا بد من نسب الجد الجامع  
مطلب تسع دعوى الوقف  
مالم تغض ست وثلاثين سنة  
مطلب سكت المورث مدة  
والوارث مدة والجمعوع  
١٥ سنة لا تسع الدعوى

مطلب في مستأجر طالت  
مدة استجاره

مطلب لا تصح دعوى  
النسب بالمال

مطلب يعتبر مرور الزمان  
من وقت البلوغ

مطلب الغائب على دءواه  
ولو طال الزمان

مطلب في دعوى منكر  
المكس

الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** في دعوى الوديعة هل يشترط فيها بيان مكان الايداع **فالجواب**  
نعم كافي البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن ترك دعواه خمس عشرة سنة ثم مات عن ورثته فهل  
لا تسع دعواهم لقيامهم بمقام مورثهم **فالجواب** نعم لان ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة  
دعوى الوارث لقيامه بمقامه **سئلت** في التفتيح والله تعالى أعلم **سئلت** هل يلزم في دعوى  
الورثة بيان نسب الجد الجامع **فالجواب** نعم يلزم ذلك كافي الفتاوى المهدية والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن دعوى أصل الوقف قبل مضي ست وثلاثين سنة هل تسع **فالجواب** نعم بان تسع الى  
غاية ست وثلاثين سنة أما بعدها فلا تسع كافي رد المحتار والمسألة في المجلة من مادة ١٦٦١ والله تعالى  
أعلم **سئلت** فيما اذا سكنت المورث مدة والوارث مدة ومجموع المديتين يبلغ حد ممرور الزمان فهل  
لا تسع دعوى الوارث حينئذ **فالجواب** لا تسع كافي المجلة من مادة ١٦٧٠ وكذلك سكوت المانع  
والمشتري والواهب والموهوب له يمنع من الدعوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** في وقوع السؤال **فالجواب** عن مستأجر  
دكان مثلاً طالت مدة استجاره وهو مقر بالاستجار فادعى عليه المالك ان الدكان ملكه فهل تسع  
دعواه ولا يمنع مرور الزمان والحالة هذه وما الحكم اذا انكر الاستجار **فالجواب** ان الدعوى  
مسموعة عليه حاله اقراره وأما حاله انكاره فان كان الاستجار معروفاً بين الناس سمعت عليه الدعوى والا  
فلا كافي المجلة من مادة ١٦٧٣ والله تعالى أعلم **سئلت** في وقوع السؤال **فالجواب** عن رجل ادعى على وصي أيتام  
انه ابن ابن عم الميت من غير أن يدعى مالا ولا أن يبين الجد الجامع بينهما وبين الميت ولا أن يفصل  
العمومة وانما الأب وأم أولادها فهل تقبل بينته على دعواه المذكورة ويقضى له بمقتضاها  
**فالجواب** لا تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى ولا يصح لها القضاء بالنسب وانما تقبل بشرط أن  
تكون بعد دعوى مال صحيحة ولا بد أن ينسب الشهود للميت والمدعى حتى يلتصقا إلى أب واحد وأن يقولوا  
هو وارثه لا وارث له غيره ولا بد أن يكون الأب الواحد المتقرب اليه معروفاً للقاضي بالاسم والنسب بالأب  
والجد اذا الخصام فيه والتعريف بذلك عند الامام الأعظم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فالزم بوجود شرط  
من هذه الشروط لا تقبل بينته ولا يصح القضاء بها نقله في الحامدية عن فتاوى الشيخ عبد الرحيم قال  
حامد أفندي قلت هذا مناقض لما ذكره في الظهيرة والعمادية وغيرهما من أنه يشترط ذكر الجد  
الذي التقى اليه وقد مثل له في الظهيرة مثلاً ولم يذكر اسم أب الجد ولا اسم جده لكن أفق الامام أبو  
السعود واشترط ذكر الأب كما ذكره البشتقي في فتاويه **سئلت** رأيت في الفتاوى المهدية ما نصه **فالجواب** واشترط  
تعريف الجد الجامع بالأب والجد وجد التصريح به في كتب عديدة من المذهب قال وقد ذكره أيضاً في  
دعوى الارث بينوة الم أم لا بد أيضاً من بيان انه ابن عم شقيق أو لاب فان كان ابن عم شقيق لا بد أن يبين  
أم الاخوين الذين التقى في أب واحد ويبين فيها اسم أبيها وجدها أو ما يقوم مقام ذلك اه والله تعالى  
أعلم **سئلت** في بقية قاسم وصيه اشركه هاهنا من القاضي ومضى من تاريخ القسمة خمسة عشر  
عاماً من تاريخ بلوغها عشر سنين فهل يعتبر مرور الزمان من تاريخ البلوغ لا من تاريخ القسمة فتسرع  
دعواها **فالجواب** نعم كافي المجلة من مادة ١٦٦٣ والله تعالى أعلم **سئلت** عن مرور الزمان  
هل يمنع من دعوى النائب غيبة بعيدة وهي مسافة القصر **فالجواب** انه لا يمنع فهو على دعواه  
لعذره بالغبية المذكورة قال في الخيرية ولا فرق بين غيبة المتقرب والمتدعي عليه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن كان منكر المكس باب المنشية فوكل وكيله لا يقض له الاموال من الناس ثم قام  
على وكيله يدعى عليه انه قبض أكثر مما دفعه اليه وبقي بيده مبالغ واقرطاطه بدفعه اليه فهل لا تسع  
دعواه عليه بذلك **فالجواب** نعم لان الدعوى لا بد أن تكون بحق ثابت معلوم الجنس والقدر ولا بد  
أن يذكر سبب الوجوب والمال المذكور ليس بواجب على المدعي عليه للدعي حتى يحكم به الحاكم للدعي

بعد نبوته وذكرك سب وجوبه اذ هو مال الناس فحق الطلب لهم لاله وركن الدعوى أن يضيف الحق الى نفسه ان كان أصيلاً فكيف يضيفه الى نفسه وهو للناس ولم يكن وكيلاً عنهم وهو ليس له أن يدعى حسبة عن أربابه أفاده في الفتاوى الحامدية وفي جامع الفصولين من خال المحاضرات أخباراً يبيع له الخبز صاحب دكان فادعى عليه انك سرقت من الناس دراهم مائة على ثمن الخبز وطالبه بذلك الزائد وان دعواه عليه غير صحيحة لان حق الخصومة للناس لاله والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى انه ابن فلان مثلاً وان قاضي البلد النذلاني حكم له بذلك وبرهن على ذلك هل يقبل **الجواب** نعم قال في جامع الفصولين لو ادعى انه وارث فلان الميت وشهد أن قاضي البلد كذا أشهدنا على حكمه ان هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث له غيره يعمل وارثاً وقد ذكرنا مثل ذلك فيما لو شهد ان قاضياً من القضاة أشهدنا أنه قضى لهذا على هذا بأنف أو يحق من الحقوق أفاده في الخبرية من الدعوى والله تعالى أعلم **سئلت** مراراً عن امرأة ادعت على زوجها بعد الدخول انها لم تقبض مهرها المجهل هل تسمع دعواها **الجواب** نعم بما في الخبرية حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما بشرط تهجيله على المفتي به اهـ وهذا اذا ادعت انها لم تقبض منه شيئاً فان ادعت قبض البعض وطلبت الباقي تسمع دعواها كما في تنقيح الحامدية من المهر والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا كان المذني غائباً غيبة شرعية وهي مسافة القصر وحضر مراراً في أثناء المدة التي هي خمس عشرة سنة وسكنت ثم أراد أن يدعى فهل لا تسمع دعواه **الجواب** نعم لا تسمع كما في التكملة نقلاً عن فتاوى على أفندي والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى ما كاه مطافاً في دابة فاجاب ذواليد بانها اولدت في ملك بائع بائعه فهل يقبل دفعه **الجواب** نعم كما في الخبرية جواباً عن مثل هذا السؤال وافظه بينة ذى اليد مقدمة لانه خصم عن يتلقى الملك عنه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى على رجل انه عمه وأدعى على امرأة انها أخته ولم يدع ميراثاً ولا حقاً هل لا تصح دعواه **الجواب** انها لا تصح كما في الهندية من الفصل الحادى عشر في تحصيل النسب على الغير والمسألة أيضاً في فتاوى الانقروى من الفصل السابع في دعوى النسب والارث والله تعالى أعلم **سئلت** في مذني دين في تركه ميت أثبتته بالبرهان هل يحلف المذني المذكور رانه ما استوفاه ولا شيئاً منه وان لم تدع الورثة الاستيفاء **الجواب** نعم يحلف وان لم تدع الورثة وان أبو تحليفه كافي البرازية والمنية وفي الخلاصة وأجوعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوصى والوارث اهـ من الخبرية قوله وأجوعوا الخ أخذ منه بعض الفضلاء ان اليمين جزء الحق وان القاضي لا يقضى بمجرد البينة بل بهم أو باليمين وانه لو كان المذني يدعى بالوكالة على الغائب في تركه الميت يتوقف الحكم على حاف الغائب وذلك البعض هو الشيخ نيرم مفتي حاضرة تونس كما رأيت في هامش نسخة الخبرية بخطه حين كتب بتونس سنة ألف ومائتين وثمانية وتسعين ونقلته من خطه وكتبته على هامش نسخة الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم أهل العلم في امرأة تدعى على ورثة زوجها مؤخر مهرها فاجابوها بانه مات ما يزيد على خمس عشرة سنة فلا تسمع دعواها وهي تذكره في المدة هل القول قولها فتسمع دعواها وهل يقبل من الورثة برهان على تاريخ الموت أجيبوا ونحوها **الجواب** نعم فاجبت بما قد رفع ما يقرب من هذا السؤال للإمام الرملي صاحب الخبرية فاجاب عنه بما نصه القول قولها لنا مقرر ان الحادث يضاف الى أقرب أوقاته فتسوغ دعواها والحالة هذه ولا تقبل البينة على تاريخ الموت والحالة هذه اذا اقرر أن يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلافه لان يوم القتل كائن عليه في العمادية والولوية الجسدية والبرازية وغيرها اهـ من الخبرية في رؤيتي حين كنت بحاضرة تونس أعادها الله تعالى داراً لأم على هامش الخبرية بخط مفتيها الشيخ نيرم مانصه قوله القول قولها في قول في الاختلاف في المدة أما اذا اتفقا عليها واختلفا في انه كان ادعى فيها أو لم يدع فيظهر ان الحكم كذلك من ان القول للمذني انه لم

مطالب في خبراً يبيع له الخبز صاحب دكان الخ  
مطلب ادعى ان قاضي كذا حكمه بالنسب

مطلب ادعت بعد الدخول مهرها المجهل

مطلب غاب خمسة عشر سنة وحضر في أثناءها مراراً لا تسمع دعواه

مطلب ادعى ما كاه مطافاً في دابة فاجاب بانها اولدت في ملك بائع بائعه

مطلب ادعى انه عمه أو أخوه ولم يدع مالاً لا تصح دعواه

مطلب في تحليف من يدعى ديناً على ميت

مطلب اليمين جزء الحق وان القاضي يقضى بهم أو باليمين في دين الميت

مطلب ادعت على الورثة بمؤخر مهرها فاجابوها بانه

مات ما يزيد على خمسة عشر عاماً

مطلب اختلفا في انه كان ادعى أنه المدة

يستوعبها السكوت بيمينه ولا تقبل بيته خصمه انه استوعبها لانها شهادة باليمين بدعوتها وهي شهادة على  
 نفي لا تمكّن احاطة الشاهد به نعم اذا ادعى ان سكوتيه فيها كان مانع لا يكون القول قوله لانه حينئذ اقر  
 بالسكوت المانع من سماع دعواه واتى مانع من أعماله واعتباره والاصل عدمه وانما القول في ذلك  
 قول خصمه على أنه لا يعلم له مانع من الدعوى وهذا عند ادعاء المدعى مانعاً معيناً دون قوله منع من مانع  
 على انه جال كنه محمد بن سيرين الثاني شيخ الاسلام بنونس اهـ وهكذا أفادني المحقق المدقق شيخ الاسلام  
 في الحال بنونس سيدي أحمد بن الخوجه نقلاً عن والده شيخ الاسلام قبله قال وقد أيدوه والذي بجميع قربة  
 قال ونظيره المودع اذا ادعى الرد ولو دعيه وأدركه المودع لان المودع بالفتح وان كان مدعيًا طاهرًا ومذمومًا  
 عليه الضمان في الحقيقة وهو ينكر فالقول قوله وكذلك هذا المدعى عليه بدعي سقط دعوى المدعى  
 وهو ينكر سقوطها فالقول له بيمينه وقد سمعته من فيه أنه انما المذاكره بحمام الانقب بنونس في آخر  
 ربيع الاول سنة ثمانية وتسعين ومائتين وألف وهو حسن فليحفظ والله تعالى أعلم ❊ سئلت هل  
 تصح الدعوى من كتاب فالحجاب نعم قال في الحليانية وان ادعى المدعى من كتاب تصح دعواه لانه  
 عسى لا يقدر على الدعوى فتصح دعواه من الكتاب لكن لا بد من الاشارة في موضع الاشارة اهـ والله  
 تعالى أعلم ❊ سئلت لو ذكر في دعوى المقار الحدود الثلاثة وأخطأ في الرابع هل لا تصح الدعوى  
 فالحجاب لا تصح الدعوى قال في الهندية لو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم  
 يسكت وانكته أخطأ في الرابع لا يصح اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن ادعى على آخر مالا  
 مميّزاً أثبتته وحكم له به ثم رهن المدعى عليه على المدعى انه قال كنت كاذباً فيما ادعيت هل يبطل الحكم  
 فالحجاب نعم يبطل الحكم المذكور بالقول المزبور قال في تنقيح الحامدية لو ادعى رجل على رجل  
 مالا وقضى بالمال للمدعى باليمين ثم قال المدعى كنت كاذباً فيما ادعيت يبطل القضاء اهـ وفي الدرر  
 على قول المدعى انما يبطل في الدعوى أو شهود كذبة أو ليس لي عليه شيء صح الدفع اهـ والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت فيمن ادعى على آخر مالا بسبب حساب جرى بينهما هل تصح هذه الدعوى فالحجاب  
 انها لا تصح لان الحساب لا يصح سبباً لجوب المال كذا في الخلاصة والبرازية والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت عن شخص أعتق أمته بحضرة قريبه وهو ساكت ثم بعد مدة ادعى القريب المذكور  
 انها له فهل لا تصح دعواه ❊ فاجبت بان حضوره وقت العتق وهو ساكت مانع له من الدعوى  
 كن وقفاً عاراً بحضرة قريبه ثم قام قريبه بدعيه فلا تصح دعواه وغامه في حواشي أبي السوء ود على  
 الكثر والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن ورثة قاسم الموصى له ثم ادعوا رجوع الموصى هل تصح  
 دعواهم فالحجاب نعم في فتاوى الاقروى المديون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء الدائن والمختصة  
 بعد ادعاء بدل الخلع لو رهن على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل والجامع في الكل خذوا المال وكذلك  
 الورثة اذا قاسمو الموصى له بالمال ثم ادعوا رجوع الموصى يصح لانهم الموصى بالرجوع اهـ والله تعالى  
 أعلم ❊ وقع السؤال هل تصح الدعوى من وكيل المدعى على وكيل المدعى عليه فالحجاب نعم تصح كما  
 في التنقيح قال وليس في منع سماعها نقل ولا عليه دلالة وبالله أثبت الشيخ اعلم اهـ ثم رأيت في نتيجة  
 الفتاوى ان أحد الوكيلين اذا كانت وكالته مسجلة واقعة بين يدي القاضي صح الدعوى وان كان كل  
 منهما يدعى الوكالة من رجل وأراء كل أن يثبت وكالته في وجه الآخر فلا تصح اعدام الخصم والله تعالى  
 أعلم ❊ سئلت عن جماعة لهم عقار ادعى عليهم فيه مدع ولحقه مخرمان بسبب الدعوى أعطاه  
 أحدهم باذن الباقيين ثم أراد الرجوع عليهم بقدر حصصهم فهل له ذلك ❊ فاجبت نعم له ذلك كما  
 أجاب به في تنقيح الحامدية قبل كتاب الاقرار بنحو ورقتين وفي الخبرية (سئل في أرز مشترك بين  
 اثنين مات أحدهما فلحق ورثة الميت خسران بسببه هل على التبرك الآخر منه بقدر حصصه أم لا

مطلب ادعى ان سكوتيه في  
 المسد كان مانع لا يكون  
 القول قوله

مطلب مهم في المودع اذا ادعى  
 الرد

مطلب تصح الدعوى من  
 الكتاب

مطلب لا تصح دعوى  
 العقار اذا بين حدودا ثلاثة  
 وأخطأ في الرابع

مطلب أقر المحكوم له بانه  
 كان كاذباً فيما ادعى يبطل  
 الحكم

مطلب ادعى مالا بسبب  
 حساب لا تصح دعواه

مطلب حضوره وقت  
 العتق ساكتا مانع من  
 سماع دعواه

مطلب بعد قامة الموصى  
 له ادعوا ان الموصى رجع

مطلب في دعوى وكيل  
 على وكيل

مطلب لحقه مخرمان  
 بسبب الدعوى فدفعه  
 البعض باذنهم يرجع

(أجاب) ليس عليه شيء من ذلك قال في جواهر الفتاوى ابن زبنت ورنادار فاذا دعى مدعى على الابن فيها  
 ولحقه خسائر بسبب الدعوى لا يرجع اه وهذا اذا لم يتقل الاخت بما اغرمت فمضى منه الثلث بقدر  
 حصتي وشواهد ذلك كثيرة اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا قدم الغائب بعد خمس عشرة سنة هل  
 تسمع الدعوى عليه مع مرور الزمان **الجواب** نعم تسمع لان السيد اطمان أيدته الله تعالى فيما اشترى  
 عنه استثنى من المنع مال اليتيم والوقف والغائب ومن المقر ان الترتك لا يثنى من الغائب له أو عليه  
 لعدم تأني الجواب منه بالغيبه والعلة خشية التزوير ولا يثنى مع الغيبه الدعوى عليه فلا فرق بين غيبه  
 المدعى والمدعى عليه أفاده في الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن مدعى قال في دعواه هو ملكي وكان  
 في يدي الى أن أحدث المدعى عليه يد عليه بغير حق هل تكون دعوى غصب على ذي اليد **الجواب** نعم  
 والمسألة في الخائصة والله تعالى أعلم **سئلت** هل يلزم في دعوى القرض انه قبضه وصرفه في حاجته  
**الجواب** نعم لا يصير ذلك ديناً عليه بالاجماع وكذا لا يكره ان يقرضه من مال نفسه كافي الذخيرة اه  
 من الوقائع والله تعالى أعلم **سئلت** مزارعين باع عقاراً ثم ادعى انه وقف عليه وعلى أولاده هل  
 تسمع دعواه **الجواب** نعم فاجبت **سئلت** لان اقراره على البيع اقرار منه بانه ملك وان أراد تحليف  
 المدعى عليه ليس له ذلك وان أقام بيته على ذلك قبل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط لانه باقائه  
 البيته انه وقف عليه بدعي فساد البيع وحقه لنفسه فلا تسمع للمتناقض الصريح ذكره المحقق الزبلي في  
 مسائل شتى وفي الخائصة رجل باع عقاراً ثم ادعى انه وقف واختاف المشايخ فيه والصحيح انه لا تسمع قال  
 المحقق الزملي في فتاويه الخيرية بعد نقله لما ذكر واقائه بانه مانعه وقول الزبلي أصوب للمتناقض الصريح  
 بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله أحوط لما في سماعها من الاضرار بالناس باحتيال أهل الخيل والحداد  
 ببيع الوقف وظاهر البائع انه ملك ثم انعطافه عليه بدعواه والزامه باجرته لمدة وضع يده عليه ورعا  
 تستغرق أضهاف غنمه فيجب عدم القبول حسم المأداة الفساد اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن  
 استأجر منزلاً مشاهرة وغاب وترك فيه زوجته فأراد المخرج اخراجها فهل له ذلك **الجواب** ليس له  
 ذلك لانه ليس له أن يفسخ الاجارة بغير حضور صاحبه كافي تحفة الصكوك نقلاً عن الوقايع الحسامية  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن قبض من آخر ياتيه مديون مبيع ثم جاءه البعده على الدافع وزعم انه  
 زيف والدافع ينكر انه رباله المدفوع فهل القول للقاضي **الجواب** نعم القول قول القابض انه هو  
 الذي قبضه منه غنمنا عن المبيع قال في الخيرية جواباً عن مثل هذا السؤال القول قول القابض انه هو  
 الذي قبضه منه غنمنا عن الثوب بيمينه صرح به قاضي الهداية في فتاويه أخذ من قولهم القول قول القابض  
 ضمينا كان أو أمينا وفي فتاوى ابن نجيم (سئل) عن البائع اذا قبض الثمن ثم جاء الى المشتري وأراد أن يرد  
 عليه شيئاً منه زاعماً أنه نخاس وأنكر المشتري أن يكون ذلك من دراحه فهل القول للبائع أم للمشتري  
 (أجاب) ان أقر باستيفاء حقه لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري عوض ذلك ولكن ان طلب يمين المشتري على  
 نفي العلم بحباب ويحلف وان نكل لزمه الرد اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى انه ابن عم لاب وأم  
 فدفعه خصمه بانه ابن عم لا م فقط هل يقبل هذا الدفع **الجواب** نعم قال في الدرر بن انه ابن عم لابيه  
 وأمه وبرهن الدافع انه ابن عمه لا م فقط أو على اقرار الميت به أي بانه ابن عمه لا م فقط كان دفعه قبل  
 القضاء لا لزوم لا بعده لتأكده بالقضاء بخلاف الاول اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل ادعى عليه  
 آخر حقاً فأنكره وحلف ثم أقام المدعى بيته وقضى له به هل يظهر بذلك كذب المدعى عليه وبغير  
**الجواب** لا يظهر كذبه بذلك قال الزبلي بعد أن ذكر ان البينة تقبل بعد اليمين وهل يظهر كذب  
 المنكر باقامة البينة والصواب انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا يحنث في يمينه انه ان  
 كان اقلان على ألف درهم فادعى عليه فانكر فحلف ثم أقام المدعى البينة ان له عليه ألفاً اه والله تعالى أعلم

مطلب قدم من غيبه بعد  
 مرور الزمان تسمع الدعوى  
 عليه

مطلب قال كان في يدي  
 حتى أحدث فلان يده عليه  
 تكون دعوى غصب  
 مطلب لا بدني دعوى القرض  
 من بيان انه صرفه في حاجته  
 مطلب باع عقاراً ثم ادعى  
 انه وقف لا تسمع

مطلب ترك زوجته في  
 بيت بالاجرة هل للزوج  
 اخراجها منه  
 مطلب ادعى ان ما قبضه  
 زيف البعده فالقول له

مطلب أنكر وحلف ثم  
 أقامت عليه بيته لا يظهر  
 كذبه

مطلب قال اشترى من  
والمدعي يحتاج الى اثبات

سئلت في رجل ادعى على آخر عقارا انه ملكه تنقاه بالارث من أبيه فاجابه المدعي عليه بانى اشترى به  
من أبيك حال حياته بكذا وكذا من القروش وانه في حوزي وتصرف في مدة تزيد على خمسين سنة مع حضورك  
وعلمك وسكوتك بلا عذر شرعي هل يكون جواب المدعي عليه من باب الاقرار بالتلقي من أبيه فيحتاج الى  
بينة تشتمل على شرائه ولا ينفعه وضع اليد والتصرف المدة المذكورة ولا تكون الحادثة من قبيل ما مضى  
عليه خمس عشرة سنة فاجبت نعم جواب المدعي عليه من قبيل دعوى التلقي من مورث المدعي  
ودعوى التلقي من مورثه اقراره بالملك ثم دعواه الانتقال اليه منه يحتاج الى بينة لان كل مدعي يحتاج  
الى البينة ولا ينفعه وضع اليد المدة المذكورة مع الاقرار المذكور وليس هذا من باب ترك الدعوى بل  
من باب المؤاخذة بالاقرار ومن أقر بشئ غيره أخذ باقراره ولو كان في يده أحقايا كثيرة لا تعدأ أفاده المحقق  
الرملي في فتاويه الخيرية والله تعالى أعلم سئلت عن المدعي عليه اذا أقر بعد إقامة البينة عليه  
وقبل الحكم هل يحكم عليه القاضي بالاقرار أو بالبينة فاجواب قال في البرازية برهن عليه بما كتبه  
شئ فقبل القضاء به فالمدعي عليه به له قال في الاقضية يقضى بالاقرار لان شرط سماع البرهان  
والقضاء بالانكار وقد فات وقال في الجامع بالبرهان للتعدي لا بالاقرار لان قصار اه والله تعالى أعلم  
سئلت عن ادعى عقارا في يد رجل انه ملكه فاجابه المدعي عليه بالانكار وانك أجرت نفسك  
منى في العمل في هذا العقار وأقام البينة على ذلك هل يكون هذا دافعا مقبولا فاجواب نعم كافي  
الفصل السابع من النصول لو أقام المدعي عليه بينة ان المدعي أجرت نفسه منى ليعمل في الكرم يكون دافعا  
واقرار من المدعي انه ليس ملكه اه والله تعالى أعلم سئلت عن ادعى عقارات بيد آخر انها  
كانت لابيه مات وتركها ميراثا له واغفلان وعدد الورثة غير انه لم يبين حصته نفسه فهل تسمع دعواه وبينة  
والحالة هذه فاجواب تسمع دعواه وبينة ولو كان اذا آل الامر الى المطالبة بالتسليم لا بد من بيان  
حصته ولو بين حصته ولم يبين عدد الورثة بان قال هذا ميراثي ولجميعنا سويا وحصى كذا لم يصح  
هذه الدعوى مالم يبين عدد الورثة لجواز ان حصته أنقص مما سمي أفاده في جامع الفصولين والله تعالى  
أعلم سئلت عن دعوى القرض هل يشترط فيها ان المستقرض قبضه وصرفه الى حاجته وانه  
أقرضه من مال نفسه فاجواب نعم قال في جامع الفصولين ويذكر في الاقراض ان المقرض أقرضه  
من مال نفسه لجواز اقرضه وكالة فيكون سفيروا معبر الا عليك المطالبة بالاداء ويذكر أيضا قبضه وصرفه  
الى حاجته اه والله تعالى أعلم سئلت عن امرأة تخاضعت مع زوجها لمدة طائفة فادعى زوجها  
انها أقرت له بالمدعي في أثناء الخصومة الظاهرة عند القاضي هل تسمع دعواه اقرارها والحالة هذه  
فاجواب لا تسمع كافي فتاوى الانقروى نقلا عن الفتية تأمل والله تعالى أعلم سئلت فيمن قال  
لادعوى لي قبل فلان ثم ادعى عليه بحق هل تسمع دعواه فاجواب لا تسمع دعواه والحالة هذه قال في  
البرازية انتقلت الروايات على أن المدعي لو قال لادعوى لي قبل فلان أولا خصومة لي قبل فلان يصح ولا  
تسمع دعواه الا في حق حادث بعد الاجراء اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن أقر بعين غيره ثم ادعاها  
بعد ذلك هل تسمع دعواه فاجواب لا تسمع دعواه قل في جامع الفصولين من أقر بعين غيره فكا  
لا عليك ان يدعيه لنفسه لا عليك ان يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية اه والله تعالى أعلم سئلت هل يشترط  
في دعوى الغصب بيان الجنس والقدرا والقيمة فاجواب انه لا يشترط في صحة دعوى الغصب والرهن  
بيان الجنس والقيمة وكذا انهم اذ يدعيه او يكون القول في القيمة للغاصب والمترهن اه من أنى السعود  
والله تعالى أعلم سئلت هل تلزم المدين مدعي عين في التركة كانت لزم مدعي الدين فاجواب نعم كما  
في الوقائع المصرية من الدعوى والله تعالى أعلم سئلت هل يشترط في دعوى الوديعة بيان محل

مطلب بعد إقامة البينة  
أقر هل يحكم عليه بالاقرار

مطلب ادعى عقارا فقال  
المدعي عليه انك أجرت  
نفسك منى للعمل فيه كان  
دافعا صحح

مطلب ادعى عقارا بالارث  
وحصر الورثة ولم يبين  
حصته تسمع الدعوى

مطلب في دعوى القرض  
لا بد من بيان انه صرفه في  
حاجته

مطلب ادعى اقرار خصمه  
أثناء الخصومة الظاهرة  
لا تقبل

مطلب قال لادعوى لي قبل  
فلان ثم ادعى لا تسمع

مطلب أقر بعين غيره ثم  
ادعاها لنفسه لا تقبل

مطلب لا يشترط في دعوى  
الغصب بيان الجنس  
والقدرا

مطلب ادعى عين في التركة  
يخلف مدعي الدين

مطلب لا بد من بيان محل  
الايداع في دعوى الوديعة

مطلب أقرم قل أوفيته

مطلب قال لاحق لي قبل  
فلان

مطلب سامع عقاراتهم ادعاه  
لا تقبل

مطلب المقر اذا صار مكذبا  
شرعاً بطل اقراره

مطلب يصح دفع الدعوى  
الفاصلة قبل تصحيحها

مطلب ادعى الهبة والقبض  
ولم يذكر ان الدار فارغة  
لا تصح دعواه

مطلب تسمع دعوى غصب  
المنقول على غير ذي يد

مطلب اشهد انه قبض الثمن  
ثم ادعى ان بعضه لم يتقبضه

مطلب اثبات الدين على  
الميت بحضرة الوارث يجوز  
وان لم يكن في يده شيء من  
التركة

مطلب ادعى المالا وانه وكيل  
بتبضه واقام البيعة على  
ذلك جملة تقبل

الادعاء فالجواب نعم قل في جامع الفصولين في دعوى الادعاء لا بد من ذكر اداء الادعاء سواء هل  
وهو ثمة ام لا اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن ادعى عليه دين فاقر به ثم قال أوفيته هل يقبل منه ذلك  
فالجواب اخذ من جامع الفصولين ادعى عليه ديناً فاقر ثم قال أوفيته لو كان كل من القولين في مجلس  
واحد لا يقبل للتناقض ولو تفرقا ثم قال أوفيته وبرهن على الافاء بعد ما اقر به يقبل لعدم التناقض ولو  
ادعى الافاء قبل اقراره لا يقبل اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن قال لاحق لي قبل فلان هل يدخل  
فيه الدين والدين فالجواب نعم قال في البرازية اقرانه لاحق له قبل فلان فهو جائز ادعاه ويدخل فيه كل  
عين ودين وكفالة واجارة وحدو حناية اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن سامع عقاراتهم ادعاه انفسه  
فهل لا تسمع دعواه فالجواب نعم لا تسمع دعواه بعد المساومة كافي الخيرية والبرازية وجامع الفصولين  
والله تعالى اعلم **سئلت** ما قولكم فيمن اشترى عقاراً وقال اني اشتريته بألف وكذبه البائع وقال بعته لك  
بألف وبرهن على دعواه وحكم القاضي على المشتري بألفين ثم جاء الشفيع يريد الاخذ من المشتري بألف  
لاقراره بذلك فهل يأخذ المبيع بألف أو بألفين فالجواب يأخذه بألفين لا بألف لان المشتري صار  
مكذبا في اقراره بحكم القاضي بألفين قال المحقق ان تجيم في الفوائد ان بنية المقر اذا صار مكذبا شرعاً بطل  
اقراره فلو ادعى المشتري الشراء بألف والبائع بألفين واقام البيعة أخذه الشفيع بألفين لان القاضي  
كذب المشتري في اقراره وكذا اذا اقر المشتري بان المبيع للبائع ثم استحق من يد المشتري بالقضاء بالبيعة له  
الرجوع بالثمن على بائعه وان اقرانه للبائع لكون القاضي كذبه كذا في الخلاصة ومن هذا النوع ما في  
تلخيص الجامع الكبير للامام صدر الدين لو ادعى عليه كفالة مائة فانكاره حيث قضى عليه بالكفالة بالامر  
الكامل كان له الرجوع على المدين اذا كان بأمره لكونه كذبه في انكاره حيث قضى عليه بالكفالة بالامر  
اه فليحفظ والله تعالى اعلم **سئلت** عن دعوى غير صحيحة اراد المدي عليه دفعها هل له ذلك قبل  
تصحيحها ام لا فالجواب ان له ذلك قبل تصحيحها وعليه الاعتقاد وبه يقتضي كذا في الفتاوى الانقروية  
والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن ادعى الهبة له والقبض ولم يذكر ان الدار الموهوبة فارغة هل لا تصح  
الدعوى فالجواب انها لا تصح قل في البرازية وفي دعوى الرهن والهبة والقبض لا بد ان يذكر ان  
فارغة لعدم تمامها لا قبض تام اه والله تعالى اعلم **سئلت** في دعوى غصب في منقول على غير ذي  
يد هل تسمع فالجواب نعم تسمع قال في جملة الفتاوى الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع الا في دعوى  
الغصب في المنقول واماني الدور والعقار فلا فرق بين دعوى الغصب والمالك حيث لا تسمع الا على ذي اليد  
اه معزى الاواخر القضاء من الاشياء والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل باع عقاراً بثمن معلوم وأشهد  
على نفسه انه قبض الثمن ثم ادعى على المشتري انه بقي عليه نصف الثمن وان المشتري اقر له بذلك وبرهن على  
اقراره لئذ كور هل تسمع دعواه هذه وبرهانه فالجواب نعم والمسألة في فتاوى الانقروى من محبت  
التناقض والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن له دين على ميت فادعى على ورثته وليس في أيديهم من التركة  
شيء هل تسمع دعواه ويقبل برهانه فالجواب نعم ففي فتاوى الانقروى ما نصه اثبات الدين على الميت  
بحضرة الوارث أو الوصى يجوز وان لم يكن في أيديهم شيء من التركة لمسا في الانبساط من الفائدة وهو  
التمكن من اخذ مال الميت عند الظهور اه والله تعالى اعلم **سئلت** في رجل ادعى على آخر ان  
اقران عليه كذا وان فلان وكاه بالخصومة والقبض واقام البيعة على ذلك جملة هل تقبل فالجواب ما في  
الحاشية قال أبو حنيفة لا قبل البيعة على المال حتى تقام على الوكالة وان اقام البيعة على الوكالة والدين  
جملة يقتضي بالوكالة ويعيد البيعة على الدين وقال محمد رحمه الله تعالى اذا اقام البيعة على الكل جملة يقتضي  
بالكل ولا يحتاج الى اعادة البيعة على الدين والفتوى على قوله وعلى هذا الخ لا في الوصى اذا اقام البيعة  
على الدين والوصاية جملة والوارث اذا اقام البيعة على النسب وموت المورث والدين اه لمخصر والله تعالى



مطلب طلبت ميراثها في زوجها فقالت ميراثها في زوجها اقترفي مرض موته اني حلال عليه هل تدفع بذلك دعوى التعزيم **فالجواب** نعم كافي جامع الفصولين من الفصل العاشر في التناقض والله تعالى أعلم **سئلت** فمیں ادعى على آخر ديناً فأجابته بانك كنت في التاريخ الثاني أبرأتني عن كل الدعاوى هل تقبل منه فيندفع المدعى **فالجواب** نعم كافي جامع الفصولين من الفصل المذكور في السؤال قبل هذا والله تعالى أعلم **سئلت** فمیں ادعى أن زيد أوصى له بالثلث فأبى كره الورثة فأنبت الوصية فدعى الوارث رجوع الوصى في وصيته هل يقبل من الوارث ذلك **فالجواب** نعم قال في جامع الفصولين ادعى وصية وأنكرها الوارث فبرهن الموصى له فدعى الوارث الرجوع قبل لا تسمع وقبل لا تسمع وهو الاصح لانه مما يخفى اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمیں ادعى تخللات في أرض هل يحتاج في صحة دعواه الى الاشارة اليها **فالجواب** ما في الفتاوى المهدية من أن مثل النخل يحتاج في صحة الدعوى فيه الى الاشارة اليه بالضرورة عنده أو بعث أميناً يشار اليه في الدعوى أو تحديد أرضه مع يمانه اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمیں ادعى انه وارث فلان ولم يبين جهة ارثه من خوة أو اخوة أو نحوهما هل لا تسمع دعواه والحالة هذه **فالجواب** نعم قال في جامع الفصولين ادعى انه وارث فلان لا يصح ما لم يبين جهة ارثه اه والله تعالى أعلم **سئلت** مراراً عن التسعة بقضاء القاضى اذا ظهر فيه غبن فاحش هل تفسخ **فاجبت** نعم لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد كافي الدرا المختار وفي الخيرية من كتاب القسمة ما نصه التسعة اذا كانت بقضاء القاضى وظهر غبن فاحش تفسخ عند الكل اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمیں له دين على آخر فقال له ان كان لي عليك دين فقد أبرأتك منه فهل يبرأ منه بذلك **فالجواب** نعم قال في جامع الفصولين ولو قال لغيره ان كان لي عليك دين فقد أبرأتك منه وله عليه دين برئ ادعى بتبرط كان فتخبر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المتبايعين اذا اختلفا في الثمن بحيث ادعى البائع غنا والمشتري أقل منه ومجزأ عن اقامة البينة هل يتحالفان **فالجواب** نعم يتحالفان ويبدأ بيمين المشتري في مثل مسائل التحالف حلف كلف الاخر فان حلف فسخ القاضى البيع يطلب أحدهما وتراد اوفيه الحديث الشريف اذا اختلف المتبايعان تحالفا وتراد افاذه في الخيرية فيبذل كتاب الاقرار والله تعالى أعلم **في خاتمة** نسأل الله تعالى عنها اعلم ان الدعوى لا تخلو اما ان تقع في دين أو عين فلو وقعت في عين فلا تخلو اما ان تكون عقاراً أو منقولاً أو المنقول اما هالك أو قائم والمنقول القائم ان أمكن احضاره بمجلس الحكم فالقاضي لا يسمع الدعوى ولا الزمادة الا بعد احضاره المدعى بمجلس الحكم لبشر اليه المدعى والشهود ولتقطع الشك بين المدعى وبين غيره وفي دعوى احضار المدعى بمجلس الحكم لا بد أن يقول فواجب عليه احضاره بمجلس الحكم لا قيم البينة عليه ان كان باحدا ولا بد من ذكر هذه اللفظة في الدعوى لان ذلك لا بد لو كان مقراً لا يلزمه الاحضار والا امر بالاحضار انما يصح لو منكر اما لو كان ودعية عنده لا يصح الامر باحضاره اذ الواجب فيها التخليه لا نقلها فلو أنكر ذواله لا بد لاحضاره يكون محققاً **في ادعى** عينا في يده وأراد احضاره بمجلس الحكم فأنكر المدعى عليه كونه في يده فبرهن المدعى انه كان في يده المدعى عليه قبل هذا التاريخ سنة هل تقبل ويجبر المدعى عليه على احضاره به هذه البينة أم لا كانت واقعة الفتوى وينبغي أن تقبل اذ ثبت يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من يده فيبقى ولا يزول بالشك ومن النقلي ما لا يمكن احضاره عند القاضي كصبرة وقطيع غنم فالقاضي مخير فيه حضر ذلك الموضع أو بعث خليفته ان ما ذكر بالا لا يستتلاف وهو نظير ما اذا وقع الدعوى في جبل ولا يسهه باب مجلس القاضي فانه يخرج الى بابيه أو يامر نائبه حتى يخرج اليه الشهود ويجزئه **في ادعى** مائة ففيز برا وكذلك مئتان فطن أو وقرا من سفر رجل وقال فأمره باحضاره لا يبرهن عليه ولا يؤمر

مطلب لا تصح دعوى الارث ما لم يبين الجهة  
مطلب ظهر في القسمة غبن فاحش تفسخ

مطلب له عليه دين فقال له ان كان لي عليك دين فقد أبرأتك برئ  
مطلب في اختلاف المتبايعين في الثمن

وتن على هذه الخاتمة المهمة

باحضاره اذ الجهر لا يجزى فيما له حل ومؤنه ولكن يرسل اليه نائبه ليرى ثم يحكم ثمة هذا في القاسم فلو كان  
العين هالكا وهذا في الحقيقة دعوى الدين في شرط فيه بيان القدر والجنس والنوع والصفة كسائر  
الديون ولو ادعى قيمة دابة مستهلكة هل يحتاج الى ذكر الانوثة والذكورة (قيل) لا بد منه ومن بيان  
السن وقيل لا يلزم ذلك ويكتفى ببيان القيمة اهـ ملخصا من جامع الفصولين والله تعالى أعلم

### ﴿ كتاب الشهادة ﴾

سئلت هل تقبل شهادة أهل الحرب بعضهم على بعض فأجواب نعم تقبل ان اتفقت دارهم  
وما حكمهم وان اختلفا لا تقبل وهذه اقسام الشهود والحق يقع بينهم حال استيطانهم أما اذا هم دوابا مور  
وقعت بينهم وهم في دار الحرب لا تقبل الا يقضى بين أهل الحرب فيما تدينونه أو تعاصبوه في دار الحرب  
فلا فائدة في هذه الشهادة أفاده قارى الهداية والله تعالى أعلم سئلت ما معنى قول علماء الحنفية  
تجوز الشهادة بالسماع في أصل الوقت فلا تجزى في حواشيها على شرط الواقعة لا في وقتها بل في وقتها  
الشهادة بالسماع في أصل الوقت ماصورة ذلك فأجاب صورته ان يشهدوا ان فلانا وقف على الفقراء  
أو على الغزاة أو على أولاده ولا يتعرضوا بانه شرط في وقته كذا وكذا فان شهدوا على شرط الواقعة انه قال  
للجهة الثلاثية كذا والجهة الثلاثية كذا فلا تسمع الشهادة على شرط الوقت لان الذي يشتهر انما هو  
أصل الوقت وانتهى على الجهة الثلاثية أما الشرط فلا يشتهر فلا تجوز الشهادة على الشرط بالسماع اهـ  
كلامه بحروقه وظاهر قوله فلا تسمع الشهادة على شرط الوقت انما تبطل في الشرط فقط وتقبل في  
الأصل وقد صرح عبد الحليم أفندي في حواشيه على الدرر بانما تبطل فيه ما حيث قال حتى لو شهدوا  
بأصله وشرطه تركه شهادتهم في كليهما لان بطلان بعض الشهادة يقتضي بطلان الكل كافي الجوهرية  
اهـ فليحفظ والله تعالى أعلم سئلت هل تجوز شهادة الدائن لمدينه فأجواب نعم قال في نتيجة  
الفتاوى وتجوز شهادة رب الدين لمدينه بما هو من جنس دينه كذا ذكره في وكالة الجامع ولو شهد  
لمدينه بعد موته بما لم تقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بمال المدين في حياته ويتعلق به بعد وفاته  
فاضحين تقبل شهادة المدين لرب الدين قيمة اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن ادعى دار انما ملكه  
بالشراء وبرهن على مطلق الملك هل يقبل برهانه فأجواب انه لا يقبل وهذا اذا ادعى الشراء من  
معر وفان يقول شريته من فلان ابن فلان الا لاني أمالو ادعاء من مجهول بان قال شريته من محمد أو  
من أحمد فبرهن على الملك المطلق يتقبل لانه أكثر ما فقه أنه أكثر بالملك لما نفعه وهو لم يجز لانه أكثر لمجهول  
وهو باطل وكأنه لم يذكر الشراء وهناك تقبل البينة على الملك المطلق كذا هنا اهـ من جامع النصارين  
والله تعالى أعلم سئلت في جماعة شهدوا بجريمة معنطة بعد أن أقرها وشهادتهم خمسة أيام فأكثر  
من غير عذر شرعي فهل لا تقبل شهادتهم والحالة هذه فأجواب كافي نتيجة الفتاوى ان شهادتهم  
لا تقبل ان كانوا عاقلين بعينهم عيش الأزواج اهـ والله تعالى أعلم سئلت هل تجوز شهادة الوصي  
على البتيم عال لرجل في ذمة موصيه وهل يجوز له الدفع من مال البتيم لارباب الدين (فأجبت) نعم  
يجوز له ان يشهد وأن يدفع من التركة لكن لا يقبل قوله في حق الورثة وضمن المدفوع اذا كان غير  
قضاء هكذا في فتاوى سراج الدين قارى الهداية والله تعالى أعلم سئلت عن طلبت منه شهادة فحكمها  
ماذا يلزمه فأجواب انه يكون أنما قال في الاشياء كتمان الشهادة كبيرة ويجرم التأخير بعد  
الطلب اهـ وقيل الزاوي ثم ان الشاهد ياتم اذا علم ان القاضى يقبل شهادته وتعين عليه الاداء اهـ وفي  
المنزور ويوجب أدائه بالطلب أو في حق العبد ان لم يجد بدله اهـ أى بدل الشاهد لان فرض كفاية  
تعيين لو لم يكن الا شاهدان لتحمل أدائه اهـ ودمجته والله تعالى أعلم سئلت مرارعا الشاهد

مطلب في قبول شهادة  
الحربي على مثله

مطلب في معنى قولهم تجوز  
الشهادة بالسماع في أصل  
الوقت

مطلب شهد بالسماع على  
أصل الوقت وشروطه  
بطلت في حق الكل  
مطلب تجوز شهادة رب  
الدين لمدينه

مطلب ادعى دار بسبب  
الشراء وبرهن على مطلق  
الملك لا يقبل

مطلب اذا لم يبادر شاهد  
الحسبة بطلب شهادته  
مطلب في شهادة الوصي  
على البتيم

مطلب فيمن كتم شهادته بعد  
طلبه منه

مطلب الشاهد الواحد  
كلامه

الواحد هل يكون حجة فثبت به الحق **فاجبت** **هـ** بان الشاهد الواحد كالمدم كافي للخبرية وعبارتها  
 شهادة الواحد كالمدم واذ انتم تصاب الشهادة ولا بد من العدالة **هـ** والله تعالى أعلم **سئلت** مرارا  
 عن قل في مجلس القاضي أنه انما الخصومة ان شهده على فلان كان قوله مقبولا على أو كان مائة وله حقا  
 ثم حضر فلان وشهد عليه فكذب ولم يقبل شهادته ولم يرض به اقول يلزمه بقوله المذكور ما يشهد به زيد  
 فالجواب لا يلزمه وقد رفع مثل هذا السؤال لسراج الدين ذارئي الهدي فاجاب ان كان زيدا عدلا  
 قبل قوله سواء رضى أم لا وان لم يكن عدلا فلا يقبل قوله عليه ولا اعتبار برضاه السابق لان فيه تعليق  
 لزوم الحق بشهادته والزامات لا يصح تعليقها بالشرط **هـ** وفيه كفاية والله تعالى أعلم **سئلت** في  
 الشريك شركة ملك أو شركة عنان اذا شهد ان شريكه بما ليس له فيه شركة هل تجوز شهادته **فالجواب**  
 نعم تجوز وانما الممنوع شهادة الشريك لشريكه المفاوض وكذا شريك العنان والمالك اذا كان المشهود به  
 مشتركا وأما اذا لم تقع في المشتركة فهي مقبولة كما هو مقتضى المتون والنسوخ والحواشي أفاده في  
 الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت** هل لا يشترط في الشاهد أن يكون كاتبيا يحسن الكتابة **فالجواب**  
 انه لا يشترط فيه ذلك وانما المدار على عدالته فلو كان مقبولا الشهادة والله تعالى أعلم **سئلت** عن شهادة  
 أعوان الحكم السياسية ومشايخ البلاد **فالجواب** قد صرح بعدم قبول  
 شهادة الأعوان المذكورين المحقق الرمي في فتاويه الخربة وكذلك شهادة مشايخ الدلا وجباة المخلات  
 والعرفاء قال ولا شك انهم فسادة مردودوا الشهادة لما يشاهدو برى من أحوالهم مما لا يكاد يوصف  
 وعزاه للبحر والعق والله تعالى أعلم **سئلت** عن شاعدي البيع اذا سلموا القاضي عن الزمان والمكان  
 فقال لا لا ندري ذلك هل تقبل شهادتهم ما اذا اختلفا فكيف الحكم **فاجبت** عن الفصل الاول  
 عما في جامع النصولين وهذا نصه سكت شاعدي البيع عن بيان الوقت والمكان فسلموا القاضي فقالا  
 لا نعلم ذلك تقبل شهادتهم ما لانهم لم يكافأ حفظ ذلك **هـ** وعن الفصل الثاني عما في البرازية ولو اختلفا  
 في الزمان والمكان تقبل **هـ** والله تعالى أعلم **سئلت** عن العداوة للدينونة للمناعة من قبول الشهادة  
 هل تثبت بالخصومة بين اثنين **فالجواب** انها لا تثبت بذلك بل بالقتل والجرح والقذف ونحوها  
 قال سيدي حسن النعماني في شرح الوهبانية ثم انما تثبت العداوة بضيق وجرح وقتل روى  
 لا بما صحت **هـ** ونقله العلاء في الدرر وأقره والله تعالى أعلم **سئلت** في الشاهد الذي لا يعرف  
 قواعد الاسلام هل تقبل شهادته **فالجواب** لا تقبل كافي بهجة الدتاي والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن الشهادة اذا خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج اليها هل تقبل **فالجواب** نعم تقبل وقدمت له العلامة  
 ابن نجيم في البحر بقوله مثاله لو شهدا على اقرار بمال فقالا آفر في يوم كذا والمدي لم يذكر اليوم أو شهدا  
 ولم يثبت خاوا المدي أرتخ أو شهدا انه آفر في بلد كذا وقد أطلق المدي المكان ولم يذكره أو ذكرا المدي  
 المكان ولم يذكره أو ذكرا المدي مكانا أو شهدا انه آفر في بلد كذا وقد أطلق المدي المكان ولم يذكره أو ذكرا المدي  
 عماتمه أو قال آفر وهو راجل أو ركب حمار أو لا بس فلنسوة وأشبه ذلك فانه لا يمنع القبول لان  
 هذه الاشياء لا يحتاج الى انبانها فذكرها والسكوت عنها سواء وكذا لو كان مثل هذا التناقض بين  
 الشهادتين لا يضرك **هـ** والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشهادة في الطلاق بالدعوى هل تقبل  
**فالجواب** نعم قال في البرازية والشهادة على الطابع بالدعوى الزوجة تقبل كاطلاق وعناق الامة  
 وبسقط المهر عن الزوج **هـ** والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في شهادة الشاهد الذي أركبه  
 المدي لبعده المسافة هل تبطل **فالجواب** لا تبطل في الخبرية سئل عما اذا طابت الشهود للشهادة من  
 مكان بعد مسافة يومين واحتج الى الركب فأدى المدي للشاهد من أجرة دابته اهل تسقط شهادته ما  
 بذلك أم لا **فاجاب** لا تسقط شهادته ما بذلك كاجزائه في المانقط **هـ** والله تعالى أعلم **سئلت** في

مطلب قال ان شهده على  
 فلان قبلته ثم لم يقبله

مطلب تقبل شهادة شريك  
 المالك والشريك عنان بما  
 ليس له فيه شركة

مطلب لا يشترط في الشاهد  
 أن يكون كاتبيا  
 مطلب شهادة أعوان حكم  
 السياسة

مطلب فيمن شهد بالبيع ولم  
 يبين الزمان والمكان

مطلب تثبت العداوة  
 بمجرد الخصومة

مطلب في شاعدي لا يعرف  
 قواعد الاسلام  
 مطلب في شهادة خالفت  
 الدعوى

مطلب تقبل الشهادة على  
 الخلع والطلاق ومتيق  
 الامة بالدعوى  
 مطلب لا تبطل الشهادة  
 بركاب الشاهد لبعده المسافة

مطلب لا تقبل شهادة  
 المتعصب

شهادة المتعصب هل تقبل فالجواب لا تقبل قال في البحر كل متعصب لا تقبل شهادته اه وفي معين  
الحكام من موافق قبول الشهادة مانصه ومنه العصبية وهو ان يبغض الرجل الرجل لانه من بني فلان  
او من قبيلة كذا او لوجه في ذلك ظاهر وهو ارتكاب المحرم في الحديث ليس منا من دعا الى عصبية  
او قاتل عصبية اه والله تعالى اعلم ❀ سئلت عن شاهدين على كفة دار قال لا تعرفهما اذا مشينا اليها ولا  
نعرف اسماء الحدود فهل تقبل شهادتهما اذ ائبنا هاهنا بعد المشي اليها فالجواب ان القاضي يقبل  
شهادتهما اذا عدلوا ويستمع ما مع المدعي والمدعى عليه وأمينين له فيقف الشهود على الحدود بحضرة أميني  
القاضي فاذا وقفوا عليها فقال هذه حدود دار شهدها فافهم هذا المدعي رجعون الى القاضي ويشهد  
الامينان انهما وقفوا وشهدا باسماء الحدود فحينئذ يقضي بالدار وكذا القرية والحيات اه من جامع  
الفصولين والله تعالى اعلم ❀ سئلت عن شهادة ذميين لدى بنسبه في دعواه على مسلم حقا لمورثه  
عليه هل تقبل فالجواب نعم تقبل اذا كان المسلم مقرا بالحق منكر للنسب وأما لو كان منكر للعق  
لا تقبل والمسألة في الفتاوى المهدية قال كالشهادة بالوكالة والله تعالى اعلم ❀ سئلت اذا شهد بعضون  
الحجة لم يكن اسمه مكتوبا في ذيلها هل تقبل شهادته فالجواب نعم كما أفتى به شيخ الاسلام على  
أفندي رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم ❀ سئلت عن القاضي المزعول اذا شهد مع آخر بانه حكم  
لزيد على عمرو حين كان قاضيا هل تقبل شهادته فالجواب لا تقبل وان شهد معه آخر لانها شهادة  
على فعل نفسه ولا شهادة للانسان على فعل نفسه نقله الكفوي عن البسوط والله تعالى اعلم ❀ سئلت  
في بيعة الرجوع عن الوصية هل تقدم على بيعة أنه مات مقرا فالجواب نعم كافي الحامدية قال في  
التكملة وهذا اذا لم يقض بالبيعة الاولى فان قضى بها لا تقبل بيعة الرجوع اه والله تعالى اعلم ❀ سئلت  
فيم كان معروفا بالكذب هل تقبل شهادته فالجواب لا كافي به شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله  
تعالى ونقل الكفوي عن قاضيان مانصه ولا تقبل شهادة من كان معروفا بالكذب اه والله تعالى  
اعلم ❀ سئلت في مدمن الخمر هل تقبل شهادته فالجواب لا تقبل كما أفتى به على أفندي ونقل  
الكفوي عن البسوط مانصه ولا تقبل شهادة مدمن الخمر اه والله تعالى اعلم ❀ سئلت في اقرار  
المدعي ان شهوده فسقة أو انه استأجرهم هل يكون مبطلا من اقرارهم فالجواب نعم كافي جامع  
الفتاوى والله تعالى اعلم ❀ سئلت فممن اعتاد ترك الصلاة هل لا تقبل شهادته فالجواب لا تقبل  
كما أفتى به على أفندي رحمه الله تعالى ونقل الكفوي عن البرز أمانة مانصه وان ترك الصلاة متعمدا تبطل  
عدالته ومعنى التعمد عدم استعظام التثويت كما يشهد له العوام لا الاستخفاف به اذ كره اه والله تعالى  
اعلم ❀ سئلت اذا شهد وارثان بدين على الميت بعد اقرارهما به هل تقبل شهادتهما او يقضي به القاضي  
عليهما او على سائر الورثة فالجواب نعم كافي نتيجة الفتاوى وفيها أيضا اذا شهد وارثان على الوصية  
جازت شهادتهما على جميع الورثة اه والله تعالى اعلم ❀ سئلت عن شاهدين أحدهما شهيد على زيد  
بالبيع والاخر شهيد عليه بالاقرار بالبيع هل تقبل هذه الشهادة فالجواب نعم تقبل لان لفظ  
الأنشاء والاختبار فيه واحد كافي جامع الفصولين من الفصل الحادي عشر والله تعالى اعلم ❀ سئلت  
عن شاهد الحسبة بالطلاق الثلاث هل لا تقبل شهادته اذا آخرها فالجواب نعم ان كان يعلم ان الزوجين  
يعيشان عيش الأزواج بعد الطلاق وأخبر بلا عذر قال في الوقائع ومجرد قول المدعي عليه والشهود ان  
الطائفة كانت بمنزل الزوج الى أن توفي لا يفيد علم الشاهد بالمعايشة بعد الطلاق اه والله تعالى اعلم ❀  
سئلت عن الشهادة بالسماع هل ينزعها من يد المتصرف الخائر فالجواب لا ينزعها من يده  
قال في نتيجة الفتاوى أما المتصرف اذا كان نصرته مستند السبب من أسباب الملك المشروعة فلا يحكم  
عليه بشهادة السماع اه بالمعنى وقد عزا الى أبي السعود وفي مجمع الانهر مانصه الملك الشرعي لا ينزع

مطلب قال الشهود نعرف  
الدار ولا نعرف أسماء  
حدودها

مطلب في شهادة ذميين لدى  
بالنسب في دعواه على مسلم  
مطلب تقبل سبب الشهادة  
بعضون الحجة عن لم يكتب  
في ذيلها  
مطلب شهد القاضي  
المزعول مع آخر بانه حكم  
على فلان لا تقبل  
مطلب تقدم بيعة الرجوع  
عن الوصية على بيعة انه  
مات مقرا

مطلب لا تقبل شهادة  
المعروف بالكذب  
مطلب لا تقبل شهادة  
مدمن الخمر  
مطلب أقرار شهوده  
فسقة أو انه استأجرهم  
بطلت شهادتهم  
مطلب لا تقبل شهادة من  
اعتاد ترك الصلاة  
مطلب وارثان شهدا بدين  
على الميت بعد اقرارهما به  
تقبل شهادتهما في حق  
سائر الورثة  
مطلب شاهد الحسبة اذا  
أخبر شهادته لا تقبل  
مطلب شهادة السماع لا ينزع  
ها من يد الخائر مستند السبب

عن يد المالك الا بالشهادة على تسجيل الوقف بالتسامع اه والمسألة في فتاوى شيخ الاسلام على أفندي  
 رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** هل تسمع الدعوى والبيعة على خلاف المشهور المتواتر  
 فالجواب ما في نتيجة المتأوى من مزيا المحيط وهذا القطع لا تسمع الدعوى ولا البيعة على خلاف  
 المتواتر لانه تكذيب للثابت بالضرورة والضرورات مما لا يدخله الشك عندنا اه وفي النتيجة أيضا  
 والمتواتر خبر جماعة لا يتصور راطوهم على الكذب بشرط أن يكونوا عالمين بما أخبروا به علما مستقدا  
 الى الحسن وتبين أما كهم وعند الجمهور لا يشترط تبيان أما كهم اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 فيمن أخذ وشوة على شهادته هل تقبل شهادته فالجواب لا تقبل كما أفنى بذلك شيخ الاسلام على أفندي  
 رحمه الله تعالى **سئلت** فيمن طلبت منه شهادة عند قاض جازر هل لا تجب عليه الشهادة عنده  
 فالجواب نعم له أن يمنع حتى يشهد عند قاض عدل اه بزازية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن يجز  
 بشهادته لنفسه هل تقبل شهادته فالجواب لا تقبل قال قاضيان ومن التهم المانعة من  
 الشهادة أن يجز الشاهد بشهادته الى نفسه مغفلا أو يدفع عن نفسه مغرما اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 في رجل طلبت منه الشهادة في حقوق العباد فامتنع ثم شهد هل لا تقبل شهادته فالجواب انما لا تقبل  
 اذا أخرها بلا عذر ظاهر ثم اذاها كافي البزازية والله تعالى أعلم **سئلت** اذا قال للمقرن سمع اقراره  
 لا تشهد على هل يسمعه أن يشهد عليه فالجواب منى التكملة وهذا نصه اذا قال المقر لسمع اقراره  
 لا تشهد على وسمعه أن يشهد عليه اذا قال له المقر لا تشهد عليه بما أقربه لا يسمعه أن يشهد فلو رجع  
 المقر له وقال انما يملك العذر وطلب منه الشهادة فقولان اه وعزاه للشيخاه وفيها أيضا قولان ثم شاهد  
 الاداء فيؤدى بلا عذر ظاهر ثم أدى لا تقبل لتمكن الشبهة فانه يحتمل ان تأخيره كان لاستحباب الاجرة  
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن متنازعين في عين وهي في أيديهم الذمى كل منهما انه ارتاعن أهله  
 ونارح أحدهما أسبق فيقول تقبل بينته دون الاخرى فالجواب نعم يقضى بالأسبق تاريخا كافي  
 جامع النصولين وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** هل تجوز الشهادة على من يسمع صوته ولا يرى  
 شخصها مع التعريف بها فالجواب لا تجوز هذه الشهادة ولا بد من رؤية شخصها مع التعريف بها  
 قال في المائتة اذ سمع صوت المرأة ولم ير شخصها فشهدا ثمان عنده انما فلا نة لا يحل له أن يشهد عليها وان  
 رأى شخصها وأقرت عنده فشهدا ثمان انما فلا نة حل له أن يشهد عليها اه ويصح التعريف ولو من  
 زوجها وانها من لا يصح شاهدتها سواء كانت الشهادة لها أو عليها كافي التنقيح **سئلت** فيمن يسمع  
 الحكم من الفصل انما يسمع فيما ينبغي للشهود أن يتبينوا له ما نصح والذى ينبغي لمن صح دينه ووقفه الله  
 تعالى أن يصرف كل من لا يعرف في الشهادة الى غيره عن يعرفه مما يمكن فان اضطره الى الشهادة  
 عليه أميرا أو كان لذلك وجه فليكن المعروف رجلين ممن يرضى دينهما ويستخبر شهادتهما ويسميها  
 فتكون كالشهادة على الشهادة أو يتقرر عنده من ترادف التعريف وقريضة الحال ما يابا من التدليس  
 معه كالمواسعة يظهر بسؤال من لا يفهم غرضه في ذلك ولا حضرا قول الامر بحيث يأمن نواطأه معه  
 في ذلك التعريف فاذا تقرره الكشف على هذا الوجه وشبهه فلا بأس أن يكتب في حكم التعريف  
 وان لم يكن فيهم عدول لانه علم استقر عنده بالضرورة ولا بد له مع ذلك من التنبه على انه عرف به على  
 وجه كذا وكذا فليذكر المعروفين ان كانوا عدولا والوجه الذي تقر ذلك به عنده وان كان التعريف  
 على غيره هذين الوجهين فهو باطل لانها شهادة على قول من لا يقبل وذلك ضلال بين وتدليس على  
 حكام المسلمين اه فليحفظ وليعلم به فانه حسن جدا **سئلت** في الجواهر عند محمد لا ينبغي  
 للفقهاء كتب الشهادة لانه عند الادوية بعضهم المدي عليه فيضره اه من الدر المختار وكتب ابن  
 عابدين قوله فيضره أي يضرم المدي عليه بغضه للفقهاء اه والله تعالى أعلم **سئلت** في شاهد دين

مطلب لا تسمع الدعوى  
 ولا البيعة على خلاف  
 المتواتر

مطلب لا تقبل شهادة من  
 ارتشى في شهادته

مطلب طلبت منه الشهادة  
 لدى قاض جازر له أن يمنع  
 مطلب اذا جرت الشاهد  
 لنفسه منفعة لا تقبل  
 شهادته

مطلب طلبت منه الشهادة  
 في حق اعداءه فامتنع ثم شهد  
 لا تقبل

مطلب قال لزيد لا تشهد على  
 وسمعه أن يشهد

مطلب يقضى بالأسبق تاريخا

مطلب في الشهادة على من  
 يسمع صوته ولا يرى صورتها

مطلب فيما ينبغي للشهود  
 أن يتبينوا له

قوله كافي البزازية وفي فتح  
 المعين لو أخر الشهادة في

حقوق العباد بعد طلب  
 المدي بلا عذر لا تقبل

شهادته يذم اه بحروفه

مطالب شهدوان قاضي  
كذا حكم في كذا وذكروا اسمه  
المعروف به كذا  
مطالب شهدوا بجوارج  
الحرمة بدون دعوى تقبل  
مطالب قول المدعى عليه  
في حق الشهود صدقوا أو هم  
عدول اقرار بالحق  
مطالب لا يشترط تعديل  
شاهد العلانية

مطالب يصح من الشاهد  
بعد أدائه شهادته أن يبين  
المجمل ويقيده بالطاق  
مطالب تقبل البينة المبرحة  
بعد الحكم بالرجوحة

مطالب قال الشهود دعاه  
للاشاهد من أشهده أن أنه  
على الآن فقال لا ندري لا  
تقبل  
مطالب وارث أقرب دين ثم  
شهد مع آخر تقبل  
مطالب يشترط في دعوى  
الارث الجور

مطالب لا تقبل شهادة من  
من أجر يتيه من بيع الجور  
مطالب مات الزوج فشهدوا  
بحرمها لا تقبل

شهدان قاضي بلد نفس طرابلس القرب في التاريخ الثلاثي وهو محمد عبد الرؤف أفندي حكم بكذا فلان  
على فلان وكان معروف باسمه ولقبه معرفة ترفع عنه الاشتراك هل تقبل شهادتهم ما يدون بيان أبيه وجده  
والحالة هذه فاجبت نعم تقبل شهادتهم ما والحالة هذه قل في التفتيح حتى لو عرف باسمه فقط أو بلقبه  
وحده كذا ونعامه فيه والمسألة في المجزأ أيضا والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل تقبل البينة على ما وجب  
الحرمة بين الزوجين كالطلاق ولو بدون الدعوى أو مع تناقض المدعى فالجواب نعم تقبل في مثل  
ذلك كافي الوقائع وغيرها والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن المدعى عليه إذا عدل الشهود الذين شهدوا  
عليه بقوله صدقوا أو قوله هم عدول صدقة هل يكون اقرار بالحق المشهود به فالجواب نعم يكون  
اقرار به قال في الدر المختار وأما قوله صدقوا أو هم عدول صدقة اعتراف بالحق فيقضي باقراره لا بالبينة  
عددا لمجود اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن شاهد تعديل العلانية هل يشترط تركه فالجواب  
لا يشترط قال في التكملة شاهد تعديل العلانية لا يشترط تركه ظاهر ما يدون سؤال القاضي عن الشهود  
المطلوب تعديلهم في السر من يتق به من أمنائه وأخبره بعد انهم ولا بد من المقابلة بين شهود السر  
والعلانية وانما يشترط عدالتهم لأن الاحتياط اجابة للمدعى الى مطالب اه وعزا للامة عبد البر  
الشحنة في شرح الوهبانية قال ومثله في شرحها ما نفه او غامه فيها والله تعالى أعلم ❀ سئلت  
هل يصح من الشاهد بعد أدائه شهادته وفارقه للمجلس أن يبين ما أجله أو يقيد ما أطلقه فاجبت  
نعم يصح منه ذلك والحالة هذه قال في التكملة لا بأس بإعادة الكلام وإن برح عن المجلس مثل أن يترك  
لفظة أشهد أو اسم المدعى أو المدعى عليه أو الإشارة الى أحد الخصمين وما يجري مجراه لأن تعين المجلس  
وتقيده المطلق يصح من الشاهد ولو بعد الافتراق اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن ما حكم في  
مسألة من المسائل التي نص العلماء فيها على ترجيح إحدى البنتين بالبينة المبرجة وتترك الرابحة فلم يحكم  
بها هل تقبل بعد الحكم بالبينة المبرجة وينقض الحكم الاول فالجواب نعم قال الرملي بعدم كلام  
مانعه يدل بظاهره على أنه في المسائل التي سردها وفيها ترجيح إحدى البنتين لو قضى بالمبرجة تقبل  
المبرجة ولو اتصل القضاء بالآخرى التي هي مبرجة لأنها كانت مبرجة قبل القضاء بخلاف المساوية  
فإنما سائر بحث الأبا نضاها بالقضاء كما هو ظاهر ونعامه في التكملة والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن  
رجل شهد شاهدان على اقراره بدين فقال لهما المشهود عليه أنشهد أن أنه على الآن فقال لا ندري هل  
تقبل شهادتهما فالجواب إنما لا تقبل كافي جامع الفصولين والله تعالى أعلم ❀ سئلت في وارث  
أقرب بالدين ثم شهد به مع آخر هل تقبل شهادته فالجواب نعم تقبل كافي النزائية والله تعالى أعلم ❀  
سئلت في دعوى الارث هل يشترط في صحة الجزر فالجواب نعم هو شرط في صحة الدعوى وصحة  
الشهادة قال في الدر المختار ولم في صحة الشهادة الجزر بشهادة ارث بان يقول مات وترك ميراثا للمدعى الا  
أن يشهد بملكه عند موته أو يده أو يد من يقوم مقامه كسائر ومستعير وغاصب ومودع فيقضي ذلك عن  
الجزر لأن الأيدي عند الموت تنقلب يده لا بواسطة الضمان فإذا ثبت الملك ثبت الجزر ضرورة ولا بد مع  
الجزر المذكور من بيان سبب الورثة وبيان أنه من أبيه وأمه أو لأحدهما ونحو ذلك وبقي شرط ثالث  
وهو قول الشاهد لا وارث أو لا أعلم له وارث غيره ورابع وهو أن يدرك الشاهد الميت والافسطة لعدم  
معاناة السبب اه قال في التكملة والاصل فيه أن الجزر شرط صحة الدعوى لا كبايتوهم من كلام الأكثر  
من أنه شرط لأقضاء بالبينة فقط لأنه يشترط أن يقول في الدعوى مات وترك ميراثا لا يشترط في الشهادة  
اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن أجر يتيه من يبيع فيه الجور هل تقبل شهادته فالجواب لا تقبل  
قال في معين الحكم في بيان من لا تقبل شهادته مانعه ومنه عصر الجور وبيعها أو كراهة داره من  
بيعها اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن مات عن امرأة وورثة فشهد الشهود أنه كان أقرب  
بحرمها لا تقبل

بحرمته حال صحته ولم يشهدوا بذلك حال حياته هل تقبل شهادتهم فالجواب لا تقبل شهادتهم  
 إذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل لانهم قد قوا وشهادة الفاسق لا تقبل نقله في معين الحكماء عن شرح  
 الزيادات والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى على رجل ديناً بعد وفاته وباتركه وفاته دينه فقضى  
 القاضي بدينه ثم شهد المقضى له بالدين لورثة الميت بحق على رجل كان لا يهيمهم هل تجوز شهادته  
 له والحالة هذه أجيبوا وتزوجوا **فاجبت** لا تجوز شهادته لهم والحالة هذه لانه يجوز هذه الشهادة  
 الى نفسه من غير ما وهو انه يتعلق حقه بهذا المال كما في معين الحكماء نقلاً عن المحيط والله تعالى أعلم  
**سئلت** في شاهد ينشده ان فلان ابن فلان مات وترك هذه الدار ميراثاً لفلان وفلان ولم يدرك  
 الشاهدان الميت هل لا تقبل شهادتهما **فالجواب** نعم لا تقبل شهادتهما كما في البرازية قال لانهما  
 شهدا بذلك لم يعانسا به ولا راياه في يد المدعى اه والله تعالى أعلم **فوقع** السؤال عن شاهدين شهد أحدهما  
 بالطلاق الرجعي والاخر بالبائن فما الحكم في ذلك **فاجبت** بما في معين الحكماء وهذا نصه شهد  
 أحدهما بالطلاق الرجعي والاخر بالبائن تقبل على الرجعي لان ما اتفقا على أصل الطلاق ونفرد أحدهما  
 بزيادة تصفة وهي المبنونة فيصح ما اتفقا عليه وبمطل ما انفرد به أحدهما اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن كيفية تركبة العلانية **فالجواب** ما في معين الحكماء وهذا نصه وأما تركبة العلانية قال محمد  
 وبسأل العلانية بعد التركبة في السر وهو أن يحضر القاضي المركب بعد ما ذكر الشهود في السر ويركبه  
 بين يدي القاضي ويشير اليهم فيقول هؤلاء عدول عندي إزالة للباس واحترار عن التبديل والتزوير اه  
 وفي من لا مسكين وفي العلانية لا بد أن يجمع القاضي بين المعدل والشاهد في مجلس القضاء فسأل المركب  
 عن الشهود بمحضرة الشهود هؤلاء عدول مقبولوا الشهادة اه وفي الخائفة بصورة تركبة العلانية  
 أن يجمع القاضي بين المعدل والشاهد فيقول المعدل للشاهد الذي عدله هذا الذي عدلته اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** في رجل يملك حصّة شائعة في دار فباع بعضها من الزوجه بمثل معلوم وبعد انقضاء البيع  
 وعاشه بالايجاب والقبول المعتبرين شرعاً وتخذ الثمن بدينه ما هو به له افعاله منه ووقف البعض الاخر  
 على نفسه مدة حياته ثم على زوجه المذكورة مدة حياتها ثم على المسجد النبوي على صاحبه أفضل الصلاة  
 والباسلام مقلداً في ذلك الامام الثاني فهل يصح كل من البيع والهبة وهل يلزم الوقف بمجرد القول ولا  
 بضرر الشيوخ ولا يتوقف على حكم الحاكم **فاجبت** نعم يصح كل من البيع والهبة قال في الهندية نقلاً  
 عن المحيط وان حط كل الثمن أو هبته أو أربأ عنه فإن كان ذلك قبيل قبض الثمن صح الكل ولكن لا ياتحق  
 بأصل العقد (والجواب عن الفصل الثاني) ان الوقف عند الامام الثاني أي يوسف رحمه الله تعالى يلزم  
 بمجرد القول ولا بضرر الشيوخ ولا يتوقف على حكم الحاكم كما في الدرر والامعان في السراجية والله تعالى أعلم  
**سئلت** فمن شهد عند القاضي وثبت عدلته عنده وقضى بشهادته ثم شهد في حادثة أخرى هل  
 يلزم تعدله مرة ثانية **فالجواب** كما في فاضل بيان اذا كان العهد قد رتب لا يشترط تعدله ثم يهيمهم وان كان  
 بعيداً يشترط به واختلفوا في الحد الفاصل بينهما او الصبح فيه قولان أحدهما انه مقدرة ستة أشهر والثاني  
 انه مفروض لراي القاضي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قاض ارتاب في الشهود هل له ان يترفعهم  
 وبسألهم أن كان ومضى كان **فالجواب** نعم قال في البرازية فان ارتاب القاضي في الشهود فترفعهم  
 وسألهم ان كان ومضى كان ولا يصح غير ذلك وهذا الاحتياط اه والله تعالى أعلم **فوقع** السؤال عن  
 الشاهدين اذا ماتا أو غابا بعد أداء الشهادة ثم عدل عند القاضي هل له أن يحكمهم بشهادتهما احدهما  
**فالجواب** نعم قال في الهندية والشاهدان لو عدلا بعد ما ماتا فالقاضي يقضى بشهادتهما وكذا لو غابا  
 ثم عدلا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجوع الشاهد عن شهادته عند غير القاضي هل يصح  
**فالجواب** لا يصح قال في الملتقى لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض فلو ادعى الشهود عليه رجوعهما عند

مطلب شهد صاحب الدين  
 على الميت بحق الميت لا تقبل

مطلب شهد انه مات وترك

الدار لفلان والحال انهما

لم يدركا الميت لا تقبل

مطلب شهد أحدهما

بالرجعي والاخر بالبائن

تقبل على الرجعي

مطلب في كيفية تركبة

العلانية

مطلب باع ووهب الثمن

ووقف الباقي على نفسه ثم

زوجته

مطلب فمن ثبت عدلته

عند قاض وقضى بشهادته

ثم شهد في حادثة أخرى هل

يلزم تعدله ثانية

مطلب ارتاب في الشهود

يفرق بينهم

مطلب اذا عدل الشاهدان

بعد الموت أو الغيبة هل ان

يحكم بشهادتهما

مطلب لا يصح رجوع

الشاهد في غير مجلس القاضي



غيره لا يحلفان ولا يقبل برهانه عليه اه والله تعالى أعلم **سئلت** في تاجرمات وله دفتر محتو على كتب فيه بخطه ان لفلان عليه كذا وان لفلان عنده امانة هي كذا هل يعمل بذلك **الجواب** نعم يعمل به فيما عليه لا فيما له في التفتيح مانعه فما يوجد في دفتر التجار في زماننا اذا مات أحدهم وقد حوّر بخطه ما عليه في دفتره الذي يقرب من اليقين انه لا يكتب فيه على سبيل التحريه والمهزل يعمل به والعرف جار بينهم بذلك وقد أطال الكلام في ذلك الى ان قال فذلك فيما عليه أما فيما له على الناس فلا ينبغي القول به فلو ادعى عمل على آخره استدلاله بغير نفسه لا يقبل لقوة التهمة اه والله تعالى أعلم **سئلت** في شاهد من لم يعرف المتبايعين فاخبراهما بما بينهما من سوء او نسيهما هل يجوز لهما الاعتماد على اخبارهما بذلك **الجواب** لا يجوز لهما الاعتماد على ذلك فلا بد ان يشهد عندهما عدلان بذلك كافي التكملة والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى على آخره وكيل فلان او وصيه فأنكره هل يحلف **الجواب** لا يحلف **سئلت** فيمن ادعى على غيره وكيل فلان فأنكره وكيل فلان لا يحلف ادعى انك وصي فلان الميت فأنكر لا يحلف اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن شهد من شهد على ظالم فأنكره هل يجوز **الجواب** انه قد رفع مثل هذا السؤال لخير الدين الرملي وهذا لفظه (سئل) فيما اذا شهد شاهد على ظالم لا يخرج باختمه وشهد المشهود له اشاهده عنده هل تقبل شهادته وان كان من قرية واحدة أو محلة واحدة كانت تقبل شهادة بعض أهل القافلة لبعض على قطاع الطريق أم لا (فاجاب بما نصه) نعم تقبل شهادته ولا يمنع من ذلك شهادة الآخر له أو لا باتفاق العلماء وعما به فيها والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشاهد هل يلزمه بيان اسم المشهود له وعما به **الجواب** لا يلزمه ذلك كما أفق به شيخ الاسلام على افندي قال الكفوي ثم لو كانت الشهادة على حاضر يحتاج الشاهد الى الاشارة الى ثلاثة مواضع الى الخصمين والمشهود به ولو كانت على غائب أوصيت فسماه ونسبه الى أبيه فقط لا تقبل حتى ينسبه الى جده اه معزالي جامع الفصولين والله تعالى أعلم **سئلت** هل تقبل شهادة اليهود على النصارى وعكسه **الجواب** نعم تقبل كما صرح به غير واحد من علمائنا اه خبر به والله تعالى أعلم **سئلت** في شهادة الفقيه الذي بين الزوجين لا يجاب والقبول عند التجار هل تقبل **الجواب** نعم تقبل كما أفق بذلك في الخبرية قال لان الزنا كاحتمالهم بالابتداء في الفقيه اه والله تعالى أعلم **سئلت** في بيعة باع في الصحة هل تقدم على انه باع في المرض **الجواب** نعم كافي الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت** مراراً عن جماعة شهدوا عنهم سمعوا ان العقار الفلاني وقف على كذا هل تقبل شهادتهم **الجواب** نعم فاجبت بحسب الخبرية جواباً عن مثل هذا السؤال وهذا نصه لا يثبت الوقف بهذه الشهادة بلا شبهة باجماع علمائنا لانها ليست بشهادة على الوقف بالسمع وانما هي شهادة على السماع بالوقف والشهادة على الوقف بالسمع أن يقول الشاهد أشهد به لاني سمعت من الناس أو سبباني سمعت من الناس اه والله تعالى أعلم **سئلت** في شاهدين رجعا عن شهادتهما بعد الحكم هل يضمنان ما أتلفاه بشهادتهما **الجواب** نعم قال في الملتقى وضمننا ما أتلفناه اذا قضى المدعى مدعاه ديناً كان أو عيناً اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل تحقق انه شهيد زوراً ماذا يلزمه **الجواب** انه يعزروا بالشهر قال في التنوير من ظهر رآه شهيد زوراً بأن أقر على نفسه ولم يدع سهواً أو غلطاً كما حرره ابن الكمال ولا يمكن اثباته بالبيعة لانه من باب النفي عزز بالشهر وعليه الفتوى سراجية وزاد ضرورة وحسبه وفي البحر وظاهر كلامهم ان القاضي ان يصح وجهه اذ ارآه سياسة اه السهم بضم السين وسكون الحاء المهماتين السوداء كافي الوافي قال الطهطاوى يقال يضمن وجهه اذا سوده من السموم وهو سواد القدور وقد جاء بالحاء المهملة من الامم وهو الاسود وفي المتن ولا يضمن وجهه بالحاء والحاء اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى غصباً وشهداثنان بالاقرار به هل تقبل هذه الشهادة **الجواب** نعم تقبل قال في الدر المختار كما لو ادعى غصباً بالاقرار به قبات

مطلب يحتاج في الشاهد  
للإشارة الى ثلاثة مواضع  
الى الخصمين والمشهود به  
مطلب في قبول شهادة  
اليهودى على النصارى  
وعكسه

مطلب تقبل شهادة الفقيه  
الذى لقن الزوجين  
مطلب تقدم بيعة باع في  
الصحة

مطلب لا تقبل شهادة انهم  
سمعوا ان العقار وقف  
مطلب رجعا عن الشهادة  
بعد الحكم لزمهما الضمان  
مطلب في تعزير شاهد الزور

مطلب ادعى غصباً وشهدا  
بالاقرار به قبات



مطلب أخفى الشهود حتى  
معاو أقرار رجل

مطلب أدعاء ملكا مطلقا  
والعقار في أيديهما يتقضى  
للاسبق تاريخا  
مذهب شهد الزوج وآخر  
زوجته

مطلب لا تقبل الشهادة على  
على فعل نفسه

مطلب امتنع من أداء  
الشهادة لجور الحاكم لا ياتم

مطلب تقبل شهادة الفاسق  
إذا تاب إلا في مسائل

مطلب يقضى للاسبق  
تاريخا

مقاب برهن انه ابن عم  
لميت ونسبه الى فلان فبرهر  
خصمه ان جد الميت فلان  
آخر

مطلب في الشهادة بالاقول  
أو الأكثر

مطلب شهد أحدهما ان  
له عليه القاولا غيره أقر  
بأنف

أسهل من الرفع اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فمين له حق على آخر يقتله به سراً أو ينكره علانية  
فأخفى رجلا في بيته وأتى بخصمه فذا كره في حقه فأقر له بالرجلان يسمعان أقراره وهو لا يراهم فولى  
أذا شهدوا عليه والحالة هذه تقبل شهادتهم فالجواب والله تعالى الموفق للصواب أن شهادتهم  
تقبل عند علمائنا لان العلم قد حصل وقيل لا يحل لأن فيه تدليس أو غرور أو لبس نعم يجوز إذا كان الشهود  
يرون وجهه ويعرفونه وان كانوا لا يرون وجهه ولكن يسمعون كلامه لا يحل لهم أن يشهدوا أفاده في  
معين الحكام والله تعالى أعلم ❀ سئلت في رجائين ادعى كل منهما عقاراً ملكاً مطلقاً وهو في أيديهما  
وتاريخ أحدهما أسبق فلن البيعة فالجواب انهم السابق يقضى للاسبق عندهما اه وموضوع كلامه فيما إذا  
الملك المطلق مانصه وان أرتخا وأحدهما أسبق يقضى للاسبق عندهما اه وموضوع كلامه فيما إذا  
كانت العين في أيديهما والله تعالى أعلم ❀ سئلت ما قولكم في أخ وأخت ادعيا أرضاً وشهد  
زوجها مع رجل آخر هل تقبل شهادتهما في حق المدعين الأخ والأخت أم لا فالجواب ان شهادتهما  
مردودة في حقهما معافان الشهادة متى رتب بعضها برتد كلها أفاده لا تقروى في لافن زبدة الغناوى وأفاده  
أيضاً ان من مات وترك ابناً بنتين فادعى الابن عيالا بالأرث والاختان لم تدعيا فشهد زوج إحدى البنتين  
للأب على ذى اليد لا تقبل لان هذه شهادة فيها شبهة لان ما ثبت له ثبت لزوجته الشاهد اه والله تعالى أعلم  
❀ سئلت في الشهادة على فعل النفس كشهادة البائع لشتره هل تقبل فالجواب ما في القنية  
وهو هذا الوجه البائع بالملك لشتره والعين في يد غيره فان قال هذا العين لملكه لأن بيعته أو قال كان ملكاً  
في بيعته منه لو كان المذعى أدعى الشراء منه لا تقبل شهادته لانها شهادة على قول نفسه اه ونقله  
الانقروى في فتاويه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن الشاهد إذا امتنع من أداء الشهادة ليكون  
للقاضى جائز هل لا يكون آثماً بذلك والحالة هذه فالجواب ما في الفوائد الزينية كتمان الشهادة  
كبيرة ولا يجوز أن يمنع عنها بعد طلب صاحب الحق إلا في مسائل الأولى أن يكون عاجزاً عن الذهاب  
الى القاضى الثانية أن يكون هناك من يقوم الحق به إلا أن يكون أروج وأسرع قبولاً عند القاضى  
الثالثة أن يكون الحاكم جائراً فلا يلزمه الذهاب اليه الرابعة أن يحضره عدلان عايناه فقط ذلك الحق  
الخامسة أن يكون ذلك القاضى يرى الحكم بخلاف معتقد الشاهد السادسة أن يعلم ان القاضى لا يقبله  
السابعة أن لا يكون عدلاً اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت في الفاسق إذا تاب هل تقبل شهادته  
فالجواب ان كل فاسق تاب ورجع الى الله تعالى ثم شهد فان شهادته مقبولة إلا في مسائل الأولى  
المخدود في ذنوب ذناب الثانية المعروف بالكذب إذا قال ثبت لثلاثة شاهد الزور إذا كان عدلاً ثم شهد  
بزور ثم تاب لم تقبل شهادته أبداً كذا في المنظومة والمعتمد هو ان قبول كافي الخالية اه والله تعالى أعلم  
❀ سئلت في متزعين في عقار كل يدعيه ملكاً مطلقاً وهو في أيديهما أو أقام كل بيعة واحدهما أسبق  
تاريخاً فهل تقدم بسبق التاريخ على الأخرى فالجواب نعم قال شيخنا العدوى في البصرة مانصه  
وان أرتخا يعني والعقار في أيديهما أو أحدهما أسبق يقضى للاسبق وعما فيه اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت  
فمين أقيم بيعة انه ابن عم الميت ونسب الميت الى جد معين وبرهن خصمه ان جد الميت هو فلان غير من بيته  
المذعى في الحكم فالجواب ان القاضى في هذه الحالة لا يقضى بشئ للتعارض ولو برهن الثاني بعد  
القضاء بالبيعة الأولى لا يلتفت الى الثانية كافي معين الحكام والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن شهود  
شهدوا بأقوال من المذعى أو بأكثر فكيف الحكم في شهادتهم فالجواب بانهم إذا شهدوا بأكثر تركن  
المذعى مكذباً لهم فقبطل شهادتهم وإذا شهدوا بأقل تقبل للاعتقاد فيه والمسألة في الدور من باب اختلاف  
الشهادة والله تعالى أعلم ❀ سئلت في رجل ادعى القاولا أن يشاهد من شهد أحدهما على ان له عليه  
ألف درهم والاخر انه أقر له بألف درهم هل تقبل شهادتهما فالجواب نعم تقبل شهادتهما في قول

أبي حنيفة وأبي يوسف أفاده قاضيان والله تعالى أعلم **سئلت** فممن ادعى الشراء فبرهن على المالك المطلق هل يقبل برهانه **فاجبت** به بأنه لا يقبل وهذه الدعاى الشراء من معلوم أما إذا ادعاه من مجهول بان قال من محمد مثلا وشهدا بالمطابق فيقبل برهانه كما نقله الكفوى عن الترازية والله تعالى أعلم **سئلت** إذا عارضت بينة البيع البت والبيع بانوفء فأبهم - انتقدم فالحجواب ان بينة بيع الوفاء أولى كما أتى به شيخ الاسلام على أقنذى والسألة فى الخاتمة **فجأذنه** بينة كون المنصرف عاقلا أولى من بينة كونه محلول العقل أو مجنوناً وبينه ان الهبة كانت فى الصحة أولى وبينه لا كراه أولى من بينة الطوع وبينه الغبن أولى من بينة كون القيمة مثلى الثمن وبينه التخييل أولى من بينة العارية ولو برهن على تركها امرأه لا يرجح أحدهما إلا بسبق التاريخ أو بالبداء أو بإقراره أنه أو بدخول أحدهما برهن على وجود أحدهما أو برهن الاسترخى السبق فهو أولى الكل من الكفوى والله تعالى أعلم

### ﴿ كتاب الوكالة ﴾

**سئلت** فممن دفع لآخر دراهم ليدفعها الى زيد وأمره أن يأخذ منه وصولاً فيه أفاذنى المأمور والدفع الى زيد وضربه أعورقة الوصول وأنكر زيد القبض من المأمور فهل يصدق المأمور فى الدفع **فاجبت** به بما فى الفتاوى السراجية جواباً عن مثل هذا السؤال وهذا نصه القول قول المأذون فى انه دفع الى زيد مع عينه وان أنكر زيد القبض فاقول قوله مع عينه أيضاً فالحاصل الجواب ان المأذون يقبل قوله فى حق نفسه لا فى حق زيد اذا أنكر الابينة تقوم عليه واذا شرط على المأذون أن لا يدفع إلا بشرط الاشهاد على زيد واحضار رجعة تشهد على زيد بالقبض فلم يحضر رجعة بذلك وأنكر زيد القبض كان المأذون له ضماناً ولا ينفعه قوله أنه شهد وضاعت الوثيقة ولا يبرأ مالم يحضر رجعة أو يقر زيد بالقبض اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وكل فى بيع غرة أوفى قبض دين فقبض الوكيلة وتراخى عن البيع أو القبض حتى هلك الثمرة أو غاب المدين الذى عليه الدين فهل يضمن الوكيل بسبب تراخيه ما تاف من الثمرة أو تأخر من الدين فالحجواب انه رفع مثل هذا السؤال الى قارئ الهداية فأجاب عنه بقوله لا ضمان على الوكيل فى شئ من ذلك لانه متبرع فى ذلك ولا ضمان على المتبرع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالخصومة اذا أقر على موكله بمحاسن القاضى هل يعتبر أقراره عليه فيؤاخذ به الموكل فالحجواب نعم يعتبر أقراره فيؤاخذ به الموكل قال ابن مالك ولو أقر الوكيل بالخصومة على موكله فى محاسن الحكيم أعتد بهرناه وفى النتيجة عن الوقاية وصح أقرار الوكيل بالخصومة عند القاضى وعند غيره لا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالبيع اذا دفع المبيع لرجل ليعرضه على الناس فهل ذلك الرجل بالبيع هل يضمن الوكيل فالحجواب انه لا يضمن الوكيل والصحيح انه يضمن وقال بعض المشايخ ان كان للدفع اليه ثقة أميناً لا يضمن لان الدفع الى مثله مرضى عادة كذا فى نتيجة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** فى دعوى الوكالة هل يلزم بيان انما فى الخصومة الفلانية مع فلان أو فى جميع خصوصياته مع أهله عامة فالحجواب نعم كما فى الفتاوى المهذبة والله تعالى أعلم **سئلت** فممن وكل قبض دين فقال بعد موت موكله قبضته فى حياته ودفعته له فصدقته الورثة فى القبض وأنكر وأدفعه له لبيت هل يقبل قوله بيمينه فالحجواب نعم وقد رفع مثل هذا السؤال للمحقق الرملى فأجاب عنه بقوله نعم يقبل قوله بيمينه حيث صدقته الورثة فى القبض وقد أطلال فى تحقيقه فراجع ان شئت فى فتاوى الموسومة بالخبرية والله تعالى أعلم **سئلت** فممن وكل بقبض ودبعة ثم مات الموكل فادعى الوكيل انه قبضها فى حياته وهالك **سئلت** وأنكرت الورثة أو قال دفعته اليه حال حياته هل يصدق الوكيل فالحجواب نعم قال فى الخبرية نقلاً عن الولوالجية ولو وكل بقبض ودبعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت فى حياته ثم هالك **سئلت**

مطلب بينة بيع الوفاء  
مقدمة على بينة البت  
مطلب بينة كونه عاقلاً  
أولى من بينة انه كان مجنوناً

مطلب دفع اليه دراهم  
ليدفعها الى زيد وأمره أن  
يأخذ منه وصولاً

مطلب وكل فى بيع غرة أو  
قبض دين وتراخى حتى  
هالك الثمرة

مطلب دية بقراره ووكيل  
الخصومة فى محاسن القاضى

مطلب فى الوكيل بالبيع  
اذا دفع المبيع لمن يعرضه  
على الناس فهل

مطلب يلزم بيان انما فى  
الخصومة الفلانية مع فلان  
أو فى جميع خصوصياته مع أهله عامة

مطلب وكل فى قبض دين  
فقال بعد موت موكله  
قبضته فى حياته ودفعته له

مطلب فممن وكل بقبض  
ودبعة

الورثة أو قال دفعته إليه صدق أه وفي جامع الفصولين وكيل قبض وديعة أو عارية بنعزل عوت موكله  
 فلو قال قبضته في حياته ودفعته إلى الموكل صدق أه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وكلت وكلت وكلائي  
 قبض ما يخصهما من تركته مورثهما بأجر معلوم ففـ هل ذلك الوكيل وهو تشكر انصاها لشيء من ذلك وتأتي  
 من دفع الأجر فهل يصدق في دفعه ويلزمها أداء الأجر المسمى **فالجواب** نعم يصدق في دفعه لها ما يخصها  
 من التركة ويلزمها الأجر المسمى حيث كان العمل معروفة أو ان لم يكن كذلك لزمها الأجر المثل غير متجاوز  
 به المسمى كما أفاده في الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** في وكيل من آخر ادعى عليه رجل بدين على موكله  
 فأجاب الوكيل بأنني وكيل بالقبض والمطالبة دون الصرف وقضاء الدين أو أني وكيل في الدعوى له لا في  
 الدعوى عليه فـ هل يقبل قوله **فالجواب** نعم القول قوله في ذلك مع عيبه لأن المال الذي في يد الوكيل  
 وديعة ولا يجب على المودع أن يقضى ما ثبت على المودع من الدين لأنه لم يثبت التوكيل من رب المال  
 للدائن قبض دينه من وكيله أو مودعه ولا الوكيل كفيل به ليلزمه دفعه كذا في فتاوى قارئ الهداية والله  
 تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى الوكالة من الدائن قبض دينه ففسدته المديون هل يجبر المديون على  
 الدفع إليه **فالجواب** أنه يجبر عليه في البرازية ادعى الوكالة من الدائن فإن صدقه المديون فيه يجبر على  
 الدفع ولا يمكن من استرداده بعده وإن كذبه أو سكت لا يجبر وإن دفعه لا يستردّه أيضا وعامة فيها والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن رجل ادعى على آخر أنه وكيل من زبني قبض دينه فأنكر المدعى عليه وكالته  
 فطلب المدعى عين المدعى عليه أنه ما دعي له هل تتوجه عليه **فالجواب** نعم تتوجه عليه اليمين  
 فإن نكل ألزم بدفع الدين وإن حلف لا يلزمه شيء هكذا أفق قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن ادعى على آخر دينه الموكلة فزعم المدعى عليه أنه أوفى ذلك الدين للموكل وإن الوكيل يدعي ذلك وطلب  
 يمينه على ذلك فهل يلزمه اليمين له أنه ما دعي له ذلك **فالجواب** نعم عا في الدرارية إذا ادعى المديون أنه قبض  
 الموكل دينه يؤمر بالدفع إلى الوكيل وليس له أن يستخلف الوكيل أنه ما دعي له الموكل قبض الدين أه  
 وفي معين الحكام لو وكلة قبض الدين وغاب فادعى المطالب أن له فادى المطالب وأراد يمينه أمر بقضاء  
 الدين واتباع المطالب باليمين أه والله تعالى أعلم **سئلت** في التوكيل من أحد الخصم من غير  
 رضى الآخر إذا كان بقصد الإضرار هل يقبل **فالجواب** لا يقبل كما أفق به شيخ الإسلام على أفندي  
 وهو اختيار بعض المتأخرين قالوا إذا علم القاضي من الخصم النعمت من إباء التوكيل يقبل التوكيل فهرا  
 وإن علم من الموكل القصد لإضرار صاحبه بالحيل من الوكيل لا يقبل التوكيل إلا برضى صاحبه وبالله  
 مال الإمام السرخسي والإمام الأوزجندی ورحمهما الله تعالى نقله الكفوي عن إسان الحكام وأعلم أن  
 الخلاف بين الإمام وصاحبيه في اشتراط رضى الخصم وعدمه مقيده بما إذا لم يكن الموكل حاضرا بمجلس  
 القضاء مع الوكيل أفاده أبو السعود في حواشي من لا مسكين والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وكل رجلا  
 بالخصومة بطلب خصمه ثم غاب الموكل فامتنع الوكيل هل يجبر حينئذ **فالجواب** نعم يجبر الوكيل لأن  
 الوكالة صارت حقا للمدعى أفاده الكفوي نقلا عن القاء دية والله تعالى أعلم **سئلت** هل يملك الوكيل  
 بالتقاضي أو بالخصومة في الدين القبض **فالجواب** مافي البرازية وهو هذا الفتوى على أن الوكيل  
 بالتقاضي أو بالخصومة في الدين لا يملك القبض أه وفي الخلاصة التوكيل بالخصومة أو قبض  
 الدين عند أصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يكون توكيلا لقبض وقال الصدر الشهيد لا يقتضي قول أصحابنا  
 في هذه المسألة والفتوى على قول زفر أه والله تعالى أعلم **سئلت** في إقرار الوكيل بالخصومة على  
 موكله هل يصح **فالجواب** نعم يصح إن كان في مجلس القاضي والأفلا في البرازية من الثاني في  
 التوكيل بالخصومة مانصه إقراره على موكله في مجلس الحكم يصح وفي غيره لا وعم الثاني في قوله  
 الثاني بتأذنه أيضا كان أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أراد السفر فوكل رجلا وكالة عامة على أن

مطلب وكالته في قبض  
 ما يخصهما من تركته بأجر  
 معلوم الخ

مطلب قال أنا وكيل بالقبض  
 والمطالبة دون الصرف  
 ووفاء الدين

مطلب ادعى أنه وكيل  
 قبض الدين فصدقه للدين  
 هل يجبر على الدفع  
 مطلب وكيل قبض الدين  
 أنكر المدعى عليه وكالته  
 يحلف

مطلب ادعى المديون أنه دفع  
 الدين إلى موكل زبني يؤمر  
 بالدفع إلى الوكيل  
 مطلب في التوكيل من غير  
 رضى الخصم

مطلب الوكيل بالخصومة  
 أو بالتقاضي هل يملك القبض

مطلب يصح إقرار الوكيل  
 بالخصومة في مجلس القاضي

مطلب أراد السفر فوكل  
 رجلا وكالة عامة

يقوم بأمره وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين شيئاً إلا أنفاق بل أطاق له ثم مات الموكل في سفره فقام الورثة على الوكيل وطالبوا منه ببيان ما أنفق وصرفه هل يقبل قول الوكيل في ذلك فالجواب نعم يقبل قوله إذا كان عدلاً وانتم حذوه حافوه وليس عليه بيان جهات الانفاق أفاده الكفوي والله تعالى أعلم

سئلت في رجل أجور له لا تحب أجره ما يجره ما يجره وأمر المستأجر أن يبني في الدار على أن يحسب له ذلك من الأجرة فبني المستأجر ثم وقع الاختلاف في مقدار ما صرفه فهل يصح كون القول قول رب الدار فالجواب نعم القول قوله لأنه ينكر الزيادة التي يدعيها المستأجر فاما إذا اجتمع أهل الصنعة على قول أحدهم أو لو أيد به من الثقة في مثل هذا البناء ما يقول أحدهما فالقول قوله لأنه لا يمكن معرفة ما وقع فيه التنازع من جهة غيرهما نقله الكفوي عن الأخيرة والله تعالى أعلم سئلت فيمن أمر غيره بالانفاق على عياله أو على بناء داره وليس بينهما ما خاطة ولم يذ كر الرجوع فأنفق الأمور قال خمس الأئمة المرحوم يرجع على الأمر وقال خواهر زاده لا يرجع بغير شرط اهـ من قاضيان في كتاب الزكاة وفيه من الأجرة ولو أن رجلاً قال لغيره انفق في بناء دارى ولم يقل على أن ترجع بذلك على اختلافوا فيه قال الشيخ الامام خمس الأئمة المرحوم والصحيح انه يرجع اهـ والله تعالى أعلم سئلت فيمن قال وكلت كل رجل في كذا فقبل منه التوكيل رجل وقيل ما وكل فيه هل يجوز فالجواب ما في فتاوى إمام الهداية وهذا نصه توكيل المجهول لا يجوز فعلى هذا لا يجوز توكيل كل أحد إلا أن يقول وكلت فلاننا وأذنته أن يوكل من شاء اهـ والله تعالى أعلم سئلت في الوكيل بالثراء إذا اشترى نسيئة ثم مات فحق الدين بموته هل يرجع على الأمر فالجواب انه لا يرجع على الأمر بموت الوكيل قال أبو السعود في دفع المعين وأعلم أن الوكيل بالثراء إذا اشترى نسيئة فحق الدين لا يرجع على الأمر بكفى منية الفتى اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن رجل زعم انه وكيل من زيد فباع له واشترى غنماً مع زيد أنكره وكيله فهل يلزم الوكيل فالجواب ما في السراجية ونصه إذا قل اشترى فلان وأجاب البائع بقوله بعث من فلان ولم يظهر انه وكيل عنه فان أجاز ما فعل صح بشرطه والباطل وإن لم يقل اشترى فلان بل أضاف الثراء لنفسه ثم تبين انه ليس بوكيل عن فلان فالثراء لنفسه اهـ والله تعالى أعلم في موقع السؤال عن وكيل تحت يد مال لموكله وقد وجب على موكله دين فاستنع الوكيل من قضاء دين موكله منه هل يحبس الوكيل والحال هذه فالجواب قال إمام الهداية إنما يجبر الوكيل على دفع ما يثبت من الدين على موكله إذا ثبت أن الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أو كان كفيلاً به ولا يؤجل يحبس وإن صدقه فيما ادّعى من الدين لأن هذا القرار على الغير لا يعتبر اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن وكيل البيع هل له قبض الثمن فيؤجبت نعم قال في التنوير - فوفق عقداً لا بد من إضافته إلى الوكيل كبيع وأجرة وصح عن إقرار تتعلق به أن لم يكن محجوراً كنسليم مبيع وفرضه وقبض ثمن الرجوع عند استحقاقه وخصوصة في عيب بالأفضل بين حضور موكل وغيبته اهـ وقد أفتى بذلك في الحامدية والله تعالى أعلم سئلت في غائب وكيل عام في الخصومة وفي جميع حقوقه مات قريبه وهو وارثه فقام وكيله المذكور يدعى ارثه فهل له ذلك فالجواب نعم لأن هذه الوكالة تصرف عرفاً قال القائم والحادث فإن العرف بين الناس أن من أراد سفراً يوكل غيره بقبض دينه أو قبض حقوقه على الناس ويريد بذلك التوكيل بالقائم والحادث جميعاً حتى لا يضيع شيء من حقوقه وهذا نظير من وكل انساناً بقبض غلاته كان وكيلاً في القائم والحادث اهـ لمخصاً من التوقيع عن الأخيرة والله تعالى أعلم سئلت عن الوكيل بالثراء إذا اشترى ولم يطمع الموكل الثمن هل يظالب به من مال نفسه فالجواب نعم قال أبو السعود وأعلم أن الوكيل بالثراء يظالب بالثمن من مال نفسه وإن لم يدفع إليه الموكل بكفى منية الفتى اهـ والله تعالى أعلم في موقع السؤال عن الوكيل بالثراء إذا دفع الثمن من ماله هل له الرجوع به على موكله فالجواب نعم والمسألة في الاستياء نقلاً عن

مطلب أمر المستأجر بالبناء  
على أن يحسب المصروف  
من الأجرة

مطلب أمر غيره بالانفاق  
على عياله أو بناء داره

مطلب لا يجوز توكيل  
المجهول  
مطلب في الوكيل بالثراء  
إذا اشترى نسيئة

مطلب قال اشترى فلان  
وأجاب البائع بقوله بعث  
مطلب في وكيل تحت يده  
مال لموكله وقد وجب على  
موكله دين

مطلب لو وكيل البيع قبض  
الثمن

مطلب في غائبه وكيل عام  
في جميع حقوقه مات قريبه

مطلب وكيل الثراء يظالب  
بالثمن  
مطلب وكيل بالثراء دفع  
الثمن من ماله هل له الرجوع  
على موكله

الخاتمة قال الا فيما اذا ادعى الدفوع وصدقه الموكل وكذب البائع فلا رجوع وعنا منه في التنقيح والله تعالى أعلم  
 سئلت عن الراهن اذا واصل المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل ثم عزله فهل لا يصح عزله  
 فالجواب لا يصح عزله اذ هي وكلالة لازمة لا تبطل بالعزل كما في التنوير والله تعالى أعلم سئلت  
 في الوكيل بالثراء اذا اشترى بغير فاحش فهل لا ينفذ الثراء على الموكل فالجواب حيث لم يبيع له  
 ما يشتره فاشتره بغير لا ينفذ الثراء المتردد على الموكل وفي معين المفتي لو اشترى بغير يسير نفذ  
 وبالفاحش لا وينفذ على نفسه (قلت) وهذا اذا لم يبيع ما يشتره فان عين نفذ على الاثر كما في الهداية وفي  
 العناية هو قول عامة المشايخ ولو سعى له الثمن فاشترى بأكثر من الوكيل بشرائه الاسير فانه يلزم الاثر  
 باسمي اه من التنقيح والله تعالى أعلم سئلت عن وكل في شراء شيء معين فاشتره لنفسه هل لا يصح  
 ويكون الثراء لموكله فاجبت بحكمهم قال في الخاتمة الوكيل بشرأى بعينه اذا اشتره لنفسه بمثل الذي  
 أمر به حال غيبة الموكل يكون مشترى للموكل ولا عليك الثراء لنفسه ما لم يخرج عن الوكالة وهو ذلك انخراج  
 نفسه عما عند حضور الموكل لا عند غيبته اه والله تعالى أعلم سئلت في الوكيل برء المصوب  
 أو المستعار هل يجبر على فعل ما واكل فيه فالجواب نعم قال المحقق ابن نجيم في القوائد الزينية لا جبر  
 على التبرع فلا يجبر الوكيل على فعل ما واكل فيه الا في مسائل الاولى اذا واكله في رد عين وغاب الثانية  
 اذا واكله غاصب أو مستعير في دفع عين الى مالكها او غاب وجب عليه الدفع حيث وجده الثالثة في بيع  
 الرهن اذا غاب موكله وحل الاجل يجبر على البيع لقضاء دين المرتهن الرابعة الوكيل بالخصومة بطالب  
 الخصم اذا غاب الموكل فانه يجبر على الخصومة وتفرع عليه ما في جامع الفصولين شهدا على وكالته في شيء  
 والوكيل يحسمه تقبل لو ادعاه الطالب لا المطالب الخامسة الوصي اذا امتنع عن العمل بمقتضى قبول الايصاء  
 يجبره القاضي ولا يصح أن يعزل نفسه لان الميت عقد عليه فكان منتمزا حيث قبله الا وصى القاضي فله  
 عزل نفسه بمحضرة القاضي اه والله تعالى أعلم سئلت في الوكيل بقبض الدين هل عليك الخصومة  
 فالجواب نعم كل من وكل في شيء فانه يكون وكيل في الخصومة فيه اتماما له فالوكيل بقبض الدين خصم  
 تقبل البيعة عليه باستيفاء موكله أو برأئه الا في مسائل الاولى الوكيل بقبض العين لا يخاصم الثانية  
 الوكيل يحفظ العين لا يخاصم الثالثة الوكيل بالملازمة لا يخاصم اه من الزينية والله تعالى أعلم  
 سئلت فبين وكل رجلا في حق من الحقوق ولم يشترط له اجرا وهو ليس عن بتعاطي الوكيل بالاجرة  
 فهل لا يستحق اجرا فاجبت نعم انه لا يستحق اجرا والحال هذه والمسألة في المحلة من مادة ١٢٦٧ ألف  
 واربع مائة سبعة وستين والله تعالى أعلم سئلت في الوكيل بالبيع اذ باع عن المشتري عن الدفع الى  
 موكله فدفع هل يصح دفعه حتى لا يطالبه الوكيل بعد فالجواب نعم يصح دفعه وليس للوكيل المطالبة  
 بالثمن بعد دفعه قل في الدر المنثور ولما اشترى من البائع الوكيل منع الثمن عن الموكل لانه اجنبي من المقدفان  
 دفعه اليه صح دفعه ولو منع عن الوكيل استحسانا ولا يطالبه الوكيل ثانيا لعدم الفائدة في الاخذ ثم الدفع  
 اه ومنه في التنوير والله تعالى أعلم سئلت في الوكيل المشروط وكالته في عقد الرهن هل ينزل  
 بعوت الراهن أو المرتهن فالجواب لا ينزل قل في الملتقى فان شرطت في عقد الرهن لا ينزل بالعزل ولا  
 بعوت الراهن ولا المرتهن اه والله تعالى أعلم سئلت في تاجر بعث بضاعة لتاجر آخر في بلدة أخرى  
 ليبيعها او يرسل عنها اليه مع من يشاء من الواردين وكانت عادة التجار كذلك فباعها او أرسل عنها الى ربهما  
 فزعم ربهما انه لم يصل اليه هل يكون القول قول البائع المذكور فالجواب نعم يكون القول قوله  
 بعينه اذ هو مع من يختاره ويراه أمينا لانه أمين لم تبطل أمانته بالارسال مع من ذكر وتام تحقيقه  
 في الخبرية والله تعالى أعلم سئلت فبين وكل رجلا في بيع عين قائلا له لا تبعها الا بمحضرة فلان  
 فباع بغير حضوره هل يجوز ذلك عليه فالجواب لا يجوز ذلك عليه قال في الخاتمة ولو وكاله بالبيع

مطلب في الراهن اذا واصل  
 المرتهن ببيع الرهن  
 مطلب اشترى الوكيل  
 بغير فاحش

مطلب وكيل بشرأى معين  
 فاشتره لنفسه

مطلب الوكيل برء المصوب  
 أو المستعار يجبر

مطلب الوكيل في القبض  
 وكيل في الخصومة

مطلب وكاله ولم يشترط له  
 اجرا الحكم  
 مطلب للمشتري من الوكيل  
 منع الثمن عن الموكل

مطلب اذا شرطت الوكالة  
 في الرهن لا ينزل الوكيل  
 بالعزل ولا بعوت الراهن  
 مطلب ارسل اليه بضاعة  
 ليبيعها او يبعث عنها اليه

مطلب قال لا تبع الا بشهود



ونها عن البيع إلا بشهود أو إلا بحضور فلان لا يملك البيع به بحضور الشهود وبغير محضر فلان اه  
والله تعالى أعلم **سئلت** فبين وكل آخر وكالة عامة تامة شاملة هل تصح فالجواب نعم تصح  
وذلك الوكيل فيها كل شيء الا الاطلاق والعتق والهبة والصدقة على الغير وبه يملك التزويج ولو بصلاته  
له يوم قول قاضيان تناول البياعات والانسكة فيملك أن يزوجه امرأة بعد أخرى أفنى بذلك الحسير  
الرملي وقال ان هذه المسألة وضع لها الشيخ زين الدين رسالة مستقلة هذه احاصها والله تعالى أعلم  
**سئلت** في الوكيل بالبيع اذا رده عليه المبيع بعيب وكان الرديئة أو نكول هل له الرد على الموكل  
والحالة هذه فالجواب نعم قال المحقق الزبلي ولورد الشرح يرى المبيع على الوكيل بالبيع بعيب بيئته  
أو نكول رده على الآخر اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يملك الوصى توكيل غيره فيما له أن يفعله  
بنفسه في حق اليتيم فالجواب نعم الوصى يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يفعله بنفسه في أمور  
اليتيم كافي الانقروى وأدب الاوصياء وأفنى به في الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** في رجـل له  
خادم أرسله الى تاجر ليأتيه منه بأمثلة معروفة فأتاهم فاتهم طلبه التاجر فتمها وهو يقول اني رسول من  
فلان فأتهم عليه لا على فهم بل يكون القول قول الرسول أجيبوا ثورجوا **سئلت** يقبل قول  
الرسول بميمنه وحينئذ فلا يطالب بالفن وقد أفنى بذلك في الحامدية قل متفقها المحقق ابن عابدين  
وهذا اذا لم يشتر الخادم من التاجر باضافة العدة الى نفسه بل أضافه الى المرسـل أو قبض بدون عدة أصـلا  
على وجه الرسالة أما لو أضاف العدة الى نفسه ثم ادعى انه رسول فلا يصدق اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن وكله رجل بخصومة كل أحد فاحضر الوكيل رجلا وادعى عليه فأقر بكونه فقال الوكيل للقاضي  
دعني أقوم البيئته على الوكالة إنكون لي حجة على غيره فهل يجيبه القاضي لذلك فالجواب نعم يجيبه  
لذلك ويقبل بيئته ويحكمه وكذا مع المقر وغيره أفاده قاضيان والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى  
أرضاً بالوكالة من زيد ثم املك موكله وبرهن على ذلك فقال ذواليدانه ما سكي وقد أقر لي به موكلك ولم يكن  
له بيئته على اقرار الموكل وطالب عين الموكل وهو غائب فهل للقاضي الحكم للموكل قبل اليمين فالجواب  
نعم للقاضي أن يحكم به لو كاله فلو حضر الموكل وحلف أنه لم يقر له بقي الحكم على حاله ولو نكل بطـل الحكم  
أفاده في جامع النصولين في أحكام الوكلاء والله تعالى أعلم **سئلت** عن وكل رجـل بالاقرار هل  
يصح ولا يكون اقراراً من الموكل قبل اقرار الوكيل فالجواب نعم قال الانقروى في فتاويه والتوكيل  
بالاقرار صحيح ولا يصحكون التوكيل به قبل الاقرار اقراراً من الموكل وعن الطواويسي معناه أن يوكله  
بالخصومة ويقول له خاتم عني فاذا رأيت حقوق مدقة أو عار على فأقر بالمدعى يصح اقراره على الموكل  
كذا في البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن وكل رجـل لا غائب شيء من الاشياء فلما باع الغائب  
ذلك ردة الوكالة ولم يعلم الموكل ثم قبل الوكيل الوكالة هل يصح قبوله بعد رده **سئلت** نعم يصح ذلك كما  
في الانقروى نقلاً عن الحامية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وكل آخر في القيام على  
داره وأجارته وقبض أجرتم اوفى بيعها هل له أن يبيها أو يرم منها شيئاً فالجواب ليس له ذلك وليس  
هو وكيل في خصومته ولو هدم منها رجل شيئاً كان وكيله في خصومته لانه استهلك شيئاً في يده وكذا  
لو أجرها من رجل فجعد ذلك الرجل الاجارة كان خصمها حتى يثبتها وكذا اذا سكنها أو هدمها لاجر اه من  
كافي الحاكم والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وكل آخر في بيع مائة الف لاني هل يصبر  
وكيله بذلك عند قبوله فالجواب قال في التكملة نقلاً عن البدائع وأما ركن التوكيل فهو الايجاب  
والقبول فالإيجاب من الموكل أن يقول وكنت بكذا وأفعله كذا أو أفعله كذا أو أفعله كذا أو أفعله كذا  
قال والقبول من الوكيل أن يقول قبلت وما يجري مجراه ثم قال **سئلت** ما الفرق بين التوكيل  
والاقرار فان الاذن والامر توكيل كما علمت **سئلت** في قول الرسول أن يقول له أرسلتك أو كن رسولاً عني في كذا

مطلب يملك الوكيل وكالة  
عامة كل شيء الا الاطلاق  
والعتاق الخ

مطلب في رد المبيع على  
الوكيل بالبيع  
مطلب يملك الوصى توكيل  
الغير  
مطلب أرسل خادمه لتاجر  
ليأتيه منه بأمثلة الخ

مطلب في وكل بخصومة  
كل أحد

مطلب ادعى الوكيل ما ليس  
أرضاً لو كاله وبرهن الخ

مطلب لو كاله بالاقرار  
لا يكون اقراراً

مطلب وكل غائباً فردد ولم  
يعلم الموكل ثم قبل صح  
مطلب وكاله على القيام  
بداره أجارته وقبض ليس  
له تعميمها

مطلب اذا قال له أذنك في  
بيع كذا كان وكيله

مطالب يصح تعليق الوكالة

مطلب الوكيل العام يصح

اقراره في مجلس القاضى

وغيره

مطالب وكالة في كل حق له صح

مطلب لا تسمع دعوى أصل

الوقف بعد ست وثلاثين

سنة

مطلب اذا كان الحاكم

مستوفيا الشرائط لا ينقض

مطالب وكيل باع وقبض

ثم مات بمجهلا

مطالب في الوكيل بالابراء اذا

أضاف الابراء لنفسه

مطلب قال ان غبت عنك

سنة ففلان وكيل في طلاقك

مطلب وكل أخاه بتقل زوجته

مطلب في الوكيل اذا خالف

موكلاه

مطلب قال اشترى اخي

تقيد بتلك السنة

اه والله تعالى أعلم **سئلت** في الوكالة هل يصح تعليقها فالجواب نعم قال في التكملة ومنها  
 أي ومن أحكام الوكالة حصة تعليقها إذا قال إذا حصل مني فقبضه أو إذا قدم فلان فتقاض أو إذا ثبت  
 شيئاً فانت وكيل في قبضه أو إذا قدم الحاج فاقض ديني تحت الوكالة اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن قولهم الوكيل لا يعتبر اقراره الا في مجلس القاضى هل هو على عمومته فالجواب ان قولهم ذلك  
 خاص بوكيل المصومة دون الوكيل العام فانه يعتبر اقراره على موكله مطلقا في مجلس القاضى أو غيره كما  
 صرح بذلك ابن نجيم في رسالته في الوكالة العامة ونقله في التكملة والله تعالى أعلم **سئلت** فحين  
 وكل رجب لا في كل حق له أو في خصوصته في كل حق هو له هل يصح هذه الوكالة فالجواب نعم كأنه  
 في التكملة عن البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل يجوز ويتصرف في عقاره معلوم داخل يده  
 بالارث من أوائله وهو في حوزة مدة تزيد على خمسين سنة قام الاثنان رجل حاضر عالم بالتصرف مشاهد  
 له ساكت بلا عذر شرعى يدعى أن بعض ذلك العقار وقف عليه من أحد أجداده فهل لا تسمع دعواه والحال  
 ما ذكر وهل إذا حكم الحاكم شرعى بطلان الوقف نفذ حكمه ولا يجوز نقضه أجبوا وتوجروا فاجب  
 نعم لا تسمع دعواه والحال ما ذكر لمنع الفقهاء من سماع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة وقد نص في الجملة  
 من مادة ١٦٦١ ألف وستمائة واحد وستين على أن دعوى أصل الوقف لا تسمع بعد ست وثلاثين  
 سنة **والجواب** عن الفصل الثاني بشأن حكم الحاكم الشرعى إذا كان مستوفيا للمطالب فيه شرعا ينفذ  
 ولا يجوز نقضه كما أفنى بذلك المحقق الرملى وهو في فتاويه الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** في وكيل  
 بيع متاع مات بعد بيعه وقبض عنه بمجهلا هل ضمن الثمن حينئذ وهل يقبل قول ورثته انه دفعه لموكله  
 حال حياته بلا ينسب فالجواب ان شرع مثل هذا السؤال لصاحب الخيرية فاجب عنه بقوله نعم ضمن  
 ولا يقبل قول ورثته انه دفعه في حياته بل ابرهان لانه بونه عن تجهيل تقررق تركه الضمان فلا بد للخروج  
 من عهدته من البيان اه والله تعالى أعلم **سئلت** في وكيل بالابراء أضاف الابراء الى نفسه لا الى  
 موكله هل لا يصح حينئذ فالجواب نعم لا يصح قال في الاشياء الوكيل بالابراء إذا أضاف الى نفسه لا الى  
 موكله لم يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أراد السفر فقالت له زوجته لا تسافر حتى تجعل  
 معي ثابرا فاني أخاف انك لا ترجع الى فقال لها زوجها ان غبت عنك سنة ففلان وكيل في طلاقك  
 إذا أنت أبرأني من صداقك المؤخر ومن نفقة لعدّة فتجاوزت غيبته السنة فأبرأته زوجته مما ذكر  
 وطبقها الوكيل المذكور على ذلك فهل يقع هذا الطلاق ولا يختص بالمجلس فالجواب نعم كافي  
 الخيرية وعبارتهم يقع الطلاق المنفوض الى الوكيل لانه وكيل محض فلا تقيد بالمجلس ولا يشوبه تعليق  
 في حكمه حكم التوكيل اه وفي الاشياء من كتاب الوكالة مانصه الوكالة لا تقيد بغير المجلس بخلاف  
 التامك اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل وكل أخاه في نقل زوجته الى منزله ففزع أبوها فهل يلزمه  
 التعزير والحالة هذه فالجواب ما في الخيرية وهذا نصه قد كثر في كلام علما التوكيل بنقل الزوجة  
 وجوازه سواء كان أخا أو أجنبيا أو يصير طالب الوكيل بالنقل كطالب الموكل فلا يجوز للاب منه ما عساه  
 وعنه يصير أغما ثم تركه معصية لا حد فيها وإذا ارتكب مثل ذلك فعزاه اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 في الوكيل إذا خالف الموكل الى ما هو خسر هل ينفذ على الموكل فالجواب ما في الخلاصة وهذا نصه  
 الوكيل إذا خالف أمر الأمران كان خسرا لا فالى خير في الجنس بان وكله ببيع فرسه بألف درهم فباعه  
 بأف ومائة ينفذ ولو وكله ببيعه كذلك فباعه بمائة دينار لا ينفذ عليه وان كان خيرا اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** في التوكيل بشراء الاخوية هل يتقيد بشرائها في السنة الحاضرة أيام النحر فالجواب  
 نعم يتقيد بذلك قال قاضيان والتوكيل بشراء الاخوية يتقيد بشرائها في تلك السنة في أيام النحر وكذا  
 التوكيل بشراء القوم يتقيد بأيام البرد في تلك السنة وكذا التوكيل بشراء الجمدة يتقيد بأيام الصيف في تلك

السنة حتى لو اشترى ذلك في أيام التضحية من السنة الثانية والفهم والجدة في السنة الثانية لا يجوز اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن وكيل يقبض مال برهن على ركاته وحكمها فادعى المطلوب ان الطالب  
 مات قبل دعواه فلاحق للوكيل في القبض هل يكون هذا دفعا صحيحا **فاجبت** نعم يكون دفعا  
 صحيحا كما في جامع الفصولين من الفصل العاشر في التناقض وفيه ايضا من ذلك المبحث ما نصه المدعى  
 عليه جاء بالبراءة فقال المدعى كنت صبيًا وقت الابراء فاقول له لانه أسنده الى حالة مهودة منافية للضمان  
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالبيع اذا اخذ بالثمن كفيلا أو رهنا للاستيثاق فتوى أي  
 هلك ماعلى الكفيل من الثمن أو ضاع الرهن في يده هل يضمن الوكيل الثمن للموكل والأجرة للرهن  
**فالجواب** انه لا يضمن لان الوكيل أصيل في الحقوق وقبض الثمن منها والا كفالة رضى بهما الارتمسان  
 وثيقة لجانب الاستيفاء فملكها الوكيل بخلاف الوكيل يقبض الدين لانه يفعل نيابة وقد انابه في قبض  
 الدين دون الكفالة وأخذ الرهن والوكيل بالبيع يقبض اصالته ولهذا لا يعطى للموكل جره عن قبض الثمن  
 كافي الهداية ولو وهب الوكيل الثمن من المشتري أو أبرأه أو حط منه أي بعض الثمن جاز عند  
 الطرفين ويضمن الوكيل الثمن كله في الحال وعند أبي يوسف لا يجوز اه من شرح مجمع الانهر والله  
 تعالى أعلم **سئلت** في الوكيل بالبيع اذا باع نسبة فقال الموكل انما أمرت بالانقضاء وقيل الوكيل  
 بل أطاق ولم يقيد بالانقضاء فهل يكون القول للموكل **فالجواب** نعم يكون القول له بيمينه لان الامر  
 مستفاد من جهة وفي المضاربة يصدق المضارب لان الاصل في المضاربة العموم والاطلاق فيه تبرقوله  
 مع الممين اه من التناوي العطائية والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل له خصومة مع آخر فوكل  
 فيها وكيلا هل لاحدهما أن يتفرد بالخصومة أم لا **فالجواب** نعم لاحدهما ذلك قال في معين الحكام  
 لو وكل وكيلا بالخصومة فلا حدهما الا انفراد بالخصومة وليس له أن يقبض وقال زفر لا يتفرد أحدهما  
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تاجر يعطى ببيع بضائع الناس بأمرهم اياه فباعها بثمن معلوم  
 ويعمل الثمن من ماله لا رباها على أن يأخذ ثمن نفسه اذا قبضه فافاقس ان يشتري فهل للبائع المذكور  
 استرداد ما دفعه من ماله لا ربا بباطل **فالجواب** نعم له أن يرد ما دفعه لهم كما في حواشي المحقق أبي  
 السعود على من لا ملامس بين من باب الوكالة بالبيع والبراء والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالبيع  
 هل يملك البيع الى أجل مطلق **فالجواب** ان يبيع الى أجل مخصوص عند أبي حنيفة بما اذا كان  
 للتجارة فان كان للمعاجة فلا يجوز كالمراة اذا دفعت غزلا الى رجل ليبيعه لها فهو على البيع بالانقضاء  
 يبقى ومقيد ايضا بما اذا باع بما يبيع الناس فان طوّل المدة فلا يجوز اه من حواشي أبي السعود والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بقضاء الدين اذا صرف مال الموكل في مصالح نفسه ثم قضى الدين  
 بمال نفسه هل يكون متبرعا **فالجواب** نعم يكون متبرعا في قضاء دين الموكل كما في أبي السعود عن  
 الخاتبة والله تعالى أعلم **سئلت** عن قدم بركة فاستاجر فيها دارا أو نحوها ثم علم انها داره تركها له  
 أو هادعا هل تقبل دعواه والحالة هذه **فالجواب** نعم كما في حواشي المحقق الرمي على جامع الفصولين  
 نقلا عن البصر عن العيون ونصه وفي العيون قدم بركة واشترى واستاجر دارا ثم ادعاه قائلا بانه دار أبيه  
 مات وتركها اميرا او كان لم يرفع وقت الاستيلاء لا يقبل والقبول أصح اه قال الرمي قوله واشترى  
 يدل على انه لو قاسم فهو كذلك وهي واقعة التقوى قاسم عنه كرامه اطاع على أن الجميع لو ائده غرسه  
 بيده مات وتركه اميرا ولم يعلم بذلك وقت القسمة قال والظاهر ان قوله قدم بركة ليس بقيد بل لانه غالبيا  
 محل الخفاء واذا كان مقبلا لا يفتي غالبيا يؤيده ما قدمه من قوله شراء أبي في صغري تأمل اه والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالشراء اذا اشتري ثمن مؤجل هل يتأجل في حق الموكل أيضا  
**فاجبت** نعم يتأجل في حقه أيضا قال أبو السعود فان اشتراه ثمن مؤجل يتأجل في حق الموكل

مطلب دفع المطلوب الوكيل  
 بان موكل مات  
 مطلب المدعى عليه جاء  
 بالبراءة فقال المدعى كنت  
 اذالك صبيًا  
 مطلب في وكيل اخذ بالثمن  
 كفيلا الخ

مطلب لو وهب الوكيل  
 الثمن من المشتري أو أبرأه  
 مطلب اذا باع وكيل البيع  
 نسبة

مطلب لاحد الوكيلاين  
 بالخصومة أن يتفرد بها

مطلب باع الوكيل وعمل  
 الثمن من ماله

مطلب هل يملك الوكيل  
 البيع أن يبيع الى أجل

مطلب وكيل قضاء الدين  
 صرف مال الموكل ثم قضى  
 الدين من مال نفسه  
 مطلب قدم بركة واستاجر  
 دارا ثم ادعاه

مطلب الوكيل بالشراء اذا  
 اشترى ثمن مؤجل يتأجل  
 على الموكل أيضا

بما يختلف ماذا اشتراه بقدتم أجله المباح كان لا وكيل أن يطالب به بحالاً اهـ والله تعالى أعلم في مسألة  
في جامع الفصولين الاقرار بالهبة اقرار بهمة صحيحة لا صالحة الهبة فيكون اقراراً بهمة وقبض لان قبض  
الهبة بمنزلة القبول والاقرار بالهبة قد اقرار بركني العقد والصحيح انه ليس اقراراً بهمة صحيحة اهـ ذكره في  
الفصل العاشر في التناقض **مسئلت** عن رجل له اولاد اشترى أحدهم في حياته عقاراً له وأقر  
أبوه بانه له من خالص ماله وانه لاحق له فيه ثم مات الاب فقام بعض أولاده على أخيههم بأن العقار لا بينهم  
لان أخاهم كان حال حياته والده تحته وليس له مال يخصه وأرادوا ادخاله في جملته الزكاة فهل لا تسمع  
دعواه بعد اقرار أبيهم المذكور **فالجواب** نعم لا تسمع دعواه بهم بعد اقرار أبيهم المذكور وبراءته  
لانه في العقار المزمع بورقان أباهم لو كان حياً لا تسمع دعواه فهوهم كذلك لقيامهم بمقامه قال في التتبع  
لان ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى الوارث لقيامه بمقامه اهـ والله تعالى أعلم **مسئلت**  
عن ورثة تقاضوا ميراثه مورثهم بعد ان اعترفوا بانه أوصى بثلاث ماله في وجوه الخير ثم قام بعضهم يدعى  
بغيره فاحتجوا في القسمة وقد كانوا أقرروا باستيفاء جميع حقوقهم وينكروا الوصية المذكورة فهل لا تسمع  
دعوى هذا القائم بعد الاقرار بالاستيفاء ولا يعتبر انكاره للوصية بعد اقراره بها **فالجواب** نعم  
لا تسمع دعوى هذا القائم بعد اقراره باستيفاء جميع حقه قال في الخبرية وإذا أقر بالاستيفاء لا تصح  
دعوى الذين بعدهم مطلقاً ولا يعتبر انكاره للوصية بعد اقراره فانه مؤخذ بقضى اقراره ففي الخبرية  
ونغيره انما يؤخذ باقراره والله تعالى أعلم

مطلب هل يكون  
بالهبة اقراراً بهمة صحيحة أم لا  
مطلب رجل له اولاد اشترى  
أحدهم عقاراً له وأقر  
أبوه بانه له

مطلب اعترف الورثة بالوصية  
وقضوا ثم قام بعضهم يدعى  
الذين الناحش

### كتاب الاقرار

**مسئلت** عن اثنين تقارروا تصادقاً في البناء ثم مات أحدهم فهل يرثه الآخر **فالجواب**  
ان هذا السؤال قد دفع لتقارري الهداية فأجاب عنه بما نصه هذا يصح في حق اربك كل من مامن الآخر  
لا في حق ثبوت نسب كل منهم مامن الجد ولا يد ان يبين في الاقرار ان ابن عم شقيق أو لاب فان ثبت ذلك  
بالبينة صح في ثبوت النسب أيضاً اهـ والله تعالى أعلم **مسئلت** في المدعى عليه اذا طاب من  
المدعى الصلح عن المال المدعى هل يكون اقراراً **فالجواب** نعم يكون اقراراً بخلاف طاب الصلح عن  
الدعوى ذنبه لا يكون اقراراً كما أفتى بذلك شيخ الاسلام علي أفندي رحمه الله تعالى ونقل الكفوي  
عن البرازية والخبرية مما نصه طاب الصلح والبراء عن الدعوى لا يكون اقراراً وطاب الصلح والبراء عن  
المال يكون اقراراً اهـ والله تعالى أعلم **مسئلت** فيمن ادعى على ورثة ان مورثهم أوصى له بثلاث ماله  
فأقر له واحد منهم ثم وأنكر الباقيون فكيف الحكم **فالجواب** انه يؤخذ من المقتضى ما يخصه قال في  
جامع الفصولين أحد الورثة أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وفقاً ترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف فأخذ  
كل ألفا فادعى رجل ان الميراث أوصى له بثلاث ماله وصدة أحدهم فاقبى ان يأخذ منه ثلاثة أنجاس  
ما في يده وهو قول زفر في الاستحسان ثاب ما في يده وهو قول علمائنا رحمه الله تعالى اهـ والله تعالى  
أعلم **مسئلت** عن قال في حال صحته وطوعه ان جميع ما في منزله زوجتي فلا تنتم مات المقر عن ورثة  
خاصمو الزوجة فيما احتوى عليه المنزل هل يصح اقراره فتخص زوجته بجميع ما في المنزل يوم الاقرار  
**فالجواب** نعم تختص بذلك في القضاء عملاً باقراره ونقل الكفوي عن المحيط ما نصه سئل الفقيه أبو  
القاسم عن رجل أقر في صحته ان جميع ما هو داخل في منزله فهو لامرأته سوى ما عليه من الديار ثم مات  
المقر وله ابن فادعى الابن ان ذلك لا يثبت في المسألة فتوى وحكم أما الفتوى فكل شيء عمت الزوجة ان  
صار لها بمثلك الزوج اياها يبيع صحيح أو هبة أو هبة ففهي في بيعة من منعها وما لم يكن لها فيه ملك لا  
يصير لها ملكاً بهذا الاقرار فيما بينه وبين الله تعالى ويكون ذلك تركاً للميراث وأما الحكم فالشهود

مطلب تصادق اثنان انهما  
ابناء

مطلب طاب الصلح عن المال  
اقرار

مطلب أقر بعض الورثة  
بالوصية وأنكر الباقيون

مطلب قال جميع ما في منزلي  
زوجتي

اذا شهدوا على ذلك الاقرار عند القاضي يقضى له بما في الدار يوم الاقرار اهـ وهذا بخلاف قوله جميع  
 ما املكه فهو اقرار فانه هبة لا تجوز بدون القبض كما في الحديث والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن اقر  
 ان عليه اقرار بن فلان الضلاني كذا فجاء رجل يزعم انه هو المسمى بذلك الاسم وطالب منه ما كان اقر له به  
 فقال المقرم اردت هذا بل اردت آخر فسمى بهذا الاسم فهل يصدق ولا يقضى عليه **فالجواب** قال  
 أبو السعود في فتح المعين من بحث الشهادة على الشبهة ما نصه ولو اقر ان عليه اقرار بن فلان الضلاني  
 كذا فجاء رجل بهذا الاسم وادعى ان اقرت به رجل آخر فسمى بذلك صدق قضاء ولا يقضى عليه بالمال  
 اهـ نقل عن البصر عن البرازية والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن اقر بحق لمعين هل يؤخذ باقراره  
 وهل اذا قال كنت كذا في اقرارى وطالب عين المقر له انه ما كان كذا يجاب لذلك **فالجواب** في عيني  
 الخبرية من أوائل الاقرار وغدا نصه نعم يؤخذ بالمقر باقراره باجماع علماء المسلمين وانص علماء الحنفية  
 اقرتم قال كنت كذا في عيني اقرت به بحلف المقر له انما كان كذا في عيني اقر ولا ميطلا وهذا قول أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى وهو استحسان وأما أبو حنيفة ومحمد بن محمد رحمهم الله تعالى فقال لا يحلف المقر له بل يعمد  
 الاقرار يلزم المقر بغيره من غير عيني على المقر له ويحبس حتى يوفي ما اقر به اهـ والله تعالى اعلم  
**سئلت** فيمن اقر بعين في يد غيره لا تخبره وصلت اليه هل يؤمر بتسليمها للمقر له **فالجواب**  
 نعم كما في البرازية والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن اقر بحق فكذب المقر له فهل يبطل اقراره **فالجواب**  
 نعم قال في الاشياء المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في اقرار بالحريفة والنسب ولا العاقبة كما  
 في شرح المجموع مع الايجاب لا التحمل النقض يبرأ الوقت فان المقر له اذ ارتد ثم صدقه صح كما في الاسماء  
 والطلاق والنسب والرق كما في البرازية اهـ بحروفيه وفيه تكرار النسب كما لا يخفى والله تعالى اعلم  
**سئلت** عن الاقرار هل يجمع لبننة **فالجواب** في عيني الاشياء والاقرار لا يجمع لبننة لانها  
 لا تنقسم الا على منكر الا في أربع في الوكالة والوصاية وفي اثبات دين على الميت وفي استحقاق الميراث  
 من المشتري كذا في وكالة الحائنة اهـ والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل اقر لزوجه حال  
 صحتها بدين معلوم ومات فهل يؤخذ باقراره **فالجواب** نعم كما في الحامدية من أوائل الاقرار  
 والله تعالى اعلم **سئلت** من اراد ان اقر لاخته بمقر وان اسمه في الحجة عارية هل يؤخذ باقراره  
**فالجواب** نعم والمأثقة في التمتع من الاقرار والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن اقر بدين ثم ادعى  
 ان بعضه ربا وبرهن عليه هل يقبل برهانه **فالجواب** نعم يقبل برهانه كافي النتيجة نقلا عن مخ الغدار  
 والله تعالى اعلم **سئلت** في وارث اقر بان استحقاقه في تركه أبيه مثله لا كذا لا غير والحال ان  
 استحقاقه شرعا أكثر من ذلك فهل يصح اقراره ويؤخذ به **فالجواب** قال في الخبرية الاقرار اذا كان  
 بحال شرعيا بطل ومنه الاقرار بسهام زائدة لو ارث على حقه من الفريضة التمرية كما في الشرح  
 زين بن نجيم وهو في الاقرار من فن القوائد من الاشياء اهـ مثلا لو مات عن ابن وبنت فأقر الابن ان التركة  
 بينهما نصفين بالسوية فالأقرار باطل كما في الاشياء والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن اقر على طريق  
 التلمذة هل يصح اقراره **فالجواب** لا يصح اقراره ولا يؤخذ به قال في التمتع نقلا عن حواشي الخبر  
 الرمي على البحر ما نصه ثم كذا لا يجوز بيع التلمذة لا يجوز الاقرار بالتلمذة بان يقول لا تخبرني اقر  
 لك في العداينة بحال وتواضع على فساد الاقرار لا يصح اقراره وان ادعى أحدهما ان هذا الاقرار هزل  
 وتلمذة وادعى الآخر انه جد فاقول ادعى الجسد على الآخر البينة قال في البرازية قال لي عليه كذا  
 فقال صدقت يلزمه اذ لم يبق له على وجه الاسماء تراء والقول لا يكره الاستهزاء بعينه والظاهر انه على  
 قول الاشياء فالأقرار باطل بل عليه ينفي صحة الاقرار والحالة هذه ما لم يزعم في اقراره بالاثبات تصور ان تكون التركة  
 بينهما نصفين بالنسبة من الاجازة وغيرهما وجود التملك كقولنا اهـ حوى

مطلب اقرار فلان بن فلان  
 فجاء رجل وادعى انه المسمى  
 بذلك

مطلب يؤخذ بالمقر باقراره  
 مطلب اقرتم قال كنت كاذبا

مطلب اقرت بعين في يد غيره  
 اذ تخبر وصلت له يؤمر بتسليمها

مطلب في بطلان الاقرار  
 بتكذيب المقر له

مطلب الاقرار لا يجمع  
 لبننة الا في أربع

مطلب اقر لزوجه حال  
 صحتها بدين يؤخذ به

مطلب اقر لاخته بمقر وان  
 اسمه في الحجة عارية

مطلب اقر بدين ثم ادعى  
 ان بعضه ربا

مطلب اقر وارث بان  
 استحقاقه في تركه أبيه كذا

وهو أكثر

مطلب اقر على سبيل  
 التلمذة لا يصح

مطلب أقرب داره بعد ان  
أجرها صم في حق نفسه

مطلب أقرب الشركة مع زيد  
كان أقرارا بالنصف

مطلب أقرب زيدا بالارث  
أقصر عليه

مطلب أقرب ما خوله عمة أو خالة

مطلب الإبراء العام مانع  
من سماع الدعوى

مطلب هل يصح الإبراء  
بدون قبول  
مطلب فمين أقرب بعد الإبراء

مطلب أقرب له ليس وارثا  
ثم ادعى انه وارث

مطلب أقرب بالطلاق بناء على  
قتوى مفت

مطلب أقرار المريض لا يجنب  
يعتبر من جميع المال

مطلب أقرب دارها وقف  
ثم اشتراها

مطلب فمين مات عن ثلاثة  
أعبد الخ

نفى العلم لانه على فعل الغير اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أقرب داره المستأجرة جل هل  
يقضى به الله ويخرج منها المستأجر ❀ فاجبت ❀ بان هذه المسألة في رد المختار من الاجارة عن الوالدية  
بهذا اللفظ أقرب داره لرجل به ما أجرها صم في حق نفسه لافي حق المسألة أجر فاذا مضت المدة بغضى للغير  
له اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أقربان هذا الشيء مشترك بيني وبين زيد أو شركة فهل يكون  
مقراله بالنصف ❀ فالجواب نعم يكون مقراله بالنصف ومطابق الشركة يحتمل على النصف عند أبي  
يوسف وعند محمد ما ينسره المقر ولو قال في الثلثين موصولا صدق وكذا قوله بيني وبينه أولى وله كما أفاده  
المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم ❀ سئلت في ارث المقر له حيث لا وارث للمقر غيره  
هل يقتصر عليه أو ينتقل الى فرعه وأصله ❀ فاجبت ❀ بانه يكون مقتصر عليه فلا ينتقل الى أصله  
ولا الى فرعه لانه بمنزلة الوصية كفى حواشي الدرر لابن عابدين والله تعالى أعلم ❀ سئلت فمين أقرب  
بأخ وله عمة أو خالة فهل يرث حينئذ ❀ فالجواب لا يرث والارث للعممة أو الخالة لان نسبهم لم يثبت فلا  
يرثهم الوارث المعروف كانه ابن عابدين عن الدرر والله تعالى أعلم ❀ سئلت فمين وقع منه إبراء عام  
لشخص معين هل يسمع دعواه بعده على ذلك الشخص المعين بحق سابق على الإبراء ❀ فالجواب  
لا يسمع دعواه عليه بشئ سابق على تاريخ الإبراء انص عليه كثير من علماءنا وللحق في الشرع لاني رسالة  
سماعها تنفع الأحكام في الأقرار الخاص والعام أجاب فيها بان الإبراء العامة بين الوارثين مانعة  
من دعوى شئ سابق عليه عينا أو ديناً ميراث أو غيره وأطال فيها بما شفي ونقل جملة منها بان عابدين  
في حواشيه على الدرر في تنقيح العمدة والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أبرأ غيره من جميع  
حقوقه فكذلك أبرأ هل يصح الإبراء بدون قبول ❀ فالجواب نعم يصح ولا يحتاج الى القبول كافي  
حواشي الحموي على الاشبه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أبرأ عاماً ثم أقرب بعد الإبراء بالمال  
المبرأ منه هل يعود به سقوطه ❀ فالجواب انه لا يعود كانه لا يعود في الكفوى عن جامع الفصولين اه وفي  
فتاوى الامام الغزالي رحمه الله تعالى من أواخر كتاب الدعوى اذا أقرب بالدين بعد الإبراء منه لم يزمه كافي  
الفوائد لنية نقله عن التمار خاية نعم اذا ادعى عليه ديناً بسبب حادث بعد الإبراء اه والله أقرب به لزمه  
اه بحروفه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أقربائه ليس وارثاً لسان ثم ادعى انه وارثه وبين جهة  
الارث هل تقبل دعواه ولا يضره التناقض ❀ فالجواب تقبل دعواه الارث ولا يضره التناقض  
اذا التناقض في النسب فعلى كافي الدرر المختار من دعوى النسب ومثله في فتاوى على أفندي والدرر ولو قال  
وارث تركت حتى في الشركة لم يبطل حقه أما لو قال يرث من تركته أبي براء الغرماء عن الذين بقدر  
حقه اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فمين أقرب بالطلاق بناء على قتل بعض العلماء ثم تبين عدم  
الوقوع فهل لا يضره أقراره السابق ❀ فالجواب نعم قال في الاشبه اذا أقرب بالطلاق بناء على ما أفنى  
به المتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كافي جامع الفصولين والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن  
أقرب مرض موته لا جنين يدين هل يعتبر من ثلث المال أو من جميعه ❀ فالجواب انه يعتبر من جميع  
المال لان الثلث قال في الدرر من أوائل باب العتق في المرض من كذب الوصية مانعه حتى ان الأقرار  
بالدين في المرض ينفذ من كل المال اه وكتب عليه في الرد مانعه قوله حتى ان الأقرار الخ  
أي تفسير الوارث اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عمن أقرب دار في يد غيره انما وقف على كذا ثم  
اشترها أهل تصدير وقنا بأقراره ❀ فالجواب نعم كافي الاسعاف ونسب عمارته أقرب بارض في يده غير  
انما وقف ثم اشترها أو ورثها وارث وقضاؤا أخذته برغمه اه ❀ فافاده ❀ قال في الاشبه رجل مات  
من ثلاثة أعبد له ابن فقط فادعى رجل ان الميت أوصى له بعد يقال له سالم ذكر الابن وأقربائه أوصى  
له بعد يقال له بزيغ فبرهن المدعى قضي له بسالم ولا يبطل أقرار الوارث له بزيغ ونعامه فيه والله

مطلب أقربان في ذمته  
زوجته كسوة ماضية

مطلب أقربان حال العدة  
ان ما عندها والودها  
مطلب اقربان المبيع لو ارثه  
كاقربان لاجنبي

مطلب الاقرار للمجهول  
باطل الا في مسألة  
مطلب فمين قال لاحق لي  
قبلا

مطلب أقرب الوهاب ان  
الموهوب له قبض ثم قال لم  
يقبض وكانت كاذبا

فتع على هذه الفروع المهمة

مطلب قال الدين الذي لي  
لي فلان هو اقلان واسمي  
عارية

مطلب أقر وهو مريض  
يقبض الدين من وارثه

تعالى أعلم **سئلت** عن أقرت زوجته بأن في ذمته لها كسوة ماضية هل يؤخذ باقراره  
فالجواب قال في الاشبه اهواذا أقربان في ذمته لها كسوة ماضية ففي فتاوى قارى الهداية انها  
تلزمه وان كان ينبغي للقاضي أن يستفسرها اذا ادعت فان ادعتا بلا قضاء ولا رضى لم يسمع الله سقوط  
والاصح اهواذا استفسر المأقر اه يعنى اذا أقربان في ذمته حل على ان يقضاه أو رضى فيلزمه الله تعالى اذا  
صدقت المرأة انها غير رضاها وبلا قضاء بعد اقراره المطلق فينبغي ان لا يلزمه اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن امرأة أقرت حال صحتها بان جميع ما عندها وتحت يدها والودها وان عارية عندها هل  
يصح اقرارها فالجواب ان هذا السؤال رفع للغير المولى فاجاب عنه بما نصه نعم يصح ذلك والحالة  
هذه اه والله تعالى أعلم **سئلت** في اقرار المبيع للوارث هل يصح فالجواب نعم قال في الخبرية  
واقرار المبيع لو ارثه كاقربان لاجنبي فيقضى به اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أراد ان يبيع  
الذي اشتراه ببيع على بائعه فبهره البائع على اقرار المشتري انما بعه من رجل ولم يبعه هل يقبل منه  
ذلك ويسقط حق الرد فالجواب قال في الفتاوى الزينية الاقرار للمجهول باطل الا في مسألة ما اذا رد  
المشتري للمبيع ببيع فبهره البائع على اقراره انما بعه من رجل ولم يبعه هل يقبل وسقط حق الرد كما في يسوع  
الذخيرة اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمين قال لا تخول احق لي ذلك ثم ادعى  
عليه انه كذب له فيما على فلان من الدين هل لا تسمع دعواه المذكورة بعد قوله المزبور فالجواب  
نعم قال في التنقيح واذا أقر الرجل أنه لاحق له قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال أو ليس بمال  
كالكنالة بالنسب والقصاص وحدة القذف وما هو دين بدل عما هو مال كالنسي والاجر أو وجب بدلا عما  
ليس بمال كاهوارش الجنسية وما هو مضمون كالغصب أو أمانة كالوديعة والمارية والاجارة وانما  
دخل تحت البراءة الحقوق كلها ما هو مال وما ليس بمال لان قوله لاحق لي ذكره في موضع النفي  
والذكر في موضع النفي ثم وقوله قبل فلان لا يخص الامانات لان قبل كان يستعمل في الامانات تستعمل  
في المضونات أيضا قال فلان قبيل فلان أى ضمنه قالوا وليس في البراءة كلمة أعم وأجمع من هذه  
الكلمة لانها توجب البراءة عن الامانات والمضونات وعما هو مال وما ليس بمال وعما فيه والله  
تعالى أعلم **سئلت** عن واهب أقربان الموهوب له قبض الموهوب في المجلس ثم قال لم يقبضه  
وكانت كاذبا في اقرارى القبض ومطلب عين الموهوب له فهل يجاب لذلك فالجواب نعم يجاب لذلك على  
قول أبي يوسف خلافا لما عاوى على هذا الخلاف لو أقر المشتري بقبض المبيع ثم ادعى انه لم يقبضه ومطلب من  
التقاضى تخليف البائع بالله لقد سلمته الى المشتري بحكم هذا الشراء الذي يدعيه والبائع لو أقر بقبض الثمن ثم  
ادعى انه لم يقبضه أو أقر البائع بالمبيع ثم أنكره وقال أقرت كاذبا أو أقرت تخليف المشتري والدائن لو أقر بقبض  
دينه وأشبه عليه ثم أنكره فقبضه وأراد تخليف المدين والمقر بدين لو أنكر الدين وقال أقرت به كاذبا وأراد  
يمين المقر له فالكل على خلاف مروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يؤخذ لان المعتاد في ايمان الناس أن البائع  
يقبض بقبض الثمن والمشتري يقبض المبيع للاشهاد وان لم يقبضه وكذا المستقرض يكتب أولا خط الاقرار  
وبشبهه عليه قبل قبض المال عادة فلو منع المتناقض حجت الدعوى والتخالف بطول حقوق الناس  
اه من جامع الفصولين في الفصل الخامس عشر والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قال ان الدين  
الذي لي بذمة فلان اقلان الفلاني وان اسمي في السند المكتوب على فلان المدين عارية فهل يصح اقراره  
هذا فيؤاخذ به فالجواب نعم يصح اقراره هذا فيؤاخذ به قال القرافي في فتاواه وكذا ان قال الدين  
الذي لي على زيد فهو له موهبة ولم يسأله على القبض ولكن قال واسمي في كتاب الدين عارية صح ولو لم يقل  
هذا لم يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض له دين على وارثه فأقر وهو مريض بقبضه من  
وارثه فهل يصح اقراره فالجواب لا يصح اقراره له قال في جامع الفصولين ولو للمريض دين على وارثه



فأقر بقضه لم يجز سوا وجب الدين في صحته أو لأعلى الرريض دين أولا مريضه أقرت بقض مهرها فلو مات وهي زوجته أو معتدته لم يجز أقرارها والابان طلقها قبل دخوله جاز اه والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت فيمن أقر في مرض موته بان زوجته كذا من مؤجل مهرها ومات عن ورثة كذا هوها في ذلك فهل يصح أقراره لها بذلك فالجواب نعم قال في النزائية أقراره لها بمهرها إلى قدر مثله صحيح لعدم التهمة فيه وإن بعد الدخول اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن الأقرار جبرا أو كراهيا هل يصح فالجواب لا يصح أقرار المكره قال في الهندية نقلا عن الثمالية وكذا الرضى والطوع شرط حتى لا يصح أقرار المكره اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في زوجين لا وارث لهما منهن ما أوصى كل منهما صاحبه بجميع ماله هل تصح هذه الوصية فيخص الحي منهما بجميع متروك الميت منهما ولا ينازع بيت المال فالجواب أن مثل هذا السؤال قد فرغ من غير الدين الرملى وهذه عبارته سئل في زوجين لا وارث لهما منهن ما سوى الآخر أذا أن لا يخرج تركته واحد منهما الغير وجه في الحيلة فأجاب عنه بما نصه الحيلة أن يوصى كل واحد منهما الآخر بجميع ماله ولا يمنع بيت المال عندئذ لا لأنه غير وارث اه وفي الشريعة لا يلة ولو لم يكن هناك وارث آخر فأوصى زوجته أو أوصت له تصح الوصية اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن صبي مرادق أقر بالبائع وقاسم الوصى ثم أنكر بالبائع فهل تجوز قسمة ولا يقبل قوله أني كنت غير بالغ فالجواب مانعة له الاقروى عن العمادية وهو هذا صبي أقر أنه بالغ وقاسم الوصى فإن كان مرادقا جازت قسمة ولم يقبل قوله بعده أنه كان غير بالغ وإن لم يكن مرادقا أو يعلم أن مثله لا يحتج لم تجز قسمة ولم يقبل قوله أنه بالغ قال الصدر الشهيد وبهذه المسألة تبين أنه بعد ثلثي عشرة سنة يشترط شرط آخر لصحة الأقرار بالبائع وهو أن لا يكون بحال لا يحتج بمثله بل يكون بحال يحتم مثله وفي فتاوى ظهير الدين في هذه المسألة أن لم يكن مرادقا بان كان لا يحتج بمثله عادة لا يصح أقراره بالبائع وقبل ثلثي عشرة سنة أن كان مثله يحتج عادة يصح اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أقرتدين أو غيره من المحقوق ثم قال كنت كاذبا في أقرارى وطالب عني المقر له ما كان كاذبا فيما أقرت به فهل يجب لذلك فالجواب أنه يجب لذلك فيحلف المقر له أن المقر ما كان كاذبا فيما أقرت به كافي للنتج من كتاب الأقرار اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن ادعى على زيد مالا فإني زيدا مالا فإني زيدا لا أكفل له عني هل يكون أقرار بالمال فالجواب نعم يكون أقرارا منه بالمال للمدعى كافي قاضيان اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل يده عفار فأقر أنه وقف عليه وعلى أولاده ثم على الفقراء هل يصح أقراره ويكون وقفا عليهم فالجواب قال في الاسعاف ولو أقر أن وقف عليه وعلى أولاده ونسبه أباد من بعدهم على المساكين يقبل قوله ولا يكون هو الواقف له لأن العادة حرت أن يكون الوقف عليهم من غيرهم اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت مرارعا عن ورثة بأيديهم عفار فأقر والابان أبياهم وقفه واختانوا في الجهة فكل واحد ذكره فكيف الحكم في هذه الحادثة فالجواب ما في الاسعاف ولو كانت أرض في يد ورثة فأقر والابان أبياهم وقفه واسمى كل واحد منهم وجهه غير ما سمى الآخر يقبل القاضي أقرارهم والولاية عليه في صرف غلة حصته كل واحد منهم فيما ذكره لأنه لا تهمه فيه ولو كان فيهم صغير وغائب توقف حصته ما إلى الادراك والقدوم ومن أنكر منهم الوقفية تكون حصته ملكا اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أقر بان هذه الأرض صدقة موقوفة من جدى على أولاده ونسبه هل يجوز أقراره هذا فاجبت نعم قال في الاسعاف ولو قال هذه الأرض صدقة موقوفة على ولد جدى جاز ويكون المقر من جلة الموقوف عليهم لأن ثبت أنها كانت ملك المقر وقت الأقرار بالوقف فينتدب يجوز ما يجوز للرجل أن يقضه ويبدل منها مالا يجوز له أن يقضه اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أقران العفار الآن وقف على كذا ومات فادعى ورثته أنه ملك المورثين هل تصح دعواهم والحال هذه فالجواب ما في فتاوى الانشورى رحمه الله

مطلب في أقراره زوجته  
 مهرها إلى قدر مثله معتبر  
 مطلب لا يصح أقرار المكره

مطلب في زوجين لا وارث  
 لهما أو وصى كل منهما الآخر  
 بجميع ماله

مطلب أقر بالبائع وقاسم  
 الوصى ثم أنكر بالبائع

مطلب إذا ادعى غير الأقرار  
 بالبائع إذا كان المقر بحال  
 يحتج بمثله  
 مطلب أقر ثم قال كنت كاذبا

مطلب ادعى على زيد مالا  
 فقال لا أكفل عني كان أقرارا  
 بالمال

مطلب بيده عفار أقر أنه  
 وقف عليه

مطلب أقر أن أبياهم  
 وقفه واختانوا في الجهة

مطلب أقر بان هذه الأرض  
 موقوفة من جدى

مطلب أقر زيد بوقف لا تسمع  
 دعوى ورثته أنه ملك

أقرانه وقف فلان ومات لا تصح دعوى الورثة أنه ملك مورثنا على ما أفتى به أبو السعود اه وفيها أيضا  
 نقلا عن التتارخانية ما نصه ويجب أن يعلم أن قول من في يده أرض هذه الأرض وقف أقرار بالوقف  
 وليس بابتداء وقف حتى لا يشترط له شرائط الوقف اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أقرار آخر  
 بهم في داره ثم بيعت داره لاصقة لتلك الدار فقام المقر له بالسهم على المشتري بالشفعة فأذكر المشتري  
 جواره وزعم أن ذلك السهم ليس له فاحتج الشفيع عليه بأقرار المقر المذكور له بذلك السهم ولم يثبت أن  
 السهم المذكور ملكه يبيع أو نحوه من أسباب الملك فهل والحالة هذه لاحق له في الشفعة ❀ فاجبت  
 نعم لاحق له في الشفعة قال المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى في حواشيه على الدر المختار ما نصه ❀ ثم  
 رأيت بخط شيخ مشايخنا من الأعلی عن جواهر الفتاوى ما حاصله أقرب سهم من الدار ثم باع منه البقية  
 لاشفعة للجارد ذكره انحصاف وأنكره الخوارزمي والمذهب ما قاله فالرواية منصوصة فحين أقرب دار لا آخر  
 وسلمها ثم بيعت دار بجنه لاشفعة للمقر له في قول أبي حنيفة ومحمد خلاف أبي يوسف اه أي لأن الأقرار  
 حجة قاصرة ومقتضاها أن لاشفعة المقر أيضا مؤاخذه له بأقراره اه كلام المحقق المذكور رحمه الله تعالى  
 والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن الشاهد إذا أقرب بالرجوع عن الشهادة في غير مجلس القاضى وأشهد  
 على نفسه به وبالترام المال هل يلزمه ذلك فالجواب لا يلزمه ذلك قال في التنوير من باب الرجوع عنها  
 شرطه مجلس القاضى اه قال محشي ابن عابدين وتتوقف صحة الرجوع على القضاء به أو بالضممان خلافا  
 لمن استبعده كاتبه عليه في الفسخ ويتفرع على اشتراط المجلس أنه لو أقرب شاهدا بالرجوع في غير المجلس  
 وأشهد على نفسه به وبالترام المال لا يلزمه شيء ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه إذا تصادقا لزوم المسأل عليه  
 كان هذا الرجوع اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن الأقرار في ضمن دعوى فاسدة هل يكون صحيحا  
 فالجواب نعم فساد الدعوى لا يوجب فساد الأقرار كما في جامع الفصولين لو ادعى دارا فقال المدعى عليه  
 في دفعه أنك أقربت قبل هـ هذا أنك بعتهماني وأراد تخليف المدعى عليه فله ذلك ولو برهن يقبل وتندفع  
 دعواه وهـ هذا لو ادعى أولا بسبب في دعوى صحيحة فلو لم تصح دعواه بسبب ثم ادعاه مطلقا ذكر في ذات الدعوى  
 أولا بسبب الشراء فظهر أن الدار المدعى بها لم تكن يوم الدعوى في يد المدعى عليه حتى لم تصح الدعوى  
 بل كانت في يد غيره ثم المدعى ادعاه في مجلس آخر على ذي اليد ما كما مطلقا فقد قبل تسمع وقد قبل لا تسمع  
 وهو الأصح إذا قرره بالشراء لم يفسد ولو فسدت دعواه اه وفي النزازية وإن كانت دعواه الملك بسبب  
 لم تصح فإن ادعاه على غير ذي اليد ثم أعاد الدعوى صحيحة على ذي اليد وادعاه ما كما مطلقا لا تسمع لأن فساد  
 الدعوى لا يمنع الأقرار اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن قال من الورثة لا دعوى لي في التركة هل  
 تبطل دعواه فيها بعد ذلك فالجواب قال في الدرر قال أحد الورثة لا دعوى لي في التركة لا تبطل  
 دعواه لأن ما ثبت شرعا من حق لازم لا يسقط بالاستقاط كما لو قال لست ابنك اه والله تعالى أعلم  
 ❀ سئلت عن رجل ادعى دارا وشهده به رجل فردت شهادته لثمة هل تكون شهادته أقرارا  
 به اللهم وله فالجواب نعم قال في التكملة لو ادعى شخص عينا في يد غيره فشهد له به شخص فردت  
 شهادته لثمة ونحوها كنفرد الشاهد ثم ملكها الشاهد ثم يسلمها إلى المدعى اه والله تعالى أعلم  
 ❀ سئلت فيما لو كتب في صك أن فلان باع الدار الفلانية لفلان بهما صححا وشهد بذلك شاهد وكتب  
 شهادته فيه فهل تكون كتابة شهادته فيه بالبيع الصحيح أقرارا للبايع بالملك فالجواب نعم قال في  
 التكملة له بخلاف ما لو كان الصك مكتوبا فيه بهما صححا أو نافذا فإن كتابة الشهادة عليه حينئذ تكون  
 اعترافا له بالملك فلا يصح بعد ذلك أن يدعيه لنفسه اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن ادعى على آخر  
 فقال لا أقرو ولا أنكر هل يكون أقرارا بالمال فالجواب قال في القنية ولو قال المدعى عليه لا أقرو ولا  
 أنكر فهو على صورة الإنكار وقيل أقرار بقوله لا أنكر وفي اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى لو قال

مطالب قول من يده  
 أرض أنها وقف أقرار  
 بالوقف وليس إنشاء له فلا  
 يشترط فيه شرائط الوقف  
 مطلب أقرار آخر بسهم في  
 داره ثم بيعت داره لاصقة  
 له فلا حق للمقر له في الشفعة

مطلب في شاهده أقر  
 بالرجوع في الشهادة

مطلب فساد الدعوى ولا  
 يوجب فساد الأقرار الذي  
 تضمنته

مطلب في وارث قال لا  
 دعوى لي في التركة فلا  
 تبطل دعواه

مطلب شهده بدار زيد كانت  
 شهادته أقرارا له بها

مطلب شهدي في صك ان  
 فلان باع كذا بهما صححا  
 كانت شهادته أقرارا للبايع  
 مطلب في مدعى عليه قال  
 لا أقرو ولا أنكر



مطلب في اقرار القن بجناية

سرا صم التأخير وليس له أن يطالبه حتى يحل أجله الذي أجله كافي الهداية والكافي والدرر وماتق  
الاجور وغيرهما من الكتب المعقدة اه والله تعالى أعلم \* سئلت عن قن أقر على نفسه بجناية هل يسرى  
اقراره الى مولاه فالجواب لا وقد سئل الخبر الرمي رحمه الله تعالى بعينه \* سئلت في رجل  
ادعى على قن جنابة موجهة للذم أو الفداء هل اذا أقر القن أو نكل عن البين نفذ على مولاه ويلزمه دفعه  
أو فداؤه وهل اذا ادعى المجني عليه على المولى يحلف وهل اذا حلف يحلف على نفي العلم أم على البت واليقين  
فالجواب \* اقرار القن المحجور بجناية توجب دفعه أو فداءه لا ينفذ على مولاه وكذلك التمسك لا يوجب  
ذلك واذا ادعى على المولى بذلك فيمينه على نفي العلم بذلك اذ هو على فعل الغير كما هو ظاهر اه والله تعالى  
أعلم \* سئلت عن أقر بالتمتد على فارس فلان مثلاً فزعمته القيمة فزعم أن قيمته اثني عشر درهما  
مثلاً وزعم ربه أن قيمته اثنا عشر فهل يكون القول قول المتمدى فالجواب نعم قال في الخبرية القول  
في مقدار القيمة قول المتمدى بيمينه وعلى المقر له القيمة على الزيادة التي يذيعها وهذا باجتماع علمنا اه  
والله تعالى أعلم \* سئلت عن مات أبوه عن ابن وزوجة فطالب مهرهما من التركة فأقر به الابن  
ثم أخبره العدول بانها كانت أبرأته منه فهل تسمع دعواه الابن بعد اقراره لها بقاء المهر في ذمة أبيه  
فالجواب نعم تسمع دعواه الابن والحالة هذه لان التناقض في محل الخطأ فهو وقد سئل عن مثل هذا  
في الخبرية فأجاب بقوله تسمع دعواه لانه محل الخطأ كما هو ظاهر اه والله تعالى أعلم \* سئلت عن  
قال لا تشهد على هل يكون اقرارا فالجواب لا يكون اقرارا بخلاف ما لو قال لا تخبره ان له على  
حقاقه اختلف في كونه اقرارا وصح كل من القولين قال ابن الشحنة شارح الوهبانية

مطلب القول في مقدار  
القيمة قول المتمدى

مطلب أقر لزوجة أبيه  
بالمهر فأخبرناه أبرأته منه  
حال حياته

مطلب قال لا تشهد على  
لا يكون مقرا

وليس بالاتشهاد مقرا فتمده \* ولو قال لا تخبر بغيره مسطر

مطلب قال داري لفلان  
هبة لا اقرار

اه والله تعالى أعلم \* سئلت فيمن قال داري هذه لفلان هل يكون هبة أو اقرارا فالجواب انه  
يكون هبة فيقتضى التسليم فلا يتم الا به كما هو حكم الهبة بخلاف ما اذا لم يصفه لنفسه كان قال هذه الدار  
لفلان فانه يكون اقرارا فلا يتوقف على القبول والقبض قال في الوهبانية  
ومن قال ملكي ذا لذا كان منشأ \* ومن قال هذا ملك ذا فهو مظهر

مطلب قد اغتدر والتناقض  
في كثير من المسائل

اه والله تعالى أعلم \* سئلت عن رجل مات عن زوجة وورثة آخرين فأقر والمها بالزوجية  
ودفعوا الميراث ثم قاموا عليه ما دعين انها كانت مطلقة بائنا حين موته وانهم لم يملوا بالطلاق وطالبوا  
منها جميع ما أخذته فهل يقبل منهم فالجواب نعم قال الحوي في حواشي الاشباه قد اغتدروا  
التناقض في كثير من المسائل التي يظهر فيها عند المدعى قال ولا بأس بذلك كما حضر من ذلك \* سئلت  
مسألة الاقرار بالرضاع فلو قال هذه رضية ثم اعترف بالخطأ صدق في دعواه الخطأ وله أن يتزوجها بعد  
ذلك وهذا متروك وطبع اذ لم يثبت على اقراره بان قال هو حق أو صدق أو كافت وأشهد عليه بذلك فهو دا  
\* سئلت عن تصديق الورثة الزوجة على الزوجية ودفع الميراث لها ثم دعواهم استرجاع الميراث بحكم  
الطلاق المانع منه حيث تسمع دعواهم لقيام المدعى بذلك لهم حيث استصحبوا الحال في الزوجية  
وخفيت عليهم المبنونة \* سئلت عن ما اذا ادعى المكاتب بدل الكتابة ثم ادعى العتق قبل الكتابة لانه  
يخفى عليه العتق كذلك \* سئلت عن ما اذا استأجر دارا ثم ادعى ملكها على المؤجر وانما صارت الى المستأجر  
ميراثا من أبيه اذ هو عما يخفى \* سئلت عن ما اذا استأجر ثوبا مطوياني جراب أو منديل أو غير ذلك فلما نشره  
قال هذا متاعى سمعت دعواه وقات بيمينته فالدعوى مسموعة مع التناقض في جميع هذه الصور مطلقا  
لموضع العذر على الراجح المقتضى ومن المشايخ من اعتبر التناقض في جميع هذه الصور ورفع سماع الدعوى  
اذ تقدم ما ينفيها الا في مسألة الرضاع ومسألة الكذب القاضي المدعى في التناقض السابق وهي ما اذا مر  
انسانا بقضاء دينه فزعم المأمور انه قضاه عن أمر وصدقه الا تمر وكان الاذن بالقضاء مشروطا بالرجوع

فرجع المأمور على الأمر بالمال الذي صدقه على أدائه لئلا تخاف الدين بعد ذلك وأدعى على الآخر  
 المديون يدينه وإن المأمور لم يقضه شيئا وحلف على ذلك وقضى له القاضي على الأمر بأداء الدين فإذا تم  
 أدعى الأمر على المأمور بما كان رجع به عليه بحكم تصديقه فهذه الدعوى مسموعة مع التناقض لأن  
 القاضي أكذب المدعى الذي هو الأمر فيما سبق منه من تصديق المأمور وحديث قضى عليه بدفع الدين  
 إلى الدائن مانعا من الرجوع عليه بالمال ثم قال يعني ابن الغرس وهل يشترط لصحة سماع الدعوى إبداء  
 المدعى عذره عند القاضي والتوفيق بين الدعوى وبين ما سبق أولا يشترط ذلك ويكتفي القاضي بإمكان  
 العذر والتوفيق موضع نظر وخلاف والذي ينبغي اشتراط ذلك حتى ينتفي ظاهرا التناقض وتسلم الدعوى  
 عن المعارض اهـ فيحفظ فانه مهم جدا ولهذا نقلته بغامه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المقر إذا كذبه  
 المقر له ثم عاد المقر إلى الإقرار فصدقه المقر له هل يصح الإقرار حينئذ في جوابي نعم يصح قال في الأشباه  
 المقر له إذا كذب المقر بطل إقراره قال محشي به الجوى فلو عاد المقر إلى الإقرار ثانية فصدقه المقر له صح  
 ويكونان قد توفقا على الثاني ثم نقل عن الذخيرة ما نصه ولو أقرب رجل بالبيع وبخدا اشتري ووافقه المقر  
 في الجود أيضا ثم إن المقر له ادعى الشراء لا يثبت الشراء وإن أقام المشتري بينة على ذلك وصدقه البائع على  
 الشراء ثبت الشراء اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل ادعى عليه آخر عيال فقال جميع ما يوجد  
 في تذكرة فلان أو في دفتره فأنما لم يزم به هل يكون ذلك أقرا إياي بصدقه **الجواب** لا يكون أقرا  
 قال سيدي حسن الشرنبلالي في حواشيه على الدرر من الإقرار **بوتقة** لو قال المذمى عليه كل ما يوجد في  
 تذكرة المذمى بخطه فقد التزم به ليس بأقرار لانه قيده بشرط لا يلائمه فانه ثبت عن أصحابنا رجوعهم الله تعالى  
 أن من قال كل ما أقر به على فلان فأنما مقر به لا يكون أقرا لانه يشبهه وعدا اهـ والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن رجل مات عن ورثة بالغير وخلف مائة في دار مشتركة بينه وبين رجل آخر فاعترف الورثة ببقائه لذلك  
 الرجل ثم أخبرهم عدول من المسلمين بأن مورثهم كان حال حياته اشترى بقية الدار من ذلك الرجل حال  
 صغرهم بحيث صار جميع الدار ورثتهم فقاموا على ذلك الرجل وادعوا الجول بالامر والخفاء فدل تسمع  
 دعواهم بالباقي ولا يضرهم التناقض لانه في موضع الخفاء **الجواب** نعم تسمع دعواهم بالباقي ولا  
 يضرهم التناقض لانه في موضع الخفاء وقد سئل حامدا فندى رحمه الله تعالى بثل هذا السؤال **الجواب**  
 بقوله نعم اشترى دار الابنة الصغرى من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم إن الاب باع  
 تلك الدار من رجل وسلمها إليه ثم إن الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع أبوه فدأى الدار فقال  
 المشتري انك متناقض لان الاستئجار اعتراف ان الدار ليست ملكك هذه المسألة صارت واقعة الفتوى  
 وقد اختلفت أجوبة المفتين في هذه والصحيح ان هذا لا يصح دفعا وإن ثبت التناقض فيه لان هذا تناقض  
 فيما طرأ بفساد طريقي الخفاء والتناقض في مثله لا يمنع صحة الدعوى اهـ من فتاوى عطاء الله افندي عن  
 التنازعانية اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فممن أجر داره لرجل ثم أقر لرجل بدين وأراد فسخ الاجارة  
 وبيع الدار في الدين هل له ذلك **الجواب** نعم له ذلك في قول أبي حنيفة خلافا لصاحبه قال قاضيخان  
 صاحب الدار أقرب بالدين على نفسه وكذبه المستأجر قال أبو حنيفة يصح الإقرار ويصح القاضي الاجارة  
 بينهما بأقراره بالدين وقال صاحبنا لا يصح إقراره وهذه ثلاث مسائل احدها هذه والثانية المرأة إذا  
 أقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذب الزوج صح إقرارها ويكون للغير أن يجسبها بالدين والثالثة  
 المحبوس بالدين إذا أقرب بعض ماله لرجل بشق به أو لبعض ورثته عند أبي حنيفة يصح إقراره حتى يقضى  
 القاضي بعمرته ويخرجه من الحبس اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فممن استأجر دارا باسمه وكتب في  
 ذلك صكاهم أقرانه استأجر تلك الدار زيدوان اسمه في الصك عارية وصدقه المقر له في ذلك هل يكون إقرارا  
 بانه وكيل عن المقر له في ذلك **الجواب** نعم قال في تنقيح الحامدية إذا أقر المستأجر ان اسمه عارية لفلان

مطلب في المقر إذا كذبه  
المقر له ثم عاد المقر فصدقه

مطلب قال جميع ما في  
تذكرته أو دفتره أنه لم يزم  
به لا يكون إقرارا

مطلب اشترى دار الابنة  
الصغيرة وأشهد وكبر الابن الخ

مطلب أجر داره ثم أقر  
بدين وأراد فسخ الاجارة  
وبيع الدار

مطلب استأجر دارا باسمه  
ثم أقرانه استأجرها لزيدوان  
اسمه في الصك عارية

في عقد الاجارة وصدة المقرله في ذلك كان اعترافا منه بان العاقد وكيل عن المقرله في ذلك وحيث يحكم  
 انه وكيل لحقوق المتقدم المطالبة بالاجرة وتوجه الخصومة انما هي بان باشره مقدوه هذا هو العقد الذي  
 عليه المتون والمنروح من ان حقوق العقد في الاجارة ترجع للوكيل اه معز بالبرهان والله تعالى اعلم  
 سئلت فبين قاسم شركاه في عقار ثم ادعاه كله هل يكون اقامه على القسم اعترافا بان المقسوم  
 مشترك فلا تصح دعواه المذكورة فالجواب نعم قال في التفتيح الاقدام على الاقتسام اعتراف بان  
 المقسوم مشترك نعم كتب المحقق ابن عابدين في رد المحتار نقلا على المقدسي اقسما التركة ثم ادعى أحدهما  
 أن أياه كان جعل له هذا الشيء المدين ان كان قال في صغيري يقبل وان مطلقا اه قال لان دعوى الجهول  
 هنا فيما يخفى والتناقض في محل الخفاء عفو اه والله تعالى اعلم سئلت عن اقرار الراهن بقبض  
 المرتهن الرهن هل يصح فالجواب ما في التفتيح وهذا نصه ولو شهد الشهود على اقرار الراهن بقبض  
 المرتهن ولم يشهدوا على معانة القبض كان الامام يقول لا يقبل ثم رجع وقال يقبل كما هو قولهما اه  
 معز بالبرهان والله تعالى اعلم سئلت في رجل اقر انه قتل فلانا بالسيوف ولم يذكر انه كان عمدا  
 أو خطا هل يقتص منه فالجواب لا يقتص منه بذلك ولكن تجب الدية في ماله كما في التفتيح  
 عن التتارخانية وفيه ايضا عن فاصيخان مانصه اذا اقر القاتل انه قتله خطأ وادعى الولي العمد فالدية  
 في مال القاتل لورثة المقتول اه والله تعالى اعلم سئلت في مريض اقر لوارثه بدن وصدة سائر  
 الورثة في حياته ثم مات من مرضه المذكور فهل لا كلام لهم بعد الموت فالجواب انهم متى صدقوه  
 حيا فلا حاجة الى تصديقهم بعد الموت ففي التفتيح اقر المريض لوارثه بدن وصدة الوارث الاخر فنه ثم  
 مات المريض هل يكفي التصديق الذي كان في حياة المورث أو يحتاج الى تصديق آخر اجاب لا يحتاج  
 الى التصديق الجديد اه معز بالي نظام الدين وفيه ايضا المريض اذا اقر لوارثه بعين وصدة ببقية الورثة  
 في حياته بذلك لا حاجة الى التصديق بعد الموت بخلاف الوصية بما زاد على الثلث فانه لا ينفذ الا باجارة  
 الورثة بعد موت الموصي اه والله تعالى اعلم سئلت في اقرار الوصي الذي هو ليس بوارث بدن في  
 تركة الميت لا يجزيه هل يجوز فالجواب انه لا يجوز قال في الذخيرة اذا اقر الوصي على الميت بالدين لا يصح  
 اقراره امكن لا يخرج به على ان يكون خصمه لا غير فان اقام الغريم عليه دينه بالدين الذي اقر به تقبل  
 بينته ثم نقل عن عدة كتب مانصه اقرار الوصي على الميت بالدين أو العين أو الوصية باطل لانه اقرار  
 على الميت واقرار الغير على الغير غير جائز وان اعتبر شهادة فهو شهادة فردة لا يعتبر ايضا الا ان يكون  
 الوصي وارثا فيه صح اقراره بالدين فقط في نصيبه فحسب اعتبار الاوراثه فيعتبر في حقه أو يشهد معه آخر  
 فيصح ما اقر به مطلقا في الانصاء كلها اعتبار الشهادة اه والله تعالى اعلم سئلت عن رهن داره  
 واعترف بالقبض الا انه لم يتصل به القبض فاذا تصادقا على القبض والافياض هل يؤاخذ بهذا اقراره  
 فالجواب نعم يؤاخذ باقراره في اجارة جواهر الفتاوى ولو شهدوا على اقرار الراهن بقبض المرتهن  
 ولم يشهدوا على معانة القبض كان الامام يقول لا يقبل ثم رجع وقال يقبل كما هو قولهما اه لا يكون  
 عن البرازية والله تعالى اعلم سئلت في مريض اقر بجميع ماله لاجنبي هل يصح اقراره  
 فالجواب نعم يصح اقراره بذلك اذ لا يمكن عليه دين قال في الخاتمة المريض الذي ليس عليه دين اذا  
 اقر بجميع ماله لاجنبي صح اقراره ولا يتوقف اقراره على اجارة الورثة اه والله تعالى اعلم سئلت  
 في المشتري اذا اقر بقبض جميع المبيع لدى شهود عدول ثم ادعى النقص فهل لا تسمع دعواه بعد اقراره  
 المذكور فاجبت لا تسمع دعواه والحالة هذه كافي تنتج الحامدية من البيع والله تعالى اعلم  
 سئلت عن اقرار الناظر للمستأجر على صرفه على الدكان المستأجر هل يصح فالجواب ان هذا  
 السؤال رفع الى حامد قندي فاجاب عنه بان اقراره لا يكون صحيحا والمسألة في التفتيح من الوقف وفي

مطلب الاقدام على القسمة  
 اعتراف بان المقسوم مشترك

مطلب في اقرار الراهن  
 بقبض المرتهن الرهن

مطلب اقراني قتله بالسيوف  
 ولم يقل عمدا تجب الدية

مطلب مريض اقر بدن  
 لوارثه وصدة الورثة  
 في حياته

مطلب لا يجوز اقرار الوصي  
 بدن في التركة لاجنبي

مطلب رهن داره واعترف  
 بالقبض الخ

مطلب اقر في مرضه  
 بجميع ماله لاجنبي صح  
 مطلب اقر المشتري بقبض  
 جميع المبيع ثم ادعى النقص

مطلب لا يصح اقرار الناظر  
 على الوقف

مطلب أقروا الموقف عليه  
ان الرب يستحقه فلان دون  
صح

مطلب لا يصح اقرار الولي  
على الصغير بالنكاح

مطلب تعتد المرأة من  
وقت الاقرار  
مطلب اقرار الاب بقبض  
الصدقات ان بكر اصدق والا  
فلا

مطلب اشترى دارا ودفع  
عنها ثم قال اشترى بها من  
مال أبي الخ

مطلب الوصي اذا علم الدين  
له أن يؤذيه

مطلب ادعى على الميت  
جارية بعينها والوصي يعلم  
انهم اللدعي

مطلب من أقر ثم أنكر لا  
يعتبر أنكاره  
مطلب أقر رجل بالقتل  
وقامت البيعة على غيره  
مطلب أقر الجروح ان فلان  
لم يجرحني

الخيرية من الوقف نكول الناظر وأقراره على الوقف لا يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
موقوف عليه أقروا هو بحال صحة وطوع ان الرب يستحقه فلان دون هل يصح اقراره **فاجبت** بما في  
الاشباه وهذا نصه **أقروا** الموقف عليه بان فلان يستحق معه كذا أو انه يستحق الرب دون صدقة فلان  
صح في حق المقر دون غيره من أولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف بخلافه جـ لا على ان الواقف  
رجع عما شرطه وشرط ما أقربه المقر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ولي صغير أو وكيل كبير  
أقر عليه بالنكاح هل يصح اقراره **فاجبت** لا يصح اقراره في التنوير وشرحه من باب الولي  
مانعه ولو أقر ولي صغير أو صغيرة أو أقر وكيل رجل أو امرأة أو مولى عبد بالنكاح لم ينفذ لانه اقرار  
على الغير الا ان يشهد الشهود وعلى النكاح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أقر زوجته مائة  
طاقها الاثنا من مائة ثلاثة أشهر وصدقته على ذلك وزعمت انها حاضرت ثلاث حبس فهل تصدق  
والحالة هذه **فالجواب** من فتاوى قارئ الهداية الذي عليه المتأخرون من علمائنا انها تقدم من  
وقت الاقرار الا ان تقوم بيعة على ما تصادق عليه ومذهب المتقدمين انها لا تصدق ان اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** في اقرار الاب بقبض مهر بنته الصغيرة هل يصح **فاجبت** بما في البحر وهذا نصه واقرار الاب  
بقبض الصداق عند انكارها وعدم البيعة غير مقبول ان كانت وقتها بالغة والا فقبول وفي البرازية أقر  
الاب بقبض الصداق ان بكر اصدق وان ثيبا لا وصدقوا فاطبة بان الاب يملك قبض صدقات البكر  
البالغة ومن ملك الانشاء ملك الاقرار قل المحقق الرمي والذي يتخرف في هذه المسألة ان الاب اذا أقر  
بقبض مهر الصغيرة يصح اجاعا وصدق الاب بالغة لا يصح اجاعا وصدق الاب بالغة فيه خلاف  
والاكثر على صحته ما لم يتقدم منها منى فاعتنم هذا التحرير اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى  
دارا ودفع عنها ثم قال اشترى بها من مال أبي هل يكون ذلك اقرارا بالدار للاب **فالجواب** لا يكون اقرارا  
به انه ادلى بزم من الشراء من مال الاب أن يكون المبيع للاب لانه يستحق القرض والغصب وقد وردت  
ومالك لا يملك فأضيف مال الاب للاب على طريقة التجوز ومنه قول الصديق لصديقه مالى مالك ومالك  
مالى فكيف يحكم بالدار للاب بذلك مع هذه الاحتمالات ما قال ذلكذور وبه وثبات أفاده صاحب الخيرية  
أوائل البيوع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وصي جمع من اقرار الميت حال حياته ان فلان عليه  
كذا فويل يجوز له أن يدفع ذلك الدين بدون قضاء فاض **فالجواب** ما في كتاب آداب الاوصياء وهذا نصه  
وصى علم الدين باقرار الميت أو بالعاينة فله أن يؤدى وان كان بالشبهة لا الا أن يقضى به فان خاف أن  
يضمن وقد علم الدين باقرار لا يؤدى وفي البيعة أن الوصي اذا علم الدين ولا يبيعه للميت لدان يدع عنه الدان  
أو يبيع منها شيئا يعنى من التركة بجنس الدين ثم يقول للمورثة بخاصه وفي استرداد الوديعة أو الثمن اه  
**فوافد** **فقال** في الخاتمة ولو ادعى على الميت جارية بعينها الوصي يعلم انهم اللدعي وان الميت كان قد غصبها  
منه قال الجرجاني يدفعها الوصي الى المدعي لانها لو غصبها منه يصير غاصبا ضامنا اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن أقر ثم أنكر هل يعتبر أنكاره **فالجواب** لا يعتبر أنكاره والحالة هذه قال في التكملة  
الاقرار المتأخر برفع الانكار المتقدم والاقرار المتقدم برفع الانكار المتأخر اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن ولي قتل ادعى على رجلين بانهم أقتلاه فشهدت البيعة على أحدهما وأقر ان آخره هل يقضى بقتل  
من أحدهما **فالجواب** ان هذه المسألة في التنوير وهذه عبارته ولو أقر رجل بانه قتله وتبعت البيعة  
على آخره قتله وقال الولي قتله كلاهما كان له أى للولي قتل المقر دون المشهود عليه اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن اقرار الجروح بان فلان لم يجرحني هل يمنع وورثته من الدعوى على فلان بذلك الجرح  
**فالجواب** نعم عنه هم فلا تمنع دعواهم عليه بذلك قال في التنوير قال الجروح لم يجرحني فلان ثم مات  
الجروح ليس لورثته الدعوى على الجراح من هذا السبب وكتب محنته ابن عابدين مانعه قوله ليس



لورثته الدعوى لان الوارث يدعى الحق لئلا يمتنع من يدعى له اه وقد المحقق الظه طوى كلام التنوير بالقتل المدفون ارجع  
 لانه متناقض فكذا لا تسمع دعوى من يدعى له اه وقد المحقق الظه طوى كلام التنوير بالقتل المدفون ارجع  
 كلامه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل اقر بعه قارل زيد ثم ادعاه بالوكالة لغيره هل تسمع دعواه  
 فالجواب لا تسمع دعواه لغيره ولا لنفسه في جامع الفصولين مانصه من اقر بعه لغيره فكلا لا يملك  
 ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره بوجه **سئلت** في رجل اقر بعه قارل زيد ثم ادعاه بالوكالة لغيره فكلا لا يملك  
 والاستيهاب من المدعى عليه او غيره وكذا الشراء والمساومة وما أشبهه من الاجارة وغيره فانفع صاحبها  
 من دعوى الملك لنفسه او غيره اه قال محشي الخبير الرمي كالاستهوان وهي واقعة الفتوى لانه اقرار  
 بانه لا ملك له فيه اذ الانسان لا يربح من ملك نفسه وكالاته وهي واقعة الفتوى أيضا اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** فيمن اقر لزيد بان هذا العقال له ثم بعد مدة ادعاه لنفسه بالشراء من المقر له وبرهن على ذلك  
 هل يقبل منه فالجواب قل في جامع الفصولين اقراره له في كذا قدر ما يكتفه الشراء منه ثم برهن على  
 الشراء منه بل انما يرضى قبل لا مكان التوفيق بان يشتره بعد ما اقر به انه له ولان البيعة على العقد المبرم تفيد  
 الملك للعالم ولذا لا يتبعه الزائد وكذا لو اقر انه كان له ثم برهن على شرائه منه بل انما يرضى جاز اه والله تعالى  
 أعلم **سئلت** فيما لو اقر رجل عند غير القاضي انه ما سكي اشتريته من فلان او ورثته منه ثم ادعاه عند  
 قاض ملكه مطاها هل تسمع دعواه فالجواب لا تسمع والحالة هذه لو ثبت انه قال انه ما سكي بشراء من  
 فلان كما في جامع الفصولين والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن كان ساكنا بمنزل فاقربانه كان يدفع أجره  
 لزيد ثم ادعى تلك الدار لنفسه فهل يكون قوله كذبا أم لا في دفع الاجرة اقرار بالملك لزيد فالجواب ما في جامع  
 الفصولين وهذا نصه الصحيح عندي انه اقرار بانه لا ملك له فيه وان لم يكن اقرار بانه لزيد فينبغي أن نصح  
 دعواه لغيره لا لنفسه للتناقض اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن اقر بعه قارل زيد ثم ادعاه  
 فالجواب نعم يصح اقراره قال في الكنترا اذا اقر حرم كاف بحق صح ولو بجهولا كني ارحق وبجبر  
 على يمانية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اشترى عقارا ثم اقر في اشتريته من مال أبي هـ هل يثبت  
 باقراره هذا ان العقار المذكور لا يثبت به ذلك لانه يحتمل القرض والغصب وقد وردت  
 ومالك لا يملك فاضيف مال الابن للاب على طريقة التجوز ومنه قول الصديق اصديقه مالى مالك ومالك  
 مالى فكيف يحكم بالدار للاب مع هذه الاحتمالات افاده في الحيرة من أوائل البيوع والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن الاقرار بجهول هـ هل يصح فالجواب نعم يصح ويلزمه بيان بهالة قيمة قال في الدرر  
 ولو اقر بجهول صح وزمه بيان ما جهول بهالة قيمة يعنى اذا قل للسلان على تسمى او حق زمه ان يبينه بهالة  
 قيمة اه فاذا امتنع فللقاضي ان يجبره على بيانه بهالة قيمة كافي بهجة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن اقراره عليه ألفا زيد عن مبيع ابتعته منه لكنى لم يقبضه واتى المقر له انه قبضه فهل لا يصدق في  
 قوله لم يقبضه فالجواب نعم لا يصدق في ذلك قل في البرازية على انك من عن عبد اشترته منك  
 الا انى لم يقبضه وقال المقر له قبضته لا يصدق في قوله لم يقبضه وصل او فصل اه فعلى ذلك يكون لأقرله  
 أخذ المبلغ الزبور من المقر كافي بهجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن بينه وبين آخر خبطة فتجاسا فظهر  
 بذمة أحد هـ لا تخرم مقدار من الدراهم فاقرب به وكتب عليه به سند ثم ادعى الغلط في المحاسبة وطلب  
 تكرار المحاسبة فهل له ذلك فالجواب ليس له ذلك كافي بهجة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن أبرأ خضعه من مال ثم اقر بعه بعد البراءة فهل يعود بعد سقوطه فالجواب لا يعود بعد سقوطه  
 كافي الاشياء من قاعدة الساقط لا يعود اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يصح اقرار الصبي والمجنون  
 فالجواب لا يصح قال في الملتقى ولا يصح طلاق الصبي والمجنون ولا عتاقهما ولا اقرارهما اه والله  
 تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا كان بين زيد وعمر ومعاملات واخذوا عطاء فتجاسا فبين ان بذمة عمرو

مطلب اقر بعه قارل زيد ثم  
 ادعاه بالوكالة لغيره

مطلب اقر لزيد بعه قارل  
 ادعاه لنفسه بالشراء

مطلب اقر عند غير القاضي انه  
 اشتراه من فلان ثم ادعاه  
 عند قاض ملكه طاقا  
 مطلب قال كنت ادفع أجر  
 هذه الدار لزيد ثم ادعاه

مطلب اشترى عقارا ثم اقر  
 انى اشتريته من مال أبي

مطلب فى الاقرار بجهول

مطلب اقراره عليه ألفا زيد  
 مبيع لم يقبضه

مطلب فى دعوى الغلط فى  
 المحاسبة

مطلب اقر بعه بعد البراءة  
 يعود المال الساقط

مطلب لا يصح اقرار الصبي  
 والمجنون

مطلب تجاسا بافتبين ان  
 لاحدهما كذا

زيد كذا وكذا من ثمن مبيع مقبوض فأقر بذلك عمرو وزيد أقرارا على وجه الطوع والرضى وكتب له بذلك  
سنداً ومات عمرو وقبل الدفوع عن والده لا غيرة قبض تركته وفيها أوفاء للدين وأقراراً بالدين المذكور في  
دقة ابنه طوعاً وافطاً لمطالب منه زيد دفع المبلغ المذكور امتنع وقال لا أدفع حتى نعيد المحاسبة لجولز أن يكون  
في المحاسبة الأولى غلط فهل أسس له ذلك فالحجواب نعم أسس له ذلك ويجبر على الدفع والمساءلة بعينها في  
البهجة عن محمد بن العابد بن والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض أقر في مرضه بدين لوارثه ثم صبح  
من مرضه ذلك هل يصح أقراره حينئذ **جواب** نعم يصح أقراره والحالة هذه قال في البهجة وإذا أقر  
المريض لوارثه بدين ثم برى من مرضه هل يصح أقراره أم يبطل **أجاب** لا يبطل أقراره اهـ والله تعالى  
أعلم **سئلت** عن مريض أقر بلام مجهول النسب بولده منه له ثلثه وأنه ابنه ووافقه على ذلك الغلام هل  
يثبت نسبه **فالحجواب** يثبت نسبه وبشارك الورثة لأن النسب من الحوائج الأصلية وهو أيضاً أقرار  
على نفسه وليس فيه ضرر على غيره قصد أخيه أفاده الزبلي في بحث أقرار المريض وقد أفق بذلك في  
البهجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن وارث أقر أنه استوفى جميع حقه في مخاف مورثه واتصل به من  
هو بيده من باقي الورثة وأبرأهم من ذلك ثم قام يدعى عليهم بأنه بقي له عندهم كذا فهل لا تسمع دعواه  
بعد أقراره وأبرأه **فالحجواب** نعم لا تسمع دعواه والحالة هذه خلافاً لما عقق الرمي رحمه الله تعالى وهذا  
بخلاف الابن إذا أقر بالاستيفاء من وصيه وأبرأه حيث تسمع دعواه عليه كحقيقته في تنقيح الحامدية والله  
تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أقر عند القاضي بدين عليه مئيت وعلى المئيت دين من ذلك الجنس الذي  
أقر به فأمر القاضي ذلك المدينون القرباء ما عليه من الدين إلى غرماء المئيت فدفع إليهم فهل يصح أمر  
القاضي المذكور ويدفعه ببرأ من الدين الذي عليه **فالحجواب** نعم كافي آداب الأوصياء فإنه قال صح أمره  
حتى إذا دفع إليهم ببرأ عن دينه قال ووقف ذلك المدينون بغير أمر القاضي حكى في فتاوى شمس الأئمة  
المرحومين أن قضاء صحيح وإن الدين بسقط به اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أقر أنه مس  
ربيته المشبهة بشهوة وشهد على أقراره بذلك عدلان هل تقبل شهادتهما المذكورة فتجرم عليه أمهما  
**فالحجواب** نعم قال في البصر الرائق وتقبل الشهادة على الأقرار بالأسبوبة وشهوة وعلى الأقرار بالقبلة  
بشهوة وهل تقبل الشهادة على تنس الجنس والتقبيل عن شهوة قال بعضهم لا تقبل واختاره ابن الفضل  
لأنهما أمر باطن لا يوقف عليه عادة وقيل تقبل واليه مال البرزوي وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في  
سكاح الجامع والختار القول كافي الجنس وفتح القدير اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فممن أقر أنه  
شهد زوراً ما ذلزمه **فالحجواب** أنه يشهر ولا يغرر رأى لا يضرب وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وقال يرجع ضرباً يحبس ولا يحنق حنيفة أن شريح يرضى الله تعالى عنه كان يشهر ولا يضرب وكان يبعثه  
إلى سوقه إن كان سوقياً وإلى قومه إن كان غير سوقى بعد المصراع ما يكونون ويقول إن شريحاً  
يقربكم السلام ويقول أنا وجدنا ههنا شاهد زور فأخذوه وحذروا الناس أفاده الزبلي في كتاب  
الشهادة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قال لا أعطى ديني عليك فقال سأعطيكم هل  
يكون أقراراً **فالحجواب** نعم قال في الخاتمة رجل قال لغيره أقض الألف التي علىك فقال سأعطيكم  
أوغدا أعطيكها أو أوسع دترتها فانتقمدها كان أقراراً بالملك ولو قال أحل الغرماء على بها كان أقراراً  
وكذا القول أبرأتني منها أو هبتها أو تصدقت بها على أو حبستها الهالك كان أقراراً اهـ والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رجل قال لرجل استقرضت منك مائة ريال أو مائة ليرة هل يكون هذا أقراراً  
**فالحجواب** لا يكون أقراراً قال قاضي خان لو صرح وقال استقرضت منك مائة درهم لا يلزمه شيء لأن  
هذا السنين سبين السؤال وليس كل من سأل شيئاً يعطى له بخلاف قوله أقرضتني فإن ذلك يكون أقراراً  
وذكر في بعض الروايات إذا قال الرجل لغيره استقرضت منك ألفاً يكون أقراراً اهـ والله تعالى أعلم **سئلت**

مطلب أقر بدين لوارثه  
وهو مريض ثم صبح منه يصح

مطلب أقر بلام مجهول  
النسب أنه ابنه

مطلب وارث أقر أنه اتصل  
بحقه من التركة واستوفاه  
عن هو في يده

مطلب في رجل أقر عند  
القاضي بدين عليه مئيت الخ

مطلب أقر أنه مس ربيته  
بشهوة

مطلب فممن أقر أنه شهد  
زوراً

مطلب طامه في دينه فقال  
سأعطيكم كان أقراراً

مطلب فممن قال استقرضت  
من فلان كذا هل يكون  
أقراراً

السؤال عن قال ما في يدي من قليل أو كثير عقار أو غيره فهو لفلان هل يصح إقراره فأجاب نعم  
 يصح إقراره لأنه عام وليس بمجهول فان حضر المقر له وأراد أن يأخذ شيئا مما في يده واختلفا في عهده في يده  
 انه كان في يده وقت الإقرار أو لم يكن كان القول فيه قول المقر وكذا لو قال جميع ما في حائطي لفلان فأقده  
 قاضيان والله تعالى أعلم سئلت عن رجل ادعى على ورثة أن مورثهم أوصى له بالثلث فأقر له بعضهم  
 بقوله يؤخذ من المقر ما يخصه أو جميع ما بيده ان لم يكن أكثر من الثلث فأجاب قل في العمادية  
 بعض الورثة اذا أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق قال واذا مات وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف  
 درهم فأخذ كل ابن ألفا فادعى رجل أن الميت أوصى له بثلث ماله وصدقه أحد البنين فأقياس أن يؤخذ  
 منه ثلاثة أخماس ما بيده وهو قول زفر وفي الاستحسان يؤخذ منه ثلث ما بيده وهو قول علمائنا  
 رحمهم الله تعالى لان المقر أقر له بألف شائع في الكل ثلث ذلك في يده وثلاثة في يدي شريكه فما كان إقرارا  
 فيما في يده قبل وما كان إقرارا فيما في يده غيره لا يقبل فوجب أن يسلم اليه ثلث ما في يده اه قد نقله في  
 العمادية والله تعالى أعلم سئلت في الاستبراء من غير المدعى عليه هل يكون إقرارا بالملك للمدعى  
 كالأستبراء من المدعى عليه حتى لو برهن عليه المدعى عليه يكون دفعا فأجاب نعم كافي جامع  
 الفصولين ثم قال أقول ينبغي أن يكون الاستبراء والاستبراء ونحوه كالأستبراء اه فائدة  
 مهمة قل في البرزاية وما يجب حفظه هناك المساومة إقرارا بالملك للبائع أو بعدم كونه ملكا له يعني  
 للمساوم ضمة الاقصدا وليس كالأقرار صريحا بأنه ملك البائع والتفاوت يظهر فيما اذا وصل الى يده يؤمر  
 بالرد الى البائع في فصل الإقرار الصريح ولا يؤمر في فصل المساومة وبيانه اشترى متاعا من انسان وقبضه  
 ثم ان أبا المشتري استحققه بالبرهان من المشتري وأخذه ثم مات الاب وورثه الابن المشتري لا يؤمر برده الى  
 البائع ويرجع اليه على البائع ويكون المتاع في يد المشتري هذا بالارث ولو أقر عند البيع بأنه ملك البائع ثم  
 استحققه أبوه من يده ثم مات الاب وورثه الابن المشتري لا يرجع على البائع لانه في يده بناء على زعمه بحكم  
 الثراء لما تقرر ان القضاء للمشتري لا يوجب فسخ البيع قبل الرجوع بالبائن اه والله تعالى أعلم فائدة  
 أخرى قال ابن عابدين نقلا عن العلامة أبي السعد وفي حواشي الاشياء من التنازع خاتمة عن واقعات  
 الناطق في مافيه أشهدت المرأة شهودا على نفسها لانه لا يثبت الا بها ولا أخيهما مال تريد بذلك اضرار الزوج أو أشهد  
 الرجل شهودا على نفسه بمال بعض الاولاد يريد به اضرار باقي الاولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم أن  
 لا يؤدوا الشهادة الخ ما ذكره العلامة البصري وينبغي على قياس ذلك ان يقال ان كان للقاضي علم بذلك  
 لا يسمعه الحكم اه

### كتاب الصلح والبراءة

مطلب يشترط في بدل الصلح  
 أن يكون معلوما

سئلت عن بدل الصلح هل يشترط فيه أن يكون معلوما فاجبت نعم يشترط فيه ذلك ان كان  
 يحتاج الى قبضه قال في التنوير وشروطه أيضا كون المصالح عليه معلوما ان كان يحتاج الى قبضه  
 وكون المصالح عنه حقا يجوز الاعتياض عنه ولو غير مال كالقصاص والتعزير معلوما كان المصالح عنه  
 أو مجهولا لا يصح لو كان المصالح عنه مما لا يجوز الاعتياض عنه كحق شفعة وحقة قذف وكفالة تنس اه  
 قوله ان كان يحتاج الى قبضه بخلاف ما لا يحتاج الى قبضه مثل أن يدعى حقا في دار رجل وادعى المدعى

قوله فاقياس ان يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما بيده وجهه ان مقتضى إقراره ان يأخذ المقر المقر له خشي ما بيده مما وان يعطوا  
 المقر ثلاثة أخماس وذلك ان مسألة الوصية من تسعة تلو صلي له ثلاثة وثلاثة الثلثة الثلثان سنة فذلك واحدان فاذا جمع  
 ما هو المقر وما هو المقر له كان المجموع خمسة فله المقر منها ثلثان هو الخمسان والمقر له ثلاثة هي ثلاثة أخماس فيصط اه كاتبه  
 عفي الله عنه أمين

عليه حقاني أرض بيد المدعي فاصطالحها على ترك الدعوى جاز اه من حواشيه للحقق ابن عابد بن رحمه  
 الله تعالى والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن ادعى دارا في يد آخر فصالحه على بعضها هل يصح هذا الصلح  
 فالجواب لا يصح هذا الصلح الا بأحد أمرين إما بزيادة شيء آخر كتوب ودرهم في البدل فيصير ذلك  
 عوضا عن حقهم فيما بقي وإما بان يلحق به البراءة عن دعوى الباقي اه من التنوير وشرحه للملائي وفي  
 الشرح لآلية نقلا عن المقدسي ان هذا الجواب على غير ظاهر الرواية ومثله في الهداية وظاهر الرواية انه  
 يجوز من غير أن يذكر براءة عنه عن دعوى الباقي أو بزيده درهما اليه أشير في المحيط والذخيرة ومثلي عليه في  
 الاختيار اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن غصب فرسا هل يكت عنه فصاله على أكثر من  
 قيمته هل يجوز فالجواب نعم قال في التنوير والصلح عن المغصوب المالك على أكثر من قيمته قبل  
 القضاء القيمة جائزة فلا تقبل بينة الغاصب بعده ان قيمته أقل مما صلح عليه اه قيد بقوله قبل القضاء  
 بالقيمة لانه بعد القضاء لا يجوز على أكثر من قيمته كما صرح به صاحب التنوير بعد ما تقدم والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت عن متول ادعى وقبضة عقار على ذي يد فأنكره ذو اليد فصالحه على مال هل يجوز هذا  
 الصلح فالجواب انه لا يجوز كافي جامع الفصولين قال اذ الصلح كبيع وليس للمتولى بيعه ولو دفع المتولى  
 شيئا الى ذي اليد وأخذ الدار للوقف يجوز لو لم يكن له بينة على اثبات الوقف اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت  
 عن رجل صالح عنه فضولى هل يصح فالجواب انه يصح ان ضمن المال أو أضاف الى ماله أو قال على  
 هذا أو كذا وسلم المال وصار متبرعا في الكل الا اذا ضمن بأمره والاي سلم في الصورة الزامية فهو موقوف  
 فان أجاز له المدعي عليه جاز ولزمه البدل والادب اه من التنوير وشرحه والله تعالى أعلم ❊ سئلت  
 عن رجل ادعى على آخر ان الدار التي بيده وقف عليه فأنكر صاحب البدل الوقفية وليس للمدعي بينة فصالحه  
 المنكر على مال هل يجوز هذا الصلح فالجواب انه لا يجوز كافي الحمامية قال لان المصالح يأخذ بدل  
 الصلح عوضا عن حقه على زعمه فيصير كالمعوضة وهذا لا يكون في الوقف لان الموقوف عليه لا يملك الوقف  
 فلا يجوز له بيعه فهنا ان كان الوقف ناشئا فالاستبدال به لا يجوز والا فلهذا يأخذ بدل الصلح لانه حق  
 ثابت فلا يصح ذلك على حال اه معزى بالجواهر الفتاوى ومافي التنوير من كتاب الصلح من قوله وطالب له  
 بدل الصلح لو صادف في دعواه نافسه فيه الطهطاوى ونقل ابن عابد بن مناقشته وأقرها ونقل الاقروى في  
 كتاب الوقف عن فتاوى رشيد الدين ما نصه ادعى على رجل محدود انه وقف على كذا فأنكر فصالح المدعي  
 عليه على مال لا يصح لان الصلح يعتزله البيع وليس للمتولى ولاية البيع والاستبدال ولو دفع للمتولى شيئا  
 الى المدعي عليه وأخذ الدار لاجل الوقف يجوز اذ لم يكن له بينة على اثبات الوقف والموقوف عليه لو فعل  
 ذلك لا يجوز لانه ليس بخصم والقضولى له فعل ذلك لان الموقوف عليه فعل ذلك لا يأخذ الدار أما الفضولى  
 لو فعل ذلك من مال نفسه لاستخلاص الوقف فانه يدفع المال ولا يأخذ الدار اه معزى بالفصول العمدى  
 والله تعالى أعلم ❊ سئلت عما اذا أقام المدعي عليه بينة بعد الصلح عن انكاره على اقرار المدعي انه لاحق  
 له فيه هل يبطل الصلح فالجواب مافي النزابة ونصه ادعى ثوبا واصلح ثم برهن المدعي عليه على اقرار  
 المدعي انه لاحق له فيه ان على اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وأما بعد الصلح فيبطل الصلح اه وفي التنوير  
 أقام بينة بعد الصلح عن انكاره ان المدعي قال قبله ليس لي قبل فلان حق فالصلح ماض ولو قال بعده ما كان  
 لي قبله حق يبطل اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في الصلح عن دعوى فاسدة هل يصح فاجبت بما في  
 النزابة وهذا نصه والذي استقر عليه فتوى أئمة خوارجهم أن الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها  
 لا يصح والتي يمكن تصحيحها كما اذا ترك أحد الحدود يصح قال ابن عابد بن وهذا ما ذكره المصنف وقد علمت  
 انه الذي اعتمد صدر الشريعة وغيره فكان عليه المقول اه قال المحقق ابن عابد بن مثال الدعوى التي  
 لا يمكن تصحيحها الوادعي أمة فتسالت أنا حرة الاصل فصالحها عنه فهو جائز وان أقامت بينة على انها حرة

مطلب في الصلح على بعض  
المدعي

مطلب هاكت الفرس عند  
الغاصب فصاله على أكثر  
من قيمتها

مطلب في الصلح في الوقف

مطلب في صلح الفضولى

مطلب بعد الصلح عن انكار  
أقام المدعي عليه بينة على  
اقرار المدعي

مطلب في الصلح عن دعوى  
فاسدة

الاصل بطل الصلح اذ لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حجة الاصل اه وفي الكفوى هل يصح الصلح  
 عن دعوى فاسدة (فالجواب) ان كان عن دعوى فاسدة الاصل نحو ان يدعى أخوال الميت الميراث وللميت  
 ابن فصالحه الابن على شيء لا وان كان عن دعوى فاسدة الوصف نحو ان يكون فيه اخل وقصور نعم اه وفي  
 حواشي جامع الفصولين للمزلي ان القول باشترط صحة الدعوى لصحة الصلح ضعيف اه والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت فيمن عليه ألف فصالحه رب الدين منها على خمسة مائة هل يجوز ذلك ولا يشترط الدفع قبل  
 المفارقة فالجواب نعم قال الكفوى ولو كان له على رجل ألف درهم فصالحه منها على خمسة مائة درهم  
 جاز وان فارقه قبل أن يعطيه اياها لان هذا الصلح ابراء عن النصف اه معزى الى لسان الحكام والله تعالى  
 أعلم ❊ سئلت عن صالح عن دراهم دين على دنانير وتفرق قبل القبض هل لا يصح هذا الصلح فالجواب  
 لا يصح هذا الصلح لما في جامع الفصولين لو صالح عن دراهم دين بدنانير وتفرق قبل القبض بطل الصلح ولو  
 عن انكار لا نه صرف في زعم المدعى وفي المحيط مانعه واذا وقع الصلح من الدنانير الذي في الذمة على دراهم  
 فهذا صرف حتى يشترط قبض البديل في الجاس اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل ادعى على آخر  
 مالا فصالحه ثم ظهر انه لا شيء عليه هل يبطل الصلح ويسترد البديل فالجواب نعم قال في الخلاصة ادعى  
 مالا فصالحه ثم ظهر ان لا شيء عليه بطل الصلح ويسترد البديل اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن صالح  
 عن دعوى دين ثم ادعى الايفاء والابراء وبرهن على ذلك هل تسمع دعواه فالجواب ان كان الصلح عن  
 انكار فلا تسمع لانه افسد ادعاء عن البين ولا يتنقض وكذا لو اقر بدين ولم يدع الايفاء والابراء وصالح ثم ادعى  
 الايفاء والابراء لا يقبل ولو ادعى الايفاء والابراء أو اكره فلم يدع فصالحه ثم برهن على الايفاء والابراء  
 يقبل لعدم التناقض اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في رجل اودع عند آخر فرسا وادعى على المودع انه  
 استهلكها وطلب قيمتها وادعى المودع انها ملكت أو ادعى ردها ثم صالحه على شيء فهل يجوز هذا الصلح  
 فالجواب نعم يجوز في قول محمد وأبي يوسف واختلافوا في قول أبي حنيفة والصحيح انه لا يجوز  
 الصلح في قوله وهو قول أبي يوسف الأول وعليه الفتوى كما في فتاوى قاضيان والله تعالى أعلم ❊ سئلت  
 عن ولد قتل أبوه ما عدا فصالح أحدهما القاتل على ألف هل يجوز هذا الصلح وهل يشاركه الآخر  
 في الألف فالجواب نعم يجوز هذا الصلح ولا يشاركه الآخر في الألف وان كان القتل خطأ يشاركه في  
 الألف لان الدية وجبت لهما بسبب متحدة فصارت مشتركة بينهما أو أحد صاحبي الدين اذا صالح عن بعضه  
 كان لا تخبر أن يشاركه فيما قبض فاما المال في القصاص فوجب بعد اقامة المصلحة وانما انقلب عن الآخر  
 مالا بعد عقد الصلح اه من المحيط والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل ادعى دار اليتيم على الوصي ففعل  
 يجوز للوصي مصالحته فالجواب مانقه الكفوى عن الذخيرة وهذا نصه اذا ادعى رجل دعوى في  
 دار يتيمة قبل أن يقيم يتيمة ليس للوصي أن يصالح وبعد ما جاء باليمنة العادلة وعرف الوصي عدالتهم له أن  
 يصالح قال شمس الأئمة الدر خسي رحمه الله تعالى ما كبا عن أسناده شمس الأئمة الحلواني اذا علم الوصي  
 أن للمدعي شهودا عدولا يشهدون له بذلك فانما لا يصالحه قبل اقامة اليمنة اذا علم انه لو أقام المدعي اليمنة  
 يرغب في الصلح أما اذا علم أنه لا يرغب في الصلح بعد اقامة اليمنة فلا بأس بصلحه قبل اقامة اليمنة اه وفي  
 جامع أحكام الصغار من كتاب الصلح والاصح في مسألة الصلح ان الاب والأوصى لو عرف صدق الشهود  
 وعدم التهمة فيما قالوا أو عرف انهم يشهدون ولو شهدوا يقبل القاضي شهادتهم يصح صلحه بمنزلة الصلح  
 بعد الشهادة ولو عرف انهم ليسوا بشهود أو لا يشهدون ولو شهدوا تأمل في شهادتهم لا يصح صلحه اه  
 والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن مقدام بن اصطخا وكتب في حجة الصلح ابراء كل منهما الآخر من  
 الدعوى فظهر ان الصلح فاسد فهل يبطل ابراء الذي في ضمنه فالجواب نعم يبطل حكماني جامع  
 الفصولين قال لانه ابراء في ضمن صلح فاسد فلا يعم له اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن له دين على آخر

مطلب عليه ألف فصول  
 على خمسة مائة

مطلب صالح عن دراهم دين  
 على دنانير

مطلب صالح ثم ظهر ان  
 لا شيء عليه

مطلب صالح عن دين ثم  
 ادعى الايفاء والابراء وبرهن

مطلب في الصلح في الوديعة

مطلب في ولد قتل أبوه ما  
 فصالح أحدهما

مطلب في صلح الوصي على  
 اليتيم

مطلب اصطخا وكتابا ثم  
 ظهر فساد الصلح هل يبطل  
 ما في ضمنه من الأبراء

مطلب فممن له على زيد  
دراهم أو دنائير فصالحه  
على حنطة أو شعير مؤجل

دراهم أو دنائير فاصطخ مع الدين على مقدار من الحنطة أو الشعير مؤجل واقتراؤه ل القبض فهل  
لا يصح هذا الصلح فالجواب نعم لا يصح هذا الصلح كما أفتى بذلك في الحامدية قال كما صرح به الدرر  
وفصول العمادة وغيرهما قال في البرازية ثم الصلح ان كان عن دعوى في محدد وعلى أحد النقيدين أو  
الكبلي أو الورني كالتمر والحديد لا يشترط قبض بدل الصلح في المجلس اه وفي شتى الفرائض من التنوير  
قبض بدل الصلح شرط ان كان دينيدين والا لا نه وفي الدرر صالح عن كرحنطة على عشرة دراهم فان  
قبض أي العشرة في المجلس صح أي الصلح لما عرفت أن الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع  
فيجب قبض أحد العوضين في المجلس والا فلا أي وان لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح لانه حينئذ يكون  
بيع الدين بالدين وهو باطل وان قبض خمسة وبقي خمسة فتعترق اقص في النصف فقط لوجود المصحح في  
ذلك القدر وكذا العكس يعني لو صالح عن عشرة عليه على مكيل أو موزون فان قبض في المجلس جاز والا لا  
لما عرفت اه والله تعالى أعلم سئلت عن شتم آخر فله من التعزير فاصطخ معه على دراهم يأخذها  
منه على اسقاط دعوى التعزير وبه أخذ الدراهم قام الدافع بزعم فساد الصلح ويريد استرداد ما دفع من  
الدراهم فهل ليس له ذلك فالجواب نعم ليس له ذلك كما أفتى بذلك في جملة الفتاوى ونقل عن صرة  
الفتاوى عن الدرر مانعه والصلح جائز من دعوى الاحوال والمنافع وجناية العمد والخطأ والتعزير اه  
والله تعالى أعلم سئلت عن ادعى على آخر ما لا فائدة له فيه بعد على شيء ثم أقر المذمى عليه بما  
كان ادعى به عليه هل يبطل الصلح المذكور في ما جبت في لا يبطل الصلح المذكور به هذا الاقرار به  
ما أنكر اه من البهجة نقلا عن شرح الوهبانية وفي الوهبانية

مطلب لزومه التعزير فصالح  
على دراهم

مطلب في الاقرار بعد الصلح

ومن بعد صلح بعدما كان ينكر \* أقر فذلك الصلح لا يتغير

اه والله تعالى أعلم سئلت فممن ادعى عقارا فأقر المذمى عليه واصلح مع المدعى على دراهم أعطاهما  
ايها في متبالة الدار فهل يصح هذا الصلح فالجواب نعم يصح هذا الصلح في البهجة وهو عقديرفع النزاع  
صح مع اقرار وسكوت وانكار فالقول كبيع ان وقع عن مال بعل فبحري فيه الشفعة والرد يعيب وخيار  
رؤية شرط سواء كان صلح عن دار أو على دار فلا شفع الشفعة ويثبت الرد بالخيارات الثلاثة لكل  
واحد من المذمى والمدعى عليه في بدل الصلح والمصالح عنه اه معزيه صدر الشريعة والله تعالى أعلم  
سئلت عن رجلين ادعى دارا لدارث على رجل فانكر ثم صالحه أحدهما على ألف هل يشريكه أن  
يشاركه فيها فالجواب ليس له ذلك كافي البرازية والله تعالى أعلم سئلت عن رجل له دين  
مؤجل الى شهرين فاصطخ مع المدين على بعضه مجهول هل يصح هذا الصلح فالجواب لا يصح هذا  
الصلح كافي البهجة ونقل دليله من التتارخانية وهذا الغلط اذا كان الدين مؤجلا فصالحه على بعضه عاجلا  
فالصلح باطل اه والله تعالى أعلم سئلت عن اشترى دارا فقام عليه جارية بالشفعة فصالحه بشئ دفعه  
له ليس في الشفعة فهل يصح هذا الصلح فالجواب ان هذا الصلح باطل قال في التنوير لا لوعا لا يجوز  
الاعتراض عنه كحق شفعة وحقوق وكفالة بنس اه وكتب في التكملة قوله كحق شفعة يعني اذا  
صالح المشتري الشفيع عن الشفعة التي وجبت له على شيء على أن يسلم الدار للمشتري فالصلح باطل اذا لحق  
للمشتري في المحل سوى حق التمليك وهو ليس بأمر ثابت في المحل بل هو عبارة عن ولاية الطالب وتسليم  
الشفعة لأخيصة له فلا يجوز أخذ المال في مقابلته كافي الدرر اه والله تعالى أعلم سئلت فممن غصب  
من آخر أشياء وأخفاها فصارها له على بعضها وأعطاه اياها فهل يجوز الصلح ويحل للغاصب باقي الأشياء  
في ما جبت في بان الصلح جائز قضاء وعلى الغاصب ديانة رد الباقي قال في النتيجة رجل غصب من رجل ألفا  
وأخفاها فصالح المالك على خمسة مائة فأعطاهما الغاصب اياها من تلك الالف أو من غيرها جاز الصلح  
قضاء وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى أن يرد الباقي وان كانت الدراهم بيد الغاصب حيث يراها

مطلب في صحة الصلح مع اقرار  
وسكوت وانكار

مطلب ادعاء دارا بالارث  
فصالح أحدهما هل يشريكه  
أن يشاركه

مطلب في الصلح عن دين  
مؤجل ببعض مجهول  
مطلب في الصلح على تسليم  
الشفعة

مطلب غصب أشياء فصالح  
على بعضها

المالك فان كان الغاصب جاحداً فكذلك الجواب لان الجحود بمنزلة الاستهلال فيجوز الصلح فان وجد  
 المغصوب منه بيته بعد ذلك فأقامها بقضى له ببقية ماله لانه اذا وجد بيته ظهر ان المغصوب لم يكن  
 مستهلكها ولو كان مقررا بالغصب والدرهم ظاهرة في يده بقدر المغصوب منه على أخذها منه فصالحه  
 على بعضها على ان أبرأه بجوز الصلح قضاء ساو لا يجوز استعساها عليه ان يردّها على المغصوب منه لانها  
 ليست في معنى المستهلك فتعذر تصحيح الصلح بطريق الاستعساها لان الأبراء عن العيب لا يصح وتعذر تجوز  
 مبادلة مكان الربا به والله تعالى أعلم **سئلت** فيما لو ادعى زيد على عمرو داراً فاجابه المدعي عليه  
 اننا اصطلمنا على ألف فقال المدعي اصطلمنا قبل هذا الصلح على ألفين وبرهن هل يقبل ويعتبر الصلح الأول  
 دون الثاني فالحجواب نعم قل في الاشياء ولو برهن المدعي على صلح قبله بطل الثاني اذا الصلح بعد الصلح  
 باطل كافي العمادية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له نخلة في ملكه وجريدها داخل في ملك  
 جاره فطالب منه جاره قطع ما دخل في ملكه فصالح على درهم أخذها القائم ليرك الجريدي في ملكه هل  
 يجوز هذا الصلح **جوابت** قل في الخاتمة فلان صاحب النخلة صالح جاره على درهم معلومة ليرك  
 السعف على حاله ولا يقطع لا يجوز هذا الصلح بخلاف الظلة اذا كانت على سكة غير نافذة فخاصه أهـ ل  
 السكة في ذلك فصالحهم على درهم معلومة ليرك السكة والظلة على حالها فانه يجوز ولا يبق لهم حق  
 الخصومة بعد ذلك وكذا لو كانت الظلة على طريق العامة فصالح صاحب الظلة مع الامام على درهم  
 معلومة ليرك الظلة على حالها فانه يجوز ذلك لان السعف يزداد ويؤكل ساعة ولا يدري انه كم يأخذ  
 من الهواء بخلاف الظلة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له باب في غرفة أو كوة فصالح جاره  
 على درهم معلومة يدفعه الى الجار ليرك الكوة ولا يستأهل يكون هذا الصلح صحيحاً **جوابت**  
 بانها باطل لان الجار ظالم في منع صاحب الكوة عن الانتفاع بها فاما يأخذ المال ليكف عن الظلم  
 والكف عن الظلم واجب وكذا لو كان الصلح على أن يأخذ صاحب الكوة درهم ليرك الكوة والباب كان  
 باطلا لان الجار اذ دفع المال لينتفع صاحب الكوة عن التصرف في ملكه والانتفاع به مال نفسه وذلك  
 باطل اه خاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** في أرض بين اثنين زرعها أحدهما بلا اذن شريكه ثم اصطلمها  
 على أن يعطى الذي لم يزرع للزارع نصف البذر الذي زرعه على أن يكون الخراج بينهما نصفين هل يجوز  
 هذا الصلح **فالجواب** انه يجوز اذا كان بعد ثبات الزرع والا فلا كافي القنية والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن رجل ادعى فساد البيع بعد قبض المبيع لكونه وقع على شرط فاسد فاصطلم على درهم عن دعوى  
 الفساد هل يصح هذا الصلح **فالجواب** لا يصح حتى لو وجد بيته بعد الصلح تسع اه قنية والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن وصي ادعى على رجل مائة دينار للقيم وليس له بيته فاصطلم على خمسين من المائة عن  
 انكار ثم وجد الوصي بيته عادلة على المائة فهل له أن يقبضها ويأخذ باقي المائة **فالجواب** نعم كافي  
 القنية قال صاحبها وكذا اذا وجد الوصي بيته بعد البلوغ قبل فاقا فائدة قوله في الكتاب اذا لم يكن للارث أو  
 الوصي بيته على ما يدعى لصبي فصالح بأقل منه يجوز قل فائدة انه يمتنع دعواهما ودعوى الوصي بعد  
 البلوغ في حق الاستحلاف فانس لهم أن يحلفوه وانما لهم اقامة البينة اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 في متداعيين اصطلما وتبارا ثم تبين بضموى العلماء ان ذلك الصلح فاسد هل تسمع الدعوى حينئذ ولا تسمعها  
 ذلك الأبراء الواقع في حجة الصلح فانس **فالجواب** تسمع الدعوى حينئذ قال في البرازية الأبراء والافرار  
 في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى اه ثم ذكر انه اذا أراد الخصمان حسم المادّة وأن لا يقوم أحدهما  
 على الآخر في المستقبل ولو تبين فساد الصلح يكتب الكتاب البراءة مستقلة بعد تمام الصلح بان يقول ثم بعد  
 تمام الصلح أبرأ كل منهما صاحبه في سالف التاريخ ابراء عاماً وأسقط كل منهما ما دعواه عن الآخر ابراء  
 واسقاطاً غير داخلين تحت الصلح وعبارته بعد ان ذكر فساد الأبراء والافرار فساد الصلح الواقعي في

مطالب قال أحدهما اصطلمنا

على ألف وقال الآخر

اصطلمنا قبله على ألفين

مطالب نخله جريدها في

ملك جاره فصالحه على

درهم اتفق على حالها

مطلب له باب في غرفة أو

كوة فصالح جاره ليرك

الكوة

مطلب زرع أحد الشريكين

بلا اذن ثم اصطلمها

مطلب ادعى فساد البيع ثم

اصطلم على درهم عن دعوى

الفساد

مطلب صالح الوصي ثم

وجد بيته

مطالب الأبراء في ضمن صلح

فاسد لا يمنع الدعوى



ضمه هكذا ولا دفع هذا التنازع خوارجهم أن يرسم الأبراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف  
 بأن يقرر الخصم بعد الصلح ويقول أبرأته أبرأه عما غير داخل تحت الصلح أو يقر بان العيين له أقرارا غير  
 داخل الصلح ويكتبه كذلك فان كانا كل واحد حكم بطلان هذا الصلح لا يترك المدعي من إعادة دعواه والخيلة  
 لتقطع الخصام حسنة اه وقد نقل المحقق الرضائي في كتاب الوقف من الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن رجل ادعى سكنى دار سنة وصية من ماله كمال البيت فأقر بذلك الورثة وصالحوه على مال أعطوه إياه  
 فهل يصح هذا الصلح **الجواب** نعم وهو من قبيل الصلح بحال عن منفعة قال في الاشباه الصلح إذا كان  
 بحال عن منفعة كان له اجارة وكذلك ان وقع عنه عيال اه قال محشم الحوي أي اعترف بالاجارة لان  
 العبرة في العقود للمعاني فيشترط فيه العلم بالمدته بخدمة العبد وسكنى الدار والمسافر لركوب الدابة قال  
 (وصورة الصلح عن مال بمنفعة) رجل ادعى على رجل مالا فاعترف به فصالحه على سكنى داره أو ركوب  
 دابته مدة معلومة (وصورة الصلح عن منفعة بحال) رجل ادعى سكنى دار سنة وصية من ماله كماله فأقر له  
 وارثه فصالحه على مال اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى دارا فصول على مال معين عن انكاره  
 استحق ذلك المال الذي هو بدل الصلح فكيف الحكم **الجواب** انه يرجع حينئذ الى الدعوى قال في  
 الاشباه اذا استحق المصالح عليه رجوع الى الدعوى قال الحوي يعني اذا كان الصلح عن انكار لان المبدل في  
 الصلح بن انكاره والدعوى اذا استحق المبدل وهو المصالح عليه رجوع بالمبدل وهو الدعوى كما في الكافي اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أوصى له زيد بن ثلث ماله ومات الموصى فصالحه الوارث على السدس  
 هل يصح هذا الصلح **الجواب** نعم يصح هذا الصلح قال ابن نجيم في الفوائد الزينية اذا أوصى لرجل  
 ثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جاز الصلح اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رجل ادعى دارا في يد آخر فأنكره اصطلاحا على أن يسكنه المذمى عليه سنة ثم دفعها الى  
 المذمى هل يجوز هذا الصلح **الجواب** نعم يجوز هذا الصلح كما في الخاتمة قال وكذا لو ادعى أرضا في يد رجل  
 انه له فاصطلحا على أن يزرعها الذي في يده خمس سنين عن أن تكون رقبة الأرض للمذمى جاز ذلك لان  
 المذمى عليه أبقى منفعة الأرض لنفسه وقام معلوما وجعل رقبة الأرض للمذمى اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن أحد الورثة اذا أخرج به الباقر عن التركة عيال أعطوه إياه بشرط أن يكون الدين  
 الذي للبيت على الناس للباقي هل يصح هذا التنازع **الجواب** لا يصح والمسالمة في التتويروا هذه  
 عبارته وبطل الصلح ان أخرج أحد الورثة وفي التركة دين بشرط أن تكون الدين لبقيةهم اه قال  
 العلاني في شرحه لان عايلك الدين من غير من عليه الدين باطل قل ثم ذكر أصحته حيلة فقال وصح لو  
 شرطوا البراء الغرماء منه أي من حصته لانه عايلك الدين من عليه فيسقط قدر نصيبه عن الغرماء أو قضا  
 نصيب المصالح منه أي الدين تبرعاً عنهم وأحاطهم بحصته أو أقرضوه بقدر حصته منه وصالحوه عن غيره  
 بما يصح بدلا ولا أحاطهم بالقرض على الغرماء وقبلوا الخوالة وهذه أحسن الخيل ابن كمال والاوجه أن يبيعه  
 كفا من غمراً ونحوه فقدر الدين ثم يبيعه لهم على الغرماء ابن مالك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل ادعى  
 عن تركته هي عقار وأمانة وحيوان والمذمى لا يدرى ما هي ولكن جيعها في يد المذمى عليه فخرجوا  
 المذمى المذكور عن مال معين أعطوه إياه وأبرأهم عن حقه في التركة هل يجوز هذا الصلح **الجواب**  
 انه يجوز هذا الصلح قال في جامع الفصولين لو صالح أحد الورثة الباقرين من تركته هي عقار وأمانة وحيوان  
 والمذمى لا يدرى ما هي ولكن جيعها في يد المذمى عليه جاز عندنا ذلك لافل الشافعي رحمه الله تعالى إياه  
 على ان الأبراء عن الحقوق المجردة جاز عندنا لا عند اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تركته  
 مشتملة على فضة وغيرها فصالح الورثة واحدا منهم على مقدار من الفضة أعطوه إياه وأبرأهم من حقه  
 في التركة فهل يصح هذا الصلح **الجواب** ما في مختصر القنودري وهو ذانصه اذا كانت التركة بين

مطالب ادعى وصية بسكنى  
 دار فصالحه الورثة بحال

مطالب في استحقاق بدل الصلح

مطالب موصى له بالثلث  
 صلح على السدس صح

مطالب ادعى دارا على زيد  
 فأنكره فاصطلحا على سكنائها  
 سنة جاز

مطالب في اخراج الورثة  
 بعضهم بحال أعطوه إياه

مطالب في مدع لا يدرى ما  
 التركة أخرج على مال معين

مطالب في الاخراج اذا كان  
 في التركة فضة

ورثة فخرجوا أحدهم منها بمال أعطوه إياه والتركة عقار وعروض جاز فله لا مكان ما أعطوه أو كثيرا وإن كانت التركة فضة وغيرها فصالحوه على فضة جازان كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من القصة حتى يكون المثل بالمثل والباقي عقابه غيره من الأجناس ويشترط قبض ما بازا القصة كافي الخ لاصلة والله تعالى أعلم **سئلت** عن وارثين أخرج أحدهما الآخر عن التركة بمال أعطاه إياه ثم أراد أحدهما الرجوع فهل يسر له ذلك **جواب** بان مثل هذا السؤال قد رفع إلى المحقق الخبير الرمي فاجاب عنه بقوله ليس له ذلك حيث وقع صحبوا والاصل صحتة ففي البرازية لو سئل عن صحتة بقضى بصحة حلالا على استيفاء الشرائط إذا اطلق بمعمل على الكمال انطالى عن الموانع للصحة اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيما لو أخرج الورثة واحد منهم بمال أعطوه إياه من التركة ماذا يفعل في باقي التركة **جواب** بان ما عاين المتفق وهذا النظم ومن صالح من الورثة أو الغرماء على شيء منها فطرح نصيبه من التصحيح أو الذين واقم الباقي على سهام من بقى اه قوله فطرح نصيبه من التصحيح أى تصحيح المسألة مع وجود المصالح بين الورثة ثم طرح سهامه من التصحيح كما في الرد عن السيد وفي التنوير وهي المسألة التي ختم بها كتابه مانصه ومن صالح من الورثة أو الغرماء على شيء معلوم منها طرح سهامه من التصحيح وجعل كانه استوفى نصيبه ثم قسم الباقي من التصحيح أو الذين على سهام من بقى منهم فتصح منه كزوج وأم وعم فصالح الزوج على ما في ذمته من المهر وخرج من بين الورثة فطرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقم باقي التركة وهي مانع المهر بين الام والعم لأن لا بقدر سهامهما من التصحيح قبل التخرج وحديثه يكون سهامان للام وسهم للام ولا يجوز أن يجعل الزوج كان لم يكن لثلاثين بقا فرض الام من ثلث أصل المال إلى ثلث أصل الباقي لأنه حينئذ يكون للام سهم وللعم سهمان وهو خلاف الاجماع قاله السيد اه مع مزيد من الدر المختار قال ابن عابدين فيلو فرض ان العم صالح على شيء من التركة ونخرج من البين فالمسألة أيضا من ستة فان أخرج نصيب العم بقى خمسة ثلاثة للزوج واثان للام فيجعل الباقي أخا بين الزوج والام فللزوج ثلاثة أخا س والام خمسة وان صالحت الام على شيء ونخرجت كانت المسألة أيضا من ستة فإذا طرح منها سهمان للام بقى أربعة فيجعل الباقي من التركة أربعة ثلاثة للزوج وواحد للام اه معزال السيد اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى على آخر ديناً فأنكر وصالحه على شيء ثم أقام المدعى عليه البيعة على القضاء أو الأبراء هل ينتقض الصلح **جواب** لا ينتقض بل هو على حاله قال في الخاتمة ولو أن رجلا ادعى مالا على رجل فأنكر وصالحه على شيء ثم أن المدعى عليه أقام البيعة على القضاء أو الأبراء لا تقبل ولا يبطل الصلح ويكون الصلح فداء عن اليمين التي كانت عليه اه والله تعالى أعلم **سئلت** في وارث أبرأ وأرثنا آخر عن نصيبه من التركة هل لا يصح **جواب** نعم لا يصح قل في مخ الغفار الاسقاط لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين حتى إذا مات واحد وترك ميراثا أبرأ بعض الورثة عن نصيبه لم يجز لكونه براءة عن الاعيان اه وفي البرازية ولو قال تركت حتى من الميراث أو أبرأت منه أو من حصتي لا يصح وهو على حقه لان الارث حق جبري لا يصح تركه وفي التنقيح تركت حصتها لاتها لا يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل مات عن ورثة فادعى آخر انه ابن عمه لا بيه وعاصبه فأنكره وصى الورثة وهم صغار وصالحه على دراهم دفعها له في مقابل تركه للدعوى فأخذها وأسقط دعواه عنهم فهل يصح هذا الصلح **جواب** نعم يصح هذا الصلح حيث كان للمدعى شهود وقدم الوصى أنهم يشهدون اذ لم يرض هو بالصلح وان الصلح خير للصغار من التمادي عن المرافعة كما سبق نقله عن جامع أحكام الصغار وفي الدر المختار ولو بمرض جاز مطلقا لعدم الربا وكذا لو أنكره ورثته لأنه حينئذ ليس بيد بل لقطع المنازعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الأبراء العام الواقع بين الورثة هل يمنع من دعوى شيء سابق عليه **جواب** نعم

مطلب أراد أحد المختارين الرجوع عن التخرج لا يجوز اذا وقع صحبا مطلب في حكم باقي التركة بعد اخراج بعض الورثة عنها

مطلب أقام المدعى عليه بيعة بعد الصلح على القضاء أو الأبراء فالصلح على حاله

مطلب لا يصح ترك الميراث

مطلب مات عن ورثة فادعى رجل انه ابن عمه فصالحه الوصى على دراهم

مطلب في الأبراء العام بين الورثة وأنه مانع من الدعوى

نقل في التفتيح عن الحق الزمربلاي ان الابرار العام بين الورثة مائع من دعوى شيء باق عليه عينا كان  
 أو دينا غيرات أو غيره وحقق ذلك بان البراءة اما عامة يبرأ فيها من العين والدين كالحق أو لا دعوى  
 أو لا خصوصية قبل فلان أو هو يرى من حق أو لا دعوى على عليه أو لا يتعلق على عليه أو لا يستحق عليه شيئا  
 أو ليس له معه أمر شرعي أو أبرأته من حق واما خاصة بغير فتمنع ان في العمان لا الدعوى فيدعي بها على المخاطب وغيره فان  
 فبرأ عن كل دين دون العين واما خاصة بغير فتمنع ان في العمان لا الدعوى فيدعي بها على المخاطب وغيره فان  
 كان الابرار عن دعواها فهو صحيح اه وتعامه فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن غصب جلا واستهلكه  
 ثم أبرأه المالك هل يبرأ فالحجواب نعم يبرأ من بقعة الجمل قال في الاشياء به انه لا عن الخاتمة الابرار عن  
 العين الغصوبة ابراء عن ضمانها وتصبير أمانة في يد الغاصب ولو كانت العين مسمومة لم تكن صالحة الابرار يرى  
 من قيمتها اه كلام الخاتمة قال صاحب الاشياء فقوله الابرار عن الاعيان باطل معناه انه لا يكون  
 له كاله بالابرار والابرار عنها السقوط ضمانها الصحيح أو يحتمل على الأمانة اه كلامه ملخصا أي ان  
 البطلان عن الاعيان محله اذا كانت الاعيان أمانة لا ان كانت أمانة لا تلحقه عهدهم فلا وجه للابرار  
 عنها تأمل وحاصله ان الابرار المنة ليق بالاعيان ما ان يكون عن دعواها هو صحيح بخلاف مطلقا وان  
 يتعلق بنفسها فان كانت مفسومة هالكه صحيح أيضا كالدين وان كانت فاقعة فعني البراءة عنها البراءة عن  
 ضمانها لو هلكت تصير بعد البراءة عن عيها كالأمانة لا تضمن الأمانة مذكور عليه وان كانت العين أمانة  
 فالبراءة لا تصح ديانة بمعنى انه اذا ظفر بها مال صكه أخذها وتصح قضاء فلا يسمع القاضي دعواه بعد  
 البراءة هذا المختص ما لا يفيد من هذا المقام أفاده المحقق الظهطاوي في حواشي الدر المختار قال الحق  
 ابن عابدين بعد نقله وهو كلام حسن ثم قال بقي ما لا ادعي عليه عينا في يده فنكرتم أبرأه المدعي عنها فهو  
 غير له دعوى الغصب لانه لا ينكر صار غاصبا وهل يسمع الدعوى بعد موتها الظاهر نعم اه والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن رجل له على آخر دين مؤجل الى سنة صالحة على أن يعطيه بها كفيلا ويؤخره  
 الى سنة أخرى هل يجوز هذا الصلح فالحجواب نعم والمسألة في البرازية قال له عليه ألف الى سنة صالحة  
 على أن يعطيه كفيلا ويؤخره الى سنة أخرى يجوز وكذا لو كان به كفيلا فأنطاه كفيلا آخر وأبرأه الكفيل  
 الاول وأخره يجوز اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أم سار قايه سرق من داره بيرة وأراد  
 تسليمه الى رب تلك الدار فصالحه السارق على دراهم دفعها اليه ما تركه ولا يسلمه اليه هل لا يصح هذا  
 الصلح فالحجواب نعم لا يصح هذا الصلح ويجب رد البديل الى السارق لان الحق ايسر له ولو كان الصلح مع  
 صاحب السرقة يرى من الخصومة باخذ المال وحذا السرقة لا يثبت من غير خصوصية ويصح الصلح  
 اه بزازية والله تعالى أعلم **سئلت** فيما لو ادعى رجل دارا الصغر وصالحه أبوه على مال من  
 نفسه هل يجوز فالحجواب نعم يجوز قلب لا كان البديل المعطى من الاب أو كثيرا في البرازية والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن رجل مات عن زوجة وأولاد فصالحوها على مال معين ثم ظهر دين أو عين لم  
 يعلم الورثة حين الصلح هل يكون داخل في الصلح فلا يكون للزوجة فيه حظ أو لا يكون داخل فتأخذ  
 حظها منه وهل يفسد الصلح بظهور الدين فالحجواب قال في البرازية صالحت عن الثمن ثم ظهر دين  
 أو عين لم يكن معلوما للورثة قبل لا يكون داخل في الصلح ويقسم بين الورثة لانهم اذ لم يعلموا كان صلحهم  
 عن المعلوم الفاهر عندهم لان المجهول فيكون كالمستثنى من الصلح فلا يبطل الصلح وقيل لا يكون داخل  
 في الصلح لانه وقع عن التركة والتركة اسم لكل فاذا ظهر دين ففسد الصلح ويجعل كانه ظاهر عند الصلح اه  
 ثم قال صالح أحد الورثة وأبرأه ابراء عام ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لارواية في جواز الدعوى  
 وانما مثل أن يقول تجوز دعوى حصته منه وهو الاصح ولقائل أن يقول لا اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن أجنبي صالح عن المدي عليه مال أذاه من ماله من غير أمره هل يصح فوافجت

مطلب غصب جلا واستهلكه  
 فأبرأه المالك صح

مطلب عليه ألف الى سنة  
 صالحة على أن يعطيه كفيلا  
 ويؤخره الى سنة أخرى جاز

مطلب ادعى دارا الصغر  
 فصالحه الاب على مال من  
 نفسه جاز

مطلب صالح الورثة الزوجة  
 ثم ظهر دين أو عين هل يكون  
 داخل في الصلح

مطلب صالح أجنبي صالح  
 منه هل يصح

قال في الخلاصة وصورة ضمان الفضولي أن يقول الفضولي تلميذني صالح فلان عن دعواك عليه على كذا على أني ضامن به أو على كذا من مالي أو قال صالحني من دعواك هذه على فلان وأضاف العقد الى نفسه أو الى ماله ثم هذا الصلح والبذل على الضامن سواء كان بأمره أو بغير أمره ويرجع عما أدى على المذني عليه ان كان الصلح بأمره والامر بالصلح والخلع أمر بالضم ان اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى فريسة فقبضها ودفع عنها ثم وجد بها عيبا ورغم ان قدیم والبائع ينكر قدمه فصالحه على دراهم معلومة هل يجوز له فواجبت نعم يجوز هذا الصلح قال في الخلاصة رجل اشترى من آخر عبدا بألف درهم وتقابضا ثم وجد به عيبا فأنكر البائع كون العيب عنده وأقر به فصالحه على دراهم حالة أو مؤجلة جاز وان صالحه على دنائير بشرط التقاض اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى مالا لغيره رجل واشترى ذلك من المذني هل يجوز هذا الشراء فواجبت نعم يجوز هذا الشراء في حق المذني قال في التكملة تنقل عن الجوى وفي المجنبى ادعى مالا لغيره فاجبه فاجبه فاجبه واشترى ذلك من المذني يجوز الشراء في حق المذني ويقوم تمامه في الدعوى فان استحق شيئا كان له والا فلا فان جدد المطالب ولا يثبت له أن يرجع اه قال الولد رحمه الله تعالى وتامل في وجهه في البرازية من أول كتاب الهبة وبيع الدين لا يجوز ولو باع من المدين أو وهبه جاز اه ومع هذا فانما يظهر في المعلوم دون المجهول ثم بدا لي ان المراد بالمال العين كالمقار لا الدين فلا يرضه ما في البرازية فتأمل والله تعالى أعلم **سئلت** في امرأة طلقها زوجها واصلحها عن نفقة عدتها على دراهم معلومة على أن لا يزيد لها عليها طالت عدتها أو قصرت هل يسوغ هذا الصلح فواجبت نعم عفا في التكملة من الصلح نقلا عن الخانية وهذا نصه صالح امرأته المطلقة من نفقة عدتها على دراهم معلومة على أن لا يزيد لها عليها حتى تنقضي عدتها وعدتها بالاشهر جاز ذلك وان كانت عدتها بالحيض لا يجوز لان الحيض غير معلوم وقد تحيض ثلاثا في شهرين وقد لا تحيض عشرة اشهر اه وفي الخبرية من كتاب النفقة ما نصه سئل في رجل صالح زوجته عن نفقة عدتها بالحيض بسبعة قروش فهو - يصح ذلك أم لا أجاب لا يصح هذا الصلح كما جزم به في البحر نقلا عن الذخيرة وجزم به في التارخانية نقلا عن الفتاوى الكبرى وجزم به في الولوالجية وكثير من الكتب وعن بعض مشايخ بلخ جوازها كافي الخلاصة وعلى ما هو الراجح اذ دفع على أنه لا يرضى له يرجع فيما ادعى نفقة مائها كانه الوطأ طالت عدتها ولم يكفها المصالح عليه مطالب بكفايتها كما هو ظاهر اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز للقاضي أن يطلب من المتخاصمين المصالحة أم لا فاجاب نعم ما في التكملة عن الذخيرة لا ينبغي للقاضي أن يباشر الصلح بنفسه بل يتوض ذلك الى غير من الوسطين وينبغي له أن لا يبادر في القضاء بل يرتد الخصوم الى الصلح مرتين أو ثلاثا اذا كان يرجو الاصلاح بينهم بأن كانوا عيالون الى الصلح ولا يطلبون القضاء لا محالة فأما اذا طلبوا القضاء لا محالة وأبوا الصلح ان كان وجه القضاء لم ينسأ غيره سبب للقاضي أن يرتدhem الى الصلح أما اذا كان وجهه القضاء سببا فان وقعت الخصومة بين أجنيين ينقض بينهم ولا يرتدhem الى الصلح حين أبوا وان وقعت الخصومة بين أهل قبيلتين أو بين المحارم يرتدhem الى الصلح مرتين أو ثلاثا وان أبوا الصلح اه والله تعالى أعلم

### كتاب المضاربة

**سئلت** عن رجل أخذ من آخر مالا معينا ليعمل به مضاربة ويسافر فساقر مرارا عديدة وسرق منه المال فقال رب المال انك ضامن لاني ما أدت لك في تكرار السرقة ثم قال العامل أنت أدتني في السرقة ولم تنه عن تكراره فواجبت نعم بان هذا السؤال قدم الى قاضي الهداية فاجاب عنه بما نصه اذا ادعى رب المال التقييد والمضارب الاطلاق فالقول للمضارب مع ميمنه ما لم يقدم رب المال بنبذة على التقييد

مطلب ادعى عياني المبيع  
وصالح على دراهم حالة أو  
مؤجلة جاز

مطلب ادعى مالا على زيد ثم  
بأمره هل يجوز

مطلب صالح مطاقتهم من  
نفقة عدتها على دراهم معلومة  
هل يجوز فيه تفصيل

مطلب هل يجوز للقاضي  
التماس الصلح من المتداعيين

مطلب ادعى رب المال التقييد  
والمضارب الاطلاق فالقول  
للمضارب

اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضارب اذا سافر بالمال واشترى بضاعة وأرسلها الى رب المال مع غيره فضاغت في الطريق فهل يضمن أم لا **الجواب** لا ضمان على العامل لان له أن يودع مال المضاربة والقول قوله في ان المالك أذن له في ذلك ألا أن يقيم المالك دينه أنه منعه من ذلك كذا في فتاوى قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضارب اذا مات قطار رب المال ورثته برأس المال والريح فاجابوا ان مورثهم دفعه له حال حياته فهل يكون القول للورثة أو لرب المال **الجواب** ان المضارب اذا مات ولم يدين أمر مال المضاربة كان ديناً في تركته ولا يقبل قول ورثته أنه رده الى صاحبه الا بينة عادلة تشهد بانه رده الى المالك أو تشهد ان المضارب قال قبل موته رددت المال والريح الى المالك كذا في فتاوى قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن مضارب اتى هلاك مال المضاربة هل يصدر عنه يمينه **الجواب** يكفل هذا السؤال رفع الى صاحب الخيرية (فاجاب) عنه بقوله القول قوله يمينه اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل تجوز المضاربة بالدين **الجواب** لا تجوز الا بغير دين ولا تجوز المضاربة بالدين من كان له على آخر ألف درهم فأمره أن يعمل بمضاربة لا تجوز المضاربة من خزائن الغنيين وإذا قال اعمل بالدين الذي في ذمتك في مضاربة فانه لا تصح المضاربة بالاتفاق اه غنية شرح الهداية اه والله تعالى أعلم **سئلت** في المضاربة اذا فسخها رب المال وهي عروض هل يصح فسخه **الجواب** لا يصح وان تراضي على الفسخ والمال عروض يصح الفسخ اه كفاي عن التمار خاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن مضارب مات مجهول للمال المضاربة فصار ديناً عليه وفي ذمته دين آخر لغير رب مال المضاربة فهل يكون رب المال اسوة الغرماء **الجواب** ان رب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح اذا كانت المضاربة معروفة قال أبو السعود في حواشي متلما مسكين نقلاً عن شيخه عن قاضيان ما نصه مات المضارب وعليه دين فرب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح ان كانت المضاربة معروفة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضارب اذا مات مجهول للمال المضاربة بحيث لم يدينه ولم يرض به ولم يوجد في تركته هل يصير ديناً في تركته من تركته **الجواب** نعم يصير ديناً ويؤخذ من تركته قل في الوهبانية

مطلب أرسل العامل بضاعة الى رب المال فضاغت في الطريق لا يضمن

مطلب المضارب اذا مات ولم يدين المال كان ديناً في تركته

مطلب يصدر عن المضارب في هلاك المال يمينه

مطلب فسخ رب المال للمضاربة وهي عروض لا يصح ما لم يراضا

مطلب مات المضارب وعليه دين فرب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح

مطلب اذا مات المضارب مجهول للمال ديناً عليه

مطلب كل أمين مات مجهولاً صار للمال ديناً عليه الا في مسائل

وكل أمين مات والدين يحصر \* وما وجدته عينا فدينها نصير  
سوى متولى الوفاء ثم من أوصى \* ومودع مال الغنم وهو المؤثر

قال شارحه سيدي حسن الشرنبلالي عينا منقول يحصر أي يجوز ومودع بالكسر اسم فاعل وفي المتن قاعدة كل أمين مات مجهولاً لا حال الأمانة تكون ديناً في تركته الا المتولى لدفع الوقف والشريك شركة مفادضة ومودع السلطان مال الغنمة وزاد في النسخ القاضى اذا أودع مال اليتيم عند أمين ومات مجهولاً بخلاف ما اذا قبضه ووضع في منزله ومات مجهولاً حيث يضمن أي القاضى وقيد ببيع الوقف لان مال الاستبدال يضمن بتجهيله لانه صار بالتجهيل مستهلكاً ولا تصدق ورثته في الهلاك ولا التسليم الى رب المال ولو عين المال في حياته أو علم ذلك يكون أمانة في يد وصيه أو وارثه كما كانت في يده وصدقون على الهلاك والدفع الى صاحبه كما كان يصدر في الميت حال حياته وزاد في الاشياء والنظر اثره الوصى والاب اذا مات مجهولاً مال الصغير والوارث اذا مات مجهولاً ما أودع عند مورثه ومن مات مجهولاً ما ألقته الريح في بيته ومن مات مجهولاً لم يضعه مال كنه في بيته بغير علم والصبي المجهول عليه ما أودع عنده يعني ومات صبياً فصارت عشر اه وقول الناظم ومودع مال الغنم وهو المؤثر أي المجهول أميراهو السلطان وبعبارة في التتوير حيث قال وسلطان أودع بعض الغنمة عند غار ثم مات مجهولاً اه فقول الشرنبلالي في شرح النظم ومودع السلطان اضافته بياناً أي ومودعاهو السلطان الذي أودع مال الغنمة عند بعض الغرارة ثم مات السلطان مجهولاً فلا يضمن قال في الدرر وليس منها مسألة أحد المتفاوضين على المعتمد لما نقله

المصنف هنا وفي الشركة عن وقف الخانية أن الصواب أنه ضمن نصيب شركته بعبوته مجعلا وخلافة غلط  
 اهـ بقي ان قوله ومن مات مجعلا لمساومه ماله في بيته بغير علمه اعترضه الجواب بان الصواب بغير  
 أمره كما في شرح الجامع اذ يستحيل تجهيل ماله بغير علمه اهـ نقله ابن عابدن في الرد والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت عن المضارب اذا مات ومال المضاربة معروف وعليه ديون لا تفي تركته ما هل يختص رب  
 المال بمال المضاربة والحالة هذه ❊ فاجبت ❊ نعم يكون رب المال مختصا به في التفتيح مانصه  
 (سئل) فيما اذا مات المضارب وعليه دين وكان مال المضاربة معروفا فهل يكون رب المال أحق برأس  
 ماله وحده من الربح (الجواب) نعم كما صرح بذلك قاضيخان والذخيرة البرهانية اهـ والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت فيما اذا هلك البعض من مال المضاربة هل يعتبر من رأس المال أو من الربح فالجواب  
 ان هذا السؤال في التفتيح وجوابه منه نصه ❊ نعم وما أي وكل شيء هلك من مال المضاربة فن الربح أي  
 فيجوز منه لانه تابع ورأس المال أصل فيصرف المالك الى التابع اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت  
 فمن أخذ مالا على وجه المضاربة المطلقة وسافر برا أو بحرا فضاع منه المال بلا تعمد منه ولا تعريض فهل  
 لا يضمن حينئذ ❊ فاجبت ❊ لا يضمن والحال ما ذكر في التفتيح سئل في المضارب مضاربة  
 مطلقة اذا سرق أو نهب منه مال المضاربة برا أو غرق بحرا بلا تعمد منه ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان  
 عليه (الجواب) نعم لا ضمان عليه والحالة هذه ويملك المضارب في المطلقة التي لم تقيد بكان أو زمان  
 أو نوع البيع ولو فاسد ابتداءً ونسيئة متعارفة والشراء والتوكيل بهما والسفر برا وبحرا والابضاع اهـ علائ  
 على التنوير والقول قول المضارب في دعوى الهلاك والضايغ في المضاربة الفاسدة مع عبثه هكذا ذكر  
 في ظاهرا رواية وجعل المال في يده أمانة كافي المضاربة الصحيحة اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت  
 عن رجل أتى على ورثة أنه دفع الى مورتهم على وجه المضاربة كذا وكذا من الدراهم وأنه تصرف فيه  
 ورجع ومات قبل دفع رأس المال الى رب المال وقبل فسخه الربح مجعلا لهذا المال فصار المال دينا في تركته  
 فهل حيث وقعت الدعوى في رأس المال والربح بدون بيان مقدار الربح تكون فاسدة ❊ فالجواب  
 نعم هي فاسدة في جامع الفصولين لو وقعت الدعوى في رأس المال والربح فلا بد من بيان قدر الربح  
 وتركه خالي في الدعوى ولو ادعى رأس المال وحده فلا بأس بذلك بيان قدر الربح اهـ والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت هل يجوز شراء رب المال سلعة من مال المضاربة ❊ فاجبت ❊ نعم يجوز ذلك وعكسه  
 وهو شراء المضارب شيئا من رب المال قال في الوهبانية

وجاز شراؤه من الآخر استمع \* وأخذ الوصي المال فيهما موصور

اشقل البيت على مسألتين \* الاولى هي المسؤل عنها وعكسها \* والثانية ان الوصي أن يضارب لنفسه  
 بمال الصغير كذا أطلقه المشايخ وقال الطرسوسي ينبغي أن لا يجعل لنفسه أكثر مما يجعل لأمثاله  
 ونارعه المصنف وارتضى الشارح ذلك القيد نظر للصغير بخلافه اهـ من شرح الوهبانية للعلامة  
 الشرنبلالي والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل دفع لآخر دراهم على أن يعمل بها مضاربة والربح  
 كله للعامل هل يسوغ ذلك ❊ فاجبت ❊ نعم ويكون للمال قرضا لان العبرة للعامل قال في الاشياء  
 ولو شرط رب المال للمضارب كل الربح كان المال قرضا ولو شرط رب المال كان بضاعة اهـ والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت في رجل دفع لآخر شعيرا أو صوفاً أو نحو ذلك من العروض وقال اعمل به مضاربة هل يصح  
 هذا العقد ❊ فالجواب لا يصح كافي نتيجة الفتاوى ونقل عن قاضيخان مانصه المضاربة لا تجوز بغير  
 الدراهم والدنانير مكيلا كان أموز ونا وأعروضا اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن المضارب اذا  
 مات والمال عروض فلن تكون ولاية يهها ❊ فاجبت ❊ بما في قاضيخان وهذا القطة مات المضارب  
 والمال عروض فالولاية للبيع لوصيه لارز المال لانها في حياته فلن قام مقامه بعده وقيل ولاية

مطلب مات ومال المضارب  
 معروف وعليه ديون  
 يختص رب المال بمال  
 المضاربة

مطلب ما هلك من مال  
 المضاربة بصرف الى الربح  
 مطلب اذا سرق المال أو  
 نهب بلا تعمد فلا ضمان  
 على العامل

مطلب أتى رب المال  
 رأس المال والربح بدون  
 بيان مقدار ما كان  
 الدعوى فاسدة

مطلب يجوز شراء رب  
 المال سلعة من عامله

مطلب دفع له مالا ليعمله  
 مضاربة والربح كله للعامل  
 صح وكان المال قرضا  
 مطلب لا يصح المضاربة  
 بالعروض  
 مطلب اذا مات العامل  
 والمال عروض فالولاية  
 لوصيه الخ

البيع لوصفه ورب المال وهو الاصح ان الحق للمضارب والمالك للمال فكأنهم ما شري كان اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع لغيره عروضا وقال له بها او اعمل بغيرها مضاربة والرجع بيننا انصافا فقبل منه وعمل هل تكون صحيحة **فاجبت** نعم تكون مضاربة صحيحة قال في الملتقى وان دفع عرضا وقال بهم وعمل في غممه مضاربة او قال اقبض مالي على فلان وعمل فيه مضاربة جازت ايضا اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا هلك مال المضاربة قبل العمل هل تبطل المضاربة فاجاب ماني الكفوي عن الوجيز لا يدرى وهو هذا وان هلك المال قبل التصرف بطلت المضاربة والقول قول المضارب في الهلاك مع عينه اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيما لو دفع لرجل مالا وقال له اعمل به مضاربة والرجع بيننا ولم يقصص بصرح القول بحيث يقول انصافا او ائلا نأ أو بأرأعا هل تجوز هذه العقدة **فاجبت** نعم تجوز قال في النتيجة وفي الخاتمة لو قال رب المال على أن ما رزق الله تعالى يكون بيننا جاز ويكون الرجع بينهما على السواء اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رب المال اذا قام المضارب في الرجع وفسخا المضاربة ثم عقد اها جديدا فذلك المال كله أو بعضه هل يجب عليه ما أن يتراد الرجع السابق فاجاب ليس عليه ذلك لان المضاربة الاولى قد انتهت والمضاربة الثانية عقد جديد فذلك المال في العقدة الجديدة لا يجب انتفاض العقدة الاولى كالدفع اليه مالا آخر اه فرأى وان اقتسماه من غير فسخ تراداه حتى يتم رأس المال فان قصص شي اقتسماه وان لم يفسخ فلا ضمان على المضارب ملحق بالبحر اه من نتيجة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال لغيره خذ هذه الالف على أن نصفها عليك قرض على أن تعمل بالنصف الاخر مضاربة على أن الرجع لي فهل تجوز هذه العقدة أم لا فاجاب انها لا تجوز بل هي مكروهة لانه شرط لنفسه منفعة في مقابلة القرض وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرض جزئنا فان عمل هذا ورجع فالرجع بينهما نصفين لان المضارب ملك نصف المال بالقرض فكان نصف الرجع له والنصف الاخر بضاعة في يده فربحه لرب المال وقد نظم ذلك ابن وهبان حيث قال

ودفع ألف مقرضا ومقارضا \* ورجع القراض الشرط جاز ويجوز

والمسألة من البدائع كافي شرح ابن السخنة والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع لآخر دراهم بمجهولة وقال له اعمل به مضاربة والرجع بيننا انصافا هل يجوز هذا العقد فاجاب نعم يجوز هذا العقد قال في الخاتمة ولو دفع الى رجل دراهم لا يعرف قدرها مضاربة جازت المضاربة ويكون القول في قدرها وصفتها قول المضارب مع عينه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع لآخر مائة دراهم معينة مضاربة هل للمضارب أن يشتري المضاربة سبعة بأكثر من ذلك المال **فاجبت** ليس للمضارب ذلك سواء قيل له رب المال اعمل برأيك أو لم يقل فان اشترى سبعة بأكثر من ذلك كانت حصة المال المدفوع مضاربة وما زاد فهو للمضارب لهرجوعه عليه وضيعة وعن الزيادة دين عليه خاصة ولا يضمن المضارب بذلك انطاط اه خاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عما يفعله المضاربون المسافرين الى السودان بحال المضاربة من اشتراء الاماء الهائم وطبوق هل يسوغ هذا الوطء أم لا فاجاب لا يسوغ هذا الوطء قال في البحر وبحرم عليه وطء الجارية ولو باذن رب المال ولو تزوجها بتزويج رب المال جازان لم يكن في المال ربح وخرجت الجارية عن المضاربة وان كان قد دفع ربح لا يجوز اه نقله في الرد اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمن دفع لرجل دنائير معلومة مضاربة ثم أراد القسمة هل يستوفيهادنا نير كما دفعها فاجاب نقل في رد المحتار عن القسمة ما نصه اعطاه دنائير مضاربة ثم أراد القسمة له أن يستوفي دنائير وله أن يأخذ من المال بقيمتها وتعتبر قيمتها يوم القسمة اه وفي شرح الطحاوي من المضاربة ويضمن لرب المال مثل ماله وقت الخلاف يرى وهذه قاعدة طالما رقت فيها فان رب المال يدفع دنائير مثلا بعد مخصوص ثم تدفع قيمته او يريد أخذها عددا لا بالقيمة تأمل والذي يظهور من هذا انه لو علم عدد

مطلب دفع له عروضا وقال بها او اعمل بغيرها مضاربة صح

مطلب لو هلك المال قبل التصرف بطلت المضاربة مطلب قال اعمل به هذا والرجع بيننا كان بينهما على السواء

مطلب تقاسما الرجع وتقاسما المضاربة ثم جدد العقد الخ

مطلب لو دفع ألفا على أن نصفها قرض والنصف مضاربة الخ

مطلب دفع قدر مجهولا وقال اعمل به مضاربة والرجع بيننا صح وكان القول في القدر للمعامل

مطلب ليس للمضارب أن يشتري سلعة للمضاربة بأكثر من مال المضاربة

مطلب ليس للمضارب وطء جوارى المضاربة

مطلب دفع مال المضاربة دنائير له أن يستوفيهادنا نير وله أن يأخذ من المال بقيمتها



مطلب دفع مال معين مضاربة  
على أن يعطى العامل رب  
المال كل شهر كذا كانت  
فاصلة

المدفوع ونوعه فله أخذه ولو أراد أن يأخذ قيمته من نوع آخر يأخذه بالقيمة الواقعة يوم الخلاف أى يوم  
النزاع والخصام وكذا المذهب لم نوع المدفوع كتابة كثيرا في زماننا حيث يدفع أنواعا ثم يجهل فيضطر إلى  
أخذ قيمته بالجهة التي أضافها أخذ بالقيمة يوم الخصام اه والله تعالى أعلم **مسئلت** في امرأة دفعت لرجل  
مألا معلوما على وجه المضاربة وشرطت عليه أن يعطيها من الربح كل شهر مائة قرش فهل لا تصح هذه  
العقدة **فاجبت** بانها لا تصح وللمضارب إذا عمل أجزم له **قال** قاضيان المضاربة نفسها بأشياء  
(منها) إذا شرط لأحد هاتين الربح مائة قطع النمرة نحو أن يعطى له دراهم مائة مائة أو أقل أو  
أكثر فسدت المضاربة (ومنها) إذا شرط على المضارب ضمان ما هلك في يده (ومنها) إذا شرط في  
المضاربة عمل رب المال مع المضارب لأن ذلك يمنع التخلية بين المال والمضارب وكذلك لو وكل رجلا لم يدفع  
ماله مضاربة فدفع الوكيل وشرط عن نفسه مع المضارب وشيء معلوم لنفسه من الربح كان ذلك فاسدا  
ولو فعل ذلك الأب أو الجد أو الأب أو وصى الأب وشرط لنفسه شيئا من الربح والعمل فعمل مع المضارب  
جازت المضاربة والشرط جميعا ولو دفع أحد المفاوضين ألف درهم من مال المفاوضة إلى رجل وشرط  
عمل نفسه مع المضارب وشرط لنفسه شيئا من الربح فسدت المضاربة (ومنها) إذا دفع الأب أو الجد  
أو وصى الأب مال الصبي غير إلى رجل مضاربة وشرط عمل الصبي مع المضارب كانت المضاربة فاسدة  
والأصل في هذا أن كل من يجوز له أن يأخذ لنفسه مال الصبي مضاربة إذا شرط عمل نفسه مع المضارب  
جازت المضاربة وكل من لا يجوز له أن يأخذ لنفسه مال الصبي مضاربة إذا شرط عمل نفسه مع المضارب  
وشيء لنفسه من الربح لا تجوز المضاربة وإذا عمل المضارب في المضاربة الفاسدة دفعه من الربح كل الربح  
رب المال وللمضارب أجر المثل تاما لأن المضاربة إذا فسدت تبقى اجارة وفي الاجارة الفاسدة إذا عمل  
الاجير كان له أجر ماله تاما ولو هلك المال في يد المضارب لا يفعله مضاربة فاسدة ذكر في الأصل أنه  
لا ضمان عليه اه وفي الخلاف والعامل أجزم له عمله من الربح أو لم يربح أطلق أجر المثل في الأصل لكن  
هذا قول محمد أنه يجب بالنسبة ما باع وعند أبي يوسف لا يجوز المسمى ولو تلف المال في يده له أجر عمله ولا  
ضمان عليه وعن محمد أنه يضمن اه والله تعالى أعلم **مسئلت** فيمن دفع لغيره مالا مضاربة وصار  
يأخذ من المضارب الخمسة والعشرة والعشرين والمضارب يعمل بالباقي فهل يأخذ من الربح المال من  
الربح أو من رأس المال **فاجبت** **قال** قاضيان إذا أخذ رب المال من المضارب مالا العشرين  
أو الخمسين والمضارب يعمل ببقية المال إن كان المضارب كله ادفع إلى رب المال شيء أقل هذا الربح يكون  
ذلك ولا يقبل قوله بعد ذلك إلى أن يربح وما أخذت من رأس المال ولو لم يقبل عند الدفع هذا الربح  
**جروى** عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما  
ولا يكون ما أخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نقصا تاما من رأس المال لأن الوجه أنه من رأس  
المال كان استرجاعا لبعض رأس المال قبل المضاربة بقدر ذلك وهو المقتصر بإبطال المضاربة اه  
والله تعالى أعلم **مسئلت** عن رجل سافر بعمل المضاربة وهو ألف وله خمسة آلاف فكيف تكون  
نفقته وسائر مصاريفه **فالجواب** أنها تكون على قدر المالكين فالسبع مائة من مال المضاربة وخمسة  
أسداس من خالص ماله ودليله ما في الخلاف وهو هذا نصه ولو خرج المضارب بألف المضاربة وعشرة  
آلاف من مال نفسه فالنفقة في المالكين على أحد عشر جزءا في المضاربة الفاسدة لا نفقة له اه والله  
تعالى أعلم **مسئلت** لو امتنع المضارب من العمل هل يجبر عليه **فاجبت** **قال** في البرازية ولا  
يجبر المضارب على العمل ولا رب المال على التسليم اه والله تعالى أعلم **فوقع السؤال** عن المضاربة  
هل تبطل بموت رب المال والمال نقد **فاجبت** **قال** في البرازية وإن مات رب المال والمال نقد  
بطلت المضاربة في حق التصرف وإن عرض في حق المسافرة بطلت في حق التصرف فيما يليه بالعرض

مطلب أخذ رب المال الخمسة  
والعشرة والعشرين هل  
يكون من الربح

مطلب إذا كمل للعامل  
مال مع مال المضاربة فالنفقة  
حالة السفر على قدر المالكين

مطلب لا يجبر العامل إذا  
امتنع  
مطلب مات رب المال وهو  
نقد بطلت المضاربة الخ

والنقد ولو أتى مصر واشترى شيئا فأتى بالمال وهو لا يعلم فأتى بالمتاع مصر آخر فتفقه المضارب في مال نفسه وهو وضامن المالك في الطريق فإن سلم المتاع جاز بيعه إبقائه في حق البيع وإن خرج من ذلك المضارب قبل موت رب المال ثم مات لم يضمن أه قوله فأتى بالمتاع مصر يعني غير مصر رب المال المالك قبله ولو أخرجه يعني بعد موت رب المال إلى مصر رب المال لا يضمن لأنه يجب عليه تسليمه فيه أه أنه عليه في الشرع بلالية والله تعالى أعلم **سئلت** فيم لو اشترى المضارب بمال المضاربة شاة فأراد المالك بيعها والمضارب يقول لا أبيعها حتى أجدر بحافه هل يجبر المضارب على البيع **فالجواب** ما في الدر المختار نقلا عن مجمع الفتاوى وهذا نصه لو شري بالهام متاعا قال أنا ما مسكه حتى أجدر بحا كثير أو أراد المالك بيعه فإن في المال ربح أجبر على بيعه لعدمه باجر كما مر إلا أن يقول للمالك أعطيك رأس المال وحصة من الربح فيجبر المالك على قبول ذلك أه والله تعالى أعلم **سئلت** هل للمضارب الأيداع **فالجواب** نعم قال في الخاتمة والمضارب أن يعمل ما هو من عادات التجار وهو الإيداع والأيداع واستيعار الأجر الحفظ للمال واستيعار الدواب للعمل واستيعار المكان والسفر وما جازله أن يعمل بنفسه جازله أن يعمل غيره بذلك وله أن يرهن مال المضاربة وأن يرهن به وأن يحتال بمال المضاربة وإن كان الثاني أصح من الأول وله أن يوجس الثمن بعد العقد عند الكل وليس له أن يستدين على المضاربة نحو أن يشتري بأكثر من مال المضاربة كان قال له رب المال اعمل برأيك أولم يقل إلا أن يأذن له بالاستدانة نصا وقطعة فيها والله تعالى أعلم **سئلت** في مال المضاربة إذا صار ديناً على الناس وأمتنع المضارب من تحصيله هل يجبر على ذلك **فالجواب** قال في الخاتمة ولو تضرع المضارب وصار مال المضاربة ديناً على الناس وأمتنع المضارب من التقاضي فإن لم يكن في المال ربح كان له أن يمتنع عن التقاضي ويقال له أحل رب المال على الغرماء أي وكل وإن كان في المال ربح ليس له أن يمتنع عن التقاضي بل يقوم بالتقاضي لصير المال ناضا وإذا صار مال المضاربة ديناً على الناس فله أن يبيع مال المضاربة عن التقاضي وقال أنا التقاضي مخافة أن يأكل المضارب فإن كان في المال ربح فالتقاضي يكون للمضارب وإن لم يكن فيه ربح فله رب المال أن يمتنع عن التقاضي ويجبر المضارب على أن يعمل رب المال على الغرماء أه والله تعالى أعلم **سئلت** هل للمضارب وهو في مصر نفقة في مال المضاربة **فالجواب** ليس له ذلك قال في الخاتمة المضارب ما دام يعمل في مصر كانت نفقته في ماله لا في مال المضاربة وفي سفره مطعومه ومشروبه وركوبه وكسوته تكون في مال المضاربة من غير إسراف والذواء وأجرة الحمام والاحتياجات لا تكون في مال المضاربة أه والله تعالى أعلم **سئلت** إذا جرت العادة بين التجار والمضاربين بأن المضاربين يأخذون من الناس أموال المضاربة ويخططونها ولا ينهاتهم التجار عن ذلك هل لا يضمنون حينئذ بالخطأ **فالجواب** نقل في التكملة عن فتاوى أبي الليث ما نصه إذا دفع إلى رجل دراهم مضاربة ولم يقل له اعمل برأيك والحال أن معامل التجار في تلك البلدة أنهم يخططون الأموال وأرباب الأموال لا ينهونهم عن ذلك وقد غلب التعارف في مثل هذه الأرجوت أن لا يضمن ويكون الأمر محمولا على ما عارفوا وذكر في الملقط حسيما نقله في التفتيح أنه في هذه الصورة لا يضمن بدون ترجي أه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن دفع دراهم لرجل ثم قال الدافع دفعته إليك قرضا وقال المدفوع إليه قرضا ومضاربة فلن يكون القول **فالجواب** يكون القول مدعى المضاربة لأن الدافع مدعى عليه الضمان بعد ما تناقضا أي أنه أخذ المال بآذنه والدينه قرض للمال أه من تنقح الحامدية عن الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن أسرة الخاتون مال المضاربة هل تصكون في مالها **فالجواب** نعم كما في ذلك في تنقح الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضاربين يسافرون إلى السودان فيموتون ببعض القبائل فيتعرضون لأخذ أموالهم فيرضونهم بقبيل يعطونه إياهم لحفظ الباقي فهل

مطلب أراد المالك بيع  
العروض والعامل بخلافه

مطلب مالك المضارب الأيداع

مطلب صار المال ديناً على  
الناس هل يجبر العامل  
على تحصيله

مطلب المضارب إذا دخل  
في مصر نفقته في ماله

مطلب في خط مال المضاربة  
عند جريان العادة به

مطلب قال الدافع دفعته  
قرضا وقال المدفوع إليه قرضا

مطلب أسرة الخاتون في  
مال المضاربة

مطلب لا ضمان على المضارب  
فيما أعطى من ماله التخليصها

لا يضمنون **فاجبت** بانهم لا يضمنون قال **مشايخنا** رحمهم الله تعالى في زماننا لا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى ساطان طمع في أخذه غصبا وكذا الوصى لانها قصد الاصلاح اذ عطاء البعض لتخليص الكل جازر وأصله خلع الخضر عليه السلام لوح السفينة مخافة ظالم بأخذ كل سفينة صالحة غصبا فافشبهه مالو وقع في يده حريق فناول الوديعة الى أجنبي لا يضمن كذا في البرازية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مضارب قال له رب المال اعمل برأيك فهل له أن يعطى من مالها لغيره مقدار اعلى وجهه المضاربة **فالجواب** نعم قال في الخاتمة ولو قال رب المال اعمل برأيك كان له أن يدفع الى غيره مضاربة ويشارك ويخلط ماله بمال المضاربة اه والله تعالى أعلم **سئلت** في مضارب مضاربة مقيدة بكان أو زمان أو نوع من الساعة خالف ما قيد به رب المال هل يضمن حينئذ **فالجواب** ما في شرح الملتقى وهو هذا لان المضارب ان خالف فغاصب لوجود التعدي منه على مال غيره فصار غاصبا فيضمن اه نقله في المراجعة والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضارب هل يملك الشركة مع غيره بمال المضاربة بدون اذن له من رب المال **فالجواب** انه لا يملكها الا باذن أو اعمل برأيك ففي الدر المختار ما نصه لا يملك المضاربة والشركة والخاط بال نفسه الا باذن أو اعمل برأيك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مضارب طالب منه رب المال المحاسبة تفصيلا هل يجوز على ذلك **فالجواب** ان قارى الهداية سئل عن شريك طلب من شريكه أو من العامل في المضاربة حساب ما باعده أو ما صرفه فقال لا أعلم حسابا وانما عرفت وصرفه وبق هذا القدر هل يلزم بعمل محاسبته **أجاب** القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع عينه ولا يلزمه أن يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد الى الشريك والله تعالى أعلم

### كتاب الوديعة

**سئلت** عن شخص اتقى على ورثة انه أودع مورتهم موديعة فانكر الورثة ولم توجد الوديعة في مخنفة فاقام المدعى بينة على ذلك فكيف الحكم **فاجبت** بان هذا السؤال رفع مثله الى قارى الهداية فأجاب عنه بقوله اذا أقام المدعى بينة على الابداع وقد مات المودع مجهول الوديعة فليذكرها في وصيته ولا ذكرها للورثة فضعفان في تركته فان أقام بينة على قيمتها أخذت من تركته وان لم يكن له بينة على قيمتها فالقول فيها قول الورثة مع عينهم ولا يقبل قول الورثة ان مورتهم ردها اليه لانهم لم يضمنوها الا برونهم وقولهم من غير بينة شرعية على ان مورتهم ردها اليه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع خرج من داره التي بها الوديعة وترك الباب مفتوحا فسرقت الوديعة هل يضمن **فالجواب** نعم يضمن وقد اتى بذلك في نتيجة الفتاوى ونقل عن جامع الفصولين ما نصه خرج المودع وترك الباب مفتوحا ضمن لولم يكن في الدار أحد ولم يكن المودع في مكان يسمع حس الدخول اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وضع عند آخر ثوب او قال هذا وديعة عنده وذهب ثم ذهب الثاني وتركه ففزع هل يضمن **فالجواب** نعم يضمن قال في الدرر الوديعة هي أمانة تركت للحفظ وكما لا يجاب من المودع كأودعتك أو ما يتوب مذابه قولاً أو فعلاً فان من وضع ثوبه بين يدي رجل سواء قال هذا وديعة عنده أو سكنت وذهب صاحب الثوب ثم غاب الآخر وترك الثوب في وضاع صار ضامنا لان هذا الابداع منه عرفا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أودع شيئا عند آخر وقال له لا تدفعه الى عيالك فدفعه اليهم هل يضمن **فالجواب** قال في الملتقى وان نسى عن دفعه الى عياله فدفعه الى من له بد منه ضمن وان الى من لا بد منه كدفع الاداة الى عبده وشي يحفظه النساء الى زوجته لا يضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع اذا أقر بالوديعة وقال اني وضعتها في مكان لا أدري أي

مطلب قال له اعمل برأيك  
كان له أن يدفع الى غيره  
مضاربة

مطلب المضارب ان خالف  
كان غاصبا

مطلب لا يملك المضارب  
الشركة مع غيره الا باذن

مطلب هل يجوز للمضارب  
على اعطاء الحساب متصلا

مطلب أقام المدعى بينة  
على الابداع وقد مات المودع  
مجهول لا تؤخذ من التركة

مطلب خرج المودع من  
الدار والباب مفتوح فسرقت  
يضمن

مطلب تركه عند زيد وقال  
هذا وديعة عنده فقام زيد  
فضاع يضمن

مطلب أودعه وقال له لا  
تدفعه الى عيالك الخ

مطلب قال المودع وضعتها في  
مكان لا أدري أي مكان هو

مطلب قال وضعته عند  
أجنبي وردها فضاغت الخ

مطلب أودعه اثنان ثم جاءه  
أحدهما لا يجوز له الدفع  
اليه

مطلب قال المودع للمودع أحمل  
الي الوديعة اليوم فلم يفعل الخ

مطلب مات المودع والوديعة  
موجودة بعينها تكون أمانة  
في يد الوارث أو الوصي

مطلب يجب بيان مكان  
الايداع في دعوى الوديعة

مطلب طلب الوديعة فلم  
يسلمها له حتى ضاعت بضمها

مطلب وضعها اثنان فطأها  
أحدهما فلم يسلمها فضاغت  
لا يضمن

مطلب قال اذا مات فادفع  
الوصية الى ابني فدفعها اليه  
بعد موته وله وارث آخر يضمن  
له نصيبه

مطلب قضى المودع بالوديعة  
دين صاحبها بضمها

مطلب أكره المودع بضم  
القتل على دفع الوديعة الى  
أجنبي ففعل لا يضمن

مطلب تنقلب الامانة بالموت  
عن تجهيل مضمونة الا في  
مسائل

مكان هل يضمن في فاجبت بانه يضمن كما في قاضخان وعبارته ولو قال لا أدري وضعتها في داري أو  
في موضع آخر كان ضامنا اه وقد أفتى بذلك في النتيجة والله تعالى أعلم سئلت عن المودع  
اذا قال وضعتها عند أجنبي ثم ردها الي فهل يملكك عندي هل يكون ضامنا فالجواب ان صدقه المالك  
في العود اليه لا يضمن وان كذبه ضمن الا اذا برهن على العود قال في جامع الفصولين لو قال أودعتها  
عند أجنبي ثم ردها الي فهل يملكك عندي وكذبه المودع ضمن الا ان يبرهن اذا قرى بوجوب الضمان عليه ثم  
أتى البراءة فلا يصدق الا بيته وفيه أيضا المودع لو خالف ثم عاد الى الوفاق اغايبه أو صدقه المالك في  
العود لا لو كذبه الا ان يبرهن على العود اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن أودعه رجلان شيئا ثم  
جاء أحدهما بطلبه هل يجوز له دفعه اليه وحده فالجواب لا يجوز له ذلك قال في المحيط أودعه  
رجلان مكيا أو موزنا أو دابة أو عبدا ثم غاب فجاء أحدهما بطلبه لم يدفع اليه شيئا حتى يحضر الآخر  
عند أبي حنيفة وعند أحمد يدفع اليه نصيبه وتقامه فيه من الوديعة والله تعالى أعلم سئلت  
عن المودع اذا قل له رب الوديعة أجل الي الوديعة اليوم فلم يحملها اليه حتى مضى ذلك اليوم وهما  
عنده هل يضمنها في فاجبت بانه لا يضمن لان الواجب عليه التخليص وأما الذهاب بها الى المالك فلا  
اه من الكفو في نقله عن العمادية سئلت عن المودع اذا مات والوديعة معروفة بعينها هل  
تكون أمانة في يد الوارث حتى يردّها فالجواب نعم تكون في يد الوارث أو الوصي أمانة الى ان ترد  
اه من الكفو في والله تعالى أعلم سئلت هل يجب في دعوى الوديعة تعيين مكان الايداع  
فالجواب نعم يجب بيانه قال في التكملة والحاصل انه يجب بيان مكان الايداع مطلقا لان الرد غير  
واجب على المودع وليس مؤنة الرد عليه بل على المالك والواجب عليه تسليمها له بمعنى عدم المنع فلو  
لم يبين للمكان ربح الحق للمودع ضرر وهو مدفوع اه وقوله مطلقا أي سواء كان له جمل أم لا والله  
تعالى أعلم سئلت عن الوديعة اذا طأها صاحبها فلم يسلمها له وهو يقدر على تسليمها ثم ضاعت هل  
يضمنها فالجواب نعم يضمنها حيث نقل الكفو عن الهداية ما نصه فان طأها صاحبها فغسها عنه  
وهو يقدر على تسليمها بضمها لانه متعديا للمنع وهذا لانه لما طأها لم يكن راضيا بما مسكه بعده فيضمنه  
بحسبه عنه اه والله تعالى أعلم سئلت في وديعة وضعتها اثنان عند رجل ثم أتاه أحدهما فطأها  
فلم يسلمها اليه هل يكون ضامنا فالجواب لا يكون بذلك ضامنا قال في البرازية ولو وضعه اثنان  
فدفعه من أحدهما لا يضمن اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل أودع عند آخر وديعة وقال  
له اذا مات فادفعها الى ابني فأتاه الى ابنه وله وارث آخر هل يضمن له نصيبه فالجواب نعم  
يضمن له نصيبه كما نقله الكفو عن الوجيز اه والله تعالى أعلم سئلت عن مودع قضى بالوديعة التي  
عنده دين صاحبها هل يضمن فالجواب انه يضمن في الصحيح كما في جامع الفصولين اه والله تعالى  
أعلم سئلت عما اذا أكره المودع بضمه القتل على دفع الوديعة الى غير مالكها فادفعها مكرها  
هل لا يضمن فالجواب انه لا يضمن حيث علم بدلالة الحال انه لو لم يعتدل أمره بقتله أو بقطع عضو أمانه  
أو بضر به ضرر ياتخاف منه على نفسه أو عضوه أو ينافي جميع ماله ولا يترك له قدر كفايته كاعلم من كلام  
العلماء أفاده الخبر الرمي في فتاويه الخيرية والله تعالى أعلم سئلت عن الاب اذا كان يده أمانة  
لولده انتقلت له من أمه ارثا فمات ولم يرص بها ولم توجد في تركته هل تصير ديناني التركة في فاجبت  
بأنها لا تصير ديناني تركته كافي الاشباه فانه ذكر ان الامانات تنقلب مضمومة بالموت عن تجهيل الا في  
مسائل منها الاب اذا مات بمجهول مال ابنه قال في الخيرية وذكرها الثرثاني ناقلا عن الفصول العمادية  
وانه ذكر فيها اقوالين يفرق بينهما وبين الوصي فقال وفي الفصول العمادية والوصي اذا مات بمجهول  
يضمن واذا خطه بماله يضمن والاب اذا مات بمجهول لا يضمن وقيل لا يضمن اه قال فقهر ران في المسألة

فواين والذى يظهر أرحمة عدم الضمان لان الاب أقوى مرتبة من الوصى فاذا لم يضمن الوصى فان لا يضمن الاب أولى وقد نقل في الوصى أيضا قول بالضممان واقصر على عدم الضمان في الاب كغير من العلماء اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع قال رددت الوديعة عليك هل يصدق فالجواب نعم يصدق بيمينه قال في المحيط لو قال المودع رددت الوديعة اليك أو ضاعت عندي وأنكر المودع وقال لا بل أنفقها فالقول للمودع مع يمينه لانه منكر وجوب الضمان معنى لان صاحب المال يدعى الضمان معنى لانه يقول الوديعة عندي بخلاف حين ادعى الرد وأنفقها فصرحت بضايعها والمودع ينكر ذلك فكان مدعيها صوره منكر راعى المعبر والمعنى فان أقاما الدينة فالدينة بشدة المودع لان دينة المالك قامت على نفي الرد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع أقر بالوديعة ثم ادعى أنها ضاعت قبل الاقرار هل يضمن والحالة هذه فالجواب نعم قال في التتبع وفي العميون اذا طاب المالك الوديعة فقال اطلب اغدا الجاه صاحبها في الغد فقال المودع ضاعت يسأل المودع متى ضاعت قبل اقرارك أو بعده فان قال قبل اقرارى يلزمه الضمان للتناقض لان قوله اطلب اغدا اقرار منه انها ما ضاعت فاذا قال ضاعت كان تناقضا وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض خلاصة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع أمره المالك بحفظ الوديعة في الدار الفلانية فغالف وجعلها في دار أخرى فضاقت هل يضمن فالجواب نعم قال في الملتقى وان أمر بحفظها في دار فحفظ في غيرها ضمن اه وفي شرح المجمع المالكى أمره بالحفظ في بيت من داره فحفظ في بيت آخر منها مسأوله لم يضمن بخلاف المخالفة في الدار لانها مخالفة لان في الحرز غالبا فيبد التقيده اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع في سفينته انخرقت السفينة فصار الزكاب يرمون بأنفسهم في التوارب فرمى هو بنفسه في قارب وضاعت أمواله مع الوديعة من غير تعمد ولا تقصير حيث لم يدعه الا الفرار بنفسه ولم يكنه تخلفها فهل لا ضمان عليه والحالة هذه فالجواب ان مثل هذا السؤال في التتبع وحاصل جوابه فيه انه لا ضمان عليه بخلاف ما اذا تمكن من الحفظ بنقله فتركها فانه يصير ضامن اه ثم ذكر ما نصه نكت بكرة من الباقورة وترك الراعى اتباعها وهو في سعة من ذلك لا ضمان عليه فيما نكت بالاجماع ان كان الراعى خاصا وان كان مشتركا فكذلك عند أبي حنيفة وعندنا يضمن وانما لا يضمن عنده وان ترك الحفظ فيما نكت لان الامين انما يضمن بترك الحفظ اذا ترك بغير عذر أما اذا ترك بعذر فانه لا يضمن كالودع الوديعة الى أجنبي حالة الحرز فانه لا يضمن وان ترك الحفظ لانه ترك بعذر وكذا هنا وانما ترك الحفظ بعذر كيلا يضيع الباقي وعندنا يضمن لانه ترك بعذر يمكن الاحتراز عنه قال صاحب الذخيرة ورأيت في بعض النسخ لا ضمان عليه فيما نكت اذا لم يجد من يعينه ليردها أو يعينه ليخبر صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل فاتبع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك حفظ البعض بعذر وعندنا يضمن لانه يمكن الاحتراز عنه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دخل حراما فوضع له الحارس الفوطه ليضع ثيابه عليها ففزع أثوابه ووضعها على الفوطه ودخل وانتمسل وخرج فلم يجد بعض أثوابه هل يضمن الحارس فالجواب ما في التكملة عن ابن نجيم انه يضمن لانه استخفف وقد قصر في الحفظ اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع قال ضاعت الوديعة من منزلي ولم يضع معها شئ من مالي هل يصدق بيمينه فالجواب نعم قال في التكملة له عن مؤيد زاده عن الواقعات ما نصه اذا قل ذهبت الوديعة من منزلي ولم يذهب من منزلي شئ يقبل قوله مع يمينه اه وقد نظم ذلك في الوهبانية حيث قال

وان قال قد ضاعت من البيت وحدها \* يصح ويستخلف فقد تصور

قال شارحها سيدي حسن الشرنبلالي قبل قوله بيمينه لان وقوع ذلك ممكن بأن يجهل السارق أو يكون

مطاب يصدق المودع في  
دعوى الرد بيمينه

مطلب أقر بالوديعة ثم قال  
ضاعت قبل اقرارى يضمن

مطلب قال ضاعت في المحل  
الفلاني فوضعها في غيره  
يضمن

مطلب مودع في سفينته  
انخرقت فرمى بنفسه وضاعت  
أمواله كالوديعة لا يضمن

مطلب نكت ببكرة من  
الباقورة فلم يبقه الراعى  
لا ضمان عليه

مطلب دخل الحرام فوضع  
له الحارس فوطه فوضع  
ثيابه عليها فاضاع منها البعض  
يضمن الحارس

مطلب قال ضاعت من منزلي  
وحدها يصدق بيمينه

مطالب دفع له عشرة دراهم  
وقال خمسة هبة وخسة وديعة  
فاستهلك القابض خمسة وهلك  
الباقى ضمن سبعة ونصفا

هي المقصودة وهو أمين فيصدق خلافاً للمالك اه والله تعالى أعلم بقاؤه في الخانية رجل دفع  
لغيره عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخسة وديعة عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلك  
الخسة الباقية ضمن سبعة ونصفا لان الخمسة الموهوبة مضمونة على القابض لانها هبة مشاع  
يحمل القسيمة وهي قاسدة والخسة التي استهلكها انصفها من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن  
هذه الخمسة ويضمن نصف الخمسة التي ضاعت فصار المضمون سبعة ونصفا وقد نظمه ابن وهبان  
في قوله

وأودعه عشر ا على ان خمسة \* له هبة فاستهلك الخمس بخسر

له سبعة قالوا ونصف اذا توت \* له الخمسة الاخرى وفي الشرع ينشر

قال شارحها سيدي حسن الشرنبلالي رحمه الله تعالى فات وهذا على غير الصحيح لان الهبة الفاسدة  
تلك بالقبض وقد سلطه المالك فلا ضمان فيها وكذلك لا ضمان في الوديعة كافي البرازية دفع اليه ألفا  
نصفها هبة ونصفها مضاربة فهل يكت ضمن حصة الهبة اه أي فلا يضمن حصة المضاربة لانها أمانة  
وقوله يضمن حصة الهبة انما هو على رواية عدم الملك وهو خلاف المفتي به فلا ضمان مطلقا لافي الوديعة

مطلب الهبة الفاسدة  
لاتفيد المالك في ظاهر الرواية

ولا في الهبة الفاسدة على المفتي به اه في قوله وهو خلاف المفتي به نظرا فان عدم افادتها  
المالك هو ظاهر الرواية قال في الخيرية ولا تنفذ المالك في ظاهر الرواية قال الزيلعي ولو سلمه شاعلا لم يملكه  
حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاضيان  
وروي عن ابن رستم مثله وذكر عصام انها تنفذ المالك وبها أخذ المشايخ اه كلام الزيلعي قال الخبير  
الرملي ومع افادتها للمالك عند هذا البعض أجمع الكل على أن اللواهب استرداها من الموهوب له ولو كان  
ذارحم محرم من الواهب قال في جامع الفصولين راعى الفتاوى الفضلي ثم اذا هلك أفتيت بالرجوع  
للوأهب هبة فاسدة لذى ربح محرم منه اذ الفاسدة مضمونة فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك  
كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه وكما يكون اللواهب الرجوع فيها يكون لو ارتد بعد موهوبته لكونها  
مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد اذا مات أحد المتبايعين فورثته نقضه لانه مستحق الرد  
ومضمون بالهلاك اه قال في رد المحتار بعد تنقله كلام الخيرية وأفتى به في الحامدية أيضا والتساجية  
وبه جزم في الجوهرة والجر ونقل عن المتبني بالغين المجهمة أنه لو باع الموهوب له لا يصح وفي نور العيون  
عن الوجيز الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك فيها الا عند أداء العوض نص عليه محمد في  
المبسوط وهو قول أبي يوسف اذ الهبة تنقلب عقده معاوضة اه وذكر قبله هبة المشاع فيما يقسم لاتفيد  
المالك عند أبي حنيفة وفي القهستاني لاتفيد المالك وهو المختار كما في المصنوعات وهذا مروى عن أبي حنيفة  
وهو الصحيح اه فثبت علمت انه ظاهر الرواية وانه نص عليه محمد وروى عنه عن أبي حنيفة ظهرا انه الذي عليه  
العمل وان صرح بأن المفتي به بخلافه ولا سيما انه يكون ما كان حينما كان باقى ويكون مضمونا كما علمت  
فلم يجد نفع الموهوب له فاعتمه وانما كثرت النزاع في مثل هذه لكثرة وقوعها وعدم تنبه أكثر الناس  
للزوم الضمان على قول المخالف ورجاء لدعوة نافعة في الغيب ثم بعد هذا نقل عبارة البرازية وهي  
هذه وهل يثبت المالك بالقبض قال الناطقي عند الامام لا يفيد المالك وفي بعض الفتاوى يثبت فيها  
فاسد او يفتى ونص في الاصل انه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجز دل  
انه لا يملك حيث أبطل البيع بعد القبض ونص في الفتاوى انه المختار قال ورأيت بخط بعض الافاضل  
على هامش المخ بعد تنقله ذلك وأنت تراه عزار رواية افادة المالك بالقبض والافتائها الى بعض الفتاوى  
فلا تعارض رواية الاصل ولذا اختارها قاضيان قال وقوله أي العلاء لفظ الفتوى آكد من لفظ  
الصحيح قد يقال يمنع عمومه لاسيما مثل هذه الصيغة في مثل سياق البرازي فاذا تأملته نقضى برجحان

مطلب مودع وضع ثوبه  
مع ثياب الوديعه ودفنها  
لربها فاضاع ثوبه كان مضمونا

مطلب تعرضه للصوص  
فري الوديعه وتخاص  
بالجل لا يضمن

مطلب اذا كانت الوديعه  
يتخاف عليها الفساد وصاحب  
غائب يرفع الامر الى القاضي

مطلب ليس للمودع الايداع  
ولا الاعارة  
مطلب غاب وله وديعه  
عند آييه مثلا الخ

مطلب استهلك حنطة  
وديعه عنده يلزمه مدها  
مطلب لاضمان على الادل  
اذا ضاع منه المتاع بدون  
تفريط  
مطلب اودع الغاصب  
المغصوب عنده رجل ثم  
رده اليه يبرأ بالرد  
مطلب وضع ثوبين يدي  
رجل فقال لا آقبه

ما دل عليه الاصل اه فليحفظ فانه مهم **سئل** عن مودع يفتح الدال وضع ثوبه مع ثياب الوديعه  
ثم دفعها اليها ونسي ثوبه فضاع عند المودع بكسر الدال فهل يضمن فالحواب ما في قضيان وهذا انه  
مودع جعل في ثياب الوديعه ثوبه بالنفسه فدفعها اليها ونسي ثوبه فيها فضاع عنده ضمن لانه حينئذ اخذ  
ثوب الغير بلا اذنه والجهل فيه لا يكون عذرا اه قال في نور العين ينبغي ان تقيده المسألة بما لو كان غير  
عالم ثم علم بذلك وضاع عنده والا فلا سبب للضمان أصلا فالظاهر ان قوله والجهل فيه لا يكون عذرا ليس  
على اطلاقه اه أي بل هو مقيد بما اذا لم يكن أخذه بتسلط وبه فان كان كاهنا فان رب الثوب سلم ثوبه  
مع حمله الثياب وهذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم **سئل** عن ذي جل جل على جل له شدة ثياب  
لموصلها الى البلد الذي بأجرة فلما كان في الصحراء تعرضه للصوص فطرح الشدة وهرب بحمله  
فضاعت الشدة فهل يضمنها فالحواب من التكملة عن فتاوى أبي الليث انه ان كان لا يمكنه التخصيص  
منهم بالجل وماعليه وكان يعلم انه لو حمله أخذ للصوص منه الجل وماعليه فلا ضمان عليه لانه لم يترك  
الحفظ مع القدرة عليه اه بالمعنى والله تعالى أعلم **سئل** فيما اذا كانت الوديعه مما يخاف عليه  
وكان صاحبها غائبا فما يضع المودع حينئذ فالحواب انه يرفع الامر الى القاضي حتى يبيعه فان لم يرفع  
حتى فسدت فلا ضمان عليه قال في المرات في فتاوى أبي الليث اذا كانت الوديعه شيئا يخاف عليه الفساد  
وصاحب الوديعه غائب فان رفع الامر الى القاضي حتى يبيعه اجاز وهو الاول وان لم يرفع حتى فسدت  
لا ضمان عليه لانه يحفظ الوديعه على ما امر به كذا في المحيط وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظ منها  
لصاحبها كذا في السراج الوهاج هندية وفي فتاوى أبي الليث استودع رجل ألف درهم ثم غاب رب  
الوديعه ولا يدري أحى هو أم ميت فبالبه أن يسكه حتى يعلم موته ولا يتصدق بها بخلاف اللقطة اه  
والله تعالى أعلم **سئل** هل للمودع الايداع والاعارة فالحواب ليس له ذلك فان فعل ضمن قال في  
البرازية والوديعه لا تودع ولا تعار ولا توجر ولا ترهن فان فعل شيئا منها ضمن اه والله تعالى أعلم  
**سئل** عن رجل غاب وله وديعه عند آييه مثله لاجات امرأة الغائب الى المودع وطلبت منه أن  
يدفع اليها الوديعه انتفقاها على نفسها فهل تجب الي ذلك **فاجبت** قال في الحانية رجل غاب لجات  
امرأته الى القاضي وأحضرت والد زوجها وأدعت أن للغائب وديعه في يديها وطلبت النفقة من ذلك  
المال قال محمد بن الفضل ان كان في يد والد الزوج دراهم أو ما يصلح لنفقة الزوجات من الطعام والكسوة  
والاب مقربان ذلك في يده كان للمرأة أن تطالبه وللقاضي أن يأمره بدفع ذلك اليها وليس للاب أن يدفع  
ذلك بغير أمر القاضي فان دفع بغير أمر القاضي كان ضامنا وان أنكر الاب كونه ذلك المال في يده كان  
القول قوله ولا عين عليه وان لم تكن الوديعه مما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصومة بينهما اه والله تعالى  
أعلم **سئل** عن مودع استهلك حنطة مودعة عنده يوم الغلاء فطالبه ربه بقيمتها يوم الاستهلاك  
هل يلزمه قيمتها يومه أو يلزمه المثل فالحواب كما في الخيرية انما يلزمه منها الا قيمتها يوم الاستهلاك  
اه والله تعالى أعلم **سئل** عن دلال ضاع منه المتاع بدون تفريط منه هل لاضمان عليه  
فالحواب نعم لاضمان عليه والحالة هذه لانه أمين لا يضمن الضياع والقول قوله بيمينه فيه كافي للخيرية  
**سئل** عن غاصب اودع المغصوب في يد رجل ثم رده المودع الى الغاصب هل يبرأ من الضمان  
فالحواب نعم يبرأ كما يبرأ غاصب الغاصب اه من الخيرية وفيها أيضا أنفق المودع بعض الوديعه  
على نفسه وهلاك الباقي بلا تفريط يضمن ما أنفق فقط والقول قوله بيمينه فيه اه والله تعالى أعلم  
**سئل** عن وضع بين يدي رجل ثوبين مودع وقال احفظه لي فقال لا آقبه فوضعه وذهب فضاع الثوب  
فهل يضمنه الجالس أم لا فالحواب قال قاضيان ولو قال الجالس لا آقبه الوديعه فوضع بين يديه  
وذهب فضاع الثوب لا يضمن لانه صرح بالرد فلا يبرأ مودعا بدون القبول اه والله تعالى أعلم **سئل**



مطلب وضع دابة عند  
صاحب الختان فصاعت  
وقال صاحب الختان أخذها  
رفيقه يضمن

عن رجل له دابة فأتى بها صاحب الختان وقال له أين أربطها فقال له أربطها هنالك فربطها وذهب ثم  
جاء فلم يجد دابة فقال صاحب الختان فقال جاء رفيقك وأخذها والحال أنه لم يكن له رفيق فهل يكون  
صاحب الختان ضامنا حينئذ فالجواب أنه يكون ضامنا كافي فتاوى قاضيان قل لأن قول صاحب  
الدابة أين أربط الدابة استبداع غر فلو كان صاحب الختان هنالك يقول للوديعه اه وفيها أيضا ما نصه  
وكذلك رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام أين أضع الثياب فقال صاحب الحمام في ذلك الموضع  
فهو والاول سواء وإن كان صاحب الحمام جالس لا جل الغلة فوضع صاحب الثوب ثوبه برأى العين منه  
ولم يقل باللسان شيئا ودخل الحمام فان لم يكن للعمام ثيابي يضمن صاحب الحمام لأن وضع الثياب برأى  
العين منه استتفاظ وإن كان للعمام ثيابي فإن كان الثيابي حاضرا لا يضمن صاحب الحمام شيئا لأن هذا  
استتفاظ من الثيابي إذا لم يقل لصاحب الحمام أين أضع الثياب وإن كان الثيابي غائبا فوضع الثياب  
برأى العين من صاحب الحمام كان استتفاظا من صاحب الحمام فحينئذ يضمن صاحب الحمام بالتضييع  
وتعمامه فيها والله تعالى أعلم **سئلت** عن صاحب دكان فيه ودائع قام من الدكان للصلاة  
فصاعت الودائع هل يضمنها فالجواب أنه لا يضمنها كافي الخاتبة قال لأنه حافظ بحجرانه فلم يكن مضيعا  
ولا يكون هذامنه أيدا للوديعه بل هو حافظ بنفسه في حاله وحالته محرز اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن المودع إذا شرط عليه الضمان إذا ضاعت الوديعه ورضي بذلك ثم ضاعت بالانقصير منه  
في الحنظ هل يكون ضامنا فالجواب أنه لا يكون ضامنا وإن شرط عليه ذلك كما أفتى بذلك شيخ  
الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى وأسند له المكفوى في قوله بما نصه اشتراط الضمان على الأمين  
باطل وعلى هذا الشرط على الحامي الضمان لو ضاعت ثيابه كان باطلا ولا ضمان عليه وهو اختيار  
الفتية أبي الليث قال في الخلاصة وبه يفتي اه معزيا للبحر والله تعالى أعلم **سئلت** فحين قال  
أودعني جمل لا فصاع وقال مالكه غصبته متى فن يكون القول قوله فالجواب أن القول قول المودع  
بخلاف ما لو قال أخذتم أوديعه وقال المالك غصبا فإنه يضمن لأنه أقر بأخذ مال الغير وهو موجب للضمان  
ثم أتى ما يبرئ وهو الاذن فلا يقبل الابحجة أفاده في المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع إذا  
قبل له أبعث الوديعه مع من شئت فأرسلها مع من بثق به فصاعت هل لا يضمن فالجواب لا يضمن  
كما أفتى به على أفندي وأسند له المكفوى بحامى الصرفية ووضع أمانة وقال أبعث أمانتي مع من شئت  
فبعث على يد أمين فهل يكت في يده لا يضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيما إذا أودع المودع الوديعه  
عند أجنبي فهل يكت هل يضمن الاول أو الثاني فالجواب قال في المتن ولو أودع المودع فهل يكت  
ضمن الاول وعندها ضمن أي شاء اه وأفتى شيخ الاسلام على أفندي بعدم ضمان الثاني اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رجل أودع وديعه عند آخر وغاب فلما رجع وطلم بال قال له إلى أنفقته على عبدك بأمرك  
فقال رب المال ما أمرتك بذلك فهل يكون القول لرب الوديعه أو للمالك فالجواب أن القول لربها في  
عدم الأمر والمودع ضامن لأنه أقر بسبب الضمان وأتى ما يبرأ به فلا يصح في الابحجة كافي المحيط والله  
تعالى أعلم **سئلت** عن تجار وضع فقهه عند آخر وفيها آلات التجار بن ثم أتى أنه كان من جملة  
ما فيه أقدام وطلبه من المودع فقال المودع لا أدري ما كان فيهها هل يضمنه والحالة هذه فواجبت  
بحامى الخاتبة وهذا نصه قال الفتية أبو جعفر رحمه الله تعالى لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه  
انعرفه أو ضيعه فحينئذ يحلف فان حلف برئ وان سكت ضمن اه وفيها أيضا ما نصه رجل أودع كيسا  
فيه دراهم عند رجل ولم يزن عليه ثم أتى صاحب الوديعه الزيادة قالوا لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى  
عليه بالتضييع أو الخيانة أو نحو ذلك وعن نصير رحمه الله تعالى أنه كتب إلى ابن سباع رحمه الله تعالى  
في مودع يقول دفنت الوديعه ونسيت موضعها فاجاب وقال ان دفنتي دأره لم يضمن وان دفنتي

مطلب دكان فيه ودائع قام  
صاحبه للصلاة فصاعت  
لا يضمن  
مطلب في شرط الضمان  
على المودع

مطلب ادعى المالك الغصب  
والاخر الوديعه

مطلب قال ارسلني إلى  
الوديعه مع من شئت  
فأرسلها مع من يشق به  
فصاعت لا يضمن  
مطلب إذا أودعها المودع  
فصاعت من يضمنها  
مطلب قال أمرتني بانفاقها  
على عبدك ففصاعت وقال  
المالك لم أمرك الخ  
مطلب في تجار وضع فقهه  
عند آخر الخ

مطلب فمن أنكر الوديعة  
ثم قال هكذا

مطلب يجب رد الوديعة  
عند مطالها في مسألتين

مطلب صاحب حانوت  
وضع الأمانة بجنبه في حانوته  
ونام

مطلب قال وضعت هاتين  
يدي وقت ونسبت فضاقت  
يضمن

مطلب أعطى مفتاح داره  
لاجنبى فضاقت الوديعة  
هل يضمن

مطلب قال أدفعها الى زيد  
فقال دفعها

مطلب قال انى وكيل بقبض  
الوديعة الخ

مطلب أخذ مال غيره ورده

الى وورثته بعد موته يبرأ

مطلب وضع الوديعة في

جيبه وسكر فضاقت هل  
يضمن

مطلب اذا كانت الوديعة

صوفا فاكله السوس  
لا يضمن

غيرها ضمن قبل فان دفعها في كرمه فسرقت قال ان كان له باب فليس بتضييع والا فهو تضييع وان سرقت  
منه أو عرجاجة أصابته من غيره لا يضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع طالب منه رب الوديعة  
وديعة هل قال لم تودعنى شيئا ثم قل بل أودعنى واكنها هل كنت ذكر في الكتاب انه يكون ضامنا وان قال  
المودع أو لا قد أعطيتكمها ثم قل بعد أيام لم أعطكمها واكنها ضاقت لا يقبل قوله ويكون ضامنا وقال  
عيسى بن ابان رحمه الله تعالى لا يضمن والصحيح ما ذكر في الكتاب اه من قاضيان والله تعالى أعلم  
**سئلت** هل يجب رد الوديعة الى مالكها عند طلبة فالحجواب نعم الا في مسألتين احدهما  
اذا كانت مسيغا فاراد صاحبه أن يأخذها ليضرب به رجلا ظمما الثانية أودعت كتابا فيه أقرار ببال  
للزوج أو قبض منه وللمودع أن لا يدفع الكتاب اليها لما فيه من ذهاب الحق وما في الأولى من الاعانة  
على الظلم والمسألان في الخاتمة اه من الفوائد الزبينة والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع وضع  
الوديعة بجنبه في حانوته ونام مضطجعا فسرقت منه الوديعة هل يضمنها فالحجواب نعم كما أتى بذلك في  
مسألة الفتاوى واستدل لذلك بما في جامع الفصولين وهذا نصه وفي فوائد المرتضى رحمه الله تعالى  
وضعها تحت رأسه أو جنبه ونام فسرقت لم يضمن وكذا لو وضعها بين يديه ونام وهو الصحيح واليه مال  
السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب السرقة قال اغاير في الفصل الثاني لو نام قاعا ما في  
الاضطجاع فيضمن الا في السفر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع اذا قال وضعت هاتين يدي وقت  
ونسبت فضاقت هل يضمن فالحجواب نعم كما في جامع الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع غاب عن داره فأتاه أجنبي وقال له انى حاجة في دارك وأخذ  
منه المفتاح فلما رجع المودع لم يجد الوديعة هل يضمن باعطائه المفتاح لذلك الاجنبى **فاجبت** به  
لا يضمن كما في جامع الفصولين قال قيل لمجدد الفصل بدفع المفتاح الى الاجنبى ايصير جاعلا البيت بمافيه  
في يده فقال لا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رب الوديعة اذا قال للمودع ادفعها الى فلان فقال  
دفعها اليه وأنكر فلان الدفع اليه أو قال ربه لم تدفعها اليه فهل يصدق المودع في الدفع اليه **فاجبت** به  
بانه يصدق بيمينه في حق براءة نفسه لا في حق ايجاب الضمان على المدفوع اليه كما في جامع الفصولين من  
الفصل الثالث والثلاثين والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قال انى وكيل من فلان بقبض الوديعة  
فصدقه المودع فهل يؤمر بالتسليم اليه **فاجبت** به بانه لا يؤمر بالتسليم اليه كما في مختصر القنوري قال في  
الغاية وذلك لان اقراره وقع في مال الغير وهو لا يملكه اه من البهجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
مودع ادعى هلاك الوديعة فصالحه ربه على مبلغ دفعه له فهل يصح هذا الصلح فالحجواب انه لا يصح  
الصلح المذكور قال في الاشباه فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اه فان ظهرت الوديعة عند آخر  
رد البذل ويكون الصلح باطلا ويكون للدافع حق الاسترداد اه من التمتع قبيل المضاربة والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن أخذ مال غيره ظمما ثم مات المأخوذ منه فرد المال الى وورثته هل يبرأ بالرد الى الورثة  
فالحجواب قال في الخاتمة يبرأ الظالم من الدين ويبقى حق الميت في مظلته اياه ولا يرجى له الخروج  
عنه الا بالتوبة والاستغفار لما ثبت والدعاء له اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع وضع الوديعة في  
جيبه وذهب الى مجلس فسق فسكر فضاقت منه الوديعة بسرقه أو سقط أو غير ذلك هل يضمن والحالة  
هذه **فاجبت** به قال في الخاتمة قل بعضهم لا يضمن لانه حفظ الوديعة في موضع يحفظ به مال نفسه وهو  
جيبه وقال بعضهم هذا اذا نزل عقله أما اذا زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامنا لانه عجز عن  
الحفظ بنفسه فيصير مضيعا أو مودعا غيره اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا كانت الوديعة صوفا  
فاكله السوس هل يضمن المودع فالحجواب لا يضمن بخلاف قرض النار اذا لم يسد المودع الثقب بعد  
علمه ولم يخبر المالك بذلك فانه يضمن قال في الوهبانية

وتارك نشر الصوف صيغاً فتم \* يضمن وقرض الفار بالعكس يؤثر  
اذالم يستد الثقب من بعد علمه \* ولم يعلم الملاك ما هي تنقر

اه والله تعالى أعلم \* سئلت فيمن طلب الوديعه فقال له المودع هي عندي أدفعها لك وبعد أيام ادعى  
هلا كه سابقا على الطالب هل يقبل منه ذلك فالجواب انه لا يقبل منه ذلك ويضمن كافي حواشي  
الرملي على جامع الفصولين وفيها أيضا امرأة أودعت أخرى سوارا فلما طلبته قالت عندي امهلي على  
ثلاثة أيام وأحضره لك فلما مضت ادعت انه ضاع قبل قولها عندي وانما استعملت رجاء ان تجده فاقبضت  
بالضمان وذكر في المنتقى اذا قال المودع ضاعت منذ عشرة أيام وأقام المودع بينة انها كانت عنده منذ  
يومين فقال المودع وجدت فاضاعت بقل هذا ولا يضمن ولو قال أولا ليست عندي ثم قال وجدت فاضاعت  
يضمن اه بحرفه والله تعالى أعلم \* سئلت عن المودع اذا سقط منه شيء على الوديعه فأنسدها هل  
يضمنها فالجواب نعم قال في الاشباه الامين اذا هلك الامانة عنده لا يضمن الا اذا سقط من يده شيء  
عليها وفي القنية وقع من رب الملبس شيء على وديعه عنده فأنسدها أو عثر عليها فسقط فافسدها يضمن اه  
وفي الفوائد الزنية المودع اذا سقطت الوديعه من يده ففسدت لم يضمن اه والله تعالى أعلم \* سئلت  
عن المودع اذا ربط الوديعه في كفه أو في طرف عمامته هل يضمن فالجواب مافي البرازية ربط  
دراهمها يدعى الوديعه بطرف الكم أو العمامه وضاعت لا يضمن اه والله تعالى أعلم \* سئلت عن  
المودع اذا أراد وضع الوديعه في جيبه فوقعت في الارض فضاعت هل يضمن فالجواب نعم يضمن كافي  
البرازية وعبارتها القاه في جيبه فوقعت في الارض وظن انها وقعت في الجيب فضاعت يضمن اه والله  
تعالى أعلم \* سئلت عن المودع اذا وضع الوديعه في جيبه فقعدت منه بلا تعد ولا تقصير في الحفظ هل  
يضمن فالجواب انه لا يضمن كما أفتى بذلك في الحامدية واستدل بما في العمدية وكذا اذا أجهلها في جيبه  
وحضر مجلس التسوق فسرقته منه لا يضمن اه والله تعالى أعلم \* سئلت عن رجل وضع الوديعه  
في حانوته وأجلس ابنه على باب الحانوت فضاعت الوديعه هل يضمنها حينئذ فالجواب ان كان الصبي  
يعقل الحفظ ويحفظ لا يضمن والا يضمن اه برازية والله تعالى أعلم \* سئلت عن الوكيل بالبيع  
لو أعطى ما وكل بيعه الى الدلال فضاع هل يضمن فالجواب نعم يضمن قال أبو الوعد في فتح المعين من  
كتاب الوكالة ولو دفع المبيع الى الدلال فضاع في يده يضمن في المختار كما لو قال بعته وسلمته من رجل  
لا عرفه وضاع الثمن يضمن قال القاضي لا نه لا يملك التسليم قبل قبض عنه اه قال أبو الوعد وودع مراد  
القاضي انه لا يملك التسليم من لا عرفه لا مطاها اه والله تعالى أعلم \* سئلت عن دفع ثوبه الى خياط  
ليخيطه فوضعه في حانوته فضاع هل لا يضمن فالجواب مافي الخلاصة وهذا انه رجل دفع خفه الى  
خفاني ليصلحه فتركه في حانوته ليلا فسرق ان كان في الحانوت حافظ وفي السوق حارس لا يضمن قال رحمه  
الله تعالى وقد ذكرنا الجواب المختار في كتاب الاجارات انه لا يشترط الحافظ والحارس والحاصل ان العبرة  
للعرف حتى لو ترك الحانوت مفتوحا أو عاق الشبكة على بابه وذهب فليس بتضييع ثم ارا في الليل تضییع  
وفي خوارزم في اليوم والليلة ليس بتضييع اه والله تعالى أعلم \* سئلت فيمن وجد الوديعه ثم ادعى  
الرد هل يقبل منه ذلك في فاجبت نعم بما في الخلاصة ولو وجد الوديعه ثم ادعى انه ردها به بذلك وأقام البينة  
قبضت وان أقام البينة انه ردها قبل الخود وقال غلط أو نسيت أو ظننت اني دفعتها فانما صادق في قولي لم  
يستودعني قبضت بينته أيضا في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي الاقضية لو قال لم  
يستودعني ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى الرد أو الهلاك يصدق اه  
\* سئلت في مودع يلبس ثوب الوديعه ويزعه فضاع في غير وقت الاستعمال هل يضمن فالجواب  
لا يضمن كافي القنية والله تعالى أعلم \* سئلت عن دلال عرض الثوب على صاحب دكان وتركه عنده

مطلب طلب الوديعه فقال  
أدفعها لك ثم ادعى هلاكها  
سابقا

مطلب سقط منه شيء على  
الوديعه ففسدت يضمن

مطلب وضع الوديعه في كفه  
أو طرف عمامته فضاعت  
لا يضمن

مطلب وضعها في جيبه  
فقعدت بلا تعد ولا يضمن  
مطلب وضع الوديعه في  
الحانوت وأجلس ابنه على  
باب الحانوت الخ

مطلب الوكيل بالبيع اذا  
دفع الى الدلال فضاع يضمن

مطلب دفع ثوبه الى خياط  
فتركه في الحانوت الخ

مطلب وجد الوديعه ثم ادعى  
الرد

مطلب في مودع استعمل  
ثوب الوديعه وضاع في غير  
وقت الاستعمال لا يضمن

مطلب دلال عرض الثوب  
على صاحب دكان وتركه  
عنده فضاغ  
مطلب قال له اذفعها لمن  
يصلحها ففعل ثم التبس عليه  
المدفوعة اليه  
مطلب دفع ثوبه الى دلال الخ

مطلب أمره باخذ مال الغير  
ضمن الاخذ دون الاثم  
مطلب دفع الوديعة الى من  
يثق به وليس من عياله الخ

لئلا مل منه فهو رب الدكان فضاغ الثوب هل يضمن الدلال (فاجبت) لا قال في معين الحكام لو عرضه  
الدلال على رب دكان وتركه عنده فهو رب الدكان فذهب لم يضمن الدلال في الصحيح لانه امر لا بد منه في  
البيع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل دفع الى آخر قمعة وقال له اعطه لمن يصلحها فاذفعها الى  
بعض اهل هذه الصنعة ثم التبس عليه المدفوعة اليه فلم يعرفه فضاغ هل يضمنها فالجواب انه  
لا يضمنها لكن وضع الوديعة في بيته ونسبها وقد هلك لم يضمن اه من معين الحكام مغزى الفتاوى  
ظهر الدين والله تعالى أعلم **فائدة** قال في معين الحكام مانصه دفع ثوبه الى دلال ليبيعه فساوموه رب  
حانوت يثنى معلوم وقال احضر رب الثوب لا عطيه الثمن فذهب وعاد فلم يجد الثوب في الحانوت ورب  
الحانوت يقول انت اخذته وهو يقول ما اخذته بل تركته عندك صدق الدلال مع عياله لانه آمن وأما  
رب الحانوت فلما اتفقا على انه اخذه رب الحانوت لبشتر به بما سمي من الثمن فقد دخل في ضمانه ولا يبرأ  
بمجرد رد دعواه فيضمن قيمته ولو لم يتفقا على ثمن لم يضمن اذا المقبوض على سؤم الشراء لئلا يضمن لو اتفقا على  
ثمن من كتاب الدعوى والبيانات اصحاب المحيط اه والله تعالى أعلم **سئلت** فبين امر آخر باخذ مال  
الغير فاخذ هل يضمن الاخذ والاثم فالجواب قال في معين الحكام أمره باخذ مال الغير يضمن  
الاخذ لا الاثم اذ الامر لم يصح وفي كل موضع لم يصح الامر لا يضمن الاثم قال في الذخيرة يضمن  
الاثم لو كان سلطانا لا لو كان غيره اذ امر السلطان اكراه وعماه فيه والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن المودع اذا دفع الوديعة الى أحد امثاله الذين يثق بهم ويحفظ بهم ماله وليس من عياله فضاغ هل  
يضمن **فاجبت** نعم في الشرب لا يمانية وهذا نصه وعن محمد رحمه الله تعالى ان المودع اذا دفع الوديعة الى  
وكيله وليس في عياله أو الى أمين من امثاله ممن يثق به في ماله وليس في عياله لا يضمن ذكره في النهاية ثم  
قال وعليه الفتوى وعزاه الى التمر تاشي وهو الى الحدوثي ثم قال وعن هذا الحديث شرط في التهمة في حفظ  
الوديعة العمال فقال ويلزم المودع حفظه اذا قبل الوديعة على الوجه الذي يحفظ ماله وذكره في شيء حتى  
ذكر ان له أن يحفظ بشريك العنان والمفاوضة وعنده المأذون له في يده ماله ثم قال وبهذا يعلم ان العيال  
ليس بشرط في حفظ الوديعة اه والله تعالى أعلم

### كتاب العارية

مطلب اختلاف المستعير  
والمستعير في الاطراف  
والتقيد  
مطلب أعاره سيف البرهنة  
الى أجل  
مطلب طاب العارية فلم  
يردها حتى هلك يضمن  
مطلب أمسك العارية  
للمؤقته بعد وقتها فهل يضمن  
مطلب المستعير أن يودع  
على الفتى به  
مطلب استعار سلاحا فبرهنة  
بدون إذن

**سئلت** عن المعير اذا ادعى انتفاعا مقيدا بفعل مخصوص وادعى المستعير انتفاعا مطلقا فمن يصدق منهما  
فالجواب ان المصدق منهما هو المعير في التقيد لان القول له في أصل الاعارة فكذا في صفحتها كما في  
فتاوى قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أعار آخر سيف البرهنة فبرهنة الى أجل  
فانقضى الاجل فهل للمعير أن يطالب المستعير بتخليص الرهن وردّه اليه **فاجبت** نعم له أن يطالبه  
بخلاص الرهن وله أن يحبس الى أن يفل الرهن وله أن يدفع الدين الى المرتهن ويأخذه ويرجع عما دفع على  
المستعير اه من فتاوى قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن العارية اذا اطلبها ربحا من المستعير  
فلم يردها حتى هلك يضمن فالجواب نعم كافي البرزاقية وخالصة والله تعالى أعلم **سئلت**  
هل اذا كانت العارية مؤقتة فأمسكها المستعير بعد مضي الوقت مع امكان الرد فهل يضمن  
فالجواب انه يضمن حيث تدون لم يستمه ما بعد الوقت هو المختار كافي جامع الفصولين اه والله تعالى  
أعلم **سئلت** عن مستعير فرس لربك عليه الى قرية فركبها ووصل القرية عليه اسأله ثم أودعها  
عند آخر فانت حلف أنها هاهل يضمنها والخال ما ذكر فالجواب انه لا يضمنها كافي فتاوى شيخ الاسلام  
على أقندي واستدل له بما في البحر الرائق وهو هذا وله أن يردع على الفتى به وهو المختار اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن استعار سلاحا وهره في دين عليه بدون إذن المعير فضاغ في يد المرتهن فهل يضمنه المستعير

فالجواب نعم بضمنه كما أفنى بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل له الكفوي عفاي  
البرزازية من أن العارية لا تخرج ولا ترهن اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن استعار عبد الخدمة فهل  
نفقته على المستعير فالجواب نعم على المستعير وأما كسوته فعلى المعير وقد نظم ذلك صاحب الوهبانية  
يقوله  
على مستعير العبد طم مقرر ❀ وكسوته من أعاره تقرر

مطلب استعار عبد الخدمة  
نفقته عليه

قال شارحها سيدي حسن الشرنبلالي هذا اذا طلب الاستعارة أما اذا قال المولى خذ عبدى واستخدمه من  
غير أن يستعيره المدفوع اليه تكون نفقته على المولى أيضا لا نود بديعة اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت  
عن استعار حمار الاستعارة مطلقة فهل يضمنه ❀ فاجبت لا يضمنه قال في التنقيح ولو هاركت  
الدابة العارية في يد المستعير فان كان العقد مطلقا لا يضمن سواء هاركت في حال الاستعمال أو في غيره اه  
معزى بالامامية والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن استعار فرس بالسافر عليه الى المحل الذي لا كان في  
أثناء الطريق هجم عليه للصوص ولا قدرة له على دفعهم فأخذوه وقد شرط عليه المعير الضمان هل  
يضمنه فالجواب انه لا يضمنه والحالة هذه قال في التنوير واشترط الضمان على الامين باطل به يبقى اه  
والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل استعار كتابا ليقراه فوجده مخروبا أو أراد اصلاحه هل يجوز له ذلك  
فالجواب ما في شرح الوهبانية للعلامة الشرنبلالي نقلا عن الكبرى استعار كتابا ليقراه ان علم أن  
صاحبه يكره اصلاحه لا يفعل لان التصرف في مال الغير لا يجوز وان علم انه لا يكره اصلاحه وكان خطه  
يناسب الكتاب وهو يقطع بالصواب فيما يصلحه له ذلك والاراجع اعلم أو نسخة أو كتب في ورقة ووضعها  
في الكتاب ليكتب بخطه مناسب لان اصلاح كتب العلم من القرابات ولا يأتى بترك اصلاح الا في القرآن  
لانه واجب اصلاح بخط مناسب اه وقد نظم ابن وهبان في قوله

مطلب استعار حمار فهل  
الخ

مطلب اشتراط الضمان على  
الامين باطل

مطلب استعار كتابا فوجده  
مخروبا هل له اصلاحه

وسفر رأى اصلاحه مستعيره ❀ يجوز اذا مولاه لا يتأثر

والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أعار غيره أرضا لبنى فيها أو يفرس ويترك له ذلك أبدا قال فان لم تركها  
للك فأنصا من لك ما تنفق في بنائها أو غرسك على أن يكون البناء في فهل اذا بنى أو غرس ثم أخرجه من  
أرضه يضمن له ذلك ❀ ما عده فالجواب نعم كافي بهجة الفتاوى قال فان أخرجه يضمن له قيمة البناء  
والفرس ويكون جميع ذلك لصاحب الأرض ما عدا اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن استعار أرضا  
ليرزعهما فزرعهما فأراد ربحه أن يأخذها منه قبل حصاد الزرع هل ليس له ذلك فالجواب قال في  
التنوير وإذا استعارها ليرزعهما لم تؤخذ منه قبل أن يحصد الزرع وقتها أولا اه والله تعالى أعلم  
❀ سئلت عن استعار جلا فذبحه مديا انه أيس من حياته حتى لو لم يذبحه لمات حتفه أنه فذبحه وذلك  
بدون اذن من صاحبه وصاحبه يذكر الایس من حياته وليس للمستعير بيعة على دعواه فاحكم الله تعالى  
في المنازلة فالجواب انه رفع مثل هذا السؤال لحامد أفندي فاجاب بانصه حيث كان لا يربح حياته  
لا يضمن الذابح بالذبح قيمته وان اختلفا فقال المالك كانت حياته ترجى وقال الذابح لا ترجى فالبيعة على  
الذابح واليعين على المالك واذا عجز عن البيعة وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم الذبح والقول له في قدر  
القيمة بعينه وإذا ادعى المالك زيادة عما يقول الذابح فعليه البيعة اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن  
قال لا تخرأ عني دابتك هذه فسكت فأخذها  
العارية فالجواب لا يكون قبولها تيمم به العارية ويكون الاخذ غاصبا كافي المجلة وفي المرأة رجل  
استعار شيئا فسكت المالك ذكر خمس الاثمة السرخسي أن الاعارة لا تثبت بالسكوت اه والله تعالى  
أعلم ❀ سئلت هل يصح الرجوع في العارية ❀ فاجبت نعم يصح الرجوع فيها قال في الدر المختار  
ويرجع المعير متى شاء اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل تبطل العارية بموت المعير فالجواب نعم

مطلب أعار غيره أرضا  
لبنى فيها أو يفرس

مطلب فحين استعار أرضا  
للزراعة فزرعها

مطلب استعار جلا فذبحه  
مديا انه أيس من حياته

مطلب قال أعرفي دابتك  
هذه فسكت فأخذها

لا يكون سكوتة قبولا  
مطلب يصح الرجوع في

العارية  
مطلب تبطل العارية بموت

المعير

قال في الخاتمة واذا مات العير أو المستعير تبطل الاعارة كما تبطل الاجارة بموت أحمد المتعاقدين اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل تضمن العارية بالهلاك من غير تعد ولا تقصير **فاجبت** لا تضمن بذلك قال في الدر المختار ولا تضمن بالهلاك من غير تعد وتشرط الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن اه قوله من غير تعد ما لو تعدى ضمن اجاعا وقوله وشروط الضمان باطل هو ما عليه الاكثر اه من حواشيه والله تعالى أعلم **سئلت** في مستعير بعث الدابة مع عبده فهلكت هل تضمن فالجواب ما في التنوير وشرحه للعلائي وهذا نصه ولو رد المستعير الدابة مع عبده أو أجبره مشاهرة لاميامة أو مع عبده بها مطلقا يقوم عليها أولا في الاصح أو أجبره أي مشاهرة كما مر فهلكت قبل قبضه هارثي لانه في التسليم المتعارف بخلاف نفيس كخوهره اه قوله يقوم عليها أي يتعهدا كالتاس وهو بيان للارطلاق في كلام المصنف كافي الحواشي والله تعالى أعلم **سئلت** هل يملك الاب اعارة مال طفله فالجواب ما في التنوير ليس للاب اعارة مال طفله لعدم البذل وكذا القاضي والوصي اه مع مزيد من شرحه الدر والله تعالى أعلم **سئلت** عن جهاز بنته ثم قال كنت أعزتها لامتعة وأراد أخذها فهل يقبل قوله **فاجبت** بما في التنوير من أن العرف ان كان مستقر بين الناس ان الاب يدفع ذلك الجهاز له لا اعارة لا يقبل قوله انه اعارة لان الظاهر يكذبه وان لم يكن العرف كذلك أو نارة ونارة فالقول له بيفتي كالمو كان أكثر ما يجوز به مثلها فان القول له اتفاقا والام وولي الصغيرة كالأب فيما ذكر اه وفي شرح الوهبانية وقال الامام أبو بكر بن الفضل لا يصح بدون اشهاد وأشار المصنف الى أنه أرجح اه يعني بقوله ومن في جهاز البنت قال أعزته \* يصح وقال الشهادتين شرط أرجح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ناظر الوقف اذا ادعى الصرف الى أرباب الوظائف كالامام والمدرس والمؤذن وأنكره هل يصح أم لا فالجواب انه لا يصح في حقهم لكن لا يضمن ما أنكره للوقف بل يدفعه ثانيا من مال الوقف وفي التنوير وشرحه كل أمين ادعى ايصال الادنة الى مستحقه فقبل قوله بيمينه كلودع اذا ادعى الرد والوصيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم يعني من الاولاد والعسقاء واما ملهما واما اذا ادعى الصرف الى وظائف المرتبة فلا يقبل قوله في حق أرباب الوظائف لكن لا يضمن ما أنكره وله بل يدفعه ثانيا من مال الوقف كما بسطه في حاشية أخى زاده **فجاءت** في وقته من رجل له جارية مملوكة أي السعدود واستحسنه المصنف وأقره ابنه فليحفظ اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رفع ذلك السائر الذي بناء باذن مورثهم فهل لهم ذلك والحالة هذه فالجواب نعم لهم ذلك والحالة هذه وقد رفع مثل هذا السؤال للغير الرمي فأجاب عنه بقوله نعم لو رثته رفع بناءه عن ملكهم ولو اذن له مورثهم لانه بمنزلة العارية والمعار اذا مات لورثته استردادها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أعار فرسه لزيد ليركب عليها الى المحل الفلاني وأمره أن يردها عليه بمتردوص ولها الى ذلك المحل فلما وصله دفعها الى أخيه ليركبها الى موضع آخر فركبها المستعير الثاني فانت تحتها هل يلزم الضمان المستعير الاول أو الثاني فالجواب كافي الخيرية ان المالك مخير ان شاء ضمن الثاني ولا رجوع له على الاول اه والله تعالى أعلم **سئلت** يوم كتابة هذا هاهنا عن رجل بنى بناء في دار زوجته باذنه أو رضاها فهل يصير البناء له أو لها **فاجبت** بما قال في الخيرية أنه لا عن علمائنا وهذا نصه قالوا كل من بنى في دار غيره بأمره فالبناؤه له ولو بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله رقبته قالوا لو عمرها له لا اذنها قال النسفي رحمه الله تعالى العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا سائر أملاكها ولو اتفقت معه على أن يعمر ويسكن فعمروا وسكن معه يسقط عما اتفق قدر أجرة المنزل وان لم يتفق الاتفاق على ذلك فهو متبرع عما اتفق وانفقوا على انه لو أقر أنه بنى متبرعا كان متبرعا وانما ان أقرت أنه بنى ليسكن فظير بناءه انه يلزم عليه

مطلب لا تضمن العارية  
بغير تعد اذا هلك

مطلب بعث الدابة مع عبده  
فهلكت

مطلب ليس للاب اعارة  
مال طفله  
مطلب بعد ان جهز بنته  
قال انما عارية

مطلب في ناظر وقف ادعى  
الصرف الى أرباب الوظائف

مطلب استأذن من جاره  
في البناء على جداره فقات  
الجار الخ

مطلب أعار فرسه لزيد  
ليركبها الى المحل الفلاني

مطلب بنى في دار زوجته  
بإذنه أو رضاها هل يصير  
البناء له

أجرة المثل لما سكن لانها ما رصت متبرعة حيث جمعت ذلك لسكن أي نظير عمارته وان أنكرت الاذن  
 فالقول قولها وان قال هو ما أذنت لي وقالت أذنت فالقول قوله لان الاصل عدم الاذن واذا ثبت عدم  
 الاذن يرفع بناؤه ويلزم به وان ثبت الاذن له وتصادق على انه له كان المستعير يرفعه بظاهر ان تصادق على  
 انه بنى لما يرجع بما أنفق بما أنفق وقد حصل الجواب في كل فرع من فروع المسألة بما قاله علماءنا  
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أعاد ابنته ولم يسم شيئاً فركبها المستعير فهل له بعد ذلك أن يركب  
 غيره عليها فالجواب قال في القنية قال المستعير أعرت دابتي هذه ولم يسم شيئاً فلوركبها فليس له أن  
 يركب غيره ولا أن يدفعها اليه للعمل ولو لوجعل عليها فله أن يركبها غيره للعمل وفيها أيضاً استعارة دابة ولم  
 يعلفها حتى ماتت يضمن ولو استعار قدر اللطخ فطبخ فيها مرقه ونقلها من الكناون مع المرقه وأخرجها  
 من البيت فوقعت من يده وانكسرت فالعجم انه لا يضمن بخلاف الحال اذا زاق قال كالواستأجرت ثوباً  
 لتأبسه فخرق من لبسه أو استعارت مراً وبل فزلقت رجلها في المشى فتخرق لا يضمن اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن المستعير اذا رد المستعار فلم يجد المعبر ولا من هو من عياله فأفسكه الليل وهلك هل  
 لا يضمن فالجواب كما في القنية انه لا يضمن ولو وجد من في عياله ولم يرد يضمن اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن استعار من آخر دابة غد الى الليل فأجابه بنم فجاء المستعير في الغد ولم يجد صاحبها فآخذها  
 من بيته واستعملها فعطبت هل يضمنها فالجواب كما في الخاتمة انه لا يكون ضامناً اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رجل استعار دابة ليشيع جنازة الى موضع كذا فلما وصل الى المقبرة أعطاها لانسان  
 يسكها ودخل ليصلي فسروقت الدابة هل يضمنها فالجواب قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون ضامناً  
 اه خاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له ولد صغير فاستعار له أمة ترضعه فتعلم بها الصبي وصار  
 لا يقبل غيرهما فجاء صاحبها ليردها أو ابى أبو الصغير خوفاً على ابنه من الهلاك فكيف الحكم **فجوابت**  
 عافي الخاتمة وهو هذا رجل استعار من رجل أمة لترضع ابنه فارتضعت فلما صار الصبي لا يأخذ الا منها  
 قال له المعبر ارد على خادمي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس له ذلك وله أجر مثل خادمته الى أن يطعم  
 الصبي وكذلك لو استعار من رجل فرساً ليغزو عليه فأعاره اياه أربعة أشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين  
 فأراد أخذه كان له ذلك وان لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يتقدر على الكراء كان للمستعير أن لا يدفعه اليه  
 لان هذا ضررين وعلى المستعير أجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه الى أدنى الموضع الذي  
 يجده فيه كراء أو شراء اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استعار بساطاً ليسطه فسطه ووقع عليه من  
 يده شيء أو غمر فوقع عليه فخرق هل يكون ضامناً فالجواب لا يكون ضامناً كما في الخاتمة والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن رجل استعار دابة فنام في المغارة ومقودها في يده فجاء انسان وقطع المقود وذهب  
 بالدابة هل يضمن فالجواب انه لا يضمن في هذه الصورة بخلاف ما لو مده المقود من يده وأخذ الدابة  
 ولم يشعر بذلك فانه يضمن هذا اذا كان مضطجعا فان نام جالساً لا يضمن في الوجهين كذا في الخلاصة والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن رجل استعار دابة الى موضع معين فهل يملك الرجوع عليها من ذلك الموضع  
 كما يملك الذهاب اليه فالجواب نعم قال في جامع الفصولين استعارة دابة الى موضع كذا فله أن يذهب  
 عليها ويحیی ويغيرها من غير فلو لم يسم موضعاً فليس له إخراجها من المصر اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن استعار دابة ليركبها هو فأردف معه رجلاً آخر فهل يكت الدابة هل يضمن فالجواب  
 انه يضمن النصف قالوا هذا اذا كانت الدابة تطبق رجلين والاضمن الكل اه مختصر من فتاوى  
 الاقنروى والله تعالى أعلم **سئلت** عن وضع أخشاب على حائط جاره باذن الجار أو حفر سرداباً في  
 دار الجار باذنه ثم باع الجار الدار فأراد المشتري أن يرفع الأخشاب أو أن يسد السرداب فهل له ذلك  
**فجوابت** بان لا يشترى ذلك الا اذا كان البائع شرط في البيع بقاء الأخشاب أو السرداب فينشد

مطلب فبن أعاد ابنته ولم  
 يسم شيئاً

مطلب رد ما استعاره فلم  
 يجد المعبر  
 مطلب قال أعرفني دابتك  
 غدا فقال نعم فجاء في الغد  
 فلم يجده فآخذها  
 مطلب استعار دابة ليشيع  
 عليها جنازة الخ  
 مطلب استعار لارضاع  
 طفله أمة فتعلم بها الطفل الخ

مطلب استعار بساطاً فوقع  
 عليه من يده شيء فخرق  
 لا يضمن  
 مطلب نام مستعير الدابة  
 في المغارة الخ  
 مطلب استعار دابة الى  
 موضع معين فله الرجوع  
 عنها كالأهـ  
 مطلب أردف للمستعير غيره  
 فهل يكت يضمن النصف  
 مطلب وضع أخشاباً في  
 جدار جاره باذنه الخ



مطلب للمستعير الاعارة  
في موضعين الخ

لا يكون للمشتري أن يطالبه برفع ذلك ونظامه في الخاتمة فيما يتضرر به الجار والله تعالى أعلم **سئلت**  
فما إذا لم يدين المعيرة منتفعا بخصوص أو أعارة مطلقا هل ذلك للمستعير حيث ذل الاعارة لغيره **فالجواب**  
قال في الشفيع للمستعير الاعارة في موضعين الأول إذا استعاره مطلقا لم يدين المعيرة منتفعا سواء كان مما  
يختلف باختلاف المستعمل كاللبس والركوب أولا كالحل على الدابة والاستخدام والسكنى والثاني فيما  
إذا عين منتفعا وكانت عمالا يختلف وهذا عند عدم النسي فلو قال لا تدفع لغيرك فدفع فذلك ضمن مطلقا  
وهذا أيضا إذا لم يستعمله وكان مما يختلف فلو استعمله فالصحيح أنه ليس له أن يدين ولو استعاره مطلقا  
لغيره وكذا لو فرغ من العمل الذي استعاره الله لم يكن له الاعارة مطلقا لبقائه مودعا ونظامه فيه عن  
جامع الفصولين والله تعالى أعلم **سئلت** عن مؤنة رد الاعارة هل تكون على المستعير **فاجبت**  
بما في الفتاوى الزينة وهذا نصه مؤنة رد الاعارة على المستعير إلا في مسألة ما إذا أعار شيئا لغيره  
فرهقه فان مؤنة الرد على المعير كافي البسوط اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المستعير إذا وضع  
المستعار تحت رأسه ونام مضطجعا فمحق منه المستعار هل لا يضمن **فالجواب** قال في الهندية نام  
قاعدة أو مضطجعا والمستعار تحت رأسه أو موضوعا بين يديه أو حواله يعدم حافظا كذا في الوجيز اه  
والله تعالى أعلم

### كتاب الهبة

مطلب هبة المشاع الذي  
لا يحتفل بالقيمة صحيحة  
ك نصف جبل ونصف بقرة  
مطلب فيما يرسله الناس  
في الاعراس

**سئلت** فمن وهب لآخر نصف جبل ونصف بقرة ونصف حمار ونصف دكان ونصف حمام وقبل  
منه الآخر في المجلس وقبض ذلك باذن الواهب وكلاهما بحال كل فهل تصح هذه الهبة **فالجواب**  
انه رفع مثل هذا السؤال للتخير الزملي فاجاب عنه بقوله قد تقر وان هبة المشاع الذي لا يحتفل بالقيمة  
صحيحة وما ذكر منه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عما يرسله الناس الى بعضهم في نحو الاعراس  
والولادة هل المرسل عليه اذا كان العرف جاريا رد مثله **فاجبت** بما في الخيرية سئل عما  
يرسله الشخص الى غيره في الاعراس ونحوها هل يكون حكمه حكم القرض فيلزم الوفاء به أم لا **اجاب**  
ان كان العرف قاضيا بانهم يدفعونه على وجه البدل يلزم الوفاء ان مثله فبمثله وان فيما يفتقته وان كان  
العرف بخلاف ذلك بان كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا ينظرون في ذلك الى اعطاء البدل فحكمه حكم  
الهبة في سائر أحكامه فلا رجوع فيه بعد الهلاك أو الاستهلاك والاصل فيه ان المعروف عرفا كالتسروط  
شرطا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب الوديعة من المودع أو الاعارة من المستعير هل  
يجوز ويكتفي بذلك القبض **فالجواب** نعم كافي المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** فمن قال  
جميع مالي أو جميع ما أملكه فهو لفلان هل يكون هبة لا يجوز الا بالتسليم **فالجواب** نعم في الخاتمة  
ولو قال جميع ما أملكه فهو لفلان لان يكون هبة حتى لا يجوز بدون القبض ولو قال جميع ما يعرف بي أو  
ينسب الي فلان فهو اقرار لانه في الأول أضاف المالك الى نفسه وما يعرف به وينسب اليه قد يكون لغيره  
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وهب لابنه الصغير دارا وفيها ساكن بأجر هل تجوز هذه  
الهبة **فالجواب** انها لا تجوز قل في الهندية رجل وهب دارا لابنه الصغير وفيها ساكن بأجر  
قل يميني محمد لا تجوز ولو كان بغير أجر أو كان هو فباعتني الواهب فلهبة جائزة ثم قال رجل تصدق على  
ابنه الصغير دارا والاب ساكنها جز عند أبي يوسف وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
ميت عن زوجه وورثته وللزوجة دين على الميت مات وهو في ذمته وهبته لجملة الورثة ثم ندمت  
وأرادت الرجوع فهل ليس لها الرجوع والحالة هذه **فالجواب** ليس لها الرجوع حينئذ وقد أفنى  
بذلك صاحب نتيجة الفتاوى واستدل به بما نصه ولو كان على الميت دين فوهبه الطالب للورثة أو لبعضهم

مطلب في هبة المودع الى  
المودع والاكتفاء بذلك  
القبض

مطلب وهب دارا في اجارة  
الغير لابنه الصغير لا تجوز

مطلب لو كان على الميت دين  
فوهبه به للورثة جاز

فهو هبة لهم كلهم كأنه وهب لبيت مسبوط المرخسي وفي التنازع خاتمة ولو وهب الغريم الدين من الوارث صح بلا خلاف وفي زبدة الفتاوى وهب دينه لمديونه أو أبرأه أو أحاله أو لورثته بعد موت المدين لم يبق له حق الرجوع في الدين لأن الدين قد سقط والساقط لا يحتمل العود اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن هبة الاجنبي الى الصبي العاقل هل تتم قبضه بنفسه وان كان له ولي فالجواب نعم تتم بذلك وان كان له ولي قال في الهداية وان قبض الصبي الهبة لنفسه جاز معناه اذا كان عاقلًا لأنه نافع في حقه وهو من أهله اه وفي البحر الرائق وقبضه ان عقل أي تتم الهبة من الاجنبي للصغير بقبض الصغير ان كان عاقلًا لأنه نافع في حقه وهو من أهله والمراد من العقل ههنا أن يكون غير ادعقل التحصيل أطلق المصنف ليشمل ما اذا كان الاب حياً أو ميتاً كما صرح به في الخلاصة وقال في الملتقى وهبة الاجنبي له تتم قبضه ولو عاقل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع لا خرد راهم على وجه القرض فاطلهم منه قال انك وهبتها الى فقل القول قول الدافع فالجواب نعم القول قول الدافع كافي للزاية والحانية وأقضى به في الحامدية ونقل عن لسان الحكماء مانعه دفع اليه دراهم فقال أنفقها ففعل فهو قرض كالقول اصرفها الى حوائجك ولودفع اليه ثوباً وقال اكس به ففعل يكون هبة لان قرض الثوب باطل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب لا خرد نصف بستان فقبله منه وماز ما بذن الواهب هل تكون هذه الهبة غير صحيحة للشروع فيما يقبل القسمة وعلى انه باطل هل تنفيذ الملك بالقبض فاجبت **فما في الحامدية** وهذا انه هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وهو ما يجبر القاضي فيه الممتنع عنها عند مطاب الشريك لها لا تنفيذ الملك للوهوب له في المختار مطلقاً شريكاً كان أو غيره ابناً أو غيره فلو باعه الواهب صح لان هبة المشاع باطلة وهو الصحيح كافي مشتمل الاحكام نقلاً عن ثقة الفتاوى والهبة ففاسدة لا تنفيذ الملك على ما في الدرر وغيره والمسألة مسطورة في التنوير ايضاً اه وقد بسطنا الكلام على هذه المسألة في الودعة فارجع اليها ان شئت والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب لانيه نصف طاحونة فقبل وقبض في الحين باذن الواهب وهما معاجلة كاملة فهل تصح هذه الهبة فاجبت نعم تصح هذه الهبة لان هبة المشاع فيما لا ينقسم كالطاحونة صحيحة قال في الملتقى تصح هبة مشاع لا يحتمل النسخة اه وفي الدر المختار لا تتم بالقبض فيما ينقسم ولو هبة لشريكه أو لاجنبي لعدم تصور القبض الكامل كافي عامة الكتب فكان هو المذهب فان قسمه وسله صح لزوال المانع ولو سلمه شائعاً فان سلمه الكل لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه فيضمنه وينفذ تصرف الواهب درر اه مع من يقبله من الحاشية والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب لا خرد عقال بعد تقرر في ذمته هل تصح ولا تتوقف على التبول فاجبت نعم تصح وهي من قبيل تملك الدين من عليه الدين وهي في الحقيقة ابراء واستعانة فاستوفى صحتها على التبول كافي الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن هبة الاب لطفله الصغير هل لا تحتاج الى قبول فالجواب نعم لا تحتاج اليه وتتم بالايجاب منه قال في البصر وهبة الاب لطفله تتم بالعقد لان قبض الاب ينوب عنه وتعمل كلامه ما اذا كانت في يد مودع الاب لان يده كيدته بخلاف ما اذا كانت في يد الغاصب أو المورث أو المستأجر حيث لا يجوز الهبة لعدم قبضه لان قبضهم لانفسهم اه وفي الدر وهبة من له ولاية على الطفل في الجلة وهو كل من يعوله فدخل الاخ والعم عند عدم الاب لو في عيالههم تتم بالعقد ولو وهب معاً لهما وكان في يده أو يد مودعه لان قبض الولي ينوب عنه والاصل ان كل عقد يتولاه الواحد يكفي فيه بالايجاب اه وقوله تتم بالعقد أي بالايجاب فقط كما يشير اليه كلام الشارح وقوله عند عدم الاب المراد بالاب من له ولاية في ماله كافي الطهطاوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن هبة الدين من هو عليه هل تتم بلا قبول من المدين فالجواب نعم تتم ولا تتوقف على القول قال في الهندية هبة الدين من عليه وأبرأه يتم من غير قبول من المدين ويرتد

مطلب الهبة للصبي تتم قبضه وان كان له ولي

مطلب دفع دراهم قرضاً فقال المدفوع اليه وهبتها لي قال القول للدافع

مطلب هبة المشاع المقابل للقسمة لا تنفيذ الملك في المختار

مطلب وهب نصف طاحونة تحت الهبة

مطلب في هبة الثمن وانها صحيحة

مطلب هبة الاب لصغيره لا تحتاج الى قبول فتتم بالايجاب

مطلب هبة الدين من هو عليه تتم بلا قبول

برده ذكره عامة للشايع وهو المختار ثم قال وأما هبة الدين من الكفيل وأبرأؤه عن الدين فالحبة منه لا تتم بدون القبول وترتد بالرد وأبرأؤه يتم من غير قبول ولا يرتد بالرد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة لها بذة من وجهدين فوهبته لابنه البالغ الرشيد وسلطه على قبضه فقبضه فهل تصح الهبة حينئذ **الجواب** نعم تصح والحالة هذه بخلاف ما إذا سلمه على قبضه فانها لا تجوز نقول في التنقيح عن الصغير أن هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح الا اذا وهبه وأذن به بالقبض فقبضه جاز وذكر في العدة وان لم يأمره بالقبض لم يجز وفي بعض كتب الفقه الموقوف به هبة الدين من غير من عليه الدين لا تجوز الا اذا سلمه على قبضه وبصير كما نوهبه حين قبضه ولا يستحكم الا بالقبض وكذا لو وهبه صوقا على غنم وسلطه على جزائه أو زرعاً غير محصور وسلطه على حصاده وكذا الثمر على الشجر وسلطه على جذائه عمداً وفي الذخيرة ولو وهب ديناً له على رجل من غيره وأمر الموهوب له بقبضه فقبضه جازت الهبة لما ان تمام الهبة بالقبض فصار كأن خطاب الهبة وجد به القبض اه وأما هبة الدين من عليه الدين فتجوز وفي أكثر الكتب انها تصح من غير قبول الا انها تبطل بالرد كافي الخانية وقد نقل الكفوي عن هبة الدين نايع مانصه ولو وهب الدين من القريم أو أبرأؤه منه لم يفتقر الى القبول عند أبي حنيفة وتبطل بالرد وقال زفر توقيف على القبول اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب بن بدار فيها متاع الواهب وسلمها له كذلك هل تصح هذه الهبة **الجواب** قال في الخانية رجل وهب داراً لرجل وسلم فيها متاع الواهب لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة فلا يصح التسليم وفيها أيضاً امرأة وهبت دارها من زوجها وهي ساكنة فيها ومتاعها فيها وزوجها ساكن معها في الدار جازت الهبة وبصير الزوج قابضاً للدار لان المرأة ومتاعها في دار الزوج فصح التسليم ولو وهب للمتاع أولاً وسلم الدار مع المتاع ثم وهب الدار صحبت الهبة فيها جميعاً اه وفي البرازية وهب لابنه الصغير داراً وفيها متاع الواهب أو تصدق على ابنه الصغير بدار وفيها متاع الاب أو الاب ساكنها يجوز وعليه الفتوى اه خلافاً لما في الفتاوى من ان الهبة الفائدة الثامنة والأربعين من التلذذ أن ينقل عنها وعزاها لليسوط اه نعم في الفتاوى من الفائدة الثانية عشر مانصه هبة المشغول لا تجوز الا اذا وهب الاب لولده الصغير كافي الذخيرة اه فلم يشترط الانتقال فهذا موافق لما في البرازية **سئلت** عن رجل في الحوى على الاشياء مانصه في الولو الحية رجل تصدق على ابنه الصغير بدار والاب ساكنها قال الامام رضي الله تعالى عنه لا يجوز وقال أبو يوسف يجوز وعليه الفتوى اه فأقادان في المسألة تولين وان الفتوى على الجواز والله تعالى أعلم **سئلت** عن هبة الشاغل هل تجوز **جواب** نعم تجوز قال الكفوي وهبة الشاغل تجوز وهبة المشغول لا تجوز والاصل في هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لان القبض شرط تمام الهبة وأما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمامها **سئلت** عن رجل بداراً له لا يجوز ولو وهب طعاماً في جواب جاز اه معزنا لخرقة المقتنين اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن قال لاخر هذه هبة لك ولعقبك فقبل الاستخراجه فهل تصح الهبة المذكورة **الجواب** نعم تصح الهبة له وذكره العقب انموكافي الهندية نقله عن الحيط والله تعالى أعلم **سئلت** عن هبة الشجر كالخضل بدون الارض هل تصح **الجواب** لا تصح هبة الشجر بدون الارض حتى يقطع ويسلم كما نقله في التنقيح عن المتارخانية **سئلت** عن رجل قال ان الشجر شاغل للارض وهبة الشاغل تجوز دون المشغول قال في جامع الفصولين تجوز هبة الشاغل لا للمشغول **سئلت** في التنقيح المراد بالشاغل الذي تجوز هبته غير المتصل كما اذا وهب متاعاً في داره أو جواً القه الى أن قال فعمل ان المتاع كونه متصلاً أو مشغولاً بغيره لا شاغلاً وان المراد بالشاغل غير المتصل قال ورأيت في حاشية الفصولين للغير المراد على مانصه قوله تجوز هبة الشاغل **سئلت** عن رجل قال اطلقه فان الزرع والشجر في الارض شاغل لها

مطلب وهب الدين وسلط  
على القبض فقبض صح

مطلب وهب داراً فيها  
متاعها وسلمها كذلك لا تجوز

مطلب وهب دار الابنة  
الصغير والاب ساكنها  
جازت وعليه القبول  
مطلب في جواز هبة الشاغل

مطلب قال هذه هبة لك  
ولعقبك صحبت الهبة وأبني  
قوله ولعقبك  
مطلب لا تصح هبة الشجر  
بدون الارض الخ

مطلب يجوز الرجوع في  
المهبة الفاسدة لا يقرب  
مطلب وهب المبريض  
فرس الاجنبي بشرط أن  
يهبها الى زيد

مطلب وهبت مهرها  
لزوجها على أن لا ينسرى  
عليها الا ترجع  
مطلب وهب له بستان  
وشروط أن يتفق من غلته  
على نفسه تحقت المهبة  
وبطل الشرط

مطلب وهب دار على أن  
يسكن الخ  
مطلب في هبة الدين لورثة  
المدين

قوله ان لم يقصد به الاضرار أي  
فلا بأس بالتفضيل ومع قصده  
لا بأس بالتساوي ولا يجوز الزيادة  
أفاده في التكملة تفلا عن الرمي أه  
ولم وان قصده مصدر قصده  
وعبارة المخرج وان قصده به  
الاضرار وكذا في الحائض أه  
تسكنه

لا مشقة قول ومع ذلك لا تجوز هبته لا تصالهما أه فقد صرح بان المنافع هو الاتصال وان كان شاغلا  
أه والله تعالى أعلم **سئلت** في هبة فاسدة لقريب محرم هل يجوز للواهب الرجوع فيها فالجواب  
نعم قال الخبير الرمي في حواشي جامع الفصولين أقول أفتيت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم  
محرم منه وكذلك لو ارث الواهب كائى البيع الفاسد أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض  
وهب في حال مرضه فرس الاجنبي على شرط أن يهبه الموهوب له بعد موته الى زيد والموهوب يخرج من  
الثالث هل تصح الهبة والشرط فالجواب ما في التفتيح حيث كانت الهبة تخرج من ثلث ماله فهي  
صححة دون الشرط قال في الدر المختار من أول كتاب الهبة وحكمها انما لا تبطل بالشرط الفاسدة  
فهبة عبد على أن يعتقه تصح وبطل الشرط أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وهبت له  
زوجته مهرها الذي في ذمته على أن لا ينسرى عليها ثم أرادت الرجوع هل لها ذلك **جوابت** في  
ليس لها ذلك قال الكفوي ولو نصت المرأة مهرها على زوجها على أن لا ينسرى عليها الا رجوع لها  
بعده أه معز بالخزانة والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب يستأجر لرجل وسلمه اليه وشروط عليه أن  
يتفق على نفسه من غلته هل تصح الهبة دون الشرط **جوابت** في تصح الهبة دون الشرط قال الكفوي  
في نقوله على فتاوى على أفندي رجل وهب من رجل كراما وسلمه اليه وشروط أن يتفق من غلته فلهبة  
صححة والشرط باطل لان ثمرة الكرم موهوبة له تبعاً فقد شرط رد بعض الموهوب فيكون شرطاً فاسداً  
أه معز بالجويز وفي الحائض رجل وهب لرجل جارية واستثنى ما في بطنها فقال على أن يكون الولد  
ذكر في الاصل ان الهبة جائزة وتكون الجارية مع ولدها الموهوب له لانه لو لم يستثن الولد كانت الجارية  
وولدها الموهوب له فيكون الولد اخلا في الهبة فكان استثناء الولد بشرط امطلا والهبة لا تبطل بالشرط  
الفاسدة أه يجوز فوهه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب لرجل دار على أن يسكنها الواهب وسلمها  
اليه فتسلمها ثم مات الواهب عن ورثته يريدون ابطال هذه الهبة فهل لهم ذلك فالجواب ليس لهم ذلك  
لان الهبة صححة والشرط باطل وقد أفتى شيخ الاسلام على أفندي بصحة ما والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن مدون مات عن ورثة فوهب لهم رب الدين دينه فهل تصح الهبة فالجواب نعم تصح الهبة  
قال في الحائض رجل على دين فمات قبل القضاء فوهب صاحب الدين لو ارث الميت صح سواء كانت  
التركة مستغرقة أم لا أه ونقل الكفوي عن الوجيز ما نصه رجل مات فوهبت امرأته مهرها جاز  
ونقل عن المتأخرات أن هبة المهر من الزوج الميت تصح استصحاباً أه والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن هبة الودعة من المودع هل تتم بالقبول بدون قبض جديد لا ثماني الموهوب له فالجواب  
نعم تتم بدون قبض جديد في التنوير وشرحه للعلائي مانصه ومالك بالقبول بلا قبض جديد  
الموهوب في يد الموهوب له ولو بذهب أو أمانة لانه حينئذ عامل لنفسه والا صل ان القبضين اذا  
تجاسا اناب أحدهما عن الآخر واذا تقاربا اناب الاعلى عن الادنى لا عكسه أه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن هبة الوالد لابنته كل ماله حال صحته بطوعه وتسام عقبله هل تجوز فالجواب  
قال في الدر المختار ولو وهب في صحته كل المال للولد جاز وأثم أه وفي الحاشية قوله كل المال للولد  
أي وقصد حرمان بقية الورثة كما يفتق ذلك فيمن ترك بنتاً وخاف مشاركة العاصب وقوله جاز أي صح  
ولا ينقض وفي بعض المذاهب يراد عليه قصده ويجعل متروكاً ميراثاً لكل الورثة أه **سئلت** في  
في الحائض لا بأس بنفضه بل بعض الاولاد في الهبة لانها محل القلب وكذا في العطايا ان لم يقصد  
به الاضرار وان قصده يستوي بينهم بعمى البنت كالابن عند الثاني وعابه الفتوى أه وفي المخ  
يكراه بنفضه بل بعضهم في العطايا عند تساويهم في الدرجة أماعد عدم التساوي كما اذا كان أحدهم  
مشتهراً بالعلم لا بالاكسب لا بأس أن يفضله على غيره كما في الملقط أي ولا يكره وفي المخ روى عن الامام

انه لا بأس به اذا كان التقصير في زيادة فضل له في الدين وفي خزائنه المقتضين ان كان في ولده فاسق لا ينبغي ان يعطيه أكثر من قوته كي لا يصير معيناله في المعصية وفي الخلاصة ولو كان ولده فاسقاً أراد أن يصرف ماله الى وجوده الخير ويحرمه من الميراث هذا خير من تركه اهـ أي الاولاد وعلاء في البرازية بالهبة المذكورة اهـ من التكملة والله تعالى أعلم **سئلت** في امرأة اشترت داراً ولدها من مالها هل يصح ويكون هبة للولد فالجواب ان الشراء يقع له والدار تكون هبة منه للولد ففي جامع الصغائر عن الذخيرة امرأة اشترت ضيعة لولدها الصغير من مالها ووقع الشراء للام لانها لا تملك الشراء للولد وتكون الضيعة للولد لانها تصير واهبة والام تملك ذلك ويقع قبضها عنه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في هبة المريض مرض الموت لاحد ورثته هل لا تجوز فالجواب نعم لا تجوز ما لم يجزها بقية الورثة بعد الموت كافي المجلة وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال لا تجوز هبة تلك هبة قبضه الآخر ولم يقل في الجاس قاتل هل تصح هذه الهبة **ج** فاجبت نعم تصح هذه الهبة قال في رد المحتار حاشية الدر المختار قل وهبت هذا المين قبضه الموهوب له بحضرة الواهب ولم يقل قاتل صح لان القبض في باب الهبة جار مجرى الركن فصار كالقبول ولو الجلية اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وهب شيئاً غائباً عن مجلس الهبة وأذن الموهوب له في قبضه فذهب اليه وقبضه هل يجوز فالجواب نعم يجوز وبه تتم الهبة قال في الذخيرة ولو كان الموهوب غائباً فذهب وقبض ان كان القبض باذن الواهب جازاً صح انما لا يقاس وان كان بغير اذنه لا يجوز قياساً واستحساناً اهـ هندية والله تعالى أعلم **سئلت** عن تعاقب الهبة بالشرط هل يصح فالجواب ان كان التعاقب بكلمة ان فهو باطل وان كان بكلمة على فان كان ملاعباً بان قال وهبتك هذا على أن تعوضني كذا صححت الهبة والشرط وان كان الشرط غير ملائم صححت الهبة وبطل الشرط اهـ من الخلاصة والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب ثمره كرمه المستقبلة قبل وجودها هل تصح فالجواب لا تصح اذ من شروط الهبة ان يكون الموهوب موجوداً وقتها فلا تجوز هبة ما ليس بوجوده وقت القبض وهب ما تهره بخيله العام وما نأخذ غنائه السنة القابلة وكذا لو وهب ما في بطن هـ ذه الشاة أو ما في ضرعها وان ساط على القبض عند الولادة والحاب وكذا لو وهب زبداني ابن أو ذقة في حنطة لا يجوز وان ساط على قبضه عند حذونه لانه معدوم في الحال فلا يوجد محل حكم العقد وهو الاصح اهـ من الهندية والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب داراً قابلة للقبعة لابنيه الكبيرين لكل واحد منهم النصف وسلمها لهما على الشيوخ هل تصح هذه الهبة أم لا فالجواب لا تصح هذه الهبة كما أفتى بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل له الكفوي بما نقله عن الهداية وهذا نصه وان وهبوا واحداً من اثنين لا تجوز عنه أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا تصح لان هـ هبة الجمله منهم ما اذا التملك واحد ولا يتحقق الشيوخ كما اذا رهن من رجلين وله ان هذه هبة النصف من كل واحد ولهذا لو كانت فيما لا يقسم فقبل أحدهما صح ولان المال يثبت لكل واحد منهم ما في النصف فيكون التملك كذلك لانه حكمه وعلى هذا الاعتبار يتحقق الشيوخ بخلاف الرهن اهـ ثم نقل عن تصحيح القدوري ما نصه وقد انتفوا على ترجيح دليل الامام واختاره قوله أبو الفضل الموصلي وبرهن الاثمة المحبوبي وأبو البركات النسفي اهـ **سئلت** عن وهب لابن له غنمين أحدهما كبير والآخر صغير هل تجوز فالجواب انها لا تجوز في قولهم جميعاً كما نقله الكفوي وفي الدر المختار وهب اثنتان داراً لواحد صح له ثم الشيوخ وبقائه الكبيرين لا عند الشيوخ فيما يحتمل القسمة أما ما لا يحتمل كانهيت في جميع انتفاها قيدنا بكبيرين لانه لو وهب الكبير وصغير في عمال الكبير وأولاديه صغير وكبير لم يجز انتفاها وقيدنا بالهبة لجواز الرهن والاجارة من اثنين انتفاها اهـ قوله وصغير في عمال الكبير صوابه في عمال الواهب وأذا انما للمصغيرين

مطلب اشترت ضيعة  
لولدها الصغير من مالها  
كان هبة له

مطلب هبة المريض لوارثه  
موقوفة على الاجازة  
مطلب قال وهبت لك هذا  
فاخذه ولم يقل قاتل صح  
مطلب اذا كان الموهوب  
غائباً فاذنه قبضه فدخل جاز

مطلب في تعاقب الهبة

مطلب هبة الثمرة قبل  
وجودها لا تصح

مطلب وهب داراً قابلة  
للقبعة لابنيه

مطلب وهب لابنيه الغنمين  
الخ

تصح لعدم المرح لسبق قبض أحدهما وحيث اتحدوا ولم يافلا شيوخ في قبضه ولا يرد ما نقل عن الخزانة  
من قوله ولو تصدق بداره على ولد له صغيرين لم يجز لأنه مخالف لما في المتون والشروح من قولهم إن  
الهبة لمن له عليه ولاية تتم بالعقد ما يحاق به من التكملة وفي التنقيح بعد كلام مانعه وبهذا يظهر  
أنهم مالوكا صغيرين وكان في عيال الواهب أو كانا البنين له تصح الهبة لتحقيق قبضه لهما بمجرد العقد فلا سبق  
لأحدهما على الآخر ثم هذا كله إذا لم يكن الموهوب لهما فقيرين فلو كانا فقيرين صححت على ماسيا في عقب  
هذا اه (فان قلت) هذا صريح في أن الهبة لكبيرين لا تجوز عند الامام وقد صرح في الخاتمة بأنه لو وهب  
لكبيرين وسلم اليهما جلة فالهبة جائزة (فالجواب) ان ما في الخاتمة مبني على قولهم المانع منه فهي فاسدة  
كافي رد المحتار والله تعالى أعلم **سئلت** عن الهبة في مشاع لا يقبل القسمة حكمها ومطاحونة هل تصح  
وكيف يكون قبض الجزء الشائع **فالجواب** نعم تصح فيما لا يقبل القسمة وقبض الجزء الشائع يكون  
بقبض الكل قال في الدرر والقبض الكامل فيما لا يقبل القسمة يكون بتبعية الكل وفي الفتاوى  
المهدية ويحصل القبض بتبعية القبض الكل في مشاع لا يبقى منتهية بعبء القسمة كبيت وحمام صغيرين  
اه والله تعالى أعلم **سئلت** في واهب أسقط ماله من حق الرجوع في الهبة هل يسقط أم لا  
**فالجواب** أنه لا يسقط حتى لو قال الواهب أسقطت حتى في الرجوع في الهبة لا يسقط كما ذكره البرازي  
في فتاويه من الهبة والله تعالى أعلم **سئلت** عن الهبة بشرط فاسد هل يصح ويبطل الشرط  
**فالجواب** نعم قال في المهدية إذا وهب هبة وشرط فيها شرط فاسد فالهبة جائزة والشرط باطل كالو  
هب لرجل أمته وشرط أن لا يبيعها أو أن يتخذها أم ولد أو أن يبيعها من فلان فالهبة جائزة وهذه  
الشرط كلها باطلة اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن تصدق بدراهم على فقيرين ودفع  
لها على الشيوع من غير قسمة هل تصح **فالجواب** نعم تصح حيث كانا فقيرين بخلاف مالوكا غنيين  
كما سبق في الإشارة اليه قال في الدرر المحتار وإذا تصدق بمئة دراهم أو وهبها لفقيرين صح لان الهبة  
للفقر صدقة والصدقة برادهم اوجه الله تعالى وهو واحد فلا شيوخ لانه يبين لان الصدقة على الغني هبة  
ولا تصح للشيوع اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وهب عقارا ولم يسلمه للموهوب له حتى مات  
الواهب هل تبطل الهبة **فالجواب** تبطل الهبة بموت الواهب قبل القبض قال في البرازية مات  
الواهب قبل قبض الموهوب لم يملك القبض لانه صار حق الورثة اه وأفتى بذلك شيخ الاسلام على  
أفتى وأفتى بطلانها بموت الموهوب قبل القبض أيضا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة لها  
جارية قالت زوجها وهب لك فرجها ووسلت له الجارية فتسلمها بعد القول بالقول ثم ماتت الواهبة  
فقام ورثتها يريدون ادخال الجارية المذكورة في التركة وقسمتها بينهم فهل ليس لهم ذلك **فاجبت** به  
ليس لهم ذلك قال قاضيخان ولو قال وهبت لك فرجها عاقلها إذا قبض اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
في دار في يد مستأجر يسكنها وفيها متاع وهم المالك وهي كذلك هل تصح هذه الهبة **فالجواب**  
انها لا تصح في الفتاوى المهدية فلو كانت الدار مستأجرة لم تصح الهبة لعدم القبض الا اذا انتهت مدة  
الاجارة فقبضت الدار ياذن جديده من الواهبة اه **سئلت** عن المريض اذا وهب شيئا ومات ولم  
يسلمه هل تبطل الهبة **فالجواب** نعم تبطل في جامع الفصولين مانعه تبطل هبته بموته قبل تسليمها  
اذا الهبة في المرض ولو كانت وصية لكانت هبة حقيقة فلا بد من القبض ولم يوجد اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن الهبة بعوض هل تتم قبل التقاض **فاجبت** به لا تتم بدونه قال قاضيخان رجل وهب  
لرجل عبدا بشرط أن يعوضه ثوبان تقاضا جاز وان لم يتقاضا لم يجز اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
هل تجوز الهبة للعمول **فاجبت** به لا تجوز له كافي الدرر وكتب عليه سيدي حسن الشيرازي مانعه  
أقول وهذا بخلاف الوصية له لانها لا يشترط فيها القبض لكونها غليظة فالمال بعد الموت ولا يقال

مطلب في كيفية قبض  
الجزء الشائع

مطلب اسقاط حق الرجوع  
في الهبة لا يصح  
مطلب في الهبة بشرط  
فاسد

مطلب تصدق بدراهم  
على فقيرين صح

مطلب وهب ولم يسلم حتى  
مات بطلت الهبة

مطلب لو قال له وهبت لك  
فرجها ما يملكها إذا قبضها

مطلب مات الواهب قبل  
التسليم بطلت هبته

مطلب في الهبة بعوض  
مطلب لا تجوز الهبة  
لعمول

مطلب في هبة درهم صحح  
لرجلين

مطلب قال جعلت هذه  
الدار لك عري

مطلب في هبة أحد  
الشريكين لا يخرج حصته  
من الربح

مطلب في هبة جماعة لواحد

مطلب لا تجوز المقابلة في  
الصدقة حتى تقبض

مطلب وهب أحد شريكي  
في دين نصيبه من المديون صح  
مطلب في مريض وهب  
داره لرجل والثالث لا يسع

مطلب في اشتغال الموهوب  
بذلك غير الواهب

مطلب دفعت لزوجها مالا  
للنفقة لا ترجع عليه

مطلب يدخل في هبة  
الأرض البناء والشجر

مطلب وهبت دينها الذي  
على زوجها لابنها الصغير

مطلب وهب لحي وميت  
كل الكل للحي

مطلب أنفقت على زوجها  
دراهم ثم ماتت

الوصي يقوم مقامه في قبض الهبة لانه غير متحقق قبل الولاية اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في هبة درهم صحح لرجلين هل تجوز **فاجبت** بانها تجوز كافي للدرر وكتب عليه سيدي حسن مانصه أقول هذا على الصحيح وقال بعض المشايخ زوجهم الله تعالى لا يجوز لان تنصف الدرهم لا يضر فكان مما يحتمل القسمة والصحيح انه يجوز وبه قال الامام أبو الحسن السعدي ونسب الأئمة الحلواني لان الدرهم الصحيح لا يكره عادة فكان مما لا يحتمل القسمة حتى لو كان من الدراهم التي تكرر عادة فلا يضرها الكسر والتبعض كانت بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة فلا يجوز كافي الخائصة اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن قال لا يخرج ملت هذه الدار لك عري أو قال عمرك أو حياتك أو هي لك حياتك فإذا مت فهي رد علي هل تثبت الهبة بهذه اللفاظ **فالجواب** نعم تثبت هذه الهبة وتصح ويبطل الشرط كافي الخائصة قال وتغير العمرى أن يقول وهبته منك على انك ان مت قبلي فهي لي وان مت قبلك فهي لك فهذه هبة جائزة والشرط باطل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أحد شريكين قال لشريكه وهبت لك حقي من الربح هل تنفع هذه الهبة **فالجواب** ما في الخائصة ان كان المال قائما لا تنفع لانها هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صحت الهبة لانها صارت دين بالاستهلاك والدين لا يقسم فيكون هذا هبة المشاع فيما لا يقسم تصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** في هبة جماعة عقار امعنا الواحد هل تصح **فالجواب** نعم تصح قال في التنقيح وهب اثنان دارا لواحد صح لانهم ماسما هاجلة وقد قبضها هاجلة فلا شيوخ اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن تصدق بصدقة وسلمها الى المتصدق عليه ثم تقابل الصدقة هل تجوز المقابلة فيها **فالجواب** لا تجوز حتى تقبض لانها هبة مستقلة مستأنفة لانه لا رجوع فيها وكذا الهبة على ذي رحم محرم كذا في المحط والله تعالى أعلم **سئلت** عن دين بين شريكين وهب أحد هبة نصيبه منه للمدين هل يجوز **فالجواب** نعم كافي الخائصة والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض وهب داره لثلاث لا يسعها والوارث لم يجزها الحكم في ذلك **فالجواب** كافي الخائصة أن الهبة تنقض في الثلثين ونسقي في الثلث اه وفي البرازية وهب المريض شيئا لا يخرج من الثلث برذالموهوب له ما زاد على الثلث بالاختيار اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في اشتغال الموهوب بذلك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة **فاجبت** بانصه ذكر صاحب المحط في الباب الاول من هبة الزيادات انه لا يمنع اه نقله في البهجة عن فصول العمادى والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة كانت تدفع الى زوجها عند الحاجة ذهباً أو فضة للنفقة على عياله فأتاها وبنفقها عليهم هل ليس لها أن ترجعها عليه **فالجواب** ليس لها أن ترجعها عليه كافي الفنية والله تعالى أعلم **سئلت** هل يدخل في هبة الأرض البناء والشجر **فاجبت** نعم قال في الفنية ويدخل في هبة الأرض ما يدخل في بيعها من الابنية والأشجار من غير ذكر وكذا في الصلح على أرض أو عنها تدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن لها على زوجها دين فوهبته لابنها الصغير هل تصح هذه الهبة **فاجبت** بانها تصح لما في الفنية لها على زوجها دين فوهبته لولدها الصغير صح لان هبة الدين من غير من عليه الدين تجوز اذا ساطه على القبض وللاب ولاية قبض الهبة لولده الصغير فكان قبضه بحكم الولاية كقبض الصغير فصار كأنها ساطت الصغير على قبضه اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن وهب دارا لحي وميت أو لثلاث وجداه هل يكون الجميع للحي **فالجواب** ما في الهندية وهذا نصه ولو وهب لحي وميت أو لثلاث جاز كله للحي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة أنفقت على زوجها دراهم حال الصحة ثم ماتت فقام ورثتها يدعون عليه بها فقال لهم انها تبرعت بها لي فهل يصدق في ذلك **فالجواب** انه يصدق في ذلك كافي فتاوى



مطلب لا تصح الصدقة في  
مشاع يقسم

الانقروى عن القسمة والله تعالى أعلم **سئلت** مراراً عديدة هل تصح الصدقة في مشاع يقسم  
فالجواب انها لا تصح فيه كالمبة قال في التنوير والصدقة كالمبة لا تصح غير مقبوضة ولا في مشاع  
يقسم ولا رجوع فيها قال شارحه العلائي ولوعلى غنى لان المقصود فيها الثواب لا العوض ولو اخذنا فقال  
الواهب هبة والاخر صدقة فالقول للواهب اه قال ابن عابدين قوله ولوعلى غنى اختاره في الهداية  
مقتصر عليه لانه قد قصد بالصدقة على الغنى الثواب لكثرة عياله يجوز وهذا مخالف لما رقبيل باب  
الرجوع من أن الصدقة على الغنى هبة وله ما قولان تأمل اه (أقول) ذكر المحشى في كتاب الايمان ان  
المتصدق على الغنى لا يثبت له الرجوع استحساناً ذكره في باب المين في البيع والشراء فاهنا مبني على  
الاستحسان وفي القياس له الرجوع فافهم وكتب على قوله لا تصح غير مقبوضة **فان قلت** قد قدم ان  
الصدقة للفقير بن جائزة فيما يحتمل القسمة **قلت** اه اراد ههنا من المشاع أن يهب بعضه لواحد فقط فحينئذ  
هو مشاع يحتمل القسمة بخلاف الفقير فإنه لا يشوع كأنه قد هبها له والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن الواهب اذا رجع في هبته هل يصح رجوعه فالجواب قال في التنوير وصح الرجوع فيها بعد  
القبض مع انتفاء مانع وان كره تعريها ولو مع اسقاط حقها من الرجوع اه وقد نظم ولد المحقق  
الرملي الموانع في قوله

منع الرجوع من المواهب سبعة \* فزيادة موصولة موت عوض  
وخروجها عن ملك موهوب له \* زوجة قرب هلاك قد عرض  
وقد جمها ابن وهبان في قوله

وفي سبعة ليس الرجوع بجائز \* ويجمع ذاتي دمع خرفة ينشر  
زيادة الموت اعتياض خروجها \* زواج وقرب والهلاك المقتور

اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرجل يهب عينا لامرأة على أن تنفق عليه وتطعمه فهل اذا لم تفعل  
ذلك تكون الهبة صحيحة فالجواب نعم تكون الهبة صحيحة ويبطل الشرط لما تقررت في كلامهم ان  
الهبة لا تؤثر فيها الشرط الفاسد كذا في فتاوى الامام الغزالي من كتاب الهبة والله تعالى أعلم

مطلب وهب لها على ان  
تنفق عليه صحة الهبة بدون  
الشرط

### (كتاب الاجارة)

**سئلت** هل تجوز اجارة الارض المشغولة بزرع الغير فالجواب ان هذا السؤال قد رفع مثله  
لما رأى الهداية فاجاب عنه بما نصه ان كان الزرع يصدق بان كان باجارة فلا يجوز ان يؤجر ما لم يستحص  
الزرع الا ان يؤجرها اجارة مضافة الى المستقبل وان كان الزرع يغيره مستدشري صححت الاجارة لان  
الزرع في هذه الصورة واجب القلع فالمؤجر في هذه الصورة قادر على تسليم ما أجره بان يجبر صاحب  
الزرع على قاعه سواء أدرك أم لا فإنه لاحق لصاحبه في ابقائه اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل  
استأجر من آخر أرضاً المتفق عليها راعاً أو غيرها فنصبت منه بحيث لم يتمكن من الانتفاع بها هل تلزمه  
الاجرة حينئذ فالجواب اذا نصبت منه ولم يتمكن من الانتفاع بها تسقط عنه الاجرة مدة النصب  
فاذا زال وانتفع بها أوجب عليه الاجرة بعد ما انتفع فان لم يبق من المدة ما يتمكن من الانتفاع بها  
استؤجرت له فله ان يفسخ الاجارة كما كان له أن يفسخها حين نصبت منه كذا في فتاوى قارئ الهداية  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن أعطى ثوباً لخطيب لخطبة خطابه ولم يسم له أجر فاعطاه زيادة على أجر  
المثل هل يطيب الخطيب ما أخذ زائداً على أجر مثله فالجواب نعم يطيب له ذلك قال في الخلاصة  
رجل دفع الى خطيب ثوباً لخطبة له جبة ولم يشرط له الاجرة فلما فرغ أعطاه زيادة على أجر مثله في قياس  
أبي حنيفة يطيب له الاجر بناء على مسألة الاصل اذا استهلك رجل ثوب انسان فصالحه على أكثر من قيمته

مطلب في اجارة الارض  
مشغولة بزرع الغير

مطلب فحين استأجر أرضاً  
فغصبت منه

مطلب خاط له ثوباً بدون  
تسمية أجر فاعطى أكثر من  
أجر المثل يطيب له

جاءتني أبي حنيفة خلافا لهما وقال الفقيه أبو الليث الزيادة جائزة في قولهم جميعا اه والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت فيمن كتب لا تحركوا ولم يقلوا على أجره من فهل يجب له أجر مثله فالحق جواب نعم يجب له  
 أجر مثله ففي تنقيح الفتاوى ما نصه وانما يجب أي للصكك أجر مثله بقدر عمله في صنعه كما يستأجر الخياط  
 والحائك باجر كثير على مشقة قليلة اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن استأجر زوجته للخدمة كل  
 شهر يدنار هل تجوز هذه العقدة ❊ فاجبت نعم بما في الخاتمة من انها لا تجوز ولا يكون لها الاجر في  
 ذلك لان خدمة البيت مستحقة عليها ديانة فلا يجب لها الاجر كالواستأجرها للخبز أو الطبخ ولان منفعة  
 خدمة البيت تعود اليها والانسان لا يستحق الاجر بما تعود منفعة اليه كافي الطبخ والخبز اه والله تعالى  
 أعلم ❊ سئلت عن رجل استأجر ابنه البالغ لخدمة بيته هل يجوز فالحق جواب انه لا يجوز هذا  
 العقد ولا أجره كافي تنقيح الفتاوى معزبانخراته الاكمل والله تعالى أعلم ❊ سئلت اذا كان  
 للرجل ولد من غير زوجته الحاضرة فاستأجرها على ارضاعه هل يجوز هذا العقد فالحق جواب قال في  
 الخاتمة وان استأجر الرجل امرأته لا رضاع ولده من غيرها جازت الاجارة فكان لها الاجر لان ذلك غير  
 مستحق عليها اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن آجر دكانه ان يخدمه ستة أشهر هل  
 تجوز هذه الاجارة فالحق جواب نعم تجوز هذه الاجارة كما أفتى بذلك صاحب تنقيح الفتاوى واستدل  
 له بما في البدائع وان كانت الاجرة من خلاف الجنس جاز كاجارة السكينة بالخدمة أو الر كواب ونحو ذلك  
 اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في متولى الوقف لو آجر دار للوقف من نفسه هل يصح ذلك فالحق جواب  
 لا يصح ذلك قال في البرازية آجر انقيم دار الوقف من نفسه لا يصح وكذا من عبده ومكاتبه اه والله تعالى  
 أعلم ❊ سئلت عن متولى الوقف اذا آجر حائطا ومات هل تنفسخ الاجارة بموته ❊ فاجبت نعم بان مثل  
 هذا السؤال رفع الى المحقق الرمي فاجاب عنه بقوله لا تنفسخ الاجارة بموته كما صرح به علماءنا فاطبة وقد  
 قال في الاجناس عبوت المتولى لا تنفسخ الاجارة وان كان المتولى هو الذي آجر وكذا القاضي لو آجر ومات  
 وكذا الاب أو الوصي اذا آجر دار الصغير ومات لا تنفسخ الاجارة وكذا كل من عقده الاجارة لغيره اذا آجر  
 الوقف بنفسه ثم مات لا تبطل الاجارة على الاصح اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن استخدام يتما في  
 أعمال مدة سنين بطعامه وكسوته انهم لا يملكان أجر مثله ولما بلغ دفع له جلا في مقابلة خدمته فاحذه  
 ويريد الدافع الا ان يرجع فيه هل له ذلك أم لا ❊ فاجبت نعم بانه ليس له ذلك كافي الخبرة وقد نقل  
 عن الفقيه انصه يتيم ليس له أب ولا أم ولا عم استعماله أقرباؤه بغير اذن القاضي وبغير اجارة عشر سنين  
 فله بعد البلوغ أن يطالبهم باجر مثله فيها وقد تقرر انه ليس لغير الاب والجد والوصي استعمال الصبي بلا  
 عوض اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن آجر داره ثلاث سنين باجرة معلومة اجارة صحيحة ثم لحقه  
 دين نابت بالبينة وليس له مال غير الدار المستأجرة فاراد أن يبيعها فوافقه دينه فهل له ذلك وتنفسخ الاجارة  
 فالحق جواب نعم كافي التنوير والمقتضى وغيرها قال في التنقيح نقلا عن الاختيار والاصل فيه انه متى  
 تحقق عجز الفاعد عن المضى في موجب العقد الاضرار بطبقه وهو لم يرض به يكون عذرا تنفسخ به الاجارة  
 دفعا للضرر واذا اراد القاضي فسخ الاجارة لاجل الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يبيع الدار فينفذ به  
 فتنفسخ الاجارة وقال بعضهم يفسخ الاجارة أولا ثم يبيع هذا اذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن ولكن صاحب  
 الدار أقرب بالدين على نفسه وكذلك المستأجر قال أبو حنيفة يصح الاقرار وفسخ القاضي الاجارة بينهما  
 باقراره بالدين وقال صاحباه لا يصح اقراره ثم ان كان العذر ظاهرا لم يحتج الى القاضي والا كادين النابت  
 باقراره يحتاج اليه ليصير العذر ظاهرا بالقضاء اه ملخصا والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن استأجر  
 أرضا في وسطها أشجار كثيرة هل تجوز هذه الاجارة فالحق جواب قال قاضيان رجل استأجر أرضا فيها

مطلب كتب له صك من غير  
 بيان الاجرة له أجر مثله  
 مطلب ليس له استئجار  
 زوجته للخدمة

مطلب لا يجوز ان يستأجر  
 ابنه البالغ لخدمته  
 مطلب استأجر امرأته  
 لارضاع ولده من غيرها  
 جازت  
 مطلب آجر دكانا لزيد  
 بخدمته سنة  
 مطلب آجر المتولى دار  
 الوقف لنفسه لا يصح

مطلب آجر المتولى قنات  
 لا تنفسخ الاجارة

مطلب فيمن استخدم يتيما  
 بطعامه وكسوته

مطلب آجر داره ثم لحقه  
 دين فاراد أن يبيعها له ذلك  
 وتنفسخ الاجارة

مطلب استأجر أرضا  
 مشغولة بالأشجار

مطلب استأجر وأجر ثم مات  
تنفصح الاجارتان

مطلب استأجر أرض للزراعة  
وهي تسقى بماء المطر الخ

مطلب قال اوعى على غنمى  
بمائة فقال لا أرها بذاك  
واغنا أرها بثمانين تازم  
المائة ان مكنت

مطلب تمت للمدة والزرع لم  
يستحصد

مطلب أجرت دارها وهي  
فيه الزوجان لا يستحق أجرة

مطلب أجر زوجته لتخبز  
له خبز لبيعه جاز  
مطلب أجره على بناء فبناءه  
وانهدم له الاجر

مطلب انهدم بيت من  
الدار المستأجرة كان للمستأجر  
الفصح

مطلب فى اصلاح البالوعة

مطلب سكن مع زوجته  
عندما هافطت الام الاجرة  
ليس لها ذلك

مطلب أجر دارا كل شهر  
بكذا اصح فى واحد

أشجار فى وسط الارض لا تجوز الاجارة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استأجر عقار أو أجره من آخر  
ومات فى أثناء المدة هل تنفصح الاجارة **فالجواب** نعم تنفصح الاولى والثانية كفى التنفصح عن فتاوى  
ابن نجيم والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل استأجر أرضا للزراعة وهي تسقى بماء المطر فزرعها  
وانقطع عنها الماء حتى يبس الزرع فهل يسقط الاجر **فالجواب** نعم كفى التنفصح قال وفى فتاوى  
الفتاوى استأجر أرضا فقطع الماء فان كانت الارض تسقى بماء المطر فانه قطع المطر أيضا فلا أجر عليه  
لان لم ينعكس من الانتفاع بها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تكلم مع انسان على رعى حيواناته  
وسمى له مائة فقال لا أرها بثمانين واغنا أرها بثمانين وسكت المالك ورعاها هل تلمزم المالك المائتان  
**فالجواب** ما فى الاشياء وهذا منه قال الراعى لا أرضى بالمسمى وانما أرضى بكذا فسكت المالك فرعى  
لزمته اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استأجر أرضا سنة وزرع فيها قمح للمدة والزرع لم يستحصد  
كف الحكم رحمة الله تعالى **فالجواب** ان الزرع يترك بأجر المثل الى أن يدرك لان له نهاية مع المومة  
فامكن رعاية الجائنين اذا انقضت هذه الاجارة بخلاف موت أحدهما قبل ادراكه فانه يترك بالمسمى  
على حاله الى الحصاد وان انفسخت الاجارة لان ابقاءه على ما كان أولى مادامت المدة باقية كفى البحر  
الرائق والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة لها دار أجرتها من زوجها وهي ساكنة فيها معه هل  
تستحق منه الاجرة **فالجواب** لا تستحق الاجرة قال فى الخاتبة امرأة أجرت دارها من زوجها  
فسكنها قالوا لا أجر لها وهو بمنزلة ما لو استأجرها الخبز أو الطحن اه ثم رأيت فى الدرر عن قاضيان فى  
شرحه على الجامع الصغير ان الفتوى على الصحة لتبعية مالها فى السكنى فلحفظ وأقره ابن عابدين بل أيده  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن استأجر زوجته على خبز الخبز لبيعه هل تستحق منه الاجرة  
**فالجواب** نعم قال فى البرازية استأجر زوجته لتخبز ان أراد بيع الخبز فلها الاجر وان أراد الاكل  
البيت فلا أجر لها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استأجر رجلا لبناء جدار أو لحفر بئر فى منزله  
فانهدم البناء أو البئر بعد الفراغ هل له الاجر حينئذ **فاجبت** نعم له الاجر كاملا وان انهدم  
قبل الفراغ فله الاجر بحسبه اه من فتاوى البهجة والله تعالى أعلم **سئلت** فى الدار المستأجرة  
اذا انهدم منها بيت هل للمستأجر الفصح **فاجبت** نعم له الفصح والحالة هذه قال فى الخاتبة رجل  
استأجر دارا وقبضها فسقط منها حائط أو انهدم منها بيت كان للمستأجر أن يقبض الاجارة بمحضرة الاجر  
ولا يصح الفصح فى غيبته لان هذا بمنزلة الرد بالعيب وان انهدم كل الدار كان للمستأجر أن يقبض عند حضرته  
وغيبته ويسقط الاجر عند الكل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن البالوعة فى الدار المستأجرة على  
من يكون اصلاحها **فاجبت** قال فى الخاتبة واصلاح ماء البالوعة والمخرج يكون على رب الدار  
وان كان امته لائمه من قبل المستأجر لكن لا يجبر رب الدار على ذلك ولا يكون ذلك على المستأجر أيضا  
فان فعل المستأجر ذلك متبرعا لا يحتسب من الاجرة وله أن يخرج من الدار ان لم يفعل ذلك رب الدار اه  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل سكن مع زوجته عند أمته بارضاها فى دارها مدة ثم قامت الام  
ربة المنزل تطلب الاجرة عن تلك المدة هل يلزمه لها اجرة **فالجواب** ان هذا السؤال قد رفع مثله  
الى العلامة ابن نجيم فاجاب عنه بأنه لا يلزمه لها اجرة اه من فتاوى البهجة والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن أجر دكانا كل شهر بكذا هل يصح الاجارة فى شهر واحد **فالجواب** نعم قال فى الدرر وأجر دارا كل  
شهر بكذا اصح فى واحد فقط وفى كل شهر سكن فى أوله فانه اذا سكن ساعة من الشهر الثانى صح العقد فيه  
ولم يكن للوزير أن يخرج منه الى أن ينقضى الابدع وكذا كل شهر سكن فى أوله لان المترضى فيها بالعقد  
يتم بالسكنى فى الشهر الثانى وهذا هو القياس ولذا مال اليه بعض المتأخرين وفى ظاهر الرواية لكل  
منها الخيار فى الليلة الاولى من الشهر الداخلى ويومها لان ذلك رأس الشهر وفى الاعتبار الاول نوع

خرج اه وكتب عليه سيدي حسن الشرنبلالي قوله وفي ظاهر الرواية لكل منهم الخيار أقول وبه  
 بقى كافي التبيين وقوله وفي اعتبار الاول نوع خرج أقول المراد به أول ساعة من الشهر اه والله تعالى  
 أعلم **سئلت** فيمن استأجر بستانا لياكل ثمره أشجاره من نخيل وزيتون وليون هل يجوز ذلك  
 في فاجبت **في** بانه لا يجوز وسند ذلك ما في شرح الطحاوي رحمه الله تعالى الاجارة على استهلاك الاعيان  
 باطله كالأول استأجر كرامة معلومة لياكل ثماره أو استأجر غنما لياكل لبنها أو غنما أو استأجر المربي  
 ليرعى البهائم وما أشبه ذلك لم تصح الاجارة اه فهذا صريح في ان الاجارة باطلة اه من شرح الاشباه  
 للبرقي كذا في البهجة والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا مات أحد المؤجرين أو المستأجرين هل تنفسخ  
 الاجارة في حصته وحده دون الآخر **فالجواب** كل من مات منهم انفسخ في نصيبه وبقي العقد في  
 نصيب الآخر بقسطه من الاجرة كافي قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن سفينة  
 سائرة بالغلوع فقوى عليها الريح فسدت سفينة أخرى فكسرت فافترق من فيها وذلك بعد أن يجز الملاح  
 عن ردة السفينة هل يلزمه ما تاتف **فالجواب** كافي قارئ الهداية انه لا ضمان على الملاح لانه لا يصنع له  
 في ذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن استأجر أرضا يضيئ للزراعة بكذا وكذا فغيره من الغلة  
 هل يجوز ذلك **فالجواب** نعم يجوز اذا كانت الاجرة مشارا اليها أو موصوفة في دقته ولا تكون  
 من الغلة التي تخرج من زرع الارض المستأجرة كذا في فتاوى قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئلت**  
 ما قولكم في امرأة لها دار فأكفها فسكر فيها معها زوجها فهاهنا طوبى لغيره ان منها ولا يباحه هل لا يلزمه  
 الاجرة عن تلك المدة لها **فالجواب** ما في فتاوى قارئ الهداية وهذا النظم لا يلزم الزوج أجره لما  
 سكن ورضاه بذلك اذن له اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ايجار متولى الوقف أرضا للوقف أكثر من  
 ثلاث سنين هل تصح **فاجبت** قال في التنوير ولم ترد في الواقع على ثلاث سنين في الضياع وعلى  
 سنة في غيرها فلو أجرها المتولى أكثر لم تصح الاجارة وتنفسخ في كل المدة لان العقد اذا فسد في بعضه فسد  
 في كله فتاوى قارئ الهداية اه مع زيادة من الشرح قوله وعلى سنة في غيرها كالدار والحائون  
 وقوله وتنفسخ في كل المدة أي لافي الزائد فقط اه رد المحتار والله تعالى أعلم **سئلت** عن مستأجر  
 دكان من متولى الوقف بأقل من أجر المثل هل يلزمه أجر المثل **فاجبت** نعم يلزمه ذلك قال في  
 التنوير متولى أرض الوقف أجرها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل قال العلاء على المعنى به  
 كافي البحر وكذا حكم وصي وأب كافي مجمع الفتاوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أتى  
 الخياط بثوب لأجرة وقال له أقطع طوله وعرضه وكه كذا فجاء ناقصا فهل يضمه الخياط **فالجواب**  
 ان قدر أصبع ونحوه غفو وان أكثر ضمته كافي الدر المختار وفيه بعد ما نصه قال ان كفا في قميصا  
 فاقطعه بدوهم وخطه فقطعه ثم قال لا يكفيك ضمته ولو قال أيكفيك قميصا فقال نعم فقال اقطعه فقطعه  
 ثم قال لا يكفيك لا يضمن اه قوله غفو أي وله الاجر كافي البرازية لقلة التفاوت وأبعد الاحتمار عنه  
 والاول فهو غفو وقوله ضمته لانه مما يتصل بالمقصود فيمدا لا فا وقوله لا يضمن لانه قطع ما بذنه وفي  
 الاول اذن يقطعه بشرط الكفاية اه رد المحتار والله تعالى أعلم **سئلت** اذا انقضت مدة الاجارة  
 ورب الدار غائب فسكن المستأجر سنة بعد مضي المدة هل يلزمه الاجر والحالة هذه **فالجواب** قال في  
 الدر المختار انقضت مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الاكرام لهذه  
 السنة لانه لم يسكنه على وجه الاجارة وكذلك لو انقضت المدة والمستأجر غائب والدار في يد امرأته لان  
 المرأة لم تسكنه باجرة اه وكتب ابن عابدين قوله لا يلزم الاكرام لهذه السنة ما نصه سيأتي عن الخاتمية  
 استأجر دارا أو حائما شهر فسكر في شهرين يلزمه أجر الشهر الثاني ان معدلا للاستغلال واللا يبقى اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن استأجر أرضا موقوفة وبني فيها ما اذن المتولى ومضت مدة الاجارة

مطلب استأجر بستانا  
 لياكل ثمره أشجاره لا يجوز

مطلب مات أحد المؤجرين  
 أو المستأجرين تنفسخ في  
 نصيبه

مطلب انكسرت السفينة من  
 قوة الريح لا ضمان على الملاح  
 مطلب استأجر أرضا  
 للزراعة بأقنزة من الغلة  
 مطلب في سكناه في دار  
 زوجته

مطلب لا تزاد المدة في  
 الضياع على ثلاث سنين ولا  
 على سنة في غيرها

مطلب أجر دار الوقف  
 بدون أجر المثل يلزم  
 المستأجر تمام أجر المثل  
 مطلب دفع الخياط ثوبا وقال  
 أقطع طوله وعرضه  
 كذا فجاء ناقصا

مطلب انقضت مدة الاجارة  
 ورب الدار غائب الخ

مطلب استأجر أرضا  
 موقوفة وبني فيها ما اذن  
 ومضت المدة الخ

وأراد المستأجر أن يبقى بناءه فيها بأجر المثل فهل له ذلك **فالجواب** نعم له ذلك كما في القنية وأفتى به  
 الرملي والحامدي وشيخ الإسلام على أفندي وأخونا الشيخ العباسي مفتي مصر وقتواه مسطورة في  
 مواضع من كتابه الموسوم بالوقائع المصرية وأفتى الرملي في موضع آخر بخلافه وقال بقام البناء وتسليم  
 الأرض له نظر الوقت كما صرح به المتون فاطمة ١٤ ومال إلى هذا ابن عابدين في حواشيه على الدر المختار  
 وأطال السكازم في ذلك على عادته رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتراط ترميم الدار  
 ونحوها وتبنيها بالجبر وأصلاحها على المستأجر هل يفسد الاجارة **فالجواب** نعم يفسدها في التنوير  
 وشرحه للمالئ يفسد الاجارة بالشرط المحل لئلا يفتى العقد فكل ما أفسد البيع يفسدها كجهالة  
 مأجور أو أجرة أو مدة أو عمل وكتمط طعام عبد وعاف دابة ومرة الدار أو مغارمها وعشر أو خراج  
 أو مؤنة أو شبهة **سئلت** أيضا بالشيخ عيان يؤجر نصيبا من داره أو نصيبه من دار مشتركة من  
 غير شريك أو من أحد شريكيه واحتجز بالاصلي عن الطارئ فلا يفسد على الظاهر كأن أجر الكل ثم  
 فتح في البعض أو أجر الواحد فبات أحدهما أو بالملكس الا اذا أجز من شريكه فيجوز وجوزاه بكل حال  
 وعليه الفتوى زيلبي وبجر معز يالغنى لكن رده اله لامة فاسم في ينجبه بان مافي الغنى شاذ بمجهول  
 القائل فلا يعقل عليه اه قال في الردل المعقول عليه مافي الخاتمة ان الفتوى على قول الامام وبه جزم  
 أصحاب المتون والنروح فكان هو المذهب أفاده المصنف وعليه العمل اليوم اه وكتب على قوله على  
 الظاهر أي ظاهر الرواية عند أبي حنيفة ويفسدها في رواية جامع الفصولين اه وفي الخلاصة أجمعوا انه  
 لو أجز من شريكه يجوز سواء كان مشاعا يحتمل القيمة أو لا يحتمل القيمة وسواء أجز نصيبه منه أو  
 بعمه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع لا تجوز لاجل نسجه بأجرة هي نصف الغزل هل يجوز  
**فالجواب** لا يجوز قال في التنوير ولو دفع غزلا لا تجوز له نصبه به نصه أي بنصف الغزل أو استأجر  
 به لا يعمل طعامه ببعضه أو ثور اليطعن بتره ببعضه فسدت في الكل لانه استأجره بجزء من عمله  
 والاصل في ذلك نفيه عليه السلام عن قفيز الطعام اه مع مزيد من شرحه الدر المختار وكتب في الرد  
 مانعه قوله فسدت في الكل ويجب أجز المثل لا يجاوز به المسمى زيلبي وقوله بجزء من عمله أي ببعض  
 ما يخرج من عمله والقدرة على التمام شرط وهو لا يقدرون بنفسه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 استأجر شريكه على حمل طعام مشترك بينهما هل يستحق أجرا على ذلك **فالجواب** لا يستحق على ذلك  
 أجرا قال في الدر المختار ولو استأجره لحمل طعام مشترك بينهما فلا أجر له لأنه لا يعمل شيئا لشريكه الا ويقع  
 بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر اه قال ابن عابدين قوله فلا أجر له أي لا المسمى ولا أجر المثل زيلبي اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرهن اذا استأجر الزهن من المرتهن هل يجوز ذلك **فالجواب**  
 لا يجوز ذلك قال في الدر المختار كراهن استأجر الزهن من المرتهن فانه لا أجر له لنفسه بما كره اه قال  
 محشمه ابن عابدين الذي ينبغي أن يقول لا انتفاعه عليه ح وانما كان كذلك لان المرتهن غير مالك  
 للثمن فلا يملك ثمنه او انما هي للرهن ولكنه ممنوع من الانتفاع لتعلق حق المرتهن فاذا أجزه فقد أبطل  
 حقه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استعقرض دراهم وأسكن المقرض في داره هل يجب على  
 الساكن أجر الدار **فالجواب** نعم قال في الخاتمة رجل استعقرض دراهم وأسكن المقرض في داره  
 فلا يجب أجر المثل على المقرض لان المستعقرض انما أسكنه في داره عوضا عن منفعة القرض لا  
 مجازا وكذا لو أخذ المقرض من المستعقرض حمارا يستعمله الى أن يرد عليه الدراهم اه قال الحق ابن  
 عابدين وهي كثيرة الوقوع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تاجر استأجر دارا للتجارة مدة سنة  
 وقبض الدكان ومكث فيه نصف المدة ثم أفلس ولم يبق له مال يتاجر به وأراد دفع الاجارة في باقي المدة  
 هل له ذلك **فالجواب** نعم له ذلك كما أفتى به صاحب نتيجة الفتاوى واستدل له بما نقله عن الهداية

مطالب نفسد الاجارة  
 باشتراط الترميم ونحوه

مطلب نفسد الاجارة  
 بالشيخ

مطلب دفع غزلا بأجرة هي  
 نصف الغزل

مطالب استأجر شريكه لحمل  
 طعام مشترك لا يستحق  
 أجرا

مطالب استأجر الزهن الرهن  
 لا أجر عليه

مطالب استعقرض دراهم  
 وأسكن المقرض في داره  
 يلزمه أجرها

مطالب استأجر دارا فافلس  
 له الدفع

وهذا القصد وتفتح الاجارة بالاعذار عندنا كن استأجر دكا في السوق لي تجرفه فذهب ماله اه والله  
 تعالى أعلم **مسئلت** عن أحد شريكين سكن في المشرقة الذي هو ملك بدون عقد اجارة هل يلزمه  
 لآخر فالكواب لا يلزمه الاجر والخدمة هذه في الحقيقة في المشرقة أحد الشريكين اذا سكن في المشرقة  
 اجرة عنه هي الملك اذ اوقف المالكه الشريك فعليه اجرة المنزل على اختيار المتأخرين قل في  
 الاشياء من كتاب الغصب منافع المقتل - فزال مضونة الا اذا سلمه بتأويل ذلك او قد كسبت سكنه  
 أحد الشريكين في الملك اذ اوقف المالكه سكنه أحد الشريكين بدون إذن الآخر سواء كان موقوف  
 لا يكتفى أولاً سنة لال فله يجب الاجراء والله تعالى أعلم **مسئلت** عما يمدى علم الصبيان عنه  
 رؤس بعض السور كسورة قلم يكن وسورة حج وسورة عم اذا امتنع منه أب الصبي هل يجبر عليه  
 ويلزمه فالكواب انه يجبر عليه ويلزمه فقد صرح في تنوير الابصار انه يجبر على الحلوى الموسومة  
 آل في شرحه مخ الغفار الحلوى بقية الحاء غير المجمعة هدية ثم روى الى المعلمين على رؤس بعض السور  
 آل قلت وهي المسماة في عرف دارنا بالبرافة فان المؤتب في يوم أخذها يصرف المعلمين عنه - ثم أول  
 النهار فيدبر حون بذلك اليوم - رغبة في الراحة والبطالة ثم قال ومشايخ بلج جوزوا هذه الاجارة حتى حكى  
 عن مخبرين - لام أنه قال أقتنى بغير باب الزوال لاجرة المعلم وفي زماننا انقطع عطياتهم ونقصت رغبات  
 الناس في الاجرة فلو اشتغلوا بالعلم مع الحاجة الى مصالح المعاش لا خسران لاعتزل معاشهم فقلنا صحة الاجارة  
 وجوب الاجرة للمعلم بحيث لو امتنع الولد عن اعطاء الاجرة يحبس فيه وان لم يكن بينهم مشروط مؤمر الوالد  
 بتطبيب قاب المعلم وارضاؤه اه وقد صرح في البرازية بتقلا عن المحطباته عند عدم الاستيجار أنه لا يجب  
 أجر المثل انه وقد مثل الخبر الرمي نظم اعن ذلك فاجاب نظاما وهذا محل الزائدة منه قال رحمه الله تعالى

وعليه ان يحس بكل شروطها \* يجب الذي سمي بالانقصان  
 أولاً فاجر المثل مثل سواء من \* كل المقود كالمساكين  
 وعلى الولي الدفع حقا لازما \* فان ألقى فالحق حبس الجاني  
 وكذا على العبد ويوم خمسه \* والحلوة الموسومة للثنيان اه

وقوله وعليه أي على مذهب المتأخرين من جواز الاستيجار على التلميم لفساد الزمان والله تعالى أعلم  
**مسئلت** في رجل اشترى لرجلين مشتركين في العمل جلودا بماله ليتخذاه قريبا واشترى لهما جميع  
 محتاجه حرقه ما على أن يكون نصف الربح له في مقابل ماله والنصف الآخر لهما في مقابلته فطالبهما  
 وبعث القرب وصار لهما ربع فعمل لهما نصف الربح والحالة هذه أم لا فالكواب بما في النظم به انه ليس  
 لهما من المذكورين الا اجرة عملهما بالقيمة ما بلغت والباقي جميعه لرب المال اذ هذه اجارة فاسدة وفيهم  
 وجوب أجر المنزل بالقيمة بالغ حيث فسد التسمية كما هو والله تعالى أعلم **مسئلت** عن رجل جعل  
 عطاه لرجل آخر ليجعل عليه الخدمة بالاجرة وما حصل يكون بينهم انصفين هل تجوز هذه الخدمة  
 فالكواب اما ان تجوز وجميع المتحصل لصاحب الجمل وللاخر أجر مثله قال في البحر دفع دابة الى  
 رجل يؤجرها على ان الاجر بينهما فان لم يركب فاسدة وان جاز صاحب الدابة وللاخر أجر مثله وكذلك  
 السفينة والبيت اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن شريك ايتام في عمار سكنه مدة بدون استيجار  
 فهل يلزمه أجر مثل حصه الايتام **مسئلت** في رجل يبيع في السوق ثوبا في المشرقة قل والمساكين في شرح  
 لنور وكدان فتاوى الكازروني في رجل تزوج بامرأة من بيتين وسكن في دارهما اه والله تعالى أعلم  
**مسئلت** عن استأجر طنجرة من نحاس كية للطبخ فيها فسرقت من غير تعمد منه ولا تصديه - لا  
 لا يلزمه الضمان فالكواب لا يلزمه الضمان والحالة هذه كما أجاب به في التنقيح قل وفي مجموع  
 النوازل المين لستأجر ثمانية اجاعا اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن رجل حصة شائعة في خان آخر

مطلب سكن الشريك في  
 المشرقة وهو ملك لا يلزمه  
 أجر

مطلب يجبر الاب على أدائه  
 الحلوى للمعلم

مطلب اشترى جلودا بماله  
 لرجلين ليتخذاه قريبا الخ

مطلب أعطى جمل لزيد  
 ليجعل عليه الخدمة الخ

مطلب سكن شريك ايتام  
 مدة بدون استيجار لزمه  
 الاجر

مطلب استأجر طنجرة  
 للطبخ فسرقه بلا تعمد  
 لا يلزم

مطلب لا تصح اجارة الحصة  
الشائعة

من اجنبي هل تصح هذه الاجارة فالحواب انه لا تصح كما اُفتي به في البهجة واستدل به بقول الكرخي في جامعه نص ابو حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا اجر بعض ملكه أو اجر أحد اشريكين نصيبه من اجنبي فهو فاسد فيما يتقسم وما لا يتقسم لم يفت بحجج في الحقائق انه فاسد وحكي عن بعض انه باطل وقال القاضي الامام اجارة المشاع فيما يتقسم وما لا يتقسم فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى اه وفي المنظومة السننية

اجارة المشاع لا تصح من \* غير الشريك فاعلمه واستبين

وقال قاضيخان الفتوى على قول الامام في عدم جواز اجارة المشاع اه في قولي قوله من غير الشريك فيه وجوازها من الشريك وهو كذلك قال الرملي في حواشي جامع الفصولين المتون على جواز اجارة المشاع من الشريك فهو المعتقد اه والله تعالى أعلم \* سئلت عن صانع معروف بالصنعة بالاجارة فأعطاه انسان شيئاً فعمله ولم يقاوله على اجرة مخصوصة هل له اجر منه فالحواب ما في الاشياء ومنها لو عمل له شيئاً ولم يستأجره وكان الصانع معروفاً بتلك الصنعة وجب اجر المثل على قول محمد وبه ينظر اه والله تعالى أعلم \* سئلت عن أحد الشريكين في أرض اذا زرع جميعه اهل للشريك أن يطالب به ينظر فالحواب ما في البهجة نقلا عن فصول العمادى زرع أرضاً مشتركة بينه وبين غيره هل للشريك أن يطالب به بالربع والثالث بحصة نفسه من الأرض كما هو عرف ذلك الموضع أجيب أنه لا ذلك

مطلب أعطى لمن يعمل  
بالاجرة شيئاً ليعمله بدون  
مقابلة فعمله له الاجر  
مطلب زرع أحد شريكين  
جميع الارض

ولكن يغرره نقصان أرضه بمقدار نصيبه ان دخل فيها النقصان اه والله تعالى أعلم \* سئلت عن فتية استأجره أهل محلة ليعمل بهم اماماً في مسجد منهم سنة باجرة معلومة من التمر أو من الشعير أو من غيرها فصلي بهم سنة ولما طلب أجرته منهم امتنعوا فهل له أخذ أجرته منهم جبراً فالحواب نعم كما اُفتي بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى ونقل الكفوي عن الاشياء مانصة وأفتي المتقدمون بان العبادات لا تصح الاجارة عليها كالأمامة والاذان وتعليم القرآن والفقه وأمكن المعتقد ما اُفتي به المتأخرون من الجواز اه والله تعالى أعلم \* سئلت فيمن دفع لآخر سلعة وقال له بعها والربح بيننا أنصافاً فهل لا تصح هذه العقدة فالحواب لا تصح على وجه الشراكة الصحيحة بل هي فاسدة وللاعمال أجرته والربح ان كان فهو الرب السلعة قال في المغر رجل اشترى متاعاً فقال للآخر بعه بالثمرة فايكون من الرب فهو بينهما نصيبين فالشركة غير صحيحة والربح لصاحب المتاع ولا لآخر أجرته بل عمله اه والله تعالى أعلم

مطلب تصح الاجارة على  
نحو الامامة

\* سئلت عن باع دار له من آخر بيع وفاء وتباضعاً ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وتسليمها ومضت المدة هل يلزمه الاجر فالحواب لا يلزمه الاجر لانه رهن والراهن اذا استأجر الرهن من المرنه لم تجب عليه الاجرة كذا هذا أفاده الكفوي نقلا عن العمادية والله تعالى أعلم \* سئلت عن اشتري داراً وسكنها سنين ثم استحققت منه فهل عليه أجر من لها من المدة التي سكنها فالحواب ليس عليه ذلك قال في القنية سكن المشتري الدار سنين ثم استحققت لايجب عليه أجر لانه سكنها بحكم الملك اه والله تعالى أعلم

مطلب دفع له سلعة فأنلا  
بها والربح بينهما أجرته

\* سئلت فيمن قال أجرتك هذه الدار غداً هل تجوز هذه الاجارة فالحواب نعم تجوز قال في القنية اذا قال أجرتك هذه الدار غداً يجوز ولو قال اذا جاء غداً فقد أجرتك هذه الدار فباطل لانه تعالى بخاطر وقال أبو بكر يجوز في اللفظين ولا بعد هذا خطر في الاجارة وبه يفتي وعن ابن سماعة عن أبي يوسف قال أجرتك اري بكذا اذا أهلى شهراً كذا اجاز ولا يجوز في البيع اه والله تعالى أعلم

مطلب باع دارا ببيع وفاء  
ثم استأجرها لا يصح  
مطلب اشتري داراً وسكنها  
فاستحققت لا يلزمه الاجر

\* سئلت عن الاجير المشترك هل يضمن ما هلك في يده وما هو الاجير المشترك فالحواب أن الاجير المشترك هو من يعمل للواحد أو يعمل له أي لو احدى عملاً غير مؤقت كأن استأجره لخطاطة في بيته غير مقيدة بزمانه كان اجيراً مشتركاً لو كان لم يعمل لغيره أو مؤقتاً بالاختصاص كأن استأجره ليرعى غنمه شهراً بغيرهم كان مشتركاً لا أن يقول ولا ترعى غنم غيري ولا يستحق المشترك الاجر حتى يعمل كالقصار

مطلب قال أجرتك الدار  
غداً يجوز

مطلب في الاجير المشترك



وتحore كفتال وجمال ودلال وملاح ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان لان شرط الضمان في الامانة باطل كاللوع وبه يفتي كافي عامة المعتبرات وبمخرم أصحاب المتن وكان هو المذهب في بلاد الاشياء ويضمن ما هلك بعمله كخربق الثوب من دقه وزلق الحمال وغرق السفينة من مده جاوز المعتاد أولا اه من الدر المختار مختصرا وفي الوهبانية مانصه

وما ضمنوا بالشرط عند الامام في \* اجبر اشتراك وهو ما قد تخبروا

قال سيدي حسن في شرح البيت من الظهيرية الاجبر المشرط ترك قال ان ضاع مالك معي اوفى يدي فانا ضامن لا يصح لانه اشتراط الضمان في الامانة والاجبر المشرط لا يضمن عند الامام وهو مختار المشايخ وعليه الفتوى وقال الشيخ انه قول زفر ومحمد ايضا اوله الا يصح الرهن بالامانات اه والله تعالى اعلم

سئلت عن استأجر دابة من آخر ليجمل عابه اشدة من قياس معلوم محل معين ففقدت منه اشدة في الطريق من غير تقصير فصالحهم بها الى مقدار من المال دفعه له ثم وجدت الشدة عند غير الاجبر المذكور فهدل رها ردت المقدار المدفوع لاخذ الشدة فالحجواب نعم والسئلة في التنقيح قبيل المنازعة والله اعلم

سئلت عن له دار اجرها مدة ثلاث سنين وقبض الاجرة بمجمل ومات وعليه ديون فهل يكون المستأجر احق بما استأجره من سائر الغرماء فالحجواب نعم يكون احق منهم به قال ابن وهبان ومن مات مديونا او اجرة عقاره \* فوفاه للمستأجر الحبس اجدر

قال الشرياني في التشرح صورته مات المؤجر متجلا الاجرة وعليه ديون فالسـتأجر احق بما استأجره وقبضه من سائر الغرماء فيباع لديه وما فضل للغرماء بمنزلة الرهن غير انه لا يسقط ماله من الاجرة به الاك العين وقد حبسها الاجرة بخلاف الرهن اه والله تعالى اعلم

سئلت عن المستأجر اذا اجر لغيره ما استأجره هل يجوز له ذلك فالحجواب ان هذا السؤال قد رفع مثله للمحقق الرمي فأجاب عنه بما نصه نعم يجوز بالتسل وبالاقل وبلا كثر ولا تطيب الزيادة بل يجب التصديق بما زاد الا اذا كان بخلاف الجنس او عمل به عملا كبناء تطيب صرح به في الاشياء فلعن البرازي اه

سئلت عن الاجير الخاص وعن حكمه فاجبت قال في التنوير هو من يعمل لواحد عملا مؤقتا بالتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كن استأجر شهر الخدمة او لري الغنم المسمى بالجر مسمى وليس للخاص ان يعمل لغيره ولو عمل نقص من أجرته بقدر ما عمل وان هلك في المدة نصف الغنم او أكترفه الاجرة كاملة مادام يرى منها شيئا ولا يضمن ما هلك في يده بغير ضمه ولا ما هلك به له المأذون فيه كخربق الثوب من دقه او اذا ندمه الفساد فيضمن كاللوع فلا ضمان على ظن في صي ضاع في يده او سرق ما عليه من الحلي لا يكونه اجير واحد وكذا الا ضمان على حارس السوق وحافظ الخان اه منه مع

زيادة من التشرح والحاشية وفي المحمية

وماعلى الحارس من شيء لو نهب \* في السوق حانوت على ما قد كتب

وليس يضمن الذي منه سرق \* اذا لاجر الخاص ذلك يلتحق

اه والله تعالى اعلم سئلت عن اجارة الفضولي هل تتوقف على اجازة المالك فاجبت نعم تتعقد موقوفة على اجارته في الهندية ومن شرط انعقاد اجارة المالك والولاية فلا تنعقد اجارة الفضولي لعدم الملك والولاية لكنها تنعقد موقوفة على اجازة المالك عندنا اه والله تعالى اعلم

سئلت عن استأجر رجلا لا يعمل له كذا او ما فعل بل يزمه من طلوع الشمس الى غروبها فالحجواب ان كان العرف بينهم انهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف انهم يعملون من طلوع الشمس الى غروبها فهو على ذلك وان كان العرف مشتركا فهو على طلوع الشمس الى غروبها اعتبارا بالذي كثر اليوم فافاده قاضيان والله تعالى اعلم

سئلت عن استأجر دار اسنة على انها لخير اجاز

مطلب قبض اجرة ثلاث سنين ومات وعليه ديون

مطلب في ايجار ما استأجره  
مطلب في الاجير الخاص  
وحكمه

مطلب في اجارة الفضولي  
وانما موقوفة  
مطلب استأجره ليعمل له  
يوما فالعبرة بالعرف

مطلب استأجر بالخيار ثلاثا  
جاز

مطلب يجب أجر المسئل في الدلال والتمسار

مطلب ليس للاجير الخاص أن يتغفل بالصلاة

مطلب استأجر دارا تسلط عليها الجان له الفسخ

مطلب أظهر المستأجر في الدار شرب الخمر ونحوه

مطلب استأجر دارا ثم باعها كان البيع موقفا

مطلب هل للام السكنى في دار ولها الصغير

مطلب في شريكين أجر أحدهما في غياب الآخر

المصادق اصطلاح صاحب التبيين اشارت الى الاصل

مطلب استأجر عينا فاضاعت بلائمة لا يضمن

مطلب هل تصح الكفالة في الاجرة

ثلاثة أيام هو يجوز ذلك فالحجواب نعم يجوز ذلك كما في المرأة من القمصة تاتي في ثوبها ثوبان سنة على أنها بائعها ثلاثة أيام فهو جائز عندنا اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن الدلال يعلو حجرة دلالة في المنة كذا هل هو جائز شرعا **ج** فاجبت بحكمه ليس جائزا شرعا قال في رد المحتار وفي الدلال والتمسار يجب أجر المسئل وموافاقه عليه ان في كل عشرة دنائير كذا حرام عليهم سئل محمد بن سلمة عن اجرة التمسار فقال أرجو أنه لا بأس به وان كان في الاصل فاسدا لكثرة التماسل وكثير من هذه غير جائز يجوز له الحاجة الناس اليه كدخول الحمام اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن الاجير الخاص هل له أن يصلي النافلة فالحجواب ليس له ذلك في فتاوى القسطنطيني واد الاستأجر رجلا يوما يعمل كذا فعليه أن يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشتغل بشئ آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى السمرقندي وقد قل بعض مشايخنا أنه أن يؤدى السنة أيضا وانفقوا الله لا يؤدى له ولا عليه الفتوى وفي غريب الرواية قال أبو علي الدارقطني لا يمنع في المصير من اتيان الجمعة نحو يسقط من الاجر بقدر ما شغلته ان كان بعيدا او اقرى بالمحيط شئ فان كان بعيدا واشتغل قدور ربيع النهار يحيط عنه ربيع الاجرة اهـ من الرد والله تعالى أعلم **سئلت** عن استأجر دارا وسلمت عليكم اقتسط عليها الجان بالرحم الحرة هل له أن يبيع الاجارة ويخرج فالحجواب نعم له ذلك قال المحقق أبو السعود في حواشي الاشياء عن الالامة البهري والحاصل أن كل عذر لا يمكن معه استيفاء المعتود عليه الا بضرر يلحقه في نفسه أو ماله ثبت له حق الفسخ قال البهري يؤخذ منه أن الرجم الذي يقع كثيرا في البيوت ويقال أنه من الجان عذري فبيع الاجارة لما يحصل من الضرر اهـ قال ابن عابدين يظهر هذا لو كان الرجم ذات الدار أو لو كان لشخص مخصوص فلا ردة أخبرني بعض الرفقاء أن أهل زوجته مصر وأمه فكمما دخلت داره يحصل الرجم وإذا خرجت ينقطه تأمل ثم قل ابن عابدين رحمه الله تعالى فرع كثير الوقوع قال في لسان الحكم لو أظهر المستأجر في الدار الشر كشرب الخمر أو كل الربا والزنا واللوطة يؤمر بانه يروى وليس للجور ولا الجبر ان أن يخرجوه فذلك لا يصير عذرا في الفسخ ولا خلاف فيه للاربعة وفي الجواهر ان رأى الساطان أن يخرججه فعل اهـ والعرف جار الا ان عندنا في طرابلس الغرب انه اذا سكن بين أهل المقة قرابة يرتد دعيا الزنا يرفع الجسيران أمره الى أهل الحكم فيخرجوه من بينهم والله تعالى أعلم **سئلت** عن استأجر دارا ثم باعها الآخر هل تبطل الاجارة بهذا البيع فالحجواب انه رفع للغير الى مثل هذا السؤال فأجاب عنه بما نصه لا تبطل الاجارة بهذا البيع بالاجماع وحكم البيع انه موقوف بضع ولا ينفذ وليس للغير المشتري فسخه واشترى بالخيار علم أولي يعلم في الاصح وفي الثانية يتوقف على اجازة المستأجر في أصح الروايات اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن الأم هل لها ان تسكن في دار ولها الصغير **ج** فاجبت بحكمه بما في أحكام النساء للاستبروت وفي هذا القطة اذا لم يكن لها زوج فلو ذلك بحكم الحاجة وان كان لها زوج فليس لها ذلك لان سكناها وجبت على الزوج فلا تكون محتاجة الى السكنى وكذلك ان كان لها مال اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين غاب أحدهما فاجتأجرا الحاضر الدار وأخذ الاجرة فهل للغائب اذا حضر أن يشاركه فيها فالحجواب من الفتية دار بين اثنين غاب أحدهما وآجره الا آخر وأخذ الاجرة فلا غائب أن يشاركه في الاجرة قال رضي الله تعالى عنه فلهذا الشارة في أن المفقود يملك الاجرة من أشار الى أنه يملكها ويتصدق بمصدة شريكه الخبيث كاتماص اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن استأجر عينا فاضاعت من يده بلائمة ولا تقصير هل لا يضمن حينئذ فالحجواب لا يضمن لان أمية فلا يضمن إلا بما يضمن به الامين والمودع وهو الذي التقصير وعابه قول البرازي في المتفرقات انه هلك بضعه أو قصر في حفظه اهـ انقرى رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن أجر داره سنة ثم تأخذ كفيلا بالاجرة هل تصح الكفالة بها كائن فالحجواب قل في الخلاصة

الكفالة بالاجرة حرة وكذا الحوالة ولا يطالب بشئ منها حتى يجب الايفاء أو يشترط التحجيل فإذا وجب له أن يطالب بهم ما شاء ولو جعل المكفول قبل الوجوب لم يرجع على الاصيل حتى يحنى الوقت واس للمكفول أن يأخذ المستأجر حتى يؤتبه امكن ان لم يمه هو يلزم المكفول عنه لما عرف في كتاب الكفالة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اعلى أن يحفر له حوضاً عشرة في عشرة بمائة درهم فحفر خساً في خمس كم يجب له من الاجر أفيد وبارك الله تعالى **فاجبت** له في الخلاصة وهذا نصه وفي فوائد شمس لا تمة الحوالة رحمه الله تعالى رجل استأجر رجلاً ليحفر له حوضاً عشرة في عشرة بمائة درهم فحفر خساً في خمس كم يجب درهمان ونصف لان العشرة في العشرة تكون مائة وخمساً في خمس تكون خمسا وعشرين فتكون ربع الجملة فلهذا يلزمه ربع الاجر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استأجر دكاناً لتجارة ثم بدله أن يترك هذا العمل وينقل الى عمل آخر هل يكون ذلك له عذراً في فسخ الاجارة **فالجواب** نعم دل في الخلاصة ولو استأجر دكاناً لمبيع فيه ويشترى ثم زاد أن يترك هذا العمل ويعمل عملاً آخر فهذا عذر دل في المحيط ذكر في الفتاوى الاصل ان تيماله العمل الثاني على ذلك ان كان ليس له لنقص اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مسلم أجر نفسه من نصراني هل يجوز **فاجبت** في ذلك في الخاتمة أجر نفسه من نصراني ان استأجره ليعمل غير الخدمة جاز وان أجر نفسه للخدمة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يجوز وذكر القدرى انه يجوز وفي الذخيرة في الفصل السابع في الاجارة في الخدمة المسلم اذا أجر نفسه من كافر للخدمة يجوز باتفاق الروايات لانه وان كان يستخدمه فهو اياه قد اجارة لانه يستوجب عليه عوضاً من كل وجه على سبيل العهد فينتفي الذل وينبغي اعتماده هذا كما لا يخفى وقد أنهم كلام صاحب الذخيرة انه لا خلاف في المسألة وظاهر كلام المصنف أيضاً انه لا خلاف فيما ذكره أى من عدم الجواز لجزم به وفي البرازية أجر نفسه لكافر للخدمة يجوز وبكره وقال الفضلي يجوز فيما هو كزراعة لا فيما هو ذل كالخدمة اه من حواشي الاشياء لامة الحوى (أقول) وما أحسن ما قاله الفضلي من التفصيل وما أليق به مقام المسلم من الشرف والعز والرفعة والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن استأجر ابنه البالغ ليعمل له عملاً ليعمل فهل لا يكون له على والده أجر **فالجواب** نعم لا يكون له عليه أجر قال في البرازية استأجر ابنه البالغ ليعمل له الان لا أجر له وكذا اذا استأجر الزوج الزوجة لخدمته لان ذلك فرض عليه ما اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا استأجرت الزوجة زوجها على عمل فهل هو له عام أجر هي اجارة جائرة **فالجواب** نعم هي جائزة ويستحق الزوج الاجر مع الكراهة قال في البرازية وتكره اجارة ثلاثة مع الجواز وتلزم اذا عمل المكاتب اذا استأجر مولاه والزوجة زوجها والابن والده ثم قال وتجزأ اجارة ثلاثة بلا كراهة الا أخاه والمكاتب مولاه والوالى أحد رعيته اه والله تعالى أعلم **سئلت** لو أكل الذئب الغنم والراعى عنده هل يضمن الراعى **فالجواب** قال في البرازية ان كان الذئب أكل من واحد لا يضمن لانه كالسرقة الغالبة وان كان واحد يضمن لانه يمكنه المقاومة معه فكان من جملة ما يمكن الاحتراز عنه بخلاف الزئد على واحد اه والله تعالى أعلم **سئلت** لو خاف الراعى موت شاة فذبحها هل يضمن **فالجواب** انه لا يضمن قال في البرازية خاف الراعى موت شاة فذبحها ان يرجح حياتها لا يضمن في الاستحسان والاجنبى يضمن والفتية سوى يغم ما في عدم الضمان وكذا البشار وهو الصحيح ونرى بعدم الضمان بالذبح في حق الراعى وبالضمان في غير الراعى ولو لم يذبح الراعى خفت الموت فذبحته أو أكلها قالوا له وعلى الراعى البينة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن كافر استأجر مسلماً لبناء كنيسة أو ببيعة هل يجوز **فالجواب** ما في البرازية وهذا الغلط استأجر مسلماً لبناء ببيعة أو كنيسة أو أخص طنبور يحل الاجر ويطيب الا ان يأتى من الاجر لانه اغانة على معصية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة استأجرت داراً وتزوجت فيها هل تلزمها الاجرة دون الزوج

مطلب أجره على حفر حوض  
عشرة في عشرة الخ

مطلب استأجر دكاناً للتجارة  
ثم بدله أن يترك هذا العمل  
كان ذلك عذراً في الفسخ الخ

مطلب أجر نفسه لنصراني

مطلب استأجر ابنه للعلم  
لا يستحق أجراً

مطلب تجوز اجارة الزوجة  
لزوجها وله الاجر

مطلب أكل الذئب الغنم  
هل يضمن الراعى

مطلب خاف الراعى موت  
شاة فذبحها

مطلب استأجر كافر مسلماً  
لبناء كنيسة الخ

مطلب استأجر داراً  
وتزوجت فيها تلزمها الاجرة  
دون الزوج

مطلب قال عمرها واسكنها

مطلب اشترط عليه أن يأتي  
بالسعة اذا ماتت

مطلب قال بعها بكذا وما  
زاد فيها

مطلب استخدم جارية  
باجرة وكسوة مجهولة

مطلب أجره لثلاثة وأجره  
لاخر سنة تاليها

مطلب أراد السفر كل له  
القمح

مطلب زادت اجرة المثل في  
أثناء المدة كان للتولى القمح

مطلب أجرها ثم وقفها على  
مسجد الخ

فالجواب نعم كافي تنسج الحامدية نقلا عن البرزانية قال لانها هي المأودة اه والله تعالى أعلم  
سئلت عن مالك دار قال لا تنزع عمرها واسكنها فسدكن ولم يرد به مرها هل يجب عليه أجر المثل  
فوافيت نعم قال في التنسج رجل دفع لآخر دارا يسكنها وبه مرها فسدكن مدة ولم يعمرها فان كان  
أذن له بشرط العمارة يجب أجر المثل لانه لما شرط العمارة فقد أجره بأجرة مجهولة فيجب أجر المثل لان  
قد عمارة مجهول وان سكن وعمره فانه ينظر الى العمارة وأجرة المثل اه من جواهر الفتاوى قال المنقح  
أقول ومثل هذا ما ذكره في جامع الفصولين في أحكام العمارة في ملك الغير بعبارة فارسية وعمره بالخير  
الرملي في حاشيته عليه ونصه انتفعت مع زوجها على أن يعمر ويسكن فعمرو وصار يساوي ألف درهم  
وماتت المرأة فطالبت ببقية ورثتها بأجرة السكنى وطالبهم هو على أنفق فالجواب انه يسقط عما انتفعت  
قد أجره السكنى والباقي يطالب به وان زادت قيمة السكنى عليه يسقط بقدره منها والباقي ميراث وان  
لم يقع الاتفاق على ذلك وعمرها فهو متبرع اه وأقول أيضا وجه كون ذلك اجارة فاسدة ان صاحب  
الدار لم يملك منفعة داره الا بعوض لكنه لما جهل العوض وقت العقد وجب أجر المثل بالمال بالغ والمعمور  
غير متبرع لانه لم يعمر الا قبالة السكنى وبما نقله المصنف ونقلناه أيضا علم ان ذلك ليس باجارة بل هو  
اجارة فاسدة خلافا لما في الفتاوى الخيرية حيث أبواب في نظير هذه المسألة انه مستعير لا مستاجر وقامه  
في التنسج والله تعالى أعلم سئلت عن استأجر انسانا لراعي غنمه وشرط عليه أن يأتي بسمتها اذا ماتت  
بان لم يأت بسمتها كان ضامنا ورضي الراعي بذلك فهل عليه الاتيان بالسعة والضممان عند عدم الاتيان  
فيها فالجواب قال في معين الأحكام وان اشترط على الراعي ان ماتت يأتي بسمتها والا فهو ضامن ليس  
عليه الاتيان بالسعة ولا يضمن بهذا الشرط اه والله تعالى أعلم سئلت عن دفع لرجل عينا وقال له  
بعها بخمسة دراهم وما زاد فهو بي وبنيك فباعها بخمسة فقط فهل له أجر عمله فالجواب ما في البرزانية  
وهذا الفظه دفع الى رجل ثوبا وقال بعه بعشرة فما زاد فهو بي وبنيك قال الامام الثاني ان باعه بعشرة  
فلا أجر له وان تعب وان باعه بأزيد فله أجر مثله اذا تعب في ذلك لانه عمه في اجارة فاسدة وعليه التنوى  
والاجر متقابل للبيع دون مقدماته كالسعي اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل استخدم جارية  
سنة بأجرة وكسوة مجهولة ثم أخرجها من عنده فطابت أجرة مثلها فهل لها ذلك فالجواب نعم لها  
ذلك كافي التنسج والله تعالى أعلم سئلت عن أجر من نزل لرجل مدة سنة بأجر معلوم وفي أثناء السنة  
أجره لاخر سنة تلي تلك السنة الأولى بأجر معلوم هل تصح هذه الاجارة الثانية فوافيت نعم تصح  
الثانية كلاولى وقد أفنى بذلك صاحب الحامدية والله تعالى أعلم سئلت عن مستأجر دار سنتين  
اجارة صحيحة أراد السفر في أثناء المدة فأراد فسخ الاجارة فهل له ذلك فالجواب نعم قال في التنسج  
اذا أراد المستأجر السفر فهو عذر في فسخ الاجارة سواء أراد الملك فيه أو لم يرد كافي القنية وغيرها فان  
قال المستأجر أراد السفر وكذب الاخر حذف المستأجر على أنه عزم على السفر ذكره الكرخي والقديري  
كافي البرزانية اه والله تعالى أعلم سئلت فممن استأجر طوت الوقف بأجر المثل ثم في أثناء المدة  
ارتفعت الاسعار وزادت الاجرة فهل للمناظر فسخ الاجارة اذا لم يرض المستأجر بأجر المثل فالجواب ما في  
التنسج وهذا الفظه اذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة فلفتي به أن للتولى فسخها وان منى في الاسمان  
والخامسة على خلافه فقد صححوا هذا القول بلفظ الفتوى ولفظ الاصح وبلفظ المختار فكان هو المعتمد  
وبه أفتى الخير الرملي اه والله تعالى أعلم سئلت عن مالك أرض أجرها مدة معلومة ثم في أثناء  
الاجارة وقفها على مسجد معين فهل تنسخ الاجارة فالجواب ما نقله في الحامدية عن حاوي الزاهدي  
وهذا نصه أجر المالك ما ملكه ثم وقفه على الفقراء والمدارس والمسجد في المدة تنسخ الاجارة لا نقله الى  
مصر آخره فالتولى أن يدفعه الى آخر اجارة وله أن يجده عقد الاجارة مع الاول اه والله تعالى أعلم

مطلب تفسيد الاجارة  
بجهالة الاجر

مطلب استأجر ارضا  
ثم مضت المدة الخ

مطلب سافر على الدابة ثم  
بحررت في الطريق فتركها

سئلت عن استأجر ارباب مجهول هل تنفسد الاجارة ان الجواب نعم تفسد قال في جامع  
الفصولين كل جهالة تؤثر في البيع تؤثر في الاجارة وتفسد بها العقد سواء كانت الجهالة في الاجرة أو المدة  
أو العمل المستأجر عليه ويجب اجر المثل في فاسدها ولا يجوز به المسمى بخ لا يجوز المسمى لوعلم الاجر  
والا يجب بالغ ما بلغ فلو استأجر بيتا سنة بثلثة على أن يرقه المستأجر فعليه اجر مثله بالغ ما بلغ اذ المدة قد  
شرطت على المدة استأجر صارت من الاجر فهو من الاجر اه والخامس انما اضيق ان اه والله تعالى اعلم  
سئلت فممن استأجر ارضا وقفا من متوليه او بنى فيه اياذن المتولى ومضت المدة فهل للمستأجر  
استبقاء بناءه فيها باجر المثل حيث لا ضرورة على الوقف في ابقائه بها فالجواب نعم له فذلك فقد نقل الكفوي  
في كتاب الوقف من فتاوى شيخ الاسلام على أفندي عن الفقيه ما نصه استأجر ارضا وقفا وغرس فيها  
وبنى ثم مضت مدة الاجارة فلازم استأجر أن يستبقه باجر المثل اذ الم يمكن في ذلك ضرر اه ونقل ذلك في  
البحر وأقره ونقله عنه في الخيرية وأقره والله تعالى أعلم سئلت عن استأجر دابة ليسافر عليها فانسافر  
عليه ثم بحررت في أثناء الطريق عن المثل فتركها فهل لا يصحها فالجواب نعم لا يصحها قال في جامع  
الفتاوى استأجر دابة الى سمرقند فبحررت عن المثل وترك الحمار فضع لم يضمن ولو كان صاحب الحمار مع  
الحمار ولم يكن صاحب المتاع مع الحمار ففرض الحمار في الطريق فترك الحمار والمتاع وذهب لا يضمن  
اه والله تعالى أعلم

### كتاب الاكراه

مطلب لا تصح هبة المكره

مطلب لا يصح اقرار المكره

مطلب أكره على أن يوثق  
بطلاق امرأته

مطلب يصح النكاح مع  
الاكراه

مطلب يصح العفو عن  
القصاص مع الاكراه

مطلب لا يصح البيع والشراء  
مع الاكراه

سئلت عن خوف امرأته بالضرب حتى وهبت له مورا هل تصح هذه الهبة فالجواب لا تصح  
هذه الهبة ان قدر على الضرب وان أكرهها على الخلع فصلت يقع الطلاق ولا يجب المثل اه ما نقل  
البحر وفي الخاتمة الاكراه لا يتحقق الا من السلطان في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه يتحقق من  
كل متقلب يقدر على تحقيق ما يهدد به وعليه الفتوى وان غاب المكره عن بصر من أكرهه بزول الاكراه  
اه والله تعالى أعلم سئلت فممن أكره على الاقرار فأقر هل لا يصح اقراره والحال هذه فالجواب  
لا يصح اقراره قال في الخاتمة ولو أكرهه باطلا اه وفي الخيرية الاكراه يعدم الاختيار فلا  
صحته للاقرار مع الاكراه اه والله تعالى أعلم سئلت عن أكره على أن يوثق بطلاق امرأته  
فوثق فطاق الوكيل هل يصح فاجبت قال في البرازية أكره على توكيد انسان بطلاق امرأته  
أو جعل امرأته أو يبيد رجل ففعله مكرها وطاقاته المتوقض اليه يقع اه والله تعالى أعلم ثم رأيت في  
التنقيح أن هذا استحسان وان ما في الاشباه من خلافه قياس فراجع اه سئلت فممن أكره على  
النكاح فتزوج مكرها هل يصح نكاحه فالجواب نعم يصح النكاح مع الاكراه قال في الخاتمة  
اذا أكره على النكاح فتزوج صح نكاحه عندنا وقال الشافعي لا يصح اه والله تعالى أعلم سئلت  
عن ثبوت القصاص اذا أكره على العفو عنه هل يصح عفو فالجواب انه يصح عفو كالأقنى  
بذلك في النتيجة واستدل له بما نقله عن المحط وهو هذا واذا أكره على العفو عن القصاص ففعله العفو  
جائز لان العفو تصرف لا يبطله الهزل فيصح مع الاكراه كطلاق ولا يضمن المكره لولي القصاص  
شيان القصاص ليس بحال وليس له حكم المثل اه وفي التتارخانية واذا أكره على العفو عن القصاص  
فذلك جائز ولا يضمن المكره لولي القصاص شيئا اه والله تعالى أعلم سئلت عن أكره على بيع  
أو شراء فباع أو اشتري مكرها هل لا يصح فالجواب نعم لا يصح البيع ولا الشراء مع الاكراه ونقل في  
النتيجة عن شرح الطحاوي ما نصه أكره على أن يعقد عفا من العفو فهو على وجهه ان كان عقدا  
لا يبطله الهزل من على الطلاق والعتاق والنكاح جازا معقد ولا يبطل بالاكراه وان كان عقدا يبطله

الهنزل مثل البيع والاحارة والشرء وغيرها فانه لا يجوز وبطل سواء كان الاكرام بشئ يخاف منه  
 التلف أو لا يخاف اه والله تعالى أعلم في فائدة نقل الانقروى عن المحيط ان عدة اشياء تصح مع  
 الاكرام الطلاق والعاق والنيكاح والعقود والتصاص والزجة والايلاء والى في الايلاء  
 والنهار واليمين والنذر لان هذه التصرفات لا يقتضون وقوعها الى الرضا بدليل انها تصح مع الهزل  
 والخطا اه سئلت عن اكرام على الاقرار بالذمة فافترم اكرامها فهل لا يصح اقراره فاجواب  
 لا يصح اقراره كما أفق بذلك في الحاشية ونقل فتوى الشيخ عبد الرحيم اللطفي ان من أنشأ الذمالة مكرها  
 لا تصح كفالته فكل من أنشأ الذمالة والافترام لا يصح مع الاكرام والله تعالى أعلم سئلت  
 عن امرأة مسرفة لمسا بعض اشياء فانهم متهمين بزيادة او اكرامه وهذه تهمان ترفع الى المحاكم ونسب كبره  
 لم يقر لها مبلغ من الدراهم وقد تحقق زيد انه ان لم يقر بها أو قمت به ما هددته به لان احكام الوقت من  
 يأخذ بمعد التول ويؤذى المشكوك فيه فافترم لها مبلغ من الدراهم وكتب لها بذلك سند اخو فامسرها  
 وهو كاذب في الاقرار فهل لا يكون هذا الاقرار صحيحا والحالة هذه فاجواب نعم لا يكون صحيحا  
 والحالة هذه كما أفق بذلك حامداً فندى والخير الردي والله تعالى أعلم سئلت فيمن أكرام  
 اكرامه شرعياً على ابراهيم مدينه فأبرأه مكرها فهل لا يصح ابراء اياه فاجواب نعم لا يصح ابراء اياه  
 قال في التنوير لا يصح مع الاكرام ابراءه مدينه أو ابراءه كفيله بنفس أو مال لان البراءة لا تصح مع الهزل  
 وكذا لو أكرامه الشنيع أن يسكت عن طلب الشفعة لا تبطل شفعته اه والله تعالى أعلم سئلت عن  
 اكرامه زوجه على رهن دارها في دين عليه فقمت هل لا يصح هذا الرهن فاجواب نعم وقد قالوا  
 ان الزوج سلطان زوجته فيمتدق منه الاكرام كافي البرازية والذرة وغيرها وقد أفق حامداً فندى  
 بان الرهن لا يصح مع الاكرام والله تعالى أعلم سئلت عن اكرامه على بيع خبيله فباعه مكرها  
 ونسله المشتري وأكل غلته من ثمن ثم قام البائع وأثبت الاكرام وفسخ البيع وأراد تصحيح المشـ نرى ما كل  
 من الغلته فهل يكون له ذلك فاجواب نعم يكون له ذلك كما أفق في التنقيح من الاكرام في غلته  
 الزيتون والله تعالى أعلم سئلت عن اكرامه على بيع حيوان مخصوص فباعه وقبضه المشتري  
 فبات عنده هل يضمن قيمته للبائع فاجواب نعم يضمن قيمته للبائع لان قبضه بحكم عقد فاسد فكان  
 مضموناً عليه بالقيمة ذكره الزبلي اه شرح التنوير ومثله في الكفرو والدرر وغيرها كذا في التنقيح  
 والله تعالى أعلم سئلت فيمن أكرامه على أن يقر بأن في ذمته اذ لا ن كذا فافترم وكفله آخر بما أقر  
 مكرها فهل لا تصح الذمالة المذكورة فاجواب لا تصح الذمالة المذكورة ولا الاقرار المزبور حيث  
 كان الاكرام ثابتاً شرعاً أو أفق بذلك في الخيرية والله تعالى أعلم سئلت عن اكرامه انما  
 بعض أوليائه من النكاح أو من الدخول بعد النكاح الا أن تقر له بكذا أو تبيعها عقارها للذاني فافترم  
 أو باع مكرها هل لا يصح حينئذ فاجبت في سئل عنه صاحب الخيرية فاجاب عانصه لا ينفذ  
 بيعها وحكمها حكم المكره قل علم وأنما مع الزوج زوجته من أهلها حتى تهب له المهر تكون مكرهه  
 وللمسرة باطلة قال في مجمع الفتاوى وفي ملقط السيد الامام عن الفقيه أبي جعفر من منع امرأته عن  
 المسرة الى أبوعب الا أن تهب مهرها فهو تهب فله بطله ومثل ذلك في الخ لاصلة والبرازية وكذلك  
 ذكر في التتارخانية نقل عن البنابيع ونظم هذه المسألة صاحب التنوير الشيخ محمد بن عبد الله القمرائي  
 الغزي في منظومته المسماة بشفعة الاقران في ثلاثة أبيات مشتهرة على الحشوف قال  
 ومنعه امرسه أن تذهب \* لاهلها يا صاح قضي ما ربا  
 الا اذا سقط عنه المهر \* ففعلها الاغ وذاق ذكرا

مطلب فيما يصح مع الاكرام  
وهو عدة

مطلب أقر بكفالة مكرها  
لا يصح

مطلب أنهم متهمين بزيادة مسرفة  
وهذه تهم بالرفع الى المحاكم

مطلب لا يصح الاكرام مع  
الاكرام

مطلب وهنت مكرهه  
لا يصح

مطلب أكل غلته ما يصح مع  
الاكرام تستر ذمته

مطلب أكرامه على البيع  
وقبضه المشتري فبات عنده  
يضمن

مطلب أقر مكرها بدين  
ضمن فيه لا تصح الضمانة  
مطلب منعها وليها من  
النكاح حتى تقر أو تبيع  
تكون مكرهه

مطلب منعها من الذهاب  
لاهاها التسقط عنه المهر  
فهو مكرهه

## لأنها قد نزلت في المحكم \* منزلة المكروه هذا فاعلم

ونظمها ونظيرتها في بيتين خالين عنه فقولي

وما نفع زوجته عن أهلها \* لئيب المهر يكون مكروها

كذلك منع والد بنته \* خروجهما بعلمها عن بيته

مطلب منها أبوها من  
الزفاف لزوجهما حتى تقرله  
كانت مكروهة

وفي شرح تحفة الأقران قال ويؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي ما لوز قوج بنته البكر من رجل فلما أرادت أن تخرج من بيته إلى زوجها منعه الأب إلا أن تشهد عليها أنهم المستوفون منه ما تصرف فيه من ميراث أمها فأقرت بذلك ثم أذن لها في الخروج فان الظاهر أن الحكم فيه عدم صحة الإقرار لكونه في معنى المكروه لما ذكر من المنع لاسيما والحياة يغلب في الابتكار وبه أفتى شيخ الإسلام أبو السعود العمادي اه وأنت على علم أن البيع والشراء والأجارة كالأقرار والهبة وإن كل من يقدر على المنع من الأولياء غير الأب كالأب للمصلحة الشاملة فليس الأب في هذا كذا في الغلة البكر كما هو مشاهد في ديارنا من أخذ مهرهن كرها علمن وجبرنا حتى من ابن ابن العلم وإن بعدد ومضى ما وجد منها منعه ضربها ورعاقتها وأهل الراساتيق يمتدون النساء تركه حتى يطلبون فيهن القسمة كما يطلبون القسمة في الأموال والله تعالى أعلم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم نسأله صلاح الأحوال اه بحجروته والله تعالى أعلم

سئلت هل يتحقق الإكراه من غير السلطان فالجواب نعم قال الانقروى نقلا عن مجمع الفتاوى عند الامامين يتحقق الإكراه من كل متعاقب يقدر على تحقيق ما وعد الفتوى على قولهما اه والله تعالى أعلم

سئلت عن كافر أكرهه على الإسلام فأسلم هل يصح إسلامه فإذا ارتد قتل هو فاجبت بحجبي

الخانية وإذا أجب الكافر على الإسلام فأسلم صح إسلامه فان ارتد بعد ذلك يجبر على الإسلام ولا يقتل اه وقد نظم ذلك ابن وهبان في قوله

وصح في الاستحسان إسلام مكروه \* ولا قتل إن يرتد بعد ويجبر

مطلب فيمن أكرهه على قتل  
مسلم فقتله الخ

اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن أكرهه بوعيد قيد أو حبس على قتل مسلم فقتله فما الحكم في ذلك فالجواب قل في الخانية إذا أكره الرجل بوعيد قيد أو حبس على قتل مسلم فقتله لا يصح الإكراه وعلى القاتل القصاص في قولهم فإذا أكرهه بقتل أو تلف عضو قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد رحمه الله تعالى يصح الإكراه ويجب القصاص على المكروه دون المأمور وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصح الإكراه ولا يجب القصاص على أحد وكان على الأمر دية المقتول في ماله في ثلاث سنين وقال زفر الإكراه باطل ويجب القصاص على القاتل وقال مالك والشافعي رحمه الله تعالى يقتل إن جعلا اه والله تعالى أعلم

سئلت لو حلف رجل مكروها هل تنعقد عينه مع الإكراه فالجواب نعم تنعقد معه قال في الخانية ولو أكره الرجل على أن يحلف أن لا يدخل دار فلان حلف تنعقد العين حتى لو دخل كان حائشا وكذلك أكرهه على مباشرة شرط الحنف فان كان حلف أو لا أن لا يدخل دار فلان أو لا يحكم فلان أو نحو ذلك ثم أكرهه على الدخول والكلام ففعله مع كان حائشا وإذا تزوج امرأة ولم يدخل فأكرهه على الدخول فدخل ثبت أحكام الدخول من تأكد المهر ووجوب الهدية وحرمة النكاح وغير ذلك

مطلب تنعقد اليمين مع  
الإكراه

اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن باع مكروها وسلم المبيع طائعا هل يجوز البيع حينئذ فاجبت بحجبي نعم يجوز البيع بسلعه طائعا قال في الخانية إن باع مكروها وسلم طائعا جاز البيع عند نالوا كرهه على هبة أو صدقة فان وهب مكروها أو تصدق بسلطانهما كان باطلا وإن باع مكروها وسلم مكروها لا يجوز البيع وبما كره المشتري إذا قبض عندنا حتى لو أعقبه بنفد أعتقه وكذلك لو تصرف المشتري تصرفا لا يعمل النقص بنفد تصرفه وكان عليه قيمة المبيع ولو أجاز المائع البيع بعد زوال الإكراه والمبيع قائم حدث أجازته ولو تصرف المشتري تصرفا لا يعمل النقص ثم أجاز المائع لا تصح أجازته وبضمن المشتري قيمته

مطلب باع مكروها وسلم طائعا



ولو كان المشتري مكرها دون البائع فهلك المشتري عند المشتري أن هلك من غير تعديهم لك أمانته وتعامه  
 فيها والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أكره ليطنقز وجنته قبل الدخول فطاق هل يقع عليه  
 الطلاق ❊ فاجبت ❊ نعم يقع عليه الطلاق قل قاضيان إذا كره ليطنقز أمر أنه قبل الدخول  
 به فطاق يقع الطلاق ويرجع بنصف المهر على المكره أن كان المهر مسمى وبالمتعنة أن لم يكن مسمى وكذا  
 لو أكره ليتقز لأن المال فاقتر وأخذ منه فلان المال فغاب المقر له بحيث لا يقدر عليه أو مات مفلسا  
 كان لا كره أن يرجع بذلك على المكره اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أخذ أسيرافا كره بقتل  
 أو تلف عضو على أن يكفر بالله تعالى فأبى حتى قتل هل يأثم فالجواب انه إذا أكره بقتل أو تلف  
 عضو على ذلك فأبى حتى قتل مع علمه أنه يسهه اجراء كلمة الكفر إذا كان قايمة مطمئنا بالإيمان ولا يأثم فهو  
 مريض في ذلك وإن لم يفعل يكون أفضل ولو كان لا كراه على هذا بقيد أو حبس لا يسهه اجراء كلمة  
 الكفر وإن كان قايمة مطمئنا بالإيمان اه حاشية والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن ظالم قال لرجل بع  
 لي هذه الدار بكذا والادفعها لي خصمك فباعها منه هل يكون هذمان فيبيع المكره فالجواب  
 انه من قبيله أن غاب على ظنه تحقيق ما ادعاه قال رحمه الله تعالى في هذه إشارة إلى أن لا كراه بأخذ  
 المال أكره شرعا اه فنية والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن مديون عليه سند بذلك الدين فأبى رب  
 الدين وقال له اعطني السند الذي لك على وإبرئني مما فيه من الدين ولا ذهبت إلى فلان وهو رجل  
 متغلب ظالم وقلت له انه وجد كثر اعظم فيعذبك بأنواع العذاب كما هو عادته فاعطاه السند وأبرأه من  
 الدين خوفا مما توعد به حيث أن ذلك الظالم معروف بالظلم والتساط فهل يكون هذا اكراه  
 فالجواب قال في الفتنة انه في معنى الاكراه وله أن يدعي دينه عليه وهذه عبارته قال للمديون للدين  
 ادفع لي القبله وأقر أنه لا شيء لك على والاقول ان في يدك ذهب شمس الملك فدفع القبله وأقر أنه لا شيء  
 عليه فهذا في معنى الاكراه وله أن يدعي دينه عليه وكان جوابه عقيب أخذ شمس الملك ومصادره وتوقله  
 وكان خبا أمواله عند الناس وكل من يخبر عنه انعمه مال له يؤخذ ويؤذى ويطلب منه ذلك بمجرد  
 اختياره بغير حجة معتبرة فكان ذلك الزمان زمان الخوف الشديد من هذا القول فقلت ❊ فعلى هذا  
 تخوفهم بالعزلة أنه وجد مال الغائب عند الترة وعملهم بعد الفتنة العامة في معنى الاكراه أيضا إلى أن  
 تسكن هذه الفتنة ويعود الأمان في الاموال والارواح اه وفي الوهبانية

وان يقل المديون في مرفاع ❊ لتبري فالاكراه معنى مصور

اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن هذ وخوف بالضرب حتى باع أو أقر أو وهب أو أبرأ هل يكون  
 هذا اكراه ❊ فاجبت ❊ قال في الفتنة هذا يختلف باختلاف ذوى المروآت فرب انسان يكون القول  
 الشديدي حقه اكراه ورب انسان لا يكون بالضرب في حقه اكراه اه والله تعالى أعلم ❊ فائدة ❊  
 لو قيل لرجل اما أن تشرب هذا الشراب أو تبيع كرمك فباع فهو اكراه ان كان شرابا لا يحل والافلا  
 قال رضى الله تعالى عنه فعلى هذا قيل له اما أن تزني هذه امرأة أو تبيع كذا لم ينقد وكذا في غيره من  
 المحرمات اه فنية وفيها أيضا كره على البيع أو النثر اغتيازا للنفس لا كره لالطامع بخلاف بيع  
 النضوى أو سكاحه فان لكل واحد من المالك والمأقدا الاصل خيار الفسخ قبل الاجازة اه والله تعالى  
 أعلم ❊ سئلت هل يكون التهديد بحبس الوالدين اكراه فالجواب قال في التبيين والا كراه بحبس  
 الوالدين والا ولا لا بدعا كراه لانها ليس على من ولا يعدم الرضا بخلاف حبس نفسه اه معزى بالمسوط  
 وقد نقله في الشرنبلالية وقيل بعد نقله وكذا نقل في البرهان كلام المسوط وقد كتب المقدسي رحمه الله  
 تعالى ماصورته ذكر في المسوط القياس أنه يدعي حبس الابليس باكره ثم قال وفي الاستحسان

مطلب في وقوع طلاق  
المكره

مطلب في الاكراه على  
الكفر والعياذ بالله تعالى

مطلب قال ظالم لرجل بع  
لي هذه الدار بكذا والا  
دفعها لخصمك يكون  
مكرها

مطلب قال اعطني السند  
الذي على والا ذهبت إلى  
الظالم الغلابي الخ

مطلب خوف بالضرب  
حتى باع أو أقر هل يكون  
اكراه

مطلب قيل له اما أن تشرب  
خمر أو تبيع فهو اكراه

مطلب في التهديد بحبس  
الوالدين

أكرهه ولا ينفذ شيء من التصرفات لأن جنس أبيه يلحق به من الحزن ما ينفي جنس نفسه أو أكثر  
فالولد البار يسعى في تخليص أبيه من السجن وإن كان يعلم أنه يحبس فإني الزاي ليس يستحسن أه والله  
تعالى أعلم **سئلت** إذا قلتم بأن بيع المكره فاسد بسبب الإكراه وباعه المشتري هل يفوت كالمبيع  
الفاقد بغير الإكراه فأجوب لا يفوت بذلك وإن تكررت المبيعات قال في المخرج ولا يقطع حق  
الاسترداد للمبيع وإن تداولته الأيدي بخلاف سائر المبيعات الفاسدة أه والله تعالى أعلم **سئلت**  
فإن ادعى أنه باع ماله مكرها هل يلزمه بيان المكره بكسر الراء فأجوب لا يلزمه ذلك ففي جامع  
الفصولين وفي دعوى البيع مكرها لا حاجة إلى تعيين المكره كالوادي السعيبة فلا حاجة إلى تعيين الموان  
أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن طوبى بعمال باطل وأكره على إعطائه ذباغ عقار له وأعطى عنه  
فهل يكون هذا البيع جائزا فأجوب قال في البرازية طاب له بطلان وأكره على أدائه ذباغ جاربه  
بلا إكراه على البيع جاز للمبيع لأنه غير متعين لادائه وهذا عادة الظلمة إذا صادر وأرجو لأن يتجسسكم  
بالمال ولا يدركوا بيع شيء من مثله والحيلة فيه أن يقول من أين أعطى ولا مال لي فإذا قال الظالم بيع  
جاريتك فقد صار مكرها على بيع الجارية فلا ينفذ بيعها أه والله تعالى أعلم

### كتاب الحجر

**سئلت** عن صبي عمره ثلاث عشرة سنة وجنته صغيرة بحيث يعلم أن مثله لا يحتتم عادة أقرب بالبلوغ  
وأبرأ وصيه هل يعتبر إقراره بالبلوغ حينئذ فأجوب لا يعتبر إقراره به والحالة هذه كافي بمعية الفتاوى  
واستدل له بما في مخ الغفار وهذا نصه صبي أقرب أنه بالغ وقاسم وصى الميت قال الشيخ الإمام أبو بكر  
محمد بن الفضل إن كان لصبي مراهقا قبل قوله فتجوز قسمته وإن لم يكن مراهقا ويعلم أن مثله لا يحتتم  
لا تجوز قسمته ولا يقبل قوله لأنه يكذب ظاهر أو تبين بهذا أن ابن اثني عشرة سنة إذا كان بحال لا يحتتم  
مثله إذا أقرب بالبلوغ لا يقبل قوله أه وفي التنوير وشرحه فإن مراهقا لا باعنا صديقا إن لم يكن كذا  
الظاهر كذا قيده في العمادية وغيره فبعد اثني عشرة سنة بشرط آخر لصحة إقراره بالبلوغ  
وهو أن يكون بحال يحتتم مثله والألا يقبل قوله شرح وهبانية وهذا حينئذ كالبغ حكا فلا يتقبل بحوده  
البلوغ بعد إقراره مع احتمال حاله فلا تنقض قسمته ولا بيعه وفي التنزيل الآية يقبل قول المراهقين قد  
بلغنا مع نفسه بكل ما بلغ بلعين وفي الخزانة أقرب بالبلوغ قبل اثني عشرة سنة لا يصح البتة وبعد  
يصح أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بلغ من العمر خمس عشرة سنة هل يحكم ببلوغه فأجوب  
نعم كما أتى بذلك شيخ الإسلام على أنه يدعى رجه الله تعالى ونقل العلامة الكفوي عن البندارية مانصه  
وقال إذا تم للغلام والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا ويقتي أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بلغت  
من العمر تسع سنين وهي خضعة تحتتم بالبلوغ فأقرب بالبلوغ ورؤية الحيش هل يكون إقراره معتبرا  
فأجوب نعم يكون معتبرا كما أتى به على أنه يدعى واستدل له الكفوي بما نقله عن ملتقى البحر وهذا  
لنظرة يحكم ببلوغ الغلام بالاحتلام والآنزال والاحبال وبلوغ الجارية بالحيش والاحتلام  
والحبل فألم يوجب حديثي من ذلك فإذا تم لغامني عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة وعندها إذا تم خمس  
عشرة سنة فيهما وهو رواية عن الإمام ويهتفي وأدنى مدته لثاني عشرة سنة ولها تسع سنين  
وإذا رهاقا ولا باعنا صديقا وكنا كالبغ حكا أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن معتوب باع  
متاعا له هل يجوز بيعه فأجوب أن بيعه موقوف على إجازة وليه قال في جامع الصغار  
الصبي المحجور عليه الذي يعقل البيع والمشتري يوقف بيعه وشرأوه على إجازة والده أو وصيه أو القاضي  
وكذا المعتوه أه وفيه أيضا الصبي المحجور عليه إذا بلغ سنه ياتوقف بيعه وشرأوه على إجازة الوصي

مطلب المبيع كرها إذا باعه

المشتري لا يفوت

مطلب مدعي الإكراه

لا يلزمه بيان المكره

مطلب طوبى بعمال باطل

وأكره على أدائه ذباغ بلا

إكراه جاز البيع

مطلب أقرب بالبلوغ ومثله

لا يحتتم لا يعتبر إقراره

مطلب إذا بلغ خمس عشرة

سنة يحكم ببلوغه

مطلب أقرب بالبلوغ وهي

بنت تسع سنين خضعة

تحتتم بالبلوغ يعتبر إقرارها

مطلب المعتوه بيعه موقوف

أو القاضى اه معزى الى فصل البيع الموقوف من الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن مفت  
ماجن يعلم الناس الحيل الباطل في الخصومات والمرافعات هل يمنع من الافتاء ويجوز عليه فالحجواب  
نعم يمنع من ذلك كافي نتيجة الفتاوى واستدل له بما نقله عن القهستاني وهو قوله وجوز عن الافتاء حيث  
ماجن وعن المعالجة طبيب جاهل وهو الذى يسقى الناس المرضى دواء مهلكا علم به أولا اه وكذلك يجوز  
على المكاري المغلس الذى لا دواب له وبأخذ الاجرة فتضيق وقد نظم الثلاثة في الوهبانية بقوله  
وفي غير مفت ماجن ثم جاهل \* بطب مكارص درنا ليس يجبر

مطلب من كان يقضى ويعلم  
الناس الحيل ويجوز عليه  
ويمنع من الافتاء

اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الحر العاقل البالغ اذا تصرف وباع واشترى وأقر وتزوج فادعى  
وصيه أنه تحت الحجر فهل يقبل قوله فالحجواب ان هذا السؤال في فتاوى قارئ الهداية وقد أجاب  
عنه بما نصه مذهب أبي حنيفة أنه اذا بلغ عاقل لا جميع تصرفاته نافذة وبزعمه أحكامها ولا يعتبر قول  
أبيه أو وصيه أو غيرهما أنه مجبور الا اذا حجروا عليه ما كره ونفذ ما كره آخر حكم الحاكم الاول والاخير جميع  
تصرفاته نافذة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مجنون بسبب دين عليه وله أموال عديدة  
شرع يتصرف فيها بالهبة والصدقة والبيع والوقف والاكل ليعود فقيرا فلا ينال منه رب الدين شيئا هل  
للقاضى أن يبيع ماله لقتضاء دينه فالحجواب كافي فتاوى قارئ الهداية اذا كان الامر كذلك فلا قاضى  
أن يقضى في هذه المسألة بقول الصاحبين ويبيع عليه أمواله ويقضى دينه جبراً عليه وان لم يرض وله  
أن يجبر عليه ويمنعه من هذه التصرفات فاذا قضى نفذ اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن كان  
مجبوراً وأطلق عن الحجر فاختص مع المقر له أو مع المشتري فقال المقر له أو المشتري كان قبل الحجر وقال  
هو كان حالة الحجر فهل يكون القول للمجبر فالحجواب نعم يكون القول قوله في أنه كان حالة الحجر لانه  
أضافه الى حالة معهودة تنافي الصحة والمسألة في الوهبانية وشرحوها والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
سنية أراد القاضى الحجر عليه لفسه هل يشترط حضوره لصحة الحجر عليه فالحجواب أنه لا يشترط قال  
في الاشياء ولا يشترط حضرته لصحة الحجر عليه كافي خزائن المنتين اه نعم اذا كان غائبا لا يجبر المبلغ  
أن القاضى يجبر عليه كافي الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في الصبي المجبور عليه اذا  
أناف مال غيره ثم دنا منه هل يضمن **جواب** في الاشياء الصبي المجبور عليه يؤخذ بما له  
فيضمن ما أنافه من المال واذا قلنا قدبة على عاقبته الا في مسائل لو أناف ما اقترضه وما أودع عنده  
بلاذن ولا به وما أعير له وما يبيع منه بلاذن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصبي اذا أقر بشئ هل  
يصح اقراره فالحجواب انه لا يصح اقراره قال في جامع الصغائر فالصبي والمجنون لا تصح عقدهم مالا  
اقراره مالا ولا اعتاقه مالا واذا أناف شيئا من ماله ما ضامه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مجبور أقر أنه  
أخذ مال فلان بلا أمره واستهلكه هل يعتبر اقراره فالحجواب ما في حواشي الجوى على الاشياء  
نقلان مقطعات الفتاوى الظهيرية وهو هذا ولو أقر المجبور عليه أنه أخذ مالا لرجل بغير أمره واستهلكه  
لا يصدق على ذلك فان صلح سئل عن ما كان أقرب به فان أقر أنه كان حقا أخذ بذهب وان أنكر أن يكون حقا  
لا يؤخذ بذهب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن عاقل دين وطلب غرماؤه من القاضى أن يجبر عليه  
فهو له ذلك فالحجواب نعم وقد قدمناه عن قارئ الهداية وفي الخانية اذا ركب الرجل ديون وطلب  
غرماؤه من القاضى بأن يجبر عليه كذا لا تناف ما في يده من المال فان القاضى يجبر عليه ويشهد على  
حجبه فيقول شهد أنى قد حجرت على هذا أو على فلان بن فلان ان كان ذلك الرجل غائب لاجل دين فلان  
ويمنع عنه ماله ويبيع ماله اذا سأله غريمه ثم قال ولا يشترط لصحة الحجر حضرة الذى يريد أن يجبر عليه بل  
يصح حاضرا كان أو غائبا الا ان الغائب لا يجبر مالم يبلغه الحجر ويعلم أن القاضى حجر وان تصرف قبل

مطلب اذا بلغ عاقل لا جميع  
تصرفاته نافذة

مطلب للقاضى بيع مال  
المدين في دينه

مطلب مجبور قال كان  
اقرارى حالة الحجر وقال  
المقر له انه قبله القول  
للمجبر

مطلب لا يشترط لصحة الحجر  
حضور المجبور وقتها

مطلب الصبي المجبور  
يؤخذ بما ناله

مطلب لا يصح اقرار الصبي

مطلب طلب الغرماء الحجر  
على المدين من القاضى  
يجيبهم الى ذلك

العلم بالحجر تنفذ تصرفاته وهو بمنزلة مالو حجر على عبده المأذون الغائب يصح الحجر ولا ينجز قبل العلم اه  
وانتهى الى أعلم **سئلت** عن المحجور بالدين هل يظهر أثر حجره فيما اكتسبه بعد الحجر عليه  
فاجبت **هـ** قل قضيان واذا حجر على المدين بعد ما حبس بالدين أو قبله يظهر أثر الحجر في ماله الموجود  
وقت الحجر لا فيما اكتسب ويحصل له بعد الحجر وينع هذا المحجور عن التبرعات ولو أقر لا نسان بدين لا يصح  
اقراره في حق الغريم الذي حجر لاجله فاذا زال دين هذا الغريم تظهر وصحة اقراره السابق وكذلك اكتسب  
مالا بعد اقراره فيما اكتسب وحدث وان كان دين الاول قائما وتنفذ تبرعاته فيما اكتسب مع بقاء دين  
الاول اه والله تعالى أعلم **سئلت** في محجور باع عقاره ببيع محاباة فهل على القاضي ابطاله واذا  
قتم نعم فيما فعل بالتمن اذا استهلكه المحجور فالجواب ما في الهندية وهذا نصه أما اذا لم يكن بيع رغبة  
فان كان فيه محاباة فان القاضي لا يبيح هذا العقد بل يبطله فان لم يكن قبض الثمن فقد برئ المشتري عن  
الثمن وان قبض الثمن وكان قائما بعيته رده عليه وهذا كله اذا كان الثمن قائما فأما اذا قبض وهلك الثمن  
في يده فالقاضي يرد هذا العقد ولا يرضيه ثم لا يضمن المحجور للمشتري شيئا وان كان المحجور استهلك الثمن  
ينظر ان كان في البيع محاباة فان القاضي لا يبيح هذا العقد ثم ينظر ان استهلكه فيما يحتاج اليه بان انفق  
على نفسه أو حجة الاسلام أو أدى زكاة ماله فان القاضي يعطى الدافع مثله من مال المحجور وتعامه فيما  
والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن بلغ رشيد او طالب ماله من وصيه فهل له أخذه فالجواب نعم له  
أخذه في الخاتمة اليتيم اذا بلغ بالنسبة رشيد او ماله في يد وصيه أو وليه فانه يدفع اليه ماله اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** فيمن بلغ غير رشيد او طالب ماله من وصيه هل لا يدفع اليه حينئذ **هـ** فاجبت **هـ** بانه لا يدفع  
اليه حتى يبلغ خمس او عشرين سنة فاذا بلغه ما يدفع اليه ماله عند أي حنيقة تصرف فيه بما يشاء وقيل  
أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يدفع اليه ماله بل يمنع عنه وان بلغ سبعين سنة أو تسعين مالم يؤول منه  
الرشيد وان بلغ اليتيم سقيها عند أي حنيقة رحمه الله تعالى تنفذ تصرفاته لانه لا يرى الحجر على الحر العاقل  
البالغ وعند صاحبيه رحمه الله تعالى بعد ما حجر عليه القاضي لا تنفذ تصرفاته الا ان القاضي عصى من  
تصرفاته ما كان خيرا للمحجور بان يرجع فيما باع والثمن قائم في يده أو حو في فيما اشترى لان الاب والوصي  
عصى من تصرفات الصبي ما كان خيرا فكذلك القاضي وان بلغ اليتيم سقيها غير رشيد فقبل أن يحجر  
القاضي عليه لا يكون محجورا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى تنفذ تصرفاته وعند محمد رحمه الله  
تعالى يكون محجورا من غير حجر وأبو يوسف رحمه الله تعالى جعل الحجر بسبب السنة كالخبر بسبب الدين  
وذلك لا يكون الا قضاء القاضي ومحمد رحمه الله تعالى جعل الحجر بسبب السفه كالخبر بسبب الصبا  
والجنون وذلك يكون بغير قضاء فيكون محجورا الا أن يؤذن له اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل  
الراجح في الحجر على السفه وعدمه قول صاحبين أو قول الامام **هـ** فاجبت **هـ** بان الراجح هو قول صاحبين  
بجعة الحجر على السفه فقد صرح في الخاتمة من كتاب الحيطان بان الفتوى عليه وفي القسم الثاني انه  
المختار وهذا تصحيح صريح فيقدم على التصحيح الاتزامي كما ذكره العلامة قاسم أي ان ما جرى عليه  
أصحاب المتون من أنه لا يحجر على الحر تصحيح التزاي بمعنى ان أصحاب المتون التزموا ذكر التصحيح وهم في  
الغالب يمشون على قول الامام وقد مشوا في هذه المسألة على قوله فهو تصحيح له التزاي وما مر عن الخاتمة  
من أن الفتوى على قولهما تصحيح صريح فيقدم على الاتزامي هذا وظاهر كلامهم ترجيح قول أبي يوسف  
في ان السنة لا ينجز مالم يحجر عليه القاضي اه من التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن بلغ  
ولم يعلم حاله أرشيد أم سفيه فدفع اليه الوصي ماله ثم ظهر انه مفسد هل يضمن الوصي بالدفع اليه حينئذ  
**هـ** فاجبت **هـ** بما في التنقيح قد صرح الاصوليون بان السفه من العوارض ومقتضاه ان الاصل

مطلب لا يظهر أثر الحجر  
فيما اكتسبه بعد الحجر

مطلب اذا باع المحجور ببيع  
محاباة هل للقاضي ابطاله  
وماذا يفعل في الثمن اذا  
استهلكه المحجور

مطلب اذا بلغ رشيد أهله  
أخذ ماله من وصيه  
مطلب اذا بلغ غير رشيد  
لا يدفع اليه ماله

مطلب الراجح في الحجر قول  
الصاحبين والراجح قول أبو  
يوسف أنه لا يصح قبل الحجر  
عليه

مطلب هل الاصل الرشد  
أو السفه

الرشد وفي المتن فان بلغ الصبي غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة فقيدوا ذلك  
 بلوغه غير رشيد ومفهومة أنه لو بلغ وهو رشيد بدأ ولم يعلم حاله فانه يسلم اليه ماله ثم رأيت في فتاوى  
 شيخ الاسلام الشافعي سؤالين بلغ ولم يعلم حاله فهل الاصل بعده الرشد أو السنة وهل لو دفع اليه ماله ثم  
 ظهر منه ما يدافع أم لا الجواب قال في البدائع أما الصبي فالذي يرفع عنه الحجر شيان أحدهما  
 اذن الولي له بالتجارة والثاني بلوغه اه الى أن قال فن بلغ ولم يعلم من حاله سنة ولا رشداً اذا دفع اليه  
 الوصي ماله فظاهر منه سد الابيضن الوصي كما يشير اليه تعليل قاضيان ولانه قد زال عنه الحجر بالبلوغ  
 كما تقدم في عبارة البدائع ولم يظهر منه سنة وقت الدفع ولانه بالسنة لا يصير محجوراً عنه أي يوسف الا  
 بمجرد القاضي كما تقدمنا لكن الواجب على الوصي أن لا يدفع اليه المال الا بعد الاختبار اه فقد تحرر أن  
 اثبات الرشد انما يحتاج اليه عند جود الوصي له وعليه يحمل ما في فتاوى العلامة الشافعي أيضاً حيث  
 سئل فيمن بلغت وعليه وصي ولها مال تحت يده فهل يثبت رشدها بمجرد البلوغ الجواب لا يثبت الا بحجة  
 شرعية فان بلغت رشيدة سلم اليها ماله او الا فلا حتى يؤنس منها الرشد اه ونقله عنه في الخبرية وأقره  
 وينعين حله على ما قلناه والناقض كلامه الاول هذا وفي حاشية المخ غير الرمي وهنائي لم أرهم ذكره  
 وهو انه لو امتنع الوصي من دفع ماله بعد الحكم بالرشد بعد طلبه فهاك مع شدة الافتقار الى ذكره ولا شك  
 أنه يصح اذا تمكن من الدفع فلم يدفع لمعذبه في المنع وكانهم لم يذكره لظهوره وأما اذا بلغ رشيداً فطلب  
 ماله فنته قبل أن يتكشف حاله ويعلم رشده وصلاحيته في نفسه بالاختبار فهاك لا يصح فاعتنم هذه  
 الفوائد الفريدة ثم نقل ما قدمناه عن فتاوى قاضي الهداية من أن من بلغ عاقل لا يجمع نصراً فانه نافذة الى  
 آخر ما قدمناه وقال بعده وفي هذا نأيد لما قدمناه من أن الاصل الرشد ثم نقل عن القمري أن قول  
 قاضي الهداية ولا يعتبر قول أبيه أو وصيه أو غيرهما محجوراً الا اذا حجروا عليه حاكم ونفذ حاكم آخر حكم  
 الحاكم الاول مبني على قول الامام الاعظم بعدم صحة الحجر على الحر وقد صرح في الخاتمة بان الفتوى في  
 الحجر على قول المصاحبين فيكون هو المذهب المعول عليه فاذا قضى به قاض نفذ ولا يحتاج الى امضاء قاض  
 آخر اه وفي حواشي الحموي على الاشياء قال بعض الفضلاء والصبي اذا بلغ حكم الشرع فتوجه الخطاب  
 اليه فاظهاره زال ما يقتضي الحجر عليه بخلاف من حكم القاضي بحجروا لانه مع وجود البلوغ صار الظاهر  
 بقاء الحجر ولم يوجد بعد الحجر من القاضي ما يقتضي خلافه فالظاهر بقاءه اه فهذا أيضاً مؤيد لما سبق  
 من أن الاصل الرشد والى زوال الحجر بالبلوغ وهو ما تقدم نقله عن العمادية ثم رأيت في حواشي أبي  
 السعد ودعي من لا مسكين من باب الوصي للوصي أن يوكل بكل ما يفعله لانه بمنزلة الاب لانه اقامه مقام  
 نفسه فان بلغ الصبي انزل الوكيل زوال ولانه الوصي بلوغه رشيداً كما في الاب وفي جامع أحكام الصغار  
 والوصي بعد ادراك الصبي فضولي فيكون حكمه حكمه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن صبي تميز  
 محجوراً أقر له رجل بدين في ذمته هل لا يعتبر اقراره **الجواب** نعم لا يعتبر اقراره كما أفتى بذلك شيخ  
 الاسلام على أفندي قال الكفوي والصبي والمجنون لا تصح عقودهما ولا اقرارهما اه معز بالهداية والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن صبي بلغ من العمر عشرين سنة وزعم أنه بالغ وأرأى صبي هل لا يصح اقراره  
**فاجبت** بما لا يصح اقراره كما أفتى به على أفندي وأيده الكفوي بما نقله عن أحكام الناطقي وهو هذا  
 وأقول انه غير معتبر لان القول عبارة والصبي ليس له عبارة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن صبي  
 عمره ما دون استقرض من رجل دراهم وبعد ان بلغ طلبه المقرض فاجابه بان استقرضته منك وأنا تصغير  
 فلا يلزمني فهل يلزمه أداء ما استقرضه والحالة هذه **فاجبت** نعم يلزمه ذلك فقد نقل الكفوي عن  
 العمادية ما نصه اقراض الصبي المأذون واستقرضه جائز وهو كالبالغ في هذا وان كان محجوراً فانه لا يصح  
 اقراضه ولا استقرضه فان أقرضه انسان فادام عنه باقيا كان اصحاب المال أن يستردوه على قول

مطلب لا عبرة باقرار الصبي  
المحجور

مطلب صبي له عشرين سنة  
وزعم أنه بالغ وأرأى صبي  
لا يصح اقراره  
مطلب اقراض الصبي المأذون  
واستقرضه جائز

الذاتية وأما إذا أنفق الصبي أو أنفقه فلا ضمان عند أبي حنيفة ومحمد وأما عند أبي يوسف إذا أنفق أو أنفقه  
 كان له أن يرجع عليه بضمان ذلك وأما إذا هلك بنفسه فلا ضمان عليه إلا بخلاف اه والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت عن عبد مجبور استقرض مالا واستأجره هل يلزمه الضمان حالاً أو بعد العتق فالجواب  
 أنه لا يلزمه في الحال بل بعد العتق قال في الهداية فمنا العبد فقراره نافذ في حق نفسه لقيام أهليته غير  
 نافذ في حق مولاه رعاية لجانبه لأن نفاذه لا يبرئ عن تعاقب الدين برقبته أو كسبه وكل ذلك أنلاف ماله  
 فان أقر بما يلزمه بعد الحرية لوجود الأهلية وزوال المانع ولم يلزمه في الحال لقيام المانع اه والله  
 تعالى أعلم ❊ سئلت عن المجبور بالسفاهة هل يصح نكاحه وطلاقه فالجواب نعم يصح كلاهما  
 قال في التنويرية كون في أحكامه كصغير إلا في نكاح وطلاق وعتاق واستئلا وتبوير وجوب زكاة  
 وحج وعبادات وزوال ولاية أبيه أوجه وفي صحة إقراره بالعقوبات وفي الإنفاق وفي صحة وصاياه بالقرب  
 من الثلث فهو كباغ اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في صغير باع عقاره ثم بعد بلوغه أجاز ذلك البيع  
 هل ينفذه به بإجازته ❊ فاجبت بحبان هذا السؤال رفع مثله لحامد أفندي فاجاب عنه بقوله نعم إذا باع  
 فأجازه نفذ اه ثم نقل عن فصول العمادى ما نصه والاصل عندنا أن العقد يتوقف على إجازة وليه إذا كان  
 له مجيز حالة العقد وان لم يكن له مجيز حالة العقد لا يتوقف وبطل فعلى هذا يعمل ما هنا على ما إذا كان له ولي  
 ولم يخبره والابطال قال ابن عابد رحمه الله تعالى أقول الذي يظهر لي أنه لا يبطل وإن لم يكن للصبي المذكور  
 ولي لأن المراد من قولهم إذا كان له مجيز حالة العقد أى من يقدر على امضاء العقد من ولي أو قاض وكان  
 العقد قابلاً للإجازة والاف هو باطل كذا كنت أفهم هذا المحل ثم راجعت فتحقق لي ذلك طبق ما كنت  
 أفهمه ففي أحكام الصغار في مسائل النكاح ما نصه صبية تزوجت نفسها من كف هو هي تعقل النكاح  
 ولا ولي لها فالعقد يتوقف على إجازة القاضي فان كانت في موضع ليس له قاض إن كان ذلك الموضع تحت  
 ولاية قاضى تلك البلدة ينفذ ويتوقف على إجازة ذلك القاضي وإن كان في موضع لا يكون تحت ولاية  
 القاضي فانه لا ينفذ اه قال فهذا صريح في أنه ليس المراد بالمجيز الولي الخاص بل ما يعم القاضي لكن  
 بشرط أن يكون ذلك العقد قابلاً للإجازة احترازاً عما لو طلق الصبي امرأته ونحو ذلك فانه لا يتوقف بل  
 يبطل وإن كان له ولي خاص لأنه لا مجيز له أى لا يقبل الإجازة لأنه لو فعله الوصى نفسه لم يصح فكذا الأنصع  
 أجازته ومقامه فيه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن العبد إذا أراه سيده يبيع ويشترى فسكت هل يكون  
 مأذوناً فالجواب نعم يكون حينئذ مأذوناً كما أجاب به المحقق الرملى رحمه الله تعالى وهذه عبارة إذا  
 أمره بشراء شيء بعينه كالطعام والنكسوة لا يكون مأذوناً لأنه استخدام ولو صار مأذوناً له لتضرر بذلك  
 وتعاقب رقبته دين لا يباع فيه وأما إذا أراه سيده يبيع ويشترى فسكت فانه يكون مأذوناً له إذا كان  
 المولى قاضياً كافى الظهيرية ولا يكون مأذوناً قبل العلم بالأذن إلا في مسألة ما إذا قال السيد لاهل السوق  
 يا معا عبيدى ولم يعلم العبد بذلك اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل استودع صديقاً مالا فهاكه هل  
 يضمن الصبي فالجواب أنه لا ضمان عليه عند الأول والثالث خلافاً للثاني قل في القنية استودع  
 صديقاً ألفاً فاستهاكه لم يضمن عندهما وقال أبو يوسف هو ضمان له في ماله وإن استودعها عبد المجبور  
 فاستهاكه ضمنها بعد العتق عندهما وقال أبو يوسف يباع فيها وإن هالك ألف عند الصبي والمجبور فلا  
 ضمان عليهما اه والله تعالى أعلم

### كتاب الغصب

❊ سئلت عن هدم حائط غيره ماذا يلزمه فالجواب أن ماله يغير بين تضمن قيمة الحائط وتسليم  
 النقص له وبين أن يأخذ النقص ويضمن قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لأنه ليس من ذوات

مطالب عبد مجبور استقرض  
 مالا واستأجره هل يلزمه الضمان  
 حالاً أو بعد العتق

مطالب هل يصح نكاح  
 المجبور عليه بالسفاهة وطلاقه

مطالب باع وهو صبي  
 أجاز به بعد بلوغه نفذ

مطالب رأى عبده يبيع  
 ويشترى فسكت يكون  
 مأذوناً

مطالب استودع صديقاً مالا  
 فاستهاكه لا ضمان عليه

مطالب في حكم من هدم حائط  
 غيره

الامثال اه من البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له بقرة تحتها جمل ولها لبن ينتفع به  
مالها فتمتدى رجل على الجمل فذبحه فبس ضرع أمه ولم يبق به لبن فاذاب لحمه فالحجاب أنه يضمن  
قيمة البقر ونقصان الام **قل** الكهوى نقلا عن مجمع القهوى غصب **بلا** واسمها ككه حتى يس لبن أمه  
يضمن الجمل و... نقس في البقرة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل غصب من آخر فرسا وسافر  
به فلقبه ماله كنهى سكن غير المكان الذي غصب فيه وكانت قيمته اقية أنقص من قيمته في مكان الغصب فهل  
له طاب القيمة مع وجود المصوب بعينه **فالجواب** أن المالك حينئذ مخير بين أخذ القيمة على سعر  
مكان الغصب وإن شاء انتظر حتى يأخذها في بلدة الغصب وإن كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في  
مكان الغصب أو أكثر فله أخذها دون القيمة اه من الخانية بالمعنى والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
رجل في يده عقار لا يخرج فاجره ثم تنازع مع رب الارض في الاجرة فقال رب الارض انك أجرتني باذن  
فلا اجري وقال الآخر غصبنا وأجرتنا بغير اذنك فلا اجري فن يكون القول قوله منهما **فالجواب** أن  
القول لرب الارض والاجر له كافي الخانية قال لانهم اختموا في بدل منفعة الارض والاصل ان بدل ملك  
الانسان يكون له اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دخلت دابة زرعها فخرجها فضاقت هل يضمنها  
فالجواب انه ان أخرجهما وساقها يضمنها والا فلا أفاده ابن نجيم ونقله الصكنوى والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن دابة رجل ذهبت بغير ارساله ليل الأونهار أو أفادت زرع غيره هل يضمنه مالها  
فالجواب أنه لا ضمان عليه حيث لم يرساها قال في البرازية نقلا عن الجامع الصغير دابة رجل ذهبت  
بغير ارساله ليل الأونهار أو أفادت زرع غيره لا ضمان لانه بغير صنع ولا عدوان الاعلى الظالمين وقال  
الشافعي ان ليل يضمن وأن نهارا لا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن غصب أرضا وزرعها ونبت الزرع  
فهل للمالك قطع ذلك الزرع **فاجبت** به بأنه يأمر الغاصب بقطع الزرع نفعه بقا لملكه فان أبي أن يفعل  
فلم يصب منه أن يفعل أفاده الكهوى عن التتارخانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن غصب  
سكينا فأخفاها ونقصت بكثرة استعماله نقصا كثيرا فاحشا فهل على هذا الغاصب قيمتها حينئذ  
فالجواب أنه مخير بين أخذ قيمتها وطرحها على الغاصب وبين أخذها كالحا وتضمنه نقصانها والمسألة  
في الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن أخرج فرسا من زرعها فاكلها الذئب هل يضمنها  
فالجواب نعم يضمنها ان ساقها بعد اخراجها وان لم يسقها بعد له لا يضمن على ما هو المختار وعليه القهوى  
كافي الخالصة والله تعالى أعلم **سئلت** عن أجنبي ذبح بقرة آخر وادعى أنه أيس من حياتها فهل  
يقبل قوله ولا يضمن **فاجبت** به بان هذا السؤال قد رفع مثله الى الخير الرمي فاجاب عنه بما نصه في  
الأجنبي اختلاف فيصح وفتوى في الضمان وعدمه صحيح صاحب الخلاصة عدمه ونقل في جامع الفصولين  
أنه الاستحسان فعليه القول قول المالك في نفي الالباس بيمينته واليمينه على الذاب فاذالم يقيم وحلف المالك  
ضمن قيمته يوم الذبح والقول في القيمة للذاب بيمينته اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في فاض  
له ترجمان يبيع مع له ما يسمونه محصولا من أرباب المصالح فامرهم أن يأخذ من انسان مقدارا من المال  
فأخذوا الترجمان فهل يكون الضمان على الترجمان **فالجواب** نعم يكون الضمان عليه لعدم صحة  
الامر وفي كل موضع لم يصح الامر لم يضمن الامر لا سيما اذا كان المأمور لا يخاف منه ولو اعتل أمره  
أو كان يقدر على التخلص من عقوبته بوجه يباح له ثم عا أفاده في الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن رجل هدم جدار غيره فالحاكم **فالجواب** ما في نتيجة القهوى وهذا نصه من هدم جدار غيره  
فتقوم الدار مع جدرانها وتقوم بدون الجدار فيضمن ما قبل ينهما اه وفيه ان المشايخ تكلموا في معرفة  
نقصان الارض قال بعضهم ينظر كم تواج قبل الزراعة وبعدها فقدر التفاوت نقصان الارض اه وفي

مطلب بقرة تحلب فتمتدى  
أجنبي على الجمل فذبحه  
فبس ضرع أمه فالحكم  
في ذلك

مطلب غصب فرسا وسافر  
به فلقبه المالك الخ

مطلب قال رب الارض انك  
أجرتني باذن وخالفه الآخر  
فالحق لرب الارض

مطلب أخرج دابة من زرع  
وساقها فضاقت يضمن  
مطلب انقلت دابة وأفسدت  
زرعا لا ضمان على مالها

مطلب زرع أرض غيره  
بأمره المالك بتفريق  
الارض الخ

مطلب غصب سكينا  
فنقصت باستعماله كان له  
الخيار الخ

مطلب أخرج دابة من زرع  
وساقها فاكلها الذئب يضمن  
مطلب ذبح بقرة الغير وادعى  
انه أيس من حياتها الخ

مطلب في فاض له ترجمان  
يبيع مع له المحصولات الخ

مطلب فدم جدار غيره



مطلب فيمن عمر دار زوجته

مطلب في أرض بين اثنين  
زرعها أحدهما

مطلب غصب وأودع فهل  
فالمالك مخير الخ

مطلب تصرف في ملك غير  
وزعم أنه بآذنه

مطلب يجب رد المغصوب  
بعينه إذا كان قائما

مطلب غصب أرضا فبني أو  
غرس فيها

مطلب ذبح شاة غيره فجاء  
صاحبها وهي مذبوحة الخ

مطلب في أرض معدة  
للاستغلال زرعتها أجنبي

الدرع شريح النعابة ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنعض للضامن وان شاء أخذ النعض وضمنه النعضان  
وليس له أن يجبره على البناء كما كان لأن الحائط ليس من ذوات الأمثال اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن أقول زوجته بدوا حال صحتها وهي خراب ثم عمرها بماله ثم مات وترك هذه الدار وابنا فادعى الابن أن  
العمارة آرت وادعت الزوجة انها كاد لم يتركها فكيف الحكم **فالجواب** ان العمارة لازوجة ان كان  
الزوج عمرها بآذنها وتصكون النعقة ديناء عليها وتغرم المرأة حصة الابن وان كان الزوج عمرها  
لنفسه بدون آذنها فالعمارة ميراث تغرم المرأة نصيب الابن وتسلم كل العمارة لها اه من الخاتمة والله  
تعالى أعلم **سئلت** عن أرض بين اثنين زرعتها أحدهما بغير آذن شريكه وسقاها بالزرع لم يدرك هل  
لشريك قلعها **فالجواب** ان للشريك أن يقاتل في نصيب الزارع أمزعه وما وقع في  
نصيب الآخر قلعها وضمنه ما دخل الأرض من النقص بذلك اه من النتيجة معزي بالامادة والله تعالى  
أعلم **سئلت** عن الغاصب اذا أودع المغصوب فهل عند المودع فهل الضمان على الغاصب أو المودع  
**فالجواب** ان المالك مخير بين تضمين الغاصب والمودع أما الغاصب فظاهر وأما المودع فظبطه منه بلا  
رضا مالكة ثم انه ان لم يعلم انه غاصب رجع على الغاصب فولا واحد او ان علم فكذلك في الظاهر وحكي أبو  
البراء لا يرجع اليه وأشار خمس الأئمة كذا في النهاية ردروا لله تعالى أعلم **سئلت** عن تصرف  
في ملك غيره ثم ادعى انه كان بآذنه فاقول ان **الجواب** يجب بيان القول للمالك قال في الدر المختار لا عن  
القيمة تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان بآذنه فاقول للمالك اذا تصرف في مال امرأته فانت وادعى  
انه كان بآذنها وأنكر الوارث فاقول للزوج اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا كانت العين المغصوبة  
قائمة في يد الغاصب هل يجب عليه ردّها بعينها **فالجواب** نعم يجب عليه ردّها بعينها قال في التنوير  
ويجب رد عين في مكان غصبه ويبرأ بردها ولو بغير علم المالك أو مثله ان هلك وهو مئلى وان انقطع للمثل  
فتقضى يوم الخصومة وتجب القيمة في القيمي يوم غصبه اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن غصب أرضا  
فبنى فيها أو غرس وكان البناء أكثر قيمة من الأرض بأضعاف فهل يومر الغاصب بقطع بناءه أو غرسه  
**فالجواب** ان في المسألة خلاف فذهب الكرخي في هذه الصورة الى أن الغاصب يضمن لصاحب الأرض  
قيمتهما قال في الدرر وكذا الوغصب أرضا فبني عليه أو غرس يضمن صاحب الأرض قيمة الأقل والاصل ان  
الضرر لا يشترط بالاختاف اه مختصرا قال ابن عابد في حواشيه فلو قيمة البناء أكثر يضمن الغاصب  
قيمة الأرض ولا يؤمر بالقطع وهذا قول الكرخي قال في النهاية وهو أوفق لمسائل الباب لكن في الامادة  
وتحقيق بجواب الكتاب اتباعا لما شيخنا فانهم كانوا لا يتركونه أي من انه يؤمر بالقطع والرد الى المالك  
مطابقا في الحامدية عن الاقرؤى أنه لا يفتى بقول الكرخي صرح به المولى أبو السعود المفتى قال وبالأمر  
بالقطع أفتى شيخ الاسلام على أنه متى روم أخذ من فتاوى أبي السعود والقهستاني ونعم هذا الجواب  
فان فيه سدا باب الظلم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ذبح شاة غيره ثم جاء مالكةا وهي مذبوحة  
فما الحكم في ذلك **فالجواب** قال في التنوير فان ذبح شاة غيره طرحتها المالك عليه وأخذ قيمتها أو  
أخذها وضمنه نقصانها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له أرض بيضاء معدة للاستغلال  
زرعها أجنبي بدون آذن صاحبها واستغلها ولم يكن بالقربية التي بها الأرض المذكورة عرف بنصف الزرع  
أو ربعه مثلا فهل على الزارع أجر مثله احينئذ **فالجواب** نعم عليه أجر مثله كما أفتى بذلك في الحامدية  
هذا أو ما اذا كان يجعل الأرض عرف بالنصف أو نحوه أعتبر العرف قال في الدر المختار ولو زرع أرض الغير  
بغير آذنه يعتبر العرف فان افتتحو الغلة أنصافا أو ارباعا اعتبر والا فالخراج الزارع عليه أجر مثل الأرض  
وأما في الوقف فتجب الحصة أو الاجر بكل حال فصولين اه وقد أطل صاحب النفع الكلام في تحقيق

هذه المسألة ثم قال فالحاصل أن من زرع أرض غيره بلا إذنه ولو على وجه الغصب فإن كانت الأرض ملكاً  
أعدها ربه للزراعة اعتبر العرف في الحصاة أن كان غنة عرف والافان أعدها للملاحة فإخراج كلهما للزراعة  
وعليه أجروا مثلهما إلى ربه والافان انتقصت فعليه الانتقصان والافلاشي عليه وإن كانت وقفاً فإن كان غنة عرف  
وكان أنفع اعتبر والافا جبر المثل وكذا لو كانت أرض بنيم أو ماطانية اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن غصب حماراً فخرج منه في الحكة فالحجوب ما في البرازية فخرج الحمار المنصوب في يد الغاصب  
أن كان غشي مع العرج ضمن النقصان وإن كان لا غشي أصلاً ضمن القيمة كالقطع اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن ركب حمار غير فعيه ثم زال العيب فهل له الرجوع بما ضمنه في العيب المذكور  
فأجبت **سئلت** قال في التنقيح عن ماوى الزاهد ركب حمار غير فعيه وضمن ثم زال العيب فله أن يرجع  
بما ضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** فحين هدم جدار نفسه فانه يهدم بسبب ذلك جدار غيره فهل لا ضمان  
عليه فأجوب نعم لا ضمان عليه قال في البرازية هدم داره فانه يهدم بذلك بناء جاره لا يضمن اه  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن ثوب بثوب رجن فذهب صاحبه فتمت طع في الحكة فالحجوب  
أن التثيب يضمن نصف الثوب قال في رد المحتار نقلاً عن التتارخانية ثبت رجل بالثوب فذهب صاحبه  
فانخرق ضمن الرجل نصف الثوب اه وفيه فروغ لطيفة فخذها **سئلت** فام فاشق ثوبه من جلوس رجل عليه  
ضمن الرجل نصف الشق وعلى هذا المكعب ماتت دابة رجل في دار آخران فجلدها فقيمة يخرجها المالك  
والافرب الدار قال مشايخنا رجعهم الله تعالى الغاصب إذا ندم ولم يظفر بالمالك بمسك الغاصب إلى أن  
ينقطع رجاءه فيصدق به أن شاء بشرط أن يضمن أن لم يجر صدقة ولا حسن أن يرجع ذلك إلى الأمام  
لأن له تدبيراً وإيراباً في مال الغائب اه والله تعالى أعلم **سئلت** فحين أمر غيره أن يذبح له هذه الشاة  
وهي لغيره ألا أمره فولي يكون ضمانه على المأمور الذابح الجواب نعم يكون ضمانه على الذابح علم  
أولا لكن إن علم لا يكون له حق الرجوع والأرجع اه عندية وفي البرازية أمر أجيره برش الماء في  
فناء دكانه فرش فأتى ولد منه فضمنه على الأمر وان بقي أمره فالضمان على الراس اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن عرض ذراع آخر فذهب الآخر ذراعاً فذهب أسنان العاض وذبح لحم ذراع  
المعضوض فما الحكم في ذلك **سئلت** فاجبت بان الأسنان هدر والعاض يضمن أرش الذراع أفاده في  
الطائفة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجلين لكل منهما جرة فوضعهما في الطريق فتدحرجت  
أحدهما على الأخرى فأنكسر تاجيهما فكيف الحكم فأجوب أن كلا منهما يضمن للآخر جرتة  
كأفي الخائفة **سئلت** عن رجل تعلق برجل وخصمه فسهق من الملتاق به شيء وضاع هل يضمن  
الملتاق فأجوب نعم يضمن الملتاق قال رضى الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل أن سهق  
بقرب من صاحب المال وصاحب المال يراه ويمكنه أن يأخذ لا يكون ضامناً اه من الخائفة وأفتى  
بالضمان في الحامدية وعزاه إلى العمادية والفصولين قال منقعهما وينبغي أن يكون القول للملتاق في  
قدر ما سهق وكذا لو أنكر السقوط أصلاً لما لم يبرهن الآخر قال المنقح رحمه الله تعالى الغصب عبارة  
عن ابتلاع الفل فيما يمكن نقله بغير إذن مالكه على وجه يتعلق بالضمان به أيا من غير فعل في المحل لا يصير  
غاصباً حتى لو منع رجله من دخول داره أو لم يكنه من أخذ ماله لم يكن بذلك غاصباً وكذلك لو منع المالك عن  
المواشي حتى ضاعت لا يضمن ولو منعها منه يضمن وفي السير الكبير إذا حبس رجلاً حتى ضاع ماله  
لا يضمن ولو حبس المالك عن المالك يضمن وإذا حال بين رجل وأملاكه حتى تلفت لا ضمان عليه ولو  
فعل ذلك في المنقول يضمن وإذا وقف بحجب دابة رجل ومنع صاحبها عن ساحتها لم يضمن وأوضع  
من هذا إذا قتل صاحب المال وقتله ولم يأخذ حتى تلف المال لا يضمن **سئلت** وفي التجنيس **سئلت** رجل أراد أن  
يسقي زرعاً فذعه إنسان حتى فسده زرعه لا يضمن قال المنقح رحمه الله تعالى مقتضى هذه الفروع أن

مطالب فحين غصب حماراً  
فخرج منه

مطالب ركب حماراً فعيه  
ثم زال العيب الخ  
مطالب هدم جدار نفسه  
فانه يهدم جدار جاره لا يضمن  
مطالب تعلق بثوب فذهب  
صاحبه فانه يخرق ضمن النصف  
فعل على هذه الفروع المهمة

مطالب أمر غيره بذبح شاة  
الغير ففعل فالضمان على  
الذابح

مطالب فحين عرض ذراع غيره  
فذهب الآخر ذراعاً  
فسقط أسنان العاض  
مطالب وضاع كل جرتة  
في الطريق فتدحرجت  
أحدهما على الأخرى  
فأنكسرتا

مطالب تعلق برجل فسهق  
منه فخره يضمن الملتاق

مطلب فيمن هرب امرأة

مطلب غصبت من المود

الوديعة يملك الخصوم

مطلب ركب دابة صديقه

وردها ثم مات هل يضمن

مطلب قطع أذن دابة

ماذا يلزمه

مطلب أخذ ثوب غيره

اذنه ثم رده الخ

مطلب وقع حريق في

فأحرق رجل دار غيره

لا يضمن له الحريق

مطلب غصب ثوب

ثم انقطع من أيدي الناس

كيف الحكم

مطلب زرع أرض نفسه

فزرعها آخر يذره الخ

مطلب مات في السفر

رقاؤه متاعه وجوز

من ماله وحملوا الباقي لواله

مطلب رفع حرة لينظر

فوقعت فكسرت جرارا

مطلب أتلف أحد زوج

خف ماذا يلزمه

تقدم سألوا وقع المتعلق فله في الساقط تأمل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن هرب امرأة رجل ماذا يلزمه **جواب** به بأنه يلزمه التعزير لانه يكون في كل معصية ليس فيها حكمة قرر تكافى الخيرية وفي الخصاله من خدع امرأة غيره حتى فترق بينها وبين زوجها يحبس حتى يردّها أو يموت في الحبس اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع اذا غصبت منه الوديعة هل يملك الخصام مع الغاصب **فالجواب** نعم تكافى الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن ركب فرس صديق له بغير اذنه الى مكان مع بني ورجع وردها الى مكانه او في آخر ذلك الما ماتت فزعم ربه أنها ماتت بسبب ان ركوب وان ضمه انما على الزاكب وأنكر الزاكب انها ماتت بسبب ركوبه فهل لا يلزمه الضمان **فالجواب** لا يلزمه الضمان الا بينة تشهد عليه بما ادّعاها المتدعي والقول قوله بيمينه انما لم تمت بسبب ركوبه أو أداه في الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن قطع أذن دابة أو ذنبها ماذا يلزمه **فالجواب** انه يضمن النقصان تكافى جمعة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن أخذ ثوب غيره من داره ولبسه بغير أمره ثم رده الى مكانه هل يبرأ رده الى مكانه **فالجواب** انه يبرأ استحسانا وكذلك أخذ دابة من دار ربه ثم ردها الى مكانها برئ اه من جامع الفصولين والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا وقع حريق في محلة فهدم رجل دار غيره بغير أمره حتى لا يضمن له الحريق فهل يلزمه الضمان **فالجواب** نعم يلزمه الضمان لأن الحريق في دار غيره لا يضمن له الحريق في دار غيره **سئلت** عن أخذ طعام الغير بغير أمر صاحبه كذا في البهجة عن الولوالجية والله تعالى أعلم **سئلت** لو غصب انسان عنيا أو رطباً ثم طاب به صاحبه بعد انقطاعه من أيدي الناس فهل يضمن حينئذ قيمته **فالجواب** نعم يضمن قيمته يوم الخصومة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع كذا في البهجة عن الوجيز وقد أفق هو بالاول أعني قول أبي حنيفة والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن زرع أرض نفسه فجاء رجل آخر وزرعها أيضا يذره وقلب الأرض قبل نبات الاول أو لم يقلب وسقاها فقتل البذر ان فلان يكون انذات **فالجواب** ان النيات يكون للثاني عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه قيمة بذر الاول مبدور في أرض نفسه كذا في البهجة عن التتارخانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن جماعة مسافرين فمات أحدهم في الطريق فباعوا ماله وصرفوا من الثمن في تجهيزه ودفنوه وأخذوا الباقي الى واريته فهل لا يضمنون **فالجواب** قال في الاشباه مات بعض الرفقة في السفر فباعوا ناقشاه وعتته وجوزوه بقتله وردوا البقية الى الورثة أو أغنى عليه فأنفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استحسانا وهي واقعة أصحاب محمد اه **سئلت** عن جماعة من أصحاب محمد بن الحسن رحمه الله تعالى صاحب الامام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه حجوا فمات واحد فباعوا ما كان معه فباعوه فلما وصلوا الى محمد سألوه فذكروا له ذلك فقال لولم تفعوا ذلك لم تكونوا فاقوها والله يعلم المنع من المصلح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل يبيع الجرار ونحوها من أنواع الفخار فجاء رجل يشتري منه فرفع حرة باذن البائع لينظرها فوقع من يده على غيرها فكسرت جرارا متعددة وانكسرت هي أيضا هل يضمن هذا الرجل جميع ما تلف بفعله **فالجواب** انه يضمن غير ما أخذها بالاذن وأما هي فلا يضمنها حيث أخذها باذن ربه قال في الخانية ولو أن رجلا يقدم على خزانة يبيع الخنزف فأخذ غصارة باذنه لينظر فيها فوقع من يده على غصارات أخرى لا يضمن قيمة المأخوذة لانه أخذها باذنه يضمن قيمة ما سواها لانهم سألوه بغير اذنه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أتلف أحد زوجي نعل فهل يضمن ما أتلفه فقط **فالجواب** ما في الخانية رجل أتلف على رجل أحد مصرعي باب أو أحد زوجي تخف أو مكعب كان لك ذلك أن يسلم اليه المصراع الآخر ويضمن قيمتها اه والله تعالى

أعلم **سئلت** عن سكران غلبه النوم فنساق في الطريق ووقع ثوبه فيه فأخذته من حلال يحتفظه هل لا يكون ضامنا؟ **الجواب** نعم لا يكون ضامنا كافي الخانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل بيده غريمه فترعه منه رجل فهو رب الغريم في الحكم **الجواب** ما في الخانية أنه يعز ربكم بالخانية ولا يضمن المال الذي على المدين اهـ ونظم ذلك ابن وهبان فقال

ولو أخرج الانسان من يد طالب \* غريمه فلم يغرم ولكن يعز

اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل خرق صك غيره أو دفتر حسابه ماذا يلزمه **الجواب** ان أصح ما قيل فيه أن يضمن الصك مكتوبا اهـ قاضيان وفي البرازية المختار أنه ينظر إلى قيمة الصك مكتوبا أي فيضمنه ولا ينظر إلى المال اهـ من شرح الشرنبلالي على الوهبانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن حفر يترافى غير ملكه فوقع فيها انسان فأتى هل يضمن الحافر نعم يضمن الحافر والحالة هذه قال في الاشياء من الغصب لو حفر يترافى ملكه فوقع فيه انسان لم يضمن وفي غير ملكه يضمن اهـ وقد نقل في البهجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن أخذ من أرض غيره كالأوماء وباعه هل يطيب له ثمنه **الجواب** نعم يطيب له ذلك وقد أتى بذلك صاحب البهجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل باع بسا ناوله بستان بيمينه أغصان أشجاره متدلية في البستان المبيع فأراد المشتري من البائع تفريغ هذه المبيعة من تلك الأغصان هل يجب لذلك **الجواب** نعم قال في معين الأحكام قتلا عن فتاوى أبي الليث باع ضيعة وللبائع أشجار في ضيعة أخرى بيمينه هذه المبيعة أغصانها متدلية في المبيعة فلم يشتري أن يأخذ تفريغ المبيعة من الأغصان المتدلية فيها وكذلك ورثها وفي جانبها ضيعة كذلك لأنه كورثه فله تفريغ ضيعة من تلك الأغصان فكذلك وارثه ثم قال فرع قال في التجريد وقعت شجرة في نصيب أحدهما المتقاسمين أغصانها متدلية إلى نصيب الآخر يجب برصاحبها على قطع الأغصان في رواية عن محمد وعنه تترك كذلك وفي كتاب الصلح يخرج شعب نخلة إلى جاره فللجار قطعها لتفريغ هوائه قالوا هذا على وجهين فلو أمكن تفريغه بشدة للشعب على النخلة أو بشدة بعضها فله أن يأخذ بقطع النخلة بالشد لا بالقطع فيما أمكن التفريغ بشدة وأما ما لا يمكن تفريغه إلا بقطعه قالوا لى أن يستأذن ربهما في قطعهما بنفسه أو يأذن له به ولو أوى رفع إلى القاضي فيجبره على القطع ولو لم يشغل الجار كذلك وقطعهما بنفسه ابتداء فلو قطع من محل ليس القطع من محل آخر ألى منه أو أسفل أنفع في حق المالك لم يضمن ولو كان القطع من محل آخر فلو كان القطع من محل آخر أنفع منه ضمن اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له شجرة أغصانها تدلى على دار انسان غطت هواء الدار وقطعها صاحب الدار هل يضمن **الجواب** ان أمكن لصاحب الشجرة تفريغ الدار عن أغصانها بأن يشدها بحيث لا يجمعهما يضمن وان غلاظ لا يمكن التفريغ ان قطع من موضع لورفع إلى الحاكم يأمره بالقطع من ذلك الموضع لا يضمن والا يضمن اهـ رازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين اقتسما أرضا فصارت أغصان نصيب أحدهما متدلية في نصيب الآخر فهل له قطعها والحالة هذه **الجواب** ليس له قطعها وبه يقتضى وقد نظم ذلك الحنفى ابن وهبان فقال

ومن بعدها هل يقطع القصن ماثلا \* على الجار لا أولى وقد قيل يجوز

قال شارحها سيمدى حسن الشرنبلالي ما نصه الضعيف في بعدها بالقصة والجزر القطع المسألة من القصة اقتسما فصارت أغصان نصيب أحدهما متدلية في نصيب الآخر روى ابن رستم عن محمد بن جبر على قطعها وروى ابن سماعة عن محمد أنه ليس له ذلك وبه يقتضى والله أشار في النظم بقوله لا أولى وإلى ضعف الرواية الأخرى بقيل يجوز وفي الهندية ولو وقعت شجرة في نصيب أحدهما أغصانها متدلية في نصيب الآخر لا يجوز على قطعها لأنه استحق الشجرة بأغصانها إلا أن يكون شرطاً في القصة

مطلب سكران وقع ثوبه في الطريق فأخذته انسان ليحفظه لا يكون ضامنا مطلب بيده غريمه فترعه منه آخره رب يعزرو ولا يضمن

مطلب فمين آخر صك غيره أو دفتر حسابه مطلب حفر يترافى غير ملكه فأتى هل يضمن انسان مطلب أخذ من أرض غيره حشيشاً أو ماء وباعه يطيب له الثمن

مطلب باع ضيعة وله أشجار في أخرى أغصانها متدلية في المبيعة

مطلب له شجرة تدلى أغصانها في دار انسان

مطلب اقتسما أرضا فصارت أغصان نصيب أحدهما متدلية في نصيب الآخر

ذخيرة وعليه الفتوى كذا في خزنة المنتمين وهي في المجمد في مادة ١١٧١ هـ والله تعالى أعلم  
 سئلت عن غصب شيئا أو آجره فهل تكون الاجرة له فالجواب نعم تكون له ويتصدق بها  
 ثلثها قال ابن وهبان وأجرة عبد الغصب قالوا الغاصب \* ومع ذلك قالوا بالتصدق بيوم  
 ذل التبريد لاني آجر المغصوب للغاصب ويؤمر بالتصدق به لثبته وله أن يستعين بها في ضمانه المغصوب  
 به لانه يزول الخبث عن المالك ولا يجب التصديق بثله على الغاصب اذا كان فقيرا لان المالك كان  
 مبرئالة غصب عما لزمه حكما بخلاف الغنى في الصحيح فان الغنى لا يستعين بالغلة في أداء الضمان اهـ والله  
 تعالى أعلم سئلت ما قولكم فيمن وضع ثوبا في الطريق فوطئه انسان ولم يره فتخرق من وطئه فهل  
 لا يضمنه فالجواب انه لا يضمنه قال في الثانية ولو مر رجل على ثوب موضوع في الطريق وهو  
 لا يصر وتخرق لا يضمن وكذا الرجل اذا جاس على الطريق فوقع عليه انسان وأصاب الجالس ان لم يهر  
 الجالس لا يضمن اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن آجر داره وسلمها لغيره تأجره ثم أراد دخولها لينظر  
 حالها فبرقها هل له دخولها لذلك بدون رضا المستاجر فالجواب نعم قال المحقق ابن عابدين رحمه الله  
 تعالى آجر دارا وسلمها له لينظر حالها فبرقها وان لم يرض المستاجر عندها وعنده ان رضى  
 اهـ والله تعالى أعلم

### كتاب الشفعة

سئلت ما قولكم فيما اذا تعدد الشفعاء هل تكون الشفعة بينهم على عدد رؤسهم أو على قدر أنصائبهم  
 فالجواب انها تكون بينهم على عدد رؤسهم لا على قدر أنصائبهم قال في التنوير بقدر رؤس الشفعاء  
 لا المالك قال شارحه العلامة في خلافه لا شافعي وكتب المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى قوله بقدر رؤس  
 الشفعاء لاستوائهم في استحقاق الكل لوجود دعته فيجب الاستواء في الحكم قال او شغل مالكه  
 المشتري أحدهم وطالب معهم فيحسب واحدا منهم ويقسم المبيع بينهم كافي الوهبانية وشروطها اهـ  
 قال في الوهبانية ومن يشتري دارا شفعيا وغيره \* شفعي على عدل رؤس تقر  
 اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن البناء والشجر اذا بيع كل منهما مقصودا بدون الارض فهل  
 لاشفعة فيهما فالجواب لاشفعة فيهما في التنوير وشروطها ان يكون المثل عقارا  
 سفلا كان أو علوا وان لم يكن طريقه في السفلى لانه التحق بالمقار بما له من حق القرار درر بلوقا  
 وأما ما جزم به ابن الكافي في قول باب ما هي فيه من أن البناء اذا بيع مع حق القرار بالتحق بالمقار فوجه شيخنا  
 الرمي وأفتي بدمها اهـ والله تعالى أعلم سئلت اذا اشتمل الثمن على حصة مجهولة أشبه باليهما حين  
 المتدغير أن الشفع لم يوافق على جهاتها وادعى انها مملوكة وهي كذا وكذا هل لاتم الحيلة المذكورة  
 والحالة هذه فالجواب نعم هذه الحيلة لاتم الا بواقعة الشفع على الجهل بها فان ادعى أنه يعلمها فله  
 الشفعة بما يزرعه بدون عين عليه كاحققة الرمي وابن عابدين والله تعالى أعلم سئلت عن الشفع  
 اذا قال له المشتري شفعتك ولم يسم له المشفع فيه هل يملكه بالقول أو لا بد من التسليم فالجواب  
 انه لا بد من التسليم فلا يملك الشفع المشفع فيه بدونه قال في الكثر وشروطه لانه يملكه

١٠ قوله وشغل مالكه المشتري أحدهم وطالب معهم أي لم يسم للشر بكن في الكل اذا اشترى لاجتماع الى الطلب كقول  
 القناني المهدية نقلا عن الردم آخر باب ما تنسب في فيه نقلا عن الطائفة فاحفظ اهـ  
 ١١ قوله لا بد من التسليم أقول بشكل على هذا من القبة والخلاصة والبرازية وهو هذا طلب الشفعة فقال المشتري دفعته  
 اليك فان علم الثمن صار لشفيع والا فلا وهو على شفيعته اهـ وفي القبة أيضا ولو قال المشتري لاشفع دفعته اليك فان كان  
 علم الثمن صارت له والا فلا اهـ وجه الاشكال أن ظاهر هذه القول أن الشفع يملكه بمجرد قول المشتري دفعته اليك اللهم  
 الا ان يجعل على أنه قال ذلك بحضرة المبيع فسلطه الشفع فيكون خسفاً ووافق ما هنا وهو المتبادر من لفظة دفعته اليك فانه  
 عين سلطه اليك أي تسلطه الشفع وأخذته فامل اهـ

مطلب غصب مال الغير  
 وآجره هل تكون الاجرة له

مطلب وضع ثوبا في الطريق  
 فوطئه انسان ولم يره فتخرق  
 لا يضمن

مطلب آجر دارا وسلمها له  
 دخولها لينظر حالها فبرقها

مطلب لو تعدد الشفعاء كانت  
 على عدد رؤسهم

مطلب لاشفعة في بناء أو  
 شجر يبيع مقصودا بدون  
 أرض

مطلب في الحيلة المجهولة

مطلب قال المشتري لاشفع  
 شفعتك لاتم الا بالتسليم

الشفعة بالاختدأى بأخذ الدار المشفوعة بالتراضى بان يسلمه المشتري برضاه أو بقضاء القاضى من غير  
أخذ وفائدة أنه إذا مات الشفيع بعد الطلبين قبل التسليم أو الحكم لا تورث عنه اه قال فى  
مجمع الانهر وحاصله أنه على العاقل المشفوع باحد الامرين اما بالاختدأى اسمها المشتري برضاه أو بحكم الحاكم  
من غير أخذ اه والله تعالى أعلم **سئل** عن شفيع نائب وشهده ثم أخطب الخصومة شهراً فأكثرت  
هل تبطل شفيعته **فالجواب** نعم اذا أخره بعد الطلبين شهراً بلا عذر شرعى بطلت شفيعته وعليه معنى فى  
المجلة وهو قول محمد رحمه الله تعالى قال فى المجمع الفتوى اليوم على أنه اذا أخره شهراً بمعنى بلا عذر سقطت  
الشفعة أتعبر أحوال الناس فى قصد الأضرار بالغير وفى المحيد والخلاصة ومنية المفتى ومختارات النوازل  
والفتوى على قول محمد اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الشفيع اذا وجد بالمشفوع عيباً فهل له  
الرجوع على المشتري فيكون كالمشتري فى البيع **فالجواب** قال فى الهندية نقلاً عن مجمع الانهر وصحته بان  
الاخذ به بمنزلة شراء مبدأ حتى يثبت ما يثبت بالشراء نحو الرتبة والقيمة والعيب اه والله تعالى أعلم  
**سئل** عن الشفيع اذا قال أخذ نصفه اهل يكون تسليماً فى الشفعة فتبطل شفيعته به **فالجواب**  
ما فى المجمع ولا يعمل بهنى أبا يوسف قوله أخذ نصفه انسياً واخالفه محمد قال شارحه وفى المحيط الأصح  
قول محمد اه ومثله فى غرر الافكار وشرحه وفى الخاتمة قال للمشتري سلمى نصفها فأتى المشتري لا تبطل  
شفيعته فى الصحيح لان طلب تسليم النصف لا يكون تسليماً اه يعنى اسقاط المبدأ كفى رد المختار **فان**  
**قالت** صرح العللى فى الدر المختار بان أحد الشريكين لو طلب النصف بناء على أنه يستحقه فقط بطلت  
شفيعته اذا شرط صحته أن يطلب الكل كاستطاعه الزيلعى وهذا ظاهره يعنى ما سبق عن الجمع **فقلت** به  
أجاب المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى بان المراد بالطلب هنا طلب الموائمة والاشهاد وما قدمناه آنفاً عن  
الجمع محمول على ما اذا طلب أحد النصف بعد ما فلا منافاة اه والله تعالى أعلم **سئل** هل يشترط  
لشفعة القضاء بالشفعة احضار الشفيع الثمن وقت الدعوى **فالجواب** لا يشترط ذلك قال فى الكنز ولا يلزم  
الشفيع احضار الثمن وقت الدعوى فتجوز له المنازعة وان لم يحضره الى مجلس القاضى وعن محمد لا يقضى له  
ما حتى يحضر الثمن وجوز رواية الحسن عن أبى حنيفة احتراز عن توى الثمن وجه الظاهر انه لا يجب عليه  
الا بعد القضاء لانه قبل القضاء غير واجب فلا يطالب به بل انما يلزم الشفيع احضار الثمن بعد القضاء أى  
بعد قضاء القاضى بالشفعة اه مع من يدين شارحه للعينى زاد فى الدر المختار والمشتري حبس الدار لقبض  
ثمنه اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الوكيل بالشراء اذا اشتري وقبض المبيع وسلمه الى موكله فقام على  
الشفيع أى الى الوكيل وطلب منه الشفعة هل يصح طلبه ام نه **فالجواب** لا يصح والحالة هذه فى  
الولوية حسبانته فى رد المختار مانصه الوكيل بشراء الدار اذا اشتري وقبض فطلب الشفيع الشفعة  
منه ان لم يسلم الوكيل الدار الى الموكل صح وان سلم لا يصح لطلبه وتبطل شفيعته هو المختار اه قال فى الرد  
ومثله فى التمار خاتمة والفتية والعمل وجه البط لان الوكيل بعد التسليم لم يبق خصماً وانما الخصم هو الموكل  
نصار مؤخر للطلب بطلبه من غير خصم مع انتدرة على الطلب من الخصم اه والله تعالى أعلم **سئل**  
ما قواكم فى دار الوقف اذا بيعت هن تبت فيها الشفعة للجار المصالح لها **فاجبت** لا لشفعة فيها قال فى  
التنوير وشرحه لا لائ ولا شفعة فى الوقف ولا لاله اه والله تعالى أعلم **سئل** عن أخير المبيع وبقي فى  
مجلس علمه بالمبيع قدر ربع ساعة ثم وانب بالشفعة قبل قيامه من ذلك المجلس هل تبطل شفيعته  
**فالجواب** أن فى بطلانها بالآخر وهو فى مجلس العلم بالمبيع خلافاً وكلا القولين مرجح ولكن البطالان  
أرجح قال فى الدر المختار وطلبها الشفيع فى مجلس علمه من مشتري أو رسوله أو عدل أو عدل بالمبيع وان  
امتد المجلس كالخبره هو الأصح درر وعليه امتون خلافاً فى جواهر الفتاوى انه على الفور وعليه  
الفتوى اه قال فى الرد قوله خلافاً فى جواهر الفتاوى الخ أشار الى عدم اعتباره مخالفة لظاهر المتن

مطلب أخطب الخصومة  
شهراً بعد الطلبين بطلت

مطلب وجد الشفيع  
بالمشفوع عيباً له الرد

مطلب لو شفع فى نصف  
المبيع هل تبطل شفيعته فى  
الكل

مطلب لا يشترط لصحة  
القضاء بالشفعة احضار  
الثمن

مطلب فى حكم طلب الشفيع  
الشفعة من وكيل الشراء

مطلب لا شفعة فى الوقف  
ولاله

مطلب علم المبيع فترأخى  
ثم شفع وهو فى المجلس قبل  
قيامه هل تبطل

لكن هذا القول مناسب لسميته طلب الموائبة وظاهر الحديث الآتي يعني قوله عليه السلام الشفعة  
 لمن وأنها أي طلبها على وجه السرعة وظاهر الهداية اختياره ونسبه إلى عاقبة المشايخ قال في الشريعة لالدية  
 وهو ظاهر الرواية حتى لو سكنت هنية بغير عذر ولم يطلب أو تسكاهم بكلام أو بطلت شفعته كافي الخانية  
 والزبلي وشرح المجمع اه وقوله وعليه التوى من كلام الجواهر وهذا ترجيح صريح ومع كونه ظاهراً  
 الرواية فيقدم على ترجيح المتن بشبههم على خلافه لأنه ضمنى اه وقد قرعوا مسائل كثيرة على مامشي  
 عليه في جواهر الفتاوى منها أنه لو أخرج بكتاب والشفعة في أوله أو وسطه وقرأه إلى آخره بطلت هداية  
 ومنها أنه لو سمع وقت الخطبة فطلب بعد الصلاة أن بحيث يسمع الخطبة لا تبطل والافقية اختلافي المشايخ  
 ولو أخرج في التطوع بغيره أربعا أو سنا فاختار أنها تبطل لأن أتم ما بعد الظاهر رأي في الصحيح ولو سنا  
 تبطل ولا تبطل إن أتم القبلة أربعا وسلامه على غير المشتري بطلها ولو عليه لا تكالو سبع أو جدل أو شمت  
 عاطسا أو حوقل تنازع الخاتمة أي على رواية اعتبار المجلس ككفاية وشريعة لالدية اه والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت عن علم بالبيع دون الثمن فلم يطلب هل لا تبطل شفعته ❊ فاجبت بما أنها لا تبطل حتى  
 يعلم الثمن كافي الهندية والخاتمة وغيرها وبعبارة الخاتمة أخبره فسكت قالوا لا تبطل ما لم يعلم المشتري والثمن  
 كالبكر إذا استؤمرت ثم علمت أن أباهما زوجها من فلان صح ردها اه قال في الردية أفتى الصنف  
 الثماني في فتاويه فليحفظ اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن ترك طلب الاشهاد مع تمكنه منه  
 هل تبطل شفعته فالحجواب أنهم مما يمكن من طلب الاشهاد على البائع أن كان المبيع في يده أو  
 على المشتري لو كان قد قبضه أو عند العقار المبيع ولم يتم بطلت شفعته فلو أضر به عنده ومضى إلى  
 المحكمة ابتداء وطلب عند القاضي بطلت حتى قالوا لو كان الشفيع في طريق الحج فطلب طلب الموائبة  
 ويجوز عن طلب الاشهاد بئول وكيلابه أن وجدوا لا يرسل رسولاً أو كتاباً إن أمكن فإن لم يفعل ذلك مع إمكان  
 ما ذكر بطلت شفعته وذلك كله منه م حرصاً على طلب الاشهاد أو لا مابانه متى أضر به عنه مع إمكانه  
 بطلت شفعته والطالب عند القاضي متنازع بين الطلبة بين أي طلب الموائبة والاشهاد فإذا قدمه عليه ما اوعى  
 أحدهما بطلت شفعته وليس في هذا اختلاف بين أئمةنا فيما علمت ولو قال المشتري ان لم يطلب الشفعة  
 حين أفتى وقال الشفيع طابت كن القول قول المشتري بخلاف الله أنه لم يطلب حين أفتىك صريح في دفع  
 لفغار نقلا عن الخاتمة أذاده في الخيرية والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن شفيع شفع الجوارف أنكر  
 المشتري أن تكون تلك الدار التي يريد الشفعة بها ما ملكه فأفتى الشفيع بثأدين شهد بانهم اله هل يكفي  
 ذلك في ثبوت الملك في الحال فالحجواب أنه لا يكفي ذلك بل لابد أن يقول أنها ملك هذا الشفيع قبل  
 أن يشتري هذا المشتري هذا العقار وهي له إلى الساعة ولم يعلم أنها أخرجت عن ملكه فلو قالوا إنه لهذا الجار  
 لا يكفي كافي المحيط أفاده في الردة لا عن الفقه ساقى والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن ادعى الشفعة  
 بجواردها فيها أنهم فأنكر المشتري أن يكون له فيها شيء فكأن الشفيع بانبات ملك الاعم في الدار  
 المجاورة التي يريد أن يشفع بها فأتى بحجة تتضمن إقرار أناس معلومين باسمهم مع دودة للشفيع في الدار  
 المذكورة هل يكون له بذلك الشفعة ❊ فاجبت بما أنه لا شفعة له بذلك لأن الإقرار بحجة قاصرة لا تمتد  
 لتقرين المذكورين إلى المشتري فلا يقيد هذا الإقرار في حق هذا المشتري قال المحقق ابن عابد بن رحمه الله  
 تعالى رأيت بخط شيخ مشايخنا ملا على عن جواهر الفتاوى ما حاصله أقر بدار آخر وسلمه ثم بيعت دار  
 بجنبها لاشفعة للمقر له في قول أبي حنيفة ومحمد خلافاً لابن يوسف اه أي لأن الإقرار بحجة قاصرة ومقتضاه  
 أن لا شفعة للمقر أيضاً وأخذته بأقراره تأمل اه كلام المحقق ابن عابد بن وفي طرة حواشيه معز به  
 مانصه وفي المنتقى عن أبي يوسف رجل في يده دار فقال الشفيع بعد بيع الدار التي فيها الشفعة دارى هذه  
 لفلان وقد بعتهما منه منذ سنة وقد هذا في وقت يدر على أخذ الشفعة لو طلب نفسه قال لاشفعة له ولا

مطلب علم بالبيع دون الثمن  
 ولم يطلب لا تبطل شفعته

مطلب ترك طلب الاشهاد  
 مع التمكن بطلت شفعته

مطلب لا بد في الشهادة بملك  
 الدار للشفيع أن يقول أنها  
 ملك هذا الشفيع الخ

مطلب أنكر الشفيع على  
 ملك الشفيع للدار فأتى  
 الشفيع بشهادة على أقرار  
 أناس لملك لا تكون له  
 الشفعة



للقوله تناوخانية اه وفي الهندية دار في يد رجل أقر أنها لا تخرب بيت بجنبها دار فطلب المقر له الشفعة فلا  
شفعة له حتى يقيم البينة ان الدار داره كذا في محيط السرخسي اه وقد وقعت هذه الحادثة في محروسة  
نفس طرابلس على يد القاضي محمد سام أفندي وهو الذي سألتني عن هذاكم بقضي هذه النوى على مدعى  
الشفعة فامتدأ على غيظ واتخذ في عدو وأصر بطلان ما في شأني في كل مجالس ولم أنابه الا بقولي  
حسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم ولله در سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
حيث قال ما ترك الحق لعمر من صديق وقوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم  
ثم لا يجحدوا في أنفسهم حرجا عما قضيت ويسلموا تسليما ينادي على هذا الساخط بعدم الايمان أو يضعفه  
نسأل الله تعالى السلامة والله تعالى أعلم **سئلت** في دار مشتركة بين جماعة فباع أحدهم نصيبه منها  
بمن معلوم مع صرة فلوس أشير اليها وقت العقد وجهل قدرها وبعد ان قبضها المشتري فترقت على  
الحاضرين في المجلس فأراد أحد الشركاء الشفعة على المشتري فهل ليس له ذلك **فالجواب** ليس له ذلك  
لان الثمن معلوم حين العقد ومجهول حين الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة كذا في الدرر وغيره من  
المعتبرات والله تعالى أعلم **سئلت** في غائب جمع بالبيع وعلم المشتري والتم وطب طب الوائبة وعجز  
عن طب الاشهاد حيث لم يكن معه أحد من المتبايعين ولا المبيع ولم يجدوكيلا ولا يكاه بذلك ولا رسولا ولم  
يتكلم من ارسال كتاب فهل لا تبطل شفعة لانه معذور **فالجواب** نعم هو معذور ولا تبطل شفعة  
لأن الحادثة والله تعالى أعلم **سئلت** عن ثلاثة مشتركين في عقار فباع أحدهم منابه لأحد  
شركيه وسكت الشريك الآخر ولم يطالب بطلان شفعة ولا عقار جاز شفع على المشتري الشريك فهل  
ليس له شفعة والحالة هذه **فالجواب** ليس شفعة والحالة هذه قال في التفتيح لو كانت دار مشتركة  
بين ثلاثة فباع أحدهم حصته مناهم من أحد شركيه فاشتراها منه لنفسه بالاصالة أو لغيره بالوكالة  
فطالب الشريك الثالث الشفعة تقسم بينهم وبين ذلك الشريك المشتري لنفسه أو لغيره ولو كان الثالث  
جار فقط فلا شفعة له لان المشتري خليط فيقدم على الجار وفي القنية شترى الجار دارا وله جار آخر فطالب  
الشفعة وكذا المشتري فهي بينهم انصفين لانهم اشفعوا ان قال ابن الشحنة وقوله وكذا المشتري أي اذا طالب  
ولم يسلم للشفيع الاخر وعلى هذا الوجه ثالث قسم أن لا نأول وأربع فأرباعا ثم نقل عن الظهيرية لوسلم  
المشتري كلها للجار كان نصفه الله بالشفعة والنصف بالشراء اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن له عقار  
فأراد بيعه فأسقط الجار شفعة فيه قبل البيع فهل تسقط **فالجواب** لا تسقط بالاسقاط قبل البيع قال  
في المغني فأروى طائها تسليها بعد البيع فقط بخلاف تسليها قبله لان اسقاط الحق قبل وجوبه لا يصح  
وبعد تسقط بالاسقاط علم بالسقوط أوله لم لا يمد بالجهل بالاحكام في دار الاسلام اه  
**سئلت** في مشترقي أو غرس في العقار الذي اشتراه ثم شفع عليه الشريك أو الجار هل يأخذ  
الشفيع بالثمن وبقيمة البناء **فالجواب** نعم قال في المغني وبأخذ الشفيع بالثمن وبقيمة البناء والغرس  
مقووع لو بنى المشتري أو غرس أو بكاف الشفيع المشتري وقامهما أي البناء والغرس اه قال في الدرر  
وعن الثاني ان شاء أخذ الثمن بقيمة البناء والغرس أو ترك وبه قال الشافعي ومالك اه وكتب عليه المحقق  
ان عابدين وقوله وعن الثاني الخ ولا بكاف المشتري القاع لانه ليس بعمد في البناء والغرس لثبوت ملكه فيه  
بالنظر فلا يعامل باحكام العدوان الذي هو القلع ط وقوله وبقيمة البناء والغرس أي قائمين على الارض غير  
مقووعين نهاية عن شرح الطحاوي اه وكتاب المحلة على قول الثاني فيكون هو المأول عليه للامر  
السايطان بالعمل بمافيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن جمع بالبيع والتم والمشتري وسكت فلم يأت  
بالشفعة هل تبطل شفعة **فالجواب** نعم تبطل شفعة بترك الوائبة قال في شرح المتقي وتبطل بترك  
طالب الوائبة بان لا يطالب في مجالس العلم بالبيع أو ترك طالب التقرير عند عقار أو ذي يد الاشهاد عند

مطلب في البيع فمن معلوم  
مع صرة أشير اليها

مطلب في غائب مجز عن  
الاشهاد وأنه معذور

مطلب اذا كان المشتري  
تليط طافلا شفعة للجار عليه

مطلب لا تسقط الشفعة  
بالسقاط قبل البيع

مطلب في مشترقي أو  
غرس ثم شفع عليه شريك  
أوجار

مطلب تبطل الشفعة بترك  
الوائبة

طالب الموائبة لانه غير لازم اه قل في التنقيح واعلم ان الشفيع بطلب ثلاث مرات الاولى حين علمه  
 بالبيع فوراً ويسمى طالب موائبة أى مبادرة حتى لو أخره بطات شفيعته والاشهاد فيه ليس باللازم كافي  
 الهداية وغيرها وما في الدرر رسمه وكمه أو ضحه في الشرب لالاية نمر يشهد فيه مخافة الجود قال  
 القهستاني يجب الطالب وإن لم يكن عنده أحد كره لا تسقط الشفعة بانه لا يمكن من الخلف عند الحاجة كما  
 في النهاية ولا يشترط الاشهاد فيصح بدونه لو صدقه المشتري كافي الاختيار وغيره والمرة الثانية أن يطلبها  
 عند البائع لو العاقر في يده أو عند المشتري مطاقاً وعند العاقر ويسمى طالب اشهاد وطلب تقرير وليس له  
 مدة خاصة بل بقدر ما يمكن من الاشهاد عند حضرة أحد هذه الثلاثة وظاهر كلامهم أن الاشهاد هنا  
 شرط لا يمكن قل في الخاتمة انما يسمى الثاني طلب اشهاد لانه لا يكون الاشهاد شرطاً بل لئلا يكتفى بالطلب عند  
 جود الخصم ووجهه ظاهر ثم الاشهاد عند أحد هؤلاء لو وجد عند طالب الموائبة كفاء وقام مقام الطالبين  
 كما ذكره العلاني والمرة الثالثة أن يطلب عند القاضي ويسمى طلب عميل وخصوصه وهل له مدة يطلب  
 بالناخير عنها فيه خلاف يأتي قريبا وهذا الطالب انما يشترط حيث لم يسلم له المشتري رضاه لقوله في  
 التتوير وتسنقر بالاشهاد وتطلب بالاختيار أو بقضاء القاضي وهما فائدة ينبغي التنبيه عليها وهي  
 ما في الخاتمة اذا سمع الشفيع ببيع الدار فسكت قالوا لا تبطل شفيعته ما لم يسلم المشتري والتمن كما بكر اذا  
 استؤمرت فسكتت ثم علمت أن الابن زوجها من فلان صحرتا اه كلام التنقيح والله تعالى اعلم

سئلت في الشفيع اذا ساوم الحصة المبيعة من المشتري هل تبطل شفيعته فالجواب ان هذا  
 السؤال رجع الى حامد أفندي فاجاب عنه بانصه نعم تبطل بالمساومة ببيعاً أو اجارة كما ذكره في الملتقى اه  
 وكتب ابن عابدين قوله ان استأجرها أو ساومها الى بعد علمه بالبيع كافي للمعراج ونقل عن التتارخانية  
 مانصه اشترى دارا فساوم الشفيع داره وقد أشهد على طلبه فهو على شفيعته اه فهذا يقيد قولهم انها  
 تبطل بالمساومة فيكون معناه انما تبطل ما قبل الاشهاد ويؤيده قولهم انها تسنقر بالاشهاد فلا تبطل  
 بعده بالسكون الآن يسقطها بانصاته والله تعالى اعلم سئلت عن أحد الشفعاء اذا سقط حقه  
 في الشفعة فهل لباقهم أخذ المشفوع كاملاً فالجواب نعم قال في الدرر أسقط بعضهم حقه من الشفعة  
 بعد القضاء فلو قبله فلن يبق أخذ الكل لزوال المراجعة لانما بقضاء قطع حق كل واحد منهم في نصيب  
 الآخر زيادى اه والله تعالى اعلم سئلت فممن اشترى حصة في عتار فقام عليه شفيع فتقابل  
 المشتري مع البائع البيع بقصد ابطال حق الشفيع فهل لا تبطل شفيعته بالاقالة فالجواب لا تبطل  
 شفيعته بالاقالة قال في الخيرية الاقالة لا تمنع الاخذ بالشفعة لانما يبيع في حق الشفيع فيأخذها به بالاقالة  
 بالشفعة وقد صرح حواجيه في باب الاقالة أن البيع لو كان عتار فسلم الشفيع الشفعة ثم تقابل يقضى له  
 بالشفعة لانه لو كان يبيعاً جديداً في حقه كأنه اشتراه منه الحاصل أن الاقالة توجب للشفيع حق الاخذ  
 بالشفعة عند أي حنيعة فرجه الله تعالى فكيف تبطل حقه بشفيعته ثابتة في البيع معها بالاشبهة حيث  
 توفرت شرائط الطالب اه سئلت عن يتيم لا ولي له يبيع عقاره فيه حق الشفعة هل له الاخذ  
 بالشفعة عند بلوغه ولا تمنعه عدم المبادرة في حال صغره فاجبت ان الصبي اذا لم يكن له أب ولا جد  
 ولا وصي فهو على شفيعته الى أن يبلغ فإذا بلغ فله الشفعة واذا نصب القاضي له وصي فله الاخذ بالشفعة  
 له قبل بلوغه أفاده في الخيرية والله تعالى اعلم سئلت عن قام بالشفعة على مشتري عقار فاجابه  
 الذي عليه بانكار الشراء فبرهن عليه الشفيع فأنكر الاخر طلب الشفعة فهل يكون القول قوله بيمينه  
 ولا بد من تناقضا فالجواب نعم يكون القول قوله بيمينه ولا بد من تناقضا قال الطهطاوى بعد قول  
 الدرر وهذا اذا لم ينكر المشتري الخ مانصه ظاهره انه اذا أنكر طلبه الشفعة وقد كان أنكر الشراء فقام

مطلب في بطلان الشفعة  
 بالمساومة

مطلب في اسقاط بعض  
 الشفعاء حقه من الشفعة

مطلب لا تبطل الشفعة  
 بالاقالة

مطلب اذا لم يكن للصبي ولي  
 فهو على شفيعته اذا بلغ

مطلب أنكر المشفوع عليه  
 الشراء فأنكره الشفيع  
 فأنكره المشتري

عليه البرهان به أو يحزر عنه فطلب عنه فنسكل أن يكون القول قوله ولا يدع متناوذا ويجتزأه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دار بسكة غير نافذة بيعت لها جار ملاصق وآخر من أهل السكة داره في نهاية السكة بطلب الشفعة أيضا هل يمتنع من الملاصق أو يشترط هو والآخر أنهما شريكان في المنافع **فالجواب** أنهم ما يشتركان لأن حق الملاصق وآخر عن النزيل في حق البيع وهما فيه سواء إذا لم يبق مشترك أفاده المحقق الرمي والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة أحدهم غائب باع بعضهم حصته حال غيابه ثم حضر الغائب فسمع فدادر بالطاب فهل له ذلك **فاجبت** نعم له ذلك كافي تنقيح الحامدية نقلا عن الخيرية وهذا نص عبارة إذا حضر الغائب وطالب مسقطا وطالب بحكمه لم يجره منه مسقط له اه قال ولو كان الخليط في البيع غائبا يقضى بالشفعة للخليط في حقه إن طلب لأن الغائب يحتمل أن لا يطلب فلا يخرق حق الحاضر بالشك ثم إذا حضر وطالب الشفعة قضى له بها كافي المنع عن شرح المجموع والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصبي إذا كان له ولي من أب أو وصي ولم يطلب الشفعة للصبي فباعه فيه حق الشفعة من المفاقر فهل يبطل شفيعته حينئذ **فاجبت** نعم عانى أحكام الصغار للامام الاسترغني وهذا نص ثم إذا وجبت الشفعة للصغير فلا يذوق بالطلب إلا أخذ من قام مقامه شرعا في استيفاء حقوقه وهو أبوه ثم وصي أبيه ثم جدّه أو أبيه ثم وصي الجد ثم وصي نصبه القاضي فان لم يكن له أحد من هؤلاء فهو على شفيعته إذا أدرك فإذا أدرك وقد ثبت له خيار البويع والشفعة فاختار رد الشكاح أو طلب الشفعة فأيها كان أو لا يجوز ويطلب الشفي والحيطة في ذلك أن يقول طلبهما الشفعة والخيار فإذا كان له أحد من هؤلاء فترك الشفعة مع الامكان بطلت حتى لو باع الصغير لا يكون له حق الأخذ وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تبطل الشفعة وعلى هذا الخلاف تسلم الشفعة إذا سلم الأب أو الوصي ومن عمتها شفعة الصغير صح تسليمه عن أبي حنيفة وأبي يوسف حتى لو باع الصغير لا يكون له أخذها بالشفعة وتسليم الأب والوصي شفعة الصبي صح عن أبي حنيفة سواء كان في مجلس القضاء أو في غير مجلس القضاء بخلاف تسليم الوكيل في غير مجلس القضاء عنه أبي حنيفة اه وقد أفتى شيخ الإسلام على أفندي رحمه الله تعالى بقول الامام أبي يوسف رحمه الله تعالى بطلانها بسكوت الوصي بلا عذر في مجلس علمه بالبيع والله تعالى أعلم **سئلت** عن ذهب إلى القاضي بعد الموائمة للخصومة ولم يذ كر طلب أخذها كان المشفوع فيه من يد المشتري وقت الدعوى فهل يلزمه أن يطلب من القاضي أن يأمر المشتري بتسليمها **فالجواب** نعم يلزمه ذلك كافي الفتاوى المهدية فانه قال فيها للارزم أن يطلب من القاضي أن يأمر المشتري بتسليم الدار المشفوعة له ذكر ذلك في أوائل الجزء السادس والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري أرضا فبني فيها مسجد أو وقفها أو شفيع هل له الأخذ بالشفعة وهمد المسجد أو بطل الوقت **فالجواب** نعم قال الكفوي سئل عن اشتري أرضا فبني فيها مسجد أو وقفها أو شفيع هل له الأخذ بالشفعة وهمد المسجد أجاب نعم له الأخذ وبؤمر الباني بالهدم ابن نجيم في الشفعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري دارا فبني فيها دارا فدفع ثوبه فبقيت عشرة بة أي بمقابلته الثمن فهل تكون الشفعة بماسمي من الثمن أو بمادفع من الثوب **فاجبت** بان الشفعة تكون بماسمي من الثمن دون الثوب قال في الدرر وأشرى أي الدار فبني دارا غال كاف مثلا ودفع ثوبا فبقيت عشرة بة أي بمقابلته الثمن فالشفعة بالثمن لا بالثوب اه والله تعالى أعلم **سئلت** مقولكم في الشفيع والمشتري إذا اختلفا في الثمن فقال المشتري بألف وقال الشفيع بخمسمائة وأقام كل بيته على ما قاله فاي البيتين تقدم **فالجواب** أن بيته الشفيع أحق بالتقدم كما أجاب بذلك في التنقيح ونقل عن العلاني شارح التنوير ما نصه وإن اختلف الشفيع والمشتري في الثمن والدار مقبوضة والثمن منقود صدق المشتري ببيته لانه لا ينكر ولا يتحالفان وإن برهنه فالشفيع أحق لأن بيته

مطلب دار في سكة غير نافذة  
لجار ملاصق وآخر داره  
في نهاية السكة الخ  
مطلب إذا حضر الغائب  
فهو على شفيعته ما لم يوجد  
منه مسقط

مطلب في صبي له ولي ولم  
يطلب الخ

مطلب ذهب للقاضي بعد  
الموائمة للخصومة الخ

مطلب اشتري أرضا فبني  
فيها مسجد الخ

مطلب اشتري بدراهم ودفع  
ثوبا مثلا فهل الشفعة  
بالمسمى أو بالمدفوع

مطلب في اختلاف الشفيع  
والمشتري في الثمن

وهو قوله لأن بيته ملزمة أي  
للمشتري بخلاف بيته المشتري لأن  
الشفيع غير والبيتان للارزم  
فالأخذ ببيته أولى اه من الراد

ملزمة اه قال المنقح ولعل فائدة التقييد بنقد الثمن كونه اختلافا مع المشتري اذ لو كان غير منقود  
 يكون الاختلاف مع البائع ولم يظهر لي فائدة التقييد بكون الدار مقبوضة والمثمن خالصة عن القيد  
 اه وابته الى اعلم **سئلت** عن معنوه مهمل لا ولي له وقد بيع عقاره وجاره فاستحق الشفعة فهل  
 للقاضي أن ينصب عليه وصيا يشفع له **ج** فاجبت **ب** نعم له ذلك كالصبي المهمل فقد نقل الكفوي أن  
 للامام والقاضي أن ينصب للصبيان من يطالب لهم الشفعة وفي الهندية أن المعتوه كالصبي ومثله في  
 شرح العيني على الكنز والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشفيع اذا اخبر أن الثمن ألف فلم يتم اخبر أنه  
 خمسة فطلب الشفعة فهل له ذلك **ج** فاجواب نعم قال في التنوير قيل للشفيع انما بيعت بألف فسلم ثم  
 ظهر أن ما بيعت بألف أو برب أو شعير وقيمتها ألف أو أكثر فله الشفعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل  
 للقاضي سؤال المشتري عن موضع الدار منه الا وحدها **ج** فاجبت **ب** نعم يسأله عن ذلك قال في  
 الزرنبلاية القاضي يسأل أولا المشتري قبل أن يقبل على المتدعي عليه عن موضع الدار من المصير  
 وحدها فاذا بين ذلك سأله عن قبض المشتري الدار وعده فاذا بين سأله عن سبب شفعته وحدها  
 ما شفع به فاذا بين ولم يكن محبوبا بغيره سأله متى علم وكيف منع حين علم فاذا بين سأله عن طاب التقرر  
 كيف كان وعند من أشهدوه هل كان الذي أشهد عنه أقرب أم لا فاذا بين ذلك كله ولم يخجل بشئ وفي  
 شروطه تمت دعواه وقبل القاضي على المتدعي عليه فسأله عن مالكية الشفيع لما يشفع به الخ اه والله  
 تعالى أعلم **سئلت** اذا كان الشراء بغير فاحش فسلم لأب أو الوصي الشفعة هل تسقط شفعة  
 الصبي بذلك **ج** فاجواب انها لا تسقط بذلك في الاصح فقد كتب سيدي حسن الزرنبلاية على قول  
 الدرر صرح لأب والوصي تسليما ما منعه هذا اذا بيعت بمثل قيمتها وان بيعت بأكثر منها بما لا يتبعان الناس  
 في مثله قيل جاز التسليم بالاجماع وقيل لا يجوز التسليم بالاجماع وهو الاصح كما في التبيين وفي البرهان  
 وهذا اذا بيعت بمثل قيمتها فان بيعت بغير فاحش قيل يجوز التسليم لانه محض نظر وقيل لا يصح بالاتفاق  
 وهو الاصح لانه لا يملك الاخذة لملك التسليم كالأجنبي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشفيع  
 اذا أبر المشتري ابراء عاما ولم يعلم الشفيع أنه اشترى ماله فيه حق الشفعة هل تبطل شفعته **ج** فاجواب  
 نعم قال في الاشياء ابراء العام من الشفيع يبطلها قضاء مطلقا ولا يبطلها ديانة ان لم يعلمها اه والله تعالى  
 أعلم **سئلت** فمن له دعوى في رقبه الدار وشفعة فيه اما اذا صنع حتى لا يصنع حقه **ج** فاجواب  
 قال في الاشياء له دعوى في رقبه الدار وشفعة فيه اقول هذه الدار داري وأنا تأذعها فان وصات الي والى  
 فانا على شفعتي فيها اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيما لو كان للدار المشفوع فيها شريك وجار فسمع  
 الجار بالبيع وعلم الثمن والمشتري ولم يبرأ بالشفعة وطالب الشريك ثم سلم فقام الجار يطالبها فهل له ذلك  
**ج** فاجواب ليس له ذلك قل الجوى في حوائى الاشياء نقلا عن القنية ولو كان للبيع شريك وجار فسمع  
 البيع فطلب الشريك وسكت الجار ثم سلم الشريك فلا شفعة للجار اثر كطلب الموائبة اه والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن رجل يملك دار بالارث من أبيه وهو لا يعلم ما بيعت دار بجنبه او علم بالبيع والثمن  
 والمشتري ولم يبرأ بالشفعة ثم علم ان تلك الدار له مورثة عن أبيه فبادر بالشفعة فهل تسقط شفعته ولا  
 يهزم بالجهل **ج** فاجواب نعم قال في الخاتمة تبطل شفعته لان شرط تأكيد الشفعة طاب الموائبة عند  
 العلم بالبيع فاذا لم يطلب والجهل ليس بمعذر فلا تبقى له الشفعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم  
 في رجل اشترى دارا وقال للشفيع اشترى بها النفسى فسلم الشفيع الشفعة أو سكت ثم تحقق انه اشترى دارا  
 لغيره فطلب الشفعة فهل له ذلك **ج** فاجواب نعم له ذلك كافي الخاتمة وهذه عبارة رجل اشترى دارا  
 وقال للشفيع اشترى بها النفسى فسلم الشفيع أو سكت ثم ظهر انه اشترى لغيره قال محمد بن رحمه الله تعالى  
 تبطل شفعته وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تبطل وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم **سئلت**

مطلب المعتوه كالصبي في  
 الشفعة

مطلب قبل له ان الثمن ألف  
 فترك ثم ظهر ان الثمن أقل  
 فله الشفعة

مطلب للقاضي سؤال  
 المتدعي للشفعة عن محل  
 الدار وحدها

مطلب اذا كان الشراء بغير  
 فاحش فسلم لأب الخ

مطلب ابراء العام من  
 الشفيع مسقط لها قضاء

مطلب اذا كان له دعوى في  
 رقبه الدار وفي الشفعة ماله  
 يصنع  
 مطلب للدار شريك وجار  
 الخ

مطلب له دار بالارث وهو  
 لا يعلم ما بيعت دار بجنبه  
 فسكت بطلت

مطلب قال المشتري اشترى  
 النفسى فسلم الشفيع ثم  
 ظهر انه أخذها لغيره  
 الشفعة

مطالب نزهة المشتري أن  
الشفيع آخر والشفيع أنه  
طالب بمجرد علمه  
مطالب في صورة طلب  
الاشهاد

مطالب الوكيل بطلم اذا  
سلم جاز الخ

مطالب الوكيل بالشراء  
خصم للشفيع مادام المقار  
بيده  
مطالب الزيادة في الثمن  
لا تلزم الشفيع

مطالب لاشفعة فيما يبيع  
فاسدا

مطلب علم بالبيع ايلا  
وأشهاد صابجا

مطالب سلم ثم شفع لا تبطل  
شفعة

مطالب قال المشتري للشفيع  
ادفع الدراهم وخذ شفعتك  
مطلب الشفيع الى أجل  
مجهول لاشفعة عليه

مطالب أقترز يديهم ثم باع  
له الباقي فهو مل للجار حق  
الشفعة

في المشتري اذا برهن أن الشفيع أخر طلب الموائمة بعد سماعه زمانا بالضرورة وبرهن الشفيع انه طلب  
بمجرد علمه من منهما تقدم بينته فالحق جواب أن البيعة للشفيع عنده وعند المشتري كافي للزيادة اه  
والله تعالى أعلم **سئل** ما صورة طلب الاشهاد **ج** فاجبت **ق** قال في الخاتمة وصورة طلب الاشهاد  
أن يقول الشفيع للمشتري حين لقبه أطلب منك الشفعة في دار اشتريتها من فلان التي أحد حدودها  
كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا وأنا شفيعها بالجوارب أو أحد حدودها كذا والثاني كذا  
والثالث كذا والرابع كذا فاسلمها لي ولا بد أن يبين أنه شفيع بالتمركه أو بالجوارب أو بالحقوق ويسين  
الحدود لتبصر الدار معلومة اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الوكيل بطلب الشفعة اذا سلم الشفعة  
للمشتري هل يصح تسليمه **ج** فاجبت **ق** نعم قال في الخاتمة الوكيل بطلب الشفعة اذا سلم الشفعة للمشتري  
جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو بمنزلة تسليم الاب والجد شفعة الصغير اه وقد سبق  
فيما نقلناه عن أحكام الشفعة أن شرط تسليم الوكيل بحسب القاضي بخلاف الاب والجد وفي التنوير  
الوكيل بطلم اذا سلم أو أقر على الموكل بالتسليم صح لو كان التسليم أو الاقرار عند القاضي واللام يصح قال  
ابن عابدين قوله واللام يصح هذا قوله لو قول أبي يوسف الاول وقيل آخر يصح مطلقا كافي الترخاينة  
وفيها عن الولولجية بتسليم الشفعة من الوكيل صحيح وان لم تكن الدار في يده عندها وعليه المتوى خلافا  
لحميد اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الوكيل بالشراء هل يكون خصما للشفيع فالحق جواب  
نعم يكون خصما له مادام المعتبر بيده فاذا سلمه الى الموكل يكون الموكل هو الخصم قال في الدرر الوكيل  
بالشراء خصم للشفيع لانه العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق المتقدم ما لم يسلم الى الموكل فاذا سلمه اليه  
يكون هو الخصم اذ لم تكن له يد ولا ملك فيكون الخصم هو الموكل اه والله تعالى أعلم **سئل** عن  
اشترى دارا بمائة ثم زاد في الثمن عشرين هل لا تلزم الزيادة الشفيع فالحق جواب نعم لا تلزمه قال في  
الكافي وان زاد المشتري البائع في الثمن لا تلزم الزيادة الشفيع لانه استحق أخذها بالثمن الاول قبل الزيادة  
اه والله تعالى أعلم **سئل** عن اشترى أرضا ثم فاسدا هل تنبأ فيها الشفعة فالحق جواب  
لا تنبأ فيها الشفعة في مخ العقار اذا اشترى دارا ثم فاسدا فلا شفعة فيها أما قبل القبض فليقضاء ملك  
البائع فيها أو أمابه فلا احتمال الفسخ لان اكمل من التباين بين سيد لا في فسخه ولم يسقط فسخه فان سقط  
فسخه بان نى المشتري فيها وجبت الشفعة اه والله تعالى أعلم **سئل** عن علم بالبيع في أنشاء الليل  
فأشهد في الصباح هل يصح اشهاد ولا تبطل شفعته فالحق جواب نعم يصح اشهاد ولا تبطل شفعته قال في  
القنية علم بالبيع في نصف الليل فأشهد حين أصبح صح لان تأخير له عذر اه وبعبارة الخلاصة اذا علم  
بالبيع في الليل ولم يقدر على الخروج والاشهاد فان أشهد حين أصبح صح اه فاقدانه اذا قدر على الخروج  
ايلا ولم يفعل لا يكون معذورا والله تعالى أعلم **سئل** لو لقي الشفيع المشتري فسلم عليه ثم طلب  
الشفعة هل لا تبطل شفعته بالسلام قبل الطلب **ج** فاجبت **ق** لا تبطل بذلك قال في القنية ولو لقي المشتري  
مع أبيه فسلم على الاب بطلت شفعته ولو سلم على الابن المشتري لا تبطل وهو المختار لا احتياجه الى السلام  
للكلام اه وفي الخلاصة الشفيع اذا سلم على المشتري لا تبطل شفعته وهو المختار لقوله عليه السلام من  
تكلم قبل السلام فلا يجيبوه اه والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل طلب الشفعة من المشتري  
فقال له المشتري بعدي طاب الوائبة والاشهاد ادفع الى الدراهم وخذ شفعتك فلم يحضره في ثلاثة أيام  
فصاعدا مع الامكان فهو لا تبطل شفعته فالحق جواب انها لا تبطل شفعته وقيل أبو الليث تبطل والمختار  
الاول أذنه في القنية والله تعالى أعلم **سئل** عن اشترى دارا بثلثمائة معلوم مؤجل الى الحصاد هل  
للباع شفعة فيها فالحق جواب ليس له ذلك لانه ملكها بالبيع الفاسد وهي من الخيل لا بطل الشفعة كذا  
في القنية والله تعالى أعلم **سئل** فيمن أقترز رجل بسهم من دار ثم باع له الباقي ثمن معين فهل للبائع  
الشفعة

في المبيع المذكور حق الشفعة فالجواب ليس له حق الشفعة عند الخصاف وكان أبو بكر الخوارزمي  
يخطئ الخصاف في هذه ويقضي وجوب الشفعة كذا في الهندية والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشفيع  
إذا قال للمشتري إن لم أعطك الثمن إلى ثلاثة أيام فأنا بريء من الشفعة فلم يبيح بالثمن إلى ذلك الوقت هل  
تبطل شفيعته فالجواب إن في المسألة خلافاً والصحيح إنه لا تبطل لأن الشفعة متى ثبتت بطالب  
الموالبة والأشهاد وتأكدت لا تبطل ما لم يسلم بلسانه اهـ من الخاتمة لمخصا ونقصل الجوى  
عن الظهيرية مانصه لوقال إن لم أجي بالثمن إلى ثلاثة أيام فأنا بريء من الشفعة فلم يبيح قال عامة  
المشايخ لا تبطل شفيعته وهو الصحيح لأن ما متى ثبتت بطالب الموالبة والأشهاد لا تبطل ما لم  
يسلم بلسانه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز التوكيل بأخذ الشفعة **جواب** نعم يجوز  
قال قاضيخان الشفيع إذا وكل رجلاً بأخذ الشفعة جاز توكيله ثم قال قاضيخان مانصه فإن قال المشتري  
بعد ما ثبت التوكيل الشفعة إذا أريد بين الشفيع أنه لم يسلم يقال له سلم الدار إلى الوكيل وتابع الموكل  
وحلفه وهو كالوكيل بقبض الدين إذا ادعى المدينون أن الموكل أبرأه عن الدين فإنه يؤمر بدفع الدين إلى  
الوكيل ويقال له اتبع الموكل وحلفه على ما تدعى اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري نصف  
أرض وقسمه مع البائع ثم قام على المشتري الشفيع فقبض له بالشفعة فهل له نقض القسمة فالجواب  
ما في الخاتمة وهو هذا رجل اشتري نصف فاشأنا تمام داراً أو جزأنا تمامها ثم إن المشتري قاسم البائع  
وحضر الشفيع فإن كانت القسمة بقضاء القاضي فإن الشفيع يأخذ من المشتري ما صار له بعد القسمة  
وليس له أن يبطل القسمة رواية واحدة وإن كانت القسمة بغير قضاء هل له أن يبطل القسمة فيه رواية  
والصحيح أنه لا يبطل وله أن يأخذ بالشفعة ما صار للمشتري اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** ما واكم في  
رجل سلم الشفعة للمشتري قبل علمه بالبيع هل تبطل شفيعته فالجواب أنه تبطل شفيعته حيث سلمها  
بعد البيع وإن لم يعلم بالبيع قال في البرازية ولو سلمها بعد البيع وهو لا يعلم بالبيع صح النسليم وبطلت  
والله تعالى أعلم **سئلت** لو صالح المشتري الشفيع على أن يترك شفيعته بدراهم معلومة هل  
تبطل شفيعته **جواب** نعم تبطل شفيعته ولا يجب المال ففي فتاوى الانقروى وفي وجه تبطل  
الشفعة ولا يجب المال وهو أن يصلح على أن يترك الشفعة بحال يأخذ من المشتري فيها ما تبطل  
شفيعته لوجود الاعراض عن الأخذ بالشفعة ولا يجب المال اهـ معزى بالنهاية شرح الهداية والله تعالى  
أعلم **سئلت** لو تكرر البيع في العقار ولم يعلم الشفيع ثم علم هل يأخذ بالشراء الأول أو الثاني  
فالجواب أنه مخير فإن اختار الأخذ بالشراء الثاني يأخذ من يد المشتري الثاني ولا تشترط حضرت  
المشتري الأول وإن اختار الأخذ بالثمن الأول بحكم الشراء الأول كان له ذلك وتشترط حضرت المشتري  
في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا تشترط اهـ من الانقروى وفي الرد مانصه **سئلت** إذا  
بألف وباعها لآخر بالثمن ثم حضر الشفيع وأراد أخذها بالبيع الأول قال أبو يوسف يأخذها من ذي  
السيد بألف ويقال أطلب بأثقل بألف أخرى وعند مالك لا يشترط حضرت المشتري الأول وإن طلب بالبيع  
الثاني لا يشترط حضرت الأول اتفاقاً اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اشتري نخلاً  
مثمر مع الأرض وشرط الثمرة له فقام عليه شفيع وقضى له بالشفعة فهل يأخذ الثمرة مع الأرض والنخل  
فالجواب نعم قال في التنوير ويأخذ بثمرها إن ابتاع أرضاً وشرط لا وشر أو أثمر بعد الشراء في يده وإن  
جذبه المشتري فلا يس للشفيع أخذه اهـ مع مزيد من شرحه والله تعالى أعلم **سئلت** عما فعله  
الناس لاسقاط الشفعة من استثناء ذراع أو نحوه من جانب الجار هل هو في محله فالجواب نعم قال  
في التنوير وإن باع عقراً إلا ذراعاً مثلاً في جانب حقه الشفيع فلا شفعة له دم الاتصال اهـ مع زيادة من  
شرحه للأمل في قوله إلا ذراعاً مثلاً أي مقدار عرض ذراع أو شبراً وأصبح وطوله تمام ما يلاصق داراً

مطلب قال إن لم أعطك الثمن  
إلى ثلاثة أيام فأنا بريء من  
الشفعة الخ

مطلب يجوز التوكيل  
بأخذ الشفعة

مطلب اشتري جزءاً وقسمه ثم  
حضر الشفيع

مطلب قبل أن يعلم بالبيع  
سلم الشفعة بطأت

مطلب صالح المشتري  
الشفيع على تركها بدراهم  
الخ

مطلب تكرر البيع ولم  
يعلم الشفيع ثم علم له الخيار

مطلب اشتري نخلاً مع  
معر الأرض الخ

مطلب في إبطال الشفعة  
باستثناء ذراع

مطلب اشترى دارين من  
رجل صدقة الخ

مطلب تبطل الشفعة ببيعها

مطلب لا يصح تسليم الوكيل  
الشفعة في غير مجلس القاضى

مطلب برهن المشتري أن  
الشفيع آخر الطاب  
وخالفه الشفيع

مطلب تعدد المبيع  
وللمشتري اتصال بأحدهما

مطلب قال ان اشترت  
هذا فقد سلمت لك الشفعة  
لا يصح

مطلب بيعت داران والشفيع  
ملاصق لهما

الشفيع من ابن عابدين اه معزى بالدر والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل اشترى دارين من  
رجل واحد في طريق غير نافذة صدقة واحدة قطاب الشفيع احدى الدارين فهل يكون له ذلك  
فالجواب ما في الهندية من أنه ان طاب الشفعة بحكم الشركة في الطريق لا يأخذ البعض لانه تفريق  
الصدقة من غير ضرورة وان أراد الشفعة بحكم الجوار وجواره في هذا المنزل الذي يريد أخذه لا غير  
كان له ذلك اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن باع شفعته بمال هل تبطل شفعته فالجواب نعم  
تبطل شفعته قال في التنوير ويطلبها ببيع شفعته بمال ولا يلزم المال اه مع من يد من شرحه للعلائي  
وقبل ابن عابدين عن الذخيرة واذا وهبها أو باعها الانسان لا يكون تسليم لان البيع لم يصادف محلا  
قال والا تزل أصح وعزاه للنهابة والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن تسليم الوكيل الشفعة في غير  
مجلس القاضى هل لا يصح فالجواب نعم لا يصح قال في جامع الفتاوى تسليم الوكيل الشفعة في غير  
مجلس الحكم لا يصح وان ادعى تسليمه في مجلس الحكم وأنكر الوكيل بحالف عندهما خلا فالجواب لان تسليمه  
في مجلس الحكم صحيح عندهما اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عما لو برهن المشتري أن الشفيع آخر  
الطاب بعدد سماعة زمانا بالضرورة وبرهن الشفيع أنه طاب كاعلم فينبغي من تقدم فالجواب تقدم  
بينه الشفيع عند الامام وعندهما بينه المشتري كأي النزابة وفي الدر المختار ولو برهناف بينه الشفيع  
أحق قال محشميه الشافى لان ثبت الاخذ والبيات للثبات اه معزى بالاطه طوى والله تعالى أعلم  
❀ سئلت اذا كان المبيع متعديا كدارين وللشفيع اتصال باحدهما فقط هل له الشفعة في  
الملاصق فقط فالجواب نعم قال في الدر المختار لو كانت دار الشفيع ملاصقة لبعض المبيع كان له  
الشفعة في الملاصقة فقط قال محشميه معناه اذا كان المبيع متعديا كدارين له جوار باحدهما كما  
ذكره المحوى وغيره قال وقد منعت الاتقان لو كان أحد الجارين ملاصقا للمبيع من جانب والاخر  
من ثلاث فهو مساو اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن شفيع قال لا تخربل البيع ان اشترت  
هذه الدار فقد سلمت لك شفعة اهل يصح هذا فالجواب انه لا يصح نقل في الرد عن الشفيع الى أن  
الشفيع اذا قال قبل البيع ان اشترت فقد سلمته انه لا يصح اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن دارين  
بعتا صدقة واحدة والشفيع ملاصق لهما معا فهل له أخذ احدهما فقط فالجواب ليس له ذلك بل  
يأخذهما معا أو يتركهما معا لتفريق الصدقة وأما لو كان ملاصقا لاحدهما فقط فقد أسلفنا أنه يأخذ  
الملاصقة فقط وقد نظم ذلك ابن وهبان فقال

وليس له تفريق دارين بيعتا \* ولو غير جار فالتفريق أجدر

قوله بيعتا أى صدقة واحدة وهو شفيعهما وقوله ولو غير جار أى لهما جميعا بل لاحدهما وقوله فالتفريق  
أجدر ترجيح لا قول بان له أخذ ما يجاوره فقط وهو قولهما وقول الامام آخر اوعليه الفتوى كافي الرد  
والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل يجوز اسقاط الشفعة بالحيلة قبل تبونها فالجواب نعم يجوز اسقاطها  
قبل الثبوت ولو طلب الشفيع عين المشتري انه ما فعل ذلك لاسقاط الشفعة لا يحلف لانه لو أقربه لا يلزمه  
وهذا المحمول على ما إذا لم يدع أن البيع كان تلجئة والا فله التحليف كاحقة ابن عابدين في الرد وفي ابن وهبان  
وما ضرب اسقاط التحيل مسقطا \* وتحليفه في النكر لا شكر أنكر

مطلب يجوز التحيل  
لا سقاط الشفعة قبل ثبوتها

مطلب بعد الطلبين باع  
الدار التي بها الشفعة بطلت

أى لا بأس باسقاط الشفعة بالحيلة والمصدر مضاف الى قاعله والمفعول محذوف أى الشفعة وفاعل ضم  
المصدر ومفعوله قوله مسقطا لمحذوف كافي الرد أيضا والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن شفيع  
طاب الشفعة طاب موثبة واشها. وقبل أن يتضى له القاضى بالشفعة باع الدار التي شفع بها فويل تبطل  
شفعته فأنجبت بغير تبطل شفعته قال في الدر المختار ويطلبها ببيع ما يشفع قبل القضاء بالشفعة  
مطلقا على بيعها أم لا وكذا الوجه بل ما يشفع به مسجد أو مقبرة أو وقتا مسجلا اه قال محشميه ينبغي



مطلب في بيع عقار بعقار  
وانه يوجب الشفعة

مطلب يلزم في دعوى  
الشفعة طلب التماس

مطلب في معنى قولهم  
تستقر الشفعة بالاشهاد

مطلب أقر بالبيع لزيد  
وكذبه زيد للشفيع أخذا

مطلب انتفع المشتري بالغلة  
سنتين ثم أخذها الجار بالشفعة

مطلب أقر بالشرء من  
فلان الغائب فلا شفيع  
حق الشفعة

مطلب تراخي عن الاشهاد  
بلاعذر بطات شفيعه

مطلب تثبت الشفعة للعمل

مطلب اشترى دارا وقبل  
قبضها بيعت دار بجنبها فله  
الشفعة

مطلب دار في رفاق غير نافذ  
لا يختص بالشفعة فيه  
الملاصق

على القول بازروم الوقف بمجرد القول أن تسقط به وإن لم يسجل اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن  
بيع عقار بعقار هل يوجب الشفعة لاشريك الجار فالحجواب نعم يوجبها قال في الدر المختار وفي  
النسائية يئلى يأخذ منه وفي القمي بالقيمة فوي بيع عقار بعقار يأخذ كل من العقارين بقيمة الآخر وفي  
النسائية يئلى يأخذ بحال أو طاب الشفعة في الحال وأخذ بعد الاجل ولا يئبجل ماعلى المشتري لو أخذ  
بحال ولو سكنت عنه فلم يطاب في الحال وصبر حتى يطاب عند حلول الاجل بطات شفيعه خلا فلا ي  
يوسف اه قال محبيه ثم ان أخذ بمن حال من البائع سقط الثمن عن المشتري وان أخذ من المشتري  
رجع البائع على المشتري بمن مؤجل كما كان اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت هل يلزم الشفيع في  
دعوى الشفعة عند القاضي أن يطلب تسليم المشنوع من المشتري فالحجواب نعم قل في الوقائع  
المصرية يلزم الشفيع عند دعواه الشفعة بمجلس القاضي أن يطلب من القاضي أن يأمر المشتري بتسليم  
المشنوع اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت ما قولكم في قول الفقهاء في كتاب الشفعة وتستقر  
بالاشهاد امامه اه فالحجواب قال المحقق ابن عابدين قوله وتستقر بالاشهاد أى بالطلب الثاني وهو  
طاب التقرير اى انى أنه اذا أشهد عليه لا يطل به ذلك بالسكوت إلا أن يسقطه بالامانة أو يهز عن ايداه  
الثمن فيبطل القاضي شفيعته ولا بد من طلب الموائبة لان حق ضعيف يبطل بالاعراض فلا بد من الطلب  
والاشهاد اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل أقر ببيع داره وكذبه المشتري هل للشفيع حق  
الشفعة على البائع مؤاخذه له بأقراره فالحجواب نعم قال أبو السعود حتى لو أقر بالبيع أخذها الشفيع  
ولو كذبه المشتري ثبتت البيع بأقراره وان لم يثبت ملك المشتري لانسكاره اه معزيا للحموى  
❦ سئلت عن المشتري اذا انتفع بغلة ما اشتراه من العقار سنين ثم قام عليه الجار وأخذ بالشفعة بقضاء  
القاضي أو بالتراضى هل يضمن الغلة التي انتفع بها فالحجواب لا يضمنها قال أبو السعود وفي حواشيه على  
من لا مسكين فلو كان المبيع كرمافا كل المشتري غارة سنين فنه لا يضمن ولا يطرح عن الشفيع شئ من  
الغنم لما أكل اذا حدثت الثمار بعد قبض المشتري لان الملك ثابت له حتى لو آجره طبيب له الاجرة اه والله  
تعالى أعلم ❦ سئلت فمى أقر بالشرء من فلان وفلان غائب هل للشفيع أخذ المبيع من يد المشتري  
بغية البائع فالحجواب نعم له أخذه بالشفعة قال في الوهبانية

وذو البيع ان يشهد وغاب من اشترى \* أقر فبطاها الى حين يحضر

قال سيدى حسن في شرحه المسألة من اختلاف الفقهاء للطعاوى أقر رجل بشرء دار في يده وللشفيع  
أخذها بغية البائع فان حضر وجد البيع أخذه وبطلت الشفعة اذا لم تكن بينة اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن  
مطلب طلب الشفعة وتراخي عن طلب الاشهاد في يات بعقبه بلاعذر شرعى فهل  
تبطل شفيعته والحالة هذه فالحجواب نعم تبطل شفيعته والحالة هذه قال في جامع الفتاوى بعد كلام  
ولو طلب طلب الموائبة ثم طوع بركة تين ثم طاب طلب الاشهاد بطات شفيعته قال وهانان المسألة ان  
تدلان على أن طلب الاشهاد عقيب طلب الموائبة بغير تأخير لازم اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت هل  
تثبت الشفعة للعمل بداره التي ورثها من أبيه فاجبت ❦ نعم تثبت له اى اذا وضعه أمه لاقول من  
سنة أشهر منذ البيع قال في جامع الفتاوى تثبت الشفعة للعمل بداره التي ورثها من أبيه فلو وضعت  
لاقل من ستة أشهر منذ البيع فله الشفعة والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن اشترى دارا ولم يقبضها  
فبيعت بجنبها دار هل يثبت له حق الشفعة فالحجواب كفى الهندية قال ولو اشترى دارا ولم يقبضها  
حتى يبيع بجنبها دار أخرى فله الشفعة اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن دار سكة غير نافذة هل  
يختص بالشفعة فيها الملاصق أم لا فالحجواب انه لا يختص بها الملاصق بل تثبت لجميع أهل السكة  
قال في الهندية سكة غير نافذة اذا بيعت دار فيها فالشفعة لجميع أهل السكة اه والله تعالى أعلم

مطلب في شراء النضولي  
المعتبر وقت البيع لا الاجارة  
مطلب اشترى سوما ثم اشترى  
الباقى ليس للشئ بيع حق  
في الباقي  
مطلب اشترى منزلا في  
زقاق غير نافذ الخ

مطلب لا تبطل الشفعة  
بتفاسخ المتبايعين البيع  
مطلب في متفاوضين ورث  
أحدهما دار الخ

سئلت متى يكون طلب الشفعة في بيع النضولي عند البيع أو عند الاجارة فالجواب انه يعتبر وقت البيع عند الامام الاعظم خلافا لجملة فقائه يعتبر عنده وقت الاجارة كما في الهندية والله تعالى أعلم  
سئلت فممن اشترى سوما من عقار مشاعا بممن ثم اشترى باقي الاسهم بممن معين فأراد الجار الاخذ بالشفعة فهل ليس له أن يأخذ الكل بل ما يبيع أولا فقط بممنه فالجواب أن له أخذ السهم الذي يبيع أولا فقط دون الباقي الذي يبيع ثانيا والمساألة في التثنية ورثه للمعالي وقد أفتى بذلك أخونا الشيخ العباسي مفتي مصر في الحال كما في فتاويه الهـدية والله تعالى أعلم  
سئلت مفوضكم عن اشترى منزلا في سكة غير نافذة صنفقة واحدة فأراد الشفيع أن يأخذ أحدهما فقط فهل له ذلك فالجواب انه ان طلب الشفعة بحكم الشركة في الطريق لا يأخذ البعض لانه تنزيق الصنفقة من غير ضرورة وان طلب بجميع الجوار وجواره في هذا المنزل الذي يريد أخذه لا غير كان له ذلك كذا في الهندية عن الحائفة والله تعالى أعلم  
سئلت عن البائع والمشتري اذا تناقضا ببيع قرار من الشفيع فويل لا تبطل شفعته فالجواب انه لا تبطل قال في الهندية دفع البائع والمشتري العقد بينهما لا يبطل حق الشفعة اهـ من الهندية والله تعالى أعلم  
سئلت عن متفاوضين ورث أحدهما دارا من ابيه فبيعته دارا بغيرها فسلمت شركة الاخر شفعته فيها هل يصح فالجواب ما في الهندية وهذا نصه وقسم أحد المتفاوضين شفعة صاحبه بسبب دار له خاصة ورثها باثر اهـ معزيا لمحيط السر حسي والله تعالى أعلم

### كتاب القسمة

مطلب الانقاض ان أمكنت  
قسمة أوصفت بمطلب أحدهما  
مطلب أرض بين جماعة  
بني فيها البعض فالحكم  
مطلب طلب البعض القسمة  
والبعض المهايأة أجيب  
مطلب القسمة ان كانت  
الدار قابلة لها  
مطلب اقسما وتركها فيها  
ديون الخ

سئلت عن شركتين في دار انهم دعت أنقاضها ووسعت فإراد أحدهما اقسمة الانقاض وأبى الآخر فهو لي بحسب الآتي فالجواب ان الانقاض ان أمكن قسمة بان لم يتخرج الى كسر وشق فسمت بطلب أحدهما ويجوز للمتبع وما يحتاج الى الكسر لا يقسم الا بالتراضي والجدار القائمة لانهم لا يترضى أقدمه قارى الهندية رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم  
سئلت قارى الهندية عن أرض مشتركة بين جماعة شائعة غير مقسومة بين أحد الشركاء فيها بناءا وبنيونافذها الباقون في الحكم فواجب ان اذ لم يجز وما فعل تقسم بينهم فان وقع نصيبه فيما بين فيه وغرس بقي وان لم يقع فيما بين فيه بل في نصيب الشركاء فاعرضهم ما تقسمه الارض بذلك  
سئلت هل يجوز للشرك أن يهاين شركة في الدار أو في السفينة في السكنى والاجارة فواجب ان كانت الدار قابلة للقسمة فطلب أحد الشركين القسمة والاخر المهايأة أجيب طلب القسمة وان لم يطلب أحد القسمة وطلب الآخر المهايأة في الزمان وامتنع الآخر أجبر وأما السفينة فلا جبر على التهاين فيها حملا ولا استغلا لا من حيث الزمان بان يستغلها أحدهما مشهورا والاخر شهرا بل بواجبها أو الاجرة بينهم ما اهـ والله تعالى أعلم  
سئلت عن شركة فيها ديون قسمة الاعيان والديون التي على أربابها لبيت فهل تجوز هذه القسمة فالجواب انهم ان اقسمة الدين والعين جلدان شرطوا في القسمة أن الدين الذي على فلان لهذا الوارث مع هذه العين والدين الذي على فلان الاخر لهذا الوارث الاخر مع هذه العين فهذه القسمة باطلة في العين والدين كذا في نتيجة الفتاوى عن الذخيرة والله تعالى أعلم  
سئلت هل تصح القسمة بلا أمر القاضي فالجواب نعم قال في المتن في وضع الاقسام بأنفسهم بلا أمر القاضي اهـ وفي الخيرية القسمة بالتراضي أكد منها بقضاء القاضي اهـ والله تعالى أعلم  
سئلت عن شركتين تهايان ثم أراد أحدهما نقض المهايأة فهل يجاز ذلك فالجواب ما في فتاوى الانقروى وهذا لفظه ويجوز نقض المهايأة بلا عذر وعن محمد لا يجوز الا بعذر كلاجارة أو تهايانا بتراضيهما وان تهايانا بأمر القاضي فليس لاحدهما نقضها مالم

بصطلح على النقص وفي الخاتبة وبنفرد أحدهم بانقضها به ذرو وغيره في ظاهر الرواية وروى  
 ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا ينفرد أحدهما بالنقص إلا بعد رأ وبطلب قسمة عينها وهذا إذا  
 كانت المماثلة بنفرد أمر القاضى فإن كانت بحكم الحاكم لا ينفرد أحدهم بانقضها إلا بصطلحا اه والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين تقاسم عقالا مرفقة قاسم من أهل الخبرة بزمعه وبني أحدهما  
 فيم صلبها بالقسمة ثم قام أحدهم ما يدعى أن القاسم غلط في القسمة فهل تسمع دعواه فالحجواب نعم  
 تسمع دعواه قال في التتارخانية نقلا عن الذخيرة قاسم قسم دار بين اثنين وأعطى أحدهما أكثر من  
 حقه غلطاً وبني أحدهم أن نصيبه قال تستقبل القسمة من وقع بناؤه في قسمة غيره رفع نقضه ولا يرجعون  
 على القاسم بقسمة البناء ولكن يرجعون عليه بالأجر الذى أخذه منهم كذا في الخبرية والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن ورثة طالبوا القسمة من القاضى وقد أقر واحد منهم بدين على الميت فهل يجيبهم القاضى  
 فالحجواب نعم ويؤمر المقرب بأداء الدين من حصته قال في الخاتبة إذا طلب الورثة القسمة من القاضى  
 سألهم القاضى هل عليه دين إن قالوا لا كان القول قو لهم وإن أقر أحد الورثة بدين على الميت ونحو  
 الباقيون قسمة التركة بينهم ويؤمر المقرب قضاء كل الدين من نصيبه عندنا إذا كان نصيبه في بكل الدين اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل مات عن زوجة وهى حبلى وعن ورثة آخرين طلبوا القسمة  
 فوراً فهل يجابون بوقف نصيب الحمل فالحجواب إن في المسألة تفصيلاً ذكره في الخاتبة وهذه عبارتها  
 لو مات رجل وترك امرأة حاملاً وإساقاً للقاضى لا يقسم الميراث حتى تلد فإن كان الوارث أكثر من واحد  
 ولم ينتظر الولادة إن كانت الولادة بعيدة يقسم وإن كانت قريبة لا يقسم ومقدار القرب والبعيد  
 مقوض إلى رأى القاضى وإذا قسمت التركة بوقف نصيب الحمل واختلافوا في مقدار ما يوقف للحمل  
 قال الفقهاء أبو جعفر بوقف نصيب ابنين ويقسم الباقي وهو رواية عن أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف  
 رحمه الله تعالى في رواية وقال بعضهم بوقف نصيب أربع بنين ويقسم الباقي وهو رواية عن أبي  
 حنيفة أيضاً وذكر الخصاصى عن أبي يوسف أنه بوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى اه والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن رجل مات عن أخوة وامرأة حامل لا غير وقد طلبوا القسمة فهل لا يجابون  
 فالحجواب نعم لا يجابون إلى ذلك قال في الخاتبة هذا إذا كان الورثة ممن يرثون مع الحمل إن كان ابناً  
 فإن كانوا الأبرثون مع الابن مات عن أخوة وامرأة حامل بوقف جميع التركة ولا تقسم لأن في حق  
 الأخوة في طلب القسمة شك فلا تقسم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين في أرض فابن  
 للقسمة غاب أحدهما فطلب الحاضر من القاضى القسمة في غياب شريكه فهل لا يجيبه القاضى إلى ذلك  
 فالحجواب نعم وقد أفتى بذلك شيخ الإسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل بما في الخاتبة من قولها  
 ولو كانت التركة بالشرع أو ببعض الشرع كغائب لا يقسم عقاراً كان أو غير واضح حتى يحضر الغائب اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة فيهم صغير فقسموا التركة ثم بلغ الصغير قصر في نصيب نفسه  
 هل يكون تصرفه إجازة للقسمة فالحجواب نعم يكون إجازة بكفى جواهر الفتاوى اه من الخبرة والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن قسمة الفضولي هل تتوقف على الإجازة فالحجواب نعم تتوقف على الإجازة  
 وتكون بانفسه هل كانت تكون بالقول وقد صرح علماؤنا بأن كل عند بيع التوكيل فيه يتوقف عقد  
 الفضولي فيه على الإجازة والقسمة ما يصح التوكيل فيه اه أفاده الرملى والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 امرأة الميت إذا ادعت الحمل هل تعرض على القوابل ليدفن صدقها من كذبها فالحجواب أنها تعرض على  
 امرأة ثقة أو امرأتين حتى غس جنهما فإن لم تقف على شئ من علامات الحمل يقسم الميراث وإن وقفت على  
 شئ من أمارات الحمل تر بسوا حتى تلد أفاده قاضيان ونقله في جملة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت**

مطلب تسمع دعوى الغلط  
 في القسمة

مطلب في ورثة طلبوا  
 القسمة من القاضى وقد  
 أقر واحد منهم بدين

مطلب فيما إذا كان في  
 الورثة زوجة حبلى

مطلب مات عن أخوة  
 وامرأة حامل

مطلب أحد شريكين طلب  
 القسمة في غياب شريكه

مطلب قسمة التركة وفيها  
 صغير ثم بلغ وتصرف في  
 نصيبه كان إجازة

مطلب قسمة الفضولي  
 تتوقف على الإجازة

مطلب هل تعرض امرأة  
 الميت على القوابل إن  
 ادعت الحمل

مطلب اذا كان بعض الشركاء غائباً ومطلب الحاضرون اقمه

مطلب قاسم الوارث ثم ادعى ديناً على الميت تقبل دعواه

مطلب مات عن امرأة وصغار وهي تدعى أن جميع ما في البيت لها

مطلب مات عن زوجة حامل وورثة لا يرثون لو كان الحمل ابناً الخ

مطلب قسمت دار وليس لبعضهم طريق الخ

مطلب جدار بينهما أراد أحدهما أن يزيد في طوله فاشترى المنع في الرابع

مطلب له دار ظهر رهاقي في سكة غير نافذة ليس له فتح باب فيها

عن وورثة فيهم غائب وقد طالب الحاضرون القسمة من القاضي فويل يجابون لذلك فالجواب نعم قال في الخلاصة فان كان فيهم غائب يقسم ولا ينتظر حضور الغائب بهمدان يكون الحاضرون بين كبيرين أو أحدهما صغير فينصب عن الصغير وصياً ويقسم لأن أحد الورثة خصم عن الباقي ويضع حصة الغائب تحت يد عدل اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن ورثة تسعوا للتركة ثم ادعى واحد منهم ديناً على الميت وبرهن هل تقبل دعواه بعد الاقسام فالجواب نعم تقبل دعواه ولا يكون الاقسام ابراء عن الدين كافي البرازية والله تعالى أعلم **مسئلت** فمات عن امرأة وصغار والمرأة تدعى أن جميع ما في البيت لها هل للقاضي أن يتعرض لها فيبيع أم سناً أم ر فالجواب ليس للقاضي ذلك والحالة هذه قال في جملة الفتاوى بقول القنية وكذا الوفاة عن امرأة وصغار وسأل الجيران ختم الابواب للصغار وقالت المرأة جميع ما في البيت لي لم يتعرض لها القاضي ولا يبيع أم ميتاً في أشبه ذلك إلا راجل عوت عن صغار وليس أحدهم يدعى شيئاً ما في البيت فيبيع في ذلك أم ميتاً يحفظ للصغار ذكره صاحب القنية في منع الدعوى من كتاب القضاء والله تعالى أعلم **مسئلت** عن مات عن زوجة حامل وورثة لا يرثون لو كان الحمل ابناً هل تقسم التركة أو توقف حتى الوضع فالجواب ان التركة توقف حينئذ ولا تقسم في الخانية جميع ما في الكنفى مانعه هذا اذا كان الورثة عن يرثون مع الحمل ان كان ابناً فان كانوا لا يرثون مع الابن بان مات عن اخوة وامرأة حامل توقف جميع التركة ولا يقسم لأن في حق الاخوة في طلب القسمة كما لا يقسم اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن رجلين اقسما داراً وأخذ كل واحد منهما نصيبه غير أن نصيب أحدهما لا يطريق له أصلاً فهل لا تصح هذه القسمة فالجواب انه ان أمكنه أن يفتح باباً آخر جازت القسمة وإن لم يمكنه ان علم وقت القسمة جازت القسمة وإن لم يمكنه ان يفتح باباً لا تجوز القسمة كذا في البرازية والله تعالى أعلم وفي الوهبانية

ولو قسمت دار وليس لبعضهم \* طريق وفتح الباب فهاهنا مذر

ولم يدروا وقت القسم أن طريقه \* تعذر قالوا بالفساد وقروا

**مسئلت** عن جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في طوله فهل لشريكه منه فالجواب ان في المسألة خلافاً والراجح أن لا شريك المنع وقد أشار إلى ذلك ابن وهبان بقوله

وما لشريك أن يعلى حيطه \* وقيل ان يعلى جائر فغير

قال شارحها الشريك لا يصورتم جدار بين رجلين طوله عشرة أذرع مثلاً أراد أحدهم أن يزيد في طوله فاشترى منه وقيل ليس له منه ولترجع المنع فقدمه ونقل مقابله بصيغة التقرير اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن رجل له دار ظهر رهاقي في سكة غير نافذة هل ليس له فتح باب فيها فالجواب ليس له فتح باب فيها الاستحسانه استطرافاً لم يكن له ولو كان له دار غير رهاقي في هذه السكة في المختار وقد نظم ذلك ابن وهبان فقال

وما لشريك فتح باب به ولا شمس للدار باب فيه وهو المختار (أي المختار)

قال سيدي حسن الشربلاني وفي التبعة زقاق غير نافذ اشترى رجل في القصى داراً فأراد أن يهدمها ويجعلها طريقاً نافذاً ليس له ذلك قال ابن الشحنة وقد نظمت هذا الفرع في بيت حال الكتابة فقلت ولا هدم دار قد شرها وجعلها \* طريقاً قصوى نافذاً بل ويحضر

قال الشربلاني ولو أراد هدم داره بالمحملة أفنى الصدر الشهد به وبعدم جبره على البناء مع تضرر الجيران وقتوى الكرخى على المنع من الهدم وقتوى سمرقند على جبره وعلى البناء لو هدمها اه والله تعالى أعلم **مسئلت** في أهل سكة غير نافذة أرادوا قسمتها فهل ليس لهم ذلك فالجواب نعم قال ابن وهبان

مطلب ليس لأهل السكة غير النافذة تقاسمها ولا يبيعها

وليس لهم قال الامام تقاسم \* بدرب ولم ينفذ كذا البيع يذكر

قال سيدي حسن الشيرازي في النوادر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها ولو اجتمعوا على ذلك ولا أن يقتسموها فمأينهم لأن الطريق لا يعظم إذا كثرت فيه الناس كان لهم أن يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام وكذا ليس لهم أن ينصبوا على رأس سكتهم باباً ويستقروا رأس السكة للأجحة المذكورة قال وفي بيع الكل إشارة إلى صحة بيع واحد نصيبه من الطريق لأن حق العاقبة لا يبطل به بخلاف أقسامها ونحوه ولا يملك مشترى الحصة المروحة حتى يشتري داراً بأم طريقها اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في عتار بين اثنين تقاسمها رضاها ولو تصرف كل منهما فيما يخصه بالقسمة الشرعية وأقر كل منهما بما يتفاه حقه منه قال أن أحدهما يدعي غيباً فاحشاً في القسمة ويريد نقضها فهل ليس له ذلك بعد إقراره بالاستيفاء **الجواب** إن مثل هذا السؤال رفع إلى المحقق الرمي فأجاب عنه بقوله لا تسمع دعواه بعد إقراره بالاستيفاء للقسمة كما صرح به علماء فاطمة وفي قول لا تسمع ولو لم يقرب بالاستيفاء حيث كانت بالتراضي كالبيع فكيف مع الإقرار بالاستيفاء اهـ من الخيرية وفيها أيضاً جواب عن سؤال مانعه تصح القسمة بالتراضي بل هي آكد منها بقضاء القاضي بشهادة اتفاقهم على صحة دعوى الغيب في الوجه الثاني دون الأول إذا لم يقرب بالاستيفاء فلا تسمع دعوى الغيب بعده مطافاً اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في دار بين اثنين تم إياها على أن يستأجرها عدا سنة وهذا سنة فهل تجوز هذه المهاداة **الجواب** أنهم اختلفوا فيها قال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى الظاهر أنه يجوز أن استوت الغلتان فيها وإن فضلت في نوبة أحدهما بشرط أن يكون في الفضل وعليه الفتوى كافي الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** في شريكين اقتسما داراً على أن يكون لأحدهما حق وضع الأخشاب على الحائط الواقع في نصيب الآخر هل يجوز ذلك **الجواب** نعم يجوز ذلك للتعامل كافي القسمة قال وفي الكرم على أن يكون لأحدهما قرار أعصان الشجرة الشرفة على نصيب صاحبه لا يجوز اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن عتار مشتركين بينهم ووصيه هل للوصي قسمته **الجواب** ليس له قسمته إلا أن يكون فيه للصغير منفعة ظاهرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وإن كان فيه منفعة ظاهرة وقسمة الأب تجوز وإن لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة اهـ قسمة والله تعالى أعلم **سئلت** في فائدة **سئلت** في القسمة لم يذكر تفسير المنفعة الظاهرة هذا واختلاف في تفسيرها في بيع الوصي ماله من اليتيم أو مال اليتيم من نفسه قالوا إنه إنما يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط المنفعة الظاهرة فتقبل أن يبيع ماله منه ما يساوي ألف درهم ثم يثمنه بألف أو يشتري من مال اليتيم ما يساوي ثمانمائة بألف وقبل في البيع بالنصف وفي الشراء بالضعف قال رضي الله تعالى عنه في القسمة كذلك اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** إذا غاب بعض الشركاء وحضر البعض وطلب الحاضرون القسمة من القاضي فهل يجيبهم بذلك ويقسم **الجواب** قال في القسمة لا تجوز قسمة أرض مشتركة مع غيبة بعض الشركاء إلا أن تكون موروثية فينصب القاضي قيماع الغائب فيقسم حينئذ والقاضي أن يأذن للشريك في زراعة كل الأرض المشتركة إذا رأى ذلك كي لا يضيع الخراج اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين في حيوانات اقتسماها بالتراضي وزاد أحدهما الآخر دراهم لتعديل القسمة هل يصح ذلك **الجواب** قال في الخيرية في جواب عن مثل هذا السؤال نعم تصح القسمة ويلزم المال اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن طاحونة مشتركة بين اثنين أنه دمت فأبى أحد الشريكين العمارة فدمرها الآخر من ماله هل يكون حينئذ متبرعاً **الجواب** أنه لا يكون متبرعاً ويرجع بقسمة البناء بقدر حصته كالحققة في جامع

مطلب قاسم وأقر باستيفاء حقه ثم ادعى الغيب الفاحش لا تسمع دعواه

مطلب دار بينهما إياها على أن يؤجرها هذا سنة وهذا سنة

مطلب اقتسما داراً على أن يضع أحدهما الأخشاب على حائط الآخر

مطلب عتار بين اليتيم ووصيه هل للوصي قسمته

مطلب غاب بعض الشركاء وحضر البعض الخ

مطلب بينهما حيوانات اقتسماها بالتراضي وزاد أحدهما دراهم

مطلب أنه دمت الطاحونة فأبى أحد الشريكين من همارتها

الفصولين جعل الفتوى عليه في الولوالجية قال في جامع الفصولين معزى إلى فتاوى الفضل طاحونة  
لهم أنفق أحدهما في مرة ثم بالاذن الآخر لم يكن متبرعا فلا يتوصل إلى الانتفاع نصيب نفسه الآية  
اه ومثل الطاحونة الصيانة إذ لا طاحونة مثال لا ينقسم لأنه حكم خاص بها كظواهرها **مسألة**  
في الخيرية من القسمة وفي الحامدية من كتاب الشركة ما نصه (سئل) في دلالة تقبل القسمة  
مشتركة بين زيد وعمرو واحتاجت إلى العمارة الضرورية فأراد زيد أن يعمرها فأبى عمرو وأن يعمرها معه  
فعمرها زيد من ماله ويريد الرجوع على عمرو بقيمة ما يخصه من العمارة المتزيرة فهل له ذلك (الجواب)  
نعم وأفتى بمنزل ذلك الخبر الرملي كافي فتاويه من القسمة اه لكن حقق ابن عابدين رحمه الله تعالى في  
كتاب الشركة من حواشي بهرذ الحنابلة أن ما يجبر الشريك الاتي عليه مثل ما لا يقسم لا بد فيه عند  
الامتناع من اذن القاضي قال وبه يظهر لك ما في قسمة الخيرية يعني الذي قد مناه عنها وقال به - ونقله  
قلت ما نقله في جامع الفصولين عن القاضي قل عقبه أقول ينبغي أن يكون على تفصيل قدمته اه فقلت  
أراد بالتفصيل ما مر من اناطة الرجوع وعدمه على الجبر وعدمه وحاصله أنه لم يرض بما في فتاوى  
القاضي لأن الشريك في الطاحون يجبر لكونه عاملا لا يقسم له ولا يرجع له ولا اذنه ولا أمر القاضي  
ويمكن تأويل كلام الفضل في جملة على ماذا أنفق بأمر القاضي أو هو قول آخر اه وقال في التنقيح بعد  
نقل كلام الخيرية فإن حل على ظاهره من عدم اشتراط أمر القاضي فهو قول آخر مغتني به فيكون في  
المسألة قولان معصمان وإن قيد بالامرار رفع الخلاف والحاصل أن المحقق ابن عابدين كلامه عيّل إلى أنه  
لا يرجع إلى اذن الشريك أو القاضي قال في آخر كلامه في الحاشية والذي تحصل في هذا المحل أن  
الشريك إذا لم يضر طر إلى العمارة مع شريكه بان أمكنه القيمة فأنفق بلا اذنه فهو متبرع وان اضطر  
وكان الشريك يجبر على العمل معه فلا بد من اذنه أو أمر القاضي ليرجع عما أنفق والا فهو متبرع وان  
اضطر وكان شريكه لا يجبر فإن أنفق باذنه أو بأمر القاضي رجع عما أنفق والأدب القيمة فاعتنت تحرير  
هذا المقام الذي هو منلة أقدم الافهام اه وفي طرزة الحاشية ما نصه قوله والذي تحصل الخ وقد نظمت  
هذا الحاصل لتسهيل حفظه فقات

وان يعمر الشريك المشترك \* بدون اذن للرجوع مالم  
ان لم يكن لذلك مضطرا بان \* أمكنه قسمة ذلك السكن  
أما إذا اضطر لهذا وكان من \* أبى على التعمير يجبر فإن  
بأذنه أو اذن قاض يرجع \* وفعله بدون ذات برع  
ثم إذا اضطر ولا جبر كما \* في السفلى والجدار يرجع بما  
أنفق ان كان بالاذن بنى \* لذا والأفقيصة البناء

اه والله تعالى أعلم **مسألة** في شريكين قسما عقارا مشتركا بينهما وامتاز كل بحصته وتصرف فيها  
زما ناقام الاثن أحدهما يدعى أن ذلك العقار كله خاصة فهل لا تسمع دعواه فالجواب نعم لا تسمع  
دعواه لما صرح به قاضيان والزباني والعمادي والبرزلي وكثير من علماء الثامن أن الأقدام على القسمة  
اعتراف بان المقسوم مشترك قال الزباني ولو ادعى أحد المتقاسمين للتركة ديناني التركة صححت دعواه  
ولو ادعى دينباي سبب كان لم تسمع دعواه إذا أقدم على القسمة اعتراف منه بان المقسوم مشترك أفاده  
في الخبرية والله تعالى أعلم **مسألة** عن شريكين في أرض قسما هاتما تقايلا هاتما هاتما هاتما هاتما  
الشركة هل يجوز ذلك فالجواب نعم يجوز قال في البرزلية قسما الأرضي وأخذوا حصصهم  
ثم تراضوا على أن تكون الأرضي مشتركة بينهم كما كانت عادة الشركة لأن قسمة الأرضي مبادلة  
ويصح فتحها وإقالتها للأرضي اه والله تعالى أعلم **مسألة** عن القسمة إذا ظهر فيها غبن فاحش  
بالاحتياط يطلب

مطلب الأقدام على القسمة  
اعتراف بان المقسوم مشترك

مطلب يجوز تقابل القسمة

مطلب إذا ظهر فيها غبن  
فاحش ولم يقر المتقاسمون  
بالاحتياط يطلب

ولم يقر المتقاسمون بالاستيفاء فهل تبطل فالحجواب نعم تبطل عند الكل اذا كانت بقضاء القاضي  
 لان تصرفه مقيد بالعدل وان كانت بالتراضي له أن يبطل القسمة كالمو كانت بقضاء القاضي في الصحيح  
 والغبن اليسير ما يدخل تحت تقويم المقومين والكثير ما لا يدخل تحت تقويم المقومين فله الكفوى  
 عن فتاوى الوجيز والمسألة في الخبرة والسقج وغيرهما أيضا والله تعالى أعلم **سئلت** عن بني في  
 المشترك بغير إذن الشريك فطلب الشريك رفع البناء فكيف الحكم **فالحجواب** انه يقسم المقارون  
 وقم البناء في نصيب الباقي والاهدم وتسام في الخبرة والله تعالى أعلم **سئلت** عن دار فيه ثلاثة  
 بيوت وساحة واسعة فيميتان من تلك البيوت لزيد والثالث منها لعمرو وقد أراد قسمة الساحة فهل تقسم  
 أنصافا أو أثلثا على عدد البيوت **فالحجواب** أنه انقسم أنصافا فذويت كذا بيتين قال في الخبرة  
 بحسب ما عن سؤال كهذا نعم وذويت كذا بيتين في حق ساحتها أي ان كان بيت من دار فيها بيوت  
 كثيرة في يدي زيد والبيوت الباقية في يد غيره أي الساحة بينهم ما حال كونه انصافين لاستوائهم في  
 استعمالها وهو المروفيها والتوضي وكسر الخطب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق  
 كافي للخ من دعوى الرجلين وفي دعوى الخبرة ضمن سؤال مانصه لاشبهة في أن الساحة المذكورة  
 بينهم ما مناصفة واذا طلب القسمة في الساحة أو طلب أحدهما انقسم أنصافا وقد صرح علماء ثابته اذا  
 كان في يد انسان عشرة أرباع من دار وفي يد آخر ربع واحد فالساحة بينهم انصافان قال في الشفيع من  
 كتاب الدعوى أقول وهذا بخلاف الشرب اذا تنازعا فيه فانه بقدر الارض كافي للتوزيع فغند  
 كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فقدر قدر الاراضي بخلاف الانتفاع بالساحة فانه لا يحتاج باختلاف  
 الاملاك كالمسور في الطريق كذا في الزاوي والحاصل أنه اذا وقع اختلاف أصحاب البيوت في  
 ساحة الدار ولا يثبت تقسم الساحة على رؤسهم فمن كان له بيت من تلك الدار ساوي من له منها عشرة  
 بيوت مثلا لان انتفاع صاحب البيت بالساحة كانتفاع صاحب العشرة فكثرة بيوت أحدهما  
 لا يستلزم استحقاقه في الساحة أكثر من الآخر بخلاف مالواختلاف في شرب الاراضي ولا يثبت  
 لهم فانه يقسم الشرب بينهم على قدر الاراضي لا على عدد رؤسهم لان احتياج صاحب الاراضي المتعددة  
 الى الشرب أكثر من احتياج غيره فيقسم بينهم على قدر أراضيهم عما لا بالظاهر ان كل  
 أرض لها شرب يخصها والذي يظهر لي ويتعين المصير اليه ان هذا كله عند عدم ظهور الحال كالمو  
 كانت دار مشقة على عشرة بيوت مثلا لو احدى منها بيت واحد ولا خروسة وتنازع في ساحتها تجعل  
 الساحة بينهم انصافين لساوئهم في الحاجة كما قلنا فلو باع الآخر بيوتة التسعة من تسعة رجال لكل  
 رجل بيتا كان نصف الساحة الذي كان للبائع منقسم انصافا بينهم وبقي النصف للشريك الاول لانه  
 قد ثبت ما له من النصف قبل البيع فلا يزول منه شيء ببيع شريكه وكذا لو مات الشريك الاول  
 صاحب البيت عن عشرين ولدا مثلا لا ينتقل اليهم الا ما كان عليه مورثهم وهو نصف الساحة وكذا لو  
 كانت هذه الدار كلها لرجل واحد فمات عن ورثة تكون الساحة على قدر اراث كل واحد منهم لا على قدر  
 رؤسهم وكذا يقال في شرب الاراضي هذا ما ظهري تفقهه ولم أره منقول ولا صريح ولا يمكن القواعد تقتضيه  
 اه كلارم فليحفظ فانه حسن والله تعالى أعلم **سئلت** عن فحين مات وترك دورا وبساتين ودكا كين واراض  
 وطلب بعض الورثة أن يجمع له نصيبه المتفرق فيها في واحدة منها أو اثنتين والباقيون يأبون ذلك فهل  
 لا يجبرون فالحجواب انه يقسم كل قطعة منها قابلة للقسمة على حدة فمعطى منها نصيبه مفروز ولا تجمع له  
 الانصبة المتفرقة في واحدة أو اثنتين الا بالتراضي قال في الخاتبة واذا مات الرجل وترك أرضين أو دارين  
 فطلب ورثته القسمة على أن يأخذ كل واحد منهم من كل الارضين أو الدارين جازت القسمة وأن

مطلب فيمن بني في المشترك  
 من غير إذن الشريك  
 مطلب في قسمة الساحة

مطلب في تركه مشقة على  
 دور وبساتين ودكا كين  
 وأراض كيف تقسم



قال أحدهم للقاضي أجمع نصيب من الدارين أو الأرضين في دار واحدة وأبي صاحبه قال أبو حنيفة يقيم  
القاضي كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع نصيب أحدهم في دار واحدة ولا في أرض واحدة وقال  
صاحبه الرأي إلى القاضي أن رأى الجمع جمع والأقلا أه وأقنى بهي الحامدية وفي البرازية ما نصه إذا  
كانت الدور بين قوم أراد أحدهم أن يجمع نصيبه منها في دار واحدة وأبي البعض قدم كل دار على حدة  
ولم يضم بعض الانصبا إلى البعض إلا أن يصطلحوا على ذلك أه وفي الدر المختار وقال إن الكل في مصر  
واحد فالرأي فيه إلى القاضي وإن في مصرين فقولهم أصك قوله أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
شريكين في بستان قسماء وقعت شجرة أغصانها متدلية في نصيب الآخر هل يجبر على قطعها فالحجواب  
لا يجبر على قطعها إلا أن يكون مشروطا في القسمة وقد قدمناه في انقصاب فارجع إليه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن أجرة القسام هل هي على عدد الدار أو على عدد الانصبا فالحجواب إنهما على عدد  
الرؤس قال في الدر المختار وينصب قاسم رزق من بيت المال لقسمة بلا أجر منهم وهو أحب وإن نصب  
بأجر المثل صح وهو على عدد الدار أو على عدد الانصبا خلافا لما أه قوله مطلقا أي سواء وإن  
الانصبا أم لا وسواء طلبوا جميعا أو أحدهم أه من الرذالة تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين في دار  
صغيرة أراد أحدهما بيع نصيبه وامتنع الآخر من البيع معه هل لا يجبر الممتنع فالحجواب لا يجبر  
الامتنع قال في الدر المختار ولو أراد أحدهما البيع وأبي الآخر لم يجبر على بيع نصيبه خلافا لما لا أه وفي  
قذاوى قارئ الهداية من كتاب الشركة ما نصه سئل عن جماعة مشتركين في بستان باع كل منهم القمرا  
واحد الممتنع والمشتري ليس غرضه إلا في الشراء من الجميع فهل يجبر الممتنع على بيع نصيبه وكذلك جماعة  
موقوف عليهم دار وهم ناظرون عليها فآجروها والا واحد منهم قاصدا للضرر بالشركة وتعطيلها فهل  
يجبر على البيع معهم فالحجواب لا يجبر على أن يبيع مع الشركة لأنه يجزى بل يبيعون حصتهم فقط وأما الشركة  
ويقسم وكذلك في الدار الموقوفة لا يجبر على الإجارة بل يؤجر شركاؤه حصصهم والمستأجرون يتأثرون مع  
الممتنع في السكنى قدر انصباهم أه والله تعالى أعلم **سئلت** هل القرعة في قسمة القاضي واجبة أو  
مندوبة فالحجواب أن ليست واجبة بل مندوبة لتطبيب القلوب قال في الدر المختار ويقرع  
لتطبيب القلوب قال محشي الشاشي أشار إلى أن القرعة غير واجبة حتى إن القاضي لو عين لكل واحد  
نصيبا من غير إقرار جاز لأنه في معنى القضاء فلك الإلزام هداية ثم قال (تنبيه) إذا قسم القاضي أو نائبه  
بالقرعة فليس لبعضهم الألباء بخروج بعض السهام كما لا يلتفت إلى إباحة قبل خروج القرعة ولو القسمة  
بالتراضي له الرجوع إلا إذا خرج جميع السهام الا واحد التعين نصيب ذلك الواحد ولو لم يخرج ولا  
رجوع بعد تمام القسمة أه معزى بالنهاية والله تعالى أعلم **سئلت** فممن قسم مع شريكه وأقر  
بالاستيفاء ثم أذى الفاظ هل تقبل دعواه فالحجواب أن هذا السؤال رفع إلى حامد أفندي فأجاب عنه بما  
نصه لا يصدق إلا بجهة كما صرح بذلك في قسمة التنوير وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** عن أرض  
موقوفة على الذرية طلب بعضهم قسمة أو قسمة ملك فهل لا يجاب إلى ذلك فالحجواب نعم لا يجاب إلى  
ذلك كافي قسمة الحامدية وفيها (سئل) في قسمة أرض الوقت بالتراضي بين مستحقين على طريق التناهي  
والتناوب هل تكون جائزة (الجواب) نعم أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة تقاتلوا التركة ثم  
ظهر فيها دين هل تنسخ القسمة فالحجواب نعم تنسخ إذا أقضوه أو أبرأ القرماء ذم الورثة أو بيني منها  
ما بيني به كذا في التنوير قال ابن عابدين في حواشيه ومثله لو ظهر موصى له بألف مرسلة فتفسخ إذا  
فضوه لتعلق حق الدائن والموصى له مرسلا بالمالية بخلاف ما إذا ظهر وارث آخر أو موصى له بالثلث  
أو الربع فقال الورثة تنقضي حقه ولا تفسخ القسمة لتعلق حقه ما بين التركة فلا ينتقل إلى مال آخر إلا  
برضاها ما كافي النهاية هذا إذا كانت القسمة بنير قاض فلو به وظهر وارث وقد عزل القاضي نصيبه

مطلب اقتساما بستانا  
فوقعت أغصان شجرة  
لأحدهما في نصيب الآخر  
مطلب أجرة القسام على  
عدد الرؤس

مطلب أراد أحدهما بيع  
نصيبه من دار صغيرة  
فامتنع الآخر من البيع  
معه لا يجبر

مطلب في حكم القرعة في قسمة  
القاضي

مطلب أقر بالاستيفاء ثم  
أذى الفاظ  
مطلب أرض موقوفة على  
الذرية طلب بعضهم قسمة  
على وجه الملك لا يجاب لذلك  
مطلب تفسخ القسمة إذا  
ظهر فيها دين إذا أقضوه الخ

مطلب تقاسموا ثم ظهر وارث ومطلب نقض القسمة

مطلب ورثة تقاسموا ثم استحق ما يبدأ أحدهم

مطلب قسمة واثباتها ولو لم يولدوا لاحدهم النخل ولم يقولوا باصلها

مطلب تقبل شهادة القاسم مع آخر

مطلب قسمة الاب عن الصبي أو المعتوه جائزة الخ

مطلب ورثة تقاسموا وتركوا ثم ظهرت أرض أخرى تقسم وحدها ان أمكن والا يقسم الكل

مطلب قسمة العروس فهلك نصيب أحدهم بعد الافراز وقبل القبض لا يهلك عليه مطلب ألقي أهل السفينة بعض الامتعة لخصف السفينة كيف الحكيم

لا تنقض وكذا الوظهر الموصى له في الاصح كافي التنازلية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة تقاسموا وتركوا ثم ظهر وارث وأراد نقض القسمة فهل له ذلك **فالجواب** نعم له ذلك ففي نتيجة الفتاوى نقلا عن البرازية مانعه ظهر دين أو وصية بالثلث أو بألف مرسلة أو وراث آخر بعد القسمة تردان قالت الورثة نؤذي الدين أو الوصية أو حصص الوارث من ماله ولا تنقض القسمة فقيم اذا ظهر غريم أو موصى له بألف مرسلة لهم ذلك لان حقهم في المألية وفيما اذا ظهر وارث أو موصى له بالثلث ليس لهم ذلك بل تنقض القسمة لان حقهم مامعلاق به بين التركة الا اذا رضى الوارث أو الموصى له بذلك اه من كتاب القسمة والله تعالى أعلم **سئلت** في ورثة تقاسموا وتركوا فاستحق ما يبدأ أحدهم بعد القسمة بيينة وقضاء فقال المستحق منه أخذها المذمومة ظمنا يغري حق فهل لا رجوع له حينئذ على بقية الورثة بشئ **فالجواب** انه لا رجوع له عليهم بشئ كافي القنية قال وكذا المشتري اذا استحق عليه المبيع بيينة اذا قال ذلك لا يرجع على بائنه ما لم يضمن والله تعالى أعلم **سئلت** عن شركاء في بستان قسموه وجعلوا لاحدهم النخل ولم يذكروا باصلها فهل يكون له النخل باصلها **فالجواب** نعم قال في الخاتمة وان اقسما واضمة فجعلوا لاحدهم النخل ولم يذكروا باصلها فله النخل باصلها وكذا الوارثان ان يخله كان لأقرله النخلة باصلها ثم قال مانعه ثم في كل موضع يستحق النخلة باصلها فان قلها كان له أن يفرس مكانه أخرى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شركاء في عقار أنكر بعضهم القسمة فشهد عليه القاسم مع آخر هل تقبل شهادته **فالجواب** نعم تقبل قال في الخاتمة واذا أنكر بعض الشركاء القسمة فشهد قاسم القاضي مع غيره جازت شهادته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال شمس لا تقبل شهادته اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا قاسم الاب شركاء ابنه الصغير هل تجوز هذه القسمة **فالجواب** نعم قال في الخاتمة قسمة الاب عن الصبي والمعتوه جائزة في كل شئ اذا لم يكن فيه غبن فاحش ورضى الاب في ذلك فثم مقام الاب بعد موته وكذا الحد أو الاب اذا لم يكن هناك وصى للاب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة اقسموا أرض على ظن أنها هي المورثة لا غير ثم ظهرت أرض أخرى لميت فهل تجوز القسمة حينئذ **فالجواب** ان هذه المسألة في القنية من باب دفع القسمة قل أرض مورثة قسمة على رزم بعضهم انها هي المورثة لخصب ثم ظهرت أرض أخرى فان أمكن قسمتها خاصة تقسم والا يقسم الكل جملة واحدة اه **سئلت** لو قسموا العروس فهلك نصيب أحدهم بعد الافراز قبل القبض لا يهلك عليه اه قنية **سئلت** عن أهل سفينة خافوا الفرق فألقوا بعض الامتعة لخصف السفينة فكيف الحكم في هذه الامتعة التي ألقيت **فالجواب** قال في الاشياء النمرات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ النفس فهي على عدد الرؤس وترع عايتها ولو لولوا إلى في القسمة ما اذا غرم الساطان أهل قرية فانها تقسم على هذا وهي في كفاية التنازلية وفي فتاوى دارى الهداية اذا خيف الفرق فاتفقوا على القاء بعض الامتعة منها فاتفقوا فالغرم بعد الرؤس لانها لحفظ النفس اه ونقله في الدر المختار وكتب المحقق ابن عابدين قوله فاتفقوا لخصفهم منه انهم اذا لم ينفقوا على الالتقاء لا يكون كذلك بل يكون على الملقى وحده وبه صرح الزاهد في حاويه قال راجعوا لشرف السفينة على الفرق فألقى بعضهم حذقة غيره في البحر حتى خفت يضمن قيمتها في تلك الحال اه رمى على الاشياء وقوله في تلك الحال متعلق بقيمتها أي يضمن قيمتها مشرفة على الفرق كما ذكره الشارح في كتاب الغصب ثم قال الرمي ويفهم منه أنه لا شئ على الغائب الذي له مال فيها ولا بأذن بالاتفاق فلو أذن بان قال اذا تحققت هذه الحالة فالقوا اعتبارا منه وقوله بعد الرؤس يجب تعميده بما اذا قصد حفظ النفس خاصة كاي فهم من تمليله أما اذا قصد حفظ الامتعة فقط كما اذا لم يخش على النفس وخشى على الامتعة فان كان الموضع لا يفرق فيه النفس وتنازع فيه

الامتنعة فهي على قدر الاموال واذا خشى على النفس والاموال فالقرباء بعد الاتفاق لحفظه ما فعل على قدر ما في كان غائباً واذن باللقاء اذا وقع ذلك اعتبر ما له لانفسه ومن كان حاضراً بما له اعتبر ما له ونفسه ومن كان بنفسه فقط اعتبر نفسه فقط ولم أر هذا التخصيص في غير واحد من الكتب فقلت فين ابني بوظيفة العمل من جهة السلطان اذا باشر توزيع النواصب على الرعايا هل يكون آنفاً فالجواب ما في فتاوى الانقروى من تعلقا عن التقنية وهو هذا من تولى العمل من جهة السلطان وقام بتوزيع النواصب على المسلمين بالقسط والعدالة كان مأجوراً وان كان أصله من الجهة التي يأخذها بالاطلاق اه والله تعالى أعلم ورايت في بعض كتب المذهب ان هذا العمل لا يشاع والله تعالى أعلم سئلت فيما اذا طلب أحد النواصب القسمة والاخر المهاباة فاجاب فالحجواب قال في المغ اذا طلب أحد النواصب القسمة والاخر المهاباة يقدم القاضي لانه ابلغ في التكميل ولو وقعت فيما يتحمل القسمة ثم طلب أحد هذه القسمة بقسم ويبطل المهاباة اه والله تعالى أعلم سئلت في شريكين في طريق طلب أحد هذه القسمة بقسم ويبطل هل لا يجب فالحجواب انه لا يقسم والحالة هذه ففي فتاوى الانقروى عن خزانة الفتاوى ما نصه والطريق لا يقسم ان كان فيه ضرر وان لم يكن يقسم على عدد زوس لا بد من مساحة الاملاك اذا لم يعلم قدر الانصاف والحوض لا يقسم اه والله تعالى أعلم سئلت هل يدخل الزرع والتمر في قسمة الارض فالحجواب انه يدخل الشجر والبناء ولا يدخل الزرع والتمر الا اذا كتبوا في القسمة بكل حق قبل اوصاف كثير هو فيها ومنها من حقوقها حينئذ يدخل الزرع والتمر كما في الخاتمة والله تعالى أعلم سئلت عن وصي قسم لاوصى له نساواً ومسك الثلثين للورثة هل تجوز هذه القسمة فالحجواب تجوز هذه القسمة قال في الخلاصة وفي الجامع الصغير مقاسمة الوصي الموصى له جائزة على الورثة ومقاسمة الوصي الورثة على الموصى له باطله وتفسير المسألة اذا كان الوارث غائباً فقام الوصي الموصى له بالثالث فصرف الثلث الى الموصى له وأمسك الثلثين للوارث فهل شيء من الثلثين هلك من مال الوارث ولو كان الموصى له غائباً فقام الوصي الوارث وصرف الثلثين للوارث وأمسك الثلث للموصى له فضاء الثالث بيده لا بهلاك من مال الموصى له وله ان يشارك الوارث فيما أخذت ما في يده اه والله تعالى أعلم سئلت عن وصي غائب جازع الى القاضي وطلب منه نصب وصي عليه ليدعى عليه حقا من الحقوق فهل يجوز للقاضي والحالة هذه نصب وصي على الصبي للدعوى عليه فالحجواب ليس له ذلك قال في الهندية أعلم ان ههنا مسألة لا بد من معرفتها وهي ان القاضي انما ينصب وصيا على الصغير اذا كان الصغير حاضراً وما اذا كان غائباً فلا ينصب عنه وصيا بخلاف الكبير الغائب على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فانه ينصب وصيا عن الغائب ثم الفرق بين الصبي الحاضر والغائب في حق نصب الوصي هو ان الصغير اذا كان حاضراً فينصب الوصي لاجل الجواب ضرورة لان الدعوى قد صحت على الصبي اذ يكون حاضراً الا انه يحجز عن الجواب فينصب عنه وصي الصغير خصمه وأما اذا كان غائباً لم تصح الدعوى عليه ولم يتوجه الجواب عليه فلم تقع الضرورة لنصب الوصي كذا في النهاية اه والله تعالى أعلم

### كتاب المزارعة

سئلت عن دفع لاخر ارضاء الى أن يزرعها والبذر والبقر كلاهما من العامل كالهمل ورابع الخارج لرب الارض هل تجوز هذه العقدة أم لا فالحجواب انها لا تجوز عند صاحبين رحمه الله تعالى خلافاً لما مام وبقولهما يقتضي في الدر المختار وكذا نصح لو كان الارض والبذر لزيد والبقر والعامل للآخر والارض له والباقي للآخر والعامل والباقي للآخر فلهذا تجوز هذه الثلاثة جائزة اه وصورة السؤال من

مطلب فين يباشر توزيع النواصب على الرعايا

مطلب طلب القسمة وشريكه المهاباة

مطلب لا يقسم الطريق ان كان فيه ضرر

مطلب هل يدخل الزرع والتمر في قسمة الارض

مطلب مقاسمة الوصي الموصى له جائزة على الورثة

مطلب طلب من القاضي نصب وصي على صبي يدعى عليه حقا

مطلب دفع أرض زيد ليزرعها الخ

افراد الصورة الثانية في كلام الدركي لا يفتي قال المحقق ابن عابدين قوله فهذه الثلاثة جائزة لان من جوزها التما جوازها على انه الجارة في الاولى يكون رب البذر مستأجر الارض بأجر معلوم من الخارج فتجوز كاستيجارها بديارهم في الذمة وفي الثالثة يكون مستأجر اللاممل وحده والاصل فيها ان صاحب البذر هو المستأجر وتخرج المسائل على هذا كما رأيت زياحي ملخصا وقد نظمت هذه الثلاثة في بيت فقلت  
أرض وبذر كذا أرض كذا عمل \* من واحد ذي ثلاث كلها أقامت اه  
وبقي من وجوهها أربعة كلها باطلة فخذها تنقذها تنقذها للفائدة قال في الدر المختار وبطأت في أربعة أوجه لو كان الارض والبذر لزيد أو البقر والبذر له والاتحان لا لا تنح أو البقر أو البذر له والباقي لا لا تنح اه قال المحقق ابن عابدين وقد جمعت هذه الاربعة في بيت أيضا فقلت

والبذر مع بقر أو لا كذا بقر \* لا غيرا ومع أرض أربع بطلت

مطلب من أحدهما أرض  
وبقر ومن الآخر بذر  
والبذر

مطلب الارض والبذر من  
واحد والبقر من الآخر  
والعمل منهما

مطلب في بيان شروط  
المزاعة وان منها بيان  
الوقت

مطلب لو شرط أن يأخذ  
صاحب البذر بذره من  
الخارج فسد  
مطلب لو كانت الارض  
بينهما او شرط العمل على  
أحدهما

مطلب دفعها للبذر بها بنفسه  
وبقره والبذر منها الخ

مطلب مات عن أولاد  
واتهمهم فزرعوا في أرض  
مشتركة الخ

والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل له أرض وبقر فقال رجل آخر أعطيك أرضي وبقرى على أن تعمل بيديك ويكون البذر منك فقبل منه وعمل حتى أدرك الزرع فهل تكون فاسدة هذه العقدة وعلى العامل أجر مثل الارض والبقر فالجواب نعم كما أفتي بذلك صاحب نتيجة الفتاوى ونقل عن الميسر ما نصه ولو جمع بين الارض والبقر حتى فسدت المزاعة فعلى العامل أجر مثل الارض والبقر وهو الصحيح اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت لو اشترط في عقد المزاعة أن تكون الارض والبذر من زيد والبقر من عمرو والعمل منهما ما والخارج بينهما أنصافا وبعد تمام العقدة على هذا الوجه هل لا حتى أدرك الزرع فكيف الحكم فالجواب ان على زيد أجر مثل بقر عمرو وعمله والخارج كله كما أفتي به في النتيجة واستدل له بقول الهداية السادس أي من شروط صحة المزاعة أن يتجلى رب الارض بينهما وبين العامل حتى لو شرط عمل رب الارض بفسد العقدة لفوات التولية اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن عقد المزاعة اذا لم يذكر فيه بيان المدة هل يكون صحيحا فالجواب لا يكون صحيحا قال في الخاتمة وشرايط جواز المزاعة ستة منها بيان الوقت فن دفع أرضه مزاعة ولم يذكر الوقت قال في الكتاب لا تصح المزاعة وقال مشايخ بل رجهم الله تعالى لا يشترط بيان المدة وتكون المزاعة على أول السنة بمعنى على أول زرع يكون في تلك السنة والفتوى في بيان الوقت على جواب الكتاب اه ومتى فسدت المزاعة فالخارج لرب البذر لانه غناء ما يملكه ولا يخرج أجره من عمله أو أرضه ولا يزداد على الشرط وان لم يخرج شي في النسيئة فان كان البذر من قبل العامل فعليه أجر مثل الارض والبقر وان كان من قبل رب الارض فعليه أجر مثل العامل اه من الدر المختار والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أخذ أرضا بالمزاعة على أن يكون البذر والبقر والعمل منه وعلى أن يأخذ مثل بذره من الخارج والباقي يقسم هل تجوز هذه العقدة فالجواب لا تجوز هذه العقدة كما في جملة الفتاوى واستدل بها في الخاتمة وهو هذا وكذا لو شرط أن يرفع صاحب البذر بذره من الخارج والباقي يكون بينهما كن فاسدة امن أيهما كان البذر اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عما لو كانت الارض بينهما وشرط العمل على أحدهما وأن الخارج يكون بينهما انصافين هل يجوز ذلك فالجواب نعم يجوز ذلك قال في الخاتمة ولو كان الارض بينهما او شرط العمل على أحدهما على أن يكون الخارج بينهما انصافين يجوز ويكون غير العامل مستعينا في نصيبه اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن دفع أرضه الى آخر ليزرعها بنفسه وبقره ونصف البذر منه والنصف الآخر من العامل والمختص بينهما نصفين وعمل العامل على ذلك فهل لا تكون هذه المزاعة صحيحة فالجواب نعم لا تكون صحيحة بل هي فاسدة ويكون الخارج بينهما انصافين وليس للعامل على رب الارض أجر لانه عمل في شيء هو فيه شريك ويجب على العامل أجر نصف الارض اصحابه لانه استوفى منافع نصف أرضه بعد فساد أفاده في المخ والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل مات وترك أولادا كبارا وروضة هي أمهم فصار الأولاد

يزرعون في أرض مشـ تركـة أو في أرض الغـير بالأكـارة كاهـو المعـادن من الناس وهـو لا، الا ولا ذكـلهم في عيال أتهـم تهـم هذا حـو الهـم وهـم يزـعون ويجمـعون الغـلات في بيت واحدو يتنفعون من ذلك جلة فهل هذه الغـلات تـكون بين الأم والاولاد أو تكون خاصة للزراعين أجيبوا ونؤجروا فالجواب ان هذه المسألة صارت واقعة الفتوى فانفتحت الاجوبة على أنهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن السابقين كانوا كبارا أو باذن الوصي ان كان البعض صغارا كانت الغـلات كلها على الشركة وان زرعوا من بذر أنفسهم كانت الغـلات للزراعين كذا في البهجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل دفع أرضه لا تحل زرع فيها بطيخا والبقر والبذر وبعض العمل على الدافع ولم يعمد مائة فهل لا تصح هذه المزارعة ويكون للعامل أجر مثل عمله فالجواب نعم لا تصح هذه المزارعة والخارج جميعه اصحاب البذر والارض وبعض العمل وعليه للعامل أجر مثله وفسادها من وجهين عدم ذكر المدة واشتراط بعض العمل على صاحب الارض اهـ ملخصا من الحامد مدية والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا امتنع رب البذر من العمل في المزارعة الصحيحة قبل القاء البذر فهل له ذلك فالجواب ان هذا السؤال رفع الى حامد أفندي فأجاب عنه بقوله نعم قال في الدور ويجوز للعامل ان يزرع البذر قبل القائه وبعد يجرأه والله تعالى أعلم **سئلت** مرارا عديدة عما يقع في بلادنا بكثره وعند القبط وقلة الحبوب من اعطاء رجل لرجل آخر شـعير أو ثمنه ليزرع في أرضه على بقره والحاصل بينهما نصفين فهل لا تكون هذه المزارعة صحيحة ويكون جميع الخارج لصاحب البذر وعليه للزارع أجر مثل بقره وأرضه وعمله لا يراد على المسمى فالجواب نعم كافي التنوير من المزارعة عند قوله وبطأت في أربعة كذا في التفتيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع أرضه مزارعة بدون بيان جنس البذر هل تصح المزارعة فالجواب لا تصح حينئذ لفقد شرطها وهو بيان جنس البذر قال قاضيخان والشرط الثالث بيان جنس البذر لان الاجارة لا تصح عند جهالة الاجر ولا أجره من سوى الخارج فيشترط بيان جنس البذر ولان بعض الزرع يضرب بالارض فلا بد من بيانه ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يصير معلوما بامام الارض فان لم يبينها جنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان في حقه المزارعة لا تنبتا كد قبل القاء البذر يصير الاجر معلوما والا اعلام عند التا كد يكون بمنزلة الاعلام وقت المـ قد وان كان البذر من قبل العامل ولم يبينها جنس البذر كانت المزارعة فاسدة لانها لازمة في حق صاحب الارض قبل القاء البذر فلا تجوز الا اذا فوض الامر الى العامل على وجه العموم بأن قال له رب الارض على أن تزرعها ما بدالك أو بدالي لانها ما فوض الامر اليه فقد رضى بالضرر وان لم يفوض الامر اليه على وجه العموم وكان البذر من قبل العامل ولم يبينها جنس البذر فسدت المزارعة فاذا زرعا شيئا تنقلب جائزة لانها ما اخل بينهما وبين الارض وتركها في يده حتى ألقي البذر فقد تحمل الضرر فبطلت المفسدة فتجوز وعمامة في الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** في أرض عشرية دفعها ربها مزارعة وأدرك الزرع فالعشر على العامل أو صاحب الارض بينوا لنا الجواب فالجواب ان كان البذر من العامل فالعشر على رب الارض عند أي حنيفة وعندهم في الزرع وان سكن البذر من رب الارض فالعشر على رب الارض عندهم جميعا كذا في الانقروى عن العماد مدية والله تعالى أعلم **سئلت** هل تبطل المزارعة بموت المزارع أجيبوا ونؤجروا فالجواب قال قاضيخان واذا مات المزارع والزرع قبل أن يثمر فالت ورثة المزارع نحن نعمل كان لهم ذلك وتبقى المزارعة فيما بقي من المدة على شرطها الى أن يستحصد الزرع وان قال وارث العامل لا أعلمى ولكن أقطع الزرع ونقسم الزرع بيننا لا يجبر الوارث على العمل لانهم لم يلتزم العمل ويجوز لصاحب الارض ان شاء اختار القطع فيكون الزرع بينهما ما وان شاء أعطى وارث العامل فبعضه للعامل ويكون كل الزرع لصاحب الارض وان شاء ينفق على الزرع

مطلب شرطا أن يكون البقر والبذر وبعض العمل على الدافع ولم يعمد مائة

مطلب امتنع رب البذر من العمل قبل القاء البذر

مطلب أعطاء عمادة ليزرع في أرضه على بقره والحاصل بينهما تكون فاسدة

مطلب لا بد في المزارعة من بيان جنس البذر

مطلب في المزارعة على من يكون العشر على العامل أو على صاحب الارض مطلب هل تبطل بموت المزارع

الى أن يستحصل ثم يرجع بما أنفق على الوارث في حصته ليندفع الضرر من الجانبين اه والله تعالى أعلم  
 سئلت اذا رفع المزارع الزرع من الارض فتنثر من حبه شيء في الارض فنبت بسقيه وأدرك هل  
 يكون لصاحب الارض فالجواب انه يكون بين صاحب الارض والعامر على قدر نصيبيهما حيث  
 نبت بسقيه ثم يتصدق الا كارتصيه كافي الا تقروى عن التنازلية وهذه عبارة التنازلية واذا  
 رفع المزارع الزرع من الارض وتنثر منه شيء ونبت بسقيه زرع آخر وأدرك فهو بينه وبين رب الارض  
 على قدر نصيبيهما ثم يتصدق الا كارتصيه وفي النوازل ويستحب لا كار أن يتصدق بالفضل من نصيبه  
 وان نبت بسقي رب الارض فهو له فان كان لذلك قيمة فعليه ضمان ذلك والا فلا شيء عليه وان سقاه أجنبي  
 كان متطوعا والزرع بين الزارعين ورب الارض على ما شرط اه قال في البرازية فان نبت بعماء المطر  
 أو بالاسقي أحد ففي الشركة السابقة اه والله تعالى أعلم سئلت عن حبش نبت في أرض  
 مملوكة لانيسان بنفسه دون انبات صاحب الارض هل يكون للناس فيه حق الاخذ أفيءونا فالجواب  
 نعم يكون لهم فيه حق الاخذ حتى لو أخذته انسان لا يكون لصاحب الارض أن يسترده منه ولا يمكن له  
 المنع من الدخول في ملكه ولا بملكه بكونه في أرضه ولو دخل انسان أرضه بغير اذنه فاحتش ليس له  
 الاسترداد منه سواء كان سقاه وقام عليه أو لم يقم في ظاهر الرواية ولا يجوز بيعه أيضا وعن مشايخنا  
 المتأخرين انه ان قام عليه وسقاه ملكه ويجوز بيعه وله حق استرداده نقله الا تقروى عن المنتخب  
 والله تعالى أعلم سئلت عن موت صاحب الارض هل يفسد المزارعة فتزاع الارض من يد المزارع  
 وتبقى في يده حتى يدرك الزرع وتأخذ الورثة حصتهم فالجواب ان هذا السؤال رفع الى حامد أذندى  
 فأجاب عنه بقوله نعم يعني ان الارض تترك في يد المزارع حتى يستحصل الزرع وللورثة أخذ حصتهم قال  
 كافي التنوير والمقتضى والبرجندى وغيرها والله تعالى أعلم سئلت عن المزارع اذا قصر في العمل  
 حتى يبس الزرع هل عليه الضمان فالجواب نعم عليه الضمان لوجوب العمل عليه كافي مزارعة  
 التنوير وأفتى به في الحامدية والله تعالى أعلم سئلت عن بذر مشترك بين اثنين أخذ أحدهما  
 منه البعض وزرعه في أرضه انفسه بدون اذن شريكه ونبت الزرع وأدرك فهل يكون الزرع للمزارع  
 ويجب عليه دفع مثل حصته شريكه من البذر فالجواب نعم لانه غاصب كما صرح به في البرازية وقد  
 أفتى بمثله اخبر الرمي مع نقله عبارة البرازية بقاها اه والله تعالى أعلم سئلت عن دفع لغيره أرضا  
 معلومة لغيرس فيها أشجار معلومة وقد بينا لذلك مدة معلومة وشرطا أن يكون ذلك الشجر الذي يفرس  
 بينهم انصفين فهل تصح هذه العقدة فالجواب نعم تصح هذه العقدة قال في الخاتبة رجل دفع الى  
 رجل أرضا مدة معلومة على أن يفرس المدفوع اليه فيها غراسا على أن ما يحصل من الاغراس والثمار  
 يكون بينهما جاز اه قال الخبير الرمي قصر يحكم بضرب المدة صريح في فسادها بدمه ووجه فسادها  
 بذلك أنه ليس لادراك الثمار والحالة هذه مدة معلومة اه وهذه المسألة في مساقاة التنقيح أيضا والله  
 تعالى أعلم سئلت عن شريكين في المزارعة امتنع أحدهما من الحصاد في ابانه هل يجبر على ذلك  
 فالجواب انه يرفع أمره الى الحاكم الشرعي فيأمره بالمساواة أو يأمره بشريكه بالصرف عليه  
 والرجوع عليه بقدرة حصته كافي الخيرية والله تعالى أعلم سئلت عن المزارع اذا مرض فأقام رجلا  
 مقامه بنصف حصته في الخارج فهل له ذلك فالجواب نعم له أن ينصب غيره في مقامه بما ذكره في  
 الخيرية سئلت في العاقل اذا مرض فأقام آخر مقامه على نصف ماله في الخارج والا تترك  
 الثاني أن يأخذ جميع ما خرج بعده هل له ذلك أم لا فالجواب لا ليس له ذلك بل يكون على ما شرط  
 حيث صحت المزارعة الاولى انظر الى ما في البرازية اه والله تعالى أعلم سئلت اذا دفع رجل  
 ثورا لا خير لغيره عليه بسدس الخارج فخرث عليه هل يستحق السدس في الخارج فالجواب ان

مطلب رفع المزارع الزرع  
 وبقي بعض الحب في الارض  
 فنبت فلن يكون

مطلب نبت حبش في أرض  
 ز يدينه هل يكون للناس  
 فيه حق الاخذ

مطلب اذا مات صاحب  
 الارض هل تفسد المزارعة

مطلب في المزارع اذا قصر  
 في العمل

مطلب بذر مشترك بين  
 اثنين أخذ أحدهما  
 بعضه وزرعه كيف الحكم  
 مطلب لو دفع له أرضا  
 لغيرس فما أشجار في مدة  
 معينة على أن يكون الشجر  
 بينهما انصفين صح

مطلب امتنع أحد الشريكين  
 في الزرع من الحصاد  
 مطلب مرض المزارع فأقام  
 رجلا مقامه

مطلب دفع ثور لغيره  
 عليه بالسدس

هذه العقدة غير صحيحة ولصاحب الثور أجرة المثل لما عمل ثوره من جنس الدراهم اه من الخيرية  
 سئلت عن نفقة الزرع في المزارعة بعد مضي المدة هل تكون على العامل وحده أو عليه وعلى  
 صاحب الأرض معا فالحق جواب انها حينئذ تكون عليهم ما بقدر الحصص قال في الدر المختار واعلم أن  
 نفقة الزرع مطلقا سواء احتج بها قبل انتهاء الزرع أو بعده بعد مضي مدة المزارعة عليهم ما بقدر الحصص  
 اه مع بعض زيادة من الحاشية لابن عابدين ثم قال في الدر المنثور وأما قبل مضيهم فكل عمل قبل  
 انتهاء الزرع كنفقة بذور ومونة حفظ وكري غير على العامل ولو بلا شرط فإذا تناها بعد مضي مالا مشتركا  
 بينهم ما فحبب عليهم ما مؤنته كحصاد ودراس فان شرطاه على العامل فسدت كما لو شرطاه على رب الأرض  
 وصح اشتراك العمل المحتاج اليه بعد الانتهاء على العامل عند الثاني للتعامل وهو الأصح وعليه الفتوى اه  
 وحاشية نسأل الله تعالى حسنهم شرائط المزارعة الصحيحة ثمانية الأولى أهلية العاقدين الثانية صلاحية  
 الأرض للمزارعة الثالثة بيان مدة متعارفة الرابعة بيان رب الميزر الخامسة بيان جنس البذر  
 السادسة بيان حظ الآخر السابعة التخلية بين العامل والأرض الثامنة بيان الشركة في الخارج كذا  
 في نتيجة الفتاوى والله تعالى أعلم

مطلب في نفقة الزرع في  
المزارعة بعد مضي المدة

مطلب شرائط المزارعة  
ثمانية

### كتاب المساقاة

سئلت عن رجل له بستان مشتمل على أشجار متنوعة دفعه إلى غيره مساقاة بجزء من ثمره وحصل  
 بينهم ما لا يجاب والقبول ثم امتنع العامل عن العمل فهل يجبر عليه فالحق جواب نعم يجبر عليه قال في  
 التنوير وهي كالمزارعة إلا في أربعة أشياء إذا امتنع أحدهما يجبر عليه بخلاف المزارعة وإذا انقضت  
 المدة ترك بالأجر وإذا استحق التخليل رجع العامل بأجر مثله وفي المزارعة بقيمة الزرع والزابع ان بيان  
 المدة ليس بشرط هنا استحسننا العلم بوقته عادة وحينئذ يقع على أول ثمر يخرج في أول السنة اه والله  
 تعالى أعلم سئلت عن دفع أرضه البيضاء الخالية عن الأشجار لا تحل لغرس فيها كذا وكذا من الفحل  
 والزيتون مدة معلومة على أن يكون الشجر الذي يغرس والأرض بينهما نصفين هل تجوز هذه العقدة  
 فالحق جواب أم لا تجوز في التنوير وشرحه للعلاء ما نصه دفع أرضا بيضاء مدة معلومة لغرس  
 وتكون الأرض والشجر بينهما لاتصم لا اشتراط الشركة فيما هو موجود قبل الشركة فكان كفتير  
 الطعان ففسد الثمر والغرس لب الأرض تبع الأرض ولذا تحرق قيمة غرسه يوم الغرس وأجر مثل عمله اه  
 وكتب المحقق ابن عابدين قوله وتكون الأرض والشجر بينهما فمذهبنا أنه لا يشترط أن يكون هذا الشجر  
 بينهما فقط صح قال في الخاتمة دفع اليه أرضا مدة معلومة على أن يغرس فيها غراسا على أن ما تحصل من  
 الأغراس والثمار يكون بينهما ما جاز اه ومثله في كثير من الكتب وتصريحهم بضرب المدة صريح  
 في فسادها بعد مضي وجهه أنه ليس لأدراكها مدة معلومة وهذه تسمى مناصبة وفعولها في زمانها  
 بلا بيان مدة وقد علمت فسادها قال الرمي وإذا فسدت لعدم المدة ينبغي أن يكون الثمر والغرس لب  
 الأرض ولذا تحرق قيمة الغرس وأجرة المثل كالموقوف بشرط بعض الأرض لتساويهما في العسلة وهي  
 واقعة الفتوى اه والله تعالى أعلم سئلت عن بستان مشترك بين جماعة عمل أحدهم فيه  
 بالسقي والتسمية والحفظ ونحو ذلك حتى أدركت الثمار وقام الاثنان بطلب منه ثم أجر عمله فهل يستحق  
 أجره على عمل في المشترك فالحق جواب نعم لا يستحق أجره على عمله المذكور قال في التنوير وشرحه المخ  
 ولو استاجر لخل طعام بينهم فلا أجر له لأنه لا يعمل شيئا لشريكه الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر  
 اه وقد أفتى بذلك في الحامدية وقامه فيها والله تعالى أعلم سئلت هل لبعض الشركاء أن يأخذ  
 المشترك فيعمل فيه على وجه المساقاة فالحق جواب ليس له ذلك قال في المخ تعلقا عن المجتبى ومساقاة

مطلب دفع بستانه مساقاة  
بجزء من ثمره ثم امتنع  
العامل

مطلب في بطلان المساقاة

مطلب عمل في المشترك  
لا يستحق من شريكه أجرا

مطلب ليس للشريك أن  
يأخذ المشترك على وجه  
المساقاة



مطلب مات المساق في أثناء  
المدة فلورثته أن يقوموا  
مقامه  
مطلب دفع أنصار زيتون  
مساقاة الخ

الشرىك غير جائزة والله تعالى أعلم ❦ سئلت اذا مات المساق في أثناء المدة هل لورثته أن  
يقوموا مقامه فالجواب نعم قل في الدور وان مات العامل فلورثته أن تقوم مقامه وان كره  
صاحب الارض ومنه في التتوير وأفتى به في الحاصدية والله تعالى أعلم ❦ سئلت ما قولكم  
في دفع أنصار زيتون لا تخمس مساقاة عامين كعاطين فلان أتم العامل سنة منعه رب الزيتون من  
انعام الامام الثاني فهل يجبر رب الزيتون على الدوام على المساقاة الى تمام المدة فالجواب نعم يجبر على  
ذلك كما أفتى بذلك الخبير الرمي قال وهذه المسألة من المسائل الاربعه التي تخالف فيها المساقاة المزارعة  
وفي الوهبانية مانصه ولازمة في الجانبين وفسخها \* لمذكر كص أو كوت بعدد  
قال الشارح الضمير في لازمة للمساقاة وهي عقد لازم من الجانبين فلا يملك أحدهما الفسخ من غير رضا  
صاحبه الا من عذر بخلاف المزارعة فانهم لا يملكون في جانب صاحب البذر واذا عرف العامل بالسرقه  
بحيث يخاف على السغب والثمرته ففسخ اه والله تعالى أعلم

### ❦ كتاب الذبائح ❦

مطلب اذا وقع الذبح أعلى  
الحلقوم بحيث لم يبق منه  
جهة الرأس شي كيف الحكم

❦ سئلت عن الذبح اذا وقع أعلى من الحلقوم بأن لم يبق منه جهة الرأس شي هل هو ذكاة شرعية  
يحل بها المذبح أم لا فالجواب ان كلام العلماء في هذه المنازلة قد اضطرب فقد صرح في الذخيرة بأن  
الذبح اذا وقع أعلى من الحلقوم لا يحل لان المذبح هو الحلقوم لكن رواية الامام الرستغني بضم الراء  
وسكون السين المهملةين وضم التاء وسكون الفين المجهمة وبالنون بعد الفاء قرينة بسمرة قد تخالف هذه  
حيث قل هذا قول الامام وابس بغير فعل سواء بقيت العقدة بمما إلى الرأس أو الصدر لان المعتبر عندنا  
قطع أكثر الاوداج وقد وجد وكان شيخنا يفتي بهذه الرواية ويقول الرستغني امام معتمد في القول  
والعمل ولو أخذنا يوم القيامة للعمل بروايته تأخذه كما أخذنا اه نهاية وذكر في العناية أن الحديث  
دليل ظاهر لهذه الرواية ورواية المبسوط تساعدها وهي قوله الذبح ما بين اللبة والعيين والحديث هو  
قوله عليه السلام الذكاة ما بين اللبة والعيين وما في الذخيرة تخالف لظاهر الحديث اه قال المحقق ابن  
عابدين بل رواية الجامع الصغير تساعده رواية الرستغني أيضا ولا تخالف رواية المبسوط بناء على ما مر  
من اطلاق الحلق على العنق وعبارة الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الحلق كله وسطه وأعله وأسفله  
اه وقد منع الاتقاسي في غاية البيان على من خالف تلك الرواية غاية التشديد وقال ألا ترى قول محمد  
في الجامع أو أعلاه فاذا ذبح في الأعلى لا بد أن تبقى العقدة تحت ولم يلفق في كدام الله تعالى  
ولا كلام رسوله صلى الله عليه وسلم بل الذكاة بين اللبة والعيين بالحديث وقد حصلت لاسم على قول  
الامام من الاكتفاء بثلاث من الاربع أي كانت ويجوز ترك الحلقوم أصلا قبل الاولى اذا قطع من أعلاه  
وبقيت العقدة أسفله ومثله في المخع عن النزائية وبجزم صاحب الدور والمثني وغيره لكن  
جزم في النقابة والمواهب والاصلاح بأنه لا بد أن تكون العقدة بمما إلى الرأس واللبه مال الزباني وقال  
مناقلة الرستغني مشكلا فانه لم يجد فيه قطع الحلقوم ولا المري وأصحابنا وان شرطوا قطع الاكثر فلا  
يتم قطع أحدهما عند الكل واذا لم يبق شي من العقدة بمما إلى الرأس لم يحصل قطع واحد منهما فلا  
يؤكل بالاجماع الخ وردة محضه الشامي والحوى وقال المتقدمي قوله لم يحصل قطع واحد منهما الممنوع  
بل خلاف لان المراد بقطعهما مفصلهما عن الرأس وعن الاتصال باللبه اه وقال الرمي لا يلزم منه عدم  
قطع المري اذ يمكن أن يقطع الحرقه كزرج وهو أصل اللسان وينزل على المري فيقطعه فيحصل قطع  
الثلاثة اه قال المحقق ابن عابدين والتحرير لتمام أن يقال ان كان الذبح فوق العقدة حصل قطع ثلاثة

من العروق فالخلق ما قاله شرار الهداية تبعا للرسول في والاف خلق خلافه اذ لم يوجد شرط الحل باتفاق  
 أهل المذهب ويظهر ذلك بالشاهدة أو سؤال أهل الخبرة اه **فأقول** في مذهب الامام مالك رحمه  
 الله تعالى عدم الحل فالورع والاحوط عدم الأكل منها خوفا من الخلاف فانها مبنية على مذهبه رحمه الله  
 تعالى فليحفظ والله تعالى أعلم **سئلت** عن ذبيحة الكبش هل تحل مطلقا ولو كان حريبا فالحق  
 نعم تحل مطلقا سواء كان ذميا أو دينا ونصرانيا حريبا أو عربيا أو تغلبيا الاطلاق قوله تعالى وطعام الذين  
 أوتوا الكتاب حل لكم والمراد بطعامهم مذكاهم قال البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه قال ابن عباس  
 رضي الله تعالى عنه طعمهم ذبائحهم ولان مطلق الطعام غير المذكي يحل من أي كافر كان بالاجماع  
 فوجب تخصيصه بالمذكي وهذا اذ لم يسمع من الكبش أنه سمي غير الله تعالى للمسيح والعزير وأما لم يسمع  
 فلا تحل ذبيحته لقوله تعالى وما أهل لغير الله به وهو كالمسلم في ذلك وهل يشترط في اليهودي أن يكون  
 اسرائيليا وفي النصراني أن لا يعتقد أن المسيح اله مقتضى اطلاق الهداية وغيرها عدم الاشتراط وبه  
 أفتي الحديث في الاسرائيلي وشروط في المستطفي لحل من أكلهم عدم اعتقاد النصراني ذلك وكذلك في  
 المبسوط فانه قال ويجب أن لا يأكلوا ذبائح أهل الكتاب ان اعتقدوا أن المسيح اله وأن عزير اله ولا  
 يتزوجوا نساءهم لكن في مبسوط شمس الأئمة وتحل ذبيحة النصراني مطلقا سواء قال ثالث ثلاثة أولا  
 ومقتضى الدلائل واطلاق الآية الجواز كما ذكره الترمذي في فتاويه والاولى أن لا تؤكل ذبيحتهم وأن  
 لا يتزوج منهم الا لضرورة كالحققة الكمال ابن الهمام واللدولي الانعام اه حامدية وقد نقل الكفوي  
 عن سير الذخيرة مانعه وقال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس بطعام اليهود والنصارى من الذبائح وغيرها  
 وهذا لقوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ولم يفصل بين الذبيحة وغيرها اه وبعضهم وسع في  
 ذبيحتهم فقال انه أتوكل ولو ذكر عليها اسم غير الله تعالى **فجعل** في الشعبي وعطاء عن النصراني يذبح باسم  
 المسيح **فأجاب** بان ذبيحته حلال لنا بناء على أنه تعالى قد أحل لنا ذبائحهم وهو أعلم بما يقولون كذا في  
 حواشي الشيخ زاده على القاضي البيضاوي وعبارة القنوي على القاضي وعن ابن عباس رضي الله تعالى  
 عنهما أنه قال لو ذبح نصراني على اسم المسيح لا تحل لنا ذبيحته ويؤيده قوله تعالى وما أهل لغير الله الآية  
 فانه يفيد أن المذبح باسم غير الله تعالى حرام مطلقا سواء كان الذابح كسائيا أو مسلما ثم نقل القول بالحل  
 وقال بعده ولا يظهر وجهه لانه تعالى كما أحل لنا ذبائحهم حرم علينا ما أهل به لغير الله تعالى **فأفاد** في  
 الطرف الذي لا يأكله اليهود ويظهر حونه الكلاب اذ لم يجسدوا من يشتره منهم من غير ملتهم اختلف  
 فيه العلماء فقيل بتحريره وقيل بكرهته وقيل بإباحته قال المحقق ابن عطية من خول المالكية وأما  
 الطريف فحرمه قوم وكرهه قوم وأباحه قوم وخفف مالك في المدونة ثم رجع الى منعه وقال ابن حبيب  
 ما كان محرما عليهم ولنا ذلك من كتابه فلا يحل لنا من ذبائحهم وما لم يعلم تحريمه الا من أقوالهم فهو غير  
 محرم علينا من ذبائحهم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عما لوري انسان جراد أو سمكا وترك التسمية  
 عند أفاصاب طائرا ونظيما مثلا هل يحل أكله أم لا فالحق انه يحل أكله ودليل ذلك قول الخليفة  
 ولوري الى جراد أو سمكا فترك التسمية فأصاب طائرا أو صيدا آخر حل أكله وعند أبي يوسف وباستان  
 روى ابن رستم عنه أنه لا يحل لان ما أصابه لا يحل بدون التسمية والصحيح أنه يتوكل وقد أغتر في ذلك  
 الامام العزري فقال

مطلب في ذبيحة الكبش  
 وانها احلال

مطلب في حكم الطريف  
 الذي لا يأكله اليهود

مطلب في جراد امثلا وترك  
 التسمية عند افاصاب طائرا  
 مثلا حل أكله

أفدنا أي الخبر المفدى \* جوابا كالهلال اذا ابتدئ  
 اذا ما المرء يخرج صيد بر \* ولم يذكر اله الخلق عمدا  
 يحل على المصع عند قوم \* بقوح شذاهم مسكاوندا

﴿وَأَجَابَ يَقُولُهُ﴾

أَلَا خَذَأُمُ الْإِفْضَالُ نَظْمًا \* لَطِيفًا بِالْجَوَابِ قَدْ اسْتَبَدَا  
رَمَيْتَ إِلَى جِرَادٍ أَوْ سَمَكَ \* فَصَدَّتِ الطَّيْرُ أَوْ ظَبْيًا تَبَدَّى  
خَافَ قَدْ صَدَّتْهُ حَلٌّ \* وَإِنْ لَمْ \* نَسَمِ اللَّهُ ذَا الْإِفْضَالِ عَمْدَا

مطلب رمي الخنزير أمثلا  
وسمي فأصاب صبيدا  
مأ كول اللحم حل  
مطلب في بيان ما لا يؤكل  
من الشاة

زاد في الخاتمة رجل رمي إلى خنزير أو أسد أو ذئب أو ما أشبه ذلك يتقصده به الاصطياد وسمي فأصاب صيدا  
مأ كول اللحم فقوله حل أكله عندنا وقال زفر لا يحل اه والله تعالى أعلم ﴿سئلت عن الكبدة  
والطحال هل هما طاهران حلالات فالجواب نعم هما طاهران حلالات لقوله عليه الصلاة والسلام  
أحلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبدة والطحال وإيساهما مما يكره والذي يكره من الشاة  
كراهة تحريم سبع الفرج والحصى والفدة والدم المسفوح والمرارة والثانة والذكر وقد نظمها  
ابن عابدين في قوله ان الذي من الشياه يحرم \* يجمعه حروف فخذه غم

مطلب لا يحل الجنين  
بذكاة أمه بل لا بد من  
ذكاة أمه

اه والله تعالى أعلم ﴿سئلت عن بقرة ذبحت فظهر في بطنها جنين هل يحل بذكاة أمه أو لا بد من  
ذكاة وحده فالجواب أنه لا يحل بذكاة أمه بل لا بد من ذكاة به بنفسه وقوله عليه السلام ذكاة الجنين  
ذكاة أمه حمله الإمام رحمه الله تعالى على التشبيه أي كذكاة أمه بدليل انه روي بالنصب أخاذه العلاني  
رحمه الله تعالى ونقل هنا قول النسفي في منظومته

ان الجنين مفرد بحكمه \* لم يتذك بذكاة أمه

مطلب ذبحت فتحركت  
وخرج منها الدم جازأكلها

قال ابن عابدين ومعنى البيت ان الجنين وهو الولد في البطن ان ذكرى على حدة حل والا ولا يتبع أمه في  
تذكيته لو خرج ميتا فالشطار الثاني مفسر للاول اه والله تعالى أعلم ﴿سئلت عن شاة مريضة ذبحت  
فتحركت وخرج منها الدم هل يجوز أكلها حينئذ فالجواب نعم يجوز أكلها حينئذ قال في التنوير ذبح  
شاة مريضة فتحركت وأخرج الدم حلت والا لان لم تدر حيايتها عند الذبح وان علم حيايتها حلت مطا  
وان لم تتحرك ولم يخرج الدم ثم ذكر علامات أخر فقال اذا فحنت فاه لا تؤكل وان ضمتها أكلت وان  
فحنت عينها لا تؤكل وان ضمتها أكلت وان مدت رجلها لا تؤكل وان قبضتها أكلت وان نام شعرها لا تؤكل  
وان قام أكلت ووضع هذه العلامات في حيوان ذبح ولم يتحرك ولم يخرج منه الدم قال وان علمت  
حيايتها وان قلت وقت الذبح أكلت مطلقا اه والله تعالى أعلم ﴿سئلت عما يفعله الناس عند وضع

مطلب فيما ذبح عند وضع  
جدار أو شفاء مريض

الجدار من الذبح هل يحل أكله فالجواب قال في الرثوة على هذا فالذبح عند وضع الجدار أو عروض  
مرض أو شفاء منه لا شك في حله لان المقصد منه التصديق وحوى ومثله النذر بقر بان معاق بسلامته من  
بحر من لا فيلزمه التصديق به على الفقراء فقط كافي فتاوى الشاشي اه والله تعالى أعلم ﴿سئلت هل  
يجوز ذبح الصغير والأنثى فالجواب نعم قال في شرح الوهبانية لا بأس بذبيحة المسنة والسكابة  
وكذا الصبي الذي يعقل حتى يصح اسلامه وذبيحة الأخرس حلال ولو كانا لان عذره أبين من عذر الناسي  
وفي البرازية تحريك الشفتين في حقه كالدكر في القراءة ولو قال مكان التسمية الحمد لله أو سبحان الله  
أو الله أكبر أو لا اله الا الله يريد التسمية تجاز وان أراد التحميد دون التسمية أو أراد التحميد على العطاس  
لا تحل بخلاف الخطيب اذا عطس على النبرة فقال الحمد لله يجوز في إحدى الروايتين ولو قال الله ولم يذكر  
غيره يحل وكل ذكر خالص اذا نوى به التسمية تحل وفي الذخيرة والمستحب أن يقول بسم الله الله أكبر بدون  
الواو ومع الواو يكره لانه يقطع فور التسمية وعن البنغال المستحب أن يقول بالواو قال ابن وهبان

مطلب لا بأس بذبح المسنة  
والكأنية والصبي الذي  
يعقل

صبي وأنثى ثم أخرس ينهر \* وبالجمود والتسبيح الله أكبر

مطلب في العبقة

والله تعالى أعلم ﴿فإنه في العبقة هي تطوق ان شاء فعلها وان شاء لم يفعل وهي أن تذبح شاة اذا أتى

على الولادة سبعة أيام وعند الشافعي ستة ثم إذا أراد أن يعق عن الولد فإنه يذبح عن الفـلام شاتين وعن الجارية  
شاة لأنه إنما شرع للمرور بالولد وهو بالعلام أكثر ولو ذبح عن الفـلام شاة وعن الجارية شاة جاز لأن  
النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين كبشا كبشا ولا يكفي فيه دون الذبح من الضأن والتي  
من الماعز ولا يكون فيه إلا السليمة من العيوب لأنه أراقه دم شرعا كالاصحية ولو قدم الذبح على اليوم  
السابع أو أخوه عنه جاز إلا أن السابع أفضل والمستحب أن يفصل لهما ولا يكسر عظمها تقاؤا بسلامة  
أعضاء الولد وبأكل ويطعم ويصدق اهـ كلام السراج الوهاج وفي الفصل السادس والثلاثين من فصول  
الدم لائى مانصه ويعق عنه في اليوم السابع من الولادة قال عليه السلام العقيقة حق عن الفـلام شاتان  
وعن الجارية شاة وقد عاق عن نفسه عليه السلام بعدما بعث نبيا ويقول عند ذبحه اللهم ان هذه عقيقة  
ابني فان دمها ادمه ولحمها لحمه وعظمها بعظمه وجدها بجده وشعرها بشعره اللهم اجعلها فداء لابني  
من النار ولا يكسر للعقيقة عظم ويعطى القابلة تغذها ويطبخ جميعها ثم يصدق بها ولا يكسر منها نوى  
ونقل في الحامدية عن ابن حجر الشافعي مانصه ووقتها بعد تمام الولادة إلى البلوغ فلا يجزئ قبلها وذبحها  
في اليوم السابع يسـن والأولى فعلها صدر النهار عند طلوع الشمس بعد وقت الكراهة للتركة بالذكور  
وليس من السبعة يوم الولادة خلافا للشيخين ولو ولد له لاجسبت الذبيحة من صبيحته ويسن أن يعق عن  
نفسه من بالغ ولم يعق عنه وحكمها كحكم الاضحية الا أنه يسن طبخها بخلوتها ولا يخلو أو أخـلاق  
الولد وجـل لهما مطبوخا للفقراء ولا بأس بتدبيرهم اليها وتعطى القابلة زجها لأمراء عليه الصلاة  
والسلام فاطمة رضي الله تعالى عنها باعطاها اليها واليمنى أولى ولا يكسر عظمها وان كسر لم يكره ويسن  
عن الذكر شاتان وعن الانثى واحدة وعن الخنثى المشكل واحدة والاحتياط شاتان ويستحب أن يقول  
الذابح باسم الله والله أكبر اللهم لك واليك عقيقة فلان لخبر ورد وبكره لطح رأس المولود بدمها ويندب  
تسمية المذبح للولد ذبـمكة أو ذبيحة وأما عقيقة فيكره ويدل له خبر أبي داود وهو حسن أنه صلى الله  
عليه وسلم قال للسائل عنه لا يجب الله المقوق وفي رواية لا أحب لله المقوق نعوذ بالله تعالى من عقوق  
الوالدين وقائدة الحكم في مشروعية العقيقة أشاعة نسب الولد اذ لا بد من اشاعته لئلا  
يقال فيه ما لا يحب ولا يحسن أن يدور الوالد في السكك فينادي ويقول انه قد ولد لي ولد ومن حكمها  
اتباع داعية السخاوة وعصيان داعية الشح ومنها أن النصراني اذا ولد لهم ولد صبغوه بماء أصفر يسمىونه  
المعمودية وكاوية ولون يصـبر الولد به نصرانيا وفي مشا كفة هذا الاسم نزل قوله تعالى صبغة الله  
ومن أحسن من الله صبغة فاستحب أن يكون للحنيفيين فعل بآراء فعلهم ذلك يشـمركون الولد حنيفيا  
تابع الملة ابراهيم واسماعيل عليهما السلام وأشهر الأفعال المتوارثة عنهم اما وقع له عليه السلام من العزم  
على ذبح ولده ثم فداه الله تعالى بذبح عظيم وأشـهر شرائعهم الحج الذي فيه الحنق والذبح فيكون التشبه  
بهم ما في هذا تنويه بالملة الحنيفية وتداء بان الولد قد فعل به ما يكون من أعمال هذه الملة وتعام حكمها  
ونوائدها في الحجة البالغة والله تعالى أعلم **مسئلت** عن الصائد إذا سمى الله تعالى عند الرمي هل يؤكل  
ذلك الصيد فالجواب نعم قال الكفوي نقلا عن الهداية وإذا سمى الرجل عند الرمي أكل ما أصاب  
اذا جرحه السهم فبات لأنه ذابح بالرمي لكون السهم آلة له فشرط التسمية عنده وجميع البدن محل لهذا  
النوع من الذكاة ولا بد من الجرح ليتحقق معنى الذكاة اهـ والله تعالى أعلم **مسئلت** عما  
يقعه بعض القبائل كانوا يلغيرون على بعض قبائل أخرى فتارة يهبون منهم الغنم فاذا لحقوهم وخافوا  
من فكها منهم قطعوا الوياها وهي حية لئلا تكون ذكاة فـالجواب أنه لا يجوز بل يحرم  
ولا يؤكل ذلك الجزء المنفصل عن الحي قال في التنوير العضو المنفصل من الحي كـتية الامن مذبح

مطلب في بيان الحكمة في  
مشروعية العقيقة

مطلب في الصائد إذا سمى  
الله تعالى عند الرمي هل  
يؤكل ذلك الصيد  
مطلب العضو المنفصل من  
الحي كـتية

قبل موته فيعمل أكله لو من الحيوان المأكول لأن ما بقي من الحياة غير معتبر أصلاً بزيادة أو نقصان لكن  
 ذكره الله مع من يدين شره للعالم في الخاتمة كانوا في الجاهلية يقطعون بعض الآلية من الشاة  
 أو بعض لحم الخنزير منها فأكلون فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن نور نذوره في داخل المصفر فرماه صاحبه بسهم بنسبة الذكاة فبطل هل يؤكل حنيفة **فالجواب**  
 نعم يؤكل إذا كان لا يقدر على أخذه إلا بجماعة كثيرة **قل** في الخاتمة وذكر الناطق رحمه الله تعالى إذا نذر  
 البعير أو الثور في المصمر كان علم أن لا يقدر على أخذه إلا أن تجتمع له جماعة كثيرة فله أن يرميه لانه  
 يخرج عن الذكاة الاختيارية بنفسه لأن البعير يصول والنور ينطع أما الشاة إذا نذرت في المصمر لا ترى لانه  
 يقدر على الذكاة الاختيارية عادة **الله** وفيه قبل هذا وإن نذرت خارج المصفر فرماها انسان حل أكلها  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عما يقع كثير من العوام من نذر شاة أو بقرة للأولياء الاموات بأن يقول  
 العادي منهم يا شيخ يا دوي ان عوفيت أو عوفي مريض أو جاء غائب فلك على كبش أو ثور أو خروف **هل**  
 يجوز ذلك أم لا **فالجواب** أنه لا يجوز **قل** في الدر المختار من مبحث النذر من كتاب الصوم ما نصه  
 واعلم أن النذر الذي يقع للأموات من أكثر العوام وما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت ونحوها إلى  
 ضرائح الأولياء الكرام تقرباً إليهم فهو بالأجماع باطل وحرام ما لم يقصدوا صرْفَ الفقراء الأنام وقد أتى  
 الناس بذلك ولا سيما في هذه الأعصار **قل** بحسبه ابن عابدين قوله باطل وحرام لوجوه منها أنه نذر لمخلوق  
 والنذر للمخلوق لا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق ومنها أن النذر له ميت والميت لا يملك ومنها  
 أنه ظن أن الميت يتصرف في أموره دون الله تعالى واعتقاده ذلك كفر بالله **هم** الآن قال بالله في نذرت لك  
 إن شقيت مريض أو رددت غائب أو قضيت حاجتي أن أطعم النذر الذين يباب السيدة نفيسة أو الامام  
 الشافعي أو الامام الليث إلى غير ذلك مما يكون فيه نفع للفقراء والنذر لله عز وجل وذكر الشيخ رحمه الله  
 محل أصرف النذر لمستحقه القاطنين برابطه فيجوز بهذا الاعتبار ثم ذكر الاجماع على حرمة النذر  
 للمخلوق وأنه لا ينعقد ولا تستقل الذمة به وتسامه فيه نقلاً عن البحر والله تعالى أعلم **في تنبيه** **وما**  
**يتلى به العوام وفقهاء القري الحلف على ضرب من الوفاء مع اعتقاد أن من حلف به حانثاً عاقبه في بدنه وماله**  
**وأولاده كما كانت عبدة الأوثان يعتقدون أن من حلف بها حانثاً نضره وتفعل به ما تفعل** وهذا شرك  
 والعيان بالله تعالى وفي حكم الحالف المذكور الفقيه الذي يأمره بذلك مع اعتقاده ما ذكره نسال الله تعالى  
 السلامة وفي الحديث الشريف حسبما نقله الهندي في الحجة البالغة من حلف بغير الله فقد أشرك **قال** حله  
 بعضهم على التغليظ والتشديد في الزجر والحق حله على من اعتقد فقههم التأثير فانه يكون مشركاً حقيقة فلا  
 حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

### كتاب الرهن

**سئلت** عن في يده عقار موقوف يتصرف فيه بالاجارتين المجهلة والموجلة هل يصح رهنه في الدين  
**فاجبت** لا يصح رهنه فيه كما أجاب بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى في أوائل كتاب  
 رهن والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرتن إذا ادعى رد المار هو لن صاحبه فهل يصدق بيمينه  
**فالجواب** لا يصدق بيمينه بل القول قول الرهن بيمينه **قال** قارئ الهداية في كتاب الرهن لا يكون  
 القول قول المرتن في الرذع بيمينه لأن هذا شأن الامانات لا المضمونات بل القول للرهن مع يمينه في عدم  
 رده إليه **الله** والله تعالى أعلم **سئلت** عن رهن الزرع بدون الارض هل يصح **فالجواب** أنه  
 لا يصح فقد سئل قارئ الهداية عن رهن الفص الذي لم يبدل صلاحه لكن يكمل صلاحه عند انتهاء الأجل  
 (فأجاب) رهنه بدون الارض لا يصح **الله** والله تعالى أعلم **سئلت** عن رهن الفرس بدون الارض هل

مطلب نذوره فرماه صاحبه  
 هل يؤكل

مطلب في النذر إلى الأولياء  
 وأنه لا يجوز

مطلب فيما يتلى به العوام  
 وفقهاء القري من الحلف  
 على ضرائح الأولياء

قوله حسبما نقله الخ ثم وقفت  
 عليه في كثير من كتب الحديث  
 المعتمدة **الله**

مطلب لا يصح الرهن في  
 الوقف المأخوذ بالاجارتين  
 مطلب لا يصدق المرتن  
 في رد الرهن

مطلب لا يصح رهن الزرع  
 بدون الارض وكذا الفرس  
 والبناء

مطلب لا يصح رهن المشاع

مطلب رهن عجب أملاكه

وسلمه أو تسليم الأملاك الخ

مطلب بعد انعقاد الرهن

بالإيجاب والقبول جاز للرهن

التسليم والرجوع فلا يلزم

الامتناع وضال الخ

مطلب استعارة متاع للرهن

فرهته ومات الرهن

مطلب في هلاك الرهن

بالاتفاق

مطلب رهن واعترف

بالقبض يؤخذ بأقراره

مطلب هل يجوز بيع الوفاء

في مشاع غيره قبوض

يصح فالجواب ما في شرح المنظومة لابن التفتة حسب نقله الكفوي من عدم الصحة قال وفي  
الفرس وأمر وأبنا باطل هـ والله تعالى أعلم هـ سئلت هل يصح رهن المشاع فالجواب أنه  
لا يصح قال في جامع الفصولين رهن المشاع لم يجوز من شريكه ولا من غيره ما حمل القيمة أولاً أه ونقل  
الكفوي عن العمادة أن الشيوع الطارئ والمقارن فيه سواء أه والله تعالى أعلم هـ سئلت عن رهن  
عجب أملاكه وسلمه المرتهن تسليم الأملاك ثم طالب المرتهن بتسليم الأملاك على وجه الرهن وامتنع الراهن  
هل يجبر على ذلك فالجواب أنه لا يجبر على ذلك كما أن في شرح الإسلام على أفندي واستدل له الكفوي  
بأنه منه قد غيّر لزم بإيجاب وقبول فالرهن تسليمه والرجوع عنه فإذا سلم وقبض محوزاً مفرغاً غير الزم  
أه وعزاه إلى الفرار أه والله تعالى أعلم هـ سئلت عن استعارة متاع للرهن فرهته ومات الرهن  
فباعه المرتهن هل ينقض بيعه والحالة هذه هـ فاجبت بـ لا ينقض بيعه والحالة هذه ويجب على البائع  
استخلاصه من المشتري ويجب عليه المرتهن عنده حتى يملكه المير وهوذا المير يمكن للميت مال هكذا أجاب في  
الغيرية نقلاً عن التتارخانية والله تعالى أعلم هـ سئلت عن رهن في دين هو عشرة دراهم ثوباً ساوى  
عشرين في ذلك الرهن عند المرتهن بالاتفاق منه فالجواب في ذلك فالجواب أن الدين يسقط بذلك والزائد  
على الدين أمانة لا يضمنها المرتهن إلا بالتعدي كافي الغيرية والله تعالى أعلم هـ سئلت عن رجل رهن  
داره واعترف بالقبض إلا أنه لم يتصل بهما القبض عينا فله بل يؤخذ المقرب بالقبض بمقتضى أقراره  
فالجواب نعم قال الأتقروى رهن داره واعترف بالقبض إلا أنه لم يتصل بهما القبض فإذا تصادقا على  
القبض والأقباض يؤخذ بأقراره أه معزياً إلى التتارخانية والمسألة في فتاوى على أفندي أيضاً والله تعالى  
أعلم هـ وقد كنت في قدمت إلى سيدي أحمد بن الخوجه شيخ الإسلام بنونس المحقق الحنفى حفظه الله  
تعالى سؤالاً من طرابلس الغرب (فأجاب) وهذا نص السؤال والجواب ما قولكم أهل العلم رحمكم الله تعالى  
في بيع وفاء في مشاع غيره قبوض هل يجوز فأجاب بجوازه فيه وصحته وأنه يخالف الرهن في بعض الأحكام  
قال فالكثير من أحكام الرهن يطبقها بيع الوفاء رعاية لجانب الرهن وقد علم على أحكام البيع البات  
رعاية لجانب البيع ويخالف حكم بيع الوفاء حكم الرهن فمن ذلك الشيوع فإنه يجوز في بيع الوفاء اعتبار  
بالبائع البات ولا يجوز في الرهن البات على الصحيح في الفصل التاسع عشر من الفصول العمادية وسئل  
عن باع نصف كرمه من آخر بيع الوفاء وخرج هو في الصيف إلى كرمه بأهله ونقله وأخرج هذا  
المشتري العاقد أهله وأولاده وأدركت الفلات فأخذ البائع نصفه والمشتري نصفه أهله البائع إذا تقابل  
البيع وأعطاه عن ما اشتري أن يطالبه بما حل من الفلات أم لا فقال إن أخذ هذا بغير رضا البائع كان  
للبائع أن يطالبه بما حل من الفلات وإن أعطاه البائع ذلك أو أخذ المشتري بأذن البائع ورضاه لم يكن له  
أن يطالبه بما حل من الفلات ويكون ذلك هبة منه وعطية وفي محل آخر من الفصل المذكور وفي فتاوى  
الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل كرم بين رجل وامرأة باعت المرأة نصيبها من الرجل وشرطت أنه إذا  
جاءت بالثمن برده عليه أنصبتها ثم باع الرجل نصيبه من آخر هل لها الشفعة قال إذا كان البيع بيع معاملة  
فأها الشفعة سواء كان نصيبها من الكرم في يدها أو في يد المشتري قال العلامة الرباني شيخ الإسلام سيدي  
محمد بيرم الثاني التونسي في رسالة الموسومة بالوفاء بما يتبع بيع الوفاء في الفصل السادس منها بعد أن  
نقل هذا الفرع وقد استفيد من تصويره الوفاء في نصف الكرم صحت الوفاء مع الشيوع على خلاف  
الرهن ووجه ذلك ما في الوفاء من معنى البيع أه وما في الفصل الأول من الباب الأول من رهن المندبة  
نقلاً عن البدائع ومنها دوام القبض عندنا والشيوع يمنع دوام الحبس فيمنع جواز الرهن سواء كان فيما  
يحمل القيمة أو فيما لا يحمله أو سواء كان الشيوع مقارناً أو طارئاً في ظاهر الرأى وسواء كان الرهن من

أجنبي أو من شريكه فجعل ذلك في الرهن البحث أما ما نسب به بيع وفاء فانه لرعاية جانب البيع يجوز مع الشيوع وينتفع المشتري وفاء بالاشاع مع الشريك المالك انتفاع المشتري بانواع شريكه على الوجه المقرر في كتاب الشريك وكذا اقرره والدي شيخ الاسلام التونسي سيدي محمد بن الخوجه في بعض مجموعاته وإذا أحطت خبرا بما اقرره فانه ترى للمشايع وفاء لا يكون اسوة للغرماء بل هو أحق قال هذا ما علمني ربي والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته من فقير ربه أحمد بن الخوجه المفتي الحنفي بمجلس الشريعة بمحاضرة تونس وكتب ليلة الاحد في شعبان الاكرم من عام الف وثلثمائة وثلاثة اه كلامه حفظه الله تعالى وكانتموها حفظه الله تعالى عن عدم القبض المذكور في السؤال فلم يتعرض له سبحانه المنزه عن النسيان والسهو وفي الدرر النصريح بان القبض شرط الاكروم كافي الهبة قال وصحح في المجتبى انه شرط الجواز اه والله تعالى أعلم

مطلب في من رهن نصف دار مشاع الخ

سئلت عن رهن نصف داره مشاعا على أن يقرضه المرتهن كذا ركنا من الدراهم وسلم الرهن وسلم الدراهم ثم فسخه الراهن لنفسه فويل للمرتهن حينئذ حبس الرهن في الدين فالجواب نعم قال في الخاتمة لو رهن رهننا فاسد كشيوع مثله لا على أن يقرضه كذا قسم الرهن وأخذ المال ثم فسخه الراهن لنفسه فويل للمرتهن حبس الرهن لدين رهن به اذا سلفا فدايد على الرهن بمقابلته ما أقرضه فله حبسه كالبيع اه وفي الخيرية واذا مات الراهن فالمرتهن أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحا أو فاسدا الان فاسد العقد وديجري مجرى صحيحها اه وفي جامع الفصولين بعد ما ذكرناه هذا اذا رهن بمقابلته الدين أما لو رهن بدين كان عليه قبل ذلك والسلف بالمحال لا يملك حبسه كالرهن الجائز بدين كان عليه قبله اذا انتفع استحق الا يملك حبسه والجامع بينهما أنه ما استفاد ملك اليد بمقابلته هذا الدين فليس له حبسه بدين وجب بوجهة أخرى فلو مات رهنه فالمرتهن اسوة للغرماء اذ ليست له على المحل يد مستحقة على ما مر اه والله تعالى أعلم

مطلب لا يبطل الرهن بإباحة المرتهن للراهن السكنى

سئلت عن رهن داره في دين وسلمه ففسله ووضع يده عليه ثم أباح للراهن السكنى فيها فتابعا ومرحمة ثم أراد فريد الراهن ووضع يده فهل له ذلك والحالة هذه فالجواب نعم له ذلك ولا يبطل الرهن بذلك ولو كان القبض بالتخية وقامه في الخيرية وقد أشار بقوله ولو كان القبض بالتخية إلى أن التخية قبض حكما ففي الدرر التخية بين الرهن والمرتهن قبض حكما على الظاهر كما يبيع فانها فيه أيضا قبض اه والله تعالى أعلم سئلت عن امرأة تملك بيتا فقرضته وملكته للمرتهن في الدين الذي قبضته والمرتهن يطالبه ابدينه وهوى فتمنع من أدائه فهل تجبس بذلك وهل يباع عليه اذا لم تؤد ولم يكن لها غيره ولا ينفعها التمسك بأنهما تحتاج للسكنى وبيت السكنى لا يباع في الدين فالجواب ان هذه النازلة وقع منوها في عهد الخبر الرمي وسئل عنها فأجاب بان المرتهن مطالب بها بالدين وحسبها به حتى يوفيه ولو نكته ويجب برها القاضي بالحس حتى تبسع الرهن أو تدفع له من غير ثمنه ان يسرويد المرتهن يد استيفاءه وحقه لازم محترم ومتماق حقه لما يتيه يحمل المالك كالأجنبي حتى اذا جنى عليه المالك كان ضامنا كالأجنبي واذا كانت مفلسة لا يمنع بيعه بذلك ولا نقول أنه مفلسة يدفع لها المرهون لضرورة السكن التي لا تحيد عنها لان ذلك اغصاها في غير الرهن أما الرهن فالمرتهن أحق بعاليته من سكاها اه وفي التنوير وله طلب دينه من رهنه وله حبسه وان كان الرهن في يده وله حبس رهنه بعد الفسخ حتى يقبض دينه أو يبرئه اه والله تعالى أعلم

مطلب لا يتم الرهن لادار اذا كان الرهن والمرتهن فيها

سئلت عن رهن داره ومع المرتهن فيها فقال سلمتها اليك وقال المرتهن قبضت هل يتم الرهن بذلك فالجواب لا يتم الرهن بذلك ففي فتاوى الانقروى اذا رهن داره او رهن والمرتهن فيها فقال سلمتها اليك فقال المرتهن قبضت لا تكون رهننا حتى يخرج الراهن من الدار فان خرج منها بعد ذلك لا يتم الرهن حتى يقول الراهن سلمتها اليك اه والله تعالى أعلم سئلت عن الرهن اذا استحق فهل على الراهن غيره مكانه فالجواب ليس عليه غيره مكانه ففي الانقروى عن القنية استحق

مطلب استحق الرهن فليس على الراهن غيره مكانه



مطلب غاب الرهن ولم يدبر  
أحى أو ميت

مطلب قال ان لم أدفع لك  
دينك الى كذا فالرهن يبيع  
لا يكون بيعا

مطلب بصدق الرهن بل  
المرتهن في هلاك الرهن دون  
الرذ

مطلب لا يبطل الرهن  
بموت أحد المتعاقدين

مطلب ليس للمرتهن بيع  
الرهن بدون إذن الراهن

مطلب في الوكيل يبيع  
الرهن اذا امتنع من البيع

مطلب في حكم الانتفاع  
بالرهن

مطلب طلب الرهن من  
المرتهن الرهن لبيعه لقضاء  
الدين لا يجاب لذلك

مطلب اذا احتاج الرهن الى  
يث يحفظ فيه فعلى من  
تكون أجرته

مطلب في معنى قوله عليه  
السلام اذا عصى الرهن فهو  
بغايه

مطلب لو استأجر المرتهن  
الارض المرهونة بطل الرهن

الرهن فليس للمرتهن أن يطالب الراهن بأقامة غيره مقامه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الراهن  
اذا غاب ولم يدبر أحى أو ميت فهل للمرتهن بيع الرهن باذن الحاكم في غيبة الراهن **فالجواب** نعم له ذلك  
قال في البرازية للمرتهن بيع الرهن بإجازة الحاكم وأخذ دينه ان كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته  
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الراهن اذا قال للمرتهن ان لم أدفع لك دينك الذي على الى شهرين  
فالرهن يبيع لك بدينك هل يكون بيعا اذا مضى الاجل ولم يدفع الدين **فالجواب** انه لا يكون بيعا كافي  
الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** هل يصدق المرتهن في هلاك الرهن بالرهن **فالجواب** نعم  
يصدق في هلاكه قال الانقروى ويصدق في دعوى الهلاك ولا يصدق في دعوى الرذ اه معزى بالنتار خاتمة  
وفي رسالة الثمرية لا يثبت قبول المودع في دعواه هلاك الوديعة بيمينه كذلك يقبل قول المرتهن غير  
أن المودع لا ضمان عليه والمرتهن يضمن ضمان الرهن بالاقبل من قيمته ومن الدين كما لو ثبت هلاكه  
بالينة ونماه في فتاوى شيخ الاسلام على أنه يدى حسمائه الكفوى والله تعالى أعلم **سئلت** هل  
يبطل الرهن بموت أحد المتعاقدين **فالجواب** لا يبطل بذلك بل يبقى رهنا عند الورثة كافي البرازية  
والله تعالى أعلم **سئلت** هل للمرتهن أن يبيع الرهن بدون إذن الراهن **فالجواب** ليس له ذلك فان  
باعه بغير إذنه توقف على إجازة صاحبه فان أجازة صح وكون الثمن رهنا وان لم يجز لا يجوز البيع وله أن  
يبطله وبعد رهنا كما أفاده الكنتوى عن العمادة والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل يبيع  
الرهن اذا أبي أن يبيع هل يعبر على البيع **فالجواب** نعم كائنه الكفوى عن المحيط والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن الرهن هل يجوز للمرتهن الانتفاع **فالجواب** انه لا يجوز الانتفاع به مطلقا لا باستخدام  
ولا سكنى ولا ائس ولا اجارة ولا اعاره كالا يجوز للراهن ذلك الا باذن كل لا تحرقه بل لا يحل للمرتهن لانه  
ربا وقيل ان شرطه كان ربا والا فلا فاده في الدر المختار قال سيدي أحمد الطهطاوى رحمه الله تعالى والغالب  
من أحوال الناس انهم انما يريدون عند الدفع الانتفاع ولولا لما أعطاهم الدرهم وهذا بمنزلة الشرط لان  
المعروف كالشرط وهو مما يعين المنع اه وهو في غاية الحسن فليحفظ وليستب انتفاع به ولا سيما اذا  
كان الدين من قرض فقد قال عليه الصلاة والسلام كل سلف جرت فعا فهو حرام وفي الحوى على الاشياء  
مانعه وفي الجامع لمجد الأئمة عن عبد الله بن محمد بن أسلم انه لا يحل له أن ينتفع بشئ منه وان أذن له الراهن  
لانه أذن في الرأب لانه يستوفى دينه فتكون المنفعة ربا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الراهن اذا  
طلب من المرتهن أن يبيعه الرهن لبيعه له لاجل قضاء دينه هل يجاب لذلك **فالجواب** انه لا يجاب  
لذلك دل في الدر ولا يكاف مرتهن معه رهنة كين الراهن من يبيعه ليقضى دينه فنه لان حكم الرهن  
الحبس الدائم حتى يقضى دينه ولا يكاف من قضى دينه أو أبرأه فنه تسليم بعض رهنه حتى يقبض  
البقية من الدين أو يبرئها اعتبارا بحبس المبيع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرهن اذا احتاج  
الى يث يحفظ فيه فعلى من تكون أجرته **فالجواب** قال في التنوير وأجرة بيت حفظه وحفظه  
وماوى الغنم على المرتهن وأجرة وابعه ونفقة الرهن كانه ومشربه وكسوة الرقيق وأجرة ظن ولد الرهن  
وسقى البستان وكرى النهر وتلقح نجيته وجد اذنه والقيام بحلته والخراج والعشر على الراهن اه مع  
مزيد من حاشيته لابن عابدين والله تعالى أعلم **سئلت** عن قوله عليه الصلاة والسلام اذا عصى  
الرهن فهو عاقبه مامعناه **فالجواب** ان معناه اذا اشتبهت قيمته بهد هلاكه بان قال كل لا أدري كم  
كانت قيمته ضمن عاقبه من الدين اه من الدر المختار والله تعالى أعلم **سئلت** عن استيجار  
المرتهن الدار المرهونة من رهنها هل يبطل الرهن **فالجواب** ان هذا السؤال رفع الى حامد أفندي  
فاجاب عنه بقوله نعم قال في البرازية في أواخر الرهن وفي المتابعة استأجر المرتهن الارض المرهونة بطل  
بخلاف الاعارة اه وفي الخاتمة ولو ارهن رجل دابة بدين له على الراهن وقبضها ثم استأجرها المرتهن صح

الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون للمرتهن أن يعود في الرهن ولورهن الرجل دابة وقبضها ثم أجرها من  
 الراهن لا تصح الاجارة ويكون للمرتهن أن يعود في الرهن وبأخذ الدابة اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن رهن داره في دين عليه وساطر رجل اعلى بيعه اودفع الثمن الى المرتهن ولم يقبضه المرتهن حتى حل المال  
 هل يكون هذا رهنا فالحقواب انه لا يكون رهنا قل في الهندية والذات الرهن الرجل دارا وسلط الراهن  
 رجلا على بيعه اودفع الثمن الى المرتهن ولم يقبضه المرتهن حتى حل المال لم يكن رهنا وان باع العبد  
 الدار جازييه بالوكالة وان نه عن البيع لم يجز بيعه بعد ذلك وكذلك ان مات الراهن لم يكن للعبد أن  
 يبيعه بعد موته والمرتهن اسوة القرماء ذكره في الباب الثامن من الرهن وأفتى به في النتيجة والظاهر  
 ان المانع من كونها رهنا عدم القبض وان الرهن ينعدم بانعدامه فيكون رهنا باطلا لا فاسدا ولا تجرى  
 عليه أحكام الرهن أصلا بخلاف الفاسد ودويده ما في فتاوى الانقروى وهذا نصه رجل رهن شيئا وكتب  
 كتابا ولم يذكر التسليم ثم باع الراهن فأراد المرتهن أن يجمعه له وقفا ليس له ذلك بالقرار الباطل  
 لانه انما أقر أنه رهن ولم يذكر التسليم الى المرتهن يكون باطلا لان القبض في باب الرهن ركن والرهن قول  
 والقبض فعل فذكر القول لا يثبت الفعل اه معز الجواهر الفتاوى وهو صريح في أن القبض ركن  
 والركن ينعدم التمسك بالعدم وفي قاضيان قبيل فصل اختلاف الراهن والمرتهن مانصه رجل رهن  
 شيئا بدين مؤجل وسلط العبد على بيعه اذا حل الاجل فقبض العبد الرهن حتى حل الدين قال رهن  
 باطل والوكالة بالبيع باقية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرتهن اذا أجر الراهن من أجنبي وسلمه  
 له هل يبطل الرهن فالحقواب ان في ذلك تفصيلا مذكورا في البرازية وهذا نصه أجر المرتهن الرهن  
 من أجنبي بلا اجارة الراهن فالغلة للمرتهن ويتصدق به عند الامام ومحمد كالغاصب يتصدق بالغلة أو يردّها  
 على المالك وان أجرها بأمر الراهن يبطل الرهن والاجر للراهن اه وقد نقله الحموى في حواشيه على  
 الاشباه وأقره وفي الدر المختار وان باذنه فله المالك وبطل الرهن اه قل محشيه ابن عابدين حتى لا يسهط  
 دين المرتهن به لانه عند المستأجر ط ولا يعود رهنا لا بتجديد تارة ثانية وكذلك أجره الراهن المرتهن  
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمن عليه دين فباع عقاره لداثنه بالدين الذي عليه وحصل بينهما  
 الايجاب والقبول لكن لم يقبض المشتري العقار المبيع يبيع وفاء ثم مات البائع المذكور وعليه دين  
 مستغرق لتركنه فأراد ارباب الدين قسمة المذكور هل لهم ذلك أو يختص به المشتري المذكور  
 أجيبوا ونجروا فالحقواب ان هذه المسألة سئل عنها شيخ الاسلام على أفندي فأجاب بان لهم قسمة  
 ولا يختص به المشتري المذكور واه تدل له الكفوى بقوله وهو حبس شيء بحيث يمكن استيفاء منه  
 كالدين وينبغي قسمة بيجاب وقبول ويتم بالقبض محو زام فرغا غيرا والخلية فيه وفي البيع قبض والراهن أن  
 يرجع عنه قبيل القبض فإذا قبض لزم ملتقى القبض شرط جوارزه وقال بذكر لزومه والاول تصح  
 ويكتفى بالتحابة في ظاهر الرواية في قبضه بزازية والجمهور على اعتبار القبض فيه حتى لا يصح الارتهان  
 بمجرد الايجاب والقبول عصام الدين على البضاوى اه فجعل يبيع الوفاء كل من في انه بدون القبض  
 لا يعتبر ولا يعتد به ولا تجرى عليه أحكام الرهن والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في رهن المشاع  
 هل هو فاسد فالحقواب نعم قل في مخ الغنار رهن المشاع فاسد يتعلق به الضمان اذا قبض اه وفيه  
 ان قبض يفيده انما لا ينعقد لا يتعلق به الضمان والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأه رهن عقارا  
 لها في دين اقترضته ولم تسلمه للمرتهن بل بقي في يد الراهن فاحترق بامر الله تعالى في يدها هل يسهط  
 باحترقه وهلاك الدين المذكور كما هو حكم الرهن الصحيح للقبوض فالحقواب ان لا يسهط قط له لانه  
 الدين المذكور كما أفتى به في البهجة وهذا أيضا يدل على أن الرهن بدون القبض غير معتبر أصلا والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن المرتهن اذا ادعى الرهن مع القبض وأنكره الراهن فأقام المرتهن شهودا عدولا

مطلب رهن داره في دين  
 وسلط على بيعه رجل الخ

مطلب أجر المرتهن الرهن  
 من أجنبي وسلمه له هل  
 يبطل الرهن

مطلب باع عقاره في دين عليه  
 وقبل القبض مات البائع الخ

مطلب في رهن المشاع

مطلب الرهن بدون قبض  
 لا يعتبر

مطلب ادعى المرتهن الرهن  
 مع القبض يقبل برهانه الخ

على دعواه هل يقبل برهانه والحالة هذه فالجواب نعم قال في المبعة وان ادعى المرتهن الرهن مع  
 القبض يقبل برهانه عليه سواء شهد الشهود على مائة القبض أو على اقرار الراهن به عند الامام رحمه الله  
 تعالى آخره وقوله اه منقولاً من البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرهن اذا اعاره المرتهن  
 بأمر الراهن هل يبطل الرهن فالجواب ما في الخلاصة ولو أمره الراهن أن يودعه انساناً أو دابة  
 أو يؤجره ففعل فان أودعه فهو رهن على حاله فان حلك في يد المودع بطل الدين أو اعاره مخرج عن ضمان  
 الرهن وللمرتن أن يردّه ولو أجره فالاجر للراهن وليس للمرتن أن يعيده في الرهن الا برهن جديد اه والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن المرتن اذا طالب من الراهن دينه فقال الراهن احضر الرهن أولاً فان  
 احضرته قضيت دينك هل يجاب لذلك فالجواب نعم يجاب لذلك اذا كانا معاً في يد الراهن فيؤمر  
 المرتن أن يحضره ولا يدفعه الى الراهن حتى يعطيه الدين والمالة موضوعة في الخلاصة من الفصل  
 السادس من الرهن والله تعالى أعلم **سئلت** عن قبض الرهن هل هو شرط في الجواز فالجواب  
 نعم قال في الخلاصة القبض شرط جواز الرهن خلافاً لما يقوله الامام خواهر زاده انه شرط للزوم  
 وهذا القبض يقع بالتخلف في ظاهر الرواية ومن شرائطه أن يكون مقسوماً حتى ان رهن المشاع عندنا  
 لا يصح اه وقد مناع الكفوى عن عصام الدين ان الجمهور على اعتبار القبض فيه حتى لا يصح الارتهان  
 ولا يترتب عليه الحكم بمجرد الايجاب والقبول اه وفي أبي السعد وعلى من لا مسكين التصريح بان القول  
 بانه شرط للزوم ضعيف وخلاف الرواية وان النص والتصحيح انه شرط للجواز نقله عن الجوى عن البناية  
 وفي الخبرية من مسائل شتى آخر الكتاب مانعه لاعبره بالرهن دون القبض قال عز من قائل فبرهان  
 مقبوضة فقول الرجل دارى الفلانية رهن به أو هي رهن أو جعلته رهنًا ولم تقبض هذا لاعبره به اه  
 وفيها من الرهن وقد أثبت مراراً لا تخصي في الرجل يرتن بمحمد ودافق وجرد للراهن قبل قبضه منه بانه  
 لا يصح الرهن ولا الاجارة أما الرهن فله دم القبض وأما الاجارة فله دم جوازها للمالك اه والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن رجل وضع أمانة عند آخر وأخذ منه رهنًا هل يصح هذا الرهن فالجواب انه  
 لا يدع قال في الخلاصة الرهن بالاعيان على ثلاثة أوجه أحدها الرهن بعين هي أمانة وذلك باطل لان  
 الرهن شرع للاستيفاء وانه غير مشروع في الأمانة والثاني الرهن بالاعيان المضمونة بغيرها كالبيع  
 في يد البائع وذلك لا يجوز أيضاً حتى لو هلك الرهن هلك بغير شيء والثالث الرهن بالاعيان المضمونة  
 بنفسها كالأعيان المنصوبة ونحو ذلك صحيح فان هلك الرهن في يده فانه يضمن بالاقبل من قيمة الرهن ومن  
 قيمة العين ويأخذ العين وان هلك العين قبل الرهن فان الرهن يكون رهنًا بالقيمة اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن الرهن اذا خيف عليه الفساد هل للمرتن بيعه فالجواب ما في الخاتمة وهذا من  
 وللمرتن أن يبيع الرهن اذا خيف عليه الفساد اذا كان القاضي ويكون الثمن رهنًا في يده وان باع بغير إذن  
 القاضي كان ضامنا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رهن متاعين مؤجل ووكيل يبيع  
 الرهن عند حلول أجل الدين الا أن العدل لم يقبض الرهن فهل اذا قلتم يبطلان الرهن تبطل الوكالة أيضاً  
 أم لا فالجواب انه لا تبطل وان بطل الرهن قال في الخاتمة رجل رهن شيئاً بدين مؤجل ووسط العدل  
 على بيعه اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية اه والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن رهن عقار في دين عليه زيد ولم يسلمه اليه فهل لا يكون هذا الرهن صحيحاً  
 حيث لم يقبض وليس له بيعه في الدين فالجواب نعم لا يكون المقتار المذكور رهنًا ولا يباع في الدين  
 حيث لم يقبض كافي الفتاوى الهندية والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرتن اذا استأجر الرهن من  
 الراهن بعد قبضه منه هل يبطل الرهن فالجواب نعم يبطل الرهن بذلك قال في الخاتمة واذا ارتهن  
 الرجل دابة بدين له على المرتن وقبضها ثم استأجرها للمرتن صححت الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون

مطلب في حكم اعارة المرتن  
 للراهن أو ايداعه أو ايجاره

مطلب طالب المرتن الدين  
 فقال الراهن احضر الرهن

أولاً الخ  
 مطلب القبض شرط في  
 جواز الرهن

مطلب الرهن بالاعيان على  
 وجوه

مطلب للمرتن بيع الرهن  
 اذا خيف عليه الفساد اذا  
 التقاضى

مطلب اذا بطل الرهن تبطل  
 الوكالة التي في ضمنه

مطلب لا يكون العقار  
 رهنًا بالقبض

مطلب اذا استأجر المرتن  
 الرهن بعد قبضه بطل الرهن

مطلب اذا فسخ الرهن الفاسد  
فهو للرهن حبه بالدين

للمرتهن أن يعود في الرهن اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رهن فاسد نحو شيوع فسخه الرهن  
افساده فهل امرتهن حبه بذلك الدين حتى يستوفي دينه فالجواب ما في جامع الفصولين لو رهن  
رهن فاسدا كشيوع مثلا على أن يعرضه كذا فاسم الرهن وأخذ المال ثم فسخه الرهن لفساده فلمرتهن  
حبس الرهن لدين رهن به اذا استغدا يدعى الرهن بمقابلته ما قرضه فله حبه كالبيع والرهن الصحيح اذا  
تفاسدا فهو له في يده ملك بالاقول من قيمته ومن الدين اذ بطل الفسخ لملك الرهن فماد الامر الى ما كان  
والمرهون كان مضمونا بالاقول فكذا هذا ولو مات رهنه فلمرتهن أحق به من الغرماء اذ له على المحل يد  
مستحقة على ما ذكره هذا الرهن بمقابلته الدين أما الرهن بدين كان عليه قبل ذلك والمأنة بحالها فلا يملك  
حبه كل من الجائر بدين كان عليه قبله اذا تفاقم بالاعلاك حبه والجامع بينهما ما لم يستغدا لملك اليد  
بمقابلته هذا الدين فليس له حبه لدين وجب بجهة أخرى ولو مات رهنه فلمرتهن اسوة الغرماء اذ ليست له

مطلب اذا باع فاضل رجل  
القضاء وأخذ منه رهنا في  
ذلك لا يصح

على المحل يد مستحقة على ما مر اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في تناقض من قضاء زمانا باع لرجل قضا  
بالدة مخصوصة بمقدار معين من القروض كتب به له سند أو أعطاه به كفيلا ورهنه خاتما اذا قيمته عظيمة فهل  
يصح هذا الرهن فالجواب انه رهن باطل لا تجرى عليه أحكام الرهن كتب المحقق الرمي في حواشيه  
على جامع الفصولين مانعه قوله ولو باع رهننا خاتمة أو غنية به لك أمانة ❊ وأقول له وبه يعلم جواب حادثة  
الفتوى وهي أن رجلا رهن شيئا على محصول القاضى فضع عند القاضي ولا شك أن الرهن به باطل  
كل رهن على جريمة الوالى اذ لكل باطل كاهو مشاهد من قضاء هذا الزمان لكن أن أخذ القاضى  
الرهن أو الوالى عصبيا وجبر على المسالك يضمن بالهلاك جميع قيمته لعله الغصب لا لعله الرهن تأمل اه

مطلب هل يفسخ بيع الرهن  
الرهن يفسخ المرتهن

والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن بيع الرهن الرهن اذا فسخه المرتهن هل يفسخ هو فاجبت كما بان في  
فسخه خلافا قال الزياي في شرح الكنتروان لم يغير المرتهن البيع وفسخه انفسخ في رواية ابن سماعة  
عن محمد حتى اذا فتكه الرهن لاسيلا للمشتري عليه لان الحق الثابت للمرتهن بمنزلة الملك فصار كالملك  
فله أن يبيزوله أن يفسخ وفي أصح الروايتين لا يفسخ بفسخه اه وفي منية المفتى يفسخ المرهون بفسخه به  
يصح ولا ينفذ كافي بيع المستاجر وليس غير المشتري فسخه والمشتري بالخيار علم أو لم يعلم في الأصح اه  
كلام الغزى نقله الرمي في حواشى جامع الفصولين وكتب الرمي على قول جامع الفصولين في شراء رهن  
ومستاجر يفسخ المشتري ولو علم انه عند أبي حنيفة ومحمد كاستحقاق مانعه قوله يفسخ المشتري ولو علم انه  
هـ ذاهو الصحيح وعليه الفتوى كافي الوالو الجدية نقله الغزى اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن العدل

مطلب اذا بطل الرهن  
لا تبطل الوكالة بيه

اذا ساط على بيع الرهن اذا حصل الاجل ولم يقبض العدل الرهن حتى حل الدين هل يبطل هذا الرهن  
فالجواب نعم قال في الخاتمة لوساط العدل على بيعه اذا حصل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل

مطلب بعد أن أباح الرهن  
للمرتهن أكل الغلة رجع  
صحر رجوعه

الدين فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن باع بستانه لا تحريم  
فأبشرط عليه المرتهن أكل الغلة ثم رجع الرهن في ذلك ونهاه على أكله فهل يصح رجوعه فاجبت كما  
نعم يصح رجوعه لانه أباحه والاباحة يصح فيها الرجوع قال الخبير الرمي في حواشيه على جامع الفصولين  
مانعه ويقع في بلادنا في بيع الوفاء اشتراط أكل الزوائد وهو اطلاق واباحة والاباحة تقبل الرجوع  
صرح به في فتح الفقار في باب التصرف في الرهن وتقبيل التملق بالشرط والخطا صرح به فيه أيضا  
وصرح به الزياي وغيره فيجوز الرجوع عن الشرط قبل الاكل وأما بعده الاستهلاك فلا يجوز الرجوع

مطلب آجر المشتري وفاء العقار  
بأمر البائع يبطل البيع  
وارتفع حكم الرهن

فبما أكله وباعتقه صرح في خواهر الفتاوى اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن باع كرمه يبيع  
وفاء وقبضه المشتري ثم آجره من آجره من البائع هل يبطل البيع ويرتفع حكم الرهن كافي الرهن  
الصريح فاجبت كما نعم قال المحقق الرمي في حواشى جامع الفصولين وإن آجره له يعني لغير البائع بانه

يجب أن يبطل الرهن وتكون الاجرة للرهن كما في حقيقة الرهن تأمل اه وفي رد المحتار قيل كتاب  
الكفالة وماذا أجره المشتري وقام باذن البائع فهو كاذن الرهن للرتن بذلك ويبطل الرهن اه ملخصا  
والله تعالى أعلم **مسئلت** عن باع أرضه لا تخريبه وفاء بقضه المشتري وزرعها ثم أتى البائع  
لنفسه المشتري وانفتح البيع ماذا فعل بالزرع الذي زرعه المشتري **الجواب** ما في جامع الفصولين  
باع أرضا وفاء فزرعها المشتري ثم أتى البائع مال الوفاء الى المشتري حتى انفتح البيع والزرع بقبل هن  
يجب للمشتري على تفريغ الارض أو ترك في يده بأجر مثلها **أجاب** بعضهم بأنه لو أتى البائع بثمنه  
مطلب المشتري يجبر على تفريغ الارض أو إعادته بالطلبه بل يترك في يده بأجر مثله ولو قيل انه يترك في يده  
أجره مثله في الوجهين فله وجه اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن استأجر خانا سنة كاملة باجرة  
معينة وأعطى رهنا في مقابلة الاجرة هل يجوز هذا الرهن **الجواب** نعم قال في الهندية ولو استأجر  
دارا أو شيئا وأعطى بالاجر رهنا جاز وان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفيا للاجر وان هلك  
قبل استيفاء المنفعة يبطل الرهن ويجب على المرتن رد قيمة الرهن اه والله تعالى أعلم **مسئلت**  
عن المرتن اذا أجزأ الرهن بدون اذن الراهن من أجنبي فلما علم الراهن بذلك أجاز الاجارة هل يبطل الرهن  
في هذه الصورة كما اذا كانت الاجارة بأمره ابتداء **الجواب** نعم قال في الهندية ولو أجزأ واحد  
منهما باذن صاحبه أو أجره أحدهما بغير اذنه ثم أجاز صاحبه صححت الاجارة وبطل الرهن فتكون الاجرة  
للراهن وتكون ولاية قبضها الى العاقد ولا يعود رهنا اذا انقضت هذه الاجارة بالا استئناف وكذلك  
لو استأجر المرتن صححت الاجارة وبطل الرهن اذا جدد القبض للاجارة ولو هلك في يده قبل انقضاء  
مدة الاجارة أو بعد انقضائها ولم يجبره عن الرهن هلك أماله ولا يذهب به لأكاشي ولو جبره عن  
الراهن بعد انقضاء مدة الاجارة صار غاصبا هكذا في شرح الطحاوي اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن  
مرتن سكن في الدار المرهونة هل يلزمه أجرها **الجواب** ان مثل هذا السؤال في الخبرية وقد **أجاب**  
عنه صاحبها بنصه لا يلزمه أجره لذلك مطلقا اذن الراهن أو لم ياذن مدة للاستئناف اه والله  
تعالى أعلم **مسئلت** عن المرتن اذا أجزأ الرهن باذن المرتن هل يبطل الرهن **الجواب** نعم  
يبطل الرهن حينئذ قال في جامع الفتاوى ولو أجره المرتن باذن الراهن أو أجزأ الرهن باذن المرتن أو أجزأ  
أحدهما بغير اذن صاحبه ثم أجاز له صاحبه صححت الاجارة وبطل الرهن وتكون اجرة للرهن  
ولاية قبضها للعاقد ولا يعود رهنا اذا انقضت مدة الاجارة بالا استئناف وكذلك لو استأجر المرتن  
صححت الاجارة وبطل الرهن اذا جدد القبض للاجارة اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن مرتن  
أجزأ الرهن من الراهن قبل قبضه منه هل يصح الرهن المذكور والاجارة **الجواب** لا يصح واحد  
منهما أما الرهن فلم يدم القبض وأما الاجارة فلم يدم جوازها لذلك كما أفنى بذلك الخطيرازمي وفي الخبرية  
سؤال عن رجل مات عن ورثة وبيت فادعى رجل ان له دين على الميت وأنه كان رهنه البيت وادعى آخر  
انه كان استأجره منه حال حياته فما الحكم **فأجاب** رحمه الله تعالى بان الواجب في ذلك النظر في كل  
من العاقدين فان كان الميت مقبوضا في الرهن دون الاجارة اعتبر وكان المرتن أحق بعاليته من  
الاستأجر ومن سائر غرماء الميت وان كان مقبوضا في الاجارة دون الرهن فالمستأجر أحق به من المرتن  
ومن سائر غرماء وان خالف العقدان من القبض كان جميع الغرماء أسوة فيه يتقاسمون به بقدر حق وقدم  
وان اتصل بكل منهما قبض فالعبرة بالاسبق تاريخا منهما ما لم يجز صاحب القبض السابق للعقد المتأخر  
لانفساخ السابق بالاجارة منه للعقد اللاحق وذلك لان القبض في الرهن شرط للزوم أو شرط الجواز  
ووالاصح والقبض في الاجارة وان لم يكن شرط السكن عوت المورث قبله لا يكون أحق به من بقية غرمائه

مطلب باع أرضا وفاء  
فزرعها المشتري الخ

مطلب استأجر خانا سنة  
وأعطى رهنا في مقابلة  
الاجرة جاز الرهن  
مطلب أجر المرتن الرهن  
وأجاز الراهن بطل الرهن

مطلب اذا سكن المرتن  
الدار لا يلزمه الاجرة

مطلب أجر المرتن الرهن  
باذن الراهن بطل الرهن

مطلب أجر المرتن الرهن من  
الراهن قبل القبض لا يجوز

لا في الاجارة الصحيحة ولا في الاجارة الفاسدة اه نعم وفي قوله وان خلا العقدان من القبض كان جميع الغرماء اسوة فيه يدل على ما سلفناه من أن الرهن بدون القبض لا يجوز ولا ترتب عليه أحكامه فلا تعقل فليحفظ والله تعالى أعلم

### ﴿كتاب الجنائيات﴾

مطلب اذا اشترى كوفي قتل  
قتلوا وان عفا الولي عن  
البعض جاز كالكل

مطلب رمي في وجه رجل  
حرباء تخاف ومريض حتى  
مات لا تلزمه الدية

مطلب للزوجة حق في  
القصاص كالزوج وسائر  
الورثة

مطلب خنق رجل لافيات  
لاقصاص

مطلب ألقي في تنوره حطباً  
لا يحتمله فاحترق بيته وبيت  
جاره

مطلب ضربت نفسها  
فألقت جثتها

مطلب تقتل الزوجة بقتل  
زوجها

مطلب اذا عفا بعض أصحاب  
الحق عن القصاص سقط  
حق الباقي في القصاص

مطلب أمسك زيدا لعمرو  
فقتله يقتل المباشر للقتل

سئلت عن جماعة قتلوا رجلاً فذهل يقتلون به وهل يجوز للولي العفو عن بعضهم وقتل الباقي  
فالجواب نعم اذا اشترى كوفي قتل له قتلوا به جميعاً وان عفا الولي عن البعض أو الكل جاز وقد سئل في  
الخيرية عن ثلاثة قتلوا رجلاً فأجاب بأن للولي الصلح مع أحدهم وقتل أحدهم والعفو عن أحدهم وقتل  
جميعهم والعفو عن كلهم والصلح مع كلهم لان الحق له في ذلك وصاحب الحق يتصرف فيه بما ألهمه الله  
تعالى اه والله تعالى أعلم سئلت عن رمي في وجه رجل حرباء تخاف منها او مريض حتى مات هل  
تلزمه الدية فالجواب لا تلزمه الدية الا اذا جرحت الحرباء أو عضته ومات بسبب ذلك كمن صاح على  
رجل فصعق فمات من ذلك ولكن غير صوته ونخوفه بالعاغيات ولكن دخل داراً أخرى حين غفلة فحصل  
لزوجته رعب منه وأسقطت جنيناً بسببه فانه لا يضمن كافي افتاوى الخيرية والله تعالى أعلم سئلت  
هل للزوجة حق في القصاص عن قتل زوجها فالجواب نعم لها ذلك كالزوج وسائر الورثة قال في  
الدرر ولي القصاص من يرث أي كل من يرث المقتول فله ولاية القصاص وان كان زوجها أو زوجته اه والله  
تعالى أعلم سئلت عن خنق رجل لافيات فهل عليه القصاص فالجواب لا قصاص عليه  
بالخنق قال في المخ من خنق رجلاً لافيات لا يؤد فيه عند أي خنيفة لكنه ان استأذنه قتله الامام سياسة  
وعندهما فيه القود اه وكذا من أغرق صبياً أو بلغاً في ماء ولا قصاص عليه عند أي خنيفة رحمه الله  
تعالى وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى فيه القصاص قتله في نتيجة الفتاوى عن الكفاية  
والله تعالى أعلم سئلت عن أوقد في تنوره ناراً لا يحتملها التنور فاحترق بيته وسرى ذلك لبيت جاره  
فأحرقه فيه من الامنة فهل عليه الصلح والحال هذه فاجبت بان عليه الصلحان في الحامدية  
نقل عن التتارخانية ما نصه اذا ألقي في التنور من الحطب ما لا يحتمله التنور فاحترق بيته وتعدى الى بيت  
غيره فأحرقه ضمن اه والله تعالى أعلم سئلت عن امرأة حبلى ضربت بطن نفسها عمدًا فسقط  
جنيناً بدون اذن زوجها فهل تضمن المرأة الغرة وهو قتلها فاجبت بان هذا السؤال في  
الحامدية وأجاب عنه بقوله نعم تضمن قتلها لانها أتتته متعمدة وتعمل عنها العاقلة ولا ترث منها لانها  
قاتلة بغير حق والقاتل لا يرث والغرة قدرها نصف عشر الدية نجساً ثمة درهم ويجب المقصد او المذكور في  
سنة كافي المخ وغيره وضمن الغرة عاقلة امرأة استعطته ميتاً عداً بواء أو فعل بلا اذن زوجها فان اذن  
لا تنوب من الجنائيات اه والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم في امرأة ضربت زوجها بالاجارة  
عمداً فقتله فهل تقتل به فالجواب نعم قال الكفوي نقل عن التتارخانية وتقتل المرأة بالرجل اه  
ونقل أيضاً لو قتل منكوحته فقتلها ثم نقل عن السراجية اذا قتل الرجل زوجته وله منها اولد حتى لم  
يقص اه والله تعالى أعلم سئلت عن عتامن الشركاء عن القصاص هل يسقط بعفوه المذكور  
حق الباقي في القصاص فالجواب نعم قال الكفوي نقل عن التتارخانية البداية ما نصه واذا عدا أحد الشركاء عن  
الدم أو صلح عن نصيبه على عوض سقط حق الباقي من القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية اه والله  
تعالى أعلم سئلت عن أمسك زيدا لعمرو فقتله عمرو هل يقتل به خصوص الذي يباشر القتل  
دون أمسك فالجواب نعم قل في المتن من أمسك رجلاً حتى جاز رجل آخر وقتله عمداً وخطأ فلا

شيء على المسلم عندنا وعلى القاتل القصاص في العمدة والدية في الخطأ وفي الظهيرة وحبس المسلم في السجن اه نقله الكفوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن المجرع اذا أقر حال حياته بأن فلانا لم يجرحني ثم مات هل لورثته الدعوى على فلان بذلك الجرح **فأجبت** به ليس لهم ذلك قال في التنوير قال المجرع لم يجرحني ولا ثم مات المجرع ليس لورثته الدعوى على الجرح بهذا السبب اه قال في الدرر وقيل ان الجرح معروف فاعند القاضي أو الناس قنية وفي الدرر لو عفا المجرع أو الأولياء بعد الجرح قبل الموت بجاز استحسانا وفي الوهبانية جرح قال قتلى فلان ومات فبرهن وارثه على آخر أنه قتله لم تسمع لانه حتى المورث وقد أكرههم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شهر سيفه على المسلمين هل يجب قتله **فأجبت** به قل في التنوير ويجب قتل من شهر سيفه على المسلمين ولا شيء بقتله ولا بقتل من شهر سيفه على رجل ليلا أو نهارا في مصر وغيره اه قال في الدرر يعني في الحلال اه قال ابن عابدني في حال شهره السيف عابهم فاصد ضربهم لا بعد انصرفه فانه لا يجوز قتله وكتب على قوله ولا شيء بقتله أي اذا كان مكلنا وغامه فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن غلام صبيح الوجه تسلط عليه فاجر يريد به الفاحشة غضبا ولم يكنه دفعه الا بقتله فقتله هل لا يلزمه بذلك شيء **فأجواب** أنه رفع الى الخير الرمي سؤال مثل هذا فأجاب بقوله نعم له قتله قال وقد صرحوا بأنه اذا نظر في باب انسان ففقا صاحب الدار عينه لا يضمن ان لم يكنه تخمينته من غير فرق عينه فكيف عن أرباب انسان اللواط ولم يكنه تخمينته عنه بغير قتله الامر في ذلك أوضح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رأي رجل لا يري بامراته طوعا فقتله ما هل لا يأنم بذلك **فأجواب** قال في المخ رأي رجل لامع امراته وهو زني بامراته طوعا وعتقا قتل الرجل والمرأة قال في شرح الوهبانية أقول القتل هنا ليس من باب الحد وحتى يشترط فيه اذن الامام والاحصان بل هو من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اه نقله الكفوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن زوجته سنة فذهب الى من له بترها خبرة وعينها فقتلها فقتلها في ذلك **فأجبت** به بما في التنقيح نقلا عن جامع الفتاوى ولو امر رجل لا يترع سنة لوجع أصابعه وعين السن والماء ورزعه سنا آخر ثم اختارها فيه فاقول للامر فان حلف فالتدعي ماله أي المأمور وسطه القصاص للشبهة ودية السن نصف عشر الدية وهو خمس من الابل أو خمسون ديناراً أو خمسمائة درهم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ضرب رجل لا يجوع عظيم فقاتل بقتل من مقتص منه أم لا **فأجواب** ما في الانقروى وهذا نصه اذا قتل انسانا معصوما بالجر العظيم أو الخشب الكبير الذي لا تطبق البنية احتماله لا يجب القصاص عند أي حنينة وهو قول زفر وعندهم أو الشافعي يجب وهذا المجرع فان جرح الجرح العظيم أو الخشب الكبير فان القصاص يجب بالاتفاق وفي الحديث يجب القود جرح أو لم يجرح في ظاهر الرواية اه والله تعالى أعلم **سئلت** فبين دخول عليه ليلا لص فمرق له بعض أمتعة فقتله فهل لا يقتص منه **فأجبت** به بما في التنوير وهذا نصه ومن دخل عليه غيره ليلا فخرج السرقة فأتبعه فقتله فلا شيء عليه اذ لم يعلم أنه لو صاح عليه طرح ماله وان علم فقتله مع ذلك وجب عليه القصاص اه وفي الحنانية رأي رجل لا يبرق ماله فصاح به ولم يهرب أو رأي رجل لا يثق حائطه أو حائط غيره وهو معروف بالسرقة فصاح به ولم يهرب حل له قتله ولا قصاص عليه اه وقال في المخ استقبله اللصوص ومعه مال لا يساوي عشرة حل له أن يقتلهم لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأكلون دون مالك واسم المال يقع على القاتل والكثير اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن باعة استولى عليها الكفار وتمكنوا منها فانضم اليهم بعض القبائل والعشائر وصاروا يقاتلون معهم المسلمين وينهبون مالههم وينصبون الكفار ويعينونهم على أذى المسلمين فكأنوا أشد ضررا على المسلمين من الكفار فالحكم فيهم وهذا حالهم **فأجواب** اني لم

مطلب المجرع روح أقر بان  
فلانا لم يجرحني لا تقبل  
دعوى ورثته عليه

مطلب في حكم من شهر  
سيفه على المسلمين

مطلب أراد دفعه لاشيئا  
بصبيح فقتله لا شيء عليه

مطلب رأي رجل لا يري  
بامراته طوعا فقتله ما فلا  
شيء عليه

مطلب قل اقام لي هذه  
السن الموجهة فقتلها غيرها

مطلب قتل انسانا بجرع  
عظيم لا قصاص عليه عند  
الامام الاعظم رحمه الله  
تعالى

مطلب دخل عليه لص فقتله

مطلب في بلدة استولى عليه  
الكفار فانضم اليهم بعض  
القبائل وقاتلوا معهم  
المسلمين الخ



أقف على حكم هؤلاء في كتب مذهبة معائير الحنفية ولكن وقفت عن حكمهم في كتب بعض السادة  
 المالكية قال في فتح الثغر الوهراني لما دعى الناس سلطان الجزائر إلى جهاد الكفار الذين استولوا على ثغر  
 وهران جاؤا إليه من كل فج عريق وكان هذا غير حال القبائل العاربة وأما بنو عمار فأنهم كانوا في ذلك على  
 فرق منهم من لجأ لحصون العدو وندفعوا عن نفسه ومعينة العدو بسيوفه وفأسه فكانوا يقاتلون المسلمين مع  
 عدوهم ويدفعون عنه ويغزون على الجبل المنصورة بالله تعالى حتى أنهم كانوا على المسلمين أشد ضررا من  
 الكافرين وهكذا كان بعض القبائل والظاهر أن حكم هؤلاء حكم أهل دار الحرب في قتالهم وأخذ مالهم  
 وأما أولادهم فلا يقتلون ولا يكرهون فبأولئك أجمع قتل البالغين منهم لكونهم رد الأعداء والحرب ومعينون له  
 بأنفسهم وحكم الرد إذا لم يقاتل مع العدو حكم المقاتل فأحرى إذا قاتل (قال) المقتي المحقق آخر قضاء العدل  
 بالمادية أبو سالم سيدي إبراهيم الجلالى المزياى الورجلى في جواب عن أهل حصن كوارد الألب كنفار  
 المحاربين مانصه قل بعض شراح البخارى وأظنه ابن بطال في كتاب بدء الوحى مانصه وقول هرقل لو كنت  
 أرجو أن أخدص إليه التحشمت لقيه يعنى دون خلع من ملكه وهذا التحشم هو الهجيرة وكانت فرضا  
 على كل مسلم قبل فتح مكة فكان قبله أن التجانى لم يهاجر قبل فتح مكة وهو مؤمن فكيف سقط عنه فرض  
 الهجيرة (قيل له) هو في أهل ملكه أغنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن جماعة المسلمين منه لو هاجر  
 بنفسه فردا لأن أول غنائه حبة الحبشة كلهم عن مقاتلة النبي صلى الله عليه وسلم مع طوائف الكفار  
 مع أنه كان ملجأ أن أودى من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد الجماعة المسلمين وحكم الرد في  
 جميع أحوال الاسلام حكم المقاتل وكذلك رد اللصوص والمحاربين عند مالك والكوفيين يقتل يقتلهم  
 ويجب عليه ما يجب عليهم وإن كانوا لم يحضروا الفعل ومثله تخلف عثمان وطهمة وسعيد بن زيد رضي الله  
 تعالى عنهم عن بدر وضرب لهم النبي صلى الله عليه وسلم بسهمهم من غنيمته بدر وقالوا أجزنا يا رسول الله  
 قال وأجركم اه المحتاج منه بلغظه فانتظر قوله وحكم الرد في جميع أحوال الاسلام حكم المقاتل إلى آخر  
 الكلام وفيه كفاية في تبيين ما يجب على الحصن الذى صار رد الكفرة وذبا عنهم ما يتوجه اليهم من ضرر  
 الاسلام وعيناهم جاسوسا فقد نقل عن مالك وكفى به حجة انه يجب عليهم ما يجب على من كانوا رد له فيجب  
 على المسلمين قتال الحصن الرد الذى كور وقتلهم وأخذ مالهم أن يرد عنهم وكونهم عيونهم والله يصلح  
 بنا فى القول والعمل اه كلام المقتي المذكور ومنه تعلم أن من يدخل تحت جوارهم وأمانهم من غير أمانة  
 لهم نفسه ولا لبعاله ولا يكون لهم عينا ولا رد ادونهم لا يباح قتله وانما هو عاص معصية لا تتبع ما عصيه  
 الاسلام من دمه وماله وانما أبيع أخذ أموالهم أيضا لكونهم مدعيون به العدو على مقاتلة الاسلام  
 ومقاومته ومنلوته ومنافسته فأبيع أخذه لذلك وقد أفتى العلماء بإباحة أخذ مال قوم كانوا يقرب حصون  
 العدو وهم قادرون على منازلهم بذلك ولم يندعوا لوجوز الالتفات بالحق المتعين أن أخذ القدر الزائد على  
 كفاية محملهم وبصرفه في منازلة تلك الحصون لا سيما حيث علم أنهم ينفعون به العدو ويعينونه به مثل  
 هؤلاء وانما لم يجمع قتل أولادهم ولا سبيهم لعدم تعلق الاتم بهم لصغرهم ولا صلة الاسلام بهم بخلاف أولاد  
 الحرب إذا أسلم وأقام بدار الحرب حتى أخذ فولده وماله في عطف لقا ولا ينال المسلم إلا صلة الله عليه خلا فلا ين  
 الحاج هذا هو التحقيق في هذه المسألة ومنهم من لجأ للمسلمين وصار يقاتل العدو معهم وهو مع ذلك يدعى  
 العدو وخفية ويعلمه بأحوال عساكر المسلمين ويطامه على عوراتهم ويترصد بهم الدوائر وقد اطلع لهم على  
 كتب كتبها في ذلك الوقت كتب من مشاغلهم المعروفين عندهم بالأجواد يذكرون العدو عهد  
 ويعلمونه بيقائهم عليه وانتظارهم النرج مع تضعيفهم لجيوش المسلمين وتوهمهم إياهم وحكم أولئك حكم  
 الزنادقة ان اطلع عليهم قتلوا أو أفامرهم إلى الله تعالى ومنهم من تاب إلى الله تعالى وأتاب من موالاته

العدو وهو اصابته وندم على ما قاتل منه من ذلك فحكم أولئك ان لم يتقدم منهم ما يبيح دمه هم حكم جماعة المسلمين وفرهم الله الى وهذا التقسيم في تلك التباين هو الحق الذي لا يعدل عنه الا للباطل وقد تكلمت مع بعض فقهاءهم في هذه المسألة وهو من أهل الخير والصلاح فأراد أن يجعلهم كلهم عصاة لا تباح دماؤهم ولا أموالهم بدخولهم تحت ذمة الكافر وكأنه ما طرق سمعه تجسسهم على المسلمين وتظلمهم على عوراتهم وعلام العدو والكافر بذلك وتعالى عنهم على هذا النسب والرضا من لم يفعله منهم فوقعه من قاعه وعدم انكاره عليه نسأل الله تعالى أن يعلمنا الحق ويرفقنا بالعمل ويؤيدنا إلى اتباع طريقه بيقينه عليه الصلاة والسلام ومذهبه اهـ فلينظر فانهم مهم وقواعد مذهبنا لا تأباه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن قتل أبوه عمدا بائلا تجارحة إذا هجم على قتل أبيه المذكور فقتله هل عليه قصاص أو دية فالحجاب ليس عليه هذا ولا هذا قل في الدرر من باب ما يوجب القود قتل من له ولي واحد فله أي ذلك الولي قتل القاتل قبل قضاء القاضى بالقصاص بنفسه أو أمر القريب ولا ضمان عليه اهـ أي على ذلك الغير إذا كان الامر ظاهرا اهـ نقله في المجموعة الجديدة من كتاب الجنائيات ونقل الحق الطهطاوى في حواشيه على الدر المختار عن الهندية ما نصه وإذا قتل الرجل عمدا وله ولي واحد فله أن يقتله قصاصا قضى القاضى به أو وليه بض اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن ائمة إذا تاب هل تقبل توبته **فاجبت** نعم تقبل توبته إذا أسلم نفسه للقتل قل في الدرر عازيا إلى الوهابية تصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه لا لقود اهـ **سئلت** عن مشية ترى فأنافث شيئا من زرع أو نخوة فهل يلزم صاحبها الضمان فالحجاب لا يلزمه شيء والحالة هذه وقد سئل قارى الهداية عن دواب كانت سائمة ترى فعض بعضها بمعضا فقتله فأجاب إذا كانت المواشى ترى فأنافث شيئا من مال أو آدمى أو زرع ولم يكن رأسها أحد فلا ضمان فيه للحديث الجمهور جبار اهـ **سئلت** في رجل له ثور نطخ بقره فرجل فكسرها هل يضمن صاحب الثور أم لا أجاب هي الجمهور التي في الحديث الصحيح الذى رواه مالك والأمام أحمد والبخارى ومسلم وأصحاب السنن الأربعة وهو قوله صلى الله عليه وسلم أجماع جبار يعنى هدر أو المراد بالجمهور كل حيوان سوى آدمى والمراد بجرحها التلافها سواء كان يجرح أو غيره فلا يضمن صاحب الثور فعل ثوره ولا صاحب كل دابة ما فعلت دابته من فعل ينقطع نسبتته عن مالكها أو رأسها أو ساقيها أو فمها **سئلت** وفيها أيضا **سئلت** في دابة كدمت دابة في المرى فهل يكت بكدمها هل يضمن الراعى أم رب الدابة أم لا ولا أجاب لا ولا أما الراعى فعدم تقصيره وأما رب الدابة فلا لأن حكمها الجمهور وان كانت في تدبيره **سئلت** وفيها أيضا **سئلت** في رجلين لكل بعير بطاها في موضع لهم ولا يربط فيه فعض أحدهما الآخر عضا فاحشا فذبحه مالك العاض هل يضمن قيمته أم لا وإذا قتل يضمن هل يضمنه سليما أو معضوضا أجاب يضمن قيمته معضوضا الذفضل البعير هدر وفعل مالكه معتبر **سئلت** في رجل من عادته أن يعض حذر صاحبه أهل القرية التي هو بها عن القرب منه تركه رجل في مربه وفك رسته وقاده وحل عليه زعاق وقاده به فضته في ذكره مؤثنية فأت من ذلك فهل يلزم صاحبه دية أو يلزمه دفع الجنى لاولياء القتل أم لا أجاب لا يلزمه شيء من ذلك وسواء تقدم اليه فيه أم لا لأن هذا بمنزلة تهمه المروور على البئر المحفور ثم تدفى في غير ملك الحفر فان تهمه المروور يمنع ضمانه فكذلك التقرب إلى البئر المذكور وتحميله وقوده يمنع من ضمان مالكه ولو تقدم اليه فيه كما هو ظاهر **سئلت** في بعير صال على رجل فقتله الرجل هل يضمن أم لا أجاب يضمن قيمته والقول قوله في ذلك والدية على المالك ولو كان مكان البعير حر مكاف لانتى فيه وكذا العبد المكنت ولو كان مكنته مجنون حر ضمن دية أو مجنون عبد يضمن قيمته وكذلك الصغير يضمن إذا اصالحا أو عبد الفخرية الدية والعبد يجب قيمته فالحاصل أن الصغير والمجنون يضمنان مطلقا كالدابة

مطلب قتل قاتل أبيه  
لا نتي عليه

مطلب تقبل توبة القاتل  
إذا أسلم نفسه للقتل  
مطلب في مشية ترى  
فأنافث نخوة زرع

مطلب ثور نطخ بقره  
فكسرها لا يضمن صاحبه

مطلب دابة كدمت دابة  
في المرى لا ضمان  
مطلب عض بعير بعير فاذبح  
صاحب العاض المعضوض  
عليه قيمته معضوضا  
مطلب حل على بعير غيره  
فعضه لاشئ على صاحبه

مطلب صال عليه جمل  
فقتله ضمن قيمته

والبالغ الماثل لا يضمن مطلقاً فذهبهم (وفيها) سئل في بعير دني من نفق فصاح به رجل ليرجع فلم يرجع حتى هوى فيه فبذلك هل يضمن أجب لا يضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصغير اذا قتل نفساً معصومة عمداً ما يلزمه **فالجواب** انه يلزم بقتله الدية على عاقبته قال في التنف واذا قتل الصبي أحد فلا قصاص وكذا اذا قتل المجنون أحد فلا قصاص عليه في ذلك وفيهما الدية على عاقبتهما وفي الهدية وعمد الصبي والمجنون خطأ وفيه الدية على الماثل وكذا اكل جنابة موجبة اخصمائة فصاعداً والمعتوه كالمجنون اه وفي الفتوى دأري الهدية سئل اذا تلف الصغير شيئاً أو قتل نفساً أو باع أو اشتري باذن وليه وخسر ما يلزمه **أجاب** ما تلف من الاموال فهو في ماله ان كان له مال أخذ منه والا طواب به اذا حصل له مال وما أتلفه من الاكديمين سواء كان عمداً أو خطأ فهو على عاقبته اذا كان موجبه فوق موجب الموضحة وان كان موجبه أقل من ذلك فهو في ماله واذا خسر فهو في ماله أيضاً على حسب ما ذكره ولا يطالب به من أذن له في البيع والشراء اه والموضحة ما وضعت العظم أى أظهرة وموجب نصف عشر الدية ولو غير أصليع والافيه حكومة اه من الدرر **قل** محشيه ابن عايد بن رحمه الله تعالى قوله نصف عشر الدية أى ان كانت خطأ فلو عمداً فلا قصاص اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له بقرة فأنفقت ليلاً أو نهاراً فأفسدت زرعاً فهل على صاحبها الضمان **فالجواب** قال في الخاتبة ولو ان دابة رجل انزلت ليلاً أو نهاراً من غير إرسال فأفسدت زرعاً فأنفقت زرعاً لا يجب الضمان على صاحبها لان فعل العجماء هدر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أنثى رجل في النار فاحترق ماذ يلزمه **فالجواب** قال قارى الهدية اذا ألقاه في النار فاحترق ومات يقتل به انفاً فاعند الامام وصاحبيه اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم عن أولياء المقتول اذا عاف بعضهم بعد ثبوت حق القصاص لهم هل يسقط القصاص عنهم وما حكم الباقيين الذين لم يتفق منهم العفو **فالجواب** نعم يسقط القصاص عنهم والباقيين حصصهم من الدية كافي للدرر وفي شرحه ولا حصصاً لعافى لاسقاط حقه اه وفي التتبع عن حارث الزاهدى عفا الولي عن نصف القصاص سقط الكل ولا ينقلب الباقي مالا اه وفيه أيضاً تمسك عفا الولي عن أحد القاتلين أو صاحبه لم يكن له أن ينقص من غيره كافي جواهر الفقه وغيره لكن في قاضيان وغيره أن له أن ينقصه فوستانى **فقلت** وبالثاني أفنى الرمي كافي أول الجنابات من قتاويه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن حكومة العدل ماهي **فالجواب** عفا في الجنابة وهذا نصه واختلافوا في تفسير حكومة العدل قال بعضهم ينظر الى المجنى عليه أنه لو كان مملوكاً كم ينقص من قيمته بهذه الجنابة ان كانت تنقص عشر قيمته في الحر يجب عشر دية وعلى هذا الاعتبار في النصف والثلث ونحو ذلك وقال بعضهم ينظر الى ما يحتاج اليه في هذا من النفقة وأجرة الطبيب فهي حكومة العدل وقال بعضهم ينظر الى أدنى جراحة لها اثر من مقتدر وهي الموضحة فان كانت هذه الجراحة نصف الموضحة يجب فيها أجر نصف الموضحة قال مولانا رضى الله تعالى عنه والفتوى على الاول اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قطع لسان آخر خطأ حتى يحجز عن النطق أصلاً ما يلزمه **فالجواب** ان عليه دية كاملة عشرة آلاف درهم قال في الدرر وفي النفس والمأثر واللسان ان منع النطق أو أدهأ أكثر الحروف والذكر والحشنة والمقل والسمع والبصر والشم والذوق والأبصار ان حلفت ولم تنبت وشعر الرأس أيضاً ان حلق ولم ينبت دية اه زادى التنوير العينين والشفنتين والحاجبين والرجلين والاذنين والأنثيين وندى المرأة وزادى الدرر الخلتين والاليتين اذا استأصلاهما والا فحكومة عدل وكذا فرج المرأة من الجانبين اه أى فيه الدية كاملة قال في الخلاصة ولو قطع فرج المرأة وصارت بحال لا تستمسك لبول ففيه الدية وفي الخاتبة ولو صارت بحال لا يمكن جلاءها ففيه الدية اه من الرد وفيه أيضاً من نصه واعلم أن مالا ثانياً له في بدن الانسان من الاعضاء والعلى

مطلب في حكم الصغير اذا  
قتل عمداً نفسه معصومة

مطلب دابة انفقت فافسدت  
زرعاً لا ضمان

مطلب قتل نفساً بالانار  
يقتل

مطلب عفا البعض عن  
القصاص فهل الباقيين حصصهم  
من الدية

مطلب في بيان حكومة  
العدل

مطلب زيد قطع لسان عمرو  
حتى يحجز عن النطق عليه  
دية كاملة

المتصورة فيه كمال الدية والاعضاء أربعة أنواع أفراد وهي ثلاثة الانف والاسنان والذكر والماء التي هي  
 أفراد في البدن العقل والنفس والذوق وأما الاعضاء التي هي أزواج فالعينان والاذنان  
 المشاختان والحاجبان والشفقتان واليدان ونديا المرأة والاثنيان والرجلان ففيهما الدية وفي أحدهما  
 نصفها والتي هي ربيع أشفار العين في كل شفر ربيع الدية والتي هي أعشار أصابع اليدين وأصابع الرجلين  
 ففي العشرة الدية وفي الواحدة عشرها والتي تزيد على ذلك الاسنان وفي كل منها عشر الدية اه وقوله في  
 في شأن الاسنان وفي كل منها عشر الدية فيه سقط من الكتاب والاصل وفي كل منها نصف عشر الدية قال في  
 التنوير وفي كل سن خمس من الابل وخمسة عشر درهم اه قال في الدر المختار لقوله عليه السلام في كل سن  
 خمس من الابل يعني نصف عشر دية لو حرا ونصف عشر قيمته لو عبدا قال ابو فان قلت فكيف تزيد حينئذ دية  
 الاسنان كلها على دية النفس بثلاثة أخماسها في وقتكم ولم يأس فيه لانه ثابت بالنص على خلاف  
 القياس كافي الغاية وغيرها وفي العناية وليس في البدن ما يجب بتفويته أكثر من قدر الدية الا الاسنان  
 اه وفي الخانية وفي كل سن نصف عشر الدية فان كانت الاسنان اثنتين وثلاثين فذهب السكك ففيها دية  
 وثلاثة أخماس الدية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجلين يتحاذيان حبلا فجاء رجل فقطع الحبل  
 فسقطا فماتا هل يقتض منهما فالحجواب لا يقتض منه قال في الخانية ولو تنازع رجلان في حبل وأخذ  
 كل منهما أحدا طرفيه يحاذيان فجاء رجل ووضع السكين على الوسط وقطع الحبل فسقط كل واحد من  
 جانب ذات لا يجب على القاطع لا القصاص ولا الدية لانه قصد الصلح دون الهلاك اه وفيها أيضا من محل  
 آخر من دليل أو حبل طرفاه في يدرجلين يتحاذيان فانقطع المندبل أو الحبل وسقطا وماتا قال أبو يوسف  
 رحمه الله تعالى ان سقطا مستقيمين على فمهما قدمهما هدر فلا دية لاحدهما على الآخر لان كل واحد  
 منهما مات بفعل نفسه وان سقط كل منهما على وجهه تجب الدية لكل واحد منهما لانه مات بصنع صاحبه  
 وان سقط أحدهما مستقيما والآخر على وجهه فدية الذي سقط على وجهه على عاقلة المستقي ولا شيء  
 للمستقي لانه مات بفعل نفسه وان قطع أحدهما على وجهه فدية الذي سقط على وجهه على عاقلة المستقي ولا شيء  
 القاطع ديتهم بقيمة الحبل ولو وقع على وجوههما قال محمد رحمه الله تعالى فذلك لا يكون من قطع الحبل  
 وان وقع على فمهما ذكر ابن رستم رحمه الله تعالى أنه لا ضمان على قاطع الحبل اه فتأمل مع كلامه الاول  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أذن المؤدب في ضرب ولده تأديبا ففعل فمات فهل على المؤدب كنارة  
 فالحجواب أن عليه ذلك عند الامام قال في الخانية رجل ضرب ولده الصغير في أدب فمات قال أبو  
 حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الدية وعليه الكفارة وقال أبو يوسف لا كفارة عليه ولو ضربه المؤدب باذن  
 والده لا ضمان على المؤدب وعليه الكفارة وقال محمد لا كفارة عليه وكذلك أبو يوسف رحمه الله تعالى اه  
 وفيها به ذلك بضع ونصف ورقة ما نصه رجل ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن ومات قال أبو حنيفة رحمه  
 الله تعالى يضمن الوالد ديتيه ولا يرثه وقال أبو يوسف يرثه الوالد ولا يضمن وان ضربه المعلم باذن الوالد  
 لا يضمن المعلم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل ادعى القتل خطأ وأتى بشاهدين شهد أحدهما  
 بالقتل والثاني باقرار المتهم بالقتل هل لا تقبل شهادتهما حينئذ فالحجواب انه لا تقبل قال قضيان  
 ادعى على رجل انه قتل أباه خطأ وجاء بشاهدين فشهد أحدهما أن المذنب عليه قتله خطأ وشهد الآخر على  
 اقرار القاتل بالقتل لا تقبل شهادتهما لان أحدهما شهد بالنقل والآخر على الاقرار بالنقل فلا تقبل كالو  
 شهد أحدهما بالعصب والآخر بالاقرار به وكذا لو اختلف الشاهدان في مكان القتل أو زمانه وكذا لو اختلفا  
 في الآلة فشهد أحدهما أنه قتله بالبحر والآخر أنه قتله بالعصا وكذا لو شهد أحدهما أنه قتله عدوا والآخر أنه  
 قتله خطأ وكذا لو شهد أحدهما أنه قتله بالعصا وقال الآخر قتله ولا أدري بماتته اه تمهة قال في

مطالب تجازيا حبلا فقتله  
 رجل فماتا لا يجب على  
 القاص قصاص ولا دية

مطلب أذن المؤدب في ضرب  
 ولده فمات

مطلب شهدوا حد بالقتل  
 وآخر بالاقرار به لا تقبل

التنوير وان شهد أنه ضربه بشئ جارح فلم يزل صاحب فراش حتى مات يقتص لان الثابت بالينة كالثابت  
مماينة ولا يحتاج الشاهد أن يقول أنه مات من جراحته اه مع زيادة من شرحه الدر المختار وكتب ابن  
عابد بن رحمه الله تعالى قوله يقتص لا يقال الضرب بسلاح قد يكون خطأ فكيف يجب القود لا نقول لما  
شهدوا بالضرب بالسلاح ثبت العمدة لا محالة لانه لو كان خطأ لقالوا انه قصد غيره فأصابه وقال في شرح  
الساكني ولا ينبغي أن يسأل الشهود أنه مات بذلك أم لا وكذا اذا شهدوا أنه ضرب بالسيف حتى مات وان لم  
يذكروا العمدة لان العمدة هو القصد بالقلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرب بدليسه وهو  
الضرب بالية قاتلة عادة ولو شهدوا أنه قتله عمداً وأنه مات به فهو وأحوط اتقاني قال الرمي أول الجنائيات  
هذا صريح في أنه بعد ثبوت القتل بالالة الجارحة بالينة لا يقبل قول القاتل لم أقصده بخلاف ما لو أقر  
وقال أردت غيره لأنه ثبت من جهته مطلقاً عن قيد العمدة والخطيئة فيقبل منه ما أقر به ويحمل على  
الاذى قال في الخاتمة وفي المجتهد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة لو أقر أنه قتل فلا ينجده أو سيف ثم  
قال أردت غيره فقتله لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن أبي يوسف اذا قال ضربت فلاناً بالسيف فقتلته قال  
هذا خطأ حتى يقول عمداً وقوله ولا يحتاج الشاهد الخ لان الموت متى وجد عقب سبب صالح يضاف اليه  
لا لى شئ آخر اذا لم يكن في الظاهر سبب آخر وان احتمل لان احتمال خلاف الظاهر لا يعتبر في الاحكام  
اتقاني اه والله تعالى أعلم

### باب القسامة

مطاب في حكم من وجد  
قتيل في دار انسان

سئلت عن وجد قتل في دار انسان هل تجب فيه القسامة والدية على عاقلة رب الدار فالجواب  
أن مثل هذا السؤال رفع للخير الرمي فأجاب عنه بجواب مبسوط لا بأس بقتله بتمامه وهذا نصه نعم عليه  
القسامة والدية على عاقلته كما اتفقت عليه متون المذهب قاطبة وشروحه وافقوا به ما وليس على أهل  
القرية من ذلك شئ ثم رفع اليه ما صورته مولانا شيخ الاسلام أفدت أن القسامة على صاحب الدار  
والدية على عاقلته فاما القسامة وما لدية وما لعاقلة وما مقدار الدية وهل يجب حالاً أو مؤجلاً وما مقدار  
ما يجب منها على كل واحد منهم ومما فعل اذ لم تسع القبيلة وما الفرق بين الدار والسفينة والحبس حيث  
وجب هذا الامر على مالك الدار لا على الساكن وفي السفينة على من فيها من الركاب والملاحين وفي  
الحبس على بيت المال ينو الناذل مفصلاً معال أجاب (القسامة) الايمان التي يقسم بها مالك الدار  
مثلاً وسبب وجود القتل وركم الجراء الممين على اسانه وشرطه بلوغه وعقله وحرية وجود أثر القتل  
وتكميل الممين خمسين وحكمها القضاء بوجوب الدية ان حلف والحبس ان أقر أن يحلف في العمدة  
وبالدية عنه الذكول في الخطا (والدية) المال الذي هو بدل النفس فتجب على عاقلته ان ادعى الولي  
القتل خطأ وعليه ان ادعاه عمداً كائن عليه في شرح المجمع لابن مالك (والعاقلة) أهل الديوان فان لم  
يكن منهم فمضى قبيحة تقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل ستة ادرهم أو درهم وثلاث لم ترد على  
كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على الاربعة على الاصح فان لم تسع القبيلة لذلك ضم اليها اقرب  
القبائل نسباً على ترتيب العصابات ثم ونحو اذا انضم اليهم اقرب القبائل كذلك فلم تسع لا يؤخذ زيادة على  
ما ذكره مسطاً على السنين وقد اختلف المشايخ في الباقي قال بعضهم تعسر الحال والقرى الاقرب  
قال اقرب وبعضهم قالوا يجب الباقي في بيت المال وبعضهم يجب الباقي في مال الجناني ووقع في بعض  
الكتب انه اذا ضم الى أنصاره أبعد الدواوين ولم يكف يضم اليه الحال الاقرب فالاقرب وهذه المسألة تبدل  
على أن أهل المحلة تعقل على أهل محلة أخرى وهكذا ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى في كتابه خلافاً لما

ذكره الصدر الشهيد وقد تقرّر أن وجوب أصل الدية عند عدم العاقلة في مال الجاني رواية شاذة وإن ضم  
 محلة إلى أخرى بخلاف الظاهر من المذهب وإن كونه في بيت المال هو ظاهر الرواية وعليه التنوي  
 وكما يجزى ذلك في الكل يجزى في البعض فتقرّر أن المذهب وجوب الباقي في بيت المال على ما عليه  
 الفتوى لكن في السراجية من ليس له عشيرة ولا ديوان فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكون في ماله  
 وبه أخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت المال وعليه الفتوى وفي المجتبى قلت وفي زماننا بخوارزم  
 لا يكون إلا في مال الجاني إلا إذا كان من أهل قرية أو محلة يتناصرون لأن العشائر فيها قد فُتت ورجعة  
 المتناصرين هم قدر فُتت وبيت المال قد انعدم والفرق بين الدار والسفينة أن السفينة تنقل وتحوّل  
 فتكون في اليد حقيقة فتعتبر فيها اليد دون الملك كما في الدابة بخلاف الدار فإنها لا تنقل والفرق  
 بينهما ما وبين السجين أن السجين لا يختص بشخص فمكان كالشارع الأعظم والجامع وفيه ما لا يتحقق  
 التمسك به في حق الكل فلا قسامة فيه ما على أحد والدية في بيت المال لأن الغرم بالغم وإذا لم تكن له  
 عاقلة فالأصح المقتضى بأن في بيت المال والرواية بكونها في ماله شاذة بخلافه لظاهر الرواية وإذا قلنا بما  
 عليه خاصة بدعوى القتل العمد فهي في ثلاث سنين أيضا كما صرح به الزبيدي وقد رها من الذهب  
 ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وهذه المسائل تتحمل مجازا لكن اقتصرنا على ما لا بد منه  
 والله تعالى أعلم اهـ بحروفه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قتل وجد فعملت ولم يعلم قتله فوجبت فيه  
 القسامة وأهل المحلة كثيرون فهل يختلف جميعهم أو بعضهم بيننا والالحكم في ذلك بالنصوص الصريحة  
**فالجواب** أن لولي القتل يختار منهم خمسين لا يمين من صلحتهم أو من فساقهم قال في الخانية قتل  
 وجد في محلة قوم كانت القسامة على أهل المحلة والدية على عوالمهم ولولي القتل أن يختار للتحليف  
 خمسين رجلا من المشايخ الصالحين أو من شاء اختار الفساق والشبان والخيار فيه لولي القتل دون الإمام  
 لأن الحق له فإن لم يكن عددهم خمسين رجلا كثرت الأيمان عليهم حتى يتم خمسون يميناً فيحلفون بالله  
 ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا وإن امتنعوا عن اليمين حبسوا حتى يحلفوا وإن وجدوا القاتل بين قريتين  
 أو مكنين كانت القسامة والدية على أقرب القريتين والمسكنين إلى القاتل هذا إذا كان يبلغ صوت  
 القريتين إلى الموضع الذي وجد فيه القاتل وإن لم يبلغ فلا شيء على واحدة من القريتين وإن وجد القاتل  
 في مكان عاقل كانت القسامة على الملائك والدية على عوالمهم وإن وجد القاتل في موضع صريح نحو  
 القلعة إلا أنه في يد المسلمين كانت الدية في بيت المال وإن وجد القاتل في بيت امرأة كانت القسامة عليها  
 تختلف هي خمسين يميناً في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى والدية على عاقلتها وإن وجد القاتل  
 في سوق المسلمين أو مسجدهم ذكر في موضع أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه وذكر في  
 موضع آخر أن فيه الدية والقسامة وإنما اختلف الجواب باختلاف الموضوع موضوع ما ذكر أن الدية  
 تكون في بيت المال ولا قسامة فيه إذا لم يكن السوق ملكاً لهم بل كان للسلطان فإن كان السوق ملكاً  
 لهم كان وجود القاتل في السوق أو في مسجدهم كوجود القاتل في مسجد المحلة ثم تجب القسامة على  
 أهل المحلة والدية على عوالمهم وإن وجد القاتل في مسجد الجامع كانت الدية في بيت المال ولا قسامة فيه  
 وتعامه في الخانية والله تعالى أعلم

مطلب في قتل وجد في محلة

### باب في الحيطان والطرق وما يتضرر به الجيران

**سئلت** عن أراد فتح كوة على جاره كاشنة محل حرم الجار وعوراته هل يمنع من ذلك **فالجواب**  
 أنه يمنع من ذلك استحساناً وعليه التنوي وتعامه في الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن جدارين

مطلب أراد فتح كوة على  
 محل حرم يمنع

مطلب جدار بین ائمنین اراد  
أحدهما أن يبنى عليه غرفة  
ليس له ذلك إلا برضا  
الشريك  
مطلب اراد احدك  
طاحونة بين دور وقاعة الخ

انتم اريد احد ههنا ان ينى عليه غرة فهدل ذلك بدون رضائكم فالحواب انه ليس له ذلك الا  
برضاكم بكم قال فى الحاشية جدار بين رجلين اراد احدهما ان يرمى البنية عليه لا يكون له ذلك الا باذن  
الشريك اضر بالشريك اولم يضرم وفى البرازية جدار بينهما اراد احدهما ان يرمى عليه سقطا آخره  
غرفة منع اه قال فى الخبرية والعقبة فيه انه يعمل ذلك يصير مستعلا مالكا الغير بغیر ذنه فينع اه والله  
تعالى اعلم ﴿ سئلت عن اراد ان يبنى طاحونة بين دورتي يحشى عليها السقوط عند دوران رحي  
الطاحونة فهل لاهل الدور منعهم من احداثها او فاجبت لهم بان هذه المسألة قد رفعت لقارئ الهداية  
فاجاب عنها بقوله اذا اخبر اهل الخبرة ان اتحاد الطاحون يؤمن به يومئذ هم فالفتوى على ان يمنع من  
التصرف على وجهه بتضمر رب الجار وان كان تصرف في ملكه اه وهى فى فتاويه من كتاب الحيطان  
وفيهما ايضا سئل عن شخص اذن لشريكه أولا جنبي في صرف على عمارته فهل القول له ما وعمل لما  
الرجوع فاجاب القول قولهما فى التصرف مع بينهما ان وافق الظاهر والشريك يرجع بصرف والا جنبي  
لا يرجع الا اذا قل له اصرف على التراجع على وفيه ايضا سئل اذا احتاج الجار ان يجعل خشبة على  
جدار جاره هل له ذلك فاجاب ليس له ان يضع شيئا على جدار جاره الا برضاه ولا يجبر على أن يكتفه من وضع  
خشبة على جداره والهنس الوارد عنه ليس للتحريم ونعم اه من باب البر والاحسان اه والله تعالى اعلم  
﴿ سئلت عن رجل أحدث بيابين في زقاق غير نافذة بلوك لغديره ياذن بعض ماله وسكوت البعض  
ومضى على ذلك نحو أربع سنين قام الآن بعض من لم ياذن يطلب سد البابين فهل له ذلك ولا يعد سكوته  
رضا وهل لمن اذن الرجوع فالحواب نعم لذلك وان اذن الرجوع حتى لو اذنوا جميعا ثم رجعوا اعتبر  
رجوعهم لان اذنهم من قبيل العارية والمسألة مبسوطة فى الفتاوى المهدية لاحيانا الشيخ العباسي مفتي  
الديار المصرية والله تعالى اعلم وهذا السؤال ورد من بنى غازى فى اخر شعبان سنة ١٣٠٧ ﴿ سئلت  
فيم لحائط مائل على طريق المسلمين فانناه جماعة وتواله هدم حائطك فانه مثل واشهد واعليه فترأخى  
فى هدمه حتى سقط على انسان وذاقه فأتاهم اهل ضمن والحالة هذه فالحواب نعم ضمن متنافيه  
بعد الاشهاد والتراخي قال الكفوى واذا مال الحائط الى طريق المسلمين فطالب صاحبه بتقصه واشهد  
عليه فلم يتقصه فى عمدة يتقدر على تقصه حتى سقط ضمن متنافيه من نفس أو مال اه معنى الامة دابة  
والاشهاد يكون من كل أحد مسلما كلى أو ذنبيا أو صيدا أو دوناً أو عبداً أو نافعاً أو تدمر وقال ارفع حائطك  
فانه مائل كذا والاشهاد للتضرع الزكرك ولولا ليعنى لك أن تدمر يكون مشورة الاشهاد والاشهاد  
أن يقول شهدوا بنى تقدمت عليه فى هدم حائطه هذا فاذا أشهد ولم يتقصه ضمن وإن كان طالب  
العمال والنهد لا يضمن لانه لم يتصور وان أمهله الحاكم بعد اشهاد عمدة فهمم رأيت فى مقدمة لتأجيل  
يضمن لان الحق ليس للحاكم فلا يقيد تأجيله فإن أجده من تشوهد ان كان مال الى طريق عام لم يصح  
تأخير وان الى دار انسان وأشهد المالك يصح تأخير أه فى البرازية والله تعالى اعلم ﴿ سئلت  
ما قولكم فى سكة غير نافذة فى نهايتها دربابها فى هذه السكة وظهورها للشارع اراد صاحب الدار ان يهدم  
حائط داره ويجعل السكة نافذة هل له ذلك بدون رضا أصحاب السكة غير النافذة فالحواب انه ليس له  
ذلك بدون رضائهم بل فى الحاشية رجل له دار فى سكة غير نافذة لها باب فى هذه السكة وظهور هذه الدار  
سكة نافذة اراد ان يهدم حائط داره ويجعل السكة نافذة ليس له ذلك بغیر اذن أصحاب السكة اه والله  
تعالى اعلم ﴿ سئلت عن رجل له دار يفترق بها سكة غير نافذة تشتري بمن ادراك ظهرها لهذه السكة  
وبابها فى سكة أخرى فاراد ان يفتح لهذه الدار التي اشتراها بابا من تلك السكة بدون رضا أصحابها هل يمكن  
من ذلك فالحكم اب لا يمكن من ذلك الا برضاهم أو أده الكفوى فقلا عن فصول العمادى والله تعالى اعلم



مطلب له باب في سكة غير نافذة أغلقه وباعها الخ  
مطلب أهل سكة غير نافذة أرادوا نصب باب على رأس السكة ليس لهم ذلك

مطلب حفر بئر في طريق العامة الخ

مطلب طريق غير نافذ أراد أهلها أقسموا ليس لهم ذلك

مطلب بني غرفة بلصق غرفة جاره فممنع منها الضوء بجاره منه

مطلب في غير نافذة لا يجوز له الإحداث أضراً ولا

سئلت ما قولكم في رجل له دار له باب في سكة غير نافذة فأغلقه وفتح لها باباً من سكة أخرى ثم باع الدار فأراد المشتري أن يفتح باباً القديماً في السكة الغير النافذة فهل له ذلك فأجوب أن هذا أقترأه أهل السكة بذلك الباب فندفعه كما نفعه لبقائه مدة أقامه في جامع الفصولين والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم في أهل سكة غير نافذة أرادوا نصب باب على رأس السكة وذهبوا بغلقها متى شاءوا فهل يكون ذلك فأجوب أنهم لا يمكنون ذلك لأن مثل هذه السكة ولو كانت ملكاً لأهل السكة لما كان لها في حق وهو أنما إذا زدتم الناس في الطريق كان لهم أن يدخلوها حتى يتخف الزحام كذا في جامع الفصولين والله تعالى أعلم سئلت عن حفر بئر في طريق العامة بدون إذن الإمام فامرأه أهل الحلة بطمعه فلم يفعل فوقع فيها رجل فمات فهل عليه قيمة المالكة فأجوب أن هذا السؤال قد رفع للحامد أفندي فأجاب أنه بقوله حيث حفر البئر المذكورة في طريق العامة بدون إذن الإمام يضمن قيمة الجمل المالكة قال في الدر المختار من باب ما يحدث الرجل في الطريق كما تنبئ العاقلة لو حفر بئر في طريق أو وضع حجر أو تراباً أو طينة فطلب به إنسان لأنه سبب فأنفق به أي واحد من المذكورات بقيمة ضمن في ماله إن لم يذن الإمام فإن أذن الإمام في ذلك أو مات واقع في بئر طريق جوعاً أو عطشاً أو غمماً لأصمان به يقتضى خلاصة خلاف الحامد اه احتقر بئر في طريق مكة أو غيره من النفاذ في غير ماله للناس فوقع إنسان لا يضمن بخلاف الأمصار وهم يذاعرف أن المراد بالطريق في الكتب الطريق في الأمصار دون المعابر والصحارى لأنه لا يمكن العدول عنه في الأمصار غالباً دون الصحارى رش الماء على طريق فغطيت به دابة أو آدمي يضمن وقيل في الآدمي أغا يضمن إذا رشح كل الطريق أمر الأجير أو ألسنة الراش فرش فناء وكان الآدمي ضمن الآمر دون الراش والحارس إذا رشح ضمن كيفية ما كان اه كلام الحامد وقاله تعالى أعلم سئلت عن طريق غير نافذ أراد أهلها أن يقتسموها بينهم فهل ليس لهم ذلك فأجوب نعم ليس لهم ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها وإن اجتمعوا وعلى ذلك ولأن يقتسموها فيما بينهم لأن الطريق الأعظم إذا كثرت فيه الناس كان لهم أن يدخلوها هذه السكة حتى يتخف الزحام وليس لهم أن يدخلوها في دورهم وأعمالهم المروور فقط السكة التي ليس فيها منفذ ليس لأحد من في تلك السكة أن يتخف فيها بئر لعب الماء وإن اجتمعوا كلهم على ذلك ولأن يدخلوها في دورهم وأعمالهم أن يترأوا ويحسوا أقامه في التمتع نقلاً عن البرازية والعمادية والله تعالى أعلم سئلت عن رجل بنى في داره غرفة ملاصقة لغرفة جاره فأنشأ بذلك طاقاً جاره وامتنع عن غرفة الجار لضوء الكعبة فهل له منعه من ذلك حيث أضرب به ضرراً لنا فأجوب نعم له منعه من ذلك والحال هذه كما أجاب بذلك في العمادية قال وهذا أعنى سد الضوء بالكعبة من الضرر البين والنفوس على منعه كما في البحر والتنوير وجوابي الأشباه للسيد الخوي وقال بعد هذا فان سد الضوء بالكعبة بان يمنع من تلاوة القرآن العظيم والكعبة ضرر فاحش فيمنع منه كما أتى بذلك المفتي أبو السعود قال المتنع إذا كان له قريبان فسد ضوء أحدهما بالكعبة مع إمكان الانتفاع بالأخرى لا يمنع والظاهر أن ضوء الباب لا يمنع لأنه قد يضطر إلى شاقه ليرد وضوؤه والظاهر أن الشباك كالباب نه وهو فيها أيضاً ان الساحة إذا كانت مجلس النساء والكوة شرف عليها يؤمر صاحبها بسدها وعليه التنوير اه والله تعالى أعلم سئلت في طريق خاص غير نافذ أحدث فيه بعض أصحابه بناءً وأدخل بعض الطريق في داره فهل ليس له فيه تصرف بدون إذن الباقيين وما أحدثه فيه ينقض فأجوب نعم ليس له التصرف فيه والحال هذه وينقض ما أحدثه فيه قال في الدر المختار وفي غير النافذة لا يجوز أن يتصرف بأحداث مطلقاً أضرب بهم أم لا لأنه كالملك الخاص بهم اه قال ابن عابدين مانعه الحديث للإمام نقضه اه والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم في رجل

مطلب أراد أحداث تنور  
بين دكاكين الخ

مطلب ليس لهم منعه من  
جعل داره بستانا

مطلب له شجرة عالية إذا  
صعد لها انكشف بيت جار  
يلزمه أن يخبرهم إذا أراد  
الصعود إليها

مطلب أراد أن يطين حائطه  
من بلي الجار الخ

مطلب ليس لدى السفل  
ضرب وتد في الجدار بلا  
رضا ذي العلو

مطلب فيمن خرج حديث  
لا ضرر ولا ضرار وفي بيان  
معناه

مطلب له أرض ليس لها  
حق في الماء أراد أن يسقيه  
من نصيبه من الماء ليس  
له ذلك

مطلب أنهدم سفلى لا يجبر  
صاحبه على اعادته

مطلب يجوز الجملوس في  
الطريق للبيع والشراء  
إن لم يضر

مطلب يمنع الذي من السكنى  
بين المسلمين

مطلب تسد الكوة الكاشفة  
على الحرم ولو قديمة

مطلب لا يمنع الجار من بناء  
حائطه باه في حائط الجار الا

الله تعالى في رجل أراد أن يفتح تنورا بين دكاكين أهله يبيعون الكنان وسائر الأقمشة والدخان يضرهم  
وينسد أفتشهم هل لهم منعه من ذلك **فالجواب** أن لهم منعه والحالة هذه قال في البرازية لقلا عن  
المتابعي أراد أن ينصب تنورا في وسط البرازين ويضرهم دخانه لهم منعه استحسانا وعليه الفتوى اه والله  
تعالى أعلم **سئلت** عن صاحب دار أراد أن يجعل داره بستانا هل للجار منعه **فالجواب**  
ليس لهم منعه ان كانت الأرض صلبة لا يتعدى إلى جدار الجار من ضرره وان كانت رخوة فله منعه اه  
من البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له شجرة تغزل اذ صعد عليها لاجل أن يؤبرها ولاجل  
أن يجني ثمارها انكشف على عورات الجيران كيف الحكم في ذلك **فالجواب** أنه إذا أراد أن يرقاها  
يخبرهم مرة أو مرتين حتى يستروا أنفسهم كما في الخلاصة والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن  
كان ظهر داره في وسط دار جاره وأراد أن يرميها فغنى الجار هل له حق المنع **فالجواب** من الخلاصة  
وهذا نصه رجل له حائط ووجهه في دار رجل فاراد أن يطين حائطه ولا سبيل إلى ذلك الا بدخول دار جاره  
وضاحبه عنقه من الدخول أو أنهدم الحائط ووقع الطين في دار جاره فاراد أن يدخل ويبيل الطين فغنى  
صاحب الدار أوله بمجرى ماء في دار جاره فاراد حفره واصلاحه ولا يمكنه ذلك الا بدخول داره وهو غنى  
يقال لصاحب الدار أما أن تترك حتى يدخل ويصلح وأما أن تصلحه بما لك كذا روى عن محمد وبه أخذ  
الشيخ أبو الليث اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ذي سفلى عليه علو أراد أن يضرب وتد في سفله هل  
له ذلك بلا رضا صاحب العلو **فالجواب** ليس له ذلك بدون رضا صاحب العلو كما في التنوير من شتى  
القضاء والله تعالى أعلم **سئلت** عن قوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار من خرج منه من أهله  
الحديث وما معناه **فاجبت** به بأنه أخرجه عالم المدينة الامام مالك رحمه الله تعالى وفسره وماله لا يضر  
الرجل أخاه ابتداء ولا جزءا كما نقل في النتيجة عن الاشياء ومحصله أن الضرر من واحد والضرر من اثنين  
والضرر في الجزء اه وأن يتعدى الجار إلى من قدر حقه في القصاص وغيره كما في الرد والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رجل له حصة في بئر سقي منها أرضه وله أرض أخرى ليس لها حق في هذه البئر أراد  
أن يسقيها منها فهل له ذلك **فالجواب** ليس له ذلك قال في نتيجة الفتاوى ليس لاحد الشركاء أن يسوق  
شربة إلى أرض له أخرى ليس لها من ذلك شربة لانه اذا تقادم العهد يستدل به على أنه حقه اه والله  
تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم أهل العلم رحمكم الله تعالى في ذي سفلى أنهدم هل يجبر على اعادته لاجل  
انتفاع ذي العلو **فالجواب** أنه لا يجبر على ذلك ويقال لذي العلو ليس لك طريق إلى حقتك سوى أن  
تبنى السفلى بنفسك لو شئت فلو بناء فله أن يمنع ذال السفلى حتى يؤدي له قيمة البناء أفاده في جامع الفصولين  
وأفتى به صاحب النتيجة هذا اذا أنهدم بنفسه فان هدم صاحب السفلى سفله فانه يجبر على اعادته لانه قد  
كأفتى بذلك في الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز الجملوس في طريق العامة للبيع  
والشراء **فالجواب** أنه يجوز ان لم يكن فيه ضرر فان كان فلا يجوز وفي الدر المختار مانصه والقعود في  
الطريق لم يمنع وشراء يجوز ان لم يضر بأحد ولا لا اه **سئلت** هل يمنع أهل الذمة من السكنى بين  
المسلمين **فاجبت** به نعم يمنعون من السكنى بينهم ويسكنون من غيرهم عن المسلمين كذا في فتاوى قاري  
الهداية وأفتى على سؤال آخر بمنعهم من السكنى في محلات المسلمين ومنعهم من أحداث بيت الجمعة  
فيه كالكيسة اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل اذا كانت الكوة تشرف على محل نساء الجيران يؤمر  
صاحبها باغلاقها ولو كانت قدعة **فالجواب** نعم كما في الحامدية قال ولا فرق بين القديم والحادث حيث  
كان الضرر بينا وفي حواشي الخبر الرمي على البحر لا فرق بين القديم والحادث حيث كانت العللة الضرر  
البيّن لوجودها فمما اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أراد بناء حائط ملاصق لحائط الجار من غير



مطاب ليس الجيران منه  
من فتح شبائيك على الشارع

سئلت فيمن أراد أن يفتح في دار شبائيك على الشارع العام غير كاشفة على محل حريم الجيران هل  
ليس لجيرانه منعه من فتحها فالجواب ليس لهم منعه منها حيث كان الامر كذلك والمسألة في كثير  
من معتبرات المذهب والله تعالى أعلم

### كتاب الحظر والاباحة

مطاب ما نسب لابي حنيفة  
من جواز لبس الحرير اذ لم  
يباشر الجسد لا أصل له فلا  
يقى به

سئل في الحق الرمي فيما نسب الى الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان من جواز لبس الحرير اذ لم  
يباشر الجسد هل صح ذلك عنه حتى يجوز العمل به (فاجاب بانه) لم يصرح بذلك عن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وان نقل عن برهان صاحب المحيط فقد قل شمس الأئمة الحلواني الصحيح ان الكل حرام يعني الذي  
عس الجسد والذي لا يمسسه قل في الفتوى لزامه قل يعني استاذه بديع وهذا يعني جواز لبس الحرير  
الذي لا يمس الجسد رخصة عظيمة في موضع عتبه البلوى ولكن طلبت هذا عن أبي حنيفة في كثير من  
الكتب فلم أجده سوى هذا يعني ما نقل عن برهان صاحب المحيط اهـ فالجواب انه مخالف لما في المتون  
الموضوعة لنقل المذهب فلا يجوز العمل ولا الفتوى به لما قلناه لظاهر المذهب اهـ وفي التنوير يحرم  
لبس الحرير ولو لم يحائل على المذهب أو في الحرب على الرجل المرأة لا قدر أربع أصابع مضومة وكذا  
النسوج بذهب محل اذا كان هذا المقدار والا لا اهـ قال شارحه وفي المجتبى العلم في العمامة في موضعين  
أو أكثر يجمع وقيل لا وفيه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عمامة عليها علم من قصب فضة قدر ثلاث  
أصابع لا بأس ومن ذهب يكره وقيل لا يكره وفيه تكره الجبة المكشوفة بالحرير اهـ قل بحسبه ابن عابدين  
هذه أغصير ما عليه العامة فانه قل في الهداية عن الذخيرة أن لبس المكشوف بالحرير مطاق عند عامة  
النقهاء وفي التبيين عن أسماء أنها أخرجت جبة طيالة عليها البنة شهر من ديباج كسر وافي وفرجها  
مكشوفان به فقالت هذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبسها وكانت عند عائشة رضي الله تعالى  
عنها فاقبضت عائشة رضي الله تعالى عنها قبضتها الى فخذ نفسها للريض فيستشفي بها رواه أحمد ومسلم  
ولم يذكر لفظه الشبر اهـ وفي الهداية وعنه عليه السلام أنه كان يلبس جبة مكشوفة بالحرير اهـ وفي  
التمام وس كف الثوب كفا خاط حاشيته وهو الخياطة الثانية بعد الشل وفيه لبنة التميمي نبيقته اهـ والله  
تعالى أعلم سئلت عن تحررت سنة فشدت هابك من الذهب هل يجوز في فاجبت نعم يجوز  
شدت هابك من الذهب عند الامام محمد رحمه الله تعالى قال في الحاشية ولا يشدته الابضة أي من تحررت سنة  
شدت هابك لفضة وعند محمد رحمه الله تعالى لا بأس بالذهب نقله صاحب الدرر وأفتى به في نتيجة الفتاوى والله  
تعالى أعلم سئلت من بعض أهالي الروميلي عما يقع في بلادهم من مجي صورة الميت بعد دفنه  
للمنزل الذي مات فيه أو لغيره من المنازل وندائه بقوله يا فلان يا فلان وتخويفه أهل المنزل وجريه في أثرهم  
ورعا يكون مستورا بكنهه فيموت من سببه بعض الناس ونعمي تلك الصورة عندهم جادو قل ومن  
عادة بلادهم أنهم ينشرون قبر ذلك الميت ويعرفونه بالنار أو بالقون عليه الجير فاذا فعلوا ذلك اندفعت  
عنهم تلك الصورة ولا تندفع الا بذلك فهل يجوز هذا الصنيع فاجبت نعم بأن لم أر ذلك في الكتب  
الفتوية التي بيدي ثم وقعت في يدي نسخة من نتيجة الفتاوى فرأيت فيها أن العلامة أبا السعد رحمه الله  
تعالى سئل عن ذلك وعن الفتوى من بعض العلماء لقطع رأس صاحب تلك الصورة وأحرقه فهل يجوز  
العمل بتلك الفتوى فاجاب رحمه الله تعالى بان هذه الواقعة بخصوصها لم ترق في معتبرات الكتب الفتوية  
لكن يؤخذ ذلك من القاعدة لاصولية وهي أنه يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام ومن القاعدة  
الآخرى وهي اذا عارضت مفسدتان ارتكبت أخفهما ضرر افترس الجواب مبني على هاتين القاعدتين

مطاب يجوز شد السق  
بذلك من الذهب

مطلب في جوارحراق  
صورة جادو التي تظهر في  
بعض الاماكن وهي ماله  
غريبة

فلا بأس بالعمل به اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن خصاء الأدمى هل يجوز فالجواب أنه لا يجوز  
 قال في شرح الملتقى ويحرم خصاء الأدمى بخلاف خصاء غيره لولم تفع له والا فإفحام لخصاء الفرس اه والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن ترك الاطفار والشارب للمعاري بين في دار الحرب هل هو مطلوب شرعا  
 فالجواب نعم قال في المحيط ذكر أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب أن وفرو الاطافير في  
 أرض العدو فانهم اسلحوا وهذا مندوب اليه للمجاهدة في دار الحرب وإن كان قص الاطفار من الفطرة لانه  
 اذا سقط السلاح من يده وتقرّب منه العدو ربما يمكنه دفعه بالاطافير وهو نظير قص الشارب فانه سنة  
 وفي الغازي في دار الحرب توفير الشارب مندوب اليه فيكون أهيب في عين العدو فأفاده في الذرر والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عما اعتاده الناس في زماننا من تلقع الصبيان وبخاستهم لدفع ضرر الذئب المعروف  
 بالجدري هل هو جائز شرعا فالجواب نعم هو جائز شرعا كما في فتاوى المشيخة من أرائيل كتاب  
 الكراهية وفيها أيضا لو أمر بذلك مولانا السلطان أيده الله تعالى لأجل المصلحة العامة هل يكون أمره  
 مشروعا فاجاب نعم يكون مشروعا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اعتاد القراء لجلب الدراهم  
 والسؤال هل يجوز منه من ذلك فالجواب نعم قال في الفتية ولا يمنع القارئ من قراءته الا اذا عرف  
 أنه يعتاد السؤال بقراءته اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من  
 أمتي الحديث هل معناه أن تلك الطائفة تكون في مكان مخصوص أو تكون في أماكن متفرقة  
 فالجواب أن هذه الطائفة لا تختص بزمان ولا مكان قال الصاوي في حواشيه على الجلالين ما نصه  
 وعن معاوية أنه قال وهو يخطب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزال من أمتي أمة قائمة  
 بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك وهذه الطائفة لا تختص  
 بزمان دون زمان ولا مكان دون مكان بل هم في كل مكان وفي كل زمان فالاسلام دائم باعابهم ولا يعل عليه  
 وإن كثرت الفساق وأهل الشر فلا عبرة بهم ولا صولة لهم وفي هذا إشارة لهذه الأمة المحمدية بأن الاسلام في  
 علو وشرف وأجل ذلك إلى قرب يوم انقيامة حتى تقوم حجة القرآن والماء وينزع القرآن من  
 المصاحف وتأتي الريح اللينة فيموت كل من كان في قلبه من ذرة من الايمان ولا يكون هذا الا بعد وفاة  
 عيسى عليه السلام فأد ذلك الصاوي في حواشيه الجلالين عند قوله تعالى وعن خاتمة أمة بهم دون بالحق  
 وبه يدلون قل الجلال هم أمة محمد صلى الله عليه وسلم كما في الحديث اه **سئلت** عن ما ينبغي التنبيه  
 عليه ما نصه عليه بعض أذكيا المتأخرين حيث قال وليس حديث بدأ الاسلام غير ما سيعود كما بدأ بالمعنى  
 الذي يدور على السنة حساده بل معناه أنه كما بدأ بالهتائب وغرائب وخوارق أخذ بالآداب وتدهش  
 الابصار من خرق عادة وقوة وتغلب وتصر مبيح من سرارة الدين واجتهاد في امضاء أوامر الله تعالى سيكون  
 ختامه كذلك اه **سئلت** عن ما ينبغي التنبيه عليه هذا الوجه إشارة إلى ما يكون في وقت عيسى عليه السلام من  
 النصر والظفر وتعام الظهور والله تعالى أعلم **سئلت** عن ارسال طرف الامة بين الكتفين  
 ما حكمه فالجواب أن حكمه الذنب قال في الخلاصة والمستحب ارسال ذنب الامة بين الكتفين إلى  
 وسط الظهر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المصافحة في يوم العيد والجمعة ما حكمها فالجواب  
 أن حكمها الاستحباب قال صلى الله عليه وسلم من صافح أخاه المسلم وحرك يده تناثرت ذنوبه اه من الهداية  
 وروى الحافظ السيوطي في الجامع الصغير عن أبي داود وعن البراء إذا التقى المسلمان فصافحا فوجد الله  
 واستغفرا فغفر لهما وروى أيضا فيه عن الحكم بن عمرو رضي الله تعالى عنه إذا التقى المسلمان فسلم أحدهما  
 على صاحبه كان أحدهما إلى الله أحسنهما بشر صاحبه وإذا تصافحا أنزل الله عليهم مائة درجة للبادي  
 تسعون وللصافح عشرة وفي شرح الاميني على الهداية قال النبي صلى الله عليه وسلم ان المؤمن اذا التقى المؤمن

مطلب لا يجوز اخصاء  
الأدمى

مطلب يجوز ترك الاطفار  
والشارب بلا قص في دار  
الحرب

مطلب في جواز تلقع  
الصبيان صونا لهم من  
مرض الجدري

مطلب لا يمنع القارئ من  
القراءة الا اذا اعتاد السؤال  
بها

مطلب في بيان معنى  
الحديث وهي لا تزال طائفة  
من أمتي الحديث

مطلب في ما ينبغي التنبيه  
عليه

مطلب في أن ارسال طرف  
الامة مندوب

مطلب في المصافحة يوم العيد

فسلم عليه وأخذ يده فصالحه تنارت خطاياهما كما تنارت ورق الشجر واه الطيراني واليهيقي كذا في الرد  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن قراءة مولده الشريف صلى الله عليه وسلم واجتماع الناس لذلك فترحا  
 بقصدومه واستشار اجماعه ما حكمها **فالجواب** أن قراءة المولد على الوجه الشريف محمودة شرعا  
 لا شتم لها على تعظيمه واطهار علاماته بقوته **وفي شرح العاقص** على الجامع الصغير في الحديث أن عمل  
 المولد الشريف النبوي الصواب أنه من البدع الحسنة المندوبة إذا خلا عن المنكرات شرعا **وقال** على  
 القاري رحمه الله تعالى وعمل المولد بقراءة القرآن والانشاء للاداء مع النبوية واطعام الطعام والصدقات  
 أمر حسن يشاب فاعلم له الثواب الجزيل بقصد الجليل وان كان عمل المولد المذكور لم ينقل عن السلف  
 الصالح في القرون الثلاثة الفاضلة وانما حدث بعده فذلك بدعة حسنة عند من حقق العلم وأتقنه ثم  
 لازال أهل الاسلام في سائر الاقطار والمدن العظام يختلفون في مولده صلى الله عليه وسلم فله في جملة  
 الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن الفرار من محل فيه الوباء ما حكمه **فالجواب** ما في الفتاوى  
 الظهيرية وهذا نصه **وذكر** الطحاوي في مشكل اذا تار حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه  
 عن سيدنا خلق صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا وقع هذا الزجر بارض فلا تدخلوها واذا وقع وانتم فيها فلا تخرجوا  
 منها والرجز العذاب والمراد هنا الوباء **وتأويله** انه اذا كان محال لودخل وابتلى به وقع عنده انه ابتلى بدخوله  
 ولو خرج فجاويع عنده انه نجس بوجهه فلا يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاده **فاما** اذا كان يعلم أن كل شيء  
 بقدر الله تعالى وأنه لا يصيبه الا ما كتب الله تعالى له فلا بأس بان يدخل ويخرج اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** هل يجوز أن يعلم المسلم الكافر القرآن **فالجواب** نعم يجوز له ذلك رجاء أن يعلم قال  
 العلامة الانصاري اذا قل الكافر للمسلم علمني القرآن فلا بأس بأن يعلمه ويضفه في الدين لكن لا يصح  
 المصحف وان اعتسلى ثم مسه لا بأس به اه معزيان لانه المقتبين **وقال** ايضا عازي بالبرازية وتعلم علم النجوم  
 لمعرفة القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة حرام **وقيل** في تأويل قوله تعالى وجعلنا هار جوما  
 للشياطين جعلنا النجوم نبيا للكذب المنجمين أطلق اسم الشيطان على المنجم وسمى هذا بانه رجسا من رجم  
 بالغيب اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز رؤية الله تعالى في المنام **فالجواب** ما في البرازية  
 من قوله رؤيته سبحانه وتعالى في المنام يجوزها رك الاسلام الصغير وكثير من المتصوفة وأكثروا في  
 سمرقند ومخيمتوا ما شيخ خوارزم لم يجوزها اذا لم يدر في المنام خيال ومثال والله تعالى منزله عنه وقد أطال  
 سيدي عبد الوهاب الشعراني الكلام في ذلك وبسطه في البواقيت والجواهر والله تعالى أعلم  
**سئلت** هل يجوز قتل الكلب الاهلي **فالجواب** لا يجوز قتله اذا لم يؤذ احدًا **قال** في الدر المختار من  
 جنابات الحج ولذا قالوا لم يحل قتل الكلب الاهلي اذا لم يؤذوا الامر بقتل الكلاب منسوخ كافي الفتح أي اذا  
 لم يضر اه وكتب عليه ابن عابد من مانهه قوله أي اذا لم يضر تقييد للنسخ ذكره في النهراخذ اعماق المنتقط  
 اذا كثرت الكلاب في قرية وأضررت باهها امرأ بابه باقتها فان أوارفع الامر الى القاضي حتى يأمر  
 بذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرأة اذا كان زوجها يأنها بالمال الحرام كمنسوب هل  
 يسوغ لها أكله **فالجواب** أنها يجوز لها أكله **قال** الانصاري اشترى الزوج طمما أو كسوة من مال  
 خبيث جاز للمرأة الاكل واللبس والانعم على الزوج اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ألقى دجاجة  
 مذبوحة لم تشق بطنها في الماء حال غليانه لاجل تنفريشها هل تنجس **فالجواب** نعم تنجس ولكن  
 تغسل بالماء ثلاث مرات فقطهر كافي الانصاري عن فتاوى ابن نجيم والله تعالى أعلم **سئلت** عما  
 شاع من لعب القمار بالجويز أو اللوز أو البيض أيام العيد هل لا يجوز **فالجواب** نعم لا يجوز كما أتت به  
 في البهجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن غيبة الذي هل يحرم **فالجواب** نعم يحرم **قال** في بهجة

مطلب في حكم قراءة المولد  
الشريف

مطلب في حكم الفرار من  
الوباء

مطلب في جواز تعليم المسلم  
الكافر القرآن

مطلب هل يجوز رؤيته  
تعالى مناما

مطلب في حكم قتل الكلاب  
الاهلية

مطلب في زوجة يأنها  
زوجها بالمال الحرام

مطلب ألقى دجاجة مذبوحة  
في الماء حال غليانه

مطلب في تحريم لعب القمار  
بالجويز واللوز والبيض أيام  
العيد وكذا غيرها

مطلب غيبة الذي حرام

الشاوي نقلا عن فتح القدير فتح غيبة الذي كان يحرم غيبة المسلم فضلا عما ينعله السفهاء من شتمه في الاسواق ظنا وعدوانا اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز توسد الجرح برؤاقرته فاجاب  
ما في التنوير وهذا العظم ويحل توسده واقرته زاد العلائي والنوم عليه وقالا والشافعي ومالك حرام وهو  
الصحيح كافي المواهب **قلت** فليحفظ هذا الكنه خلاف المشهور اه قال في الشريعة ليلية قلت هذا التصحيح  
خلاف ما عليه المتن المتبعة المشهورة والشروح اه يعني تصحيح التحريم والله تعالى أعلم **سئلت**  
هل يجوز التختيم بخاتم الفضة وهل يوضع في خنصر اليد اليمنى واليسرى **جواب** نعم عن السؤال الاول  
بانه يجوز قال الزبيدي وقد وردت آثار في جواز التختيم بالفضة وكان للنبي صلى الله عليه وسلم خاتم فضة وكان في  
يده الكريمة حتى توفي صلى الله عليه وسلم ثم في يدي أبي بكر رضي الله تعالى عنه الى أن توفي ثم في يد عمر رضي  
الله عنه الى أن توفي ثم في يد عثمان رضي الله عنه الى أن وقع من يده في البئر فانفق مالا عظيما في طلبه فلم  
يجده ووقع الخلاف فيما بينهم والتشويش من ذلك الوقت الى أن استشهد رضي الله تعالى عنه (وعن  
السؤال الثاني) بانه يجوز وضعه في خنصر اليمنى واليسرى وذكر العلامة ابن الشحنة أن والده أنشده قوله

تختم كيف شئت ولا تبالى \* بخنصر يمينك اليمنى أو الشمال  
سوى حجر وصفر أو حديد \* أو الذهب الحرام على الرجال  
وان أحببت باسمك فانقشته \* وباسم الله ربك ذي الجلال

قال ابن عابدين بعد كلام والحاصل أن التختيم بالفضة حلال للرجال بالحديث وبالذهب والحديد والصفر  
حرام عليهم بالحديث وبالجزر حلال على اختيار شمس الأئمة وقاضيان أخذنا من قول الرسول صلى الله  
عليه وسلم وقوله لان حل العقيق لما ثبت بمائت حل سائر الاجزاء لعدم الفرق بين حجر وحجر وحرام على  
اختيار صاحب الهداية والكافي أخذنا من عبارة الجامع الصغير المحتملة لان يكون القصير فيها بالاضافة  
الى الذهب ولا يخفى ما بين المأخذين من التناوؤ اه وهو من كلام من لا يخسر (هذا) ولا يزداد خاتم الفضة  
على منقال كافي الدر المختار وحواشيه والله تعالى أعلم **سئلت** ما الحكم في وضع الستور على بعض  
أصحاب القبور **جواب** نعم على رد المختار وهذا نصه كره بعض الفقهاء وضع الستور والعمامة والثياب  
على قبور الصالحين والاولياء قال في فتاوى الحجة وتكره الستور على القبور اه ولكن نحن نقول الآن اذا  
قصده التعظيم في عيون العامة حتى لا يحتقر واصحاب القبور والادب والخشوع للغافلين الزائرين  
فهو جائز لان الاعمال بالنيات وان كان بدعة فهو مكره ولو لم يعد طواف الوداع يرجع الفقهاء حتى  
يخرج من المسجد اجلا لا يلبث حتى قال في منهاج السالكين انه ليس فيه سنة مربية ولا أثر محكي وقد  
فعله أصحابنا اه كذا في كشف النور عن أصحاب القبور ولازمة اذ عبد الغني النابلسي قدس سره اه كلام  
الرد (أقول) ولا يخفى ما حصل لكثير من العوام بسبب تعظيم قبور الاولياء وارضاء الستور عليهم من الضرر  
العظيم في اعتقادهم فانهم يعتقدون في الاولياء التأثير مع الله تعالى حتى انهم تركوا النذر لله تعالى وهو  
مشروعوا أكثر وامن النذر للاولياء والنقرب اليهم وتركوا الحلف بالله تعالى حتى صار عندهم كالمعدم  
ولا يتجاسرون على الحلف بهم لاعتقادهم أن من حلف بولي حائضا ضره في بدنه وماله وأولاده وهذا من  
الشرك والعياذ بالله تعالى ألا ترى ما رواه صاحب الحجة الباقعة من قوله صلى الله عليه وسلم من حلف بغير  
الله فقد أشرك قال وجهه بعضهم على الزجر والتغليظ وليس كذلك فإنه على ظاهره حيث يحلفون  
معتقدين فيهم انهم يضرونهم في أبدانهم وأموالهم حتى سمعت من بعض قضاة الروم الموصوفين بالعلم  
والصلاح أنه قال لو مكنت من هدم قبور الاولياء هدمتها بأجمعها كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى  
عنه بالشجرة التي وقعت تحته البيعة لما بلغه أن قوميا أتوها وبصاؤون عندها فانه قامها باصاها مخافة

مطلب يحل توسد الجرح  
واقرته والنوم عليه

مطلب يجوز التختيم بخاتم  
الفضة

مطلب يجوز وضع الخاتم في  
خنصر اليمنى واليسرى

مطلب لا يجوز التختيم  
بالذهب والحديد والصفر الخ

مطلب لا يزداد خاتم الفضة  
على منقال

مطلب في حكم وضع الستور  
على القبور

مطلب في الحلف بغير الله  
تعالى



ضرر العاقبة أوفى الصبح عن ابن عمر أن الشجرة أخفيت قالوا والحكمة أن لا يحصل الاقتتان بها ما وقع  
تحتها من الخير فلو بقيت لما آمن معظم الجهال لها حتى ربما اعتقدوا أن لها قوة تنفع أو ضرر كأن شاهد  
الآن فيما هو دونها ولذلك أشار ابن عمر بقوله كان خفاؤها رحمة من الله تعالى وروى ابن سعد بسناد صحيح  
عن نافع أن عمر بلغه أن قومًا يأتون الشجرة ويصلون عندها فتوقدهم ثم أمر بقطوعها فقطعت اه من  
الجل على الجلالين وما وقع من بعض العاقبة من اعتقاد الثأثير في الأولياء كتب في حق عموم أهل السنة  
والجماعة النورقة ألوهية رسائل عديدة في إثرا كهم حتى أنهم يعبرون عنامة أشرا أهل السنة بالمشركين  
وإذا تمكنوا واحد منها قالوا اتلوا المشرك والمصيبة العظيمة في فقهاء القرى فانهم يأمرون العوام عند  
توجه الحلفاء بهم بالحلف بالولي ويقولون إن فيه إظهار الحق فانظر كيف يتوسلون إلى إظهار الحق  
لذي يوصي بضائع الدين من أصله فلا حول ولا قوة الا بالله تعالى والعبد الفقير لا ينكر ولاية الأولياء  
وكراماتهم فنعنا الله تعالى بهم وبأسرارهم واكن أحذر من اعتقاد أنهم يؤثرون مع الله تعالى وما يوصل  
إلى ذلك من الحلف بغيره تعالى والله تعالى الموفق والله تعالى أعلم **سئلت** عن ارتكاب معصية فيها  
الخذافيم عليه الحد في الدنيا هل يعاقب عليه في الآخرة فالكواب والله الموفق للصواب أنه لا يعاقب  
عليه في الآخرة قال النووي في شرح مسلم الحد يكفر ذنب المعصية التي حد لها وقد جاء ذلك صريحاً في  
حديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم من فعل شيئاً من ذلك فعوقب  
به في الدنيا فهو وكفاريته ولا أعلم في هذا خلافاً اه وفي نسخة التناوي وأعلم أن المسلم إذا خذاف أو اقتض لا يحد  
ولا يقتض في الآخرة لقوله عليه السلام من أذنب ذنباً فعوقب في الدنيا لا يعاقب في الآخرة اه والله  
تعالى أعلم **سئلت** هل تجب طاعة الخليفة نصره الله تعالى فالكواب نعم تجب طاعته قال في  
أنوار التنزيل ودلت الآية على أن طاعة أولى الأمر واجبة إذا وافقوا الحق فإذا خالفوه فلا طاعة اه  
وأفتى في البهجة بمنزلة من خالف أمر السلطان أيده الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن يعلم  
الناس الحيل الباطلة كالردة لتبين المرأة من زوجها ويرغم أنه يفتي للناس هل يحجر عليه ويمنع من تعاطي  
ذلك فالكواب نعم يمنع من ذلك قال في المنع يحجر مفت ما جن وهو الذي يعلم العوام الحيل الباطلة  
كتهائم الأرندل لتبين المرأة من الزوج أو تسقط عنه الزكاة ولا يبالي بما يفعل من تحليل الحرام وتحرير  
الحلال اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن انتساب إلى آل بيت النبوة وليس هو منهم وليس عمارة  
خضراء يقال أنه سيد وشريف ماذا يلزمه فالكواب أنه يمنع من لبس العمامة الخضراء وعز زعفران  
شديداً ويحبس حتى يظهر صلاحه أفتى بذلك في البهجة ونقل عن معين الحكم ما نصه من انتساب إلى آل  
الزبي عليه السلام يضرب ضرباً وجيعاً ويشهر ويحبس طويلاً حتى تظهر توبته فانه استخفاف بحق  
الذي صلى الله عليه وسلم اه وفي دعوى الاستخفاف في نظرتنا من الفائدة لا يجوز نصب امامين في عصر  
واحد بخلاف الروايات ولنا ان الانصار لما قالوا من أن أمير المؤمنين أميركم أمير فقال أبو بكر رضي الله تعالى عنه  
لا يصلح سيفان في عهد واحد انتقادوا له ولم يذكره عليه فكان ذلك اجبا عنهم ولو عقدت الامامة لاثنتين  
على التعاقب كان الثاني باغياً يجب قتله فان أبي يقتل كما هو حكم الباغي أفاده في البهجة والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن وجود الملائكة لا دم عليه السلام هل كان تحية لا دم عليه السلام أو كان عبادة لله  
تعالى وآدم كالكعبة فالكواب والله تعالى الموفق للصواب ان العلماء اختلفوا في ذلك قيل كان لله تعالى  
والتوجه إلى آدم للتشريف كاستقبال الكعبة وقيل بل لا دم عليه السلام على وجه التحية والاكرام ثم  
نسخ بقوله عليه السلام لو أمرت أحد أن يسجد لأحد لا أمرت المرأة أن تسجد لزوجها تارخانية قال في  
تبيين المحارم والصحيح الثاني ولم يكن عبادة له بل تحية واكراماً ولذا امتنع عنه ابليس وكان جائزاً فيما مضى

مطلب ارتكاب ما أوجب  
الحد فذهل لا يعاقب عليه  
في الآخرة

مطلب في وجوب طاعة  
الخليفة

مطلب يمنع المفتي المساجن  
الذي يعلم الناس الحيل من  
الندوى

مطلب من انتساب إلى بيت  
النبوة كذا يرونهم بعمامة  
خضراء يمنع من ذلك

مطلب لا يجوز نصب امامين  
في عصر واحد

مطلب في وجود الملائكة  
لا دم هل كان تحية الخ

كافي قصة يوسف عليه السلام قال أبو منصور المازندراني وفيه دليل على نسخ الكتاب بالسنة أفاده ابن  
عابد بن رحمه الله تعالى في تنبيههم أنما تدبعض الناس تقبيل أيدي العلماء والآباء والاشتهات ووضع الجبهة  
على اليد بعد تقبيلها وهذا الوضع شبيه بالسجود لغير الله تعالى فينبغي لأهل العلم تحذير الناس عنه وتنبههم  
لما فيه من شبهة السجود حتى يحذروه ويحذروا عنه بعضهم والله الموفق ❀ سئلت عما نقل عن  
بعض الأولياء من أن الولاية أفضل من النبوة هل هو كلام صحيح وله معنى ملح فالجواب أنه كلام  
صحيح وله معنى ملح وهو مبنى على أن للنبي جهتين أحدهما جهة الولاية التي هي باطن النبوة وثانيهما  
جهة النبوة التي هي ظاهر الولاية فالنبي بجهة الولاية يأخذ الفيض والعلي من الله تعالى وبجهة النبوة  
تبلغه الخلق ولا شك في أن الوجه الذي إلى الخلق أشرف وأفضل من الوجه الذي إلى الخلق فالمراد أن جهة  
ولاية النبي أفضل من جهة نبوته وهو من حيث أنه ولي أفضل من حيث أنه نبي لأن ولاية ولي تابع أفضل  
من نبوة نبي متبوع حتى يلزم أن يكون الولي أفضل من النبي كآية توهم أن اصرون فإن مرتبة الولاية  
حاصلة للنبي على وجه أكمل من ولاية الولي مع أمر زائد وهو مرتبة النبوة فكل نبي ولي من غير عكس  
أفاده الديار بكرى في تاريخه الخيس والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن سبب تسمية النخلة عمه لنا في بعض  
الآثار فالجواب ما في التتوحيات المكتبة أن الله تعالى لما خلق آدم عليه السلام الذي هو أول جسيم  
إنساني تكوّن وجعله أصل لآل جودنا أجسام الانسانية فضاف من خير طينته فضلة خلق من النخلة  
فهو أخذت آدم عليه السلام وهي لنا عمّة وعلماها الشريعة لنا عمّة وشهمها ما يؤمن ولها أسرار عجيبة  
دون سائر النبات اه وقد روي في البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنه ما أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وهي مثل المسلم خذوني ما هي فوق الناس في  
شجر الابدية ووقع في نفسي أنها النخلة قال عبد الله فاستحييت فقالوا يا رسول الله أخرجنا من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم هي النخلة قال عبد الله فخذت أبي عما وقع في نفسي فقال لأن تكون  
قائمة أحب الي من أن يكون لي كذا وكذا والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن دخول الكافر المسجد  
هل يجوز أم لا فاجبت بما عني التنوير وشرحه الدر المختار وهذا النظم وجاز دخول الذي مسجد  
مطلقا أو كرهه مالك مطلقا أو كرهه محمد والشافعي وأحمد في المسجد الحرام اه قال ابن عابد بن ولو  
جنبنا كافي الاشياء وفي الهندية عن التتمة يكره للمسجد الدخول في البيعة والكنيسة وانما يكره من  
حيث أنه يجمع الشياطين لأن حيث أنه ليس له حق الدخول اه وانظر هل المستأمن ورسول أهل  
الحرب مثله ومقتضى استدلالهم على الجواز باز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقبيل في  
المسجد وجازوه ويحرم اه من الطهطاوي اه كلام ابن عابد بن والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل تجوز  
عبادة ذي وقاسق مسلم فاجبت بما عني تجوز عبادتهم ما قل في الدر المختار وجاز عبادته يعني الذي بالاجماع  
وفي عبادة المجوسي قولان وجاز عبادته فاسق على الأصح لأنه مسلم والعبادة من حقوق المسلمين اه وفي  
الهندية وصح أن النبي صلى الله عليه وسلم عاديهم وديارهم يجوز اه ونقل ابن عابد بن ما نصه وفي  
النوادر جاريه هودي أو مجوسي مات ابن له أو قريب فينبغي أن يعز به ويقول أخاف الله تعالى عليه لما خيرا  
منه وأصله كان معناه أصله الله تعالى بالاسلام يعني رزقنا الاسلام ورزقنا الاسلام اه ونقل  
أيضا عن المنع يكره للمشهور المقتدى به الأخ لا طبرجل من أهل الباطل والشر لا بقدر الضرورة لأنه  
يعظم أمره بين الناس ولو كان رجل لا يعرف يدار به ليدفع الظلم عن نفسه من غير أنم فلا بأس به ثم قال  
رحم الله تعالى من العبادة المذكورة اه إذا علم أنك تنقل على المريض فلا تعده فقد قيل بحالسة التقبيل حتى  
الدوم ولا تنقل على المريض ولا تحرك رأسك ولا تنقل ما علمت أنك على هذه الحالة الشديدة بل هون عليه

مطلب في وضع الجبهة على  
اليد بعد تقبيلها وأنه لا ينبغي  
مطلب في معنى قول بعض  
الأكابر الولاية أفضل من  
النبوة

مطلب في وجه تسمية النخلة  
عمّة

مطلب يجوز دخول الذي  
المسجد ويكره للمسجد دخول  
الكنيسة

مطلب تجوز عبادة الذي  
والفاسق

المرض وطيب قلبه وقوله أراك في خير يتأويل واذا ذكر له ما يزيد رجاءه في درجة الله تعالى مشوا بآبائي من  
التحديق ولا تضع يدك على رأسه فربما يؤذيه الا اذا طلمه وقوله اذا دخلت عليه كيف تجدك هكذا جاء  
من السلف ولا تقل له أوص فانه من أعمال الجهال اه مجتبي اه طهطاوي اه والله تعالى أعلم  
سئلت عن التداءى بالحرام كالجرح هل يجوز فالحجواب ان فيه خلافا يجوز به بعضهم اذ لم يوجد  
من المباح ما يقوم مقامه ومنه بعضهم مطلقا قال في التهذيب يجوز للعامل شرب البول والدم والميتة  
للتدوى اذا أخبره طبيب مسلم ان شفائه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يشغل  
شأنك به فقيه وجهان وهل يجوز شرب القليل من الخمر للتدوى فيه وجهان كذا ذكره الامام  
الترمذي اه قال في الدر المنثور قد نقل ما في النهاية وآثره في المخ وغيرها وقد مر في الطهارة والرضاع  
ان المذهب خلافه اه نقله في الرد والله تعالى أعلم سئلت عن بيع العنب عن يتخذ خراهل  
يجوز فالحجواب قال في التنوير وجاز بيع عصير عنب عن يدهم انه يتخذ خراهلان المصيبة لا تقوم بهينه  
بل بعد تغييره وقيل بكرة لا عاتقه على المصيبة اه مع زيادة من شرحه للعلاء قال ابن عابدين قوله وجاز  
أي عنده لا عندها وقوله بيع عصير عنب أي معصوره المستخرج منه فلا يكره بيع العنب والكرم منه  
بلا خلاف في كافي المحيط لكن في بيع الخمر ان بيع العنب على الخلاف اه وفي شرح النووي على صحيح  
مسلم ان ذلك منهي عنه كبيع سلاح من قطع به الطريق اه والله تعالى أعلم سئلت هل يجوز  
التوسل الى الله تعالى بأولياءه في الدعاء كما قال اللهم بحمرة عبدة القادر وبجاهه راجي وغفر لي  
فالحجواب أن العلامة المناوي ذكر في حديث اللهم افي أم تلك واتوجه اليك بنبينا في الرحمة ناقل عن  
العز بن عبد السلام انه ينبغي أن يكون مقصودا على النبي صلى الله عليه وسلم وأن لا يقسم على الله بغيره وأن  
يكون من خصائصه قال وقال السبكي يحسن التوسل بالنبي الى ربه ولم يكره أحد من السلف ولا الخلف  
الا ابن تيمية فابتدع ما لم يقدح له اه قال في الرد ونزع العلامة ابن أمير حاج في دعوى الخصوصية  
وأطال الكلام على ذلك فراجع اه ونقل العلاء عن التارخاتية معزيا للفتي عن أبي يوسف لا ينبغي  
لاحد أن يدعو الله الاب والابن المأذون فيه الماء ور به ما استفيد من قوله تعالى والله الاستاء الحسن  
قادهومها اه وعامة الناس اليوم على التوسل اليه تعالى بالانبياء عليهم السلام وبالاولياء الصالحين والله  
تعالى أعلم سئلت عن أكل الانثيين من نحو الشاة ما حكمه فالحجواب ان حكمه الكراهة  
التنزيهية كالغدة والحيا والذكر والمرارة والمثانة فالسنة حكمه الكراهة التنزيهية في الراجح وقيل انها  
حرام وقد نظم هذه الستة ابن وهبان بقوله

وفي غدد والاثنيين مثانة \* حيا ذكركم المرارة تدبر  
كراهة تنزيه وقيل بحرمه \* لان الدم المسفوح معها مقرر

والثلاثة محل اجتماع البول في الجوف والحيا اسم للفرج والجمع احمية وقوله لان الدم المسفوح معها مقرر  
يعني ان وجه الحرمة ذكر الدم معها في المروي عن مجاهد انه قال كره رسول الله من الشاة قد ذكر السبعة  
والدم محرم بالقطعي والامام ابو حنيفة أطلق اسم الحرام على الدم المسفوح وسمى ما سواه مكروها كذا  
في شرح المنظومة للشيخ حسن الترميذاني والله تعالى أعلم سئلت عن ذي دعا انسان مسلم  
لضيفته فهل تجوز اجابته فالحجواب نعم تجوز اجابته قال في الوقعات مسلم دعاه نصراني الى ضيفته  
وايس بينهم اصداف ولا مخالطة غير ما بينهم امن التجارة حل له الذهاب لان فيه ضرا من البر وقد نذبا  
اليه في حق من لم يقاتلنا في الدين اه قال تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين ولم يخرجوكم من  
دياركم ان تبروهم وتسقطوا اليهم ان الله يحب المقسطين ومعنى الاقساط اليهم الاحسان اليهم هم أي

مطلب في حكم التداءى  
بالحرام

مطلب في بيع العنب عن  
يتخذ خرا

مطلب في حكم التوسل اليه  
تعالى بأولياءه

مطلب فيما يكره أكله من  
نحو الشاة

مطلب هل تجوز اجابة الذي  
للضيفة

مطلب في قوله تعالى لا ينهاكم  
الله عن الذين لم يقاتلوك في  
الدين

تطوهم قسطا من أموالكم قال المحقق الصاوي في حواشيه على الجلالين نزلت هذه الآية لتخصيص  
 الحكم للنازل أول السورة لأن الآية الأولى عامة في سائر الكفار مطابقة ولو كانوا صالحين ثم بين هذا  
 من كان من الكفار بينهم وبين المسلمين صلح وموادنة تجوز موذتهم ولم يكن النهي شاملا لهم تكراراً في بني  
 الحرث وعلى هذا تكون الآية محكمة فيجوز الآن للمسلمين موادة الكفار الذين تحت الذمة والصلح اه  
 وقد جرى الامام المحلى على أن هذه الآية منسوخة وعبر عنه وهذا قبل الأمر بحجها هم ولم يرضه الصاوي  
 والآية التي في أول السورة هي قوله تعالى لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تنقون بهم بالموذة والله تعالى  
 أعلم **سئل** عما شاع وكثر في هذه الأزمنة من اجتماع المسلمين بالكفار بعد نقضهم البيعة  
 الإسلامية بحيث يكون حكمهم عندهم كحكم رعائهم الأصليين إذا وقعت لهم حادثة التجو النهم  
 واشتكون اليهم وإذا ظلمهم أمراء الاسلام يمتنعون ويقولون نحن تحت حماية الدولة الإسلامية وإذا جلب  
 إلى محكمته أهل الاسلام يحضر معهم رجل من طرف الحكومة الأجنبية هل يجوز هذا في الشرع  
 الشريف فالجواب والله الموفق أنه لا يجوز هذا الصنيع القبيح السيئ في الشريعة المنورة بل هو حرام  
 بل قيل أنه كفر ويشهد به ظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم  
 أولياء بعض ومن يتولهم منهم فإنه منكم وكذا ما به هذه الآية من قوله تعالى فترى الذين في قلوبهم  
 مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فهم سيحرة في أن لا يفعل ذلك إلا من كان في  
 قلبه مرض ونفاق والعباد بالله تعالى وكذلك ظاهر قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء أي  
 فليس من ولاية الله تعالى في شيء فظاهره أنه انسلخ من ولاية الله رأساً وقد قال تعالى في حق المؤمنين الله  
 ولي الذين آمنوا فليس من ولاية الله تعالى ولا يكون الله تعالى وليه فلا يكون مؤمناً وكذلك قوله تعالى  
 بشر المنافقين بأن لهم عذاباً أليماً ثم بين المنافقين بقوله تعالى الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون  
 المؤمنين ثم قال أيتقون عندكم العزة فإن العزة لله جميعاً والآيات والأحداث في هذا الشأن كثيرة  
 وهؤلاء المنحرفون أشد ضرراً على المسلمين من الكفار الأصليين فإنهم سبب في مداخلة الأجانب في  
 الحكومة الإسلامية وفي تشويشهم على أمراء المسلمين ومما كسبهم ومع ذلك فإنهم يلقون إليهم أسرار  
 الاسلام ويطلعونهم على عوراتهم فهم لهم جواسيس فأحراهم بالعقوبة الشديدة هذا وقد ألف في هذه  
 الحادثة سيدي على الميلي رسالة شذذ فيها الذكيرة على من يفعل هذا الفعل قال فلا يجوز القدوم عليه ولو خاف  
 على ماله أو بدنه لأن المحافظة على الدين مقدمة عليه ما ومن القواعد الأصولية إذا التقي ضرران ارتكب  
 أخفهما ومنها أن دولهم مصيبة في الأموال ولا مصيبة في الأبدان ومصيبة في الأبدان ولا مصيبة في الأديان  
 فالأمر من رأس ماله وأعرضي عنده دينه فهو مقدم على كل شيء قال الميلي ما لم يخف على دينه حينئذ يجوز له  
 الالتجاء ولو ألى كافلاً يسمى به دينه نسأل الله تعالى الحماية والسلامة والتوفيق والله تعالى أعلم **سئل**  
 هل يجوز الكذب لأجراء الصلح بين اثنين فالجواب أنه يجوز في أربع مسائل للصلح بين الناس ولدفع  
 الظالم عن المظلوم ولارضاء الزوجة وفي القتال ليظفر المسلمون بالعدو ويسلموا منه وقد نظمها ابن  
 وهبان فقال وللصلح جاز الكذب أو دفع ظالم \* وأهل الترضى والقتال ليظفر  
 اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الصبي قبل التكليف إذا عمل عملاً صالحاً هل يكور ثوابه له أو لا يوبه  
 فالجواب أنه يكون له دون ما قال ابن وهبان رحمه الله تعالى  
 وأتوب من ذكر القرآن اسمعاه \* وقالوا ثواب الطفال للطفل يتحصر  
 والمسالمة الأولى في البيت هي أن اسمع القرآن أتوب أي أكثر ثواباً من قرأته وهي مشهورة والله تعالى  
 أعلم **سئل** عن الدخان الذي شاع في زماننا وعمت به البلوى ما حكم الله فيه فالجواب أن المجتهدين  
 إنما كان الاستماع أتوب لأنه أدعى إلى التبر وقد ذم الله تعالى أقواماً على عدم التبر فقال أفلا يتدبرون القرآن ثم على قلوب  
 أنساها اه من حواشئ الخوي على الآباء

مطالب في حكم الاحتماء  
بالكفار

مطالب يجوز الكذب في  
مسائل

مطالب إذا عمل الصبي صالحاً  
فتوابه له  
مطالب في حكم الدخان

لم يتكلم واعليه لانه انما حدث بعدهم والمتأخرون اختلفوا فيه فثم من يقول بتحريمه ومنهم من يقول  
 ماباحته ومنهم من توسط وقال بكراهته واحسن ما رأيت فيه قول شيخنا شيخنا جامعة المحققين العلامة  
 الأمير المكي واختلف في الدخان والورع تركه اه فلا ينبغي صرف المسألة فيه ولا تضييع الوقت ولا  
 سبيلان هو منسوب للعالم الشريف والله تعالى أعلم **سئلت** عما اشهر عن الحنفية انهم يقولون ان  
 الحرام لا يتعلق بذمتين هل له أصل في المذهب الحنفي **فالجواب** نعم له فيه أصل لكن ليس على  
 إطلاقه بل في حق الجاهل الذي لا يعلم انه حرام فمن سرق شيئاً وأنت لا تعلم انه سرقه وأطعمك منه وسعدك  
 أن تأكل منه ولا اثم عليك وأما في حق العالم فإنه حرام فلا يظهر ذلك في الاشياء الحرمه تتعد في الاموال  
 مع العلم بها الا في حق الوارث وفيه في الظهيرة بان لا يعلم ارباب الاموال وكتب عليه السيد المولى  
 مانصه قال الشيخ عبد الوهاب الشعراني رحمه الله تعالى في كتاب المتن وما نقل عن بعض الحنفية من أن  
 الحرام لا يتعلق بذمتين سألت عنه الشهاب ابن السبكي فقال هو محمول على ما ذلتم به من ذلك أما من رأى  
 المكاس مثلاً يأخذ من أحد شيئاً من المكس ثم يعطيه لا يخرجه يأخذه من ذلك الآخر فحرام اه وكتب  
 أيضاً قوله الا في حق الوارث قيل عليه يخالفه ما في البرازية أخذ مورثه رشوة أو ظلم ما كان عليه ذلك بعينه  
 لا يحل له أخذه وأن لم يعلم بعينه فله أخذه حكماً فاما في الديانة فيصدق به بنية الخصماء وكتب أيضاً وقيد  
 في الظهيرة أي الاستثناء المذكور وحاصله انه حلال للوارث بشرط أن لا يعلم ارباب الاموال فان علم  
 وجب رد كل شيء الى صاحبه قال في الرد بعد نقل ما تقدم والحاصل انه ان علم ارباب الاموال وجب رده  
 عليهم والا فان علم عين الحرام لا يحل له ويتصدق به بنية صاحبه وان كان مالا منحة اطا بمجموعة من الحرام ولا  
 يعلم اربابه ولا شيئاً منه بعينه حل له حكماً والاحسن ديانة التزهد عنه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عما  
 جاء في صحيح البخاري وسلم من قوله صلى الله عليه وسلم نحن أحق بالشك من ابراهيم اذ قال رب ارنى  
 كيف تحيى الموتى قال أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبى ما معناه وخبره لما ترحوا **فالجواب** ان  
 معناه ان الشك مستحيل في حق ابراهيم عليه السلام فان الشك في احياء الموتى لو كان متطراً قال الانبياء  
 اكنتم أنا أحق به من ابراهيم عليه السلام وقد علمتم الى لم أشك فاعلموا ان ابراهيم عليه السلام لم يشك وانما  
 رجح صلى الله عليه وسلم ابراهيم على نفسه فواضه او أدباً أو قبل ان يعلم صلى الله عليه وسلم انه خير ولد آدم فأفاده  
 النووي شارح مسلم في كتاب التوحيد من باب زيادة طمأنينة القلب من حقيقة ما ثبت وعشرين من  
 الجند الأول ونماه فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قوله صلى الله عليه وسلم حسمارواه مسلم عن أبي  
 هريرة رضي الله تعالى عنه ما من مولود يولد الا نجسه الشيطان فيستهل صارخاً من نجسة الشيطان الا ابن  
 مريم وأمه ثم قال أبو هريرة رضي الله تعالى عنه أقرؤا ان شئتم واني أعيد هابل وذريتاه من الشيطان  
 الرجيم هل هو على ظاهره من تخصيص ذلك بعيسى وأمه عليه السلام فيكون القصر حقيقة أو  
 بشاركهما في ذلك سائر الانبياء عليهم السلام فيكون القصر اضافياً **فالجواب** والله تعالى الموفق  
 للمصواب ما ذكره النووي في شرح هذا الحديث من أن ظاهر الحديث اختصاص هذه الفضيلة بهما  
 قال واختار القاضي عياض أن جميع الانبياء يشاركون فيها اه (فان قلت) ان الحديث على قول القاضي  
 عياض يكون معناه الا ابن مريم وأمه ومن بعدهما ما في الدليل على هذا التقدير في جواب الدليل من  
 الكتاب العزيز وهو قوله تعالى لا أغنيهم أجعبن الاعباد لك منهم المخلصين وقوله تعالى ان عبادى ليس لك  
 عليهم سلطان وهذا مبنى على أن نجس الشيطان ومسه عبارة عن اغوائه كآفاره بذلك في الكشف ولا  
 يلتفت الى طعن الكشف في هذا الحديث فإنه ثابت في الصحيحين صحيح مسلم وصحيح البخاري وهما العمدة  
 في التصحيح وقد منع الكشف أن يراد معناه الحقيقي وقسمه بالاغواء ذل ولو اراد بالعمى الحقيقي وان

مطلب في معنى قولهم ان  
 الحرام لا يتعلق بذمتين

مطلب في معنى قوله عليه  
 السلام نحن أحق بالشك  
 من ابراهيم

مطلب في حديث ما من  
 مولود يولد الا نجسه الشيطان  
 الخ

الشيطان تسلط على الناس بالخنس والمس لامة ثلاث الدنيا صراخا وجه البعوض على الحقيقة ويرد قول  
الكشاف لامة ثلاث الدنيا صراخا به وهم فاسد فانما نفع ان يكون ذلك المس في جميع الاوقات فلا يلزم  
امة ثلاث الدنيا صراخ هذا وقد نقل هذا الحديث الجلال السيوطي في الجلالين وكتب عليه المحقق  
الصاوي ما نصه قوله الامسه الشيطان أي نخسه في جنبه وظاهره حتى الانبياء وهو كذلك (ان قلت) ان  
الانبياء معصومون من الشيطان فلا تسيل له عليهم (أجيب) بانهم معصومون من وسوسته واغوائه  
لا من نخسه في أجسامهم فان ذلك لا يقدح في عصمتهم منه (ان قلت) ان موضوع الآية ان دعوة أم مريم  
كانت بعد وضعها وتسميتها فلم تنفع مريم من نخس الشيطان وانما نفعته ولدها فقط فلم تحصل مطابقة بين  
الآية والحديث إلا أن يقال أن حفظها من نخس الشيطان كان واقعا وان لم تدع خسة يعني أم مريم  
فدعوتها طابقت ما أراد الله تعالى بها ومع ذلك فالمناسب للفسر ان لا يأتي بالحديث تفسير للآية اه  
أقول ان المفسر تتبع في ذلك الراوي أباه ريرة رضي الله تعالى عنه فانه قال أقرؤا ان شئتم واني أعيد هذه الآية  
ويمكن أن يقال ان معنى الآية واني أعيد هذه الآية في الماضي فيكون التعبير بالمضارع لحكاية الحال  
الماضية واستحضارها وهو المناسب لوضعها وتسميتها ماضيين والاولا تقتضي الترتيب والله تعالى أعلم  
بمراده **سئلت** عن الرقيق بعد استرقاقه ما سبب بقاءه في الرقبة وقد زال سببه بالاسلام فالجواب  
ان الرق من آثار الكفر وذلك ان الله سبحانه وتعالى لما أباح الدم والمال والسبي بالكفر جعل بقاء الرق وان  
أسلم العبد نكحة وعبرة لما نزل اليه المعصية كذا في حواشي الشنوري الموسومة بالموافاة والله تعالى  
أعلم **سئلت** ما هي أمور الدين هل هي قواعد الخمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والشهادتان  
أم هي شئ آخر **ج** فاجبت هي شئ آخر قال الامام النووي رحمه الله نقله عنه في الموافاة وأما أموره  
فالحصة بالعقد والصدق بالقصد والوفاء بالعهد واجتناب الحدة فهي أربعة أما الحصة بالعقد فالاعتقاد  
الصحيح السالم من التشبيه والتعطيل والتعجب في صفات الله وأما الصدق بالقصد فالعبادات بالنية والعمل  
بالاخلاص وأما الوفاء بالعهد فاداء الفرائض الخمس في أوقاتها وأما اجتناب الحدة فاجتناب محارم الله  
تعالى قال تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وكنت تقلمته حال ضروري في درس  
الشنوري فعات

مطلب في الرقيق اذا أسلم  
بعد استرقاقه ما وجه بقاءه  
رقبة بعد اسلامه  
مطلب في بيان أمور الدين

ان رمت ما من أمور الدين قد شهرا \* بين الخلائق فاحفظ خيرا أشعار  
فصحة العقد مع صدق بقصدنا \* وزد وفاء بعهد الخالق الباري  
كذا اجتناب الحدة وهو يحتملها \* فاطلب ثوابا لنأيها القاري

والله تعالى أعلم **سئلت** عن تناول الحشيشة التي عظمت البليسة بها في زمانها هل هو حرام  
فالجواب نعم قال سيدي حسن الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية من كتاب الخطر والاباحة اتفق  
متأخروا ومشايخ الشافعي على تحريم الحشيش وهو ورق القنب وأفتوا باحراقه وأمروا بتأديب بائعه  
والتشديد على آكله فهو زندق مبتدع وحكمه وابوة طلاق المختس زجرا كالسكران ونظم ذلك في بيتين  
فقال  
وأفتوا بتحريم الحشيش وحرقه \* وتطبيق محن زجرو قتروا  
لبائعه اتأديب والفسق أثبتوا \* وزندقة للمستهمل وحروا

مطلب في تحريم الحشيشة

قال وقولنا زجرا إشارة الى عدة ايقاع الطلاق اه والله تعالى أعلم **ج** فائدة **س** لما كنت بالجامع الازهر  
لتحصيل العلوم وذلك من سنة ثلاث وستين الى سنة سبعين بعد المائتين والالف ورد الى طرابلس القرب  
رجل من علماء شنقيط فأورد على علمائها قولنا لا ينبغي وعنه فلما جاء الحاج الى مصر مر من الى الحجاز  
أخبروني بذلك وحاصل السؤال ما الحكمة في ترك العطف بين كلتي الشهادة في الاذان حيث يقال أشهد

مطلب في بيان وجه ترك  
العطف بين كلتي الشهادة  
في الاذان دون التشهد

أن لا اله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله وفي عطف الثانية على الاولى في الشهد حيث يقال أشهد أن  
 لا اله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله فسألت شيخنا الحق الشافعي الشيخ أحمد بن عبد الرحيم  
 الطهطاوى صاحب نظم المقصود في الصرف عن ذلك فأجابني رحمه الله تعالى بان الحكمة في ذلك أن كل  
 جملة من جل الاذان مقصودة وحدها اعلام الناس بهادخول الوقت فالمقصود بالذات من الاذان ومن  
 كل جملة منه اعلام بدخول الوقت وأما الشهد فالمقصود منه بالذات الاعتراف بالتوحيد والرسالة فلا  
 يتم التوحيد الا بهما ولا يحصل انشاء الاسلام وتجيده الا لجموعهما فمن أجل ذلك عطف الثانية على  
 الاولى والله تعالى أعلم **سئلت** متى شرع الاذان قبل الهجرة أو بعدها فأجواب انه شرع بعدها  
 قال في انسان العيون وكان وجود ذلك أي الاذان والاقامة في السنة الاولى وقبل في الثانية وقد سئل  
 الحافظ السيوطي هل ورد أن بلالاً أو غيره أذن بركة قبل الهجرة فأجاب بقوله ورد ذلك بما يندفعه  
 لا يقد عليه والمشهور الذي صححه أكثر العلماء ودلت عليه الأحاديث الصحيحة أن الاذان انما شرع بعد  
 الهجرة وأنه لم يؤذن قبلها الا بلال ولا غيره اه والله تعالى أعلم **في فائدة** لما كنت بحاضرة تونس أعادها  
 الله تعالى للاسلام وذلك سنة ثمان وتسعين ومائتين وألف وهي السنة التي أخذها فيها الفرنسيين أعادها  
 الله تعالى من شره اجتمعت بأحد كبار علمائها وهو الشيخ صالح النبرسي وكان كبير السن أظنه بلغ الثمانين  
 حينئذ فتذاكرت معه في مسائل علمية فقال ورد علي سؤال ذات يوم من بعض الحذاق حاصله لم أكثر الله  
 سبحانه من الكفار وهم أعداؤه فجعلهم أكثر من المسلمين وهم أولياؤه قال ولم أكن رأيت هذا السؤال في  
 كتاب ولا سمعته من أحد فكفرت فالحمد لله تعالى الله تعالى الجواب وقالت فعل سبحانه وتعالى ذلك دعماً لما سماه  
 يخطر بالبال من الوسواس الشيطانية لوعكس الامر من انه سبحانه وتعالى انما أكثر من المسلمين الذين هم  
 أولياؤه لا يدفع بهم الكفار الذين هم أعداؤه وينتصر بهم عليهم وينتفع بطاعتهم فهو أعني أكثر  
 الأعداء دليل على استغناؤه عن المعين والناصر وعدم احتياجه لاحد من خلقه جل جلاله **في سؤال** اعداء  
 كنت سئلت عن قوله تعالى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين بالله مشكل فان ارسله كان نعمة في حق أهل  
 الفترة فانهم كانوا ناجين من المذاب قبل بعثته صلى الله عليه وسلم ولما بعث عصي منهم من عصي وكفر من  
 كفر فكأنوا بسببه محمدين في النار فكيف يمكن رحمة في حقهم صلى الله عليه وسلم قال وهذا - قال موجود في  
 الكتب مع جوابه وحاصل الجواب عنه أنه صلى الله عليه وسلم في نفسه رحمة وأن مصيبتهم جاءتهم من  
 أنفسهم حيث لم يتبعوه وكفروا به لصداء قلوبهم وعدم الخلائها كالشمس فانها تقطع في حد ذاتها رحمة  
 لكل الناس ومع ذلك يتأذى منها الارمد وضعف البصر للضعف الذي في بصره لا لعله في الشمس وكذلك  
 العميان لا يرون ضوءها ولا يتفهمون به في الاستكشاف على المحسوسات فلو كانت قلوبهم مجلوة لا تبصرون  
 ويربحوا كالمكرم سائر من اتبعه صلى الله عليه وسلم فعدم انتفاعهم بضوءه الا في ذاتها رحمة لجميع  
 الناس والله دبر من قال

والنجم تستصغر الابصار رؤيته \* والذنب للطرف لا للجم في الصغر

اه والله تعالى أعلم **سئلت** وأما بركة المشرقة عام خمس وتسعين ومائتين وألف من أحد الشيبين  
 الذين بأيديهم مفتاح الكعبة المشرقة اذا تنفخوا على واحد منهم وجعلوا المفتاح بيده ليقطع به البيت المظهور  
 متى احتيج لفتحه وبطلته وقت الحاجة لا غلاقة فاهديت اليه هدية لاجل كون المفتاح الشريف بيده  
 فهل لا يختص بها بنفسه بن جبرع أو لادبني شبة وكان أجاب على هذا السؤال قولي شيخنا الشيخ محمد عايش  
 وشيخنا الشيخ دحلان مفتي الشافعية في القطر الجزائري وشيخ الحرم المكي حينئذ وسادات آخرون من  
 علماء مكة ومصر بان الهدية التي تقدم اليه تقسم على جميع الشيبين ولا يختص بها من بيده المفتاح ولهم

مطلب شرع الاذان والاقامة  
 في السنة الاولى من الهجرة

مطلب ما الحكمة في كون  
 الكفار أكثر من المسلمين

مطلب في اشكال واراد على  
 قوله تعالى وما أرسلناك الا  
 رحمة للعالمين

مطلب اذا أهديت هدية  
 لمن بيده مفتاح الكعبة من  
 الشيبين لا يختص هو بها



فقد على سؤال هل  
عرفت الله تعالى بحمد عليه  
السلام الخ

مطلب في العشر كلمات التي  
يخلف بها اليهود

مطلب في بيان علامة القبلة  
في طرابلس الغرب

في ذلك نقول بطول ذكرها فافتتحتهم على الافتاء بذلك ووضعت اسمي معهم تبركهم ثم رأيت السؤال  
وجوابه في فتاوى شيخنا الشيخ عابدين رحمه الله تعالى فيل مسائل الالتزام والله تعالى أعلم **فوقائدة** هي أتي  
بعض النضلاء من علماء طرابلس الغرب وسألا على سائر علماءهم في عصرنا وهو هذا هل عرف الله بحمد  
صلى الله عليه وسلم أم أوعرف محمد صلى الله عليه وسلم بالله سبحانه وتعالى ولازلنا في البحث حتى وجدنا في  
رسالة لأمير ابن عبد السلام رحمه الله تعالى ما نصه سئل على كرم الله تعالى وجهه بم عرفت ربك فقال عرفته بما  
عرفني به نفسه وسئل أيضا هل عرف الله بحمد صلى الله عليه وسلم أم أوعرف محمد بالله تعالى فأجاب لوعرف  
الله بحمد ما عبده ولكن كان محمد أوثق في نفسي من الله تعالى ولو عرف محمد بالله تعالى لما احتجبت إلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ولكن الله عرفني بنفسه بلا كيف كما شاء وبعت محمد أن يبلغ أحكام القرآن وبيان  
معضلات الاسلام والايان واثبات الحق وتقويم الناس على منهج الاخلاص فصدمه ذلك ما جاء به اه  
بحروفه فليحفظ والله تعالى أعلم **سئلت** ما المراد بالعشر كلمات التي يخلف بها اليهود وبعضهم  
فالجواب ذكر العلامة المقرري في تاريخه انه بعد اغراق الله تعالى فرعون ونجاة بني اسرائيل من  
يهم موسى عليه السلام حتى وافوا طور سيناء فامر الله تعالى موسى عليه السلام بظهور قومه  
واستعدادهم لسماع كلام الله تعالى فظهرهم ثلاثة أيام وأسمع الله تعالى القوم من كلامه عشر كلمات  
وهي أنا الله ربكم واحد لا يكن لكم معبود من دوني لا تخلف باسم ربك كاذبا إذ كبر يوم السبت واحفظه  
برؤيك وأكرمهم لا تقتل النفس لا تزن لا تسرق لا تشهد بشهادة الزور لا تحسد أخاك فيما  
رزقه فصاح القوم وقالوا لموسى لا طاعة لنا بأسماع هذا الصوت العظيم كن السفير بيننا وبين ربنا وجميع  
أما يا مرنابه سمعنا وأطعنا فأمرهم بالانصراف اه وأكثرت هذه الكلمات موجودة في آية قل تعالوا أنزل  
ما تحرم ربكم عليكم وصلى الله على سيدنا محمد وآله والله تعالى أعلم **سئلت** عن علامة القبلة لا يلاذنا  
طرابلس الغرب **فوقائدة** هي بما حاص له ان قبلة الصلاة التي يجب استقبالها هي ما هي جهة المشرق  
قال المحقق الناضل ولانا الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن الحاج أحمد التاجوري في رسالته التي ألقاها في  
معرفة الفصول الاربع وأوقات الصلاة وجهة الكعبة المشرقة ما نصه الكعبة في مكة ومكة من أهل  
المغرب في جهة المشرق فيجب عليهم استقبال المشرق فان كانت الكعبة بحيث لا يراها بل في جهة المواجهة  
نحوها وتلقاها بالليل وهي الشمس والقمر والنجوم وكل ما يمكن به معرفة جهتها قال وكيفية الاستدلال  
بالشمس على جهة القبلة الشرقية أن تستقبل مطلع الشمس شتاء وخريف بارض برقة والمغرب وذلك اذا  
كانت الشمس في برج الميزان والعقرب والقوس والجدي والدلو والحوت وقد أطلال رحمه الله تعالى  
الكلام حتى قال وأما بلاد قران وغدامس وسبكرا ووارفة فانهم يستقبلون مطلع الشمس في أول شهر  
اكتوبر ونصف فوران الاتح وأما بلاد قطر طرابلس تاجوراء وغريان ومسلاتة وبنو وليد ومصراته  
وزنزوراني حربه فانهم يستقبلون مطلع الشمس في شهر اكتوبر والنصف الاول من فوران اه كلامه  
رحمه الله تعالى ورأيت في تاريخ العلامة المقرري ما نصه واعلم أن أهل مصر واسكندرية وبلاد الصعيد  
وأسفل الارض وبرقة وافرنية وطرابلس الغرب وصقلية والاندلس وسواحل الغرب إلى السودان  
الأدنى والبحر المحيط وما على سمت هذه البلاد يستقبلون في صلاتهم من الكعبة بمابين الركن الغربي  
إلى الميزاب فن أراد أن يستقبل الكعبة في شيء من هذه البلاد فليجعل يات الشمس اذا غربت خلفه  
اليسرى واذا طلعت على صدره اليسرى ويكون الجدي على أذنه اليسرى ومشرق الشمس تلقاه وجهه أو  
ريح الشمال خلف أذنه اليسرى أو ريح الدبور وخلف كفه الأيمن أو ريح الجنوب التي تهب من ناحية  
الصعيد على عينه اليمنى فانه حينئذ يستقبل من الكعبة سمت محاريب الصحابة الذين أمر الله تعالى باتباع  
سبلهم ومنها ناعن مخالفتهم بقوله تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل



النبوة فالجواب أن وجهه أن رسالته صلى الله عليه وسلم كانت ثلاثاً وعشرين سنة ووقعت له الرؤيا قبل الرسالة بمدة سنة أشهر فأنسب السنة أشهر إلى ستة وأربعين جزءاً بحسب حقيقة فالمراد بالجزء منها هنا النصف ولذلك كان صلى الله عليه وسلم يقول لأصحابه إذا أصبح هل رأى أحد منكم رؤيا من أجزاء النبوة اذهي مبدء الوحي فكان يجب أن يشهد معنى النبوة في أئمة هذا الناس في عناية الجهل عن هذا المعنى الذي اعتنى به صلى الله عليه وسلم وقصده وسأل عنه كل يوم بل بعضهم يستهزئ بالرأي إذا اعتد على تلك الرؤيا وذلك جهل بتمامها وعلمه في الباب الثلاث والستين وثلاثمائة من الفتوحات للشيخ الأكبر قدس سره والله تعالى أعلم **سئلت** عن حديث أكثر أهل الجنة البله هل هو صحيح وإذا قلتم أنه صحيح فاعلمناه فالجواب أن هذا الحديث رواه البزار مضعفاً والقرطبي مصححاً ثم قيل المراد منه الأبله في دنياه العقبة في دينه مولاه عكس أبواب الدنيا يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا وفسره سهل التستري بأنهم الذين ولدت قلوبهم سموا شغلوا بالله ولا يخفى أنه لا يناسب الاكثرية والاطهر ما قاله بعضهم أن البله البهايم وتوهمهم عن تصاب في دينه وثبت ولم يترزل نقله بلدينا الشيخ محمد قاجم في كتاب له عن علي القاري ونقل بعده عن قطب الزمان سيدي مصطفى العيدروس أنه جزم بأن البله في الحديث الغافلون عن أمور الآخرة المشغولون بالدنيا من عصاة المؤمنين فأنهم لا يبله منهم قال لأن مقتضى الحديث التبشير بالانذار ولا بشاره أعظم من هذا هو وهذا المعنى يشهد لمذهب أهل السنة من أن عصاة المسلمين لا يتخذون في النار وإن مصيرهم إلى الجنة وهي بشاره عظمى ولا يخفى والله تعالى أعلم **سئلت** عما شاع عن الشيخ الأكبر قدس سره من أن أهل النار يتلذذون بالنار وأنهم لو أخرجوا منها لاستغاثوا وطلبوا الرجوع إليها هل الشيخ قائل بذلك أو هو مكذوب عليه فالجواب أن ذلك مكذوب عليه دسه عليه بعض الزنادقة ويدل على كذبه عليه أنه صرح في الفتوحات المكية بعنايه أعلم أنه إذا أخرج الموت بعد محبته في صورة كبش ونادى المتأدي بأهل الجنة خلود فلا موت وبأهل النار خلود فلا موت ارتفع الامكان من قلوب أهل الجنة وأيسوا من الخروج منها وكذلك يرتفع من قلوب أهل النار فيلجأ من حسرة ما أعظمها قال وتعلق أبواب النار غلقاً لا يفتح بعده أبداً ثم قال واعلم أنه إذا أغلقت أبواب جهنم فارتفعت وصار أعلاها أسفلها وأسفلها أعلاها وصار الخلق فيها كقطع اللحم في القدر الذي على نار شديدة وأطال في صفة عذاب أهل النار وقد نقل هذا سيدي عبد الوهاب الشمراني في اليواقيت ثم قال قلت فكذب والله واقتري من أشاع عن الشيخ محيي الدين بن العربي رحمه الله تعالى أنه كان يقول أن أهل النار الذين هم أهلها يخرجون منها بعد مدة تعذيبهم وكذلك كذب من دس في كتاب الفصوص والفتوحات المكية أن الشيخ قائل بأن أهل النار يتلذذون بالنار وأنهم لو أخرجوا منها لاستغاثوا وطلبوا الرجوع إليها كما رأيت ذلك في هذين الكتابين وقد حدثت ذلك من الفتوحات حال اختصاري لها حتى ورد علي الشيخ محسن الدين الشريف المدني فأخبرني بأنهم دسوا على الشيخ في كتبه كثيراً من العقائد الزائفة التي نقلت عن غير الشيخ كما مررت الإشارة إليه في الخطبة فإن الشيخ من كمل المعارف ياجع أهل الطريق وكان جليس رسول الله صلى الله عليه وسلم على الدوام فكيف يتكلم عما يهدم شيئاً من أركان شريعته ويساوي بين دينه وبين جميع الأديان الباطلة ويجعل أهل الدارين سواء هذا لا يعتقه في الشيخ إلا من عزل عنه عقله فأياك يا أخي أن تصدق من يضيف شيئاً من العقائد الزائفة إلى الشيخ واحم سمك وبصرك وقلبك وقد نصحتك والسلام وقد رأيت في عقائد الشيخ الوسطى مناصه وتعتقد أن أهل الجنة وأهل النار يخلدون في دارهم لا يخرج أحد منهم من داره أبداً لا بدني ودهري الداهرين قال ومما نادى به أهل النار الذين هم أهلها من الكفار والمشركين والمنافقين والمعتولين لعصاة

مطلب في حديث أكثر أهل الجنة البله

مطلب شاع أن الشيخ الأكبر يقول أن أهل النار يتلذذون بالنار وهو كذب عليه

الموحدين فانهم يخرجون من النار بالنصوص قال لان النار كما لا تقبل بطبعها جلود موحدة فيها كذلك لا تقبل بطبعها خروجه أهلها عنها أبد الانه اخلفت من الغضب السرمدى قال وهذا اعتقاد الجماعة الى قيام الساعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** أى الجلتين أفضل جلة لاله الا الله أو جلة الحمد لله رب العالمين فلم أجدهما به مدة طائلة فبعد الفحص والتفتير وطول الزمان عثرت على ذلك فى أوائل تفسير العلامة ابن جزى الموسوم بالتسهيل لعلوم التنزيل قال رحمه الله تعالى ما نصه القائدة الخامسة قولنا الحمد لله رب العالمين أفضل عند المحققين من لاله الا الله لوجهين أحدهما ما خرج النسائي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال لاله الا الله كتب له عشرين حسنة ومن قال الحمد لله رب العالمين كتب له ثلاثون حسنة والثانى التوحيد الذى تقتضيه لاله الا الله تعالى حاصل فى قولك رب العالمين وزادت بقولك الحمد لله وفيه من العانى ما قدّمنا وأما قوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والناسون من قبلى لاله الا الله فاعلم ان ذلك للتوحيد الذى تقتضيه وقد شاركتهم الحمد لله رب العالمين فى ذلك وزادت عليها وهذا المومن يقولها لطلب الثواب وأما ما دخل فى الاسلام بمعنى لمن يريد الدخول فيه فتعين عليه لاله الا الله ثم بعد أيام رأيت فى رسالة سيدي محمد قدوار على البسطة والجلدة نقلا عن المحقق ابن عطية فى تفسيره مثل ما فى تفسير ابن جزى من أفضلية الجلة المذكورة على لاله الا الله والله تعالى أعلم **سئلت** هل المراد بالغضب عليهم وبالضالين فى سورة الفاتحة واحد أو أحدهما يراد به غير ما يراد بالآخر فأجوب أن الغضب عليهم اليهود والضالين النصارى قاله ابن عباس وابن مسعود وغيرهم ما وقد روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ذلك فى كل مغضوب عليه وكل ضال والاول أرجح لاربعة أوجه روايتها عن النبي صلى الله عليه وسلم وجلالة قائله وتكرار لافى قوله ولا الضالين دليل على تغير الطائفتين وان الغضب صفة اليهود فى مواضع من القرآن كقوله تعالى فبأؤا غضب من الله والضلالة صفة النصارى لاختلاف أقوالهم فى عيسى عليه السلام ولقول الله تعالى فيهم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواه السبيل أفاده ابن جزى واختار الرازى أن يحمل الغضب عليهم على كل من أخطأ فى الاعمال الظاهرة وهم النفاق وان يحمل الضالون على كل من أخطأ فى الاعتقاد لان اللفظ عام والتقييد خلاف الاصل اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يحمل عجن الخبز بالخمر **فاجبت** لا يحمل قال سيدي حسن النرينى لافى فى شرح الوهبانية ما نصه وكذا لو عجن بالخير خبز فهو حرام لا يحمل أكلمه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن سباب الدين هل يرتد **فاجبت** نعم يرتد سباب الدين وقد سئل شيخنا الشيخ عيسى رحمه الله تعالى ما قولكم فى رجل آمن دين آخر وفى آخر من مذهب وفى آخر قال له يلعب مذهبك مذهب القبط هل يرتدون أفيدوا الجواب (فاجاب بما نصه) نعم قد ارتدوا بذلك واستحقوا القتل ان لم يتوبوا اتفاقا لان سب الدين أو المذهب لا يقع الا من كفر لانه أشد من الاستهفاف به الموجب للكفر اه وهو فى فتاويه الموسومة فسخ العمل المالك على مذهب الامام مالك وفى فتاوى العلامة شيخ الاسلام على أفندى رحمه الله تعالى ولو شتم دين المومن وبعينه يكفر وتطلق امرأته اه معز بالخاوى النبى نعم فى رد المحتار عند قول التنوير لا يفتى بكفر مسلم أمكن جل كلامه على محمل حسن ما نصه ظاهره انه لا يفتى به من حيث استهانة قوله لاقتل ولا من حيث الحكم بمنونته زوجته وقد يقال المراد الاول فقط لان تأويل كلامه للتباعد عن قتل المسلم بان يكون قصد ذلك التأويل وهذا لا ينافى مع ما ملته بظاهر كلامه فيما هو حق العبد وهو طلاق الزوجة وما ملكه النفسها بدليل ما صرح جوابه من أنه اذا أراد أن يتكلم بكلمة مباحة فغرى على لسانه كلمة اكثر خطأ بلا قصد لا يصدقه القاضى وان كان لا يكفر بينه وبينه تعالى تأمل ذلك وحرره نقلا فى لم أر التصريح به نعم سيد كراى شارح انما يكون كفرا اتفاقا بطل العمل والتكاح وما فيه خلاف يؤمر بالاستغفار والتوبة

مطلب فى بيان الافضل من  
جلتى لاله الا الله والحمد لله  
رب العالمين

مطلب فى المراد من الغضب  
عليهم والضالين فى سورة  
الفاتحة

مطلب لا يجوز عجن الخبز  
بالخمر  
مطلب فى حكم من سب  
الدين والعباد بالله تعالى

وتجديد النكاح اه وظاهره انه امر احتياط ثم ان مقتضى كلامهم ايضا انه لا يكفر بشتم دين مسلم أى لا يحكم بكفره لامكان التأويل ثم رأيت في جامع القصولين حيث قال بعد كلام أقول وعلى هذا ينبغي ان يكفر من شتم دين مسلم ولم يكن يمكن التأويل بان مراده أخلاقه الرديئة ومعاملاته القبيحة لا حقيقة دين الاسلام فينبغي أن لا يكفر حيث اه وأقره في نور العين ومفهومه انه لا يحكم بفسخ النكاح وفيه البصحة الذي قلناه وأما أمره بتجديد النكاح فهو لا شك فيه احتياطاً خصوصاً في حق الجمع الارذال الذين يشتمون بهذه الكرامة فانهم لا يخطر على بالهم هذا المعنى أصلاً اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عما شاع وزاع من قصة عوج بن عنق وإن طوله كذا وأنه بقي من قوم نوح بعد الطوفان فهل هو صحيح وصدق فالحق ان ظاهر كلام ابن كثير انه لا وجود له فانه قال قصة عوج بن عنق وجب مع ما يكون عنه هذين لأصل له وهو من مختلفات زنادقة أهل الكتاب ولم يكن قط على عهد نوح ولم يسلم من الفرق أحم من الكفار وقال العلامة ابن القيم من الأمور التي يعرف بها كون الحديث موضوعاً ان تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه كحديث عوج بن عنق ان طوله ثلاثة آلاف ذراع وثلاثمائة ذراع وثلاثة وثلاثون ذراعاً وثلاث فبرده قوله صلى الله عليه وسلم خلق الله آدم وطوله ستون ذراعاً ثم تزل الخلق تنقص حتى الآن وقد قال تعالى وجعلنا ذرية نبيه هم الباقين أى ذرية نوح الذين آمنوا ونحوهم الطوفان فلو كان لعوج من نوح وجود لم يبق بعده وهذا التماس قد به واضعه الطعن في اخبار الانبياء وليس الجلب من جراءة هذا الكذاب على الله تعالى اغما الجلب عن يدخل هذا الحديث في كتب العلم من تفسير وغيره ولا يبين أمره مع أنه لا ريب أن هذا وأمثاله من مختلفات زنادقة أهل الكتاب الذين قصدهوا الاستهزاء والتحقير بالرسول وأتباعهم أفاده الزرقاني قال العلامة السيوطي والا قرب في خبر عوج انه كان من بقية عاد وأنه كان له طول في الجلة مائة ذراعاً وشبه ذلك وان موسى عليه السلام قتله بعصاه هذا هو الاقرب الذي يحتمل قبوله اه قال النجم الغيطي وكأنه أخذ به معارواه أبو الشيخ في العظمة عن ابن عباس قال كان أقصر قوم عاد سبعين ذراعاً وطولهم مائة ذراعاً وكان طول موسى سبعة أذرع وثبت في السماء سبعة أذرع فأصاب كعب عوج بن عنق وقتله وظاهره ان لوجوده حقيقة وطوله ما ذكر ويكون قوله صلى الله عليه وسلم لم تزل الخلق تنقص محمولاً على الغالب وعوج من غير الغالب وعنق بضم العين والنون كافي القاموس أفاده شيخنا الشيخ عيسى في فتاويه والله تعالى أعلم ❦ سئلت هل تجب الهجرة على من استولى الكفار على بلادهم فاجبت نعم تجب عليهم الهجرة منها الى بلاد الاسلام وتحرم عليهم الإقامة فيها وقد رفع مثل هذا السؤال شيخنا الشيخ عيسى رحمه الله تعالى فاجاب عنه بان الهجرة من أرض الكفر الى أرض الاسلام فريضة الى يوم القيامة واستدل لذلك بآيات من القرآن وبأحاديث من السنة منها قوله عليه السلام أنا باري من كل مسلم بقمين بين أظهر المشركين ومنها أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تسألكوا المشركين ولا تتجاملوهم فمن سألهم أو جامعهم فهو منهم ومنها ما في سنن أبي داود من حديث معاوية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها وقد أطل رحمه الله تعالى في هذا الجواب فليراجع في فتاويه من كتاب الجهاد وهو عاراً بآيته فيها من ذلك الكتاب وأرجو الله تعالى أن يكون صحيحاً ما وجد بخط الشيخ المقرئ ونصه من خط التقيمة الحديث العالم أبي القاسم العبد موسى حفظه الله تعالى ما نصه وجدت في ظهر تقييد الشيخ أبي الحسن الصفة برعى المدونة بخط من يفتدى به قال ذكر صاحب كتاب نقط العروس عن أبي مطرف قال حدثنا محمد بن الموزان عن ابن القاسم عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستكنوا بالمغرب مدينة يقال لها فاس أقوم أهل المغرب قبلة وأكثرهم

مطلب فيما شاع من قصة  
عوج بن عنق

مطلب في وجوب الهجرة  
على من استولى الكفار  
على بلادهم

ثم على هذا الحديث  
الوارد في بلدة فاس بالمغرب

صلاة أهلها عثون على الحق لا يضرتهم من خالفهم يدفع الله عنهم ما يكرهون إلى يوم القيامة اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت وأتباعهم مستغلا بالتحصيل والسائل لي قسيس من النصارى اجتمعت به في بعض البساتين التي تخرج اليها للنسلي والتفرج وقت التعطيل عن وجوب تعميم البدن بالغسل من خروج المني مع أنه دون البول والغائط في الاستعداد ما الحكمة فيه عندهم وهل اكتفيت بغسل خصوص الذكر فاجبت به ❦ اذ ذلك بجواب ألهمته وهو أن ذلك ليس لاستعداد المني بل لحصول اللذة وسريانها في عموم البدن فلم تختص اللذة بخصوص الذكر ثم بعد حين عثرت على هذا السؤال في البواقي للشعراني وأجاب عنه بان تعميم البدن بالماء يمكن من أجل خروج المني واستناده بل من أجل اللذة قال فان الشخص الجامع لما كان يحس باللذة انها قد عمت بدنه كله حتى انه لا يكاد يتعقل شيئا مما امر به تعميم بدنه بالماء لينعشه من ذلك الفتور الذي حصل للبدن عقب خروج المني فكانت الغفلة عن الله تعالى فيه أكثر من الغائط والبول ولذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان الفقهه في الصلاة تنقض الوضوء لما كانت لا تنفع الا من قارب غافل غير حاضر مع ربه عز وجل ومعلوم ان حضرة الرب منزهة عن وقوع الفقهه فيهما من أحد من أهل حضرة الغاشغتهم الادب والبهت والذبول اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن أراد ان يستأذن في الدخول على آخر في داره هل يقدم الاستئذان أو السلام فالكواب قال في الهندية اذا أتى الرجل باب دار انسان يجب أن يستأذن قبل السلام ثم اذا دخل بسلام أو لا ثم يتكلم وان كان في القضاء بسلام ثم يتكلم واختلافوا في أيهما أفضل أجرا قال بعضهم الرأى أفضل أجرا وقال بعضهم المسلم أفضل أجرا اه والمشهور ان المبتدئ بالسلام أفضل أجرا من الرأى لان له أجرا لابتداءه وأجرا لدلالته على الخير بدليل حديث الدال على الخير كفاعله وعلى هذا النظم المشهور وهو قول بعضهم

الفرض أفضل من تطوع عابد • حتى ولو قد جاء منه ما كثر

الا لتطهر قبل وقت وأبتدا \* السلام كذلك ابرامعبر

مطلب في المسائل التي

يكون فيها التدويب أفضل

من القرض

فالطهارة في الوقت فرض وقيل مندوبة ولكن اذا طهر قبل الوقت كان آتيا بالفرض وزيادة بمعنى ان المطلوب منه في الوقت قد حصل في الوقت والتقدم زيادة ابرامعبر يتضمن الفرض وزيادة عليه وذلك ان انتظار المصبر فرض بنص الآية وهي قوله تعالى وان كان ذوقا مرة فتنظرة الى ما يسره وحقيقة الانتظار اسقاط الطاب في الحال مع بقائه في المآل والابراء اسقاط للطالب في الحال والمآل ففيه الفرض وزيادة وهذا أقرره لنا شيخنا الشيخ محمد المهدي الغامسي ابن سودة من نسل الشيخ التاودي السالكي في مصر حاجا

مطلب ما نسب لابن مسعود

رضي الله تعالى عنه من انكار

كون الفاتحة والمعوذتين

من القرآن وانه غير صحيح

والله تعالى أعلم ❦ سئلت ما تقولون فيما نسب للصحابي الجليل سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه من أنه كان ينكر كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن هل هو صحيح فالكواب انه ليس بصحيح وقد نقل العلامة الرازي في تفسيره ذلك ثم قال واعلم أن هذا في غاية الصعوبة لانا اذا قلنا ان النقل المتواتر كان حاصل في عصر الصحابة يكون الفاتحة من القرآن فحينئذ كان ابن مسعود عالما بذلك فانكاره يوجب الكفر أو نقصان العقل وان قلنا ان النقل المتواتر في هذا المعنى ما كان حاصل في ذلك الزمان فهو يقتضي أن يقال ان نقل القرآن ليس بتواتر في الاصل وذلك يخرج القرآن عن كونه حجة يقينية والاغلب على الظن ان نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل كاذب باطل وبه يحصل الخلاص من هذه العقدة اه

مطلب في حديث تفكروا

في الخلق ولا تفكروا في الخالق تعالى

والله تعالى أعلم ❦ سئلت ما سبب النهي الوارد في التفكير في ذاته تعالى بقوله عليه السلام تفكروا في الخلق ولا تفكروا في الخالق فالكواب أن سببه كافي نفسه غير الرازي رحمه الله تعالى ان التفكير في الشيء يقتضي سبق تصور ونصور كنهه تعالى غير ممكن فالتفكير فيه غير ممكن فعلى هذا الفكر لا يمكن الا في أفعاله ومخلفاته اه ❦ أقول ❦ وحينئذ يكون معنى ولا تفكروا في الخالق ولا تطعموا في الفكر فيه تعالى

فمن على هذه الفوائد  
أهمية جدا  
مطاب في الاحتجاج على  
أن الحسن والحسين من  
ذريته عليه السلام

مطاب في مناظرة جماعة  
للامام الاعظم أبي حنيفة  
في القراءة خلف الامام

مطلب فيما وقع بين يدي  
المصور من أبي حنيفة  
والربيع

مطاب لا يقتل المسلم بالذي  
حتى يثبت أن الذي يوم قتله  
كان من يودى الجزية

مطاب في ما وقع للفضبان  
مع الاحتجاج

مطاب انظر كيف تخلص  
الشاعر من الامير بصنعة  
يسيرة بعله

مطاب فيمن حلف لا أكل  
امرأتى حتى تكلمنى

مطلب فيمن حلفه اللصوص  
أن لا يعلم بهم أحد وفيما  
يتخلص به الخائف

لانه غير ممكن فلا تعلقوا آمالك به والله تعالى أعلم (فوائد) من تفسير الفخر الرازى في الاولى من  
الشمس قال كنت عند الاحتجاج فأتى يحيى بن عمر فقيه خراسان من بلخ مكبلا بالحد فقال له الاحتجاج أنت زعمت  
أن الحسن والحسين من ذرية رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بلى فقال الاحتجاج لنا نبى هو اوضحه بينه  
من كتاب الله تعالى أولا قطعتك عضوا فاقال آتيتكم باوضحه بينه من كتاب الله يا احتجاج قال فتهب  
من جرأته بقوله يا احتجاج قال له ولانأتى بهذه الآية ندع أبناءنا وأبناءكم فقال آتيتكم باوضحه من كتاب الله  
تعالى وهو قوله ونوحا هودا من قبل ومن ذرية داود وسليمان الى قوله وزكريا ويحيى وعيسى فمن كان  
أبو عيسى وقد الحق بذرية نوح قال فاطرق ما ياتى رفع رأسه فقال كأتى لم أقرأ هذه الآية من كتاب الله  
تعالى حلوا وثاقه واعطوه من المال كذا في الثانية ثم ان جماعة من أهل المدينة جاؤا الى أبي حنيفة لينظروه  
في القراءة خلف الامام وبسكتهم وشنعوا عليه فقال لهم لا يمكننى مناظرة الجع فقروا أمر المناظرة الى  
أعلمكم لا مناظرة فأشاروا الى واحد فقال هذا أعلمكم قالوا نعم قال والمناظرة معدة كالمناظرة معكم قالوا نعم قال  
والإلزام عليه كالإلزام عليكم قالوا نعم قال وان ناظرته وأزمتها الحجة فقد لنزمتكم الحجة قالوا نعم قال وكيف قالوا  
لأننا رضينا به اماما فكان قوله قولنا قال أبو حنيفة فمن لما اخترنا الامام في الصلاة كانت قراءته قراءة لنا  
وهو ينوب عنا فأقروا بالالإلزام في الثالثة ثم دعا المنصور بأبى حنيفة يوما فقال الربيع وهو يعاديه بأمر  
المؤمنين هذا يعنى أبى حنيفة يخالف جدك حيث يقول الاستثناء المنفصل جائز وأبو حنيفة ينكره فقال أبو  
حنيفة هذا الربيع يقول ليس لكبيعة في رقبة الناس فقال كيف قال انهم يدعون السبعة لك ثم يرجعون  
الى منازلهم فيستنفون فقبطل بهم ففعل المنصور وقال اياك يا ربيع وأبى حنيفة فلما خرجا قال الربيع  
بأبى حنيفة سمعت في دمي فقال أبو حنيفة كنت المبادى وأنا الدافع في الرابعة ثم قتل مسلما تقيبا عما حكى  
أبو يوسف بقتل المسلم به فينجز زبيدة ذلك فبعثت الى أبي يوسف فقالت اياك وان تقتل المسلم وكانت في عناية  
عظيمة بأمر المسلم فلما حضر أبو يوسف وحضر الفقهاء وحي بأولياء الذي والمسلم فقال له الرشيد احكم بقتله  
فقال بأمر المؤمنين هو مذهبي غير أنى لست أقتل المسلم حتى تقوم البيعة العادلة ان الذي يوم قتله المسلم  
كان من يودى الجزية فلم يقدر واعانه فبطل دمه في الخامسة ثم دخل الفضبان على الاحتجاج بعد ما قال لعذوة  
عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث تغلبا بالاحتجاج قبل أن يتعشى بك فقال له ما جواب السلام عليك فقال وعليكم  
السلام فظن الاحتجاج وقال قاتلك الله يا غضبان أخذت لنفسك أمانا تردى عليك أمان الله لولا الوفاء والكرم  
لما شربت الماء البار بعد ما عاتك هذه فانظر الى فائدة العلم في هذه الصور فلهذا العلم ومن به تردى  
وتعسا الجول ومن في أوديته تردى في السادسة ثم بلغ عبد الملك بن مروان قول الشاعر

ومنا سويدا البطين وقعب \* ومنا أمير المؤمنين شبيب

فأمر به فادخل عليه فقال أنت القاتل ومنا أمير المؤمنين شبيب فقال اغتالقت ومنا أمير المؤمنين شبيب  
ينصب الزناديق واستغثت بك فمرى عن عبد الملك وتخلص الرجل من الهلاك بصنعة يسيرة عملها  
بعله وهوانه وحول الصنعة فتحة في السابعة ثم قال رجل لابي حنيفة انى حلفت لا أكل امرأتى حتى تكلمنى  
وحلفت بصدقة ما تملك أن لا تكلمنى أو أكلها فقبح الفقهاء فيه فقال سفيان من كلم صاحبك حنت فقال  
أبو حنيفة اذهب وكلها ولا حنت عليك فذهب الى سفيان وأخبره بما قال أبو حنيفة فذهب سفيان لابي  
حنيفة مغضبا وقال تبج الفروج فقال أبو حنيفة وما ذاك قال سفيان أعيد دوا على أبي حنيفة السؤال  
فأعادوه وأعاد أبو حنيفة الفتوى فقال من أين قلت قال لما شافته به باليمن بعد ما حلف كانت مكلمة  
فسقطت عينه وان كلها فلا حنت عليه ولا عليه لانه قد كلها بعد اليمن فسقطت العين عنهما قال سفيان انه  
ليكشف لك من العلم عن شئ كنا عنه غافل (الثامنة) دخل اللصوص على رجل فاخذوا مائة واستخفوه



بالطلاق ثلاثاً أن لا يعلمهم أحداً فأصبح الرجل وهو يرى اللصوص يبيعون متاعه وليس يقدر أن يكلم  
 من أجل عينة فجاء الرجل يشاور أبا حنيفة فقال له أحضر اماماً معجداً وأهل محلتك فأحضرهم أياه  
 فقال لهم أبو حنيفة هل تحبون أن يرذل الله على هذا متاعه قالوا نعم قال فأجسوا كلاً منهم وأدخلوهم في دار  
 ثم أخرجوهم واحداً واحداً وقولوا هذا الصلح فإن كن ليس بصلح قال لا وإن كان لصلح فاستسكت وإذا سكت  
 فقبضوا عليه ففعلوا ما أمرهم به أبو حنيفة فرد الله عليه جميع ما سرق منه في الساعة ثم كان في جوار أبي  
 حنيفة فتى يغشى بخاس أبي حنيفة فقال يومئذ في حنيفة أني أريد أن تزوج ابنة فلان وقد خطبتها إلا  
 أنهم لم يقدروا على من لهم فوق طاقتي فقال احتسب واقترض وأدخل عليه فإن الله تعالى يسهل الأمور  
 عليك بعد ذلك ثم أقرضه أبو حنيفة ذلك القدر ثم قال له بعد الدخول أظهر أنك تريد الخروج من هذا البلد  
 إلى بلد بعيد وأنت تسافر بأهلك معك فأظهر الرجل ذلك فاشتم ذلك على أهل المرأة وجاءوا إلى أبي حنيفة  
 يشكونه ويستفتونه فقال لهم أبو حنيفة فله ذلك قالوا وكيف الطريق إلى دفع ذلك فقال أبو حنيفة الطريق  
 أن ترضوه بأن تردوا عليه ما أخذتموه منه فأجابوه إليه فذكر أبو حنيفة ذلك للزوج فقال الزوج فأنأريد  
 منهم شيئاً آخر فوق ذلك فقال له أبو حنيفة أما أن ترضى به ذا القدر وأما أن تقرز وحنك بدين فلا تلك  
 المسافرة بها حتى تقضى ما عليه من الدين فقال الرجل الله الله لا يسمعوا بهذا فلا أخذتم منهم شيئاً ورضي  
 بذلك القدر فحصل ببركة علم أبي حنيفة فرج كل واحد من الخصمين في العائنة ثم عن الليث بن سعد قال قال  
 رجل لأبي حنيفة في ابن ليس بمحمود السيرة أشتري له الجارية بالمال العظيم فيبيعها أو أزوجها المرأة بالمال  
 العظيم فيطابقها فقال له أبو حنيفة أذهب به معك إلى سوق النخاسين فإذا وقت عينه على جارية فابتهلها  
 لنفسك ثم زوجها أياه فإن طلقها أعادت إليك مملوكة وإن أعنتها لم يميز عتقه أياها قال الليث فوالله ما يهينني  
 جوابه كما أعجبني سرعة جوابه في الحادثة عشر ثم سئل أبو حنيفة عن رجل حلف بقربن امرأته نهاراً في  
 رمضان فلم يعرف أحد وجهه الجواب فقال أبو حنيفة يسافر مع امرأته فيطوفاً نهاراً في رمضان في الثانية  
 عشر ثم جاز رجل إلى الحاج فقال سرقت لي أربعة آلاف درهم فقال الحاج من تتهم فقال لا أنهم أحد قال  
 لعلك أو ثبت من قبلي أهلك قال سبحان الله امرأتي خير من ذلك قال الحاج له طارده عمل في طيبة إذا كذا  
 ليس له نظير فعمل له الطبيب ثم دعا الشيخ فقال له أذهن من هذه القارورة ولا تدهن منها غيرك ثم قال  
 الحاج لحرسه أقعدوا على أبواب المساجد وأمرهم الطبيب وقال من وجد منه ريح هذا الطبيب فخذوه فإذا  
 رجل له وفرة فأخذوه فقال الحاج من أين لك هذا الدهن قال اشتريته قال أصدقتني والافئتك فصدقه فدعا  
 الشيخ وقال هذا صاحب الأربعة آلاف عليك بامرأتك فأحسن أدبهم أنهم أخذوا أربعة آلاف من الرجل  
 وردّها إلى صاحبها في الأربعة عشر ثم قال الرشيد بن مالا في يوسف أن عند جعفر بن عيسى جارية هي أحب  
 الناس إلى وقد عرف ذلك وقد حلف أن لا يبيع ولا يهب ولا يعق وهو الآن يطلب حل عينه فقال يهب  
 النصف ويبيع النصف ولا يحنث في الخامسة عشر ثم قال محمد بن الحسن كنت نائمًا ذات ليلة فإذا أنا بالباب  
 يدق ويقرع فقلت انظر وأمن ذلك فقال الوارسل الخليفة يدعوك فحنت على راسي فقلت ومضيت إليه  
 فإذا دخلت عليه قال دعوتك في مسألة أن أم محمد يعني زبيدة قامت لها أنا الامام العدل والامام العدل في الجنة  
 فقالت لي أنك ظالم عاص فقد شهدت لنفسك الجنة فكثرت بكذبك على الله وحرمت عليك فقلت لها يا أمير  
 المؤمنين اذ وقعت في معصية هل تخاف الله في تلك الحال أو بعدها قال إني والله أخاف خوفاً شديداً فقلت  
 أنا أشهد أن لا الجنة واحدة قال تعالى ولن تخاف مقام ربك جنتان فلا تخفي وأمرني بالانصراف  
 فلما رجعت إلى دارى رأيت البدر متبادرة إلى في السادسة عشر ثم أتت ذات ليلة رسول الرشيد أبا يوسف  
 يستجعله فخاف أبو يوسف على نفسه فلبس إزاره ومشي خائفاً إلى دار الخليفة فلما دخل عليه سلم فرد عليه

مطلب في تعاليم الامام حيلة  
 لرجل أراد أن يتزوج

مطلب في سرعة الجواب  
 من الامام الاعظم رحمه  
 الله تعالى

مطلب في حيلة من حلف  
 بقربن امرأته نهاراً في  
 رمضان

مطلب في سياسة الحاج

براجع الرازي لبيان الثالثة عشر  
 فانها ساقطة هنا

مطلب اذا حلف لا يبيعها  
 ولا يهبها فالخليفة له أن يبيع  
 البعض ويهب البعض  
 مطلب في محاوره بين الرشيد  
 وزبيدة

مطلب حلف لجارية  
 لتصدقني أولاً فقلت كيف  
 الخلاص

الإسلام وأدناه فعند ذلك سكنت روعته قال الرشيد أن حلياً لنا فقد من الدار فاتهم من قومه جارية من جوار  
 الدار الخاصة فحافت لتصدقني أولاً قتلناك وقد ندمت فأطلب لي وجهاً فقال أبو يوسف فأذن لي في  
 الدخول عليها فأذن له ف رأى جارية كأنها أفلة فخر فأخلى المجلس ثم قال لها أعمل الحلي فقال لا والله فقال لها  
 احفظي ما أقول لك ولا تزيد علي ولا تنقصي عنه إذا دعاك الخليفة وقال لك أسرفت الحلي فقولي نعم فإذا  
 قال لك فها هي فقولي له ما سرقته ثم خرج أبو يوسف إلى مجلس الرشيد وأمر بإحضار الجارية فحضرت فقال  
 للخليفة ساهما عن الحلي فقال لها الخليفة أسرفت الحلي قالت نعم قال لها فها هي قالت لم أسرقها والله قال أبو  
 يوسف فقد صدقت يا أمير المؤمنين في الأقرار والانتكار وخرجت من العيين فسكن غضب الرشيد وأمر أن  
 يحمل إلى دار أبي يوسف مائة ألف درهم فقالوا إن الخزان غيب فلو أخرنا ذلك إلى الغد قل إن القاضي أعفانا  
 الليلة فلأن نؤخر صلته إلى الغد فامر حتى حمل عشرين دمعاً مع أبي يوسف إلى منزله في الساعة عشر فقصده اعرابي  
 الحسين بن علي فسلم عليه وسأله حاجة وقال سمعت جدك يقول إذا سألتكم حاجة فاسألوهما من أحد أربعاً أما  
 عربي شريف أو مولى كريم أو حامل قرآن أو صاحب وجه صبيح فاما العرب فقد شرفت بجدك وأما  
 الكرم فدأبكم وسيرتكم وأما القرآن ففي بيوتكم نزل وأما الوجه الصبيح فاني سمعت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول إذا أردتم أن تنظروا إلى فأنظروا إلى الحسن والحسين فقال الحسين ما حاجتك فكشبه على  
 الأرض فقال الحسين سمعت أبي علياً يقول قيمة كل امرئ ما يحسنه وسمعت جدي يقول المعروف بقدر  
 المعرفة فأسألك عن ثلاث مسائل إن أحسنت في جواب واحدة فذلك ثلث ما عندي وإن أحسنت عن اثنين  
 فذلك ثلث ما عندي وإن أجبت عن الثلاث فذلك كل ما عندي وقد دخل إلى صرة محتومة من العراق فقال  
 سئل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال أي الأعمال أفضل فقال الاعرابي الايمان بالله قال فأنجاة  
 العبد من الهلكة قال الثقة بالله قال فخير من المرء قال علم مع علم قال فان أخطأه ذلك قال فالحمد لله كرم قال  
 فان أخطأه ذلك قال فقير مع صبر قال فان أخطأه ذلك قال فصاعقة تنزل عليه من السماء فحرقه ففحصك  
 الحسين ورعى بالصره إليه اه فليحفظ فأنها فروع مهمة والله تعالى أعلم فوسألتني بعض الطلبة عن قوله  
 تعالى يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم ما المراد بعهده تعالى  
 وعهد بني اسرائيل فاجبت بان قول جمهور المفسرين أن المراد أوفوا بما أمرتكم به من الطاعات ونهيكم  
 عنه من المعاصي أوف بعهدكم أي أرض عنكم وأدخلتكم الجنة وهذا القول هو الذي حكاه الضحاك عن ابن  
 عباس رضي الله تعالى عنه وقيل ان المراد به ما أثبت الله تعالى في الكتب المتقدمة من وصف محمد صلى الله  
 عليه وسلم وأنه سيده (روى) عن ابن عباس أنه قال ان الله تعالى كان عهداً إلى بني اسرائيل في التوراة إلى  
 باعث من بني اسرائيل نبياً أميناً في تبعه وصدق بالتوراة الذي يأتي به فترت له ذنبه وأدخلته الجنة وجعلت  
 له أجرين أجرًا لاتباع ما جاء به موسى وسائر أنبياء بني اسرائيل وأجرًا لاتباع ما جاء به محمد النبي الأمي من ولد  
 اسمعيل وقد ذكر الفخر الرازي بعض البشائر الواردة في الكتب المتقدمة عند تفسير هذه الآية وكذا ابن  
 جزي في سورة الاعراف عند قوله تعالى الذي يحدونه مكتوباً عندهم في التوراة والانجيل والله تعالى أعلم  
 في فائدة قال الشيخ الامير في حواشيه على عبد السلام على الجوهره ما نصه في كلام بعض العارفين كل  
 مسلم مفلح حسناته أنقل فإن كل معصية صدرت منه مخلوطة بحسنه أعظم منه أعنى الاعتراف بالإيمان  
 بحرمة الذنب مع ما يزيد من الاعمال قال ابن عربي أم حسب الذين يعملون السيئات أن يسبقونا إشارة  
 لسبق الغفران وغلبة الرحمة والحمد لله اه وفي حواش الطهطاوى على الدر المختار عن ابن عربي المؤمن  
 ما جاور في أثناء معصيته اه يعني باعتقاده الحرمة وفي البواقيت لسيدى عبد الوهاب الشعراني نقلا عن  
 الشيخ الاكبر ما نصه ثم قال وهما مكتبة جليسة خفية وهي ان العبد المؤمن لا يخاص له قط معصية مخفية

مطلب في محاوره بين اعرابي  
 وبين الحسين رضي الله تعالى  
 عنه

مطلب في قوله تعالى يا بني  
 اسرائيل اذكروا نعمتي  
 الآية

فلا بد أن يشوبها طاعة وتلك الطاعة إيماناً بانها معصية تخط الله تعالى فهو من الذين خاطوا أعمالاً صالحاً  
 وآخر سئياً عسى الله أن يتوب عليهم أي يرجع عليهم بالرحمة قال العلماء وعسى من الله تعالى واجبة الوقوع  
 من حيث أن رحمة به المسلمين سبقت غضبه عليهم وقد أطال في بيان ذلك فليراجع والله تعالى أعلم  
 سئلت من بعض الطلبة عن قوله تعالى يحق الله الربا ويرى الصدقات مأمناً وعن سبب تحريم  
 الربا وعن مستحله هل يكون كافراً في الجواب عن السؤال الأول في أن المحقق نقصان الشيء حالاً بعد حال  
 ومنه المحقق في اللال يقول بحقه الله تعالى فالحق والمحقق ومحقق الربا وبراء الصدقات يحتمل أن يكون في  
 الدنيا وأن يكون في الآخرة أما في الدنيا فنقول بحق الربا في الدنيا من وجوه أحدها أن الغالب في المراتب  
 وإن كثرت أنه تول عاقبته إلى الفقر وتزول البركة عن ماله قال صلى الله عليه وسلم الربا وإن كثرت قل  
 وثانيها أن لم ينقص ماله فإن عاقبته الذم والنقص وسقوط العدة والتزوال الأمانة وحصول اسم الفسق  
 والقسوة والفاقة وثالثها أن الفقراء الذين يشاهدون أنه أخذ أموالهم بسبب الربا يعنفونه ويغضونه  
 ويدعون عليه وذلك يكون سبباً لرواى الخير والبركة عنه في نفسه وماله ورابعها أنه متى أشترب بين الخلق أنه  
 اغتاج ماله من الربا توجهت إليه الأطماع وقصد كل ظالم وسارق وطماع ويقولون إن ذلك المال ليس  
 له في الحقيقة فلا يترك في يده وأما أن الربا سبب للحق في الآخرة فلو جوه الأول قال ابن عباس رضي الله  
 تعالى عنه عام معنى هذا الحق أن الله تعالى لا يقبل منه صدقة ولا جهاد ولا جحاد ولا صلة رحم وثانيها أن مال  
 الدنيا لا يبقى عند الموت وتبقى المتبعة والعقوبة وذلك هو الخسار الأكبر وثالثها أنه ثبت في الحديث أن  
 الأغنياء يدخلون الجنة بعد الفقراء بمئة سنة فإذا كان الغنى من الوجهة الحلال كذلك فساظنك  
 بالغنى من الوجهة الحرام المقطوع بحرمة كيف يكون ذلك هو الحق والنقصان وأما براءة الصدقات  
 فيحتمل أن يكون المراد في الدنيا وإن يكون المراد في الآخرة أما في الدنيا فمن وجوه أحدها أن من كان لله  
 كان الله فإذا كان الإنسان مع فقره وحاجته يحسن إلى عبيد الله تعالى ولا يترك ضائعاً جاعاً في الدنيا  
 وقد ثبت في الحديث أن ملكاً نادى الله لم آت منفقاً خلفاً ومساكيناً وثانيها أنه يزداد كل يوم في جاعه  
 وذكره الجليل ومبلى القلوب أيه ويكون الناس إليه وذلك أفضل من المال مع أنه زاد هذه الأحوال  
 وذلك أن الفقراء يمتنعون بالدعوات الصالحات فهذا هو المراد ببراءة الصدقات في الدنيا وأما ما يروى في  
 الآخرة فتدروى أبو هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى يقبل الصدقات ولا يقبل  
 منها إلا الطيب ويأخذها بيئته فيها كما يرى أحدكم مهر حتى أن اللقمة تصير مثل أحد وتمديق ذلك  
 من كتاب الله تعالى قوله تعالى ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات والجواب  
 عن السؤال الثاني في أنهم ذكروا في سبب تحريم الربا وجوهاً أحدها أن الربا يقتضي أخذ مال الإنسان من  
 غير عوض ومال الإنسان له حرمة عظيمة قال صلى الله عليه وسلم حرمة مال الإنسان كحرمة دمه فوجب أن  
 يكون أخذ ماله من غير عوض محترماً وثانيها أن الله تعالى إنما حرم الربا من حيث أنه يمنع الناس عن  
 الاشتغال بالكسب وذلك لأن صاحب الدرهم إذا كان يكتسب المعبشة فلا يكاد يتحمل مشقة الكسب والتجارة والصناعات  
 لشدة ذلك فيفرض إلى انقطاع منافع الخلق ومن المعلوم أن مصالح العالم لا تنظم إلا بالتجارة والحرف  
 والصناعات والعوامل وثالثها أن السبب في تحريمه أنه يفرض إلى انقطاع المعروف بين الناس من  
 القرض لأن الربا إذا حرم طابت النفوس بقرض الدرهم واسترجاع مثله ولو حرم بالكانت حاجته  
 المحتاج تحمله على أخذ الدرهم بدرهم فيفرض ذلك إلى انقطاع المواصلة والمعروف والاحسان ورابعها  
 الغالب هو أن القرض يكون غنياً والمستقرض يكون فقيراً فاقول بقبحه بغير عقد الربا كين للفقير

مطاب في معنى قوله تعالى  
 يحق الله الربا وفي سبب  
 تحريم الربا وفي حكم من  
 استحلّه

مطاب ذكرها في سبب  
 تحريم الربا وجوهاً

من أن يأخذ من الفقير الضعيف ما لا زائداً وذلك غير جائز رحمة الرحيم وخاصة ان حرمة الربا قد ثبتت بالنص ولا يجب أن تكون حكم جميع التكاليف مع لومة الخلق فوجب القطع بحرمة عقد الربا وان كنا لانعلم الوجه فيه أفاده الفخر الرازي وفي الحجة البالغة ما نصه في علم أن الميسر محبت باطل لانه اختطاف لاموال الناس وليس له دخل في القمدين والتعاون فان سكت المعبون سكت عن غيظ وخيبة وان خاصم خاصم فيما التزمه بنفسه واقبح فيه بتصدده والغاب يستلذه ويدعوه قليلا الى كثيره ولا يدعه حرصه ان يطلع عنه وعما قيل ان تكون النكرة عايشه وفي الاعتياد بذلك افساد لاموال ومناقشات طويلة واعمال بالارتقاقات المطلوبة واعراض عن التعاون المبني عليه القمدين والمعانة تفنيك عن الخير هل رأيت من أهل القمار الاماذا كرتاه وكذلك الربا وهو القرض على أن يؤدى أكثر أو أفضل مما أخذت محبت باطل فان عاتبه المقرض من هذا النوع هم المفسطرون وكثيرا ما لا يجدون الوفاء عند الاجل فيفسد أضعا فاما مضاعفة لا يمكن التخلص منه أبداً وهو مظنة لمناقشات عظيمة وخصومات مستطيرة واذ جرى الرسم باستعمال هذا الوجه أفضى الى ترك الزراعات والصناعات التي هي أصول المكاسب ولا تنفي في العقود أشد خصوصية من الربا وهذا ان المكاسب ان عزلة المسكر مناقضان لاصل ما شرعه الله تعالى لمبادء من المكاسب وفيه اقبض ومناقشة والاخر في مثل ذلك الى الشارع اما أن يضرب له حدا يرخس فيما دونه ويغاطز انتهى عما فوه أو يصدد عنه رأسا وكان الربا والميسر شائعين في العرب وكان قد حدث بسببهما مناقشات عظيمة لانهما لم يأتوا بمحاربات وكان قليلهما يدعوا الى كثيرهما فلم يكن أصوب ولا أحق من أن يراعى حكم القبح والفساد موقفين عنهما بالكتابة اهـ والجواب عن السؤال الثالث في ان الربا محترم كذا باوسنة واجماعا في استحقاقه فقد كفر وقد ورد في ذم كل الربا من الاحاديث ما لا يحصى فنهان الله كل الربا وموكله وكتابه وشاهد كلهم في اللعنة سواء ومنها ان رأى صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء رجلا يسبح في نهر من دم باقم الخجارة فقال ما هذا يا جبريل قل هذا مثل كل الربا اهـ من حوائث الصاوي على الجلالين في فان قات في ما المراد بقوله تعالى الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس في وقت في المفسرين في ذلك أقوال الاول ان كل الربا يبعث يوم القيامة مجنونا وذلك كالملة المخصوصة بآكل الربا فيعرفه أهل الموقف بتلك العلامة انه آكل الربا في الدنيا فعلى هذا معنى الآية انهم يقومون مجننين كمن أصابه الشيطان مجنون والقول الثاني قال ابن منبه يريد اذا بعث الناس من قبورهم خرجوا مسرعين لقوله تعالى يخرجون من الاجداث سراعا الا كلة الربا فانهم يقومون ويسقطون كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس وذلك لانهم أكلوا الربا في الدنيا فأرأاه الله تعالى في بطونهم يوم القيامة حتى أتناهم فهم يمشون ويسقطون ويريدون الاسراع ولا يقدرين وهذا القول غير الاول لانه يريد ان كلة الربا لا يعكفهم الاسراع في المشي بسبب نقل البطن وهذا ليس من الجنون في شيء واما كدهذا القول باروي في قصة الاسراء أن النبي صلى الله عليه وسلم انطلق به جبريل الى رجال كل واحد منهم كاليبث الضخم يقوم أحدهم فيقبل بمظنة فيصرع فقط باجبريل من هؤلاء فقال الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس والقول الثالث انه أخذ من قوله تعالى الذين اتقوا اذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون وذلك لان الشيطان يدعو الى طلب اللذات والشهوات والاشتغال بغير الله تعالى فهذا هو المراد من مس الشيطان ومن كان كذلك كان في أمر الدنيا مستغبطا فارة الشيطان يجره الى النفس والهوى وتارة الملك يجتره الى الدين والتقوى فحدثت هذا كانت مضطربة وأعمال مختلفة فهذا هو الخط الحاصل بفعل الشيطان وآكل الربا الاشك انه يكون مغرطاني حب الدنيا فيك فيه فاذا مات على هذا الحب صار ذلك الحب حجابا

مطلب في أن الميسر محبت باطل وكذلك الربا

مطلب كان الربا والميسر شائعين في العرب

مطلب في حرمة الربا كتابا وسنة واجماعا وان من استعمله كافر

مطلب فيما ورد من الاحاديث في ذم الربا

مطلب في قوله تعالى الذين يأكلون الربا لا يقومون الاية

بينهم وبين الله تعالى فالخطب الذي كان حاصله في الدنيا بسبب حب المال أورثه الخطب في الآخرة وأوقعه في  
 ذل الخبأ أفاده الرازي رحمه الله تعالى في قوله قلت في هذه الآية أعني قوله تعالى كما يقوم الذي يخبطه  
 الشيطان من المس على ظاهرها من أن الشيطان تسلط على بني آدم وتأثير في بعض أفعالهم أو هي مؤولة  
 في قوله في مذهب أهل السنة أن الآية على ظاهرها من أن للشيطان تعرض لبعض الإنسان وتأثير في  
 بعض أفعالهم ومذهب المعتزلة أنه مؤولة وعلى التأويل جرى القاضي البيضاوي حيث قال وهو وارد  
 على ما يزعمون يعني العرب أن الشيطان يخبط الإنسان فيصرع قال صاحب الاتصاف هذا من تخبط  
 الشيطان بالقدرية وزعماتهم في الحديث ما من مولود يولد إلا معه الشيطان فيسهل صارخا للمريم  
 وأنها تقول أمي أو أمي أعبد هاتين وذريتهما من الشيطان الرجيم وفي الأحاديث مثل ذلك كثير قال ولو  
 جعل المصنف يعني القاضي رحمه الله تخبط الشيطان ومسه على ظاهرها بناء على ما ذهب إليه أهل السنة  
 من أن لهم تعرض لبعض الإنسان وتأثير في بعض أفعالهم إكان أحسن اه وفي حواشي القنوي قال  
 صاحب آكام المرجان ذكر أبو الحسن الأشعري في مقالات أهل السنة والجماعة أنهم يقولون إن الجنى  
 يدخل في بدن المصروع كما قال تعالى الذين يأكلون الربا الآية وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل قلت لابي  
 أن قوما يقولون إن الجنى لا يدخل في بدن الإنسان فقال يا بني يكذبون هو ذابته تكلم على لسانه ثم سألني  
 الأخبار وشنع وشدد على من أنكروه فالظاهر حمل الخطب على ظاهره إذ لا داعي إلى الصرف عن الحقيقة  
 اه وقوله هو ذابته تكلم على لسانه يعني أنا شاهد الجنى يتكلم على لسان المصروع أقول وقد شاهدته  
 مرارا والجنى يتكلم على لسانه بلغة لا يعرفها المصروع حال فاقته فأنكره من قبيل المكابرة في قوله قلت في  
 ما معنى قوله تعالى فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله في قوله تعالى فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله  
 ما أمرتم به من الاتقاء وترك البغايا امامع انكار حرمة وامامع الاعتراف به فاذنوا بحرب من الله ورسوله  
 أي فاعلموا من أذن بالتى فاعلم به امامع على الاول فكبحر المرتدين واماع على الثاني فكبحر البغاة اه أبو  
 السعود وقال القاضي وذلك يقتضى ان يقابل المرتب بعد الاستقامة حتى يفي إلى أمر الله تعالى كالباغى  
 ولا يقتضى كفره روى انهم المائرات قال ثقف لا يغير لنا بحرب الله ورسوله اه أى لا طاعة لنا سابع من  
 الطائفة باليد ومن يجزع الدفع صار كان يديه معدومتان حذفت ثون الثانية من يدين لضافته إلى ضمير  
 المتكلم الا انه أقام اللام بينهما مالمنا كيدا لضافته اه زاده في الرازي في الأمر على أخذ الزمان كان  
 الامام قادرا على أخذه وقهره بغير حرب قبضه وأجرى فيه حكم الله تعالى من التعزير والجس إلى أن تظهر  
 منه التوبة وان كان المصروع من له معسكر وشوكة حارب به الامام بما يحارب السنة الباغية وبما حارب أبو بكر  
 الصديق رضى الله تعالى عنه ما نفي الزكاة وكذا القول لو أجمعوا على ترك الأذان وترك دفن الموتي يفعل  
 بهم ما ذكرناه وقال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما من عامل بالربا يستتاب فان تاب ولا يضرب عنقه اه  
 فيقول الفقير وفقه الله تعالى وقد كثرت في زماننا هذه المعاطى الربا وشاوشاع حتى صار كذا على علم وبسبب  
 شيوعه وكثرته في عمالك الاسلام مع شيوع كثير من الكثرة غير صارت المسلمون في حالة لا تخفى من  
 التقهر والضعف وقلة المال وتسلط الأعداء عليهم من كل جانب فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انا  
 لله وانا اليه راجعون وقد سمعت من بعض أفاضل علمنا السودان وهو مات علينا قصد الحج يقول لو كنتم  
 بالقرب من الحار بناكم قبل الكفار والكن منه من ذلك البعد عنكم نسأل الله تعالى أن يحول حالنا إلى  
 أحسن الأحوال والله تعالى أعلم في فائدة مهمة في قال العلامة الرازي اتفق على حين كتب بخوارزم إلى  
 أخبرت أنه جاء نصراني يدعى التحقيق والتعمق في مذهبهم فذهب إليه وشرعنا في الحديث فقال لي  
 ما الدليل على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فقلت له كانغل الدنيا طور الخوارق على يده وسى وعسى

مطلب في أن مذهب أهل  
 السنة أن الآية على ظاهرها  
 من تسلط الشيطان على بني  
 آدم

مطلب في قوله تعالى فان لم  
 تفعلوا فاذنوا بحرب من الله  
 ورسوله

مطلب في حكم من أصر على  
 أخذ الربا

مطلب مهم في محاوره  
 بين الامام الرازي وبعض  
 القسيسين

وغيرهم من الانبياء عليهم السلام نقل المناظير والحوارات على يد محمد صلى الله عليه وسلم فان رددنا التواتر  
أو قبلناه لكن قلنا ان المجزة لا تدل على الصدق حينئذ بطلت نبوة سائر الانبياء عليهم السلام وان اعترفنا  
بصحته التواتر واعترفنا بدلالة المجزة على الصدق ثم انهم ما حصل ان في حق محمد صلى الله عليه وسلم وجب  
الاعتراف قطعا بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم لم ضرورة أن عند الاستواء في الدليل لا بد من الاستواء في  
حصول المدلول فقال النصراني أنا أقول في عيسى عليه السلام انه كان نبيا بل أقول انه كان الها فقلت  
الكلام في النبوة لا بد وأن يكون مسبوقة معرفة الاله وهذا الذي نقوله باطل ويدل عليه ان الاله عبارة  
عن موجود واجب الوجود لذاته يجب ان لا يكون جسم ولا متغيرا ولا عرضا وعيسى عبارة عن هذا  
الشخص البشري الجسماني الذي وجد بعد ان كان معدوما وقتل بعد ان كان حيا على قولكم وكان طفلا أولا  
ثم صار متزجرا ثم صار شابا وكان يأكل ويشرب ويحدث وينام ويستيقظ وقد تقررت في يد امة العقول ان  
الحادث لا يكون قديما او المحتاج لا يكون غنيا والممكن لا يكون واجبا والمتغير لا يكون دائما والوجه الثاني في  
في ابطال هذه المقالة انكم تترفون بان اليهود أخذوه وصلبوه وتركوه حيا على المشية وقد ضربوا ضلعه  
وانه كان يحتمل في الهروب منهم وفي الاختفاء عنهم وحين عاملوه بتلك الامم لا تظهر الجزع الشديد فان  
كان الها أو كان الاله حالاه أو كان جزء من الاله حالاه فلم يدفعهم عن نفسه ولم يهلكهم بالكلية  
وأى حاجة له الى اظهار الجزع منهم والاحتمال في الفرار منهم وبالله اني لا تنهب جذا ان العاقل كيف  
يليق به ان يقول هذا القول ويمتدحه فكذا أن تكون يدع العقل شاهدا بنفسه وهو الوجه  
الثالث وهو انه ما أن يقال بان الاله هو هذا الشخص الجسماني المشاهد أو يقال حل الاله بكايته فيه  
أو حل بعض الاله وجزءه فيه والاقسام الثلاثة باطلة أما الاول فلان الاله العالم لو كان هو ذلك الجسم  
لحينئذ قلة اليهود كان ذلك قولاً بان اليهود قتلوا الاله فكيف بقي العالم بعد ذلك من غير الاله ثم ان أشد  
الناس ذلادناة اليهود قال الاله الذي تقتله اليهود قاله في غاية البهز وأما الثاني وهو ان الاله بكايته حل  
في هذا الجسم فهو أيضا فساد لان الاله ان لم يكن جسما ولا عرضا امتنع حلوله في الجسم وان كان جسما  
لحينئذ يكون حلوله في جسم آخر عبارة عن اختلاط أجزاءه باجزاء ذلك الجسم وذلك يوجب وقوع التفرق  
في أجزاء ذلك الاله وان كان عرضا كان ذلك محتاجا الى المحل وكان الاله محتاجا الى غيره وكل ذلك محض  
\* وأما الثالث وهو أنه حل فيه بعض من أبعاض الاله وجزء من أجزائه فذلك أيضا محال لان ذلك الجزء  
ان كان معتبرا في الالهية فعند انفصاله عن الاله وجب أن لا يبقى الاله الها وان لم يكن معتبرا في  
تحقق الالهية لم يكن جزءا من الاله فثبت فساد هذه الاقسام فكان قول النصراني باطلا وهو الوجه  
الرابع في بطلان قول النصراني ما ثبت بالتواتر ان عيسى عليه السلام كان عظيم الرغبة في العبادة  
والطاعة لله تعالى ولو كان الها لاستحال ذلك لان الاله لا يعبد نفسه فهذه وجوه في غاية الجلاء دالة  
على فساد قولهم ثم قلت للنصراني وما الذي ذلك على كونه الها فقال الذي دل عليه ظهور الجاثبات على يده  
من احياء الموتى وابرار الائمة والابرص وذلك لا يمكن حصوله الا بقدره الاله تعالى فقلت له هل تعلم  
انه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول أم لا فان لم تعلم لمزمك من نبي العالم في الازل نبي الصانع وان  
سلت أنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول فأقول لما جوزت حلول الاله في بدن عيسى عليه السلام  
فكيف عرفت ان الاله ما حل في بدني وبدنك وفي بدن كل حيوان ونبات وجماد فقال الفرق ظاهر  
وذلك لاني أنا حكمت بذلك الحلول لانه ظهرت تلك الافعال الجسمية عليه والافعال الجسمية ما ظهرت  
على يدي ولا على يدك فقلت ان ذلك الحلول مفقود ههنا فقلت له تبين الان انك ما عرفت معنى قولي  
انه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول وذلك لان ظهور تلك الحوارق دالة على حلول الاله في بدن

عيسى فعدم ظهور تلك الخوارق منى ومنك ليس فيه الا انه لم يوجد ذلك الدليل فاذا ثبت انه لا يلزم من عدم  
الدليل عدم المدلول لا يلزم من عدم ظهور تلك الخوارق منى ومنك عدم الخوارق في حقى وحقك بل وفي  
حق الكلب والسنور والفار ثم قلت ان مذهبا يؤدى القول به الى تجويز حلول ذات الله تعالى في بدن  
الكلب والذئب لني غاية الخسة والركاكة في الوجه الخامس في ان قلب العصاحية أبعد في العقل من إعادة  
الميت حيا لان المشاكلة بين بدن الحى وبدن الميت أكثر من المشاكلة بين الخشبة وبين بدن الثعبان فاذا لم  
يوجب قلب العصاحية كون موسى الهاولا ابن الهفبان لا يدل احياء الموق على الالهية كان ذلك أولى وعند  
هذا انقطع التصرف ولم يبق له كلام اه والله تعالى أعلم فيسئل في شيخ مشايخنا الشيخ مصطفى البولاقى  
حسبنا الله عنه شيخنا الشيخ عيسى في فتاويه المشهورة عن قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن أحدكم  
حتى أكون أحب اليه من نفسه هل يحمل على نفي صحته أو نفي كماله وما وجه المختار وكيف يعرف الانسان  
صدق نفسه في دعوى هذه الدرجة في محبته عليه السلام في جواب في أنه شرط في كمال الايمان دون  
أصله وانه صلى الله عليه وسلم لجدير أن يكون أحب من النفس لأن اللعب سيبين أحدهما النصف  
والكمال والثاني الانعام والافضل فلا شك أن نفسه صلى الله عليه وسلم أكمل الانفس وأثمرها فينبغى  
أن يكون حبسه على قدر كماله وأما الانعام والافضل المربوط بالاسباب العادية لاحداثنا في انعامه علينا  
واحسانه اليانا عرقا بريئا وما شرعه لنا وكان سببا في فوزنا بدار القرار والخلص من عذاب النار وكيف  
لا يكون من هذه شأنه أحب اليانا من أنفسنا الأتارة بالسوء مائة اعدنا عن شئ من الفلاح الا بسببها ولا  
وقعا في شئ من القبايح الا بطلبها وشهونها وأما ما يجتري به الانسان نفسه في تفضيل حبه صلى الله عليه  
وسلم على حبه فبان بتأمل ما مضى من القدوة بالسنة والاخلاق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان  
كانت سنة الرسول وأخلاقه أحسن عنده وأحب من ركوب هوى نفسه فهو مفضل للرسول صلى الله عليه  
وسلم مع عدم تقديم أغراضه الدينية على أخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم العلية السنية اه فيسئل  
أيضا عن حادثة في سنة احدى وعشرين أي ومائتين وألف هي أنه بعد صلاة الجمعة حضر خبر من الشام  
في التلغراف لبعض التغور بأنه ثبت في الشام رؤية هلال رمضان ليلة اليوم الحاضر يوم الجمعة فافق  
مفتيه بالعلم بهذا الخبر والحكم بنبوت الشهر في ذلك الشهر وحكم قاضي بذلك تمسك بقول بعض حوائى  
التنوير الظاهر أنه يلزم أهمل القرى بسماع المدافع أو رؤية القناديل من المصر لانها اعلامة ظاهرة  
تفيد غلبة الظن بشوته عند قاضى المصر وغلبة الظن بحجة موجبة للعمل كما صرح حوايه واحتمال كون ذلك  
لغير رمضان بعيدا فلا يفعل مثل ذلك عادة ليلة الشك الا لثبوت رمضان اه ولما جمع بذلك بعض علماء  
القطر الشامى عارضوا ذلك غاية المعارضة وردوا الفتوى المذكورة قائلين بعدم جواز الحكم بنبوت  
رمضان بناء على ذلك مستدلين بعبارة من الكتب المحترمة فهل يقول على الفتوى المذكورة أو على قول  
المعارضين أفيدوا الجواب في جواب في شيخنا الشيخ عيسى وهى في فتاويه المشهورة بما نصه الحمد لله  
والصلاة والسلام على رسول الله يقول على الفتوى المذكورة لان سلاطين المسلمين وضعوا التلغراف  
لتبليغ الاخبار من البلاد القريبة والبعيدة في مدة يسيرة جدا وأقاموا لعمالهم اخصاصا مسلمين وأنفقوا  
على ذلك أموالا جسيمة واستغنوا به عن السعاة وارسال المكاتب غالبا فصارت قانونا معتبرا في ذلك يحتاج  
به السلاطين بعضهم بعضا في مهمات الامور وتبعهم الناس على ذلك فيسئل أيضا في من انتظر هلال  
رمضان فلم يروه وأصبحوا مقطرين وقد بلغهم بالسك ثبوت رمضان في مصر معتقدين أنه لا يلزمهم  
الصوم به وان الحكم به مبنى على قول المنجمين فهل يجب عليهم الكفارة أم لا أفيدوا الجواب في جواب  
بقوله في يجب عليهم الكفارة لبعدها وتأويلهم لاستنادهم فيه لجهلهم وسوء ظنهم اه (أقول) وعباهم من

مطلب في قوله صلى الله  
عليه وسلم لا يؤمن أحدكم  
حتى أكون أحب اليه من  
نفسه

مطلب هل يثبت رمضان  
بالتلغراف



قوله وأقاموا له أخصاصا مسلمين انهم لو أقاموا على أعماله أخصاصا ككفار لا يقبل قولهم ولا يعمل به وهو الظاهر كما لا يخفى فان الكافر لا يعمل بقوله في الديانات وهذا جواب شيخنا رحمه الله تعالى وجوب الكفارة بمعنى على مذهب السادة المالكية وأما على مذهبنا فلا تجب عليهم الكفارة لان الكفارة عندنا لما تجب على من نوى الصوم فأصبح صائما ثم أقصد صومه قال في التنوير عاطفا على ما يلزم به القضاء فقط دون الكفارة مانعه أو أصبح غير ناول للصوم فأكل عمدا اه قال في حواشيه الموسومة برذالمختار لان الكفارة لما تجب على من أقصد صومه والصوم هنا معدوم وانفساد المعدوم مستحيل اه والله تعالى أعلم وسئل شيخنا المذكور أيضا عن فقيه دخل بيتا فوجد فيه جماعة يقرءون القرآن ويشربون الدخان في مجلس انقرآن فيها هم عن شربه في هذه الحالة فامتنعوا وتابوا وحلفوا أن لا يعودوا له هذا الامر فجاء رجل آخر يزعم أنه من علماء المالكية وسب الغاهي واغتتابه وكذبه وردتهم جميعا الى شربه فهل الحق مع الاول أم بعد الجواب في جواب شيخنا الحمد لله الدخان المشروب لا نص فيه للمتقدمين لعدم وجوده في زمنهم وانما حدث بعد الألف وكان حدوثه في مصر في زمن اللقاني والاجهوري فأفتى اللقاني بتحريمه ونسب ذلك للشيخ سالم السهري واللف في تحريمه وتبعه الخرشى وجاعات وعلى تعاليل منها اضاءة المال بحرقه من غير فائدة وأفتى الاجهوري بعدم التحريم واللف في ذلك ورد على من قل بالتحريم وتبعه جماعات واعتمدوا كثر المتأخرين كلام الاجهوري وان كانت أدلة التحريم أقوى وكل هذا في غير المساجد والمخافل وأما فيهما فلا شك في التحريم لان له رائحة كريهة واتكارها عناد وقد ذكر في المجموع من باب الجمعة أنه يحرم تعاطي ماله رائحة كريهة في المسجد والمخافل ومع لموم أنه عند قراءة القرآن يشتم التحريم لمافي ذلك من عدم التعظيم ومن أنكروا مثل هذا لا يخاطب بجموده أو عناده (وبالجملة) فالمتى الاول الذي نهى عن شرب الدخان في مجلس القرآن قد أصاب في نهيه أنابه الله تعالى الجنة والذي كذبه في ذلك هو الكاذب فهو ضال مضل ان لم يكن مذكورا بنحو سهو أو نسيان ونعوذ بالله من التساهل والله تعالى أعلم الفقيه مصطفى البولاق المالكي اه وقد حقق المتأخرون من أهل مذهبنا الحنفية أنه ليس بحرام وانما في تعاطيه الكراهة وقد قدمنا أن أحسن ما قيل فيه قول الامير رحمه الله تعالى واختلاف في الدخان والورع تركه وهذا كما قال شيخنا المذكور في غير المساجد والمخافل والله تعالى أعلم وسئل عن قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى وقوله تعالى وليحملن أنقاعهم وأنقاعهم كيف أنقاعهم كيف الجمع بينهما فالجواب ان الآية الثانية محمولة على من ضل وتسبب في الضلال لغيره فعليه وزر ضلاله ووزر تسببه في ضلال غيره وتسببه من فعله فلم يحمل الأنقال نفسه فرجع الامر الى أن الانسان لا يحمل وزر غيره أصلا بل كل نفس بما كسبت رهينة أفاده الصاوي في حواشيه على الجلالين والله تعالى أعلم وسئل هل انبى الله تعالى اسمعيل عليه السلام شرع يخصه غير شرع أبيه ابراهيم عليه السلام في فاجبت في ليس له شرع يخصه بل شرعه شرع أبيه ابراهيم عليه السلام قال عبد الحكيم على الغياص كان اسمعيل عليه السلام رسولا نبيا كما قال الله تعالى في حقهم وكان رسولا نبيا مع انه لا شرع له جديد لان أبناء ابراهيم عليه السلام كانوا على شريعةه كما صرح به القاضي حيث قال في تفسير قوله تعالى وكان رسولا نبيا يدل على ان الرسول لا يلزم أن يكون صاحب شريعة لان أولاد ابراهيم عليه السلام كانوا على شريعةه اه وقول القاضي لا يلزم أن يكون صاحب شريعة أي من مقله كافي بعض حواشي القاضي رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم وسئل عما ينسب للامام الشافعي رحمه الله تعالى من قوله من استغضب ولم يغضب فهو حمار هل له معنى صحيح فان ظاهره مشكل منافع اقوله تعالى والكاظمين الفيتن والمعينين عن الناس فالجواب انه محمول على

مطلب في حكم شرب الدخان  
في مجلس قراءة القرآن

مطلب في قوله تعالى ولا تزر  
وازره وزر أخرى مع قوله  
تعالى وليحملن أنقاعهم الآية

مطلب في ان شرع اسمعيل  
عليه السلام هو شرع  
أبيه عليه السلام

مطلبت فيما نسب للشافعي  
من قوله من استغضب ولم  
يغضب فهو حمار وما معناه

على ما ذكر أي محرم ما يفعل وأمكنه النهي عنه فلم ينه عنه ولم يغضب لفعل المحرم وقد اتفق للإمام الحسين رضي الله عنه وكان حليماً جداً أن رجلاً قدم عليه ليمتنحه فصار يسبه ويتكلم فيه وهو يتسم فقال له الرجل إن شئتني واحدة شئتني مائة فقال الحسين إن شئتني مائة ما شئتني واحدة فوقع على قدميه وقبلهما وزل أشهد أنك على حق رسول الله أفاده الصاوي في التفسير والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن كان مداوماً على شرب الخمر هل يكون عرقه نجساً فينقض الوضوء أقاء مدة كل خارج نجس ينقض الوضوء فالجواب أن المسألة تختلف فيها المتأخرون من علمائنا والتحقيق أنه ليس بنجس فلا ينقض الوضوء خلافاً لما في التنوير من مسائل شتى آخر الكتاب حيث قال عرق مدم من الخمر خارج نجس وبطل خارج نجس ينقض الوضوء فينتج عرق مدم من الخمر ينقض الوضوء قال العلامة في شرحه لكنه يحتاج لأنبات الصغرى وحاصله ما في الذخائر الأشرفية لابن الشحنة معز بالمعجني عرق الدجاجة الحلاله نجس قال وعليه فمدم من الخمر نجس بل أولى ثم قال وما أسمع من كان عرقه كعرق الكلب والخنزير قال ابن العزيم فإنه ينقض الوضوء وهو فروع غريب وتخرج ظاهر قال المصنف يعني الغزوي وأظهره عولنا عليه (قالت) قال شيخنا الرضائي حفظه الله تعالى كيف يقول عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية ولا دراية أما الأولى فظاهر أنه يروى عن أحد من يعتمد عليه وأما الثانية فلم يسمع التسليم المقدمة الأولى ويشهد لبطلانها مسألة الجدي إذا غزى بابن الخنزير فقد علواً وحلأكله بصيرورته مستهلك لا يبقى له أثر كذلك نقول في عرق مدم من الخمر وبكيفية ضده غرابته وخروجه عن الجبادة فيجب طرحه عن السرح من متن وشرح اه كلام العلامة في وأيده محشيه ابن عابدين رحمه الله تعالى قال وقوله عن السرح جهالات قال في جامع اللغة السرح المال وشجر عظام طوال والمراد به مسائل الفقه كما في الحاشية فهاستعارة مصرحة اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن الدعوة المستجابة يوم الجمعة هل هي وقت الخطبة أو وقت العصر فالجواب أن فيها خلافاً فاولاها صاحب التنوير رتبته الثلاث باه أنها وقت العصر وقبل من حين يخطب إلى أن يغفر من الصلاة كانت في مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال شارحه التنوير وهو الصحيح بل هو الصواب قال المحقق الطهطاوي وبكفي الدعاء بقلبه تذكركه الشرب لال وقيل آخر ساعة فيه وهو مذهب الزهراء رضي الله تعالى عنها وعلى الأول فالظاهر أنه أداثة في جميع وقت العصر وهو من حين بلوغ ظمى الليل من ثلثه أو مثله إلى الغروب كما في المحوى اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل يجوز للسلطان أيده الله تعالى أن يجعل العشرين عليه العشر فالجواب قال في التنوير جعل الخراج لب الأرض جاز وإن جعل له العشرين لا تركة اه قال ابن عابدين في الحاشية ولو ترك يعني السلطان العشرين لا يجوز اجتماعا ويخرجه بنفسه للفقراء اه والله تعالى أعلم

### ﴿كتاب الوصية﴾

❀ سئلت عن أوصى بذلك ماله زيد والحال أن الموصى عليه ديون تحيط بماله فهل لا تجوز هذه الوصية فالجواب نعم لا تجوز هذه الوصية في الكفوى عن الهداية ومن أوصى وعليه دين محبط بماله لم تجز الوصية لأن الدين مقدم على الوصية اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن وصية الصبي هل تجوز فالجواب أنها لا تجوز في الانقروية ولا تجوز وصية الصبي إذا لم يكن مرأهاً وكذلك لو كان مرأهاً بماله اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أوصى لابنه ولا جنبي كيف الحكم فالجواب أنها تصح في حصّة الاجنبي وتتوقف في حصّة الوارث على إجازة سائر الورثة فإن أجازوها جازت ولا بطلت ولا تعبر بإجازتهم في حياة الموصى حتى كان لهم الرجوع به بذلك أفاده الانقروى والله تعالى

مطلب في عرق مدم من الخمر هل هو نجس

مطلب هل الدعوة المستجابة يوم الجمعة تكون وقت الخطبة أو وقت العصر

مطلب هل للسلطان أو نائبه جعل العشرين عليه العشر

مطلب أوصى بالثالث وعليه ديون محبطة لأنهم وصيته

مطلب لا تجوز وصية الصبي

مطلب في الوصية لوارث وأجنبي

مطلب تصح الوصية للعمل

مطلب أوصى لائنتين ثم مات أحدهما

مطلب تجب الوصية بالزكاة والكفارات وفدية الصوم والصلاة

مطلب أوصى لاولاد واولاده يتخص بها الموجد ويوم موت الموصى

مطلب لا تصح الوصية لمجهول

مطلب تصح وصية من لا وارث له بجميع ماله

مطلب تصح الرجوع في الوصية

مطلب أوصى وهو مريض ثم شفي ثم بعد مدة مات فوصيته الاولى معتبرة مالم يرجع

مطلب أوصى لزيد بمثل نصيب ابنه صحت

مطلب له ثلاثة بنون أقر أحدهم بالوصية لزيد الخ

مطلب أوصى بشئ ثم باعه كان رجوعا في الوصية به

مطلب مات عن ابنين وأوصى لزيد بنصيب ابن لو كان حيا

أعلم **سئلت** عن الوصية للعينين في بطن أمه هل تجوز فالجواب نعم تجوز الوصية له ولا يحتاج الى التبول ففي الزبلي وكذا اذا أوصى للعينين يدخل في ملكه من غير قبول استعانة بالعدم من بلى عليه حتى يقبل عنه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أوصى لزيد وهو بالثالث ثم مات أحدهما قبل موت الموصى هل تبطل في حق الحي أيضا فالجواب لا تبطل في حق الحي بل تصح في حقه فيأخذ نصف الوصية وتبطل في حق الميت فيرجع سهمه الى ورثة الموصى كأي الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** فمن عليه صلاة أو صوم هل تجب عليه الوصية بعده فالجواب نعم قال في الدر المختار وهي واجبة بالزكاة والكفارات وفدية الصيام والصلاة التي قرط فيها اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمن أوصى بالثالث لاولاد ولديه فلان وفلان ومات الموصى ولم يوجد له ما وقت الموت الا ولدا واحدا لاهما فهل يتخص بالوصية هذا الموجود وقت الموت ولا كلام لمن ولده بعد بأعوام أجيبوا نؤجر فالجواب نعم يتخص به الموجود يوم موت الموصى ولا يراد منه من وجد بعده قال في رد المحتار نقلا عن التتارخانية ما نصه الموصى له اذا كان معينا من أهل الاستحقاق يعتبر جهة الايجاب يوم أوصى ومتى كان غير معين يعتبر جهة الايجاب يوم موت الموصى وعمامه فيها والمسألة في الهندية عن المحيط أيضا والله تعالى أعلم **سئلت** هل تصح الوصية لمجهول كان يقول أوصيت بكذا الفلان أو فلان فالجواب لا تصح لمجهول قال في الدرر وهل يشترط كونه مملا أو مائتة من أهله لو ماتت نعم اه وكتب عليه محشي ابن عابدين قوله وهل يشترط كونه أي الموصى له مملا أو مائتة من أهله لو ماتت نعم اه وكتب عليه محشي ابن عابدين قوله وهل يشترط فلان بطلت عنده للجهالة اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمن ليس له وارث اذا أوصى لزيد بجميع ماله هل تصح وصيته فالجواب نعم تصح وصيته قال في التتارخانية بالكل عند عدم ورثته اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز للموصى أن يرجع في وصيته فالجواب نعم يجوز له ذلك في المتيقن وللوصى أن يرجع في وصيته قولاً أو فعلاً اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أوصى في مرضه وصايا ثم صرح ثم مات بعد ذلك عدة طائلة هل تكون وصيته السابقة معتبرة فالجواب نعم تكون معتبرة مالم يرجع عنها ان لم يكن قال في وصيته ان مات من مرضي هـ اذا كان قال ذلك ثم برى ثم مات بطلت وصاياه أفاده في مجلة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه أو ابنته هل تصح الوصية فالجواب نعم تصح الوصية لان مثل الشيء غيره فيقدر نصيب الابن ثم يزد عليه مثله ثم يعطى للموصى له كافي الغناية شرح الوقاية فان كان قدر الثالث فأقل صح ولا توقف على اجازة من الورثة وان زاد توقف الزائد على اجازتهم كما هو شأن الوصية بما زاد على الثالث ثم يعطى للموصى له أي يعطى ذلك المثل للموصى له كالا ينفق والله تعالى أعلم **سئلت** فمن أوصى لزيد بالثالث وله ثلاثة بنين فأقر أحدهم فقط بالوصية له في ذلك ففاجبت في جامع الاصول من الفصل التاسع والثلاثين وهو هذا أحد الورثة لوقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وفاقا فاذا ترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فاخذ كل ألفا فادعى رجل أن الميت أوصى له بثالث ماله وصدقه أحدهم قاله ياس أن يأخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يأخذ ثلث ما في يده وهو قول علماءنا رحمه الله تعالى اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمن أوصى بعمه فلان لاجنبي ثم باع ذلك العبد بغير اشترا ثم مات هل يكون بيعه له رجوعا عن الوصية فالجواب نعم يكون رجوعا ففي البهجة مانعه وكل تصرف أو جبر والملك للموصى فهو رجوع كما اذا باع العبد الموصى بها ثم اشتراها أو وهبها ثم رجع فيها لان الوصية لا تنفذ الا في ملكه فاذا أزاله كان رجوعا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات عن ابنين وزوجة وأوصى حال حياته لزيد بنصيب ابن لو كان

نفس على هذه المسألة  
للهمة

تصح هذه الوصية فالجواب نعم قال في الاسعاف ولو ترك امرأة وابناً أو وصى بنصيب ابن لو كان فهو وما  
لو أوصى بمثل نصيب سواء أه وقد نصوا على أنه إذا أوصى بمثل نصيب ابن صحته الوصية فهذه كذلك والله  
تعالى أعلم في كنت سنات في سنة ١٢٩٧ ألف ومائتين وسبع وتسعين هجرية فأشكرت على  
فكتبت سؤالاً وأرسلته إلى مفتي مصر القاسم في ذلك التاريخ وهو أخونا الشيخ العباسي المهدي  
فاجاب عنه وهذه صورة السؤال والجواب ما قولكم أهل العلم حكم الله تعالى في رجل أوصى وهو  
بمالة يجوز فيها التصرف شرعاً لأولاد بفتية فلا توفد لانه ثبات ماله وليس له ما حين الوصية أولاد أصلاً  
فكانت أحداً مما صغيرة وبقيت الأخرى حتى تزوجت وولدت ولدين ذكرين حال حياة الموصي ثم مات  
الموصي وهما موجودان فهل تصح الوصية المذكورة ويختص به الموجودان المذكوران لأن الموصي  
له غير معين فتعتبر صحة الإيجاب بموت الموصي أولاً تصح لأن شرطاً محتملاً وجود الموصي له وقتها وهل  
ما نقله المحقق ابن عابدين في حواشيه رد المحتار على الدر المختار في أوائل الوصية عن التتارخانية وبسطه في  
أثناء الوصية أيضاً وأفاده في الهندية وفي معنى الحكم في توريث ذوي الأرحام من التفصيل بين الموصي  
له المعين فتعتبر صحة الإيجاب وقت الوصية وغير المعين فتعتبر صحة يوم الموت بخالف ما في التنوير وغيره  
من اشتراط كون الموصي له حي وقتها لتحقيقنا وتقدير أوما في التنوير محمول على المعين فلا مخالفة بينه  
وبين ذلك التفصيل فيكون في المسألة التفصيل المذكور ولا يكون فيها خلاف حتى لو حكم بطلان  
الوصية على المردوم وقتها مطلقاً وان وجد حين الموت بناء على ظاهر ما في التنوير وغيره بكون حكمه  
فاسداً واجب النقض لعدم موافقته لقول مجتهد فيه حينئذ وعلى تقدير الخلاف فأى القولين المقتضى به  
وعلى أيهما المقول جوابكم شافياً ومختاراً جروا ورتجوا والسلام عليكم هو أجاب حفظه الله تعالى نعم  
تصح الوصية المذكورة فيختص به الموجودان المذكوران لأن الموصي له في هذه الحادثة غيره معين  
فتعتبر صحة الإيجاب يوم موت الموصي والموجود يوم الموت هنا ولذا احدى البنين المذكورين وأولاد  
الأخرى معدومون فلم يدخلوا في الإيجاب فلا يرثون ولدى البنت المذكورة فصار كالو أوصى  
لوجود معدوم وما ذلك إلا بناء على اعتبار يوم الموت خاصة فيستحق الوصية من كان موجوداً وقتئذ  
لعدم حاجته غيره له بعد دم دخوله في الإيجاب ثم خروجه لفقده شرطاً ما لو اعتبر في صحته يوم الإيجاب  
لا تكون هذه الوصية صحيحة أصلاً لأن السكك هنا معدوم وقتئذ وقد نص في التنوير في أوائل الوصايا  
وكذا غيره على اشتراط كون الموصي له حي وقت الإيجاب تحقيقاً وتقديراً كالوصية للحمل قبل نزع الروح  
فيه إذا ولد لأقل من ستة أشهر وعليه فلو كان الموصي له معدوماً لا تصح الوصية أصلاً وذكر في أثناء  
الوصية بالثلث ما هو صريح في اعتبار يوم الموت وأن ذلك على قول وقد عر عليه في شرحه مفع الغفار  
فروعاً عن الكافي يدل على اعتبار يوم الموت كالو أوصى لزيد ولولد بكر فمات ولده قبل موت الموصي فالكل  
لزيد قال وقد تبعه من الأئمة وذكري صاحب المخ جملته من القروى اعتبر فيها يوم الموت إلا أنه في  
جانب الوصية لغيره معين ثم قال في آخرها وذكر بعض المشايخ فيه روايتان ومثله في الدر المختار على  
التنوير فذلك مثبت وجود الخلاف في اعتبار يوم الإيجاب أو يوم الموت في غير المعين وإن فهم محشيه  
المحقق ابن عابدين أخذ من التفصيل الذي ذكره عن التتارخانية عدم الخلاف حيث اعتبر صحة  
الإيجاب وقت الوصية في الموصي له المعين وعليه يعمل ما ذكره الزيلعي من القروى واعتبر صحة وقت  
الموت في غير المعين وعليه يعمل ما في الكافي لأنها كذلك تورك بما فهمه على ما ذكر في المتن وشرحه ثم  
أمر بالتدبر وحمل ما ذكره في المتن وأوائل الكتاب أيضاً من اشتراط كون الموصي له موجوداً وقتها على  
ما إذا كان معيناً حيث ساق فيما كتبه عليه من خلاصة من التفصيل المذكور في عبارة التتارخانية ومن

ما فيها من التفصيل المذكور ما في الهندية من الباب الثالث في الوصية بثلاث المال بالعز والى المحظ  
 نقلا عن الأصل لكن بعد نقل صاحب التنوير بالعز والى بعض المشايخ ان في المسألة تر واثنين عقب ذكر  
 فروع الكفاي التي فيها الوصية بغير معين كيف ينفي الخلاف فلو حكم بضرب تلك القضاء بطلان الوصية  
 المذكورة في حادثة السؤال لعدم وجود الموصي لهم أصلا وقت الإيجاب لا لتحقيقه أو لا تفسد إرثا بناء على  
 القول باعتبار يوم الإيجاب في صحة الوصية لغير معين ولم يمنع من ذلك مانع لا يقال بطلان هذا القضاء  
 والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اهـ وهو ما يحكم طبعه فتاوى هذا المفتي المذكور  
 في سبع مجلدات رأيت السؤال والجواب بعينه ما فيها من كتاب الوصايا بالجلد السابع ولم يصرح بحفظه  
 الله بجواب قولي في السؤال وعلى تقدير الخلاف فأى القولين المفتي به وعلى أيهما المأمور ولكن يفهم  
 من جوابه بصحة الوصية المذكورة بناء على اعتبار يوم الموت وتقدمه ترجيحه له في فتاوى في قدمت بمثل هذا  
 السؤال إلى شيخ الاسلام بتونس ومفتيها المحقق سيدي أحمد بن الخوجه في جواب عنه بانه  
 الحمد لله مفيض المعارف والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وعلى كل من اهتدى به  
 وتبع ذلك الظل الوارف (أما بعد) فقد تأملت في السؤال أعلاه فكان الذي فتحه بي في الجواب انه تقرر  
 في دواوين المذهب الحنفي أن الوصية استخلاف من وجه قال الامام الزبلي لانه يجعله خليفة في ماله  
 وان لم تكن تلك الخاقية جبراعليه وبهذا فارق الميراث على ما بينه شرارح الهداية والامام الزبلي نفسه  
 قالوا ان الوصية اثبات ملك جديد ولا يملك أحد اثبات الملك بدون اختياره الى آخر ما قرره ومن جملة  
 ما قاله الاصحاح قدس الله تعالى ارواحهم ان أو ان ثبوت حكمها بعد الموت حتى يبطل رد الوصية وقبولها  
 في حياته ومن جملة ما فطح به كتبهم انه لو أوصى لأخيه وهو وارثه ومعلوم ان الوصية لو ارث لا تصح  
 ولكن عاش الموصي وولده بعد ان ومات عنه حتى صار الاخ وقت الموت ليس يوارث صحت الوصية لانه  
 وان كان وارثا وقت الإيجاب بطل الوصية لكن لا عبرة بذلك الوقت لان المعنى بطلان الوصية وجريان  
 أحكام الوصية وقت التأهل لاثبات الملك الجديد للموصي له وذلك بعد موت الموصي وعند ذلك يثبت له  
 الملك كما سمعت قاله تبر حينئذ وجود الموصي له عند ما تزهر نفس الموصي فمما سمي الموصي لهم  
 وعينهم فهذان لوازمه ومقتضيانه وجودهم حين الإيجاب للوصية لان الإشارة أو التسمية من لوازمها  
 عادة الوجود والنفي اذا ثبت ثبت بجميع لوازمه كما نص عليه علماءنا ومنهم الامام الزبلي في تبيينه في  
 انتفى الوجود حين الإيجاب للوصية انتفى لازم الوصية لمعين بالتسمية أو الإشارة فينتفى المأمور وهو صحة  
 الوصية وتبطل والى هذا أشار صاحب التتارخانية وفي فتاوى الامام الكبير قاضي خان رجل أوصى لأهل  
 العلم ببيع قلوبه ليدخل في هذه الوصية أهل الثقة وأهل الحديث ولا يدخل فيه من يتعلم الحكمة مثل كرام  
 سفيان وغيره لان هؤلاء يسمون المتكشفة لاطلبة العلم وفيها رجل أوصى وقال اعطوا من مالي بعد  
 موتي مساكين سكة كذا فلما مات الموصي أتى الوصي بالمسألة الى أهل السكة فقالوا لا تريد وليس لنا  
 حاجة قال أبو القاسم يرث المال الى الورثة ولولم يدفع المال الى الورثة حتى أتى على ذلك سنة مثلا ثم طاب  
 المساكين قال أبو القاسم يدفع المال الى الورثة لان المساكين لم يرثوا بطان الوصية وصارت ميراثا  
 الى غير ذلك من الفروع الدالة على ان المعنى صدق الوصف العنواني وقت موت الموصي ووجود الموصي  
 له اذ ذلك ولم يقل أحد انه يبر وجود المساكين في السكة وقت إيجاب الوصية وكذلك يعتبر وجود من  
 يصدق عليهم أولاد بناته عند زهوق نفس الموصي ويشهد لذلك فروع كثيرة من كتاب الوصية والوقف  
 كما يعلم ذلك من تتبعها وقد قال خير الدين الرملي وغيره ان الوقف يستقي من الوصية وحينئذ ما تم الا  
 قول واحد ومن أطاع في بطلان الوصية لعدم وقت إيجابها قلنا أراد اذا كانت لمعين كما هو العادة

والشأن في الوصايا وحينئذ الحكم في غير محله ولا ولا بدنته الموجودين وقت موت الموصي الثالث حوره  
 وقدر به أحد ابن الخوجه في مسئلة صفرا الخير من عام ١٢٩٨ هـ كالمعه وهو الذي قيل اليه نفس  
 الفقير في حصره مفتي صراستة على وجود الخلاف في الحادثة بكلام الدرر وهذه عبارته وقيل فيه  
 روايتان اهـ حكاه بقيل اشارة لضعفه كقول صاحب المنح وذكر بعض المشايخ ان فيه روايتين ومن  
 المعلوم ان القضاة مأمورون بالقضاء بالقول الزاج وليس على خلاف جاء معه من الخلاف له حظ من  
 النظر فان ظاهر ما حققته مفتي حاضرة تونس حفظ الله تعالى الجميع آمين فاحفظه فانه مهم والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن قبول الوصية حال حيات الموصي هل يكون معتبرا كافي عن القبول  
 بعد الموت فالجواب لا يكون معتبرا فلا يكفي عن القبول بعد الموت قال في التنوير وانما يصح  
 قبولها بعد موته فبطل قبولها وقد اورد هاهنا له الاذونات موصيه ثم هو لا قبول فهو لورثته اهـ والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن بهاء الفايح اذا هب دار الابنة فقيل او قبضها وبقيت عنده حتى مات  
 الفايح هل تكون هبته كهبه المصحح فالجواب نعم اذا كان لا يزداد مرضه يوما فوما قال في  
 التتبع المصحح الذي لا يزداد مرضه على يوم فهو كالمصحح كافي الخاتبة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن له زوجة ماتت ولها مال فهل يكون كفتها عليه اولى مالها فالجواب ان كفتها على زوجها وان كان  
 لها مال وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو المفتي بكافي التنوير ويرجح في البحر بأنه الظاهر ونقله  
 في التتبع والله تعالى أعلم **سئلت** فين له أبناء ثلاثة وقد أوصى لابنه بمثل نصيب ابن من أبنائه  
 فماذا ينوبه فالجواب انه ينوبه من التركة الربع كافي التتبع والله تعالى أعلم **سئلت** عمر  
 أوصى لزيد بن ثلث ماله ثم أوصى لزيد بن ثلث ماله أيضا ولم يرجع عن الأولى فكيف الحبل فالجواب ان  
 الثلث يقسم بينهما نصفين قال في التنوير اذا أوصى بثلث ماله ولم تجز الورثة فثلثه لهما نصفين اهـ مع  
 مزيد من شرحه الدر المختار والله تعالى أعلم **سئلت** عن أوصى لزيد وعمر وثلث ماله والخال أن  
 عمر أميت فهل لزيد الكل فالجواب نعم له الكل قال في التنوير وبثاته لزيد وعمر وهو ميت لزيد كله  
 قال في الدر أي كل الثلث والاصل ان الميت أو المردوم لا يستحق شيئا فلا يراحم غيره فصارت لزيد  
 وجدار وعامة فيه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أوصى لولد زيد بثلثه ثم مات ولزيد أولاد ذكور  
 واثان فهل يكون الثلث لهم جميعا فالجواب مافي حواشي المحقق ابن عابدين من كتاب الوقت وهذا  
 نصه روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن أوصى بثلث ماله لولد زيد فان وجد له ولد ذكور واثان  
 لصلبه يوم موت الموصي كان بينهم وان لم يكن له ولد لصلبه بل ولد ولد من أولاد الذكور والاثان كان لأولاد  
 الذكور دون أولاد الاثان اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصية بالتحفمات والتهايل واعطاء شيء  
 من المال بقر أو بهل هل يصح أم لا فالجواب ان المحقق ابن عابدين حقق أنه لا يصح وأنه  
 لا ثواب للقارئ ولا للموصي لان القراءة عبادة وطاعة لله تعالى فيشترط فيها أن تكون خالصة لوجه الله تعالى  
 فهو ما كانت مال يأخذه القارئ أو المهل كانت غير مقبولة فالوصية بها باطلة وقد أطال رحمه الله في ذلك  
 لكن عمل الناس في مشارق الارض ومغاربها على اعتبار هذه الوصية وصحتها وقد وقع مثل هذا السؤال  
 لشيخ الاسلام عصر الشيخ محمد العباسي المهدي مفتي الديار المصرية فأجاب بصحة هذه الوصية قال وهذا بناء  
 على ما عليه عمل الامة في ديارنا في سائر الازمان من حكم الشرع والمأثور على فتوى المتأخرين من  
 جواز أخذ الاجرة على الطاعات للصورة وتساهل الناس وتكاسلهم في الامور الخيرية قال والتعليل  
 بالضرورة وتكاسل الناس الملل بفتوى المتأخرين لا مانع من تحققة في مثل ذلك لاسباب في هذا الزمان  
 وقد كثرت وتداولت أوقاف المسلمين بذلك وتحررت به الحج الشرعية وحكم به من حكم الشرعية

مطلب قبول الوصية انما  
 يعتبر بعد موت الموصي

مطلب في هبة من بهاء  
 الفايح

مطلب كفن الزوجة على  
 زوجها

مطلب له أبناء ثلاثة وأوصى  
 لابنه بمثل نصيب ابن  
 من أبنائه

مطلب فيمن أوصى بالثلث  
 لزيد ثم أوصى بالثلث لعمر  
 مطلب أوصى لزيد وعمر  
 وأحدهما ميت

مطلب أوصى لولد زيد  
 بالثلث وله ذكور واثان

مطلب في الوصية بالتحفمات  
 والتهايل الخ

الحقيقة بين ظهراني العلماء في كل زمان اهـ وربما يستأنس له بقوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن ويجوز أخذ الاجرة على الرقية بالقرآن كافي البخاري وغيره والله تعالى أعلم

سئلت عن له أولاد ثلاثة فمات أحدهم عن أولاد في حياة أبيه فارتل أبوه أولاده أي أولاد الابن منزلة أبيهم يأخذون مثل ما كان يأخذه لو كان حيا فهل يصح ذلك ويصكون وصية تخرج من الثلث

فالجواب نعم هي وصية مخرجه الثلث قال في الاسعاف بعد كلام في الوصية بمثل نصيب الابن ومن هذا يعلم حكم المسألة الجارية في بلادنا المشهورة بوصية التزويل وهي أن يكون لشخص أولاد فيموت أحدهم في حياته ويترك أولاد فيتركهم منزلة والدتهم في الميراث اهـ والله تعالى أعلم

سئلت عن أوصى ثلث ماله لزيد وعاش بعد الوصية سنين وتصرف في ماله واستهلك كثيرا منه واكتسب أم والام تكن له وقت الوصية ثم مات فهل يأخذ الموصى له بالثلث ثلث ما خلفه مطلقا سواء كان حين الوصية أو حدث بعدها أجيبوا بنوح ووالسلام عليكم في فاجبت نعم يأخذ الموصى له بالثلث ثلث الخلف مطلقا قال الانقروى إذا أوصى لرجل ثلث ماله وله مال فله ذلك المال واكتسب مالا غيره فان ثلث ماله الذي اكتسبه للموصى له ولم يتعلق الوصية بالمال الموجود يوم الوصية حتى لا تبطل به لأكوه هذه وصية بشئ غيره معين والموصى به شائع في جميع المال اهـ والله تعالى أعلم

سئلت عن قال أوصيت فلان بجميع نصيبي من هذه السانية أعني البستان وعواربع ثم تبين أن مذهب فيه النصف فهل للموصى له النصف عما بقول الموصى بجميع نصيبي أو ليس له إلا الربع

فالجواب ما في الانقروية وهذا نصه قال أوصيت فلان بجميع نصيبي من هذه الدار وهو الثلث فإذا نصيبه من الدار النصف فله النصف كله ان تخرج من الثلث والبيع في هذا الخلف للموصية فان من قال لغيره بعث من فلان جميع نصيبي من هذه الدار وهو الثلث فكذلك ادركها وكان نصيبه النصف فالبيع يقع على الثلث اهـ معز بالمتارخانية والله تعالى أعلم

سئلت عن رجل أوصى أن يجهزه ويكفنه وينفذ وصيته بالثلث في وجوه البر والخير فلان بن فلان ثم مات فهل يكون فلان المذكور وصية في التركة كلها أعاد أو يقتصر بما ذكره له الموصى

فالجواب انه يكون وصية بما عاها في التركة كلها ولا يختص عاها له الموصى قال المحقق ابن عابد بن رحمه الله تعالى في حواشي الدرمانصة وما يجب التنبيه له انه إذا أوصى الرجل بتفريق ثلث ماله في وجوه الخير مثلا لاصار وصية بما عاها على أولاده وتركته اهـ والله تعالى أعلم

سئلت عن رجل أوصى لابناء أبيه ثلث ماله فلان وفلان وفلان بثلاث مخددة وليس لهم أبناء حين الوصية وقد عاش الموصى حتى حملت إحدى زوجات بنيه ومات وهو رجل في بطن أمه ووالدته أمه بعد موت الموصى بنحو ثلاثة أشهر فتحقق انه كان موجودا في البطن حين موت الموصى فهل تصح هذه الوصية ويختص بها هذا الموجود

فالجواب نعم وقد قلنا أول كتاب الوصية ما فيه شفاء العليل والله تعالى أعلم

### باب الوصى

علم في انه لا ينبغي للموصى أن يقبلها لانها على خطر وعن أبي يوسف للدخول فيها أول مرة غلط والثانية خيانة والثالثة سرقة وعن الحسن لا يقبل الوصى أن يعدل ولو كان عمر بن الخطاب وقال أبو مطيع ما رأيت شيئا مدة فمضى عشر بن سنة من يعدل في مال ابن أخيه فمضى في وابعضهم

احذر من الواوأت أر \* بعة فون من الحوف

واو الوصية والولا \* بة والوصية والوقوف

اهـ من رد المختار وهذه الامور الاربعة في حد ذاتها شروعة مرغوبة لما فيها من كثرة الثواب ان

مطلب في ازال أولاد الابن منزلة أبيهم

مطلب اذا أوصى بالثلث لزيد فله ثلث الخلف

مطلب قال أوصيت بجميع نصيبي من هذا المحل وهو الربع ثم تبين ان له النصف

مطلب أوصى أن يجهزه وينفذ وصيته فلان كان وصي في التركة كلها

مطلب أوصى لابناء أبيه وهم معدومون وقت الوصية ثم حملت واحدة من زوجات بنيه ثم مات الموصى

مطلب في أنه لا ينبغي للموصى أن يقبل الوصية

استقام فيها وسار على وفق ما أمره الله تعالى متبعا للحق مجتنبيا للباطل لا تأخذ به في الله تعالى لومة لائم  
سواء عنده فيها العذر والصدق والقريب والبعيد فالتحذير منها انما هو خوفاً من غلبة النفس واتباع  
المهوى فمن عام حول الحلي يوشك أن يقع فيه **وقال في معنى الحكماء** أعلم أن أكثر المؤلفين من أصحابنا  
وغيرهم بالغوا في الترهيب والتحذير من الدخول في ولاية القضاء وشددوا في كراهة السعي فيها ورغبوا  
في الاعراض عنها والنفور والهرب منها حتى تقرر في أذهان كثير من الفقهاء والعلماء أن من ولي  
القضاء فقد سهل عليه دينه وألحق بيده إلى التهلكة ورغب كما هو الأفضل وساء اعتقادهم فيه قال وهذا  
غلط فاحش يجب الرجوع عنه والتوبة منه والواجب تعظيم هذا المنصب التبريف ومعرفة مكانته  
من الذين فيه بعثت الرسل وبالقيا به قامت السموات والأرض وجعله النبي صلى الله عليه وسلم من الزم  
التي يباح المحسد عليها فقد جاء من حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال لا حسد الا في اثنتين رجل آتاه الله مالا فإسقطه علىهلكة في الحق ورجل آتاه الله الحكمة فهو  
يقضي بها ويوعى عملها وجاء من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنه عليه السلام قال هل تدرون من  
السايقون إلى طل الله يوم القيامة قالوا الله ورسوله أعلم قال الذين إذا أعطوا الحق قبلوه وإذا سئلوا  
بذلوله وإذا حكموا للمسلمين حكموا لأنفسهم وفي الحديث الصحيح سبعة يظلهم الله تحت ظلي  
عرشه الحديث فسد أبا لامام العادل وقال صلى الله عليه وسلم المقسطون على منابر من نور يوم القيامة على  
يمين الرحمن وكلتا يديه يمين وقال عبد الله بن مسعود لا نأقضي يوماً أحب إلى من عبادة سبعين عاماً مراده  
أنه إذا قضى يوماً بالحق كان أفضل من عبادة سبعين سنة فلذلك كان العدل بين الناس من أفضل أعمال البر  
وأعلى درجة الأجر قال الله تعالى وإذا حكمتم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين فأى شيء أشرف  
من محبة الله تعالى **وقد ما جاء من الأحاديث التي فيها تنحيف ووعيد قائمها في حق قضاة الجور**  
**الذين حكموا بغير الحق وعما فيه فيحفظ والله تعالى أعلم** **سئلت في الوصي إذا صرف على**  
**الائتمام من مالهم من غير تقدير قاض هل يعتد بصرفه ويصدق في مقدار ما صرف** **الجواب** نعم وقد سئل  
قارئ الهداية عن ذلك فأجاب بقوله للوصي أن ينفق على الصغار ولا يحتاج في ذلك إلى فرض قاض  
والقول قوله في مقدار ما أنفق إذا لم يكذب الظاهر وفي تحليفه خلاف اه والله تعالى أعلم **وقد سئل**  
**قارئ الهداية أيضا عن الوصي إذا باع عقار النيم لفقته لعدم مال ينذقه عليه بغير المثل بغير إذن الحاكم**  
**هل ينفذ أم لا** **جواب** إذا باع على هذا الوجه صريح ولا يحتاج إلى إذن الحاكم **وقد سئل** أيضا عن  
ذم هلاك من غير وصي وترك صغاراً وعقاراً عليه ديون فوضع البطريق يده على موجوده وباع العقار  
لوفاء دينه ونفقة الصغار فهل له ذلك أم قاضي المسلمين يتصرف على الصغار ولا يجوز لحاكم أهل الذمة  
فعل شيء من ذلك **جواب** أهل الذمة إذا كانوا يمتدنون شيئاً في معابدهم ويبيعانهم بتركون  
وما يمتدنون الا في الربا فانهم يمتنعون منه فإذا كان من معتقدهم أن بطريقهم يتصرف في تركتهم  
تركهم ولم يمتنع لهم فيه الا إذا نزعوا إلى حاكم المسلمين فينبذ يحكم بينهم بما يقتضيه شرع المسلمين اه  
**سئلت** عن رجل له ابن صغير له مال ورثه من أمه هو في يد أبيه وحفظه وهو محمود الحال نصب  
القاضي على الصغير المذكور الموجود وأبوه بالوصف المذكور وصيا لحفظ ماله ونزعه من الاب فهل ليس  
له ذلك والحالة هذه **الجواب** نعم ليس للقاضي ذلك والحال ما ذكر كما أفتى بذلك شيخ الاسلام على  
أفندي رحمه الله تعالى وقال في الخيرية وقد شاهدنا من بعض القضاة في هذا الامر أعجب العجائب وهو  
أنهم ينصبون مع الاب الحليم وصياً ويلزمون الاب بأخذ مال ابنه من ابنة ويكتبون ذلك في صحاح لائهم  
فلا حول ولا قوة الا بالله ان الله واناليه راجعون اه وقد وقع مثل ذلك في زماننا وما كنت أظن وقوعه

مطلب في أن أكثر المؤلفين  
بالغوا في الترهيب من  
الدخول في ولاية القضاء

مطلب في أن ما جاء من  
الأحاديث التي فيها التخويف  
انما هو في حق قضاة الجور  
مطلب للوصي أن ينفق  
على الصغار من غير حاجة  
إلى فرض قاض

مطلب القول قول الوصي  
فيما أنفق إذا لم يكذب الظاهر  
مطلب باع الوصي العقار  
للفقته بمثل الثمن بغير إذن  
حاكم نفذ

مطلب أهل الذمة بترك  
وما يمتدنون في بيعاتهم  
الا في الربا  
مطلب ليس للقاضي نصب  
وصي على صغير مات أمه  
وأبوه حي محمود الحال



مطلب زوجان لا وارث  
لواحد منهما سوى الآخر  
أوصى كل منهما بجميع ماله  
للاخر صريح  
مطلب اقرار الوصى بدين  
على الميت باطل

مطلب الوصى اذا قبل  
الوصية حال حياة الموصي  
ثم ردها بعد موته لا يعتبر رده

مطلب للقاضي استبدال  
الوصي المختار اذا عجز عن  
القيام بالوصية

مطلب اذا كان أب الصغير  
مسرفا نزع منه القاضي  
مال الصغير ووضعه في يد  
عدل

مطلب ليس لأمين بيت  
المال نزع التركة من يد  
الوصي

مطلب أشهد انه يتفق من  
ماله حال غياب مال الصبي  
ليرجع له الرجوع

مطلب يصدق الوصى في  
الدفع الى الصبي بعد رشده

قبل زمانا حتى رأيت ما ذكر عن الخيرية فقلت لا حول ولا قوة الا بالله والله تعالى أعلم **سئل** في زوجين لا وارث لواحد منهما سوى الآخر أراد أن لا يخرج من تركته واحد منهما شيئا غير زوجته في الحيلة **جواب** الحيلة أن يوصي كل واحد منهما لالاخر بجميع ماله ولا يتعنه بيت المال عنده لانه غير وارث اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اقرار الوصى عن الميت بدين هل يعتبر أم لا وعما اذا أنفق من مرقه وخبره مع جله عياله هل له محاسبته به وأخذه من ماله **الجواب** ان اقراره بدين على الميت باطل كافي الخيرية (والجواب عن الفصل الثاني) ما في القضية وهذا القظه وصي يتفق على الصبي من مرقته وخبره حتى بلغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان أنفقه ليرجع عليه اه قال الخبير الرمي **سئلت** عن جعل زيد أوصيا على أولاده فقيل منه حال حياته وبعد موته رده ولم يقبل هل لا يعتبر رده بعد قبوله حال حياته أجيبوا نؤجروا **الجواب** انه حيث قبل أولاده ولا يعتبر رده بعد الموت قال في التنوير من أوائل باب الوصى أوصى الى زيد وقبل عنده فان رده عنده يرتد والا لا يصح الرد بغيره فان سكت فبات فله الرد والقبول وزعم عنه الوصية ببيع شيء من التركة وان جهل به أي يكونه وصيا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصى المختار اذا كان عاجزا عن القيام بالوصية وظهور عجزه للقاضي فهل له أن يستبدله بغيره **الجواب** نعم له ذلك قال في التنوير ولو ظهر للقاضي عجزه أصلا استبدل غيره ولو عزل أي الوصى المختار القاضي مع أهلية له ما نفذ عزاله وان جار القاضي وأثم نعم صح في جامع التصويات انه لا يتعزل بعزل القاضي نقله في الدر ثم نقل عن المصنف عن شيخه ما نصه فقد ترجع عدم صحة العزل للوصي فكيف بالوظائف في الاوقاف اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الاب اذا كان مسرفا يخاف منه على مال صغيره هل للقاضي أن ينزعه منه ويحمله في يد وصي يختاره للصغير **الجواب** ما في الخاتمة وهو هذا ولو كان الاب حيا وخيف منه على مال ولده الصغير فان القاضي يخرج المال من يده اه ونقل الكندوي عن تمة الله تعالى أن الاب اذا كان مسرفا مفسدا مسرفا مبدرا للمال للقاضي أن يأخذ مال الصغير ويضعه على يده عدل الى وقت بلوغه وأفتى بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض وارثه غائب فأوصى زيداعلى تركته ليتبسط بها ويحفظها حتى يرصلها الى الوارث ثم مات فقضى الوصى التركة ليوصلها الى الوارث فقام عليه أمين بيت المال وأراد نزع التركة منه لانه يكون عنده حتى يأتي الوارث وبأخذها منه فهل لا يمكن الأمين المذكور من أخذها والحال ما ذكر **الجواب** نعم ليس لأمين بيت المال والحالة هذه كما أفتى بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصى اذا أنفق على البيت من ماله حيث لم يكن للبيت مال حاضر في يده وأشهد انه يتفق عليه ليرجع في ماله اذا حضر فهل له الرجوع في ماله والحالة هذه **الجواب** نعم يرجع والحالة هذه قال في التنوير وصي أنفق من ماله والحال أن مال البيت غائب فهو أي الوصى كالأب منقطع الا أن يشهد انه قد رجع عليه أو انه يرجع عليه ذكره في باب الوكالة بالخصوص والقض وأفتى به في الحامدية من كتاب الوصية والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصى اذا دفع للصبي بعد بلوغه رشدا ما بقي عنده من ماله ثم أنكر القبض فهل يصدق الوصى بيمينه في الدفع اليه **الجواب** نعم كما أفتى بذلك الخبير الرمي في كتاب الوصايا والله تعالى أعلم **سئلت** عن الأب اذا أوصى ضياع مال أولاده أو أوقفه عليهم هل يصدق بيمينه **الجواب** نعم قال في أدب الاوصياء ولو أوصى الأب بعد ما طلب منه المال بعد البلوغ ضياعه أو أوقفه عليه وهو نفقة المثل في ماله صدق بيمينه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن صغيره أب مسرف مبدر يخاف على ماله منه فهل للقاضي نزع ماله ووضعه عند أمين **الجواب** نعم قال الرمي في حواشي جامع الفصولين نقلنا عن

الخائبة وله معنى القاضي أن يأخذ مال اليتيم من والده أن كان والده مراً فامبذروا بضعه على يد عدل  
 إلى أن يبلغ اليتيم اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن مات في دار الغربية وأوصى قبل موته رجلاً لا يأخذ  
 ماله وأوصاه إلى وراثته في وطنه فأناؤه أمين بيت المال وأراد أخذه منه ليكون بيده حتى يأتيه الورثة  
 فهل ليس له ذلك والحالة هذه **فالجواب** ليس له ذلك كما أنفي به شيخ الإسلام على أقدي رحمه الله  
 تعالى وهو في فتاويه قبيل باب نصر فأت الوصي والله تعالى أعلم **سئلت** عن وصي يتفقد المثلث في  
 وجوه الخير إذا نفذ وصرفه فيها ثم أنكره الأيتام بعد بلوغهم هل يصدق في ذلك **فالجواب** نعم يصدق  
 الوصي في ذلك بعينه كما أنفي به في الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن أيتام قدر لهم القاضي نفقة  
 لا تكفيهم فأفق عليهم الوصي بقدر كفايتهم زيادة على المفروض هل له ذلك يصدق بعينه **فالجواب**  
 نعم كافي الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** فيما لو كان للميت وصي على تركه غائب ولا يعلم القاضي  
 فنصب له وصياً من طرفه ثم جاء الوصي المختار هل يكون هو الوصي المقصود وبلغوه منصوب القاضي  
 وهل تصرف وصي القاضي حال غيبة المختار فأخذ جوابكم توجروا **فالجواب** نعم إذا جاء الوصي المختار  
 كان هو الوصي دون منصوب القاضي وينفذ تصرف وصي القاضي حال غيبة الآخر لو كانت الغيبة  
 منقطعة قال الله تعالى رحمه الله تعالى في الدار المختار ما نصه لو لم يعلم القاضي أن للميت وصياً ثم حضر  
 الوصي فأراد الدخول في الوصية فله ذلك ونصب القاضي الآخر لا يخرج الأول اه قال المحقق ابن  
 عابدين والوصي هو الأول دون وصي القاضي لانه اتصل به اختيار الميت كما إذا كان القاضي عالماً قال  
 بقي أن تصرف الثاني بعينه الأول هل هو نافذ والظاهر نفاده لو الغيبة منقطعة وفي الاشباه ولا ينصب  
 القاضي وصياً مع وجوده أي وصي الميت إذا غاب غيبة منقطعة أو أقر لم تدعى الدين اه والغيبة المنقطعة  
 أن يكون في موضع لا تصل إليه القوافل كافي حاشية أبي السعود وفي الولوالجية ادعى رجل ديناً على  
 الميت والوصي غائب ينصب القاضي خصماً عن الميت ألا ترى أنه لو كان حاضراً وأقر بالدين ينصب  
 القاضي خصماً عن الميت ليصل المدعي إلى حقه لان اقرار الوصي على الميت لا يجوز ولا يملك المدعي أن  
 يخاصم الوصي فيما أقر به اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل للوصي المختار اخراج نفسه من الوصاية  
 بعد قبوله **فالجواب** ليس له ذلك كما في رد المختار ثم قال والحيلة فيه شيان أحدهما أن يجعله  
 الميت وصياً على أن يعزل نفسه متى شاء الثاني أن يدعى ديناً على الميت فيتمه القاضي فيخرجه اه معترفاً  
 إلى الاشباه قال صاحب الرد والظاهر أن هذا في وصي الميت أما وصي القاضي فقد مناعن الجزائية انه  
 يعزل نفسه بعلم القاضي تأمل وقوله فيخرجه فيه خلاف وفي الهندية عن الخصاص انه لا يخرجه بل  
 يجعله للميت وصياً في مقدار الدين خاصة وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن الوصي هل يملك بيع عقار الصغير لاجل نفقة الصغير أم لا **فالجواب** نعم عليك ذلك قال في الدرر  
 وجاز بيعه عقار صغير من أجنبي لامن نفسه بضعف قيمته أو نفقة الصغير أو دين الميت أو وصيته مرسلة  
 لا تعادله إلا منه أو يكون غلته لا تريد على مؤنته أو خوف خرابه أو نقصانه أو كونه في يد مغلوب وهذا  
 لو البائع وصياً لامن قبل أم وأخ فاتهم لا يملك كان بيع العقار مطلقاً لا شراء غير طعام وكسوة قال ولو  
 البائع أباً فان محموداً عند الناس أو مستوراً والحال يجوز اه قوله أو نفقة أي وإن كان يمثل القيمة أو عين  
 يسير اه طهطاوى قال ابن عابدين وكذا يقال فيما بعده فيما يظهر بدليل فله مقابلة الأول وقوله  
 أو دين الميت أي دين على الميت لا وقاله إلا يبيعه لكن يبيع بقدر الدين فقط على المفتي به ومثال الوصية  
 المرسلة وصيته بما ثمة مثلاً وقوله في يد مغلوب كان استردده منه الوصي ولا ينفقه وخاف أن يأخذ  
 المغلوب منه بعد ذلك تمسك بما كان له من اليد فالوصي يبيعه وإن لم يكن لليتيم حاجة إلى ثمنه كما في بيع

مطلب مات في الغربية  
 وأوصى رجلاً لا يملك ماله إلى  
 وراثته ليس لو كسب بيت  
 المال تزعمه منه

مطلب يصدق الوصي  
 بعينه فيما نفذ من الوصية

مطلب غاب الوصي المختار  
 ولا يعلم القاضي فنصب  
 وصياً ثم جاء الغائب كان  
 هو الوصي

مطلب ليس للوصي المختار  
 اخراج نفسه

مطلب للوصي بيع عقار  
 اليتيم لنفقة ونحوها

الخانية اه من الرد والله تعالى أعلم **سئل** في وصي قضى دين الميت الثابت بشهود من غير  
 اذن قاض هل لا يضمن ذلك الوصي فاجواب انه لا يضمن والحالة هذه ففي نقول الكفوى عن  
 فتاوى شيخ الاسلام على أفندي مانصه واذ قضى الوصي دين الميت بشهود فلا ضمان عليه وان كان  
 قضى ذلك بغير أمر القاضي لانه قائم مقام القاضي في جوابه وتقريره الذمة بقضاء الدين من حوائجه وقد  
 كان اصحاب الدين أن يأخذ دينه اذا ظفر بجنس حقه من التركة فلا وصي أن يعطيه أيضا وان لم يأمره  
 به القاضي اه وفي كتاب أدب الاوصياء مانصه قضى الوصي دين الميت بالشهود لم يضمن لاحد اه  
 والله تعالى أعلم **سئل** عن الوصي المختار اذا طلب من القاضي أن يقدّر له أجره على عمله هل يجيبه  
 القاضي الى ذلك أم لا فاجواب انه لا يجيبه القاضي الى ذلك كما أتت بذلك شيخ الاسلام على أفندي  
 رحمه الله تعالى وقد نقل الكفوى عن الفقيه مانصه الوصي اذا نصبه القاضي وعين له أجره بقدر أجر عمله  
 جاز وأما وصي الميت فلا أجر له على الجميع اه وقد دفع مثل هذا السؤال الى حامد أفندي فاجاب عنه  
 بقوله نعم له أجر مثل عمله استحسننا لو محتاجا كافي الخانية والبرازية وهو لما أخذ به كافي الخيرية وحواشي  
 الاشياء للكفوى قال المنع ابن عابدين أقول تقييده بقوله لو محتاجا موافق لما في الآية النسيئة ومن كان  
 فقيرا فلا يأكل بالمعروف ونص عبارة الخانية وعن نصير الوصي أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه  
 اذا ذهب في حوائج اليتيم قال بعضهم لا يجوز وهو القياس وفي الاستحسان يجوز أن يأكل بالمعروف اذا  
 كان محتاجا بقدر ما سعى اه ونحوه في البرازية وهذا صريح ان الاستحسان ان له قدر أجر مثل عمله لو محتاجا  
 وظاهره ان له ذلك وان لم يفرض له القاضي أجره لكن في جامع الفصولين عن شارح الطحاوى ولا يأكل  
 الوصي لو محتاجا الا اذا كان له أجره فبأكل قدر أجرته اه والظاهر ان هذا مبني عن القياس من أنه ليس  
 له الاكل قال في أدب الاوصياء والقياس أن لا يأكل كل له وم قوله تعالى للذين يأكلون أموال اليتيم ظلما  
 انما يأكل كالغنم (قال الفقيه) ولعل قوله تعالى ومن كان فقيرا فاسألوا منه بما له الآية في ذلك كما قيل  
 الى اختيار الثاني وهو قول الامام قال الفقيه قال أبو ذر وهو الصحيح لانه شرع في الوصاية منه برعا فلا  
 يوجب ضمانا اه قال الاستيعابي في شرحه الا اذا كان له أجر معلوم فبأكل بقدره اه فقد ظهر به  
 ان الاستحسان هو انه لا يأكل لو محتاجا لو لم يفرض له أجره وان القياس أن لا يأكل مطاعا الا اذا فرض له  
 أجر على ما قاله الاستيعابي وان القياس هو قول الامام وصححه أبو ذر ومال اليه الفقيه وما في الفقيه لم يقيد  
 بالاحتياج فلا يخالف ما في الخانية وتعامه في التنقيح والله تعالى أعلم **سئل** عن مات عن أولاد  
 صغار وأب وأوصي وصيا على أولاده هل يكون هذا الوصي مقدما على أبي الميت وهو جده الصغار  
 فاجواب نعم قال في التنوير ووصي أبي الطفل أحق بماله من جده اه قال المحقق ابن عابدين الولاية  
 في مال الصغار للأب ثم وصيه ثم وصي ولولم يوص له الوصي فلو مات الأب ولم يوص له الوصي فلو مات الأب ولم يوص له الوصي ثم  
 وصي وصيه فان لم يكن للقاضي ومنصوبه اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الوصي بتنفيذ الوصية  
 اذا نفذها من مال نفسه هل له الرجوع في التركة فاجواب نعم له ذلك قال في التنوير ووصي انفسه  
 الوصية من مال نفسه يرجع مطاعا قال شارحه العلاني وعليه الفتوى درر اه قال محشي ابن عابدين  
 وفي البرازية هو المختار اه وفي جامع الصغار ولولم يوص له الوصي فلو مات الأب ولم يوص له الوصي فلو مات الأب ولم يوص له الوصي ثم  
 الوصي في جميع ما تركه الميت لان الجد قائم مقام الأب عند عدم الأب فكان حق التصرف والحفظ في  
 ذلك له اه والله تعالى أعلم **سئل** عن وصي باع عقار يثم لدين منه لاثم طلب منه باكثر مما باع  
 هل ينقض بيع الوصي حينئذ فاجواب نعم ما في الدر المختار وهذا نصه ولو باع الوصي شيئا من مال  
 اليتيم ثم طلب منه باكثر مما باعه رجعت القاضى فيه الى أهل البصيرة والامانة ان أخبره انسان منهم ان باع

مطلب قضى الدين الثابت  
 بشهود من غير اذن قاض  
 لا يضمن

مالم يطلب الوصي المختار  
 من القاضي تقدير أجره في  
 مقابلة عمله لا يجيبه

مطالب وصي الاب مقدم  
 على الجده من الاب

مطلب الوصي بتنفيذ  
 الوصية اذا نفذها من مال  
 نفسه له الرجوع

مطالب باع الوصي عقارا في  
 دين مثلام طلب منه باكثر  
 الخ

بقية وان قيمته ذلك لا يلتفت القاضي الى من يزيد اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن وصي قضى دين الميت من غير أمر القاضي فلما كبر اليتيم أنكر الدين على أبيه هل يضمن الوصي مادفعه حينئذ فاجبت ❊ نعم يضمن الوصي مادفعه والحال ما ذكر قال في جامع الفصولين قضى وصيه ديناً ٣ بغير أمر القاضي فلما كبر اليتيم أنكر ديناً على أبيه ضمن وصيه مادفعه لولم يجد بينة أذاً فرببب الضمان وهو الدفع الى الاجنبى ولو أقر به الوارث وأدعى الوصي دفعه من التركة صدق اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أوصى على أولاده رجلين مع اليتيم صرف أحدهما واحده مات أحدهما هل يجوز تصرف الحى وحده أم لا فالحواب ليس للحى منهما أن يتصرف في التركة عند الطرفين الامام ومحمد رحمهما الله تعالى فرفع الامر الى الحاكم فان رأى الضم ضم اليه وان رأى أن يجعل الحى وصيا وحده جاز في سنة حينئذ بالتصرف وقال أبو يوسف بن عبد الحى بالتصرف ولا يرفع الامر الى الحاكم اه من أدب الاوصياء والله تعالى أعلم ❊ سئلت هل للوصى أن يدفع مال اليتيم لمن يعمل فيه مضاربة فاجبت ❊ نعم له ذلك وله أن يعمل فيه هو مضاربة كما أتى بذلك في البهجة ونقل عن الاختيار شرح المختار مانعه وللوصى أن يدفع المال مضاربة ويعمل فيه هو مضاربة لانه قائم مقام الاب وللأب هذه التصرفات فكذلك الوصى فان عمل بنفسه أشبه على ذلك لان له أن يتصرف في مال الصغير اه وفي أدب الاوصياء وللوصى أن يضارب في مال الصغير وأن يدفعه لآخر مضاربة قوله أن يضع ويتجرو بشارك وأن يدفعه للبضاعة والتجارة والشركة وأن يفعل كل ما كان خيراً لليتيم اه والظاهر أن الجدة كذلك ذلك دفع مال اليتيم لغيره مضاربة لان الجدة كالأب الا في مسائل است هذه منها كافي الاشياء ورد المختار من الفرائض وفي البرازة مانعه ترك أولاداً وأباً ولم يوص الى أحدهما كالاب ما علك الوصى اه وفي الخاتمة ان الجدة في هذه الصورة أعنى صورة البرازة بمنزلة الوصى في حفظ التركة والتصرف فيها أى تصرف كان اه وفي جامع الفصولين بعد ذكر الاب والجدة والوصى مانعه ولكل هؤلاء ولاية التجارة بالمعروف في مال اليتيم اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن وصى تصرف في مال اليتيم بالتجارة فربح فقال كنت مضارباً والحال انه لم يشهد على المضاربة في ابتداء التصرف فهل يصدق في ذلك فيما أخذ من نفسه نصف الربح مثلاً فالحواب انه لا يصدق بدون ائمه اد قال في أدب الاوصياء تصرف الوصى أو الاب في مال اليتيم فربح فقال كنت مضارباً لا يكون له من الربح شيء الا أن يشهد عند التصرف انه يتصرف فيه بالمضاربة وهذا في القضاء أما في الديانة فيجوز له أخذ ما شرب من الربح وان لم يشهد عليه اه قال ابن عابدين بعد دفعه له وقدمنا انه ليس للوصى في هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت هل للقاضي التصرف في مال اليتيم ببيع أو نحوه مع وجود وصى نصبه هو عليه فالحواب ليس للقاضي ذلك والحالة هذه قال في المغتنة لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه اه قال في الاشياء وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن الوصى اذا ظهرت خيانتة هل للقاضي عزله فالحواب نعم كما أتى بذلك في التنقيح معزى بالادب الاوصياء والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن الجد أبى الاب هل يملك بيع عقار الصغير الذي هو ابن ابنة لدين على الميت فالحواب ان الجدة لا يملك ذلك قال في أدب الاوصياء الوصى الاب يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وليس للجد ذلك اه وفي الدر المختار نقل عن المنية ليس للجد بيع العقار والعروض لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا بخلاف الوصى فان له ذلك اه ونقل بحشية الشامي عن الخاتمة فرق أبو حنيفة بين

٣ قوله بغير أمر القاضي الخ لعل هذا حيث لم يكن شهود على الدين فلا ياتي ما قدمناه وبطل لذلك قوله بعد لولم يجد بينة والله تعالى أعلم

مطلب أوصى على أولاده  
رجلين مع الخ

مطلب للوصى دفع مال  
اليتيم مضاربة

مطلب اتجر الوصى فربح  
فقال كنت مضارباً ولم يكن  
أشهده لا يصدق

مطلب لا يملك القاضي  
التصرف في مال اليتيم مع  
وجود وصى ولو منصوباً  
من جهته

مطلب للقاضي عزل  
الوصى اذا ظهرت خيانتة  
مطلب لا يملك الجد بيع  
العقار لدين على الميت

مطالب للوصي خلط نفقة  
الصغير مع نفقته اذا كان فيه  
رفق باليتيم  
مطلب في وصي أقر بقبض  
دين الميت الخ

مطلب يشترط حضرة  
الصبي عند نصب القاضى  
وصيا عليه  
مطلب لا يضمن الوصى اذا  
مات بمجهلا

مطلب لا يجوز بيع عقار  
الصغير بغير فاحش  
مطلب بيع الوصى العقار  
في الدين مع وجود ما بقي به  
من العروض لا يجوز  
مطلب ادعى الوصى دفع  
المال بعد الرشد بصدق  
بيئته

مطلب باع الوصى ولم يقبض  
الثمن حتى مات فولاية  
القبض لورثته

مطلب يجوز للاب شراء  
مال ابنه لنفسه بمثل القيمة  
مطلب أنفق الوصى في  
خصوصة للصبي هل يضمن

مطلب اذا ضاع مال الصغير  
من يد الوصى من غير تقصير  
منه في الحفظ لا يضمن

مطلب أودع الوصى مال  
اليتم فضاع لا يضمن

الوصى وأنى الميت فلو وصى الميت ببيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وأبو الميت له بيعه للقضاء الدين  
على الاولاد لا لقضاء الدين على الميت قل خمس الأئمة الخواص هذه فائدة تحفظ من الخصاص وأما محمد  
فأقام الحجة فقام الاب ويقول الخصاص يفتى اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل للوصى أن يخلط نفقة  
الصغير مع نفقته ان كان في ذلك رفق باليتيم **الجواب** نعم له ذلك كما أفتى بذلك في التمتع ولفظه  
هكذا نعم للوصى خلط النفقة المفروضة لليتمين في ماله ان كان خيرا لهما اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن وصى على يتيم أقر بقبض دين ولد اليتيم عن هو عليه ثم بلغ اليتيم فطلبه من الوصى هل له ذلك ويكون  
نصديق له في اقراره بقبضه **الجواب** نعم كما أفتى بذلك في البهجة ونقل فيها عن لقاعدة مانصه اذا  
أقر الوصى بقبض الدين ثم بلغ اليتيم ان شاء طالب الوصى وتكون مطالبة به تصديقا له في اقراره بقبض  
أشار الى أن أقر الوصى بالقبض لم يلزم اليتيم اه والله تعالى أعلم **سئلت** في نصب القاضى وصيا  
على صغير هل يشترط فيه حضور الوصى يندى القاضى **الجواب** نعم يشترط حضوره قال في  
البرازية وحضور الموقوف عليهم حال النصب يعنى نصب المتولى لا يشترط بخلاف ما لو جهر وصي للصبي  
حيث يشترط حضرة الصبي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصى اذا مات بمجهلا لم يرص به ال  
اليتم ولم يبينه هل لا يضمن **الجواب** انه لا يضمن قال في جامع الفصولين ولا يضمن الوصى عوته بمجهلا  
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بيع الوصى عقار الصغير بغير فاحش هل لا يجوز واذا باع عقاره  
لدين وفي العروض وقائه فهل يكون البيع باطلا **الجواب** ان يبيع عقاره بغير فاحش لا يجوز قال  
الكفوى وبغير فاحش لا يجوز **والجواب** عن الفصل الثاني ان يبيع الوصى عقار لدين له وفاقه من  
العروض باطل قال في البرازية وعند الثاني ان في قيمة العروض وقائه بغيره باطل اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن الوصى اذا ادعى دفع مال اليتيم اليه بعد رشه وانكر اليتيم ذلك فهل يصدق الوصى في  
ذلك **الجواب** نعم يصدق في ذلك بيمينه فقد نقل الكفوى عن الننف أنه يصدق لانه أمين وكل أمين  
القول قوله مع يمينه اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في وصى باع مال يتيم ولم يقبض غنمه حتى  
مات الوصى فهل قبض الثمن لورثة الوصى أحب وانزجروا **الجواب** نعم ولاية القبض لورثة الوصى  
أو وصيه فلو لم يكن له وصى نصب القاضى له وصيا لكل في جامع النصارين ونقله الكفوى والله تعالى أعلم  
**سئلت** ما قولكم في الاب اذا اشترى مال ابنه الصغير لنفسه بمثل القيمة هل يجوز **الجواب** نعم  
يجوز ذلك كما أفتى به شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى وقد نقل الكفوى مانصه الاب اذا اشترى مال  
ابنه الصغير لنفسه بمثل القيمة أو بغير يسير يجوز ولا يجوز بالغبن الفاحش والوصى اذا اشترى بمثل القيمة  
أو بغير يسير لا يجوز بالاجماع وبأكثر من قيمته يجوز الا عند محمد اه معز بالعمادة والله تعالى أعلم  
**سئلت** ما قولكم في وصى صرف مالا من مال اليتيم على باب القاضى هل يضمن أم لا **الجواب**  
ما في البرازية من الاجارة وهو هذا الوصى اذا أنفق في خصوصة للصبي على باب القاضى فما كان على وجه  
الاجارة كاجرة المشخص والسهال والكتاب لا يضمن وما كان على وجه الرشوة يضمن اه والمراد انه  
لا يضمن مقدار أجر المثل والغبن اليسير كافي في الغنابة والله تعالى أعلم **سئلت** اذا ضاع بعض مال  
اليتم من يد الوصى بلا عتد ولا تقصير هل لا يضمنه **الجواب** نعم لا يضمنه قال الكفوى ولوضاعت  
لتركة في يد الوصى لا يضمن لانه أمين فيه لان له ولاية الحفظ اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصى  
يودع مال اليتيم عند أمين فيضيع عند المودع هل لا يضمن عليه **الجواب** نعم لا ضمان عليه فان  
للوصى ايداع مال اليتيم في فصوله وهذا مما يجب حفظه جدا وقال الكردى الاب والقاضى  
مثله ولو ضاع عند المودع لا ضمان عليه ما نقله الكفوى عن الفضائية والله تعالى أعلم **سئلت** عن

مطلب امرأة أو وصت على  
ولدها أجنبيامع وجود أبيه  
لا يصح حيث كان الأب  
محمود الحال

امرأته أولاد صغير وزوج هو أب الصغير أو وصت على ولدها المذكور أجنبيامع وجود أبيه فهو ل يصح  
وعليك بعدموتها التصرف في مال الظن المذكور أم لا فالجواب انه لا عليك ذلك وانما ذلك لايه فهو  
أولى من وصي الام والمسئلة في الوهبانية حيث قل

والد طفل أو وصت الام غيره \* أحق به ان كان عدلا وأجدر

وأصنافا في القنية قال سئلت عمر أو وصت الى أبيها وماتت عنه وعن ابن صغير وزوج هو أب الصغير  
فولاية التصرف حفظ المال لوصيه أم باب الصغير قلت فتوقف طالبا في الكتب حتى ظنرت في  
الزيادات في الباب الثالث من كتاب الوصايا أن ولاية التصرف في هذا المال وولاية الحفظ للأب دون  
وصيه اه نقله الشرنبلالي في شرح الوهبانية وقامه فيه والله تعالى أعلم سئلت عن وصي  
القاضي هل عليك بيع عقار اليتيم من ابنه أو نحوه من لا تقبل شهادته فالجواب انه لا عليك ذلك قال  
في البهجة نقل عن البرازية وكذا لا عليك وصي القاضي البيع من لا تقبل له شهادته اه والله تعالى أعلم  
سئلت عن وصي على يتييم نفع اليتيم وطلب منه ماله وهو لم يؤنس رشده فهل لا يدفعه اليه  
فالجواب نعم لا يدفعه اليه الا اذا ظهر رشده فان باع غير رشيد لا يدفع اليه المال في قولهم فاذا بلغ خسا  
وعشرين سنة دفع اليه المال عند الامام وقالا لا يدفع اليه مادام سنيها كذا في شرح الوهبانية  
للشرنبلالي وهي في النظم حيث قال

ولم يعط مالا بالبلوغ وصيه \* الى ما يرى منه الرشاد ويظهر اه والله تعالى أعلم

### كتاب الفرائض

مطلب فيما يبدأ به من  
التركة

مطلب في بيان من يتقدم  
من الورثة اذا كان فيهم  
أصحاب فروض وغيرهم  
مطلب فيمن سقى زوجته  
سما فانت هل يرثها

سئلت عما يبدأ به من تركة الميت فالجواب ما في التنوير برأيه يبدأ بتجهيزه من غير تقدير ولا  
تبدير ثم دينه الى ما لم يطلب من جهة العباد ثم وصيته من ثلث ما بقى ثم يقسم الباقي بين ورثته اه والله  
تعالى أعلم سئلت اذا مات الميت وله ورثة أصحاب فروض وعصبة وغيرهم من يتقدم منهم شرعا  
فالجواب كما في التنوير أنه يبدأ بذي الفروض ثم بالعصبات النسبية ثم بالمتقى ثم بعصبة المذكور ثم  
الزاد ثم ذوى الارحام ثم مداهم مولى المولاة ثم المقر له بنسب لم يثبت ثم الموصى له بما زاد على الثلث ثم  
في بيت المال اه والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم في رجل سقى زوجته دواء لاجل الحمل فانت من  
ذلك الدواء هل يرثها والحالة هذه فالجواب ما في الخلاصة وهذا نصه ولو سقى امرأته دواء لاجل الحمل  
فشربت وماتت ان كان لا يعلم ان الدواء يقتلها لا يحرم من الميراث ولا يأنم وان كان يعلم يحرم ولكن هذا  
اذا أجبرها أما اذا أخذت الدواء ببدنها وشربت لا يحرم مطلقا اه والله تعالى أعلم سئلت عن  
نصراني أسلم عن زوجته نصرانية ثم ماتت وهي كافرة فهل لا يرثها والحالة هذه فالجواب انه لا يرثها لان  
اختلاف الدين مانع من التوارث قال في الملتقى ويمنع الارث الرق والقتل واختلاف الملتين واختلاف  
الدارين حقيقة وأوحكا اه ودليله من الحديث قوله عليه الصلاة والسلام لا يرث المؤمن الكافر ولا  
الكافر المؤمن والله تعالى أعلم سئلت عن ذي مات في دار الاسلام عن أخ شقيق في دار الحرب  
هل يرثه والحالة هذه فالجواب لا يرثه لاختلاف الدارين كما مر اه والله تعالى أعلم سئلت  
عن رجل مات عن بنته لصلبه وعن ابن ابنة كيف تقدم التركة بينهما فالجواب ان النصف للبنت فرضا  
والباقي لابن الابن نصيبا والله تعالى أعلم سئلت عن جماعة مسافرين في سفينة واحدة غرقوا  
فما واجبه اولادهم من مات منهم م أولا كيف الحكم فيهم فالجواب ما نقله الكفوي وهذا نصه  
الفرق والهدى اذ لم يعلم أيهم مات أولا فقال كل واحد لاهل بيته ولا يرث أحد منهم من الآخر

مطلب مات ذى في دار  
الاسلام عن شقيق في دار  
الحرب لا يرثه

مطلب مات عن بنت وعن  
ابن ابن

مطلب في حكم الغسرقى  
والهدى اذ لم يعلم أيهم مات  
أولا

مطلب في ولاء العتقة

مطلب مات عن ابني عم  
أحدهما أخوه لأمهمطلب في أن اختلاف  
الدارين يمنع التوارث  
فيما بين الكفارمطلب أقرب باخ ثم مات عن  
عمة الخمطلب مات عن أب و جدة  
لاب و جدة أم أم من الوارث  
مطلب مات عن شقيق  
وأخت لاب تكون محبوبةمطلب مات عن ابن أخت  
فقط فهو الورثمطلب في بيان الوقت الذي  
يجري فيه الارث

وهكذا في كل جماعة ما توالى لا يدرى أيهم مات كالقتلى والحرق ونحوهم وهو قول عامة الصحابة والعلماء  
 اه وعزاه الى الاختيار في القرائض والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن امرأة أعتقت عبدا وله ابن ثم  
 ماتت عن ابنتها ثم مات العبد فهل يرثه ابن العتقة بطريق الولاء فالجواب أنه يرثه بالولاء ففي الكفوى  
 عن الظهيرية ولاء العتقة للمعتق ولعصبته ولا يكون لعصبة عصبته (بيان) ان امرأة أعتقت عبدا وله ابن  
 وزوج وماتت العتقة فولاء العبد لابن لانه عصبته فان مات الابن لا يتحول ولاء العبد الى أبيه لان الاب  
 عصبه عصبه العتقة لا عصبته اه معزاللتنارخانية والله ولي المتقين ❀ سئلت عن مات عن ابني  
 عمه وأحدهما أخوه لأمه فكيف تقسم التركة فالجواب أن الاخ من الام يرث بجهة الاخوة السدس  
 والباقي يقسم بينهما وبين ابن الأم الآخر أنصافا بطريق التعصيب فقد ورث بالجهتين ففي فتاوى الانقري  
 مانصه ومن يدل الى الميت بسببين ان كان أحدهما لا يحجب الآخر ورث بهما جميعا وان كان يحجب ورث  
 بالاحجب (مثاله) اذا ترك ابني عمه وأحدهما أخوه لأمه فله السدس بالفرض والباقي بينهما بالعصبة لان  
 إحدى جهتي قرابته لا تحجب الاخرى فورث بهما جميعا فان ترك بنتي خالته وأحدهما أخته لآبيه فلهما  
 المال كله فرضا ورثة الان إحدى جهتي قرابته لا تحجب الاخرى فورثت بالاحبسة اه معزاللفصول  
 العمادي والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن اختلاف الدارين هل هو مانع من الارث حتى بين المسلمين  
 فالجواب انه مانع من التوارث فيما بين الكفار لا فيما بين المسلمين ففي النخبة للاعن التتارخانية  
 مانصه وكذا اختلاف الدارين سبب لحرم الميراث لانه انما يستحق بالنصرة ولا ينتصر أحدهما  
 بصاحبه ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى ان المسلم اذا مات في دار الاسلام وله  
 ابن مسلم في دار الهند أو الترك يرث اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فممن أقرب باخ ثم مات المقر عن عمه أو  
 خالته من ذوى الارحام فهل لا يرثه المقر له وخالته هذه ويكون الارث لعمه مثلا فالجواب قال في  
 الحامدية أقرب باخ وللمقرعة أو خالته فالارث للعمه أو خالته لانه لم يثبت نسبه فلا يرث الميراث المعروف  
 نسبه اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن مات عن أب و جدة أم أب و جدة أم أم أو خافت أموا الا فن  
 يرثه فالجواب أن هذا السؤال في تنقيح الحامدية وقد أجاب عنه بقوله يرث الاب فقط لان الجدة لاب  
 محبوبة بالاب والجدة أم أم الام محبوبة بأم الاب اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن مات عن أخ  
 شقيق وأخت لاب هل تكون محبوبة به فالجواب نعم تكون محبوبة به فباخذ كل التركة ولا شيء  
 لها وقد نظمها العلامة التمرتاشي في منظومته تحفة الاقران فقال

ولا ترث أخت له من الاب ❀ مع صنوه الشقيق فاحفظ نصب

وأما العكس وهو أن يموت عن أخت شقيقة وأخت لاب فالحكم فيها ان الأخت لها النصف والباقي للأخ  
 من الاب والمساألة في التنقيح والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن امرأة توفيت ولم تترك من الاقارب سوى  
 ابن أختها فهل يرثها ابن أختها أو يكون ميراثها بيت المال جوابكم ❀ فاجبت به بقولي نعم يرثها ابن  
 أختها ولا يكون لبيت المال شيء أصلا اذ هو مؤخر عن ذوى الارحام (في التنوير) ثم ذوى الارحام ثم مولود  
 الموالاة ثم المقر له بنسب لم يثبت ثم الموصى له بما زاد على الثلث ثم بيت المال اه وفيه من باب توريث  
 ذوى الارحام فباخذ المنقر جميع المال اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن الوقت الذي يجري فيه  
 الارث هل هو الوقت الذي تعقبه الموت أو الوقت الذي يعقب الموت فاجبت به بان هذه المسألة  
 منظومة في الوهبانية قال رحمه الله تعالى

فقبل الوفاة الارث بعض يقرر ❀ وتخريجه لان الهزيل يحذر

وفي أمة الموروث زوجة وارث ❀ بعلقها بالموت ذا الخلف يحذر

قال شارحها سيدي حسن الشرنبلالي اختلف المشايخ في الوقت الذي يجري فيه الارث قال زفر ومشايج العراق أنه قبيل الموت في آخر جزء من أجزاء حياته لان الارث انتقل الى الوارث وبالموت زال ملك الموت في اذا انتقل اليه ولذا يجري التوارث بين الزوجين وبالموت ارتفعت أوائنتها الزوجية وبموت وارثان بلا خلاف فباي تثنى يجري الارث بينهما وقال مشايخ بلخ عقب الموت وهو قول أبي يوسف ومحمد لان الموت مادام حيا هو مالك المال من كل وجه فلو ملكه الوارث في آخر جزء صار الشيء الواحد معلوما لكل كالا وهو أمر ندفعه العقول وثمرة هذا الخلاف تظهر في رجل متزوج بأمة موروثة ولا وارث غيره قال لما اذا مات مولاك فأنت حرة فعلى قول زفر ومن وافقه تعتق وعلى قول أبي يوسف ومحمد ومن وافقه لا تعتق كما ذكره القدوري وقد أشار النظم الى القولين منطوقا زفر ومن وافقه بقوله بعض يقرر الخ والمفهوم ان الجمهور لا يقررون عتقها اه كما ذكره عن التهمة اه قال سيدي حسن وأقول ان العتق عندنا لا يصح الا في الملك أو مضافا الى الملك وليس في المسألة تصریح بشئ منها اه وجوابه أن قوله اذ مات مولاك معناه اذ اذخات في ملكي موت مولاك فهو مضاف الى الملك اه قال سيدي حسن وأيضا لا يدخل لكونه زوجا بل الشرط كونه لا وارث غيره على ما ذكره اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الجد مع الاخوة الاشقاء وأولادهم لا يرثون معه أم لا فالجواب انهم لا يرثون معه عندما منا الا عظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا للمصاحبين رحمه الله تعالى وقد تنظم هذا في الوهبانية بقوله

وما أسقط أولاد عن وعلته \* وقد أسقط النعمان وهو المحتر

قال شارحها سيدي حسن الشرنبلالي في غير التثنية في أسقط المصاحبين قال بأن الجد يرث معه الاخوة الاشقاء وأولادهم لا يرثون معه عندما الام وعليه الفتوى وأما الاخوة لام فيسقطون بالجد اتفاقا وأولاد العين هم الاخوة الاشقاء لانهم خيار الاخوة لتمام الاتصال بالابوين وأولاد العلات هم الاخوة للاب لانهم أولاد الضرائر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الكفار اذا اختلفت أديانهم هل يتوارثون فيما بينهم فالجواب نعم يتوارثون قال السيدي في شرح السراجية ثم ان للكفار يتوارثون بينهم وان اختلفت دلتهم لان الكفر ملة واحدة اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما واكم في رجل أقر باخ وليس للمقر وارث ثم رجع عن اقراره ومات هل يرثه المقر له والحالة هذه فالجواب لا يرثه والحالة هذه قال في البهجة نقلا عن القوس تاني ولو أقر باخ وليس له وارث آخر كان المال له الا اذا رجع عن اقراره فإنه لم يثبت المال كافي المضمرات اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يوقف للعمل نصيب ابن واحد ونصيب ابنين أو أكثر أجيبوا تخرجوا **فاجبت** بجهان في ذلك خلافا والمفتي به أنه يوقف له نصيب ابن واحد أو بنت واحدة أيهما أكثر ففي السيد علي السراجية وروى الخصاص رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يوقف له نصيب ابن واحد أو ابنة واحدة أيهما أكثر وهو الاصح وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات وترك أمانة على الحمل وبعد موته تسعة أشهر أنت بولد فهل لا يرث هذا الولد من الميت المذكور **فالجواب** نعم لا يرث منه حينئذ كما أفنى بذلك شيخ الاسلام على أفندي واسم تدله الكفوى عما في شرح القرائض للسيد من قوله وان كان الحمل من غيره وجاءت بالولد تسعة أشهر وأقول من زمان الموت يرث ذلك الولد من الميت وان جاءت بالولد لاكثر لا يرث اه مختصرا والله تعالى أعلم **سئلت** عن ضرب بطن امرأة حامل فالت جنينا ميتا هل يرث ويرث فالجواب مافي البهجة وهذا ناضه اعلم أن قولهم هذان من ولد ميت لا يرث ليس على اطلاقه مافي آخر الفتاوى الظهيرية ومتى انفصل الحمل ميتا لا يرث اذا انفصل بنفسه وأما اذا فصل فهو من جلة الورثة (بيان) اذا ضرب انسان بطنها فأسقط جنينا ميتا فهذا الجنين من جلة الورثة لان الشارع أوجب على الضارب الفدية ووجوب

مطلب في حكم الجد مع  
الاخوة وانهم لا يرثون معه  
عندنا

مطلب في توارث الكفار  
ولو اختلفت ملتهم  
مطلب أقر باخ ثم رجع في  
اقراره لا يرثه

مطلب فيما يوقف للحمل

مطلب مات عن أم تدي  
الحمل وادنت بعد موته بتسعة  
أشهر لا يرث هذا الولد

مطلب ضربت فأسقطت  
جنينا ميتا فهو من جلة الورثة



مطاب فيمن مات عن بنتين  
وأم لا غير كيف تقسم تركته

الضمان بالجناية على الحي دون الميت فإذا حكمنا بجبايته كان له الميراث ويورث عنه بدل نفسه وهو الفقرة  
أه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن بنت عن بنتين وأم لا غير فكيف تصح هذه المسألة **فالجواب** إن  
للمنتتين الثلثين فرضاً وللام السدس كذلك والباقي يرث عليه أم المسألة من خمسة لأنهم مجموع سهامهم ففي  
الكثير وشرحه للطائى مانصه وما فضل عن فرض ذوى القروض ولا مستحق له يرث على ذوى القروض  
بقدر فرضهم الأعلى الزوجين فلا يرث عليه ما وقده ما أنه يرث عليه ما أتى زمانه الفسادي من المال ثم مسائل  
الرد أربعة أقسام لأنه إما أن يكون من يرث عليه جنساً واحداً أو ذواتاً وكل منهما الماعن عدم من لا يرث عليه أو مع  
وجوده أشار إلى الأول بقوله فإن كان من يرث عليه جنساً واحداً عند عدم من لا يرث عليه فإسألة من  
عدد رؤسهم ابتداء قطعاً للتطويل كبننتين أو أختين أو جدتين والآخرى وإن لم يكن من يرث  
عليه جنساً واحداً بأن كان جنسين أو ثلاثة لا أكثر بالاستقراء فنسبهم أن تؤخذ  
المسألة من سهامهم فن اثنتين لو اجتمع سدسان بكثرة وأخت لأم ومن  
ثلاثة لو اجتمع ثلث وسدس بكثرة وأختين لأم ومن أربعة  
لو اجتمع نصف وسدس كبن وبنت ابن ومن خمسة  
لو اجتمع ثلثان وسدس كبننتين وأم أو نصف  
وسدسان كشقيقة وأخت لأم وجمدة  
أو نصف وثلث كشقيقة وأم  
وهذا هو النوع الثاني  
ونعاه فيهما فلا يرجع  
والله تعالى  
أعلم

## ﴿خاتمة للكتاب﴾

يذكر فيها احوال بعض المحاضر والسجلات نافعة للفتى ان شاء الله تعالى

واعلم ان السجلات جمع سجل وهو لغة كتاب القاضى والمحاضر جمع محضر وهو ما كتب فيه حضور  
 المتخاصمين عند القاضى وما جرى بينهم من اقرار من المدعى عليه أو الإنكار منه والحكم باليمين أو  
 النكول على وجه رفع الاشتباه وكذا السجل والصك ما كتب فيه البيع والرهن والاقرار وغيرها  
 والحجة والوثيقة يتناولان الثلاثة وفى العرف الآن السجل ما كتبه الشاهدان فى الواقعة وبقي  
 عند القاضى وانس عليه خط القاضى والحجة ما نقل من السجل من الواقعة وعليه علامة القاضى  
 أعلاه وخط الشاهدین أسفله وأعطى الخصم كذا فى حواشى الرملى على جامع النصولين (ورد محضر)  
 فيه دعوى رجل زعم أنه وصى صبي من جهة أبيه ديناً لذلك الصبي على رجل فرد المحضر بعله انه لم يذكر  
 فيه ان الدين لهذا الصبي بأى سبب ولا بد من بيانه اذ الدين لو كان مورثاً وليت وارث آخر يصير الدين  
 للصبي بالقبضة وقبضة الدين باطله ولأنهم قد لم يشهدوا بعوث الأب والابناء الى هذه المدعى ولا بد منه  
 (محضر) فى دعوى المرأة الميراث على وارث الزوج الميت ودعوى الوارث انه اصاب الحتمه عن كل نصيبها  
 من الارث وعن كل الدعاوى وقبض بدل الصلح فرد المحضر بانه لم يبين فيه التركة ويجوز ان يكون  
 فيها دين فلا يجوز الصلح الا باستثناء الدين عن الصلح ولو لم يكن فى التركة دين يجوز ان يكون فيها من  
 جنس بدل الصلح نقد نصيباً منه وقد بدل الصلح أو أزيد فلا يجوز الصلح لاربا وان لم يكن فى التركة من  
 جنس بدل الصلح يجوز ان يكون فيها خالاف جنس البدل من النقد فيشترط قبض البدل فى المجلس  
 وقال أبو جعفر شرعاً يجوز هذا الصلح لانه يجوز ان لا يكون فى التركة دين ولا جنس بدل الصلح وان كان  
 يجوز ان لا يكون نصيباً منه أقل من بدل الصلح ويجوز ان لا يكون فيها شئ من نقد آخر فاذا ذكر كله وهم  
 وبالوهم لا يمكن ابطال الصلح (محضر فى دعوى تجهيل الوديعه) على وارث المودع ان والده اقبض منى  
 كذا بضاعة وبيته وذكر قيمته ومات قبل رده الى تجهلها وصارت ديناً فى تركته وشهدوا بذلك فرد المحضر  
 بعله ان المدعى وشهوده لم يبينوا قيمة البضاعة يوم التجهيل وانما يبينوا قيمتها يوم الدفع والواجب فى مثله بيان  
 القيمة يوم التجهيل لان سبب الضمان فى مثله التجهيل فيراعى القيمة يومه ذكر محمد رحمه الله تعالى أودع  
 عينا عنده رجل وبعده المودع وهلك فيهن المودع على الابداع أو على قيمته يوم الجود وقضى على المودع  
 بقيمته يوم الجود ولو قالوا لا نعلم قيمته يوم الجود ولكن نعلم قيمته يوم الابداع وهى كذا يقضى عليه بقيمته يوم  
 قبضه بحكم الابداع وان قالوا لا نعلم قيمته أصلاً لا يوم الابداع ولا يوم الجود فاقضى عليه بما يقترن بقيمته  
 يوم الجود كما فى الغصب فانه اذا هلك ولم نعلم قيمته يوم غصبه فانه يقضى عليه بما يقترن بقيمته يوم غصبه فعلى  
 قياس هذه المسألة ينبغي أن يقال فى مسألة التجهيل اذ لم يشهدوا يوم قبضه البضاعة يوم التجهيل  
 وشهدوا بقيمتها يوم الابداع ان يقضى بقيمتها يوم الابداع وان قالوا لا نعرف قيمتها أصلاً يقضى بما يقترن  
 بقيمتها يوم الابداع وهو الصحيح أقول فيما قالوا لا نعرف لوقول يوم التجهيل مكان يوم الابداع لكان على قياس  
 ما مر وكأنه سهو من الكتاب (سجل) لم يكتب فيه حكم فى محاسن قضائى فى كورة كذا بل كتب فيه  
 وحكم فى وجه المتخاصمين فرد السجل بعله ان الامر بشرط نفاذ الحكم فى ظاهر الرواية قالوا ليس  
 اكتب فى أول السجل حضرته مجلس قضائى فى كورة كذا قبل هذا حكاية أول الدعوى ويجوز ان تكون  
 الدعوى فى الكورة والحكم خارج الكورة فلا بد من ذكر الكورة عند ذكر الحكم لقطع هذا الاحتمال  
 ولكن هذا الطعن فاسد اذ الامر على رواية النوادر ليس بشرط نفاذ الحكم فاذا قضى القاضى بشئ خارج

المصر كان حكمه في فصل مجتهده فيه فنفذ حكمه فيه مع جعله وفاقا **(محضر دعوى ولاء المتأقفة)**  
 ادعى أن الميت معق والذي كان حرره والذي وارثه في لا وارث له غيري فبطل تصح الدعوى وقيل  
 بفساده وهو الصحيح لأنه لم يقل في دعواه وهو عليه والتحرير من غير الملك باطل وكذا الواقي رجل رقا على  
 قن فبرهن القن أنه حرره فلان يقضي المذكي الملك ولو قالت بفساده حرره فلان وهو عليه نقبل بينة العتق  
**(محضر)** في شفعة فيه بيان أنواع الطالب الثلاثة فرباته لم يكن في الدعوى والشهادة أن الشفيع طلب  
 الاشهاد على فور يمكنه من الاشهاد وأنه أشهد على هذا المحدود والمحدود أقرب إليه من المشتري والبائع  
 ولا بد من بيان ذلك إذا اشترط هو الاشهاد على ما هو أقرب إليه من المحدود والبائع والمشتري يجب أن يعلم  
 بأن مدة طلب الاشهاد مقدرة بممكنه من الاشهاد عند حضرة أحد الاشياء الثلاثة المذكورة والطالب  
 من المشتري يصح قبض الدار ولا والطالب من البائع يصح إذا كان الدار في يده والا لا يصح وقيل يصح  
 استعانة بالاقياس ولو قصد الأبعد من هذه الاشياء وترك الأقرب كان البطلان في مصر واحد لا تبطل  
 شفعته إذا مصر مع تباين أطرافه كما كان واحدا حكما قال في أدب القاضي لو احتاج على الأقرب وترك  
 الطالب تبطل شفعته وإن كانوا في مصرين أو في أمصار وكان أحد هذه الثلاثة مع الشفيع في مصر  
 واحد فتركه وذهب إلى مصر آخر بطالت شفعته وإن كان الشفيع في مصر على حدة والمشتري والبائع  
 والدار كل واحد في مصر على حدة فترك الأقرب وذهب إلى الأبعد تبطل شفعته وقيل لا فعلى هذا لو كان  
 للأقرب طريقان فترك الأقرب ما وذهب إلى الأبعد هما يكون على خلاف **(محضر)** فيه حكم قاضي  
 سمرة قد فرذ لوجوه أحدها أنه كان فيه حكم فلان وهو نائب قاضي سمرة قد ولم يذكرفيه أن قاضي سمرة قد  
 ما أذن بالاستخلاف **(محضر)** فيه ادعى عليه ألف درهم قيمة عين استهلكها بسمرة قد فرباته لم يبين فيه  
 المسئلة ولا ما هو ولا بد منه لأن من الاعيان ما يضمن بمثله ولعل هذه العين تضمن بمثلها فلا تجوز دعوى  
 القيمة مطلقا ولأن من أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن حق المالك لا ينقطع عن العين بنفس  
 الاستهلاك ولذا جاز الصلح عن منسوب تلف على أكثر من قيمته وانما ينقطع حقه عن العين وينتقل إلى  
 القيمة بقضاء أو بتراض فقبله يكون حقه في العين فتقع الدعوى في العين فلا بد من بيانه أقول على هذا  
 الأصل ينبغي أن يضمن قيمة غير المثل يوم القضاء عند أبي حنيفة كما في المثل المنقطع إذا أصل عند  
 القاصر لا يكون مشروعا مع احتمال الأصل ولا ينقطع الاحتمال الإبقاء كما مر في الصلح قال ولأنه لم  
 يذكر أن هذا القدر قيمة هذه العين بسمرة قد أو بخاري وتختلف باختلاف البلدان والمتممة قيمة المتلف في  
 مكان الاتلاف فلا بد من بيانه أقول المعتبر قيمة في مكان الغصب لا الاتلاف على ما ينبغي في أثناءه الحاضر  
**(محضر)** في اثبات ما يكتبه جل وقد كتب يقول القاضي فلان بكونه مورويا واحدا من قبل السلطان  
 فلان حضر في مجلس الحكم بها بتاريخ كذا رجل ذكر أنه فلان بن فلان وأحضره معه خصمه كذا كونه  
 فلان بن فلان فادعى عليه بمحضره منه قالوا وفيما ذكر إلى هنا خال من وجهين أحدهما أنه كتبه حضر في  
 مجلس وقد سبق ذكر كونه قاضيا مورويا واحدا فقولهم لا يحتمل الانصراف إلى كونه مورويا والانصراف إلى  
 إلى نواحيها وعلى تقدير الانصراف إلى نواحيها فحكمه فيها لم يجز إذا لم يشرط صحة الحكم في ظاهر  
 الرواية واليه دل أكثر المشايخ قال وعندى أنه ليس بخال إذا لمصر على رواية النوادر ليس بشرط فإذا  
 قضى خارج المصر كان قضاءه في فصل مجتهده فيه والثاني أنه قال فادعى عليه بمحضره منه ولا بد من التصريح  
 بذلك من حضر وادعى أن يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بمحضره من  
 هذا المذكي عليه لأنه يحتمل أنه ادعى عليه غير هذا المذكي أو غير هذا المذكي على هذا المذكي عليه ويحتمل أنه  
 ادعى عليه عند غيبته أقول بأباه وقوله بمحضره منه قال ثم ذكر فيه جلاصته كذا على خذته كسي صفته  
 كذا أنه كذا قيمته كذا الحاضر بمجلس الحكم وأشار إليه أنه ملكه وحقه قالوا في بعض هذه الالفاظ خال

وبعضها يحتاج اليه في بيان سنه وصفته وقيمه لا يحتاج اليه لانه محضر بمجلس الحكم فتضع الدعوى  
بالاشارة اليه ببيان صفته وسنه وقيمه وأما الخلل فانه قد أشار اليه ان ملكه وحقه وينبغي أن يقول  
الى اجل المحضر هذا المدعى هذا وحقه ثم قد وفي يد المدعى عليه بلا حق لا بد أن يقول وفي يد المدعى  
عليه هذا بلا حق ثم ذكر ويجب عليه قصر اليد عنه ولا بد أن يقول ويجب على هذا المدعى عليه قصر يده  
عن اجل المدعى هذا ثم ذكر وأما يد المدعى عليه في يد المدعى لم يكن في يده بيان ورثه من أبيه ولم يقبضه حتى غصبه  
المدعى عليه فينبغي أن يذكر مكان لفظ الاعادة لفظ التسليم فيقول وسلمه الى المدعى هذا ثم ذكر بهد  
المسألة والانتكار فأحضر المدعى جماعة يثبت في أن يقول فأحضر المدعى هذا ثم ذكر في شهادة الشهود  
شهدوا ان اجل المدعى لا المدعى وحقه وفي يد المدعى عليه بلا حق ولا بد أن يقول أشهدوا ان اجل المدعى  
هذا لا المدعى هذا وفي يد المدعى عليه هذا بلا حق وذكر عقيب ذلك وأشار الى المتداعيين هذا وان لا يغني  
عن ذكر الاشارة عقيب ذكر كل واحد منهم لان اسم المتداعيين يتناول كلامهما فسمى أشاروا الى المدعى  
عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى عليه وعند ذكر اجل المحضر يحتاج الى ذكر الاشارة الى اجل الا اذا ذكر وأشار  
الى الشهادة وبه هذا وأما حجاج ما يكون في المحضر والسجل انما هو الاشارة في مواضع الاشارة في لفظ الدعوى  
والشهادة ليرتفع الاشتباه ونصح الدعوى وذكر عقيب قوله فالتمس المدعى هذا مني الحكم فأعانت المدعى  
عليه ما توجه عليه من الحكم ولم يكن ذكر هذا عقيب ذكر المدعى عليه وكذلك يذكر الى آخر السجل لفظه  
هذا عند ذكر المدعى عليه ولكنه تساهل في ترك الاشارة في هذه المواضع وانما يبالغ في ذلك في الدعوى  
والشهادة وذكر وحكمته بشيئ من كية اجل المدعى كور في يد المدعى وبكونه في يد المدعى عليه بغير حق  
محضرة المتخاصمين وليذكر محضرة اجل المدعى هذا ولا بد منه اذ القاضي في المنقول يحتاج وقت الحكم  
الى الاشارة لما يحتاج الشاهد في شهادته الى الاشارة الا اذا كان المدعى به القيمة فيمنع ذلك يحتاج الى حضور  
ما يدعى قيمته كفي الرجوع بالاستحقة وكتب في آخره وصدر من فلان ولم يذكر وحكمته بشهادة هؤلاء  
الشهود أو بدليل للاح عندى أو ما أشبهه فلا بد منه ليعلم ان الدعوى والشهادة كانتا بين يديه وسمى كانت  
الدعوى والشهادة بين يديه نايبه وهو تولى الحكم بنفسه وفي منته لم يجز الحكم فلا بد من ذكر ما يدل عليه  
وكان قاضي بخاري كتب في آخر هذا السجل بشرائطه لا يكفي أيضا اذ القاضي لا يلتفت على الشرائط فلا بد  
من البيان كما قلنا في قول القاضي شهدوا على موافقة الدعوى انه لا يكتفى لانه لا يعرف الموافقة بين  
الدعوى والشهادة كذا هنا (سجل) في اثبات وقية ادعاهما بشرائطه فشهدا بالوقية وبالشرائط صححه  
البعض وأجاب المحققون بنساده واختلافوا في ذلك النساد بعضهم قالوا لانهم أشهدا بأصل الوقف  
وبشرائطه بالشهرة وهي تجوز في أصل الوقف لا في شرائطه فلما بطلت شهادة الشرائط بطلت شهادة  
أصل الوقف اما لان الشهادة واحدة فلا بطلت في البعض بطلت في الكل أولان الشهادة بالشهرة  
لا تحل أى في الشرائط فذا شهدا بموافقة ثانيا لا يحل لهما فاستقلا فلا تقبل شهادتهما وأوجه ما به ليس  
بهذر لانه من الاحكام والجهل بالحكم في دار الاسلام لم يكن عذرا وانما علم هنا انهم ما شهدا بالشهرة لانهم  
شهدا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة فلم قطع الله ما لم يكن حيا والوقف وكذا كل موضع شهدا  
بتسامع وهذا ليس بشيئ عندى لانهم ما شهدا بوقف قديم مضى الخ ولا تثبت الشهادة بالشهرة لجواز انهما  
عابا قاضي ما مضى بوقفة هذا الموضع بالشرائط المذكورة وطريق آخر يعلم به انهم ما شهدا بالتسامع أن  
يقول الشهود شهدنا باننا شهدنا عندنا وهذا لا يقبل بخلاف ما لو قالوا شهدنا باننا شهدنا من الناس لا تقبل في  
ظواهر الجواب كما لو قال شهدنا بكية هذا العين له لاننا رأينا هذا العين في يده يتصرف فيه تصرف المالك  
وفي رواية تقبل وان صرحوا بالتسامع من الناس وباليدين بعضهم قالوا فسد السجل لانهم لم يبينوا المتولى  
ولم يسمياه ولا نسبهم بل ذكرهم مجهولا والتسليم الى المجهول لا يتحقق والتسليم بشرط لصحة الوقف ويعتمد

على العلة الأولى لاهذه (محضر) ادعى انه اشراه من فلان وفي يدي اليد بلاحق فعليه تسليمه فقبل  
فيه خلل من وجهين أحدهما انه ذكر الشراء لا نقد الثمن والمشتري اذا وجد المبيع في يد غيره قبل نقد  
ثمنه لم يكن له ولاية أخذه من ذي اليد والثاني انه لا يملك ادعى الشراء أن يقول باعه وهو ملكه أو يذكر  
التسليم أو يقول ما سكي ثمنه منه ولم يوجد شيء من ذلك فالخاص أن ذكر الملك من أحد الجانبين  
كافي لصفة الدعوى بطريق الشراء (محضر في دعوى غصب الحطب والغنب) ادعى أنه قطع من  
شجر كرم كذا وقرا من الحطب قيمتها كذا وغصب من كرمه كذا وكذا وقرا من الغنب فرد بانها لم يذ كر نوع  
الحطب والغنب وقيل هذا يستقيم في الغنب لانه من ثلثي لافي الحطب لانه قيمتي فيه بين قيمته ويكتفي به وقيل  
الأول أصح لتفاوت القيم بتفاوت النوع والصفة فان قيمة حطب شجر الجوز والقرصاذا أكثر من قيمة شجر  
الحل لاف والغنب وكذا قيمة اليابس أكثر من قيمة الرطب فلا بد من أن يبين نوع الحطب مع قيمته حتى يعلم  
انه صادق في تبين هذا القدر من القيمة (محضر في دعوى الوكيل) لا بد أن يبين انه ثبت وكالته عنده  
وهو يومئذ كان قاضيا ولا بد أن يقول ثبتت بينة أو باقرار ولا بد أن يبين انه ثبت وكالته عنده في الباد  
أو في القرية يوم كان قاضيا ولا بد من ذكر هذه الجملة اذ الحال مختلف بين ثابت عنده في المصر أو القرية  
فان القضاة ينفذ في المصر ويختلف الحال لو ثبتت بينة بين يومئذ وبينه أو باقرار لان الوكيل ثبت باقراره لا يلزم  
الموكل وإنما يلزم الوكيل وينبغي أن يكتب في أي مصر كان بعد تقاضاه القضاء اذ القاضي في غير مصر وفي فيه  
كمواحد من الرعايا وينبغي أن يذ كر ثبتت عنده في مجلس قضائه لجواز انه كان قاضيا فثبتت عنده هذه  
الوكالة ثم عزل ثم قلنا نأبوا لو كان كذلك ليس له أن يعمل بعمله في القضاء الأول وذ كر فيه أيضا وكاله  
في الدعاوى والخصومات ولم يذ كر في جميع الدعاوى والالاف واللام فيها للجنس لدخولها على اسم الجمع  
فكانت للجنس والحكم انه يتناول الادنى مع احتمال الاعلى في تناول خصومة واحدة وانما المجعولة فلا بد  
أن يبينها أو يقول في جميع الدعاوى والخصومات سبيل فيه وجوه خلل أحدها ذكر مجلس القضاء  
ولم يقل بين يدي والثاني انه قال ثبتت الوكالة ولم يذ كر انه ثبتت مشافهة أو بينة فلو ثبتت بالمشافهة  
يجب أن يذ كر وعلم القاضي الموكل والوكيل باعهما ونسبهما والثالث أنه قال وحكمت بصفة هذا  
الوقف وهذا ليس بقضاء في محله اذ الوقف صحيح جائز وفاقا والخلاف في الازم وفي محضر دعوى الدار اذا  
كان له ملك الشراء وقد تغيرت حدودها من وقت الشراء الى وقت الخصومة يكتب بعد الفراغ من الدعوى  
عنه قوله فواجب على هذا تسليم تلك الدار اليه وقد تغير بعض حدودها فصار الكرم الذي كان لفلان ابن  
فلان يوم الشراء لفلان بن فلان وهكذا في كل ملك من البيع والاجارة وغيرهما وفي محضر دعوى  
الوقف اذا استولى الواقف عليه متأولا ان الصدقة غير لازمة فادعى المتولى على الواقف انه استولى عليه  
متأولا بان الصدقة غير لازمة بسبب كذا فلا بد من بيان ذلك السبب حتى لو كان الوقف غير مؤبد أو  
كان مشاعا أو شرط لنفسه نصيبا أو لم يخرج من يده وأراد التسجيل على ظهر ملك الصدقة يذ كر انه بدا

للاوقف الرجوع فيها وأعادها الى يده متأولا ان الصدقة غير لازمة

بسبب كذا ويتم المحضر ويقضى بصفة هذا الوقف السك من

جامع الفصولين والله تعالى أعلم وأستقر الله العظيم

وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد أفضل خلق

الله على الاطلاق وآله وصحبه ما بقيت

المحابر والاوراق ومن تبعهم

باحسان الى يوم الدين

والحمد لله رب

العالين

في حقوق الطبع محفوظة

يقول ابراهيم راضي الشرفاوى الازهرى آمين الله والمسلمين ببركته السرى

يا من فقهت في دينك الحنيفي من أردت به خيرا فحمدك حمد الانبياء في غير قولك له اجرا وبامن رجعت  
جميع الاقمة باختلاف مذاهب أئمتها تشكرك شكر الضمان ماسئت وأجبت من الخلائق برمتها  
وعلى شهادتها بأن لا مبدوء سوىك يا من بيده ملكوت السموات والارض نستشهدك حتى تقدم عليك  
وهي تحت الدليل يوم العرض ونستزيدك شهادة أن سيدنا ومولانا محمد عبدا ورسولك شارع الحلال  
والحرام الذي أفتى العباد على السنة ففانك عنه من أحكام دين الاسلام فوالله هم تحياتك المباركات  
وصلواتك الطيبات وأرسل معائب رضوانك على جميع الآل والاصحاب وسائر علماء الاسلام الذين  
قاموا بخدمة السنة والكتاب آمين الله فان كتب الفتاوى وان تزايدت كثرتها وبلغت الى عذات السماء  
شهرتها الا انها قدسية الاسلام وأكثرها في هذا العصر لا يفي بالمطلوب مع اشتداد الحاجة اليها  
واعتماد أرباب القضاء عليها فقام حضرة انسان عين المجد ونور مطلع سما السعد العالم الامة  
الفاضل الفهم الاستاذ الشيخ محمد كامل ابن مصطفى مفتي الديار المصرية آمين الله بامداداته  
الربانية فآلف هذا الكتاب على نموذج جديد وطراز من الاستيفاد فرت به عين مذهب الامام الاعظم  
وطابت به نفس من تصدق للفتوى وتكلم كتاب قبل لفظه وجزل معناه وسهل تناوله على كل من تلقاه  
فأين منه الانقروية والبرازية وأين منه الخيرية والهندية كتاب جدير بان يقال عنه كم ترك للأثر  
الاول خصوصا وانه يفتقر في نقله من النصوص ما عليه في المذهب المعول لا غنية عن مقتناه اطالب  
والابنية سواء راغب وسماه في كتاب الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية ولاجل أن  
يتم نفعه الخاص والعام ويخرج من كثر طيه لينشر عبقه على جميع الانام أرسل به الى الديار المصرية  
ليطبع في أحسن مطابعها البهية فتناوب بيد الهمة العالية ونظر له بعين العناية السامية جناب  
ريحانة أهل السعادة ونبراس هام السيادة من سمع به العالي أتم سمو حضرة الجناب الانعم الحاج  
محمد الحلو المعتمد السلطاني من لدن دولة الغرب الأقصى في الديار المصرية القاطن بمصر المحروسة أسبغ  
الله عليه نعمة الوفيه فاشترك في طبعه مع حضرة المؤلف المذكور وشاركهما حضرة المحترم المتوسل  
بالنبي المبعوثي التاجر بطرابلس الغرب السيد أحمد بن حيون المغربي واختار له من المطابع أحسنها  
وأدقها وأزنها ألا وهي مطبعة من شهدت له بتمام الرعاية صناعته وقدر ما يحسنه الانسان تعظيم  
قيمته حضرة صاحب المجد والوفا محمد أفندي مصطفى فانه أجرى بها طبع

ذلك الكتاب وأينع للجاني ثمر روضه السعيط وذللك

في أواخر شعبان سنة ثلاث عشر بعد الثلاثمائة

وآلف هلاله كافأهم الله على

محاسن أعمالهم بعينه

الصكاملية

آمين



في تقرير العالم الاسلامي الدراكاة النهامه حضرة السيد محمد افندي نائب مركز ولاية طرابلس  
القرب لهذا الكتاب حفظه الله آمين

الحمد لله الذي نفرد بالبقاء والقدم وعلم الانسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على رسوله المبعوث الى كافة  
الامم وعلى آله وصحبه الذين درجوا مدارج الحق يذل المساعي والهمم في امان بعدكم فقد اطلعني العالم  
الفاضل النحرير الكامل مولانا محمد كامل افندي ابن مصطفى بن محمود الطرابلسي على هذه الفتاوى  
الجليلة فوجدتها جامعة مسائل الشريعة المعتبرة الجليلة لا يستغنى عنها من ابني بالقضاء والفتوى  
ونفعها ما كاد أن يكون عتيقا من الدعوى فهي ذخيرة في يوم المعاد وأثر خير يذكركم بين العباد فجزاه  
الله تعالى ما هو أهله من الخيرات الوافية وأسأل الله تعالى أن يتبع بعلمه ووجوده العباد وأن  
يستجاب الدعوات الخيرية لحضرة مولانا السلطان المعظم والحقان المقم العازي في عبد الجيد خان  
الثاني في آدامه الرب المجيد اللهم يا من وقف عن شرح سجلات جلاله عقول الاجله الاعلام وكل عن  
استيفاء صحائف كلاله السنة مصافح الانام اجعل سعيه مشكورا وعلى كاهل القبول محمودا وموفورا  
وعلى السنة العباد مشهورا ومذكورا وصلى الله تعالى على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
تسليما كبيرا والحمد لله رب العالمين آمين  
نائب مركز ولاية  
طرابلس غرب

وهو فرظه أيضا حضرة العلامة الاديب الفهامة النقيب الشيخ سالم بن المبروك السعودي الورشاني  
الطرابلسي المالكي الازهرى فقال وأجاد في المقال

أدمن حديث الفضل كاساعلى سمعى \* وسرى وراء السرب ربعا الى ربيع  
وعلى عمار ترويه في سلف مضى \* فقد فانث عيني بما شاهدت سمعى  
وقاخو دهرى ما مضى من دهوره \* بفضل همام جيد الاصل والصنع  
تسقى نسقى لو دعى محقق \* سموح صفوح لبن الخلق والطبع  
محمد اعنى ككامل انجيل مسطوي \* وقد اغنى في الجيد يغنى عن الجمع  
ذا ترك النعمان الاله في الورى \* خير اعيانى رشيد اخطوع  
تأليفه شادت من الفضل ما عفى \* وقربت الامر البعيد من النفع  
ونعم الفتاوى الكاملة شاهد \* بهمة في النفع والبذل لاوسع  
فقد ادخلت تحت القواعد ما يرى \* أبا على من يدرك الاصل بالفرع  
وصارت هي النجم المراقب في المرى \* وسلم من رام ارتقاء الى السبع  
ولما أراد الله نشر حديثها \* واخراجها للنفع من رتبة المنع  
واعطاءها مع جودة الطبع رونقا \* وحسن ختام مسكرا ابد الضوع  
بداسمه دهاوى البه مؤرخا \* بمولد عيسى ثم هير ذى الشرع  
اليك بشير معصم الفضل قائلا \* سناء الفتاوى الكاملة للطبع  
٦١ ٥٢٠ ٢٤٠ ٩٤٠ ١٣٣ ١١٢ ٥٢٨ ٥٢٢ ١٤١

سنة ١٣١٣

سنة ١٨٩٥

انشاء الفقير الى الله تعالى سالم  
ابن المبروك السعودي  
الورشاني  
الطرابلسي